# المئدونةالكائئ

للإمام مَا لِكَ بْن أَنسُ لِلْاصْ بَعِيْ الْمُوسَامِعِيْ المُوسِيَّة ١٧٩ هِ

روايت الإمَام سِيَحنون بن سَعْيد التنوُخِي عَن الامَام عَبْ الرحِنْ بْن قاسِ مِ

وَبَيْلِهَا مُقَدِّمُاتُ أَبِنُ رُيْشِدٌ لِبَيَانَ مَااقَتَطَتَهُ المَدُوِّنَةَ مِن الأَحْتُكامِ لِلْمِيَانَ مَااقَتَطَتُهُ المِلْمُعَانِظ

للامت المحافظ البي الوليث *دمخر براج حسّب بنُ رُث*ُد للمؤفّع عند عند معرف عند معرف

الجهضزة الشكالث

دارالكنب العلية

مِمَيعِ الجِفَوُق مِجَمْوظَة لَارُلُولِلْكَتِّ لِالْعِلْمِيَّ } سَبروت - لبسّنان الطبعَة الأولى ۱۵۷۵ه - ۱۹۹۶م

والررافلات العِلمية بيروت دائنان ص.ب ١٩٤٢٤: ١/٩٤٤٠ ا من الكس في المعادة

هَاتْ: ۱۳۲۲۳- ۲۲/۱۰۲-۱۵۰۸۲۸-۳۲۵۵۱۸ فاکس:۲۷۲/۸۷۶/۱۰۲/۰- ۲۲/۱۲۶/۰۰

## بِشْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

#### كتاب الصرف

#### التأخير والنظرة في الصرف

قلت: أرأبت إن اشتريت حلياً مصـوغاً فنقـدت بعض ثمنه ولم أنقـد بعضه أتفسـد الصفقة كلها وبيطل البيع بيننا؟ قال: نعم. قال: وهو عند مالك صـوف.

قلت: أرايت لو أن لرجل علي مائة دينار ذهباً فقلت: بعني المائة دينار التي لك علي بالف درهم أدفعها إليك، ففعل، فدفعت إليه تسعمائة درهم ثم فارقته قبل أن أدفع إليه المائة الباقية. قال: قال مالك: لا يصلح ذلك وترد الدراهم وتكون الدنانير عليه على حالها، قال مالك: ولو قبضها كلها كان ذلك جائزاً.

قلت: وكذلك لمر أن رجلاً له علي الف درهم من ثمن متاع إلى اجل فلما حل الاجل بعته بها طوقاً من ذهب فافترقنا قبل أن يقبض الطوق. قال: قال مالك: لا خير في ذلك ويود الطوق ويأخذ دراهمه لانها افترقا قبل أن يأخذ الطوق. قال مالك: والحلي في هذا والذهب والمدنانير سواء لان تبر الذهب والفضة بمنزلة الدنيانير والمدراهم في البيع لا يصلح في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة إلا أن يكون ذلك يداً بيد.

قلت: أرأيت إن صوفت مائة دينار بـاأنني درهم كل عشـرين درهماً بـدينار فقبضت الألف درهم ودفعت خمسين ديناراً ثم افترقنا أيبطل الصــرف كله أم يجوز من ذلـك حصة الدنانير النقد؟ قال: قال مالك: يبطل ذلك كله ولا يجوز منه حصة الخمسين النقد.

قلت: أرأيت إن كنت دفعت إليه المائة دينار وقبضت منه الألفي درهم ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خمسين منها رديئة فردها أيتنقض الصرف كله في قول مالك أم لا؟ قال: قال مالك: لا ينتقض من الصرف إلا حصة ما أصاب من الرديئة. عاب الصرف

قلت: فما فرق بين هذا حين أصاب خمسين رديثة جوزت الخمسين الجيادية وبين الذي صرف فلم ينقد إلا خمسين، ثم افترقا أبطل مالك هـذا وأجازه إذا أصـاب خمسين منها رديئة بعد النقد أجاز منها الجياد وأبطل الرديئة؟ قال: لأن الذي لم ينقد إلا الخمسين وقعت الصفقة فاسدة فيه كله، وهذا الذي أنقد المائة كلها وقعت الصفقة صحيحة، ألا ترى أنه إن شاء قال: أنا أقبل هذه الرديثة ولا أردها، فيكون ذلك له، فهـو لما أصابها رديئة فردها انتقض من الصرف بحساب ما أصاب فيها رديئة، ألا ترى أن مخرمة بن بكير ذكر عن أبيه قـال: سمعت عمرو بن شعيب يقـول: قـال عبـد الله بن عمرو بن العاصى: قـال لنا رمسول الله ﷺ يوم خيبر: «لا تبيعوا اللذهب بالمورق ألا هاء وهاء،، فإذا افترقا من قبل تمام القبض كانا قـد فعلا خـلاف ما قـال رسول الله ﷺ، ألا ترى أن عمر بن الخطاب قال: فإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره، فكيف بمن فارقه. وان عبد الجبار بن عمر قال عمن أدرك من أهل العلم أن الرجـل إذا صرف دينــاراً بدراهم فوجد منها شيئاً لا خير فيه فأراد رده انتقض صرفه كله ولا يبدل ذلك الدرهم وحده. ألا ترى أنه لو لم يرد رده لكان على صرفه الأول، ألا ترى أن ابن شهاب قـد كان يجيز البدل إذا كان على غير شرط، وإن كان لا يقول مالك بقوله، ولكنه دليل على أنهما إذا تقايضا وافترقا ثم أصاب رديئاً أن ذلك ليس مما يبطل عقدهما. ألا ترى أن عبطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصطرف ورقاً فقال له: اذهب بها فما ردوا عليك فأنا أبدله لك قال: لا، ولكن ليقبضها منه، وقاله سعيد بن المسيب وربيعة ويحيى بن سعيد وقالوا: لا ينبغي لهما أن يفترقا حتى يبرأ كل واحد من صاحبه.

ابن وهب، وأن ابن لهيعة ذكر عن يرزيد بن حبيب أن ابن حريث كان يقول: لو صرف رجل فقيض صوفه كله ثم شرط أن ما كان فيها ناقصاً كان عليه بدله كان ذلك ربا. قلت: أرأيت إن صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهماً فقلت له: اعطني عشرة دراهم واعطني بالعشرة الأخرى عشرة أرطال لحم كل يوم رطل لحم، قال: قال مالك: لا خير في ذلك من قبل أنه إذا وقع مع الدراهم شيء بصرف هذا الدينار لم يجز أن يتأخر شيء من ذلك، وتأخيره في ذلك بمنزلة تأخير بعض الدراهم، فإن كانت السلعة مع الدراهم يداً بيد فلا بأس به. قال مالك: ولو أن رجلاً ابناع من رجل سلعة إلى أجل بنصف دينار ينقده النصف الدينار والسلعة إلى أجل فلما وجب البيع بينهما ذهب به ليصرف ديناره أرد إليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطاً بينهما قال مالك: لا خير فيه. قلت: لم كرهه مالك؟ قال: لأنه رآه صبوفًا وسلعة تأخبرت السلعة لمما كانت إلى أجل فلا يجوز ذلك.

قلت: أليس قد قلت: لا يجوز صرف وبيع في قول مالك؟ قال: بلي.

قلت: فهذا بيع وصرف في المسألة الأولى وقد جوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلعة مع الدراهم يداً بيد. قال: ألم أقل لك إنما ذلك في الشيء اليسير في العشرة الدراهم ونحوها يجيزه، فإذا كان كثيراً واجتمع الصرف والبيع لم يجز ذلك، كذلك قال مالك فيهما.

قلت: أرأيت إن صوفت ديناراً فأخذت بنصف دراهم ونصفه فلوساً قال: لا بـأس بذلك عند مالك.

قلت: أرايت إن اشتريت ثوباً وذهباً صفقة واحدة بندرهم فنقلت بعض الندراهم أوكن البيم باطل أوكل الندرهم الباقي قال: البيم باطل عند مالك، لانه لم ينقده جميع الندرهم الواقي قال: البيم باطل عند مالك، لانه لم ينقده جميع الندراهم وإنما تجوز الصفقة في هذا عند مالك إذا كان الذي مع الثوب شيئاً يسيراً للإيكون صرفاً وأما إذا كان الذهب كثيراً فلا خير فيه وإن انتقد جميع الصفقة.

## التأخير في صرف الفلوس

قلت: أرأيت إن اشتريت فلوساً بدراهم فافترقنا قبل أن نتقابض قال: لا يصلح هذا في قول ماللك وهذا فسد. قبال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة باللدهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لهما سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة.

قلت: أرأيت إن اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب أو تير ذهب بفلوس فافترقنا قبل أن نتقابض أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا في قول مالك لان مــالكاً قــال: لا يجوز فلس بفلسين، ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة.

ابن وهب، عن يونس بن يزيـد، عن ربيعة بن أبي عبـد الرحمن أنـه قال: الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل بآجل وإلا عاجل بعـاجل، ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا هاء وهاء.

قـال الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيـد وربيعة أنهمـا كـرهـا الفلوس بـالفلوس

وبينهما فضل أو نظرة وقالا: إنها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدراهم

اللث، عن يزيد بن أي حبيب وعبيد الله بن أيّ جعفر قـالا: وشيوخنـا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدنانير والدراهم إلا يداً بيد.

وقال يحيى بن أيوب: قال يحيى بن سعيد: إذا صرفت درهماً فلوساً فلا تضارقه حَنى تَأْخَذُه كُلُه.

# في مناجزة الصرف

قلت: أرأيت إن قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس: بعني عشرين درهماً بدينار فقال: نعم قد فعلت، وقلت أنا أيضاً: قد فعلت فتصارفنا، ثم الفقت إلى إنسان إلى جانبه فقال: أقرضني عشرين درهماً والفقت أنا إلى آخر إلى جانبي فقلت: أقرضني ديناراً فقعل، ودفعت الدينار إليه ودفع إليّ العشرين درهماً أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا خير في مذا.

قلت: أرايت إن نـ نطرت إلى دراهم بين يسدي رجل إلى جنبي فقلت: بعني من 
دراهمك هذه عشرين درهماً بدينار فقال: قد فعلت، وقلت: قد قبلت فواجبته الصرف، 
ثم التفت إلى رجل إلى جنبي فقلت له: اقرضني ديناراً فقعل فدفعت إليه الدينار وقبضت 
الدراهم أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا؟ قال: سالت مالكاً عن الرجل يدفع 
الدينار إلى الصراف يشتري به منه دراهم فيزنه الصراف ويدخله تابوته ويخرج دراهم 
الدينار ويعطي الدراهم، فإن كان هذا الذينار على حاله حتى يخرج دراهمه فيزنها ثم يأخذ 
الدينار ويعطي الدراهم، فإن كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كأنما استقرض شيشاً 
متصلاً قريباً بمنزلة الثفقة يحلها من كمه ولا يعث رسولاً يأتيه بالدهب ولا يقوم إلى 
موضع يزنها أو يتناقدان في مجلس سوى المجلس الذي تصارفا فيه وإنما يزنها مكانه 
ويعطيه ديناره مكانه فلا بأس بذلك لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً لقي رجلاً في السوق 
فواجبه على دراهم معه ثم سار معه إلى الصيارفة ليتقد قال مالك: لا خير في ذلك فقيل 
له: فلو قال له: إن معي دراهم فقال له المبتاع: اذهب بنا إلى السوق حتى نريها ثم 
نزنها ونظر إلى وجوهها فإن كانت جياداً أخذتها منك كذا وكذا درهماً بدينار قال: لا خير 
في هذا أيضاً، ولكن يسير معه على غير موعد فإن أعجبه شيء أخذه وإلا تركه.

قلت: أكمان مالك يكره للرجلين أن يتصارفا في مجلس ثم يقومان فيزنان في مجلس آخر؟ قال: نعم. قال: وقال مالك: ولو أن قوماً حضروا ميىراناً فبيع فيه حلي فاشتراه رجل ثم قام به إلى السوق إلى الصيارفة ليدفع إليه نقده ولم يتضرقا قـال: لا خير فيه، ورأيته منتقضاً إنما بيع بالذهب والورق أن يأخذ ويعطي بحضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن حضور البيع .

مخرمة بن بكير، عن أبيه قــال: سمعت عمرو بن شعيب يقــول: قال عبــد ألله بن عمرو بن العاصي: قال لنا رســول الله ﷺ يوم خييــر: ولا تبيعوا الــذهب بالــذهب إلا عينًا بعن ولا الورق بالورق إلا عينًا بعين إني أخشى عليكم الربا، ولا تبيعوا المذهب بـالورق إلا هاء وهاء ولا الورق بالذهب إلا هاء وهاءي.

قلت: أرأيت لو أني صوفت من رجل ديناراً بعشرين درهماً فلما قبضت اللدينار منه قلت له: أسلفني عشرين درهماً فأسلفني فدفعتها إليه صرف ديناره قال: هذا لا خير فيه، وهذا رجل أخذ عشرين درهماً ثم ردها إلى صاحبها وصار إليه دينار فإنسا هو رجل أخذ ديناراً في عشرين درهماً ثم ردها إلى صاحبها وصار إليه دينار فإنسا هو أبعد من هذا. الانبي عشرين درهماً إلى اجل، ولا يجوز هذا؛ وقد كره مالك ما هو أبعد من هذا. الانبي أن مالكاً قال: لو أن رجلاً بادل رجلاً دنائير تقص خروبة خروبة بدنائير قائمة فراطله بها وزناً بوزن فلما فرغا أخذ وأعطى فأراد أن يصطرف أحدهما من صاحبه ديناراً مما أخذ منه؟ قال مالك: لا خير فيه، ولو أن رجلاً كان يسأل رجلاً ذهباً فأناه بها فقصاً خودها إليه مكانه في طعام إلى أجل قال مالك: لا يعجبني هذا، وهو عندي مشل الصوف. قال مالك: أو يكون للرجل على الرجل الدنائير فيسلفه دنائير في طعام إلى أجل ألى الرجل الدنائير فيسلفه دنائير في طعام إلى أجل ألم نقيه ووجب له اليع بينهما قال: هذا قضاء من ذهبك الذي تسألني. قال مالك: لا خير في ذلك وهذا كله عندي وجه واحد أكره ذلك بحدثانه.

قلت: أرايت لو أن لي على رجل دراهم إلى أجل فلما حل الأجل بعتها من رجل بدنانير نقداً أيصلح ذلك؟ قال مالك: لا يصلح ذلك إلا أن يأخم الدنمانير وينقده الذي عليه الدين الدراهم مكانه يداً بيد لأن هذا صرف، وإنما يجوز بيع الدين في قول مالك بالعروض نقداً فأما إذا وقعت الدنمانير والدراهم حتى تصير صرفاً فملا يصلح حتى يكون يداً بيد.

ابن وهب، عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد حدثهم قال: إني أكره أن أتي رجلًا عنده ذهب نواقص بذهب وازنة فاصرف منه بـذهبي الوازنـة دراهم ثم أصرف منه دراهمي التي أخذت منه بذهبه النواقص.

وقال نافع مولى ابن عمر تلك المدالسة، وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: إذا أردت

أن تبيع ذهباً نقصاً بوازنة فلم تجد من يراطلك فيع نقصك بورق ثم ابتع بالورق وازنة ولا تجعل ذلك من رجل واحد، فإن ذلك ذهب بـذهب وزيادة. ألا تــرى أنك قــد رددت إليه ورقه وأخلت منه ذهباً وازنة بتقصك.

قلت: أرايت إن صوفت ديناراً من رجل وكلانا في مجلس واحد ثم جلسنا ساعة فنقدني ونقدته ولم نفترق أيجوز هذا الصوف في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا الصوف في قول مالك. قال: وقال مالك: لا يصلح إذا صارفت الرجل إلا أن تأخذ وتعطي. قال مالك: ولا يصلح أن تدفع إليه الدينار فيخلطه بدنانيره ثم يخرج الدراهم فيدفعها إليك.

قلت: أرأيت إن اشتريت سيفاً محلى كثير الفشة نصله تبع لفضته بعشرة دنانير فقضته بعشرة دنانير فقضته بعشرة دنانير فقضته ثم بعته من إنسان إلى جانبي ثم نقلت الدنانير صاحبه قال: لا يصلح لصاحب السيف أن يدفع السيف حتى ينتقد ولا يصلح للمشتري أن يقبض السيف حتى يدفع السيف المن ينتقض السيف أو وقع بينهما في مسألتك وكان نقده إياه معاً مضى، ولم أر أن ينتقض البيم ورايته جائزاً.

سي قلت: أرأيت إن اشتريت سيفاً محلاً نصله تبع لفضته بدنيانير ثم افترقنا قبل أن أنقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم بعت السيف فعلم بقبيح ذلك قبال: أرى أن بيع الثاني للسيف جائز، وأرى للبائع الأوّل على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه.

قـال سحنون: وإنما كان هـذا هكذا من قبل إن ربيعة كـان يجيز إذا كـان ما في السيف أو المصحف من الفضة تبعاً له أن تبتاع بذهب إلى أجل، وكان مالك يكرهه وما يشدد فيه ذلك التشديد لأنه أنزله بمنزلة العـرض لما كـان يجوز اتخاذه ولأن في نزعه

قلت لابن القاسم: أجعلت هذا مثل البيع الفاسد؟ قال: نعم.

قلت: فإن تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتحمله محمل البيع الفاسد وتضمنني قيمته ولا تجعل لي رده وإن كنان لم يخرج من يدي؟ قال: إذا لم يخرج من يديك فلا أجعله مثل البيع الفاسد وأرى لك أن ترده، لأن الفضة ليس فيها تغيير أسواق وإنما هي ما لم تخرج من يديك بمنزلة المراهم فلك أن تردها.

قلت: فإن أصاب السيف عندي عيب انقطع أو انكسر الجفن. قال: فـأنت ضامن لقيمته يوم قبضته.

قـال سحنون: هـذا من الربـا ويتتقض في البياعـات كلها حتى يـرد إلى ربه إلا أن

يتلف البتة ويذهب, فيكون على مشتريه قيمة الجفن والنصل ووزن ما فيه من الفضة لأن الفضة لأن الفضة لأن الفضة لأن الفضة لأن الفضة لإن الفضة المن فيها فوت، وكذلك إذا انقطع السيف أو انكسر الجفن ووزن الورق وليس كما قبال ابن القاسم: إن عليه قيمته من المذهب وإذا كانت حلية السيف اللذان والمداهم نقداً وإلى حلية السيف اللذانير والمداهم نقداً وإلى أجل ولو استحقت حلية السيف في مثل هذا ما نقضت به البيع ولا أرجعته بشيء من قبل أنه لا حصة له من الثمن كمال العبد.

#### الحوالة في الصرف

قلت: أرأيت إن صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهماً فدفعت إليه المدينار واشتريت من رجل سلعة بعشرين درهماً فقلت للذي صرفت الدينار عنده: ادفع إليه هذه العشرين درهماً وذلك كله معاً. قال: سألت مالكاً عن الرجل يصرف عند الصراف الدينار بعشرين درهماً فيقبض منه عشرة دراهم ويقول له: ادفع العشرة الاعرى إلى هذا الرجل. قال مالك: لا يعجبني حتى يقبضها هو منه ثم يدفعها إلى من أحب فهذا مثل ذلك، ألا ترى أنهما افترقا قبل أن يتم قبضهما.

قلت: أرايت إن وكلت رجلاً يصرف لي ديناراً بدراهم فلما صرفه أتيته قبل أن يقبض فقال لي: إقبض الدراهم من هذا الرجل فقد صرفت لك دينارك عنده وقام فذهب قال: لا خير في ذلك لأن مالكاً قال: لا يصلح أن يصرف ثم يوكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له، فهذا إنما صرف له الموكيل ليس رب الدينار ثم وكل الوكيل رب الدينار أن يقبض الدراهم فلا يصلح ذلك قال مالك: لا أحب للرجل أن يصرف ويموكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له.

مخرمة بن بكيـر، عن أبيه قـال: سمعت ابن قسيط يقول واستفتى في رجــل صرف ديناراً ففضل له منه فضلة هــل يتحول بفضله على آخــر؟ قال: لا من حــديث ابن وهب، وقاله عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وقال بكير: ويقال أيما رجل صوف ديناراً بدراهم فلا يتحول به.

## في الرجل يصرف من الرجل ديناراً عليه

قلت: أرأيت لـو أن لي على رجل دراهم فقلت لـه: صرَّفها لي بـدنــانيــر وجئني بذلك. قال: قال مالك: لا خير في ذلك.

قلت: لم كرهه مالك؟ قال: لأنه إنما فسخ دراهمه في دنانير يأخـذها بهـا ليس يدأ

بيد فلا خير في ذلك لأنه يتهم أن يكون إنما ترك له الدراهم يوماً أو يومين على أن يعطيه بها كذا وكذا ديناراً ويكون أيضاً تأخيره إلى أن يشتري مثلها له فيكون سلفاً جر منفعة ، وكانك أوجبت عليه في دراهمك دنانير حتى تعطاها فصار صرفاً مستأخراً ولأنك إذا قلت لرجل لك عليه طعام من شراء: بعه لي وجنتي بالثمن فجاءك بالثمن دراهم والذي دفعت إليه دنانير في السلعة أو جاءك بدنانير والذي دفعت إليه دراهم كنت قد أخرجت دنانير المنقد بها دنانير إلى أجل أو أخرجت دراهم أخلت بها دنانير إلى أجل من الذي اشتريت منه الطعام فكان ذلك صرفاً مستأخراً وبيع الطعام قبل استيضائه، فإن جاك بدنانير أكثر من دنانيرك أو أقل، أو دراهم أكثر من دراهمك أو أقل كان ربا وبيع الطعام قبل استيفائه .

قلت: أرأيت لو أن لرجل على ديناراً فأتيته ومعي عشرون درهماً فقال لي أو قلت له: أتصارفني بهذه العشرين الدرهم بدينار تعطيب ففعلت، فلما قبض العشرين الدرهم قال: انظر الدينار الذي لي عليك فأقيضه من الدينار الذي وجب لك علي من صرف هذه العشرين الدرهم التي قبضت منك قال: لا بأس بذلك إذا تراضيا بذلك إنما هـو رجل أخذ عشرين درهماً بدينار كان له عليه فلا بأس بذلك وما تكلما به قبل ذلك فهو لغو.

قلت: فمإن كان لصيرفي على دينار قد حل فأتيته بعشرين درهماً أصرفها عنده فصرفتها عنده فصرفتها عنده بدينار فلما قبض الدراهم قال لي: انظر الدينار الذي وجب لك من الصرف فقلت: لا أفعل إنما أعطيتك دراهم على أن أخد منك ديناراً الساعة. قال: لم أسمع هذا من مالك، ولكن إذا تناكرا رأيت أن لا يجوز ولا يجعل هذه الدراهم من ديناره ولكن يدفع إليه الدينار صرف دراهمه ثم يبعم بديناره إلا أن يتراضيا كما وصفت لك.

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل عشرة دراهم أو كان استقرض مني نصف دينار دراهم ونصف الدينار عشرة دراهم فاتاني بدينار فصرف عندي ثم قضاني مكان دراهمي التي لي عليه أو قال هذا الدينار فخذه مني نصفه بدراهمك التي لك علي ونصفه فأعطني به دراهم قال: لا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن أقرضني رجل دراهم أيصلح لي أن أشتري بتلك الـدراهم منـه سلعة من السلع مكاني حنطة أو ثياباً في قول مالك؟ قال: نعم لا بأس بذلك.

قلت: فإن صرفت بتلك الـدراهم التي أقرضني عنــده دنانيـر مكاني قبــل أن أبرح

قلت: فإن أسلفني دراهم أيصلح لي أن أشتري منه بتلك الدراهم سلعة من السلع مكاني حنطة أو ثياباً؟ فقال: إن كان أسلفك إياها إلى أجل واشتريت بها الحنطة يداً بسيد فلا بأس بذلك، وإن كان أسلفك إياها حالة واشتريت بها منه حنطة يداً بيد أو إلى أجل فلا خير فلا بأس به، وإن كان أسلفك إياها إلى أجل واشتريت بها منه حنطة إلى أجل أجل فلا خير فيه وذلك الكاليء بالكاليء لأنك إذا رددت إليه دراهمه بأعيانها مكانلك وصار له عليك دنائير إلى أجل بطعام عله إلى أجل فصار ذلك ديناً بدين.

#### في الرجل يدفع إلى الرجل الدراهم يصرفها يقتضيها من دينه

قلت: أرأيت لو أن لرجل علي الف درهم فدفعت إليه عروضاً بعدما حل علي أجل 
دينه فقلت له: بع هذه العروض أو طعاماً، فقلت له: بسع هذا المطعام فاستوف حقك. 
قال: قال مالك: لا بأس بذلك إلا أن يكون الذي باعك بالألف درهم مما لا يجوز 
تسليفه في العروض التي أعطيته يبيعها ويستوفي جقه منها لما يدخل ذلك من التهمة في 
أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخد عروضاً إلى أجل بعروض مثلها من صنفها سلفاً 
فيصير العرض بالعرض من صنف واحد إلى أجل إلا أن يكون مثل صنف عرضه في 
صفته وجودته وعدده أو أقل عدد أو أدنى صفة لأنه لا تهمة عليه فيه لو احتبسه لنفسه إن 
كان أدنى وإن كان مثلاً صار بمنزلة الإقالة.

قلت: فلو أن لرجل عليّ الف درهم فـدفعت إليه دنـانير فقلت: صـرفها وخــذ منها حقك. قال: سألت مالكاً عنها غير مرة فقال: لا يعجبني ذلك إذا دفع إليه دنـانير فقــال: صـرفها وخد حقك منها.

قلت: لم كرهه مالك؟ قال: قال مالك: أخاف أن يحبس الدنانير لنفسه، واستثقله وكرهه غير مرة لأنه يكون مصرفاً لها من نفسه.

قلت: فلو أن لىرجل عليّ ألف درهم فـدفعت إليه فلوساً فقلت له: صـرفها وخـذ حقك منها قال: هذا مكروه .

#### في الرجل يصرف دنانيره بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير

قلت: هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم بدنانير ثم يشتري منه بتلك الدنانير دراهم سوى دراهمه وسوى عيونها؟ قال: نعم كان يكره ذلك.

قلت: فإن جتته بعد يوم أو يومين فصرفتها منه؟ قال: كان مـالك يكـره أن يصرفهـا منه أيضاً بعد يوم أو يومين.

قلت: فإن كان أبعد من ذلك؟ قـال: لا أدري ما قـوله، ولا أرى أنـا به بـأسـاً إذ تطاول زمان ذلك وصح أمرهما فيه وقد بينا هذا في موضع الدنانير النقص بالوازنة.

#### الصرف من النصاري والعبيد

قلت: أرايت عبداً لي صرفياً نصرانياً أيجوز لي أن أصارفه؟ قـال: نعم لا بأس بذلك وعبدك وغيره من الناس سواء عند مالك.

قـال سحنون: وقـد كره مـالـك أن يكـون النصـارى واليهــود في أســواق المسلمين لعملهم بالربا واستحلالهم له ورأى أن يقاموا من الأسـواق.

## في صرف الدراهم بالفلوس والفضة

قلت: أرأيت إن اشتريت بدرهم بنصف فلوساً وينصف فضة وزن نصف درهم أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا بأس بهذا وهو بمنزلة العروض.

قلت: أرأيت إن اشتريت بنصف درهم طعاماً وينصفه فضة كل ذلك نقداً أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فمإن كان الثلثان فضة والثلث طعاماً أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز.

قلت: فإن كان الثلثان طعاماً وثلثه فضة أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم يجوز في قول مالك.

قلت: لم كرهه مالك إذا كانت الفضة اكثر من الطعام وجرّزه إذا كان الطعام أكثر من الفضة؟ قال: لأن الطعام إذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة في قول مالك، وإنما يراد به الطعام وجعله مثل شراء سلعة وفضة بدراهم وجعل الفضة تبعاً للسلعة، وإن كانت الفضة أكثر من السلعة حمله مالك محصل ورق وسلعة بورق وجعل السلعة تبعاً

للفضة فلا يصلح أن تكون فضة وطعام بفضة، وكذلك فسر لي مالك، ولما للناس في ذلك من الرفق بهم وقلة غناهم عنه لأنها نفقات لا تكاد تنقطع. ألا ترى أنه لا يجوز لأحد دخول مكة إلا بإحرام وقد جوّز لمن قاربها من الحطابين وغيرهم لكثرة تردادهم عليها وأنهم لا غنى بهم عن إدامة ذلك ولمنافع الناس بهم أن يدخلوها بغير إحرام.

#### في الرجل يغتصب الدنانير فيصرفها قبل أن يقبضها

قلت: أرأيت إن اغتصبت رجلاً دنانير فلقيته بعد ذلك فقلت له: هذه الدنانير التي غصبتك في بيتي فبعنيها بهذه الدراهم ففعل ودفعت إليه الدراهم أيجوز هذا أم لا؟ قال: أراه جائزاً لأنه كان ضامناً للدنانير حين غصبها، فإنما اشترى منه دنانير ديناً عليه فلا بأس بذلك، وقوله الدنانير في بيتي وسكوته عنها سواه لأنه قد غاب عليها وهي دين عليه.

قلت: وكذلك لو اغتصبت من رجل جارية فانطلقت بها إلى بعض البلدان فأتيته قعلت له: إن جاريتك عندي في بلد كذا وكذا فبعنيها ففعل أيجوز هذا أم لا؟ قبال: أراه جائزاً إذا وصفها لأنه كان ضامناً لما أصاب الجارية من عبور وشلل أو نقضان بعدن بعد وجوب البيع بينهما وقبل الوجوب لأن ضمانها حين غصبها منه، فلا بأس بأن يشتري جارية قد ضمن ما أصابها قال: والدنانير عندي أوضع من الجارية وأبين.

## في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في بيته

قلت: أرأيت إن استودعت رجلًا دراهم ثم لقيته بعد ذلـك فصارفته والدراهم في بيته أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا

قلت: أرأيت إن استودعت رجلاً مائتي درهم ثم لقيته بعد ذلك فقلت له: أعطني مائة درهم واهضم عنك مائة درهم فأعطاني مائة درهم من غير المائتين والمائتيان في بيته أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: لا يعجبني، وإنما يجوز إن أعطاه منها عندي، ألا ترى أنه لا يجوز صرفها فكيف يجوز البدل بها وهي غير حاضرة.

قلت: فلو استودعت رجلًا دنـانير أو دراهم أو حلياً مصوعـاً من الـذهب والفضـة فلقيني بعد ذلك فقال: بعني الوديعة التي عندي وهمي فضة بهذه الدنانير وهمي فضة أو همي ذهب بهذه الدراهم.

قال: لا يجوز ذلك عند مالك إلا أن تكون الوديعة حاضرة لأن هذا ذهب بفضة ليس بدأ بيد. قلت: فلو رهنت عند رجل دنانير فلقيني بعد ذلك فقـــال لي: الدنـــانير التي رهنتني في البيت فصارفته بها بدراهم وأخذها قال: قال مالك: لا خير فيه.

قلت: أرأيت إن استودعت رجلاً دنانير فصرفها بدراهم ثم أتيت فاردت أن أجيز ما صنع وآخذ الدراهم. قال: ليس لك ذلك في قـول مالك، وإنما لـك مثل دنـانيرك لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً استودع رجلاً دنانير فاشترى المستودع بتلك الـدنانير سلعة من السلع كانت السلعة له وكان عليه مثل الدنانير التي أخذها.

قلت: فإن استودعت رجـالًا حنطة فاشترى بهـا تمـراً ثم جنت فعلمت بمـا صنـع فأجزت ما صنع فأردت أخذ التمر قال: ذلك جائز.

قلت: ولا يكون هذا بيع الطعام بالطعام إلى أجل؟ قال: لا لأن مالكاً قال: كل من امتوء طعاماً أو سلعة فباعها المستودع بشمن فأراد رب السلعة أن يجيز البيح ويقبض الثمن فذلك له وهذا مثل ذلك قال: وقال لي مالك في الطعام: لو أن رجلاً استودع رجلاً طعاماً فباعه المستودع قال: هذا بالخيار إن أحب أن يأخذ الثمن أخذه وإن أحب أن يأخذ مثل طعامه أخذه لأت لما تعدى على الحنطة ضمتها فصرت مخيراً في أخذك إياه بما ضمن أو أخذ ثمن حنطتك كان تمراً أو غير ذلك.

# في الرجل يبتاع الثوب بدينار إلا درهماً

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بعينها بدينار إلا درهماً أيجوز هذا في قــول مالـك؟ قال: إن كان كله نقداً فلا بأس به عند مالك.

قلت: فإن كان الدينار نقداً والسلعة نقداً والدرهم إلى أجل؟ قال: لا يصح ذلك عند مالك.

قلت: فإن كانت السلمة إلى أجل والدرهم إلى أجل والدينار نقداً؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك أيضاً.

قلت: فإن كان الدينار نقداً والدرهم نقداً والسلعة مؤخرة؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك، وروى أشهب أنه جائز.

قال ابن القاسم: قال مالك: لأنه لم يرد به الصوف إذا كان المدوهم مع المدينار معجلاً أو مؤخراً فهو سواء.

ابن وهب، وذكر عن مالك، عن سالم في بيع صكوك الجـار بـدينـار إلا درهمـأ

يعجل الدينار ويأخذ الدرهم والصك مؤخر يأخذ الدرهم مع الدينار.

قلت لابن القاسم: لم كرهته؟ قال: لأنه يدخله الفضة بالذهب إلى أجل.

قلت: فإن كان الدينار نقداً والدرهم نقداً والسلعة إلى أجل؟ قال: لا يصلح ذلك لأنها صفقة واحدة ذهب بفضة وسلعة بفضة لا يصلح أن تكون السلعة مؤخرة والدرهم نقداً.

قلت: فإن كانت السلمة نقداً والدينار إلى أجل، والدرهم إلى أجل أيجوز ذلك أم لا؟ قال: ذلك جائز إذا كان أجل الدينار والدرهم واحداً.

قلت: فإن كان اشترى السلعة بدينار إلا درهمين فهو مثل المذي اشترى السلعة بدينار إلا درهماً في جميع ما سألتك عنه في قول مالك؟ قال: نعم. قال ابن القاسم كان مالك يقول: الدرهم والمدرهمان والشيء الخفيف.

قال ابن القاسم: قال مالك: وأما الثلاثة فلا أحبه ولا خير فيه عندي.

قلت: فإن اشتريت سلعة بدينار إلا عشرة دراهم؟ قال: قال مالك: لا خير فيه إلى أجل، ولا بدينار إلا ستة دراهم، ولا بدينار إلا خمسة دراهم إلا أن يكون ذلك نقداً.

قلت: فإن كان الدينار والعشرة دراهم أو الخمسة أو الستة إلى أجل واحــد والسلعة نقداً؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك ولا يحل.

قلت: لم وقد جوزه في الدرهم والدرهمين إذا كان الدينار والدرهم والدرهمان إلى أجل واحد؟ قال: لأن الدرهم والدرهمين ثانه ولا غرر فيه ولا تقع فيه المخاطرة، وإن الدينار إلى ذلك الأجل أكثر من هذين الدرهمين لا شك فيه. قال: وما جوز مالك الدرهم والدرهمين إذا استثناهما إلا زحفاً لانهما لا يكونان أكثر من الدينار وللآثار قال: والعشرة الدراهم لا يدري لعله إذا حل الأجل تفترق جل الدينار ويحول الصرف إلى ذلك الأجل فهذا مخاطرة وغرر، فلذلك لم يجوزه في العشرة والخمسة، وهو في الدرهمين إذا كان أجلهما وأجل الدينار واحداً فليس ذلك بخطر.

قال ابن وهب: وذكر ذلك عن خالد بن حميد، عن عقيل، عن ابن شهاب أنـه قال في بيع الثوب بدينار إلا ربع دينار أو بدينار إلا درهمين: لا بأس به.

ابن وهب، عن عبد الجبار بن عمر، عن ربيعة أنه كان يقول في الرجل بيبع الشيء بدينار إلا درهمين ويستأخر الثمن عليه فكان ربيعة يقول: لا بأس به أن يأتي الرجل

بالدينار يقبضه ثم يأخذ من البائع درهمين ولا يىراه صرفاً قال ربيعة: وإن فيها لمغمزاً وليس به بأس.

ابن وهب، قال الليث: قال ربيعة: في الرجل يشتري الثوب بدينار إلا درهماً، قال ربيعة: ما زال هذا من بيوع الناس، وأنه لا يكون الرد والثمن إلا إلى أجل واحد وأن فيه لمضامرته من الصرف. قال الليث: قال ربيعة: وإن باع بدينار إلا درهماً ورفاً فدفع الدينار وأخذ الثوب ولم يجد عنده درهماً قال: هذا مثل أن يأخذ الدرهم مع المدنانير يخشى أن ينزل بمنزلة الصرف. قال الليث: وقال يحيى بن سعيد: إن أشبه الأمور بعمل الصالحين أن لا يفارقه حتى يأخذ الدرهم ولا يكون في شيء من ذلك نظرة.

ابن وهب، عن الليث، عن طلحة بن أبي سعيد، عن صخر بن أبي غليط حدثه: أنه كان مع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف فابتاع أبو سلمة ثوماً بديسار إلا درهماً فأعطاه أبو سلمة الدينار وقبال: هلم الدرهم، فقال: ليس عندي الآن درهم حمى ترجع إلى قالفي إليه أبو سلمة الدوب وقبض الدينار منه وقال: لا بيع بيني ويينك.

قال اللبث: وكتب إليّ يحيى بن سعيد يقول: سألت عن الرجل يشتري قمحاً أو غير ذلك بنصف دينار أو بثلث دينار فيدفع إلى بائعه ديناراً فيأخمذ فضلته دراهم ويؤخر ما اشترى منه حتى يأتيه في يوم آخر فيأخذه منه، أو اشترى تلك السلعة بدرهمين أو شلائة فيدفع إليه ديناراً ويأخذ فضلة من صوف آلدينار دراهم وأخر السلعة حتى يلقاه فيها من يوم آخر.

قال یحیی: لم ازل اسمع انه یکره ان بیشاع ببعض دینار شیشاً ویأخمذ فضله ورقاً ویترك ما ابتاع لأن ذلك یری صرفاً.

ابن لهيعة، عن عقيل، عن القاسم بن محمد وابن شهباب أنهما قالا: إذا اشتريت من رجل بيعاً بعض دينار ثم دفعت إليه الدينار ففضل لك عنده ثلث أو نصف فلا عليه أعجله لك أو أخره، وإنما معناه أنه قبض السلعة.

قال مالك: إذا قال له المشتري بعد ما يجب البيح ويثبت: هذا دينبار ففيه ثلشاك وأمسك ثلثي عندك وانتفع به أن ذلك لا بأس به إذا صح ذلك، ولم يكن على شرط عنـد البيع ولا وأي ولا عادة ولا إضمار منهما.

قال ابن القاسم: وسألت مالكاً عن الرجل يقدم البلد من البلدان ومعه الدراهم مثل أهل أفريقية يقدمون الفسطاط ومعهم الدراهم فيكون مع الناجر عشرة آلاف درهم أو أكثر كتاب الصرف كتاب

وروقيق وأمتعة ونقار فضة فيقول الرجل: قـد ابتعت منك دراهمـك ونقارك ورقيقـك هذه باللغي دينار نقداً واستوجب ذلك منه صفقة واحدة وتتقده، قال مـالك: لا خيـر في ذلك، لا يكون مع الصرف بيع شىء من السلم.

قلت لمالك: فالرجل يشتري الثوب وعشرة دراهم بدينار قال: لا بأس بهذا ولم يره مثل الآخر قال: ورأيت مالكاً يرى أن هذا تبع للدينار.

قـال ابن القاسم: وأخبرني الدراوردي عن ربيعة وغيره من علماء المـدينـة ممن مضى أنه يكره ذلك ويقول: لا يكـون صرف وبيح ولا مساقـاة وبيع ولا شـركة وبيح ولا نكاح وبيم.

قال ابن القاسم: وسمعت مالكاً يقول: لا يكون صرف ويبع ولا جمعل ويبع ولا قداض وبيع. قال ابن القاسم: وأخبرني ابن الدراوردي أن غير واحد من علمائهم أو بعض علمائهم كان يقول مثل قول مالك في هذا إلا النكاح لم أحفظه عن ابن الدراوردي لا يكون صوف وبيم.

## في السرجل يبتاع السلعة بخمسة دنانيس إلا درهماً أو درهمين فيـدفـع أربعة ويحبس ديناراً حتى يدفع إليه الدرهم ويأخذ الدينار

قال: وقال مالك في الرجل يشتري السلعة بخمسة دنانير إلا درهما أو درهمين أو شلاقة فيدفع إليه المدرهم أو شلاقة فيدفع إليه المدرهم أو المدرهم أو المدرهم أو اللائة ويأخذ الدينار. قال مالك: لا خير في ذلك، فقيل لمالك: فإن دفع ديناراً واحذاً وأخذ الدرهم وأخر الاربعة حتى يقضيها إياها قال: لا خير فيه أيضاً وهو بمنزلة الأول، فقيل لمالك: فإن كانت خمسة دنانير إلا خمساً أو أربعاً فنقد الاربعة وأخر الدينار الباقي حتى يأتيه بخمس أو بربع ويدفع إليه الدينار قال: لا بأس بهذا، أليس هذا مثل الدرهم؟ قبل لا: فإن دفع إليه ديناراً واحداً وأخذ منه خمسة وكانت الاربعة قبله؟

قال ابن القاسم: لأن الدراهم عند مالك لما وقعت على السلعة صار للدراهم حصة من الذهب كلها، فلذلك كره مالك أن ينقد بعض المذهب ويؤخر الدراهم أو ينقد الدراهم ويؤخر بعض الذهب. قال: وإن نقد الدراهم وأخر الذهب فلا خير في ذلك، وإنما جوز مالك الخمس والربع لأن ذلك إنما هو جزء من دينار واحد ليس للخمس والربع حصة من الدنانير كلها، فلا بأس أن يعجل الدنانير الصحية ويؤخر الدينار الكسر

أو يقدم الدينار ويأخذ فضله دراهم ويؤخر الدنانير وهذا كله قول مالك.

قلت: أرايت إن اشتريت ثوباً بدينار إلا عشرة دراهم قبال: إن كنانت المدراهم العشرة نقداً فلا بأس به، وإن كانت إلى أجل فلا خير فيه لأنه يدخله بيع الذهب بالورق إلى أجل كأنه رجل اشترى ثوباً وعشرة دراهم بدينار فلا يصلح في ذلك أن يؤخر الدراهم وهذا مخاطرة لأنه لا يذرى ما تبلغ العشرة اللدراهم من اللينار.

قلت: ارايت إن بعت هذا الثوب بدينار إلا تفيز حنطة أيجوز هذا البيع إن كان نقداً أو إلى أجل؟ قال: لا بأس بذلك لأنه كأنه باعه الثوب وقفيز حنطة بدينار، فلا بأس أن يكون ذلك الدينار نقداً أو إلى أجل.

أشهب، إلا أن يكون النوب أو القفيز ليس عنده وقد باعه إياهما بالنقد فلا يصلح ذلك لأنه يشتريهما ثم يبيعه إياهما بنقد أو إلى أجل فيكون ذلك من بيع ما ليس عنده وهو من وجه العينة المكروهة.

## في الرجل يبتاع الورق والعروض بالذهب

قلت: أرايت إن أعطى ذهباً بفضة وسلعة مع الفضة أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم ذلك جائز إذا كانت الفضة قليلة فـذلك جـائز لأن الـذهب بالفضة جائز واحد بعشرة وكذلك إذا كانت مع الفضة الكثيرة سلعة من السلع يسيرة.

قلت: فكذلك إن كان مع الذهب سلعة من السلع أو كنان مع الذهب والفضة مع كل واحدة منهما سلعة من السلع؟ قال: أما الذهب بالفضة إذا كان مع الذهب العرض السير فلا بأس به يجوز من ذلك ما يجوز مع الفضة ويكره من ذلك ما يكره مع الفضة، وإن كان مع كل واحدة منهما عرض وكانت كل واحدة منهما مع صاحبتها تبعاً فلا أرى به بأساً ولا يكون صوفاً وبيعاً إذا كان تبعاً وكانت يسيرة، وكذلك إذا كان مع الذهب والورق مع كل واحد منهما عرض، فإن كنان ذلك من الذهب والورق يسيراً أو كان الغرضان يسيرين فلا أرى به بأساً، وإن كانت الذهب والورق والعرضان كثيراً فلا خير فيه.

قلت: أرأيت إن اشتريت دراهم وثوياً بدينار فقلت للبائع: أنقلك من الذهب حصة الدراهم وأجمل حصة الثوب إلى أجل قال: لا يصلح ذلك لأنه صوف وبيع فلا يتأخر منه شيء.

قلت: فإن كان مع الثوب دراهم قليلة أقبل من الدينار حتى لا يكون أريد به الصرف في قول مالك فقال المشتري: أنا أنقدك من الدينار حصة هذه الدراهم وهي

خمسة دراهم أو سنة وأؤخر قيمة النوب إلى أجل قبال: لا يصلح هذا في قبول مالك إذا وقعت الذهب والفضة مع السلعة، ولو كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صبرفاً لم يصلح التأخير في ذلك في قول مالك، ألا ترى أن الفضة عجلت مع العرض وقد صار لها حصة من جميع الذهب فلا يصلح أن يتأخر من الذهب شيء إذا قدمت الفضة.

#### في الصرف والبيع

قلت: أيجمع في قول مالك صرف وبيع في صفقة واحدة؟ قال: قال مالك: لا.

قلت: فإذا كانت هـذه السلعة معها دراهم قليلة لم يجز أن أبيعها بدراهم لمكان تلك الدراهم القليلة؟ قال: نعم.

قلت: ولا يجوز أن أبيعها بدنانير نسيئة في قول مالك لتلك الدراهم؟ قال: نعم.

قلت: ولم يدو مالك صوفاً إذا باع بالدنانير يداً بيد؟ قال: نعم جوزه مالك واستحسنه إذا كانت دراهم قليلة مع السلع أن تباع بالذهب يداً بيد وبالعروض إلى أجل ولا تباع بالورق يداً بيد ولا إلى أجل.

ابن لهيعة، عن يحيى بن أبي أسيد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لابن عمر: يا أبا عبد الرحمن إننا نتجر في البحرين ولهم دراهم صغار فنشتري البيع هسالك فنصطي الدراهم فيرد إلينا من ذلك الدراهم الصغار، فقال: لا يصلح.

قال أبو البلاط: فقلت له: إن المدراهم الصغار لـو وزنت كانت سـواء فلما أكشرت عليه أخذ بيدي حتى دخل في المسجد فقال: إن هـذا الذي تـــون يربــد أن آمره بـأكل الربا.

مالك، عن محمد بن عبد الله، عن ابن أبي مريم أنه سال ابن المسبب فقال: إني رجل ابتاع الطعام فربما ابتعت منه بدينار ونصف درهم فاعطي بالنصف الدرهم طعاماً فقال له سعيد بن المسبب: لا، ولكن أعط أنت درهماً وخذ ببقيته طعاماً قال: وإنما كره له سعيد أن يعطي ديناراً ونصف درهم لأن النصف درهم إنما هو طعام فتكره له أن يعطي ديناراً وطعاماً.

قال مالك: ولو كان نصف الدرهم ورقاً أو فلوساً غير الطعام ما كان بذلك بأس. في الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلعة

قلت: أرأيت إن صوفت ديناراً بعشرين درهماً فالخلت منه عشرة دراهم وأخملت بعشرة منها سلعة قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك لو صرفت ديناراً بدراهم فلم أقبض الـدراهم حتى أخذت بهـا سلعة من السلم؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: فإن أصاب بـالسلعة عبيـاً فجاء ليـردها بم يـرجع على صـاحبه أبـالدينـار أم بالدراهم؟ قال: بالدينار.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن صرفت عند رجل دراهم بدنـانير على أن آخـذ بثمنه منه سمناً أن زيعاً قال: قال مالك: ذلك جائز نقداً أو إلى أجل، قـال: وكلامهمـا لغو إنمـا ينظر مـالك إلى فعلهما ولا ينظر إلى قولهما.

قلت: أرأيت إن قال: أصرف عندك هذه المدنانير على أن آخذ منك الدراهم ثم آخذ بها منك هذه السلمة ففعل قال: قول مالك في ذلك: أنه جائز.

قلت: فإن أصاب بالسلعة عيباً فردها على صاحبها بم يرجع عليه بالدنانير أم بالدراهم؟ قال: يرجع عليه بالدنانير.

قلت: ولم وقد قبض منه الدراهم ثم دفعها إليه في هذه السلعة؟ قال: لأن الدراهم فبضها حين قبضها على شرط أن لا يذهب بها إنما قبضها على شرط أن يأخذ بها هذه السلعة فقبضه الدراهم وغير قبضه سواء، وإنما وقع ثمن هذه السلعة بالدينار ليس بالدراهم وكان كلامهما في الدراهم وما شرطا من ذلك وسكوتهما عنه سواء، إنما نظر مالك إلى فعلهما هنهنا ولم ينظر إلى لفظها هذا.

قلت: ولا يخاف أن يكون هذا بيعتين في بيعة؟ قـال: لا إنما البيعتــان في بيعة إذا ملك الرجل السلعة بثمنين عاجل وآجل.

ابن وهب، وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ما صفة البيعتين اللتين تجمعهما بيعة؟ قال ابن وهب: هما الصفقة الواحدة قال: يملك الرجل السلعة بالثمنين عاجل وآجل وقد وجبت عليه بأحدهما كالدينار النقد والدينارين إلى أجل فكأنه إنما بيع أحد الثمنين بالأخر، قال: فهذا مما يقارب الربا، فكذلك قال الليث عن يحيى بن سعيد قال: البيعتان اللتان لا يختلف الناس فيهما ثم فسر لي من نحو ما قال ربيعة أيضاً وكذلك فسر مالك، وقد كره ذلك ابن القاسم وسالم وسليمان بن يسار.

کتاب الصرف

## في الذهب والورق والذهب والعروض بالذهب

قلت: هل تجوز الفضة والذهب بـالذهب في قــول مالـك؟ قال: قــال مالـك: لا تجوز.

قلت: وكذلك لو كان إناء مصوغاً من ذهب اشتريته بذهب وفضة لم يصلح ذلك؟ قال: نعم لا يصلح ذلك عند مالك.

قلت: أرأيت إن اشتريت فضة وسلعة بذهب؟ قال: إن كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرف العشرة الدراهم وما أشبهها فلا بأس بـذلك، وإن كـانت الفضة كثيرة فلا يصلح ذلك لأن مالكاً قال: لا يصلح بيم وصرف.

ابن القاسم قال: أخبرنيه ابن الدراوردي عن ربيعة وعن غيره.

قلت: لم كره مالك الصوف والبيع في صفقة واحدة؟ قال: أما مالك فقال: لا يصلح أن يكون الصوف والبيع في صفقة واحدة قال: وأما ابن الدراوردي فأعبرني عن ربيعة وغيره أنه قال: إنما كرهمه ربيعة من قبل أنه لـو أصاب بالسلعة عبياً فجاء ليـردها انتقض الصوف فلذلك كرهه ربيعة.

قلت: أرأيت إن بعت ثموياً ودرهماً بعبد ودرهم فتقابضنا قبل أن نفترق قال: لا يجوز ذلك عند مالك لأن الفضة لا تجوز إلا مثلاً بمثل فهذا لما كان مع هذه الفضة غيرها ومع هذه الفضة غيرها لم يجز ذلك.

قلت: وسواء أن كانت الفضة تافهة يسيرة والسلعتان كثيرتـا الثمن؟ قال: نعم ذلك سواء، ويطل اليع ينهما عند مالك لما ذكرت لك.

قلت: فأصل قول مالك: إن الفضة بالفضة مع إحدى الفضتين سلعة أو مع الفضتين جميعاً مع كمل واحدة منهما سلعة من السلع إن ذلك باطل ولا يجوز؟ قال: نعم.

قلت: فـأصل قــول مالـك إن كانت سلعـة وذهب بسلعة وفضـة إذا كـانت الـذهب والفضة شيئاً يسيراً أجازه ولم يجعله صرفاً ولا يجوز فيه النسيئة وإن كانت الفضة والذهب قليلة؟ قال: نعم وقد بينا هذا قبل هذا.

في العبيراث يباع فيـه الحلي من الذهب والفضـة فيمن يزيـد فيشتريـه بعض الورثة أو غيرهم ويكتب عليه الثمن

. قلت: أرأيت لو أن رجلًا هلك فباع ورثته ميرائه فكان إذا بلغ الشيء الثمن فيمن يبزيد أخذه بعضهم وكتب على نفسه الثمن حتى يحسب ذلك عليه في حظه فبيح في الميزاث حلي ذهب وفضة أو بعض ما فيه الذهب والفضة مثل السيف وما أشبهه والفضة أقل من الثلث فيع ذلك واشتراه بعض الورثة وكتب على نفسه؟ قال: قال مالك: لا يباع من ذلك ما فيه الذهب والفضة إلا بنقد من الورثة أو غيرهم ولا يكتب ذلك عليهم ولا يؤخر النقد قال: لأن مالكاً احتج وقال: أرأيت إن تلف بقية المال أليس يرجع عليهم فيما مصار عليهم فيقتسمونه فلا يجوز إلا بالنقد؟ قال مالك: فالوارث في بيع الحلي بمنزلة الاجنبي.

# في بيع السيف المفضض بالفضة إلى أجل

قلت: أرأيت السيف المحلى تكون حليته فضة الثلث فادنى أيكون لي أن أبيعه بدراهم نسيئة؟ قال: لا يجوز عند مالك أن تبيعه بنسيشة لا بذهب ولا بمورق إذا كان فيم من الذهب أو الفضة شيء قليلاً كان ذلك أو كثيراً.

قلت: أرأيت إن اشتريت سيفاً محلى نصله تبع لفضته بدنانير ثم افترقنا قبل أن أنقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم بعت السيف فعلم بقبيع ذلك؟ قال: أرى أن بيح الثاني للسيف جائز، وأرى للبائع الأول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه.

قلت: وحملت هذا محمل البيوع الفاسدة؟ قال: نعم.

قلت: فإن تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتحمله محمل البيوع الفاسدة وتضمنني قيمته ولا تجعل لي رده وإن كنان لم يخرج من يندي؟ قال: إذا لم يخرج من يديك فلا أحمله محمل البيوع الفاسدة وأرى أن ترده لأن الفضة ليس فيها تغير أسواق وإنما هي ما لم يخرج من يديك بمنزلة الدراهم فلك أن تردها.

قلت: فإن أصاب السيف عندي عيب انقطع أو انكسر الجفن قال: فأنت ضامن لقيمته يوم قبضته.

قلت: أرأيت إن اشتريت سيفاً محلى بفضة حليته أقـل من ثلث السيف بفضة إلى أجـل أو بذهب إلى أجـل أيجـوز هـذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يجـوز بيعه بفضـة ولا بذهب إلى أجـل.

قلت: أفنبيعه بفضة أو بذهب نقداً في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: لم إذ جوزه مالـك بالنقـد في الفضة لم يلتفت إلى الفضـة التي في السيف

وهي عنده ملغاة وجعلها تبعاً للسيف فلم لا يجوزه بفضة إلى أجل وقد جعل الفضة التي في السيف ملغاة وجعلها تبعاً للسيف فلم لا يبيعه بفضة إلى أجل؟ قال: قال مالك: لأن هذه لم تجز إلا على وجه النقد قال: فقلنا لمالك: فالحلي يكون فيه الذهب والمورق، ولعل الذهب يكون الثلثين والورق يكون الثلث أو يكون الورق الثلثين والذهب الثلث أيباع باقلهما؟ قال: لا أرى أن يباعا بشيء مما فيهما ولا يباعا بذهب ولا ورق ولكن يباعان بالعروض والفلوس.

قال أشهب: لا بأس أن يشتري إن كان الذهب الثلث فادنى اشترى بالمذهب، وإن كان الورق الثلث فأدنى اشترى بالفضة. قال: وقال علي بن زياد مثل قبول أشهب ورواه عن مالك.

قلت: أرأيت اللجسام الممرو والخسرز الممروه أو القدد المفضض أو السرج المفضض أو ما أشبه هذه الأشياء إذا كان ما فيها من الفضة قيسة ثلث ذلك الشيء المذي هو فيه أيصلح لصاحبه أن يبيعه بغضة نقداً؟ قال: قال مالك: إذا كانت الفضة في القلاح أو السكين فلا يجوز أن يبيع ذلك بفضة، وإن كان ما فيه من الفضة أقل من الثلث؟ قال: وأرى الركاب واللجام كذلك أيضاً لا يصلح أن يباع بالفضة إذا كان ممرهاً أو مخروزاً عليه ولم يره مثل السيف والمصحف والحلي، فالذي سألت عنه من السرج وغيره هو مثل هذه الأشياء التي كرهها مالك، فأرى هذه الأشياء إنما فعلها الناس على وجه الصوف وليست عنده بمنزلة الحلي ولا بمنزلة المصحف.

قال ابن القاسم: ورأيت لمالك مصحفاً محلى بفضة وسئل عن الحلي أو السيف المحملي يكون ما فيه من الحلي الثلث يباع بالفضة أو باللهب إلى أجل فينقض المشتري حليته ويفرقها قال: قد نزلت بمالك، ورأى أن البيع جائز ولم يرد البيع وأنا أرى ذلك إذا وقع مثل هذا، وقد كان ربيعة يجيز بيع السيف المحلى بالفضة تكون الفضة تبعاً بالذهب إلى أجل، ولكني أرى إن أدرك ولم يتقضه وهو قائم فسخ البيع.

قال: وقلت لمالك: أرأيت السيف المحلى إذا كان النصل تبعاً للفضة أيجوز أن يباع هذا السيف بحليته بشيء من الفضة؟ قال: قال مالك: لا يجوز أن يباع هـذا السيف بحليته بشيء من الفضة وقد كره أن يباع بالفضة غير واحد.

وكيع، عن محمد بن عبد الله الشعثي، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالـك قال:

اتانا كتـاب عمر بن الخطاب ونحن بأرض فـارس أن لا تبيعوا السيـوف فيها حليـة الفضة بدراهم.

وكيع، عن فضيل بن غزوان، عن نافع قال: كان عبد الله بن عمر لا يبيع سيفـاً ولا سرجاً فيه فضة حتى ينزعه ثم يبيعه وزناً بوزن.

وكيع، عن زكريا، عن عامر الشعبي قال: سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص يباع بدنانير قال: تنزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزناً بوزن.

قال سحنون: فكيف بمن يريد أن يجيز بيع ذهب وعرض بذهب وليس في ذلك مضرة في تفريقه وقد كره من ذكرت لك يبع هذه الأشياء حتى تنزع وفي نزعها مضرة في تفريقه وقد أجاز الناس اتخاذ بعضها وتحليته وقد أعلمتك بقول ربيعة وما جوز من ذلك وقوله: إذا كانت الفضة تبعاً وإن ذلك إنما أجيز لما أجاز للناس اتخاذه، وإن في نيزعه مضرة، وإنه إن كان تبعاً كانت الرغبة في غيره ولم تكن الرغبة فيه ولا الحاجة إليه، وقد جوز أهل العلم ما هو أبين من هذا من يبع الثوب بدينار إلا درهما وإلا درهمين إذا كان دفع المدهم مع قبض الدينار لانهم لم يروا ذلك رغبة في الصرف واستحسنوه واستخفوه واستثقلوا ما كثر من ذلك.

قـال وكيع، عن الربيع، وذكر عن الحسن: أنه كـان لا يرى بـأساً ببيـع السيوف المحـلاة بالفضة وجوزه أيضاً إيراهيم النخعي مشل قول الحسن ولم يذكره الحسن إلا مسجلاً، فذلك فيما ترى للناس فيه من المنافع ولما في نـزعه من المفسرة ولانهم مأذون لهم في اتخاذ مثله.

## في الرجل يبتاع إبريق الفضة بدنانير ودراهم ثم تستحق الدراهم

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل إبريق فضة بدنانير أو دراهم فاستحقت المدراهم أو اللنانير أيتنقض البيع بيننا في قول مالك وتجعله صرفاً؟ قبال: نعم أراه صرفاً ويتنقض البيع بينكما، قبال: وكان مالك يكره هذه الأشياء التي تصاغ من الفضة والذهب مشل الأباريق، وكان مالك يكره مداهن الفضة والذهب ومجامر الذهب والفضة سمعت ذلك منه، والاقداح واللجم والسكاكين المفضضة وإن كانت تبعاً فلا أرى أن تشترى.

قلت: أرأيت إن صرفت منه دراهم بلدنانير فاستحقت المدراهم بعينها أينتقض الصرف أم لا؟ قال: أرى الصرف منتقضاً، وكان أشهب يقول: إن كمانت دراهم باعبانها أراها إياه فهو منتقض وإن كان لم يره إياها، وإنها باعه من دراهم عنده لزمه أن يعطي ما

كان عنده تمام صرفه مما بقي في كيسه أو تابوته وذلك ما لم يفترقا.

قلت: فإن استحقت ساعة صارفه صاحبه فقال له صاحبه: خذ مكانها مثلها أيصلح هذا؟ قال: إن كان ذلك مكانه ساعة صارفه فلا أرى بذلك بأساً وإن تطاول ذلك وافترقا انتقض الصوف.

قلت: فإن كانا لم يفترقا مشتري الخلخالين وبالعهما حتى استحقهما رجل فقال المستحق: أنا أجيز بيع الخلخالين وآخذ الدنانير؟ قال: ذلك جائز إذا أجاز المستحق البع والخلخالان حاضران وأخذ رب الدنانير الدنانير مكانه.

قلت؛ فإن كان الخلخالان قد بعث بهما مشتريهما إلى البيت؟ قال: لا يجوز ذلك.

قلت: ولا ينظر في هذا إلى افتراق البائع والمشتري بعدما اشترى الخلخالين إذا استحقهما راجاز البيع؟ فقال له مشتري استحقهما وأجاز البيع؟ فقال له مشتري الخلخالين أو بأنههما: أنا أدفع الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك مماً. قال: نعم ذلك جائز ولا ينظر في هذا إلا إلى حضور الخلخالين والنقد مع إجازة هذا المستحق البيع، فإذا كان هذا هكذا جاز وإلا فلا، وقد قال أشهب مثل قوله وقال: إنما هو استحسان والقياس فيه أنه مفسوخ لأنه حين باعك الخلخالين قد كان لصاحبهما فيهما الخيار فقد انعقد البيع على خيار، فالقياس فيه أنه يفسخ ولكني استحسن أنه جائز واشتريت أنت يجد الناس منه بدأ وأنكما لم تعملا على هذا باع البائع ما يرى أنه له جائز واشتريت أنت ما ترى أنه اله جائز واشتريت أنت

## في الرجل يبتاع الدراهم بدنانير ونقد دنانير البلد مختلف

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل دراهم بين يديه كل عشرين درهماً بدينار وأخرجت الدنانير لأدفعها فلما نقدته قـال: لا أرضى هذه الدنانيـر قال: لـه نقد البلد في قول مالك.

قلت: فإن كان نقد البلد في الدنانير مختلفاً؟ قال: فـلا صرف بينهمـــا إلا أن يسميا الدنانير التي تصارفا بها.

# في الرجل يصرف بعض دينار أو يصرفه من رجلين

قلت: أرأيت إن أردت أن أصرف نصف دينار أو ثلث بعشرة دراهم أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك؟ لا يجوز أن يصرف نصف دينار ولا ربح دينار ولا ربح دينار، ولا يجوز إلا أن يصرف الدينار كله فيدفعه ويأخذ دراهمه فأما إذا صرف نصفه أو لله أو ربعه فهذا لا يستطيم أن يدفع ثلثه أو ربعه فهذا لا يستطيم أن يدفع ثلثه ولا ربعه ولا نصفه.

قلت: فإن قال بائع نصف الدينار: أنا أدفع إليك الدينار كله وآخذ منه صرف النصف حتى تكون قابضاً لنصف الدينار. قال: قال مالك: لا يجوز ذلك ولا يكون قابضاً لنصف الدينار وإن دفع إليه الدينار كله لأنه لا يسير بنصفه منه.

وقال أشهب: ألا ترى أن الصرف على المناجزة فقد بقي بينهما عمل من سبب الصرف وهو شركتهما في الدينار وانهما إن اقتسماه مكانهما، فإنما اقتسامهما إياه دراهم فيكون يعطيه دراهم بدراهم فهذا لا يصلح.

قلت: فإن صوف الدينار رجل من رجلين فقبضه أحدهما بأمر صاحبه وهو حاضـر؟ قال: قال مالك: ذلك جائز.

قلت: فلو أن رجلين صوفا دينــاراً من رجلين فقبض الدينــار أحــد الــرجلين. قــال مالك: هذا جائز.

قلت: فإن صوف رجلان من رجل ديناراً فدفعــاه إليه أيجــوز هذا في قــول مالـك؟ قال: نعم.

قلت: فكذلك لو كان مكان الدينار نقرة ذهب أو فضة كان مسلكه مسلك الدينار في بيعه؟ قال: نعم.

قلت: فلو كانت نقرة بيني وبين رجل فبعت نصيبي منه قال: ذلك جائز إذا انتقلت قلت: فإن بعت نصيبي من غيره؟ قال أشهب: إن قبض المشتري جميع النقرة رأيته جائزاً وإن لم يقبض لم يكن فيه خير.

## في الرجل يصرف الدينار دراهم فيقبضها ثم يىرجع إليه فيستزيمه في بعض الصرف فيزيده

قلت: أرأيت إن صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهماً ثم لقيته بعد ذلك فقلت

له: إنك قد استرخصت مني الدينار فزدني فزادني درهما أيستقض الصرف في قبول ماللك
 أم لا؟ قال: لم أسمم منه فيه شيئاً وأرى أن لا يستقض الصرف بينكما.

قلت: وكذلك إن زاده الـدرهم إلى شهر أو إلى شهـرين؟ قال: نعم لا أرى بـذلك بأساً ولا ينتقض الصرف بينهما.

قلت: لم؟ قال: لأني لا أرى هذا الدرهم مما يقع عليه الصرف.

قلت: فإن قبضه منه صاحبه أترى الصرف واقعاً عليه؟ قال: لا.

قلت: فإن أصاب بهذا الدرهم الهبة عيباً أيكون له أن يسرده؟ قال: لا لأن العسرف لم يقع عليه وإنما ذلك الدرهم عندي هبة.

قلت: فإن أصاب صاحبه بالدينار عيباً فرده أيرجع عليه بـالذراهم كلهـا وبالـدرهم الزائد مع الدراهم؟ قال: نعم.

قلت: لم والدرهم الزائد عندك هية؟ قال: لأنه إنما وهبه لذلك الصرف فلما انتقض الصرف انتقضت الهبة التي كانت بينهما لمكان ذلك الصرف.

قلت: وكذلك لـو أني بعت من رجل سلعة فجاءني بهبة فوهبهـا لي فقال: هـذا لموضع ما بعتني سلعتك فقبلت هبته ثم أصاب بالسلعة عيباً فردها علي أيرجع علي باللهبة مع الثمن؟ قال: نعم لأنه إنما وهب لك الهبة من أجـل البيع فلمـا انتقض البيم لم يسرك الهبة لأن الذي لمكانه كانت الهبة قد انتقض حين صار غير جائز.

قلت: فإن كان أسلم إليه في طعام أو سلعة إلى أجل فزاه بعدما افترقا ومكثا شهراً أو شهرين زاده المشتري في السلم ديناراً أو درهماً أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا بأس به.

#### في الرجل يكون له على الرجل دراهم ديناً إلى أجل فيريد أن يصرفها منه بدينار نقداً

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل دراهم ديناً من قرض أو من بيع إلى أجل فأخلت بها منه دنانير نقداً أيجوز هذا في قول مالك أم لا؟ قال: لا يجوز هذا، وهذا مما لا يحل وهو من بيع الدراهم إلى أجل بدنانير نقداً ولو كانت حالة لم ير به بأساً.

قلت: أرأيت إن صارفته قبل محل الأجل على دينارين وشــرطت عليه أن يــدفعهـما

۲۸ کتاب الصرف

إلى مع محل أجل الدراهم أيجوز هذا أم لا؟ قال: هذا حرام في قول مالك؛ قال: وكذلك إن كان في مكان هذه الدنانير عرض من العروض بعينه أو مضموناً أو موصوفاً إلى ذلك الأجل لم يحل لأنه دين بدين، قال: ولو كان العرض نقداً ما كان به بأس في البيح والسلف إلا أن يكون العرض الذي يعطيه من صنف العرض الذي باع ويكون أجود منه أو أكثر حل أجل الدين في ذلك أو لم يحل.

ابن وهب، عن ابن لهیمة، عن خاله بن أبي عمران وبكيسر بن عبد الله عن سليمان بن يسار قال: إذا كان لرجل على رجل ذهب كاللة فلا يصلح له أن يقاطعه على ورق ينقده.

قال الليث، عن يحيى بن سعيد مثله، وقال يحيى: ولا فلوس، قال يحيى: فإن أعطاك عرضاً قبل محلة فلا بأس به.

ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب قال: أخيرني سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان يبتاع بالذهب فإذا تقاضاه أصحابه قال: إن ششم أعطيتكم الورق بصرفها وإن ششم صوفتها لكم فقضيتكم الذهب فأي ذلك اختار الرجل أعطاه إياه.

ابن وهب، عن عبد الله بن عمر، عن نافع أن رجـلاً كان لــه على عبد الله بن عمــر ذهب سلفاً فجاء يتقاضا. فقال: يا نافع اذهب فصرف له أو اعطه بصرف الناس.

قلت: أرأيت إن أراد أن يأخذها مني قال: إذا قامت على سعر فيأحب أن يأخذها فأعطه إياها، وقال مثل ذلك القاسم بن صحمد وسالم وسليمان بن يسار وبشر بن سعيد ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح ويكور بن الأشع.

ابن لهيعة وحيوة بن شريح، عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالماً عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير سلفاً فاراد أن ياخذ بها منه زيناً أو طعاماً أو ورقاً بصوف النـاس فقال: لا بـأس به، وقـاله جـابر بن عبـد الله وعمر بن عبـد العـزيـز وابن المسيب وربيعة: أنه لا يأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف.

# في الرجل يصرف بدينار دراهم فيجدها زيوفاً فيرضاها ولا يردها

قلت: أرأيت إن صوفت ديناراً بدراهم فلما افترقنا أصبتها زيوفاً فرضيتها أيجوز ذلك في قول مالك أم لا؟ قال: نعم لا بأس بذلك إن رضيت في قول مالك.

قلت: وكذلك إن وجدت الدراهم نقصاً فرضيتها قال: قال مالك: إذا وجدتها

نقصاً فرضيتها فهو جائز مثل الزيوف. قال: قال مالك: وإن تأخر من العدد درهم فـرضي أن يُأخذ لم يجز ذلك لأن الصفقة وقعت على ما لا خير فيه، وقـال أشهب في الزلـل مثل قول ابن القاسم.

قلت: أرأيت إن اشتريت فلوساً بدرهم فلما افترقنا أصبت فيها عشرة أفلس ردينة لا تجوز أينتقض الصرف أم يسدلها في قول مالك؟ قال: إنما قال مالك في الفلوس: أكرهها، ولم يرها في جميع الأشياء بمنزلة الدراهم بالدنانير ولم أسمع من مالك في هذا شيشاً، وقوله في الصرف: إن الصرف ينتقض وأرجو أن يكون خفيفاً. ألا ترى أن ابن شهاب يجيز البدل في صرف الدنانير وإن كنا لا ناخذ بقوله، فكيف به في الفلوس مع كثرة اختلاف الناس فيها؟ وقول مالك وليست كالحرام البين ولكني أكره التأخير فيها وهو قول أشهب.

قلت: أرأيت إن صوفت ديناراً؟ عند رجل فأصبت درهماً في الدراهم مردوداً لعيب. وهو فضة طيبة أيكون لى أن أرده في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وينتقض الصرف فيما بيننا في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت له: إنه فضة طيبة. قال: ذلك سواء إذا كان فضة طيبة إلا أنه مردود لعيبه أو كان لا يجوز بجواز الدراهم عند الناس أو أصاب فيها درهماً زائفاً فذلك عند مالك كله سواء يرده إن أحب ويتتقض الصرف بينهما إلا أن يشأ أن يقبل الدراهم بعيوبها فيكون ذلك له.

قلت: أرأيت إن صرفت ديناراً عنــد رجل بـــدراهــم فأحـــدْت منه الـــدراهــم ثم أصبت بالدراهـم عبياً فرددت الدراهـم أيصلح لي أن أؤخره بالدينار؟ قال: إذا ثبت الفســخ بينهما فلا أرى بأساً أن يؤخره بالدينار وإن لم يثبت الفسخ بينهما كرهته ورأيته صرفاً مستقبــالاً قد كتب في الرسم الأوّل ما يدل على هذا.

## في الرجل يصرف الدنانير من الرجل بدراهم فلما وجب الصرف سألني الرجل أن أقرضه الدنانير فيدفمها إليه أو يقومان من مجلسهما ذلك فيتوازنان في مجلس آخر

قلت: أرأيت إن قلت لرجل ونحن في مجلس جلوساً: يعني عشرين درهماً بدينار قال: نعم قد فعلت وقلت له: أنا قد فعلت فتصارفنا ثم التفت إلى إنسان فقسال: اقوضني عشرين درهماً والتفت أنا إلى رجل آخر فقلت له: اقرضني دينار ففعل فدفعت إليه الدينار ودفع إليّ العشرين درهماً أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا خير فيه. ۳۰ کتاب الصرف

قلت: أرأيت إن نظرت إلى دراهم بين يدي رجل نقلت له: بعني من دراهمك هذه عشرين درهماً بدينار فقال: قد فعلت وقلت: أنا قد قبلت فواجبته الصرف ثم التفت إلى رجل إلى جنبي فقلت له: أقرضني ديناراً فقعل فدفعت إليه الدينار وقبضت منه الدراهم، أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يدفع الدنانير إلى الصراف فيشتري بها دراهمه فيزنها الصراف ثم يدخلها تابوته ويخرج دراهمه ليعطيه قال: ما يعجبني ذلك وليزك الدنانير على حالها حتى يخرج الدراهم فيزنها ثم يأخذ الدنانير ويعطي الدراهم فإن كان مذا الذي اشترى هذه الدراهم كان ما استقرض نسقاً متصلاً في غير المجلس الذي تصارفا فيه، وإنما يزنها مكانه ثم يعطيه دنانيره مكانه فلا بأس بذلك وقد قال أشهب: لا يجوز من غيبة بأس بذلك وقد قال أشهب: لا يجوز من غيبة

قال ابن القاسم: لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً لقي رجلاً في السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه إلى الصيارقة لينقده قال مالك: لا خير فيه فقيل له: فلو قال له: إن معي دراهم فقال المبتاع: اذهب بنا إلى السوق حتى نرى وجوهها ثم نزنها فإن كانت جياداً أخذتها منك كذا وكذا درهماً بدينار قال: لا خير في هذا أيضاً، ولكن يسير معه على غير موعد فإن أعجبه شيء أخذه وإلا ترك.

قلت: افكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في مجلس ثم يقومون إلى مجلس أحرج قال: نعم. قال مالك: ولو أن قوماً حضروا ميراثاً فيع فيه حلي اشتراه رجل ثم قام به إلى الصيارفة ليدفع إليه نقده ولم يتفرقا قال: لا خير في ذلك إنما يباع الورق باللذهب أن يأخذ ويعطي بحضرة البيع ولا يتأخر بشيء من ذلك عن حضرة البيع، فإنه لا خير في، وأراه منتقضاً ألا ترى أن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: قال لنا رسول الله ﷺ: لا تبيعوا اللهمب بالورق إلا هاء وهاه، وأن عمر قال: وإن استنظرك إلى أن يلج ببته فلا تنظره إنى أخاف عليكم الرماء والرماء هو الربا.

#### في قليل الصرف وكثيره بالدنانير

قلت: أرأيت إن اشتريت بدينار مائة درهم أو ديناراً بدرهمين أو بدرهم أيجوز هذا الصرف في قول مالك؟ قال: قال: نعم. قال: ولقد سئل مالك عن رجل كان يسأل رجلاً ذهاً قلما حل أجلها قال الذي علم الدين: خذ مني بذهبك دراهم وقال الذي له الدين: لا أقبل منك إلا كذا وكذا زيادة على الصرف قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن أقرضت رجلاً ديناراً فوهبت له نصف ذلك الدينار ثم أردت أن آخذ منه نصف الدينار الذي بقي لي عليه فأتماني بنصف دينار دراهم فقلت: لا أقبل الدراهم إنما لي عليك ذهب فلا أبيع ذهبي إلا بمائة درهم قال: إذا أعطاه صرف الناس أجبر على أن يأخذ ذلك قال: وقال مالك: في رجل باع من رجل سلعة بنصف دينار فأتاه بنصف دينار دراهم أجبر البائع على أخذها ولم يكن له غير ذلك فالذي أقرض ديناراً ووهب نصفه وبقي نصفه هو بمنزلة هذا سواء.

# في بيع الفضة بالذهب جزافاً

قلت: أرأيت إن اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة، لا أعلم ما وزنها أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم إذا كان شراؤه إياها بغير دراهم مضروبة.

قلت: أيصلح أن أبيع الذهب جزافاً بالفضة جزافاً؟ قال مالك: لا بأس بذلك ما لم تكن سكة مضروبة، فإن كمان سكة مضروبة دراهم ودنانير فملا خير في ذلك لأن ذلك يصير مخاطرة وقعاراً إذا كان ذلك سكة مضروبة دراهيم أو دنانير.

## في السرجل يتسلف السدراهم بوزن وعسدد فيقضي بسوزن أقسل أو أكثر وبعدد أقل أو أكثر

قلت: أرأيت إن تسلفت من رجل مائة درهم عدداً ووزنها نصف درهم نصف درهم عدداً فقضيته مائة درهم وازنة على غير شرط أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: فإذا قضيته تسعين درهماً وازنة؟ قال: لا خير فيه.

قلت: ولم والتسعون أكثر من المائة الـدرهم الأنصاف قـال: لأن هذا بيـع إذا كان السلف عدداً.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ومن أين جعله مالك بيعاً؟ قال: لأن الرجل إذا أسلف الرجل عشرة دنانير تنقص سدساً سدساً من كل دينار أو ربعاً ربعاً من كل دينار ثم أعطاه عشرة دنانير قائمة كان إنما ترك له الذي قضاه فضل وزنها فهذا لا بأس به إذا لم يكن في ذلك وأي ولا موعد ولا سنة جريا عليها إذا استوى العدد، وإن أعطاه تسعة وكانت أكثر من وزنها فهو بيع الذهب بالذهب متفاضلاً فلا خير فيه لأنه لما اختلف العدد صار بيعاً ولا يصلح إذا كانت عدداً بغير كيل إلا أن يستوي العددان فيكون الفضل في أحدهما فلا بأس بذلك.

قلت: وإن كان أقرضني مائة درهم وازنة علداً فقضيته خمسين درهماً أنصافاً قال: فلا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قبال: نعم، قال: فلو قضاه مائة درهم أنصافاً ونصف درهم واحد لم يجز ذلك لأن العلدين قد اختلفا وإن كان ذلك أنقص لرب القرض أو أقل في الوزن فلا يجوز ذلك ولكن لـو قضاه أقـل من العدد على وزن دراهم القـرض أو أقل مر وزنها فلا بأس بذلك.

قلت: وأصل قول مالك في هذا أنه إذا استقرض دراهم عدداً فعلا بأس أن يقضيه مثل وزنها في عددها فإن قضاه أقبل من وزنها في مثبل عددها فلا بناس بذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن قضاه مثل عددها أفضل من وزنها فلا بأس بذلك في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: فإن قضاه أقل من عددها في أكثر من وزنها؟ قال: لا خير فيه.

قلت: فإن قضاه أكثر من عددها في أقل من وزنها؟ قال: لا خير فيه إلا أن يقضيــه في مثل عددها أكثر من وزنها أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم هذا قوله قال: وإن كان أقرضه دراهم كيلاً فلا بأس أن يقضيه أقل من عددها أو أكثر من عـددها إذا كـانت في مثل كيلهـا؟ قال: نعم، وهذا قول مالك.

ابن وهب، عن ابن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي، عن ابن عصر أنه 
تسلف ذهباً فوزنها بمعيار ثم قال: احفظ هذا المعيار حتى تقضي صاحبها به وأنه قضى 
الرجل فنقص من عدد الذهب فقال له الرجل: إن هذه أنقص من عدد ذهبي فقال له: 
إنسا أعطيتك بمثل وزن ذهبك سواء فمن عصل بغير ذلك أثم، وقاله ابن المسيب 
ومحمد بن كمب القرظي، وإن دخيل فيها أكثر من عددها. قلت: وإن قضاه أقل من 
وزنها أو أكثر من وزنها فلا بأس بذلك؟ قال: نعم وهذا قول مالك، وإن قضاه أقل من 
وزنها فلا بأس بذلك إذا لم تختلف عيون الدراهم مثل أن يسلفه مائة درهم يزيدية كيلاً 
فيقضيه خمسين أو ستين أو ثمانين محمدية فلا يصلح هذا، وهذا قول مالك.

قلت: أرايت إن اقرضت رجلًا مائة درهم عـدداً فقضاني خمسين درهماً أقل من وزنها أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ولم وقد اختلف الوزنان، ألا ترى أنه قد قضاني أقل عدداً وأقل وزناً؟ قال:

فلا بأس بذلك عند مالك إذا قضاك أقل عنداً وأقل وزناً لأن هذا رجل قضى أقل من عدد المداهم وأقل وزناً من وزن الدراهم فلا بأس بذلك.

قلت: فمإن قضاه أقـل عـلـداً ووزن كـل درهم منهـا أكثـر من وزن كـل درهم من الدراهم التي أقرضت؟ قال: هـذا لا يصلح عند مالك.

قلت: لم؟ قبال: لأنه قمد صار بيماً، ألا ترى أن النريادة التي في كل درهم قمد صارت بيماً بفضل عدد الفرض وإن كان القضاء مثل وزن دراهم القرض أو أقل لم يكن هنهنا شىء يكون بيماً فلذلك جاز وإن كانت أقل عدداً.

قلت: أصل كراهية هذا عند مالك حين جعل المددين إذا اختلفا بيعاً من البيوع إذا تفاضل الوزن فإذا استوى العددان وتضاضلت الدراهم في الوزن لم يجعله بيعاً، لم قال ذلك مالك؟ وما فرق ما بينهما؟ قال: لأن الرجل لو أتى بستة دنانير إلى رجل تنقص سدساً سدساً فقال أبدلها لي بثلاثة وازنة فإني أحتاج إليها لم يكن بذلك بأس على وجه المعروف ولو قال أعطني بها خمسة قائمة لم يحل فهذا يدلك على أن العدد إذا استوى لم يكن ذلك بيعاً من البيوع وإذا اختلف العدد كان ذلك بيعاً.

## في الرجل يقـرض الرجـل الدراهم يـزيديـة فيأتيـه بمحمديـة فيأبى أن يأخذها

قلت: أرأيت لو أني أقرضت رجلاً ماقة درهم يزيدية إلى سنة فأتاني بمائة محمدية قبل السنة فقال: خذها، وقلت: لا آخذها إلا يزيدية. قبال: ذلك لك أن لا تأخذها إلا يزيدية. قبال: ذلك لك أن لا تأخذها إلا يزيدية ولو حل الأجل أيضاً فجاء بمحمدية فقال: لا أقبل إلا يزيدية كان ذلك له لائه يقول: لا آخذ إلا مثل الذي لي قال: لان الدراهم والطعام عند مالك سواء ألا ترى أنه لو تسلف محمولة فأتاه بسمواء وهي خير من المحمولة فقال: لا أقبلها ولا آخذ إلا محمولة كان ذلك له.

قلت: والدراهم إن كانت من قرض أو من ثمن بيع كانت سواء في مسالتي حل الأجل أو لم يحل إذا رضي أن يأخذ محمدية من يزيدية جاز ذلك له في قبول مالك؟ قال: لا أقوم على حفظه ولا أرى بذلك بأساً لأنها ورق كلها وكذلك الدنانير، وكذلك الدنانير، وكذلك الدنانير وفضة كلها الدنانير والدراهم وليست جنوساً كجنوس الطعام، وإنما هي سكة وهي ذهب وفضة كلها والطعام جنوس وإن كانت حنطة كلها لأن الحنطة لها أسواق تحول إليها نتصير إلى تلك الأسواق والدراهم ليست لها أسواق تحول إليها مثل الطعام فلا يجوز أن يأخذ قبل محل

الأجل سمراء من محمولة وإن كانت عيراً منها وإن كان أسلقه المحمولة سلفاً فـلا يجوز، وكذلك قال لي مالك: في القمح المحمولة والسمراء وفي الشعير.

أشهب، وقد قال: إنه جائز إذا لم يكن في ذلك وأي ولا عادة وهمو أحسن إن شاء الله.

قال ابن القاسم: وإن كانت لك سمراء على رجل إلى أجل فأخذت منه محمولة قبل محل الأجل لم يجز لأن هذا من وجه ضع وتعجل وكذلك الدراهم إن أخذت يزيدية من محمدية قبل محل الأجل لم يصلح وهذا في الدراهم مثل الطعام فإن أخذت محمدية من يزيدية قبل محل الأجل لم يكن بذلك بأس ومثل ذلك أن يكون له دنانير هاشمية فيصفيه عتقاء قبل محل الأجل فلا يكون بذلك بأس قال: ولأن مالكاً قال في الدين يكون على الرجل إلى أجل فيقول: ضم عني وأعجل لك إن ذلك لا يجوز فهذا يدلك على مسألتك هذه أيضاً.

قلت: أرايت إن أقرضت رجلاً دراهم محمدية مجموعة فلما حل الأجل قضائي يزيدية مجموعة أكثر من وزنها أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا يجوز هذا لأن هذا إنما أخذ فضل عيون المحمدية على الزيدية في زيادة وزن البزيدية فلا يجوز هذا.

قلت: فلو قضاني يزيدية مثل وزن المحمدية أو دون وزنها؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: فلو كنت أقرضته يزيدية مجموعة فقضاني محمدية مجموعة أقبل من وزنها؟ قال: لا يجوز هذا لأنه أخذ ما ترك من وزن اليزيدية في عيون المحمدية.

قلت: فلو قضاني محمدية مجموعة مثل وزن اليزيدية؟ قال: لا بأس بذلك إذا لم يكن ذلك منهما عادة.

قلت: فلو قضاني محمدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية التي أقرضته؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك لو قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية التي أقرضته؟ قال: فلا بأس بذلك.

قلت: والدنانير مثل ما وصفت لي في الدراهم؟ قال: نعم.

في الرجل يتسلف الدراهم فيقضي أوزن أو أكثر

قلت: أرأيت إن استقرضت مائة درهم يزيدية كيلًا فقضيته مائة درهم وعشرين

درهماً يزيدية كيلاً إيجوز هذا في قول مالك؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يتسلف من الرجل مائة درهم فيعطيه عند القضاء عشرين ومائة درهم على غير موعد ولا شرط أو يتسلف منه مائة إردب قمح لما أتى ليقضيه قمحه وحل أجله قضاه عشرين ومائة إردب مثل حنظته؟ قال مالك: لا يعجبني أن يقضيه فضل عدد لا في ذهب ولا في طعام عندما يقضيه ولو كان ذلك بعد ذلك لم أو بذلك بأساً إذا لم يكن في ذلك عادة ولا موعد ومعنى قوله بعد ذلك أي بعد مجلس القضاء الذي يقضيه في يزيده بعد ذلك وأما حين يقضيه فلا يزيده في ذلك المجلس ولكن يزيده بعد ذلك فمسألتك في الدراهم الكيل تشبه هذا لا يصلح أن يزيده غذل يقضيه ويتقرقان إلا لا يصلح أن يزيده عندما يقضيه ويتقرقان إلا أن يكون وجعاناً في الوزن بشيء يسير فلا بأس بذلك أو نقصان وإن كن فلا بأس به وهو لول مائك. قال مائك: وإنما يجوز من ذلك مثل ما فعل ابن عمر زاده في فضل وزن المدراهم التي قضاء وكنان محمل قول مالك أن ابن عمر إنما تضى مثل العدد وزاد في وزن المدراهم التي قضى كانت دراهم ابن عمر أوزن من دراهم صاحبه وعددهما سواء ولم يعطه عشرين ومائة بمائة ولا عشرة ومائة بمائة.

#### في اقتضاء المجموعة من القائمة

قلت: سمعتك تقول الدنانير المجموعة لا تصلح بالدنانير القائمة. قلت: ما الفائمة وما المجموعة وما معنى ذلك القول إنه لا يصلح؟ قال: قال مالك: لو أنك أسلفت رجلًا مائة وينار قائمة أو بعته بها بيماً فنبت لك عليه مائة دينار قائمة فاراد أن يدفع أسلفت مجموعة يدخل في عددها عشرة وسائة أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أن اعدد المجموعة أكثر من القائمة. قال: لا خير فيه إلا أن تكون أسلفت القائمة بمعيار اتخذته بأس بأن تقتضي مجموعة وإن كانت أكثر عدداً إذا كنت حين أسلفتها قد أخذت لها عندك بأس بأن تقضي مجموعة وإن كانت أكثر عدداً إذا كنت حين أسلفتها قد أخذت لها عندل معايراً من الكيل أو رزنتها مجموعة فعرفت كيلها أو اشترطت كما أخبرتك الكيل مع العدد معياراً من الكيل أو رزنتها مجموعة فعرفت كيلها أو اشترطت كما أخبرتك الكيل مع العدد في فالما أن تتحذ مثل عددها وإن كانت كيلاً أو أنقص منها في الوزن فلا بأس بذلك إذا كانت في عددها. قال: وقال مالك: وما بعت بفرادى واشترطت كيله مع الصدد فلا ناخذه كيلاً وقا بعت يكلاً فلا تأخذه فرادى وما بعت بفوادى واشترطت كيله مع الصدد فلا بأس أن ناخذه كيلاً أقل عدداً أو أكثر عدداً ومن ذلك أن يبيع الرجل سلمته بمائة فلا بأس أن يأخذ أكثر من عددها أو أقل من عددها كيلاً إذا اشترطت العدد مع درهم بكيل ويشترط عددها داخل المائة خمسة وكيلها مائة فيكون عددها خمسة ومائة

الكيل؟ قال: وبلتني أن مالكا قال: وإذا بعت رجلاً أو أقرضته مائة دينار مجموعة فجاء ليقضيك فدفع إليك مائة دينار قائمة عدداً فقال: هذا قضاؤك ولم يكلها لك قال: لا بأس بذلك لأنه قد عوف أن في كيل القائمة أكثر من مائة كيلاً وفضلاً فلا بأس بذلك وهو بين لا بأس به قال: فقلت لمالك: فإن قضاء مائة دينار مشاقيل أفراداً والإفراد إذا اجتمعت نقصت عن مائة دينار مجموعة قال: لا خير في ذلك لأنه إنما يجوزها لفضل عيونها على لمالك: أفييع الرجا السلعة بمائة دينار مجموعة ولا يشترط ما دخل فيها من الوزن وهو يعلم أنه يدخل فيها الدينار بالحبين والخروبة والنصف والنك والثلين ولا يدري عدد ما يدخل له من صنوف تلك الدنائير. قال: فلا بأس بذلك ما لم يدخل له من الذهب التي بدئو المناس.

قلت: أي شيء الدنانير المجموعة قال: المقطوعة النقص تجمع فتوزن فتصير مائة كلاً.

قلت: فما القائمة؟ قال: القائمة الجياد.

قلت: فلم أجزت أن يؤخذ من المجموعة القائمة؟ قـال: لأن القائمة الجياد عـدد تزيد على المجموعة في المائة الدينار ديناراً لأنك لو أخذت مائة دينار عدداً قائمة فـوزنتها بوزن المجموعة زادت في الوزن دينـاراً فصارت في الـوزن مائـة دينار وديـنـاراً وهي مائـة دينار عدداً.

قلت: فما الفرادى؟ قال: المثاقيل. قال: الفرادى إذا أخذت صائة فـوزنتها كـانت أنقص من المائة المجموعة لا تتم مائة تصير تسعة وتسعين وزناً وإن وزنت مائة قائمة كيلًا زاد عددها على مائة دينار فرادى.

قلت: لم لا يصلح أن يأخذ من الدرهمين الفرادي إذا كنانا لم يجمعا في الوزن وقد عرفت وزن كل واحد منهما على حدة لم لا يجوز أن يأخذ بوزنهما تبر فضة مكسورة إذا كانا في الجودة مثله أو دونه وقد جوزته في الدرهمين المجموعين وقد جوز مالك مثل هذا في موضع آخر في الطعام، ألا ترى أن مالكاً قد أجاز لي أن آخذ سمراء من محمولة أو محمولة من سعراء إذا حل الأجل، فلم كرهتم هذا في الدرهمين الفردين بوزنهما من التبر المكسور؟ قال: أما ما ذكرت من الطعام وأخذه المحمولة من السمراء أو السمراء من المحمولة إنما جوزه مالك لأن الطعام كله يكال، فإنما أخذ من سمراء كيلاً محمولة أو من كيل محمولة مجمولة مجموعة سمراء وليس في الطعام فرادى، ولا يباع القمح وزناً بوزن،

وأما ما ذكرت من مجموع الفضة بمجموع الفضة فلا بـأس بذلك لأن هذا يعلم أنـه قد أخذ مثل وزن فضته وجودة فضته أو دونها في الجودة وإنما كره مالك أن يأحد من الفرادى مجموعة لأنه لا يأخذ مثل وزن الفرادى إذا أخذ وزن الفرادى مجموعة لأنه لا بـد من أن يزيد وزن المجموعة على الفرادى الحبة والحبتين وصا أشبه ذلك أو ينقص، وإنما كرهه مالك لموضع أنه لا يكون مثلاً بمثل فلهذا كرهه.

قلت: أرأيت إن كان لرجل على رجل درهمان مجموعان فأعطيته وزنهما تبر فضة، والتبر الذي أعطيته أجود من فضة الدرهمين أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا يجوز.

قلت: لم لا يجوز هذا، وهذا كله مجموع الفضين جميعاً مجموعتين، وأنت قلد جوزت مثله في قول مالك في الطعام جوزت لي أن آخذ من محمولة سمراء ومن سمراء محمولة قلم لا يجوز أن أعطيه فضة تبر أجود من فضة دراهمه؟ قال: لا يشبه الطعام في محمولة قلم لا يجوز أن أعطيه فيا عيون وهذا إنما أعطاه جودة فضته بعيون دراهم الآخر فلا يحرز هذا، فالطعام ليس في عيون مثل عيون الدراهم، ألا ترى أن العين في المدراهم إنما هو شيء غير الفضة وأن جودة الفضة إنما هي من الفضة اليس فيها غيرها، فلذلك كرهها له أن يعطي هذه الفضة البحيدة بفضة دونها مع الفضة الدون بشيء غيرها وهي السكة ألا ترى أن السكة التي في الدراهم المضروبة إنما هي شيء غير اللراهم امتزاده مع فضة الدراهم الويثة بفضته المبدية فضل جودة فضته على فضة المحمولة من مع فضة الدراهم الويثة بفضته العبدة فأخذ فضل جودة فضته على فضة المحمولة من الطعام ليس من غير الطعام، وجودة السعراء من الطعام أيضاً ليس من شيء غير الطعام.

قلت: فلو كان لرجل عليّ تبر فضة مجموعة فصالحته منها على مثل وزنها تبر فضة إلا أن الذي أعطيته أجود من فضته أو دونها أيجوز هذا أم لا؟ قـال: لا بأس بهـذا وهذا جائز.

قلت: والفضة إذا كانت تبرأ مكسوراً كلها فاخذت بعضها قضاء عن بعض وإن كان بعضها أجود من بعض فلا يأس بذلك ما لم يدخل ذلك سكة مضروبة. قال: نعم إذا لم يكن في الفضة سكة مضروبة دراهم ولا فضل في وزن فلا بأس بذلك.

قلت: ويكون مثل الطعام الذي ذكرت لي أنه لا بأس بـه أن يأخـذ السمراء من المحمولة والمحمولة من السمراء؟ قال: نعم الفضة التبر المكسور لا بأس أن يأخذ بعضه قضاء من بعض إذا حل الأجل وإن كان بعضـه أفضل من بعض إذا أخـذ مثل وزن فضتـه التي كانت له على صاحبه وهو سواء مثل المحمولة من السعراء والسمراء من المحمولة.

## ما جاء في البدل

قلت: أرأيت الذي يبدل الدراهم كيلاً من عند رجل أيجوز له أن يقول: زدني في الكيل مثل ما يقول: زدني في العدد أبدل لي هذا الناقص بـوازن قال: لا يجـوز لأنه ربـا وهو قول مالك.

قلت: وهو في العدد جائز قال: نعم ذلك جائز عند مالـك فيما قـل مثل الــدينارين والثلاثة والدرهمين والثلاثة إذا استوى العلدان فإن كثر العدد لم يصح .

قلت: ويجوز لو أني أقرضت رجلًا دراهم كيلًا فلما قضائي قضائي راجحة أو كانت ناقصة فتجوزتها؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك إذا كان رجحاناً يسيراً وأما النقصان فلا أبالي ما كان.

قلت: والقرض مخالف للمضاربة إذا بايعته المال مضاربة كفة بكفة؟ قال: نعم هو مخالف عند مالك لان المضاربة لا تصلح إلا مثلًا بعثل وإن كانت الدنمانير مختلفاً وزنها إذا استوت الكفتان سواء فلا بأس بذلك ولا يصلح بينهما رجحان ولا نقصان وهذا بيح من البيوع والمعروف فيه لا يجوز، وإنما يجوز المعروف بين الدرهمين إذا تسلف الرجل الدينار الناقص فيقضيه وازناً وإن كان ذلك من ثمن بعع فلا بأس أيضاً أن يعطيه أفضل من حقه ولا يجوز هذا في مضاربة الكيل.

قلت: أرايت لو أني أتيت إلى رجل بدينار ينقص خروبة فقلت له: ابدل لي هذا الدينار بدينار وازن ففعل؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك إذا كان عين الدينارين وسكتهما واحدة.

قلت: فإن كانت سكة الدينار الوازن المذي طلبت أفضل؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يأتي بالدينار الهاشمي ينقص خروبة فيسأل رجلاً أن يبدله له بدينار عتيق قائم وازن قال: قال مالك: لا خير فيه نتعجب من قوله فقال لي: طلبت ابن كامل تتعجب من قوله، فإن ربيعة كان يقول قوله، فلا أدري من أي وجه اخذه وأنا لا أرى به بأساً.

قلت: أرأيت إن أتيته بدينار ناقص؟ فقلت له: أبدله لي بدينار وازن وسكتهما مختلفة وعيونهما مختلفة إلا أن جوازهما عند الناس واحمد قال: إذا كمانت هاشمية كلها

فلا بأس بذلك عند مالك إلا أن يكون مشل الدينار المصري والعتيق الهاشمي ينقص قيراطاً أو حبة فيأخذ به ديناراً دمشقياً قائماً أو باراً أو كوفياً خبيث الذهب فلا يصلح ذلك وهذه كلها هاشمية، وإنما يرضى صاحب هذا القائم أن يعطيه بهذا الناقص الهاشمي لفضل ذهبه وجودته على ديناره ولكن لو كان الديناران دمشقيين أو مصريين أو عتيقين أو هاشميين لم يكن بذلك بأس أن يكون الوازن بالناقص والناقص بالوازن على وجه المعروف وهذا وجه ما فسر لـ مالك.

قلت: أراك قد رددتني إلى سكة واحدة وأنا إنما أسالك عن سكتين مختلفتين أرأبت إن كان الديناران هاشميين جميعاً إلا أن أحدهما مما ضبرب بدمشق والأخر مما ضبرب بمصر وذهبهما ونفاقهما عند الناس سواء إلا أن المين والسكة مختلفة هذا دمشقي وهذا مصري وكلاهما من ضرب بني هاشم فاردت أن يبدل في ديناراً ناقصاً مصرياً بدينار وازن دمشقي هاشعي وهما عند الناس بحال ما أخيرتك ونفاقهما واحد. قال: فلا بأس بدلك عند مالك إذا لم يكن للناقص فضل في عينه ونفاقه على الوازن فلا بأس به وإن كان للناقص فضل في عينه ونفاقه عند الناس فلا خير فيه.

قلت: أرأيت لو أني أتيت بدينار مرواني معاضرب في زمان بني أمية وهـو ناقص فاردت أن يبدله لي بهاشمي معاضرب في زمان بني هاشم قال: إن كان بـوزنه فـلا بأس بذلك وإن كان الهاشمي أنقص فلا بأس بذلك عنـدي أنا، وأمـا مالـك فكرهـم بحال مـا أخبرتك.

ابن وهب، عن عبد الجبار بن عمر، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان لا يرى بأسأ أن يبدل الرجل للرجل الدينار الناقص ويعطيه مكانه أوزن منه على وجه المعروف.

قال عقبة بن نافع عن ربيعة: أنه كره أن يؤخرها عنده إلا أن يكنون يداً بيـد قبل أن يفارقه، وقاله الليث.

ابن وهب، عن يـونس بن يزيـد ، عن ابن شهاب أنـه كان لا يـرى بأســاً أن ياخــذ دونها أو فوقها إذا لم يكن ذلك بشرط وكان ذلك معروفاً يصنعه الرجل إلى أخيه.

, قلت: أرأيت إن بعت رجـلاً دراهم بفضة أو فضـة بفضـة أو دراهم بـدراهم فلمـا توازنا رجحت فضتي فقلت له: قد وهبت لك ذلك قال مالك: لا يصلح ذلك.

ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن سفيان الشوري، عن محمد بن السائب، عن أمي سلمة أو سلمة بن السائب أن أبا بكر الصديق راطل أبا رافع قوضع الخلخالين في ٤٠ \_\_\_\_\_ كتاب الصرف

كفة والورق في كفة فرجحت الدراهم فقال أبو رافع: هو لك أنا أحله لك فقال أبو بكر: إن أحللته لي فإن الله لم يحله لي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الذهب بالذهب وزناً بوزن والورق بالورق وزناً بوزن الزائد والمزاد في النار».

قلت: أرأيت إن كان لمي عليه تبر فضة مكسورة فلما حل الأجل أخذت منه أجود من فضتي وهو أقل وزناً من الذي لي عليه؟ قال: لا يجوز هذا لأنه إنما أخذ جودة هذه الفضة لما ترك من وزن فضته لصاحب.

قلت: فإن أخذت اردأ من فضتي أقل من وزن فضتي قال: لا بأس بذلك.

قلت: لم؟ قـال: لأنك أخـلت أقل من حقـك في جودة الفضـة والوزن فـلا بأس بذلك.

قلت: فلو كان لي على رجل سمراء فلما حل الأجل أعذت منه محمولة أقمل كيلاً من حنطتي التي لي عليه من السمراء وقد علم أن السمراء أفضل من المحمولة أيجوز هذا. أم لا؟ قال: لا يجوز هذا إذا كان يأخذ المحمولة من جميع حقه.

قال سحنون، وقال أشهب: إنه جائز وهو مثل الفضة، وكذلك لو اقتضى دقيقاً من قمح والدقيق أقل كيلاً أنه لا بأس به إلا أن يكون الدقيق أجود من قمح الدين.

قلت لابن القاسم: لم، وقد جوزته في الفضة التبر، ألا ترى أن ما أخدت من الطعام أقل من كيل طعامي وأدني في الجودة حين أخذت محمولة من سعراء فلم تجوزه في وقد جوزته في الفضة المكسورة إذا أخذت دون وزن فضتي وأدني منها في الجودة فما فرق ما بينهما قال: لأن الطعام المحمولة والسعراء صنفان مفترقان متباعد ما بينهما في البيوع واختلاف أسواقها عند الناس وإن كانت حنلة كلها ألا ترى أن الشعير قد جعل مع المحتلة أنه لا يصلح إلا مثلاً بمثل والسلت كذلك، وافتراقهم في البيع والشراء افتراة شديد وبينهما في اللمن عند الناس تفاوت بعيد، والمحمولة من السعراء بمنزلة الشعير من المحمولة ومن السعراء في أقضاء بعضه من بعض لاختلافهما في الأسواق فإن أخذ من أن أسعير أو أخذ في قضاء المحتولة ومن السعراء في اقتصاء بصفة بشعبر أن يأخذ الذي يأخذ بجميح حقم من المحمولة من المحمولة من المحمولة من الحنامة والشعير وكذلك ألمات المحمولة من المحمولة من المحمولة من المحمولة من المحمولة إلى كان لم من وأد والسعراء إذا كانت بشرط أن يأخذ المسلت من الحنطة والشعير وكذلك بالطعام منفاضلاً وإن كان من قرض أو تعد فهو سواء والسعراء من المحمولة لا يصلح له المناحة اقل من كيل ما كان له من السعراء المحمولة، وأما الفضة التبر فكلها عند الناس

٤١

نوع واحد وأمر قريب بعضه من بعض ليس في الأصواق بين الناس في الفضة المكسورة اختلاف في الجودة أن بعضها أجود من بعض، وأنه وإن كان في الفضة ما بعضها أردا من بعض عند الناس فلا يكون الرديء على حال أجود من ذلك فلذلك يكون بينهما من التعاوت والاختلاف في الثمن مثل ما يكون بين السمراء والشعير فلذلك جاز للذي أخذ فضة دون فضته في الجودة وأخذ دون وزنها جاز له ذلك ولم يقل له: بعت فضتك بفضة أقل من رزنها لاتتراب القضة بعضها من بعض وإنما هو رجل ترك بعض فضته وأخذ أقل من يبعضها، وقيل للذي أخذ المحمولة من السمراء بشرط على ما وصفت لك حين أخذ أقل من كيلها إنما أنت رجل بعت سمراء بمحمولة أقل من كيلها لافتراق ما يين المحمولة أول السمراء أجود وربما كانت المحمولة أجوده فإذا وجدنا هذا هكذا تكون دخلت التهمة بينهما فسد ما أجوده فإذا وجدنا هذا هكذا تكون دخلت التهمة بينهما فسد ما منا ولم يحل فصار بم العالم بالطعام متفاضلاً وأوا ما وصفت لك من أمر الفضة بضعها قرية من بعض وأسواقها كذلك فلا تدخل في ذلك التهمة فلما سلما من التهمة بغيمها إلا أن يكون الذي اخذ من الفضة هي أجود من فضته وأقل وزناً فيلا فيد فيه.

قلت: والذهب مثل الفضة في جميع ما سألتك عنه قال: نعم.

قلت: أرأيت الدرهم الواحد إذا كان لي على رجل فأخذت منه بـه فضة تبـرأ أجود من فضته وأقل من وزنه أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا يجوز.

قلت: فإن أخذت منه أجود من فضة الدرهم الذي لي عليه؟ قال: لا يجوز وانظر في. الزيادة.

قلت: والدرهم في هذا والدرهمان والمائة درهم سواء؟ قال: نعم لا يجوز لك أن تأخذ دون دراهمك تبراً فضة إذا كانت الفضة أجود من فضة الدراهم؟ قال: ومما يبين لك ذلك أن الرجل إذا أسلف مائة إردب سمراء فأخذ بها تحسين إردباً محمولة أنه لا خير فيه، وأنه لو كان له على رجل مائة إردب سمراء ابتاعها منه فأخذ منه خمسين محمولة ما حلت له، ولكان بيم الطمام قبل أن يستوفي، فإن قال قائل: فإن ذلك من وجه القرض وليس هو من وجه ابتاع الطمام ققد صدق، فهل يجوز لأحد أن يأخذ يداً بيد مائة إردب سمراء بخمسين محمولة وإن كان المعروف عند الناس أن السمراء أجود، فهو حرام أيضاً لا يحل، فالسمراء من اليضاء إذا وقع هكذا لم يتبغ لأحد أن يأخذ من سمراء محمولة إلا مثل كيلها، ولو جاز في المحمولة لجاز في الشعير فتضاحش الكراهية فيه

وبتفاحش على من يجيزه، ولقد سألت مالكاً عن الرجل بسلف الرجل ماثة إردب محمولة أو شعباً فديد أن يقضه قبل الأجل مائة إردب سماء من محمولة وهي خير من المحمولة والشعب فقال: لا خب فيه لا سمراء من محمولة ولا صبحاني من عجوة ولا زس أحمر من أسود وإن كان أجود منه، ولا يجوز في كل من استهلك لرجل طعاماً تعدى عليه أو ورقاً أو ذهباً دنانه كانت أو دراهم أو فضة في الاقتضاء إلا ما يجوز له في القرض عند حلول الأجل فما جاز له فيما أقرض أن يأخذه إذا حل أجله جاز لـه أن يأخذ في القضاء من هذا الذي استهلك له على ما وصفت لك، قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يقرض الرجل ماثة إردب قمحاً فيقضيه دقيقاً قال: إن أخذ مثل كيله فلا بأس به وهو يكره له إذا كان أقل من كيل الحنطة التي له عليه ولو جاز أن يأخذ من مائة سمراء أسلفه إياها خمسين محمولة لجاز لـه أن يأخـذ شعيراً أو دقيقـاً أو سلتاً أقـل فيصير بيح الطعام بعضه ببعض بينهما تفاضل ولا يجوز من ذلك إذا اختلف النوعان في نسب الطعام وإن كان واحداً إلا ما يجوز من ذلك بدأ بيد من البدل وهو مثل بمثل ومما يبين لك ذلك لو أن رجلًا أتى بإردب سمراء إلى رجل فقال له: أعطني بها خمس ويبات محمولة على وجه التطاول من صاحب السمراء عليه أو خمس ويبات شعيراً أو سلتاً ما جاز ذلك وكان بيع الطعام بعضه ببعض متفاضلًا ولو أتى رجل يبدل دنانيـر بأنقص منهـا وزناً أو اشتـرى عيوناً ما كان بـذلك بـأس على وجه التجاوز إذا كان ذلك علم, وجه المعروف ولم يكن على وجه المكايسة ولو كان هذا في الطعام فجاء رجل إلى رجل ليبدله طعاماً جيداً بـأردأ منه ما جاز بأكثر من كيله إلا مثلاً بمثل وقد يجوز في الذهب فهـذا فرق ما بين ما سألت عنه من التبر والفضة بعضه ببعض والطعام بعضه ببعض بتفاضل، وجل ما فسرت لك في هذه المسألة من حلالها وحرامها قول مالك.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت حلياً مصوغاً من الذهب بوزنه من الذهب أيجوز هـذا في قول مالك؟ قال: نعم لا باس به عنـد مالـك بدنـانير مثـل وزن الحلي أو بذهب تبـر مكـبور.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، وقال مالك: ولو أن حلياً بين رجلين من ذهب وزناه ناراد أحدهما أخذه فوزناه بعدما كاله ثم كال أحدهما لصاحبه قلم نصفه ذلك ذهباً لم ونانير فاخذ وأعطى كان ذلك جائزاً إذا كان ذلك يداً بيد، والنقرة تكون بين الرجلين كذلك وروى أشهب عن مالك في النقرة أنها تقسم لأنه لا مضرة في قسمها ولو جاز هذا في النقرة لجاز هذا أن يكون كيس بينهما فيه ألف درهم مطبوع عليه فيقول أحدهما

لصاحبه: لا تكسر الطابع وخذ مني مثل نصفه دراهم فتكون الفضة بالفضة ليس كفة بكفة وإنما جاز في الحلي لما يدخله من الفساد وأنه موضع استحسان.

٤٣

قلت: أرأيت إن بعت حلياً مصوغاً من الذهب بوزن من الذهب بتبر مكسور والنهر المكسور الذي بعت به الحلي خير من ذهب الحلي؟ قال: لا بأس بذلك بدأ بيد.

قلت: وكذلك لو أني بعت هذا الحلي بدنانير مضروبـة وتبر الـدنانيـر خير من تبـر الحلي أو دون تبر الحلي أيجوز هذا؟ قال: نعم.

قلت: ولا بأس إذا كان يداً بيد إن أشترى الحلى الذهب بوزنه من الذهب أو بوزنه من الدنانير وإن كان بعض الذهب أفضل من بعض كان ذلك جائزاً في قول مالـك؟ قال: نعم إذا كان ذلك يداً بيد فذلك جائز.

قلت: فلو أني استقرضت من رجل حلياً مصوغاً إلى أجل فلما حل الأجل أتيته بتبر مكسور أجود من تبر حليه الذى استقرضت منه مثل وزن حليه فقضيته أيجوز ذلك أم لا؟ قال: لا يجوز هذا لأنه يأخذ فضل صياغة الحلي الذي أقـرض في فضل جودة ذهبك الذي تعطيه.

قلت: والصياغة بمنزلة السكة المضروبة في الدنـانير، والـدراهم محملهما واحـد يكره في الحلي المصوغ في القرض أن يستوفي منه ذهباً أجود من مثل وزنه أو أقرض ذهباً مكسوراً إبريزاً جيداً فاستوفى منه حلياً مصـوعاً بـوزن ذهبه ذهب عمــل أصفر قــال: نعم لا يصلح ذلك لأنه يأخذ فضل جودة ذهبه في صياغة هذا الذهب الآخر.

قلت: فتكرهه في القرض وتجيزه في البيع يدأ بيد؟ قال: نعم.

قلت: لم كرهته في القرض وجعلته يبع تبر الذهب بالذهب متفاضلاً وأجزته في البيم إذا كان الذهبان جميعاً يدأ يبد ولم تتجعله يبع الذهب بالذهب متفاضلاً ؟ قال: الأن الذهبين إذا حضرا جميعاً وإن كان فيهما صياغة وسكة كانت الصياغة والسكة ملماتين جميعاً وإنما يقع البيع بينهما على الذهبين ولا يقع على الصياغة ولا على السكة بيع وإذا كان قرضاً أقرض ذهباً جيئاً أهريزاً فاخذ ذهباً دون ذهبه حلياً مصوغاً أو سكة مضروبة كان إنما أقرض ذهباً معرفاً أم كله المسرعة أو الكه مشروبة كان إنما أقرض ذهباً معرفاً أو سكة مضروبة كان إنما أقرض ذهباً معرفاً أو سكة مضروبة أن يكون إنما أقرض ذهباً متبوعاً أم كله متبوعاً ألم كله لمورفة الذهب الذي أخذ فلا يجوز هذا في القرض وهو في المعرض وهو في المعرفا التهمة في القرض والميع، وإذا دخلت التهمة في القرض

وقع الذهب بالذهب متفاضلاً لمكان السكة والعين، وجعلنا العين والسكة غير الذهب لما خفنا أن يكون إنما طلبا ذلك. ألا ترى أنه إذا أسلف حلياً من ذهب مصبوغاً وأتى بـذهب مكسور في قضائه مثل ذهبه لياخذه منه فقال: لا أقبله إلا مصوغاً كان ذلك له، فلما كان التبر الذي يقضيه مكسوراً خيراً من ذهبه عرفنا أنه إنما تبرك الصياغة لمكان ما ازداد في جودة الذهب فصار جودة الذهب في مكان الصياغة فصار الذهب بـالذهب متضاضلاً وأن الذهبين إذا حضرنا جميعاً لم يكن أحدهما قضاء من صاحبتها وإنما يقع البيم بينهما على الدوهين جميعاً وتلغى السكة والصياغة فيما بينهما.

قلت: ويجوز التبر الأحمر الإبريز الهوقلي الجيد باللهب الأصفر ذهب العمل واحد من هذا بواحد من هذا وفضل؟ قال مالك: لا يصلح إلا مثلاً بمثل.

قلت: فلو اشترى دنانير منقوشة مضروبة ذهباً جيـداً بتير ذهب أصفـر للعمل وزنــاً بوزن؟ قال: قال مالك: ذلك جائز.

قلت: فإن أصاب في الدنائير ما لا يجوز عينه في السوق وذهبه جيد أحمر أينتقض الصرف بينهما أم لا؟ قبال: لم أسمع من مبالك فيه شيئاً ولا أرى أن ينتقض الصرف بينهما ولا أرى له أن يرد لما دخيل الدنيائير من نقصان المين لأن ذهبه مثل الذهب التي أعطى وأفضل فليس له أن يرجع بشيء إلا أن يصيب ذهب الدنائير فمباً مغشوشاً فينتقض من ضرب الذهب بوزن الدنائير التي أصابها دون ذهبه ولا ينتقض الصرف كله.

قلت: أرأيت إن اشتريت خلخالين فضة بوزنهما من الدراهم أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن أصاب مشتري الخلخالين بهما عياً كسراً أو شعباً لم يعلم به حين. اشتراهما أله أن يردهما؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أنه يردهما بالميب الذي وجد فيهما ويأخذ دراهمه التي دفع في الخلخالين.

قلت: فلم جعلت لصاحب الخلخالين أن يرد ولم تبعل ذلك لصاحب المدنانير الذي اشترى بدنانيره تبرأ مكسوراً؟ فقال: لأن الخلخالين بمنزلة سلعة من السلع في هذا الموضع ولا بد للناس أن يتبايعوا ذلك بينهم، ولا يصلح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآنية والحلي وإنما هو بمنزلة ما لو اشتراه بسلعة أو بذهب فياذا أصاب عبياً رده فهو وإن كان إنما اشتراه بمثل وزنه من الرقة فاصاب به عيباً فلا بد من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالين في يديه عوضاً مما دفع فيهما من وزنهما من الدواهم إذا لم يرض الخلخالين

إذا أصاب بهما عياً لأن الذي رضي به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخليخالين ولكنه جاز في البيع حين أخذهما مثلاً بمثل ولم ينظر في صياغة الحلي ولا في عيون الدراهم والدنانير لأنه لو كانت بواحدة منهما زيادة لمموضع الصياغة في الحلي أو السكة في الدنانير والدراهم ما جاز أن يشتري تبرأ مكسوراً بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكايسة كيلاً بكيل ولا جاز حلي مصوغ بتبر مكسور بوزنه ولا بالدراهم بوزنها ولا بالدنانير بوزنها إن كان الحلي من الذهب ولا يجوز إذاً قمع بدقيق لأن معرفة الناس أن القمع يزيد وإنما يعطي معطي القمح بالدقيق لمكان ما كفاه ولمنفعته بالدقيق فلو وجد بالقمع عيناً أو بالدقيق عياً لرد كل واحد منهما، فكذلك الحلي إذا وجد به عياً رده.

قلت: فما بال الدنانير التي أصبت بها عيباً لا يجوز لعيبها؟ لم تجعل لمشتريها أن 
يردها؟ قال: لأن القمح إذا كان معياً لم يكن دقيقه كدنيق الصحيح، ولأن الحلي إذا 
كان معياً لم يكن تيره كالدراهم المضروبة، وإن الدنانير التي وجد بها عيباً لا تجوز وإن 
لم تكن مغشوشة كان تيره مثل التير الذي أعطى أو أفضل، فليس له أن يرده، وكذلك لو 
باغ خلخالين من ذهب أو فضة بير من ذهب أو فنف تبير من نها أو فقطة وجد في الخلخالين عيباً فردهما 
منه وكان ذهبهما أو فضة بهير من ذهب أو كان الخلخالان أجود ذهباً أو ورقاً من الفضة أو 
الذهب التي دفع فيهما لم يكن له أن يرده ولم يكن له حجة أن قال: أنا أريد تبري يقال 
له: ما في يديك مثل تبرك أو أفضل فلا حجة لك فيما تريد وإنما يرد من ذلك العيب في 
الحيلي وإن كانت الدنانير التي باعها به مثله أو أجود لأن الناس يعلمون أنه إنما أعطاه 
دنانيره أو دراهمه لمكان صياغة هذا، ولكنه أمر جوزه الناس وأجازه أهمل العلم ولم يروه 
وزيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير، فإذا وقعت العيوب لم يكن بد من الرد وعلى 
هذا محمل جميع ما يشبه هذه الرجود.

#### في المراطلة

قلت: أرايت لـو أني صارفت رجـلًا دنانيـر سكية مضــروبة ذهبـاً اصفر بـذهب تبر مكسور إبريز أحمر وزناً بوزن؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: فلو كانت دنانيري ذهباً أصفر كلها سكية مضروبة فبعتها منه بذهب تبر إبريز أحمر ومعها دنانير ذهب أصفر سكية مضروبة نصفها تير ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الأخرى؟ قال: إذا كانت السكتان نفاقهما عند الناس واحد التي مع الإبرينز التبر والتي ليس معها شيء فهو جائز كان التبر أرفع من الدنانير أو دون الدنانير.

قلت: فإن كانت الدنانير التي مع التبر الإبريز دون الدنانير الأخرى? قال: لا خير في ذلك لأن صاحب الدنانير التي لا تبر معها أخذ فضول عيون دنانيره على دنانير صاحبه في جودة التبر الإبريز.

قلت: فإن كان الإبريز وما معه من الدنانير دون الدنانير الأخرى في نفاقهما عند الناس؟ قال: لا بأس بذلك لأنه لم يعترها هنا شيء.

قلت: وكذلك لمو كانت الدنانير التي لا تبر معها هنا هي كلهها دون التبر ودون الدنانير التي التبر معها؟ قال: لا بأس بذلك أيضاً لأنه لم يعترها هنا شيء وإنما هو رجل أعطى ذهباً بذهب أحد الذهبين كلها أنفق عند الناس فهذا معروف منه صنعه لصاحبه.

قلت: فإن كانت إحدى الذهبين كلها أنفق عند الناس لم يكن بذلك بأس؟ قـال:

قلت: وكذلك إن كانت إحدى الذهبين نصفها مشل الذهب الأخرى ونصفها أنفق من الذهب منها لم يكن بذلك بأس قال: نعم فإن كان إحدى الذهبين نصفها أنفق من الذهب الأخرى ونصفها دون الذهب الأخرى لم يجز هذا لأنه إنما يأخذ فضل النصف الذهب التي هي أنفق من ذهبه بما يضع في نصف ذهبه التي يأخذ دونها فلا خير في هذا؟ قال: نعم.

قلت: ويدخل في هذا الذهب بالذهب ليس مثلًا بمثل لأنه ليس بمعروف؟ قال: نعم.

قلت: ولو كان جودة الذهب من أحدهما كان جائزاً لأنه معروف؟ قال: نعم.

قلت: وإن كان أحد الذهبين نصفها أنفق من الذهب الأخرى ونصفها دونها لم يصلح ذلك لأن هذا على غير وجه المعروف وهذا على وجه المكايسة والبيع فصارت الذهب بالذهب ليس مثلاً بمثل؟ قال: نعم، وهذا قول مالك كله. قال: وقال مالك: فيمن أتى بذهب له هاشمية إلى صراف فقال: راطلني بها بذهب عتيق هي أكثر عدداً من عدما وأنقص وزناً من الهاشمية فكان إنما أعظاه فضل عيون القائمة الهاشمية لمكان عدد العتيق وفضل عيونها قال: لا يأس به فإذا أدخل مع الهاشمية ذهباً أخرى هي أشر من عيون العتيق مثل النقص بالثلاث خروبات ونحوه يقول لا أرضى أن أعطيك هذه بهذه حي أدخل مع ذهبى الهاشمية أشر عيوناً من العتيق فلا خير فيه.

وكيع، عن زكريا، عن عامر قال: سمعت النعمان بن بشير يخطب وأهوى بـأصبعيه

كتاب الصرف كتاب الصرف

إلى أذنيه فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحملال بيَّن والحرام بيَّن وينهما أسور مشتبهات وقع في مشتبهات فع في مشتبهات فعه في المشتبهات وقع في الحرام كالراتع حول الحمى بوشك أن يقع في ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وفي القلب».

وكيع، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر: آخر ما أنزل الله على رسوله آية الربا فتوفي ولم يفسرها لنا فدعوا الربا والربية.

وكيم، عن المسعودي، عن القاسم قال: قال عمر: إنكم تـزعمون أنا نعلم أبواب الربا ولأن أكون أعلمها أحب إلىّ من أن يكون لي مثل مصر ومثل كـورها ولكن من ذلـك أبواب لا تخفى على أحد من ذلك أن تباع الثمرة وهي مغضغة لم تطب وأن يباع الـذهب بالورق والورق باللهب نسيئاً. قال: وسئل مالك عن رجل باع سلعة بعشرة دنانير مجموعة فوزنها ليقضيها إياه فوجد في وزنها فضلًا عن حقه فأعطاه البائع بذلـك ورقاً أو عرضاً في ثمن الذهب، قال: لا بأس بذلك وهو مما يجوزه بعض أهل العلم ولم يشبهوه بمثل من جاء بذهب فصارف بها ذهباً فكانت أوزن من ذهبه فـأعطاه في ذلـك فضلًا لأن هذا مراطلة وتلك قضاء فهذا فرق ما بينهما، ومثل ذلك اللحم والحيتان والخبر إنما كان حقه في اللحم والحيتان والخبز وأشباه ذلك شرطاً كان لـه على صاحبـه. وقد وجب لـه عليه، فإذا وجد فضلًا عن وزنه وكان مثل شرطه فلا بأس أن يأخذ ذلك بثمن وهذا بين أن تأخذ فضل وزنك بنقد أو إلى أجل فلا بأس به إذا كان أجل الطعام قد حل، فإن لم يحل فلا خير فيه، وإن اختلفت الصفة فـلا يصلح أن تأخـذ إلا بمثل وزنـك أو كيلك ويتـرك البائع ذلك للمشتري أو يتجوز المشتري عن البائع بدون شرطه، وإن اختلفت الصفة فكانت مثل الوزن أو أكثر من الوزن أو أقل فلا خير في أن يزيد المشتري البائع في فضل الصفة ولا يرد البائع على المشتري لأن الزيادة التي يزيـدها المشتـري البائــع إنما دخلت في فضل الجودة إذا لم تكن زيادة في الوزن والكيل وإن كانت الـزيادة في الكيـل والوزن فقد دخلت الزيادة في قدر حقه وفي فضل الطعام فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي، فإذا كان أدنى من صفته وكان في وزنه وأخذ بذلك فضلًا فهو بيع الطعام قبــل أن يستوفي وإن كان فيه فضل من الوزن وهو أدنى منه فأقره وأعطاه فضل ذلك فإنــه لا خير فيــه لأنه بــاع صَفة أجود مما أخذ بما أخذ وبما أعطى فهذا بيع الـطعام قبـل أن يستوفي، فلو كـان هذا من العروض التي تكال أو توزن وليس من الطعام لم يكن بذلك بأس أو غيرها من الثياب والحيوان فلا بأس بذلك. 4.4 كتاب الصرف

قلت: فلو أقرضت رجلًا دراهم يزيدية عدداً فقضائي محمدية عدداً أرجح لي في كل درهم منها؟ قال: لا بأس بذلك ما لم تكن بينهما عادة.

قلت: وكذلك لو قضاني يزيدية عدداً بوزن دراهمي فجعل يرجح لي في كل درهم منها قال: لا بأس بذلك .

قلت: فلو قضائي محمدية عدداً أقـل من وزن دراهمي؟ قال: لا يصلح ذلـك لأنه إنما يأخذ فضل اليزيدية في عيون المحمدية فلا خير في ذلك.

قلت: وكذلك لو أقرضت رجلًا درهماً يزيدياً فلما حل الأجل أتاني بدرهم محمدي أنقص من وزن اليزيدي فأردت أن أقبله قال: لا يجوز لأنك تأخذ ما نقصت في اليزيدي في عين هذا المحمدي.

قلت: وقولكم في القرض فرادى إنما هـو على معرفـة وزن درهم درهم على حدة ليست بمجموعة ضربة واحدة قال: نعم.

قلت: وعيون الدراهم هنهنا مثل جودة التبر المكسور كما لا يجوز لي أن آخذ في التبر المكسور أجود من تبري الذي أسلفت أقل من وزن ما أسلفت، وكذلك لا يجوز لي أن آخذ دون وزن دراهمي أجود من عيونها؟ قال: نعم.

قلت: وهذا الذي سألتك عنه من الدراهم المجموعة بالدراهم المجموعة والدراهم الفرادى بالدراهم الفرادى قول مالك. قال: نعم.

قلت: وهذه المسائل التي سألتك عنها إذا كـانت لي على رجل قـرضاً أو بيعـاً فهو سواء؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن أقرضت رجلًا تبر فضة بيضاء فلما حل الأجل قضاني فضة سموداء مثل وزن فضتي أيصلح ذلك؟ قال: نعم.

قلت: فإن أرجح لي شيئاً قليلاً؟ قال: لا يجوز.

قلت: فإن قبلت منه أقل من وزن فضتي؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: ولم كرهه في الفضة السوداء أن يىرجحها؟ قـال: لأنك تـأخذ جــودة فضتك البيضاء في زيادة وزن فضته السوداء.

قلت: فإن أقرضته فضة سوداء فقضاني بيضاء أقل من وزنها؟ قال: لا يصلح.

قلت: فـإن قضاني بيضـاء فارجح لي؟ قال: لا بـأس بذلـك، وهذا كله في هـذه المسائل ما لم يكن هذا بينهما عادة فإن كان بينهما عادة فلا خير في ذلك.

قلت: فإن قضاني بيضاء مثل وزن فضتي والتي عليه سوداء؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم إلا أن يكون في ذلك عادة.

# **في الرجل يقول له: عليّ الدينار فيقضيه مني مقطعاً**

قلت: أرأيت إن أقرضت رجلًا ديناراً فاخـذت منه سـدس دينار دراهم أيجــوز أم لا في قول مالك؟ قال: لا بأس بذلك إذا حل الأجل.

قلت: وكمذلك إذا كمان إلى أجل فحـل أجله جاز أن آخـذ بثلث الدينــار دراهم أو نصفه أو ثلثيه؟ قال: نعم لا بأس بذلك قال: وكذلك قال مالك: إذا حل الاجل.

قلت: وكمذلك أن أحمد بنصفه أو ثلثيمه عرضاً من العروض؟ قـال: نعم لا بـأس بذلك وكذلك قال مالك.

قلت: فإن أخذ بما بقى من الدينار ذهباً، قال مالك: لا خير فيه.

قلت: لم؟ قال: لأنه يصير ذهباً وورقاً بذهب أو ذهباً وعرضاً بذهب فبلا خير في ذلك.

قلت: فإن أخذ بما بقي عرضاً أو دراهم؟ قال: قبال مالك: لا بأس بمذلك وإن اجتمع الورق والعرض فلا بأس به إذا حل الأجل، وإن لم يحل الأجل فلا خير في ذلك فيه.

ابن وهب، عن ابن لهيمة، عن خالد بن يزيد، عن ربيعة أنه قال في رجـل كان لـه على رجل دينار فقال: قطعـه عليّ دراهم بسعر النـاس اليوم أصطيكه درهماً درهماً حتى أؤدي فقال: لا يصلح ذلك قد عاد صوفاً وبيماً: في الدين عاجلًا وآجلاً فهو بمنزلة الربا في البيع وهو بمنزلة الصرف المكروه إلا أن يقول الذي عليه الدين: أقضيك ثلث دينار أو ربع دينار مسمى فيأخذ منه بصرف الناس يومثذ وبيقى على الغريم ما بقي ليس بينه وبينـه فيه صرف فهذا غير مكروه.

ابن وهب، قال الليث: إن ربيعة كان يقول في أجزاء الدينار ذلك، وقاله عمـرو بن الحارث.

14

#### في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة .

قلت: أيجوز أن أبيع درهما زائفاً أو ستوقاً بدرهم فضة وزناً بوزن؟ قال: لا يعجبني ذلك، ولا ينبغي أن يساع بعرض لأن ذلك داهية إلى إدخال الغش على المسلمين، وقد كان عمر يفعل ذلك باللبن أنه إذا غش طرحه في الأرض أدباً لصاحبه، فإجازة شرائه إجازة لغشه وإفساد ألسواق المسلمين.

وقال أشهب: إن كان مردوداً من غش فيه فبلا أرى أن يباع بعرض ولا بفضة حتى يكسر خوفاً من أن يغش به غيره ولا أرى به بأساً في وجه الصرف، ولا بأس أن يبيعه موازنة الدراهم الستوق بالدراهم الجياد وزناً بوزن لأنه لم يبرد بهذا الفضل بين الفضة وأينا هذا يشبه البدل.

قلت لأشهب: أرأيت إذا كسر الستوق أبيهه؟ فقال لي: إن لم يخف أن يسبك فيجعل درهماً أو يسال فيباع على وجه الفشة فلا أرى بذلك بأساً، وإن خاف ذلك فليصفه حتى يباع ففته على حدة ونحاسه على حدة.

قلت: فلو أني بعت نصف درهم زائفاً فيه نحاس بسلعة قبال: قبال مالك: لا يعجبني أن يشتري به شيئاً إذا كان درهماً فيه نحاس ولكن يقطعه.

قلت: فإذا قطعمه أيبيعه في قبول مالك؟ قال: نعم إذا لم يغير به الشاس ولم يكن يجوز بينهم.

# ني رجل أقرض فلوساً ففسدت أو دراهم فطرحت

قلت: أرأيت إن استقرضت فلوساً ففسدت الفلوس فما الـذي أرد على صاحبي؟ قال: قال مالك: رد عليه مثل تلك الفلوس مشل الذي استقرضت منه وإن كانت قـد فسدت.

قلت: فإن بعته سلعة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أقبضها منه؟ قال: قال مالك: لك مثل فلوسك التي بعت السلعة بها الجائزة بين الناس يومئذ وإن كانت الفلوس قد فسدت فليس له إلا ذلك. قال: وقال مالك: في القرض والبيع في الفلوس إذا فسدت فليس له إلا الفلوس التي كانت تجوز ذلك اليوم وإن كانت فاسدة.

قلت: أرأيت لو أن رجلًا قال لرجل: أقرضني ديناراً دراهم أو نصف دينار دراهم أو

ثلث دينــار دراهم فأعــطاه الدراهم، مــا الذي يقضيــه في قول مــالك؟ قــال: يقضيه مشـل دراهمه التي أخذ منه رخصت أم غلت فليس عليه إلا مثل الذي أخذ منه.

ابن وهب، عن ابن لهیمه أن بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه: أن ابن المسيب أسلف عمرو بن عثمان دراهم فلم يقضه حتى ضربت دراهم أخرى غير ضربها فـأبى ابن المسبب أن يقبلها منه حتى مات فقيضها ابنه من بعده.

ابن لهيعسة، عن عبد الله بن أبي جعفس، عن محمد بن جعفس، عن سعيد بن الحسبب أنه قال: إن أسلفت رجلًا دراهم ثم دخل فساد الدراهم فليس لك عليه إلا مشل ما أعيته وإن كان قد أنفقها وجازت عنه، وقاله يحيى بن سعيد وربيعة.

ابن وهب، عن الليث قال: كتب إلي يحيى بن سعيد يقول: سألت عن رجل أسلفه أخ له نصف دينار فانطلقا جميعاً إلى الصرف بدينار فدفعه إلى الصراف فأخذ منه عشرة دراهم ودفع خمسة إلى الذي استسلفه نصف دينار فحال الصرف برخص أو غلاء قال: فليس للذي دفع خمسة دراهم زيادة عليها ولا نقصان منها ولو أن رجلاً استسلف من رجل نصف دينار فدفع إليه الدينار فانطلق به فكسره فأخذ نصف دينار ودفع إليه النصف الباقي كان عليه يوم يقضيه أن يدفع إليه ديناراً فيكسره فيأخذ نصفه ويرد إليه نصفه.

ابن وهب، وقبال لبي مالك: يرد إليه مثل ما الذي أخند منه لأنه لا ينبغي له أن يسلف أربعة ويأخذ خمسة، وليس الذي أعطاه ذهباً إنما أعطاه ورقاً ولكن لو اعطاه ديناراً فصرفه المستسلف فأخذ نصفه ورد عليه نصفه كان عليه نصف دينار إن غملا الصرف أو رخص.

## في الاشتراء بالدانق والدانقين والثلث والنصف من الذهب والورق

قلت: أرأيت إن بعت بيعاً بدائق أو دانقين أو بشلات دوائق أو بـاربـــع دوائق أو بخمسة دوائق أو نصف درهم أو بسدس درهم أو بثلث درهم على أي شيء يقــــع هـــــــا البيع على الفضة أم على الفلوس في قول مالك؟ قال: لا يقع على الفضة هذا البيع.

قلت: فأي شيء أعطيه بالفضة في قول مالك قال: ما تراضيا عليه.

قلت: فإن تشاحنا فأي شيء أعطيه بـذلك؟ قـال: الفلوس في قـول مـالـك في المواضع التي فيها الفلوس.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بدانق فرخصت الفلوس أو غلت كيف أقضيه أعلى ما كان من سعر الفلوس يوم وقع البيع بيننا أو على سعر الفلوس يـوم أقضيـه في قــول مالك؟ قال: على سعر الفلوس يوم تقضيه في قول مالك.

قلت: فإن كان باع سلمته بدانق فلوساً نقداً أيصلح هذا في قول مالك أم لا؟ قال: إذا كان الدانق من الفلوس معروفاً كم هو من عدد الفلوس فلا بأس بذلك وإنما وقع البيع بينهما علم, الفلوس.

قلت: فإن باع سلمته بدانق فلوس إلى أجل؟ قال: فلا بأس بذلك إذا كنان الدانق قد سميتما ماله من الفلوس أو كتتما عارفين بعدد الفلوس وأن البيع إنما وقع بالفلوس إلى أجل وإن كانت مجهولة العدد أو لا تعرفان ذلك فلا خير في ذلك لأنه غرر.

قلت: فإن قال: أبيعك هذا الشوب بنصف دينار على أن آخذ به منك دراهم نقداً يداً بيد؟ قال: قال مالك: إذا كان الصرف معروفاً يعرفانه فلا بأس بذلك إذا اشترطا كم الدراهم من الدينار.

قلت: فإن بعت سلعة بنصف دينار أو بثلث دينار أو بربع دينار أو بخمس دينار على أي شيء يقع البيع أعلى النذهب أو على عدد الدراهم من صرف الدينار؟ قبال: قبال مالك: إنما يقم البيع على الذهب ولا يقع على الدراهم من صرف الدينار.

قلت: فما يأخذ منه بذلك الذهب الذي وقع البيع عليه في قول مالك؟ قال: ما تراضياعليه. قلت: فإن تشاحا؟ قال: قال مالك: إذا تشاحا أخذ منه ما سميا من المدينار دراهم إن كان نصفاً فنصفاً وإن كان ثلثاً فثلثاً.

قلت: فهل ينظر في صرف الدينار بينهما يوم وقع البيع بينهما أم يوم يريد أن يأخذ منه حقه؟ قال: يوم يريد أن يأخذ منه حقه، وكذلك قال مالك: وليس يوم وقع البيع لأن البيع إنما وقع على الذهب ولم يزل الذهب على صاحبه حتى يوم يقضيه إياه، قال مالك: وإن باعه بذهب بسدس أو بنصف إلى أجل وشرط أن يأخذ بذلك النصف الدينار إذا حل الأجل دراهم فلا خير في ذلك، وهما إذا تشاحا إذا حل الأجل أنه يأخذ منه الدراهم يوم يطلبه بحقه على صرف يوم يأخذه بحقه.

قلت: فلم كره مالك الشرط بينهما وهو إذا طلبه بحقه وتشاحا أخد منه الدراهم؟ قال: لأنه إذا وقع الشرط على أن يأخذ بالنصف الدينار دراهم فكأنه إنما وقع البيع على الدراهم وهي لا تعرف ما هي من البيع لأن البيع إنما يقع على ما يكون من صرف نصف الدينار بالدراهم يوم يحل الأجل فهذا لا يعرف ما باع من سلعته.

قـال سحنون: قـال لي أشهب: وإن كان إنـما وجب له ذهب وشــرط أن ياخــذ فيه دراهم فذلك أحرم له لانه ذهب بورق إلى أجل وورق أيضاً لا يعرف كم عددها ولا وزنها وليس ما نزل به القضاء إذا حل الأجل بمنزلة ما يوجبان على أنفسهما.

قال أشهب: ولو قال: أبيعك هذا الثوب بنصف دينار إلى شهر آخذ به منك ثمانيـة دراهم كان بيعاً جائزاً وكانت الثمانية الدراهم لازمة لكما إلى الأجـل ولم يكن هذا صــوقاً وكان ذكر النصف لغواً وكان ثمن السلعة دراهم معدودة إلى أجل معلوم.

قال: قال مالك: ومن بـاع سلعة بنصف دينـار إلى أجل أو بثلث دينــار إلى أجل أو أكرى منزله بنصف دينار أو بثلث دينار إلى أجل لم ينبغ له أن ياخذ قبــل محل الأجــل في ذلك دراهم ولياخذ في ذلك عرضاً إن أحــا قبل الأجل فإذا حل الأجل فلياخذ بما أحــب.

تم كتاب الصرف بحمد الله وعونه من المدوّنة الكبرى، ويليه كتاب السلم الأول.

## بشم اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

## كتاب السلم الأول

## تسليف السلع بعضها في بعض

قلت لعبد الرحمن بن القاسم: صف في ما يجوز في قول مالك من الدواب أن سلف بعشها في بعض أو البقر أو الغنم أو النياب أو ما أشبه هذه الأشياء؟ قال: الإبل تسلف في البقر والبقر تسلف في الإبل والغنم تسلف في الإبل والبقر والبقر والبقر والإبل تسلف في الغنم، والحمير تسلف في الغنم، والحمير تسلف في الغنم، والحمير تسلف في الغنم، والبقال إلا أن تكون من الحمير الأعرابية التي يجوز أن يسلف فيها الحمار الفاره النجيب، فكذلك إذا أسلفت الحمير في البقال والبقال في الحمير فاختلف كاختلاف الحمير النجيب الفاره بالحمارين الإعرابيين فذلك جائز أن يسلف بعضها في بعض والخيل لا يسلم بعضها في بعض إلا أن يكون كبارها بصغارها فلا بأس بذلك، أو يكون الفرس الجواد السابق الفاره الذي قد علم من جودته فلا بأس بذلك، أو يكون الفرس الجواد السابق الفاره الذي قد علم من جودته والإبل كذلك كبارها في عمره صغارها ولا يسلم كبارها في كبارها إلا أن تختلف النجابة أو يكون البعير الذي قد عرض من كرمه وقوته على الحمولة فلا بأس بأن يسلف في الإبل التي لا تحمل حمولة هذا وإن كانت في سنه والبقر لا بأس بأن تسلف كبارها في صغادها .

قــال ابن القاسم: ولا أرى بـأساً أن تسلف البقــر القويــة على العمــل الفــارهــة في الحرث وما أشبهها في حواشي البقر وإن كانت من أسنانها.

قال مالك: والغنم لا يسلم صغارها في كبارها ولا كبارها في صغارها ولا معزاها

في ضأنها ولا ضأنها في معزاها إلا أن تكون غنماً غزيرة كثيرة اللبن موصوفة بـالكرم فـلا بأس أن تسلم في حواشي الغنم.

قلت: ولم كره مالك صغار الغنم بكبارها إذا أسلفت فيها؟ قال: لأنها ليس فيها منافع إلا اللحم واللبن لا للحمولة قبال: وليس بين الصغير من الغنم والكبيس تفاوت إلا للحم فلا أرى ذلك شيئاً لأن هذا عنده ليس بكبير منفعة.

قلت: وإنما ينظر مالك في الحسوان إذا أسلف بعضها في بعض إذا اختلفت المنافع فيها جوّز أن يسلف بعضها في بعض وإن اختلفت أسنانها أو انفقت قال: نعم.

قال ابن وهب، عن مالك أن صالح بن كيسان حدثه عن حسن بن محمد بن علي : أن علي بن أبي طالب باع جملاً له يدعى عصيفير بعشرين بعيراً إلى أجل.

قال مالك: إن نافعاً حدثه أن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه إلى أجل يونيها صاحبها بالربذة.

قال ابن وهب، عن عثمان بن الحكم أن يحيى بن سعيد أخبره عن سعيـد بن المسيب أنه قال: لا بأس بالحيوان الناقة الكريمة بالقبلائص إلى أجل أو العبـد بالـوصفاء إلى أجل أو الثوب بالثياب إلى أجل.

قال ابن وهب، عن ابن لهيعة واللبث بن سعد، عن أبي النزبير، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ اشترى عبداً بعبدين أسودين.

قلت: ولا يلتفت في ذلك إلى الأسنان؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن أسلفت جذوع خشب في جدوع مثلها أيصلح ذلك في قـول مالك؟ قال: لا يصلح أن يسلف جداعاً في جدعن من صنفه وعلى مثاله إلا أن تختلف الصفة اختلافاً بيناً فلا بأس بذلك، وذلك أن تسلف جداعاً من نخل غلظه كذا وكذا وطوله كذا وكذا ولا يأس به لان هذين نوعان مختلفان كذا وكذا في جدوع نخل صغار فإذا اختلفت هكذا فلا بأس به لان هذين نوعان مختلفان وإن كان أصلهما واحداً من الخشب ألا ترى أن العبد التاجر البربري بالأشبانيين لا تجارة لهما لا بأس به وكلهم ولد آدم، قال: وكذلك البربري التاجر الفصيح الكاتب بالنوبين الا عجميين لا بأس بذلك، وكذلك الموبري التاجر الفصيح الكاتب بالنوبين الاعجميين لا بأس بذلك، وكذلك الخيال لا يأس أن يسلف بعضها في بعض إذا اختلفت أصنافها ونجارها وإن كان أصلها واحداً خيلا كالها، فكذلك الجدوع والثباب، وقد وصفت لك الثباب وجميع السلع كلها.

قال ابن القاسم: وإن سلف جذعاً في جلاع مثله في صفته وغلظه وطوله وأصل ما الجذعان منه واحد وهما من النخل أو من غير ذلك من الشجر إذا كان أصلهما واحداً وصفتهما واحدة فسلف الجذع منه في جذع مثله نظر في ذلك فإن كان إنما أراد به المنفعة في الذي أسلف ذلك لفسه بطل ذلك ورد ذلك السلف، وإن كانت المنفعة إنما هي للمتسلف على وجه السلف أمضى ذلك إلى أجله قال: ولا يصلح أن يسلف الجذع في نصف جلاع لأنه كأنه أعلماء جذعاً على أن يضمن له نصف جذع، قال: وكذلك هذا في جميع الأشياء لأنه إنم الموضع الضمان وكذلك هذا في جميع الأشياء لأنه في ثوب دونه أو رأس دونه إلى أجل: أن ذلك لا خير فيه.

قال ابن وهب: وكان يحيى بن سعيد يقول: سألت عن ثوب شطوي بثوبين شطوي بثوبين شطوين من ضربه فقال: أبى ذلك الناس حتى تختلف الأشياء وحتى يكون الشوب الذي يأخذ الرجل مخالفاً للذي يعطي، وكذلك الإبل والغنم والرقيق، وأن الناقة الكريمة تباع بالقلائص إلى أجل، وأن العبد القاره ياع بالوصفاء إلى أجل، وأن الشاة الكريمة ذات اللبن تباع بالأعنق من الشاه، فالذي ليس في أنفس الناس منه شيء في شأن الحيوان والبزوز والدواب أنه من أعطى شيئاً من ذلك بشيء إلى أجل، فإذا اختلفت الصفة فليس بها بأس.

قال يحيى: من ابتاع خلاماً حاسباً كاتباً بوصفاء يسميهم فليقلل أو يكشر من البربس أو من السودان إلى أجل فليس بذلك بأس قال: ومن باع غلاماً معجلاً بعشرة أفراس إلى أجل وعشرة دنانير نقداً أخر الخيل وانتقد العشرة دنانير قال: فليس بذلك بأس.

قال يحيى: سألت عن رجل سلف في غلام أمرد جسيم صبيح فلما حل الأجل لم يجد عنده أمرد فأعطاه وصيفين بالغلام الأمرد قال: فليس بذلك بأس ولو أنه حين لم يجد عنده الغلام الأمرد أعطاه مكانه إيلاً أو غنماً أو بقراً أو رقيقاً أو عرضاً من العروض وبري، كل واحد منهما من صاحبه في مقام واحد لم يكن بذلك بأس وهذا الحيوان بعضه ببعض.

## التسليف في حائط بعينه

قلت: أرأيت إن سلفت في تمر حائط بعيثه في إبانه واشترطت الأخذ في إبانه ؟ قال: قال مالك: إذ أزهى ذلك الحائط الذي سلف فيه فىلا بأس بذلك ولا يصلح أن يسلف في ثمر حائط بعيته قبل أن يزهى.

قلت: ولا بأس أن يسلف في حائط بعينه بعدما أزهى ويشترط الاخذ بعدما يرطب ويضرب لذلك أجلاً؟ قال: نعم لا بأس بذلك في قول مالك، قال: فقلت لممالك: إنــه يكون بينه وبين أخذه العشرة الأيام والخمسة عشر فى الحائط بعينه قال: هذا قريب.

قلت: فإن سلف في هذا الحائط وهو طلع أو بلح واشترط الاخذ في إبان رطبه، أو في إبان بسره، أو في إبان جداد تسره؟ قال: قـال مالـك: لا يجوز أن يسلف في حـائط بعينه حتى يزهى ذلك الحائط.

قلت: فإن سلف في حائط بعينه وقد أزهى واشترط الأخذ تمراً عند الجــداد؟ قال: قال مالك: لا يصلح وإنما وسع مالك في هذا أن يسلف فيه إذا أزهى، ويشترط أن يأخذ من ذلك بسراً أو رطباً، فإن اشترط أن يأخذ من ذلك تمراً فلا يجوز.

قلت: ولم لا يجوز أن يشترط أخذ ذلك تمرأ؟ قال: لأن الحائط ليس بمأمون أن يصبر تمرأ ويخشى عليه العاهات والجوائح، وإنما وسع مالك بعدما أزهى وصار بسراً أن يسلف فيه فيأخذ بسراً أو رطباً لقرب ذلك ولموضع قلة الخوف في ذلك، ولأن أكشر الحيطان إذا أزهت فقد صارت بسراً فليس بين زهوها وبين أن ترطب إلا يسيراً فإذا اشترط أخذ ذلك تمراً تباعد ذلك ودخله خوف العاهات والجوائح فصار شبه المخاطرة. قال مالك: ولا يدرى كيف يكون النمر.

قلت: أرايت من سلف في تمر حائط بعينه بعدما أزهى واشترط أخذ ذلك رطباً ما قول مالك فيه أيصلح أن لا يقدم نقذاً أو أن يضرب للنقد أجلاً ؟ وهل هذا عند مالك محمل السلف أو محمل البيوع؟ قال: لا بأس به قدم النقد أو لم يقدمه، وذلك أنه يشرع في أخذه حين اشتراه وبعد ذلك بالأيام اليسيرة فلا بأس بذلك عند مالك، وإنما محمل هذا محمل البيوع عنده وليس محمل السلف، فإن كان قد أخذ بعض ما اشترى وبقي بعض حتى انقضى ثمر ذلك الحائط رجع عليه بقدر ما بقي له من الثمن وكان عليه قدر ما بقي له من الثمن وكان عليه قدر ما أخذ فإن أراد أن يصرف ما بقي له في سلعة أخرى لم يكن له أن يصرف ذلك في سلعة أخرى إلا أن يؤخرها ويقبض تلك السلعة مكانها وليصرفها فيما يشاء من السلع

#### التسليف في الفاكهة

قلت: أرأيت الفاكهة: التفاح والرسان والسفرجل والقناء والبطيخ وما أشبه هـذه الأشياء من الفاكهة الرطبة التي تنقطع من أييدي الناس إن سلف رجـل في شيء منها في

حاثط بعينه أيجوز ذلك؟ قال: إذا طاب أول ذلك الذي سلف فيه فلا بأس به ويشترط أخذه، وهذا مثل الحائط بعينه إذا سلف فيه وقد وصفت لك ذلك.

قلت: وإن لم يقدم نقده أيجوز ذلك أم لا في قول مالك؟ قال: نعم يجوز ويشترط ما يأخذ في كل يوم في هذا وفي الرطب أو يشترط أخمله جميعاً في يـوم واحد فبإذا كان اشترط أخذه في يوم واحد ورضي صاحب الحائط أن يقدم ذلك له قبل محمل الأجل فملا بأس بذلك إذا رضى الذي له السلم وكان صفته بعينها.

قلت: وإن لم يسلم في حائط بعيته في هذه الفاكهة الرطبة فلا بأس أن يسلف قبل إبانها ويشترط الأخذ في إبانها في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ما قول مالك في رجل سلف في تمر حائط بعينه أو في لبن أغنام بأعيانها أو أصوافها، ويشترط أخذ ذلك إلى أيام قلائل فهلك البائم أو المشتري أو هلكا جمبعاً. قال: قال مالك: قد لزم البيع ورثبهما لأن هذا بيع قد تم فلا بعد من إنفاذه، وإن مات البائم والمشتري لأن ذلك البيع قد لزمهما في أموالهما، قال: وحدثني عن ابن وهب، عن بونس بن يزيد، عن ربيعة أنه قال في الرجل: يتاع الرطب أو العنب أو التين كيلاً أو وزناً. قال ربيعة: لا يسلف رجل في شيء من ذلك يأخذ كل يعوم ما أراد حتى يكون اللهي يأخذ في كل يوم شيئاً معلوماً فإذا انقضى ثمرة الرجل التي سلف فيها فليس له إلا المني من رأس ماله بحصة ما بقي له يتبايعان بذلك فيما شاء إلا أن يأخذ ما بايعه به قبل أن يقادة.

قــال ابن وهب: قــال: أخبــرني رجـال من أهــل العلم عن ابن عبــاس ويحيــى بن سعيد وعبد الرحـمن بن القاسم ويزيد بن عبد الله وأبي الزناد مثله.

## التسليف في نسل أغنام بأعيانها وأصوافها وألبانها

قلت: هل يجوز لي أن أسلف في نسل حيوان بأعيانها في قول مالك بصفة معلومة؟ قال: قال مالك: لا يجوز أن يسلف الرجل من نسل حيوان بأعيانها وإن كانت موصوفة لا في نسل غنم بأعيانها، ولا في نسل بقر بأعيانها، ولا في نسل غيل بأعيانها، ولا في نسل غيل بأعيانها، ولا في نسل إبل بأعيانها، قل أي حيوان التسليف في الحيوان مضموناً لا في حيوان بأعيانه ولا في نسلها.

قلت: فهل يجوز أن يسلف في قول مالك في لبن غنم بأعيانها؟ قال: قال مالك: لا يسلف في لبن غنم بأعيانها إلا في إبان لبنها ويشترط الأخذ في إبانه قبل انقطاعه.

قلت: فيان سلف في ألبانها قبل إبـانه واشتـرط الأخذ في إبـانه؟ قـال: لا يجوز، وهذه الغنم بأعيانها ولبنها إذا سلف في لبنها بمنزلة ثمر حائط بعينه إذا سلف فيه.

قلت: وإن لم يقدم رأس المال إذا أسلم في لبن هذه الغنم بأعيانها أو ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً هل يجوز ذلك في قول صالك؟ قال: لا بأس بذلك في قول مالك: إذا كان قريباً يشرع في أخذ ذلك يومه ذلك أو إلى أيام يسيرة وإنما هذا عنده بعنزلة البيم ليس بمنزلة السلف.

قلت: فأصواف الغنم إذا سلف في أصواف غنم بأعيانها فهو جائز في قول مالك في إبان جزازها، واشترط أخذ ذلك قريباً إلى أيام يسيرة بمنزلة ثمرة حائط بعينه أو لبن غنم بأعيانها؟ قال: نعم.

قال ابن وهب: قال: قال ربيعة وأبــو الزنــاد: لا بأس بــاشـتراء الصــوف على ظهور الغنم. قال مالك: إن كان ذلك بحضرة جزازها فلا يأسى به إن شــاء الله.

قلت: أرايت إن أسلف رجل في لبن أغنام بأعيانها أو أصوافها أو في ثمر حائط بعينه وليست الغنم ولا الحائط لهذا الرجل الذي سلف فيه؟ قال: قال مالك في الرجل: يبع السلعة ليست له ويوجب له على نفسه أن يخلصها له من صاحبها بما بلغ قال: لا يحل هذا البيع وهو من الغرر، قال: فأرى مسألتك في ثمر الحائظ بعينه وأصواف الغنم وألبانها إذا كانت بأعيانها مثل هذا ولا أراه جائزاً لأنه باع ما ليس عنده.

قلت: ما قول مالك فيمن سلف في نسل غنم بأعيانها واشترط من ذلك صفة معلومة وقد حملت تلك الغنم أيجوز ذلك في قول مالك أم الا؟ قال: لا يجوز، قال: وإنما مثل هذا مثل رجل سلف في ثمر حائط بعينه بعدها طلع طلعه واشترط أخذ ذلك تمرأ فلا يصلح هذا.

قلت: هل يجوز السلف في سمون غنم بأعيانها أو أقطها أو جبنها؟ قال: إن كمان ذلك في إبان لبنها وكان يشرع فيه ويأخذه كما يأخذ ألبانها في كل يـوم فلا بـأس به وإن كان ذلك بعيداً فلا خير فيه وكذلك ألبانها.

قال سحنون وأشهب: يكره السمن.

#### التسليف في ثمر قرية بعينها

قلت: أرأيت إن أسلفت في ثمر قرية بعينها أو في حنطة قرية بعينها قال: قال

مالك: من سلف في ثمر هذه القرى العظام مشل خيير ووادي القرى وذي المروة وما أشبهها من القرى فلا بأس أن يسلف قبل إيان الثمر، ويشترط أن يأخذ ذلك تمراً في أي الإبان شاه ويشترط أن يأخذ ذلك تمراً في الإبان شاه، ويشترط أن يأخذ ذلك تمراً في الإبان اللهم، ويشترط أن يأخذ ذلك تمراً في الإبان الرطب أو بسراً في إبان البسر. قال: قال مالك: وكذلك القرى المأمونة التي لا ينقطع شهرها من أيدي الناس أبداً، والقرى العظام التي لا ينقطع طعامها من أيدي الناس أبداً لا تخلو القرية من أن يكون فيها الطعام والشعر ذلك تمراً أو حنطة أو شعيراً أو حبوياً في أي الإبان شاه، ويشترط أخذ ذلك تمراً أو منطة أو شعيراً أو حبوياً في أي الإبان شاه، وإن اشترط رطباً أو بسراً في طعامها أو في تمرها بمنزلة فيها مامون لا ينقطع من البلدة التي سلف فيها وكذلك هذا في القرى العظام إذا كانت لا يتقطع التمر منها لكثرة حيطانها، والقرى طعاها منها في بعض السنة قال: فلا يصلح أن يسلف في علما طعاها مني بعض السنة قال: فلا يصلح أن يسلف في مده طعاها مني بعض السنة قال: فلا يصلح أن يسلف في هذه لا أن يسلف في هذه المؤلف في بغمض المنة قال: فلا يصلح أن يسلف في مده يكون تمراً ولذا أزة كان بهذه المنزلة في صغار الحيطان وقلتها، وصغار الشرط وقلة الأرض، فليس ذلك بعامون.

قال ابن القاسم: سمعت مالكاً يقول: بلغني أن ابن عباس كنان يقول: لا بأس. بالسلف المضمون إلى أجل معلوم.

قلت: أرأيت إن سلف رجل في طعام قـرية بعينهــا لا ينقطع طعــامها وليس لــه في تلك القرية أرض ولا زرع أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: نعم لا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن سلفت في ثمر قرية لا ينقطع ثمرها من أيدي الناس سلفت في ذلك إلى رجل ليس له فيها نخل ولا له فيها ثمر أيجوز ذلك أم لا؟ قـال: نعم يجوز عنــد مالك، ولا بأس به وهذا والأول سواء.

قال ابن وهب، عن سفيان الشوري، عن عبد الله بن أبي نجيح المكي، عن عبد الله بن أبي تجيح المكي، عن عبد الله بن أبي كثير أن ابن عباس قال: قدم رسول الله الله السنين والثلاثة فقال رسول الله الله المسلوم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم،. قال سالك: وبلغني أن ابن عباس سئل عن السلف في الطعام فقال: لا أبها المدين آمنوا إذا تدايتم بدين إلى أجبل مسمى فاكتبوه إلية وبدا أبها المدين آمنوا إذا تدايتم بدين إلى أجبل مسمى فاكتبوه إلية إلى أبها المدين آمنوا إذا تدايتم بدين إلى أجبل مسمى فاكتبوه إلية إلى أجبل مسمى

ابن عمر كان يقول: لا بأس أن يبتاع الرجل طعاماً مسمى إلى أجل مسمى بسعر معلوم كان لصاحبه طعام أو لم يكن لـه ما لم يكن في زرع لم يبـد صلاحه أو ثمـر لم يبـد صلاحه، فإن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار وعن اشترائها حتى يبدو صلاحها

قال ابن وهب، عن أشهل بن حاتم، عن عبد الله بن أبي مجالد قال: سألت عبد الله بن أبي مجالد قال: كنا نسلف على عبد الله الله الله على عهد رسول الله على عهد رسول الله الله في القمح والشمير والزبيب إلى أجل معلوم وكيل معدود وما هو عند صاحه.

# التسليف في زرع أرض بعينها أو حديد معدن بعينه

قلت: هل يجوز في قول مالك أن أسلف في زرع أرض بعينها قد بدا صلاحه أو أفرا؟ قال: لا يجوز في قول مالك أن أسلف في زرع أرض بعينها قد بسراً أو رطباً ولا يصلح أن يشترط أخذه جباً فلا يصلح في زرع يصلح أن يشترط أخذه حباً فلا يصلح في زرع المناف أن المناف في الحنظة والحب كله إلا مضموناً يكون فينا أرض بعينها ولا يصلح أن يكون التسليف في الحنظة والحب كله إلا مضموناً يكون فينا على من سلف إليه فيه، ولا يكون في زرع بعينه، وكذلك التمر لا يكون في تمر حائط بعينه إلا مثل ما وصفت لك في الحائط إذا أزهى قال: فقيل لمالك: فلو أن رجلاً سلف في حائط بعينه بعدما أرطب أو في زرع بعدما أفرك وأشترط أخذ ذلك تمراً أو حنطة فأخذ في فات البيع أثرى البيع مفسوحاً ويرد؟ فقال: لا وليس هو عندي من الحرام البين أفسخه إذا فات ولكني أكره أن يعمل به، فإذا عمل به وفات فلا أود ذلك.

قلت: ما قول مالك فيمن أسلم في الحنطة الجديدة قبل الحصاد والتمر الجديدة قبل الحصاد والتمر الجديدة قبل الحصاد والمجديدة قبل الحصاد والتمر الجديد قبل الجداد؟ قال: وقال مالك: والتمر الجديد قبل الجداد ما لم يكن في زرع بعينه أو حائط بعينه، قال: وقال مالك: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: لا تبيعوا الحب حتى يشتد في أكمامه، وحدثتي عن ابن وهب، عن إسماعيل بن عياش أن رسول الله ﷺ في أن يشترى الحب حتى يبيض. قال مالك: وبلغني أن ابن سيرين قال: لا تبيعوا الحب في سنبله حتى يبيض.

قــال ابن وهب، عن عبد الجبــار، عن ربيعة قــال: لا يسلف في زرع حتى ينقـطع عنه شرب الماء وييس.

قال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: لا يبـاع الحب حتى ييبس وينقطع عنـه شرب الماء حتى لا ينفعه الشرب.

قلت: فهل يصلح أن يسلف الرجل في حديد معدن بعينه ويشترط من ذلك وزناً معروفاً؟ قال: أرى سبيل المعدن في هذا سبيل ما وصفت لك من قول مالك في السلفة في قمح القرى المأمونة إن كان المعدن مأموناً لا ينقطع حديده من أيدي الناس لكثرته في تلك المواضع، فالسلف فيه جائز إذا وصفه وإلا فلا.

### السلف في الفاكهة

قلت: أرأيت ما ينقطع من أيدي الناس في بعض السنة ما قول مالك فيه أيجوز أن يسلف فيه قبل إبانه ويشترط الأخذ في إيانه؟ قال: نعم هو كما وصفت لك من السلف في الثمار الرطبة، وأما ما لا ينقطع من أيدي الناس فسلف فيه متى ما شئت في أي إبان شئت واشترط أخذ ذلك في أي إيان شئت في قول مالك.

قلت: أرأيت من سلف في إيان الفاكهة واشترط الأخذ في إبانها فانقضى إبانها قبل أن يقبض ما سلف فيه ما قول مالك في ذلك؟ قال: كان مالك مرة يقول: يتأخر الذي لـه السلف إلى إبانها من السنة المقبلة ثم رجع عن ذلك فقال: لا بأس أن يأخذ بقية رأس ماله إذا لم يقبض ذلك في إبانه

قال ابن القاسم: وأرى أنه إن شاء أن يؤخره على الذي عليه السلف إلى إبانه من قابل فذلك له.

قال سحنون: ومن طلب التأخير منهما فذلك له إلا أن يجتمعا على المحاسبة فلا بأس بذلك.

قلت: ما قول مالك في التسليف في القصب الحلو أو في المحرز وفي الأترج وما أشبه هذا؟ فقال: لا بأس به إذا اشترط من ذلك شيئًا معروفًا، فبإن كان ينقطع من أيدي الناس فسبيل السلف فيه كما وصفت لك، وإن كان لا ينقطع من أيدي الناس فسبيله سبيل ما لا ينقطع من أيدي الناس وقد وصفت لك ذلك.

قلت: فالنفاح والرمان والسفرجل؟ قال: لا بأس بالنسليف فيه كيـلاً وعدداً. قـال: أما الرمان فإن مالكاً قال: لا بأس بالنسليف في ذلك عدداً إذا كان قد وصف مقدار الرمان الذي سلف فيه، قال: وأرى النفاح والسفرجل بمنزلة الرمان في العدد إذا كان ذلك يحاط معمونته.

قال ابن القاسم: وإن سلف في التفاح والسفرجل كيلًا فلا بأس بذلك أيضاً إذا كان أمراً معروفاً قال: وكذلك الرمان لا بأس أن يسلف فيه كيلًا إن أحبوا.

### السلف في الجوز والبيض

قلت: كيف يسلف في الجوز في قول مالك؟ قال: قال مالك: يسلف بصفة أي يصف الجوز. قال: ومعنى ما رأيت في قوله أنه يراه عنداً.

قال ابن القاسم: وإن كان الجوز مما يسلف الناس فيه كيلًا فلا بأس به.

قلت: ولا بأس بالسلف في الجوز في قول مالك عدداً أو كيلًا؟ قال: سمعت مالكاً يقول: لا بأس بالسلف في الجوز على العدد، فإن كنان الكيل أمراً معروفاً فلا بأس بذلك. قال: وقال مالك: لا بأس ببيع الجوز جزافاً. قال: وقال مالك: لا يسلف في البيض إلا بصفة.

قلت: ولا بأس بالسلف في البيض عدداً؟ قال: نعم.

### السلف في الثمار بغير صفة

قلت: أرأيت إن سلف في تمر ولم بيبن صيحانياً من برني ولا جعمروراً ولم يذكـر جنساً من التمر بعينه؟ قال: السلف فاسد في قول مالك.

قلت: فإن سلف في تمر برني ولم يقل جيداً ولا رديناً؟ قال: يكون فاسداً في قول مالك حتى يصف.

قلت: وكذلك الحنطة؟ قال: أما هنهنا عندنا بمصر، فإن الحنطة محمولة فإن سلف بمصر في الحنطة ولم يذكر أي جنس من الحنطة فذلك عندنا على المحمولة ولا تكون إلا على صفة، فإن لم يصف فهو فاسد، فإن سلف بالشام فذلك على السمراء ولا تكون إلا على صفة.

قلت: فإن كنت سلفت بالحجاز حيث يجتمع السمراء والمحمولة؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً، وأرى أن يكون بمنزلة التمر يسلف فيه ولا يذكر أي أنواع التمر سلف فيه، فأرى أن يكون ذلك فاسداً إلا أن يسميها سمراء من محمولة ويصف جودتها فلا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن سلفت في زبيب ولم أذكر جيداً من رديء؟ قال ابن القاسم، أرى إن كان الزبيب تختلف صفته عند الناس فاراه فاسداً ويفسخ البيع.

قلت: أرأيت إن سلفت في تمر ولم أذكر برنياً ولا صيحانياً ولا غيـر، فأتـاني بأرفـع

النصر كله؟ قال: السلف فـاسد ولا يجـوز وإن أناه بـأرفـع النصر كله لأن الصفقـة وقعت فاسدة.

# التسليف في أصناف الطعام صبراً صفقة واحدة

قلت: ارايت إن سلفت مائة درهم في أرادب من حنطة وأرادب من شعير وأرادب من سعير وأرادب من سعير وأرادب من سعير وأرادب من سمسم ولم أسم رأس مال كل واحد منها أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: السلف جائز وإن لم يسم لكل واحد منها رأس مال فهو جائز لأنها صفقة واحدة وقعت على جميع هذه الأشياء فلا بأس بذلك قال: ولا بأس أن يجعل أجلها جميماً إلى وقت واحد.

قلت: وكذلك الثياب والحيوان وجميع صنوف الأمتعة والطعام والشراب وجميع الأشياء؟ قال: نعم إذا وصفت صفتها ونعتها.

قلت: ارأيت إن أسلمت دراهم في حنطة وشعير ولم أسم ما رأس مال الحنطة من رأس مال الشعير أيجوز ذلك أم لا في قبول مالك؟ قال: قبال مالك: من سلف في صفقة في حنطة وشعير وقطنية وثياب ورقيق ودواب ونحو هذا فلا بأس بذلك وإن لم يسم لكل صنف من ذلك رأس ماله من السلف إذا سميا كل صنف وصفته.

قلت: أوايت إن سلفت في سلع مختلفة إلى آجال مختلفة أو إلى أجل واحمد أسلمت في ذلك دنانير أو دراهم أو عروضاً أسلفتها في تلك العروض أو طعاماً مختلفاً أسلفته في تلك العروض المختلفة، ولم أسم رأس مال كل واحد من تلك العروض؟ قال: لا بأس بلالك عند مالك وإن لم يسم لكل صنف من العروض التي أسلفت رأس مال على حدة من سلفك، ولا بأس أن يجعل الذي تسلف في هذه العروض المختلفة صفقة واحدة إذا كان يجوز ما تسلف في الذي أسلمت فيه وسعيت عدد ما أسلمت فيه من الأصناف بعدد أو وزن.

قلت: أرأيت إن أسلمت دراهم في غير نوع من السلع موصوفة إلى أجل ولم أسم رأس مال كل واحد من الدراهم؟ قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك إن كان رأس المال سلعة من السلم؟ قبال: نعم إذا كانت تلك السلعة يجوز له أن يسلمها في تلك الأشياء فلا بأس، وإن لم يسم رأس مال كمل سلعة من قيمة سلعتك التي أسلمتها في هذه الأشياء. تاب السلم الأوّل ما

### السلف في الخضر والبقل

قلت: ما قول مالك في السلف في القصيل؟ قال ابن القاسم: إذا اشترط من ذلك جرزاً معروفة أو حزماً أو أحمالاً معروفة فبلا بأس بذلك إذا سلف قبل الإبان واشترط الاُخذ في الإبان أو سلف في إبانه واشترط الاُخذ في إبانه، ولا يجوز أن يسلف في إبانه ويشترط الاُخذ في غير إبانه.

قلت: وكذلك القضب الأخضر والقرط الأخضر؟ قال: نعم إلا أن يكون القضب الأخضر لا ينقطع من أيدي الناس فملا يأس أن يسلف فيه في البلاد التي لا ينقمطع منها ويشترط الأخذ في أى الإبان شاء.

قلت: فيسلف في البقول في قول مالك؟ قال: نعم إذا اشترط حزماً معروفة.

قلت: ولا يجوز أن يشترط فدادين معروفة طولها وعرضها كذا وكذا فيسلف في كذا وكذا فداناً من نوع كذا وكذا من البقول أو القصيل أو القرط الأخضر أو القضب؟ قال: لا يصلح أن يشترط هذا في فدادين لأن ذلك يختلف، منه الجيد ومنه الردي.

قلت: فإن اشترى كذا وكذا فداناً جيداً أو وسطاً أو رديثاً؟ قال: لا يحاط بصفة هذا لأن الجيد مختلف أيضاً يكون جيداً خفيضاً وجيداً ملتضاً فلا يكون السلف على هذا إلا على الأحمال والحزم، ولأنه إذا كان فدادين لم يحط بمعوفة طولها وصفاتها.

## التسليف في الرؤوس والأكارع

قلت: ما قول مالك في التسليف في الرؤوس؟ قال: قال مالك: من سلف في رؤوس فليشترط من ذلك صنفاً معلوماً صغاراً أو كباراً وقدراً معلوماً.

قلت: فإن سلف في الأكارع؟ قبال: قال سالك: في الـرؤوس أنه لا بـأس به إذا اشترط من ذلك صفة معلومة. فكذلك الأكارع إذا اشترط صفة معلومة.

قلت: فهل يجوز في قول مالك أن يسلف في اللحم والشحم؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك لحماً معروفاً كما وصفت لك أو شحماً معروفاً اشترط لحم ضان أو لحم معز أو لحم إيل أو لحم بقر أو لحم جواميس، والشحوم كذلك، فيان لم يشترط لحماً معروفاً كما ذكرت لك أو شحماً معروفاً فلا خير فيه.

قلت: ولم ولحم الحيوان كله عند مالك نـوع واحد؟ قـال: ألا ترى أن النـمـر عند مالك نوع واحد، فإن أسلمت فيه ولم تشترط صيحانياً من برنى ولا جعروراً من صيحانى

ولا مصران الفار أو جنساً من جنوس التمر لم يصلح ذلك فكذلك هذا.

قلت: فإن سلفت في لحم الحيوان كيف يكون السلم في قول مالك أبوزن أم بغير وزن؟ قال: قال مالك: إذا اشترط وزناً معروفاً فلا بأس، وإن اشترط تحريـاً معروفـاً بغير وزن فإن ذلك جائز.

قال ابن القاسم: ألا ترى أن اللحم يباع بعضه ببعض بالتحري، والخبز أيضاً يباع بعضه ببعض بالتحري، فذلك جائز أن يسلف فيه بغير وزن إذا كان ذلك قدراً قد عوفوه.

### التسليف في الحيتان والطير

قلت: أرأيت التسليف في الحيتان الطري أيجوز أن يسلف فيه في قـول مالـك أم لا؟ قال: نعم إذا سميا جنساً من الحيتان واشترط من ذلك ضرباً معلوماً صفتها كـذا وكذا وطولها كذا وكذا، فلا بأس بذلك إذا سلفت في ذلك قدراً معروفاً أو وزناً معروفاً.

قلت: فإن سلف في صنف من الحيتان الطري وهو ربما انقطع من أيدي الناس هذا الصنف الذي سلف فيه؟ قال: لا ينبغي أن يسلف فيه في قول مالك إذا كمان هكذا إلا في إبانه الذي يكون فيه أو قبل إبانه، وشرط الأخذ في إبانه مشل ما وصفت لك في الشمار الرطبة التي تنقطع من أيدي الناس.

قلت: فإن سلف في هذا الصنف من الحيتان فلما حل الأجل أواد أن ياخذ غيره من جنوس الحيتان أيجوز ذلك أم لا؟ قال: نعم، وهذا مثل ما وصفت لك في اللحم والشحم وجميع لحم الحيوان.

قلت: ما قول مالك في السلف في الطير؟ قال: قال مالك: لا بأس بالسلف في الطير وفي لحومها بصفة معلومة وجنس معلوم.

قلت: وكذلك لو سلف في لحم اللجاج فحل الأجل كان له أن يأخمذ لحم الطير كله إذا أخذ مثله وهو مثل ما وصفت لي في التسليف من لحم الحيوان أو لحم الحيتان؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن سلف في دجاج أو في أوز فلما حل الأجل أخذ منه مكان ذلك طيراً من طير الماء؟ قال: لا يجوز.

قلت: فإن سلفت في دجاج فلما حل الأجل أخفت مكانها أوزاً أو حماماً؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: لم جوز مالك إذا سلفت في دجاج أن آخد مكانها إذا حل الأجل أوزاً أو حماماً ولم يجوز لي إذا سلفت في دجاج أن آخد مكانها إذا حل الأجل طيراً من طير الماء؟ قال: لأن طير الماء إنما يراد به الأكل، وإنما هو لحم، وإنما نهى عنه مالك من وجه أنه لا يباع الحيوان باللحم.

قال أشهب: هو جائز.

قلت: ولم جوز مالك لي إذا سلفت في دجاج فحل الأجل أن آخذ به حساماً أو أو ما أشبه ذلك من الداجن المربوب عند الناس؟ قال: لأنك لو سلفت الذي كنت أسلفت في اللجاج في هذا الأوز والحمام لجاز، فنحن إذا ألغينا الدجاج وجعلنا سلفك في هذا الحوار كان جائزاً فلذلك جاز، ولأنك لو أنك أخذت دجاجة بدجازين يدا بيد جاز ذلك وليس هذا من اللحم بالحيوان، وكذلك العروض كلها ما خلا الطعام والشراب، فإن الطعام والشراب، فإن الطعام والشراب إذا سلفت فيهما لم يصلح أن تيمهما من صاحبهما ولا من غير صاحبهما الذي عليه الطعام حتى تستوفي الطعام إلا أن تأخذ من صنغه أو من جنسه من الذي عليه الطعام إذا حل أجله.

قلت: ولم كان هذا عند مالك خلاف السلع؟ قال: للأثر الذي جماء عن النبي ﷺ أن لا يباع الطعام حتى يستوفي.

قبال الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد أنه قبال: إذا سلفت في ريطة فأعطاك قبيضاً أو قميصين أو قطيفة أو قطيفتين فلا بأس أن وجد تلك الريطة التي أسلمت فيها أو لم يجدها لأنك لو أسلفت الريطة بعينها فيما أخذت منه لم يكن بذلك بأس. قال: وأخبرني عن إبراهيم بن نشيط أنه سأل بكير بن الأشج عن السلف في الحيتان أعطيه المدنانير على أرطال مسماة قال: خذ منه إذا أعطاك بسعر مسمى. قبال: وأخبرني عن اللبث بن سعد عن ربيعة أنه قال في رجل أسلف صياداً دنانير على صنف من الطير كل يوم كذا وكذا طائراً فجاه فلم يجد عنده من ذلك الصنف شيئاً، ووجد عنده عصافير فأعطاه عشرة عصافير بطائر واحد مما اشترط عليه قال ربيعة: عشرة من الطير بواحد حلال، وأنا أرى ذلك حلالاً كله السلف للصياد وعشرة بواحد.

## السلف في المسك واللؤلؤ والجوهر

قلت: ما قول مالك في السلف في المسك والمعنبر وجميع متاع العطارين؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً.

قلت: ما قول مالك في السلف في اللؤلؤ والجبوهر وصنـوف الفصوص والحجـارة كلها؟ قال: لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً وصفة معروفة.

# السلف في الزجاج والحجارة والزرنيخ

قلت: هـل يجوز السلف في آنية الزجـاج في قول مـالك؟ قـال: إذا كـان بصفـة معلومة فلا بأس به.

قلت: أيجوز السلف في قول مالك في الطوب والآجر والجص والنبورة والزرنيخ والحجارة وما أشبه هذه الأشياء؟ قال: لا بأس بذلك في قول مالك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً وصفة معلومة مضمونة.

## السلف في الحطب والخشب

قلت: ما قول مالك فيمن أسلم في الحطب؟ قال ابن القاسم: قال مالك: لا بأس بذلك إذا اشترط قناطير معروفة أو وزناً أو صفة معلومة أو أحمالاً معروفة.

قلت: ما قول مالك في السلف في الجذوع أيجوز لي أن أسلم فيها وفي خشب البيوت وما أشبه ذلك من صنوف العيدان والخشب؟ قال: نعم إذا اشترط من ذلك شيئاً معكماً.

#### التسليف في الجلود والرقوق والقراطيس

قلت: أرأيت إن سلفت في جلود البقر والغنم؟ قال: لا بأس بذلك إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً.

قلت: فإن سلف في أصواف الغنم فـاشترط من ذلك جزز فحـول كباش أو نعـاج وسط؟ قال مالك: لا يجوز أن يشترط، ولا يجوز أن يسلف في أصـوافها إلا وزنـاً، قال: ولا يسلف في أصوافها عدداً جززاً إلا أن يشتري عند إبان جزازها، ولا يكون لذلك تأخير وبر الغنم فلا بأس به.

قلت: أرأيت إن سلفت في الرقوق والأدم والقراطيس أيجوز ذلك في قول مالك أم لا؟ قال: نعم إذا اشترط من ذلك شيئاً معروفاً.

#### السلف في الصناعات

قلت: ما قول مالك في الرجل يستصنع طستاً أو تبوراً أو قمقماً أو قلنسوة أو خفين أو لبداً أو استنحت سرجاً أو قارورة أو قدحاً أو شيئاً مما يعمل الناس في أسواقهم من

آنيتهم أو أمتعتهم التي يستعملون في أسواقهم عند الصناع فاستعمل من ذلك شيشاً موصوفاً، وضرب لذلك أجلاً بعيداً وجعل لرأس المال أجلاً بعيداً إيكون هذا سلفاً أو يكون هذا سلفاً ويكون بيعاً من البيوع في تفسده لأنه ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً أم لا يكون هذا سلفاً ويكون بيعاً من البيوع في قول مالك ويجوز؟ قال: أرى في هذا أنه إذا ضرب للسلمة التي استعملها أجلاً بعيداً وجعل ذلك مضموناً على الذي يعملها بصفة معلومة وليس من شيء بعيته يربه إياه يعمله منه ولم يشترط أن يعمله رجل بعيته، وقدم رأس المال أو دفع رأس المال بعد يوم أو يؤمن ولم يأتي به إذا حل لأجل على صفة ما وصفاً.

قلت: وإن ضرب لرأس المال أجلاً بعيداً والمسألة على حالها فسد وصار ديناً في دين في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن لم يضرب لرأس المال أجلاً واشترط أن يعمله هو نفسه أو اشترط عمل رجل بعينه؟ قال: لا يكون هذا سلفاً لأن هذا رجل سلف في دين مضمون على هذا الرجل واشترط عليه عمل نفسه وقدم نقده، فهو لا يدري أيسلم هذا الرجل إلى ذلك الأجل فيعمله له أم لا، فهذا من الغرر وهو إن سلم عمله له، وإن لم يسلم ومات قبل الأجل بطل سلف هذا، فيكون الذي أسلف إله قد انتفع بذهبه باطلاً.

قلت: فإن كان إنما أسلفه كما وصفت لك على أن يعمل له ما اشترط عليه من حديد قد أراه إياه أو طواهر أو خشب أو نحاس قد أراه إياه؟ قال: لا يجوز ذلك.

قلت: لم؟ قال: لأنه لا يدري أيسلم ذلك الحديد أو الطواهر أو الخشب إلى ذلك الأجل أم لا، ولا يكون السلف في شيء بعينه فلذلك لا يجوز في قول مالك.

### في السلف في تراب المعادن

قلت: هـل يسلم في تراب المعـادن في قـول مـالـك؟ قـال: لا يسلم في تـراب المعادن، ولا بأس أن يشتري يدأ بيد.

قلت: فإن أسلم فيه عرضاً أيصلح؟ قال: لا يصلح.

قلت: لم؟ قال: لأن صفته غير معروفة.

قلت: فإن كانت صفته معروفة أيكره أن يسلف فيه الذهب والفضة لأنه يدخله الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلى أجل؟ قال: نعم وهو قول مالك.

قلت: أيجوز السلم في تراب الصواغين في قول مالك؟ قال: لا يجوز، قال: وقال مالك: لا يجوز البيم فيه يداً بيد.

قلت: وما فرق ما بين تراب الصواغين في البيع وبين تراب المعادن عند مالك؟ قال: لأن تراب المعادن حجارة معروفة يراها وينظر إليها وتراب الصواغين إنما هو رماد لا بدرى ما فيه فلذلك كرهه.

### التسليف في نصول السيوف والسكاكين

قلت: أيجوز السلم في نصول السيوف والسكاكين في قول مالك؟ قال: نعم وذلك أن مالكاً قال لنا: لا بأس بالسلم في العروض كلها إذا كانت موصوفة، فالسيوف والسكاكين من ذلك.

# في تسليف الفلوس في الطعام والنحاس والفلوس والفضة

قلت: ما قول مالك فيمن أسلف فلوساً في طعام؟ قال: لا بأس بذلك في قول .

قلت: فما قول مالك فيمن أسلم طعاماً في فلوس؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: فإن أسلم دراهم في فلوس؟ قال: قال مالك: لا يصلح ذلك.

قلت: وكذلك الدنانير إذا أسلمها في الفلوس؟ قال: نعم لا يصلح عند مالك.

قلت: وكذلك لو باع فلوساً بدراهم إلى أجل أو بدنانير إلى أجل لم يصلح ذلك؟ قال: نعم.

قلت: لم؟ قال: لأن الفلوس عين، ولأن هذا صرف.

قلت: فإن أسلم فلوساً من نحاس في نحاس قال : قال مالك: لا خير فيه، ولا يداً بيد قال: لاني أراه من المزابنة.

قلت: أرأيت إن أسلم فلوساً في نحاس والفلوس من الصفر؟ قـال: لا خيـر في ذلك عند مالك.

قلت: لم؟ قال: لأن الصفر والنحاس عند مالك نوع واحد.

قلت: وكذلك الرصاص والأنك عند مالك صنف واحد؟ قال: نعم.

قلت: أيصلح السلم في الفلوس في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يصلح السلم في الفلوس.

#### تسليف الحديد والصوف والكتان

قلت: فإن أسلم فلوساً من نحاس في حديد إلى أجل؟ قـال: لا بأس بـذلك عنـد مالك.

قلت: أرايت إن أسلم حديداً يخرج منه سيوف في سيوف أو سيوفاً في حديد يخرج منه السيوف؟ قال: لا يصلح لأنه نوع واحد، قال: ولو أجزت السيوف في الحديد لأجزت حديد السيوف في الحديد الأجزت حديد السيوف في الحديد الذي لا يخرج منه السيوف، ولو أجزت ذلك لأجزت الكتان الغلق في الكتان الرقيق، قال: ومن ذلك أن الكتان يختلف، فمنه ما يكون يغزل منه الرقيق ومنه ما لا يكون رقبقاً أبداً، والصوف كذلك منه ما يخرج منه السيجان العراقية وما أشبهها من الأسوانية، ومن الصوف ما لا يكون منه هذه السيجان أبداً لاختلافه، وهو لا يجوز أن يسلم كتبان في ثوب كتبان لأن لا يجوز أن يسلم كتبان في ثوب كتبان لأن الكتان تخرج منه الثياب ولا بأس بالشوب الكتان في كتبان، ولا بأس بشوب الصوف في الصوف إلى أجل، لأن الشوب المعجل لا يخرج منه كتبان وهذا الذي سمعت ممن أن به.

قلت: أرأيت إن أسلمت السيف في السيفين إذا اختلفت صفاتهما؟ قال: لا يصلح ذلك في رأيي لأن السيوف منافعها واحدة وإن اختلفت في الجودة إلا أن تختلف المنافع فيها اختلافاً بيناً فلا بأس أن يسلم السيف القاطع في السيفين ليسا مثله في منافعه وقطعه وجودته لأن مالكاً قال: لا بأس أن يسلم الفرس الجواد القارح الذي قد عرفت جودته في الفرح من الخيل إلى أجل من صنفه ليس مثله في الجودة والسرعة.

قال ابن القاسم: وهي كلها تجري، فكذلك السيوف عندي.

قال مالك: وكذلك البعير البازل الذي قد عرف كرمه وحمولته في بــزل إلى أجل لا يعرف من كرمها ولا من حمولتها مثله فلا بأس به.

قال ابن القاسم: وهي تحمل كلها.

قلت: أرأيت إن أسلمت سيفـاً في سيفين أيجوز ذلـك في قـول مـالـك؟ قـال: لا أدري ما أقول لك فيها لأنك قد عوفت ما قال مالك في الثياب: لا يسلم إلا رقيق الثيـاب ٧٧

في غليظ الثياب، وفي العبيد لا يسلم إلا العبد الناجر في العبد الذي ليس بتاجر، وإنما جعل مالك السلم في العبيد بعضها في بعض على اختلاف منافعهم للناس، فإن كانت السيوف في اختلاف المنافع مثل الثياب والعبيد فلا بأس أن يسلم السيف الذي منفعته غير منفعة السيوف التي أسلم فيها، قال: وإلا فلا خير في ذلك مثل الفرس الجواد الذي قد عرف بالجودة والسبق، فلا بأس أن يسلم في حواشي الخيل وإن كانت كلها خيلا وكلها تجري، والسيوف كلها تقطع، وإن كان هذا السيف في قطعه وفي جوهره وارتفاعه وجهرته يسلم فيما ليس مثله في قطعه ولا في جزائه عند الناس فارجو أن لا يكون به بأساد.

قال ابن وهب: قال الليث: كتب إلي ربيعة الصفر والحديد عرض من العروض يباع بعضه ببعض عاجل كله حلال بينه فضل وبيع الصفر بعضه ببعض بينه فضل إلى أجل لا يصلح ، والحديد بعضه ببعض إلى أجل بينه فضل لا يصلح ، والصفر بالحديد بينه فضل عاجل وآجل لا بأس به ، والصفر عرض ما لم يضرب فلوساً فإذا ضرب فلوساً فهو بيم الذهب بالذهب والقضة يجري مجراهما فيما يحل ويحرم .

قال يونس، عن ربيعة أنه قال: كل تبر خلقه الله فهـو بمنزلـة عوض من العـروض يحل منه ما يحـل من العروض ويحرم منه ما يحـرم من العرض إلا تبـر الذهب والــورق، وإذا ضربت الفلوس دخلت مع ذلك وإذا لم تضرب فإنما هي عرض من العروض.

قال ربيعة: والشب والكحل بمنزلة تبر الحديد، والرصاص والعمروض يسلف فيه ويساع كما يساع العروض إلا أنه لا يباع صنف واحمد من ذلك بعضه ببعض بينه فضل عاجل بآجل.

قــال ابن وهب: وقال يحيــى بن سعيــد في رطل نحــاس برطلين مضــروبين أو غيــر مضـروبين والحديد والرصاص: لا بأس به يداً بيـد وأنا أكرهه نظرة.

قال يحيى بن سعيد في ثوب منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول: حاضر بغائب، قال يحيى: لا أرى بالثوب بأساً يغزل، وقال ربيعة: في ثوب واحد منسوج بكتان مغزول أو غير مغزول، قال ربيعة: لا بأس بهذا، وهذا بمنزلة الحنطة بالدقيق وهذا بيين ما بينهما من الفضل ولذلك كره بالخيز والسويق بالدقيق قد اختلفت هذان الآن، وإنما الغزل بالكتان بمنزلة الحنطة بالدقيق وهذا بيين ما بينهما من الفضل فلذلك كره إلا مشلاً بعثل يداً بيد.

قال يحيى بن سعيد: والكتان المغزول بالكتان الذي لم يغزل، والكتبان الذي قد مشط بالكتان الذي لم يمشط رطل برطلين حاضر بغائب قال: أما الكتان بالغزل يداً بيمد

فلا أرى به بأساً وأما عاجل بآجل فلا أحب أن أنهي عنه ولا آمر بـه واكرهــه أن يعمل بــه أحد.

قال الليث: وقال ربيعة: لا أحب هذا ولا أمر به إذا كان حاضراً بغائب، وما كان من هذا يدأ بيد فلا بأس به.

#### تسليف الثياب في الثياب

قلت: وكذلك ثياب القطن في قول مالك لا يسلف بعضها في بعض؟ قال: نعم إلا المنظ منها الشقايق والملاحف اليمانية الغلاظ في المروي والهروي والقرقبي والعدني فهذا لا بأس به إن أسلم بعضه في بعض. قال مالك: وكذلك الكنان رقيقه كله واحد القرقبي والشطوي والقصبي كله واحد، ولا بأس به في الزيقة والمريسية وذلك أنها غلاظ كلها.

قلت: فكان مالك لا يجيز أن يسلم العدني في المروي؟ قال: لا يجوز عندي.

قلت: وكذلك لم يكن يجيز أن يسلم الشطوي في القصبي؟ قال: قال مالك: نعم. لا يجوز.

قلت: فإن أسلمت فسطاطية في مروية معجلة ومروية مؤجلة؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: وكمذلك لـو أسلمت ثوباً من غليظ الكتان مثل الزيقة وما أشبهـ، في ثوب قصبي إلى أجل، وثوب قرقبي معجل؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: أرأيت الفسطاطي أهو من غليظ الكتان في قول مالك الذي يجوز أن يسلم في رقيق ثياب الكتان أم لا؟ قال: الفسطاطي عندنا بمنزلة القيسي وبمنزلة الزيقة وما أشبهها من الثياب إلا ما كان من الفسطاطي الرقيق المرتفع مثل المعافري وما أشبهه، فإن ذلك يضم إلى رقيق الكتان إلى الشطوي والقصبي والفرقبي، وعلى هذا ينظر في ثياب الكتان.

قلت: فلو أسلمت فسطاطية في فسطاطية معجلة ومروية مؤجلة؟ قـال: فلا بـأس به، ولو كانت المروية معجلة والفسطاطية مؤجلة لم يصلح لأنه سلف وزيـادة فسطاطية بفسطاطية قرض وزيادة مروية لما أقرضته فهذا لا يصلح.

قلت: أرأيت إن أسلمت ثوباً فسطاطياً في ثوب فسطاطي إلى أجل قال: إنما ينظر

في هذا في قول مالك إلى الذي أسلم، فإن كان إنما أراد بـذلك المنفعة لنفسه فـالسلم باطل وإن كان إنما أسلفه إياه سلفنا لله ومنفعة لصـاحبه المستسلف كـان ذلك جـائزاً على وجه القرض.

## جامع القرض

قلت: فالقرض في قبول مالك جائز في جميع الأشياء البطيخ والتفاح والرمان والثياب والحيوان وجميع الأشياء والرقيق كلها جائزة إلا في الجواري وحدهن؟ قبال: نعم القرض جائز عند مالك: في جميع الأشياء إلا الجواري وحدهن.

قال ابن وهب: وحدثني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: الذي يحرم من ذلك الثوب بالثوبين من ضربه كالرابطة من نسج الولائد بالرابطتين من نسج الولائد وكالسابرية بالسابريتين وأشباه هذا، فهذا الذي يتبين فضله على كل حال ويخشى دخلته فيما أدخل إليه من الشبهة في المراضاة فذلك أدنى ما أدخل الناس فيه من الفسخ والحلال منه كالرابطة السابرية بالرابطتين من نسج الولائد عاجل بآجل، فهذا الذي تختلف فيه الأمواق والحاجة إليه، وعمى أن يبور مرة السابري وينفق نسج الولائد ويبور نسج الولائد وينفق السابري، فهذا الذي لا يعرف فضله إلا بالرجاء ولا يثبت ثبوت الرماء وكان هذا الذي اقتاس به الناس، ثم رأى فقهاء المسلمين وعلماؤهم أن نهوا عما قارب ما ذكرت لك من هذا واقتاسوه به وشبه به.

قــال: وأخبرني إبــراهيـم بن نشيط أنه ســأل بكيــراً عن الشــوب بــالشــوبين فقــال: إذا اختلفت الثيــاب فلا بـالس به كــان البيـع نقــداً أو كــالتــأ، ولـــوكــانت الثيــاب شيشــاً واحـــداً فــلا يصــلح بيعها إلا بنقد الثوب بالثــوبين لا يؤخر من أثمانها شيء.

قال أشهب: عن ابن لهيعة أن بكيراً حدثه أنه سمح القاسم بن محمـد وابن شهاب يقولان: لا يصلح بيم الثوب بالثوبين إلا أن يختلفا.

قال ابن وهب: وأخبرني عصرو بن الحارث والليث عن بكيـر عن سليمان بن يــــــار أنه قال: لا يصلح ثوبان بثوب إلا يداً بيد.

قال مخرمة عن أبيه قال: سمعت ابن شهاب يقول في ثوب بشويين ديناً قال: لا يصلح ذلك إلا أن يختلف ذلك.

قال بكير، وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة.

قال ابن وهمب: وأخبرني يونس عن ربيعة في السلعتين إحداهما بالأخرى عبــد بعبــد أو دابة بدابة أو نحو ذلك يتعجلانه وتزيده فضل دراهم على الأخرى إلى أجل مسمى .

قال يونس: وسالت ابن شهاب عن السلعتين إحداهما بالأخرى، عبداً بعبد، أو دابةً بدابة يتمجلانها ولأحدهما فضل دراهم على الأخرى إلى أجل مسمى قبال: لا أرى بذلك باساً.

قال ابن وهب: قال مالك: لا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم يداً بيد، ولا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم الجمل بالجمل يداً بيد، والمدراهم إلى أجل، ولا خير في الجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم، المدراهم نقداً والجمل نسيئة فهو ربا، وإن أخرت الجمل والدراهم فعلا خير في ذلك، وذلك أن هذا يكون ربا لأن كل شيء أعطيته إلى أجل فرد إليك مثله وزيادة فهر ربا.

قال ابن وهب قال: وأعبرني حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاوس بنحو ذلك.

قال ابن وهب: وأخبرني عقبة بن نافع عن خالد بن يزيد أن عطاء بن أبي رباح كان يقول بنحو ذلك أيضاً.

#### تسليف الطعام في الطعام والعروض

قلت: أرأيت إن أسلمت حنطة في شعير وثنوب منوصوف أيبطل السلف كله أم يجوز منه بحصة الثوب؟ قال: قال مالك: يبطل ذلك كله.

قلت: فما قول مالك فيمن أسلم عــدساً في شوب إلى أجل وشعيـر معجل؟ قــال: قال مالك: لا يصلح.

قلت: ولم أبطله مالك؟ قال: لأن الطمام بالطمام لا يصلح فيه الأجال، فإذا ببح الطعام بالطعام فكل شيء يضم مع آحد الصنفين أو مع الصنفين جميعاً صحى يكون في صفقة واحدة مع الطمام فلا يصلح أن يؤخر السلمة التي مع الطمام في الصفقة كما لا يصلح أن يؤخر الطحام قال: قال مالك: وكذلك الدناتير والدراهم إذا صرف الرجل الدناتير بالدراهم ومع الدراهم ثوب أو سلمة من السلع لم يصلح أن يؤخر السلمة وأن يتعجل الدناتير والدراهم، ولا بأس به أن تكون السلمة مع الذهب أو مع الفضة أو مع كل

واحد منهما سلعة إذا كان ذلك يداً بيـد وكان تبعاً، وكما لا يصلح الـذهب بالفضـة إلى أجل، فكذلك لا يصلح الأجل في السلعة التي تكون معها في صفقة واحدة.

قلت: أرأيت إن أسفلت ثوباً في عشرة أرادب حنطة إلى شهر وعشرة دراهم إلى شهر وعشرة دراهم إلى شهر أخر، وأسلفت الثوب في هذه الأشياء كلها وجعلت آجالها مختلفة كما وصفت لك؟ قال: لا بأس بذلك مختلفة كانت آجالها أو مجتمعة. قال: وأخبرني عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع بيماً بعضه حلال وبعضه حرام فضطن له فقال: أنا أضع عنك الحرام وأمضي لك الحلال، فقال ابن شهاب: إن كانت الصفقة فيها واحدة تجمعهما فأنا أرى أن يرد ذلك البيع كله وإن كانتا بيعين شتى لكل واحدة صفقة على حدتها فأنا أرى أن يرد الحرام وبجاز الحلال.

#### في الرجل يسلف الطعام في الطعام

قلت: أرأيت إن أسلفت الحنطة في البقول أو شيئاً من الطعام في البقول؟ قال: لا يجوز لأن هذا يؤكل .

قلت: وكذلك لو سلف حنطة في قصيل أو قصب أو قرط أو فيما يعلف الدواب هل يجوز في قول مالك؟ قال: إن كان يحصده ولا يؤخره حتى يبلغ ويكون حباً فلا بأس بذلك في قول مالك. قال: لأن هذا ليس يطعام.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً سلف حنطة في حنطة مثلها إلى أجل قال: لا خير فيه إلا إن كان ذلك منه سلفاً على وجه المعروف، فالسلف جائز إلى أجله وليس له أن يأخذ منه قبل محل الأجل وهذا عندي قرض إلى أجل، فأما أن يسلف الرجل حنطة في حنطة مثلها إلى أجل على وجه المبايعة، فإن كانت المشعمة فيه للقابض فبلا خير فيه. ألا ترى إلى الحديث الذي جاء البر بالبر ربا إلا هاء وهاء.

قلت: أرايت إن أسلفت حنطة جيدة في حنطة ردية إلى أجل أسلفت سمراء في محمولة أو محمولة أو محمولة أو محمولة أو محمولة أو محمولة أو محمولاً في صحانياً في أجل؟ قال: قال مالك: ذلك حرام لا يحل.

قلت: وكذلك إن سلفت حنطة في شعير أو شعيراً في حنطة إلى أجمل؟ قال: قال مالك: كل ذلك حرام لا يحل ولا يجوز. قال: قال مالك: كل من سلف طعاماً في طعام إلى أجل فلا يجوز إلا أن يقرض رجل رجلاً طعاماً في طعام مثله من نوعه لا يكون أجود منه ولا دونه ولا يكون إنما أراد بذلك المنفعة للذي أسلف فهذا يجوز إذا أقرضه إلى

أجله، وما سوى ذلك من الطعام قال: لا يصلح أن يسلف بعضه في بعض إذا كان مما يؤكل أو يشرب أو كان مما يكال أو يوزن أو يعدّ عدّاً فإنه سواء لا يصلح الأجل فيما بين ذلك.

قلت: وكذلك إن سلف حنطة في عسل أو في بطيخ أو في قشاء أو في صير أو في جراد أو في شيء من الأشياء مما يؤكل لا يجوز في قول مالك؟ قـال: نعم لا يجوز شيء من ذلك.

قلت: أرأيت من سلف حنطة في بقول أو شيئاً من الطعام في بقول؟ قال: لا يجوز لأن هذا طعام يؤكل.

قلت: أرأيت إن أسلفت البيض في البيض أيجوز هذا في قـول مالـك أم لا؟ قال: هذا مثل ما وصفت لك من سلف الحنطة في الحنطة إن كان أسلفه إياها سلفاً فلا بـأس به على وجه المعروف.

قلت: أرأيت إن أسلفت بيضاً في قرص خيرً أو في نفاح أو في الفاكهة الخضراء أو في البقول كلها أيجوز أم لا؟ قال: لا يجوز عند مىالك لأن هذا طعام كله، قال: وقـد أخيرتك بأصل قول مالك: إن الطعام في الطعام لا يجوز أن يسلف بعضه في بعض إلا أن يكون النوع في مثله بحال ما وصفت لك في السلف في الحنطة على القرض بينهما إذا كان في مثله.

قال ابن وهب، وأخبرني الليث وغيره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أنه سأل ابن المسبب عن الطعام بالطعام نظرة فقال: الطعام كله بالطعام ربا إلا بدأ بيبد. قال: قلت: فابني آتي إلى السقاط وهو البياع فآخذ منه الفاكهة بالحنطة حتى أقتضيه، فقال: لا تفعل، ولكن خذ منه بدرهم حتى توفيه إياه ثم خذ منه درهمك ما بدا لك ثلثه أو نصفه أو ما أحببت منه.

#### السلف في سلعة بعينها يقبضها إلى أجل

قلت: هل يجوز لي أن أسلف في سلعة بعينها قائمة وأضرب لأخذها أجلًا؟ قـال: لا يجوز.

قلت: لم كره مالك أن أسلف في سلعة قائمة بعينها وأضرب لأخذها أجـلاً؟ قال: لأن ذلك عنده غرر لا يدري أتبلغ تلك السلعة إلى ذلك الاجـل أم لا، وهو يقـدم نقده فيتنفع صاحب تلك السلعة بنقده، فإن هلكت تلك السلعة قبل الأجل كان قد انتفع بنقده من غير أن تصل السلعة إليه فهذه مخاطرة وغرر.

قلت: فإن هو لم يقدم نقده؟ قال: إذاً لا يصلح السلف وتصير مخاطرة كنانه زاده في ثمنها إن بلغت إلى الأجل على أن يضمنها له وهـو غرر ومخـاطرة فصـار جميع هـلـه المسالة ووجوهها إلى فــاد.

وقال أشهب: لا يجوز لأنه اشتراها وهو يقدر على أخذها بهذا الشمن على أن البائع ضامن لها إلى الأجل فصار للضمان ثمن من الشمن الذي يبعت بمه تلك السلعة، ولا ينبغي أن يكون للضمان ثمن. ألا ترى أنه لا يصلح أن يقول الرجل للرجل: اضمن لي هذه السلعة إلى أجل ولك كذا لأنه أعطاه ماله فيما لا يجوز لأحد أن يتناعه، ولأنه غرر وقصار، ولو علم الضامن أن السلعة تصوت أو تضوت لم يرض أن يضمنها بضعف ما أعطاه، ولو علم المضمون له أنها تسلم لم يرض أن يضمنها إياه بأقل مما ضمته إياها به أضعافاً بل لم يكن يرض بدرهم واحود الا ترى أنها إن سلمت أخد الضامن من مال المضمون مالاً باطلاً بغير شيء أخرج، وإن عطبت غرم له قيمتها في غير مال ملكه، ولا كان له أصله ولا جرته له فيه منفعة في حمال ولا معتمل.

وقال أشهب، عن مالك: وإن اشتريت سلمة بعينها قائمة واشترطت أن يقضيها إلى يومين يوم أو نحو ذلك فلا بأس به إن اشترطته على البائع أو اشترطه البائع عليك لأن يومين قريب ولا بأس به، وإن كتتما في سفر وكان ذلك دابة فلك أن تركيها ذينك اليومين، وقد أخبرني مالك أن رسول الله ﷺ اشترى من جابر بن عبد الله بعيراً له في سفر من أسفاره قريباً من المدينة وشرط له رسول الله ﷺ عليه ظهره إلى المدينة.

قلت لابن القاسم: أرأيت إن اشتريت سلعة بعينها قائمة واشترطت أن أقبضها إلى يوم المناسبة الله يومين يكتاله أو يومين أو نحو ذلك قال: سالت مالكاً عن الرجل يشتري الطعام إلى يومين يكتاله أو ثلاثة أيام وذلك الطعام بعينه؟ قال: لا بـأس بذلك، وكذلك السلع كلها عندي والسلع أبين أن لا يكون بها بأس.

قال ابن وهب: وأخيرني بونس بن يزبد عن ربيعة أنه قال: من اشترى من رجل طعاماً فأعطاه الذهب وواعده غداً يكتاله إياه فليس هذا بأجل إنما هذا كبيع الناس يداً بيد بالسوق ويعطيه ذهبه قبل أن يكتال طعامه، ولا يجوز له أن يبع منه طعاماً إلا أن يكون عنده. وقد قبال مالك وعبد العزيز بن أيي سلمة: وما اشتري من الحيوان بعينه غائباً فاشترط عليه أن ينقد ثمنه قبل أن يستوفيه فإن ذلك يشبه الربا، وهو من أبواب السلف إلا أن يكون غية قريبة جداً، فإن ذلك شيء مأمون ولا يخشى منه ما يخشى من البعيد وإن كمان الله يقضى في ذلك كله بعما يشاء ولكن حمار الناس وشفقتهم ليست في ذلك على كتاب السلم الأوّل على المام الأوّل

أمر واحد فتفسير ما كره من ذلك أنه كأنه أسلفه الثمن على أنه إن كانت السلعة حية فهي له بذلك الثمن، وإن كانت فـاتت بموت أو غيـر ذلك كـان الثمن سلفاً عنـد حتى يؤديـه إليه ولا يجد أحداً يشتري حيواناً غاتباً ويسلف ثمنه بمثل ما يشتري بـه إذا لم ينقد ثمنه لأن الذي يتسلف منه الثمن يصيب مرفقاً من أجل ما يضع لصاحبه من الثمن.

#### السلف في السلعة في غير إبانها تقبض في إبانها

قلت: فإن سلفت في إبانه واشترطت الأخذ في غير إبانه؟ قال: لا يجوز.

قلت: فإن سلفت في غير إبانه واشترطت الأخذ في غير إبانه؟ قال: لا يجوز إلا أن يسلف في إبانه ويشترط الأخذ في إبانه أو يسلف فيه في غير إبانه ويشترط الأخذ في إبانه.

#### الرجل يسلف الرجل في الطعام المضمون إلى الأجل القريب

قلت: أرايت لو أني بعت عبداً لي من رجل بطعام حال وليس عند الرجل الذي الشرى مني العبد طعام، ولكني قلت له: بعتكه بمائة أردب حنطة جيدة أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل بيناع الطعام من الرجل إلى يوم أو يومين مضمورناً عليه يوفيه إياه؟ قال: لا خير في إلا إلى أجل أبعد من هذا، قال: نقلت المالك: فالحيوان والثياب؟ قال: هو بمنزلته ولا خير في إلا إلى أجل بعيد، قال: قال، أولم أقل لمالك: بدنانير ولا بعبد ولا ثياب ولا بشيء، فهذا كله عندي واحد بها ابناعه به من عبد أو بدواهم أو ثباب فهو سواء، ولا يجوز أن يبع ما ليس عنده إلا أن يكون على وجه أو بدواهم أو ثباب فهو سواء، ولا يجوز أن يبع ما ليس عنده إلا أن يكون على وجه السلف مضموناً إلى أجل معلوم تختلف في ذلك الأسواق ترتفع وتنخفض. قال: ولقد رجل أسلف بالمام، وهو الليث بن سعد يذكر عن سعيد بن المسبب أنه سئل عن رجل أسلف رجلاً في طعام مضمون إلى يوم أو يومين أو ما أشبهه قال سعيد: لا إلا إلى المنف رتفع فيه الأسواق وتنخفض.

قلت: وما هذا الذي ترتفع فيه الأسواق وتنخفض ما حده؟ فقال: ما حد لنا مالك فيه حداً وإني لأرى الخمسة عشر يوماً والعشرين يوماً. قال: فإذا باع ما ليس عنده بدنانير أو بعرض فهو عندى سواء.

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل مائة أردب بمائة دينار فدفعت إليه الدنانير ولم

يرني الطعام بعينه؟ قال: قال مالك: كل من اشترى طعاماً أو غير ذلك إذا لم يكن بعينه فنقد رأس المال أو لم ينقد فلا خير فيه طعاماً كان ذلك أو سلعة من السلع إذا لم تكن بعينها إذا كان أجل ذلك قريباً يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام، فلا خير فيه إذا كانت عليه مضمونة لأن هذا الأجل ليس من آجال السلم، ورآه مالك من الممخاطرة وقال: ليس هذا من آجال البيوع في السلم إلا أن يكون إلى أجل تختلف فيه الأسواق تنقص وترتفع، فإن كانت سلعة بعينها وكان موضعها قريباً اليوم واليومين ونحو ذلك طعاماً كنان أو غيره فلا بأس بالنقد فيه وإن تباعد ذلك فلا خير فيه في أن ينقده.

# في المسلم إليه يصيب برأس المال عيباً أو يتلف قبل أن يقبضه البائع

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل دراهم في حنطة وأصبابها زيـوفاً أينتقض السلم بيننا أم لا؟ قال: لا أرى أن ينتقض السلم ويبدلها.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل ثوباً في عشرة أرادب حنطة إلى أجل فأحرق رجل الثوب في يدي قبل أن يقيضه المسلم إليه؟ قال: إن كان إنما تركه وديعة في يلمه بعدما دفعه إليه فأرى قيمته له على من أحرقه يوم حرقه، والسلم على حاله وإن كان لم يدفعه إليه حتى أحرقه رجل وقامت عليه بيئة فللمسلم إليه أن يتبع الذي أحرق الثوب بقيمة الثوب ويكون السلم عليه كما هو.

قلت: فإن أسلمت إلى رجل حيواناً أو دوراً في طعام موصوف فلم يقبض الحيوان مني حتى قتله رجل فأراد المسلّم إليه أن يتبع الذي قتل الحيوان ويخير المسلّم هل يكون له ذلك أم لا؟ قال: ذلك لازم للذي عليه السلم عند مالك إن شاء وإن أبي لأن المصيبة في الحيوان منه والسلم لازم جائز للبائم.

قلت: وكذلك لـو أسلم دوراً أو أرضين في طعام أو عروض إلى أجل فهـدم الدار رجل أو حفر الأرضين فأفسدها كان ضمانها من الذي عليه السلم في قول مالك، والسلم جائز. قال: نعم، والعروض التي يغيب عليها الناس ليست بهـلـه المنزلـة وهي من الذي له السلم حتى يغبضها المسلم إليه فإن هلكت قبل أن يغبضها المسلم إليـه انتقض السلم إذا كان ذلك لا يعرف إلا يقوله.

وقال ابن القاسم: إذا لم يعرف ذلك إلا بقوله فالسلم ينتقض.

قلت: أرأيت إن أسلمت في حنطة فلما افترقنا أصاب رأس المال نحاساً أو زيوفاً بعد شهر أو شهرين فجاء ليبدل أينتقض السلم أم لا؟ قال: يبدلها ولا ينتقض سلمك.

قال أشهب: إلا أن يكونا عملا على ذلك ليجيزا بينهما الكاليء بالكاليء فينفسخ.

قلت: ولم وقد قال مالك: إنما يجوز إن يؤخر رأس مال السلف ولا يقبضه اليوم واليومين ونحو ذلك ولم يجز أكثر من ذلك فهذا قد مكث شهرين بعد أن قبض هذه الدراهم وهي رصاص فهذا قد فارقه منذ شهرين قبل أن يقبض رأس المال؟ قال: لا يشبه هذا الذي فارق صاحبه قبل أن يقبض رأس المال فأقام شهرا، ثم جاء يطلب رأس المال لأن هذا له أن يقبل هذه الدراهم الزيوف والرصاص فأجازها ولم يرد أن يبدلها كان ذلك له، وكان السلف عليه، والذي ذكرت لم يقبض شيئاً حتى افترقا وحتى مكتا شهراً فهذا فرق ما بينهما.

قلت: أرايت إن أسلمت دراهم في عروض أو طعام فأتاني البائع ببعض المدراهم بعد شهر أو أيام فقال: أصبتها زيوفاً، فقلت: دعها فأنا أبدلها لك بعد يوم أو يومين قال: لا بأس بذلك لأن مالكاً قال لي: لو أن رجلاً أسلم في طعام أو عروض فلم يتقد يوماً أو يومين لم أر بذلك باساً.

قلت: فإن قال له: سأبدلها لك بعد شهر أو شهرين؟ قال: أرى ذلك غير جائز لأن مالكاً قال: لا يصلح أن يشترط في السلم أن يؤخر رأس المال شهراً أو شهرين فكـذلك هذا أيضاً.

قلت: أرأيت إن جاء يبدلها فقال الذي دفع الدراهم: دفعتها إليك جياداً وأنكر الذي عليه السلم. وقال: هول الذي عليه السلم. وقال: هي هذه وهي رصاص؟ قال: قال مالك: القول قول الذي سلف وعليه اليمين ما أعطى إلا جياداً في علمه إلا أن يكون إنما أخذها الذي عليه السلف على أن يربها فإن كان إنما أخذها على أن يربها قالقول قوله وعلى رب السلف أن يدلها له وعليه اليمين.

## فيمن كان له على رجل دين فأمره أن يسلم له في طعام أو غيره

قلت: أرأيت لمو أن لي على رجـل ألف درهم من بيــع أو من قـرض فقلت لــه: أسلمها إلي في طعام ففعل أيجوز هذا؟ قال: سألنا مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل الذهب فيسأله أن يسلفها له في سلمة فقال مالك: لا خير في ذلك حتى يقبضها.

قلت: لم قـال: لا خير فيـه؟ قال: لأنـه يخـاف أن يكــون إنـمــا أخــره على وجــه الانتفاع فيصير سلفاً جر منفعة ويخاف فيه عليه الدين بالدين.

قال سحنون: ويكون الرجل الذي عليه الدين يعطيه الدين من عنده.

قلت: أرايت إن قلت لـه اشتر لي بهـا سلعـة أيجـوز أم لا؟ قـال: إن كـان الأمـر والمأمور حاضرين فلا بأس بذلك وإن كانا غاتبين فلا خير فيه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم إلا أن مالكاً قال في رجل يكتب إلى الرجل: أن يبتاع له سلعة فيما قبله فيفعل ويبعث بها إليه، فإذا بعث بها إليه كتب الذي اشتراها فيسأله أن يشتري له بتلك الذهب الذي اشترى له بها بعض ما يحتاج إليه في موضعه. قال: قال مالك: لا بأمر بهذا وهذا من العدوف.

قلت لمالك: فلو أن لرجل على رجل ديناً فكتب إليه أن يشتري لـه بذلـك الدين شيئاً مما يحتاج إليه في موضعه قال: قال مالك: لا خير فيه إلا أن يوكل في ذلك وكيلًا.

قلت: فإن كان لي على رجل مائة درهم فقلت له: أسلمها لي في طعام أو عرض قال: قال صالك: لا خير فيه، ولا يمجبني حتى يقيض منه دراهمه ويبرأ من التهمة ثم يدفعها إليه إن شاء فيسلمها له بعد ذلك.

قلت: ما كره مالك من ذلك؟ قال: خوف الدين بالدين، قال: وأخبرني ابن نافع وابن وهب عن ابن أبي سلمة أنه قال: كل شيء كنان له على غريم كنان نقداً ثم لم يقبضه أو إلى أجل فحل الأجل أو لم يحل فأخرته عنه وزادك عليه شيئًا من الأشياء قل أو كثر فهو ربا؟ قال: وكل شيء كان لك على غريم كان نقداً فلم تقبضه أو إلى أجل فحل الأجل أو لم يحل فلا تبعه بشيء وتؤخره عنه، فإنك إذا فعلت ذلك فقد أربيت عليه وجعلت ربا ذلك في سعر بلغه لك لم يكن ليعطيكه إلا بنظرتك إياه، ولو بعته بوضيعة من سعر الناس لم يصلح ذلك لأنه باب ربا إلا أن يشتريه منك فينقدك ذلك يداً بيد مثل الصوف ولا يحر زائنيوه يوماً ولا ساعة قافهم هذا.

## فيمن سلف في طعام إلى أجل فـأخذ في مكـانه مثله من صنفـه أو باع طعاماً إلى أجل

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام محمولة فلما حل الأجل أخذت منه سعراء مثل مكيلته؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: فإن بعته طعاماً محمولة دفعتها إليه بصائة دينار إلى أجل أيجوز لي أن آخذ بالمائة الدينار إذا حل الأجل سمراء مثل مكيلة المحمولة التي بعت؟ قال: لا يجوز هذا لان هذا أخذ من ثمن الطعام طعاماً فليس هذا بإقالة. قلت: ويفترق في قول مالك إذا أسلمت إليه في المحمولة فلما حل الأجل أمحلت منه سعراء مثل مكيلة المحمولة جوّزه لي مالك، فإذا بعته طعاماً إلى أجل محمولة، فلما حل الأجل أخذت من دنانيري مثل مكيلة المحمولة سعراء كرهه مالك ولم يجوّزه. قال: قال: نعم ذلك يفترق في قول مالك.

قلت: لم؟ قال: لأنه في السلم إنما كان لك عليه طعام سمراء فلما حل الأجل أخذت بها بيضاء فكأنك بادلته بها يدا بيد والذي باع البيضاء بالدنانير إلى أجل فأخذ بثمنها سمراء وإن كانت مثل مكيلتها فإنما ألغى الثمن فكأنه باعه بيضاء بسمراء إلى أجل، وكذلك التمر المجوة والصيحاني والبرني والزبيب أسروه وأحمره، وكذلك إذا كان من بيع باعه الطعام بالدنانير إلى أجل فلا ينغي أن يأخذ في قضائه شيئاً من الأشياء كان من صفة ولا من غير صفة إذا كان لا يجوز له أن يسلف الطعام الذي اشترى فيه وإن كان أدنى؟ قال: وإن كان من سلم فحل الأجل فأخذ من محمولة مسراء مثل مكيلتها فإنما هذا رجل أبدل طعاماً يدأ بد ذلا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن أسلمت في حنطة محمولة فلما حل الأجل أخدنت سمراء أيجوز ذلك أو أسلمت في سمراء فلما حل الأجمل أخذت محمولة أو شعيراً؟ قبال: لا بناس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن كنت أسلفت في شعير فلما حل الأجل أخلت سمراء أو محمولة؟ قال: لا بأس بذلك وهو قول مالك.

قلت: ولا يرى هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي؟ قال: لا إذا حل الأجل فأخلت بعض هذا من بعض مثل الذي ذكرت لي وأخلت مثل مكيلت، فإنسا هذا بـدل وليس بيع الطعام قبل أن يستوفى، قال: ولا خير في هذا قبل الأجل عند مالك.

قلت: فالدقيق؟ قال: لا خير فيه من بيع ولا بأس به من قرض إذا حل الأجل. وقال أشهب مثل قول ابن القاسم في الدقيق يقتضي من السمراء أو المحمولة.

قلت: وكذلك لو أسلمت في ألوان التمر فلما حل الأجل أخــذت غير اللون الـذي أسلمت فيه أهو مثل ما ذكرت من ألوان الطعام في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت أرأيت إن أسلم في لحم فلما حل الأجل أراد أن يأخذ شحماً أو أسلف في

لحم المعز فلما حل الأجل أراد أن يأخذ لحم ضأن أو لحم إبل أو لحم بقر؟ قال: لا بأس به في قول مالك.

قلت: لم جوّز مالك ذلك أليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي؟ قال: ليس هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لأن هذا نوع واحد عند مالك. ألا ترى أنه لا يصلح له أن يشتري لحم الحيوان بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل فهو إذا أخذ مكان ما سلف فيه من لحم الضأن لحم معز مثله أو دونه أو سلف في شحم فأخذ مكانه لحماً فكأنه أخذ ما سلف فيه.

قلت: وكذلك إن سلف في محمولة فلما حل الأجل أخذ مكانها سمراء؟ قال: مع.

لا بأس به إذا كان مثلاً بمثل وكل هذا إنما يجوز بعد محل الأجل أن يبعم من صاحبه لا بأس به إذا كان مثلاً بمثل وكل هذا إنما يجوز بعد محل الأجل أن يبعم من صاحبه الذي عليه السلف، ولا يجوز أن يبيعه من غير صاحبه الذي عليه السلم بنوعه ولا بشيء من الأشياء ولا بمثل كيله ولا صفته حتى يقبضه من الذي عليه السلف لأنه إن باعم من غير الذي عليه ذلك بمثل كيله وصفته صار ذلك حوالة، والحوالة عند مالك بيع من اليوع، فلذلك لا يجوز أن يحتال بمثل ذلك الطعام الذي سلف فيه على غير الذي عليه السلف لأنه يصير ديناً بدين وبيم الطعام قبل أن يستوفي.

قلت: ولم جؤز مالك أن يبع هذا اللحم الذي حل أجله بشحم من الذي عليه السلف بعدما حل الأجل؟ قال: لأن ذلك عند مالك إذا كنت إنما تبع ذلك من الذي لك عليه السلف بعدما حل الأجل؟ قال: لأن ذلك عند مالك إذا كنت إنما تبع ذلك من الذي لك عليه السلف بعدما حل الأجل قائم أن يبدل الرجل اللحم بالشحم مثلاً بعثل، وكذلك هذا، ولا يكون هذا بع العلمام قبل أن يبدل الرجل اللحم بالشحم مالك. قال: وقال مالك: إذا أسلمت في طعام محمولة فعل الأجل فخذ به إن شئت محمراء وإن شئت محمولة فلما حل الأجل أخذت منه سعراء مثل مكيلتك التي اقرضته يذأ بيد أو تشميراً أو سلتاً فلا بأس به، وهذا إنما هو حين يحل الأجل ولا خير فيه قبل محل الأجل أفي سلف ولا بيم، وكنت إنما بعت طعاماً بثمن إلى أجل فلا بأس أن تأخذ منه بذلك كنت إنما بعته طعاماً بثمن إلى أجل فلا بأس أن تأخذ منه بذلك كنت إنما بعته محمولة فمحمولة وإن سمراء فسعراء والى أجل فلما حل الأجل أردت أن تأخذه بثمن الطعام الذي لك عليه سعراء أو شعيراً أو سلتاً مثل مكيلتك التي بعته، فلا يجوز ذلك وإن كان يداً بيد إذا المخدولة على انخذت بثمن الطعام المذي غير الذي بعته المحمولة على أن خلد اخذ بي شعيراً إلى أجل أو شعيراً أو سلتاً والشعراً على أغير الذي بعته فكانك بعته المحمولة على أن تأخذ منه سعراء إلى أجل أو شعيراً أو سلتاً والشعراً والشهن ملغى فيما بينكما فلا يجوز ذلك.

قلت: وكذلك إن كنت إنما بعته السمراء فلما حل الأجل أخدلت منه محمولة أو شعيراً أو سلتاً بالثمن فلا يجوز ذلك، وإن كان الذي تأخذ دون الذي أعطيته لانك كانك أعطيته سمواء يضمنها إلى أجل على أن تأخذ منه محمولة إذا حل الأجل، وكذلك هذا أعطيته سمواء يضمينا والبرني وألوان التمر بمنزلة ما وصفت لك من الحنفة وألوانها في أقضاء الطعام من الطعام قال: وقال لي مالك: والزبيب الأسود والأحمر كذلك أيضاً مثل ما وصفت لك من التمر والقمح والشعير.

قال سحنون: ولقد خاف عبد العزيز في تسليف الدنـانير في عـرض إن قال: وممـا يشبـه الربـا أن يسلف الرجـل ذهباً أو ورقـاً في إبل أو غنم أو سلعـة غير ذلـك فإذا حلت سلعتك أخذت بها من بيعك ذهباً أو ورقاً أكثر مما كنت سلفته.

قال عبد العزيز: وأنا أعشى أيضاً إذا أخدلت أقل مما أعطيته الذريعة والدخلة فإما أن تأخذ مثل ما أعطيت فإنما تلك إقالة وتفسير ما كره من ذلك أنك كـأنك أسلفت ذهباً في ذهب أو ورقاً في ورق وألغيت السلعة بين ذلك وهي الأثمان وليست بمثمونة، فكيف بعا يشترى وهو مثمون؟.

قـال سحنون: وقـد ذكر مـالك عن أبي الـزناد عن ابن المسيب وسليمـان بن يسار أنهما كانا ينهيان أن يبيع الرجل طعاماً بذهب إلى أجل ثم يشتري بتلك الذهب تمرأ قبـل أن يقبضها. قال مالك: وقال ابن شهاب مثله.

قال ابن وهب: قال مالك والليث عن كثير بن فرقد عن أبي بكر بن حزم مثله، قال: وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن عبد العزيز في امرته على الممدينة أمر رجلاً وكله في تقاضي دين لرجل توفي من ثمن طعام أن لا يأخذ من ذلك الدين طعاماً، وقال ذلك يحيى بن سعيد وبكير بن الأشج وأبو الزناد، وقال مالك وابن أبي سلمة وغيرهما من أهمل العلم مثله، وقالوا ذلك بمنزلة الطعام بالثمر إلى أجمل فمن هنهنا أكرهه.

قــال ابن لهيعة، عن أبي الـزبير، عن جابر بن عبد الله أنــه قال: لا تــاعـد إلا مشــل طعامك أو عرضاً مكان الثمن.

قــال ابن وهب، عن عثمان بن الحكم، عن يحيــى بن سعيــد مثله وقال: لا إلا أن يأخذ من ذلك الطعام مكيلة بمكيلة .

تم كتاب السلم الأول من المدونة الكبرى ويليه كتاب السلم الثاني.

#### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

# كتاب السلم الثاني

في الرجل يسلف في الطعام سلفاً فاسداً فيريد أن يأخذ رأس مالمه تمراً أو طعاماً أو يصالحه على أن يؤخره برأس ماله

قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في حنطة سلماً فاسداً أيجوز لي أن آخذ برأس مالي منه تمراً أو طعاماً غير الحنطة إذا قبضت ذلك ولم أؤخره؟ قال: نعم لأن السلم كان فماسداً لأن ممالكاً يقبول في السلم: إذا كمان فماسداً إنما له رأس ماله.

قلت: أفيجوز أن يصالحه على أن يؤخره برأس ماله؟ قال: لا بأس به إذا كان السلم فاسداً. قال: ولقد سئل مالك عن رجل باع داراً له على أن ينفق المشتري على البائع حياته فكره مالك ذلك وقال: إن وقع الشراء على هذا فقبضها المشتري فاستغلها سين كانت الفلة للمشتري لأنه كان ضامناً لها وترد الدار إلى صاحبها ويغرم البائح للمشتري قيمة ما أنفق عليه المشتري إن كان أنفق عليه شيئاً.

قال ابن القاسم: وإن فاتت الدار بهدم أو بناء كان عليه قيمتها يوم قبضها.

قلت: أرأيت السلم الفاسد في الطعام أيجوز لي أن آخذ برأس مالي طعاماً سوى ذلك الصنف الذي أسلمت فيه أيعجله ولا أؤخره؟ قال: نعم لأنه إنما لك عليه من رأس مالك وهو قوله.

قلت: أرأيت السلم إذا كان فاسداً فأخذت نصف رأس مالي وحططت عنه ما بقي؟ قال: لا ماس بذلك. كتاب السلم الثاني كتاب السلم الثاني

# في التسليف إلى غير أجل أو يقدم بعض رأس المال ويؤخر بعضه

قلت: أرأيت إن اشتريت دابة أو بعيراً بطعام موصوف ولم أضرب له أجلاً أو ثيباب موصوفة ولم أضرب لها أجلاً وليس شيء مما اشتريت به البعير أو المدابة عندي أيجوز ويكون شرائي البعير أو الدابة مضموفاً إلى أجل أو يكون نقداً؟ قبال: هذا بسع حرام لا يجوز أن يكون مضموناً إلى غير أجل وهو بيع ما ليس عندك.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في مائة إردب تمر مائة دينـار خمسين أعطيتهـا إياه وخمسين أجلني بها؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا وينتقض جميع السلم.

قلت: فيإن سلفت في طعام ولم أضرب لرأس الممال أجلًا فافترقنا قبل أن أقبض رأس المال؟ قال: هذا حوام إلا أن يكون على النقد، قال: وقال مالك: لا بأس بذلك إن افترقا قبل أن يقبض رأس المال إذا قبضه بعد يوم أو يومين أو نحو ذلك.

قلت: أرأيت إن أسلمت عبداً إلى في كذا وكذا كراً من حسطة ولم أذكر الأجل؟ قال: لا خير فيه إذا كان الطعام مضموناً إذا لم يضربا لذلك أجلاً.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن أسلم عبداً له في طعام بعيته يقبضه إلى أجل وجعل الأجل بعيداً؟ قال: لا يجوز ذلك أيضاً عند مالك.

قلت: لم لا تبطل الشرط هنهنا وتجيز البيع بينهما وتجعله كله حالاً لأنه قد قدم العبد في طعام بعينه؟ قال: لا لأنهما قد شرطا الأجل فلا يبطل البيع الشرط، ولكن الشرط يبطل البيع لأن الشرط لما وقع به البيع لم يصلح البيع معه، فلما لم يصلح مع هذا الشرط بطل البيم.

قال: فقلت لمالك: فإن كمان الشرط بينهما إلى أجل يعوم أو يومين؟ قبال: البيع جائز ولا بأس بذلك إذا كانت سلعة بعينها أو طعاماً بعينه، فإن كان ذلك مضموناً فلا خير فيه إلا أن يتباعد الأجل.

قلت: أرأيت إن سلف في طعام فقدم بعض رأس المال وضرب لبعض رأس المال أجلاً أيجوز ذلك في قول مالك أم لا وهل يجوز من ذلك حصة النقد؟ قال: قال مالـك: ذلك كله حرام مفسوخ لأن عقدة البيع واحدة.

قلت: فما قول مالك في رجل سلف رجالًا ألف درهم في مائة إردب حنطة

خمسمائة منها كانت ديناً على المسلف إليه وخمسمائة نقداً نقدها إياه أتصلح حصة النقد أم لا؟ قال: قال مالك: لا يحل هذا السلف لأن بعضه دين في دين، ألا ترى أن الخمسمائة التي كانت عليه كانت ديناً فسلفه إياها في دين فصارت ديناً في دين فلما بطل بعض الصفقة بطلت كلها، ولا يجوز من ذلك حصة النقد فإذا بطل بعض الصفقة بطلت كلها.

قلت: أرايت إن بعت عبداً لي يطعام إلى أجل سنة أو سلفته في طعام إلى أجل سنة أو سلفته في طعام إلى أجل سنة ثم تفرقنا قبل القبض فلم يتبض العبد مني إلا بعد شهير؟ قال: أرى أنه إن لم يكن شرط أنه يقبض العبد بعد شهر أن البيع جائز ولم يوقت لنا مالك في الشهر إذا لم يقبض العبد إلى ذلك الأجل وأدا كان العبل مواجلة وأن يتم بنائز وإن تأخر العبد إلى ذلك الأجل إذا كان ذلك مر با مر، الحدهما أو تأخيراً من غير شرط أن ينفذ البيم يتهما.

قلت: أرأيت إن أسلم إلى ثوباً بعينه أو حنطة بعينها في عبد صوصوف إلى أجل فافترقنا قبل أن أقبض الحنطة أو أقبض الشوب ثم قبضته منه بعد يـوم أو يومين؟ قـال: لا باس بذلك عند مالك.

قلت: فإن قبضته منه بعد أيام كثيرة؟ قال: كان يكره ذلك مالك ولا يعجبه.

قلت: أتراه مفسوخاً إذا تركه الأيام الكثيرة ثم قبضه؟ قال: إن كانا شرطا ذلك فذلك مفسوخ عند مالك.

قلت: فمإن تأخر القبض الأينام الكثيرة من غير بسرط؟ قبال: أحفظ عن مبالك الكراهية فيه ولا أحفظ عنه الفسخ.

قال ابن القاسم: وأنا أرى إذا كان ذلك من غير شرط أن ينفذ البيع بينهما.

#### في السلف الفاسد

قلت: فما قول مالك فيمن سلف في حنطة ولم يذكر جيدة ولا رديثة؟ قال: لا خير فيه إذا سلف في حنطة وقد نقد الثمن وضوب الأجل ولم يـذكر جيـدة ولا رديئة فــلا خير فـه.

قال ابن القاسم: يفسخ ولا خير فيه إلا أن يصفها بجودتها لأن الطعام يختلف في الصفة

قلت: أرأيت إن أسلف في طعام موصوف إلى أجل معلوم ونقده واشترط الـطعام

كتاب السلم الثاني . معم

الذي سلف فيه بمكيال عنده أو عند رجل أو بقصعة أو بقنح؟ قبال: قال مالك: لو أن رجلاً اشترى طعاماً بقنح أو بقصعة ليس بمكيال الناس رأيت ذلك فاسداً ولم أره جائزاً، فالسلف فيه بتلك المنزلة أو أشد. قال: قبال مالك: وإنما يجوز هذا أن يتبايعوه فيما بينهم بالقنح أو القصعة أو المكيال إذا كنان المكيال هكذا بعينه ليس بمكيال السوق والناس لمن يشتري من الأعراب حيث لا يكون ثم مكيال معروف للناس ولا في الاسواق ولا في الأسواق القرى فيشتري من الأعراب مثل العلف والتين والخبط، وقبال أشهب مثله في الكراهية إلا أنه يقول: إن نزل لم أفسخه.

وقال سحنون: إنما يجوز للناس أن يشترطوا في تسلف الطعام وفي الشراء بالمكيال الذي جعله الوالي للناس في الأسواق وهو الجاري بينهم يوم أسلف ويوم اشترى فأما الرجل يسلف ويشتري ويشترط مكيالاً قد ترك واقيم للناس غيره ولا يعرف قدره ولا معياره من هذا المكيال الجاري بين الناس فإن ذلك لا يجوز وهو مفسوخ.

قلت: أرأيت رجلًا سلف تبرأ جزافاً في سلمة موصوفة إلى أجل أيجوز أم لا؟ قال: ذلك جائز عند مالك.

قلت: فإن سلف دراهم جزافاً قد عرفا عددها إلا أنهمــا لا يعرفــان وزنها في سلعــة موصوفة إلى أجل؟ قال: لا يجوز عند مالك.

قلت: فما فرق ما بين التير والدراهم جزافاً؟ قال: لأن التير بمنزلة السلعة والدراهم ليست بتلك المنزلة إنما الدراهم عين وثمن فلا يصلح أن تباع الدراهم جزافاً، وقد يباع التير المكسور جزافاً من الذهب والفضة، والأنية من الذهب والفضة جزافاً، والحلي من الذهب والفضة جزافاً، فإذا كان ذهباً باعد بفضة ويجميع السلع وإذا كانت فضة باعها بذهب ويجميع السلع فهذا فرق ما بينهما في قول مالك.

قلت: ما قول مالك في الرجل إذا أسلم في طعام دراهم لا يعلم وزنها؟ قـال: لا يجوز في قول مالك. قال: وقال مالك: إذا كانت الدراهم لا يعلم ما وزنها فـإنما اعتـزيا بها وجه القمار والمخاطرة فذلك لا يجوز.

قلت: فإن أسلم نقار فضة وتبرأ مكسوراً لا يعلم وزنه؟ قال: ذلك جائز وهو بمنزلة سلعة من السلع.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً أسلم دراهم قد عرف ما وزنها ودنانير لا يعرف وزنها أسلم جميع ذلك في حنطة موصوفة؟ قال: قال مالك: من أسلم دنانير في حنطة لا يعرف وزنها لم يجز ذلك.

قلت: فهل تجوز حصة الدراهم التي قد عرف وزنها أم لا؟ قال: لا يجوز حصتها في قول مالك لأنهما صفقة واحدة فإذا بطل بعضها بطلت كلها.

قلت: أرأيت هذا الذي لم يعرف وزنه إذا أنت فسخت ما يبتهما القول قول من في قول من في قول من في قول من قول المنافي ود المنافير لأنه يقول: لم يدفع إلي إلا هذا والآخر مدع أنه قد دفع أكثر من هذه الدنافير فلا يصلق إلا ببينة وله اليمين على صاحبه، فإن أبي صاحبه أن يحلف ردت على المعين وأخذ ما ادعى.

قلت: أرأيت إن أسلم رجل إلى رجل في حنطة على أن يوفيها إياه بمصر أيكون هذا فاسداً في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً بعينه، ولكن إذا لم يسم أي المواضع من مصر يدفع إليه ذلك به فهو قاسد لأن مصراً ما بين البحر إلى أسان.

#### القضاء في التسليف

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في حنطة على أن يوفيني بالفسطاط فلما حل الأجل قال: أوفيك بناحية من الفسطاط، وقال الذي له السلم: لا بل بناحية أخرى سماها؟ قال: قول مالك: إنه يوفيه ذلك في سوق الطعام.

قال ابن القاسم: وكذلك جميع السلع إذا كانت لها أسواق فاختلفا فإنما يوفيه ذلك \* في أسواقها.

قلت: فما ليس له سوق فاختلفا أين يوفيه؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأراه إذا أعطاه بالفسطاط إذا لم يكن بتلك السلعة سسوق فحيثما أعطاه فهو لازم للمشترى.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل في ماثة إردب حنطة فلما حل الأجل قبال: هذه ماثة إردب قد كلتها فخذها فأردت أن آخذها ولا أكيل وأصدقه؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك، قال مالك: وكذلك لو اشترى ماثة إردب من حنطة فكالها البائع فأخبر المشترى أنه قد كالها فأراد أن يصدقه ويأخذها بكيل البائع؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: فإن كالها المشتري بعد ذلك فأصابها تنقص من الكيل الذي أخبره به البائع؟ قال: قال مالك: إن كانت له بيشة أنه حين قبض القمح من البائح فكالـه قبل أن يغيب عليه رجع بالنقصان في الثمن على البائع إن كان من غير نقصان الكيل، وإن كان غاب عليه لم يصدق إلا أن يقيم بينة أنه قبضه ناقصاً وإن لم يكن له بينة حلف البائم أنه 
تد وفاه جميع ما سمى له من الكيل إن كان كاله هو، وإن كمان إنما جاءه بالطعام رجل 
فاخبره بكيله فباعه على ذلك الكيل أحلف على أنه قد باعه على ما قبل له من كيله حين 
جاءه أو كتب به إليه، وكان القبول قوله، فإن أبي أن يحلف ردت اليمين على المبتاع 
فحلف وأخذ النقصان من الثمن فإن أبي أن يحلف فلاحق له.

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل مدياً من قمع من سلم فلما حل الأجل قلت له: كله لي في غرائرك أو في ناحية من بيتك أو دفعت إليه غرائري فقلت له: كله لي في هذه ففعل الرجل ذلك ثم ضاع الطعام قبل أن يصل إلى؟ قال: قال مالك: لا يعجبني ذلك.

قال ابن القاسم: فأما أنا فأرى إذا كان قد اكتاله بيئة فضاع بعدما اكتاله كما أمره به فلا شيء له عليه، قال: وإن كان كاله بغير بيئة فهو ضامن للطعام كما هو ولا يصدق إلا أن تصدقه، فإن صدقته أنه قد كاله وقال هو: قد ضاع وكذبته أنت في الضياع، فالقول في الضياع قوله ولا شيء عليه لأنك لما صدقته أنه قد كاله كما أمرته فقد صرت قابضاً لما قد كاله لك، فإن ضاع فلا شيء لك عليه لأنه إنما ضاع بعد قبضك.

قلت: أتحفظ هذا عن مالك؟ قال: لا.

## في الرجل يسلف ببلد ويشترط أن يقضي بأخر

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام وشرطت عليه أن يوفيني ذلك ببلد من البلدان فلما حل الأجل قال إلى ببلد المن البلدان فلما حل الأجل قال إلى : خذ الطعام مني ببلد أخرى وخد مني الكراء إلى البلد الدي شرطت لك أن أقضيكه فيه قال: قال مالك: لا يصلح ذلك لأن البلدان بمنزلة الأجال، ومن المنطام الذي عليه قبل محل الأجل إذا كان من بيع وزيادة دراهم أو عرض، فهذا لا يجوز لأنه من بيع الطعام قبل أن يستوفى، والأجال والبلدان في ذلك سواء عند مالك.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل في طعام يدفعه إلي بالفسطاط فقال: خله بالاسكندرية وخذ الكراء فقعلت فاستهلكت الطعام والكراء كيف يصنع بمما استهلكت؟ قال: ترد مثله في قول مالك مثل الطعام بالاسكندرية، وترد الكراء عليه ثم تأخذ طعامك الذي أسلمت فيه حيث شرطت، وقد فسرت لك لم كرهه مالك.

قلت: أرأيت لو أن رجلًا أسلم في مائة إردب قمح إلى رجل يوفيها إياه بالفسطاط

على أن على المسلِّم إليه حملانها إلى القلزم؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قال سحنون: وقد بینت لك أثر ابن عمر قبـل هذا حین اشتــرى على أن یوفیــه إیاه بالربذة.

# في الرجل يسلف في الطعام إلى أجل فقضى قبل محل الأجل

قلت: فإن أسلم إلي رجل في طعام إلى أجل فأنيته قبل محل الأجل أيجبر الـذي له الطعام قبل محل الأجل على أن يأخذه مني في قول مالك أم لا؟ قال مالك: لا.

قلت: فإن كان ذلك قرضاً إلى أجل فأنيته بـه قبل محـل الأجل أيجبر الذي لــه الطعام عليّ أن يأخذه في قول مالك؟ قال: نعم.

## الدعوى في السلف

قلت: أرأيت لو أسلمت إلى رجل في طعام فاختلفنا؟ قال: قال مالك: إذا اختلفا في عدد الكيل واتفقا أن السلم كان في حنطة مضمونة إلى أجل فقال البائع: بعنك شلائة أرادب بدينار، وقال المشتري: بل اشتريت منك أربعة أرادب بدينار وذلك عند حلول الإجل؟ قال: القول قول البائع الذي عليه الحق إذا جاء بما يشبه من الحق والقول إلا أن يدعى ما لا يشبه مبايعة الناس، والمشتري مدع وعليه البينة.

قلت: فإن قبال: أسلفتك في قمح وقبال البيائح: بـل أسلفتني في شعبــرأوقـال: أسلفتك في حمار، وقال الآخر: بـل أسلفتني في بغل تحالفا وترادا الثمن قـال: ولم أره يجعله مثل النوع إذا اتفقا عليه.

قال ابن القاسم: وأنا أرى على ما قال مالك في الحنطة: إن كان ما تقارا به من دابة انفقا عليها أن السلم كان فيها مثل بغل أو حمار أو رقيق أو عرض من العروض اتفقا على التسمية واختلفا في الصفة أن القول قول البائع إذا أتى بما يشبه، ويحلف البائع، والمبتاع مدع ، وإن اختلفا في السلعتين تحالفا وفسخ البيع بينهما ورد إلى المشتري رأس ماله. قال: ولقد مأل رجل مالكاً وأنا عنده قماعد في رجل باع من رجل حائطاً له واشترط فيه نخلات يختارها نقال المشتري: إنما اشترط على نخلات أواني إياهن، وقال البائع: بل اشترطت عليك الخيار ولم أره نخلات، قال مالك: أرى أن يتحالفا ويفسخ البع بينهما.

قال: فقلت لمالك غير مرة: فالرجل يبيع من الرجل السلعة على النقـد فينقلب بها

المشتري إلى بيته ولم يتقد ثمنها ويأمنه عليها صاحبها وذلك في المروض كلها في أتيه البائع فيقتضيه الثمن فيقول البائع: بمنك إياها بكذا وكذا، ويقول المبتاع: بل ابتعتها بكذا وكذا وقد انقلب بها وأتمنه عليها. قال: قال مالك: أرى أن يحلفا جميها ويفسخ البع بينهما إلا أن يفوت في يدي المبتاع ببيع أو موت أو نماء أو نقصان أو اختلاف من المبواق، فإن فاتت بنماء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع أو موت، فالقول قول المبتاع إذا أتى بما يشبه الثمن، وإن لم تفت وكانت على حالها فالقول قول البائع بعد أن يتحالفا، ويفسخ ذلك بينهما إذا تحالفا إلا أن يرضى المبتاع قبل أن يحكم بينهما أن يأخذها بما قال البائع، فذلك له ما لم يفسخ بحكم.

## في المبتاعين يدعي أحدهما حلالاً والآخر حراماً أو يأتي أحدهما بما لا يشبه

قلت: أرايت ما اشتريت فانقلبت به من جميع السلع الطعام وغيره من كل ما يبتاع النساس من شيء من دار أو أرض أو حيوان أو رقيق أو غير ذلك فبنت به وزعمت أني قد دفعت الثمن، وقال البائع: لم يدفع إلي الثمن؟ قال: قال مالك: أما ما كان من البسوع مما يتبايعه الناس على وجه الانتقاد شبه صرف مثل الحنطة والزيت واللحم والقواكه والخضر كلها ومما يتباع الناس في أسواقهم مما يشبه هذه الأشياء، فيان ذلك مشل الصرف، فالقول فيه قول المشتري وعليه اليمين، وما كان مثل الدور والأرضين والبزور والرقيق والدوقيق والدوقيق والدواب والعروض فإن القول في الثمن قول البائع وعليه اليمين، وإن قبضه المبتاع فلا يخرجه من أداء الثمن قبضه إياه ويبنونته به إلا أن يقيم البينة على دفع الثمن، وإلا فالقول قول البائع وعليه اليمين.

قلت: فإن أتى المسلم إليه بما لا يشبه؟ قال: أرى أن القول إذا كنان هكذا قـول المبتاع الذي له السلم إذا أتى بما يشبه قال: وذلك أن مالكاً سئل عن الرجل يبيع السلمة بثمن إلى أجل فيبين بها المشتري وتفوت فيقول البائع بعتكها إلى أجـل كذا وكـذا ويقول المبتاع: بل اشتريتها منك إلى أجل كذا وكذا لابعد منه؟ قال: القول قول المبتاع.

قال ابن القاسم: وذلك عندي إذا أتى بما يشبه وإن لم يأت بما يشبـه فالقــول قول البائع.

قلت: أرايت إن أسلمت إلى رجل فقلت: إني ضربت للسلم أجل شهرين، وقال المسلم إليه: لم تضرب للسلم أجلاً يريد فساده، أو قال الذي دفع إليه المدراهم: لم يضرب للسلم أجلاً، وقال الذي عليه السلم: قد ضربنا للسلم أجلاً؟ قال: القول قول من يدعي الصحة والحلال منهما، ولا يلتفت إلى قول من يدعي الفساد والحرام منهما إلا أن يكون له بيئة وعليه البينة، فإن لم يكن له بيئة أحلف الذي يدعي الصحة وكان القول.

قلت: أرأيت إن تناقدا السلم واختلفا في رأس مال السلم؟ قال: القول قـول الذي عليه السلم.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في مائة إردب حنطة فلما حل الأجل قال الذي عليه السلم: لم أقبض رأس المال منك إلا بعد شهر أو شهرين أو قال: كنا شرطنا أن رأس المال إنما تدفعه إليّ بعد شهر أو شهرين وقال الذي له السلم: بل نقدتك عند عقدة البيع والشراء؟ قال: القول قول من يدعي الصحة منهما.

قلت: أرايت لو أن رجلاً قال لرجل: أسلمت إليك هذا الثوب في سائة إردب من حنطة وقال الآخر: بل أسلمت إلي هذين الثويين لثوبين غير الشوب الأول في مائة إردب من حنطة وأقاما جميعاً البينة على ذلك؟ قال: تصير لما الأنواب الشلائة في مائتي إردب من حنطة لأن بينة هذا شهدت على سلم غير ما شهدت به بينة هذا، وكذلك الآخر.

قلت: فإن أقاما البينة جميعاً أقام هـذا على أني أسلمت إليه هـذا العبد في صاقة إردب حنطة وقال الآخر: بل أسلمت إلى هذا العبد وهذا الثوب في مائة إردب من حنطة قال: هذا يكون سلماً واحداً ويكون عليه مائة إردب من حنطة بالثوب والعبد جميعاً لأن بينة الذي شهدت بالعبد والثوب جميعاً شهدت بالأكثر، فكان ذلك له لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً أقام شاهداً على خمسين وشاهداً على مائة قال: يحلف مع شهادة الذي شهد بالمائة كلها ويأخذ المائة كلها، قال: ولم أسمع من مالك المسألتين جميعاً.

قلت: فلو أني أقمت البينة أني أسلمت هذا النوب إلى هذا الرجل في مائة إردب حنطة وأقام هو البينة أني أسلمت إليه ذلك النوب وعيدي في مائة إردب شعير؟ قال: أرى أن يتحالفا ويتفاسخا ويترادا إذا تكافأت البينتان، وذلك أن البينة إذا تكافأت في أمر اختلف فيه المدعي والمدعى عليه فتكافأ الشهود كانا بمنزلة من لم يقم لهما بينة يتحالفان ويترادان.

قلت: أرأيت إن اختلف المسلم إليه ورب السلم في الموضع الذي جعلا قبض الطعام فيه فضال المسلم إليه: إنما قبضت منك دراهمك على أن أعطيك الطعام بالفسطاط، وقال الذي له السلم: إنما دفعت إليك على أن أقبض منك بالإسكندرية، وإنما كان دفع دراهمه بالفسطاط؟ قال ابن القاسم: إذا اختلفا هكذا نظر إلى الموضع إن كان الذي أسلم إليه فيه الدراهم فيكون عليه أن يدفع إليه الطعام في ذلك الموضع إن كان أسلم إليه بالهسطاط، فعليه أن يدفع إليه بالفسطاط، وإن كان إنما أسلم إليه بالاسكندرية معليه أن يدفع إليه بالفسطاط، ورأى إذا اختلفا في البلدان فادعى الذي عليه السلم غير الموضع الذي عليه السلم غير الموضع الذي دفع إليه فيه الدراهم أيضاً وتصادقاً أن السلم إنما دفعه إليه في موضع كذا وكذا وليس يدعي واحد منهما أنه شرط عليه المدفع أو القبض في الموضع الذي كان فيه السلم فالقبول قبول البائع، لأن المواضع بمنزلة الأجال، وإن تباعدت المواضع حتى لا يشبه قبول كل واحد منهما في فيض السلمة أو قبض الدراهم والدفع فيه احلفا وضع ما بينهما.

## الدعوى في التسليف

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام فلما حل الأجل اختلفت أنا والذي أسلمت إليه فقلت له: أسلمت إليك عشرة دنانير في مائة إردب حنطة وقال: بـل أسلمت إلي العشرة دنانير في خمسين إردباً حنطة قال: قال مالك: القول قول البائع.

قال ابن القاسم: وأنا أقول: إن كان لا يشبه ما قال البائع من سلم الناس نظر إلى ما قال المبتاع، فإن كان ما قال يشبه سلم الناس كان القول قولم، وإنما يتنقض هذا إذا قال: أسلمت في خمسين إردباً من شعير وقال صاحبه: بل أسلمت إليك في خمسين إردباً من شعير وقال صاحبه: بل أسلمت إليك في خمسين إردب حنطة أو قطنية أو غير ذلك، فإذا اختلفت الأنواع تحالفا ورآدا، وأسا إذا كانا نوعاً واحداً فاختلفا في الكيل والوزن نظر إلى قول البائع المسلم إليه، فإن كان ما قال يشبه أن يكون سلم الناس يحرن أسلم إليه فالقول قوله، وإن أتى بما لا يشبه أن يكون سلم الناس يوم أسلم إليه وتبين كذبه فالقول قوله، إذا أتى بما يشبه، وليس اختلافهما في يوم أسلم إليه فيه كاختلافهما في الكيل إذا تصادقا في النوع الذي أسلم إليه بمنزلة رجلين باع أحدهما جارية من صاحبه فماتت الجارية عند المشتري فاختلفا في ثمنها، فقال المشتري: إشتريتها بخمسين ديناراً وقال البائع: بعتها بمائة دينار، قال: قال مالك: القول قول المشتري إلا يشبه أن يبين منا لا يشبه أن يمن بما لا يشبه أن يبين بما لا يشبه أن يبين بما لا يشبه أن يبين ها لا يشبه أن يبين خاله المنتراها، فإذا أتى بما لا يشبه الن يشبه المناس المناسه المناس الكلول المناس المناس المناسه المناسم المناسمان المناس المناس المناس المناس المناس المناسم ا

أن يكون ثمن الجارية يوم اشتراها به كان القول قول البائع إذا أنى بما يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم باعها.

قال: قال مالك: فإن لم يأت البائع بما يشبه أن يكون ثمن الجارية يوم باعها كان على المبتاع قيمتها يوم اشتراها المستري فلما قال مالك: إذا أتيا جميعاً بما لا يشبه كانت عليه قيمتها يوم اشتراها المستري وقال في الكيل: إذا تصادقاً في النوع الذي السلم إذا احتلفاً إليه فيه، فالقول قول البائع إلا أن يأتي بما لا يشبه، وإنما اختلافهما في السلم إذا احتلفاً في الأنواع فقال البائع إلا أن يأتي بما لا يشبه، وإنما اختلافهما في السلمة إليك في عنطة، وقال المشتري: بل أسلمت إليك في منك بمائة إردب حنطة، وقال مشتريها! اشتريتها على المشتري لان مالكاً قال في في المنافزة، وإن فانت كانت قيمة الجارية على المشتري لان مالكاً قال في في المنافزة، وإن فانت كانت قيمة الجارية حص، وقال الأخرد: في عدس بعد حلول الأجل وقد أسلمه إلى أجل من الإجال أنهما يتحالفان ويترادان الثمن فلما رد مالك الثمن وفسخ البيع بينهما ولم يكن فوات الزمان كانها فجعلت القيمة عنده تصديقاً لقول بالجار وباعها ثم مانت أو عورت أو نقصت كان ضامناً لها فله نماؤها وعليه نقصائها يوم قبضها لأنه كان ضامناً لها.

قلت: أوابت لو اسلمت ثوباً في حنطة فلما حل الأجل أو كان الأجل قريباً ولم تحل أسواق الثوب ولم تنغير اختلفنا في الكيل فقلت: أنا أسلمت إليك الشوب في ثلاثين إردب حنطة وقال المسلم إليه: بل أسلمت إلي في عشرين إردب حنطة والثوب قائم بعينه أيكون القول قول المسلم إليه أم لا؟ قال: لا، ولكن يتحالفان ويترادان إذا كان الثوب غائماً بعنه لم يفت بتغير أسواق ولا غير ذلك لان مالكاً قال: إذا لم يفت بتغير أسواق ولا غير ذلك لان مالكاً قال: إذا لم يفت بتغير أسواق ولا غير ذلك لا بنما بالله إلى المباشع، ويتحالفان ويترادان أو كان الثوب قائماً بعينه، فكل أجل قريب باعا إليه وتناكرا فيه، وإن بعد الأجل وقبض إذا كان السلمة ولم يفت بنماء ولا تقصان ولا بتغير أسواق فهو بمنزلة أن لو كانت قائمة فإن قال قائل بل إذا التمنه عليها ورضي بالأجل وزاد في الثمن فهو ندم إذا غاب عليها المشتري، فإن مالكاً قد قال لي غير مرة ولا عام: يتحالفان ويترادان إذا قبضها وضاب عليها ما لم نفت بتغير كما وصفت لك، ولم يجمل البيع إذا قبضها المبتاع وغاب عليها ما لم البائع، فلو كان يكون إذا باعها إلى أجل فاختلفا في الثمن ندماً من البائع ويجمل فيه القرل قول المشتري لكان بيع النقد إذا غاب عليها المشتري وقبضها ندماً من البائع ويجمل فيه القول قول المشتري لكان بيع النقد إذا غاب عليها المشتري وقبضها ندماً من البائع ويجمل فيه القول قول المشتري لكان بيع النقد إذا غاب عليها المشتري وقبضها ندماً من البائع ويجمل فيه

يقل في مالك بدين ولا بنقد إلا أنه قال في غير مرة: إذا لم تفت بنماء ولا نقصان ولا بعثقة ولا بهبة ولا بنغير الأسواق فالقول قول البائع ويترادان، ولم يقل في مالك: بنقد ولا إلى أجل وهما في القياس واحد. قال: وأصل هذا أن ينظر إلى السلعة ما كانت قائمة بعينها لم تتغير فيأنهما يتحالفان ويترادان، فإذا تغيرت السلعة في يدي العبتاع فصارت ديناً عليه، فالدين الذي صار عليه بعنزلة السلم على الرجل أحملها محملاً واحداً يجوز للذي عليه السلم من القول ما يجوز لهذا الذي فاتت الجارية عنده لان هذا واحداً يجوز للذي عليه التي فاتت واختلفاً قد صار ديناً والسلمة التي فاتت واختلفاً في السلمة التي فاتت واختلفاً في الحامل في السلم إذا تصادقاً في الذع الذي الملم فيه فاحملها في الداري الذي الملم فيه فاحملها واحداً واحداً

#### ما جاء في الوكالة

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: خذ لي دراهم سلماً في طعام إلى أجل فقعل الرجل فأخذ لي دراهم في طعام إلى أجل، وإنسا أخذ لك ي أيلزمني السلم أم لا في قول مالك؟ قال: ذلك لازم للآزم لعند مالك. قال: وقال لي مالك بن أنس: وإن اشترط المشتري على المأمور أنه إن لم يرض فلان وقد سماه له الذي أمره فأنت لبيعي ضمامن حتى توفينه إلى الأجل، قال: ذلك جائز ولا بأس به. قال مالك: وإنما مثل مثل ذلك رجل يقول لرجل: ابتع لي غلاماً أو دابة بالسوق أو ثوباً فيأتي المأمور إلى من يشتري منه فيقول له: إن فلاناً أرسلني أشتري له ثوباً فيموه فقد عرفتموه فيقولون: نحن نبيعه، فإن أقر لنا بالثمن فأنت بريء وإلا فالثمن عليك توفياه نقداً أو إلى أجل فهذا لا بأس به.

قلت: أرايت إن أمرت رجلاً يشتري لي جارية أو أمرته أن يشتري لي ثوباً ولم أسم له جنس الثوب ولم أسم له جنس الجارية فلشترى لي الجارية أو اشترى لي ثوباً أيلزمني ذلك الأمر؟ قال: إذا اشترى له جارية يعلم أن مثلها من خدم الأمر ومما يسلح أن يكون من جواري الأمر جاز ذلك على الأمر، قال: وإنما ينظر إلى ناحية الأمر، فإن اشترى له ثوباً مما يعلم أن ذلك مما يجوز على الأمر لزم ذلك الأمر، وإن اشترى له جارية يعلم أن مثلها من خدم الأمر ومما يصلح أن يكون من جوار الأمر جاز ذلك علي، وإن اشترى له ما ليس يشبه أن يكون من ثياب الأمر ولا من خدم الأمر لم يجز ذلك على الأمر إلا أن يشاء، ويلزم ذلك المأمور وهذا قول مالك فيما بلغني.

قال: ولقد قلت لمالك: الرجل بيضع مع الرجل في الخادم يشتريها له بأربعين ديناراً فيشتريها بثلاثين ديناراً أو بأكثر من ذلك ويصف له صفة الخادم؟ قال: أما إذا

اشتراها بأدنى وكانت على الصفة لزمه ذلك وإن اشتراها بأكثر مما أمره به وكان ذلك زيادة الدينار أو الدينارين أو ما يشبه ذلك مما يزاد على مثل ذلك الثمن لزم الأمر أيضاً وغرم الزيادة وكانت السلعة لللآمر إذا كانت على الصفة، وإن كانت زيادة كثيرة لا يشبه أن تكون تلك الزيادة على مثل ذلك الثمن كان الأمر بالخيار إن أحب أن يعطيه ما زاد فعل وأخذ السلعة وإن أبي لزمت المأمور وغرم للامر ما أيضع معه؟ قال: فأرى إن كانت الزيادة كثيرة لا تشبه الثمن ففاتت السلعة أو تلفت قبل أن يرضاها الأمر أن مصيبتها من المأمور ويرجع عليه الأمر بماله، وإن كانت الزيادة تشبه الثمن فعصيبتها من الأمر والزيادة لل لازمة يرجع عليه بها المأمور لأن السلعة سلعته لا خيار له فيها.

قلت: أرايت إن دفعت إلى رجل مالاً ليسلمه لي في طعام فأسلم ذلك إلى نفسه أو إلى زوجته أو إلى أبيه أو إلى ولده أو إلى ولد ولده أو إلى أمه أو إلى جده أو إلى جدته أو إلى جدته أو إلى جدته أو إلى مديرة أو إلى مديرة أو إلى مايد أو إلى عبد المأذون له في التجارة أو إلى عبيد ولده الصغار الذين هم في حجره أو إلى عبيد زوجته أو إلى عبد أحد من هؤلاء الذين ذكرت لك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ذلك جائزاً كله ما خلا نفسه أو ابنه الصغير أو أحداً ممن يليه في حجره من يتيم أو سفيه أو ما أضبه هؤلاء، وأما ما سوى هؤلاء ممن سألت عنه فأرى السلم جائزاً إذا لم تعرف في ذلك محاباة منه وعرف وجد الشراء بالصحة منه.

قلت: فإن أسلم ذلك إلى شريك له مفاوض؟ قال: أرى أن ذلك غير جائز لأنه إذا أسلم إلى شريكه المفاوض فإنما أسلم إلى نفسه.

قلت: فإن أسلم ذلك إلى شريك له شركة عنان ليست شـركة مفــاوضة؟ قــال: لا بأس بذلك.

قلت: أرايت إن وكلت وكياً يسلم لي في طعام فأسلم ذلك إلى نصراني أو يهودي؟ قال: لا بأس بذلك.

#### في وكالة الذمي والعبد

قلت: أرايت إن وكلت ذمياً يسلم لي في طعام أو أدام أو رقيق أو حيوان فدفعت إليه الدراهم؟ قال: قال مالك: لا تدفع إلى النصراني شيئاً يبيحه لك، ولا يشتري لك شيئاً من الأشياء، ولا تستاجره على أن يتقاضى لك شيئاً، ولا تبضع معه، ولا يجوز شيء مصا يصنعه النصراني للمسلمين في بيع ولا شراء إلا أن يستأجره للخدمة، فأما أن قال مالـك: ولا ينبغي للمسلم أن يمنع عبـده النصراني أن يشـرب الخمر أو يـاكل الخنزير أو يبيعها أو يبتاعها أو يأتي الكنيسة لأن ذلك من دينهم.

قال: قلت لمالك: هل يشارك المسلم النصراني؟ قال: لا إلا أن لا يوكله بيبع شيئًا ويلى المسلم البيع كله فلا بأس بذلك.

قال: فقلت لمالك: أيساقي المسلم النصراني؟ قال: لا بأس بذلك إن كان لا يعصره خمراً.

قال ابن القاسم: بريد مالك بقوله أن لا يوكله يغيب على بيع ولا شـراء إلا بحضرة المسلم. قـال مالـك: ولا أحب للرجل المسلم أن يـدفع إلى النصـراني مالاً قـراضاً ولا يأخذ المسلم من النصراني مالاً قراضاً.

## فى وكالة العبد ووكالة الوكيل

قلت: أرأيت إن وكلت عبداً لرجل وهو مأذون له في النجارة أو محجور في أن يسلم في طعام ففعل؟ قال: أرى ذلك جائزاً.

قلت: أرأيت إن وكلت رجلًا في أن يسلم لي في طعام فوكل الموكيل وكيـلًا غيره؟ قال: أراه غير جائز.

#### في تعدي الوكيل

قلت: أرأيت إن وكلت رجلاً في أن يبيع لي طعاماً أو سلعة فباعها بطعام أو شعير أو باع الطعام أو شعير أو باع العرض من العروض نقداً أو انتقد الثمن وفاتت السلعة، أيجوز ذلك على الأمر في قول مالك؟ قال ابن القاسم: أحب إليّ أن يكون المأمور ضامناً إذا باع بغير العين ويباع ذلك علي مقابل على قيمتها وفاء فيكون ذلك للامر وإن كان نقصان فعلى الميار وبعا تعدى إلا أن يحب الأمر أن يجيز البيع ويأخذ الثمن فذلك له، وقال غيره: إلا أن أن يتعب الأمر أن يجيز البع ويأخذ الثمن فذلك له، وقال غيره: إلا

قلت: وكـذلك إن أمـره أن يشتري لـه سلعة من السلع فـاشتـراهــا لــه بعـرض من العـروض أو بحنطة أو بشعير أو بشيء مما يوزن أو يكال سوى الدنانير والدراهم؟ قال: لا

يجموز ذلك على الأمر وهو بـالخيار إن شـاء أن يدفــع إليه كــل ما اشتــراه له ويــأخــذهــا فذلك له .

قلت: فيان باع مــا أمره بــه أن يبيع أو اشترى ما أمــره أن يشتري بــالفلوس؟ قال: الفلوس في رأيــي بمنزلة العروض إلا أن تكون سلعة خفيفة الثمن إنما تباع بــالفلوس وما أشبه ذلك، فالفلوس فيها بمنزلة الدنانير والدراهم لأن الفلوس هنهنا عين.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل دراهم في أن يسلفها إلى في شـوب هــروي فأسلفها إلي في بساط شعر أيكون لي أن أتبع الذي أخذ الدراهم الذي أصلمت إليه في بساط شعر في قول مالك؟ قال: لا، لأن الدراهم لما تعدى عليها المأمور وجبت ديناً للامر على المأمور والبيع لازم للمأمور، فليس للامر على البائع قليل ولا كثير، وليس له أن يفسخ اليع الذي بين المأمور والبائع.

قلت: أرأيت إن أراد الأمر أن ياخذ البساط الشعر ويقول: أنا أجيز ما فعل المأمور وإن كان قد تعدى أيكون ذلك له في قول مالك؟ قال: قال مالك: ليس ذلك له لأنه لمما تعدى أمر صاحبه صار ضامناً للدراهم التي دفع إليه فلما صار ضامناً صار ديناً عليه، فلا يجوز له أن يفسخ دينه الذي وجب له على المأمور في سلعة تكون ديناً فيصير هـذا الدين بالدين.

قلت: وكذلك إن أمرت رجلاً أن يسلم لي في جارية ولم أسم جنس الجارية أو يسلم لي في ثوب ولم أسم جنس الجارية أو يسلم لي في ثوب ولم أسم جنس الثوب ولم أدفع إليه المدراهم فأسلم لي في جارية لا يشبه أن تكون من ثيبايي فلمما بلغني يشبه أن تكون من ثيبايي فلمما بلغني رضيت بذلك أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: أرى أنه جائز إذا نقد الثمن ولا يكون هذا من الدين بالدين ولا تشبه هذه المسألة الأولى لأن هذا لم يدفع إلى المأمور شيء من الثمن ديناً على المأمور ديناً بالتعدي فلما كان المأمور متعدياً لم يكن على الأمر شيء من الثمن ديناً أسلف له فيها، وإن شاء دفع الثمن وأحد ما أسلف له فيها، وإن شاء دفع الثمن وأحد ما ألمامور والأمر جميعاً لأن المأمور لما تعدى لم يكن على الأمر شيء من الثمن فإن رضي بذلك الأمر والمأمور أن تكون السلمة للآمر ويؤخر الثمن كان ديناً بدين وكان بيعاً مستأنفاً، ولا يجوز للآمر إن رضي إلا أن ينقد الثمن، ألا ترى أن السلمة التي أسلم فيها المأمور إنما وجبت له وقد صارت ديناً للمأمور، ضإن رضي الأمر أن يختارها بالثمن ويؤخره بالثمن صرا الدين في الدين فلا يجوز ذلك.

قلت: أرأيت إن دفع الأمر إلى المأمور الثمن والمسألة على حالها فزاد المأمور من عنده زيادة معلم أن تلك الزيادة لا تكون على مشل هذا الثمن أو أسلم له في غير ما أمره به فأراد الأمر أن يأخذ تلك السلعة لنضه التي أسلم له فيها المأمور ويزيده ما زاد المأمور في ثمنها أله أن يأخذ السلعة التي أسلم فيها برأس المال الذي تعدى المأمور فيه؟ قال: قال مالك: أما السلعة التي أسلم له رأس مال فيها وهي غير ما أمره به فإن ذلك لا يجوز وهو من وجه الدين بالدين لأنه حين تعدى وأسلم له في غير سلعته كان ضامناً لرأس ماله، فإن صوف رأس ماله في سلعة إلى أجل كان ذلك ديناً بدين.

قال ابن القاسم: وأنا أرى أنه إذا زاد على الثمن حتى يكون ضامناً ويلزم المأسور أداء الشمن على براس مال الأمر أداء الثمن كان بمنزلة السلمة التي تعدى ما أسره الآمر فيها ولم يزد على رأس مال الأمر شيئاً لأنه قد ضمن له رأس ماله يدفعه إليه نقداً حين زاد ما لم يأمره فصار كان الأمر ياخذ منه سلمته إلى أجل بذهب قد وجبت له على المأمور وذهب يزيده إياها معها فهذا المدين .

قلت: أرايت لـو أمرت رجالاً أن يسلم لي عشرة دنانير في قمح وتكون العشرة الدنانير من عنده حتى أدفعها إليه فأسلم لي في عدس أو حمص فرضيت بذلك ودفعت إليه أمنه فتعدى فيه لأن إله الثمن مكانه؟ قال: لا يأس بذلك وليس هذا يشبه ما دفعت إليه ثمنه فتعدى فيه لأن ذلك إن أخرته كان ديناً بدين، ولأنه إذا أسلفك من عنده فتعدى فاخذت ما تعدى به ودفعت إليه الثمن كان تولية لأنه لم يلزمه شيء تعدى لك فيه ولا أصرف فيه ذهبك.

قال: وقال مالك: لو أن رجلًا أبضع مع رجل في ثويين فسلف الرجل البضاعة في طعام لم يجز للأمر أن يأخذ ذلك الطعام. قال مالك: لأنه عندي من وجمه الدين بـالدين وبيع الطعام قبل أن يقبض.

قال ابن القاسم: وهذا من بيع الطعام قبـل أن يستوفي لا شـك فيه لأنـه إنما وجب الطعام حين تعدى المأمور للمأمور فليس له أن يبيعه حتى يقبضه.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل ثوياً ليبيعه لي بدراهم فذهب فأسلفه في طعام أو عرض إلى أجل، قال: قال مالك: إن كان أسلفه في عرض بيع ذلك العرض بنقد، فإن كان فيه وفاء ما أمره به أو فضل عن ذلك كان لصاحب الثوب، وإن كان فيه نقصان كان على المأمور بما تمدى.

قال: وقال مالك: وإن كان سلف له في طعام أخذ من المأمور مـا أمره بـه صاحب

الثوب من الثمن إن كان أمره أن يبيعه بعشرة دراهم أخذ منه عشرة دراهم، وإن كان لم يأمره بثمن معلوم أخذ منه قيمته فلغغ إلى صاحبه ثم استأنى بالطعام، فإذا حل الأجل استوفى ثم بيع، فإن كان فيه فضل عما دفع إلى الأمر صاحب السلعة من مال المامور كان الفضل للامر أيضاً، وإن كان كضافاً دفع إلى المأمور، وإن كان نقصاناً كان على المأمور بما تعدى،

قلت: أرأيت إن كان المأمور لم يسلم النوب في شيء ولكن باعه بدنانير أو بدراهم إلى أجل؟.

قبال: قال مبالك: تبياع تلك الدنبانير أو تلك الدراهم بصرض معجل، ثم يبياع العرض بعين، فإن كان فيه وقباء ما أمره به الأمر من الثمن الذي أمره أن يباع به ثوبه فذلك للاهم، وإن كان فيه فضيل فذلك للأمر أيضاً، وإن كبان فيه نقصيان فذلك على العامور مما تعدى.

قلت: وهذا قول مالك، قال: نعم.

قلت: فإن كان لم يأمره بثمن مسمى؟ قال: ينظر إلى قيمة الثوب يـوم تعدى فيـه وباعه بالدين فيعمل في قيمته مثل ما وصفت لك في ثمنه.

قال: فقانا لمالك: فلو أن رجلاً دفع إلى رجىل سلعة وأسره أن بيبعها له إلى أجل فباعها المأمور بنقد. قال مالك: ينظر إلى قيمة السلعة الساعة، فإن كنان ما بناعها به المأمور مثل قيمتها كان ذلك للامر، وإن كان فيما باعها به المأسور فضل عن قيمتها كان ذلك أيضاً للامر، وإن كان فيما بناعها به المأسور نقصان عن قيمتها ضمن تمام القيمة للامر بما تعدى لأنه أمره أن بيبع إلى أجل فباع بالنقد ولا ينظر إلى شيء من الأجل.

قلت: أرأيت إن كان أمره أن يبيعها بثمن قد سمَّاه له إلى أجل فباعها بالنقد؟ قال: هو في هذا إن سمى الثمن أو لم يسم الثمن فهو سواء وعليه القيمة بما تعدى إلا أن يكون ما باع به السلعة من الثمن أكثر من قيمتها نقداً فيكون ذلك لرب السلعة.

قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يعطي الرجل السلعة بيبعها له بثمن قد سماه له فييمها له بعشرة دنانير فياتيه صاحب السلعة بعدما باعها فيقول له: لم آموك إلا بالثني عشر، ويقول المشتري: إنما أنت نادم وقد أقررت أنك أمرته بيبهها، فعن يعلم أنك أمرته باثني عشر ديناراً، ويقول المأمور: ما أمرتني إلا بعشرة أو فوّضت إلي اجتهاداً مني. كتاب السلم الثاني \_\_\_\_\_ ٣٠

قال: قال مالك: يحلف صاحب السلمة بالله الذي لا إله إلا هو ما أمرته إلا باثني عشر ويأخذ سلمته إن كانت لم تفت، فإن فانت حلف المأمور بالله الذي لا إله إلا هـو ما أمره إلا بعشرة أو فوض إليه بالاجتهاد، ولا يكون عليه للأمر شيء إذا فانت.

قلت: أرأيت إن دفعت مائة دينار إلى رجل يسلمها إلي في طعام فصرفها دراهم أيض ما لا؟ قال: إن كان إنما صرفها نظر للامر وعرف ذلك منه وكانت المدراهم أرفق بالأمر لاك المدواضع مختلفة، ومن المواضع مواضع الدراهم فيها أفضل وربما كان السلم إنما يسلم إلى الرجل نصف دينار وإلى آخر ثلث دينار وإلى آخر ربع دينار حتى يجتمع من ذلك الطعام الكثير أو يكون البلد إنما يعهم بالمدراهم، والدراهم بها أنفق والناس عليها أحرص، فإذا كان هكذا رأيت أن لا ضمان عليه، فلا أرى به باساً وأرى الطعام للأمر، وإن كان إنما صرفها متعدياً على غير ما وصفت لك ثم أسلم الدراهم في الطعام الأمر إلا أن يكون الطعام للمأمور ولا يصلح لهما، وإن رضيا جميعاً أن يجعلا الطعام للأمر إلا أن يكون المأمور قد قبض ذلك المطعام فيكون الأمر بالخيار إن

## في الرجل يوكل الـرجل يبتـاع له طعـاماً فيفعـل ثم يأتي الإمـر ليقبضه فيأبي البائع أن يدفع ذلك إليه

قلت: أرأيت إن وكلت رجلاً يسلم لي في طعام ففعـل فلما حـل الأجل أتيت إلى الـذي عليه السلم الأقبض منـه السلم فمنعني وقال لي: لم تسلم إليّ أنت شيشاً ولا أدفع الطعام إلا إلى الذي دفع إلى التمن.

قال: قال مالك: إن كان الاشتراء قد ثبت للامر ببينة تقوم أن المأسور إنما اشترى هذا الطعام للامر لزم البائع أن يدفع ذلك الطعام إلى الأمر ولم يكن لــه في ذلك حجــة، وإن لم يكن دفع ذلك ببينة كان المأمور أولى بقبضه من الأمر.

قلت: فإن دفع الطعام إلى الآمر أيبرأ في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ويدفع الطعام إلى الأمر إذا قامت له البينة كما ذكرت في قول مالك؟ قال: نعم وإن كان لم يحضر المأمور.

#### الرهن في التسليف

قلت: أرأيت إن أسلفت في طعام إلى أجل وأخذت رهناً بذلك الطعام فهلك

الرهن عندي قبل الأجل أيبطل حقي في قول مالك؟ قال: إنما أخذت رهناً في سلم في قول مالك فهلك عندك الرهن قبل محل الأجل، فإن كان الرهن حيواتاً أو رقيقاً أو دواب أو غير ذلك فلا ضمان عليك ولك الطعام على صاحبك إلى أجله، وإن كان الرهن نياباً أو غروضاً آتية أو غير ذلك من العروض أو دنائير أو دراهم فهلك الرهن فسلمك عليه إلى أجله وأنت ضامن لقيمة رهنه وإن كنت إنما أسلمت في ثياب أو عروض أو حيوان فهلك الرهن الذي أخذته قبل محل الأجل فأردت أن تقاصه بما صار عليك من قيمة الرهن بالذي لك عليه من سلمك فلا بأس بذلك إذا لم يكن الرهن ذهباً أو ورقاً، فإن كان الرهن ذهباً أو ورقاً، فإن كان الرهن ذهباً أو ورقاً، فإن كان الرهن ذهباً أو ورقاً فلا خير فيه إلا أن يكون رأس مال السلم غير الذهب والحرق، وإن ثياب أو عرض سوى الحيوان والدور والأرضين فأنت ضامن لقيمة الرهن وسلمك عليه إلى أجله، ولا يصلح لك أن تقاصه من سلمك بما صار له عليك من قيمة الرهن لأن هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي.

قلت: وكذلك إن حل الأجل لم يصلح أن تقاصه أيضاً بما صار له عليك من قيمة الرهن بما لك عليه من السلم؟ قال: نعم لا يصلح لأن هذا الرهن بما لك عليه من السلم؟ قال: نعم لا يصلح لأن هذا بيع الطعام قبل أن يستوفي وليس هذا بإقالة ولا شركة ولا تولية، وإنما هذا بيع طعام لك من سلم وإن كان قد حل طعامك عليه بدين وجب له عليك من قيمة مناع له.

قلت: أرأيت إن ارتهنت ثمراً في رؤوس النخل في سلم أسلمته في طعام أو غير ذلك فهلكت الثمرة في رؤوس النخل ؟قال: لا شيء عليك في قول مالك، وسلمك في الطعام على حاله وهو لك إلى أجله.

قلت: وكذلك الزرع قبل أن يحصد في قول مالك إذا أخذته رهناً في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فالحيوان والدور والأرضون والثمار والزرع كل هذا إذا ارتهنته في قول مالك فمات الحيوان أو أصاب الثمر والزرع جوائح فهلك بعدما قبضه الممرتهن فإنما هذا من الراهن؟ قال: نعم لأن هذا عند مالك ظاهر الهلاك معروف.

قلت: فإن كان زرعاً لم يبد صـــلاحه فــلا بأس بــأن يرتهنــه في سلم على رجل في طعام أو غير طعام؟ قال: نعم .

قلت: وكذلك أيضاً لو ارتهنته قبل أن يبدو صلاحه في دين أقرضته فلا بأس بذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وإن هلك ما ارتهن بعدمـا قبضه أو قبـل أن يقبضه فهـو من الراهن في قــول مالك؟ قال: نعم.

قلت: والعروض كلها التي يغيب عليها الرجل إن ارتهنها إن قبضها وغاب عليها صاحب الحق فهلكت فهي في ضمان المرتهن؟ قال: نعم إلا أن يكرونا وضعاها على يدي رجل ارتضياه فهلكت فهي من الواهن إذا كان الرهن على يدي غير المرتهن.

قلت: فإن ارتهن هذه العروض التي إن غاب عليها ضمنها إن هلكت، فلم يغب عليها وفارق صاحب الرهن العرتهن ولم تفارقه البينة حتى هلك الرهن.

قال: قال مالك: هو من الراهن لأنه لم يغب عليه المسرتهن إذا كانت لـــه البينة إنـــه لم يغب عليه.

قلت: أرأيت إن أسلمت في طعام إلى أجل وأخذت به رهناً طعاماً مثله؟ .

قال: قال مالك في الدنانير: إذا تواضعاها فلا بأس به أو ختماها عند المرتهن خوفاً من أن ينتفع بها المرتهن فيرد مثلها فيدخله بيع وسلف.

قلت: وكذلك لو كان الطعام من غير الصنف الذي أسلم فيه؟ قال: نعم خـوفاً من أن ينتفع به المرتهن ويرد مثله فيصير سلفاً وبيعاً وهذا لا يصلح.

قال: وإنما قال لي مالك: هذا في الذهب والفضة وهذا مثله.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام موصوف وأخمذت به كفيـلًا أو رهناً أو أخلت كفيلًا ورهناً جميعاً أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم ذلك جائز.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام وأخدلت منه رهناً فعات المسلّم إليـه قبل أجل السلم؟ قال: إذا مات فقد حل الأجل.

قلت: وهو أولى برهنه من الغرماء حين يستوفي حقه؟ قال: نعم.

قلت: فإن مات الذي له السلم قبل محل أجل السلم هل يحل أجله؟ قال: لا يحل أجله ويكون ورثته مكانه، ويكون الرهن في أيديهم إلى أجله فإذا حل الأجل دفع الطعام إلى الورثة وأخذ رهنه.

#### الكفالة في السلم

قلت: أرأيت إن أسلفت مائة دينار في ثياب موصوفة إلى أجل وأخـذت منه كفيـلًا

١٠٦

فصالحت الكفيل قبل محل الأجل على ثياب أو عرض من العروض أو طعام أو دراهم أو دنانير؟ قال: إن كان باع الكفيل إياها بيماً والذي عليه الدين حاضر حتى لا يكون للكفيل على البائع إلا ما عليه فلا بأس به إذا باعها بما يعل وإن كان صالحه بأمر يكون البائح عليه فيه بالخيار إن شاء أجاز صلحه وإن شاء أعطاه ماله عليه فلا خير فيه.

قلت: فإن كان صالحه الكفيل لنفسه على ثياب؟ قال: إن صالحه قبل محل الأجل على ثياب مثل الثياب التي عليه في صفتها وعدها فلا بأس به، وإن كمانت أكثر أو أقمل أو أجود رقاعاً أو أشر فلا خير فيه.

قلت: أرأيت رجلاً أسلف رجلاً مائة دينار إلى أجل وأخذ منه كفيلاً فصالح الكفيل الغريم قبل محل الأجل أو بعد محل الأجل على طعام أو ثياب؟ قال: إن كان ما صالح عليه الكفيل أمراً يكون فيه الذي عليه الحق مخيراً إن شاء دفع إليه ما صالحه عليه وإن شاء دفع إليه ما كان عليه، فلا خير فيه وإن كان ما صالحه يكون ذلك يرجع إلى القيمة لأنه لا يوجد مثله من الثياب والرقيق والدواب فأراه جائزاً لأنه كأنه قضاه دنانير لأن ذلك يرجع إلى عليه إن كان الذي عليه دنانير فيدفع إليه الأقل وإن كان الذي عليه عرضاً أو حيواناً فلا خير فيه.

قلت: لم لا يجوز أن يصالح الكفيل على ثياب من صنف التي أسلم فيها أقل منها أو أكثر؟ قال: لأن الثوب بالثوبين مثله إلى أجل ربا. قال: ألا ترى أنه إن صالح الكفيل على ثوبين من نوع ما أسلف فيه وإنما له على الذي أسلم إليه ثبوب واحد فقد باع ثبوباً إلى أجل بثوبين من نوعه فعلا يجوز وإن كان السلم ثوبين فعلا يصلح أن يصالح الكفيل على ثوب لأنه إذا فعل ذلك فقد باع الكفيل ثوبين إلى أجل بثوب من نوعه نقداً وهذا الرا بعينه.

قلت: هذا قد علمته إذا كان السلم ثويين فأخذ من الكفيل ثـوباً قبـل محل الأجـل أنه ربا لِمّ كرهه إذا كان السلم ثـوباً إلى أجل فأحذ من الكفيل ثويين نقـداً؟ قال: لأنه لا ينبغي للرجل أن يدفع ثويين إلى رجل نقداً في ثـوب من نوعهما إلى أجل لأنه إنما زاده الثوب على أن يضمن له الثوب الأخر إلى محل الأجل فهذا لا يصلح وكذلك الكفيل مثل هذا.

قال: وقال مالك: وإن أخذ من الكفيل ثوباً قبل محل الأجل هو أرفع من الثوب الذي على الغريم إذا كان من صنفه لم يصلح لأنه إنما زاده على أن وضع عنه الضمان.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في حنفة إلى أجل وأخذت منه كفيلاً بم يجوز لي أن أصالح الكفيل في قول مالك قبل محل الأجل؟ قال: لا يجوز لك أن تصالح الكفيل قبل محل الأجل بشيء من الأشياء إلا أن تأخذ منه مثل رأس مالك التي أسلفت قولية توليه إياها أو إقالة برضا الذي عليه السلم أو مثل طعامك الذي أسلفت فيه.

قلت: ولا يجوز لي أن آخذ من الكفيل سمراء إذا كان السلم حنطة محمولة؟ قال: لا.

قلت: وكذلك لا يجوز لي أن آخذ منه إذا كان السلم حنطة سمراء فـلا يجوز لي أن آخـذ منه محمولة أو شعيراً؟ قال: نعم لا يجـوز ذلك، ولا يجـوز لك أن تـأخـذ من الكفيل قبل محل الأجل ولا بعد محل الأجل إلا مثل حنطتك التي شرطت.

قلت: فالذي عليه السلم أي شيء يجوز لي أن آخذ منه قبل محل الأجمل؟ قال: لا يجوز لك أن تأخذ منه قبل محل الأجل إلا حنطة مثل حنطتك التي أسلفت فيها أو رأس مالك بعينه.

قلت: فإن أخذت من الذي عليه السلم سمراء وكانت محمولة أو أخدات محمولة أو شعيراً أو سلتاً وكانت سمراء وذلك قبل محل الأجل؟ قال: لا يجوز ذلك.

قلت: والكفيل، والذي عليه السلم قبل محل الأجل أهما سواء لا يجوز لي أن أخذ منهما إلا دراهم مثل دراهمي أو حنطة مثل الحنطة التي أسلمت فيها بصفتها؟ قبال: نعم إلا أن الذي عليه السلم يجوز لك أن تقيله ولا يجوز لك أن تقيل الكفيل إلا برضا الذي عليه السلم.

قلت: ولم جوزت لي قبل محل الأجل أن أولي الكفيل؟ قال: لأنك لو وليت أجنياً من الناس جاز لك ذلك، فالكفيل أولى أن يجوز لـه ذلك ولـك أن تولي من ششت من الناس.

قلت: فلم كرهت لي أن أقيل الكفيل إلا برضا الذي عليه السلم؟ قال: لأني إذا أجزت لك أن تقيل الكفيل بغير رضا الذي عليه الحق كان الذي عليه السلم مخيراً في أن يقول: لا أجيز الإقالة وأنا أعطى الحنطة التي عليّ، فذلك له أن لا يصعلي الحنطة إلا الحنظة التي عليه لا يلزمه غيرها فكأن الكفيل إنما استقال على أن الباتع بالخيار إن أحب أن يعطي طعاماً أعطاه وإن أحب أن يعطي دنانير أعطاه، فقيحت الإقالة هنهنا لما صار الذي عليه السلم مخيراً وصار الكفيل هنهنا كأجني من الناس استقال الذي له الحق ١٠٨

على أن جعل الخيار للذي عليه السلم إن أحب أن يعطي دنانير أعطاه وإن أحب أن يعطي طعاماً أعطاه، فصار بيح الطعام قبل أن يستوفي لأنه إذا كان الخيار للبائع الذي عليه السلم لم يجز فيه النقد وكان النقد فيه فاسداً فلما نقده الكفيل على أن الذي عليه السلم بالخيار فكانه أسلفه الذهب سلفاً على أن البائع إن شاء رد ذهباً وإن شاء أعطى طعاماً فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي لا شك فيه.

قلت: فلم أجزت أن تقيله برضا الذي عليه السلم؟ قال: لأن الإقالة هنهنا إنما تقع للبائع فيصير الكفيل هنهنا كأنه أسلفه الدنانير سلفاً وهـذا يجوز للأجنبي من الناس أن يعطيني ذهبي على أن أقبل الذي عليه السلم برضاه فيإذا رضي فإنسا استقرض الـذهب قرضاً وأوفاني، وإنما يتبع الذي عليه السلم هنهنا بالذهب لا بغير ذلك والكفيل والأجنبي

قلت: لم أجزت لي أن آخذ من الكفيل قبل محل الأجل طعاماً مثل طعامي الذي السلفت فيه وهذا لا يجوز لي أن آخذه من أجنبي غير الكفيل. قال: لأن الكفيل هنهنا إنما قضى على نفسه حنطة عليه إلى أجل قبل محل الأجل فلذلك جاز حل الأجل أو لم يحل، ولا يجوز للأجنين من الناس أن يعطيني عن الذي عليه السلم مشل حنطني الذي يعليه وأحيله عليه إلى محل الأجل لأن هذا يع الطعام قبل أن يستؤمن ، فلا يجوز ذلك حل الإجل أو لم يحل إلا أن يستؤمن الذي عليه السلم هذا الطعام من هذا الأجني أن يوفيني أد يأمر أجنيا، من الناس فيوفيني عنه مثل السلم مذا الدي عليه من غير أن أسأل أنا الإجني أن يوفيني ذلك، وأحيله على الذي عليه السلم، فإذا كان كذلك فهو جائز حل الأجل أو لم يحل، ولا يجوز للأجنبي من الناس وإن حل الأجل أن يوفيني على أن أحيله على الذي عليه السلم ولا أن يوفيني على أن أحيله على الذي عليه السلم ولا أن يوفيني على السلم أحياء بلا يجوز.

قلت: لا يجوز حل الأجل أو لم يحل؟ قال: نعم.

قلت: ولم؟ قال: لأنه إذا فعل ذلك كان بيع الطعام قبل أن يستوفي.

قلت: فبإن حل الأجل أيصلح لي أن آخذ من الكيل سمراء والسلم محمولة أو شعيراً أو سلتاً؟ قال: لا يجوز ذلك لأن هذا بيع الطعام أيضاً قبل أن يستوفي لأنه يقضي ويتبع بغير ما أعطاني. كتاب السلم الثاني ٩٠.

قلت: أرأيت الذي عليه السلم يجوز لي أن آخذ منه قبل محل الأجل مشل طعامي الذي لي عليه؟ قال: نعم.

قلت: ويجوز لي أن آخذ منه مثل دراهمي التي أسلمت إليه؟ قال: نعم.

قلت: وهمل يجوز لي أن آخمة منه قبل محل الأجمل شيئاً غير دراهمي أو طعامي الذي عليه بعيته؟ قال: لا يجوز ذلك أن تأخذ منه غير الذي لك.

قلت: أفيجوز لي أن آخذ منه محمولة إذا كان السلم سمراء قبل محل الأجل أو شعيراً أو سلتاً؟ قال: لا.

قلت: لم؟ قبال: لأن ذلك بيح الطعام قبل أن يستوفي لأنك لم تباخذ طعمامك بعينه، وإنما أخدلت منه طعاماً غير طعامك الذي لك عليه فصار بيع الطعام قبل أن يستوفي ويدخله ضع عني وتعجل.

قلت: فإن حل الأجل فأخذت منه سمراء عن محمولة أو محمولة عن سمراء أو سلتاً أو شعيراً؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: وما فرق ما بين الكفيل وبين الذي عليه السلم إذا حل الأجل؟ قال: إذا حل الأجل؟ قال: إذا حل الأجل؟ قال: إذا أخذت من الذي كان عليه السلم محمولة من سمراء أو سمراء من محمولة في لذ ألا ترى أنك إذا أخذت سمراء من محمولة أو محمولة من سمراء بشل الذي كان لك عليه، وإذا أخذت من الكفيل محمولة من سمراء أو سمراء من محمولة إذا حل الأجل لم يبطل عن الذي عليه السلم ما عليه بالذي أخذته من الكفيل واتبع الكفيل الذي عليه السلم ما عليه بالذي أخذته من الكفيل واتبع الكفيل الذي عليه السلم ما الطعام قبل أن يستوفى.

قلت: أرايت لو أني أسلفت إلى رجل في طعام إلى أجل، وأخذت به كفيلًا وأعطاني الكفيل الطعام قبل محل الأجل للكفيل أن يتبع الذي عليه الطعام؟ قال: ليس ذلك للكفيل حتى يحل الأجل، فإذا حل الأجل اتبع الكفيل الذي عليه الطعام لأنه قمد أداه عنه.

قلت: فإن حل الأجل ولم يؤد الكفيل الطعام، للكفيل أن يتبع الـذي عليه الـطعام فيأخذه منه على أن يؤديه إلى الـذي له السلم؟ قـال: ليس له أن يـأخذه منه ولكن له أن يتبعه حتى يؤديه إلى من يحمل له عنه وبيراً من حمالته.

قلت: أرأيت إن أسلمت في طعام أو عروض وأخذت بذلك كفيلًا فحل الأجل

فاردت أن آخذ الكفيل قال: قال مالك: ليس له أن يأخذ الكفيل إلا أن يكون الـذي عليه الحق كثير الدين فهو إن قام على حقه خاف أن يحـاصه الغـرماء أو يـأتي غرصاء آخرون فيتبعونه، قال: فإن كان كذلك أو كان غائباً فارى أن يتبع الكفيل، وإن لم يكن كذلك لم أر أن يباع له مال الحميل حتى يستوفي حقه من الغريم، وإن عجز الـذي عليه السلم عن حقه أو لم يجد له شيئاً أتبع الكفيل.

قلت: أرأيت إن كمان الذي عليـه السلم مليًا بـالحق أله أن يـأخـذ الكفيـل فيقــول للكفيل: ألزم الذي عليه الحق حتى يعطيني حتى قال: لا أرى ذلك له.

قلت: كانت له على ضياعه بينة أو لم تكن؟ قال: نعم.

قلت: كان مما يغيب عليه أو مما لا يغيب عليه؟ قال: نعم.

قلت: اقتضائي ذلك أو كنت أنا الذي دفعته إليه قبل أن يقتضيني ذلك؟ قبال: نعم إذا كان أخذه على وجه الاقتضاء مما تحمل به عنك وسواء كان ذلك بقضاء من سلطان أو غيره إلا أن يكون الذي عليه الحق دفعه إلى الكفيل من غير اقتضاء منه للحق على وجه الرسالة له فلا يضمن الكفيل.

قلت: أرأيت إن أسلمت في طعام إلى أجل وأخذت منه بذلك كفيـلاً فحل الأجل ثم إن الذي عليه السلم دفع الطعام إلى الكفيل بعد محل الأجل فباعه الكفيل فأتى الذي له السلم فقال: أنا أجيز بيع الكفيل للطعام الذي قبض لي من الذي عليه السلم؟ قال: لا يجوز ذلك لأنه لم يوكله أن يقبض منه ماله ويدخل هذا بيم الطعام قبل أن يستوفي.

قلت: أفيكون للذي له السلم أن يرجع بطعامه على الذي عليه السلم؟ قال: نعم.

قلت: وإن شاء أخذ الكفيل بمثل الطعام المذي دفعه إليه الذي عليه السلم ليؤديه عنه؟ قال: نعم إذا كان دفعه إليه على غير اقتضاء ولا ضمان عليه فيه.

قلت: فإن أخذ الذي عليه السلم بطعامه الذي عليه أيرجع الذي عليه السلم على الكفي الله على غير الكفيا الكفي الك

قلت: وإن أحب أن يأخذه بمشل الطعام الذي دفعه إليه ليؤديه عنه أخذه؟ قال: بم.

قلت: فإن أخذ الذي له السلم الكفيل بمثل الطعام الذي قبضه من الذي عليه السلم وكفله أيسوغ له الثمن الذي باعه به؟ قال: نعم.

قلت: ولا يكون للذي كان عليه السلم أن يقول: أنما آخذ منه الثمن الذي بـاع به وأرد عليه مثل الطعام الذي أخذ منه رب السلم، قال: نعم لا يكون له ذلك إذا كان أخذ منه على وجه الاقتضاء لأنه كان له ضامناً.

قلت: أوأيت رجلاً أسلم إلى رجل في طعام وأخذ منه كفيلاً برأس ماله أيكون على الكفيل شيء إن كانت حمالته برأس ماله أنه يأخذ رأس ماله من الحميل إن لم يوفه الذي عليه الطعام حقه؟ قال: لا خير في هذا البيع وهذا حرام.

قلت: أرأيت لو أن لرجل على الف درهم إلى أجل من الآجال فأخذ بها مني كفيلاً ثم أن الكفيل صالح الذي له الحق من الألف الدرهم التي له بمائة درهم دفعها إليه قبل الأجل أيصلح هذا في قول مالك؟ قال: قبل مالك: لا يصلح هذا من صاحب، فكيف من الكفيل، ولا خير في ذلك لأنه لا يجوز فيما بين الكفيل وبين الذي له الحق إلا ما يجوز بين الذي له الحق وبين الذي عليه أصل الحق، وهذا من وجه ضع عني وتعجل وهذا لا يجوز.

قلت: فإن حل الأجل وصالحه الكفيل على مائة درهم من حقه؟ قال: ذلـك جاثـز عند مالك.

قلت: فبم يرجع الكفيل على الذي عليه أصل الحق؟ قال: بمائـة درهم لا يرجع عليه بأكثر من ذلك لأنه لم يؤد عنه إلا مائة.

قلت: ولا ترى هذا بيح ألف درهم بعائة درهم، ألا ترى أنه باع ألف درهم له على الذي عليه أصل الحق بعائة درهم أخذها من الكفيل؟ قال: ليس هذا بيح ألف درهم بعائة درهم من الكفيل وترك تسعمائة كان سلمها الذي عليه الحق، وإنما جاز له أن يأخذ هذه من الكفيل ويهضم التسعمائة عن الذي عليه أصل الحق لأنه لو جاءه رجل أجنبي فقال له: أنا أدفع إليك مائة درهم على أن تهضم عن فلان تسعمائة درهم فقعل كان ذلك جائزاً، وإنما رددنا الكفيل عليه بالمائة التي أدى لأنه أداها عنه، لأنه كان كفيلاً بها.

قلت: فالذي تطوع فأدى مائة بغير أمره أيرجع بهما على الذي عليـه الحق؟ قال: نعم يرجع عليه بها.

قلت: فإن قال له الكفيل: أعطيك مائة درهم على أن تكون الألف التي لك على الذي تكفلت عنه لى؟ قال: هذا حرام لا يحل، والمائة مردودة على الكفيل.

قلت: فإن قال الذي له الحق: أنا أحتسبها من حقي وأتبعك بتسعمائة التي بقيت لي عليك؟ قال: لا يكون ذلك له إلا أن يكون الذي عليه الحق معدماً أو غائباً، فإن كان كان كذلك فله أن يحتسبها ثم يطلب الكفيل بما يقي له من حقه إذا كان الذي عليه الأصل غائباً أو معدماً قال: فإن كان الذي عليه الأصل موسراً وكان حاضراً رد المائة على الكفيل واتبع الذي عليه الأصل موسراً وكان حاضراً رد المائة على الكفيل واتبع الذي عليه الأصل بالألف كلها.

قلت: وإن كان إنما صالحه الذي عليه أصل الحق بعد حلول الأجل على أن يأخذ منه مائة وهضم عنه تسعمائة قال: هذا جائز عند مالك.

قلت: ولا يشبه صلحه الذي عليه أصل الحق في هذه المائة إذا حل الأجل صلحه الكفيل؟ قال: نعم لا يشبهه لأن صلحه الكفيل بيع ورق بأكثر منها، وصلحه الـذي عليه الأصل إنما هو شيء تركه له.

قلت: أرأيت إن صالح الكفيل الذي له الحق من هذه الألف على خمسين ديناراً؟ قال: لا أراه جائزاً على حال من الحال لأنه إذا صالح الكفيل الذي لـه الحق على دنانير كمان الذي عليه الدين مخيراً إن شاء دفع الذهب التي أدى عنه الكفيل وإن شاء أدى الألف الدرهم التي كانت عليه، فلما كان مخيراً في ذلك بطل هذا الصلح.

قلت: ولم أبطلته؟ قال: ألا ترى أن الذي عليه الألف درهم إذا اختار أن يعطي الكفيل الألف الدرهم صارت ذهباً بورق إلى أجل لأن الكفيل إذا أعطى الذي له الحق ذهباً ويأخذ من الذي عليه الحق ورقاً فلا يجوز.

قلت: وكذلك إن قال الكفيل للذي لـه الحق: اشتري منك هذه الألف التي لـك على فلان بهذه الخمسين الدينار؟ قال: هذا لا يحل لأن الكفيل يشتري ورقاً بذهب ليس يداً بيد.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم هو قوله.

قلت: فإن كان صالح الكفيل الذي له الحق من الألف على عبد أو على سلعة من السلع؟ قال: الصلح جائز، ويكون للكفيل الذي عليه الحق ألف درهم قيمة سلعته في

الألف التي عليه، فإن بلغت قيمة السلمة التي صالح بها الألف الدوهم كلها أعندها، وإن كمانت أقل من الألف لم يكن للكفيـل أكثر من قيــة سلعته، وإن كمانت قيمتها أكثـر من الألف لم يكن له إلا الألف لأنه إنما صالح عنه بها.

قلت: فإن قال الكفيل للذي له الحق: أشتري منك هذه الألف التي لك علينا بهذه السلعة ففعل؟ قال: البيع جائز ويرجع الكفيل على الذي عليه الألف بجميع الألف لأنـه قد اشترى الألف بالسلمة اشتراءً جائزاً.

قلت: والصلح في هذا لا يكون بمنزلة الاشتراء؟ قال: لا لأنه حين صالح بالسلمة إنما قال للذي له الحق: خذ هذه السلمة مني عن فيلان، فلا يكون للكفيل إلا قيمة ما دفعه عنه، وأما إذا اشترى الألف بسلمة من السلم فإنما قال لم الكفيل: خذ مني هذه السلمة على أن تكون الألف كلها لي فهذا جياز، وتصير الألف له لأنه لو وهب الألف للكفيل جاز ذلك فكذلك إذا جعلها له بسلمة أخذها منه جاز ذلك وكانت الألف كلها له.

## في الرجل يسلف رجلًا في ثوب إلى أجل ثم يأتيـه قبل الأجـل أو بعده فيزيده على أن يجعله أتم وأجود من صنفه أو من غير صنفه

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في ثوب فلما حل الأجل زدته درهماً على أن يعطيني أطول من ثوبي الذي أسلمت إليه فيه من صنف ثوبي الذي أسلمت إليه فيه أو من غير صنفه فلا بأس بذلك؟ قال: نعم كذلك قال مالك إذا تعجلت ذلك، وكذلك ذكر لنا عن سعيد بن المسيب أنه قال: لا بأس بأن يزيد المشتري البائع ما شاء ويأخذ أرفع من ثابه.

قال مالك: ولا يصلح له أن يأخذ دون ثوبه على أن يسترجع شيئاً من الشمن الذي دفع إليه فيه إن كان دفع فيه ذهباً أو ورقاً لم ياخذ ذهباً ولا ورقاً وياخذ دون ثـوبه، وإن كان رأس المال عرضاً لم يجز أن يأخذ ثوباً وون ثوبه ويسترجع من صنف العرض الذي هو رأس المال شيئاً، وإن هو أخذ عرضاً من غير صنف العرض الذي هو رأس المال فـلا بأس بذلك.

قلت: ولم كرهه مالك إذا أخذ من العرض الذي هو من صنف رأس الممال؟ قال: لأن الرجل لو سلف حنطة في ثياب موصوفة إلى أجمل فلما حمل الأجل أخمذ دون ثياب على أن يرد عليه الذي عليه الثياب حنطة لم يصلح هذا وصارت حنطة بحنطة إلى أجمل وثوب، فيدخله بيع وسلف.

قلت: وأين وجه السلف؟ قال: ما أرتجع من حنطته فذلك السلف.

قلت: فأين يدخله البيع؟ قال: ما أمضى له من حنطته بـالثوب فهـذا البيع، فصـاد في هذه الصفقة بيع وسلف فلا يجوز هذا في قول مالك: ، قال: وكـذلك لـو كان رأس المال ثياباً والذي سلف فيه عرض سوى الثياب حيوان أو غير ذلك فلا يصلح ذلك أيضاً إذا استرجم شيئاً من رأس ماله على أن أخذ بعض سلمه لأنه يدخله ما وصفت لك.

قلت: فإن استرجع بعض رأس ماله بعينه على أن يأخذ سلمه كله الذي كنان أسلم فيه أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم لا بأس به إذا استرجع بعض رأس ماله بعينه إذا كان رأس ماله بزأ أو رقيقاً أو حيواناً أو صوفاً أو عرضاً لأن هذا إنسا يرد إليه المسلم إليه بعض ما كان أخذه منه ويثبت حق رب السلم كما هو على حاله.

قلت: وإن كان رأس ماله الذي أسلم ذهبًا أو ورقاً أو طعاماً وقد تفرقا فلا يصلح أن يسترجع بعض رأس ماله ويأخذ ما أسلم فيه وإن كان الذي استرجع من ذلك إنما همو من نوع رأس ماله بعينه، فلا يجوز إذا افترقا لأنه لا يعرف أنه هو بعينه، وإن لم يتفرقا فلا بأس به أن يقيله من بعضه ويرد إليه بعض رأسه ماله ويشرك الحق على الذي عليه الحق كما هو والطعام والدراهم والدنانير في هذا إذا كان رأس المال مخالفاً للعروض إذا كان رأس المال عروضاً لأن العرض يعرف بعينه، وإن افترقا والذهب والدنانير والطعام لا نعرف أنها بعينها إذا افترقا.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت لو أسلمت إلى رجل مائة درهم في ثوب موصوف إلى أجل فأتيته قبل الأجل فقلت له: زدني في طول الثوب كذا وكذا ذراعاً بمائنة درهم أخرى ونقدته أيجوز هذا؟ قال: نعم.

قلت: ولم أجزته وقد صارت صفقة واحدة فيها دراهم نقداً ودراهم إلى أجل بثوب إلى أجل؟ قال: ليس هي صفقة واحدة ولكنهما صفقتان ولو كانتا صفقة واحدة ما جاز، وهو قول مالك.

قال: وقال في مالك: لا بأس به في النسج إذا دفع الرجل الغزل إلى النساج على أن ينسج له ثوباً ستة في ثلاثة فزاده دراهم وزاده غزلاً على أن يجعله سبعة في أربع. قال مالك: لا بأس به.

قلت: مسألتي بيع، وهمذه إجارة فكيف تكنون مثله؟ قال: الإجارة في قول مالك بيع من البيوع يفسندها ما يفسد البيوع في السلف والنقد ويجيزها ما يجيز البيوع في السلف والنقد، وكذلك قال مالك في التسليف في الشوب وفي النسج، وهمذا الذي قال لكم مالك في الغزل أصفقتان هو عند مالك أم صفقة واحدة؟ قال: بل صفقتان.

### في السلف في الثياب

قلت: أرأيت إن أسلم الرجل في ثياب موصوفة بنداع رجل بعينه إلى أجل أيجوز ذلك أم الا؟ قال: سئل مالك عن رجل باع ويبة وخفتة بندهم فقال: إذا أراه الدخنة فلا بأس بذلك لأن الحفقة تختلف، فارى الذراع بهذه المنزلة لا بأس بذلك لانه قد أراه الذراع.

قلت: أو لا تراه من التغرير إن هو مات قبل هذا الأجل لم يعرف الذي أسلم كيف يأخذ سلمه؟ قال: ليس ذلك بتغرير وليأخذ قياس ذراعه فليكن ذلك عنـدهم فإذا حــل الأجل أخذوه بذلك.

قلت: أرأيت من أسلم في ثوب حرير اشترط طوله وعرضه ولم يشترط وزنه أيجموز ذلك أم لا في قول مالك؟ قال: لا بأس بذلك إذا وصفه ووصف صفاقته وخفته.

قلت: وهو قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك يقول في السلم في الثياب: توزن في حرير ولا خز ولا غير ذلك، وإنما كمان قول مـالك بصفـة معلومة وذراع معلوم طـوله وعرضه وصفاقته وخفته ونحوه.

ولقد سثل مالك عن السلم في النياب إذا أراد الرجل أن يسلم فيها أعليه أن يأتيه بثوب فيقول: على صفة هذا أو يجتزىء بالصفة ولا يريـه ثوبـاً ويقول على صفة هذا؟ قال: إن أراه فحسن وإن لم يره أجزته عنه الصفة.

قلت: أيجوز في قول مالك إن أسلم في ثوب فسطاطي صفيق رقيق طوله كذا وكذا وعرضه كذا وكذا جيداً؟ قال: ما أعرف جيداً في قول مالك إنسا السلم في الثياب على الصفة، وكذلك الحيوان. قال مالك: إنما السلم فيها على الصفة.

قال: ولا أعرف من قول مالك فارهاً قال: فإذا أتى بهما على الصفة لم يكل للمشتري أن يأبي ذلك.

### في الرجل يسلّم في الطعام إلى أجل ثم يزيد المسلّم إليه المسلف في طعامه إلى الأجل أو أبعد

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل مائة درهم في مائة إردب ثم لفيته بعد ذلك فاستزدته فزادني سلقة إردب إلى محل أجل الطعام أو قبل محل أجل الطعام أو إلى أبعد من أجل الطعام أيجوز هذا؟ قال: لا بأس بذلك أن يزيد الرجل الرجل في سلفته، لأنه لو اشترطه في أصل السلف لم يكن به بأس إنما هذا رجل استغلى شراءه فاستزاد بالعه فزاده.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

#### الإقالة في الصرف

قلت: أرايت إن صارفت رجلًا بدراهم دنانير ثم لقيته بعد ذلك فقال لي: أقلني من الصرف فدفعت إليه دنانيره وافترقنا قبل أن أقبض دراهمي قال: لا يجوز هذا عند مالك.

قلت: فإن اشتريت سيفاً محلى كثيراً لفضة النصل للفضة تبع بدنانير ثم إنا التقيضا بعد ذلك فتقايلنا فدفعت إليه السيف وافترقنا قبل أن اقبض الدنانير أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا يجوز هذا أم الكاعات لان مالكا قال: لا يباع هذا إلا يداً بيد فالإقالة هنهنا بيع مستقبل فعلا يصلح له أن يقبله ويفترقا قبل أن يقبض دنانيره لأن مالكاً قال لي في الإقالة: هي بيع من البيوع بعطها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع.

### الإقالة في الطعام

قلت: أرايت لو أني أسلمت في طعام أليس لا يجوز لي أن آخذ إلا رأس مـالي أو الطعام الذي أسلمت فيه ولا يجوز غير ذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل ثياباً في طعام إلى أجل فأقلته من نصف الطعام الذي لي عليه قبل محل الأجل أو بعدما حل الأجل على أن يرد علي نصف الثياب التي دفعتها إليه بعينها أيجوز هذا؟ وكيف إن كانت قد حالت أسواق الثياب أو لم تحل افترقا أو لم يفترقا؟ قال: لا بأس بذلك ولا تشبه الثياب الدراهم، لأن الدراهم يتنفع بها والثياب لا منفعة فيها إذا ردت بأعيانها، والدراهم لا تعرف بأعيانها لأنه لو أسلف دراهم في طعام إلى أجل فأقاله من نصف ذلك الطعام قبل أن يفترقا على أن رد

کتاب السلم الثاتی

مالك لنا فيمن اسلم دابة أو غلاماً في طعام فلم يتغير الغلام ولا الدابة في بدنـه بنماء ولا نقصان فحل الاجل فأراد أن يقيله قال: لا بأس أن يقيله ويأخذ دابتـه أو غلامـه ويقيله من سلمه.

قلت: فإن أقاله قبل محل الأجل؟ قال: لا بأس بذلك أيضاً في قول مالك. قلت: وإن تغيرت أسواقه فلا بأس بذلك ما لم يتغير في بدنه؟ قال: إنما قال لنا مالك: في تغير البدن، ولم يقل لنا في تغير الاسواق، ولو كان تغير الاسواق عنده مشل تغير البدن في مسألتك هذه لقاله لنا، ولقد قال لنا مالك: لا بأس أن يقيله من سلمه ويأخذ دابته بعدد شهوين أو ثلاثة فهذا يدلك على أن أسواقها قد حالت فلم ير مالك بذلك بأساً لان في شهوين أو ثلاثة ما تحول فيه أسواق الدواب.

قلت: فإذا أسلمت ثباباً في طعام أو حيواناً في طعام فاقلته من نصف ذلك بعدما افترقنا على أن آخذ منه نصف الثباب أو نصف الحيوان لم أجزته؟ قبال: لأنه بعيه، ولأن المنفعة لم تدخل فيه للباتع ولا للمشتري ولا يقع فيه بيع وسلف وكمل بيع كان بذهب أو بيورق أو بعرض من العروض سلف في طعام لم يدخله بيع ولا سلف ولا زيادة ولا نقصان فلا بأس أن يقيله تفرقا أو لم يتفرقا.

قلت: أرأيت أن أسلمت عبداً لي في مائة إردب من حنطة ثم أننا تقايلنا وقد تغير سوق العبد ودخله نماء أو نقصان؟ قبال: سالت مالكاً عنه إذا كان العبد على حاله لم يدخله نماء ولا نقصان وإن تغيرت أسواقه قال: لا أرى بأساً أن يقيله من الطعام الذي لـه عله.

قلت: وإن دخله نقصان بيّن من عور أو عيب من العيـوب؟ قال: لا يعجبني ذلك ولا خير فيه.

قال ابن القاسم: وأنا أرى النماء بعنزلة الدابة العجضاء تسمن أو الصغير يكبر أو السعفير يكبر أو البيضاء العين يذهب بياضها والصماء يذهب صممها أن ذلك لا ينبغي فيه الإقالة لأنه زيادة، وأما لو كان السلم جارية مهزولة فسمنت لم أر به بأساً ولم أر مالكاً يجعل سمانة الرقيق وعجفهم مثل سمانة الدواب وعجفها وقال: إنما نشتري الدابة لشحمها والرقيق ليسوا كذلك.

قلت: أرأيت لو أني بعت جارية بعبد فتقابضنا ثم مات العبد فتقايلنا؟ قـال: ما أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا أرى الإقالة تكون إذا مات أحدهما، وإنمـا تكون الإقـالة إذا كانا جميماً حيين. ١١٨

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً بعبد دفعته إليه وقبضت العبد الآخر ثم أصاب أحمد العبدين عمى أو عور أو عيب ثم تقايلنا أتجوز الإقالة فيما بيننا؟ قال: لا.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لا أحفظه الساعة.

قلت: فلم لا تجوز الإقالة بينهما؟ قال: لأنه إنما أقال كل واحد منهما صاحبه على أن يأخذ ما دفع من الثمن فإذا انتقص من الثمن شيء فليس على هذا إقالة.

قلت: فإن علم بأن العبد الذي دفع قد انتقص بعور أو عمى أو عبب فتقايلنا على هذا؟ قال: هذا جائز إذا علم لأنه رضي أن يدع بعض حقه.

قلت: أرأيت لو أن رجلين أسلما إلى رجل في طعام وأقاله أحدهما أيجوز؟.

قال: قال مالك: لا يأس به، وأنا أرى ذلك جائزاً إلا أن يكونا متضاوضين في شراء الطعام وبيعه، أو متفاوضين في أموالهما فيكون ما أقاله هذا وما أبقى لشريكه فيه نصيب فلا يجوز.

قلت: أرأيت لــو أن رجلين أسلما إلى رجــل في حنطة معلومــة أو ثياب مــوصــوفــة فاستقاله أحدهما أو ولى حصـــة رجلاً؟.

قال: قال مالك: لا أرى بذلك بأساً.

قلت: وإن لم يرض شريكه؟ قال: قبال مالك: نعم وإن لم يرض شمريكه، فبإن ذلك جائز عليه. قال مالك: وليس للشريك على شريكه حجة فيما أقاله.

قال: وقال لي مالك: إنما الحجة فيما بين الشريك وبين البائع، وليست له حجة على الذي اشترى معه أن يقبل صاحبه ويأخذ ذهبه ولم أره يجعل له شركاً فيما أخذ من شريكه أن يرجع فيه معه.

قلت: أرأيت إن أسلم رجلان إلى رجل في طعام صفقة واحدة فاقىاله أحـدهما من رأس ماله أيجوز ذلك أم لا في قول مالك؟ قال: لا يأس بذلك.

قلت: ولم أجازه مالك وإنما هـو صفقة واحدة؟ قال: لأنه لا يتهم أن يكون إنمـا يبع من أحدهما على أن يسلقه الأخـر. قلت: فإن كـان رأس المال ثـوباً واحـداً أسلماه جميماً في طعام فاستقاله أحدهمـا؟ قال: لا أرى بـذلك بـأساً ويكـون شـريكـاً في الثوب قلت: أفتحفظه عن مالك؟ قال: لا إنما قال لي مالك في الرجلين يسلفان جميعاً سلفاً واحداً فيقيل أحدهما صاحبه، إنما قال لنا مالك ذلك: في الذهب والـورق وجميع الأشياء إذا كان رأس المال لم يتغير في بدن بحال ما وصفت لك، فذلك عندنا في الإقالة من أحدهما بمنزلة الدراهم.

قلت: أرأيت إن أسلم رجل إلى رجلين في طعام موصوف إلى أجل أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن أقال أحدهما أتجوز الإقالة في قول مالك أم لا؟ قال: إن كان لم يشترط عليهما عند اشترائه منهما أن أحدهما حميل بصاحبه أيهما شاء أخذ بحقه لم أر بالإقالة بأساً لانه ليس له أن يتبع كل واحد منهما إلا بما عليه، وهذا في الإجارة أبين مما أجاز لي مالك في الرجلين يشتريان من الرجل الواحد فيقبله أحدهما ويأبي الأخر أن ذلك جائز.

قلت: ولم كبرهت في الرجلين إذا كنان كل واحد منهما حميلاً عن صناحبه لم كرهت الإقالة؟ قال: لأنه كان جميم الحق على واحد فأقاله من بعض وأخذ بعضاً.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل مائة درهم في مائة إردب فلما حل الأجل أو قبل أن يحل الأجل رد علي الدراهم وأعطاني الطمام أو رد علي الدراهم قبل محمل الأجل وأرجأ الطعام عليه إلى محل الأجل؟ قال: لا خير في هذا.

قلت: فإن رد علي نصف رأس مالي قبل محل الأجل وأرجأ الطعام عليه إلى: أجله؟ قال: لا خير في ذلك.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل مائة درهم في كر حنطة ثم أنا تقايلنا ودراهمي في يدي الذي أسلمت إليه بعنها فأراد أن يعطيني غيرها فقلت: لا آخذ غيرها؟ قال: له أن يعطيك غيرها إذا كانت مثل دراهمك.

فقلت: وكذلك إن كـان لم يفارقني ودراهمي معـه قد نقـدته حين تقـايلنا فـأراد أن يعطيني غير دراهمي؟ قال: نعم ذلك له .

قلت: وكذلك لو كنت أسلمت طعاماً في عروض ثم أنا تقايلنا والطصام عند الـذي أسلمت إليه فاراد أن يعطيني غير طعامي ويعطيني طعاماً مثل صفة طعـامي فأبيت؟ قـال: ذلك لك.

قلت: فإن كانت الدراهم قائمة بعينها عنده والطعام عنده بعينه فأقلته على أن يدفع إليّ دراهمي بعينها أو طعامي بعينه؟ قال: أرى الدراهم، وإن اشترط ذلك فله أن يدفع غيرها وأما الطعام فله أن يأخذه إن كان قائماً بعينه اشترط أو لم يشترط.

قلت: فما فرق بين الدراهم وبين ما يكال أو يوزن في هذا؟ قال: لأن المدراهم لا يشترى بأعيانها، والطعام وما يوزن وما يكال مما يؤكل ويشرب وما لا يؤكل ولا يشرب قمد يشترى بعينه فهذا فرق ما بينهما.

قلت: وكمل شيء ابتعته مما يؤكل ويشرب أو لا يؤكل ولا يشرب إذا كمان يوزن ويكال فاتلفته فاستقالني صاحبه بعدما أتلفته، فالإقالة فيه جائزة وعليً مثله؟ قال: نعم إذا علم بذلك فأقاله بعد العلم، فالإقالة جائزة.

قال سحنون: وكان عنده المثل حاضراً.

قلت: وكذلك لو اغتصبته فاتلفته كنان علي مثله ولم يكن علي قيمته وإن حالت السواقه؟ قال: نعم كذلك قال مالك، وليس عليه أن يدفعه إليه إلا في الموضع الذي اغتصبه منه فيه، وفي الإقالة إنما يلزمه أن يرد إليه ذلك الشيء حيث دفعه إليه وإن حالت الاسواق.

قلت: أرأيت إن أسلمت إليه ثوباً في طعام إلى أجبل فهلك الشوب ثم استقالني فاقلته أتجوز الإقالة أم لا في قول مالك ويكنون عليه قيمة الثوب؟ قبال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولا يعجبني لأن الشوب قد ضماع ولا تكون الإقبالة على القيمة ولا على ثوب يشتريه، وإنما الإقالة عليه بعينه وليس تجوز الإقالة عليه بعينه، قال: والإقبالة على القمة لا تحزز.

قلت: أرأيت لــو أن رجلًا اشتريت منه طعــاماً إلى أجــل بثوب فقبضت الـطعام ثم استقالني فأقلته فتلف الطعام عندى بعدما أقلته قبل أن أدفعه إليه؟.

قال: قال مالك: هلاك الطعام منك حتى ترده على صاحبه الذي أقلته منه وتنفسخ الإقالة.

قلت: أرايت لو أسلمت ثبوباً في طعـام ثم أنا تقــايلنا؟ قــال: تجوز الإقــالــة إذا رد الثوب بحضرة الإقالة ولم يؤخر دفع ذلك الثوب.

قلت: فإن كان الثوب حين تقايلنا قائماً عند صاحبه بعينه يعلمان ذلك فلما تقايلنا

بعث ليؤتمى بالثوب فأصاب الثوب قد تلف؟ قال: فلا إقالة بينهما، ويكونـان على سلمهما لأنه لا يصلح له أن يقيله إلا بنقد فلما لم ينتقد بطلت الإقالة وإنما كانت الإقالة على ثوبه يعينه فتلف فلما تلف بطلت الإقالة.

قلت: أرأيت إن أقاله والثوب قائم بعينه فأصاب الثوب قد تلف فأعطاه مثله قبل أن يتعرقا أتجوز الإقالة أم لا؟ قال: لا تلزمه الإقالة ولا تجوز، فيإن كانت الإقبالة على رأس المال ورأسن المال ثوب قائم بعينه لم يضع، ثم أنه تلف بعد ذلك فليس له أن يعطي مكانه مثله لأن الإقالة إنما وقعت على ذلك الثوب الذي تلف بعينه.

قال: قال مالك: ولو أن رجلاً اعطى رجلاً عبداً له أو فرساً أو بغلاً أو حماراً في طعام إلى أجل، وذلك الأجل شهر فعسر صاحب الطعام به وقد اختلفت الاسواق والرقيق اتضحت والدواب مثل ذلك أيجوز له أن يقيله ويوده إليه؟ قال: نعم إذا كان علم. حال.

قال ابن القاسم: إلا أن يدخله عور أو نقصان أو زيادة، فإن دخله هذا فالإقالة مفسوخة.

قلت: فأصل قول مالك في هذا كله إن أننا أسلمت حيواناً أو دواب أو رقيقاً أو عروضاً ثياباً أو غير ذلك مما هو في العروض مما يكال أو يوزن ومما لا يكال ولا يوزن، إذا كمان مما لا يؤكل ولا يشرب أسلمت ذلك في طعام إلى أجمل فتقايلنا والسلع التي أسلمت إليه في هذا الطعام قائمة بعينها إلا أنها قد تغيرت بالاسواق لسعر رخص أو غلا فلا بأس بالإقالة بيننا؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وإن تلفت العروض وماتت الحيوان والرقيق ثم تقايلنا بعدما تلفت العروض ومات الرقيق والحيوان فالإقالة فيما بيننا لا تجوز وعليه مشل الحيوان والـرقيق والعروض يدفعها بحضرة ذلك قبـل أن يتفرقـا. قال: نعم لا تجوز الإقالـة بعدمـا تلفت العروض والحيوان.

تم كتناب السلم الثاني من المدوّنة الكبرى بحمد الله تعمالى، ويليه كتباب السلم الثالث.

## يِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

### كتاب السلم الثالث

#### إقالة المريض

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل مائة درهم في مائة إردب ثمنها مائتنا درهم ولا مال لي غيرها فأقلته في مرضي ثم مت أيجوز له من ذلك شيء أم لا؟ قال: يخير الورثة، فإن أحيوا أن يقيلوه ويأخذوا رأس المال فذلك جائز لهم، وإن أبوا قطعوا له بثلث ما عليه من الطعام وأخذوا ثلثيه، وإن كان الثلث يحمل جميعه جاز ذلك له وتمت وصيته.

قلت: أرأيت إن لم يكن فيه محاباة إنما كان الطعام يساوي مـاثة درهم وإنمــا كان رأس مال المريض مائة درهم فأقاله أيجوز أم لا؟ قال: نمم.

قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا إلا أن مـالكاً قـال في بيع المــريض وشرائــه إنه جائز إلا أن تكون فيه محاباة فيكون ذلك في ثلثه.

### في الرجل يسلف الجارية في طعام فتلد أولاداً ثم يستقيله فيقيله

قلت: أرايت إن أسلمت جارية إلى رجل في طعام فولدت عنده فاستقلته فأقالني؟ قال: لا يعجبني ذلك لأن مالكاً قال: الإقالة فيها جـائزة مـا لم تتغير في بـدنها بنمـاء أو نقصان، فالولد عندي بمنزلة النماء في البدن لأن الولد نماء.

قلت: ولم لا يجيز الإقالة فيها نفسها ويحبس الآخر ولدها؟ قال: ما سمعت فيه إلا ما أخبرتك عن مالك في نماء البدن أو نقصانه قال: ولا يجوز هذا؟ قلت: ويدخله أيضاً التفرقة. قلت: أرايت إن أسلم إلى رجل في طعام غنماً أو نخيلاً أو دوراً فناكلت من لبنها أو من ثمرها أو أخيرتك بقبول مالك في أو من ثمرها أو أخترتك بقبول مالك في المبد والدابة: لا بأس أن يقيله بعد شهر أو شهرين إذا لم تتغير في بدنها بنماء أو نقصان، والدابة إذا أقامت شهرين أو ثلاثة وهي تركب، والعبد لا شك فيه أنه يعمل ويشتغل، والدور تسكن فعلى هذا فقس ما يرد عليك.

قلت: أرايت إن أسلمت عبداً في طعام فاذن له المشتبري في التجارة فلحق العبد دين ثم تقايلنا أتجوز الإقالة في قول مالك؟ قال: قال مالك: الدين عيب من العيوب، إذا باعه وعليه دين فإن له أن يرده.

قلت: فإن علم هذا بالدين الذي على العبد فأقاله بعد المعرفة؟ قال: لا يجوز لأن الدين الذي لحق العبد عند مالك عيب.

قلت: أرايت إن أسلمت إلى رجل ثوباً في طعام إلى أجـل فلقيته فـاستقلته فـأبى فزدته دراهم على أن أقالني؟ قال: لا يصلح هذا في قول مالك، ويدخل هذا بيع الـطعام قبل استيفائه.

قلت: ما قول مالك فيمن أسلم دراهم في طعام إلى أجبل فتقايلا فأخيذ منه بالدراهم عرضاً من العروض بعدما تقايلا أيجوز ذلك؟ قال: لا يجبوز ذلك عند مالك حتى يأخذ رأس ماله لأنه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفي لأنه إذا أقباله فلم يأخذ رأس ماله حتى أخذ سلعة من السلع فكأنه إنما باعه سلفه الذي كان له بهذه العروض، وإنما الإقالة لغو فيما بينهما.

## في الرجل يبيع السلعة وينتقد ثمنها ثم يستقيله فأقاله وأخر الثمن

قلت: أرأيت إن باعه سلعة بعينها ونقده الثمن ثم استقاله فأقاله فافترقا قبل أن يدفع إليه رأس المال أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال مالك: لا بأس بذلك وإن أقاله على أن جعل الثمن إلى سنة لأنه بيع حادث.

قلت: فالإقالة كلها عند مالك بيع من البيوع؟ قال: نعم. قال مالـك: هي بيع من البيوع يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع.

قلت: أرأيت إن أسلمت في حنطة أو في عروض فـاستقالني فـأقلتـه أو طلب إلى رجل فوليتـه أو بعت ذلك السلم رجـالًا إن كان ممـا يجوز بيعـه أيجوز لي أن أؤخـر الذي وليت أو الذي أقلت أو الذي بعت يوماً أو يومين بشرط أو بغير شرط؟ قال: قال مالك: لا يجوز أن يؤخره ساعة ولا ينفرقا حتى تقبض ذلك من الذي وليت أو من صاحبك الـذي أقلت أو من الذي بعت وإلا لم يصلح وصار ديناً في دين، قـال: وكذلك الصرف، ولا يصلح في الصرف أيضاً أن يتفرقا قبل القبض فكذلك هذا.

منا قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل في طعام فلما حل الأجل أقلته على أن يعطيني برأس المال حميلاً أو رحياني به أو يؤخرني بذلك يوماً أو ساعة؟ قال: على المالك: لا يجوز هذا لأن هذا يصير دينا في دين، دييم الطعام قبل أن يستوفي، قال: ولو أن رجلاً أقال رجلاً في طعام ابتاعه عنه فلم ينقده الذهب حتى طال ذلك، قبال: أرى الإقالة منفسخة وأراهما على بيعها، قال: ولم أسمعه من مالك وهو وأيي؟ قال: ولو أن رجلاً أسلم إلى رجل في طعام فأخر النقد حتى حل الأجل؟ قبال: أكره ذلك وأراه من اللذين ولا يجوز هذا وهو رأيي.

## في الرجل يسلف الثوب في الطعام إلى أجل ثم استقاله قبل الأجل فأقاله

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل ثوباً في طعام فاستقلته قبل الأجل فأقالني أيجوز أم لا في قول مالك؟ قال: إن كان الثوب لم يتغير بزيادة أو نقصان وهـو بحالـه فلا بـأس به، وإن كانت أسواقه قد حالت لأني سألت مالكاً عن الرجل يعطى العبـد أو الدابـة في طعمام إلى أجل فإذا حل الأجـل قال له: ما عنـدي طعام فأقلني وأحسن خذ دابتك أو عبدك؟ قال: قال مالك: إن كان ماله بحاله لم يتغير بنماء أو نقصان فلا أرى به بأساً، وفي الشهرين تحول أسواقه فالثوب أبين عندى أنه لا بأس به.

قلت: لم قلت: إذا زادت السلعة التي أخلهما في ثمن الحنطة أو في السلم أو نقصت في بدنها إنه لا تصلح الإقالة فيها رأساً؟ قال: لأنه يصير بيح الطعام قبل أن يستوفى لأن رأس مال هذه الحنطة إذا تغير بنماء أو نقصان فلبس هو رأس ماله.

قلت: ولا يلتفت فيه إلى حوالة الأسواق ولا ترى بأساً وإن حالت الأسواق أن يقيله في قول مالك؟ قال: لما قال لي مالك: إنه لا بأس أن يقيله في الحيوان بعد شهرين إذا كان الحيوان رأس مال الطعام علمت أن مالكاً لم يلتفت إلى الأسواق لأن الحيوان في شهرين تحول أسواقه فلم يلتفت مالك إلى ذلك.

## في رجـل يسلف في ثياب مـوصوفـة إلى أجل فلمـا حل الأجـل استقالـه فأقاله من النصف على أن يأخذ النصف الآخر

قلت: أرأيت لو أني أسلمت دراهم في ثياب موصوفة إلى أجل فلما حل الأجل

أقلته من نصفها على أن آخذ النصف الآخر أيجوز هذا؟ قـال: لا يجوز هـذا في قـول مالك لأن هذا يصير فضة نقداً بفضة وثياب إلى أجل فلا يجوز ذلك وقد فسرت لـك ذلك في المسألة التي في التسليف في الطعام، وهو في الطعام، وفي جميع الأشياء إذا أقاله من بعض وأخذ بعضاً لا يجوز.

قلت: أرأيت إن أسلمت إليه ثياباً في حيوان موصوفة فقطع الثياب بعدما قبضها فبعته نصف تلك الحيوان بنصف تلك الثياب قبل الأجيل أو بعد الأجيل؟ قال: لا بأس بذلك إذا قبض الثياب فقطعها أو لم يقطعها لأن مالكاً قال في الثياب: إذا كانت بأعيانها فلا بأس أن يقبله ويزيده معها ما شاء، فإن كان التقطيع زيادة فلا بأس به وإن كان نقصاناً فلا بأس به ولا تهمة في هذا أن التهمة في هذا أن لو كان أخذ غيرها من صنفها وزيادة معها لأنه يدخله سلف بزيادة ازدادها.

في الرجل يسلف ثـوباً في حيـوان إلى أجل فـإذا حل الأجـل أو لم يحل أقاله فأخذ الثوب بعينه وزيادة ثوب معـه من صنفه أو من غيـر صنفه على أن أقاله من الحيـوان

قلت: أرأيت إن أسلمت ثوباً في حيوان إلى أجل فلما حل الأجل أو قبل أن يعمل الأجل أخذت الثوب من الرجل بعينه وزيادة معه ثوباً من صنفـه أو من غير صنفـه على أن أقلته من الحيوان الذي أسلمت إليه فيـه. قال: لا بـأس بهذا، كـذلك قـال مالـك: حل الأجل أو لم يحل.

قلت: أرأيت الشوب إن كان قد تغير في يد المسلّم إليه بعيب دخله من خرق أو عوار فأخذ ثوبه ذلك الذي دخله العيب بعينه على أن زاد معه ثوباً من صنفه أو من غير صنفه أو زاده معه دنانير أو دراهم أو حيواناً على أن أقاله من سلفه أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: نعم إذا كان قد حل الأجل، وإن لم يحل الأجل فلا بأس أيضاً به في قول مالك؟ إلا أن يزيده شيئاً من صنفه أقول مالك، إلا أن يزيده شيئاً من صنفه السلم الذي كان عليه، فإن زاده شيئاً من صنفه لم يصلح قبل الأجل ولا بأس به أن يأخذ المسلف سلعته التي أعطاه وأسلفها في هذا الشيء ببعض ما كان له عليه مما سلفه فيه ويترك بقيته من أجله لا يقدمه قبل الأجل ولا يؤخره بمنزلة ما لو أن رجلاً باع عبداً أو دابة بمائة دينار إلى سنة ثم أخذ بعد ذلك الدابة بعينها أو العبد بعينه بخمسين مما له عليه وترك الخمسين الباقية قبله أجلها فهذا لا بأس به، فقس جميع العروض عليها إذا أسلفت فيها.

## في الرجل بيتاع العبدين صفقة واحدة كمل واحد بعشرة دراهم واستقال من أحدهما على أن يكون له الآخر بأحد عشرة درهماً

قلت: أرأيت إن اشتريت عبدين صفقة واحدة كل واحد منهما بعشرة دراهم فاستقلته من أحدهما على أن يكون الباقي عليّ بأحد عشر درهماً أيجوز ذلك أم لا؟ قال: هذا جائز لأنه لا بأس أن يبيعه احدهما بدرهم أو أقل أو أكثر.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا قوله.

قلت: أرايت إن أسلمت إلى رجل في كر حنطة فتقايلنا قبل محل الأجل أو بعدما حل الأجل فأحالني بنائمن على رجل وتقرقنا قبل أن أقبض ما أحالني به؟ قال: قال مالك: لا بحدة هذا وهذا دين بدين.

قلت: فإن أعطاني الذي أحالني عليه الدراهم قبل أن أفارق الذي أقالني؟ قال: لا بأس بذلك لأنك قبضت الدراهم قبل أن تفارقه.

قلت: فإن لم يحلني ولكن أقالني فافترقنا قبل أن أقبض منه الثمن؟ قال: لا يصلح عند مالك وهو دين بدين.

قلت: فإن دفع إليّ الثمن قبل أن أفارقه؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن تقايلنا ثم وكلت وكيلاً قبل أن نفترق ونقبض الثمن منه وفارقته أو وكل وكلت وكيلاً قبل أن يشترق ونقبض الثمن منه وفارقته أو وكل هو وكيلاً بعد ما تقابلنا على أن يدفع إلى الثمن وذهب أيجوز هدا في قول مالك؟ قال: أرى إذا وفته إلى أوكيل مكانه قبل أن يفترقا فلا بأس به، وإن كان أمراً يستاخر فإنه لا يجوز لأنهما قد افترقا قبل أن يدفع الثمن الذي بأس به أقدار بع اللدين باللدين.

قلت: والعروض كلها إذا كانت رأس مال السلم فتقايلنا لم يجز أن أفارقـه حتى أقبض رأس مالي وهو مثل الدراهم والدنانير في ذلك عند مالك؟ قال: نعم.

في الرجل يبتاع السلعة أو الطعام فيشرك فيها رجلًا قبل أن ينقد أو بعدما نقد

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة من السلع فأشركت فيها رجلًا قبل أن أنقده أو بعدما نقدته أيصلح ذلك في قول مالك أم لا؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل اشترى من رجل طعاماً بثمن إلى أجل فأتاه رجل فقال: أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أن يكتال طعامه الذي اشترى. قبال مالك: لا بأس بذلك إن أشركه على أن لا ينتقد إلا إلى الأجل الذي اشترى إليه الطعام، فإن انتقد فلا خير في ذلك.

قال مالك: وإن اكتال الطعام ضائاه رجـل فقال: أشــركني في هذا الــطعام على أن أنقدك لم يكن بذلك بأس أن يشـركه في ذلك الطعام انتقد أو لم ينتقد لان ذلك يصير بيعاً مستأنفاً أذا اشتــط النقد.

قلت: أرأيت إن اكتنال طعامه المشتري وقد كان اشتراه إلى أجل ثم أتناه رجـل فقال: أشركني في طعامك هذا. فقال: قد أشركتك ولم يشترط النقد؟ قال: يكون نصف الشمن علم, المشترى إلى أجا, الطعام الذى اشترة إليه المشترى.

قلت: وكذلك التولية في قول مالك؟ قال: نعم سألت مالكاً عن التولية في مسألتك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشركة.

## في الذي يبتاع السلعة أو الطعـام كيلًا بنقـد فيشرك رجـلًا قبل أن يكتــال الطعام أو يقبض السلعة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة من رجل بنقد فلم أقبضهـا حتى أشركت فيهـا رجلًا أو وليتها رجلًا أيجوز ذلك؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: فإن كان طعاماً اشتريته كيلًا ونقدت الثمن فوليته رجلًا أو أشركته فيه قبل أن أكتاله من الذي اشتريته منه؟ قال: قال مالك: لا يأس بذلك، وذلك الحملال إذا انتقد مثل ما نقد.

قال سحنون: وأخبرني ابن القاسم، عن سليمان بن بىلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شرك أو تولية أو إقالة. قال: وقال مالك: اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشركة والتولية والإقالة في الطعام قبل أن يستوفي إذا انتقد النمن ممن يشركه أو يقيله أو يوليه. ١٢٨

# في الرجل يبتاع الطعام بنقد فيشرك فيه رجلًا بثمن إلى أجل

قلت: أوأيت إن اشترى رجل طعاماً بنقد فنقد الثمن ولم يكتله حتى ولي رجـلاً أو أشــركه أو أقــال الباتــع ولم ينتقد وشــرط على الذي ولي أو أشــرك أو أقــال أن الشمن إلى أجــار.

قال قال مالك: لا يصلح هذا لأن هذا لها دخله الأجل صار يبعاً مستقبلاً فصار ببع الطعام قبل أن يستوفي وإنما يصلح ذلك إذا انتقد منه لأنه إذا انتقد فقد صار المشرك والمولى والمقال في الطعام في النقد والمولى والمقال في الطعام في النقد مثل ما صنع المشتري فقد حل محل المشتري فلا يأس بذلك، وإن لم يفعل في النقد مثل ما شبوط على المشتري فليس هذا بمنزلته، وهذا بيع الطعام مستقبلاً فيصبر ببع الطعام على المشتري فليس وهذا بعنزلته، وهذا بيع الطعام مستقبلاً فيصبر ببع الطعام قبل أن يستوفى فلا يصلح ذلك، وكذلك قال مالك.

وقال لي مالك: وما ابتعت من العروض والحيوان إلى أجل مضمونة على رقاب الرجال فبعتها بربح أو نقصان وانتقدت ثمنها فأقلس الذي عليه المتاع أو الحيوان فليس على هذا الذي باعه قليل ولا كثير، والتباعة للذي اشترى على الذي عليه المتاع، وليس على الذي باعه من التباعة قليل ولا كثير،

قلت: ولم كان هذا هكذا في قول مالك؟ قـال: لأنه إنـمـا اشترى دينــاً على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سلعة قائمة بعينها.

## في الرجل يبتاع السلعة ويشرك فيها رجلًا فتتلف قبل أن يقبضها

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة من السلع فأتاني رجل فقال: أشركني في سلعتك ففعلت فأشركته فهلكت السلعة قبل أن يقبضها منياً؟ والشركة فهلكت السلعة قبل أن يقبضها منياً عن رجل اشترى طعاماً قال: هلاكها منهما جميعاً عند مالك؟ قبال: ولقد سالت مالكاً عن رجل اشترى طعاماً فاكتاله في سفيتة فأتاه رجل فقال: أشركني في طعامك هذا فقعل وأشركه ثم غرقت السفينة وفهب الطعام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته؟ قبال: قال مالك: هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي نقده في الطعام.

## في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلًا ولا يسمي شركته

قلت: أرايت لو أن عبداً اشتراء رجلان فلقيهما رجل آخر فقال لهما: أشركاني، فاشركاء، كم يكون له من العبد؟ قال: يكون لكل واحد منهما ثلث العبد لأنهما إنما أرادا أن يكون في العبد كأحدهما. كتاب السلم الثالث \_\_\_\_\_

## ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلًا على أن ينقد عنه

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة من السلع فاشركت فيهارجلًا على أن ينقد عني وذلك بعد أن قبضت ما اشتريت أو قبل أن أقبض ؟ قال: لا يجـوز ذلك عند مالـك في الوجهين جميعًا لأن هذا عند مالك بيم وسلف فلا يجوز.

قلت: وكذلك في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك، لا يصلح أن يشركه على أن ينقد عنه؟ قال: نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الاحوال ولو لم تجب له السلمة، فقال له: تعال اشترها وانقد عنى لم يكن بذلك بأس.

### ما جاء في التولية

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام إلى أجل فقال الذي أسلمت إليه بعد ذلك ولني هذا الطعام الذي لك عليً ففعلت، هل يجوز وتكون تولية أم لا؟ قال: إنسا التولية عند مالك لغير الذي له عليه الطعام والذي عليه الطعام إنما يقال، وليس يولى، فإذا قال: ولني الطعام الذي لك عليً ففعل ونقده كان جائزاً وتكون إقالة، وليس تكون تولية.

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل طعاماً فلمـا كلتـه أتـاني رجـل فقـال: ولني، فقلت: أوليك بكيلى فقال: لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: فإن قال: هذا مدى اشتريته فأنا أوليك هذا المد فنولاه مني فاصابه ناقصاً؟ قال: للمولى نقصانه وزيادته إذا كنان من نقصان الكيل وزيادة الكيل، وليس على هذا الذي ولي من النقصان شيء وليس له من الزيادة شيء.

قلت: أرأيت إن ولي هذا المد الذي اشترى فأصابه هذا الذي تبضه ناقصاً نقصاناً بيناً? قال: إذا كان ذلك النقصان من نقصان الكيل فهر للمولي، وإن كان نقصاناً أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحساب ما اشترى، ولم يكن على الذي ولي ضمان ما انتقص وإن كانت زيادة يعلم أن زيادته ليس من زيادة الكيل فهو للذي ولي.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك الشركة في جميع هذا؟ قال: نعم.

قال: وقال مالك: إذا أشركه وإن لم يكتله فتلف كانت المصيبة بينهما.

قلت: فلو أسلمت في حنطة فوليت بعضها قبل محل الأجل ربعها بربع الثمن

المدوّنة الكبرى/ج ٣/م ٩

أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم، وكذلك جميع العروض.

قلت: وعلى هذا يحمل ما كان من هذه الأشياء؟ قال: نعم.

قلت: أليمى قد كان مالك لا يرزى بأساً بالشركة والتولية والسلم في جميع الأشياء الطعام وغير ذلك إذا انتقد ؟ قال: نعم لم يكن يرى بذلك بأساً.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة عبداً أو غيره فلقيت رجلاً فقال لي: ولني السلعة بالثمن الذي اشتريتها به ولم أخبره بالثمن الخلدي اشتريتها به فقلت: نعم قد وليتك، ثم أخبرته بالثمن أترى البيع فاسداً أو جلالاً في قول مالك؟ قال: لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً بعينه، ولكني أزى المشتري بالنخيار إذا أحبره البائع بما اشتراها به إن شماء أحذ وإن شاء ترك وإن كان إنما ولاء على أن السلعة واجبة له بما اشتراها به هذا المشتري من قبل أن يخبره بالثمن فلا خير في ذلك وهذا من المخاطرة والقمار، فإذا ولاه ولم يوجبه عليه كان المبتاع فيه بالخيار.

قلت: وإن كمان إنما اشترى السلغة بحنطة أو شعير أو شيء مصا يحال أو يموزن فاخيره بالشمن بعدما ولاه، أثرى البيم جائزاً؟ قال: نعم والمشتري بالخيار.

قلت: وكذلك إن كان إنما اشترى السلعة بعبد أو دابة أو بحيوان أو بثياب فلقيه رجل نقال: ولتي هذه السلعة، فقال: قد وليتك وهذا قبل أن يخره بما اشتراها به ثم اخبره أنه إنما اشتراها بحيوان أو بعوض؟ قال: أرى المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك.

-قلت: فإن رضي المشتري أن يأخذهـا؟ قال: يأخذ السلعة بمثلها من العروض والحيوان الذي اشترى بعينه في صفته وجودته ونحوه.

قلت: وكذلك لو أن رجلاً قال في مجلس: اشتريت اليوم سلعة رخيصة فقال له رجل: ولني إياها قال: قد فعلت ولم يخبره بالثمن ولا بالسلعة فقال المولي: هو عبد فقال المولى: قد رضيت قال: ذلك لك، فقال المولي: أخدته بمائة دينار، فقال المولى: لا حاجة لى به قال: ذلك له.

قلت: فإن قال: قد أخذته؟ قال: إن كان حين وّلاه إنما ولاه على غير وجه الإيجاب على المولى وإنما هو إن رضي أخذ وإن سخط ترك بمنزلة المعروف يصنعه به وإنما يجب البيع على الذي يولي ولا يجب البيع على المولى إلا بعد النظر والمعرفة بالثمن، فإن رضي أخذ وإن سخط ترك. كتاب السلم الثالث كتاب السلم الثالث

قال: فلا أرئ بهذا البيع بأساً وإن ولاء على أن السلمة قد وجبت للمشتري قبل أن يسميها وقبل أن يعرفها المولى وقبل أن يعرف ما الثمن وإن سماها،ولم يخبره بالثمن وهي عليه واجبة فلا خير في همذا لأن هذا قسار ومخاطرة، وإنما يجوز من ذلك كله ما كان على وجه المعروف من البائم والمشتري في ذلك بالخيار فلا أرى بهذا بأساً.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً من رجل ولم يخبرني بصفته إلا أنه قبال: عبد في بيتي فقال له رجل: قد أتحدته منك بعاقة دينار من غير أن يصف له العبد أو يكون المشتري قد رأى العبد قبل ذلك هل يكون المشتري بالخيار في قول مالك؟ قال: قبال مالك: اليم هنهنا فاصد لا خير فيه.

قلت: فما فرق ما بين هذا وبين ما سألتك عنه من التولية قبل هذا، ولم لا تنجعل لهذا المشتري الخيار إذا نظر إليه وتجعله بمنزلة العولي السلعة؟ قال: لأن هذا بيع على وجه المكايسة والإيجاب، والذي ولي السلعة لو كان على الإيجاب والمكايسة كان مثل هذا لا خير فيه، وهذا البيع إن كان صميا الخيار فيه وإن كان على وجه المكايسة فلا بأس بذلك أن يقول: عندي غلام قد ابتحته بمائة دينار فانظر إليه، فإن رضيته فقد بعتكه بمائتي دينار فلا بأس بذلك وإن واجبه عليه ولم يجعله بالخيار إذا نظر إليه فلا خير في هذا البيع، وأما التولية فإنما هم معروف صنعه البائع إلى المشتري فلذلك جعانا الخيار المستري إذا نظر، فإن شاء أخد وإن شاء ترك، والتولية إذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المستري إلا بعد معرفة الثمن والنظر إلى السلعة فإنما هذا معروف صنعه بالذي ولاه المستري إلا بعد معرفة الثمن والنظر إلى السلعة فإنما هذا معروف صنعه بالذي ولاه المستري السلعة المستري السلعة عائما هذا معروف صنعه بالذي ولاه

### في بيع زريعة البقول قبل أن تستوفي

قال: وقال مالك: في زريعة الفجل الأبيض الدّيني يؤكل وزريعة الجزر وزريعة السائل والكواث والخريز وما أشبهه إذا اشتراء رجل فلا بأس أن يبعه قبل أن يستوفيه لأن هذا السي واحد. قال: وأما زريعة الفجل المذي يعمو منه الزيعة بأن يبعه قبل أن يستوفيه لأن هذا طعام ألا ترى أن الذي يعمو منه الزيعة فلا يصلح أن يبيعه قبل أن يستوفيه لأن هذا طعام ألا ترى أن الزيت فيه، وأما ما وصفت لك من زريعة الجزر والسلق والفجل الذي يؤكل فليس فيه من الطعام شيء فإن قال قائل: إنه يزرع فينت ما يؤكل قبل له: فإن النوى قد يزرع فينت الخل من فيخرج من النخل ما يؤكل.

## في بيع التابل قبل أن يستوفى

قال: وقال مالك: كل شيء من الطعام لا يباع إن اشترى حتى يستوفى ولا الملح ولا النابل كله إذا اشتريته كيلاً أو وزناً الفلفل والكزبرة والقرنباد والشونيز والتابل كله لا يباع إذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح إلا مشلاً بمثل ولا يصلح منه اثنان بواحد من صنف واحد يداً بيد إلا أن تختلف الأنواع بنه.

## في بيع الماء قبل أن يستوفى

قال: وقال مالك: لا بأس ببيع الماء قبل أن يستوفى.

قال: وقال مالك: لا بأس بالماء واحداً باثنين يداً بيد ولا بأس بالطعام بالماء إلى أجل.

في الرجل يكاتب عبده بطعام إلى أجل فيريـد أن يبيعه منـه أو من غيره قبل أن يستوفيه

قلت: أرأيت لو أن رجلاً باع عبده من نفسه إلى أجل من الأجال بطعام موصوف أيجوز أن يبع ذلك الطمام من عبده قبل محل الأجل بعرض ولا يتعجله أو بمدنانير لا يتمجلها في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: لم أجازه مالك فيما بين السيد وعبده ولم يجزه فيما بينه وبين الأجنبي؟ قال: لأن السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مدبره، ولا يجوز أن يبيع خدمته من أجنبي، فكذلك كتابة عبده يجوز له أن يبيعها من نفسه بدين إلى أجل، والكتابة إلى أجل لا يجوز أن يبيعها بدين إلى أجل من أجنبي، وأن الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين، ولأن الكتابة ليست بدين ثابت. ألا ترى إن مات المكاتب وترك مالاً وعليه دين أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الغرماء فهذا يدلك على أنه ليس بدين ثابت وكذلك إن أفلس المكاتب.

قال سحنون: وإنما يجوز إذا تعجل المكاتب عتق نفسه.

قلت: أرأيت المكاتب إذا كاتبه سيده بطعام إلى أجل أيجوز أن يبيع ذلك الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي؟ قال: لا يجوز ذلك.

في الرجل يكتري على الحمولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه قلت: أرأيت إن اكتريت بعيرًا لي بطعام بعينه أو بطعام إلى أجل أبصلح لي أن

أبيع ذلك الطعام قبل أن استوفيه؟ قال: إذا كان الطعام الذي بعينه كيلًا أو وزناً فلا يصلح أن يبيعه حتى يقبضه، فإن كان الذي بعينه مصبراً فلا بأس أن يبيعه قبـل أن يقبضه، وأمـا الذي إلى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

#### في بيع الطعام قبل أن يستوفي

قلت: أرأيت إن أسلفت في طعمام موصوف إلى أجل معلوم أيجوز أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: لم؟ قال: لأنك أسلفت في طعمام بكيل فملا يجوز ذلك أن تبيعه قبـل أن تقبضه إلا أن توليه أو تقبل منه أو تشرك فيه.

قلت: وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الأطعمة والأشربة إذا أسلفت فيها لم يصلح لي أن أبيعها حتى أكيلها أو أزنها أو أقبضها في قول مالك؟ قال: نعم إلا الماء وحده.

قلت: وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلاً أو وزناً فلا بأس أن أبيعه قبل أن أقبضه من الذي باعني أو من غيره؟ قال: قال مالك: لا بأس أن تبيع ما سلفت فيه إذا كان من غير ما يؤكل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك إذا انتقدت، وأما الذي عليه السلف فلا تبيعه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبيعه منه إلا بمثل الثمن أو أقبل ويقبض ذلك.

قلت: أرايت إن سلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فاردت أن اتخد بعض رأس مالي وآخذ بعض سلفي؟ قال: قال مالك: لا خير في أن يسلف في شيء من الأشياء عرضاً ولا حيواناً ولا طعاماً ولا شيئاً من الأشياء إلى أجل معلوم فتقبض بعض سلفك وتقيله من بعض لأنك إذا فعلت ذلك كان بيعاً وسلفاً في العروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع الطعام قبل أن يستوفي، وما سلفت فيه من العروض إلى أجل من الأجال فاردت أن تبيعه من صحبه فلا بأس أن تبيعه منه بعثل الثمن الذي لما أجل أو بأدنى منه قبل محل الأجل لا يتهم في أن تدفع إليه عشرة دنانير وتاخذ ثمانية حل الأجل فيه أن لا يصلح أن تبيعه من الذي عليه السلف بأكثر معا أعطاه فيه حل في ذلك الأجل أو لم يحل، وإن أردت أن تبيعه من غير صاحبه فلا بأس أن تبيعه من غير صاحبه فلا بأس أن تبيعه من عرصاحبه فلا بأس أن طعام إلا أن يكون من صاحبه وإن لم يحل طعام إلا أن يكون من صاحبه وإن لم يحل طعام إلا أن يكون من صاحبه وإن لم يحل

الأجل بما يجوز لك أن تسلف الذي لك عليه فيه إن كان الذي لك عليه ثياب فرقبية فلا بأس أن تبيعها قبل محل الأجل بثباب قبطن مروية أو هروية أو خيل أو غنم أو بغال أو حمير أو بقر أو إلى أن أردت أن تأخذ منه ثياباً فرقية قبل محل الأجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها، وإن كانت هذه الذي تأخذ أفضل تأخذ رقاعها أو كانت هذه الذي تأخذ أو فلا خير في أن تأخذ منه أكثر من حددها، وإن كانت هذه الذي تأخذ أو أن تأخذ منها أو خير في أن محل الأجل إلا مثل صفتها في جودتها أو إن حل الأجل فخذ منها أرفع من صفتها أو أكثر من عددها أو أشر من عددها أو أخيراً من صفتها أو أكثر من عددها أو أشر من الحالات.

# ما جاء في بيع الطعام يشترى جزافاً قبل أن يستوفى

قلت: ولم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت قبل أن أقبضه من جميع الأشياء كلها الطعام والشراب إذا كان جزافا والعروض والحيوان وجميع الأشياء، وأبى أن يجبز لي أن أبيع ما اشتريت مما يؤكل ويشرب كبلاً أو وزناً حتى أقبضـ؟ قال: لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يستوفي وهو عندنا على الكيل والوزن وكل شيء ما خلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبيعه قبل أن تستوفيه إن كنت اشتريته وزناً أو كيلاً أو جزافاً فهو سواء، وإن كان الحديث إنما جاء في الطعام وحده.

قلت: ولم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافاً قبل أن أقبضه من صاحبه الذي ابتته منه أو من غيره؟ قال: لأنه لما اشترى الطعام جزافاً فكانه إنما اشترى سلعة بعينها فلا بأس أن تبيع ذلك قبل القبض إلا أن يكون ذلك البيع والشراء من قوم من ألهل العينة فلا يجوز ذلك بأكثر مما ابتت.

قلت: ارأيت إن اشتريت عطراً أو زنبقاً أو باناً أو مسكاً وزناً أو حديداً أو زجاجاً وزناً أو حناء كيلاً أو وزناً أو ما أشبه هذه الأشباء معا يوزن ويكال معا لا يؤكل ولا يشرب، أيجوز لي أن أبيع ذلك من صلحبه قبل أن أقيضه في قول مالك؟ قال: نعم إن اشتريت علمة الأشياء وزناً أو جزافاً فلا بأس أن تبيعها من صلحبها أو من غير صاحبها قبل أن تقيضها وكذلك الطعام والشراب جزافاً، أو كل ما اشتريت من الطعام والشراب وزناً أو يلاً فلاتيمه في قول مالك حتى تقيضه وتزنه أو تكيله. قال: وإنما جوز مالك بيع هذه الأشياء قبل أن تقيض من الناس إلا أصحاب العينة فإنه كرهه لهم.

قلت: صف لي أصحاب العينة في قول مالك؟ قال: أصحاب العينة عند الناس قد

عرفوهم يأتي الرجل إلى أحدهم فيقول له: أسلفني مالاً فيقول؛ ما أفعل، ولكن أشتري لك سلعة من السوق فابيمها منك بكذا وكذا ثم أبتناعها منك بكذا وكذا أو يشتري من الرجا, سلعة ثم بيمها إماه ماكثر مما انتاعها منه.

## ما جاء في الرجل يصالح من دم عمد على طعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه

قلت: أرايت لو أن رجلاً وجب له على رجل دم عمد فصالحه من ذلك على طعام موصوف إلى أجل معلوم أيجوز أن يبيع له هذا الطعام قبل أن يقيضه؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولكني أراه بمنزلة من سلف في طعام فلا يبعه قبل أن يقبضه لأن هذا الطعام ليس بقرض، وإنما هو شراء. ألا ترى أنه باع اللم الذي كان له بهذا الطعام.

قلت: وكذلك لو خالع امرأته بطعام إلى أجل؟ قال: نعم كذلك قال أيضاً: لا يبعه حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه .

## في الرجل يبتاع الطعام بعينه أو بغير عينه فيريد أن يبيعه قبل أن يقبضه

قلت: أرأيت الطعام يشتريه الرجل والطعام بعينه أو بغير عينه أيبيعه قبل أن يقبضه في قول مالك؟ قال: لا يبيعه حتى يقبضه. قال: ولا يواعد فيه أحداً ولا يبيع طعاماً ينوي أن يقبضه من هذا الطعام الذي اشترى كان الطعام بعينه أو بغير عينه.

قلت: فالذي أجازه مالك أن يشتريه رجل من هذا الذي اشتراه بكيل واحد ما هو؟ قال: الرجل يشتري الطعام فيكتاله لنفسه ورجل واقف لم يعده على بيعه فإذا اكتاله لنفسه ورجل واقف لم يعده على بيعه فإذا اكتاله لنفسه ورجل واقف لم يعده المواقف أن يشتريه منه بهذا الكيل، وكذلك إن لم يشهد كيله وكان غائباً عن كيله فاشتراه منه وصدقه على كيله فذلك جائز إذا كان ذلك منهما على غير موعد كان بينهما ولا وأي وهذا قول مالك؟ قال: فقلت لمالك: فإن صدقه بكيله فأصده فوجد فيه نقصان؟ قال: أسا ما كان من زيادة الكيل ونقصانه فهو للمشتري وما كان من نقصان بعدل المنقصان نقصان بعدل المنقصان الكيل. ولا يعطى طعاماً ولكن يرد عليه من الثمن بقدر ما نقص إذا كان من غير نقصان الكيل. قال: فقلت لمالك: إذا كان من غير عليه وكالة بحضوة شهود حين اشتراه فارى أن يرجع المشتري كان المشتري لم يغب عليه وكالة بحضوة شهود حين اشتراه فارى أن يرجع المشتري على البائع بما نقص من الطعام بقدر ذلك من الثمن، فإن كان قد غاب عليه المشتري غم حاء بعد ذلك يدعى وكذبه البائع أحلف البائع بالله الذي لا إله إلا هو لقد كان فيه كذا

وكذا ولقد بعته على ما قبل لي فيه من الكيل والوزن ويسرأ ولا يلزمه للمشتـري شيء مما يدعيه.

قلت: أرأيت إن اشترى ما سوى الطعام من السلع كلها كانت بعينها أو بغير عينها أيجوز له أن يبيعها قبل أن يقبضها في قول مالك؟ قال: نعم يجوز ذلك له إن اشتراها وزناً أو جزافاً أن يبيعها ويحيل عليه. قال: ولقد سالت مالكاً عن الرجل يشتري من الرجل حديداً بعينه أو تبناً أو نوى أو ما أشبهه مما يوزن فيجب له فيأته رجل فيربحه قبل أن يستوفيه ويحيله عليه فيستوفى منه ذلك الوزن قال: لا بأس بذلك.

## ما جاء في الرجل يبيع الطعام بعينه كيلًا ثم يستهلكه

قلت: أرأيت لو أن رجلاً ابتاع طعاماً بعينه فلهم الباشع فباعه أو استهلكه؟ قال: قال مالك: فإن على البائع أن ياتي بمثل ذلك الطعام يوفيه المشتري. قال: فقلت: أفلا يكون المشتري عليه بالخبار إن أحب أن يلزمه المطعام النزمه، وإن أحب أن يأخذ ذهبه أخذه. قال: لا ، وليس عليه إلا طعام مثل ذلك وليس في هذا خيار إنما هذا بمنزلة رجل استهلك لرجل طعاماً بعينه فعليه أن ياتي بمثله.

قلت: أرايت لو أن لي على رجل سلفاً فلما حل الأجل وكلت ابنه يقبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدبرته أو أم ولده؟ قال: أكره هؤلاء إذا وكلهم لأنهم كأنهم الذي عليه الطعام، فلا يجوز لي أن أوكل الذي عليه الطعام بقبض طعام عليه. قال: وولده إذا كانوا كباراً قد بانوا بالحيازة عنه، فلا أرى بذلك بأساً ويتبعه بقبضهم إن شاء.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في كر حنطة إلى أجل من الآجال ثم أسلم إليّ في كـر حنطة مثله إلى ذلك الأجل فأردنا أن نتقاص قبل محمل الأجل يكون ماله من الطعام علىّ بما لي عليه من الطعام أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: وكذلك إن حل الأجل؟ قال: نعم.

قلت: ولم؟ قال: لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفي.

قلت: إذا حل الأجل عليّ وعليه والطعامان صفتهما واحدة لم جعله مالك بيح الطعام قبل أن يستوفي؟ قال: ألا ترى أن كر الحنطة الذي لك عليه لم تقبضه منه وإنما بعته ذلك بكر له عليك فلا يجوز هذا، وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي، وهذا بمنزلة أن لوكان على رجلين. كتاب السلم الثالث كتاب السلم الثالث

قلت: فلو اقرضت رجلاً مائة إردب من حنطة إلى اجل ثم أسلم إلي في مائة إردب من حنطة إلى أجل وأجلهما واحد فقلت له: قبل محل الأجل اقاصك بما لي عليك من الطعام القرض بالذي لك علي من الطعام السلم. قال: لا يصلح هذا، وهو بيع الطعام قبل أن يستوفى. ألا ترى أنه باعك طعاماً له عليك من سلم إلى أجل بطعام لك عليه قرضاً إلى أجل فهذا لا يصلح وهذا بمنزلة أن لو كان على رجلين.

قلت: فإن حل الأجل فقلت له: خذ الطعام الذي لي عليك من القرض بـالطعـام الذي لك على من السلم؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: لم أجازه مالك حين حل الأجل وكرهه قبل محل الأجل؟ قال: لأنه لما حل الأجل إنما له عليك أن تبوقيه سلمه الذي له عليك وكان لك عليه قرضاً قد حل مثل السلم الذي له عليك فقلت له: خذ ذلك الطعام يسلمك فلا بأس بذلك لأنه لا يكره لك أن تبيع قرضك قبل أن تستوفيه فكذلك لا يكره لك أن تبيع قرضك قبل أن تستوفيه فكذلك لا يكره لك أن تبوفيه من طعمام عليك من سلم وليس هنهنا بيع شيء من الطعام بشيء من الطعام، وإنما هو هنهنا قضاء سلم كان عليك

قلت: فلم كرهته لي قبل محل الأجل أن أقاصه بـذلك؟ قال: لأنه يدخله الدين بالدين وبيع الطعام قبل أن يستوفي ، ألا ترى أنـك بعته مائة إردب لـك عليه قـرضاً إلى أجل بمائة إردب الذي له عليك من السلم إلى أجل فلا يصلح ذلك .

قلت: وما فرق بينه إذا كان الذي له عليّ سلماً والذي لي عليه من سلم وبينه إذا كان الذي لي عليه فرضاً والذي له عليّ سلم في قول مالك إذا حلت الأجال؟ قال: لأنه إذا كان الذي عليكما جميعاً سلماً فلا يصلح لواحد منكما بيع ماله على صاحبه من الطعام قبل أن يستوفيه، وإذا كان لأحدكما قرض وللأخر سلم فلا يصلح لصاحب السلم أن يبيعه حتى يستوفيه، ولا بأس أن يبع صاحب القرض طعامه قبل أن يستوفيه فلما كان يجوز لصاحب القرض بيع طعامه قبل أن يستوفيه جاز له أن يقضيه من سلم عليه إذا حلت الأجال ولا يكون هذا من الذي له السلم بيع سلمه قبل أن يستوفيه، وليس للذي له السلم أن يعتنع من ذلك إذا قال له: خذ هذا الطعام قضاء من سلمك إذا كان مثل سلمه، فكذلك القرض إنما هو قضاء وليس هو بيم الطعام قضاء على استيفائه.

قال: وسئل مالك عن رجل باع من رجل طعاماً بشمن إلى أجل فاستقرض اللذي له الحق من رجل دنانير مثل الدنانير التي له على بائعه أو ابتاع سلعة من رجل بمثل الدنانير ١٣٨

التي له على بائعه من ثمن الطعام فلما حل الأجل أحال الذي أسلف الدنانير أو باعه السلعة بتلك الذهب على المشتري منه الطعام فاراد الذي أحاله أن يأخذ منه طعاماً أو دقيقاً أو زبياً أو تمراً. قال مالك: أما صنف الطعام الذي كان ابتاعه هذا فليأخذ منه مثل مكيلته في صنفه، وأما غير ذلك من التمو والزبيب وما أشبهه أو غير ذلك من الطعام كله فلا يجوز له أن يأخذ منه إلا ما كان يجوز لبائمه أن يأخذ منه. قال: ولقد سألت مالكاً في غير عام عن رجل ابتاع من رجل طعاماً فاسلفه رجلاً قبل أن يقضيه فأراد الذي قبضه الذي أسلفه أن يعطي صاحبه فيه ثمناً فقال مالك: لا يعجبني ذلك وأراه من وجه بيح الطعام قبل أن يستوفي.

قلت: فلو أن لرجل عليّ كراً من طعام من سلم فلما حل الأجمل اشتريت كراً من طعام وقلت للذي له عليّ السلم أقبضه؟ قال: قبال مالك: لا يصلح حتى يستوفيه لأن هذا بيم الطعام قبل أن يستوفى.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل في مائة إردب حنطة فلما حل أجلها أحالني على رجل له عليه طعام من قرض مثل كيل طعامي الذي لي عليه من سلم أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: إن حل أجل القرض وقعد حل أجل السلم فلا بأس به، وإن لم يحل أجل السلم ولم يحل أجل القرض فلا خير في هذا حتى يحلا جميعاً.

قلت: ولا يكون هذا ديناً في دين إذا حل الأجل؟ قال: لا.

قلت: لم؟ قال: لأنه فسخ مالـه من سلمه فصـارت حنطتـه على هذا الـذي احتال عليه ولم يبق على الذي كان عليه السلم شيء فلم يصر هذا دينًا في دين.

قلت: أرأيت إن حل أجل الـطعامين جميعـاً وأحالني فـاُجزت الـذي أحالني عليـه أيجوز هذا أم لا؟ قال: لم أوقف مالكاً على هذا ولكن رأيـي أنه لا بأس أن يؤخره.

قال ابن القاسم: وسمعت مالكاً يقول في نصراني ابتاع من نصراني طعاماً فاراد أن يبيعه من مسلم قبل أن يستوفيه قبال: قال مبالك: لا أحب للمسلم أن يبتاعه ولا يمدخل فيه.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل في كر حنطة فلما حل الأجل اشترى هو من رجل كر حنطة فقال لي: اقبضه منه. قال: قال مالك: لا يجوز.

قلت: لم؟ قال: لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفى.

قلت: فإن كاله المشتري الذي عليه السلم ثم قال: قد كلته وفيه وفاء حقك أيجوز لي أن آخذه وأصدقه؟ قال: نعم .

قلت: وكذلك إن كاله الذي عليه السلم لنفسه حتى يستوفيه والذي له السلم فاتم يرى ذلك فأخذه بكيله؟ قال مالك: لا بأس بذلك إلا أن يكون فيه سوعد من الذي له السلم أن يقول له: اشتر لي هذا الطعام وأنا آخذه منك في مالي عليك فلا خير في ذلك أشاً

قال ابن القاسم: ووجه ما كره مالك من ذلك فيما رأيت من قوله إن الطعام إنما نهي عن أن يباع قبل أن يستوفي فإذا كان يبتاع لك طعاماً ويشترط عليك أخذه قبل أن يشتريه أو قبل أن يستوفيه ثم يشتريه لك على ذلك ويقيضه فهذا كأنه قد وجب لك قبل أن يشتريه ويصير في ملكه فكأنه باع طعاماً ليس عنده بعينه، فالكيل فيما بين ذلك إذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخذه قبل أن يشتريه له الذي له عليه السلم مما لا يحل ولا يحرم.

قلت: أرأيت لو أني أسلمت إلى رجل دراهم في طعام فلما حل الأجل قـال لي: خذ هذه الدراهم فاشتر لي بها من السوق طعاماً ثم كله لي ثم استوف حقـك منه. قـال: قال مالك: لا يصلح هذا.

قلت: وكمذلك لو كان الذي أسلم إليه دراهم فأعطاه حين حلَّ الأجل دنيانير أو عرضاً من العروض فقال: اشتر بها حنطة وكلها لى ثم اقبض حقك منها؟.

قال ابن القاسم: لا يصلح هذا أيضاً: قال: وسواء إن كنان دفع إليه الذي عليه السلم دنانير أو دراهم أو عرضاً حين حل الأجل نقال: اشتر بها طعاماً فكله لي حين يحل الأجل ثم استوف حقك منه فذلك كله سواء، ولا يصلح عندي وكذلك العروض عند مالك.

قلت: ولم لا يصلح هذا في قول مالك؟ قال: لأنه كأنه إنسا استوفى من الطعام الذي كان له عليه دراهم أو دنانير أو عرضاً فاشترى بذلك طعاماً لنفسه فلا يصلح هذا لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفى.

### في الرجل يبتاع الطعام جزافاً فيستلف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن بايعته الصبرة جزافاً فضاعت؟ قال مالك: ضياعها من المشتري إذا اشتراها جزافاً.

قال ابن القاسم: من ابتاع طعاماً جزافاً صبرة فإن تلقت قبل أن يقبضها فإن مصيبتها من الشعب من المشتري قال: فيان كان الذي باعها هو الذي استهلكها فعليه قيمتها من الذهب والفضة. والفضة لأن مالكماً قال لي: من استهلك صبرة طعام فعليه قيمتها من الذهب والفضة. قال: وإن كان غيره استهلكها فعلى الذي استهلكها قيمتها من الذهب والفضة وهذا قول مالك. قال: وإن اشترى صبرة طعام كل قفيز بلاهمين فاصابها أصر من السعاء فتلفت ود الناتع على الدراهم وهذا قبل مالك.

قال: ولو كان البائع هو الذي أتلفها فعليه أن يأتي بطعام مثله حتى يوفيه المشتـري بما شرط له من الطعام وهذا قول مالك.

قال ابن القاسم: ويتحرى الصبرة فيأتي بطعمام مثله فيكيله للمشتري. قىال: وفرق مالك بين الصبرة جزافاً وبينها إذا بيعت كيلاً.

قلت: أرأيت هذه الصيرة التي باعها صاحبها كيلاً إن تعدى عليها رجل فاستهلكها قبل أن يكيلها المشتري؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى للبائع القيمة على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشتري بالقيمة طعاماً ثم يكيله البائع للمشتري على شرطهما وذلك لأنه لو عرف كيلها لغرم كيلها المتعدى وكان المشتري أن يقبضه على ما اشترى فلما لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له طعاماً بتلك القيمة فأخذه المشترى على ما اشترى.

قلت: ولا يخشى أن يكون هنهنا بيع الطعام قبل أن يستوفى؟ قال: لا لأن التعدي إنما وقع هنهنا على البائع ألا ترى أنه لو عرف كيله لكان التعدي على المشتري.

## بيع الطعام قبل أن يستوفي

قلت: أرأيت لــو أن لي على رجــل طعــامــاً من شـــراء فقلت لــه: بعـــه لي وجئني بالثمن. قال: قال مالك: لا يجوز ذلك.

قلت: لم كرهه مالك حين قلت للذي لي عليه الطعام: بعه وجنسي بـالثمن؟ قال: لأنه يدخله بيع الطعام قبل أن يستوفى فكأنه باعه من الذي عليه الطعام بالدنانير التي يأتيه بها فلا يصلح له أن بيبعه الطعام حتى يستوفيه لا من الذي عليه الطعام ولا من غيره، وقد

يدخمه أيضاً أن يكون ذهباً بذهب إلى أجل أكثر منها فإن كان أصل شرائـه الطعـام بذهب أو بورق فيدخمه الورق بالذهب إلى أجل.

قال: وقال مالك: ولا أحب للرجل أن يبتاع من رجل طعاماً ولا سلعة إلى أجل، فإذا حل الأجل قال الذي عليه الحق للذي له الحق: خذ همذه الدنمانير لمدنانير هي أكثر منها فابتم بها طعامك أو سلعتك.

قلت: فإن كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطمام الذي عليه؟ قال: إذا كان مثل الثمن الذي دفع إليه فلا بأس به إذا كان مثله في عينه ووزنه وجودته، وإن كان ألم من الثمن الذي دفع إليه فلا بأس به إذا كان مثله في عينه ووزنه وجودته، وإن كان الأوالة في الطمام خاصة فأما إذا كان الدين على الذي عليه الحق سلعة من السلع ليس بطعام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري لتفسه السلعة التي له عليه مشل الذهب على أن أن عالكاً قال الذي المسلعة التي له عليه مشل المنه قاله في ثمن الطعام مثل المعام أقاله فلا بأس به، فإنما هر رجل أقاله وأخذ طعاماً أقل من حقه فلا بأس بالوضيعة في أقاله فلا بأس به، فإنما له وإن كان وأس مالله لا يسري الطعام الذي عليه لأنه لو غلق الطعام إذا أعظاء وأس ماله وإن كان وأس ماله لا يسري الطعام الذي عليه لأنه لو فأقاله عليه فهر بيع الطعام قبل أن يستوفى، وأما في السلع التي ابتاع منه فإنه إن أعطاه أقل من الثمن المن الثمن الذي وهد في المعام إذا قل من الثمن أو مثله فإن زاده فلا خير فيه لأنه يتهم إذا كان أقل من الثمن أو مثله فإن زاده فلا خير فيه لأنه يتهم أن يكون ألسايد إلى يقم إذا كان قل من الثمن أو مثله فإن زاده فلا خير فيه لأنه يتهم أن يكون

قال: وقَال مالك: وإذا أعطاه الذي عليه السلم دنانير يشتري بها الذي لـ السلم سلعة فيقيضها لم يصلح أن يعطيه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها إليه في السلم أول مرة، وكذلك لا يصلح أن يدفع أكثر من الدنانير التي أخذ في جميع الأشياء كلها.

### ما جاء في رجل ابتاع سلعة على أن يعطى ثمنها ببلد آخر

قلت: أرأيت إن ابتعت سلعة بدنانير إلى أجل على أن أوفيه الدنانير بافريقية فحل الأجل وأنا وهو بمصر أيقضى له على بالدنانير وأنا بمصر؟ قال: قال مالك: يأخذ الدنانير بمصر إذا حل الأجل أو حيثما وجده، قال: وكذلك الدراهم.

قال: وقال مالك: والمدنانير والدراهم لا تشبه السلع لأن الدنمانير والدراهم عين والسلع ليست بعين وأنصانها مختلفة في البلدان ولا يكون له أن يأخمذ منه إلا في البلد الذي شرط أن يوفيه فيه. ١٤٢

قلت: فإن كان أسلم إليه في سلعة ليس لها حمل ولا مؤنة مثل اللؤاؤة الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو العنبر أو ما أشبهه مما ليس له حمل ولا مؤنة؟ قال: لم أسمح من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر هكذا بعينه شيشاً، ولكني أرى أنه ليس له أن يأخذه إلا في البلد الذي شرط لأن سعر هذا في البلدان مختلف.

### في الرجل يشتري الطعام بالفسطاط على أن يوفيه بالريف

قال ابن القاسم: سألت مالكاً عن الرجل يبتاع الطحام الموصوف المضمون بالفسطاط على أن يوفيه الطعام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو نحوها فقال: لا بأس بذلك.

قلت: لم أجازه مالك؟ قال: لأنه جعل موضع البلدان بمنزلة الأجال ولم يجعله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف إلى يوم أو يومين أو ثلالة ببمموضعه الـذي سلف فيه فهذا لا يجوز عند مالك، والذي ذكرت من البلدان مسيرة ثلاثة أيام جوزه مالك.

قلت: لم جوزه وكره هذا في البلد؟ قال: لم أسمع من مالك فيه فرقاً إلا أني أرى ذلك لاختلاف أسمواق البلدان لأن البلد الواحمد لا تختلف أسواقه عنمه في يومين ولا ثماثلة. ألا تمرى أن السلم لا يجوز أن يكون أجله عند مالك إلا إلى أجمل تختلف فيمه الأسواق.

قال ابن القاسم: قلت لمالك: لو أن رجلًا ابتاع من رجل طعماً بيوفيه إيماه بقرية بينها وبين العوضع الذي اشترى منه فيه الطعام مسيرة ثلاثة أيام أو أربعة مضموناً عليه أن يوفيه إياه بتلك القرية قال: لا بأس بهذا ولم يره مالك مثل الذي يعطيه إياه على أن يوفيه ببلدة بعد يوم أو يومين أو ثلاثة.

قلت: أرأيت إن اشتريت طعاماً من رجل بالإسكندرية وشرطت عليه الحملان إلى الفسطاط أو اشتريت من رجل طعاماً بالاسكندرية وهو طعام بعينه وشرطت عليه أن يوفيني ذلك الطعام بالفسطاط في متزلي قال: قال مالك: إذا اشتريته بالاسكندرية وهو طعام بعينه وشرطت عليه أن يوفيك إنه بالفسطاط فهذا لا يصلح لأن هذا اشترى سلعة بعينها من السلع إلى أجل واشترط ضمانها عليه وإن اشتراه بالإسكندرية على أن يحمله له إلى الفسطاط وهو يستوفيه بالاسكندرية؟ قال: فلا بأس به عند مالك لأن هذا اشترى هذا الطعام وكراء حملانه من الاسكندرية إلى الفسطاط في صفقة واحدة ولا بأس أن تجمع الصفقة الواحدة شراء سلعة وكراء وكذلك قال لي مالك.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بطعام على أن أوفيه إياه بافريقية وضربت لذلك أجلاً؟ قال مالك: ذلك جائز ولا يكون له أن يأخيله بذلك الطعام إلا بأفريقية إذا حل الأجل وفق مالك بين قرض الطعام على أن يقضى ببلد آخر وبين اشتراء الطعام على أن يقضي ببلد آخر ربح الحملان فلا يصلح يقضي ببلد آخر ربح الحملان فلا يصلح ذلك، وأما شراء الطعام على أن يقضيه في بلد آخر وضرب لذلك أجلاً فلا بأس بذلك لأن التراض على أن يقضيه في بلد آخر وضرب لذلك أجلاً فلا بأس بذلك لأن التراض بلد كا وكذا.

قلت: فإن أبى أن يخرج الذي عليه الطعام من سلم إذا حل الأجل أو بعمه. لأجل؟ قال: يجبر على ذلك أو يوكل وكيلاً يدفع إلى الذي له الطعام الطعام في ذلك البلد.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم هذا قبوله إلا أن مسألتك يجبر على الخروج فإني لم أسمعه من مالك إلا أن ذلك رأيي لأن مالكاً قال: وليس له. أن يقضيه في غير ذلك البلد، وإن فات الأجل فمن هنهنا رأيت أن يجبر على الخروج إلى ذلك البلد أو يوكل من يدفع إلى الرجل طعامه ولأن مالكاً قال في الرجل يكون عليه الدين فيريد السفر فيمنعه صاحب الحق قال: إن كان سفراً بعيداً يحل الأجل قبل أن يأتي منم من ذلك ولم يكن له أن يسافر وإن كان سفراً قريباً يبلغه ويرجع قبل حلول الأجل فحلا يمنع من ذلك فلما منعه مالك من السفر المعيد كان عليه أن يحرج أو يوكل على ما أحب أو كره لقضاء حقه في ذلك الموضع.

### في الاقتضاء من الطعام طعاماً

قلت: أرأيت إن بعت من رجل مائة إردب حنطة دفعتها إليه سمراء بمائة دينار إلى أجل فلما حل الأجل أخذت منه بالمائة الدينار التي وجبت لي عليه خمسين إردباً سمراء. قال: قال مالك: لا يصلح ذلك.

قلت: لم وإنما أخذت أقل من حقي ، وقد كان يجوز لي أن آخذ من المائة الدينار مائة رادينار مائة رادينار مائة رادينار مائة رادينار مائة رادينار محراء لم يجز لي قال: الان مالكاً قال: أخاف أن تكون الحقسون ثمناً للمائة الإردب أو تكون المائة إردب سمراء إلى أجل فاحد في ثمنها حين حل الأجل محمولة أو شعيراً لم يجز ذلك ، وكذلك لو باعم برنياً بثمن إلى أجل فاخذ من البرني عجوة أو صيحانياً لم يجز ذلك إلا أن يأخذ من الصف الذي باعه مثل مكيلة ما باعه به في جودته وصفته.

قلت: وكذلك لو باعه مائة إردب سمراء إلى أجل بمائة دينار فلما حل أجل الدنائير أتاه فقال له: أعطني خمسين إردباً من الحنطة التي بعتـك واقبلك من الخمسين على أن ترد علي الخمسين ديناراً. قال: قال مالك: لا يصلح هـذا، وهذا يسع وسلف لأنه بـاعه الخمسين إردباً بخمسين ديناراً على أن أقرضه الخمسين الإردب التي ترجع إليه.

قلت: أرأيت إن بعت ثـوباً بمـائة درهم إلى شهـر أيصلح لي أن أشتـريـه بخمسين درهماً قبل الأجل في قول مالك؟ قال: لا خير فيه.

قلت: لم؟ قال: لأن ثوبه رجع إليه ويصير كنانه أسلف خمسين نقداً في مناثة إلى
 أجل.

قلت: أرأيت إن اشتراه بثوب نقداً أو بعرض من العروض وقد كان باعه بمائة درهم إلى أجل؟ قال: لا بأس بذلك إذا كان الذي اشتراه به من العروض نقداً فإن كان العروض التي يشتريه بها إلى أجل أدنى من أجل المائة الدرهم أو إلى أجلها أو إلى أبعد من أجلها فلا خير في ذلك وهذا من الكالىء بالكالىء.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وذلك جائز إذا كان ثمن الثوب الذي يشترى به الثوب الذي كان باعـه بمائـة. أقل من المائة درهم أو أكثر، قال: نعم.

قلت: فلو كانت لي عليه مائة إردب سمراء إلى أجل فأخذت منه لما حل الأجل خمسين إردباً محمولة وحططت عنه خمسين أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: إن كان إنما هو صلح يصالحه على وجه المبايعة فلا يجوز وإن كان إنما أخذ منه خمسين محمولة اقتضاء من خمسين سمراء ثم حط عنه من غير شرط ولا صلح للخمسين الأخرى لم يكن بهذا بأس. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن كان لمي عليه مائة إردب محمولة فلما حل الأجل أخذت منه سمراء خمسين إردباً ثم حططت عنه الخمسين الأخرى من غير شرط أيجوز هذا؟ قال: أرجو أن لا يكون بهذا بأس.

قلت: أرايت إن كانت لي عليه مائة إردب سمراء فلما حل الأجل صالحته على مائة إردب سمراء فلما حل الأجل صالحته على مائة إردب محمولة إلى شهرين. قال: لا يجوز هذا في قول مالك لأن هذا بيع الطعام بالطعام ليس بدأ بيد. ألا ترى أنه قد باع سمراء له قد حلت بمحمولة إلى أجل فلا يجوز، وإنما يجوز هذا إذا أقيضه قبل أن يقرقا لأن الطعام لا بأس به الحنطة بالحنطة

وإن اختلفت أجناسه مثلاً بمثل إذا كان يدأ بيد ويدخل في مسألتك أيضاً بيـع الطعـام قبل أن يستوفى .

# في بيع التمر والرطب في رؤوس النخل بالحنطة

قلت: أرايت إن اشتريت تمرأ في رؤوس النخل أو رطباً أو بسراً بحنطة نقداً أيجوز هذا؟ قال: إن جد ما في رؤوس النخل مكانه وقيضه قبل أن يتفرقا بحضرة ذلك فلا بأس به عند مالك وإن لم يجمده بحضرتهما قبل أن يتفرقا فلا يصلح ذلك لأنه بيع المعلما بالطمام مستأخراً فلا يصلح ذلك إلا يداً بيد، وهذا إذا لم يجمله بحضرة ذلك قبل أن يتفرقا عند مالك فليس ذلك يداً بيد.

قلت: فإن اشتريت ما في رؤوس هذه النخل من التمر أو البرطب أو البسر بـدراهـم أو بدنانير أو بعرض من العروض ما خلا الطعمام إلى أجل أيجـوز ذلك وإن لم يجـده قبل أن يشرقا بحضرة ذلك فلا بأمر بذلك؟ قال: نعم.

قلت: ولا يرى هذا الدين بالدين لأنك زعمت أن ما في رؤوس النخل ليس بنقد إذا لم يجده بطعام حاضر إلا أن يجده؟ قال: لا لأن الثمار قد حل بيعها إذا طابت فإذا حل بيعها بيعت بنقد أو بدين ولم يمنع صاحبها منها، وإنما كرهمه مالك بالطعام إذا لم يجده مكانه لأنه فيه الجوانح، وإنما يراه إذا كان بيعه ما في رؤوس النخل بالطعام ولا يجده بحضرة ذلك، ولم يقيضه أنه من وجه بيم الطعام بالطعام إلى أجل.

قال: وسئل مالك عن الرجل يأتي إلى البياع بالحنطة يبتاع منه بهما خلاً أو زيناً أو سمناً فيكتال الحنطة على باب حانوته ويدخل الحانوت ليخرج الخل من حانوته أو من زق يكون فيه ذلك إلا أنه في الحانوت قال مالك: لا يعجبني، ولكن ليدع الحنطة عند صاحبها وليخرج الخل أو السمن أو الزيت أو ما أراد أن يبيعه منه بذلك الطعام ثم يبتاعه منه فيأخذ ويعطى.

قال ابن القاسم: فعن اشترى تمراً بحنطة ولم يجده مكانه فهـذا أشد وأبين أنــه لا خير فيه وهذا مما لا اختلاف فيه أنه لا يصلح.

# في بيع الطعام بالطعام غائباً بحاضر

قلت: أرأيت لـو أن رجلًا بـاع تمراً بحنطة والتمر حـاضر والحنطة غـائبـة في دار صاحبها فقال: ابعث إليّ الحنطة فأت بها قبل أن يفترقا أيجوز هذا في قول مالك؟ قـال: ١٤٦ كتاب السلم الثالث

لا يجوز هذا عند مالك إلا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جميعاً حاضران وإلا لم يجز ذلك.

قلت: أرأيت إن بعته حنطة بشعير كل ذلك بعينه فافترقنا قبل أن نتقابض أو قبض أحدنا وافترقنا قبل أن يقبض الأخر؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يأتي الحانوت بالحنطة ليناع بها زيئاً فيكتالها له صاحب الحانوت ثم يدخل الحانوت فيخرج الزيت؟ قلله مالك: لا خير فيه، ولكن يقر الحنطة ثم يدخل الحانوت فيخرج الزيت ثم يتقابضان، وإنما الطعامان إذا اختلفا بمنزلة الذهب والورق فكذلك مسألتك.

# ما جاء في الرطب بالبسر والبسر بالنوى

قلت: ما قول مالك في الرطب بالتمر واحداً بـواحد أو بينهما تفاضل؟ قال: قـال مالك: لا يصلح التمر بالرطب لا واحد بواحد ولا بينهما تفاصل.

قلت: وكذلك البسر بالتمر لا يصلح على حال عند مالك؟ قال: نعم.

قلت: فالبسر بالرطب؟ قال: لا خير فيه أيضاً على حال لا مثلًا بمثل ولا متفاضلًا. قلت: فالرطب بالرطب؟ قال: قال مالك: لا بأس به مثلًا بمثل.

فلت: قالرطب بالرطب؛ قال: قال مالك. و باس

قلت: فالبسر بالبسر؟ قال: لا بأس به مثلًا بمثل.

قلت: أرأيت النوى بالتمر أيجوز هذا؟ قال: قد اختلف قول مالك فيه، ولا أرى به بأساً يداً بيد ولا إلى أجل لأن النوى ليس بطعام.

قلت: فالنوى بالطعام أو بالحنطة أو غير ذلك لا بأس بـه عند مالك ولم يختلف قوله فيه؟ قال: نحم.

قلت: فالبلح بالتمر ما قول مالك فيه؟ قال: أما البلح الصخار بالتمر والرطب فملا بأس به واحد بواحد واثنان بواحد يداً بيد.

قلت: فالبلح الصغار بالبسر؟ قال: كذلك لا بأس به واحد بواحد واثنان بواحمد يداً يد.

قلت: والبلح الكبيار؟ قال: قـال مالـك: لا خير فيه في البلح الكبـار بـالتـمـر ولا بالرطب واحد بواحد ولا اثنان بـواحد ولا يصلح البلح الكبـار واحد بـاثنين من صنفه ولا بأس بصغاره بكياره اثنين بواحد يداً بيد.

قلت: فالبلح الكبار بالبسر؟ قال: لا خير فيه أيضاً على كل حال.

## ما جاء في اللحم بالحيوان

قلت: صف لي قول مالك في اللحم بالحيوان ما يجوز فيه وما يكره منه مالك؟ قال: قال لي مالك: الإبل والبقر والغنم والوحش كلها صنف واحد لا يجوز من لحومها اثنان واحد باثنين والطبر كلها صنف واحد وحيبها وانسيها لا يصلح من لحمها اثنان بواحد، والحيتان كلها صنف واحد ولا يصلح لحم الإبل والبقر والغنم والوحش كلها بشيء منها أحياء ولا بأس بلحوم الطير بالأنعام والوحش كلها أحياء، ولا بأس بلحوم اللنيام والوحش بلطير كلها أحياء ولا بأس بلحوم الكنام والوحش بالطير كلها أحياء والحيتان كلها مئلاً بمشل صغارها بكبارها، ولا بأس بلحوم الحيتان بالطير الها أحياء وما كان من الطير والانعام، ومن الوحش مما لا يحيا وشأنه الذبح فلا خير فيه بالحيتان إلا يداً بيد، وما كان من الأعمم والطير والوحش مما يستحيا فلا بأس به بلحم الحيتان إلا يداً بيد، وما كان من الأنعام والطير والوحش مما يستحيا فلا بأس به بلحم الحيتان إلى إلى أبل. قال دوال وقال مالك: كل شيء من اللحم يجموز فيه واحد باثنين فلا بأس أن يشتري بذلك اللحم حيه بمذبوحه لأنه إذا جاز فيه واحد باثنين جاز فيه الحي بالمذبوح.

قال ابن القاسم: ولم أر تفسير حديث النبي تش عنده في اللحم بالحيوان إلا من صنف واحد لموضع الفضل فيه والمزابنة فيما بينهما، فإذا كان الفضل في لحومها جائزاً لم يكن بأس بالفضل في الحي منه بالمذبوح.

قال: فقلت لمالك: فالرجل يريد ذبيح العناق الكريمة أو الحصامة الفارهة أو الحصامة الفارهة أو المجاجة فيقول له رجل: خذ هذا الكبش أو هذه الشاة اذبحها مكان هذه العناق واعطني إياها أقتنيها وهو يعلم أنه إنما يريدها للذبح؟ قال: لا بأس بهذا، وليس هذا عندي مثل المعنوقة العنق أو المعنوقة الصلب أو الشارف أو ما كان مثل ذلك مما يصير إلى ذبح أو لا منفعة فيها إلا اللحم، فهؤلاء وإن عاشوا أو بقوا فلا أحب شيئًا منها بشيء من اللحم يداً بيد ولا بطعام إلى أجل، وأما ما وصفت لك من تلك الأشياء الاخرى فلا بأس به وإن خمكانه لان على وجه البدل.

قال ابن القاسم: فهذان لو استبقيا جميعاً كانت فيهما منفعة سوى اللحم.

قلت: فأي شيء محمل الجراد عندك أيجـوز أن أشتري الجـراد بالـطير؟ قـال: لا بأس بذلك عندي، قال: ولم أسمعه من مالك إلا أن مالكاً قال: وليس هو لحماً.

قلت: فهل يجوز واحد من الجراد باثنين من الحيتان؟ قال: نعم يدأ بيد.

١٤٨ كتاب السلم الثالث

### في بيع الشاة بالطعام إلى أجل

قلت: أرأيت إن اشتريت شاة أريد ذبحها بطعام موصوف إلى أجل أيجوز ذلك في قول مالك أم الا؟ قال: إن كانت الشاة حية صحيحة مثلها يقتنى ليس شاة لحم فلا بأس به، وإن كانت شاة لحم فلا خير فيه إلى أجل وكذلك قال لى مالك.

# في اللحم بالدواب والسباع إلى أجل

قلت: ما قول مالك في الدواب الخيل والبغال والحمير باللحم؟ قال: قال مالك: لا بأس به يداً بيد وإلى أجل، لأن الدواب ليس مما يؤكل لحومها.

قلت: ما قول مالك في اللحم بالهر والثملب والضبع وما أشبه هذه الأشباء؟ قال: سمعت مالكاً يكره أكل الهر والثعلب والضبع ويقول: إن قتلها محرم وداها، وإنما كرهها على وجه الكراهية من غير تحريم قال: ولم أره جعل هذه الأشياء في الكراهية بمنزلة البغل والحمار والبرذون لأنه قال: تودى إذا قتلها المحرم.

قال ابن القاسم: وأكره اللحم بالضبع والهر والثعلب لما رأيت من قول سالك في كراهية هذه الأشياء لأنها ليست عنده كالحرام البين ولما أجازه بعض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله ﷺ فأنا أكرهه ولا يعجبني .

## في اللبن المضروب بالحليب

قلت: أرأيت اللبن المضروب باللبن الحليب؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك مثلًا بمثل.

قلت: وكذَّلك لين اللقاح بلين الغنم الحليب لا بأس به مثلًا بمثل، وفي لبن الغنم الزبد، وفي لبن اللقاح لا زبد فيه فكذلك المضروب والحليب، وهذا قول مالك.

قلت: أرأيت لبن الإبل ولبن البقر ولبن الغنم همل يباع من همذا واحد بـالثين يـداً بيد؟ قال: قال مالك: لا يجوز من هذه الألبان إلا واحد بواحد مثلاً بعشل يداً بيـد كما لا يجوز هذا إلا مثلاً بعثل بداً بيد وكذلك ألبانها.

قال: فقلت لمالك: فلين الحليب بلبن الماخض وقىد أخرج زبـده واحد بـاثنين؟ قال: لا خير فيه إلا مثلاً بمثل قيل له: أفتراه مثلاً بمثل لا بأس به؟ قال: نعم لا بأس به.

قال ابن القاسم: ولو كان ذلك مكروهاً لكان لبن الغنم الحليب بلبن الإبـل لا خير

كتاب السلم الثالث

فيه لأن لبن الإبل لا زيد فيه ولكان القمح بالدقيق لا خير فيه لأن القمح بريعه فيكون اكثر من الدقيق إذا طحن، فإنما يباع هذا على وجه ما يبتاع الناس مما يجوز وليس يراد بهـذا العزابنة .

قال: فقلت لمالك: فاللبن بالسمن؟ قال: أما اللبن الذي قـد أخوج زبـده بالسمن فلا أرى به بأساً وأما الذي لم يخرج منه زبده فلا خير فيه.

# في بيع السمن بالشاة اللبون والشــاة غير اللبــون بالجبن وبــالسمن إلى أجل وباللبن والصوف

قال: وقال مالك: ولا بأس بالسمن بالشاة اللبون يدأ بيـد ولا يصلح ذلك نسيشة، ولا بأس بالشاة التي ليس فيها اللبن بالسمن إلى أجل أو بلبن.

قلت: أرأيت إن اشتريت شاة لبوناً بلبن؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك إذا كان يداً بيد وإن كان فيه الأجل لم يصلح. قال: وقال مالك: لا تشتري شاة لبون بلبن إلى أجل، وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك.

قال: وقال مالك: ولا بأس بالشاة اللبون بـالطعـام إلى أجل وفــرق بين اللبن وبين الطعام وقال: لأن اللبن يخرج من الغنم والطعام لا يخرج منها.

قلت: فالجبن بالشاة اللبون إلى أجل؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك.

قلت: وكذلك الحالوم والزبد والسمن؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن كان سمن أو جبن ودراهم أو عرض مع السمن والجبن والحالوم بشأة لبون إلى أجل؟ قال: فلا يصلح ذلك، قال: فلا يصلع في قول مالك أن يشتري . شأة لبوناً بشيء مما يخرج منها بسمن أو جبن أو حالوم، فيإن جعل مع السمن والحالوم والجبن دراهم أو عرضاً لم يصلح أيضاً إذا وقع في ذلك الأجل.

قال: ولقد سألته عن الشاة اللبون بالسمن إلى أجل فقال: لا خير فيه.

قلت: أرأيت إن اشتريت شاة بجزة صوف وعلى الشـــاة جزة صـــوف كاملة. قـــال: قال: لا أرى بذلك بأساً ولم أسمعه من مالك.

## في بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم

قلت: ما قول مالك فيمن اشترى قصيلًا يقصله على دوابه بشعير نقداً؟ قال: لا

بأس بذلك، قال: ولا بأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أو الكتان بثوب الكتان نقداً، ولا بأس بالتور النحاس بالنحاس نقداً. قال: ولا خير في الفلوس بالنحاس إلا أن يتباعد ما بينهما إذا كانت الفلوس عدداً، وإن كانت الفلوس جزافاً فىلا خير في شرائها بعرض ولا بعين ولا بغيره لأن ذلك مخاطرة وقمار، وإنما القميل عندي بمنزلة النبن الذي يخرج من المعير فلو أن رجلاً اشترى من رجل تبناً بشعير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قاتل: فإن النبن يخرج من الشعير.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً اشترى من رجل شعيراً بقصيل إلى أجل قريب يعلم أن الشعير الذي أخذ لا يكون قصيالاً إلى ذلك الأجل الذي ضرب للقصيل؟ قال: لا أدى مذلك أماً

قلت: فالقرط الأخضر واليابس بالبرسيم يداً بيد؟ قال: أراه مثل مــا ذكرت لــك في الشعير والقصيل، وأما أنا فلا أرى به بأساً.

قلت: وكذلك القصب بزريعته يدأ بيد؟ قال: نعم.

قلت: فإن اشتريت القصيل بالشعير إلى أجل؟ قال: لا أرى به بأساً.

قلت: فإن اشتريت الشعير بالقصيل إلى أجل يكون في مثله قصيلًا؟ قال: فلا خير فيه، وإن كان لا يكون قصيلًا إلى ما باعه إليه فملا بأس بـه، وكان ذلك مما يجبوز فيه التسلف إذا كان مضموناً؟ قال: لا بأس به.

قال: وقال لي مالك: لو أن رجلاً باع من رجل حب قضب إلى أجل فاقتضى في ثمنه قضياً؟ قبال: لا خير في ذلك ولا أحب أن يقتضي في ثمن حب اشتراه رجمل شيئاً معا ينبت من ذلك الحب.

قال ابن القاسم: وذلك عندي أنه إذا تاخر إلى أجل يكون في مثله نبات القضب، ولو كان شراؤه إياه بنقد أو قبض ذلك القضب إلى الخمسة عشر يموماً ونحوها ويكون مضموناً عليه لم أر بذلك بأساً.

# في الزيتون بالزيت والعصير بالعنب

قلت: هل يجوز في قول مالك زيت الزيتون بالزيتون؟ قال: لا.

قلت: وإن كان الزيتون له زيت أو لا زيت له؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك الجلجلان بزيت الجلجلان؟ قال: نعم لا يجوز في قول مالك.

قلت: وكذلك العصير بالعنب؟ قال: سألت مالكاً عن النبيذ بالنمر فقال: لا يصلح ذلك والعصير عندي مثله.

### ما جاء في رب التمر بالتمر ورب السكر بالسكر

قلت: فهل يباع رب القصب بالقصب الحلو؟ قال: لا يعجبني.

قلت: لم؟ قال: لا يصلح ذلك إلا أن يدخل ذلك كله إبزار وما أشبهها فيكون كاللحم المطبوخ إذا دخله الإبزار فصار صنعة، ولا بأس بذلك متفاضلًا.

قلت: فرب التمر بالتمر؟ قال: لا خير فيه.

قلت: وأي شيء صنعة رب التمر؟ قال: يطبخ فيخرج ربه فهو إذاً منعقد.

#### ما جاء في الخل بالخل

قلت: هل يجوز خل العنب بخل التمر واحد باثنين؟ قال: قبال مالك: لا يصلح خل التمر بخل العنب إلا واحداً بواحد. قال مالك: لأن منفعتهما واحدة، وقال مالك: هـو عندي مثل نبيذ المزيب ونبيذ التمر لا يصلح إلا مثلًا بعشل لأنه قـد صار نبيداً كله وصارت منفعته واحدة.

قـال: ولم أر مالكـاً يجعل النبيـذ والخل مشـل زيت الـزيتــون وزيت الفجــل وزيت الجلجلان لأن هذه مختلفة ومنافعها شتر.

#### ما جاء في خل التمر بالتمر

قلت: هـل كان مـالك يجيز خل التمـر بالتمـر؟ قـال: بلغني أن مـالكــأ قـال: لا بأس به.

قلت: فخل العنب بالعنب؟ قال: لم يبلغني عن مالك فيه شيء وأراه مشل خل التمر بالتمر.

قال: واحتج مالك في الخل وقال: إن زمان الخل يطول ولمنافع الناس فيه.

### في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة

قلت: هل يجوز في قول مالـك الدقيق بـالسويق؟ قـال: سألت مـالكاً عن الـدقيق بالسويق قال: لا بأس به متفاضلًا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بذلك اثنين بواحد. قال: فقلت لمالك: فالخبز بالدقيق؟ قال: لا بأس به متفاضلًا.

قــال: قلت لـمالـك: فالعجين بـالخيز؟ قــال: لا أرى به بـأساً متفــاضلاً وأراه مشــل الدقيق.

قلت: فهل يجيز مالك الحنطة بالسويق اثنين بواحد؟ قال: نعم.

قلت: فالسويق بالحنطة اثنين بواحد هل يجيزه مالك؟ قال: قال مالك: لا بأس به .

قلت: أرأيت الدقيق بالسويق؟ قال: قال مالك: لا بأس به واحد باثنين يداً بيد.

قلت: فسويق السلت والشعير لا بأس به بالحنطة واحد باثنين في قول مالك؟ قال: :ه.

قلت: فالعجين بالخبر في قول مالك واحمد باثنين؟ قال: قال مالك: لا بأس به بدأ بيد.

قلت: وكذلك الخبز بالدقيق واحد باثنين في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك العجين بالحنطة وبالدقيق؟ قال: لا خير فيه في رأيسي لأنه لم تغيره الصنعة والخيز قد غيرته الصنعة، وأما الدقيق بالعجين فلم تغيره الصنعة.

قلت: والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت؟ قـال: قال مـالك: لا بـأس به مشلًا بمثل.

قلت: وكذلك دقيق الشعير بالسلت والحنطة؟ قال: نعم.

قلت: فالدقيق دقيق الحنطة بالشعير؟ قال: قـال مالـك: لا يصلح إلا مثلًا بمشل يداً بيد.

قلت: وكذلك السلت؟ قال: نعم.

## في الحنطة المبلولة بالمقلوّة والمبلولة

قلت: فالحنطة المبلولة بالحنطة المقلوة؟ قال: لا أرى به بأســاً. قال: وقــد بلغني عن مالك فيه بعض المغمز حتى يطحن، وأنا لا أرى به بأسـاً.

قلت: هل يجيز مالك الحنطة المبلولة بالسويـق اثنين بواحد؟ قال: نعم.

كتاب السلم الثالث كتاب السلم الثالث

قلت: فهل يجيز مالك الحنطة اليابسة بالحنطة المقلوة اثنين بواحد؟ قال: لا أرى به بأساً.

قلت: وكذلك الحنطة المقلوة بالدقيق واحداً بالثنين لا بأس بذلك في قـول مالـك؟ قال: نعم.

قلت: فـالأرز المبلول أو اليابس بـالأرز المقلو؟ قال: لا أرى بـه بأســاً مشلًا بمشل ومتفاضلًا.

قلت: ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة البابسة؟ قال: قال مالك: لا يصلح ذلك لا مثلاً بمثل ولا متفاضلاً لأن الفريك رطب لم يجف. قال: وقال مالك: لا يصلح السمن بالزبد مثلاً بمثل ولا بينهما تفاضلاً.

قلت: فهل يجيز مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة مشلًا بمشل أو بينهما تفاضل؟ قال: قال مالك: لا يصلح ذلك.

قلت: وكمذلك لا تصلح الحنطة المبلولة بالشعير والسلت مشلًا بمثل ولا بينهما تفاضل؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الأرز المبلول أيجوز منه واحد باثنين من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك؟ قال: نعم إذا كان ذلك يداً بيد.

قلت: والأرز المبلول بالأرز المبلول أو اليابس لا يصلح؟ قـال: نعم لا يصلح في قدل مالك.

#### في الحنطة المبلولة بالقطاني

قلت: أتجوز الحنطة المبلولة في قول مالك بالقطنية كلها وبالدخن وبالسمسم وبالأرز وباللرة وبجميع هذه الأشياء من الحبوب والطعام ما خلا الحنطة والشعير والسلت واحد بالنين أو واحد بواحد بدأ بيد؟ قال: نعم ذلك جائز في رأيمي واحد بالنين أو أكثر إذا كان بدأ بيد.

قلت: ولم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة؟ قال: ألا تسرى أن الفريك الرطب لا يصلح بالحنطة اليابسة فكذلك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة.

قلت: والشعير والسلت لم كرهه مالك بالحنطة المبلولة؟ قال: لأنهما صنف واحمد مع الحنطة. ألا ترى أنهما يجمعان في الزكاة مع الحنطة فلذلك كرهه. ١٥٤ كتاب السلم الثالث

قلت: أرأيت العدس المبلول أيصلح بالقول واحد بمواحد أو اثنان بواحمد في قول مالك؟ قال: نعم إذا كان يداً يهد.

قلت: ولم وأنت تجمعه في الزكاة وتراه في الزكاة نبوعاً واحداً وأنت تجيز المبلول منه إذا كان عمدساً باليابس من الفول؟ قال: لأن همذين في البيع عند مالمك صنفان مختلفان، ألا ترى أن العمدس اليابس لا بأس به بالفول واحد بالتين، وكذلك المبلول منه، أو لا ترى أن الحنطة اليابسة لا تصلح بالشعير والسلت في قول صالك لا مشلاً بمثل فلذلك كره مالك المبلول من الحنطة بالشعير مثلاً بمثل أو بينها تفاضل.

قال: ولقد رأيت مالكاً غير سنة كره القطنية بعضها ببعض بينهما تفاضل، ففي قوله الذي رجع إليه أخيراً أنه كره التفاضل بينهما فالمبلول من القطنية لا يصلح بشيء من القطنية اليابسة لأنه نوع واحد، وقوله الأول أحب إلىّ وهو الذي كتبته أول مرة فأنا أخذه.

قلت: فالعدس المبلول بالعدس اليابس في قول مالك؟ قـال: لا يصلح ذلك عنــد مالك وإنمــا هذا مثـل الرطب بالتمر أو الفــريك بــالحنطة أو الحنـطة المبلولة بــالحنـطة اليابسة، وقد وصفت لك ذلك.

قلت: فالعدس المبلول بالعدس المبلول هل يجوز في قول مالك؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك لأنه ليس مثلًا بمثل لأن البلل يختلف فيكون منه ما هـو أشد انتفاخاً من صاحبه فلا يصلح على حال.

قلت: وكذلك الحنطة المبلولة بالحنطة المبلولة عند مالك؟ قال: نعم لا يصلح.

#### ما جاء في اللحم باللحم

قلت: ما قول مالك في اللحم النيء بالقديد واحد باثنين أو مثلًا بمشل؟ قال: قـال مالك: لا خير فيه واحد بواحد ولا بينهما تفاضل.

قال: فقلت لمالك: وإن تحرى؟ قال: فلا خير فيه وإن تحرى.

قلت: ولم كرهه مالك؟ قـال: وأبت مالكـاً لا يرى أن ذلـك مما يبلغ معـرفته عنـد الناس أن يكون مثلاً بمثل لأن هذا جاف وهذا نيء، وقد كان مالـك فيما ذكـر عنه بعض الناس أنه أجازه في أول زمانه ثم رجع عنه وأقام على الكراهية فيه غير مرة ولا عام.

قلت له: فهل يجوز اللحم الممقور بـاللحم النيء في قول مـالك مثلًا بمثـل أو

كتاب السلم الثالث ٥٥١

متفاضلًا؟ قال: قال مالك: لا يصلح اللحم النيء بالممقور متفاضلًا ولا مشلًا بعشل يتحرى.

قلت: وكذلك السمك الطري بالسمك المالح لا يصلح مثلًا بمثل ولا متفاضلًا في قول مالك؟ قال: نعم ولا يتحرى.

قلت: وهكذا القديد باللحم النيء؟ قال: نعم لا يصلح مثلًا بمثـل في قول مـالك ولا متفاضلًا ولا يتحرى.

قلت: فالمنكسود بالنيء أيجوز في قول مالك؟ قال: قال لي مالك: لا يجوز النيء بالمالح متفاضلًا ولا مثلًا بمثل والمنكسود إنما هو عندي لحم مالح فلا يجوز على حال.

قلت: فما قول مالك في اللحم المشوي باللحم النيء؟ قال: قال مالك: لا يعجبني واحد ولا بينهما تفاضل، قال: وهذا أيضاً مما رجع عنه وأقمام على الكراهية فيه مثل القديد وهو أحب قوله إلى. وقد قال مالك: ولا يتحرى.

قلت: لم لا يجيز مالك اللحم النيء بالمشـوي واحداً بـواحد ولا بينهما تفاضل؟ قال: لأن المشـوي عنده بمنزلة القديد إنما جففته النار عنده كما جففت الشمس القديد.

قلت: فما قول مالك في القديد بالمطبوغ؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيعاً، والقديد أيضاً إنما جففته الشمس بلا تابل ولا صنعة صنعت فيه فلا بأس به واحد باثنين من المطبوخ.

قلت: فالقديد يابس بالمشوي؟ قال: لا خير فيه وإن تحرى لأن يبابس المشوي رطب لا يكون كيابس القديد.

قلت: فما قول مالك في المشوي بالمطبوع؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن كل شوي لم يدخله صنعة مثل ما يعمل أهل مصر في مقاليهم التي يجعلون فيها التابل والزيت والخل وما أشبه هذا حتى ربما كان لها الموقة ويكون شبيها بالمطبوخ فهذا عندي طبيخ إذا كان كذلك، ولا يعجبني ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالنيء على حال لأنه مطبوخ، وإن كان إنما النار جففته وحده بلا تابل فأرجو أن لا يكون به بأس واحد باثنين بالمطبوخ ولا خير فيه بالنيء على حال.

قلت: فما قول مالك في لحم القلية بالعسل والقلية بـالخل وبـاللبن واحد بـالثين قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً، ولكن هذا عندي نوع واحد لأنه مطبـوخ كله وإن اختلفت صنعته واسمه فلا يصلح منه واحد بالنين. قلت: فاللحم الطري بالمطبوخ ما قـول مالـك فيه؟ قـال: قال مـالك: لا بـأس به واحد باثنين أو مثلًا بمثل إذا غيرته الصنعة.

قلت: هل يجيز مالك الصير بلحم الحيتان متفاضلًا؟ قال: سألنا مالكماً عن صغار الحيتان بكبارها متفاضلًا قال: لا خيـر فيه، وهي حيتـان كلها، قـال: وكذلـك الصير كله عندي لا خير فيه.

قلت: أرأيت الشاة المذبوحة بالشاة المذبوحة أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا في قول مالك لأن اللحم بعضه يبعض لا يجوز في قول مالك إلا مثلاً بمثل إذا كنان نيئاً، وصاتان الشاتان لما ذبحتا فقد صارتا لحماً فيلا يجوز إلا مشلاً بمثل على التحري.

قلت: وهل يتحرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلًا بعشل؟ قال: إن كنانا يقدران على أن يتحريا ذلك حتى يكونا مشلًا بمثل فىلا بأس بـه كما يتحرى اللحم وهذا مما لا يستطاع أن يتحرى.

قلت: فالكرش والكبد والقلب والرئة والطحال والكليتين والحلقوم والشحم أهـذا كله عندك بمنزلة اللحم لا يصلح منه واحد بالثين باللحم؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك خصي الغنم؟ قال: لم أسمع من مالك في خصي الغنم شيشاً وأراه لحماً، لا يصلح منه واحد باثنين من اللحم، ولا يصلح الخصي باللحم إلا مثلاً بمثل لأنه لحم.

قلت: وكذلك الرؤوس والأكارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم إلا مثلًا بمثل؟ قال: نعم.

قلت: فما قول مالك في الطحال أيؤكل أم كان يكرهه؟ قـال: ما علمت أن مـالكاً كان يكرهه ولا بأس به.

قلت: فهل يصلح الرأس بالرأسين؟ قال: لا يصلح في قول مالك إلا ورَنَا برزن أو على التحسري؟ قلت: وإن دخل رأس في وزن رأسين أو دخسل ذلك في التحسري لا بأس به؟ قال: نعم لا بأس به عند مالك. كتاب السلم الثالث ١٥٧

### ما جاء في البقول والفواكه بعضها في بعض

قلت: فما قول مالك في البقول واحد باثنين وإن كان من نوعه أو من غير نوعه يداً بيد مثل الفجل والسلق والكرات وما أشبه ذلك؟ قال: لا بأس بذلك عند مـالك كـان من نوع واحد أو من غيره.

قلت: وكذلك التفاح والرمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مشل ما وصفت من البقول؟ قال: نعم.

#### ما جاء في الطعام بعضه ببعض

قلت: أي شيء كره مالك واحد باثنين من صنفه يداً بيد من جميع الأشياء وأي شيء كره مالك واحد باثنين من صنفه يداً بيد من جميع الأشياء؟ قال: قال مالك: كل شيء من الطعام يدخر ويؤكل ويشرب فلا يصلح منه اثنان بواحد من صنفه يداً بيد، وأما ما لا يدخر ولا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحد باثنين من صنفه يداً بيد من جميع الأشياء. قال مالك: وكذلك كل طعام لا يدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه باثنين بدأ بيد وهو عندي مثل ما لا يؤكل ولا يشرب في هذا الوجه.

قـال مالـك: والذهب بـالذهب مشكّر بمثل لا زيـادة فيه يـداً بيـد وكـذلـك الفضـة بالفضـة، قال: والفلوس لا يصلح إلا مثلًا بمثل عـدداً ويداً بيـد ولا يصلح بعضها ببعض كـكد.

قال: وقال مالك: وما كان مما لا يدخر من الفاكهة مثل الرمان والتفاح والخوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحد باثنين يداً بيد وإن ادخر.

قال: فقلت لمالك: أرأيت السكر بالسكر؟ قال: لا خير فيه اثنين بواحد.

#### في الصبرة بالصبرة والإردب بالإردب

قلت: هل تجوز صبرة حنطة بصبرة شعير؟ قال: قال مالك: لا يجوز إلا كيلًا مشلًا بعثل.

قلت: أرايت إن اشتريت إردب حنطة وإردب شعير بإردب حنطة وإردب شعير أيجوز ذلك وتجعل الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير في قول مالك؟ قــال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً وما يعجبني هذا وما أراه جائزاً لأنه لا يصلح عند مالك مد من حنطة ومد من دقيق بمد حنطة ومد دقيق كانت بيضاء كلها أو سمـراء كلها، وكـذلك أيضــاً إن كانت ١٥٨

بيضاء أو سمراء لم يجز أيضاً وهذا لو فرقته لجاز لأن الدقيق بالحنطة جائز والحنطة بالحنطة جائزة فلما اجتمعا كرهه مالك، فكذلك الشعير والحنطة بالشعير وبالحنطة فهو مثله، فلا يجوز إذا اجتمعا في صفقة واحدة وإنما خشي مالك في هذا الذريعة لما يكون بين القمحين من الجودة أو لفضل ما بين الشعيرين فيأخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه ويأخذ صاحبه فضل حنطته في شعير صاحبه، قال: وإنما مثله في قول مالك كمثل ما لو أن رجلاً باع مائة دينار كيلاً بمئاتة دينار كيلاً ومع كل واحدة من الدنائير مائة درهم كيلاً مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خير في ذلك، وهذا لو فرقته لجازت الدراهم بالدراهم والدنائير بالدنائير، وهذا إنما كرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شيء عرضاً ولا ورزاً وكذلك الورق بالورق مثل الذهب بالذهب وكذلك جميع الطعام الذي يدخر ويؤكل ويشرب مما لا يصلح منه اثنان بواحد يداً بيد.

قلت: أرأيت من أعطى قفيزين من حنطة بقفيز من حنطة ودراهم هل يجوز في قول مالك أو شيء منه أم لا؟ قال: لا يجوز عند مالك شيء منه.

قلت: ولم لا يجوزه ويجعله قفيزاً بقفيز والقفيز الأخر بالمداهم؟ قال: لا ألا ترى المالكاً قال: لا يجوز أن يباع الذهب بالذهب مع إحدى الذهبين شيء أو مع المذهبين أم ملكاً قال: لا يجوز أن يباع الذهب من السلع فكذلك الحنطة وجميع الأشياء من الطعام مما لا يجوز أن يؤخد منه واحد باثنين من نوعه يداً بيد إنما يحمل محمل الذهب والفضة في هذا لا يجوز أن يباع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة أو مع كل صنف سلمة أخرى لأنهما إذا تبايعا ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل فجعلا مع أحد الصنفين سلمة أو مع كل صنف سلمة أو مع ممل صنف في هذا لإ يجوز إلا مثلاً بمثل فجعلا مع أحد الصنفين سلمة أو مع كمل صنف دنانير وسلمة مع العشرة بعشرون ديناراً فلم تبع الذهب بالذهب مثلاً بمثل فهذا مما لا يجوز، وهذا خلاف الأثر، وهذا قول مالك كله في الطعام. وقبال لي مالك: يجري مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق.

#### في الفلوس بالفلوس

قال ابن القاسم: قال مالك: لا يصلح الفلوس بالفلوس جزافاً ولا وزناً مشكر بمشل ولا كيلاً مثلاً بمثل يداً بيد ولا إلى أجل ولا بأس بها عنداً فلس بفلس يداً بيد، ولا يصلح فلس بفلسين يداً بيد ولا إلى أجل، والفلوس هنهنا في العدد بمنزلة الدراهم والمناتير في الورق. وقال مالك: أكره ذلك في الفلوس، ولا أراه حراماً كتحريم الدنانير والمداهم. كتاب السلم الثالث

قلت: أرأيت إن اشتريت فلساً بفلسين أيجوز هذا عند مالك؟ قال: لا يجـوز فلس سين.

104

قلت: فصراطلة الفلوس بالتحاس واحد بالثين يدا يبد؟ قال: لا خير في ذلك، قال: لأن مالكا قال: الفلس بالفلسين لا خير فيه لأن الفلوس لا تباع إلا عبدها فإذا بباعها وزناً كان من وجه المخاطرة فلا يجوز بيع الفلوس بالفلوس جزافاً فلذلك كره وطل فلوس برطلين من النحاس، قال: ولم اشترى رجل رطل فلوس بدراهم لم يجرز ذلك؟ قال مالك: كل شيء يجوز واحد بالثين من صنفه إذا كايله أو راطله أو عاشه فلا يجوز الجزاف فيه بينهما لا منهما جميعاً ولا من أحدهما لأنه من المزابنة إلا أن يكون الذي يعطي أحدهما متفارتاً يعلم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف بشيء كثير فلا بأس بذلك، ولا يجوز أن يكون أحدهما كيلاً ولا وزناً ولا عدداً والأخر جزافاً، وإن كان مما يصلح الثان بواحد إلا أن يتفاوت ما بينهما تفاوتاً بعيداً فلا بأس بذلك وهو إذا تقارب عند مالك ما ينهما كان من الذائة وإن كان تراأ.

#### في الحديد بالحديد

قلت: أيصلح الحديد بالحديد واحد بائنين يدأ بيد وما أشبه الحديد من الرصــاص والنحاس؟ قال: قال مالك: نعم لا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن اشتريت رطلاً من حديد عند رجل بعينه والحديد بعينه برطلين من حديد عندي بعينه على أن يزن لي وأزن له ثم تفرقنا قبل أن نتقابض وقبل أن نزن؟ قال: لا بأس بذلك لأنه حديد بعينه ليس هذا ديناً بدين وهذا شيء بعينه.

قلت: فإذا التقينا أجبرتني على أن أعطيه وأزن له وأجبرته على أن يعـطيني ويزن لى؟ قال: نعم.

قلت: فإن تلف الحديدان أو أحد الحديدين قبل أن نجتمع؟ قـال: فلا بيـع بينكما ولا شيء لواحد منكما على صاحبه.

قلت: فلو أني حين اشتريت حديده منه الذي خكرت بحديدي الذي ذكرت لك فوزنت له حديدي وافترقنا قبل أن يزن لي حديده، وذلك الحديد الذي تبايعنا بعينه ثم رجعت إليه لاقيض منه الحديد الذي اشتريته منه فـأصبته قند تلف؟ قال: ترجع فتأخذ حديدك الذى دفعت إليه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

تم وكمل كتاب السلم الثالث من المدوّنة الكبرى، ويليه كتاب بيوع الأجال.

#### بسم اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

### كتاب الآجال

قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت لو أني بعت ثرباً بمائة درهم إلى أجل ثم اشتريته بمائة درهم إلى ذلك الأجل أيصلح ذلك في قول مالك؟ قال: نعم لا بأس بذلك. قال: قلت: فإن اشتريته إلى أبعد من الأجل بمائة درهم؟ قال: لا بأس بذلك أشأ.

قلت: فإن اشتريته بأكثر من الثمن إلى أبعد من الأجل بعته بمائة إلى شهر واشتريته بمائة وكي شهر واشتريته بمائة وخمسين إلى شهرين؟ قال: لا يصلح ذلك إلا أن يكون مقاصة إذا حل الأجل قاصه مائة بمائة وبقيت عليه الخمسون كما هي إلى أجلها ثم يأخذها فإما أن يأخذ المائمة التي باعه بها الثوب أولاً عند أجلها ويكون عليه خمسون ومائة إلى أجل البيم الثاني فهذا يدخله مائة درهم إلى شهر بخمسين ومائة إلى شهرين فهذا لا يصلح.

قلت: أرأيت إن بعت ثوياً بصائة درهم محمدية إلى شهر فاشتريته بصائة درهم يزيدية إلى محل ذلك الأجل أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا خير في هذا كأنه باعمه محمدية بيزيدية إلى أجل.

قلت: أرايت إن بعتك عبدين بمائة دينار إلى سنة فاشتريت منك أحدهما بدينار قبل الأجل؟ قال: لا بأس بذلك إن كان الدينار مقاصة مما على المذي عليه الحق، فمإن كان الدينار غير مقاصة إنما ينقده الدينار فلا يجوز، وهذا كله قول مالك.

قلت: فإن اشتريت أحد العبدين بتسعة وتسعين ديناراً نقداً؟ قال: لا يجوز ذلك.

قلت: فإن اشتريته بماثة دينار نقداً؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ولم كرهته إذا أخذته بـأقل من الثمن ولم يجـزه إلا أن يؤخذ بجميـع الثمن؟ قال: لأنك إذا أخذته بأقل من جميع الثمن دخله بيم وسلف.

قلت: والموضع يدخله بيع وسلف؟ قال: لأنك إذا أخدته بخمسين نقداً صار الباقي منهما بخمسين وصار يرد إليك الخمسين التي أخذ منك الساعة نقداً إذا حل الأجل ويصير سلفاً ومعه بيع ، فلا يجوز ذلك وقد ذكر ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة وأبي الزناد أنهما قالا: إذا بعت شيئاً إلى أجل فلا تبتعه من صاحبه الذي بعته منه ولا من أحد تبيعه له إلى دون ذلك الأجل إلا بالثمن الدي بعته به منه أو أكثر منه ولا ينبغي أن تبتاع تلك السلمة إلى فوق ذلك الأجل إلا بالثمن أو بأقل منه وإذا ابتاعه إلى ينبغي أن تبتاع تلك السلمة إلى فوق ذلك الأجل إلا بالثمن أو بأقل منه وإذا ابتاعه الدي بنعه ابتاعه بالثمن أو بأكثر منه أو بأقل إذا كان ذلك إلى الأجل فإن ابتاعه الدي باعه إلى أجل بنقد بمثل الذي له في ذلك الأجل فهو حدلال وإن كان الذي ابتاعه إلى أجل هو يبيعه بنقصان فلا ينبغي له أن يعجل النقصان ولا يؤخره إلى ما دون الأجل إلا أن يكون ذلك إلى الأجل الذي ابتاع مئك تلك السلمة إله.

وكيع، عن سفيان الشوري، عن هشام بن عمروة، عن ابن سيرين، عن ابن عبـاس قال: إياك أن تبيع دراهم بدراهم بينهما جريرة.

وكيح، عن سفيان، عن سليمان التيمي، عن حبان بن عميسر القيسي، عن ابن عباس أنه قال: في الرجل يبيع الحويرة إلى أجل فكره ذلك أن يشتريها نقداً يعني بـلـون ما باعها به.

قال ابن وهب: وأخيرني جرير بن حازم، عن أبي إسحاق الهمداني، عن أم يونس، عن عائشة زوج النبي عليه السلام قالت لها أم محبة أم ولد لزيد بن الأرقم الأنصاري: يا أم المؤمنين أتعرفين زيد بن أرقم. فقالت: نعم. قالت: فإن بعته عبداً إلى العطاء بثمانمائة فاحتاج إلى ثمنه فاشتريته منه قبل محل الأجل بستمائة فقالت: بنسما شريت وبنسما اشتريت، أبلغي زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الش 激 أن لم يتب قالت: فقلت: أرأيت إن تركت المائتين وأخذت ستمائة؟ قالت: فنعم من جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف.

قلت: أرأيت إن بعته ثوباً بعشرة دراهم فاشتريته قبل محل الأجل بخمسة دراهم

١٦٢

نقداً وثوب من نوعه أو شيء من غير نوعه؟ قال: لا خير فيه لأن هذا بيع وسلف لأنه ثوبه يرجع إليه وكانه أسلفه خمسة دراهم إلى شهر على أن باعه ثوبه المذي بخمسة دراهم إلى شهر فصار إذا حل الأجل أخذ خمسة قضاء من خمسته التي دفع قبل الأجمل وخمسة من ثمن الثوب الباقى فهذا يدلك على أنه يبع وسلف.

قلت: أرأيت إن بعت ثويين بعشرة دراهم إلى شهرين فاشتريت أحدهما بثوب نقداً وبخمسة دراهم نقداً؟ قال: لا يصلح هذا.

قلت: لم؟ قال: لأنه يدخله بيع وسلف ويدخله أيضاً فضة وسلعة نقداً بفضة إلى الجل بخمسة دراهم واقرضه خمسة دراهم الجل فأما البيع والسلف فكانه باعه ثـويين إلى اجل بخمسة دراهم واقرضه خمسة دراهم نقداً على أن يقبضها منه إذا جل الأجل، وأما فضة وسلعة نقداً بغضة إلى أجل فكانه باعه ثويين وخمسة دراهم نقداً بعشرة دراهم إلى أجل فلا يصلح هـذا وذلك أنا جعلنا الشوب

قلت: أرأيت إن بعت ثموياً بعشرة دراهم إلى شهر فاشتريته بخمسة دراهم إلى الأجل وينوب نقداً؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: لم. قال: لأن ثوبه رجع إليه وباعه ثوباً بخمسة دراهم إلى شهر وسقطت عنه خمسة بخمسة فصارت مقاصة.

قلت: أرايت إن بعته ثرباً بعشرة دراهم محمدية إلى شهير فاششريته بشوب نقداً أو بخمسة دراهم يزيدية إلى شهر؟ قال: لا خير فيه لأن شوبه الأول رجع إليه فالذي وصار كأنه باعه ثوبه الثاني بخمسة دراهم محمدية على أن يبذل له إذا حل الأجل خمسة يزيدية بخمسة محمدية.

قلت: أرأيت إن بعته ثوباً إلى شهر بعشرة دراهم فاشتريته بشوبين من صنفه إلى أجل أبعد من الأجل؟ قال: لا خير في ذلك لأنه يصير ديناً بدين.

قلت: وكذلك لو ابتعته بثوب من صنفه إلى أبعد من الأجل أيصير هذا ديناً بدين؟ قال: لا خير في ذلك.

قلت: فإن بعته ثوباً بعشــرة دراهم إلى شهر فـاشتريت. بثوب من صنفــه إلى خمسة عشر يوماً ايجوز هذا؟ قال: لا يجوز هذا.

قلت: لم؟ قال: لأن هذا دين بدين.

قلت: وكيف كان هذا ديناً بدين؟ قال: لأنه رجع ثويه إليه فصار لغواً وبناعه شوياً إلى خمسة عشر يوماً بعشرة دراهم إلى شهر فصار الدين بالدين.

قلت: أرأيت إن بعت ثوباً بثلاثين درهماً إلى شهر فاشتريته بدينار نقـداً أيجوز هـذا أم لا؟ قال: لا يجوز هذا.

قلت: لم؟ قال: لكونـه رجع إليـه فصار لغـواً وصار كـأنه أعـطاه ديناراً دينــاراً نقداً بثلاثين درهماً إلى شهر.

قلت: أرأيت إن بعته ثوباً بثلاثين درهماً إلى شهر فاشتريته بعشرين ديناراً نقداً؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: ولا يدخل هذا الذهب نقداً بالفضة إلى أجل؟ قال: لا لانهما قـد سلما من النهمة لأن الرجل لا يتهم على أن يعطى عشرين ديناراً نقداً بثلاثين درهماً إلى شهر.

قلت: وإنما ينظر في هذا إلى التهمة فإذا وقعت التهمة جعلته ذهباً نقداً بفضة إلى أجل وإذا لم تقع التهمة أجزت البيع بينهما؟ قال: نعم.

قلت: فيإن باغه ثوبه بأربعين درهماً إلى شهر فباشتراه بمدينـارين نقـداً وصــوف الأربعين درهماً بدينارين أيصلح هذا أم الا؟ قال: لا يعجبني هذا حتى يبين ذلـك ويسلما من التهمة لأن الأربعين درهماً من الدينارين قريب.

قلت: فإن اشتراه بثلاثة دنـانير نقـداً؟ قال: هــذا لا يتهم لأن الثلاثـة الدنــانير عنــد الناص بينة أنها خير من أربعين درهــةً وأكثر فلا يتهم هـذا هـنهــاً.

قلت: أرأيت إن بعته ثوباً باربعين درهماً إلى شهر فاشتريته بدينار نقداً ويشوب نقداً أيجوز هـذا؟ قال: لا خيـر في هذا لأنه ذهب وعرض بفضـة إلى أجل فـلا خير في هذا.

قلت: أرايت إن بعته ثوباً بعشرة دراهم إلى أجل فاشتريته يثوب نقداً ويفلوس نقداً أيصلح هــذا أم لا؟ قـال: لا يعجبني هــذا لانــه لا يصلح أن تشتــري الــدراهم إلى أجـــل بفلوس نقداً.

قلت: أرأيت إن بعت حنطة محمولة مائة إردب بمائة دينار إلى سنة فاحتجت إلى شراء حنطة محمولة فاشتريت من الرجل الذي بعته الحنطة إلى أجل مائي إردب حنطة محمولة بمائة دينار نقداً أيصلح هذا البيع أم لا في قول مالك وذلك بعد يوم أل يومين من ١٦٤ كتاب الأجال

مبايعتي إياه أو من بعد شهر أو شهرين أو سنة أشهر؟ قال: لا يصلح هذا البيع الثاني لأنه رد إليه طعامه أو مثل طعامه وزاد عليه زيادة على أن أسلفه مائة دينار سنة نقده إياها فهذا لا يصلح ، قال: ولقد قال لي مالك: لو أن رجلًا باع من رجل طعاماً إلى أجل ثم لقيه بعد ذلك يبيع طعاماً فقال: لا أحب له أن يبتاع منه طعاماً من صنف طعامه الذي باعه إياه أقل من كيل طعامه الذي باعه به نقداً، قال مالك: ولا أرى بأساً أن يبتاعه بعثل الثمن الذي باعه به أو أكثر إذا كان مثل كيل طعامه وكان الثمن نقداً وهذا الذي كره مالك من هذا وهي تشبه مسألتك التي سألتني عنها لأن مالكاً جعل الطعام إذا كان من صنف طعامه الذي باعه إياه كانه هو طعامه الذي باعه إياه أي بياء بايه الذي عنها لأن وخاف فيما اللهمام إذا كان من صنف طعامه الذي باعه إياه أنه ينهما الذلكة أن يقع السلف والزيادة فيما بينهما على مثل هذا ولم يجعل اللهاب مثلها.

قلت: والطعام كله كذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك كل ما يوزن ويكال مما لا يؤكل ولا يشرب، ومما يؤكل ويشرب أهو بهذه المنزلة؟ قال: نعم.

قلت: فلو أني بعت من رجل ثورًا فسطاطياً أو فرقيباً بدينارين إلى شهر فأصبت معه ثوباً بيبعه من صنف ثويي مثله في صنفه وفرعه قبل محل أجل ديني عليه من ثمن ثويي فاشتريته منه بدينار نقداً أيصلح هذا أم لا؟ قال: لا بأس بهمذا وليس الثياب في همذا بمنزلة الطعام .

قلت: ما فرق بين الطعام والتياب في هذا؟ قال: لأن الطعام إذا استهلكه رجل كان عليه مثله فإذا كان من صنف طعامه فكأنه هو طعامه الذي باعه بعينه وأن الثياب من استهلكها كان عليه قيمتها فهر إذا لقيه ومعه ثوب من صنف ثموبه إذا لم يكن ثموبه بعينه فليس هو ثوبه الذي باعه إياه، ولا بأس أن يشتريه إن كان من صنفه بأقل أو بأكثير نقداً أو إلى أجل قال: ولو كرهت هذا لجعلت ذلك في الحيوان مثل الثياب وهذا يتفاحش ولا يحسن؟ قال: وذلك أن مالكاً قال: لو أن رجلاً باع ثموبين بثمن إلى أجل فأقاله من أحدهما وأخذ ثمن الأخر لم يكن بذلك بأس ما لم يعجل الذي عليه قبل محل الأجل أو يؤخره عن أجله وإن كان قد غاب على الشوبين ولو باع رجل من رجل إدبين من حنطة إلى أجل فناب المبتاع عليه فأقاله من إردب قمح لم يكن فيه خير حل الأجل أو لم يحل فالطعام بمنزلة العين في البيوع.

قلت: فإن أقاله بحضرة البيع من إردب؟ قال: لا بأس بذلك ما لم يغب المشتري

كتاب الأجمال كتاب الأجمال

على الطعام وما لم يشترط إذا أقاله أن يعجل له ثمن الإردب الباقي قبل محل الأجل أو على أن ينقده الساعة.

قلت: فإن غاب المبتاع على الطعام ومعه ناس لم يفارقوه يشهدون أن هذا الطعام هو الطعام الذي بعته بعينه؟ قال: إذا كان هكذا لم أر بأساً أن يقيله من بعضه ولا يتعجل ثمن ما بقى قبل محل الأجل.

قلت: لم كرهه مالك أن يقيله من بعضه على أن يعجل له ثمن ما بقي قبل محل الأجرا؟ قال: لأنه يدخله تعجيل اللدين على أن يوضع عنه منه قبل محله، ألا ترى أن البائع قبال للمبتاع: عجل لي نصف حقي الذي لي عليك على أن أشتري منك نصف هذا الطعام بنصف الدين الذي لي عليك فيدخله بيع على تعجيل حق. قال مالك: ويدخله أيضاً عرض وذهب بذهب إلى أجل.

قلت: ألا ترى أن البائع وجبت له مائة دينار من ثمن طعامه إلى أجل فأخذ خمسين إردباً وترك الخمسين الأخرى فكانه باعه الخمسين التي لم يقله منها وخمسين ديناراً حطها بخمسين ديناراً تعجلها وبالخمسين الإردب التي ارتجعها فيدخله سلعة وذهب نقداً بذهب إلى أجل.

قلت: فما باله إذا أقاله من خمسين ولم يشترط أن يعجل له ثمن الخمسين الباقية لم لا يدخله أيضاً هذا لم لا يكون كأنه رجل باعه مائة دينار له عليه إلى أجل بخمسين إردباً وخمسين ديناراً أرجاها لم لا يفسده بهذا الدوجه؟ قال: لأنه لم يغب عليه فيتهم أن يكون سلفاً جر منفعة ولم يشترط تعجيل شيء يفسد به بيمهما وهذا إنما هو رجل أخذ منه خمسين إردباً كان باعها إياه بخمسين ديناراً فاخذها منه بخمسين وأرجاً عليه الخمسين الدينار ثمناً للخمسين الإردب التي دفعها إليه على حالها إلى أجلها فلا بأس بهذا وهذا قول مالك.

# في الىرجل يسلف دابـة في عشرة أثــواب فأخــذ منه قبــل الأجــل خمســة أثواب وبرذوناً أو خمسة أثواب وسلعة غير البرذون ويضع عندما بقي

قلت: أرأيت رجلاً أسلم يرذوناً إلى رجل في عشرة أثواب إلى أجل فأخذ منه قبل الأجل خمسة أثواب ويرذوناً على أن هضم عنه الخمسة الأثواب التي بقيت عليه أو أخذ منه خمسة أثواب قبل محل الأجل وسلعة سوى اليرذون؟ قال: قال مالك: لا يصلح هذا لأنه يدخله ضع عني وتمجل، ويدخله أيضاً بيع وسلف. ١٦٦ كتاب الأجال

قلت: وأين يدخله يبع وسلف في قول مالك؟ قال: دخله سلف وبيع أنه لما أعطاه البرذون في عشرة أثواب إلى أجل فأتاه بخمسة أثواب قبل محل الأجل فكان الذي عليه المحق أسلف الطالب خمسة أثواب على أن يقيضها الذي عليه السلم من السلم الذي عليه إذا حل أجل الثياب التي عليه على أن باعه البرذون أو السلعة التي دفعها إلى الطالب بخمسة أثواب معا عليه فهذا يبع وسلف.

قلت: وأين دخله ضع عني وتعجّل؟ قال: ألا ترى لو أن الطالب أتناه فقال له: عجل لي حقي قبل محل الأجل؟ فقال: الذي عليه الحق لا أعطيك ذلك إلا أن تضع عني، فقبل لهما إن ذلك لا يصلح فقال الطالب للمطلوب: أننا أقبل منك سلعة تسوى أربعة أثواب وخمسة أثواب معها فأعطاه سلعة تسوى أربعة أثواب أو أعطاه البرذون الذي كان رأس مال السلم وقيمته أربعة أثواب وخمسة أثواب فهذا ضع عني وتعجل.

قلت: أرأيت إن كانت السلمة التي أعطاه مع الخمسة الأثواب قيمتها عند الناس لا شك فيه مائة ثرب من صنف ثياب السلم؟ قال: لا خير فيه أيضاً، ألا ترى لو أن رجلاً أعطى رجلاً خمسة أثراب وسلمة قيمتها أكثر من قيمة الخمسة الأثواب التي معها بعشرة أثراب إلى أجل من صنف الخمسة الأثواب التي أعطاه إياها لم يحل هذا، فهذا كذلك لا ينبغي أن يأخذ خمسة قضاء من العشرة ويأخذ بالخمسة سلمة أخرى وهو قول مالك.

قال ابن وهب: وبلغني عن ربيعة أنه قال: كل شيء لا يجوز لـك أن تسلف بعضه في بعض فلا يجوز لك أن تأخذه قضاء منه مثل أن يبيع تمراً فلا تأخذ منه بشمنه قمحاً لأنه لا يجوز لك أن تسلف الحنطة في النمر، ومثل الذي وصفت لـك أنه لا يجوز لك أن تعطى سلمة وثياباً في ثباب مثلها إلى أجل فهذا كله يدخله في قول ربيعة.

قلت: أرابت الذي سلف البرذون في العشرة الأقواب إلى أجل فأخذ سلمة وخمسة أثواب قبل محل الأجل أوليدكا قال: نحم يدخله أثواب قبل محل الأجل وأزيدكا؟ قال: نحم يدخله دخولاً ضميفاً، وأما وجه الكراهية في فهو الذي قسرت لك عن مالك وقبل لربيعة في وتحل باع حماراً بعشرة دنائير إلى سنة ثم استقاله المبتاع فأقاله البائع مربح دينار عجله له وتخر باع حماراً بنقد فاستقاله المبتاع فأقاله بزيادة دينار أخره عنه إلى أجل، قال ربيعة: إن الذي استقاله جميعاً كان بيعاً إنما الإقالة أن يترادا البائع والمبتاع ما كان بينهما من البيع على ما كان البيع عليه فأما الذي ابتاع حماراً إلى أجل ثم رده بفضل تعجله إنسا ذلك بمنزلة من اقضى ذهباً يتحجلها من ذهب، وأما الذي ابتاع الحمار بنقد ثم جماء

فاستقال صاحبه فقال الذي باعه: لا أقيلك إلا أن تربحني ديناراً إلى أجمل، فإن هـذا لا يصلح لانه أخر عنه ديناراً وأخذ الحمار بما بقي من الذهب فصار ذهباً بذهب لما أخر من نقده ولما ألقى له الذي رد الحمار من عرضه ولو كمان في التأخير أكثر من دينار أضحى لك قبحه وهاتان البيمتان مكروهتان.

قال ابن وهب، عن مالك بن أنس، عن أبي النزناد، عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما كانا ينهيان أن يبيع الرجل طعاماً إلى أجل ثم يشتري منه بتلك الذهب تمراً قبل أن يقيضها، وقال ابن شهاب مثله.

قال ابن وهب: وقال عمر بن عبد العزيز مثله، وقال لي مالـك وعبد العزيز بن أبي سلمة وغيرهما من أهل العلم مثله، وقالوا ذلك بمنزلة الطعام بالنمسر إلى أجل فمن هناك كره.

قال ابن وهب، عن ابن لهيمة عن أبي الزناد عن جابر بن عبد الله أنه قال: لا تأخذ إلا مثل طعامك أو عرضاً مكان التمر.

قلت: أرأيت إن بعت سلعة بعشرة دنائير إلى أجل شهر فاشتراها عبد لي مأذون له في التجارة بخمسة دنائير قبل الأجل قال: إذا كان قد أذن السيد لعبده في التجارة فكان إنما يتجر لنفسه العبد بمال عنده فلا أرى بذي بأساً وإن كان العبد إنما يتجر للسيد بمال دفعه السيد إليه فلا يعجبني.

قلت: أسمعت هذا من مالك؟ قال: لا.

قلت: فإن بعتها بعشرة دنانير إلى شهر فاشتريتها لابن لي صغير بخمسة دنانيـر قبل الأجل أيجوز ذلك أم لا؟ قال: لا يعجبني ذلك.

قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا.

قلت: أرأيت إن باع عبدي سلعة بعشرة دنانير إلى أجل فأشتريتها بخمسة دنـانيـر قبل الأجل أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالـك فيه شيشاً، وما يعجبني ذلك إن كان العبد يتجر لسيده.

قلت: فإن بعت سلمة بعشرة دنانير إلى شهر فوكلني رجل أن أشتريها له قبل محل الأجل بخمسة دنانير أيجوز ذلك أم لا؟ قال: ما يعجبني ذلك؛ قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يبيح السلمة بمائة دينار إلى أجل فإذا وجب اليبع بينهما قال المبتاع للبائع: بعها لي من رجل بنقد فإني لا أبصر البيع، قال: لا خير فيه ونهى عنه.

قلت: فإن سأل المشتري البائم أن يبيعها له بنقد فباعها له بنقد بأكثر مما اشتراها به المشتري؟ قال: هذا جائز لأنه لو اشتراها هو لنفسه بأكثر من عشرة دنانير جاز، فكل غيم، يجوز للبائم أن يشتريه لنفسه فهو جائز أن يشتريه لغيره إذا وكله.

# في رجل باع عبده من رجل بعشرة دنانير إلى أجل شهـر على أن باعـهِ الآخر عبده بعشرة دنانير

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً من رجل بعشرة دنانير على أن أبيعه عبدي بعشرة دنانير؟ قال: قال مالك: ذلك جائز.

قلت: ولا يكون هذا عبداً ودنانير بعبد ودنانير، وقد أخبرتني أن مالكاً لا يجبز الـذهب بالـذهب مع إحدى الذهبين سلمة أو مع الـذهبين جميعاً مع كل واحد منهما سلمة، وقد أخبرتني إيضاً أن مالكاً قال: لا يكون صرف وبيع في صفقة واحدة.

قال ابن القاسم: قال مالك: ليس هذا صرفاً وبيعاً ولا ذهباً وسلعة بذهب وسلعة لأن هذا عبد بعبد، والعشرة دنانير بالعشرة دنانير ملغاة لأنها مقاصة.

قلت: وإنما ينظر مالك إلى فعلهما ولا ينظر إلى لفظهما؟ قال: نعم إنما يسظر إلى فعلهما فإن تقاصا بالدنانير كان البيع جائزاً وإن لم يتقاصا بالدنانير وأخرج هذا الدنانير من عنده وهذا الدنانير من عنده فهذا الذي لا يحمل إذا كان مع الذهبين سلعة من السلع أو مع إحدى الذهبين سلعة من السلع إذا كان بذلك وجب بيعهما.

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل عبده بعشرة دنمانير على أن أبيعه عبدي بعشرة دنانير وضميرنا على أن يبخرج كل واحمد منا المدنانير من عنده فيمدفع إلى صاحبه عبده وعشرة دنانير من عنده فأردنا بعد ذلك أن نتقاص بالدنانير ولا نخرج الدنانير ويدفع عبده وأدفع عبدي أيجوز هذا البيع في قول مالك أم الا؟ قال: إذا كان ذلك الضمير هو عندهم كالشرط فلا خير فيه وإن تقاصا، فالبيع بينهما منتقض لأن مالكاً قال: لو اشترطا أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده كان البيع باطلاً ولم يجز لهما أن يتقاصا بالدنانير لأن المقدة وقعت حراماً، فلا يجوز هذا البيع على حال من الأحوال.

قلت: فلو بعته عبدي بعشرة دنانير على أن يبعني عبده بعشـرين ديناراً؟ قـال: قال مالك: لا بأس بذلك إنما هو عبد بعبد وزيادة عشرة دنانير.

قلت: فإن كانا اشترطا أن يخرج كل واحد منهما الدنانير من عنده؟ قال: أرى ذلك حراماً لا يجوز.

قلت: فإذا وقع اللفظ من البائع والمشتري فاسد لم يصلح هذا البيع في قول مالك بشيء؟ قال: نعم لأن اللفظ وقعت به العقدة فاسدة.

قلت: وكذلك إن كان اللفظ صحيحاً ووقع القبض فاسداً فسد البيع في قول مالك؟ قال: قال مالك: إنما ينظر في البيوع إلى الفعل ولا ينظر إلى القول، فإن قبح القول وحسن الفعل فلا بأس به وإن قبح الفعل وحسن القول لم يصلح.

قلت: أرايت إن بـاع سلعة بعشـرة دنانيـر إلى أجل على أن يـأخذ بهـا مائـة درهم أيكون هذا البيع فاسداً أم لا؟ قال: لا يكون فاسداً ولا بأس بهذا عند مالك.

قلت: لم؟ قال: لأن اللفظ هنهنا لا ينظر إليه لأن فعلهما يؤوب إلى صلاح وأسر جائز.

قلت: وكيف يؤوب إلى صلاح وهو إنما شرط الثمن عشرة دنانير يأخذ بها مائة 
درهم؟ قال: لأنه لا يأخذ بها الدنانير أبداً إنما يأخذ دراهم، فقوله: عشرة دنانير لفو فلما 
كانت العشرة في قولهما لغواً علمنا أن ثمن السلعة إنما وقع بالمائة درهم وإن لفظا بما 
لفظا به. قلت: فالذي باع سلعته بعشرة دنانير على أن يشتري من صاحبه سلعة أخرى 
بعشرة دنانير على أن يتناقدا الدنانير فلم يتناقدا الدنانير وتقابضا السلعتين لم أبطلت البيع 
بينهما، وإنما كان اللفظ لفظ سوء والفعل فعل صحيح؟ قال: لأنهما لما اشترطا تناقد 
الدنائير نظر إلى فعلهما هل يؤوب إلى فساد إن أرادا أن يفعلا ذلك قدرا عليه فإن كان 
يؤوب إلى فساد إذا فعلا ذلك ويقدران على أن يفعلاه، فاليح باطل باللفظ، وإن لم 
يفعلاه لأنهما إذا كانا يقدران على أن يفعلا ذلك فيكون فاسداً فإنهما وإن لم يفعلا 
يفعلاه لأنهما قد فعلاه، وقد وقعت العقدة عقدة البيع على أمر فاسد يقدران على فعله.

قلت: والأول الذي باع سلعته بعشرة دنانير على أن يأخذ بـالدنـانير صائة درهم لم فرقت بينهما وبين هذين؟ قال: لأن لفظ هذين كان غير جائز ولفظهما يؤوب إلى صلاح ولا يؤوب إلى فســاد لأنهمــا لا يقــدران على أن يجعــلا في ثمن السلمــة في فعلهمــا إلا المدراهم لا يقدران على أن يجعلا في ثمن السلعة دنانير ثم دراهم لأنه شرط ثمن السلعـة ١٧٠ كتاب الأجمال

دنانير على أن يأخذ بها دراهم فإنما يؤوب فعلهما إلى صلاح حتى يصير الـذي يأخـذ في ثمن السلعة دراهم لا يقدران على غير ذلك فلذلك جاز.

قال ابن القاسم: وكذلك لو قال: أبيعك ثوبي هذا بعشرة دنمانير على أن تعطيني بها حماراً إلى أجل صفته كذا وكذا فلا بأس إنما وقع الشوب بالحمار والدنمانير لغو فيما بينهما.

# في الرجل يكون له على الرجل الدين إلى أجل فإذا حل أخـذ به سلعـة ببعض الثمن على أن يؤخره ببقيته إلى أجل

قلت: أرأيت إن كان لي على رجل دين إلى أجل فلما حل الأجل أخذت منه سلعة ببعض الثمن على أن أؤخره بيقية الثمن إلى أجل أيصلح هذا؟ قال: قال مالك: هذا بيع وسلف لا يصلح هذا لأنه باعه السلعة ببعض الثمن على أن يترك بقية الثمن عليه سلفاً إلى أجل من الأجال؟ قال: قال مالك: وإن أخذ ببعض الثمن سلعة وأرجاً عليه بقية الثمن حالاً كما هو فلا بأس بذلك.

قال سحنون: وقول ربيعة دليل على هذا أنه لا يجوز.

قلت: أرأيت إن أقرضته حنطة إلى أجل فما حل الأجل بعته تلك الحنطة بدين إلى أجل؟ قال: قال مالك: لا يحل هذا لأنه يفسخ دينًا في دين.

# في الرجل يكون له الدين الحال على رجل أو إلى أجل فيكتـري منه بـــه داره سنة أو عبده

قلت: أرأيت لو أن ديناً لي على رجل حال أو إلى أجل أيصلح لي أن أكتري به من الذي لي عليه الدين داره سنة أو عبده هذا الشهر؟ قال: قال لي مالك: لا يصلح هذا كان الدين الذي عليه حالاً أو إلى أجل لأنه يصير ديناً في دين فسخ دنانيره التي له في شيء لم يقبض جميعه.

قلت: فلو كان لي على رجل دين فاشتريت به ثمرته هذه التي في رؤوس النخل بعدام حل بيعها أو زرعه بعداما استحصد؟ قبال: قال مالك: إذا كان حين أزهت أو أرطبت فلا ينبغي وإن كانت الشمرة قد استجلت وليس لاستجدادها تأخير، وقد تستجد الشمرة ولاستجدادها استئخار، وقد ييس الحب ولحصاده استئخار، فإذا استجلت الشمرة واستحصد الحب وليس لشيء من ذلك تأخير فلا أرى به بأساً وإن كان لاستجدادها تأخير

ولحصاده تأخير فلا خير فيه، قال: وإذا كان كما وصفت لك فلا بأس به.

قال: قال مالك: وإنه ليقرب أشياء ينهى عنها، ولكن إذا كان على ما وصفت لك ليس في واحد منهما استخار لاستجداد تمر ولا لحصاد الحب فلا أرى به بأساً أن تأخذه من دين لك على صاحبك. قال: فقيل لمالك: أييع ديناً له على رجل من رجل آخر بثمرة له قد طابت وحل بيعها؟ قال: نعم لا بأس بذلك ولم يره عثل الذي عليه الدين إذا باعم من الذي له الدين قال: وتفسير ما أجاز مالك من هذا فيما قال لي لأن الرجل لو كان له على رجل دين فاشترى به منه جارية فتواضعاها للحيضة لم يكن فيه خير حتى مناحزه.

قلت: ولو أن رجلاً باع من رجل ديناً له على رجل آخر بجارية تواضعاها للحيضة أو بسلعة غائبة لم يكن بذلك بأس لأن هذا لا ينقذ في مثله وهذا لم ينقذ شيئاً، ولو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ به منه سلمة غائبة قال في مالك: لا يجوز ذلك، وهو رجلاً كان له على رجل مسلعة له غائبة بدين للمبتاع على رجل آخر، وإنسا فرق ما بين هذا أن اللدين إذا كان على صاحبه لم يبرا منه إلا بأمر يناجزه وإلا كان كل تأخير فيه من سلمة كانت غائبة أو كانت جارية يتواضعاتها للحيضة يصير صاحب اللدين يجر بذلك فيما انظر واخر في ثمن سلعته منفعة، وإن كان الذي باع السلمة الغائبة بدين على رجل آخر أو باع ثمراً قد بدا صلاحه بدين على رجل آخر لم يجر إلى نفسه منفعة إلا بما فيه المتاجزة إن أدركت السلمة قائمة كان البيع له ثابتاً ولم يكن يجوز له فيه النقذ، فيكون إنما أخر ذلك لمكانه، والثمرة في الدين الذي على لمكانه، والثمرة خلى المدين الذي على الرجل الآخر قال: وهذا أصل قول مالك في هذه المسألة فيما قلت لك وتفسير قوله.

قال سحنون: ألا ترى أن ابن أبي سلمة قال: كل شيء كان لك على غريم نقداً فلم تقبضه أو إلى أجل فحل الأجل أو لم يحل فلا تبعه منه بنيء وتؤخره عنه فإنك إذا فعلت ذلك فقد أربيت عليه وجعلته ربا ذلك في سمر بلغه لك لم يكن ليعطيكم إلا بنظرتك إياه ولو بعته بوضيعة من سعر الناس لم يصلح ذلك لأنه باب ربا إلا أن يشتريه منك فينقدك يداً بيد مثل الصرف، ولا يصلح تأخيره يوماً ولا ساعة.

قلت: أرأيت لو أني أقرضت رجلًا مائة إردب من حنطة إلى سنة فجته قبـل الأجل فقلت له: أعطني خمسين وأضع عنك خمسين أيصلح هذا؟ قال: قال مالك: لا يصلح هذا لأنه يدخله ضع عني وتعجل، والقرض في هذا والبيع سواء.

قال ابن وهب: قال مالك، عن أبي الزناد، عن بشر بن سعيد، عن أبي صالح

١٧٢ كتاب الأجال

عبيد مولى السفاح: إنه أخبره أنه باع بزاً من أصحاب دار بحلة إلى أجل ثم أراد الخروج فنائهم أن يتقدوه ويضع عنهم فسأل زيد بن ثابت عن ذلك فقال: لا آمرك أن تأكمل ذلك ولا توكله وأن ابن عمر وأبا معيد الخدري وابن عباس والمقداد بن عمر ومن أصحاب رسول الشكل، وسليمان بن يسار وقبيصة بن ذؤيب كلهم ينهى عنه.

وقال ابن عمر: أتبيع ستمائة بخمسمائة؟ وقال المقداد لرجلين صنعا ذلك كلاكما قد آذن بحرب من الله ورسوله، وأن عمر بن الخطاب كره ذلك، وقال سليمان بن يسار: إذا حرا, الأجرا طليقم له إن شاء.

وقال الليث، عن يحيى بن سعيد في رجل كان له على أخيه دين فقـال له: عجـل لى بعضه وأؤخر عنك ما بقي وراء الأجل.

قال يحيى: كان ربيعة يكرهه، وقال ابن وهب، عن الليث بن سعد، وكان عبيد الله بن أبي جعفو يكره ذلك.

قلت: أرايت إن بعت عبداً في بأرطال من الكتان مضمونة أو تياب مضمونة إلى الجل المنظم الله المنظم الله المضمونة الم المخاط الأجل أخذت بذلك المضمون من الثياب والكتان عبدين من صنف عبدي أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا يجوز هذا؛ قال: ولا يجوز أن تأخذ من ثمن عبدك إلا ما كان يجوز أن تسلم عبدك فيه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، قال: وحديث ابن المسبب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وجابر بن عبد الله أصل هذا الباب كله وما أشبهه، وما قال ربيعة أسفل دليل على هذا الأصل أيضاً من جهة أخرى.

قال ابن وهب، عن عبد الجبار، عن ربيعة: إنه قال في العروض كلها: لا بأس بـواحد بـاثنين بدأ بيـد إذا كان من صنف واحـد، وإن كان إلى أجـل فلا يصلح إلا مشلاً بمثل، وإن كان من غير صنف واحد فلا بأس به اثنين بواحد إلى أجل.

قال يونس: قال ربيعة: قال: والذي لا يجوز من ذلك إلى أجل الثوب بالثوبين من ضربه كالرابطة من نسج الولائد بالرابطتين من نسج الولائد وكالسابرية بالسابريتين وما أشبه ذلك فهذا الذي يبين فضله على كل حال ويخشى دخلته فيما أدخل إليه من الشبهة في المراضاة فذلك أدنى ما أدخل النامى فيه من القبيح، والحلال منه كالرابطة السابرية بالرابطتين من نسج الولائد عاجل وآجل، فهذا الذي يختلف فيه الأسواق والحاجة إليه، وعسى أن يبور مرة السابري وينفق نسج الولائد مرة، ويبور نسج الولائد مرة وينفق كتاب الأجمال كتاب الأجمال

السابري، فهذا لا يعرف فضله إلا بالرجاء ولا يلبث ثياب الرماء، فكان هذا الذي اقتاس الناس به ثم رأى فقهاء المسلمين وعلماؤهم أن نهوا عما قبارب ما ذكرت لك من هذا واقتاسوه به وشبه به. ألا ترى أن التسليف في المضمون الذي ليس عندك أصله لما بعد أجله ورجي فيه الفضل وخيف عليه الوضيعة صار بيعاً جائزاً وخرج من العينة المكروهة التي قد عرف فضلها واتضح رباها في بيع ما ليس عندك إن صاحب المكروه يوجب على نفسه بيع ما ليس عنده ثم يتناعه وقد عرف سعر السوق وتبين له ربحه فيشتري بعشرة نفسه بع ما ليس عنده ثم يتناعه وقد عرف سعر السوق وتبين له ربحه فيشتري بعشرة ويبع بخمسة عشر إلى أجل، فكأنه إنما باعه عشرة بخمسة عشر إلى أجل، فلهذا كره هذا إنما ذلك الدخلة والدلسة.

## في الرجل يسلف الرجل الدنانير في طعام محمولة إلى أجمل فيلقاه قبـل الأجل فيسأله أن يجعلها في سمراء إلى الأجل بعينه

قلت: أرأيت لـو أني أسلفت إلى رجل في محمولة إلى أجل فلقيته قبل الأجل فقلت له: هل لك أن تحسن تجعلها لي سمراء إلى أجل فقعل؟ قال: لا يجوز ذلك في قول مالك لأنك تفسخ محمولة في سمراء إلى أجل، فلا يجوز. ألا ترى أنـك فسخت ديناً في دين.

قلت: فلو حل الأجل لم يكن بذلك بأس أن آخذ من سمراء محمولة أو من المحمولة سمراء؟ لا بأس به في قول مالك إذا كان يدا بيد لأنه يشبه البدل.

### في البيع والسلف إذا وقع

قلت: أرأيت لو بعت عبداً من أجنبي بمائة دينار وقيمته مائتا دينـار على أن أسلفني . المشتري خمسين ديناراً؟ قال: البيع فاسد وتبلغ قيمته به إذا فات مائثي دينار.

قلت: لم؟ قال: لأن العقدة وقعت فاسدة لأن فيها بيماً وسلفاً، ولأن الباتع يقول: أنا لم أرض أبيع عبدي بمائة دينار وقيمته مائتا دينار إلا بهذه الخمسين التي أخذتها سلفاً فهذا يبلغ بالعبد هنهنا قيمته ما بلغت إذا فانت إذا كان أبداً مثل مسألتك هذه، فانظر إلى القيمة، فإن كانت القيمة فوق الثمن فإنه يبلغ للبائع قيمة العبد وإن كان الثمن أكثر فله الثمن يبلغ بالعبد الأكثر من القيمة أو الثمن.

قلت: فلو باع العبد بماثة دينار وقيمته مائتا دينار على أن أسلف البائع المشتري خمسين ديناراً؟ قال: هذا لا يزاد على الثمن إن كانت القيمة أكثر ويبرد السلف لأن الباشع ١٧٤ كتاب الأجال

قد رضي أن يبيع بمائة دينار ويسلف خمسين ديناراً أيضاً فهذا ينظر أبداً إلى الأقل من الشمن ومن القيمة، فيكون للباتع الأقل من ذلك أبداً، وفي مسألتك الأولى إنما ينظر إلى الأكثر من القيمة أو الثمن، فيكون للباتع الأكثر من ذلك أبداً. وهذا إذا فات العبد، فأما إذا كان العبد، فأما إذا كان العبد، قاما ينهما ولا أن يعينه لم يفت بحوالة سوق أو غيره من وجوه الفوت فإن البيع يفسخ بينهما إلا أن يرضى من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو يثبت البيع فيما

قلت: لم كان هذا الذي اشترط السلف إذا ترك السلف ورضي بذلك ثبت البع بينهما؟ قال: كذلك قال لي مالك في هذه المسألة. قال: وقال مالك في البيع والسلف: إذا ترك الذي اشترط أخذ السلف ما اشترط صحت العقدة قال: وهو مخالف لبعض البيوع الفاسدة كلها.

قلت: وهذه المسائل التي سألتك عنها من البيع والسلف أهو قـول مالـك؟ قال: نعم منه ما سمعته منه ومنه ما بلغني عنه.

قلت: أرأيت لو أن رجلًا اشترى جارية على أن البائع متى ما جاء بالثمن فهــو أحق بالجارية أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: لم؟ قال: لأن هذا يصير كأنه بيع وسلف.

### في السلف الذي يجر منفعة

قلت: أرأيت إن أسلمت ثوياً في ثوب مثله إلى أجل أو أقرضت ثوياً في ثوب مثله إلى أجل؟ قال: إن كان ذلك سلفاً فذلك جائز وإن كان إنما اعتزيا منفعة البائع أو المقرض أو طلب البائع أو المقرض منفعة ذلك لنفسه من غير أن يعلم ذلك صاحبه فلا يجوز.

قلت: وكذلك إن أقرضته دنانير أو دراهم طلب المقرض المنفعة بمذلك لنفسه ولم يعلم صاحبه بذلك صاحبه إلا أنه كره أن يكون في بيته، وأراد أن يحرزها في ضمان غيره فاقرضها رجلاً؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا.

قلت: وهذا في الدنانير والدراهم والعروض ومـا يكال أو يــوزن وكل شيء يقــرض فهو بهذه المنزلة؟ قال: نعم عند مالك.

قلت: أرأيت إن قال المقرض: إنما أردت بذلك منفعة نفسي أيصدق في قـول

كتاب الأجال

مالك ويأخذ حقه قبل الأجل؟ قال: لا يصدق، ولكنه قد خرج فيما بينه وبين خالقه.

قلت: وإن كان أمراً ظاهراً معروفاً يعلم أنه إنما أراد المنفعة لنفسه أحمد حقه حالاً ويبطل الأجل في قول مالك؟ قال: نعم لأنه ليس بسلف، والتمام إلى الأجل وجرام وهو يعجل له، وإنما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام إلى أجل فيفسخ الأجل ويكون عليه يعتب نقداً إذا فات السلعة ولا يؤخر القيمة إلى الأجل. قال: وسمعت مالكاً يحمد ثان أيت عبد الله بن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أنفض مما أسلفته بفال عبد الله: ذلك الربا، فقال: كيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن؟ قال: السلف على ثلاثة وجوه سلف تريد به وجه الله فلك وجه الله، وسلف تريد به وجه الله فلك وجه الله، وسلف تريد به وجه صاحبك فيس لك إلا وجه صاحبك، وسلف تسلف التلف على الألا عبد الرحمن؟ فقال: أرى أن تشق الصحيفة فإن أعطاك شمل الذي أسلفته غلبته وأن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت وإن هو أعطاك فوق ما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك ولك أجر ما أنظرت اه.

قال ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي شعيب مولى الأنصار إنه استسلف بأفريقية ديناراً جرجيرياً من رجل على أن يعطيه بمصر متقوشاً فسأل ابن عمر عن ذلك فقال: لولا الشرط الذي فيه لم يكن به بأس. قال ابن عمر: إنما القرض منحة؛ وقال القاسم وسالم: إنه لا بأس به ما لم يكن بينهما شرط؛ وقال ابن عمر: من أقرض قرضاً فلا يشترط إلا قضاءه.

قال ابن وهب، عن رجال من أهـل العلم، عن ابن شهاب وأيي الـزناد وغيـر واحد من أهل العلم: إن السلف معروف أجره على الله فلا ينبغي لك أن تأخذ من صاحبك في سلف أسلفته شيشاً ولا تشتـرط إلا الاداء؛ وقـال عبـد الله بن مسعـود: من أسلف سلفــاً واشترط أفضل منه وإن كان قبضة من علف فإنه ربا ذكره عنه مالك بن أنس.

قلت: أرأيت إن أقرضتك حنطة بالفسطاط على أن توفيتها بالإسكندرية؟ قال: قال مالك: ذلك حرام. قال: وقال مالك: ذلك حرام. قال: وقال مالك: فلين الحمال. قال: وقال مالك: كل ما أسلفت من العروض والطعام والحيوان ببلد على أن يوفيك إياه في بلد آخر فذلك حرام لا خير فيه.

قلت له: فالحاج يسلف من الرجل السويق والكعك يحتاج إليه فيقول: أوفيـك إياه في موضع كذا وكذا في مكان كذا وكذا لبلد آخر؟ قـال: لا خير في ذلـك، قال: ولكنـه

يسلفه ولا يشترط، قال: ولقد سئل مالك عن الرجل يكون لـه المزرعة عند أرض رجل وللآخر عند مسكن الآخر أرض يزرعها فيحصدان جميعاً فيقول أحدهما لصاحبه: أعطني هنهنا طعاماً بموضعي الذي أسكن فيه من زرعك وأنا أعطيك في مـوضعك الـذي تسكن فيه من زرعي. قال: لا خير في ذلك، ولقد سئل مالك عن الـرجل يـأتي إلى الرجـل قد استحصد زرعه ويبس وزرع الأخـر لم يستحصد ولم ييبس وهــو يحتاج إلى طعــام فيقول له: أسلفني من زرعك هـذا الذي يبس فـداناً أو فـدانين أحصدهمـا وأدرسهما وأذريهمـا وأكيلهما فأعطيك ما فيها من الكيل، قال: قال مالك: إذا كان ذلك من المسلف على وجه المرفق بصاحبه وطلب الأجر فلا بأس به. قال: ومن ذلك أنه يحصد الـزرع القليل من الزرع الكثير فيقرض منه الشيء اليسير فليس يخف عنه بذلك مؤنة ولا ذلك طلب فلا أرى به بأسأ وإن كان يحصده له ويدرسه له ويذريــه إذا كان ذلــك من المسلف على وجه الأجر وطلب المرفق بمن أسلف، وإن كان إنما أسلفه ليكفيه مؤنته وحصاده وعمله فهـذا لا يصلح. قال: فقلنا لمالك: فالدنانير والدراهم يتسلفها الرجل ببلد على أن يعطيها إيـاه ببلد آخر؟ فقال: إن كان ذلك من السرجل المسلف على وجه المعروف والسرفق بصاحب ولم يكن إنما أسلفها ليضمن له كما يفعل أهل العراق بالسفتجات فلا أرى بـه بأساً إذا ضرب لذلك أجلًا وليس في المدنانير حمال مشل الطعمام والعروض إذا كمان على وجه المرفق.

قـال ابن وهب، عن يونسَ بن ينزيد، عن ابن شهـاب أنـه قـال: إن أسلفت سلفـاً واشترطت أن يوفيك بأرض فلا يصلح وإن كان على غير شرط فلا بأس به.

قال: وكان ربيعة وابن هرمز ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وعراك بن مالك الغفاري وابن أبي جعفر كلهم يكرهه بشرط، وذكر خالد بن حميد أن ربيعة قـال في امرأة أعطت صاحبها صاعـاً من دقيق بمكة إلى أن تقـدم أيلة فقال ابن وهب، عن ربيعـة: لا يعطيها إلا بمكة.

قـال يزيـد بن عياض، عن ابن السبـاق، عن زينب الثقفيـة: إنهـا سـالت عمـر بن الخطاب عن تمر تعطيه بخيبر وتأخذ مكانـه تمرأ بـالمدينـة؟ قال: لا، وأين الضمــان بين ذلك أتمطى شيئاً على أن تعطاه بارض أخرى.

# في رجل استقرض إردباً من قمح ثم أقرضه رجلاً بكيله أو باعه

قلت: أرأيت إن استقرضت إردبًا من حنطة وكلته ثم أقرضته رجلًا على كيلي؟

قال: لا يصلح لأنه كأنه أخذ هذه الحنطة على أن عليه ما نقص من كيل الإردب الذي كاله له صاحباه وله ما زاد على أن عليه إردباً من خطة والكيل يكون له نقصان وربع فهذا لا يصلح إلا أن يقرضه إياه قبل أن يكيله ثم يستقرضه له من رجل آخر فيامره أن يكيله لنفسه فتكون هذه الحنطة بكيل واحد ديناً على الذي قبضها للذي استقرضها وديناً للذي أقرضها على الذي استقرضها، وإن استقرض هذه الحنطة ثم كالها ورجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد رأى كيلها بذلك الكيل لم يكن بذلك بأس.

قلت: فإن استقرضت إردباً من حنطة وكلته ثم بعته بكيلي ذلك ولم يكله العبتاع ولم ير كيلي حين استقرضته؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك إذا باعه بنقد، فإن كان بدين فلا خير فيه.

قلت: ولم جوزته إذا باعه بنقد على أن يدفعه بكيله الأول ورضي بذلك المبتاع شهد هذا الكيل أو لم يشهده ولم يجز له إذا أقرضه أن يدفعه بكيله إذا رضي المستقرض ذلك إلا أن يكون قد شهد كيله الأول؟ قال: قال لي مالك في البيع: إن ما كانت فيه من زيادة أو نقصان فهو للبائع وهو وجه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فإذا جاء منه ما قد عرف الناس أنه من زيادة الكيل ونقصانه فللك لازم للمشتري وليس له أن يرجع على البائع بشيء، وما كان من زيادة أو نقصان يعلم أنها من غير الكيل فإن البائع يرجع بالمتصان يعلم أنها من غير الكيل فإن البائع يرجع بالمتصان يعلم أنها من غير الكيل فإن البائع يرجع المتقصان حنطة؛ قال: والقرض عندي إنما يعطيه بكيل يضمته له على أن يأخذه منه كيلاً لقعمان حنطة على أن يأخذه منه كيلاً فقد عرف الناس أنه يدخله الزيادة والمتعان على أن يعطيه كيلاً يضمته له، ولا ينبغي إلا أن يكون المستقرض قد شهد كيله فأعطاه ذلك الطعام بحضرة ذلك قبل أن يغيب عليه أن يكون المتورض قد شهد كيلة فأعطاه ذلك الطعام بحضرة ذلك قبل أن يغيب عليه أن يكون المقول في ذلك فول المستقرض.

# في رجل أقرض رجلًا طعاماً ثم باعه قبل أن يقبضه بطعام أو غيره

قلت: أرأيت إن أقرضت رجلاً طماماً إلى أجل أيجوز أن أبيعه منه قبل محل الأجل وأقبض الشمن؟ قبال: نعم لا بأس به أن تبيعه منه قبل محل الأجل بجميع السلع عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله، فإذا حل الأجل فلا بأس أن تبيعه طعامه ذلك بما شاء من الطعام بأكثر من كيل طعامه إلا أن يكون من صنف طعامه الذي أقرض، فلا يجوز أن تبيعه بأكثر من كيله الذي أقرضه إياه.

قلت: فإن أقرضت رجلًا طعاماً فلما حل الأجل قال لي: خذ مني مكان طعامك

١٧٨

صبرة تمر أو زبيب؟ قال: لا بأس بذلك في قول مالك. قال: وقال لي مالك: وإن كان الذي أقرضه حنطة فاخذ دقيقاً حين حل الأجل فلا يأخذ إلا مثلاً بمثل. قال: وكذلك إن أخذ شعيراً أو سلتاً فلا يأخذ شعيراً ولا سلتاً إلا مثلاً بمثل، وأما قبل الأجل فلا تأخذ إلا مثل حنطته التي أقرضه ولا شعيراً ولا سلتاً ولا دقيقاً ولا شيئاً من الطعام قبل الأجل لأن ذلك يدخله بيم الطعام بالطعام إلى أجل ويدخله ضع عني وتعجل.

قلت: أرأيت إن أقرضت رجلاً حنطة إلى أجل فلما حل الأجل بعته تلك الحنطة بدنانير أو بدراهم نقداً وافترتنا قبل القبض أيضد ذلك أم لا؟ قال: لا يصلح إلا أن تنتقد منه أو يقول لك أذهب بنا إلى السوق فأنقدك، أو يقول لك: اذهب بنا إلى البيت فأجنك بها، فهذا لا بأس به، فأما إذا افترقتما وذهبتما حتى يصير يطلبك بذلك فهذا لا خير فيه لأنه صد دناً ددن.

وأخبرني ابن وهب، عن ابن لهيمة وحيوة بن شريع، عن خالـد بن أبي عمران أنـه سأل القاسم وسالماً عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير سلفاً فاراد أن يأخـذ منه زيــاً أو طعاماً أو ورقاً بصرف الناس قال: لا يأس به.

وقال ابن وهب، عن رجال من أهــل العلم، عن جابــر بن عبــد الله وعمــر بن عبد العزيز وربيعة وابن المسيب: إنه لا بأس باقتضاء الطعام والعرض في السلف.

وقال مالك: لا بأس بأن يقضيه دراهم من دنانير إذا حلت، ولا بأس بأن يقضيه تمراً بالقمح الذي أسلفه أو أفضل منه، وإنما الذي نهى عنه الطعام الذي يتاع ولم يعن بهذا السلف. قال: قال رسول الله ﷺ: ومن ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه،

# فی رجل أقرض رجلًا دنانیر ثم اشتری بها منه سلعة غائبة أو حاضرة

قلت: أرأيت لو أن لرجل علي الف درهم إلى أجل فلما حل الأجل بعته بالألف سلعة بعينها حاضرة فرضيها ثم قام فلخل بيته قبل أن يقبضها مني؟ قال: أرى البيع جائزاً، ويقبض سلعته إذا خرج، قال: لأن مالكاً قال لي: إذا كان لك على رجل دين فلا تشتر به منه سلعة بعينها إذا كانت السلعة غائبة، ولا تشتر بذلك الدين جارية لتواضعاها للحيضة، ولا تشتر به منه سلعة على أن أحدكما بالخيار فيها، وهذه السلعة التي سألت عنها إن كانت حاضرة يراها حين اشتراها لم يكن لبائعها أن يمنعه من قبضها فإنما هو رجل ترك سلعة وقام عنها، فإذا رجع أخذ سلعته. قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل دين فيبتاع به طعاماً فيكسر كيله فيقول له بعد مواجبة البيع بالدين يكون له على مواجبة البيع بالدين

كتاب الأجمال كتاب الأجمال

الـذي لي عليه: اذهب فـآتي بدوابيّ أحمله أو اكتـري له منـزلاً أجعله فيـه أو آتي بسفن أتكاراها لهذا الطعام فيكون في ذلك تأخير اليوم واليومين.

قال: قال مالك: لا بأس بذلك وهو خفيف، فقلت لمالك: فإن كاله فغربت الشمس ويقي من كيله شيء فتأخر إلى الغد حتى يستوفي؟ قال: لا بأس بهدا ليس في هذا دين بدين فاراء خفيفاً، ولكني أرى ما كان في الطقام تافهاً لا خطب له في المؤلف والكيل مما يكال أو يوزن أو يعد عداً مثل الفاكهة وما أشبهها، أو قليل الطعام، فإن ذلك إذا أخذه بدينه لم يصلح له أن يؤخره إلا ما كان يجوز له في مثله أن يأتي بحماك يحمله أو مكتل يجمله فيه فعلى هذا فاحمل أمر الطعام في قول مالك وقول ابن أي سلمة دليل على عربه نقداً فلم تقبضه أو إلى أجل فحل الأجل فعل الأجل على غريم نقداً فلم تقبضه أو إلى أجل فحل الأجل أو يحدل فلا تبعه منه بشيء وتؤخره عه.

## قرض العروض والحيوان

قلت: هـل يجوز القـرض في الخشب والبقول والـريـاحين والقضب والقصب ومـا أشبه ذلك في قول مالك؟ قال: لا بأس بذلك، وذلك جـائز في قــول مالـك، وكل شيء يقرض فهو جائز إذا كان معروفاً إلا الجوارى.

قال مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع: إن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكراً فقدمت عليه إبل من الصدقة فأمر أبا رافع أن يعطي الرجل بكره فرجم إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا جملًا خياراً رباعياً، فقال: أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاء.

قلت: أيصلح أن أستقرض تراب فضة في قول مالك؟ قال: لا يصلح عندي.

#### هدية المديان

قلت: ما يقول مالك في رجـل له على رجـل دين أيصلح له أن يقبـل منه هـديته؟ قال: قال مالك: لا يصلح أن يقبل منه هديته إلا أن يكون رجلًا كان ذلك بينهما معروفًا، وهو يعلم أن هديته ليس لمكان دينه فلا بأس بذلك.

قال ابن وهب، عن محمد بن عمرو، عن ابن جريج إن عطاء بن أبي رباح قال لـه رجـل: إني أسلفت رجلاً فـأهدى إلي قـال: لا تأخـذه، قال: قـد كـان يهـدي إليّ قــل سلفي، قـال: فخذ منه. قال الـرجل: فقلت: قـارضت رجلاً مـالاً، قال: مثـل السلف سواء. ١٨٠ كتاب الأجال

وقال عطاء فيهما: [لا أن يكون رجلاً من خاصة أهلك أو خاصتك لا يهدي لك لما تظن فخذ منه؛ وعن يحيى بن سعيد أنه قال: أما من كان يتهادى هو وصاحبه وإن كان عليه دين أو سلف فإن ذلك لا يتنابحه أحد، قال: وأما من لم يكن يجري ذلك بينهما قبل الدين والسلف هدية، فإن ذلك مما يتنزه عنه أهل التنزه.

قال الحارث بن نبهان، عن أيوب، عن ابن سيرين: إنْ أَيِّ بن كعب استسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف درهم فأهدى له هدية فرها عمر، فقال أيّ: قد علم أهل المدينة أني من أطبهم ثمرة، فرأيت إنما أهديت إليك من أجل مالك عندي إقبلها فملا حاجة لك قبما عملك من طمامنا، فقار عمر الهدية.

# في رجل استقرض رجلًا خبزاً من خبز الفرن برطل من خبز التنور

قلت: أرأيت إن استقرضت رجلاً رطلاً من خيز الفرن برطل من خيز التدور أو برطل من خيز الملة أيجوز هذا أم لا؟ قال: لم اسمعه من مالك، ولا أراه جائزاً لأنه أسلفه وشرط أن يقضيه غير الذي اسلفه ألا ترى لو أني أقرضه ديناراً دهشقياً على أن يعطيه ديناراً كوفياً لم يجز؟ قال: وكذلك لو أقرضه محمولة على أن يعطيه سمراء أو سمراء على أن يطهه محمولة لم يجز ذلك في قول مالك وكذلك الخيز.

قلت: فإن لم يكن بينهما شرط لم يكن بأس أن يقبض خبر الفرن من خبر التنور إذا تحريا الصواب في ذلك؟ قال: نعم لا بأس بذلك لأن مالكاً قبال: إذا حل الأجل فلا بأس أن يأخذ المحمولة من السمراء والسمراء من المحمولة إذا كان من غير شرط إذا حل الأجل.

# ني رجل استقرض حنطة فلما حل الأجل اشترى طعاماً فقال لصاحبه: اقتضها في حنطتك

قلت: أرايت إن أقرضت رجلًا حنطة إلى أجل فلمـا حل الأجـل اشترى حنـطة من السوق فقال: اقبضها في حنطنك التي لك عليًّ؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك لو اشتريت من رجل حنطة مضمونة وله على رجل آخر حنطة مثلها. قد أقرضها إياها فقال لي: أقبضها منه؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك لو كان لرجل عليٌ طعام من قرض فلما حل الأجل قلت له: خمذ هذه الدراهم فاشتر بها طعامك واقبض حقك؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك. كتاب الأجال

#### في رجل أقرض رجلًا ديناراً أو طعاماً على أن يوفيه ببلد آخر

قلت: أرأيت إن أقرضت رجلًا دنانير أو دراهم على أن يقضيني دنانير أو دراهم في بلد آخر أيجوز هذا أم لا؟ قال: إذا ضربت للقرض أجلًا فلا باس أن يشترط أن يقضيه في بلد آخر إذا لم يكن للذي سلف في ذلك منفعة إذا كان الأجل مقدار المسير إلى البلد الذي اشترط إليه القضاء.

قلت: فإن أبى المستقوض أن يخرج إلى ذلك البلد؟ قـال: إذا حل الأجــل أخذه منه حيثما وجده.

قلت: فإن قال: أقرضك هذه الدراهم على أن تقضيني بأفريقية ولم يضرب لـذلك أجلًا؟ قال مالك: لا يعجبني ذلك.

قلت: فإن نزل؟ قال: أجيز السلف، واضرب له قدر المسير إلى أفريقية.

قلت: فإن استقرض رجـل من رجل قمحـاً وضرب لـذلـك أجـلاً على أن يقضيــه بافريقية؟ قال: هذا فاسد في قول مالك وإن ضرب لذلك أجلاً.

قلت: فما فرق بين الدراهم والطعام في قول مالك؟ قال: لأن الطعام له حمل والدنانير لا حمل لها فلذلك جوزه مالك.

#### قضاء من سلفين حل أجلهما أو أحدهما أو لم يحلا

قلت: أرأيت إن أقرضت رجلاً كراً من حنطة إلى أجل وأقرضني كراً من حنطة إلى أجل وأجلهما واحد وصفتهما واحدة فقلت له قبل محل الأجلل: خذ الطعام الذي لي عليك بالطعام الذي لك علي قضاء وذلك قبل محل الأجل؟ قال: لا بأس بذلك في رأيس.

قلت: لم؟ قال: لأنه إنما عجل كل واحد منهما ديناً عليه من قرض فلا بأس به أن يعجل الرجل ديناً عليه من قرض قبل محل الأجل.

قلت: فإن حل أجل الطعامين الذي لي على صاحبي والذي لـه عليّ فتقاصصنــا وذلك من قرض، أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: لم جوزته إذا حل الأجل أو لم يحل؟ قال: ليس هنهنا بيع الدين بالمدين، وإنما هو قضاء قضاه كل واحد منهما صاحبه من دين عليه قد حل أو لم يحل. ١٨٧ كتاب الأجال

قلت: فإن حل أجل أحد الطعامين ولم يحل الأخر وهما جميعاً من قرض أيصلح لنا أن نتقاص في قول مالك؟ قال: نعم لا بأس بذلك، وإنما هـورجل عليه طعام إلى أجار فقدمه فقضى صاحبه فلا بأس بذلك.

قلت: وكل دين يكون من قرض يكون علي من ذهب أو طمام أو فضة، أو شيء مما يوزن ويكال مما يؤكل أو يشرب، وما لا يؤكل ولا يشرب، وكان لي على اللذي له علي هذا اللدين مثله إلى أجله أو أبعد من أجله أو أدنى من أجله فحلت الأجال أو لم تعل أو حل أحدهما ولم يحل الاخر فلا بأس أن يتقاصا إذا كانت كلها من قرض وهي من نوع واحد. قالما: نعم، والذهب والورق والعروض كلها إذا كانت من بيح أو قرض والإجال مختلفة إلا أنها من نوع واحد فلا بأس أن يتقاصا حلت الأجال أو لم تحل أو حلس أو احدهما ولم يحل الأخر، وأما الطعام فليس يصلح أن يتقاصا إذا كانا جميعاً من سلم حلت الآجال أو لم تحل أو

قلت: وإن كان أحدهما من قرض والآخر من سلم فحل أجل السلم ولم يحل أجل القرض أيصلح لنا أن نتقاص؟ قال: لا لأن أجل القرض لم يحل، وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى كذلك قال مالك.

قلت: فإن كان أحدهما من قرض والآخر من سلم والأجال مختلفة أو سمواه؟ قال: فلا يصلح لهما أن يتقاصا حتى يحل الأجلان، فإن حل الأجلان جاز لهما أن يتقاصا.

قلت: فيإن كان قد حل أجمل السلم ولم يحل أجمل القراض أيصلح أن أقماصه؟ قال: لا لأن أجمل القرض لم يحل وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفي، وهمذا لا يصلح عند مالك.

قلت: فإن كان الطعام من قرض وكان الذي علي محمولة والذي لي على صاحبي . سمراء والأجال مختلفة وهر كله من قرض أيصلح لنا أن نتقاص؟ قال: لا يصلح لهما أن يتقاصا اختلفت الأجال أو اتفقت إلا أن يحل الأجلان جميعاً فيتقاصان، فلا بأس به لأنه إنما هو بدل إذا حل الأجلان، وإنما كرهه قبل الأجلين وإن كان أحد الأجلين قد حل لأنه سمراء بيهضاء أو ييضاء بسمراء إلى أجل فهو بيع السمراء بالمحمولة إلى أجل، ومعا بيين لك ذلك أنك لو أسلفت رجلاً في محمولة إلى أجل أو شعيراً أو أقرضته ذلك ثم أردت أن يقضيك سمراء من محمولة قبل محل الأجل أو محمولة من شعير قبل محل الأجل وكان ذلك سلفاً؟ قال: قال مالك: لا ينبغي ولا يصلح، فلذلك إذا كانت السمراء والمحمولة أجلهما مختلفين فلا تكون المقاصة فيها جائزة. قال مالك: وإذا كان لرجل

كتاب الأجمال ١٨٣

عليك عرض ولك عليه خلاف الذي له عليك من العرض، فإن حل أجلهما فـلا بأس أن تقاصه عرضك بعرضه، وإن كان أجل عرضك وعرضه سواه وأجلهما واحد ولم يحل فـلا بأس بأن تقاصه وإن اختلف أجلهما ولم يحلا فلا خير في أن تقاصه به.

قال ابن القاسم: وإن حل أجل أحدهما ولم يحل الآخر فلا بأس به.

قال مالك: والدنانير والدراهم إن حلت آجالهما فلا بأس به، وإن لم تحل وكانت آجالهما واحدة فلا خير فيه لأنه بيع ذهب بورق إلى أجل، وإن حل أحد الأجلين ولم يحل الآخر فلا خير فيه لأنه بيع الذهب بالورق أيضاً إلى أجل.

قال ابن القاسم: ولا يجوز للرجل أن يبع عرضاً إلى اجل بعرض مثله إلى اجل لان الذمم تلزمهما ويصير ديناً بدين، قال: وإن كنان ذلك الدين عليهما إلى أجبل ولكل واحد منهما على صاحبه مثل الذي له عليه في صفته فتاركا والأجلان مختلفان فتاركا فلا بأس به لأن فعتهما تبراً ولا يشبه هذا الأول لأن ذمة دينك تنعقد ويصير ديناً في دين وفمة هنين تبراً فهذا فرق ما بينهما، قال: وهذا رأيي. قال: وإنسا قلت لك: والطعام والعروض إذا كان الذي على كل واحد منهما صفة واحدة أن يتناركا فيلا بأس به إذا كان ذلك قبل محل الأجل إذا كان ذلك في الطعام من قرض وكانت العروض من بيع أو قرض، قال: لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً كان له على رجل ذهب إلى شهر وللآخر عليه ذهب إلى سنة وهي مثل وزنها فتقاصا قال: قال لي مالك: لا بأس به فنست أنا العروض والطعام على هذا الذي لا شك فيه إن شاء الله، ولو كان يكون في الطعام إذا كانا من قرض جميعاً إذا تقاصا إذا اختلفت آجالهما، ولم يحلا بيع الطعام بطعام إلى أجبل لكان في الذهب إذا لم يحلا بيع ذهب بذهب إلى أجل بلا به فيهما.

قلت: والتمر والحبوب إذا اختلفت ألوانه فهو مثل الحنطة في جميع ما وصفت لك من العروض والسلم فيه إذا أردنا أن نتقاص؟ قال: نعم.

قلت: والزيت وما أشبهه على هذا القياس؟ قال: نعم.

قلت: ارايت لمو اني اقرضت رجـلاً إردباً من حنطة إلى اجل واخــنت منه حميــلاً واقرضني إردباً من حنطة بغير حميل إلى اجل ابعد من اجل طعامي الذي لي عليه فاردنــا أن نتقاص؟ قال: لا بأس بذلك في قول مالك.

قلت: أرأيت لو أن لرجـل عليّ مائـة إردب من حنطة سلمـاً فلما حـل الأجل قلت لرجل: أقرضني مائة إردب حنطة ففعل، فقلت للذي له عليّ السلم: اقبضه منه، أيجـوز هـذا في قول مالك أن يكـون بكيل واحـد قرضاً عليّ وأداء عني من سلم عليّ في قول مالك؟ قال: نعم.

قال ابن وهب: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب قال: إذا كان لرجل عليك قصح أو شعير بيعاً فجاءك يلتمس قمحه فابتعت قمحاً بسلف وقلت لصاحبك: اقبض منه، قال: لا أرى ذلك يصلح حتى تأخذه أنت منه فتقيضه منه ثم تعطيه.

وعن بكير بن الأشج وابن أبي جعفر مثله.

قال ابن أبي جعفر: ولا يكوه إذا كان عليك سلف قمح غيـر بيع أن تقـول للبائـع: أوف هذا كذا وكذا.

قال الليث: وقال يحيى مثله، وقال مالك في هذا: إن أمر المشتري أن يذهب إلى رجل كان له قبله طعام ابناعه منه قبل أن يستوفيه فإن ذلك لا يصلح، وذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي. قال مالك: وإن كان ذلك الطعام سلفاً وكان حالاً فعلا بأس أن يحيل الذي عليه الطعام غريمه في طعام له على رجل آخر لأن ذلك ليس ببع، وإنما هو رجل ابناع طعاماً فلم يبعه من أحد إنما قضى به ديناً عليه.

قد كمل كتاب الآجال من المدونة الكبرى ويليه كتاب البيوع الفاسدة.

#### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم

## كتاب البيوع الفاسدة

# البيوع الفاسدة

قلت: أرأيت من اشترى ثياباً بيماً فـاسداً أو حيـواناً أو رقيقاً فطال مكثها عنده ولم تتغير أسواقها أله أن يرد ذلك وقد طال مكتها عنده؟ قال: قال مالك: أما الحيـوان فـإنها لا تثبت على حالها لأنها تتغير، فإن طال مكثها عند المشتـري كان ذلك فوتـاً، وأما الثيـاب والعروض كلها غير الحيـوان والرقيق، فإن تغيرت أسـواقها أو دخلها العيب فقد فاتـت.

قلت: أرأيت إن تغيرت أسواق هذه العروض ثم رجعت إلى أسواقها يوم اشتراها المشتري أله أن يردها وقد عادت إلى أسواقها يوم قبضها؟ قال: ليس له أن يردها لأنها قد تغيرت بالأسواق، فلما تغيرت لزمته القيمة، فليس تسقط بذلك القيمة عنه وإن عادت إلى أسواقها.

قلت: أرأيت إن اشتريت ثياباً أو عروضاً بيعاً فاسداً فيعتها ثم اشتريتها أو ردت علي بعيب ولم تتغير هذه العروض ولا هذه الثياب بزيادة ولا نقصان سبوق أيكون لي أن أردها على الذي باعتي؟ أم ترى بيعي فوتاً؟ قال: له أن يرد ذلك على البائع، وقال: عند مالك إذا رجعت السلعة إليه باشتراء أو بههة أو بصدقة أو بعيراث أو ردت إليه بعيب إذا كانت عروضاً لم تتغير بالأبدان ولا بالأسواق وليس بيعه إياها إذا رجعت إليه على أسواقها فوتاً وله أن يردها.

وقال أشهب: ليس له أن يردها لأنه قد لزمته القيمة فيها.

قلت: فإن كانت حين باعها تغيرت عن أسواقها ثم رجعت إليه بهبة أو ميراث أو

صدقة أو وصية أو شراء، أو ردت عليه بعيب فرجعت إليه يوم رجعت وهي على أسواقها يوم اشتراها أله أن يردها على البائع؟ قال: لا لأنها لما تغيرت أسواقها كان ذلك فوتاً حين تغيرت عنده أو عند غيره.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بجاريتين غير موصوفتين؟ قال: البيع باطل عند مالك.

قلت: فإن قبضت الجارية على هذا البيع فذهبت عينها عندي ألصاحبها الذي باعها مني أن يأخذها مني ويأخذ ما نقصها؟ فقال: لا، إلا أن تشاء أنت أن تدفعها إليه ما نقصها.

قلت: وما يكون عليّ؟ قال: عليك قيمتها يوم قبضتها لأنك قبضتها على بيح فاسد، فلما حالت تغير مدن لزمتك قيمتها عند مالك.

قلت: وكذلك إن كان سوقها قد تغير لزمتني القيمة فيها ولم يكن لي أن أردها في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن قال الذي باعها: أنا آخذها عبوراء أرضى بذلك، أو قال: أنا آخذها وإن كانت أخذها عبوراء أرضى بذلك، أو قال: أنا آخذها وإن كانت أسواقها قلت أدفع إليك قيمتها، إلكون ذلك لي أم يلزمني أن أدفعها إليه بتقصانها في قول مالك؟ قال: ذلك إلى المشتري إن شاء دفعها ناقصة كما طلبها منه بائمها وإن أبى إلا أن يعطيه القيمة فذلك له عند مالك.

قلت: وكذلك إن زادت في بدنها أو زادت في سبوقها فقال المشتري: أنا أدفعها إليك أيها البائم بزيادتها، وقال البائع: لا أقبلها ولكن آخذ قيمتها؟ قال: ذلك للبائم عند مالك إن شاء قبلها كما رضي المشتري بزيادتها وإن أبى لم يجبر على ذلك وكانت لـه القيمة على المشترى وتكون الجارية للمشترى.

قلت: وكذلك إن كانت هذه الجارية على حالها إلا أنهــا قد ولــدت عند مشتــريها؟ قال: الولد فوت.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

 له إذا ردها أن يحبس ولمدها، فإن أبى أن يرد ولمدها لم يكن له في العيب شيء إلا أن يردها بالولد.

قلت: فإن كان اشتراها بيعاً فاسداً فولدت عنده ولـداً ثم مات الـولد ألـه أن يردهـا ويأخذ الثمن في قول مالك؟ قال: لا لأنها حين ولدت عنده فقد فاتت وحالت الأســواق، فلا يود البيع كانت من الــمرتفعات أو الوخش، وليس عليه إلا قيــمة الأم يوم قبضهـا.

قلت: فهم فرق مالك بين البيع الفاسد إذا حالت عند المبتاع بنقصان بدن أو بزيادة بدن أو زيادة سوق أو نقصان سوق أو ولادة؟ لم يكن له أن يردها ويرجع على باتمها بالثمن إلا أن يرضى البائع والمبتاع بالرد، وبين الذي اشترى بيعاً صحيحاً فاصاب عياً وقد نقضت بتغير سوق أو زيادة بدن أو نقصان أو أصاب بها عياً غير مفسد كان له أن يرد في قول مالك ولا شيء على المشترى في ذلك.

قلت: فبم فرق مالك بين هذين؟ قال: لأن بيع الحرام هو بيع وإن كان قد أخطأ فبه وجه العمل فهو ضامن، وقد باعه البائع ولم يدلس له عيباً وأخذ للجارية ثمناً، فلما كان ذلك البيع مردوداً إن أصاب الجارية بحال ما أخذت منه ردت عليه فاما إن تغيرت كان ذلك البيع مردوداً إن أصاب الجارية بحال ما أخذت منه ردت عليه فاما إن تغيرت فلس له أن يرد لأنه ليس له أن يأخذ منه جارية صحيحة ويردها معية أو يأخذها وقيمتها ثلاثون ديناراً قنحول سوقها فيردها وقيمتها عشرة دنائير فيذهب من مال البائع مشرين دنائير أو تنمو في بدنها وقد كان لها ضامناً فيأخذ البائيم من المبتاع زيادة عشرة دنائير أو قبضها يوم ثلاثين ديناراً وإنما كنائ أبي أمر كان سبيه من البائع ولم يكن سبيه من المبتاع، فلذلك ردها وكان مقسداً ما أصابها من عب يسير من حمى أو رمد أو ضرر جسم أو عيباً غسداً مشل العور والقبط في المساع في المبتاع فيه شيء إلا أن يكون كثيراً فاحشاً أو عيباً غسداً مشل العور والقبط والصمم وما أشبهها، فذلك حينلذ يكون المبتاع بالخيار إن شاء ردها ورد ما نقص العيب والعمم وما أشبهها، فذلك حينلذ يكون المبتاع بالخيار إن شاء ردها ورد ما نقص العيب فاتها والله المنات كله، فلا يكون للمبتاع هنها حجة في حبسها إلا أن يحبسها ولا يرجع وأدفع إليك الثمن كله، فلا يكون للمبتاع هنها حجة في حبسها إلا أن يحبسها ولا يرجع على البائم بشيء أو ردها ولا شيء له.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت من اشترى سلعة إلى أجـل مجهول فقـال المبتاع، أنـا أبطل الأجـل وأنقدك الثمن الذي شـرطت إلى الأجل، وقـال البائـع: لا أقبل ولكني آخـذ سلعتي لأن الصفقة وقعت فاسدة، ما قول مالك في ذلك؟ قال: للبائع أن يأخذ سلعته عند مالك ولا ينظر في هذا إلى قول المبتاع لأن الصفقة وقعت فاسدة إلا أن تفوت بنماء أو نقصان أو الحلاف أسداق فكن علمه قستها.

قلت: أرأيت إن اشترى ثموة نخل قبل أن يبدو صلاحها فجدها قبل أن يبدو صلاحها؟ قال: البيع جائز إذا لم يكن في البيع شرط أنه يتركها حتى يبدو صلاحها.

قلت: فإن اشتراها قبل أن يبدو صلاحها فتركها حتى يبدو صلاحها فجدها ما عليه؟ قال: عليه قيمتها يوم جدها إن كان رطباً.

قلت: وكذلك إن تركها حتى صارت تمراً فجدها؟ قال: إذا تركها حتى يصير تصراً ثم جدها فعليه مكيلة ثمرتها التي جدها وهو قول مالك.

قال ابن وهب: قال يونس وقال ربيعة: لا تجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدهما حلالاً والآخر حراماً، ومن ذلك ما يدرك فينقص ومن ذلك ما يتفاوت فلا يدرك نقصه إلا بنظلم فيترك. قال الله تبارك وتسالى: ﴿وَإِنْ تَبْمَ فَلَكُم رؤوس أموالكم لا تنظلمون ولا تنظلمون﴾ [البقرة ٢٧٩] فكل بيع لم يدرك حتى تفاوت ولا يستطاع رده إلا بمنظلمة فقد تفاوت رده، وما كان من أمر ينقصه بين أهله بغير ظلم فلم يفت ذلك فانقضه.

قال ابن وهب قال: وسمعت مالكاً يقول: الحرام البيّن من الربا وغيره يرد إلى أهله أبداً فات أو لم يفت، وما كان مما كرهه الناس فإنه ينقض إن أدرك بعينه فإن فات ترك.

## في اشتراء القصيل والقرط واشتراط خلفته

قلت: ما يقول مالك في اشتراء القصيل أو القرط أو القضب واشترط أن يؤخر ذلك المهمر أو نحو ذلك حتى يقضب ويشتد ثم يقصله، أو اشتراء واشترط خلفته خلفة القصيل أو القرط أو القضب؟ قال: قال مالك: ما اشتريت من القصيل أو القضب أو القضب أو القضف أو المهمر ويقال إياناً يرعى فيه أو يحصد فيعلف ولم يكن في ذلك فساد، فلا أرى بذلك بأساً أن يشتري ويشترط خلفته إذا كانت الخلفة مأمونة إذا لم يشترط أن يدعه حتى يصير حباً، فإن اشترط ذلك فإن ذلك حرام لا يجوز والبيع فيه مفسوخ، فإن لم يشترط ذلك عليه وتركه حتى صار حباً فإنه ينظر إلى ما أكل منه وإلى ما خرج حباً فيحسب كم قلم ذلك منه ثم يرد على صاحبه ويأخذ من الثمن من البائع بقدر ذلك. قال: وتفسير ما قال لي مالك في ذلك: أن الرجل إذا اشترى واشترط خلفته فأكل رأسه وغلبته الخلفة بالعب أنه لا ينظر إلى الثمن، ولكن ينظر كم قبمة الرأس الأول في زمانه وتشاح الناس فيه،

وكم كان قيمة الخلفة مما يتشاح الناس فيه وقيمتها وقدر ثمنها فيحمل على ذلك، فبإن كان الرأس النلثين أو ثلاثة أرباعه والخلفة النلث أو الربع، وإن كانت الخلفة هي أغزر قرطاً أو قضباً أو أكثر نباتاً لم ينظر في ذلك، وإنما ينظر إلى قيمة ذلك فيفض الثمن على ذلك، وإن كان الأول هو النلث أو الربع والخلفة هي الثلثان أو ثلاثة أرباع فيقسم الثمن على قيمة الأول وقيمة الأخر ثم ينظر إلى قدر ذلك من الثمن مما فات بالحب فيرد بقلد ذلك، وإن خرج الحب في نصف الخلفة أو نصف الرأس الأول فقيمته أيضاً على ما وصفت لك في ذلك فهذا وجه ما فسر لى مالك من كراء الدور والأرضين.

قلت: فإذا خرج بعض هذا القصيل أو بعض القضب أو بعض القرط فصار حباً لم يقوم الحب ولم يلتفت إلى قيمة الحب في قول مالك؟ قبال: نعم، وإنما يقوم الأول والخلفة ولا يقوم حباً.

قلت: أرأيت قول مالك في بيع القصيل؟ قال: إذا بلغ القصيل إبانه ولم يكن علمي وجه الفساد.

قلت: فـأي شيء معنى الفساد؟ قـال: معنى قولـه أنه يـريد إذا كـان قبـل أن يبلغ الزرع الرعي أو أن يحصد.

قلت: ما قول مالك في القصيل إذا خرج من الأرض ولم يبلغ أن يـرعى أو يحصد أيصلح بيعه ويشترط تركه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصد؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك.

قلت: فإن اشتراه وقد بلغ أن يرعى أو يحصد واشترط تركه حتى يقضب أو اشترط أن يتركه شهراً أو نحو ذلك ثم يحصده أو يرعاه؟ قال: لا يعجبني ذلك إذا كان تركه شهراً لانه إنما يعتري بتركه شهراً الزيادة في النبات، فإذا كان إنما يتركه لنبات يزداده فلا لانه إنما يعتري بتركه شهراً الزيادة في النبات، فإذا كان إنما يتركه لنبات يزداده فلا يعجبني ذلك إلا أن يبدأ بقصله مكانه يشرع في ذلك، فيكون على وجه ما يؤكل فيه يتأخر شهراً قبل أن يحصد جميعه لأن كل شيء اشتراه رجل من زرع يشترط فيه نباتاً أو يعاب النخل والعنب إذا أزهت فإن النخل والعنب إذا أزهت فاشترى رجل ثهرتها فإنسا كطيب النخل والعنب إذا أزهت فإن النخل والعنب إذا أزهت قال النواع فيها الثمرة والنبات، وأما في الزيادة في الشراء؛ قال: ومن ذلك أن الناهميل فاقع بل والقرط يسقى، فيشترط عليه حين يشتريه أن يرعى فيه وأن يسقيه له شهراً أو شهرين إلى أن يبلغ قصيله، فلا يجوز لأنه قد اشترط زيادة في النبات فكائم إنما اشترى شيئاً بعينه إلى أجل فلا يصلع،

وإن أصابته جائحة كانت من البائـع فكأنـه إنما ضمن لـه القصيل إلى أن يبلغ ولــو أجزت هذا لاجزته حين يكون بقلًا ثم يسقيه إلى أن يبلغ القصيل.

قلت: أرأيت لو اشتريت بقبل الزرع على أن يرعاه تلك الساعة؟ قبال: لم يكن بذلك بأس وإن اشترط عليه مشقيه إلى أن يبلغ القصيل لم يكن في ذلك خير وهو قبول مالك، وإنها اعترى في مسألتك الأولى النبات والزيادة ومما يبين لىك ذلك لو أن رجلاً اشترى من رجل صوفاً على غنم، وهي لو جزت لم يكن جزازها فساداً وفيها ما لا يجز فاشتراه رجل على أن لا يجز إلا إلى إبان يتناهى فيه نبات الصوف ويتم لم يكن في ذلك خير، وهو مما نهى عنه مالك، فالقصيل عندي إذا بلغ أن يرعى فيه فاشتراه واشترط تركه إلى إلى أجار لزيادة يطلبها فيه فهو بهذه المنزلة.

قلت: أرأيت إن اشترى أول جزة من القصيل ثم اشترى بعد ذلك الخلفة أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم ذلك جائز في قوله.

قلت: فهل يجوز لغير الذي اشترى الأول أن يشتري الخلفة؟ قال: لا يجوز ذلك في قول مالك؛ قال: ومما يبين لك المسألة في القصيل لو أن رجلاً اشترى طلع نخل على أن يجدها لم يكن بذلك بأس ولو اشترط على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحاً فيجدها فيقلعها عند ذلك لم يكن فيه خير، فالقصيل والطلع بمنزلة واحدة.

# في الـرجل يشتـري ما أطعمت المقشأة شهراً أو شـرطين في بيع والثمن المجهول

قلت: أرأيت إن اشتريت من مقتاة ما أطعم الله منها شهراً أيجوز همذا الشراء أم لا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا البيع في رأيي لأن حمله في الشهور مختلف إذا اشتد الحر كثر حمله وإذا اشتد البرد قلَّ حمله فهذا يشتري ما لا يعرف فلا خير فيه.

قلت: أرأيت إن اشترى سلعة إلى أجلين إن نقـد إلى أجل كـذا وكذا فبكـذا وكذا وإن نقد إلى أجل كذا وكذا فبكذا وكذا؟ قال: قال مالك: هذا البيع مفسوخ لا يجوز.

قلت: فإن قال المبتاع: أنا أنقده الثمن حالاً؟ قال: البيع على كل حال مفسوخ.

قلت: أرأيت إن قال له: أشتر مني إن شنت بالنقد فبدينـار، وإن شنت إلى شهرين فبدينارين وذلك في طعام أو عرض ما قول مالك في ذلك؟ قال: قال مالك: إن كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما ليس له أن يرجع في البيع، فالبيع باطل وإن كان هذا القول، والبيع غير لازم لأحدهما إن شاء أن يرجعـا في ذلك رجعـا لأن البيع لم يلزم واحداً منهما فلا بأس بأن يأخذ بأي ذلك شاء بالنقد أو بالنسيئة .

قلت: أرأيت لو جئت إلى رجل وعنده سلعة من السلع فقلت له: بكم تبيعها؟ قال: بالنقد بخمسين، وبالنسية بمائة، فاردت أن آخذ السلمة بمائة نسيئة أو بخمسين نقداً أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: إن كان البائع إن شاء أن يبع باع، وإن شاء أن يبع باع، وإن شاء أن يبرك ترك فلا بأس شاء أن يمسك أسسك، وإن شاء المشتري أن يأخذ أخذ، وإن شاء أن يترك ترك فلا بأس بذلك، وإن كان إن شاء أحدهما أن يترك ترك، وإن شاء أن يأخذ أخذ والاخر قد وجب عليهما جميعاً فهر مكروه أيضاً لا خير فيه.

قلت: أرأيت إن بعت جارية بالف مثمال فضة وذهب ولم أسم كم المذهب وكم الفضة؟ قال: لا يجوز هذا في قول مالك لأنه لا يمدري ما له من الذهب وما له من الفضة.

# في الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو الجارية على أن يتخذها أم ولد

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً على أن أعتقـه أيجوز هـذا الشرط في قــول مالــك؟ قال: نعم.

قلت: لم أجزته وهذا البائح لم يستقص الثمن كله للشرط الدني في العبد؟ قـال: لأن البائع وضع من الثمن للشرط فلم يقع فيه الغرر، وإنما كان يكون فيه الغرر ولو باعــه على أن يعتقه إلى سنين أو يدبره فهذه المخاطرة والغرر فلا يجــوز ما وضــع له هنهــًا من الثمن، فإن فات هذا البيع هنهنا بعتق أو تدبير رد إلى القيــة في رأيــي .

قلت: وكيف الغرر هنهنا وقد فعل المبتاع ما أشترط عليه البائع؟ قبال: لأن العتق إلى أجل، والتدبير غرر، وإن فعل المبتاع ذلك لأن العبد إن مات قبل أن يأتي الأجل مات عبداً، ولان المدبر إذا مات قبل مولاه مات عبداً، ولعل الدين يلحقه بعد موت سيده فيرق، ولعله لا يترك مالاً فلا يعتق إلا ثلثه وهذا يدلك على أنه غرر، وإن بتنات المتق ليس بغرر لأنه بت عتقه.

قلت: فما قول مالك إن اشتريت عبداً على أن أعتقـ؟ قال: لا بـأس بذلـك عند مالك.

قلت: فإن أبى المبتاع أن يعتقه بعد أن اشتراه؟ قال: قال مالك: إن كان اشتراه

على إيجاب العنق لزمه العنق، وإن كان لم يشتره على إيجاب العنق كـان له أن لا يعتقــه وأن يبدله بغيره.

قال ابن القاسم: وأرى للبائع أن يرجع إذا لم يعتقه فيأخمله وينتقض البيع إذا كمان بحدثان ذلك ما لم يفت أو يسلمه البائع إن شاء بملا شرط، قمال: فإن فمات العبد وشمح البائع على حقه كانت فيه القيمة.

وقال الشهب: يأخذه بذلك والشرط لـك لازم وعليك أن تعتقه، وهو بيح جائز لا بأس به.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً على أن لا أبيع ولا أهب ولا أتصدق؟ قال: قال مالك: هذا البيم لا يجوز، فإن تفاوت فالقيمة.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية على أن أتخذها أم ولد؟ قال: قال مالك: هذا البيم لا يصلح.

قلت: فإن اتخذها أم ولد وفاتت بحمل؟ قال: قال مالك: يكون عليه قيمتها يوم قبضها.

قلت: وكذلك إن أعتقها ولم يتخذها أم ولد أيكون عليه قيمتها يوم قبضها في قول مالك ويكون العنق جائزاً؟ قال: نعم إلا أن مالكاً قال لي في الذي يتناعها على أن يتخذها أم ولد إذا قاتت بعمل ردت إلى القيمة، فإن كانت القيمة أقل من الثمن الذي ابتاعها به لم يكن له أن يرجع على البائع بشيء وإنما الحجة هنهنا للبائع وليس للمبتاع هنها حجة لأنه قد رضى أن ياخذها بما قد أعطاه.

### في الرجل يكون له على الرجل الدين حالًا أو إلى أجل فيبتاع منـه سلعة بعينها فيتفرقا قبل أن يقبضها

قلت: ارأيت لو أن لي على رجل ديناً حالاً أو إلى أجل قرضاً أو من بيع فاشتريت منه سلعة بعينها قبل محل الأجل أو بعد محل أجل الدين فياقترقنا قبل أن أقبض منه السلعة، والسلعة قالمة بعينها أيفسد البيع بيننا في قول مالك أم الا؟ قال: قال مالك: من كان له على رجل دين فلا بيتمه بشيء من الأشياء إلا أن يقبضه مكانه ولا يؤخره، ولقمد سالت مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه سلعة هو فيها بالخيار، أو جارية رائمة مما يتواضعانها للإستبراء.

قال مالك: لا خير فيه فهذا يدلك على مسألتك أو هو مثله.

قال: فقلت لمالك: أفيشتري منه طماماً بعينه يداً بيد فيبدأ بكيله فيكثر ذلك وتغيب عليه الشمس فيكتاله من الغد؟ قال: قال مالك: لا بأس بهذا.

قلت: وإن كان الدين قد حل أو لم يحل من قرض كان أو من بيع أهمو عند مالك سواء؟ قال: قال مالك: هو سواء.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت من رجل ثوباً بعينه بعشرة دراهم إلى أجل فافترقنا قبل أن أقبض الثوب منه أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: البيع جائز، وللمبتاع أن يأخذ ثبوبه ولا يفسد البيع افتراقهما لأنه لم يمنع من أخذ ثوبه لأن الثمن إلى أجل وليس للبائع أن يحبس الثوب ويقول: لا أدفعه حتى آخذ الثمن.

قلت: ما فرق بين هذا وبين الذي كان له على رجل دين فابتاع به منه سلمة بعينها فافترقا قبل أن الرجل قمد فافترقا قبل أن الرجل قمد فافترقا قبل أن الرجل قمد بستكري الدابة والدار بالدين إلى أجل ولا يجوز له أن يأخذهما بدين له على رجل يركب المدار، وكذلك هذا في الخياطة وما أشبهها من الأعمال لأن هذا دين بدين.

قلت: كراء الدابة وكراء الدار إنما هما عليه دين فلذلك كرهه. قال: لأنه دين بدين لأن الكراء مضمون وليس شيئاً بعينه؛ أرأيت العبد الذي هو بعينه لم كرهمه مالك ولعله لا يكره العبد وليس يشبه العبد الكراء قال: الذي حفظنا عن مالك أنه إذا كان له دين على رجل فلا يشتري به سلعة إلا سلعة يأخذها مكانه ولا يؤخرها، فإن أخرها فلا يجوز ذلك. ولقد سألت مالكاً عن الرجل يشتري الدار الغائبة وينقد ثمنها وهي في بلد غير بلده قال: قال مالك: لا بأس بذلك لأن الدار مأمونة وليست عندي بمنزلة غيرها من السلح. قال: فقلت لمالك: أفرايت الرجل يكون له على الرجل الدين أيأخذ به داراً له غائبة؟ قال: لا خير فيه، فهذا يذلك على مسألتك؛ ولقد سألت مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ به منه أرضاً يزرعها بدينه ذلك وقد رويت؛ قال: لا خير فيه فليس قبض آمن من الأرض وقد كرهه مالك.

قال ابن القاسم: ومما يدلك أيضاً على مسألتك أن الرجل يسلف في طعام إلى أجل فلا بأس أن ينقد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك، فلو كان لـه عليه دين فـاشـترى منــه سلعة وشرط عليه أنه لا يقيضها إلا بعد يوم أو يومين لم يجز ذلك عند مالك، فهذا أيضــاً يدلك على مسألتك، والذي سنمعناه من مالك أنه من كان لـه دين على رجل فـاشترى بــه منه سلعة فليقيضها ولا يؤخرها.

## في الرجل يبتاع السلعة بدين فيفترقا قبل أن يقبض السلعة

قلت: أرأيت لمو أني اشتريت سلعة بعينها بدين إلى أجيل خافترقنا قبل أن أقبض أيجوز هذا في قول مالك أم 9لا؟ قال: لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلعته إلا أن مالكاً كره أن يبتاع الرجل طعاماً كيلاً بدين إلى أجل، والطعام بعينه ثم يؤخر كيل الطعام إلى الأجل البديد، قال: قانا أرى في السلم كلها أن لا يؤخرها الأمد البديد.

## في الرجل يبتاع السلعة بقيمتها أو بحكمهما أو بحكم غيرهما

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بقيمتها بحكمي أو بحكم البائع أو برضائي أو برضا البائم أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا؟ قال: لا يجوز عند مالك.

#### في اشتراء الآبق وضمانه

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً آبقاً ممن ضمانه في إباقه؟ قال: ضمانه من البائع لأن البيع فاسد.

قلت: فإن قدرت على العبد فقيضته أيجوز البيع أم لا؟ قبال: لا يجوز البيع لأن أصل البيع كان فاسداً، فإن أدرك هذا البيع قبل أن تحول الأسبواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن رد، وإن تغير كان من المبتاع قيمته يوم قبضه، وكذلك قال مالك، وكذلك الجنين يشتريه الرجل فتلده أمه ثم يقبضه المشتري فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الإبن، قال: وكذلك الجنين في بطن أمه والبعير الشارد.

قلت: أيجوز أن يبيع عبده الآبق في قول مالك كـان قريب الغبيـة أو بعيد الغبيـة؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك.

قلت: وكذلك البعير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز ببح شيء من ذلك في قول مالك؟ قال: نعم إلا أن يدعي المبتاع معرفته بموضع قد عرفه فيه فيشتريه على ذلك فلا بأس، ويتواضعان الثمن فإن وجمله على ما يعرف قبضه وجاز البيع، وإن وجمده قد تغير أو تلف كان من البائع ورد الثمن إلى المبتاع، وكذلك قال مالك في الأبق: إذا عرف المبتاع موضعه فهو بمنزلة العبد الغائب يباع، قال: وقال مالك: لا يباع الجنين في بطن أمه. كتاب البيوع الفاسدة ٥١

قلت: فإن باع شيئاً من ذلك جنيناً أو ما وصفت لك من الآياق والفسوال أو البعير الشارد فغاب عليه المبتاع وقبضه وقات بنماء أو نقصان أو موت أو اختلاف أسواق فهو معن قبضه له نماؤه وعليه نقصانه ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآيق والجنين والبعير الشارد؟ قال: نعم، وقال مالك: وما مات من ذلك قبل أن يقبضه المبتاع فهو من البائع والثمن مردود على المبتاع، قال مالك: وكذلك الثمرة تباع قبل أن يبدو صلاحها إن مصيبتها ما دامت في رؤوس الشجر من البائع، فإن قبضها المبتاع فباعها أو أكلها غرم مكيلها، وإن جدها ولم يأكلها ولم يعها ورت بينها.

#### في بيع المعادن

قال: وسئل مالك عن بيع غيران المعادن؟ قال: لا أرى ذلك جائزاً ولا يحل لأنــه إذا مات قطع الغار لغيره فلا أرى ذلك يحل يبعه.

قلت: فالمعادن لا ترثها ولاة الميت في قول مالك؟ قال: قال مالك: نعم لا يرثها ولاة الميت، ولقد سئل مالك أيضاً فيما بلغني عن المعادن التي ظهرت بـأرض المغرب فقال: ذلك إلى الوالى يقطع بها للناس فيعملون فيها ولم يرها لاهلها.

قال ابن القاسم: ومما يين لك أيضاً أنها ليست لأهلها أن المعادن قد ظهرت قديمة في أرض الإسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاة يشطعونها للناس ولم يكن أهلها أحق بها من غيرهم، فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها للناس ولم يكن أهلها أحق بها من غيرهم، فكذلك ما ظهر في كل أرض أسلم عليها أهلها وهو قول مالك في معادن العرب التي ظهرت في أرضهم فقال: أرى ذلك إلى السلمان بليها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها الزكاة. قال: فقلت لمالك: فتراب اللذهب بالورق وتراب الورق الذهب بالورق وتراب الورق بالذهب فقيل له: إنه غرر لا يعرف ما فيه هو مختلط بالحجارة فقال: قد عرفوا ناحيته وحزره فلا أرى به بأساً، وحدثني مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب بقطم المعادن.

قال ابن القاسم: وذلك رأيي، وذلك عندي لأنه لا يجتمع إلى المعادن إلا شــرار الناس.

قلت: أرأيت المعادن إذا عمل فيها الرجل فادرك نيلًا إيكون له أن يبيغ ما أدرك من نيلها في قول مالك؟ قال: لا وهو حرام لأنه يبيعه ما لا يدري ما يدوم له أيدوم له يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين أو ما تحت ما ظهر فهذا من يبع الغرر فلا يحل.

قلت: أرأيت المعادن إذا عمل الرجل فيها فأدرك نيلًا أيكون لـ أن يمنع جميع ما

أدرك من نيلها في قول مالك؟ قال: نعم ولا يشبه هذا الماء لأن هذا لم يجيء فيه مثل ما جاء في فضل العاء.

قــال ابن القاسم: يمنــع من بيمها لأن للنــاس فيها حقــاً. وأخبـرني ابن وهب، عن عبد الهجار بن عمر، عن ربيعة أنه كان لا يرى باساً باشتراء تراب المعادن اللـهب بــالورق والورق باللهب، وعن يحيى بن سعيد مثله.

وقال يونس، وقال ربيعة: لا يجوز من بيع المعدن ضريبة يوم ولا يبومين وذلك بمنزلة المخاطرة، وقال الليث ومالك مثل قول ربيعة.

#### في بيع الإبل والبقر والعوادي

قلت: ارايت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال: تباع الإبل العوادي في الزرع والبقر كيف مالاً والموادي في الزرع والبقر كيف مالك: إذا كانت إبل تعدو في زروع الناس أو بقر أورمك قد ضربت بذلك؛ قال مالك لنا: قد استشرت في الإبل هنهنا بالعدية فأشرت أن تغرب وتباع في بلاد لا زرع فيها، قال: فسألنا مالكاً عن البقر بمصر والرمك ووصفناها له فقال: إداما مثل الإبل،

قلت: افرأيت الغنم؟ قال: ما ممعت من مالك في الغنم شيئاً، ولكن إذ قال في الإبل والبقر والرمك فارى الغنم والدواب بمنزلة الإبل والبقر في ذلك تباع إلا أن يحبسها المها عن الناس.

## في البيع إلى الحصاد والدراس والعطاء

قال ابن القاسم: ولم نسأل مالكاً عن النيروز والمهرجان وفصح النصارى ولا صوم النصارى ولا الميلاد، ولكن إذا كان وقتاً معلوماً فذلك جائز لا بأس به.

قلت: أوايت إن اشترى رجل إلى الحصاد ما أجل الحصاد، والحصاد مختلف أوّله في شهر كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر؟ قال: سألنا مالكاً عنها فقال: ينظر إلى حصاد البلد الذي تبايعاً فيه فينظر إلى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر إلى أوَّلـه ولا إلى آخره فيكــون حلوله عند ذلك.

قلت: الحصاد في البلدان مختلف بعضه قبل بعض؟ قال: فلم يرد مالك اختلاف البلدان، وإنما أراد حصاد البلد الذي فيه تبايعا.

قلت: فخروج الحاج عند مالك أجل من الأجال إذا تبايعا إليه معروف؟ قال: أرى أنه أجل معروف، وخووج الحاج عندي أبين من الحصاد، ولقد سئل مالك رأياً عنده قاعد عن رجل اشترى سلعة إلى رفع جرون بئر زرنوق فقال: وما بئر زرنوق؟ قال: بشر يسمى بئر زرنوق وعليها زرع وحصاد لقرم، قال ملك: لا بأس بذلك وهو أجل معروف.

قلت: أرايت إن اشترى رجل إلى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامـه ذلك؟ قال: أرى إنـما أراد مالك من ذلك أنـه إذا جاء أجــل الحصاد وعــظمه وإن لـم يكن لهم حصاد سنتهم تلك فقد يلم الأجل محله.

قال سحنون: قال ابن وهب: وأخبرني ابن جريج أن عمروبن شعبب أخبره عن عبد الله بن عمروبن العاص أن رسول الله الله المره أن يجهز جيشاً فقال عبد الله: ليس عندنا ظهر قامره النبي أن يتاع ظهراً إلى خروج المصدق فابتاع عبد الله البعيرين وبالأبعرة إلى خروج المصدق بأمر رسول الله عليه السلام، وقال رجال من أهل العلم: إن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن قسيط وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا: لا بأس بذلك.

وأخبرني ابن وهب، عن ابن لهيمة، عن ابن أبي جعفر، عن نافع أن ابن عمر كان يبتاع البيع ويشترط على صاحبه أن يقضيه إذا خرجت غلته أو إلى عطائه.

وأخبرني عن مسلمة بن علي قبال: كن أمهات المؤمنين يشترين إلى أعطياتهن، وأخبرني عن عبد الجبار بن عمر، عن ربيعة، عن ابن المسبب أنه كمان يقول: كمل شيء مأمون لا يكاد أن يخلف فلا بأس أن يباع ويشترى إليه مشل الرجل يبتاع إلى العطاء أو إلى خروج الرزق وأشباه ذلك من الزمان.

قـال ابن وهب، عن سليمـان بن بـــلال، عن عـمــرو بن نـــافــع، عن ابن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله: إنهم كانوا لا يرون بالبيع إلى العطاء بأسـًا.

# في بيع الحيتان في الأجام والزيت قبل أن يعصر

قلت: ما قول مالك فيمن باع حيتانـاً محظراً عليهـا في الأجام أيجـوز ذلك أم لا؟

قال: سألت مالكاً عن الرجل يبع برك الحيتان يبع صيدها من الحيتان فكره ذلك وقال: لا خير فيه، وكيف تباع الحيتان في الماء؟ قال: ولا أرى لأهلها أن يمنعوا أحداً يصيد فيها.

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: إعصر زيتونك فقد أخذت منك زيته كل رطل بدرهم فقعل أيلزمني البيع في قـول مالك؟ قـال: إن كـان ذلك لا يختلف وهـو أمـر معـروف مشل القمح يشترى منه وهو في سنبله قـد يس واستحصد كـل قفيز بـدرهم فلا بأس بذلك، قال: وإن كان الزيت يختلف إذا خرج من عصيره فلا خيـر في ذلك عندي إلا أن يشترط إن خرج جيداً أخذته بكذا وكذا ولا يقد أو يشترط أنه بالخيار ولا ينقد، ويكون عصره قريباً الإيام اليسيرة المشرة أو ما أشبهها فلا أرى بذلك بأماً لأني سالت مالكاً عن الرجل بأتي عند الحصاد إلى الزراع قد استحصد قمحه فيشتري منه وهو يحصده على أن يدفح إليه ثمنه وينقده وهو يمكث في ذلك العشرة الأيام والخمسة عشر في حصاده ودراسه وتلريته، قال مالك: هذا أمر قريب فارجو أن لا يكون به بأس.

قلت: وإن كان الزيت مأموناً في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف حاله كما يعرف القمع، قال: فلا أرى بالنقد فيه بأساً إذا كان عصره قريباً مثل حصاد القمع، وإن كان يختلف لم أر النقد يجوز فيه إلا أن يبيعه إياه على أنه إن خرج على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لأنه أمر قريب وليس فيه دين بدين ولا سلعة مضمونة بعينها.

وقال أشهب: بيع الزيت على الكيل إذا عرف وجه الزيت ونحوه فلا أرى به بـأسأ، وأمـا بالـرطل فـإن كان الفسط يعـرف كم فيه من رطـل ولا يختلف فلا بـأس به وإن كـان يختلف فلا خير فيه لأنه لا يدري ما اشترى لأن الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول.

## في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة

قلت: أرأيت الزبل هل يجيز مالك بيعه؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيشاً ولا أرى بيعه بأساً. قلت: فهل سمعت مالكاً يقول في بيع رجيع بني آدم شيئاً مثل الذي يباع بالبصرة؟ قال: سمعت مالكاً يكرهه.

وقال أشهب في الزبـل المبتاع: أعــذر فيه من البــائع يقــول في اشترائــه، وأما بيــح الرجيع فلا خير فيه. وقال ابن القاسم: وسئل مالك عن رجل ماتت في داره ميتة فياستاجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك وقال: لم يكن يرى بأساً أن يستاجر من يطرحها بالمدنانير والمداهم، ولكن إنسما كره ذلك لأنه لم يكن يسرى أن تباع جلود الميتة وإن دبغت، قال: وسئالت مالكاً عن بيع العلرة التي يزبلون بها الزرع فقال: لا يعجبني ذلك وكرهه؛ قال: وإنسا العذرة التي كره رجيع الناس.

قلت: فما قول مالك في زبل الدواب؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنـه عند مالك نجس، وإنما كره العذرة لأنها نجس فكذلك الزبل أيضاً ولا أرى أنا به بأساً.

قلت: فبعر الغنم والإبل وخناء البقر؟ قـال: لا بأس بهـذا عند مـالك، وقـد رأيت مالكاً يشتري له بعر الإبل، قـال: ولقد مشـل مالـك عن عظام الميتـة أترى أن يـوقد بهــا تحت القدور فكره ذلك وقال: لا خير فيه.

قلت: فلغير الطعام؟ قال: إنما سألناه عن الطعام فقال: لا يعجبني أن يسمخن الماء بها للعجين ولا للوضوء، ولو طبخ بها الجير والطوب لم أر بذلك بأساً.

قلت: أرأيت مالكاً هل كره الانتفاع بعظام الميتد؟ قال مىالك: لا أرى أن تشترى عظام المبتة ولا تباع ولا أنياب الفيل ولا يتجر فيها ولا يمشط بالمشاطها ولا يدهن بمداهنها، قال: وكيف يجعل المدهن في الميتة ويمشط لحيت، بعظام الميتة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها.

#### اشتراء الصبرة على الكيل فوجدها تنقص

قلت: أرأيت لو أني اشتريت صبرة من طعام على أنها مائة إردب فدفعت إلى ربها الدراهم وقلت لربها: كلها فكالها فوجدها تنقص عن مائة إردب هل يلزم البيع أم لا؟ قال: قال مالك: إذا اشتراها على أن فيها مائة إردب فوجد فيها مائة إردب إلا شيئاً يسيراً لزمه البيع فيما أصاب في الصبرة من عدد الأرادب بحصة ذلك من الثمن، قال: وإن كان الذي نقص من الصبرة الشيء الكثير لم يلزمه البيع إلا أن يشاء لأن المبتاع يقول: ليس هذا حاجتي وإنما أودت طعاماً كثيراً فهذا يعلم أنه إذا أصاب في الصبرة شيئاً قليلاً أنه لم يقصد قصدها، وإنما قصد قصد الكبيرة حين سمى مائة إردب فهو حين أصابها تنقص شيئاً قليلاً أنه لم أشيئاً قليلاً أنه لم المية قليلاً على الميتاء على الميتاء الميتاء على المعبرة شيئاً قليلاً أنه لم

قلت: فإن اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة إردب أكمان مالك يجيز هـذا ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع؟ قال: نعم كان يجيزه ولا يرى هذا الشرط يفسد البيع. قلت: لم؟ قال: قال مالك: كأنه اشترى من هذه الصبرة مائة إردب فهو وإن قال على أن فيها مائة إردب يشبه هذا ولا يفسد البيم.

قلت: أرأيت إن اشترى الصبرة على أن فيها مائة أردب فأعطاه غرائره يكيل فيها أو أمره أو يكيل فيها أو أمره أو يكيل فيها أو أمره أن يكيل في غرائر عنده ويرفع في موضع من المواضع وغاب عنه المشتري فقال: قال: قد كلتها وضاعت وكانت تسمين إردباً أو كانت تمام المبائة وكلبه المشتري فقال: لم تكل أو قال: قد كلت وكانت عشرة أرادب أو عشرين إردباً ذكر من ذلك شيئاً فلبلاً؟ قال: أرى أنه لا يلزم المبتاع ما قال البائع إلا أن تقوم البينة أنه كال مائة إردب أو كالها فوحد فيها أثيار من مائة شيئاً بسيراً قال: فهذا يلزم المبتاع.

قلت: ولم لا يلزم المشتري إذا قامت البينة أنه قد كالها فلم يجد فيها إلا شيئاً يسيراً لم لا يلزم المبتاع ذلك السير؟ قال: لأنه لا يلزمه ذلك البيم إلا أن يشاء إذا لم يكن في الصيرة من الطعام إلا شيء يسير.

قلت: فهل يسأل المبتاع هل قبل ذلك الشيء السير، فإن قال: قد قبلته ألزمته بحصته من الثمن؟ قال: هو يدفع عن نفسه الضمان فلا أراه يرضى أن يقبله الآن بعدما تا:.

قلت: فإن كالها والمبتاع حاضر فاصاب فيها شيئًا يسيرًا يكون الخيار للمبتاع في أن يأخذ ما وجد فيها بحصته من الثمن وإن شاء ترك في قول مالىك قال: نعم.

قلت: ولا خيار في ذلك للبائع؟ قال: نعم.

قلت: وإن كان في الصبرة أكثر من المائة الإردب إلا شيئًا يسيرًا لزمهما جميعًا ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في قول مالك؟ قال: نعم.

## في الرجلين يجمعان السلعتين لهما فيبيعانهما صفقة واحدة

قلت: أرأيت إن جمع رجلان ثويين لهما فبعاهما صفقة واحدة من رجل أيجوز هذا البيع لأبي أراهما البيع في قول مالك؟ قال: لا أحفظه عن مالك الساعة ولا يعجبني هذا البيع لأبي أراهما جميماً لا يعلم كل واحد منهما باما باع به سلعته فكل واحد منهما باع سلعته بما لا يعلم ما هو، والمبناع أيضاً لا يدري لمن يتبع كل واحد منهما لو استحقت واحدة منهما إلا بعد النمية.

قلت: وكذلك لو استأجرت داراً أسكنها سنة وعبد فلان يخدمني سنة صفقة واحــدة

بمائة درهم؟ قال: هذا مثل ما قبله من مسائلك وهو كما وصفت لك.

قلت: أرأيت إن باعوا هذه الأشياء التي سألتك عنها صفقة واحدة على أن بعضهم حمداد عن بعض أيجوز أم لا؟ قبال: لا أراه جائزاً وإن تحمل بعضهم عن بعض لأي أرى المشتري كأنه إنما اشترى سلعة هذا على أن يتحمل بهذا أو على أن يشتري سلعة هذا على أن يتحمل بهذا وعلى أن يشترى من المليء سلعته على أن يتحمل له بما اشترى من المليء سلعته على أن يتحمل له بما اشترى من هذا المعدم فلا يصلح ، وكذلك قال مالك: في الذي يشتري من الرجل سلعته على أن يتحمل له بمال على رجل آخر؛ قال مالك: هذا لا يصلح ، وقد كان أجاز أن يجمع الرجلان سلعتين في يصلح ، وقد كان أجاز أن يجمع الرجلان سلعتين في يصلح المحتين أوقال: هو جائز إذا السلعتين وباعاهما جماماً وقال: هو جائز وهو قول سحنون إنه جائز.

#### في البيع على الحميل بعينـه والبيع على الـرهن بعينه وبغيـر عينه ومـا يخاف فيه الخلابة

قلت: أرأيت إن بعته بيماً أو أفرضته قرضاً على أن يعطيني فلاناً حميلاً بعينـه أيجوز ذلك؟ قال: أرى ذلك جائزاً إن رضي فلان، فيان أبى فلان فـلا بيع بينهمـا ولا قرض إلا أن يشاء البائع أن يمضي البيع بحميل غيره إن طاع بذلك له أو بغير حميل فيجوز ذلك، قال: وهذا إذا كان الحميل الذي شرط في البيـع قريب الغيـة أو بحضرتهمـا ولم يتباعـد ذلك.

قلت: وكيف النكاح في هذا؟ قال: لا أعرف النكاح في هذا، ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزاً لأن النكاح لا خيار فيه والبيع فيه الخيار.

قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا ولكن مالكاً قال في الرجل يتزوّج المرأة على أنه إن لم يأت بالمهر إلى أجل يسميه فلا نكاح بينهما، قال مالك: ليس هذا بنكاح ولا نكاح بينهما.

قلت لمالك: فالرجل يبيع السلعة على أنه إن لم يأت بالثمن إلى أجل كذاوكذا يسعبه فلا بيع بينهما؟ قال: شرطهما باطل والبيع لهما لازم، وهذا مما يدلك على الغرر في مسألتك.

قلت: كيف هذا في الخلع؟ قال: إن لم يرضٍ فلان بالكفالة فهي زوجته.

قلت: والـدم العمـد كـذلـك يكـون على حقـه في القصـاص إن لم يـرض فـلان

بالكفالة؟ قال: نعم كذلك قال مالك في الدم العمد: إذا عمّا على أن يعطيه مالاً، فإن أعطاه مالاً وإلا ضرب عنقه.

قلت: أرأيت لو أني بعت سلمة على أن يعطيني حميلًا رجلًا سماه لـه والرجل غائب؟ قال: إن كان غيبته قريبة فالمبع جائز إن رضي فلان أن يتحمل بـالـمـن، قال: وإن كانت غيبه بعيدة في ذلك.

قلت: فإن أبي فلان أن يتحمل بالشمن؟ قال: فالبائع بـالخيار إن شــاء أمضى البيع ولا حميل له بحقه وإن شاء أبطل البيع وأخذ سلعته.

قلت: أرأيت إن بعت عبداً لي من رجل على أن يرهنني من حقى عبداً لـه غالباً؟ قال: البيع جائز، وإنما هو بمنزلة ما لو اشترى سلمة غالبة بسلمة حاضرة وتوقف الحاضرة فإن وجدت الغالبة بحال ما كانت تعرف جاز البيع بينهما وكذلك الرهن.

قلت: أرأيت إن قال المشتري حين تلف العبد الذي سماه رهناً: أنا أعطيك مكان العبد رهناً وثيقة من حقك ولا تنقض اليع أيكون له ذلك؟ قال ابن القاسم: لا يسفر إلى العبد رهناً وثيقة من حقك إلى البائم إن شاء قبل وإن شاء نقض البيع لأنه لو أن رجلاً باع رجلاً سلعته على أن يرهنه عبداً بعيته فقعل ذلك فلما رهنه إيماه قال صاحب العبد: أنا أحتاج إلى عبدي وأخاف عليه الفوت وهذه دار أرهنك إياهما ثقة من حقك، والدار خير من العبد لم يكن ذلك له إلا أن يرضى المرتهن كذلك؟ قال مالك فكذلك

قلت: أرأيت لـو أني اشتريت سلعـة من رجـل على أن أرهنــه عبـداً لي ففعلت فدفعت إليه العبد الرهن وأخلت السلعة فمات العبد عنده أييطل هـذا البيع أم لا؟ قـال: لا يبطل البيع ويكون جائزاً ولا يكون له أن يرجع عليك برهن آخر ويكون حقه عليك إلى أجله إن كان لذلك أجل أو حالاً إذا لم تكونوا سميتم أجلًا.

قلت: فالذي اشترى على أن يرهنه عبده فهلك العبد قبل أن يصل إليه لم أبطلت البيد قبل أن يصل إليه لم أبطلت البيع بنهما إذا أراد ذلك البائع، ولم لا تجعل البيع جائزاً بمنزلة الذي قبض الرهن فمات عنده؟ تال: لان هذا إنما باعه على أن يوصل إليه الرهن، فهو لما لم يصل إليه لم يكن رهناً فهو مخير، قال: ومما يين ذلك أنه لو فلس الرجل المبتاع صاحب العبد الذي سعاه رهناً والعبد غائب لم يقيضه المرتهن لم يكن البائع الذي اشترطه رهناً أحق به وكنان أسوة الغزماء لأنه رهن غير مقبوض وإنما باعه على أن يوصله إليه لأنه لم يقع في الرهن ولا

في البيع موضع خطر فلذلك أجزته ولا يشبه المسئألة الاخرى لأن الرهن في مسألتك الاخرى قد وصل إلى صاحبه وتم البيع ثم هلك الرهن بعد تمام البيع فهذا فرق ما بينهما.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلمة إلى أجل على أن أعطيه بالثمن رهناً ولم أسم له الرهن أيجوز هذا البيع أم لا؟ قال: هذا البيع جائز وعليه أن يعطيه ثقة من حقه رهناً لانه من اشترى على أن يعطي رهناً فإنما الرهن في ذلك الثقة ولم يقمع الثمن على شيء من الرهن فيفسد البيع فالبيم جائز.

قلت: أرأيت لو أني بعت من رجل سلعة على أن يرهنني عبـــده فلانـــاً فلما بــايعته أبى أن يدفع إلى العبـــ9 قال: يجبر على أن يدفع إليك العبد.

قلت: ولا يبراه من الرهن الذي لم يقبض؟ قال: لا ويجبر على أن يبدفع إليك العبد.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيى.

قلت: وكمذلك همذا في الكفالة إذا تكفلت به على أن يصطيني عبده رهناً فقال: سم.

قلت: فإن أبي أن يعطيه عبده رهناً أتجبره عليه؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك إن كان اشترط عليه أن يعطيه حميلًا بحقه ولم يسمه فـالبيع جـائز ويجبر على أن يعطيه حميلًا ثقة بحقه؟ قال: نعم.

قلت: ولا عذر له ولا يفسخ البيع قال: نعم وهذا مثل الرهن.

قال ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب أنه قال: لا بأس بالبيع بالنسيئة ويرتهن مع ذلك، وذلك أن رسول الش 纖 طرقه ضيف له فاتى يهودياً فرهنه درعه وقـال: حتى يأتينا شيء.

قال: وأخبرني حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم أن رجلاً جاء إلى وسول الله ﷺ يتقاضاه فأغلط له فقال رجل من القوم: الا أراك تقول لرسول الله ما تقول، قال: دعــه فإنه طالب حق ثم قال للرجــل: انطلق إلى فلان فليمنا طعـاماً إلى أن يـأتينا شيء فـاتى اليهودي فقال: لا أبيعة إلا بالرهن، فقال رسول اللهﷺ: اذهب إليه بدرعي أما والله إني لأمين في السماء وأمين في الأرض.

### في الذريعة والخلابة

قلت: أرايت إن اشتريت ثياباً ثم رقمتها بستر من شرائي ثم بعتها من الناس برقومها ولم أقل قامت علي بذلك أيجوز هذا البيع أم لا؟ قال: سألت مالكاً عن هذا غير مرة وسمعته سئل عنه غير مرة فكرهه كراهية شديدة وخاف في ذلك الـذريعة إلى الخلابة وإلى ما لا يجوز.

# فيمن باع سلعة فإن لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً على أني إن لم أنقده إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما؟ قال مالك: لا يعجبني أن يعقد البيع على هذا.

قلت: لم كرهه مالك؟ قال: لموضع الغرر والمخاطرة في ذلك كأنه زاده في الثمن على أن إن نقده إلى ذلك الأجل فهي له وإلا فلا شيء له فهذا من الغرر والمخاطرة.

قلت: وهذا يكون من البيع الفاسد، ويكون سبيله سبيل البيع الفاسد في الفوت وغير الفوت؟ قال مالك: لا يكون سبيله سبيل البيع الفاسد ولكن يسطل الشرط ويجوز البيم فيما بينهما ويغرم الثمن الذي اشتراه به.

قلت لمالك: فلو كان عبداً أو دابة فلم يقيضها المبتاع حتى هلكت في يدي البائع لمن يأتي الأجل الذي بشتري على قبل أن يأتي الأجل الذي بشتري على وجه النقد على أن يذهب يأتيه بالثمن ويحبس البائع السلعة حتى يأتيه المبتاع بالثمن المحلاك هذه السلعة إذا كان إنما يحبسها البائع على أن يأتيه المبتاع بالثمن أراهما من المبتاع، وهذه السلعة الأخرى التي اشتراها إلى أجل، فإن لم يأته بالثمن فلا بعم بينهما. قال مالك: أراها من البائع، قال: فقلت لمالك: أيجوز هذا البيع؟ قال: أكرهه ولكن إن نزل أيت المصبية من البائع حتى يقبضها المبتاع، وأرى الشرط باطلاً والبع لإزماً إذا البع البع البع المبتاع، والري الشرط باطلاً والبع لإزماً إذا

قلت: وأصل قول مالك في هذه المسألة أن البيع إذا وقع بينهما على هذا إن لم ينقد إلى أجل كذا وكذا فلا بيع بينهما إذا وقع البيع بطل الشرط وجاز البيع والمصيبة من البائع قبل أن يقيضها المبتاع؟ قال: نعم.

قلت: وفرق مالك بين هذا وبين البيع الصحيح؟ قال: نعم.

قلت: وجعل البيع الصحيح المصيبة بعد عقدة البيع من المبتاع؟ قال: نعم.

قلت: فما قول مالك في رجل باع سلمة من رجل على أنه إن لم ينقده إلى يــوم أو يومين أو عشرة أيام فلا بيع بينهما؟ قال: قال مالك: أكره هذا البيــع أن يعقداه على هــذا الشرط فإن عقدا البيع على هذا الشرط بطل الشرط وجاز البيع بينهما.

#### في المريض يبيع من بعض ورثته

قلت: أرأيت إن بعت عبداً لي من ابني في مرضي ولم أحابه أيجوز أم لا؟ قال: نعم إذا لم يكن فيه محاباة.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي؛ قال: وقال مالك في المريض: يوصي بأن يعتق عنه غلام لابنه فيقـول الآخر: إني لا أبيعه بما يسـوى من الثمن أترى أن يزاد عليه كما يزاد في الأجنبي إلى ثلث ثمنه؟ قال: لا وليس هو كـالاجنبي، فقد أجـاز مالـك أن يشتري منه بالثمن بعد الموت ففي المرض أحرى أن يشتري فالإشتراء والبيع في ذلك سواء.

### في بيع الأب على ابنته البكر

قلت: أرأيت الجاربة إذا حاضت أيجوز صنيع أبيها في مالها بيع، وشراؤه؟ قـال: نعم جائز عند مالك لأن مالكاً قال: جوز أبيها لها جوز ولا يجوز لها قضاء في مالهـا حتى تدخل ببت زوجها ويعرف من حالها.

#### اشتراء الأمة لها الولد الصغير

قال: وقال مالك: من باع أمة لها ولد حر واشترط أن عليهم رضاعه سنة ونفقت سنة فذلك جائز إذا كان إن مات الصبي أرضعوا له آخو.

قلت: أرأيت إن اشتريت شاة على أنها حاصل أيجوز هـذا البيع في قـول مالـك أم لا؟ قال: قال مالك: لا خير في هذا البيع لانه كأنه أخذ لجنينها ثمناً حين باع بشــوط أنها حامل.

قد تم وكمل كتـاب البيـوع الضامــدة من المــدونـة الكبـرى ويليـه كتـاب البيعين بالخيار .

#### يِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم

#### كتاب البيعين بالخيار

قلت لابن القاسم: صف لي بيع الخيار في قول مالك. قال: قال مالك: بيع الخيار أن يقول مالك. قال: قال مالك: بيع الخيار أن يقول الرجل: أبتاع منك هذا الثوب أو هذه الدارة أو هذه الجداية وأهذه المداية وأنا عليك فيها بالخيار هذا اليوم أو هذه الجمعة أو هذا الشهر، قال: وقال مالك: أما الثوب فلا بأس به أن يكون فيه بالخيار اليوم واليومين وما أشبه ذلك وما كان أكثر من ذلك فلا خير فيه والجدارية يكون الخيار فيها أبعد من ذلك قليلاً الخمسة الأيام والجمعة وما أشبه ذلك فلا بأس بالخيار إلى ذلك ينظر إلى خيرها وهيشها وعملها والدابة تركب اليوم وما شبهه.

قال: فقلت لمالك: فإن اشترط أن يسير عليها البريد أو نحو ذلك ينظر إلى سيرها؟ قال: لا بأس بذلك ما لم يتباعد، والدار أكثر من ذلك قليلاً الشهر وما أشبهه، وللأشياه وجوه من هذه الوجوه تشترى إليها ليموفها الناس بوجه ما تختير فيه ويستشار فيها فما كان مما يشتري الناس حاجتهم في الاختيار مثل ما وصفت لك فلا بأس بالخيار في ذلك وما بعد من أجل الخيار في ذلك فلا خير فيه لأنه غير لا تدري إلى ما تصير إليه السلمة إلى ذلك الأجل ولا يدري صاحبها كيف ترجع إليه، قال مالك: والنقد في ذلك فيما بعد من الأجل وفيها قرب لا يحل بشرط، وإن كانت داراً فلا بأس بالنقد فيما بينهما إذا كان بع

قلت: لغيره، ولا ترى بأساً أن يشترط استخدام العبد وركوب الدابة ولبس الشوب؟ فقال: أما إن اشترط البس الثوب فإن ذلك لا يصلح، وأما ركوب الدابة واستخدام العبد كتاب البيعين بالخيار كتاب البيعين بالخيار

فإن ذلك. لا بأس بد ما لم يكن ركوب الدابة سغراً بعيداً يخناف عليها في مثله تغير شيء من حالها، فأما البريد والبريدان فبلا بأس به وما أشبههما، وفرق ما بين العبد والشوب والدابة أنه لا يختبر الشوب باللبس ويختبر العبد بالاستخدام فيصرف بذلك عمله ونفاذه ونشاطه من ضعفه وبلادته وكسله فبذلك اختلفا، وإنما كرمت بيع الخباز إلى الأجل البعيد لما فيه من الغرو والمقامرة أنه يبلغ له من ااشمن ما لم يكن ليبلغه لولا الخيار الذي فيه على أن يكون ضمان ذلك منه إلى الأجل الذي ضربا فيه فزاده زيادة بضمانه السلعة أبي ذلك الأجل إن سلمت إليه أخذ السلعة بأقل من الثمن الذي يشتري به إلى ذلك الأجل بغير ضمان أو بأكثر لما اشترط عليه من ضمانها إليه وهو في ذلك ينتفع بها إلى ذلك الأجل بغير اختبار وقد يختبر فيما دون ذلك من الأجل، وقد كره مالك اشتراء السلعة ذلك بعينها إلى أجل بعيد بغير اشتراط النقد. قال مالك: لما فيه من الخطر والقمار إنه زاده في منها على أن يضمنها إلى الأجل وضمانها على أن

قلت: والخيار إن اشتوطه البائع فهو لـه جائنز مثل مـا لو اشتوطه المبتاع في قول مالك؟ قال: نعم.

#### في رجل اشترى يطيخاً أو قثاء أو فاتكهة عللي أنه بالخيار

قلت: أرأيت لو أن رجلاً اشترى بطيخاً أو قناء أو فناكهة رطبة تفاحاً أو خوخاً أو رماناً على أنه بالخيار في ذلك يوماً أو يومين أيكون لـه هذا الخيار الذي شيرط في ذلك؟ قال: أنه المنجار الذي شيرط في ذلك؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر في هذا إلى ما يصنع الناس فإن كانوا يستشيرون في ذلك ويرون هذه الأشياء غيرهم ويحتاجوا فيه إلى رأي غيرهم رأيت لهم من الخيار قدر حاجتهم إلى ذلك على ما وصقت. لـك من الخيار في غيرهما من الأشياء مما لا يقعب المشتري على شيء من ذلك أن لا يغيب المشتري على شيء من ذلك أن لا يعيب المشتري على.

قال أشهب: ومن الكراهية فيه إفنا غيب عليه أنه يصبر موة بيعاً إن اختار إجازته ويصير مرة سلفاً إن رده ولم يختر إجازة البيع لأنه مما لا يعرف بعينه فيرد مثله ، وقد كان انتفع به وكذلك كل ما لا يعرف بعينه من القطن والكتان والعناء والعصفر والقمع والزيت والعسل والسمن لأنه إنما باعه هذا وما أشبهه على أنه عليه بالثمن الذي باعه به إن شاه ، وإن شاء كان عنده سلفاً فيصير سلفاً جر منفعة ، وليس هذا مثل العروض ولا الحيوان. الا ترى أنك لو بعت من رجل عبدين أو ثويين بثمن إلى أجل فلما جاء الأجل اخذت منه ۲۰۸ کتاب البیعین بالخیار

أحد عبديك أو أحد ثوبيك، وثمن الآخر لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه بيع وسلف لأنه رد إليك أحد عبديك بعينه أو أحد ثوبيك فلم يكن سلفاً انتفع به ورد مثله، ولو أنه اشترط عليك في ابتياعه منك الثوبين أو العِبدين يوم ابتاعهما منك أنـه يرد عليـك أحدهمـا على حاله التي يكون عليها يــوم الرد من إخــلاق الثوب ويقص العبــد بنصف الثمن، ويعطيــك نصف الثمن لم يكن بذلك بأس لأنك إنما بعت أحدهما وأخرت الأخر إلى ذلك الأجل بالثمن الذي يبقى في يد المبتاع منك، وذلك لا بأس به لأن كل ما يعرف بعينه وينتفع به منه بغير إتلافه تجوز إجارته، وأنك لو بعت من رجل فاكهة أو شيئاً مما لا يعـرف بعينه إذا غيب عليه من القمح والزيت والعسل والقطن والعصفر والكتان وما أشبهـ بثمن إلى أجل ثم أردت أن تأخذ قبـل محل الأجـل أو بعده بعض الثمن وبعض مـا بعته بــه مما وصفت لك لم يصلح ذلك لأنه بيع وسلف، لأنـك لا تعرف مـا يرد إليـك بعينه أنـه لك وأنـه لو اشترط عليك في ابتياعه ذلك منك أنه إذا حل الأجل أعطاك نصف الثمن ورد عليك نصف ما اشترى منك لم يصلح ذلك وكان بيعاً سلفاً لأنه مما لا تجوز فيه الإجارة، ولا تجوز إجارة الأطعمة ولا الأدم ولا كل ما ينتفع به إلا بإتـــلافه إمـــا بأكـله وإمـــا بعلفه وإمـــا بشربه، وكل ما لا يعرف بعينه فذلك فيه لا يصلح، وإن كانت فيه منفعة لغير أكله وشربــه لأنه يعود بيعاً وسلفاً أعطاك ثمن ما بعته ورد عليك مكـان ما أسلفتـه غيره فهـذا وجه هـذا وكل ما أشبهه.

# فيمن اشترى سلعة من رجل على أن أحدهما بالخيار فمات اللذي له الخيار

# في أيام الخيار هل يكون ورثته كذلك

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة على أني بالخيار أو على أن البائع بالخيار شلائاً أليس من مات منا فورثته مكانه في الخيار يقومون مقامه ويكون لهم ما كان للميت في قول مالك؟ قال: قال مالك: لورثته من الخيار ما كان للميت.

قلت: أرأيت إن جن جنوناً مطبقاً وله الخيار في هذا البيع أيقومون ورثته مقامه في مذا الخيار أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ينظر السلطان في ذلك، فإن كان ذلك خيراً له أمضاه وإلا رده إلا أن يكون في ورثته من يرضاهم السلطان فيستخلف منهم من ينظر له أو يستخلف من غير الورثة من ينظر له لأن مالكاً قال في المفقود: لا يحرك ماله حتى يأتي عليه من الزمان ما يعلم أنه لا يعيش إلى ذلك الأجل وإنما يورث يوم تنقطع فيه حياته عند الناس ولا يرثه أحد ممن كان يرثه يوم فقد إذا لم يكن وارثه اليوم حياً حين انقطعت حياته ولا بعد أربع سنين إلا أن يعم أنه قد هلك في شيء من ذلك في الأربع سنين أو بعدها فيرثه من ورثته من كان حياً ذلك اليوم ممن يرثه وينفق على أهله في الأربع سنين من ماله بقدر ما يرى السلطان فصار السلطان هنهنا ناظراً للمفقود في ماله، فكذلك الذي يجن السلطان ينظر له في ماله وينفق منه على عياله بقدر حاجتهم إلى النفقة فكذلك إذا جن وله الخيار، فالسلطان يقوم مقامه في خياره الذي كان له فإن رأى خيراً أخذه وإن رأى غير ذلك تركه، إلا أن مالكاً قال لي في المجنون: يتلوم له السلطان وينفق على امرأته في هذا التلوم، فإن برىء وإلا فرق بينهما.

قال: وبلغني عن مالك ممن أثق به أنه قال: يضـرب السلطان للمجنون أجـل سنة ولم أسمعه منه، والذي سمعته أنا من مالك أن السلطان يتليم له.

قال: وقال مالك: والمجذوم البيِّن جذامه يفرق بينه وبين امرأته.

قال مالك: وهو الشأن، وقد استعدت فيه امرأة فقضى به ببلدنا.

قال: وبلغني عن مالك في الأبرص أنه لا يفرق بينه وبين امرأته وقد ذكر علمي بن زياد وابن وهب عن مالك في الأبرص مثل ما بلغ ابن القاسم.

قلت: أرأيت الخيار هل يورث في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت الخيار لم جعل مالك ورثته يقومون مقامه وجعل الخيار يورث، وإنما الخيار مشيئة كانت للميت إن شاء أمضى البيع وإن شاء رد، فإذا مات قال مالك: فيإذا مات قورثته مكانه في ذلك فورثهم مشيئة كانت للميت، قال: لأنه حق كان للميت فورثته بمنزلته في ذلك.

قال: وقد سألت مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيستحلفه بالطلاق ليقضينه حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء صاحب الحق أن يؤخره فمات صاحب الحق قبل أن يحل الأجل ألورثه أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره؟ قال: نمم ثم ابتدأني مالك فقال: أرى الوصي إذا كان الورثة صغاراً في حجره أن يكون ذلك للوصي وإن كانوا كباراً يملكون أمرهم أو يكون على الميت دين يعترق مالك فليس للوصي أن يؤخرها هنهنا مع الورثة الكبار ولا مع أهل الدين الذي قد اغترق مال الميت لأن المال هنهنا لغير الميت، ولا يجوز أن يؤخر الوصي إلا أن يرضى أهل الدين أو الكبار بذلك.

قلت: أرأيت إن قال أهل الدين: نحن نؤخره، والدين يغترق مال الميت، والدين الذي على الغريم أترى الغريم في فسحة من يميته إذا أخره أصحاب المدين؟ قال: نعم لأن مالكاً قال: ليس للوصي إذا كان المدين الذي على الميت يغترق جميع مال الميت فليس لورثته أن يؤخروه إلا برضا من الغرماء فهذا يدلك على أن مالكاً قد جعل التاخير إلى من يستحق ما على هذا الغريم الحالف بوراثة أو بغير ذلك؟ قال: فإن أخره من يستحق ما عليه إذا أبرأوا الميت فهو في قسحة من يعيث، فقد جعل مالك الخيار يورث، وجعل المشيئة إذا كانت في حق تورث أيضاً، ولا أرى للوصي أن يقبل تأخير الغرماء إلا أن يرضوا بذلك من دينهم قبيراً ذمة الميت وإلا لم أر ذلك لهم، ولقد كتب إلى مالك فجاءه الكتاب وأنا عنده يسألونه عن رجل تزوج امرأة وشرطت عليه أمها إلى تزوج عليها أو تسرر أو خرج بها من بلدها فأمرها بيد أمها فعائت الأم أفترى ما كان بيد الأم من ذلك قد أوصت إليه بذلك، فقيل لمالك: فإن لم توصى أثرى ذلك لابنتها فكأني رأيت مالكاً رأى

قلت: أرأيت إن أوصت إلى رجل ولم تذكر ما كان لها في ابنتها أيكون للوصي ما كان لأمها؟ قال: لا أرى ذلك له ولا لابنتها أيضاً.

قال سحنون: وقد روى علي بن زياد عن مالك أنذلك لا يكون بيد أحد غير من كان جعله الزوج بيده لأنه يقول: لم أكن أرضى أن أجعل أمر امرأتي إلا بيده للذي أعرف من نظره وحياطته وقلة عجلته.

قلت الأشهب: أفرايت إن جعلت ورثه يقومون مقامه في الخياار إن اختلفوا فقال بعضهم: أجيز اليم، وقال بعضهم: بل أنقضه، فقال لي: إسا أجازوا كلهم وإما نقضوا كلهم لأن الميت الذي كان صار إليهم الأمر بسبه لم يكن يجوز له أن يختار إجازة بعض ذلك وترك بعض فكذلك هم واستحسن أن لمن أجاز منهم أن يأخذ عصابة من لم يجز من البائع أو المشتري أن يأخذ مصابته فلا يكون له عليه غير ذلك، وأما النظر غير الاستحسان فليس فيه إلا أن يأخذوا جميعاً أو يردوا جميعاً، وكذلك لو باع رجل من رجل سلعة ثم مات المشتري وترك ورثة فظهروا من تلك السلعة على عيب ترد منه فليس لهم إلا أن يردوا جميعاً أو يسكوا جميعاً إلا أن يشاء الذي أراد الإمساك أن يأخذ جميع ذلك فيكون ذلك له، فإن أي فأراد البائع أن يقبل مصابة الذين أرادوا أن يردوا فيكون ذلك

وقال أشهب: وكذلك من باع سلمة من رجلين فوجدًا بها عبياً ترد منه فأراد أحشعما ردها وأبي الأخر فليس ذلك لهما على البائع، ولكن يردان جميماً أو يمسكان جميماً، ولا بد للذي أراد أن يمسك من أن يرد مع صلحيه أو يأخذ السلمة كلها بالثمن.

كتاب البيمين بالخيار

وقد قال لي مالك هذا القول الآخر فكذلك الورثة في الخيار يردون جميماً أو يمسكون جميماً ولا بد للذين أرادوا أن يتمسكوا من أن يردوا مع أصحابهم أو يأخذوا السلمة كلها بالثمن.

قلت: فإن كان الورثة كلهم صغاراً؟ قال: فالوصي ولي النظر لهم على الاجتهاد بلا محاباة في الرد والإجازة، فإن لم يكن وصي فالسلطان يلي النظر لهم وأن يجعل ناظراً على ما وصفت لك في الوصي ينظر بالاجتهاد بلا محاباة.

قلت: فإن كان وصي ومعه من الورثة من لا وصية للوصي عليـه لأنه يلي نفســه؟ قال: فهما في ذلك بمنزلة ما وصفت لك في الورثة إذا كانوا كباراً مالكين لأنفسهم.

قلت: أرأيت إن كان الورثة صفاراً كلهم ولهم وصيان؟ فقال: ما اجتمعا عليه من رد أو إجازة بوجه الاجتهاد ويغير محاباة فهو جائز، وإن اختلفا نظر في ذلك السلطان واستشار، فمن صوب له رأيه منهما كان القول قوله واتبع رأيه، وليس الوصيان في هذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان إنما يحكمان في مال غيرهما، فذلك اختلفا في هذا وكان السلطان هو المجوز لصواب المصيب، منهما.

قلت: فإن كان مع هذين الوصيين وارث كبير يلي نفسه? فقال لي: إن اجتمعوا على رد أو إجازة جاز ما اجتمعوا عليه إذا كان ذلك من الوصيين على الاجتهاد، وإن قال أحده ا: أنا أرد، وقال الآخر: بل أنا آخذ، فإنه إن كنان الذي قال: أنا أرد هو الوارث فذلك له، ولا بد للوصيين من أن يأخذا مصابته أو يردا معه الآ أن يشاء الباقي من الباتع أو المشتري أن يردها ويأخذ مصابة الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له، ولا يكون عليه أن يأخذ مصابة الذي اختار الرد عليه، وكذلك إذا أراد الوارث الأخذ وأراد الوسيان الرد فلا بد للوارث الذي يلي نقسه من أن يرد معهما أو يأخذ مصابة الذي اختار الرد عليه ومصابة الررثة معه المولى عليهم إلا أن يشاء الباقي من الباتع أو المشتري أن ينعه ويأخذ مصابة نقط فيكون ذلك له وإن كان اللتي قال: أن أرد الوارث الذي يلي نفسه وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك فإن رأى الرد افضل كلف الوصي الذي قال: أد الإجازة من صاحبه، وإن رأى الإجازة أفضل كلف الوصي الذي قال: أد الإجازة من لم يكن لهما بد من أن يردا كما رد الوارث أو يأخذ مصابة الوارث للورثة الذين يلونهما إلا أن يشاء الباقي من الباتع أو المشتري أن يدعها ويأخذ مصابة الوارث الذي يلونهما إلا أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي تختار الردث أن يكن لهما بد من أن يردا كما رد الوارث أو يأخذ مصابة الوارث الذي يلونهما إلا أن يكن لهما بد من أن يردا كما رد الوارث أو يأخذ مصابة الوارث الذي يلونهما إلا أن يكن لهما بد من أن يردا كما رد الوارث أو يأخذ مصابة الوارث الذي يكون فكون ذلك له، ولا يكون للوصيين عليه أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي المتحزو أن يشاء المارث المنورث المتحزو عليه أن تحديد الوصيين عليه أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي المتحزو أن المتحزو المتحزو المتحرو المهما ويأخذ منه مصابة الوارث الذي المتحرو المتحرو المتحرون المورث المتحرون المناسة الموارث الدوارث الدوارث أن يكتمار المتحرون المدورث المتحرون الله المتحرور المتحرور عليه المورث المتحرور عليه المتحرور عليه المورث المتحرور عليها ويأخذ المنه مدول المتحرور عليه المتحرور عليه المتحرور المتحرور عليه المتحرور المتحرور عليه المتحرور عليه المتحرور المتحرور عليه المتحرور عليه المتحرور المتحرور عليه المتحرور المتحرور عليه المتحرور عليه المتحرور المتحرور

٢١٢ كتاب البيعين بالخيار

عليه، وكذلك إن كان الذي قال: آخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك كما وصفت لك.

قلت لأشهب: أرأيت إن كان على الميت دين يغترق جميع ماله ألهم الخيار في الروثة الذين يلون أنفسهم؟ فقال لي: لا ليسوا الروثة الذين يلون أنفسهم؟ فقال لي: لا ليسوا بمنزلتهم وللغرماء متكلم في أن كانت الإجازة أرداً عليهم وعلى الميت في الأداء عن أمانته وبراءة ذمته فيما يصل إليهم من حقوقهم بإجازته كان ذلك لهم، وإن لم يكن ذلك على ذلك فليس لهم ذلك، وذلك إلى الورثة إن كانوا يلون أنفسهم، وإن كان الرد أردأ على الميت وأفضل لهم في اقتضاء ديونهم فذلك لهم، وللورثة أن يأحذوا ذلك إن شاؤوا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لأن الغرماء أولى بمال الميت منهم.

## في الرجل يكون له الخيار ثم يغمى عليه في أيام الخيار

قلت لابن القاسم: أرأيت لو أن رجلاً اشترى سلمة على أنه بالخيار ثملاناً فأغمي عليه في أيام الخيار كلها الذي كان له الخيار فيها هل يكون ورثته أو السلطان بمنزلته في قول مالك؟ قال: لا أحفظ في شيئاً عن مالك ولا يكون للورثة هنهنا ولا للسلطان شيء ويترك حتى يفيق، فإذا أفاق كان على خياره إن شاء أخلد وإن شاء رد، ولا ينقطع عنه خياره لموضع ما أغمى عليه في أيام الخيار.

قلت: فإن تطاول بهذا المغمي عليه ما هو فيه؟ قال: ينظر السلطان في ذلك، فيان رأى اشراراً فسخ البيم بينهما وجاز فسخه.

قلت: ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المغمي عليه؟ قال: لا لأنه ليس بمجنون ولا صبى وإنما هو مريض.

### في الرجل يبيع السلعة من الرجل فيلقاه بعد ذلك فيجعل أحدهما لملآخر الخيار

قلت: أرايت لو أني بعت من رجل سلعة فلقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي الخيار أياماً أيلزم هذا الخيار أم لا؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن اشتريت سلعة من رجل ثم لقيته بعد يوم أو يومين فجعلت له الخيار أو جعل لي الخيار أيلزم هذا الخيار أم لا؟ قال: نعم إذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة بيعك إياه بالثمن من غيره وله الخيار عليك أو لك عليه وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو منك.

### في المكاتب يبتاع السلعة على أنه بالخيار فيعجز في أيام الخيار

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى سلعة على أنه بالخيار أياماً فيعجز في أيام الخيار ما حال هذا البيع؟ قال: يصير خيار هذا المكاتب إلى سيده فإن شاء السيد أجاز وإن شاء دد.

### في الرجل يبيع السلعة على أن أخاه أو رجلًا أجنبياً بالخيار أو يشتريها لرجل على أنه بالخيار

قلت: أرأيت إن بعت سلعة من رجل على أن أخي أو رجلاً اجنبياً بالخيار أياماً أيجوز هذا البيع أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك في الرجل يبيع السلمة ويشترط البائع إن رضي فلان البيع فالبيع جائز، قال: لا بأس به، وإن رضي البائع أو رضي فلان البيع فالبيع جائز فهذا يدلك على مسألتك.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت سلمة على أن فلاناً بالخيار ثلاثاً لرجل أجنبي أو ذي قواب مالك؟ قرابة لي أو على أن استثير فلاناً أيجوز هذا البيع في قول مالك؟ قال: قال مالك: إذا اشترى الرجل سلمة على أن يستشير فلاناً فالبيع جائز. قال مالك: وإن اختار المشتري الشراء وقال البائع: ليس لك أن تختار حتى تستشير فلاناً لم يلتفت إلى قول البائع وكانت السلمة للمشتري.

قلت: فإن كان أراد أن يرد؟ قال مالك: ذلك له، فإن قال البائع: لس ذلك لك حتى تستشر فلاتاً لم يلتفت إلى قول البائع، قال مالك: والذي اشترى على أن رضي فلان فليس ذلك للمشتري أن يمضي ولا يرد حتى يعرضى فلان الذي جعل له الرضا والذي اشترى على أن فلاتاً بالخيار مثل ذلك، وقال أشهب: إنه جائز إذا اشترى سلمة على أن رجلاً إجنساً أو ذا قرانة من اللخار ألماً.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية على أن استشير فلاناً فقال لي فلان: قىد رددتها، وقال المشتري: قد قبلتها، قال: قال مالك: القول قول المشتري ولا يلتفت في هذا إلى رضا الذي جعل له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له.

قلت: أرايت إن اشتريت سلعة وشرطت مشورة فـــلان وأنا بمصــر وفلان بــأفريقيـة؟ قال: أرى البيع فاســداً وإنما يجوز من ذلك الأمر القريب.

قلت: فإن قال المشترط الذي اشترط الخيار لفلان الغائب: أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة فلان، قال: يجوز البيم لأن المقدة وقعت فاسدة. ٢١٤ كتاب البيعين بالخيار

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة لفـلان اشتريتهـا له على أنـه بالخيـار ثلاثـاً؟ قال: فذلك جائز.

قلت: فإن اختار المشتري على أن يجيز على فلان المشتري له أيجوز هـذا؟ قال: لا يجوز ذلك حتى يجيزها هو على نفسه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

# في المرجل يبيع السلعة على أن البائع والمبتاع بالخيار

قلت: أرأيت إن بعت سلعة على أني بالخيار أنا والمشتري جميعاً؟ قال: قال مالك: لا يجوز البيم إلا باجتماعهما على الإجازة.

قلت: أرأيت إن بعت سلعة من رجل على أني بالخيار أياماً أيجوز هذا البيع أم لا؟ قال: قال مالك في الرجل يبيع السلعة ويشترط البائع: إن رضي فلان البيع فالبيع جائز، قال: قال مالك: البيع لا بأس به، فإن رضي فلان فالبيع جائز فهذا يمدلك على مسألتك إذا كان فلان حاضراً الذي اشترط رضاه.

### في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بـالخيار فيختــار أحدهمــا الرد والآخر الإجازة

قلت: أرأيت إن بعت سلعة عندي من رجلين على أنهما بالخيار جميعاً فاختار أحدهما الأخذ واختار الآخر الرد وقال البائع: لا أقبل بعضها ولا أقبل إلا جميعها. قال ابن القاسم: ذلك لمن أبي، ولمن أراد أن يتمسك بالبيع وليس لصاحب السلعة في ذلك خيار وذلك لو أنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن.

### في الرجل يبتاع العجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيختار الرد والبائع غائب أو يطؤها أو يدم ها أو يرهنها وما أشبه ذلك

قلت: أرأيت لو أني اشتريت جارية على أني بالخيار ثـلاثاً فضاب البائـع فاختـرت الرد واشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا في قـول مالـك؟ قال: نعم ذلـك جائـز عند مالك. قلت: وكذلك إن كان البائع بالخيار فغاب المشتري واختار البائع الرد كان ذلك له في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن كان الخيار للمشتري فرهنها أو ديرها أو كانبها أو أجرهما أو أعتهها أو رهنها أو تصدق بها أو وطنها أو باشرها أو قبّلها؟ قـال: هذا كله رضـا منه بـالخيار وإن كان الخيار للبائع كان هذا رداً منه للجارية .

قلت: أسمعت هذا من مالك؟ قال: لا.

قلت: أرأيت إن اشتريت دابة على أني بـالخيار ثـلاتاً فــأتيت بالــدابة إلى البيـطار فهلبتها أو عربتها أو ودجتها أو سافرت عليها؟ قال: أرى هذا رضا منه بالــدابة وأراهــا قد لزمته.

قلت: سمعت هذا من مالك؟ قال: لا إلا أن مالكاً قال في الرجل: يشتري المدابة فيجد بها عبياً فيتسوق بها بعد ذلك إنها تلزمه ويكون ذلك منه رضا بالدابة، فالذي سألت عنه مثل التسوق في العيب إذا علم به أو أشد من التسوق.

قلت: فإن ركبها في حاجة ولم يسافر عليها؟ قال: إذا كمان ذلك قريباً وكمان شيئاً خفيفاً رأيته على خياره لأنه يقول: إنما ركبتها لأختيرها، وعلى هذا يأخذ النـاس الدواب بالخيار ليختيروا.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثاً وجردتها ونظرت إليها في أيام الخيار أيكون هذا رضا مني بالجارية؟ قال: لا إلا أن تكون إنما جردتها لتتلذذ بها واعترفت بذلك فهذا رضا منك بالجارية.

قلت: أرأيت إن نظر إلى فوجها أتراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيء من ذلك؟ قال: أراه رضا بالجارية.

قلت: ولم لا تجعله إذا جردها وننظر إليها مختاراً لها وتجعل ذلك منه رضا بالجارية؟ قال: لا لأنه يقول: إنما جردتها لانظر إليها، والوقيق قلد تجرد في الشراء ولا يكون ذلك رضا، والفرج ليس مما يجرد في الشراء، ولا ينظره إلا النساء أو من يحل لمه الفرج.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثاً فوطئت الجارية في أيام الخيار أو رهنتها أو أجرتها أو كاتبتها أو زوجتها أو أعتقتها أو دبرتها أو قطعت يدها أو فقات عينها أو كان عبداً فزوجته أو ضربته أو كانت دابة فاكريتها أو داراً فأجرتها أو أرضاً فأكريتها أو حماماً فأجرته أو غلاماً فدفعته إلى الخياطين أو الخبازين أو أسلمته إلى الاخبار المسلمته إلى الكتاب أو سلمته اللى الكتاب أو ساومت بها في أيام الخيار للبيع أيكون هذا كله رضا به منه بالسلمة واختياراً لها في قول مالك؟ قال: لا أقرع على حفظ مالك في هذه المسائل إلا أن مالكاً قال: لا يبيع الرجل السلمة إذا كان فيها الخيار حق يستوجبها لنفسه ثم يبيعها بعد ذلك.

قال ابن القاسم: وأرى كل ما سميت يلزمه به البيع وهذ كله رضا وقطع منه للخيار ولا حجة له إلا ما كان من قطع يده أو فقء عينه فإنه إن كان ما أصابه خطأ فإنه يرده إن شاء ويرد ما نقصه ذلك، وإن كان إنما أصابه عمداً فهو عندي رضا منه وليس له أن يرده والدابة مثله إذا أصابها به خطأ ردها إن شاء وما نقص من ثمنها، وإن كان عيباً فاسداً فهو يضمن الثمن كله وإن كان أصابها عمداً فهو رضا بالدابة ويغرم الثمن كله.

قلت: أرأيت إن اشتريت ثياباً على أني بالخيـار فاطلعت على عيب كــان فيها عنــد البائع فلبستها بعد معرفتي بالعيب أيكون هذا قطعاً للخيار في قول مالك؟ قال: نعم.

وقال أشهب: لا تكون الإجارة ولا الرهن ولا السوم بها ولا الجنايات رضا منه ولا إسلامه إلى الصناعات ولا تزويجه العبد بعد أن يحلف في الرهن والإجارة وتزويج العبد ما كان ذلك منه رضا بالبيم.

# في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار

قلت: أرأيت لو أني اشتريك عبداً بعبد على أن أحدنا بالخيار ثلاثاً أو نحن جميعاً بالخيار ثلاثاً فتقابضنا فسات أحد العبدين في أيام الخيار أيازم البيع بعد الموت أم لا؟ قال: قال مالك: إن مات أحد العبدين في أيام الخيار فمصيبته من بائعه، وإن كانا قمد تقابضا؟ قال: فقلت لمالك: فلو أن رجلًا إبتاع دابة على أنه بالخيار على أن ينقده نمنها فنقده ثم ماتت الدابة في أيام الخيار؟ قال: المصيبة من البائع ويرد الثمن إلى المشتري.

قال: فقيل لمالك: فلو أن رجلًا باع من رجل سلعة على أن أحدهما بـالخيار ثم مات في أيام الخيـار؟ قال: من مـات منهما فـورثته مكـانه يكـون لهم من الخيار مـا كان لصاحبهم. قلت: ما حجة مالك إذا جعل المصيبة في أيام الخيار من البائع؟ قبال: لأن البيع لم يتم، ولا يتم بينهما إلا أن يقع الخيار فما لم يقع الخيار فالتلف من البائع.

## في الرجل يبتاع الجارية على أنه بـالخيار ثـلاثاً فيعتقهـا البائـع في أيام الخيار

قلت: أرأيت لو أن رجلًا باع جارية على أن المشتري بالخيار ثـــلاثاً فـــاعتمها البـــائــــ في أيام الخيار؟ قال: عتقه موقوف لأن الجارية قد باعها من المشتري .

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لم أسمعه من مالك، ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله ﷺ: والنماس على شروطهم،

قلت: فإن اختار المشتري الرد أيلزم البائع العتن الذي أعتن في أيام الخيار؟ قال: نعم ذلك لازم لأن البيع لم يتم فيها إذا ردها المشتري بالشــرط الذي كــان له فيهــا، وإن مصيبتها من البائع، وإن ما جنى عليها وما جنت فعلى البائع وله.

قلت: لم أجزته وقد كان يوم تكلم بالمتن غير جائز؟ قال: قال مالك: في الذي بجدم جاريته سنة أو يؤاجرها سنة ثم يعتقها: إن عتقها في تلك الحال غير جائز، وإنه موقوف، فإذا رجعت إليه عتقت عليه بالعتق الذي كان أعتقها يومثذ، فكذلك الذي أعتق في أيام الخيار. ألا ترى أن ملكه لم يزل عن المخدمة والتي أجر، ورأيبي أنه في عتقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من هذا الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيه.

قال ابن وهب: وأن يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجل أسكن رجلاً داراً حياته فتوفي رب الدار ولم يترك مالاً غيرها وعليه دين قال ابن شهاب: لا تباع حياة الذي أسكنها، وإن عبد الله بن عمر قال في رجل أسكن رجلاً داراً عشر سنين أو آجره ثم مات رب الدار قال: الدار راجعة إلى الورثة والسكني إلى حدها، وأن عبد الجبار ذكر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: من أسلف رجلاً سلفاً فليس له أن يعجله إن كان سمى له أجلاً إلا إلى أجله لأن ذلك معروف.

### في الرجل يبتاع السلعة أو الطعام على أنه بالخيار إذا نظر إليه

قلت: أرأيت إن اشتريت ثياباً على أني بالخيار إذا نظرت إليها أو رقيقاً أو غنماً فنظرت إليها كلها وأنا ساكت حتى إذا نظرت إلى آخرها فقلت: لا أرضى أيكون ذلك لي أم لا؟ وهل يجعل خياري إلى نظري إلى آخرها أم لا؟ قال: أرى أن يكون خيارك نظرك إلى آخر تلك السلعة، فإذا رأيت آخرها فإن شئت قبلتها جميعًا وإن شئت رددتها كلها.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت حنطة على أني بالخيار إذا نظرت إليها فنظرت إلى بعض الحنطة فرضيتها ثم نظرت إلى ما بقي فلم أرضه، وهذا الذي لم أرضه على صفة الذي رضيت أيلزمني جميعها أم الا؟ قال: يلزمك الجميع لأن الصفة واحدة وقد رضيت أولمه حين نظرت إليه، قإذا كمان كله على الصفة التي رضيتها أول ما رأيت فذلك لمك لازم.

قلت: فإن رأيت أول الحنطة غرضيتها ثم خرج آخر الحنطة مخالفاً له ولها فقلت: لا أقبلها وأنا أرد جميع الحنطة، وقال البائع: قد رضيت اللذي رأيت ولا أقبلك في الذي رضيت؟ قال: لا يلزم المشتري شيء من ذلك وله أن يرد جميعه لأنه لم يتم له الجميع على ما أراد إذا كان الخلاف كثيراً.

قلت: فإن قال المشتري: أنا أقبل الذي رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذي خرج صخالفاً للذي رأيت أولاً ولا أرضى به، وقال البائع: إما أن تأخذ الجميع وإما أن تنزع الجميع،؟ قال: القول قول البائع، وليس للمشتري أن يأخذ بعضها ويدع بعضها إلا أن يرضى البائع بذلك، وكذلك إن قال البائع: أنا ألزمك بعضاً وأتـوك بعضاً لم يكن ذلك له إذا أم, المشتري.

قلت: وهذا قول مالك في الحنطة؟ قال: نعم هو قول مالك في الحنطة.

قلت: وجميع ما يوزن ويكال مثل الحنطة في قول مالك؟ قال: نعم.

# في الرجل يبتاع الجارية على أنه بـالخيار ثــلاثاً فيصيبهـا عيب في أيام الخيار

قلت: فما قول مالك فيمن اشترى جارية على أنه بالخيار شلاتاً فأصابها صمم أو عور أو بكم أو عيب أقل من ذلك وقد قبض المشتري الجارية أو لم يقبضها؟ قال: قال مالك في الموت: إنه من الباتع وأرى في العيوب أن المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك.

قلت: فإن أراد أن يأخذها ويضع عنه قيمة العيب الذي حدث؟ قال: ليس ذلك له، وإنما له أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع. فلك: فيإن اشتراها على أنه بالخيار فحدث بها عيب قبل أن يقبضها أو يُعدما .
 قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به؟ قبال: إن شاه ردها
 وإن شاء أخذها بجميع الشمن .

قلت: ولا يكون للمشتري أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي باعها وهو.بها؟ قال: لا. ِ

قلت: ولم وقد حدث بها عبب بعدما اشتراها في أيام الخيار، وهو لنو لم يكن له فيها خيار فحدث بها عبب بعد الشراء في الاستيراء ثم ظهر على عبب كان بها عند الباتع كان له أن يأخذها ويرجع بقيمة العبب الذي باعها به من الثمن أو يردها وما نقص؟ قال: لا لأن العبب الذي أصابها في أيام المخيار أو في الاستيراء إذا كان مما لا يجوز بيمها على البراءة من الحمل إنما هو من البائم قبضها المشتري أو لم يقبضها، فليس ذلك من المشتري عكانه المخيار وفي الاستيراء، فليس للمبتاع هنهنا إلا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع.

قلت: أرايت إن أراد المشتري لما ظهر على العبب الذي دلس له البائع وقد كان أصابها عبب في أيام الخيار وأصابها عنده بعدما قبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فاراد أن يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به البائع؟ قال: ينظر إلى العيب الذي حدث في أيام الخيار، فإن كان عوراً قيل ما قيمة هذه الجارية وهي عوراء يوم وقعت الصفقة بغير العيب الذي دلسه البائع وقيمتها بالعيب الذي دلسه البائع, يومنذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك كله فيطرح من الثمن حصة العيب الذي دلس البائع، فإن آراد أن يرد نظر إلى العيب الذي حدث عنده كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك معها ولا ينظر إلى العيب الذي حدث عنده كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك معها ولا ينظر إلى العيب الذي حدث فنه كم ينقص منها يوم قبضها فيرد ذلك معها ولا ينظر

قال ابن القاسم: وإنما مثل العيب الذي حدث في أيام الخيار فيقال للمشتري: إن أحبت أن تأخذ بالثمن كله وإلا فاردد ولا شيء لك، إنما ذلك بمنزلة العيب الذي يحدث في عهدة الثلاث فهو من البائع، وإن اطلع المشتري على العيب الذي باعها به البائع وقد حدث بها عيب آخر في عهدة الثلاث فالمشتري بالخيار إن شاء أخذها بالعيبين بجميع الثمن وإن شاء أن يردها وليس له أن يقول: أنا آخذها وأرجع بالعيب الذي دلسه لي البائع لأن ضمان العيب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع.

قلت: أرأيت إن اشتريت بئراً على أني بالخيار عشرة أيام فانخسفت البئر في أيام

الخيار؟ قال: قال مالك: ما كان من مصيبة في أيام الخيار فذلك من البائع، قال مالـك: وسواء أن كان الخيار للبائع أو للمشتري فالمصيبة من البائع.

## في الرجل يشتري الخادم على أنه بالخيار فتلد عنده أو تجرح أو عبداً فيقتل العبد رجلًا

قلت: أرايت لو أني اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثاً فولدت عندي أو قطعت يدها قطعها رجل أجنبي أيكون لي أن أردها ولا يكون علي شيء؟ قال: نعم تردها وترد ولدها، ولا يكون عليك شيء إن نقصتها الولادة، وفي الجناية عليها أيضاً تردها ولا شيء عليك، ويتع سيدها الجانبي إن كان جنى عليها أحد وإن كان أصابها ذلك من السماء فلا شيء عليك ولك أن تردها.

قلت: فإن كان المشتري هو الذي جنى عليها في أيام الخيار؟ قىال: له أن يبردها ويرد معها ما نقصها إن كان الذي أصابها به خطأ وإن كان الذي أصابها بـه عمداً فـذلك رضا منه بالخيار.

قلت: أرأيت إن كان المشتري بالخيار أو البائع إذا باع فاختار الإشتراء وقمد وللدت الأمة في أيام الخيار؟ قال: لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وإن الولمد مع الأم، ويقال للمشتري: إن شئت فخذ الأم والولد بجميع الثمن أو دع، قال: وقال لي مالمك في الرجل يبيع عبده: على أنه بالخيار أياماً سماها فدخل العبد عيب أو مات إن ضمان ذلك من البائع، قال مالك: وفقة العبد في أيام الخيار على البائع.

قال ابن القاسم: وكذلك الرجل إذا باع أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فوهب لامته مال أو تصدق به عليها إن ذلك المال للبائع لأن البائع كان ضامناً للأمة وكنان عليه نفقتها. قال: ولقد قال مالك في الرجيل: يبع العبد وله مال رقيق أو حيوان أو عروض أو غير ذلك فيشترط المشتري مال العبد فيقيض مشتري العبد رقيق العبد ودوابه وعروضه فتلف المال في أيام العهدة الثلاثة، قال مالك: ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشيء من ذلك ولا يرد العبد.

قلت: فإن هلك العبد في أيام الخيار في يدي المشتري أينتقض البيع فيما بينهما ولا يكون للمشتري أن يحبس مال العبد ويقول: أنا أختار البيع وأدفع الثمن؛ قال: نعم لأن العبد إذا مات في أيام العهدة انتقض البيع فيما بينهما وإن أصاب العبد عور أو عمى أو شلل أو دخله عيب فإن المشتري بالخيار إن أحب أن يرد العبد ويرد ماله على البائح

كتاب البيعين بالخيار كتاب البيعين بالخيار كتاب البيعين بالخيار

فذلك لـه ويتقض البيع، وإن أراد أن يحبس العبـد بعينه ويحبس ماله ولا يـرجـع على البائع بشيء فذلك له.

قلت: فإن أراد أن يحبس العبد وماله ويرجع على البائع بقيمة العيب الذي أصاب العبد في علمة الثلاث من العيوب العبد في أيام العهدة؟ قال: ليس ذلك له لأن ضمان العبد في عهدة الثلاث من العيوب والمعوت من البائع، ويكون المشتري بالخيار إن أحب أن يقبل العبد مجنياً عليم والعقل للبائع فذلك له، وإن أحب أن يرد العبد فللك له، فلما قال لي مالك في عقل جناية للبائع في أيام العبد في أيام العبد أيضاً في أيام الخيار للبائع إذا اختار البع ويكون المشتري بالخيار إن شاء قبل العبد بعيمه ويكون المقل للبائع، وإن شاء ترك، فالولد إذا ولدته الأمة في أيام الخيار مخالف لهذا عندي أراه للمبتاع إن رضى البيم.

وقال أشهب: الولد للبائع فإن اختار المشتري البيع وقيض الأم فاجتمعا على أن يضم المشتري الولد أو يأخذ البائع الأم فيجمعان بينهما وإلا نقض البيع بينهما في الأم وردت إلى البائم.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً على أني بالخيار أياماً فقتل العبد رجلًا أيكون لمي أن أرده؟ قال: نعم.

# في رجل اشترى ثوباً فأعطى ثوبين يختار أحدهما فضاعا أو أحدهما

قلت: أرأيت لو أن رجلاً اشترى ثويين أو عبدين على أن يأخذ أحدهما بالف دوهم أيهما شاء أخذ وهو بـالخيار شلاتاً فمـات أحد العبدين أو ضاع أحد الثويين؟ قال: قال مالك: إذا اشترى الثويين على أن يأخذ أيهما شاء بثمن قد سماه فضاع أحد الشويين أن الضباع من المشتري في نصف ثمن الثوب التالف فىلا يضمن إلا ذلك ولو ضاعا جميعاً لم يضمن إلا ذلك ولو ضاعا جميعاً لم يضمن إلا ثمن واحد لأنه أخذ واحداً على الضمان وآخر على الأمانة.

قال سحنون: وقد قال لي أشهب: إن مات أحد العبـدين فمن مات منهمـا فهو من البائع وأنت بالخيار في الباقي إن شئت أخذته بالثمن وإن شئت رددته.

قلت لابن القاسم: أرأيت لـو أن رجلاً اشترى عبـدين أو ثـويين على أن يـاخـذ أحـدهما بألف درهم أيهما شاء وهو بالخيار ثلاثاً فمات أحد المبدين أو ضاع أحد الثويين؟ قال: قال مالك في الرجل يشتري الثويين على أن يأخذ أيهما شاء بثمن قـد سماه فضـاع أحد الثويين، قال: يضمن المشتري نصف ثمن الثوب التألف ويكون له أن يرد الباقي إن شاه، وقد سمعت مالكاً أيضاً يقول في الرجل يأتي الرجل يسأله الدينار فيعطيه ثلاثة دنانير يختار أحدهما ويرد ديندارين فيأتي فيذكر أنه تلف منه دينداران قال مىالك: يكمون شريكاً سعنون، ومعناه إن لم يعلم بتلفهما إلا بقوله.

قلت: أيكون للمشتري أن يقول: أنا آخذ الباقي؟ قال: نعم.

قلت: فإن مضت أيام الخيار أينتقص البيع ولا يكون للمشتري أن يأخذ واحداً منهما؟ قال: أما ما قرب من أيام الخيار فله أن يأخذ أيهما شماء بالثمن اللذي سعاه وإن مضت أيام الخيار وتباعد ذلك فليس له أن يأخذ وقد انتقص البيع بينهما إلا أن يكون قمد أشهد أنه قد أخذ قبل مضي أيام الخيار أو فيما قرب من أيام الخيار؟ قال: وهذا قول مالك،

قلت: أرايت إن اشتريت ثويين صفقة واحدة على أني بـالخيار ثـلاناً فضـاع أحد الثويين في أيام الخيار وجثت بالثوب الباقي لأرده؟ قال: ذلك لك ترده ويفض الثمن على قيمة الثوبين، فما أصاب الثوب الذي رددت من الثمن رد عليك، وما أصاب الثوب الذي هلك من الثمن كان للبائع.

قلت: وكذلك لو أني اشتريت نويين على أني بالخيار ثلاثاً ثم جئت لاردهما فضاعا في أيام الخيار؟ قال: لا يجوز قولك ولا تصدق بقولك إنهما ضاعا، والثمن لازم لك لأن الثوبين مما يغيب عليهما ولا تكون عليك القيمة لأنا إذا ذهبنا أن نردك إلى القيامة وكانت القيمة أقل لم نردك إلى أقل من الثمن بقولك ولم نصدقك خوفاً من أن تكون غيبتهما، فإن كانت القيمة أكثر من الثمن لم يعطها البائع لأنه قد رضي بالثمن الذي باعها به.

قلت: أرأيت إن أخذت ثويين على أن آخذ أيهما شئت بعشرة دراهم فذهبت بهما لأردهما فضاعا في يدي أو ضاع أحدهما في يدي؟ قال: إن ضاعا جميعاً رأيت عليك الثمن في أحدهما وأنت في الآخر مؤتمن.

## في البيعين بالخيار ما لم يفترقا

قلت لابن القاسم: هل يكون البائمان بالخيار ما لم يفتـرقا في قــول مالك؟ قال: قال مالك: لا خيار لهما وإن لم يفترقا، قال مالك: البيع كلام، فإذا أوجبا البيع بالكــلام وجب البيم، ولم يكن لأحدهما أن يمتنع معا قد لزمه.

قال مالك في حديث ابن عمر: المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مـا لم يفترقا إلا بيع الخيار، قال مالك: ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول بـه فيـه، وقد كان ابن مسعود يحدث أن رسول الله ﷺ قال: وأيما بيعتين تبليعا فالقول ما قال البائع أو يترادان،

قال ابن وهب: وقد ذكر إصحاعيل بن عياش، عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الملك بن عيبلة، عن أبيه قال: قال عبد الله بن مسعود أنه حدث عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ وإذا اختلف المعايمان استحلف البائع ثم كان المبتاع بالخيار إن شاء أخذ وان شاء تك.

نقال سحنون، وقال أشهب: الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن الباتعين إذا أوجيا البيع بينهما نقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون اشترط الخيار أحدهما فيكون ذلك المشترط على الخيار على صاحبه، وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، ونرى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله 激: والمسلمون على شروطهم، ولقول ﷺ: وإذا انختلف البيعان استحلف البائع،

قال سحنون، وقال غيره: فلو كان الخيار لهما كلف البائع اليمين، ولقال هب الأمر كما قال المبتاع اليس لمي أن لا أقبل وأن يفسخ عني البيع، فبإذا صادقتـه على البيع كمان لمي أن لا يلزمني، فإذا نحالقته فذلك أبعد من أن يلزمني.

ابن وهب، وقد قال مالك: الأمر عندنا في الذي يشتري السلعة من الرجل فيختلفان في الفمن فيقول البائع: بعتكها بعشرة دنانير ويقول المشتري: اشتريتها بخمسة دنانير أنه يقال للبائع: إن شئت فاعط المشتري بما قال وإن شئت فاحلف بالله ما بعت سلعتك إلا بما قلت، فإن حلف قبل للمشتري إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع وإما أن تحلف بالله ها اشتريتها إلا بما قلت، فإن حلف برىء منها وذلك أن كل واحد منهما مدع على صاحبه.

قسال سحنون: وأخيسرني ابن وهب ووكيح، عن سفيسان، عن هشام، عن ابن سيربين، عن شريح قال: إذا اختلف البائمان وليس بينهمما بينة قبال: إن حلفا تبوادا وإن نكلا توادا وإن حلف أحدهما ونكل الآخر لزمه البيع.

#### الخيار في الصرف

قلتَ: أَرْأَيْتُ هِلْ يَجِيزُ مَالُكُ الْخَيَارُ فِي الصَّرْف؟ قَالَ: لا.

قلت: فهل يجيز مالك الخيار في التسليف؟ قال: إذا كان أجلًا قريباً اليوم واليومين ولم يقدم رأس العِمال فلا أرى به بأساً وهو قول مالك. ٢٧٤ كتاب البيمين بالخيار

قلت: فإن أبطل الذي له الخيار خياره قبل أن يفترقا أو بعدما تفرقا، وقد كان الخيار في السلم أجلاً بعيداً؟ قال: لا يجوز وإن أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وإن أبطل خياره.

قلت: وكذلك الخيار في الصرف إن كمان أحدهما بالخيار وأبطل خياره قبل أن يتفرقا؟ قال: نعم لا يجوز ذلك إلا أن يستقبلا صرفاً جديداً لأن الصفقة وقعت فاسدة.

قلت: أرأيت إن صرفت دراهم بدينار على أن أحدنا بالخيار؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا في الصرف، وهذا باطل ولا يجوز الخيار في الصرف، قال مالك: ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولا رهن، ولا يجوز في الصرف إلا المناجزة حتى لا يكون بين واحد متهما وبين صاحبه عمل.

قال سحنون: ألا ترى إلى حديث مخرمة بن بكير الذي ذكره عن أبيه قال: سمعت عمرو بن شعيب يحدث يقول: قال عبد الله بن عمرو بن العباص: قال لننا رسول الله ﷺ يوم خيبر: ولا تيموا الذهب بالذهب إلا عيناً بعين ولا الورق باللورق إلا عيناً بعين إني أخيت عليكم الرماء، ولا تيموا الذهب بالورق إلا هماء وهلم، ولا الورق بالذهب إلا هاء وهلم، ولا الورق بالذهب إلا هاء وهلم، وأن عمر قال في الصرف: وإن استظهرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره.

## في الرجل يشتري السلعتين على أنه بالخيار يختار إحداهما وقد وجبت له

قلت: أرأيت إن اشتريت جاريين على أني فيهما بالخيار آخذ إحداهما بألف درهم فذلك لي لازم أترى هذا البيع لا رضاً في قول مالك؟ قال: لا أرى به باساً لان مالكاً قال في الثياب والكباش وما أشبههها من العروض: يشتري الرجل السلعة بكذا وكذا يختارها من سلع كثيرة أنه لا بأس بذلك، وكذلك الجواري، والثمن في مسألتك في السلع قد وجب عليه في إحداهما وإنما قال له: اختر في أيتهما شت فهي لك بألف درهم ولم يقل له اختر إن شت هذه بألفين، وإن شت هذه بألف على أن إحداهما لك لازمة،

قلت: أرأيت إن اشتريت جاريتين هذه بخمسمائة وهذه بالف على أن أختار إحداهما؟ قال: قال مالك: لا يصلح هذا البيع إذا كان يأخذهما على أن إحداهما قد إحداهما قد وجبت له إن شاء التي بخمسمائة وإن شاء التي بالف؟ قال: قال مالك فإن كان أخذهما على أن ينظر إليهما إن أحب أن يأخذ أخذ وإن أحب أن يترك ترك، والبائع أيضاً، كذلك لا يلزمه شيء من البيع إن أحب أن يعضي أمضى، وإن أحب أن يرد رد فلا بأس بهذا،

وإن أخذهما على أن البيع في إحداهما لازم للمشتري أو للبائع فـلا خير في ذلـك عند مالك.

قلت: ولم كرهه مالك؟ قال: لأنه كأنه فسخ هذه في هذه أو هذه في هذه، فلذلك كرهه من قبل الخطر فيهما لأنه لا بد من أن تكون إحدى السلمتين أرخص من صاحبتها فهو إن أخطأ المشتري فأخذ الغالية كان قد غبته البائع وإن أخذ الرخيصة كان المشتري قد غبن البائع وهو من بيعتين في بيعة، وإنها مثلهما مثل سلعة واحدة باعها بثمنين مختلفين مما يجوز أن يحول بعضها في بعض بدينار وثوب أو ثوب وشاة قد وجب عليه أن يأخذ أيهما شاء؟ قال مالك: لا خير فيه لأنه لا يدري بما باع ولأنه من بيعتين في بيعة.

قال سحنون، وقال ابن وهب وابن نافع: وقد كان عبد العزيز بن أبي سلمة يجيز مثل هذا إذا قال الرجل للرجل: هذا الثوب بسبعة وهذا الشوب بخسسة، والدوزن واحد فاختر فيهما وقد وجب لك أحدهما فلا بأس بذلك وتفسير حلال ذلك أنه أخذ اللذي بسبعة ثم رده وأخذ الذي بخمسة ووضع درهمين من السبعة عن نفسه وكنانه اشترى درهمين من السبعة التي كانت عليه، والثوب الذي بخمسة بالثوب الذي كان أخذه بسبعة ثم رده وبقيت عليه خمسة وصار الثوب الذي بخمسة له فليس في هذا دراهم بدراهم.

قال عبد العزيز بن أبي سلمة: وإذا كانت الدراهم مختلفة الموزن هذه نقص وهذه وازنة فلا يصلح في رأيمي، وتفسير ذلك أنه كأنه أخذ الشوب الذي بخمسة قائمة ثم رده وأخذ الثوب الذي بسبعة نقص وجعل مكان الخمسة القائمة سبعة نقصاً فلا يستطيع إلا أن يخرجهما جميعاً نقصاً لأنه ليس موضع قصاص حين لم يكن مثلها.

قال مالك وعبد العزيز في الذي يبيع السلعة بعشرة نقص أو بسبعة وازنة كلتـاهما نقداً أو يوجب عليه إحدى الثمنين قالا: لا يصلح، وتفسير ذلك أنه ملكه وزنين مختلفين فهو كأنه أخذ بالنقص وصارت عليه ثم فسخ ما ملك فسخه وأعـطاه مكانهـا وازنة فـلا يصلح اشتراء أحد الثمنين بصاحبه.

قال ابن وهب، وقال ينونس: سألت ربيعة ما صفة البيعتين تجيزهما الصفقة الواحدة وقلك: ما صفة ذلك فقال الواحدة وذلك أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة واحدة فقلت: ما صفة ذلك فقال ربيعة: يملك الرجل السلعة بالثمنين عاجل وآجل، وقد وجب عليه أحدهما كالدينار نقداً والدينارين إلى أجل فكأنه إنما يبع أحد الثمنين بالآخر فهذا مما يقارب الربا.

قال مالك وعبد العزيز: وتفسير ما كـره من ذلك أنـه ملكك ثـوبه بـدينار نقـداً أو

٢٢٦ كتاب البيعين بالخيار

بدينارين إلى أجل تأخذهما بأيهما شتت وقد وجب عليك أحدهما فهذا كأنه وجب عليك أجدهما فهذا كأنه وجب عليك أجل المينار نقداً فاجرته وجملته بدينار إلى أجل أو فكأنه وجب عليك بدينارين إلى أجل أجل وتحملته بدينار تقداً فكل شيء كره لك أن تعلقي قليلًا منه بكثير إلى أجل فلا يصلح لك أن تملكهما بذلك يُسخ أحدهما بصاحبه ومن ذلك أن كل شيء كان عليك فلم يصلح لك أن تملك ذلك للخيار فيه. قال: وحدثني لك أن تملك للخيار فيه. قال: وحدثني وكيع، عن إسرائيل، عن سمك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أيه في الرجل يشتري من الرجل الشوب بالنقد بكذا وكذا وبالنسيشة بكذا وكذا فقال: الصفقتان في الصفقة ربا.

قــال ابن وهب: قال يـونس: وكان أبــو الزنــاد يقــول مثــل قــول ربيعــة في البيعتين بالثمنين الممختلفين.

قال مالك: ونهى عنه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن يشتري بعشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى شهر.

قال ابن وهب: قال مخرمة، عن أبيه: وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع.

قال ابن وهب: عن الليث بن أبي سعد قال: وقال يحيى بن سعيد: البيعتان اللتان لا تختلف الناس فيهما ثم فسر من نحو قول ربيعة ابن عبد الرحمن.

## في الرجل ببتاع السلعة كلها كل إردب أو ثوب أو شاة بدينار على أنه بالخيار ثلاثاً

قلت: أرأيت إن اشتريت هذا الطعام من رجل كل إردب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه الغنم كل شاة بدرهم على أني بالخيار ثلاثاً فاخترت أن آخذ بعضها وأترك بعضها أيجوز لي هذا أم لا؟ قال: لا يجوز إلا أن تأخذ جميعه لأنها صفقة واحدة إلا أن يرضى البائع أن يجيز ذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم ألا ترى أن مالكاً قال في الرجل يشتري القمح المصبر كل قفيز بدرهم: إنه جائز وليس له أن يأخذ بعضه ويدع بعضه.

## في الرجل يأخذ من الرجل السلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فيتلف منه قبل أن يختار

قلت: أرأيت من أخذ سلعة من رجل بمائة دينار إن رضيها أو على أن يريها فماتت

قبل أن يرضاها أو قبل أن يربها أو تلفت أيكون ضمانها من البائع أم من المشتري؟ قال: قال لنا مالك في بيع الخيار: ضمانها أبداً من البائع حتى يرضى المشتوي إذا كان ذلك حيواناً أو مما لا يغاب عليه، فإن كان مما يغاب عليه ضمنه المشتري إلا أن تقوم له بينة على تلفه.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلمة على أني بالخيار ثلاثة أيام فتلفت السلمة عندي قبل أن أختار ممن مصيعها في قول مالك؟ قال: إن كانت حيواناً أو أرضين أو دوراً فعصيتها من البائع، وإن كانت غير حيوان معا يغاب عليه فهلكت هلاكاً ظاهراً فعصيتها من البائع، وإن غاب عليها المشترى ولم يعلم هلاكها إلا يقوله لم يصدق.

قلت: فما يغرم؟ قال: الثمن.

قلت: وهذا قول مالك إنه يغرم الثمن؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت من اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثاً فقيض السلعة ونقد الشمن أو لم ينقد فماتت السلعة في يدي المشتري في أيام الخيار أنكون من البائم أو من المشتري في قول مالك وكيف إن كان الخيار للبائع أو للمشتري أهو عند مالك مسواء أم الا؟ قال: قال مالك: الموت في أيام الخيار وإن كان قد اشترط النقد وانتقد وقيض المشتري السلعة فهو من البائع ويرد الثمن على المشتري، قال مالك: وسواء إن كان الخيار للبائع أو للمشتري! قال: قال: قال مالك: وإذا ماتت السلعة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لان البع على كل حال لان الم يقع الخيار أو يرضى من جعل له الخيار.

ابن وهب سمعت مالكاً يقول في الرجل يبتاع الجارية ويكون فيها بالخيار شهراً الحيادة على ذلك: فإن البيع مردود فإن نقد الشمن وجهل ذلك وكان فيها بالخيار ثم ماتت الحجارة فإنها من البائع. قلت: أرأيت إن هلكت السلعة في أيام الخيار ممن هي في قول الحجارة فإنها من البائع قبض المشتري أو لم يقبض نقد أو لم ينقد وكذلك قال مالك. قال: وسألت مالك؟ قال: وسألت مالكاً عن الرجل يبع السلعة على أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار فتصاب السلعة في ذلك قال: هي من البائع حتى ينفذ البيع، وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سواء إنما كانت السلعة وضمانها من البائع حتى ينفذ البيع، وخيار وإن كان المشتري قد قبضها ونقد ثمنها أو لم ينقد من قبل أنه بيع لم يتم ولا يتم حتى تمضي أيام الخيار. ألا ترى أن الجارية التي باعها باستبراء فهي من البائع حتى تحيض، والعبد في عهدة الشلاث هو من البائع ابدأ حتى يغيذ لك من السنة ومن قول أصحاب النبي ﷺ والتابعين.

قال سحنون: وأخبرني أشهب، عن ابن لهيمة: أن حبان بن واسع حدثه عن محمد بن يزيد بن ركانة أنه قال: جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقبة العهدة فيحا أشترى ثلاثة أيام فلما استخلف عمر بن الخطاب قال: إني نظرت في بيوعكم فلم أجد لكم شيئاً مثل المهدة التي جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ العهدة فيما اشترى ثلاثة أيام ثم قضى بها عبد الله بن الزبير.

ابن وهب وأخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال: قضى عمر بن عبد العزيز في رجل 
باع من أعرابي عبداً فوعك العبد في عهدة الثلاث فمات فجعله عمر من الذي باعه، 
باع من أعرابي عبداً فوعك العبد في عهدة الثلاث فمات فجعله عمر من الذي باعه، 
حدثه أنه سمع أن أبان بن عثمان وهشام بن إسماعيل كانا يذكران في خطبتهما عهدة 
الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشترى العبد أو الأمة وعهدة السنة ويأمران بذلك، قال: 
وقد أخبرني ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي جعفر، عن زيد بن إسحاق الأنصاري أن 
عمر بن الخطاب قضى في جارية جعلت على يدي رجل حتى تحيض فماتت أنها من 
البائم.

قال ابن وهب: وقال يونس: قال ابن شهاب مثله.

قال ابن شهاب: وإن كانت حاضت فهي من المبتاع.

قال سحنون: فكيف بالخيار الذي له شرطه في الإجازة والرد.

## النقد في بيع الخيار

قلت: أرأيت كل شيء اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو نخل أو عروض أو شيء مما يقع عليه بياعات الناس اشتراه رجل فاشترط الخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك أيصلح فيه النقد في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: فإن اشترط النقـد؟ فقال: قـد وقعت الصفقة في قــول مالـك فاسـدة، قال: وقال مالك: لا يصلح النقد في بيع الخيار.

قلت: وإن لم يشترطوا النقد وقعت الصفقة صحيحة ويكون بيماً جائزاً؟ قال: نعم ووجه فساد اشتراط النقد أنه بيم وسلف لقول البائع للمبتاع أسلفني خمسين ديناراً ثمنها وأنت علي بالخيار ثلاثاً فإن شت أخذت بها مني داري هذه أو عبدي أو متاعي هذا، أو ما كان فيه البيع فهدو لك، فإن تم أخذه وصار له سلفاً تم فيه البيح، وإن رد البيع ولم يجزه رجع فأخذ سلفه من البائع فانتفع البائع بالذهب باطلاً من غير شيء.

كتاب البيعين بالخيار

قلت: فكل بيع اشتراه صاحبه وهو فيه بالخيار على أن يتقد فأصاب السلعة عيب في أيام الخيار ورضيه ثم الخيار وقضها وعلم بالغيب في أيام الخيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السلعة أو تغيرت بنماء أو نقصان في بدنها ثم أصابها عنده عيب مفسد ثم ظهر على عيب دلسه له البائع قال: إن شاء حبسها ووضع عنه قدر العيب الذي دلس من قيمتها يوم قبضها لأنه قبضها على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو ثمنها وبطل الثمن الأول كان أقل من القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمناً وإن شاء ردها بالعيب الذي دلس له ويرد ما أصابها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها، قال: فإن لم يحدث بها عنده عيب مفسد كان بالخيار إن شاء ردها بالعيب الذي دلس له وإن شاء حبيها وغم قيمتها يوم قبضها.

قلت: والخيار له بحال ما وصفت لي؟ قال: نعم لأنه لما انقضت أيام الخيار فقبضها المشتري حدث بها في يديه عيب آخر أو حالت في بدنها وجبت له بقيمتها يموم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وأن يرد معها من قيمتها التي وجبت له عليه ما نقصها العيب.

قلت؛ أرايت إن أسلفت رجلاً في طعام معلوم على أن أحدنا بالخيار يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين؟ قال: إن اشترط أجل يوم أو يومين أو نحو ذلك فلا بأس بذلك ما لم يقدم النقد، وإن اشترط أبعد لم يجز قدم النقد أو لم يقدمه.

قلت: لم جروزته له إذا لم يقدم النقد وكرهته إذا قدم على ماذا رأيته من قول مالك؟ قال: إنما جوزت الخيار فيه إذا لم يقدم النقد وكان أجل الخيار قريباً لأني أجيز له أن يؤخر رأس مال السلف يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك، فلما اشترط الخيار إلى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر نقده إلى ذلك الأجل أجزت الخيار إلى ذلك الأجل وكرهت له أن يقدم نقده ويشترط الخيار لأحدهما لأنه يدخله سلف ويبع سلف جر منفعة، ألا ترى أنه إذا قدم النقد واشترط الخيار فكانه أسلفه هذه الدنانير إلى أجل الخيار على أن جعلاها بعد أجل الخيار في سلمة إلى أجل موصوف فصارت الدنانير سلفاً جر وصارت السلمة الموصوفة تبعاً لهذه الدنانير بعد انقضاء أجل الخيار فصارت المنفاج منفعة.

قلت: ولم كرهته إذا كان أجل الخيار إلى شهر أو شهوين إذا لم يقدم رأس العال؟ قال: لأنه يصير دينًا بدين، والخيار لا يكون أيضاً في قـول مالـك إلى شهر وإنـمـا يجوز مالك الخيار في البيوع على قدر اختبار الناس السلع التي يشترون. ۲۳. کتاب البیعین بالخیار

قلت: فإن قدم رأس المال واشترط الخيار وضرب للسلف أجالًا بعيداً؟ قال: لا يجوز أيضاً في قول مالك لأن مالكاً لا يجيز هذا الخيار إلى هذا الأجل في شيء من البيوع.

قلت: وكل من اشترى سلعة من السلع على أنه بالخيار وإن كان خياره يوماً واحـداً فلا يجوز اشتراطه النقد في ذلك؟ قال: نعم لا يجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك.

### الدعوى في بيع الخيار

قلت: أرأيت لو أني اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثاً فجئت بها في أيام الخيار لاردها فقال البائع: ليست هذه سلعتي؟ قال: القول قول المشتىري لأن البائح قد ائتمنــه على السلعة.

قلت: أتحفظ هذا عن مالك؟ قال: لا.

قلت: أرأيت لو اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثاً فغبت بـالجارية ثم أتيت بها في أيام الخيار لأردهـا فقال البـائع: ليست هـنـه جاريتي القـول قول من؟ قـال: أرى أن يعلف المبتاع أنها جاريته التي اشتراها منه على أن له الخيار ويردها.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا إلا أن مالكاً قال في الرجل: يدفع إلى الرجل الذهب يقضيه إياها من دين كان له عليه فيقول له: خذها وانظر إليها وقلّبها فيأخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فينكر الدافع ويقول: ليست بذهبي؟ قال: القول قول المدفوعة إليه مع يعينه.

قلت: أرأيت إن كان إنما اشترى حيواناً أو دواب أو رقيقاً على أنه بالخبار ثلاثاً فادعى المشتري أن الدواب أفلتت منه والرقيق أبقوا أو ماتوا؟ قـال: القول قـول المشتري وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شيء لأن هذا ليس مما يغاب عليه، والموت إذا كان بموضع لا يجهل موته سئل عن ذلك وكشف عن ذلك أهل تلك القرية ولا يقبل في ذلك إلا قوم عدول فإن عرف في مسألتهم كذبه أغرمه وإن لم يعرف كـذبه حمـل من ذلك ما يحمل وحلف عليه وقبل قوله، وقد قاله مالك.

قلت: فالإباق والسرقة والإنفلات إن ادعاه وهو بموضع يجهل لم تسأل البينة عن ذلك ويكون القول قوله؟ قال: نعم لا نسأل البينة، والقول قوله إلا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه. كتاب البيعين بالخيار كتاب البيعين بالخيار

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت كل سلعة اشتريتها على أني بـالخيار فيهـا من ثوب أو عـرض سوى الحيـوان فغبت عليها ثم ادعيت أنهـا تلفت في أيام الخيـار أيكون القـول قـولي في قـول مالك؟ قال ، قال مالك: هـوضـامن.

قلت: فإن أتى بالبينة على أن السلعة التي غاب عليها قد هلكت هلاكاً ظاهراً يعرف من غير تفريط من المشتري؟ قال: يكون من البائع، قال: وقال مالك في الرهن وفي الضباع وفي العارية: ما هلك من ذلك مما يغيب عليه مما تثبته البينة المحادلة أنه هلك بغير ضبعة من الذي كانت عنده فلا ضمان عليه قال مالك: ومن ذلك أن يرتهن الرجل الرهن وهر في البحر في المركب فيغرق وله بذلك البينة أنه غرق أو يحترق منزله أو يلقاه اللصوص ومعه رجال في اخذ اللصوص السلعة منه فيشهد شهود على رؤية مما وصفت لك أنهم رأوه حين احترق أو أنهم رأوه حين أخذه اللصوص فهذا من صاحبه، والذي اعيره أو رهنه منه بري، ولا تباعة عليه، فكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فيغيب عليه هو مثل هذا.

قلت: أرأيت إن اشترى حيواناً على أنه بالخيار ثلاثاً فقيض الحيوان وغاب بها تم ادعى المشتري بطوات وغاب بها تم ادعى المشتري الذي غاب على الحيوان أنها هلكت أو أبقت إن كانت رقيقاً؟ قال مالك: القول قوله إلا أنه في الموت إن كان مع أحد مشل عن بيان ذلك، فإن المست إذا مات في قرية وفيها أهلها لم يخف عليهم ذلك، وإن ادعى انفلاتاً أو إياقاً أو سرقة فالقول قوله مع يعبئه إلا أن يأتى بعا يستدل به على كذبه.

قلت: أرأيت إن سألوا في القرية عن موت الحيوان الذي ادعى أنه مات في تلك القرية فلم يصيبوا من يصدق قوله؟ قبال: فاراه في هذا كاذباً حين لم يجدوا أحداً يعلم هلاك ما ادعى وهو في القرية فأرى عليه الغرم.

## في الرجل يبيع العبد وبه العيب ولا يبينه ثم يأتيه فيعلمه أن بالعبد عيباً ويقول: إن شئت فخذ وإن شئت فدع

قلت: أرأيت إن بعت رجلاً سلعة ويها عيب ولم أبين له العيب ثم جشه بعدما وجبت الصفقة فقلت له: إن بالسلعة عيياً فإن شئت فخذ وإن شئت فدع؟ قال: سالنا مالكاً عنها فقال لنا: إن كان العيب ظاهراً يعرف أو قامت له بينة بالعيب الذي ذكر إذا لم يكن ظاهراً كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك وإن كان إنما يخبر خبراً ليس بظاهر وليس له عليه بينة يأتي بها فالمشتري على شرائه ولا يضره مـا قال لــه البائــع، فإن وجد ذلك العيب بعد ذلك على ما قال البائع كان بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك.

## في السرجل بيتماع السلعة على أنـه بالخيـار ثلاثـة أيام فـلا يردهـا حتى تمضي أيام الخيار

قلت: ما قول مالك في رجل باع سلعة على أن المشتري بالخيار ثمالاً فقبض المشتري السغة فلم يردها حتى مضت أيام الخيار ثم جاء بها يردها بعدما مضت أيام الخيار أيكون له أن يردها أم الا؟ قال: إن أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام الخيار أو من الغد أو قرب ذلك بعد مضي الأجل رأيت أن يردها وإن تباعد ذلك لم أر أن يردها.

قال ابن القاسم: إلا أني قلت لمالك: أرأيت الرجل يشتري الثوب أو السلعة على أنه بالخيار اليوم واليومين والثلاثة فإن غابت الشمس من آخر أيام الأجل ولم يأت بالشوب إلى آخر الأجل لزم اليم قال مالك: لا خير في هذا اليم وفهي عنه.

قال: وقال مالك فيما يشبه هذا: أرأيت إن مرض المشتري أو حبسه السلطان أكمان يلزمه البيع فكره هذا، فهذا يدلك من قولـه على أنه يـرد وإن مضى الأجل إذا كـان ذلك قريباً من مضي الأجل.

قال: وقال مالك أيضاً في المكاتب يكاتبه سيده على أنه: إن جاء بنجومه إلى أجل سماه وإلا فلا كتابة له، قال: ليس محو كتابة العبد بيد السيد لما شرط ويتلوم للمكاتب وإن حل الأجل فإن أعطاه كان على كتابته، قال مالك: والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وإن مضى الأجل فإن جاء به عتق.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة على أني بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلعة من البائح ولم أختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركي إياها في يدي البائح ثم جئت بعد مضي أيام الخيار بزمان فقلت: أنا أختار إجازة البيع، وقال البائع: قمد تركتها حتى مضت أيام الخيار فلا خيار لك ولا بيم بيني وبينك.

قال: قال مالك: إذا اختار بحضرة مضي أيام الخيار بقرب ذلك جاز خياره وكمان البيع جائزاً وإن لم يختر حتى تطاول ذلك بعد مضي أيام الخيار ويعرف أنه تارك لبعد ذلك فلا خيار له والسلعة للبائع.

قلت: فإن كان قبض السلعة المشتري وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثاً ولم يختر

في أيام الخيار الرد ولا الإجازة حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك يرد السلمة؟ قال: لا يقبل قوله والسلمة لازمة للمشتري في قـول مالـك إلا أن يردهــا بحضرة مضى أيام الخيار أو قرب ذلك فإن تطاول ذلك فالسلمة لازمة للمشترى.

قلت: وإنما ينظر في هذا إذا مضت أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من له الخيار في المنطقة على المنطقة المنطقة المنطقة على المنطقة الناطقة المنطقة المنطقة المنطقة الناطقة المنطقة المنطقة الناطقة الناطقة المنطقة الناطقة الن

#### في الخيار إلى غير أجل

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة على أني بالخيار ولم أجعل للخيار وقتاً أترى هـذا البيع فاسداً أو جائزاً؟ قال: أراه حائزاً وأجعل له من الخيار مثل ما يكون لـه في مثل تلك السلمة.

#### في الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثني أن يختار ثمر أربع نخلات أو خمسة

قال سحنون: قال ابن القاسم: قال مالك: في الرجل يبيع ثمرة حائطه على أن يختار البائم ثمر أربم نخلات منها أو خمسة؟ قال: ذلك جائز.

قال ابن القاسم: قال مالك: إنما ذلك عندي بمنزلة رجل باع كباشه هـذه على أن يختار الباتع منها أربعة أو خمسة فذلك جائز ولا بأس به.

قلت: فإن باع أصل حائطه على أن يختار البائع منها أربع نخلات أو خمسة؟ قال: ذلك جائز في قول مالك.

قلت: أرأيت إن باع ثموة نخل له واستثنى من مائة نخلة عشــر نخلات ولم يسمهــا بأعيانها ولم يستئن البائع أن يختارها؟ قال: أرى أن يعطى عشر مكيلة ثمــر الحائط وهمــا شريكان في الثمرة البائع والمشتري لهذا العشر ولهذا تسعة أعشار الثمرة لأنــه كأنــه باعــه تسعة أعشار ثمرة حائطه فلذلك جعلته شريكاً معه.

## في الرجل يشتري من الرجل من حائطه ثمر أربع نخلات يختارها أو من ثيابه ثوباً أو من غنمه شاة يختارها

قلت: أرأيت إن اشتريت من ثمرة حائطه هذا ثمرأربع نخلات اختــارهن أيجوز أم لا؟ قال: لا خير في هذا عند مالك. ٢٣٤ كتاب البيعين بالخيار

قلت: فإن اشترى أربع نخلات بأصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط؟ قال: لا بأس بهذا عند مالك ما لم يكن فيهن ثمرة، فإن كنان فيهن ثمرة فلا خير فيه، وليس هذا بمنزلة رجل باع حائطه كله على أن يختار منه أربعاً أو خمسة قال: فذلك جائز ولا يعجبني ذلك في ثمرة النخل وإن نزل لم أفسخه ولا بأس به في الكباش.

قلت: والطعام كله إذا اشترى منه شيئاً على أن يختار منه؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك إذا كان صبراً مختلفة.

قلت: أرأيت إن قبال: أنا آخـذ منك ثـويين من هذه الأشواب وهي عشــرون ثــويــًا بعشـرة دراهم على أني بالعنيار ثلاثاً آخـذ أحدهما بعشرة دراهم أيجوز هذا في قول مــالك أم لا؟ قال: ذلك جائز.

قلت: وسواء إن كانا ثوبين أو أثواباً كثيرة فاشترى منها ثموباً يختـاره وضرب لـذلك أجلًا أياماً؟ قال: نعم هو سواء عند مالك.

قلت: أرأيت إن اختار المشتري أحد الثوبين بغير محضر من البائع أيكون ذلك لــه في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن اختار أحد الثويين بغير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع الثوب الباقى؟ قال: هو فيه مؤتمن لأنه قد أخذ الثوب ببينة.

قلت: أرأيت إن أخذ النويين على أن يختار أحدهما فذهب فقطع أحدهما قميصاً أو بناعه أو رهنه أو أحرقه فأفسده أو نحو هذا أيلزمه هذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتجعله منه وهو في الأخر مؤتمن؟ قال: نعم، وقد يبنًا هذا قبل هذا.

قلت: فالحيوان كلها إذا أعذها على أن يختار منها واحدة بكذا وكذا درهماً كان ذلك جائزاً له في قول مالك؟ قال: نعم، قال: وقال مالك في الغنم: إذا اشترى شاة من جماعة غنم يختارها فلا بأس بذلك أو عنداً مسمى نحو العشرة من جماعة كثيرة فلا بأس بذلك.

قلت: أرأيت لو أن رجلًا اشترى من رجل خمسين ثوباً من عدل فيه مائة ثوب على أن يعتار الخمسين ثوباً من العدل؟ قال: إذا كانت الثيباب التي في العدل نوعاً واحداً موصوفة طولها وعرضها ورقعتها وإن كان بعضها أفضل من بعض مثل أن تكون هروية كلها أو مروية كلها أو فسطاطية كلها فلا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن اختلفت الثياب التي في العدل فكانت أصنافاً من الثياب اشتريت خمسين ثوباً أعتارها؟ قال: لا خير فيه إلا أن يشترط صنفاً يختار منه خمسين ثوباً أو يشترط فيقول: أختار من صنف كذا وكذا ثوباً ومن صنف كذا وكذا ثبوباً حتى يفرد الخمسين ثوباً ويذكر أصنافها كلها.

قلت: وإذا كمانت الثياب أكسية خز وحرير لم يجر حتى يسمي ما يختمار من كل صنف في قول مالك؟ قال: نعم

قلت: ولم يجوز مالك هذا اليسع إذا اشتريت على أن أعتار، ألا ترى أنه لم يقع اليبع على شيء يختاره بعينه؟ قال: إنما يجوزه مالك لأن رجلًا لو اشترى من مائة ضائنة خمسين كبشاً يختارها لم يكن بذلك بأس.

قال ابن القاسم: وكذلك كل ما يباع إذا كان كل ما يباع صفة واحدة على أن يختار فلا بأس بذلك، وهذا مما لا بد للناس في بيوعهم منه إلا الطعام فإن كان الطعام فلا خير في أن يشتري على أن يختار في شجر ولا صبر ولا في نخل لأن ذلك يدخله بيع الطعام بالطعام متفاضلًا لأنه كان وجب له غير الصنف الذي أخنذ من الطعام فتركه وأخذ هذا الذي أخذ وإن اختلف ما يختار فيه حتى تكون إيلًا أو بقراً أو غنماً فلا يجوز إلا أن يشترط ما يختار من كل صنف، فكذلك الثياب إذا اختلفت عند مالك.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً اشترى مائة شاة على أن يبرد منها شاة أيتهن شاء أيجوز هذا البيع في قول مالك؟ قال: نعم لأنه إنما هو رجل اشترى تسعة وتسعين شاة من هذه المائة على أن يختار، فله أن يرد شاة منها أيتها شاه والبيع جائز، قال: وقال مالك: ولو أن رجلاً اشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين شاة أو أربعين شاة على أن يختارها فلا بأس بذلك فكذلك هذا أيضاً.

قلت: وكذلك إن باعه البائع هذه المائة كلها إلا شاة واحدة يختارها البائع ويكون للمشتري ما سوى ذلك أيكون ذلك له في قول مالك؟ قال: نعم، ولكن لو كان الباشع يقول: أختار من هذه المائة تسعة وتسعين وأبيعك واحدة من شرارها أو عشرة من شرارها فلا يجوز ذلك وكذلك قال مالك.

قلت: أرأيت إن لم يشترط المشتري الخيار ولا البائع والمسألة على حالهــــا؟ قال: البيع جائز ويكون المشتري بالشاة التي استثنى شريكاً له يكون له جزء من مائة جزء.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا مثل قول مالك في الثياب.

قلت: والثياب في هذا بمنزلة ما وصفت لي في الغنم؟ قال: نعم، قال: وقال مالك في الثياب: إذا اشترط أن يختار كان لـه أن يختار وإن لم يشترط أن يختار كـان شريكاً.

قلت: وكذلك الإبل والبقر والغنم والحمير والدواب إذا كانت صنفاً واحداً اشتراها صفقة واحدة واستثنى منها البائع واحداً أو عشراً أو عشرين كان ذلك له وكان شريكاً إذا لم يشترط الخيار؟ قال: نعم إلا أن يكون الذي اشترط البائع جلها على الخيار فلا خير في ذلك، وإن لم يكن جلها فلا بأس به لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً باع ثياباً بثمن ولفترط أن يختار منها؟ قال: إن كان اشترط رقماً بعيته يختار منه فذلك له وإن لم يشترط شيئاً بعيته فهو شريك في جملة الئياب بقدر ما استثنى من ذلك فهو إذا لم يشترط أن يختار كان البيع فيه جائزاً وإنما أبقى له البائع جزءاً واحداً فلم يشترط أن يختار البائع ولم يشترط المبناع الخيار فهو شريك بذلك الجزء

قلت: فإن اشترط المشتري أن يختار من هذا الحائط عشر نخلات يختارها؟ قال: لا خير في ذلك عند مالك لأنه يدخله التمر بالتمر متفاضلًا، ألا ترى إذا قال الرجل للرجل: أبيعك السمراء تسعة آصع بدينار والمحمولة عشرة بـدينار أيهمـا شئت فخذ فقـد وجب لك إحداهما فلا تقربن ذلك وتفسير ذلك أنه كأنه يفسخ السمراء في المحمولة والمحمولة في السمراء، وفيه أيضاً بيع الطعام قبل استيفائه، وإذا قال الـرجل: هـذ التمر خمسة عشر بدينار وهمذه الحنطة عشرة بدينار فأيهما شئت فخذ فقمد وجب لك إحمدي البيعتين فلا تقربه، فإن ذلك بيع قبل استيفائه وتفسير ذلك أنه ملكه بيعتين فلا يصلح لـه فسخ إحداهما بصاحبتها قبل أن يستوفي لأنه أوجب له الحنطة ثم فسخها ثم أخذ مكَّانها تمرأ والتمر بالحنطة بيع مثل الحنطة بالذهب ومثلها بالورق وليست تقضي منها فلا يجوز بها مكانها إلا بيعاً ببيع ويداً بيد، وإذا خيره هكذا بين سمراء ومحمولة أيهما شاء أن يأخذ أخذ وقد وجبت له إحداهما فهو أيضاً من هذا الباب بيع قبل الاستيفاء. ألا ترى أنه لما ملك إحدى البيعتين ففسخ إحداهما في صاحبتها أنه وجب له تسعة آصع من السمراء بدينار فهو يدع التسعة التي وجبت له من السمراء بعشرة آصع من المحمولة أو يدع العشرة آصع التي وجبت لـه من المحمولـة بتسع آصـع من السمراء وهــو لا يصلح له أن يشتري تسعة بعشرة وهذا شبيه بما نهى عنه من بيعتين في بيعة وهو مما نهي عنــه أن يباع اثنان بواحد إذا كانا من صنف واحد.

قال مالك: ومثله لا ينبغي للرجل أن يبيع من نخله عشرة أعـذق ويبيع ثمـرها على

أن المبتاع يختارها في نخلة، وذلك أن المبتاع ينقل تلك العشرة إلى غيرها وقد وجبت عليه في حال فياخذ أقل أو أكثر، وقد نهى عن بيع التصر بالتصر إلا مثلاً بعشل وكل هذا قاله صالك وعبد العزيز إلا أن أحدهما يزيد المعنى والشيء على صاحبه، وصاحبه كذلك، ولو أنه اشترط المبتاع أن يختار.

قال مالك: ذلك له جائز وما رأيت أحداً من أهل المعرفة يعجبه قول مالك في ذلك فلا يعجبني أيضاً الذي قال مالك من ذلك في كتبه في النخل يختارها البائع وما رأيته حين كلمته في ذلك عنده حجة ولقد أوقفني فيها نحواً من أربعين ليلة ينظر فيها ثم قال لي: ما أراه إلا مثل الغنم بيمها الرجل على أن يختار منها عشر شياه فلم يعجبني قوله لأن الغنم بعضها ببعض لا بأس بها متفاضلاً يداً بيد والتمر بالتمر متفاضلاً لا تحر فيه فإذا وقع أجزته لما قال مالك في ذلك، ولا أحب لأحد أن يدخل فيه ابتداءً ولا يعقد فيه بيعاً وهو إذا لم يشترط الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة بقدر ما استثنى إن كانت عشرة من مائة جعلت له عشر كل نخلة على قدر طبيها ورداءتها حتى كأنه شريك معه فهذا لا بأس به.

تم كتاب بيع الخيار من المدوّنة الكبرى بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، ويليه كتاب المرابحة من المدوّنة الكبرى.

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

#### كتاب المرابحة

#### ما لا يحسب في المرابحة مما يحسب

وقال مالك في البر: يشترى في بلد فيحمل إلى بلد آخر؟ قال: أرى أن لا يحمل عليه أجر السماسة ولا النفقة ولا أجر الشد ولا أجر الطبي ولا كراء بيت، فأما كراء الحمولة فإنه يحسب في أصل الثمن ولا يجعل لكراء المخصولة ربع إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله فإن ربحوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتحمل القصارة على الثمن والخياطة والصبغ ويحمل عليها الربح كما يحمل على الثمن، فإن باع المتاع ولم يبين شيئاً مما ذكرت لك أنه لا يحسب له فيه الربح وفات المتاع، فإن الكراء يحسب في الثمن ولا يحرب في الشمن ولا يحرب على معمل على معمدخ إلاأن يتراضيا على شيء مما يجوز بينهما.

قلت: أرأيت الحيوان إذا اشتريتها أو الرقيق فأنفقت عليهم ثم بعتهم مرابحة أأحسب نفقتهم أم لا؟ قال: نعم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا أرى له ربحاً.

قلت: أرأيت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السلع هل تحسب نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك أم لا؟ قال: لا يحسب ذلك في رأس مال تلك السلع وهو قول مالك.

قال ابن القاسم: وإن باع العامل متاعاً مرابحة من مال القراض فلا يحمل عليه من نفقة نفسه ذاهباً وراجعاً شيئاً.

#### في المرابحة

قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت المرابحة للعشرة أحمد عشر، وللعشرة اثنا

كتاب المرابحة كتاب المرابحة

عشر وما سمي من هذا وللعشرة خمسة عشر وللعشرة تسعة عشـر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك أو أقل جائز في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت من اشترى سلعة بعشرة فباعها بوضيعة للعشر أحـد عشر أيجـوز هذا البيع في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وكيف يحسب الوضيعة هنهنا؟ قال: تقسم العشرة على أحد عشر جزءاً فما أصاب جزءاً من أحد عشر جزءاً من العشرة طرح ذلك من العشرة دراهم عن المبتاع.

ابن وهب، عن الخليل بن مرة، عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى بأساً ببيع العشرة باثني عشر أو بيع عشرة إحدى عشر من العشرة.

ابن وهب، عن عبد الجبار بن عمر، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان لا يرى بأسأ بالبيع للعشرة إثنا عشر وللعشرة أحد عشر.

ابن وهب، عن عبد الجبار بن عصر، عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر لا يرى به باساً يقول: إن الدراهم التي سميا عليها عشرة أحد عشر يقول: إنما هي اسم يعرفان بها العدة فإذا أثبتا العدة فإن أحبا أن يكتباها دنائير كتباها وإن أحبا أن يكتباها دراهم كتباها إيهما كتبا فهو الذي كان عقد البيع عليه إنما أخذ ثياباً بدراهم أو ثياباً بدنائير وكان ما سميا معرفة سنهما.

### فيمن رقم سلعة ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت لو ورثت متاعاً مرقصة فبعته مرابحة على رقصه أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا لأن مالكاً قال لي : في الذي يشتري المشاع ثم يرقم عليه فيبيعه مرابحة على ما رقم إن ذلك لا يجوز، فالمذي ورث المتاع أشــد من هذا عنــدي لأنـه من وجــه الخديعة والغش.

#### فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فذهب ضرسها فأردت أن أبيعها مرابحة؟ قال: لا، حتى تبين.

قلت: وكذلك إن أصابها عيب بعدما اشترى لم يبع حتى يبين؟ قـال: نعم، وقال مالك: ولا يبيعها على غير مرابحة حتى يبين ما أصابها عنده.

### فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها مرابحة

قلت: أرايت لو أني اشتريت حواقط فأغللتها أعواماً أو اشتريت دواب فاكتريتها زماناً أو اشتريت رقيقاً فأجرتهم زماناً أو اشتريت دوراً فاكتريتها فأردت أن أبيع ما ذكرت لك موابحة ولا أبين ما وصل إلي من الفلة؟ قال: إذا لم تحل الأسواق فلا بأس أن يبيع مرابحة ولا يلتفت في هذا إلى ما اغتل لأن الفلة بالشمان إلا أن يتطاول ذلك فلا يعجبني إلا أن يخبره في أي زمان اشتراها، قال: ولا يكاد يطول ذلك فيما ذكرت لك إلا والأسواق تختلف.

قلت: أرأيت إبلاً أو غنماً اشتريتها فاحتليتها أو جززتها فاردت أن أبيعها مرابحة في قول مالك؟ فقال: أما اللبن فإن كان شيئاً قريباً قبل أن تحول أسواقها فلا بأس أن يبعها مرابحة ولا يبين، فإن تقادم ذلك فالأسواق تتغير في الحيوان لأنها لا تتبت على حال، وأما الصوف فهو لا يجز حتى تتغير أسواقها إن كان اشتراها وليس عليها صوف، وإن كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الغنم فلا يصلح له في الوجهين جميعاً أن يبيع مرابحة حتى يبين.

#### فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت غنماً فتوالدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك مرابحة ولا أبين أيصلح لي ذلك في قول مالك؟ قال: لا أرى أن يصلح له أن يبيعها مرابحة ولا يبين لأن الأسواق عند مالك فوت فهذا أشد من ذلك.

قلت: فإن ضم إليها أولادهـا فباعهـا مرابحـة ولم يبين أيجوز ذلك أم ٢٧ قال: لا لأن تحويل الأسواق فوت وهذا أشد منه، وهذا قد حالت أسواقه لا شك فيه.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فولـدت عندي ألي أن أبيعهـا مرابحة وَلا أبين في قول مالك؟ قال: لا تبيعها مرابحة وتحبس أولاهما إلا أن يبين فإن بيَّن فلا بأس بذلك.

#### فيمن ابتاع سلعة فحالت أسواقها ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلمة فحالت الأسواق فأردت بيعها صرابحة أبجوز لي ذلك أم لا؟ قال: قال مالك: لا تبع ما اشتريت مرابحة إذا حالت الأسواق إلا أن تبيّن.

قلت: أرأيت إن حالت الأسواق بزيادة أيجوز لي أن أبيم مرابحة ولا أبيّن في قول مالك؟ قال: إنما قال لنا مالك: إذا حالت الأسواق لم تبم مرابحة حتى تبين، ولم يذكر ننا بزيادة ولا نقصان وأحب إلي أن لا يسع حتى يبين وإن كانت الأسواق قد زادت لأن الطوي عند التجار ليس كالذي تقادم عندهم هم في الطري أرغب، وعليه أحرص إذا كان جديداً في أيديهم هو أحب إليهم من سلعة قد مكتت في أيديهم فالطرية في أيديهم أنفق.

قال: وقال مالك: إذا تقادم مكث السلعة فىلا أرى أن يبيعها مرابحة حتى يبيّن في أي زمان اشتراها فأرى ما سألت عنه مثل هذا النحو.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية أو حيواناً فحالت الأصواق أو ثياباً أو عروضاً فحالت الأسواق أيجوز لمي أن أبيح مرابحة ولا أبين؟ قال: قـال مالـك: لا يجوز لـك أن تبيح مرابحة إذا حالت الأسواق حتى تبيّن.

### فيمن ابتاع سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فظهرت علي عيب بها بعدما اشتريتها فرضيتها أيصلح لمي أن أيبمها مرابحة ولا أيين فأقول قد قامت علي بكذا وكذا في قول مالك؟ قال: لا يصلح أن يبيعها مرابحة حتى يين له أنه اشتراها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطلع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لأنه لو شاء أن يردها ردها.

## فيمن ابتاع سلعة بدين إلى أجل أيجوز له أن يبيعها مرابحة بنقد

قلت: أرأيت من اشترى سلعة بدين إلى أجل أيجوز له أن يبيع مرابحة نقداً؟ قال: قال مالك: لا يصلح له أن يبيعها مرابحة إلا أن يبين، قال: وقال مالك: وإن باعها مرابحة ولم يبين رأيت البيع مردوداً، وإن فاتت رأيت له قيمة سلعته يموم قبضها المبتاع هذا ولا يضرب له الربح على القيمة.

قلت: فإن كانت القيمة أكثر مما باعهـا به؟ قـال: فليس له إلا ذلـك يعجل لــه ولا يؤخر وإنـما قال مالك: له قيمة سلحته، وهكذا يكون.

قلت: أرأيت إن قال المشتري: أنا أقبل السلعة إلى ذلك الأجمل ولا أردها؟ قـال: لا خير فيه ولا أحب ذلك له .

## فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم أخر بالثمن ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بعشرة دراهم نقداً ثم أخرني البائع بالمدراهم سنة فأردت أن أبيع مرابحة كيف أبيع في قول مالك؟ قال: لا تبع حتى تبيّن لأن مالكاً قـال: ٧٤٧ كتاب المرابحة

لا تبع إذا نقلت غير ما وجبت به الصفقة حتى تبين فكذلك الأجل الذي أجلك بـالدراهـم لا تبع حتى تبين الأجل.

## فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوز عنه في النقد ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلمة بعشرة دراهم فنقلت فيها عشرة دراهم فعاصاب البائع فيها درهماً زائفاً فتجاوزه عني كيف أبيع مرابحة في قول مالك؟ قىال: تبين ما نقلت في ثمنها وما تجوز عنك ثم تبيع مرابحة.

### فيمن ابتاع سلعة بثمن فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت لو أني بعت سلعة بألف درهم فأخذت بالألف مائة دينار هل يجوز في قول مالك له ذلك؟ قال: نعم ذلك جائز.

قلت: فإن أراد أن يبيعها مرابحة أيجوز له في قول مالك أم لا؟ قال: ذلك جائز له أن يبيع مرابحة إذا بيّن له بما اشتراها به وبما نقد.

قلت: فإذا بين ما اشتراها به فقال: أخدتها بالف درهم ونقلت فيها مائة دينار أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على المائة دينار أو على الألف الدرهم على أي ذلك شت؟ قال: نعم إذا رضى به.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن كنت اشتريت سلعةً بمائة دينار فأعطيت بالمائة دينار عروضاً أيجـوز لي أن أبيم مرابحة في قول مالك؟ قال: فعم إذا بينت.

قلت: وكيف يبيّن؟ قال: يبيّن أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد نقد فيهـا من العروض كذا وكذا فيقول: فابيعكها مرابحة على البدنانير التي اشتريتها بها.

قلت: فإن باغ على العروض التي نقد في ثمنها مرابحة أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لم اسمع من مالك في الذي يشتري السلمة بالعروض فيبيمها مرابحة شيشاً والذي أرى أنه لا بأس به أن يبيع ما اشترى بالعروض مرابحة إذا بين العروض ما هي وصفتها فيقول: أبيمك هذا بربع كذا وكذا ورأس ماله ثوب صفته كذا وكذا فهو جائز ويكون له النياب التي وصفت وما سمى من الربع، ولا يبيع على قيمتها فإنه باع على ومنها فياره باع على

قال ابن القاسم: وإنما جاز ذلك لأن مالكاً أجاز لمن اشترى سلعة بطعام أن يبيعهـا بطعام إذا وصف ذلك.

وقال أشهب: لا يجوز لأنه بيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك، ألا ترى أن البائع باع سلعته بطعام أو بعرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري فصار البائع كأنه اشترى من المشتري بسلعته ما ليس عنده، ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاماً ولا عرضاً ليس عنده إلا إلى أجل على وجه التسليف، ألا ترى أن المسيب قال: لا يصلح لامرى، أن يبيح طعاماً ليس عنده ثم يبتاعه بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من الغد أو من بعد الغد أو الذي يليه وقد عرف سعر السوق ويبين له ربحه إلا أن يبيع طعاماً ليس عنده مضموناً مستاخراً إلى حين ترتفع فيه الاسواق أو تنضع لا يدري ماذا عليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاماً بنقله من بلد إلى بلد لا يعلم فيه سعر الطعام.

قال ابن وهب: وإن جابر بن عبد الله وأبـا سلمة بن عبـد الرحمن وطـاوساً وعـطـاء كرهوا ذلك، وقال عـطـاء: لا يصلح إلا في النسيّة المستـأخرة التي لا يـدري كيف يكون السوق أيربح أم لا يربح .

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بمائة دينار ونقلت في المائة ألف درهم فبعتها مرابحة ولم أبين للمشتري ما اشتريت به السلعة وما نقلت في ثمنها؟ قبال: قال مالك: إن كانت السلعة قائمة ردت إلا أن يرضى المشتري بما قال البائم؛ قال مالك: وإن كانت قد فاتت ضرب للمشتري المربع على ما نقد البائع في ثمن سلعته إلا أن يكون المذي باعها به هو خيراً للمشتري فذلك به.

قلت: ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفقة في هذا؟ قال: لا ولكن كان يرى أن الربح على ما نقد فيها المشتري الذي باع مرابحة إذا أحب ذلك المشتري.

قلت: وأي شيء فوات هذه السلعة هنهنا في قول مالك؟ قال: تبـاع أو تذهب من يده أو تزيد في بدنها أو تنقص.

قلت: وإن تغيرت الأسواق؟ قال: هو فوات أيضاً.

قلت: فإن اشتريت سلعة بمائة دينار ونقلت فيها مائة إردب حنطة ثم بعت مرابحة على المائة دينار ولم أبيّن؟ قال: إن كانت السلعة قائمة لم تفت فالمبتاع بالخيار إن شساء ٧٤٤ كتاب المرابحة

أقرما في يديه بما قال البائم وإن شاء ردّها وإن كانت قد فاتت ضرب له الربح على ما نقد البائم، فإن كان باعها على المشرة أحد عشر ضرب له الربح على قدر ذلك على المائة إردب عشرة أرادب إلا أن تكون هذه الأرادب أكثر من المائة دينار وعشرة دنانيره فيلا يكون للبائم أكشر منها لأنه قد رضي بيمها بذلك واختاره على غيره، ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائم وقد كان قبل فوت السلعة له الرضا بالمقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بها اشتراها به وأعطاه الربح على ما كنان نقد البائم من المائة إرب مثل الذي اشترى بالداني ونقد دراهم أو اشترى بدراهم ونقد دنانير ثم بنا على ما كان نقد ثم با اشترى ولم يبين وكل من اشترى سلعة بعين فنقد شيئاً من الكيل والوذن والعروض والطعام ونقد المين أو والمروض والطعام أو اشترى بشيء من الكيل من العروض ونقد من العروض شيئاً مما يكال أو يوزن غير الذي به وقعت صفقته فباع على ما اشترى ولم يبين ما نقد ثم استفيق لذلك والسلعة غير الذي به وقعت صفقته فباع على ما اشترى ولم يبين ما نقد ثم استفيق لذلك والسلعة قدح وباع على الدائير فخذ هذا اللب على هذا، ونحوة قال محنون، وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيم ما ليس عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق باله.

## فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الثمن أو وهب سلعة ثم ورثها ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بمناتة ديننار ثم أنه وهبت في المناتة أيجوز في أنّ أبيعها مرابحة على المائنة؟ قال: نعم إن كنان قد قبض المناتة وافترقا ثم وهبت لنه بعد ذلك.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثتها من الموهوب له أيجوز لي أن أبيع مرابحة في قـول مالـك؟ قال: لم أسمـع من مالـك فيه شيشاً ولا يبيع مرابحة.

# فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن ورثت نصف سلعة ثم اشتريت نصفهما الباقي فسأردت أن أبيح نصفها مرابحة؟ قال: لا أرى لك أن تبيع نصفها مرابحة إلا أن تبيّن.

قلت: لم؟ قال: لأنه إذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلى ما اشترى، فلا يجوز أن يبيع مـا ورث مرابحـة حتى بيين فإذا بيّن فـإنما يقـع البيع على مـا ابتاع فـذلك جائز. كتاب المرابحة كتاب المرابحة

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

## فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت حنطة أو شعيراً أو شيئاً مما يكال أو يموزن صفقة واحدة فأردت أن أبيع نصفه مرابحة على نصف الثمن أيجوز ذلك لي؟ قال: ذلك جائز إذا كان ذلك الشيء الذي بيع مرابحة غير مختلف، وكان الذي يحبس منه والذي بيح منه مسواء وكان صنفاً واحداً.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن اشتريت ثياباً صفتها واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة؟ قال: أما ما اشتريت بعينه ولم تسلم فيه قائه لا يصلح لك أن تيع بعضه مرابحة بما يصبيه من الثمن وذلك لو أنك اشتريت ثويين صفقة واحدة بعشرين درهما فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يجز لك أن تبيع أحدهما مرابحة بعشرة دراهم لأن الثمن إنما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب منهما، وأما من أسلم في ثروبين صفهها واحدة جاز له أن يبيع أحدهما مرابحة بنصف الثمن الذي أسلم فيهما إذا كان أحد الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن البائع في أخذ الثروبين في شيء من الصفقة إلا ترى أن السلم لو استحق أحد الثوبين من يدي المشتري بعداما قبضه رجع على البائع واردة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن

### فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة فيعت نصفها أو ثلثها مرابحة أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: ذلك جائز عند مالك ولا بأس به، ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم بنصف الثمن أو ثلثه ولم يكن بذلك بأس، ولو باع رأساً من الرقيق مرابحة بما يقع عليه من حصة الثمن لم يكن في ذلك خير، وإن كانت عروضاً تكال أو توزن فلا بأس ببيع نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف الثمن أو بثلثه، ولا بأس ببيع تسمية من كيله أو وزنه مرابحة مثل أن يقول: أبيعك من هذه المائة رطل حناء عشرة أرطال بما يقع عليها من الثمن، والثمن مائة دينار، ولأن الثمن يقع لكل رطل بدينار، ولأنه يقسم الثمن عليه على القيم لأن الوزن أعدل فيه من القيمة.

٧٤٦ كتاب المرابحة

### فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة

قلت: ارأيت إن اشتريت عدلاً من بر بالف درهم أنا وصاحب لي ثم اقتسمناه فاردت أن أبيع نصيبي مرابحة على خمسمائة أيجوز لي ذلك؟ قـال: أرى أن تبيّن، فإذا بيّنت جاز ذلك وإلا لم يجز.

## فيمن ابتاع سلعة بشيء مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة من السلع بشيء مما يكال أو بوزن فأردت أن أبيمها مرابحة للعشرة أحد عشر أيجوز ذلك في قول مالك أم الا؟ قال: إذا بينت صنف ذلك النبيء الذي اشتريت به هذه السلعة فلا بأس أن تبع مرابحة عند مالك وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا.

## فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بعشرة دراهم فيعتها بخمسة عشر مرابحة ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيمها مرابحة؟ قال: ذلك جائز ولا ينظر إلى البيم الأوّل لأن هذا ملك حادث فلا بأس بأن يبيم مرابحة.

#### السلعة بين الرجلين يبيعانها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشترى غيري نصفه الأخر بمائتي درهم فبعنا العبد مرابحة بربح مائة درهم؟ قال: أرى للذي رأس ماله مائة درهم مائة درهم وللذي رأس ماله مائتا درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر رؤوس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن، قال: وإن باعا مساومة فالثمن بينهما نصفين؟ قال: وقد بلغني هذا كله عن بعض من أرضى من أهل

قــال ابن القاسم: وإن بــاعها للعشــرة أحد عشــر فهذا مشل ما وصفت لــك من بيع المرابحة .

قلت: أرأيت إن باعا العبد بوضيعة للعشرة أحد عشر من رأس الممال؟ قال: أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين الثلثين من الوضيعة.

كتاب الد ابحة

قلت: فإن باعا العبد بوضيعة ماثة درهم من رأس المال؟ قال: أرى الوضيعة بينهما على قدر رؤوس أموالهما لأنهما قـالا: وضيعته من رأس المـال، فالـوضيعة تقتسم على رؤوس أموالهما.

## فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعنها بشلائين ديناراً فاستقالني صاحب فأقلته أو استقلته فأقالني أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديناراً؟ قال: لا يجوز أن تبيعها مرابحة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله.

## فيمن ابتاع سلعة فباعها مرابحة أو ولاها أو أشرك فيها ثم وضع عنه بائعها من ثمنها

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بمائة درهم فيعتها مرابحة فعط عني بائعي من ثمنها عشرين درهماً أيرجع علي بها الذي بعته السلعة مرابحة؟ قال: نزلت بالمدينة فسئل عنها مالك ونحن عنده فقال: إن حط بائع السلعة مرابحة عن مشتريها منه مرابحة ما حط عنه لزمت المشتري على ما أحب أو كره وإن أبي أن يحط عن مشتريها منه مرابحة ما حطوا عنه كان مشتري السلعة مرابحة بالخيار إن شاء أخذها بجميع الثمن الذي اشتراها به وإن شاء ردها.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بمائة درهم فاشركت فيهما رجلاً فجعلت له نصفها بنصف الثمن، ثم إن البائع حط عني فأبيت أن أحط ذلك عن شريكي؟ قال: سئل مالك عنها فقال: بحط عن شريكه نصف ما حط عنه على ما أحب أو كره وفرق ما بين همذا وبين البيع مرابحة لأن البيع مرابحة على المكايسة وهذا إنما هو شريكه.

قلت: فلو أني اشتريت سلعة فوليتها رجلاً ثم حط عني بانعها شيئاً بعد ما وليتها رجلاً؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن المولى بالخيار إن أحب أن يضع عمد ولي الذي ولي يضع عمد ولي الذي وضع عنه لزم البيع المحولى وإن أي أن يضع عنه كان الذي ولي بالخيار إن أحب أن يأخذها بجميع ما أخذ فذلك أه، وإن أي ردها بعنزلة ما ذكرت لك في بيع العرابحة لأن المولى يقول: إنما وضع لي حين لم أربع وربحني ولم يرد أن يضع لك ولم أستوضع لك ولكني حين لم أربع سألته الوضيعة لفضي بعنزلة الذي باع مرابحة فاستقل الربح فرجع إلى باتحه فقال: لم أربع إلا ديناراً فسأله أن يضع منه من الشمن لقلة ما ربع فيضع عنه فأرى المولى وهذا سواء، وهذا قول مالك في بيع

٧٤٨ . كتاب المرابحة

قلت: إن باع رجل سلعة مرابحة أو أشرك فيها رجلاً أو ولاها ثم حط البائع عن هذا الذي أشرك، أو هذا الذي ولي ، أو هذا الذي باع مرابحة الثمن كله ما قول مالك فيها؟ قال: قال مالك: في الرجل يشتري السلعة فيشرك فيها رجلاً فيحط البائع عن الرجل الثمن كله أيحط للشريك ما حط البائع عن الذي أشركه؟ قال مالك: إذا حط الثمن كله فلا يحط عن الشريك قليل ولا كثير، قال: وإنما يحط عن الشريك إذا حط البائع عن صاحبه ما يشبه أن يكون إنما أراد به وضيعة من الثمن، فإذا جاء من ذلك ما لا يشبه أن يكون إنما أراد به وضيعة من النصف وما أشبهه فإنما هذا هبة أو صدقة وليس هذا وضيعة من رأس المال فلا يحط عنه الميلاً.

قال ابن القاسم: وأرى البيع مرابحة أو التولية أيضاً مثل هذا ولم أسمعه من مالك.

## فيمن باع سلعة مرابحة فزاد في ثمنها أو نقص

قلت: أرأيت إن اشتريت سلمة مرابحة فأتلفتها أو لم أتلفها ثم اطلعت على الباشع أنه زاد علي ً أو كذب لي؟ قال: قال مالك: إن كنان لم يتلفها المشتري كان بالحيار إن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء تركها وليس زيادته وظلمه بالذي يحمل عليه بأن يؤخذ بما لم يبع به، قال مالك: وإن فاتت السلمة قومت، فإن كانت قيمتها أقل من رأس المال ومن الربح لم ينقص من ذلك، وإن كانت قيمتها أكثر مما ابتاعها به المبتاع ووبحه لم يزد على ذلك لأنه قد رضي بذلك أولاً.

قلت: أرأيت إن دخل هذه السلعة التي باعها مرابحة وكذبني عيب كانت جارية فأصابها عند المشتري عور أو صمم أو عيب ينقصها أو حالت الأمسواق أيكون للمشتري أن يرهما إذا اطلع على كذب البائع وزيادته في رأس المال؟ قال: جعله مالك يشبه البيح الفاسد، فارى إذا حالت الأسواق أو دخلها عيب ينقصها لم يكن للمشتري أن يردها وتلزمه القيمة على ما وصفت لك.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بمائة درهم فيعتها بربح خمسين فقلت للمشتري: أخذتها بخمسين ومائة وأبيعكها مرابحة بخمسين ومائة فزدت على سلعتي خمسين درهماً كلبت فيها فأخذها مني على أن رأس مالي خمسون ومائة وربح خمسين ثم تلفت السلعة ثم اطلع على الخمسين التي زدتها على الثمن الذي ابتعت بـــه السلعة، قال: تقسم الخمسون الربح على الخمسين ومائة فتصير حصة المائة من الخمسين الربح ثلثي الخمسين فينظر ما جمع ذلك فيوجد مائة وثلاثاً وثلاثين وثلثاً فينظر إلى قيمتها بوم قبضها كتاب المرابحة كتاب المرابحة

المبتاع فإن كانت قيمتها أقبل من مائة وثلاث وثبلاثين وثلث قبل للمبتاع هي لك لازمة بمائة وثلاثة وثلاثين وثلث لانك قد رضيت أن تأخذها بما اشتراها به وذلك مائة والربح الذي ربحته وهو خمسون على الخمسين ومائة فصارت حصة المائة من الخمسين ثلثي الخمسين فقد رضيت بأن تأخذها بمائة وثلاثة وثلاثين وثلث، فيلا يوضع عنك من ثمن السلمة بالصدق، وربحه قليل ولا كثير إن كانت قيمتها أقبل من هذا لائك قد رضيت أن تأخذها به، فإن كانت قيمتها اكثر من هذا أزمك ما يبنك وبين المائتين لأن البيح كان أشبه شيء بالفاسد فإن زادت قيمتها على الممائتين قانا للبائع: ليس لك أكثر من ذلك وخمسين ربحك الذي أربحك المشتري فليس لك وإن زادت قيمة سلعتك على أكثر من وخمسين ربحك الذي أربحك المشتري فليس لك وإن زادت قيمة سلعتك على أكثر من

قلت: أرأيت إن كان هذا الذي اشتريت مرابحة طعاماً أو شيشاً مما يكال أو يوزن فاطلعت على كذب البائع وزيادته في رأس المال بعدما أتلفت السلعة ما يكون علي في قول مالك؟ قال: عليك مثل وزن ذلك الشيء أو مثل مكيلته وصفته إلا أن ترضى أخذها بكذب البائع أو يرضى البائع إن أبيت أخذها بما زاد وكذب أن يسلمها لك بحقيقة الشمن الذي اشترى به وبما وقع عليه من الربح لأنبك قد كنت رضيت أخذها بحقيقة الشمن والربح عليه لأن كل ما يقدر على رد مثله وإن كان فاتناً فهو كسلعة بيعت بكذب ثم اطلع المشتري على كذبه ولم تفت أن المشتري بالخيار إن أحب أخذها بكذب البائع وزيادته وإلا ردها إلا أن يشاء البائم أن يسلمها إليه بحقيقة الثمن ووبحه فيلزم ذلك المشتري.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة مرابحة فاطلعت على البائع أنه زاد في رأس المال وكذبني فرضيت بالسلعة ثم أردت أن أبيعها مرابحة؟ قال: لا أرى ذلك حتى تبين ذلك.

قال سحنون: وقد روى علي بن زياد عن مالك أن مالكاً قال فيمن باع جارية مرابحة للمشرة أحد عشر وقال: قامت علي بمائة دينار فاخذ من المشتري مائة دينار وعشرة دنانير فجاء للعلم بأنها قامت على البائع بتسعين فطلب ذلك المشتري قبل البائح أن الجارية إن لم تفت خير المشتري، فإن شاء ثبت على بيعه وإن شاء ردها إلا أن يرضى البائع أن يضرب له الربح على التسعين رأس ماله فلا يكون للمشتري أن يأيي ذلك، قال: وإن فاتت عند المشتري بنماء أو نقصان خير البائم بما يطلب قبله من الزيادة التي كذب فيها فإن شاء ضرب له الربح على التسعين رأس ماله وإن شاء أعطى قيمة المشتري ذلك وقام على

۲۵۰ کتاب المرابحة

طلب البائع أعطى البائع قيمة جاريته يوم باعها البائع إلا أن تكون القيمة أقل من ضرب الربح على رأس ماله التسعين فلا يكون للمشتري أن ينقص البائع من ضرب الربح على رأس ماله وعلى التسعين لا ينقص البائع من تسعة وتسعين لأنه قد كان راضياً على أخذها رأس المال على الصدق والربح عليه أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعها به البائع ووضي وهو مائة دينار روبحه عشرة فلا يكون للبائع على المشتري أكثر مما باع به ووضي عشر، فلا يكون للبائع على المشتري أكثر مما باع به ووضي عشر وقال: قامت علي بطلب الفضل قبله، وقال مالك في رجل باع جارية للمشرة إحدى عشر وقال: قامت علي بطائة فأضداها من المشتري مائة وعشرة فجاء العلم بأنها قامت المشترين وفئة فطلب الفضل البائع قبل المشتري قال: إن كانت الجارية لم تحت خُير المشتري فإن شاء المشير ومائة، وإن فاتت عند المشتري بنماء أو نقصان خُير المشتري أيضا، فإن شاء أعطى البائع قيمتها يوم تبايما إلا أن تكون القيمة أقل من الشين الذي اشتراها به ورضي وإنما وهو عشرة ومائة فلا يكون له أن ينقص البائع من الدي اشتراها به ورضي وإنما على عشرين ومائة فلا يكون له أن ينقص البائع من الدي المتراها به ورضي على ماس ال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له أن ينقص المشتري أكثر من ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشتري أكثر من ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشتري أكثر من ضرب الربح على العشرين ومائة.

# في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت من عبدي أو مكاتبي سلعة أو اشتراها مني أيجوز لي أن أبيم مرابحة ولا أبين؟ قال: قال مالك في العبد المأفون له في التجارة: ما داينه به سيده فهو دين لسيده يحاص به الغرماء إلا أن يكون في ذلك محاباة فما كان من محاباة لم يجز ذلك، فإذا كان بيعاً صحيحاً فقد جعله مالك بمنزلة الأجنبيين فلا بأس أن يبيع مرابحة كما يبيع ما اشترى من أجنبي إذا صح ذلك، ألا ترى أن العبد إذا جنى أسلم بمساله وأنه يطأ بملك يمينه وإن عتى تبعه ماله إلا أن يستثنى ماله.

# في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مرابحة

قلت: أرأيت من اشترى سلعة بعـرض من العروض أبيبع تلك السلعة مـرابحة في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا بيبعها مرابحة إلا أن بيّن.

قلت: فإن بين أيجوز؟ قال: نعم، ويكون على المشتري مشل تلك السلعة في صفتها، ويكون عليه ما سميا من الربع.

قلت: وكذلك إن كان رأس مال تلك السلعة طعاماً فباعها مرابحة؟ قال: نعم،

والطعام أبين عند مالك أن ذلك جائز إذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك السلمة وقد بيًّا هذا قبل هذا والاختلاف فيه .

#### فيمن ابتاع جارية فوطئها فباعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فوطتها وكانت بكراً فافتضضتها أو ثبياً فأردت أن أيمها مرابحة ولا أبين ذلك؟ قال: لم أسمع من مالك في الافتضاض شيئاً إلا أنا سألنا مالكاً عن الرجل يشتري الثوب فيلبسه أو الدابة فيسافر عليها أو الجارية فيطؤها فيبعهم مرابحة فقال: أما الثوب والدابة فلا حتى يبين، وأما الجارية فلا بأس أن يبيعها مالحة.

قلت: فإن كانت بحراً فافتضها؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن مالكاً قال: إن اشتراها بحراً فافتضها؟ قال: إن اشتراها بحراً فافتضها ثم وجد بها عبياً ردها وما نقص الافتضاض منها فلا أرى أن بيبعها حتى يبين إذا كانت من الجواري التي ينقصهن ذلك، فإن كانت من الجواري التي لا ينقصهن الافتضاض وليس هو فيها عباً فلا أرى بأساً أن يبيمها مرابحة ولا يبين. قال: وقد سمعت بعض من يقول: إن وخش الرقيق إذا افتضت كان أرفع لثمنها، فإن كان ذلك كذلك وليس لعذرتها قيمة عند التجار فلا أرى بأساً أن يبيمها مرابحة ولا يبين، وإن كان الافتضاض ينقصها فلا يبيمها حتى يبين، والمرتفعات من جواري الموطء هو يغير شيئاً عن حاله وكان أمراً خفيفاً فلا بأس أن يبيم مرابحة ولا يبين.

## في الرجل يبتاع الجارية ثم يزوجها ثم يبيعها مرابحة

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فزوجتها البيعها صرابحة ولا ابيّن؟ قبال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تبيح مرابحة حتى تبين لأن التزويج لها عيب، ولا تبيعها أيضاً غير مرابخة حتى تبيّن أن لها زوجاً.

قلت: فإن فعل فعلم بذلك فقام المشتري فطلب البائع؟ قال: إن كانت الجارية قائمة لم تفت أو فاتت بنماء أو نقصان أو اختلاف أسواق وكان النقصان يسيراً خير المبتاع فإن شاء قبلها ورضي بما اشترها به أولاً، وإن شاء ردها وليس للبائم أن يقول: أنا أحط عنك العيب وما يصيبه وليس حوالة الأسواق والزيادة والنقصان اليسير في البيع فوتاً. ألا ترى أنه يشتري بيعاً صحيحاً ثم يجد عيباً وقد حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص اليسير أن له الرد، فإذا كان في اليع فساد لم يكن فوتها عند المشتري بالذي

يمنعك من الرد بالعيب وقد وصفنا البيم الفاسد إذا أصباب المشتري عبياً وقد فاتت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد، وإن كانت قد فاتت بعتق أو تدبير أو كتابة خير الباائع فإن أحب أن يعطي حط عن المشتري ما يقع على العيب من الثمن وما ينويه من الربح وإلا أعطى قيمة سلعته معية إلا أن تكون قيمة سلعته معية أقل ما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلخاء قيمة العيب منها وما يصير عليه من الربح فلا يكون للمشتري أن ينقصه من ذلك لأن البائع يطلب الفضل قبله وقد ألفينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر معا يتوب الثمن الأول وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح، فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لأنه قد كان رضي بذلك فخذ هذا الباب على هذا إن شاء الله تعالى.

تم كتاب المرابحة من المدونة الكبرى ويليه كتاب الغرر.

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

## كتاب الغسرر

قلت: أرأيت إن اشترى ثياباً مطوية ولم ينشرهما ولم توصف له أيكون هـذا بيماً فاسداً في قول مالك لأنه لم ينشـر الثياب ولم تـوصف له؟ قـال: نعم هو فـاسـد في قــول مالك.

قلت: أرايت إن اشتريت سلعة وقمد كنت رايتها قبل أن أشتريها بشهر أو شهيرين أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا؟ قبال: نعم إذا كانت من السلع التي لا تتغير من الوقت الذي رآها فيه إلى اليوم الذي اشتراها.

قلت: فإن نظرت إلى السلعة بعدما اشتريتها فقلت: قد تغيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيتها، وقال البائع: بل هي بحالها يوم رأيتها؟ قال: القول قول البائع والمشتري مدع.

قال سحنون: وقال أشهب: بل البائع مدع.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال لي مالك: في جارية تسوّق بها رجل في السوق وكان بها ورم فانقلب بها فلقيه رجل بعد أيام ورأى ما كان بها فاشتراها منه فلما أتماه بها لبدفعها إليه قال: ليست على حالها وقد ازدادت ورماً، قال مالك: أرى المشتري مدعياً، ومن يعلم ما يقول، وعلى الباتع اليمين.

قلت: فما الملامسة في قول مالك؟ قال: وقال مالك: الملامسة أن يلمس الرجل الشوب ولا ينشره ولا يتبيّن ما فيه أو يتماعه ليلاً وهو لا يعلم ما فيه، والمنابذة أن ينبذ ٧٥٤ كتاب الغرر

الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الأخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كمل واحد لصاحب: هذا بهذا، فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمنابذة.

قال مالك: والساج المدرج في جرابه والنوب القبطي المدرج في طبه أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا وينظر إلى ما فيهما وإلى ما في أجوافهما وذلك أن بيعهما من بيع الغرر وهو من الملامسة، وقال يونس بن يزيد عن ربيعة بهذا، وقال: فكان هذا كله من أبواب القمار ننهى عنه رسول الله ﷺ.

ابن وهب، عن ابن لهيمة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن بيعتين عن الملامسة والمنابذة نقال: الملامسة أن بيتاع القوم السلمة لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها، والمنابذة أن يتنابذ القوم السلع ولا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها فيذا من أبواب القمار والتنب في البح.

ابن وهب، عن يسونس، عن ابن شهاب، عن عسامر بن سعسد، عن أبي سعيد المخدري أنه قال: نهى رسول اش 養 عن الملامسة والمنابلة في البيع ثم فسر هذا التفسير، وأخبرني مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسبب أن رسول اش 養 نهى عن يهر المغرر.

قال: وقال لي مالك: وتفسير ما نهى عنه رسول الله ﷺ من بيع الغرر وأن يعمد الرجل إلى الرجل قد ضلت راحلته أو دابته أو غلامه، وثمن هذه الأشياء خمسون ديناراً فيقول: أنا آخذها منك بعشرين ديناراً فإن وجدها المبتاع ذهب من مال البائم بشلاثين ديناراً وإن لم يجدها ذهب البائم منه بعشرين ديناراً وهما لا يدريان كيف يكون حالهما في ذلك، ولا يدريان أيضاً إذا وجدت تلك الضالة كيف تؤخذ وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها وزيادتها فهذا أعظم المخاطرة.

ابن وهب، وأنس بن عياض، وابن نافع، عن عبد العزيز بن أبي سلمة مثله، وقال عبد العزيز: ومما يشبه المحاطرة اشتراء الضالة والآبق ابن وهب.

وبلغني أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغيب كله من كل شيء يديره الناس بينهم، وبلغني عن ابن عباس أنه كنان يقول: لا يصلح بيح الغيب أن يشتري مـا غاب عنـه وإن كان وراء هذا الجدار ويشير بيد إلى جدار وجاهه. ابن وهب.

قال يونس: قـال ابن شهاب في بيـع الشاة الضـالة والبعيـر الشارد قبـل أن يتواريـا والأبق وغيره قال: لا يصلح بيع الغرر، وكان ربيعة يكره بيع الغيب ابن وهـب. وقال يحيى بن سعيد نحو قول ابن شهاب، وقد أخبـرتك بحـديث أبي هريـرة عن النبي ﷺ في الشيء الذي هو في أيديهما ولا يـنـظران إليه ويخبـران عنه فكيّف بمـا غاب أنه قد ند وأبق وذلك لو كانت صفته معـروقة ما جاز لعظم خطره وأنه هو من الغرر.

## في اشتراء سلعة قائبة قد رآها أو وصفت له أيكون له الخيار إذا رآها

قلت: أرأيت إذا نظر إلى دابة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أو عامين على غير صفة إلا على رؤيته أيجوز هذا في قول مالك أم لا؟ قال: إن كان أمراً تكون فيه السلعة على حالها فلا بأس بذلك إذا لم يتباعد ذلك تباعداً شديداً، قال: وإنما قال مالك: إذا نظر إلى السلعة فاشترى السلعة بعد نظره إليها فذلك جائز، وإنما قاله لنا مبهماً ولم يذكر لنا فيه الأجل البعيد ولا القريب فأرى إذا تباعد شراؤه من نظره إليها حتى يتفاحش ذلك ويعلم أنها لا تبلغ إلى ذلك الوقت من يوم نظر إليها حتى تتغير بزيادة أو نقصان أو ما أشبهه فلا أرى أن يشتريها إلا على المواصفة أو على أن ينظر إليها فإن رضي بذلك وإلا ترك.

قلت: أرأيت رجلاً اشترى سلعة ولم يرها أله الخيار إذا رآها؟ قال: قال مالك: إذا وصفت له وصفت له وصفت له الله: إنه الله الخيار إذا والما الله الله وصفت له لزمه البيع وإن لم يكن رآها، فليس له أن يأبي ذلك عليه بعد أن يراها إذا كانت على الصفة التي وصفت له أن يقول: لا أرضاها. قال مالك: وإن كانت سلعة قد رآها قبل أن يشتريها له فاشتراها على ما كان يعرف منها وهي غائبة عنه فوجب البيع بينهما فوجدها على حال ما كان يعرف منها وهي غائبة عنه فوجب البيع بينهما فوجدها على حال ما كان يعرف فالبيع لازم، سحنون.

وقال بعض كبار أصحاب مالك وجلهم: لا ينعقد بسع إلا على أحدامرين إما على صفة توصف له أو على رؤية قد عرفها أو اشترط في عقدة البيع أنه بالدخيار إذا رأى السلع بأعمانها فكل بمع ينعقد في سلع بأعمانها على غير ما وصفنا فالبيع منتقض لا يجوز.

قلت: أرأيت الرجل يرى العبد عند الرجل ثم يمكث عشرين سنة ثم يشتريه بغير صفة أترى الصفقة فاسدة لتقادم الرؤية في قول مالك؟ قال: إنما قال لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح إلا أن يوصف أو يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقادم الرؤية شيئاً إلا أني أرى إن كنان قد تضادم تقادماً يتغير فيه العبد لطول الزمان فالصفقة فاسدة إلا أن يصفه صفة مستقبلة.

قلت: أرأيت إن رأيت سلعة من السلع منذ عشـر سنين أيجوز لي أن أشـتـريها على رؤيتي تلك في قول مالك؟ قال: السلع تختلف وتتغير في أبدانها الحيوان يتغيـر بالعجف ٢٥٦ كتاب الغرر

والنقصان والنماء، والثياب تتغير بطول الزمان وتسوس فإن باعها على أنها بحال ما رآها فلا بأس بذلك ولا يصلح النقد فيه لأنه ليس بمأسون، قال: ولا يمكن هذا في الحيوان لأن الحيوان بعد طول المكث يتحول في شبه ليس الحولي كالقارح ولا كالرباع ولا الجذع كالقارح ولا يمكن أن تكون حاله واحدة صحنون، وقد بينا في أول الكتاب ما أغنى عن هذا.

### اشتراء سلعة غائبة قد رآها أو وصفت له ولا يشترط الصفقة ثم تموت السلعة قبل وجوب الصفقة

قلت: أرأيت سلعة اشتريتها غائبة عني قد كنت رأيتهـا أو على الصفة أيجـوز هذا؟ قال: نعم.

قال ابن القاسم: قلت لمالك: فإن فاتت السلعتان الموصوفة له والتي رأى ممن همه إذا كان فوتهما بعد وجوب الصفقة وقد فاتنا أو هما على حال ما كان يعوفان من صفة ما باعهما عليه أو رآهما، فقال: قال لي مالك في أول ما لقيت: أراهما من المشتري إذا وقعت الصفقة عليهما وهما بحال الصفة التي وصفهما له إلا أن يشترط المبتاع على البائع أنهما منك حتى أقبضهما، قال: ثم رجع فقال لي: بعد أراهما من البائع حتى يقبضهما المبتاع إلا أن يشترط البائع على المبتاع أنهما منك حين وجبت الصفقة وما كان فيهما من نماء أو نقصان فهو بسبيل ذلك على ما فسرت لك في قوله الأول والآخر فقال لي في قوله الأول هو من المبتاع وقال لي في قوله الأخر: هو من البائع.

قال ابن القاسم: وأنا أرى أنه من البائع حتى يقبضها المبتاع الموت والنماء والنقصان. ابن وهب.

قال الليث: كان يحيى بن سعيد يقول: من باع دابة غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض الباتع الثمن حتى يأخذ المدابة أو المتناع الذي اشترى، ولكن يوقف الثمن فإن كانت المدابة أو المتناع على ما وصف تم يبهها وأخذ الثمن، وأخبرني عبد الجار بن عمر أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثه قال: تبايع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط إن كانت هذا اليوم حية فهي مني.

قال ابن جريج: قال ابن شهاب: كان عثمان وعبد الرحمن من أجمد اصحاب رسول الله ﷺ في البيع، فكان الناس يقولون: ليتهما قد تبايعا حتى ننظر أيهما أجمد، فابتاع عبد الرحمن من عثمان فرساً بالنبي عشر القاً إن كانت هذه البحو صحيحة فهي مني

كتاب الغرر كتاب الغرر كتاب الغرر

ولا أخال عبد الرحمن إلا وقد كان عوفها، ثم أن عبد الرحمن قال لعثمان: هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها رسولي؟ قال: نعم، فزاده عبد الرحمن أربعة آلاف على ذلك فماتت وقدم رسول عبد الرحمن فعلم الناس أن عبد الرحمن أجد من عثمان. ابن وهب.

قال يونس عن ابن شهاب بنحو ذلك قال: وإنه وجد الفرس حين خلع رسنها قـد هلكت فكانت من البائع.

يونس، أنه سال ابن شهاب عن رجل باع وليدة بغلام والغلام غالب عنه فقبض المشتري الوليدة وانطلق ليبعث بالغلام إلى بائمه فوجد الغلام قد مات فبينما هو كذلك إذ ماتت الجارية قبا, أن يبعث بها إلى صاحها.

قال ابن شهاب: كان المسلمون يتبايعون الحيوان مما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فإن كان هذان الرجلان تبايعا بالعبد، والوليدة على شرط المسلمين الذين كانوا يشترطون فلكل واحد منهما ما أدركت صفقته يوم تبايعا حياً وإن كانا تبايعا على أن يوفي كل واحد منهما صاحبه ما تبايعاه في هذين المملوكين فالييم على هذا.

ابن وهب، عن يبونس، عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه قال: ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فهو على المبتاء.

قال الليث: قال ابن أبي جعفر عن ربيعة: لا بأس بأن يشتري الرجل غائباً مضموناً بصفة.

قال يحيى بن أيوب: قال يحيى بن سعيد في بيع الدابة الغائبة: إذا أدركتها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيم الناس.

#### الدعوى على بيع البرنامج

قلت: أرأيت إن باع عدلاً ببرنامجه أيجوز أن يقبضه المشتري ويغيب عليـه قبل أن يفتحه في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الرجل يبيع الرجل البز على البرناسج فيقبضه المشتدي فيفتحه وقـد غاب عليه فيقول: لم أجده على البرنامج ويقول البائع: قـد بعتكه على البرنامج؟ قال: القول قول البائع لأن المشتري قد صدقه حين قبض المتاع على ما ذكر له من البرنامج.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك لو صارفته دراهم بدنانير ثم أتيته بعد ذلك وقد غبت على الـدراهم فقلت: الدراهم ردينة القول قول من؟ قال: القول قول رب الدراهم، وعليه اليمين على علمه أنه لم يعطه إلا جياداً في علمه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ارايت إن اشتريت عدلاً مروياً على برنامج أو على صفة ثم نقلته فأصبته زطياً فجئت به لارده وقلت: أصبته زطياً، وقال البائع: بل بعتك مروياً؟ قال مالك: القول قول البائع لان المشتري قد رضي بأمانة البائع وقبضه على قوله إلا أن يكون مع المشتري رجال لم يفارقوه من حين قبض العدل حتى فتحه فوجده بتلك الحالة فهذا يرده ويكون القدل قدل.

قال: وقال مالك: والطعام يشتريه الرجل بكيله ويصدته أن فيه مائة إردب ثم يكيله فيجده تسعين إردباً؟ قال: القول قول البائع إلا أن يكون معه قوم من حين اشتراه حتى لك لم يغب عليه فهو مثل البز الذي وصفت لك.

قال: وقال مالك: وكل من دفع ذهباً في قضاء كان عليه مثل ما لو كانت عليه مائة وينار فدفع إليه دنانير في صرة فقال: هذه مائة دينار فصدقه المقتضي فوجدها تنقص في عدتها أو في وزنها؟ قال مالك: اقول قول الدافع وهذا مثل الطعام والثباب.

#### البيع على البرنامج

قلت: أرأيت إن اشتريت عدلاً زطياً على صفة برنامج، وفي العدل خمسون ثوباً بمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أحداً وخمسين ثوباً؟ قال: قال مالك: يرد ثوباً منها.

قلت: كيف يرد الثوب منها أيعطي خيرها أم شــرها؟ قـال: لا، ولكن يعطي جـزءاً من أحد وخمسين جزءاً من الثياب.

قلت: فإن كان الجزء من أحد وخمسين جزءاً لا يعتدل أن يكون ثوباً كامالاً يكون أكثر من ثوب أو أقل من ثوب كيف يصنع؟ قال: قال لي مالك منذ حين: أرى أن يرد جزءاً من أحد وخمسين جزءاً ثم أعدته عليه فسألته عنه كيف يرد جزءاً من أحد وخمسين ثوبا قال: يرد ثوباً كأنه عيب وجده فيه فيرده به.

قال: فقلت لمالك: أفلا تقسمها على الأجزاء؟ قال: لا وانتهرني ثم قال: إنما يرد ثوباً كانه عيب وجده في ثوب فرده قال: فلم أر فيما قال لي مالك أخيراً أنه يجعله معه شريكاً. كتاب الغرر كتاب الغرر

قال ابن القاسم: وأنا أرى قوله الأول أعجب إليّ.

قلت: أرأيت لو باعه عدلاً زطياً بصفة على أن فيه خمسين ثوباً صفقة واحدة بمائة وينار فأصاب فيه تسعة وأربعين ثوباً؟ قال: قال مالك: يقسم الثمن على الخمسين ثوباً فيوضع عن المشتري جزء من ذلك.

قلت: فإن أصاب فيه أربعين ثرياً أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سمى من الثياب أيلزم ذلك البيع المشتري أم لا؟ قال: أرى أن يلزمه البيع بحساب ما وصفت إذا كنان في العدل أكثر مما سمى من الثياب، فإن كنان في العدل النقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها ورد البيع فيما بينهما، وإنما قلت لك: هذا للذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرت ذلك لك.

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل مائة ثوب في عدل على برنامج موصوف أو على صفة موصوفة كل ثوب بعشرة دراهم على أن فيه من الخز كذا وكذا ومن الفسطاطي كذا وكذا ومن المروي كذا وكذا فأصبت في العدل تسعة وتسعين ثوباً وكان النقصان من الخز؟ قال: أرى أن تحسب قيمة الثياب كلها فينظر كم قيمة الخز منها فإن كان الربع أو الثلث من الثمن وعدة الخز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أو عشر ثلث الثمن لأن القيمة تكون أكثر من الثمن أو أقل وإنما يقسم الثمن على الأجزاء كلها ثم ينظر إلى ذلك الجزء الذي وجد فيه ذلك النقصان، ثم ينظر إلى ذلك النقصان منه فإن كان جزءاً وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن.

ابن وهب، عن الليث، عن يحيى بن سعيد أنه قال في الرجل: يقدم بالبر من العراق فيأتي صاحب المدينة بتسمية متاعه وصفته فيتاعه الناس منه ثم يبيعونه بعضهم من بعض فإن تم بيع الأول ووجد على ما قال، فقد جازت بيوعهم كلها بينهم وإن هلك البز فضمانه على صاحبه، سحنون.

وقد بينًا قول من يجوز البيع على الصفة في الشيء بعينه، وحديث أبي هريرة عن النبي عليه السلام في المسلامسة حين فسر لا ينظرون إليه ولا يخبرون عنه، فهذا دليل على أن الخبر جائز وهو خارج مما كره رسول الله ﷺ وقول مالك في الرجل يقدم له أصناف من البز فيحضره السوام ويقرأ عليهم برنامجه ويقول في عدل: كذا وكذا ملحضة بصرية، وكذا وكذا ولا وكذا ولا وكذا فيسمي أصناف تلك البزوز لهم بأجناسه وفرعه وصفاته ثم يقول: اشتروا على هذا فيشترون ويخرجون الأعدال على ذلك فيضحونها فيشتغلون ويبرمون أن ذلك لازم لهم إذا كان موافقاً للبرنامج الذي باعه عليه.

۲- کتاب الغرر

قال: قال مالك: فهذا الذي لم يزل الناس لم يجيزونه بينهم إذا لم يكن المتاع مخالفاً لصفة البرنامج فكفي بقول مالك حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ما ذكر من الآثار في ذلك.

#### اشتراء الغائب

قلت: أرأيت لو أني اشتريت من رجل عبداً ضائباً وهمو في موضع بعبد لا يجوز النقد فيه فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته في قول مالك؟ قال: قد اختلف قول مالك فيه فيما سمعت منه، والذي أخذته لتضي من قول مالك: إن المصيبة من البائع إلا أن يشترط البائع الضمان من المشترى.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت من رجل داراً غائبة وقلت: قد عرفتها ولم نصفها في كتابنا أيجوز هذا الشراء؟ قال: نعم إذا كان البائع قد عرف ما باع.

قلت: ما قول مالك فيمن باع غنماً عنده له غمائية بعبد غائب، ووصف كمل واحد منهما لصاحبه سلعته ثم تفوقا قبل القبض؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: فإن ضربا للسلمتين أجلًا يقتضيانهما إليه؟ قال: لا خير في هذا، وهـذا دين مدد..

قلت: فإن ضربا لإحدى السلعتين أجلاً ولم يضربا للاخرى ثم تفرقا قبل القبض؟ قال: لا يصلح تفرقا أو لم يتفرقا إذا ضربا الأجل لأن السلعة لا تباع إذا كنانت بعينها إلى أجل إلا أن يكون قال: آتيك بالسلعة غداً أو بعد غد فهذا لا بناس به، فبإن قال: إن لم آتك بها غداً أو بعد غد فلا بيع بيني وبينك أنه لا خير فيه لأنه مخاطرة، فبإن نزل ذلك فالمبيع ماض والشرط باطل.

قلت: أرأيت أصل قول مالك أن من باع عروضاً أو حيواناً أو ثياباً بعينها وذلك الشيء في موضع غير موضعهما أنه إذا كان ذلك قريباً لم يكن بذلك بأس، ولا بأس بالتقد في ذلك وإن كان ذلك بعيداً جاز السيم، ولا يصلح التقد في ذلك إلا أن يكون دوراً أو أرضين أو عقاراً فإنه لا بأس بالتقد في ذلك بشرط كان قريباً أو بعيداً؟ قال: نعم هذا قول مالك، قال: وقال مالك: وذلك أن الدور والأرضين أمر مأمون.

قلت: وكذلك إن اشتريت داية في بعض المواضع وموضعها بعيد بثوب بعينه لم يجز لي أن أنقد الثوب مثل ما لم يجز لي أن أنقد الدنمانير إذا كمان ثمن الدابة دنانير؟ قال: نعم كذلك قال مالك. قلت: ولم كرهه مالك أن أنقد الثوب كما كره النقد في الدنــانير؟ قـــال: لأن الثوب ينتفع به ويلبس فلا خير في النقد في ذلك .

قال: وقلت لمالك: فلو أن رجلاً مرّ بزرع رجل فرآه وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على أن أدركت الصفقة الزرع ولم تصبه آفة فهو من المبتاع أثرى هذا البيع جائزاً أو يكون مثل الحيوان والعروض في الشروط والنقد؟ قال: أراه بيعاً جائزاً، وأراه من المبتاع إذا اشترط الصفقة إن أصيب بعد الصفقة.

قلت: أرأيت ما اشتريت من سلعة بعينها غائبة عني بعيدة مما لا يصلح النقد فيها وأخر فمات بعد الصفقة ممن ضمانها في قول مالك؟ قال: قد اختلف قول مالك فيها وآخر قوله أن جعل مصيبة الحيوان من البائع إلا أن يشترط على المشتري الصفقة والدور والأرضين من المشتري وأحب قوله إلي في الحيوان أن يكون من البائع، وأما الدور والأرضون فهي من المشتري على كل حال فيما أصابها بعد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غير ذلك، وإنما رأيت ذلك لأن الأرضين والدور قال لي مالك: يجوز فيها النقد وإن بعدت لأنها مأمونة، والحيوان لا يجوز فيه النقد، ولذلك رأيت الدور والأرضين من المشتري.

قلت: أرأيت إن اشتريت منه عبداً أو دابة خائبة فـأخذت منـه بها كفيـكُّ؟ قال: لا يكون في هذا كفالة لأنه إنما اشترى منه غائباً بعينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو العبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصلح النقد فيه.

قلت: فإن كانت قريبة مما يصلح النقد فيها لم يصلح الكفيل فيها أيضاً؟ قـال: نعم.

قلت: فإن كانت بموضع قريب مما يصلح النقد فيها فسانت فما قبول مالك في ذلك؟ قال: قال مالك في العبد الغائب: أنه من البائع حتى يقبضه المشتري إلا أن يشترط البائع على المشتري أنها إن كانت اليوم بحال ما وصفت لك فمصيبتها منك فيشتري على ذلك المشتري فنها بعد الصفقة وكانت يوم تلفه على ما وصفت لك قال: ولم يقل لي مالك في قرب السلعة ولا بعدها شيئاً، وأرى أنا أن ذلك في الغريب والبعيد سواء إلا في الدور والأرضين.

في اشتراء سلعة غائبة قد رآها أو وصفت له فيريد أن ينقد فيها أو يبيعها من صاحبها قبل أن يستوفيها أو من غيره

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة أو حيواناً قد رأيت ذلك قبل أن أشتريه أو اشتريت

٢٦٢

ذلك على صفة وهم في موضع بعيد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر أو من إفـريقية أيصلح لي فيه النقد في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: أفيجوز لي أن أبيع تلك السلمة من الذي باعنيها بأكثر أو بأقل أو بعثل ذلك وانتقد أو لا أنتقد؟ قال: قال في مالك في الرجل ينتاع السلمة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل وصفها له أو قد رآها ثم يقيله منها: إن ذلك لا يصلح، قال مالك: وأراه من المدين بالدين لأن الدين قد ثبت على المبتاع إن كانت السلمة سليمة يموم وقعت الصفقة، فإذا أقاله منها بدين قد وجب له عليه فكانه باعه سلمة غائبة بدين عليه لا يقبضه مكانه فيصير الكالي، بالكالي، والكلي عمل كانت السلمة الغائبة التي سألنني عنها لا تصلح بأقل ولا بأكثر من صاحبها ولا بعشل لأنه يصير ديناً بدين كما وصفت لك سحنون، وهذا على الحديث الذي جاء في السلمة إذا أدركتها الصفقة قائمة مجتمعة.

قال ابن القاسم: فأما إن باعها من غيـر صاحبهـا الذي اشتـراها منـه ولـم ينقد فـلا بأس به. قال: وكذلك قال لي مالك، وذلك أنه يبيع سلعة له غائبة فلا يصلح النقد فيها.

قال: وقال مالك: لو أن رجلاً كان له على رجل دين فأخذ منه بدينه جدارية مما تستيراً أو مثلها يتواضع للحيضة لانها من علية الرقيق فيتواضعانها للحيضة، قال مالك: لا خير في ذلك، وهذا يشبه الدين بالدين.

قال: فقلت لمالك: فإن اشترى رجل جارية فتواضعاها للحيضة فاستقاله صاحبها بربع يربحه إياه، قال مالك: إن لم يتقد الربح فلا بأس بذلك لأنه لا يدري أيحل له ذلك الربح أم لا لأنها إن كانت حاملاً لم يحل له الربح لأنه لا يجب له فيها بيع ولا شراء فأرى أنه لا يجوز للمشتري أن يقبل من البائع ربحاً يتنقده في الثمن لأنه لا يدري أيتم له البيع أم لا كما لا يجوز للباشع الأول أن يقبل من المشتري زيادة يقيله بها من الجارية وكذلك فسر لي مالك.

قال: وقال مالك: لا أرى بأساً أن يقيله منهما برأس ماله لا زيـادة فيها ولا نقصـان قبل أن تخرج من الحيضة، ولا أرى على صاحبها فيها استبراء.

قلت: وبيمها من غير صاحبها بأقل أو أكثر؟ قال: نعم لا بأس بذلك إذا لم يتنقدا الثمن ولم يأخذ ربحاً فإذا خرجت من الحيضة قبضها مشتريها وإن دخلها نقص عمل فيها كما يعمل في مشتريها وهذا أحب قول مالك فيها إلى.

قلت: وكذلك إذا آجرت داري من رجل إلى شهرين بثوب موصوف في بيته ثم

قلت: فإن اكتربت داراً لي بدابة بعينها موصوفة في موضع بعيد وقد رايتها إلا أنها في موضع بعيد على أن بيتديء بالسكنى الساعة؟ قال: لا يصلح ذلك لأن الدابة الغائبة لا يصلح فيها النقد وإن كان ثمنها عرضاً، وكذلك قال لي مالك وغيره من أهمل العلم فلما لم يصلح له فيه النقد لم يصلح لك أن تنقد في ثمنها سكنى دارك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ولا تراه من الدين بالدين؟ قال: لا لأن هذا بعيته وهو غائب، وإنها الدين بالدين في قول مالك في المضمونين جميعاً ولو كان أحدهما بعيته إلا أنه غائب في موضع لا يصلح فيه النقد والآخر مضمون إلى أجل لم يكن بذلك بأس، ولا يصلح النقد فيها بشرط حتى يقبض السلعة الغائبة التي بعينها إلا أن يتطوع المشتري بالنقد من عنده من غير شرط كان بينهما لأن مالكاً قال لي: لا بأس أن يبيع الرجل من الرجل السلعة الغائبة التي لا يجوز في مثلها النقد أو الثمر الغائب في رؤوس النخل الذي لا يجوز في مثله النقد بدين إلى أجل، ولم يقل لي مالك بذهب ولا بورق ولا بعرض، والذهب والدوق الذي لا شعر بورة ولا بعرض، واللذهب والدوق الذي لا شعر بورة مربين.

قلت: والثمر الغائب كيف هو عندك؟ قبال: قبال لي مالك: كبان المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يسيع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيسيع ثماره كيلًا التي بالصفراء وبخير بثمن إلى أجل كيلًا فلم ير بذلك بأساً ولم يره أحد من الدين بالدين.

قال سحنون: وهذه حجة في بيع البرنامج، وقد قال مالك: ولــو كانت على مسيــرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوائط جاز لصاحبها أن بيبهها.

قال ابن القاسم: فبإذا كانت الحوائط بعيدة منه مثل أفريقية من الصدينة فهذا لا يصلح لأنه لا يبلغ حتى تجد التمرة فلا خير في هذا لأنه لا يعرف هـذا من بيوع النـاس، وهذا مما لا ندركه ولا نعرفه.

قال: وقال لي مالك: لو كان هذا في الحيوان لم أربه بأساً إذا لم ينقد.

٢٦٤ كتاب الغرر

قال: وقال لي مالك: ولمو كان في الـدور والأرضين ورقاب النخـل لم يكن بذلـك بأس وإن نقده.

قال ابن القاسم: وإنما الثمار تفسير مني وما ذكرت لك من بعد الثمار عن مشتريها إذا كانت بأفريقية وما أشبهها فلم أسمعه من مالك وإنما همو تفسير مني. سحنون إلا أن لكون الثم باساً.

## الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة قد كنت رأيتها أو سلعة موصوفة فماتت قبل أن أقضها فادعى البائع أنها ماتت بعد الصفقة وادعى المشتري أنها ماتت قبل الصفقة، فأن قال: في قول مالك الأول: هي من البائع إلا أن يأتي بالبينة أنها ماتت بعد الصفقة، فإن لم تكن له بينة حلف المبتاع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع إذا ادعى البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع، فإن لم يدع البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المبتاع وهي من البائع.

قلت: فإن اشتراها بصفة أو كان قد رآها ثم ماتت قبل أن يقبض فقال البائع: ما أدري متى ماتت أقبل البيع أو بعد البيع وقال المبتاع ذلك أيضاً؟ قال: قال مالك: هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول، وأما الآخر فهي على كمل حال من البائع حتى يقبضها المشتري.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة قد رأيتها وأعلمت البائع أني قد رأيتها فاشتريتها منه على غير صفة فلما رأيتها قلت: ليست على الصفة التي رأيتها وقال البائع: هي على الصفة التي رأيتها وقال البائع: هي على الصفة التي رأيتها من ترى القول قوله في ذلك؟ قال: القول قول البائع وعليه اليمين إلا أن يأتي المبتاع بالبينة على أنها يوم رآما هي على خلاف يوم اشتراها وذلك أني سمعت من مالك وزلت باللمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجلها ورم فتسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يمها، فأقامت عنده أياماً ثم لقيه رجل فقال: ما فعلت جاريئك؟ قال: هي عندي، قال: فهل لك أن تبيعني إياها؟ قال: نعم، فباعها إياه على الورم الذي قد عوفه منها فلما وجب البيم بينهما بعث الرجل إلى الجارية فأتى بها ولم تكن حاضوة حين اشتراها فقال المشتري: ليست على حال ما كنت رأيتها وقد ازداد ورمها، فقال مالك: يلزم المشتري، ومن يعلم ما يقول وهو مدع إلا أن يكون له بينة على ما ادعى، وعلى البائم اليمين فمسألتك مثل هذه.

كتاب الغرر كتاب الغرر

وقـال أشهب: لا يؤخذ المشتـري بغير مـا أقر بـه على نفسه والبـاتع الـمـدعي لأن المشتري جاحد والبائع يريد أن يلزمه ما جحد.

### في الرجل يشتري طريقاً في دار رجل

قلت: أرأيت إن اشتريت طريقاً في دار رجل أيجوز هذا في قول مالك؟ قال:

قلت: وكذلك أن لو باعه موضع جذوع له من حائط يجعل عليه جـذوعاً ك.؟ قال: نعم هذا أيضاً قوله إذا وصف الجذوع التي تجعل على الحائط.

قلت: ويجوز هذا في الصلح؟ قال: نعم.

#### اشتراء عمود إنسان أو جفن سيفه بلا حلية

قلت: أرأيت إن اشتريت عمود رخام من رجل قـد بنى على عموده ذلك غرفـة في داره أيجـوز هذا الشـراء وانقض العمود إن أحببت؟ قـال: نعم، وهذا من الأمـر الذي لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمـنه ولا بمصر.

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل جفن سيفه وهو محلى ونصله وحمائله ولم أشتر منه فضته أيصلح هذا الشراء في قول مالك؟ قال: نعم لا بأس به في قول مالك.

قلت: وينقض صاحب الحلية حليته إذا أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ولا ترى هذا من الضرر؟ قال: لا لأنهما قد رضيا.

### باع عشرة أذرع من هواء هو له

قلت: أرأيت إن باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هواء هو له أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا عندي، ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن يشترط له بناء يبنيه لأن يبني هذا فوقه فلا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن بعت ما فوق سقفي عشرة أذرع فصاعـداً وليس فوق سقفي بنيــان أيجوز هذا؟ قال: هذا عنده جائز.

قلت: تحفظه عن مالـك؟ قال: لا إذا بين صفة ما يبني فـوق جـداره من عـرض

حائطه .

٢٦٦ كتاب الغرر

## باع سكنى دار أسكنها سنين

قلت: أرأيت لـو أن رجلاً بـاع سكنى دار أسكنها سنين أتجعل هذا بيماً في قـول مالك، أم تفسده، أم هو كراء وتجيزه؟ قال: بل هو جائز، وهو كراء لأن مالكاً قال لي: لا أنظر إلى اللفظ وأنظر إلى الفعل، فإذا استقام الفعل فـلا يضره القـول، وإذا لم يستقم الفعار فلا ننفعه القدل.

قلت: فبم يجوز لي أن أشتري سكناي وخدمة عبدي اللذي أخدمته؟ قال: بما شتت من الدنانير والدراهم والطعام وجميم الأشياء.

قلت: فهل يجوز أن يشتري سكتاي الذي أسكنته بسكنى دار لي أخرى أو بخدمته أو بخدمة عبد لى آخر أيجوز ذلك أم لا؟ قال: لا أرى به بأساً.

قلت: بم يجوز لي أن أشتري منحتي في قبول مالك؟ قال: بـالدنـانير والــدراهم والعروض كلها نقداً، أو إلى أجل، وبالطعـام نقداً أو إلى أجـل لأن مالكـاً قال: لا بــاس بشراه شاة لبون بطعام إلى أجل.

#### اشتراء سلعة إلى الأجل البعيد

قلت: أرأيت إن اشترى الرجل السلعة إلى الأجل البعيد العشــر السنين أو العشـرين سنة أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم ذلك جائز.

قال: فقلت لمالك: فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين؟ قال: لا أرى به بأساً.

قبال ابن القاسم: ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد. قال: فسألت مالكاً عنه في العبيد فقال: ذلك جائز وإجازة العبيد إلى عشر سنين عندي أخوف من بيم السلعة إلى عشر سنين وإلى عشرين سنة.

#### باع داراً واشترط سكناها سنة

قلت: أرأيت الدار يشتريها الرجل على أن للبائع سكناها سنة أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: ذلك جائز إذا اشترط البائع سكناها الأشهر أو السنة ليست ببعيدة وكره ما يتباعد من ذلك، قال مالك: وإن اشترط سكناها حياته فلا خير فيه.

قال: وقال مالك في الرجل يهلك وعليه دين يغترق ماله وله دار فيها امرأته ساكنة؟ قال: لا أرى به بأساً أن تباع ويشترط الغرماء سكني الموأة عدتها فهذا يدلك على مسألك.

### في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهراً

قلت: أرأيت إن بعت دايتي هـذه واشترطت ركـويهـا شهـراً أيجـوز هـذا في قـول مالك؟ قال: قال مالك: لا خير فيه، وإنما يجوز من ذلـك في قول مالك اليـوم واليومين وما أشبهه وأما الشهر والأمر المتباعد فلا خير فيه.

قال: فقلت لمالك: فإن اشترط عليه من ذلك أمراً بعيداً فهلكت الدابـة ممن هي؟ قال: هي من بائمها.

قلت: أرأيت الذي يشتري الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصيبت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم قلت مصيبتها من البائح في قول مالك؟ قبال: لأن الصفقة وقعت فاسدة، قال: وكل صفقة وقعت فاسدة فالمصيبة فيها من البائع حتى يقبضها المشتري.

قلت: فإذا قبضها المشتري فهلكت عنده فالصفقة فـاسـدة فـأي شيء يضمن المشتري أقيمتها أم الثمن الذي وقعت به الصفقة؟ قال مالك: يضمن قيمتها يوم قبضها.

ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ربيعة أنه قال في الرجل يبيع البعير أو المدابة ويستنني ظهرها إلى المدينة قال ربيعة: بيعه مردود لا يجوز، وكذلك في العبد إذا اشترط أن لى خدمته إلى كذا وكذا.

يونس بن يزيد، عن ربيعة أنه قال: ولو باعه بثمن واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كره.

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: ومن المخاطرة بيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا ديناراً وله ظهرها سفره ذلك وتفسير ما كره من ذلك أنه بباعه نباقته بعشرين ديناراً وبظهرها حيث بلغت من سفره ذلك، قال مالك: إن اشترط ركوبها إلى قريب فلا بأس بذلك فأما أن يشترط بائع الدابة أن يركبها إلى الموضع البعيد الذي يخاف أن تدبر فيه دبراً بهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع الخرر ولا يحل، وقال الليث مثله في القريب: لا بأس به والبعيد لا أحبه.

### في الرجل يكون له على الرجل الدين العرض إلى أجل فيبيعه من رجل بدنانير أو بدراهم فيصيب فيها نحاساً أو زيوفاً فيرد أينقض البيع

قلت: أرأيت إن كــان لي على رجل دين وذلـك الدين عــرض من العــروض فبعت

۲۲۸

ذلك الدين من رجل بدنانير أو دراهم فأصبت الدنانير أو الدراهم نحاساً أو رصاصاً أو زبوفاً فرددتها أينتقض البيع بيننا أم لا في قول مالك؟ قال: أرى أن البيح لا ينتقض فيما بينهما وليس هذا مثل الصرف. ألا ترى أن السلم يجوز فيه تأخير اليوم واليومين، أو لا ترى أنه أيضاً لو رضي بما في يديه من هذه الدراهم الرديثة كان البيع بينهما جائزاً فالبيع جائز ويبدل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما.

## الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر

قلت: أرأيت لو بعت طعاماً إلى أجل بدراهم أو بدنانير ونحن بالمدينة وشرطت أو شرط علي المبتاع أن يدفع إليّ الدراهم أو الدنانير إذا حل الأجل بـالفسطاط؟ قـال: قال مالك: إذا ضرب لذلك أجلًا وسمى البلد فلا بأس به، قال: وإن سمى البلد ولم يضرب لذلك أجلًا فلا خير فيه، وإن ضرب الأجل ولم يسم البلد فـذلك جـائز وحيث ما لقيه إذ حل الأجل أخذ منه دراهم أو دنانير بالبلد الذي تبايعا فيها أو غير ذلك.

قلت: أرأيت إن كنان قد سمى الأجل وسمى البلد الذي يقبض فيه المدراهم أو الدنانير فلقيه وقد حل الأجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء؟ قنال: قال مالك: إذا حل الأجل حيثما لقيه أخذ منه، وإن كنان قد سمى بلداً فلقيه في غير ذلك البلد اقتضى منه ولا ينتظره حتى يرجع إلى ذلك البلد لأنه لموشاء أن لا يسرجع إلى ذلك البلد أبدأ فيحبس هذا بحقه أبداً فلا يستقيم هذا.

قلت: فإن كان إنما باع سلعته بعرض من العروض جوهراً أو لؤلؤا وثياباً أو طعاماً أو متاعاً أو رقياباً أو طعاماً أو متاعاً أو رقياباً أو غير ذلك من العروض وقسرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان إلى أجل من الآجل؟ قال ابن القاسم: أما العروض والثياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسعت مالكاً يقول فيه: يوفيه بالبلد الذي شرطا فيه إذا حل الأجل، قال: ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما أشبهه شيئاً ولكني أرى أنه لا يدفع ذلك إلا في البلدان شده سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لأن الذهب والورق عين في جميع البلدان.

قلت: فيان حل الأجل فقال الـذي عليه هـذه الأشياء: لا أخرج إلى ذلك البلد؟ قال: قال مالك: ليس له أن يوفيه إلا في ذلك الموضع أو يوكل وكبلاً أو يخرج هو فيوفي صاحبه لا بد له من ذلك. كتاب الغرر ٢٦٩

## ما جاء فيمن أوقف سلعة له ثم قال: لم أرد البيع

قلت: أرأيت الرجل يقول للرجل: بعني سلمتك هذه بعشرة دنانير فيقول رب السلمة: قد بعنك، فيقول الذي قال: سالت السلمة: قد بعنك، فيقول الذي قال: بعني سلمتك بعشرة دنانير لا أرضى قال: سالت مالكاً عن الرجل يقف بالسلمة في السوق فيأتيه الرجل فيقول: بكم سلمتك هذه فيقول بمائة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الأخر لا أبيعك وقد كان أوقفها للبيع أشرى أن هذا بلزمه؟ قال: قال مالك: يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما ساومه على الإيجاب في البيع ولا على الإمكان ولا ساومه إلا على أمر كذا وكذا لأمر يذكره غير الإيجاب، فإذا حلف على ذلك كان القول قوله، وإن لم يحلف لزمه البيع فعمائتك تشبه هذا عندي.

قلت: أرأيت لو أني قلت لرجل: يا فىلان قد أخـذت غنمك هـذه كل شــاة بعشرة هراهم فقال: ذلك لك، أنرى البيع قد لزمني في قول مالك؟ قال: نعم.

## بيع السمن والعسل كيـلًا أو وزناً في الـظروف ثم توزن الـظروف بعد ذلك

قلت: أرايت إن اشتريت سمناً أو زيناً أو عسلاً في ظروف كل رطل بكذا وكذا على أن أزن الظروف بالعسل أو بالسمن أو بالنزيت ثم تسوزن الظروف فيخرج وزن الظروف؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك وسألت مالكاً عن الرجل يشتري السمن أو الظروف؟ قال: قال مالك: إن كان هزئو ألعسل أو الريت ثم يطرحون وزن الظروف كيلاً فيريدون أن يزنوا ذلك السمن بظروفه أو العسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك؟ قال: قال مالك: إن كان وزن القسط كيلاً معروفاً لا يختلف قد عرفوا ذلك القسط كم هو من رطل إذا وزنوه فلا بأس به أن يزنوا ذلك فيعرفون كم من قسط فيه كيلاً بالوزن ويطرحون وزن الظروف بما كان فيها وذلك أن البيع يقع على ما بعد وزن الظروف بؤا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به .

قلت: أرأيت إن وزنوا السمن وتركوا الظروف عند البائع ثم إنهم رجعوا إليه فقال المشتري: ليست هذه الظروف التي كان فيها السمن وقال البائع: بـل هي الظروف التي كان فيها السمن.

 ٧٧٠ كتاب الغيرر

البائع حتى يـوازنه فقد ائتمنه عليهـا فالقـول قولـه مع يعينـه، وإن كان البـائع أسلم إلى المشتري الظروف بما فيها يـزنها وصـدقه على وزنهـا أو دفع الـظروف إليه بعـدما وزنهـا فادعى أنه قد أبدلها فهو مدع والقول فيها قول المشتري مع يمينه لأنه قد ائتمنه.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت من رجل جارية بماتة دينار فأصبت بها عيباً فجنت أردها فأنكر البائم العيب فقال رجل أجني: أنا آخذها منكما بخصين ديناراً على أن يكون على كان رواحد منكما من الوضية خصة وعشرون فرضيا بذلك أيلزم ذلك البائح الأول أم لا؟ قال: ذلك جائز لازم لهما عندي ولم أسمعه من مالك، ألا ترى لو أن رجلاً اشترى عيداً من رجل على أن يعينه فلان بألف درهم فقال له فلان: أنا أعينك بألف درهم فقائد له فلان: أنا أعينك بألف

### الرجل يبيع الوديعة بغير إذن صاحبها ثم يرثها

قلت: أرأيت لو كان متاع في يدي وديعة بعثها من غير أن يأسرني صاحبها بذلك فلم يقبض المبتاع المتاع مني حتى صات رب المتاع اللذي أودعني وكنت أنا وارثه فلما ورثته قلت: لا أجيز البيت الذي بعت لأني بعت ما لم يكن في ملكي وذلك معروف كما قلت؟ قال: أرى البير غير جالز ولك أن تنفضه.

# بيع العبد وله مال عين وعرض وناض وآجل بماله بذهب إلى أجل

قلت: أرأيت العبد يشتريه الرجل وله مال وماله دراهم ودنانير ودين وعروض ورقيق أيجوز للمشترى أن يشتريه بدراهم إلى أجل ويستثني ماله في قول مالك؟ قال: نعم ذلك جائز في قول مالك والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

تم كتاب الغرر من المدونة الكبرى ويليه كتاب الوكالات.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

#### كتاب الوكالات

أخبرنا سحنون بن سعيد قبال: قلت لابن القاسم: أرأيت لو أن رجلاً أصر رجلاً يشتري له سلعة من السلع ولم يدفع إليه ثمنها أو دفع إليه ثمنها فسات الأمر ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الأمر أو اشتراها ثم مات الأمر؟ قال: ذلك كله لازم لورثته كلهم فإن اشتراها وهو يعلم بموت الآمر لم يلزم ذلك الورثة وكان ضامناً للثمن لأن مالكاً سئل عن الرجل يوكل الرجل بالبلد يجهز إليه المتاع فبيع له ويشتري وقد مات صاحب المتاع، قال: أما ما باع واشترى قبل أن يعلم بموت الآمر فذلك جائز على الورثة، وأما ما اشترى وباع بعد أن يعلم فلا يجوز ذلك فصائلك مثل هذا لأن وكالته قد انقسخت.

قلت: أرأيت إن وكلت رجلاً يسلف لي في طعام إلى أجل ودفعت إليه الدراهم ففعل فأتى البائع إلى المأمور بدراهم فقال: هذه زيوف فأبدلها لي فصدقه العأمور ثم أتى الأمر ليبدلها له. قال ابن القاسم: أرى إن كان المأمور يعرفها بعينها ردها البائع عليه ولزمت الأمر الدراهم وإن أنكر الأمر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمين له وإن لم يعرفها المأمور وقبلها لم يلزم الأمر لأن المأمور وحلف الأمر على علمه أنه لا يعرف أنها من دراهمه وما أعطاه إلا جياداً في علمه ولزمت المأمور لقبلها المأمور ولم يعرفها بعينها ولزمت المأمور لم يعرفها المأمور الم يعرفها على علمه ولزمت المأمور علم يعرفها من دراهمه، وما أعطاه إلا جياداً في علمه ثم تلزم البائع أن يستحلف الأمر بالله ما يعرفها من دراهمه، وما أعطاه إلا جياداً في علمه ثم تلزم البائع أن يستحلف الأمر بالله ما يعرفها من دراهمه، وما أعطاه إلا جياداً في علمه ثم تلزم البائع أن

قلت: أرأيت رجلًا وكلته يبيع لي سلعة أيجوز أن يبيعها بنسيئة؟ فقال: لا.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم لأن المقارض يدفع إليه المال قـراضاً فـلا يجوز له أن يبيم نسيئة، فكذلك الموكل لا يجوز له ذلك إلا أن يكون قد أمره بذلك.

قلت: أرأيت إن وكلني أبيع سلعة فبعتها بعرض من العروض أيجوز ذلك؟ قال: لا يجوز ذلك إذا كانت تلك السلعة لا تباع إلا بدنانير أو بدراهم.

قلت: أرايت إن وكلني أبيع سلعة له فيعتها من رجل فجحدتي الثعن ولا بيّنة لي عليه بالبيع أأضمن أم 97 قال: نعم أنت ضامن لأنك أتلفت الثمن حين لم تشهد على المشتري منك لأن مالكاً قال في البضاعة: تبعث مع الرجل فيزعم أنه قد دفعها وينكر المبعوث إليه أنه ضامن إلا أن تقرم له بينة بدفعها إليه. قلت: أرايت إن وكلت رجلاً يشتري لي جارية فاشتراها لي عمياء أو عوراء أو عرجاء أيجوز هذا أم الا؟ قال: قال مالك: من العيوب عيوب يجتراً على مثلها في خفتها وشرائها فوصة، فإذا كمان مثل ذلك رأيته جائزاً، وأما ما كان من عيب مفسد فلا يجوز عليه إلا أن يشاء فإن أبي فله أن يضمنه مالله.

قلت: أرأيت إن وكلت رجلًا يشتري لي أمة فاشترى لي ابنتي أو أختي أيجوز ذلك علىّ؟ قال: إن كان علم فلا يجوز ذلك عليك وإن كان لم يعلم فذلك جائز عليك.

قلت: أرايت إن وكلت رجلًا يشتري لي سلعة أو يبيع لي سلعة فاشترى لي أو باع بما لا يتغابن الناس في مثله أيجوز عليّ أم لا؟ قال: لا يجوز ذلك عليك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، قال مالك: لو أن رجلًا أسره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الثمن ضمن عند مالك مثل أن يعطيه الجارية يبيعها ولا يسمى له ثمناً فيبيعها بخمسة دنانير أو أربعة وهي ذات ثمن كثير فلا يجوز.

قـال ابن القاسم: فـإن أدركت الجاريـة نقض البيع وردت فـإن تلفت ضمن الباشع قيمتها.

قلت: أرأيت إن وكلت وكيلاً يشتري لي سلعة بعينها فذهب فاشترى السلعة وهي بثمانمائة درهم فاشتراها بالف درهم؟ قال: لا يلزم الأمر ويلزم المأمور في قول مالك إلا أن يشاء ذلك الأمر فيكون ذلك له إلا في مثل ما يتغابن الناس في مثله فذلك يلزم الأمر ولا يلزم المأمور، وهذا قول مالك. قال: وسئل مالك عن الرجل يأمر رجلاً أن يبيع له سلعة فيبيمها؟ قال مالك: يلزم البيع الأمر إلا أن يبيعها المأمور بما لا يشبه فيكون ذلك البيع غير جائز ويتنقض البيع إن كانت لم تفت فإن كانت قد فانت ضمن المأمور قيمة للك السلعة للام. قال ابن القاسم: ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: بع غلامي هذا أو دابتي هذه. فأخذها وباعها بدينار أو دينارين أو ما أشبه ذلك مما لا يتغابن الناس في مثله فهو ضامن؟ قال: وهذا قول مالك.

قلت: فإن وكلت رجلاً يشتري لي عبد فلان بنويه هذا أو بسطعامه هذا؟ قبال: أما في الطعام فهو جائز ويرجع المأمور على الأمر بطعام مثله وأما في النوب فهــو جائــز أيضاً ولا أرى به بأساً لاني أراهما كانه أسلفه الطعام والنوب جميعاً ويرد شراؤهما.

قلت: أرأيت إن وكلت رجلًا ليشتري لي برفوناً بعشرة دنانير فاشتراه بخمسة دنانير؟ قال: قال مالك: إن كان على الصفة فللك جائز والبرذون لازم للموكل.

قلت: فإن اشتراه بعشرين ديناراً؟ قال: قال مالك: الأسر مخير إن شاء أخذه بعشرين ديناراً فزاد بعشرين ديناراً فزاد بعشرين ديناراً فزاد الريفة والمستوية بعشرين ديناراً فزاد الزيادة السيوة التي تزاد في مثله لزم الأمر ذلك وغرم تلك الزيادة، وللزيادة عند مالك وجوه مثل الجارية يأمره أن يشتريها له بمائة دينار فيزيد دينارين أو ثلاثة فذلك جائز عليه، ولقد مائلته فقلت له: الرجل يأمر الرجل أن يشتري له الجارية بأربعين ديناراً فيزيد الدينار والدينارين فقال: ذلك لإزم لمه إذا كانت الزيادة بقدر ما يرى أنها تكون زيادة في تلك السلمة وفي ذلك الشون.

قلت: أرأيت ما اشترى مما لا يلزم الأمر أيلزم المأمور في قول مالك؟ قال: نعم.

قال: وقال مالك: لو أن رجلاً أمره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الشمن ضمن يريد مالك مثل أن يعطيه الجارية يبعها ولا يسمي له شيئاً فيبيعها بخمسة دنانير أو باربعة وهي ذات ثمن أكثر فهذا لا يجوز؟ قال: فإن أوركت الجارية نقض البيع وردت، وإن تلفت ضمن الباتع قيمتها، قال لي مالك: وإن أمره أن يبيعها فباعها بعشرة دنانير وقال: فذلك أمرتني وقال الأمر: ما أمرتك إلا بأحد عشر ديساراً أو أكثر، قال: قال مالك: إن أوركت السلعة بعينها حلف الأمر بالله على ما قال، وكان القول قوله، فقلت لمالك: فإن قال المشتري: إنما أنت نادم وقد أقررت بأنك أمرته بالبيع قال مالك: إذا أمركت السلعة بعينها أحلف الأمر وكان القول قوله فإن فاتت حلف المأمور أنه أمره بذلك أمرع، عليه يريد بذلك مالك إذا كان ما باع به المأمور غير مستنكر.

قلت: لم قال مالك هذا هنهنـا وقد قـال في الرجـل يدفـع إلى الرجـل ألف درهـم يشتري له بها حنطة فاشترى له بها تعرأ: إن القول قول المأمور مع يمينه؟ قال: إنما قلت کتاب الوکالات

لك ذلك ولم أسمعه من مالك لانه قد أقر له بالوكالة علي الاشتراء فلما اشترى الوكيل ما زعم أنه وكيل به عليه والذهب مستهاكة كان الامر مدعياً على المأمور يريد أن يضمنه فلا يقبل قوله إلا ببينة وأن السلعة التي اختلفا فيها قائمة فلذلك كمان القول قول الأمر وإذا فاتت كان القول قول الوكيل لأن الامر مدع يعريد أن يضمنه ففوت السلعة مثل فوت الدناتير.

قلت: أرأيت لو أن رجلًا دفع إلى رجل سالاً وأمره أن يشتري له سلعة من السلع فاشترى له السلمة فضاع المال بعدما اشتراها له؟ قال: قال مالك في الرجل يأسر الرجل يشتري له السلمة ولم يدفع شيئاً فاشتراها الرجل ثم دفع الأمر المال إلى المسأمور ليقضيه فضاع المال من المأمور قبل أن يدفعه قال مالك: على الأمر الغرم ثانية.

قلت: فإن ضاع ثانية؟ قال: يلزمه ذلك، قال: وأما مسألتك في الذي دفع المال وأمر مسألتك في الذي دفع المال وأمر أن يشتري له بذلك المال بعينه فإنما هو بمنزلة الذي يدفع وأمر أن يشتري به سلعة فيأتي إلى المال فيجده قد تلف فلا يلزم صاحب المال أداؤه ويكون صاحب القراض بالخيار إن شاء دفع المال ثانية، ويكون على قراضه، وإن شاء تبرأ منه ولا شيء عليه ويلزم العامل، فكذلك الذي دفع المال إلى المالمور وأمره أن يشتري له بذلك المال فإنه إن ضاع بعد ما اشترى كان بمنزلة ما أخبرتك في القراض وهو قول مالك ومسألتك مثله سواء.

قلت: أرايت لو أني أمرت رجلاً يشتري لي جارية بربرية فيعث إلي بجارية بربرية فوطئتها فحملت مني أو لم تحمل ثم قدم العامور بجارية بربرية فقال: إنما كنت بعثت إليك بتلك الجارية وديعة وهذه جاريتك التي اشتريت لك، قال: إن كان لم يبين له ذلك في البعثة حين بعث إليه بالجارية أنها جاريته ولم تفت حلف وكان القول قوله وقبض جاريته ودفع إليه التي زعم أنه اشتراها له، وإن كانت قد فاتت بحمل أو عتق أو كتابة أو تدبير لم أر له شيئاً ولم أر له عليها سبيلاً لأني لا أنقض عتفاً قد وجب وشبهته قائمة بقوله إلا أن يقيم البيئة فتكون له جاريته، ويلزم الأمر الجارية التي أتى بها المأصور لأن مالكاً قال في رجل أمر رجلاً أن يتاع له جارية بمائة دينار فقدم فبعث إليه بجارية ثم لقيه بعد ذلك فقال له: إن الجارية كانت تقوم بخمسين ومائة دينار وبذلك اشتريتها، قال مالك: حملت لم يكن عليه غوم شيء إلا المائة التي أمره بها بلغني ذلك عن مالك ممن أثن به حملت لم عكن عليه غوم شيء إلا المائة التي أمره بها بلغني ذلك عن مالك ممن أثن به

قلت؛ أرأيت العبد إذا وكل رجلًا أن يشتريه بمال دفعه العبد إلى الرجل فاشتراه؟ قال: يغرم ثمنه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كاملًا كذلك قال لي مالك، وسالتــــ عن العبد يدفع إلى الرجل مالاً فيقول: اشترني لنفسك فقال: ما أخيرتك.

قال ابن القاسم: إلا أن يستثني المشتري المال فيكون البيع جمائزاً ولا شيء عليــه غير الثمن الذى دفع إليه أولاً.

قلت: أرأيت إن أمرت رجلًا أن يبيع لي سلمة فباعها وبعنها أنا لمن تجعل السلمة؟ قال: سألت مالكاً عنها فقال: الأول أولاهما بيعاً إلا أن يكون المشتري الأخر قد قبضها! فهي له.

قــال ابن القاسم: وأخبـرني بعض أهل العلم عن ربيعة مثله ووايت مالكــأ وربيعة فيما بلغني عنهما يجعلانه مثل النكاح، أن النكاح نكاح الأول إذا أنكح الوليان وقد فوّض كل واحد منهما إلى صاحبه أن الاؤل أولى إلا أن يدخل بها الأخر.

ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ربيعة أنه قال في رجل بعث سلعة مع رجل وكلن وعب، عن يونس بن يزيد، عن ربيعة أنه قال في اثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكنان بيع سيد المال قبل أن يبيع الوكيل، فقال ربيعة: إن الوكالة بيع وبيع السيد جائز، وأيهما كان أول الوكيل أو السيد كان هو الذي يدفع السلعة إليه ويضمن بيعه فيبعه أجوز، وإن أدرك السلعة لم يدفعها واحد منهما إلى صاحبه فأزلهما بيعاً أجوزهما بيعاً فيها.

قال الليث بن سعد: قال ربيعة: وإنما كان شراء الذي قبضها أجوز وإن كان الأخر لأنه قد ضمن إن كانت وليدة استحلها وإن كانت مصيبة حملها.

#### الدعوى في بيع الوكيل السلعة

قال: وقال مالك في الرجل يدفع إلى الرجل السلعة يبيعها له فيبيعها بطعام أو عرض نقداً فينكر صاحب السلعة البيع ويقول: لم آمرك أن تيمها بطعام ولا بعرض. قال مالك: إذا باعها بما لا تباع به فهو ضامن، وقال غيره: إن كانت السلعة قائمة لم تفت خير صاحبها فإن شاء أجاز البيع وأخذ العرض أو الطمام الذي يبعت به السلمة وإن لم يجز فعله نقض البيع وأخذ سلعته ولم يكن له أن يضمن البائع لأن السلمة لم تفت، فإن فات فهو بالخيار إن شاء أحذ الطعام بشمن سلعته وإن شاء ضعنه قيمتها وأسلم الطعام أو العروض للبائع، وقال غيره: كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والاشتراء

۲۷۶ کتاب الوکالات

ما ليس عليه أصله من الأمر المستنكر الذي ليس بمعروف مثا, أن يأمر رجلًا ببيـع سلعته فيبيعها وتفوت بما لا يباع به مثلها ويدعى أنه أمره بذلك وينكر رب السلعة أن يكون أمره بذلك أو ادعى المأمور أنه أمره أن يبيعها بدينارين إلى أجل أو بخمسة دنانير وهي بثمانمائة دينار أو بطعام أو بعـرض وليس مثلها يبـاع به، فـإن هـذا ليس بجـائز على الأمـر وإنما أمره الأمر بالبيع ولم يأمره بالاشتراء، ألا ترى أنه لمما أمره ببيع سلعته فإنما البيع بالاثمان والأثمان الدنانير والدراهم وأن بيعه السلعة بالطعام والعروض وهي مما لا تباع به إنما هو اشتراء منه للعروض والطعام وهو لم يأمره بـالاشتراء لأن العـروض والطعـام هو مثمون وليس هو بثمن، ألا ترى أنه من سلف طعاماً بعينه في عرض إلى أجل فاستحق الطعام انفسخ السلم ولم يقل لـه اثت بطعام مثله ولو سلف دراهم أو دنانير في عروض إلى أجل فاستحقت الدنانير والدراهم لم ينقض السلم وقيل له اثت بدراهم مثلها أو بدنانير مثلها لأنها ثمن وليست بالمثمونة والطعام والعروض مثمون وليست بثمن، وأن الرجل يشتري السلم بالدنانير أو الدراهم وليست عنده فلا يكون به بأس ولا يقال له فيه: باع ما ليس عنده ولا يجوز له أن يشتري السلم التي لا تكال ولا توزن بسلم تكـال وتوزن من صنفها ولا من غير صنفها أو بطعام ليس عنده لأن ذلك وإن كان مشتريًّا لمــا اشترى من السلع التي لا تكال ولا توزن بسلم تكال أو توزن أو بطعام يكال ليس عنده فهــو بائــم أيضاً فصار بائعاً لمـا ليس عنده، وقـد قامت السنـة عن رسول الله ﷺ وعن أصحـابه وعن التابعين: أنه لا يجوز بيع ما ليس عندك إلا ما قامت به السنة في التسليف المضمون.

المحتون: وقد وصفنا قبل هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز، وكذلك لو الدعن أنه أمره أن يشتري له سلعة تساوي خمسين دينداراً بعائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة بساوي خمسين دينداراً بعائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتريها إلا بالعين يشتري له سلعة براسلة التي ادعى أنه أمره أن بشتريها إلا بالعين يشبه الوكالات مثل أن يقول: أمرتني أن أبيع سلعتك بعشرة وهي معا يتغابن الناس فيه وقد فناتت السلعة، ويقول رب السلعة: إنها أمرتك بأحد عشر أويقول أمرتني أن أشتري للع طعاماً بعشرة دنانير وقد فعلت فيقول الأمر أمرتك أن تشتري بها سلعة فالقول قول المأمور، وكل معاشرة ونكل المأمور من يمكن وادعى الأمر غيره فالقول قول المأمور وكل قائم ادعى فيه العامور ما يمكن ولم يفت وخالفه الأمر وادعى غيره أحلف الأمر وكان القول قول المأمور المائية يقول رب النوب: أمرتك بعصغر ويقول الصباغ: أمرتني بزعضران أو يدفع ثوبه الى الخياط فيقول: أمرتك بقباء ويقول الخياط: أمرتني بزعضران أو يدفع ثوبه إلى الخياط فيقول: أمرتك بقباء ويقول الخياط: أمرتني بتعيص فليس على واحد منهما

كتاب الوكسالات ٧٧

إذا ادعى عليه غير العمل الذي عمل إلا اليميين بالله ما عملته لك إلا ما أمرتني به إذا كان ذلك كله من عمله أنه يصبغ بالضربين ويخيط الصنفين وهو قول مالك.

## الوكيل في السلم أو غيره يأخذ رهناً أو يأخذ حميلًا فيضيع عنده وقد علم به الآمر أو لم يعلم

قلت: أرايت إن وكلت وكيلًا في أن يسلم لي في طعام إلى أجل ففعل وأخــذ رهناً أو حميلًا من غير أن آمــره أيجــوز ذلك في قول مالك؟ قـــال: نعم والرهن والحميــل ثقة للأمر فهذا الوكيل لم يصنم إلا خيــراً ووثيقة للأمر.

قلت: فإن ضاع الرهن عند الوكيل قبل أن يعلم بذلك الموكـل؟ قال: الضيـاع من الوكيل لأن الأمر لم يأمره بذلك بأن يرتهن.

قلت: فما كان من ضور في الرهن فهو على الوكيل وما كان من منفعة فهي للأمر؟ قال: نعم.

قلت: فالحميل؟ قـال: الحميل ليس يـدخله ما يـدخل الـرهن من التلف والحميل في كل وجه إنما هو منفعة للأمر.

قلت: فإن كان الأسر قد علم بـالرهن فـرضيه ثم تلف بعـد ذلك؟ قـال: إذا رضي بالرهن لزمه وكان كأنه أمره بذلك بأن يرتهنه له لأنه إنما ارتهن له.

قلت: فإن رده ولم يقبله رجع الرهن إلى ربه ولم يكن للوكيـل أن يحبسه في قــول مالك؟ قال: نعم.

#### دعوى الوكيل

قلت: أرايت لو أن مكاتباً بعث بكتابته مع رجل أو امرأة بعثت بمال اختلعت به من زوجها مع رجل أو رجل بعث بصداق امرأته مع رجل وزعم الذي بعث ذلك معه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه المبعوث إليه المال قال: قال مالك: في الدين ما أخبرتك، فهذا كله محمول الدين وعليهم أن يقيموا البينة أنهم قد دفعوا ذلك إلى المبعوث إليه وإلا ضمنوا قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً وديعة بغير بينة فوكلت وكيلاً يقبضها منه فقال: قد دفعتها إلى الوكيل وقال الوكيل: كذبت ما دفعت إليّ شيشاً، قال: إن لم يقم بينة غرم، وقال غيره: ألا ترى أن الوصي أمين، ولو زعم أنه تلف ما في يده لم يضمن وإنما الوصي أمين مأمور بدفع ما في يديه مما أوصى به إليه إلى من يرثه عمن أوصى به إلى كتاب الوكالات

الوصي. قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَابِتَلُوا البَتَامِي حَتَى إِذَا بَلَغُوا النَّكَاحِ فَإِنْ آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ﴾ [النساء ٦] وقد قبال ﴿ واشهدوا عليهم ﴾ [النساء ٦] فقد أمرهم الله تبارك وتعالى بالإشهاد إذا أمروا بدفع ما في أيديهم إلى غيرهم فكذلك من عليه دين فأمر بدفع ما عليه إلى رجل أو كانت عنده وديعة فأمره ربها بدفعها إلى أحد فعليه ما على ولي اليتيم من الإشهاد.

## إقالة الوكيل وتأخيره

قلت: لـــو وكلت وكيلاً في أن يسلم لي في طعام ففعل ثم أقــال الوكيــل بغير أمــر الأمر أفيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا يجوز له ذلك عند مالك لأن الطعام إنما وجب للأمر.

قلت: ارايت إن وكلت رجلًا يسلم لي في طعام ففعل، ثم إن الأمر أقال البائح أو ترك ذلك له أو وهب له؟ قبال: أرى أن الطعام إنما وجب لملامر فكل شيء صنع في طعامه مما يجوز له فذلك جائز ولا ينظر هنهنا إلى المأمور في شيء من ذلك.

قلت: أرأيت إن وكلت رجلاً يسلم لي دنانير في عشرة أرادب حنطة ففعل الموكيل ذلك ثم إن الوكيل أقاله بعد ذلك؟ قال ابن القاسم: إن كان ذلك ثبت للذي ابتاع له بالمبينة أو باعتراف من الوكيل قبل أن يقيله أنه إنما ابتاع ذلك للذي وكله فلا تجوز إقالته إلا بلمر الأمر الذي وجب له الطعام.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن وكلت وكيلاً يسلم لي في طعام أو يبتاع لي سلعة بعينها ففعل ولم يذكر عند عقدة الشراء للبائع أنه إنما ابتاع لغيره وقد شهد الشهود عليه أنه أقد بأنه إنما ابتاع لي أو شهدت البينة حين أمرته بذلك لمن تكون العهدة هنهنا اللوكيل على الباشع أم للامر؟ قال: لا ولكنها للأمر على البائم.

قلت: فإن أصاب الوكيل عيباً بعد ما اشترى لم يكن له أن يردها لأن العهدة إنما وقعت لغيره؟ قال: إذا كان إنما أمره أن يشتري سلعة بعينها منسوبة فقال له: اشتر لي عبد فلان أو دار فلان لم يكن له أن يرد، وإن كانت سلعة موصوفة ليست بعينها فللوكيل أن يردها إن وجد فيها عيباً.

قلت: لم؟ قال: لأن الوكيل هنهنا ضامن لأنه لو اشترى سلعة بها عيب تعمد ذلك ضمن ذلك، فلذلك إذا وجد بها عيداً بعدما اشترى وهـو يقدر على ردهـا فلم يفعل فهـو كتاب الوكالات

ضامن، قال: وإنما يعطي النام أن تشترى لهم السلع على وجه السلامة وقال غيره: السلامة وقال غيره: السلامة بالإجازة والمرد عن السلمة بعينها وبغير عينها المهدة على البائح للائمر والأمر المقدم في الإجازة والمرد عن نفسه والأمر بالخيار فيما فعل المامور من المرد إن شاء أجاز رده وإن شاء نقضه وارتجع السلمة إلى نفسه إن كانت قائمة وإن كانت قد فاتت فله أن يضمن المامور لأنه متعد في الرد لسلعة قد وجت للأم.

قلت لابن القاسم: ولم يرد الوكيل هذه السلعة التي يغير عينها أمن قبل أن للوكيل على البائم عهدة قال: لا.

قلت: فلأي شيء جعلته يرد إذا أصاب عياً وليست له عهدة؟ قال: لأنه ضامن إن اشترى عياً ظاهراً فلهذا الوجه جعلته يرد السلعة بغير عينها.

قلت: وكذلك لو وكل وكيلًا يبيع له سلعة فباعها لم يكن لـه أن يقبل ولا أن يضح من ثمنها شيئًا؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قال ابن القاسم: وهذا في الوكيل على شراء شيء بعيت أو بيعه في الشيء القليل المفرد، وأما الوكيل المفوض إليه الذي يشتري وبيسع باجتهاده فهذا اللذي يكون كمل ما صنع على النظر من إقالة أو رد بعيب أو ابتداء اشتراء عيب جمائز على الأمر إذا لم يكن فيما فعل محاباة.

قلت: أرأيت إن وكلت رجلًا يسلم لي في طعام ففعل فلما حل الأجل أخذ الوكيل الذي عليه الطعام من غير أن يأمره بذلك الأمر؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك وقد فسرنا ما يشبه هذا.

## في رجل وكل رجلًا يبتاع له سلعة والثمن من عند الوكيل ففعل وأمسك حتى يأخذ له ذلك

قلت: أرأيت إن وكلت رجيلاً يشتري لي طعاماً من السبوق أو سلعة من السلع وأمرته أن ينقده من عنده ففعل ثم أتيته لأقبض ذلك منه فمتغني من ذلك حتى أدفع إليه الثمن الذي نقد؟ قبال: أرى أن تأخذ السلعة وليس للمأمون أن يمنعه السلعة لأنه إنما أقرضه الدنائير التي اشترى له بها السلعة ولم يرتهن شيئاً فليس له أن يمنعه ما اشترى له من ذلك.

كتاب الوكـالات

قال ابن القاسم: ولو أن رجلاً أمر رجلاً يبتاع له سلعة من بلد من البلدان ولم يدفع الشمن إليه وقال: أسلفني ثمنها فابتاعها ثم قدم نقال الأمر: إدفع إلي السلعة، وقال المامور: لا أدفع إليك حتى تدفع إلي الشمن فأيمي أن يدفع إليه السلعة كان ذلك للأمر لان الثمن كان سلفاً والسلعة عنده وديعة وليست برهن وليس له أن يرتهن ما لم يرهنه وذلك أن مالكاً سلفاً عندم رجل أمر وجلاً يبتاع له لؤلؤاً من مكة وينقد الثمن من عنده حتى يقدم فيدا له الأمرو فرعم أنه قد ابتاع له الذي أمره به وأنه ضاع منه بعدما اشتراه، قال مالك: أرى أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو إنه قد ابتاع له ما أمره به وأنه كان رهناً يعدما عند عنه ويأخذ منه الثمن لأنه قد الثمنة حين قال: ابتع لمي وانقد عني فلو كان رهناً يجرز له حبسه عنه لحقه ما قال مالك: إن له أن يرجع بمنت حتى يقاصه بثمنه إلا أن يرجع بناه ويعطف علمنا أنه لميس برهن ويصلف علمنا أنه لهن برهن وليس له عند مالك أن يجعله ومناً بعلما المشراه ووجب للأمر إلا أن يرضى الأمر من ذي وليس له عند مالك أن ابتعه لمي وانقد عني من عندك واحبسه حتى أدفع إليك الثمن فهذا رهنا منها.

قال ابن القاسم: ومما يبين ذلك أن لو اشترى له ببينة وكمان ذلك مما يغيب عليه مثل الثياب والجوهر واللؤلؤ أو ما أشبه ذلك ثم ادعى أنه هلك في يديه لم تسأل البينة ولم يقاص بشيء منها فيما دفع عن الأمر في ثمنها وأحلف إن اتهم واستوفى ثمنها فهذا يدلك على أنها ليست برهن ويدلك على أنه ليس له أن يحبسها إذا اشتراها لغيره ووجب الثمن الذي دفع فيها قرضاً منه له وإنما هي عنده وديعة من الودائع مصدق فيها.

قلت: أرأيت الرجل يبيع السلعة من الرجل فيدعي البائع أنه باعه على أن الخيار للبائع أنكر المشتري فقال: اشتريتها وما شرطت علي الخيار؟ قبال: لا يصلق البائع والنيع له لازم، قال: وسألت مالكاً عن الرجل يبيع من الرجل السلعة فيأتيه من الغذ بالثمن وقد احتبس صاحب السلعة السلعة فيقول البائع: إنما بعتك أمس على أن جئتي بالثمن اليوم وإلا فلا يع بيني وبينك، وقال الاخر: لا لم أشترط لك شيئاً من ذلك قال: قال مالك: البيع له لازم وهو مدع فمسألتك مثل هذا، قال: وقال مالك: ولو ثبت له هذا ما رأيت ذلك ينفعه ورأيت البيع له لازماً ولم يوه مثل الخيار في هذا الوجه.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت من رجل طعاماً فأصبت بالطعام عيباً فجتت لأرده فقال البائع: بعتك حملاً من طعام بمائة درهم وقال المشتري: بل اشتريت منك نصف حمل بمائة درهم؟ قال: القول قول المشتري إذا كان يشبه أن يكون نصف الحمل بمائة درهم

لأن البائع قد أقر له بالمائة، ألا ترى لو أن رجالاً باع فرساً أو جارية أو ثبوباً فل بعنيه المشتري : بل بعتنيه المشتري عياً فجاء ليرده فقال: بعتكه وآخر معه بمائة دينار وقال المشتري: بل بعتنيه وحده بمائة دينار كان القول قول المشتري لأن البائع قد أقر له بالثمن، والبائع مدع فيما زعم أنه باعه معه، فإن لم يشبه ما قال المشتري وتفاحش ذلك كان القول قول البائع مع يمينه ولا يرد من الثمن إلا نصفه نصف ثمن القمح، ولا غرم على المشتري في النصف الحمل الباقي إذا حلف لأن البائع فيه مدع.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً قال: لفلان عليّ مائة دينار باعتي إلى أجل كذا وكذا وقل المقر له: بل هي حالة القول قول من في قبول مالك؟ قال: سشل مالك عن رجل باع من رجل سلمة فأتاه يقتضيه الثمن بعد ذلك فقال الميتاع: بعني إلى أجل كذا وكذا، وقال البائع: بل حال، قال: إن كان الذي ادعى المبتاع أجلاً قريباً لا يتهم في مثله، فالقول قوله وإلا كان القول قول البائع الذي قال حال إلا أن يكون لأهل تلك السلمة أمر يتبايعون عليه قد عرفوه فيكون القول قول من ادعى الأمر الممروف عندهم، ومن ادعى عليه قرض فادعى الأجر المقرض، ولا يشبه هذا البيع عليه قرض فادعى الأجرا مقال عبد الرحمن.

قلت: أرأيت الرجل يبدفع إلى الرجل السلعة فيقول المدافع: أمرتك أن تبرهنها ويقول المدفوعة إليه: بل أمرتني أن أبيعها؟ قال: القول قول صاحبها فاتت أو لم تفت.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال لي مالك في الرجل يدعي السلعة في يد الرجل فيقول المدفوع إليه: رهتتنيها ويقول صاحبها: بل استودعتكها إن القول قول ربها.

قلت: فإن قال الدافع: أمرتك أن تبيعها بطمام وقال المأمور: أمرتني أن أبيعها بدنانير، قال: إن لم تفت السلعة كان القول قول الدافع وإن ضاتت فالقول قول المأمور ويحلف لأن مالكاً قال في الرجل: يدفع إلى الرجل السلعة بيبعها له فيقبول المأمور: أمرتني بعشرة ويقول الأمر: بل أمرتك باثني عشر، قال: القول قول صاحبها إن لم تفت ويحلف، فإن فاتت كان القول قول المأمور ويحلف، فإن فاتت كان القول قول المأمور ولا شيء عليه.

قلت: أرأيت إن دفع إليه دنانير فقـــال رب الدنــانير: أمــرتك أن تشتــري بها طعـــاماً وقال المأمور: بل أمرتني أن أشتري بها بزاً قال: القول قول المأمور.

قلت: ما فرق بين الدنانير والدراهم والسلعة؟ قلت في الدراهم والدنانير القول قول المأمور، وقلت في السلع: إذا أمرته أن يبيعها إن القول قول الأمر، قال: لأن السلم قائمة بأعيانها لم تفت وإن كانت في يد المشتري فلذلك كان القول قوله إذا هي لم تفت والدنانير والدراهم حين أذن له أن يشتري له سلعة فالدنانير والمدراهم فائتة مستهلكة، فالقول فيها قول المامور وكذلك أيضاً في السلع إذا كانت مستهلكة قد فاتت، فالقول فيها قول المأمور أيضاً.

قلت: أرأيت هذه الأقاويل كلها هي قول مالك؟ قال: أما في السلع إذا فانت وإذا لم تفت فهو قول مالك وأما في الدنانير والدراهم فلم أسمعه منه وهو رأيي.

## في رجل وكل رجلًا يرهن له ويأتيه بالسلف فادعى الأمر أنه أمره بأقل مما قال المأمور وادعى أنه لم يقبل منه الدراهم وقال المأمور: قد دفعتها إليه

قلت: أرأيت لو أني دفعت إلى رجل لمرياً ليرهنه ففعل فلما جنت أفتكه قال الرسول: قد رهنته بعشرة دنانير وقد دفعها إليك، وقال الأمر: ما أمرتك إلا بخمسة الرسول: قد رهنته بعشرة دنانير وقد دفعها إليك، وقال الأمر: ما أوقل المبرتهن إذا كان الوهن يسرى ما قال المرتهن، فإن قال: لم أقبض منك شيئاً وقد أمرتك أن ترهنها وقال الرسول: قد رهنتها ودفعت إليك الذهب كان القول أيضاً قول الرسول في الدفع، والقول قول المرتهن فيما رهن به إذا كان قيمة الرهن مثل ما قال.

قلت: ولم كان القول قول الرسول إذا قبال الأمر: لم أقبض منك شيئاً؟ قبال: لأنه الثمن عليه ومثل ما لو قال له: يع لمي همذه السلمة فباعها وقبال: قد دفعت إليك الثمن وقال الأمر: لم تدفع إلي شيئاً كان القول قول البائع لأن من باع سلمة فإن له قبض المال وإن لم يكن قبل له يع واقبض، وإنما قبل له يع فسنة من باع أنه يقبض فهو مصدق في القبض وهو بمنزلة رجل قبله وديعة لرجل فقال له المستودع: قد ددنها عليك، فالقول قوله لأن المستودع ما على ولي اليتم.

وقال المخزومي: ولو دفع رجل إلى رجل ثرياً ليرهته لرب الثوب فاختلفا كان كما وصفت لك في صدر الكتاب وإن كان إنها دفعه إليه ليرهنه لنفسه يقر له رب الثوب بذلك أنه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوب: أمرتك أن ترهنه بخمسة، وقال الراهن لنفسه المستعير للثوب ليرهنه: أذنت لي أن أرهنه بعشرة والثوب يساوي عشرة، فالقول قول رب الثوب إنه لم يأذن له إلا بخمسة ولا يكون رهناً إلا بما أقرً به المعير، والمستعير مدع عليه. كتاب الوكـالات

## في الرجل يوكل الرجل يبتاع له سلعة بدين له عليه

قلت: أرأيت لو كان لي على رجل ألف دوهم فقلت له: اشتر لي بها سلعة من السلع جارية أو دابة أو أمرته أن يشتري لي بها سلعة بعينها؟ قال: قال مالك: إذا كان الأمر صاحب الدين حاضراً حيث يشتريها له المأمور الذي عليه الدين لم أر بذلك بأساً، قال مالك: وأرى إن كان الأمر ليس بحاضر لم يعجبني ذلك، قال: وذلك أن مالكاً قال لنا: لو أن رجلاً قلم من بلد من البلدان بعتاع فباع من أهل الأسواق فصارت ذهبه عند أهل الأسواق فقال لهم بعد ذلك: إني مشغول ولا أبصر سلعة كذا وكذا فاشتروها لي بمالى عندكم من تلك الذهب وهو حاضر، قال مالك: لا بأس بذلك.

قال: فقلت لمالك: فلو أن رجلاً كان له على رجل دين وهو غائب عنه فكتب إليه أن يشتري له بذلك الدين سلمة من السلم؟ قال: لا يعجبني ذلك إلا أن يكون كتب في ذلك إلى رجل وكله يقبض ذلك الدين منه فلا بأس به ولم يره مثله إذا لم يوكل؟ قال: وقال لي مالك: لو أن رجلاً كتب إلى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من كسوة يحتاج إليها أو غير ذلك ففعل فبعث بها إليه ثم كتب بذلك إليه وأمره أن يساع له بتلك الذهب التي اشترى له بها شيئاً مما يحتاج إليه في بلده. قال مالك: لا بأس بذلك وهذا من المعروف الذي ينبغي للناس أن يفعلوه فيما بينهم ففرق لي مالك بين هذه الرجوه المثلاثة على ما فسرت لك. قال ابن القاسم: وهي في القياس واحد.

تم كتاب الوكالات من المدونة الكبرى ويليه كتاب العرايا.

#### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

#### كتاب العرايا

#### ما جاء في العرايا

قلت لابن القاسم: صف لي العرايا ما هي، وفي أي الثمار هي، ولمن يجوز له بيمها إذا أعربها؟ قال مالك: العرايا في النخل وفي جميع الثمار كلها مما ييس ويدخر مثل العنب والتين والجوز واللوز وما أشبهه مما ييس ويدخر يهب ثمرتها صاحبها للرجل ثم يبدو لصاحبها الذي أعراها أن يتاعها من الذي أعربها والثمر في رؤوس النخل بعدما طابت أنها تحل لصاحبها الذي أعراها أن يتأمها باللذائير والدراهم وإن كانت أكثر من خصة أوسق ويشتريها بالطعام الذي هو من غير صنفها إذا جدها مكانه أو بالعروض نقداً أو إلى أجل ويتاعها بخرصها بصنفها إلى جدادها إذا كانت خصة أوسق فأدني وإن كانت أكثر من خصت أوسق لم يصلح بمها بتمم إلى الجداد ولا يصلح بتمر نقداً في ينبغي له أن يبتاعها بشيء من الطعام مخالف لها إلى أجل ولا بأس أن يبتاعها في قول المخالف مخالف الها إلى أجل ولا بأس أن يبتاعها في قول المخالف المغام مخالف لها إذا جد الشر مكانه صاحبها الذي يبتاعها ويدفع إليه الطعام فلا خير المعام نقله الله ين يفترة اول الك في العرايا ابن وهب.

قال مالك: وإنما يبع العرية بخرصها من التمر إن ذلك يتحرى ويخرص في دؤوس النخل ولبست له مكيلة وإنما ذلك بمنزلة التولية والشركة والإقالة ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك الرجل أحداً في طعام اشتراه حتى يستموفيه ولا أقبال منه حتى يقبضه ولا ولاه، قال: ويبع العرايا إلى الجداد إنما ذلك موفق من صاحب الحائط على صاحب المرية يكفيه عربته ويضمن له خرصها حتى يعطيها إياه تمراً ولولا ذلك ضاعت عربته أو ستاج عليها نظمه الإجارة ببعضها.

كتاب العرايـا كتاب العرايـا

قال مالك: وإنما فرق بين العرايا بالتمـر وبين المزابنـة لأن المزابنـة بيع على وجــه المكايسة وأن بيع العرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة فيـه ولا مكايسـة ومثل ذلـك الرجل يبدل للرجل الـدراهم بأوزن من دراهمه فإذا كـان ذلك على وجـه المعروف جــاز. ذلك وإن كان على وجه البيع لم يجز وإنما وضع ذلك على وجـه المرفق لصــاحب التمر الذي ابتاعه وفيه العرية العذق والعذقان والثلاثة فينزله الرجـل بأهله فيشق علبـه أن بطأه رب العرية كلما أقبل وأدبر ويريد رب الثمر الذي ابتاعه أن يسد بابه ولا يدخله أحد فيأتى رب العرية فيدخل فلا ينبغي أن يحال بينه وبين ما جعل له من عربته فيرخص لرب الثمـر أن يبتاع من رب العرية عريته بخرصها يضمنها له حتى يوفيه إياها تمرأ لموضع مرفق ذلك له وأنه ليس على وجه المكايسة والتجارة وأن ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق ويدلك على ذلك أن عبـد الله بن وهب ذكر أن عمـر بن محمد وعبـد الله بن عمر ومالك بن أنس حدثوه عن نافع عن ابن عمر عن زيـد بن ثابت أن رسـول الله ﷺ أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها تمراً، وذكر مالك عن داود بن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العـرايا أو دون خمسة أوسق. سحنون ويـدل على أنها معـروف وأنها لا تنــزل على وجــه البيــع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق لمن أريد إرفاقه وطرح المضرة عمن أرفق لما يدخل عليه من واطئة الـرجل والأذي لحـائطه مـا ذكر ابن لهيعـة وإن كان مـالك لا يـأخذ ببعضه، ولكن يزعم من أنكر ذلك ابن وهب وذكر عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب أنه مثل عن العرايا فقال: كان الرجل يطعم أخاه النخلة والنخلتين أو الثلاث نخلات فكان رسول الله ﷺ يرخص للذي أطعمهن أن يبيعهن قبل أن يبدو صلاحهن فقد جــوز في هذا الحديث بيعها قبل أن يبدو صلاحها لما أراد رسول الله ﷺ من إتمام المعروف وطرح المضرة والضيق.

ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قـال: العربية الرجل يعـري الرجـل النخلة أو الرجـل يستثني من مالـه النخلة أو الاثنين يأكلهـا فييمها شمر .

#### في عرية النخل وليس فيها ثمر

قلت: فهل يجوز أن يعري الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها الشمرة وقبل أن يطلع في الشجر شيء؟ قال: لا بـأس به عنـد مالـك، قال مـالك: ولا بـأس أن يعري الرجل الرجل النخلتين أو الثلاث يأكل ثمرتها السنتين والثلاث.

قال ابن وهب، وقال مالك: أو ما عاش المعرى، قال مالك: وهذه العرابالا يشتريها حتى تطبب ثمرتها بحال ما وصفت لك لا يشتريها بعدما تطلع حتى تزهى ويحل بعها.

## بيع العرية من غير الذي أعراها

قال: وقال لي مالك: لا أرى بأساً لصاحب العربة أن يبعها ممن له ثمرة الحائط وإن كان غير الذي أعراه بخرصه. قال في مالك: إنه يجوز أن يأخذ ذلك بخرصها ممن اشترى ثمرة الحائط أو اشترى أصل النخلة بثمره لأن الثمرة إذا طابت زايلت النخل قال: وفيها قال في مالك: لو أن رجلاً باع حائطاً وترك الثمرة لنفسه أو باع حائط من رجل والمدرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمن كانت له الشمرة إذا كان صاحبها أبقاها لنفسه أو باعها من غيره أن يأخذ تلك العربة بما وصفت لك.

## في العرية يبيعها صاحبها ثم يشتريها الذي أعراها

قلت: أرأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعدما أزهت وحل البيع ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذ بخرصها من الذي اشتراها من الذي أمراها أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: قول مالك أنه جائز لأنه لو أن رجلاً أسكن رجلاً منزلاً في دار له حياته ثم وهب ذلك السكنى لزجل غيره حياته لجاز لصاحب المدار أن يبتاع من الموهوب له ذلك السكنى كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه ذلك المسكن والذي أسكن عما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه بمنزلة بيم الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه.

قال: ولقد سالت مالكاً عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيه نخلة فيريد بعد أن تطب النخلة ويحل بيع الثمار أن يبتاعها منه بخرصها إلى الجداد فقال: قال لي مالك: إن كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يعجبني ذلك وأراه من بيع التمر بالرطب إلا مذال الأصل ولم يعر وإن كان على وجه الكفاية له والمؤتة لم أر بأساً إذا كان على وجه المعورف، فالعراية قد تجوز على الوجهين جميعاً على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج وقد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا تبالي إذا خرجت من يد الذي أعربها إلى غيره بهية أو بثمن أن يشتريها الذي له المصرة لأن الرخصة فيها إنما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كافاية المؤتة

كتاب العرايا كتاب العرايا

لصاحبه فلا بأس بهذا في الأمرين جميعاً على ما سمعت من مالك والله أعلم، ولو كان مكروهاً أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروهاً لمن اشترى الشمرة أن يشتري ما أعراها بائعه، فهذا يدلك وهذا أشد الكراهية، ولكن لا بأس به، وقد قال بعض كبار أصحاب مالك: إن العربة لا يجوز شراؤها لمن أعراها إلا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل عليه فارخص له في نفي المضرة والقائها، ولذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائطه وإن كان أصل ملكها ليس على عربة تشبه ذلك لما يخاف من إدخال المضرة على صاحب العربة فلذلك جوز أمر صاحب العربة فلذلك جوز أمر صاحب العربة فلذلك

### في العرية تباع بغير صنفها من التمر أو البسر أو الرطب

قلت: أرأيت إن أعراني تخلاً له صيحانياً فاراد شراءه بتمر برني إلى الجداد أيجرز ذلك في قول مالك؟ قال: لا يجوز له أن يأخسله إلا بصنفه وإلا دخله يبع الرطب بالتمر إلى أجل ودخلته العزابنة وخرج من حد المعروف الذي سهمل بيعه. ألا تبرى أن التوليمة في الطعام إن تأخر أو زاد أو نقص وحال عن موضع رخصة رسول الله ﷺ صار بيعاً يحله ما يحل البيع ويحرمه ما يحرم البيع.

قلت: ولا يجوز أن تشتري العرايا بالرطب ولا بالبسر؟ قال: نعم لا يجوز.

#### في المعري يشتري بعض عريته

قلت: أرأيت إن اشترى بعض العرية وترك بعضها وهي خمسة أوسق فأكثر أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: بلغني عن مالك أنه قال: لا بأس أن يشتري منها خمسة أوسق فادنر.

قال ابن القاسم: وأنا أرى ذلك حسناً لأن مالكاً قال لي: لـو أن رجلاً أسكن رجلاً داره لم يكن بـأس أن يشتري ممن أسكن بعض سكنـاه ويترك بعضـه، فهذا عنـدي مشل العربة ولم أسمع العربة من مالـك إلا أني سمعت السكنى من مالـك، والعربـة على هذا واستحسنه على ما بلغني ابن وهب.

قال مالك: ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق من كل رجل أعرى وإن كان منهم من قد أعراه ما يكون خرص ثمرته أكثر من خمسة أوسق فلا يعطاها كلها فإما أن يكون رجدلًا قد أعرى ناساً شتى فيأخذ من هذا خرص خمسة أوسق ومن هذا خرص وسقين فيكون في ذلك أكثر من خمسة أوسق إذا اجتمعوا فلا بأس به ولا أحب ذلك لغير صاحب العرية قال: ولا بأس بأن يعري الرجل حائطه كله.

قلت لابن القاسم: أرأيت إن أعرى خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها أو يترك بعضها؟ قال: قال مالك: ذلك جائز.

قلت: وكذلك إن مات الذي أعرى أو الذي أعرى فورثتهما مكانهما يجوز لهم ما كان يجوز للإباء قبلهم؟ قال: نعم، وقال بعض كبار أصحاب مالك: إذا كمانت العرية خمسة أوسق أو أدنى فلا يجوز للمعري أن يشتري هو بعض عريته لأن الرخصة في العربة وفي بيعها لما يدخل على المعري في حائطه من دخول المعري وخروجه، فإذا اشترى بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ماله سهل شراء العرية فصار هذا إنما يطلب الفضل والربح فدخله ما خيف من المزابة.

## في الرجل يعري أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها

قلت: أرأيت إن أعراه حائطه كله أيجوز له أن يأخفه منه بخرصه بعدما أزهى وحل بيعه في قول مالك؟ قال: بلغني عن مالك ولم أسمعه منه أنه كان يقول: إذا كان الحائط بعمسة أو دون خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق فأعراه كله جاز شراؤه للذي أعراه بخرصه إلى الجداد بحال ما وصفت لك لأن النبي 養 أرخص في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق في المرايا أن تباع بخرصها.

قال: فإن كان الحائط أكثر من خمسة أوسق لم يجز له أن يشتري منه إلا خمسة أوسق؟ قال: ولقد سألت مالكاً عنها فقال: لا بأس به بالدنانير والدراهم وإن كان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة أوسق.

قال: فقلت لمالك: فإلى الجداد بالتمر فأبي أن يجيبني فيه، وقد بلغني أنه قاله وأجازه وهو عندي سواء، ومما يين لك ذلك لو أن رجلاً أسكن رجلاً داراً له كلها حياته فاراد أن يبتاع منه بعض سكتاه بدنانير يدفعها إليه لم يكن بذلك بأس، قال: ولقد سألت مالكاً عنه فقال لي: لا بأس بذلك.

قلت: وإن كانت الدار كلها؟ قال: والمار كلها إذا أسكتها ربها رجلًا والبيت سواء.

قال ابن القاسم: فإن قال قائل: إن الحائط إذا كانت خمسة أوسق فأدنى لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعرى ثمرته كلها فـلا يجوز لـه أن يشتري ذلـك وإنما الرخصة على وجه ما يتأذى به من دخول من أعراه وخروجه فليس هو كما قبال، والحجة على من قال: إن الدار إذا أسكتها رجل كلها لم يدخيل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكنى المسكن أو بعضه، وأصل هذا إذا كان قد أعرى الحائط وهو خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك.

## في الرجل يعري من حوائط له ثم يريد شراءها

قلت: أرايت لو أن رجلاً له حوائط كثيرة متباينة في بلد واحد أو في بلدان شتى أمرى من كل حائط أعرى من كل واحد منها خصمة أوسق فادنى أو أكثر أفيجوز له أن يشتري من منها خمسة أوسق فادنى؟ قال: نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فادنى، قال: وكذلك لو أنه أعرى من حائط واحد ناساً شتى واحداً أربعة أوسق وآخر ثلاثة أوسق وآخر خمسة أوسق جاز له أن يشتري من كل واحد منهم ما أعرى، وإن كان ذلك إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جائز لا بالس به، وقد بلغنى عن غير واحد أن مالكاً يقوله.

## في الرجال يعرون رجلًا واحداً

قلت: ما قول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أهروا رجلاً خمسين وسقاً فأراد كل واحمد منهم أن يأخمذ خمسة أوسق بما يجوز أن تشتري به العرايا؟ قـال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولم يبلغني عنه وأراه جائزاً لأن كل واحد منهم إنما أعرى خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأصح من الرجل يعري عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة، وقمد أجازها مالك فهذا أجوز، ومما يين لـك أن لو اشتروها جميعاً بخرصها لم يكن بذلك بأس وكذلك وإن تفرقوا إنما اشترى كل واحد منهم ما أعرى.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً أعرى عشرة رجال حائطاً له فأراد أن يأخمذ من كل واحمد منهم خمسة أوسق بخرصهما أو مما ذكرت مما يجوز بيعه في قـول مالـك؟ قـال: قـال مالك: لا باس, به.

#### في عارية الفاكهة الرطبة والبقول

قلت: هل تكون العارية في الفاكهة الخضراء التفاح أو الرمان أو الخوخ أو ما أشبه هذا أو البطيخ والموز والقصب الحلو وما أشبه هذا من الأشياء من الفاكهة والبقول؟ قال: لم أسمع في هذا شيشاً ولا أرى العرايا في هذا جائزة أن تشترى بخرصها لأنها تقطع خضراء فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر ليبس ويدخر قال: ولا بأس إن أعراه هذه ٢٩٠ كتاب العرايـا

الأشياء التي ذكرت من الخضر والفاكهة الخضراء أن يباع ذلك منه إذا حل بيعه بالمدنانير والمدزاهم والعروض ومما يبين لك ذلك أن العرايا فيما ذكرت لك لا تباع بخرصها لو أن رجلاً أعرى رجلاً نخلاً قد أزهت أو أرطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيه خرصها رطباً ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتر بما أرخص فيه لمشتري العرايا بخرصها، ولمو أن رجلاً أعرى رجلاً نخلاً من التمو وكذلك المنب وما أشهيه مما لا يبس ولا يكون زبياً لا يباع بخرصه لا يباع إلا بالذهب والورق والعروض نقداً أو إلى أجل، ولا يأس به بالطعام المخالف له إذا عجل الطعام وقطعه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحل.

قـال ابن وهب، وقال مـالك: في الـرجل يعـري التين والنزيتـون وأشبـاه ذلـك ثم يشتريها كما يشتري التمر قال: بيع العربة جائز إذا كان مما ييس كله ويدخر.

قــال: وأخبـرني ابن وهب عن مسلمـة بن علي ويشــر بن بكــر عن الأوزاعي قــال: تكون العرايا في العنب والزيتون والشغار كلها.

## في منحة الإبل والبقر والغنم

قلت: ما قول مالك في الإبل والبقر والغنم يمنتحها صاحبها رجلاً يحتلبها عاماً أو عامين أو أعواماً هل يجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا بأس أن يمنح الرجـل لبن إلمه وبقره وغنمه العام والعامين وأعواماً.

قلت: فهل له إذا أعرى أو منح أن يرجع في ذلك بعدما أعرى أو منح في قول مالك؟ قال: ليس له أن يرجع في ذلك، قال: والسكنى عند مالك بهذه المنزلة والخدمة.

قلت: أرأيت الذي يمنح الرجل اللبن العام أو الأعوام إن أراد شراء ذلك أيجوز في قول مالك أو الدولان رجلاً والرجلاً والدولان ويرتجع غنمه ولبنها؟ قال: له أن يشتري منحته لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً أخدم رجلاً عبداً له حياته لم الله عبداً له أن يشتري خدمة الغلام وسكني الدار وذلك يجوز فلما أجاز ذلك للذي أخدم أو أسكن جاز للذي منح أن يشتري منحة أيشاً.

قلت: بم يجوز لي أن أشتري منحي في قبول مالــــــ9؟ قال: بــــالدنــانير والــــدراهــم والعروض كلها والطعام نقداً أو إلى أجل لأن مالكاً قـــال: لا بأس بـــأن يشتري شــــاة لبونــاً بطعام إلى أجل. كتاب العرايا كتاب العرايا

قلت: فبم يجوز لي أن أشتري سكنـاي وخدمـة عبدي الـذي أخدمتـه؟ قال: بمـا شتت من الدراهم والدنانير والعروض والطعام وجميع الأشياء.

قلت: فهل يجوز له أن يشتري سكناه الذي أسكنه بسكنى دار له أخرى أو خدمته بخدمة عبد له آخر أيجوز أم لا؟ قال: لا أرى به بالساً. سحنون، وإنما معناه إنما يجوز بخدمة عبد له آخر وسكنى دار له أخرى يعطيه الدار بأصلها أو سكناها عشر سنين أو أقل من ذلك إذا كان أصراً معروفاً والعبد مثل الدار.

## في المعري يموت ولم يقبض المعرى عريته

قلت: أرأيت إن أعراني نخلاً له فعات ربها قبل أن يطلع في النخل شيء وقبل أن يحوز المعرى النخل ألورثه أن يبطلوا ذلك؟ قال: نعم ذلك للورثة والعربية غير جائزة للذي أعربها إن مات ربها قبل أن يطلع في النخل شيء وقبل أن يحوز النخل.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فلو مات صاحب العربة الذي أعراها قبل أن يطيب النخل وقبل أن يقبض صاحب المنحة الذي منح اللبن قبل أن يكون اللبن أو قبل أن يقبض اللبن والسكنى والخدمة مات ربها قبل أن يقبض ذلك المسكن أو المخدم وقبل أن يأتي إبان ذلك إن كان ضرب لذلك أجلاً أو قال: إذا خرجت الثمار أو جاء اللبن فاقبض ذلك وأشهد له فمات رب هذه الأشياء قبل أن يقبض الغنم أو النخل أو العبد أو الدار؟ قال: قال مالك: في هذا: لا خير فيه لعن أعرى، ولا منح ولا أسكن ولا أخدم في شيء من ذلك إذا مات ربها الذي منحه، قال: ولا منحة للذي يمنح لأنه لم يقبض منحته حتى مات الذي منحها.

قال: وقال لي مالك: لو أن رجلًا قال: فرسي هـذه بعد سنة في سبيل الله وأشهـد على ذلك وبتله ثم مات صاحبها قبـل السنة وقبـل أن ينفذه فـلا حق لأهل سبيـل الله وهو موروث على فرائض الله بين من ورثه.

قال مالك: ولو أن رجلاً تصدق على ابن له كبير وهو غائب أو رجل غائب بدار حاضرة فلم يقدم ابنه ولا الرجل حتى مات ربها فلا شيء للمتصدق عليه، قال: وقد علم أن الذي منعه من قبض صدقته غيبة المتصدق عليه وإن مات ربها قبل أن يقبض فكل شيء ذكرت لك من هذه الأشياء مثل هذا فهو واحد، ولقد قال مالك: لو أن رجلاً منح رجلاً بعيراً إلى الزراع فمات صاحبه قبل أن يأتي الزراع وهو في يد صاحبه لم يقبضه لم يكن له شيء فهذا مثل الذي سألت عنه.

### في زكاة العرايا وسقيها

قلت: زكاة العرايا على من هي؟ قال: قال لي مالك: على الذي أعراها وهــو رب الحائط وليس على الذي أعربها شيء.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً أعرى حائطاً له ولا ثمرة فيه على من علاج الحائط في قول مالك؟ قال: قال لي مالك: السقي والزكاة على رب المال، قال: وكذلك لو قسمه بين المساكين فأنت تعلم أنه لو تصدق بثمرة حائطه على المساكين لكان سقيها على صاحبها ولم يؤخذ من المساكين ويستاجر عليهم فيها منها وهو الذي صمحت ممن أتن به قليما ين لك ذلك لو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو نخلات قبل أن تطبب لكان سقيها وزكاتها على الذي وهبت له إن كانت تبلغ الزكاة وإن لم تكن تبلغ الزكاة أم يكن على واحد منهما زكاة، والمرايا ليست كذلك سقيها وزكاتها على الذي أعراها وليس على المدي قليل ولا كثير وإن لم تبلغ الزكاة أو لو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو شرة نخلات من حائطه سنين لم يجز لرب الحائط أن شرة نخلات المرابط المنابط المنابط أن شيري إلا بالدراهم والدنائير كما يجوز لفيره أن لنشتري إلا بالدراهم والدنائير كما يجوز لفيره أن

قلت: فإن أعراه جزءاً نصفاً أو ثلثاً؟ قال: الذي سمعت من مالك وبلغني عنه أنه قال: السقي على من أعراه ولو كان يكون على الذي أعرى إذا أعراه نصفاً أو ثلثاً لكان إذا المسقي على من أعراه ولو كان يكون على الذي أعربها سقيها ولكان عليه زكاتها، فالعرايا والهبة تختلف، فإذا كان أصل ما أعطاه على العرايا فعلى صاحبها الذي أعراها أن يسقيها وعليه زكاتها وليس على الذي أعري شيء وإن كانت هبة أو تعمير سنين من نخلات بأعانهن وجزاً فعلى الذي اعمرها أو وهبت له سقيها.

قال ابن القاسم: وهذا وجه حسن وقـد كان كبــار من أدركت من أصحابـنــا يحملون ذلك ويرون أن العرايا مثل الهبة وأبى ذلك مالك وفرق بينهما في الزكاة والسقي .

### في اشتراء العرايا بخرصها قبل أن يحل بيعها

قلت: أرأيت العرايا قبل أن يحل بيمها أيجوز له أن يشتريها بخرصها؟ قال: لا يجوز حتى بيمها .

قلت: فإذا حل بيعها أيجوز أن يأخذها بخرصها من التمر نقداً أو بشيء من الطعام؟ قال: فأما التمر فلا يجوز لـه إلا أن يشتريها بخرصها تمراً إلى الجـداد وأما أن يعجله فلا وأما بالطعام فلا يصلح أيضاً إلا أن يجد ما في رؤوسها مكانه، ولا يجـوز أن يشتريها بطعام إلى أجل ولا بشمر نقداً وإن جدها.

قلت: فالدنانير والـدراهم؟ قال: لا بـأس أن يشتريهـا من الذي أعـريها بـالدنــانير والدراهم إذا حل بيعها نقداً أو إلى أجل وكذلك بالعروض.

قلت: وإنما وسع له في أن يأخذها بخرصها تنرأ إنما ذلك إذا لم يعجله وكان إنما يعطيه التمر من صنفها إلى الجدار؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

## في اشتراء العرية بخرصها ببرني أو بتمر من حائط آخر

قلت: أرأيت الرجل إن أعرى نخلاً وهي عجوة أيجوز له أن يشتريها بخوصها إلى الجداد ببرني في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك في رأيي.

قلت: أرأيت إن اشترى عويته بخرصها تمرأ من حائط له آخر؟ قال: لا أحب هـذا الشرط، ولكن يأخذها بخرصها مضموناً عليه ولا يسمي ذلك في حائط بعينه لانه إذا أخذ العربة بخرصها كان له أن يبيع الحائط كله رطباً ويكون عليه ما كـان ضمن للمعرى تمـراً إذا جاء الجداد ويعطيه من حيث شاء.

قلت: تحفظه عن مالك أنه إذا باع حائطه رطباً أن المعرى لا يكون له أن يأخد ما ضمن له رب الحائط من خرص العربية إلا إلى الجداد؟ قال: نعم، قال: وقال لنا مالك: لا ينبغي لرب الحائط أن يشتريها إلا بخرصها إلى الجداد فلا أرى إذا باع حائطه رطباً أن يكون للمعرى أن يلزم رب الحائط شيئاً مما ضمن له إلا إلى الجداد ولا أمنعه من بيع حائطه إن أراد ذلك وافة أعلم.

قد تم كتاب العرايا من المدونة الكبرى ويليه كتاب التجارة بأرض العدو.

#### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## كتاب التجارة إلى أرض العدو

# ما جاء في التجارة إلى أرض العدو

أخبرنا سحنون بن سعيد قال: قلت لابن القاسم: هل كان مىالك يكره أن يتجر الرجل إلى أرض الحرب ؟ قال: نعم كان يكرهه مالك كراهية شديدة ويقول: لا يخرج إلى بلادهم حيث تجري أحكام الشرك عليه.

قلت لابن القاسم: أرايت أهل الحرب هل يباعون شيئاً من الأشياء كلها كراعاً أو عروضاً أو سلاحاً أو سروجاً أو نحاساً أو غير ذلك في قول مالك؟ قال: قبال مالك: أما كل ما هو قوة على أهل الإسلام مما يتقوون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرشي أو شيئاً مما يعلم أنه قوة في الحرب من نحاس أو غيره فإنهم لا يباعون ذلك.

## في الاشتراء من أهل الحرب والذمة بالدنانير والدراهم المنقوشة

قال: وسئل مالك عن قدم يغزون فينزلون قبرس فيشترون من أغنامهم وعسلهم وسمنهم بالدنانير والدراهم فكره ذلك مالك وقال لنا ابتداء من عنده: إني لأعظم أن يعمد إلى دراهم فيها ذكر الله وكتابه ويعطاها نجس، وأعظم ذلك إعظاماً شديداً وكرهه.

قلت: هؤلاء الـذين ينزلـون بساحلنـا منهم وأهل ذمتنـا أيصلح لنا أن نشتـري منهم بالدنانير والدراهم؟ قال مالك: أكره ذلك.

قال: فقيل له: إن في أسواقنا صيارفة منهم أفنصرف منهم؟ قال قال: أكره ذلك.

في الربا بين المسلم والحربي وبيع المجوسي من النصراني

قلت: هـل سمعت مالكاً يقول: بين المسلم إذا دخـل بلاد الحـرب وبين الحربي

ربا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى للمسلم أن يعمد لذلك.

قلت: أرأيت لو أن عبيداً لي نصارى أردت أن أبيمهم من النصارى أيصلع لي ذلك؟ قال: لا بأس بذلك عندي وهو قول مالك. قال: ولقد وقفت مالكاً غير مرة فقلت له: يا أبيا عبد الله إن هؤلاء البذين ينزلون بالرقيق من التجار الصقالية فيشترونهم أهل الإسلام فيبيعونهم مكانهم عندما يشترونهم من أهل الذمة أيجوز ذلك؟ فقال: قال مالك: ما علمته حراماً وغير أحسر منه.

قال ابن القاسم: وأرى أن يمنعوا من شرائهم ويحال بينهم وبين ذلك.

قال: وقد قال في مالك: في الذي يشتري الصقلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عيباً أنه لا بأس أن يردها على الرومي إذا أصاب بها عيباً. قال: فقيل لمالك: أيردها عليه وقد اشتراها وهو إنما اشتراها ليجعلها على دينه فلم ير مالك بذلك بأساً وقال: يردها.

وقال ابن نافع، عن مالك في المجوس: إذا ملكوا جبروا على الإسلام قبل له: أيمنح النصراني من شمرائهم؟ قال: نعم. قبل له: فأهل الكتباب أيمنع النصبارى من شرائهم؟ قال: أما الصغار فنعم وأما الكبار فلا.

#### اشتراء المسلم الخمر

قلت لابن القاسم: أرايت لو أن مسلماً دفع إلى نصراني دراهم يشتري له بها خمراً ففعل النصراني فاشترى الخمو من نصراني؟ قال: قال مالك: لو أن رجلاً مسلماً أشترى من نصراني خمراً كسرتها على المسلم ولم أدعه يردها ولم أعطا النصراني ثمنها إن كان لم يقبض الثمن وتصدقت بثمنها حتى لا يصود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خمراً، والذي سألت عنه إنما هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن للنصراني البائم إن كان لم يعلم أنه إنما اشتراها النصراني منه للمسلم، فإن كان علم تصدق بالثمن إذا كان لم يقبضه وإن كان قبضه لم أنتزعه منه وكسوت تلك الخمر التي اشتراها النصراني لهذا المسلم على كل حال ولا تترك في يد هذا النصراني لأنه إنما اشتراها المسلم.

## في بيع الذمي أرض الصلح

قلت: أرأيت الـذمي تكون لــه الأرض والدور وهي من أرض الصلح قــد صولحــوا عليها أله أن يبيعها? قال: نعم. قلت: وكيف هذه التي صالحوا عليها صفها لي؟ قال: تكون أرضهم في أيديهم ممنوعة قد منعوا أرضهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها، ومنعوا أهل الإسلام من المخول عليهم إلا بعد صلح، فهذه أرض الصلح، فما صالحوا عليها فهي لهم بما صالحوا عليه من الجزية على جماجمهم والخراج على أرضهم فهذه إذا أراد أن يبيعها لم يمنع من بيعها وإن مات ورث ذلك ورثته إلا أن لا يكون له ورثة فتكون لجميع أهل الإسلام، وإن أسلم وهي في يديه سقطت عنه جزية جمجمته وجزية أرضه وله أرضه بحالها بعد إسلامه بغير خراج.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: سمعت مالكاً يقول في الرجل الذمي المصالح: إذا أسلم سقط عن أرضه وجمعيته الخراج وصارت له لأنه لو لم يجز له بيمها لم ينبغ له أن تكون له إذا أسلم وهي في يديه. قال: وقد بلغني أن مالكاً كان يقول له: أن يبيع أرضه.

قلت: أرأيت إن اشترى رجل مسلم أرض هذا المصالح منه ما يكون على هذا المسلم فيها؟ قال: ليس على هذا المسلم فيها شيء وخراج الأرض على الذمي كما هو بحاله بعد الييم خراج الأرض التي صالح عليها.

قلت: وكذلك إن بناعها من ذمي؟ قنال: نعم خراجهنا على الذي صنالح والبيح جائز.

قلت: وتحفظ هذا عن مالك؟ قال: لا ولم أسمع في هذا شيشاً، ولقد سأله عنه ناس من المغربيين فأبي أن يجيبهم في ذلك بشيء إلا أنه بلغني عنه ممن أثق به أنه قال: لا يأس أن يبيعوها إن كانت أرض صلح.

قلت: فلر أن قوماً صالحوا على أرضهم فاشترى أرضهم منهم رجل من المسلمين والذين صالحوا على ذمنهم؟ قال: عليهم ما صالحوا عليه من تلك الأرض التي باعوا ما كان عليها عندهم إذا اشتراها هذا المسلم إنما يؤخذ بما عليها هذا الذي باعها الذي صالح عليها ما دام الذي صالح على ذمته، فإن أسلم الذي صالح على هذه الأرض والأرض عند هذا المسلم الذي اشتراها سقط خراجها عن هذا الذي صالح عليها لأن هذا الذي صالح عليها لو كانت هذه الأرض في يديه حين أسلم لسقط عنه خراجها فهي وإن كانت في يد هذا المسلم سقط عنه الخراج بإسلام بأشعها.

قال: وهو رأيـي، قال: وإن كان اشتراها المسلم على أن خراجها عليه واللمي منه بريء فهذا بيع حرام لا يحل لأنه اشترط عليه ما لا يدري ما قدره ولا منتها، ولا ما يبلغ. وذكر ابن نافع، عن مالك أنه سئل عن أهل الذمة هل لهم أن يبيعوا أصل أرضهم؟ قال: ذلك يختلف، أما الذين أخذوهم وأرضهم عنوة ثم أقدروا فيها وضربت عليهم الجزية فليس لأحدهم أن يشتري منهم أصل أرضهم لأنهم وأرضهم للمسلمين، وأما الذين صالحوا على الجزية فإن أصل أرضهم لهم ولهم أن يبيعوها ويصنعوا فيها ما أحبوا وهي مثل ما سواها من أموالهم إذا لم يكن على الأرض جزية.

وقال أشهب بن عبد العريز: إذا اشتراها فعلى الأرض ما كان عليها عندهم إن اشتراها هذا المسلم يؤتخذ بما عليها ما دام الذي باعها على دينه فإن أسلم الذين صالحوا على هذه الأرض والأرض عند المسلم الذي اشتراها مقط خراجها عن هذا الذي اشتراها بعنزلة ما لو كانت في يد الذي صالح عليها ثم أسلم يسقط عنه خراجها.

وذكر ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن قال: اشترى عبد الله أرضاً وشرط على صاحبها الخراج.

ابن مهدي، عن حفص بن غياث، عن مجالد، عن الشعبي: أن عبد الله بن مسعود اشترى أرضاً من أرض الخراج.

## في بيع الذمي أرض العنوة

قلت: أرأيت ما افتتح من البلاد عنوة؟ قال: ليس له أن يبيع من أرضه شيئاً.

قلت: أتحفظ هذا عن مالك؟ قال: نعم.

قال ابن القاسم: فقيل لمالك فداره في هـذه الأرض التي افتتحت عنوة أبيعهـا؟ فقال: داره عندي بمنزلة أرضه ليس له أن ييمها وليس لأحد أن يشتريها.

قلت: فأرض مصر؟ قال: سمعت مالكاً يقول: لا يجوز شراؤها ولا يجوز أن تقطع لأحد.

ابن وهب، عن ابن لهيمة، عن عمر بن عبيد الله مولى عضرة أن الأشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضاً لهم واشترطوا عليه إن رضي عمر بن الخطاب فجاءه الأشعث بن قيس فقال: يا أمير المؤمنين إني اشتريت أرضاً من أهمل سواد الكوفة واشترطوا علي إن أنت رضيت فقال عمر: ممن اشتريتها فقال: من أهل الأرض فقال عمر: كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم.

### في اشتراء أولاد أهل الصلح

قلت: أرأيت لو أن قوماً من أهل الحرب كانت بيننا وبينهم هدنة فأغار عليهم قوم من أهل الحرب فسبوهم فباعوهم من المسلمين أيجوز للمسلمين أن يشتروهم؟ قال: قال مالك: لا يشتروهم وذلك أنا سألنا مالكاً عن النوبة يغير عليهم غيرهم فيسبونهم ويبيعونهم من المسلمين قال مالك: لا أرى أن يشتروهم.

## الاشتراء من أهل الحرب أولأدهم إذا نزلوا بأمان

قلت: أرأيت القوم من أهل الحرب تجاراً يدخلون بلادنا بأمان فيبيعوننا أولادهم ونساءهم وأمهات أولادهم أنشتريهم منهم أم لا؟ قال: سئل مالك عن القوم من أهل الحرب يقدمون بأبنائهم أفتبتاعهم منهم؟ فقال مالك: أبينكم وبينهم هدنة؟ قالوا: لا، قال: فلا بأس بذلك.

قلت: فما معنى قول مالك إن الهدنة إذا كانت بيننا وبينهم في بلادهم ثم قلم علينا بعضهم فارادوا أن يبيمونا أولادهم فهؤلاء الذين لا يجوز لنا أن نشتريهم منهم؟ قال: نعم.

قلت: وأما من لا هدنة بيننا ويبنهم في الأصل إذا قدم علينا تاجر فنزل بأمان اعطيناه أنه لا بأس أن نشتري منه أولاده إذا كانوا صغاراً معه وأمهات أولاده؟ قال: نعم، وهذا قول مالك الذي أخيرتك. قال: وسمعنا مالكاً يقول: لصغارهم من العهد مثل ما لكبارهم.

قلت: أرأيت الحربي يقدم بام ولده أو بابنه أو بابته فييمهم أيصلح لنا أن نشتريهم منهم؟ قال: سممت مالكاً وسئل عن أهل الحرب هل نشتري منهم أبناءهم؟ فقال مالك: اللهم عهداً وذمة قالوا: لا، قال مالك: فلا بأس باشتراء ذلك منهم.

قلت: إنما سالتك عنهم إذا نزلوا بلادنا فأعطيناهم المهيد على أن يبيعوا تجارتهم ويتصرفوا أيكون هذا عهداً يمنعا من شراء أولادهم وأمهات أولادهم منهم في قول مالك أم لا؟ قال: لم يكن محمل قول مالك عندي حين قال: أينكم وبينهم عهيد إلا أنهم لتمنوا غلينا تجاراً وليس يلتقي أهل الإسلام وأهل الحرب إلا بعهيد، ألا ترى أن الداخل عليهم أيشاً إن كان هذا المسلم هو الداخل عليهم بلادهم فإنه لا يدخل عليهم إلا بعهد، فقد جاز لهذا أن يشتري منهم ممن ذكرنا عن مالك فقد دخل عليهم بعهد فكذلك هم إذا خرجوا فكان لهم العهد فلا بأس أن يشتري منهم من ذكرت من الابناء والآباء

قلت: فالعهد الذي ذكره مالك وقال: اللهم عهد قالوا: لا ما هذا المهد؟ قال: إذا كان العهد بيننا وبينهم وهم في بلادهم على أن لا نضاتلهم ولا نسيهم أعطونا على ذلك شيشاً أو لم يعطونا فهذا العهد الذي ذكره مالك وليس العهد الذي ينزلون به ليبيعوا تجارتهم يشبه هذا.

## في اشتراء النصراني المسلم

قلت: أرأيت لو أن حربياً دخل بلادنا بأمان فاشترى مسلمـاً اينتفص شواؤه أم يجبـر على بيمه؟ قال: أجبره على بيمه ولا أنقض شراءه مثل قول مالك في اللمعي.

قلت: أرأيت النصرائي يشتري الأمة المسلمة أو العبد المسلم أيجبره السلطان على البيح أم يفسخ البيح بينهما؟ قال: قال مالك: البيع بينهما جائز ويجبر السلطان النصرائي على بيم الأمة أو العبد.

قلت: أرأيت نصرانياً اشترى عبداً مسلماً اينقض البيم أم يكون البيع جائزاً ويجبر السلطان النصراني على البيم؟ قـال: سالنـا مالكـاً عن ذلك فقـال: البيـع جـائـز ويجبر النصراني على بيم العبد.

قلت: وكذلك لو اشترى النصراني مصحفاً؟ قال: لم أسمعه من مالك وأرى أن يجبر النصراني على بيع المصحف ولا يرد شراؤه على قول مالك في العبد المسلم.

## في اشتراء أولاد أهل الصلح وأخذهم منهم في صلحهم

قلت: أرأيت إن صالحنا قوماً من أهل الحرب على مائة رأس كل عام فأعطونا أولادهم لا يجوز لنا أن نـأخـذهم أو نـرى أولادهم في الصلح معهم؟ قـال: هؤلاء إنسا صالحوا صلحاً ثانياً لهم ولابنائهم فلا يجوز ذلك، وهم مثلهم، فإن كنانوا إنما صالحوا السنة والسنين ونحو ذلك فلا بأس أن يؤخذ منهم أولادهم ونساؤهم، وصائنا مالكاً عن النوبة أيشترون إن سباهم قوم؟ قال مالك: ما يعجبني ذلك لانهم قد عوهدوا قال: فـارى لابنائهم من العهد ما كان لابائهم.

قلت: فمن عاهدهم، ولقد سألنا مالكـاً عن القوم من العـدو كانـوا يأتــون بأبنــائهم انشتريهم منهم؟ قال: أبينكم وبينهم هدنة أو قال عهد؟ قالوا: لا، قال: فلا بأس به.

### في النصراني يبيع العبـد على أنه بـالخيار ثـلاثاً فـأسلم العبد في أيـام الخيار

قلت: أرأيت لو أن كافراً باع عبداً كافـراً من كافـر على أن أحدهمــا بالخيــار ثلاثــاً

فأسلم العبد في أيام الخيار؟ قال: لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن يقال لمن له الخيار: إختر إن شئت أخلت العبد وإن شئت رددت، فإن اختار الأخذ بيع عليه العبد وإن اختار الرد بيع على بائمه الأول ولا أرى أن يفسخ البيع الذي كنان بينهما قبل أن يسلم العبد إذا اختار من كان له الخيار لأنه كان حلالاً فيما بينهما.

قلت: ارايت إن اشتريت عبداً نصرانياً من نصراني وأنا مسلم على أني بالخيار ثلاثاً فاسلم العبد، أترى إسلامه فيه في قول مالك فوتاً أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى إسلامه في أيام الخيار فوتاً وأرى للمسلم أن يكون بالخيار إن أحب أن يختار ويمسك فعل وإن شاء أن يرده رده على هذا النصراني ثم يباع عليه.

## ما جاء في عبد النصراني يسلم

قلت: أرأيت عبد النصراني أو أمته إذا أسلما أيباعان عليه في قول مالك؟ قال:

نعم.

قلت: أرايت لو أن نصرانياً له عبد صغير نصراني فاسلم هذا العبد النصراني الصخير أيجبر هذا النصراني على بيعه في قول مالك؟ قبال: أرى أنه يجبر على بيعه إذا كان الفلام قد عقل الإسلام لأن مالكاً قال في الحر إذا عقل الإسلام فأسلم ثم بلغ فرجع عن الإسلام: إنه يجبر على الإسلام، كما جعل مالك إسلامه وهو صغير إذا كمان يعقل الإسلام إسلام إسلاماً يجبر على بيعه.

قلت: أرأيت لو أن عبداً نصرانياً لرجل من المسلمين اشترى عبداً مسلماً أيجر على بيعه أم 97 قال: أرى أن يجر على بيعه لأن هذا العبد النصراني ماله له حتى ينزعه منه سيده ويلحقه فيه الدين فأرى أن يباع عليه.

قلت: أرأيت المرأة النصرانية تكون تحت الرجل المسلم ولها رقيق فأسلموا ولها أولاد صغار من زوجها هذا المسلم فتصدقت برقيقها على ولدها هؤلاء الصغار أو باعتهم من زوجها؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لأنه إنما يحتاج في هذا إلى أن يزول ملكها عمن أسلم من العبيد.

قلت: أرايت إن أسلم عبد النصراني ومولاه غائب أيساع أم ينتظر النصراني حتى يقدم؟ قال: إن كان قريساً نظر السلطان في ذلك وكتب فيه وإن كمان بعيداً بيع عليه ولم ينتظر، لان مالكاً قال في أمرأة النصراني تسلم وزوجها غائب قمال: إن كان الزوج قريساً نظر السلطان في ذلك خوفاً أن يكون قد أسلم قبلها، قال مالك: فبإن كان بعيداً فكانت ممن لم يدخل بها فسخ السلطان نكاحه بغير طلاق وتزوجت ولم تنتظر قىدومه ولا عدة عليها، وإن كان قىد دخل بهما قال لهما السلطان: اذهبي فاعتمدي، فإذا اعتمدت ثم قدم زوجها وقد انقضت عدتها ولم تتزوج وقد كان أسلم قبل إسلامها أو في عمدتها كمان أحق بها، فإن تزوجت ودخل بهما زوجها فعلا سبيل لمه إليها إلا أن يمدركها قبل أن يدخيل بها فيكون أحق بها إن كان قد أسلم قبل انقضاء عدتها.

قلت: فإن أسلم بعد انقضاء عدتها فلا سبيل له إليها في قول مالك؟ قال: نعم. -

## في عبد النصراني يسلم فيرهنه سيده أو يهبه

قلت: أرأيت إن أسلم عبد النصراني فأخذه فرهنه؟ قبال: لم أسمع من مالك فيــه شيئاً إلا أني أبيعه وأنضي الغريم دينه إلا أن يأتي برهن ثقة مكان العبــد فأدفــع الثمن إلى النصراني إذا أتى برهن ثقة.

قلت: أرأيت إن أسلم عبد النصراني فوهبه لمسلم للثواب فلم يثبه المسلم أله أن يرجع في هبته؟ قال: نعم، ثم يباع العبد عليه.

#### في هبة العبد المسلم للنصراني

قلت: أرأيت لو أني وهبت عبداً لي مسلماً لنصراني أو تصدقت به عليه أتجوز الصدقة والهبة أم لا؟ قال: أرى أن الهبة والصدقة جائزة في هذا العبد لهذا النصراني ويباع العبد على النصراني ويدفع إليه ثمنه لأن مالكاً أجازه في البيع فهو في الهبة والصدقة مثل البيم إنه جائز.

#### في التفرقة بين الأم وولدها في البيع

قلت: ما حد ما يفرق بين الصبيان العبيد وأمهاتهم في البيع في الجواري والخمان؟ قال: قال لي مالك: الإثفار إذا لم يعجل وضرب مالك لـذلك حججاً فقال: الحقاق ليست سواء في القدر، فإذا كان الإثغار اللذي لم يعجل فهو عندي الاستغناء عن الأمهات لأنه قد عرف ما يؤمر به وما ينهى عنه فلا بأس أن يغرض بينهم جوارى كن أو غلماناً.

قلّت: فكل ذي رحم محرم من أخوات أو ولد ولد أو جدات أو عمات أو خالات أو غير ذلك من القرابات أيضرق بينهم في قول مالك؟ قال: نعم متى ما شاء سيدهم صغاراً كانوا أو كباراً. قال: وإنما منع من التفرقة بينهم في الأم والولد خاصة في قول مالك وحدهم بحال ما وصفت لك فأما ما سوى الأم والولد فلا بأس بالتفرقة بينهم.

قلت: أرأيت أهل الشرك وأهل الإسلام إذا بيموا أهم سواء في التفرقة؟ قال: لا يضرق بين الأمهات والأولاد من يفرق بين الأمهات والأولاد من المسلمين في قول مالك. قال: وقال مالك في سبى الروم: إذا سبوا أو أهل حصن يسبوا أو افتتح المحمن؟ قال مالك: لا أرى أن يفرق بين الأمهات وأولادهن إذا زعمت المرأة أن هؤلاء الصبيان ولدي لم يفرق بينها وبين ولدها ولا يتوارثون بذلك.

قلت: أرأيت لو أن قوماً من الروم نزلوا بساحلنا تجاراً ومعهم رقيق فارادوا أن يفرقوا بين الأمهات والأولاد أترى أن يعرض لهم في ذلك ويمنعهم السلطان من ذلك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لا أرى أن يعرض لهم في التفرقة لأنهم مشركون.

قلت: أفيكره للمسلم أن يشتري من هـذا النصراني الذي يفرق بين الأمهات والأولاد إذا فرق؟ قال: نعم، ولم أسمعه من مالك ولا أرى أن يشتريه منه أحد إذا فرق.

قلت: فلو أن رجــلًا اشترى جــارية من هــلــا النصراني وولــدها لم يصلح أن يضرق بينهم في قول مالك إذا كانوا صغاراً؟ قال: نعم .

قلت: ولا يتوارثون فيما بينهم بقولهم إنهم أولاد وأمهات؟ قال: نعم.

قلت: فلو أن رجلاً اشترى جارية وعنده ولدها صغير قد ورثه أو اشتراه قبل ذلك أو وهب له أتمنعه أن يفرق بينهما في قول مالك إن أراد أن بيع؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت لو أن أمة لي وابناً لها صغيراً لابن لي صغير في عبالي إلى أن أفرق بين هماه الأم وولدهما في البيع؟ قال: قال مالك: لا يفرق بينهما في البيع في هماه المسألة بعينها، وذكر ابن وهب، عن جبير بن عبد الله الجيلي، عن أبي عبد الرحمن، عن أبوب الأنصاري قال: سمعت رسول الله شي يقول: من فرق بين والدة وولدهما فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة.

#### الجمع بين الأم وولدها في البيع

لو أن أمة لرجل أجني من الناس وابن لها صغير لرجل أجني من الناس أيضاً إيجيران جميعاً على أن يجمعا بينهما في قول مالك؟ قال: قال مالك: نعم يجيران جميعاً على أن يجمعا بينهما أو يبيعانهما جميعاً ولا يفرق بينهما.

قلت: أرأيت إن هلك رجل وترك ابنين وتـرك أمة وولـدها صغـاراً فأراد الإبنــان أن

يبعا الأم وولدها أو يدعا الأم وولدها على حالها بينهما؟ قبال: لا بأس بـذلك حتى إذا أرادا القسمة أو البيم أجبرا على أن يجمعا بينهما وقد فسرت لك ذلك عز، مالك.

قلت: أرأيت لو أن رجلين اشتريا أمة وولدها صفار صفقة واحدة أكنت تجبرهما على أن يبيعا أو يشتري كمل واحد منهما حصة صاحبه؟ قمال: لا ولكنهما يقران ولدها حجال ما الشد با

قلت: فلو أن رجلًا له أمة وولدها صغار فباع الولىد السيد أيجوز البيع في قبول مالك؟ ويأمرهما بأن يجمعا بين الولىد وبين الأم أم ينتقض البيع؟ قـال: قال مالك: لا ينبغى له أن يبيع الولىد دون الأم

قلت: فإن فعل؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، وأرى أن يفسخ البيع إلا أن يجمع بينهما في ملك واحد.

قال: وسئل مالك عن أخوين ورثا أمة وولدها صغيراً فارادا أن يتقاوما الأم وولدها فيأخذ أخدهما الأم والأخر الولد ويشترطان فيأخذ أخدهما الأم والأخر الولد ويشترطان ذلك؟ قال: قال مالك: لا يجوز ذلك لهما إلا أن تقوم الأم وولدها فيأخذها هذا بولـدها أو يباخذها هذا بولـدها أو يباخذها هذا بولـدها فيأخذها هذا بولدها في سوق المسلمين، ولا يجوز أن يتقاوماهما فيأخذ هذا الأم ويأخذ هذا الولد، وإن اشترطا أن لا يفرق بينهما فلا يجوز ذلك ولو كان الأخوان في بيت واحد، ونزلت بالمدينة فسئل مالك عنها فقال فيها: مثل الذي أخبرتك.

قلت: والهبة للثواب في هذا تصير مثل البيع سواء؟ قال: نعم.

قال سحنون: وقـد حدثني أنس بن عيـاض الليثي، عن جعفر بن محمـد، عن أبيه أن رسـول الله ﷺ كان إذا قـدم عليه السبي صفهم فقـام ينظر إليهم فـإذا رأى امـرأة تبكي قال: ما يبكيك؟ فتقول: بيم ابنى بيعت ابنتى فيأمر به فيرد إليها.

وذكر ابن وهب، عن ابن أبي ذلب وأنس بن عياض، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده أن أبا أسيد الأنصاري قدم بسبي من البحرين فصفهم رسول الله ﷺ وقام ينظر إليهم فإذا امرأة تبكي فقال رسول الله ﷺ ما يبكيك؟ فقالت: بيم ابني في بني عس، فقال رسول الله ﷺ لابي أسيد: لتركبن فلتجنني به كما بعته بالثمن فركب أبو أسيد فجاء به.

ابن لهيعـــة، عن عبيـــد الله بن أبي جعفــر، عن يـــونس بـن عبـــد الـــرحــمن أن رسول الله 繼 بعث علمي بن أبي طالب على سرية فاصابوا سبياً فاصابتهم حاجة ومخصمة فابتاع أعنزاً بوصيفة ولها أم، فلما قدم على رسول الله 瓣 أخيره فقال: أفرقت بينها وبين أمها يا علي فاعتذر فلم يزل يردد عليه حتى قال: أنا أرجع فاستردها بماعز وهان قبـل أن يعسر راسي العاء.

ابن أبي ذئب، عن حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده ضميرة أن رسول الله ﷺ مر بام ضميرة وهي تبكي فقال لها: ما يبكيك أجبائعة أنت أم عارية أنت؟ فقالت: يا رسول الله فرق بيني وبين ابني، فقال رسول الله ﷺ: لا يضرق بين الـوالـدة وولدها ثم أرسل إلى الذي عند ضميرة فلعاه فانتاعه منه يبكر.

قال ابن أبي ذئب: ثم أقرأني كتاباً عنده.

ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عمن سمع سالم بن عبد الله يذكر عن أبيه أنه قال: لا يجوز أن يفرق بين الأم وولدها فقال سالم: وإن لم يعتدل القسم قال عبد الله: وإن لم معتلل القسد

واخبرني عن الليث بن سعد قال: أدركت الناس وهم يفرقون بين الأخوين في البع وبين الواخوين في البع وبين الواخوين في البع وبين الوالد وولدها حتى بيلغ. قال: فقلت له: وما حد ذلك؟ قال: حداء أن ينتفع نفسه ويستغني عن أمه فوق عشر سين أو نحو ذلك، وسالت مالكاً عن الحديث اللتي جاه: لا توله والدة على ولدها فقال لي مالك: أما نحن فنقول: لا يفرق بين الوالدة وولدها حتى بيلغ. قال: فقلت لمالك: وما حد ذلك؟ قال: إذا أثنو. فقلت لمالك: وما حد ذلك؟ قال: إذا أبس من ذلك في شيء.

## في الرجل يهب ولد أمته لرجل أجنبي

قلت: فلو أن لرجل أمة ولأمته ولد صغير وهب ولدها لرجل أجنبي كيف يقبض هذا الرجل الجنبي كيف يقبض هذا الرجل الاجنبي الموهوب له الولد؟ قال ، قال مالك: لا يفرق بين الأم وولـدها إذا كانوا صغاراً فهذا الذي وهب لا يستطيع أن يفرق ولا يستطيع الموهوب له أن يفرق، ولا يجوز له أن يقبض الولد دون الأم، فإن دفع الواهب الأم مع الولد ليجوزها الموهوب له الولد ويجوز قبضه فبضاً وحيازة.

قلت: فإن قبض الولد دون الأم أنراه قد أساء ويكون قبضه قبضاً إن هلك الواهب؟ قال: نعم إن مات أو أفلس والصبي في يديه.

قلت: فيان قبض الموهوب لـه الولـد أتجبـره وسيـد الأمـة على أن يجمعا بين الأم . وولدها في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: وتأمرهما إما أن يرد صاحب الولد الولد إلى الأم وإما أن يضم صاحب الأمـة الأمة إلى ولدها وإما أن يبيعاهما جميعاً في سوق المسلمين؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم جله قول مالك ومنه رأيسي.

قلت: أرأيت إن وهبت ولد.أمتي صغيراً لرجل أتجوز الهبة في قول مالك؟ قال: قال مالك: تجوز هبته ولا يفرق بينه وبين أمه ويترك مع أمه، فإن أراد سيد الأمة والمذي وهب له الغلام أن يبيم أحدهما بيما جميعاً بحال ما وصفت لك، فإن وهبه لولد له صغير في حجره كان بهلمه المنزلة إن أراد أن يبيع أو رهق أحدهما دين يضطر فيه إلى البيع باعا جميعاً ولم يفرقا بينهما.

## باب في ولد الأمة الصغير يجني جناية

قلت: أرأيت إن كانت عندي أمة وولدها صغير فجنى الولد جناية فـأردت أن أدفعه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا؟ قال: نعم يجوز له إلا أنه في قول مـالك يقــال للمجني عليه ولسيد الأمة: بيما الأمة والولد جميعاً ولا تفرقا بينهما ويكون للمجني عليه قيمة الولد ولسيد الأمة قيمة الأم ثم يقسم الثمن على قيمتهما.

قلت: أرأيت إن كانت لي جارية وولدها صغير فجنى ولدها جناية أو جنت هي فأردت أن أدفع الذي جنى بجناية؟ قال: ذلك لك، ويجبران على أن يجمعا بينهما كما وصفت لك في اليم يجمع بينهما جميعاً ويقسمان الثمن على قدر قيمتهما.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيسي.

## في الرجل يبتاع الأمة وولدها فيجد بأحدهما عيباً

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية وولدها صغار فأصبت بالجارية أو بـالولـد عيباً ألي أن أرد الذي وجدت به العيب منهما، فإن كان الـولد دون الام أو كـانت الام دون الولـد؟ قال: أرى أنه ليس لك أن ترد إلا جميعاً.

قلت: لم لا يكون لي أن أرد بالعيب إذا كان العيب بالولد أو بالأم ويكون الـذي لا عيب به لمي؟ قال: لأن مالكاً كره أن يباع الولد دون الأم، فيإذا وجد العيب ردهما جميعاً أو حبسهما جميعاً.

#### في الرجل يبتاع نصف الأمة ونصف ولدها

قلت: فلو أن رجلاً أتى إلى رجل فاشترى منه نصف أمة لـه ونصف ولدهـا صغيراً في حجرها أيجوز هذا؟ قال: نعم. قلت: ولا ترى هذا تفرقة؟ قال: لا.

قلت: لم؟ قال: إنما تكون التفرقة إذا اشترى الولد دون الأم أو الأم دون اللولد، فأما إذا اشترى نصف الأم ونصف الولد فلا بأس بذلك وليس هنهنا تفرقة ، ألا ترى لو أن أخوين ورثا أمة وولدها لم يكن بأس أن يقراهما حتى إذا أرادا أن يقتسما أو يبيعا أمرا أن يجمعاً بينهما، فهذان الأخوان لكل واحد منهما نصف الولد ونصف الأم فكذلك مسألتك في الرجلين اللذين اشتريا الأمة وولدها، وكذلك هذا الذي اشترى نصف الولد ونصف الأم

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي.

باب في الرجل تكون له الأمة وولدها فيعتق أحدهما أو يدبره دون الآخر أو باع أحدهما نصيبه دون الآخر

قلت: أرأيت إن أعتقت ابن أمني وهمو صغير فأردت بيع أمني أيجوز لي ذلك في قول مالك؟ قال: قبال مالك: يجوز بيعه ويشترط على المشتري أن لا يغرق بين الولد وبين الأم، وأن تكون مؤنثه على المشتري. قال: وكذلك قال لي مالك، ويشترط النفقة عليه.

قلت: أرأيت إن أعتقت الام أيجوز لي أن أبيع الـولد في قـول مالـك؟ قال: قــال مالك: نعم، ويباع الولد ممن يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه.

قلت: فإن كاتبت الأم أيجوز لي أن أبيع الولد في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولكني أرى أن لا يباع الولد لأن المكاتبة تعد في ملكه، ألا ترى أنها إن عجزت رجعت له رقيقاً إلا أن يبيع الولد وكتابة الأم من رجل واحد فيجوز ذلك إذا جمع بينهما.

قلت: فإن دبر الأم أيجوز أن يبيع الولد في قول مالك؟ قال: لا يجوز له أن يبيح الولد.

قلت: ولا يستطيع في قول مالك أن يبيع المدبر ولا خدمته؟ قال: نعم لا يجوز.

قلت: وأيهما دبر الولد أو الأم لم يكن له أن يبيع الآخر في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن بعت الأم والولد قسمة للعتق أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم لأنه إذا أعتق فلا تفرقة بينهما.

### في الرجل يبتاع الأمة ويبتاع عبده الولد

قلت: أرأيت لو أني اشتريت أمة واشترى غلامي المأفون له في التجارة ولدها وهو صغير أترى أن نجمع بينهما؟ قال ابن القاسم: أرى للذي باع الأمة من السيد والولـد من العبد أن لا يفعل لأن هـذا تفرقـة، لأن العبد لو جرح جرحاً كـان الجرح في ماله وفي رقبته، ولو رهقه دين كان في ماله، فالمال مال العبد حتى يأخذه سيده منه.

قلت: فإن فعل؟ قال: أرى أن يؤمر أن يجمعا بينهما ولا يقران على ذلك حتى يجمعا فيكونان للسيد جميعاً أو للعبد جميعاً أو يبيعانهما جميعاً ممن يجمعهما، فإن لم يجمعهما رد البيم.

## في الرجل يوصي بأمته لرجل وولدها لآخر

قلت: أرأيت لو أن أمة لي ولها أولاد صغار حضرتني الوفاة فأوصيت بأولادها لرجل وأوصيت بالأمة لرجل؟ قال: الوصية لهما جائزة في قول مالك ويجبر المموصى لهما على أن يجمعا بينهما بين الأم والولد بحال ما وصفت لك في الهبة والصدقة.

# في الرجل يبتـاع الأمة على أنــه بالخيــار ثلاثــًا ثم يبتاع ولــدها في أيــام الخيـار

قلت: أرأيت إن بعت جارية لي على أني بالخيار ثلاثة أيام فاشتريت في أيام الخيار ولدها صغيراً؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولكني لا أرى أن يعضي البيع لأنه إن أمضى البيع كرهت ذلك له كما يكره له أن يبع الأم دون الولد لأن البيع إنسا يتم بإمضاء الخيار، فإن فعل وأمضى رددت البيع إذا كنان الخيار للبائع إلا أن يجمعا بينهما في ملك واحد، قال: وإن كان الخيار للمبتاع رأيت إن اختار المبتاع الاشتراء أن يجبرا على ما وصفت لك أو يبيماهما جميعاً.

## في النصراني يسلم وله أولاد صغار

قلت: أرايت لو أن عبداً لنصراني زوجه أمنه فولدت الأمة من زوجها أولاداً فأسلم الأب أيكون أولاده مسلمين بإسلام أييهم وهم صغار؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني سمعت مالكاً يقول: يفرق الرجل بين عبده وولده الصغار إذا كانـوا مسلمين وأواد أن يبيعهم، ولا يفرق بينهم وبين أمهم. قال مالك: وليس التضرقة إلا من قبل الأم فهذا فيما قال في عالم عن أمهم من

مسلم ويجبر النصراني على البيع، فإن أقـامت الأم على النصرانيـة بيع الأب وإنمـا يتبع الولد الوالد في دينه وأما في البيع فلا.

قلت: فيإن اسلمت الأم ولم يسلم الأب والأولاد بينهما صغار؟ قسال: أرى أن الأولاد يباعون مع أمهم ولا يفرق بينهم وبين أمهم إذا كانوا صغاراً وتقع التفرقة بينهما بإسلامها إلا أن يسلم وهي في العدة فيكون أحق بها.

قلت: أفيكون هؤلاء الصبيان مسلمين بإسلام أمهم في قبول مالك أم لا؟ قال: لا أقوم على حفظه من مالك إلا أبي أرى أن يكونوا على دين أبيهم لأن مالكاً قبال في الذي : تسلم وهي حامل من نصراني ولها ولد صغار إنهم على دين أبيهم، والولد عندي في الذي وفي العبد النصراني يزوجه أمته وفي العبد المسلم يتزوج الحرة النصرانية كل هلاء على دين أبيهم كانوا معاليك أو أحراراً.

## في النصراني يسلم وله أسلاف من ربا

قلت: أرأيت الربا بين أهل الذمة هل يجوز في قول مـالك؟ قـال: قال مـالك: لا يعرض لهم.

قلت: فيان اشترى ذمي من ذمي درهماً بدرهمين إلى أجبل ثم أسلما قبل القبض هل يفسخ بيمهما ويترادان؟ قال: قال مالك: إن أسلما جميعاً ترادا الربا فيما بينهما، وإن أسلم الذي له الحق رد إليه رأس ماله، وإن أسلم الذي عليه الحق قال: قال مالك: لا أدري ما حقيقته. قال مالك: إن أمرته أن يرد رأس ماله خفت أن أظلم اللمي.

قال ابن القاسم: وأنا أرى أيهما أسلم منهما رد إليه رأس ماله لأنه حكم بين مسلم ونصراني فيحكم فيه بحكم الإسلام.

قال: فقلت لمالك: فلو أن نصرانياً أسلف نصرانياً في خمر؟ قال: إن أسلما جميعاً نقض الأمر بينهما وإن أسلم الذي عليه الحق رد رأس المال وإن أسلم اللذي له الحق فلا أدري ما حقيقته لأني إن أمرت النصراني أن يرد رأس المال ظلمته وإن أعطيت الخمر المسلم أعطيته ما لا يحل له وخالف بينه وبين الذي يعطى الدينار بالدينارين.

قال ابن القاسم: وأننا أرى أيضاً إذا أسلم النبي له الحق رد إليه الآخر رأس ماله بحال ما وصفت لك من الحكم بين النصراني والمسلم.

#### في بيع الشاة المصراة

قلت: أرأيت إن اشتريت شاة مصبراة فحلبتها ثم حبستها حتى حلبتها الشانية ثم جنت لأردها أيكون ذلك لي؟ قال: نعم لك أن تردها وإنما يختبر ذلك الناس بالحلاب الثاني ولا يعرف بالأول.

قلت: فإن حلبتها ثلاث مرات؟ قال: إذا جاء من ذلك ما يعرف أنه قد اختبرها قبل ذلك فما حلب بعد ذلك فهو رضا منه بالشاة ولا يكون له أن يردها، قال: وهو رأيسي.

قلت: أرايت إن اشتريت شاة على أنها تحلب قسطاً؟ قال: البيع جمائز في رأيي، وتجرب الشاة فإن كانت تحلب قسطاً وإلا ردها، قال: وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ رد من الغنم ما لم تشترط فيها أنها تحلب كذا وكذا إذا اشتراها وهي مصراة فهاء أحرى أن يردها إذا اشترط لأنه جماء عن النبي ﷺ أنه بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضياً أمسكها، وإن ردها رد معها صاعاً من تمر.

قلت: أكان مالك يأخذ بهذا الحديث؟ قال ابن القاسم: قلت لمالك: أتأخذ بهذا الحديث؟ قال: نعم. قال مالك: أو لأحد في هذا الحديث رأي؟ ابن القاسم وأنا آخذ به إلا أن مالكاً قال لي: وأرى لأهل البلدان إذا نزل بهم هذا أن يعطوا الصاع من عيشهم ومصر الحنطة هي عيشهم.

قلت: أرأيت المصراة ما هي؟ قال: التي يترك اللبن في ضرعها ثم تبناع وقد ردت لحلابها فلا يحلبوها فهذه المصراة لأنهم تركوها حتى عظم ضرعها وحسن درها فانفقوها بذلك، فالمشتري إذا حلبها إن رضي حلابها وإلا ردها ورد معها مكان حلابها صاعاً، وقد وصفت لك الصاع الذي يرد عند مالك.

قال ابن القاسم: والإبل والبقر بمنزلة الغنم في هذا.

ابن وهب، عن حيوة بن شريح أن زياد بن عبيد الله حدثه: أنه سمع عقبة بن عامر الجميني صاحب رسول الله على يقول على المنبر: لأن يجمع رجل حطباً مثل هذا الأمرخ يعني جبل الفسطاط ثم يحرق بالنار حتى إذا أكل بعضه بعضاً طرح فيه حتى إذا احترق دق حتى يكون رميماً ثم يذرى في الربح خير له من أن يفعل إحدى ثلاث: يخطب على خطبة أخيه، أو يسوم منحة.

قلت: أرأيت إن حلبها فلم يرض حلابها فأراد ردها واللبن قائم لم يأكله ولم يبعـه

ولم يشربه فقال لي: خذ شاتك وهذا لينها الذي حلبت منها أيكون ذلك له أم يرد المساخ معها ويكون له اللبن أو لا يكون له أن يردها ويرد معها اللبن للحديث الذي جاء؟ قال: يكون عليه صاع وليس له أن يرد اللبن، ولو كان له أن يرد اللبن وإنما أريد بالحديث الصاع مكان اللبن إذا فات اللبن لكان عليه أن يرد لبناً مثله في مكيلته ولكنه حكم جاء عن النبي عليه السلام فإذا زايلها اللبن كان المشتري بالخيار إن شاء أن يمسكها أمسكها وإن شاء أن يردها ردها وصاعاً معها من تمر وليس له أن يردها بغير صاع وإن كان معها لبن إلا أن يرضى البائم أن يقبلها بغير لبنها.

قلت: فإن قال البائع: أنا أتبلها بهذا اللين الذي حلبت منها؟ قال: لا يعجبني ذلك لأني أخاف أن يكون ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي لأن رسول الله ﷺ فرض عليه صاعاً من تمر إن سخط المشتري الشاة فصار ثمناً قد وجب للبائع حين سخط المشتري الشاة صاع من لبن قبل أن يقبض الصاع الذي وجب له فهذا لا يجوز في رأيي. ولم أسمع من مالك فيه شيئاً.

قلت: أرأيت إن اشترى شاة للبن ولم يخبره البائع بما تحلب وليست بمصراة في إبان لبنها أيكون للمشترى الخيار إذا حلبها ويكون فيها بمنزلة من اشترى مصراة؟ قال: أما الغنم التي شأنها الحلاب، وإنما تشترى لمكان درها في إبان درها فيأي أرى إن لم يبين ما حلابها إذا باعها غير مصراة ولم يذكر حلابها وقد كان حلبها البائع وعرف حلابها رأيت المشترى بالخيار ذلك لأن الغنم التي شأنها اللبن إنما تشترى لالبانها ولا تشترى للحومها ولا تشحومها فإذا عرف البائع حلابها ثم كتمه كان بمنزلة من باع طعاماً جزافاً قد عرف كيله وكتمه، فلا يجوز بيعه إلا أن يرضى المشتري أن يحبس الشأة التي يدفع في ثمنها ويرغب فيها لمكان لبنها ولا يبلغ شحمها ولا لحمها ذلك الثمن، وإنما تبلغ ذلك الثمن لم وإنما تبلغ ذلك عندي لموضع لبنها بمنزلة الطعام الذي قد عرف كيله فكتمه فيح جزافاً فإذا باعها صاحبها وهو يعرف حلابها كان قد غره.

قلت: فإن كان لا يعرف حلابها وإنما اشتراها وباعها؟ قىال: لا شيء عليه وهــو بمنزلة الطعام الذي لا يعرف كيله .

قلت: أرأيت إن اشترى شاة في غير إبان اللبن ثم جماء في إبان اللبن فحلبها فلم يرض حلابها أيكون له أن يردها؟ قال: لا لأن البائع لم يبع على اللبن.

قلت: وإن كانت شاة لبن؟ قال: وإن كانت شاة لبن.

قلت: وإن كان البائع قد عرف حلابها قبل ذلك؟ قال: نعم لأنها إذا لم تكن في إبان لبنها اشتريت لغير شيء واحد.

قلت: فالبقر عند مالك بهذه المنزلة التي وصفت لك؟ قال: إن كانت البقر يـطلب منها اللبن مثل مـا يطلب من الغنم من تنافس الناس في لبنهـا ورفعهم في أثمانهـا للبنها فهي بمنزلة ما وصفت لك في الغنم، قال: والإبل أيضـاً إن كانت ممـا يطلب منهـا اللبن فهي بمنزلة ما وصفت لك من الغنم والبقر.

قلت: وتحفظ هذه الأشياء التي سألتك عنها من أمر الغنم والبقر من مالك؟ قال: ما أحفظ فيها عن مالك فقد أخبرتك وما لم أخبرك به عن مالك فلم أسمعه منه وهمو رأيمي.

وأخبرني ابن لهيمة أن الأعرج أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ولا تصروا الإبل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فإنه بخير النظرين يعد أن يحلبها إن شــاء أســكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمرى.

وأخبرني ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهباب أنه قبال: بلغنا أنه قال: يقضى في الشأة أو اللقحة المصراة عن النبي ﷺ أن يحلبها فإن رضي لبنها أخداها وإن سخطها رجعها إلى صاحبها ومدين من قمح أو صاعاً من تمر

يعقوب بن عبد الرحمن الزهـري أن سهيل بن أبي صالح أخبـره عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ومن ايتاع شاة مصـراة فهو فيهــا بالخيــار ثلاثــة أيام إن شــاء أســكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمز».

يزيد بن عياض، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن إبراهيم النخعي، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الش 離 مثله.

#### باب في بيع ماء الأنهار

قلت: أرأيت لو أن نهواً لي انخرق إلى أرضي فجاء رجل فبنى عليه رحى ماء بغير أمري فأصاب في ذلك مالاً؟ قال: أما ما بنى في الأرض فالكراء لـه لازم فيما بنى، وأما الماء فلا كراء لصاحب الماء على صاحب الرحى لأن الماء لا يؤخذ له كراء.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: سمعت مالكاً يقول في البركة تكون للرجل والغدير يكون فيه الحيتان والبحيرات: فيكون في ذلك كله السمك فيريد أهله أن يبيعو، قال: لا يعجبني بيعه ولا ينبغي لأهله أن يمنعوا منه أحداً يصيد فيه ولا يمنع من شرب بشفة ولا سقي كبد، وقال مالك: لا يمنع الماء لشفة ولا لسقي كبد إلا مالا فضل فيه عن صاحبه فلا أرى لماء النهر كراء للذي قال مالك في هذه الأشياء، ولقد سألت مالكاً عن بئر الماشية أيستقي منها الناس لمواشيهم على ما أحب أهلها أو كرهوا، قال: لا إلا عن فضل، ألا ترى أن الحديث إنما هو لا يمنع فضل ماء فهم أحق بمائهم حتى يقع الفضل فإذا كان الفضل فالناس في الفضل سواء.

#### في بيع شرب يوم

قلت: أرأيت إن بعت شرب يوم أيجوز ذلك أم لا؟ قال: قال مالك: ذلك جائز.

قلت: فإن بعت حظي بعت أصله من الشرب وإنما لي فيه يوم من اثني عشــر يومـــًا أيجوز في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن لم أبع أصله ولكن جعلت أبيـع منه السقي إذا جـاء يومي بعت مـا صار لمي من المـاء ممن يسقى به أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم.

## في بيع ماء مواجل السماء وبئر الزرع وبئر الماشية

قلت: أكان مالك يكره بيع ماء مواجل السماء؟ قال: سألت مالكاً عن بيع ماء المواجل التي على طريق انطابلس فكره ذلك.

قلت: فهل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون والأبار؟ فقال: لا بـأس ببيع ذلك.

قلت: فهل كان مالك يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع؟ قال: قال مالك: لا بأس ببيع ذلك.

قلت: وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع مائها ليسقي به الزرع؟ قال: نعم لا بأس بذلك عند مالك.

قلت: وإنما كره مالك بيع بئر الماشية أن يباع ماؤها أو يباع أصلها؟ قال: نعم..

قلت: وأهلها أحق بمائها حتى إذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة؟ قال: نعم.

قلت: فكان مالك يكره بيع آبار الشفة؟ قال: قال مالك: إن كانت البئر في داره أو أرضه لم أر بأساً أن يبيعها ويبيع ماءها. قلت: وكان مالك يجعل صاحبها أحق بمائها من الناس؟ قال: نعم.

قلت: فالمواجل أكان مالكاً يجعل ربها أولى بمائها؟ قال: أما كل من احتفر في أرضه أو داره بريده لنفسه مثل ما يحدث الناس في دورهم فهو أحق به ويحل ببعه، وأصا ما عمل من ذلك في الصحاري وفيافي الأرض مثل مواجل طريق المغرب فيانه كان يكره بيعها من غير أن يراه حراماً، وجل ما كان يعتمد عليه الكراهية واستثقال بيع مائها فقد فسرت لك ما سمعت ووجه ما سمعت منه وهي مثل الآبار التي يحتضرونها للماشية أن أهلها أحق بها حتى يرووا ويكون للناس ما فضل إلا من مر بها لسقيهم ودوابهم فاولئك لا يعنعون كما لا يمنعون من شربها منه.

قلت: أرأيت بئر الماشية أتباع في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: فما كان منها مما حفر في الجاهلية والإسلام في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فلو أن رجلاً حفر في أرضه بتراً لماشية منع من بيمها وصارت مثل ما سواها من آبار الماشية؟ قال: سمعت مالكاً يقول: لا تباع ماه بثر الماشية وإن حضرت من قرب يربد بقوله من قرب: قرب المنازل فلا أرى أن تباع إذا كان إنما احتفرها للصدقة، فأما ما احتفر لغير الصدقة وإنما احتفرها لمنفعته في أرضه لبيع مائها ويسقي بها ماشية نفسه فملا أرى ببيمها بأساً، ولو منعته بيع هذه لمنعته أن يبيع بشره التي احتفر في داره لنفسه ومنافعه، وأما التي الا يباع ماؤها من آبار الماشية التي تحتفر في البراري والمهامة فتلك التي لا تباع ماؤها من آبار الماشية التي تحتفر في البراري والمهامة فتلك

قلت: أرأيت بشر الماشية ما كان في الجاهلية وفي الإسلام وقرب المنازل ليس أهلها أحق بماثها حتى يرووا فما فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك؟ قال: نعم قال مالك: ألا تسمع إلى الحديث أن النبي # قال: ولا يمتع فضل ماء، فأهله في الحديث الذي جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام أحق به وما فضل فالناس فيه سواء لأن النبي عليه الصلاة والسلام أحق به وما فضل فالناس فيه مواء لأن النبي عليه المعلق من يقع الفضل، في المعلق منه الفضل وقع الفضل فليس لهم أن يمتعوا.

#### ما جاء في الحكرة

قال: وسمعت مالكاً يقول: الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والكتاب والزيت وجميع الأشياء والصوف وكل ما يضر بالسوق، قال: والسمن والعسل والعصفر وكل شيء. قال مالك: يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب. قلت: فإن كان ذلك لا يضر بالسوق؟ قال مالك: فلا بأس بذلك إذا كان لا يضر بالسوق.

قلت: أرأيت إن اشترى رجل في القرى خوج إليها فاشترى فيها ليجلبها إلى السوق وكان ذلك مضراً بالقرى يغلي عليهم أسعارهم؟ قال: سالت مالكاً عن أهل الريف إذا احتاجوا إلى ما بالفسطاط من الطعام فيأتون فيتشرون من الفسطاط فأراد أهل الفسطاط أن يمنعوهم وقالوا: هذ يعلي علينا ما في مسوقا أترى أن يمنعوا من ذلك؟ قال مالك: لا أرى أن يمنعوا من ذلك إلا أن يكون ذلك عشراً بالفسطاط فإن كان مضراً بهم وعند أهل الفرى ما يحملهم منعوا من ذلك وإلا تركوا؟ قال: فأرى القرى التي فيها الأسواق بمنزلة الفسطاط.

## البيع بسعر فلان وسعر فلان

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: أشتري منك هذا العسل أو هذا السمن بمثل ما أخذ منك فلان منه بذلك السعر؟ قال: قال مالك: لا خير في ذلك.

قلت: وكذلك هذا في الخياطة إذا قال: أخيط لك هذا الشوب بمثل ما خطت به لفلان من الأجر والصناعة والصباغ يصبغ لرجل ثوياً فهو بهذه المنزلة، وكل هذا مكروه عند مالك وكذلك هذا في الإجارة يقول أؤاجرك نفسي مثل ما آجر فلان نفسه؟ قال: وهذا كله مكروه من قول مالك إذا لم يعلم ما كان أوّل ذلك.

## فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى داراً أو ثوباً كل مدي أو ذراع بكذا وكذا

قال: وسمعت مالكاً وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حائطه ما استجنى منها فهو له من حساب أربعة آصع بدينار؟ قال: لا بأس بذلك وهذا أمر معروف وهو مثل ما يقول: اشترى منك طعامك هذا كله أو حائطك هذا كله أربعة آصع بدينار لأن السعر قد عرف، فإن قال قائل: فالذي يستجني لا يدري ما هو؟ قال مالك: فكذلك الحائط والزرع والبيت فيه القصع يشترى كله ثلاثة أرادب بدينار أو أربعة أرادب بديناره فالسعر قد عرف فلا يدري كم يخرج من هذا الحائط فالشلاث جنيات مثل ذلك، وسئل مالك عن الرجل يبتاع بأربعين ديناراً من رطب حائط ما يجني كل يوم يأخذه بحساب ثلاثة آصع بدينار. قال: قال مالك: لا خير في هذا إلا بأمر معروف ويبين ما يأخذ كل يوم وزناً معلوماً والشمن إلى يوم وزناً معلوماً والشمن إلى يوم قال: وقد كان الناس يتاعون اللحم بسعر معلوم فيأخذ كل يوم وزناً معلوماً والشمن إلى

العطاء فلم ير الناس بذلك بأساً، واللحم وكل صا يباع في الأسواق مما يتبايع الناس به فهو كذلك لا يكون إلا بأمر مصروف ويبين ما يباخذ كمل يوم، وإن كمان الثمن إلى أجل معلوم أو إلى العطاء إذا كان ذلك العطاء معلوماً مأموناً إذا كان يشرع في أخمذ ما اشترى ولم يره مالك من الدين بالدين.

قال مالك: ولقد حدثني عبد الرحمن بن المجبر عن سالم بن عبد الله قال: كنا نبتاع اللحم كذا وكذا وطلاً بدينار يأخذ كل يوم كذا وكذا، والثمن إلى العطاء فلم ير أحد ذلك ديناً بدين ولم يروا به ياساً.

قلت: أرأيت إن اشتريت هذه الدار كل ذراع بدرهم ولم أسم عدد الأذرع فقلت: قيسوها فقد أخذتها كل ذراع بدرهم أو قلت: قد أخدلت هذا الشوب كل ذراع بدرهم أو هذه الثباب كل ذراع بدرهم فقلت: اذرعوها ولم أسم الأذرع؟ قبال ابن القاسم: أرى أن الدار جائزة والثباب جائزة.

قلت: أرأيت إن اشتريت هذه الأثواب كل ثوبين بعشرة دراهم أو هذه الغنم كل شايتن بعشرة دراهم فأصبت فيها مائة ثبوب وثوباً أو أصبت في الغنم مائة شاة وشاة هل يلزمني الشاة الباقية أو الشوب الباقي الذي ليس معه آخر؟ قال: نعم يلزمك نصف العشرة، وإنما ذلك بمنزلة ما لو قلت: أشتري منك هذه الغنم كل شاتين بدينار أو كل ثوبين بدينار أو تلل شوين بدينار أو كل

#### في بيع الشاة والاستثناء منها

قلت: أرأيت الشاة إذا باعها الرجل أو البعير أو البقرة واستثنى منها ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً أو استثنى جلدها أو رأسها أو فخذها أو كيدها أو صوفها أو شعرها أو كراعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى أرطالاً مسماة كثيرة أو قليلة أيجوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا؟ قال: أما إذا استثنى منها ثلثها أو ربعها أو نصفها فلا بأس بذلك عند مالك، وأما إذا استثنى جلدها أو رأسها فإنه إن كان مسافراً فلا بأس بذلك وإن كان حاضراً فلا خير فيه.

قلت: ولم أجازه في السفر وكرهه في الحضر؟ قال: السفر إذا استثنى فيه البائع الرأس أو الجلد فليس لذلك عند المشتري ثمن.

قال مالك: فأما في الحضر فـلا يعجبني ذلك لأن المشتـري إنما يـطلب بشرائـه اللحم. قلت: أرايت إن قبال المشتري: إذا اشترى في السفر واستثنى البائح رأسها أو جلدها قال المشترى: لا أذبحها، قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكاً قبال في الذي يبع البعير الذي قام عليه: يبيعه من أهل المياه ويستثني البائح جلده ويبيعهم إياه ينحرونه فاستحيوه.

قال مالك: أرى لصاحب الجلد شروى جلده.

قال: فقلت لمالك: أو قيمة الجلد؟ قال مالك: أو قيمة الجلد كل ذلك واسع.

قلت: وما معنى شروى جلده عند مالك؟ قال: جلد مثله.

قال: فقلنا لمالك: أرأيت إن قال صاحب الجلد: أنا،أحب أن أكون شريكاً في البعر بقدر الجلد؟ قال مالك: ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكاً في الحياة ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكاً في الحياة ليس ذلك له وليس له إلا قيمة جلده أو شرواه، فمسألتك في المسافر مشل هذا، قال: وأما إذا استثنى فخذها فلا خير في ذلك.

قلت: وهذا قول مالك في الفخذ؟ قال: نعم، وأما كبدها فإن سالكاً قال: لا خير في البطن والكبد من البطن، قال: لا أما إذا استثنى صوفها أو شعرها فإن هذا ليس فيه اختلاف إنه جائز، قال: وأما الأرطال إذا استثناها فإن مالكاً قال لي: إن كان الشيء الخفيف الثلاثة الأرطال والأربعة فهو جائز.

قلت: أرأيت إن استثنى أرطالاً مما لا يجوز له فقال المشتري: لا أذبح؟ قال: أرى أن يذبع على ما أحب أو كره.

قال ابن وهب: قال مالك: فيمن باع شاة حية واستشى جلدها أو شيئاً من لحمها قليلًا كان أو كثيراً ووزناً أو جزافاً قبال: أما إذا استشى جلدها فلا أرى به بأساً، وأما إذا استشى من لحمها فلا أحب ذلك جزافاً كان أو وزناً لأنه حيتذ كأنه ابتاع لحماً لا يدري كيف هو أو باع لحماً لا يدري كيف هو.

قال ابن وهب: ثم رجع مالك فقال: لا يأس به في الأرطال اليسيرة تبلغ الثلث أو دون ذلك.

قال: وقال,مالك: إن اشترى رجل من رجل شاة فقال: بع لي لحمها بكذا وكذا فذلك غور لا يصلح وإذا اشتريتها فضمتنها وحزتها فىلا بأس بذلك، وإن شرطت للذي ابتعها منه الرأس والإهاب لأنك إذا اشتريتها منه وضمتنها وشرطت له رأسها وإهابها فإنها إن ماتت فهي من الذي اشتراها وأنـه إذا باعـك لحمها فمـاتت قبل أن يـذبحها فضمـانها على باتعها.

قال ابن وهب: وأخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج أن زيد بن ثابت قضى في جزور بيعت واشترط الباتع مسكها فرغب الرجل فيها فأمسكها فقال زيد بن ثابت: لـه شروى مسكها، وأخبرني إسماعيل بن عياش أن علي بن أبي طالب وشريحاً الكندي قضيا في رجل باع بعيراً أو شأة واشترط المسك والرأس والسواقط فيراً البعير فلم ينحره صاحبه فقال: إذا لم ينحره أعطاه قيمة ما استثنى.

قال شريح: أو شرواه، قال مالك والليث: شرواه أو قيمته، ابن وهب.

وأخبرني موسى بن شبية الحضومي، عن يونس بن يزيد، عن عمارة بن غزية، عن عروة بن الزبير أن النبي ﷺ حين خرج هو وأبو بكر من مكة مهاجرين إلى الممدينة مرا براعي غنم فاشتريا منه واشرط عليهما أن سلبها له.

وأخبرني الليث بن سعد، عن يونس بن يزيد، عن عمارة بن غزية، عن النبي عليـه السلام بهذا. قال الليث: فذلك حلال لمن اشترطه.

### فيمن باع من لحم شاته أرطالاً قبل أن يذبحها أو باع شاته واستثنى من لحمها أرطالاً مسماة

قلت: أرأيت لو بعت عشرة أرطال من لحم شاتي هذه أيجوز هـذا في قول مـالك؟ قال: لا يجوز ِ

قلت: فإن بعته رطلًا من شاتي هذه أيجوز هذا أيضاً؟ قال: لا يجوز عند مالك.

قلت: فإن بعت شاتي واستثنيت رطلاً من لحمها أو عشرة أرطال من لحمها أيجوز في قول مالك؟ قال: قال مالك: إذا اشترط الشيء الخفيف من ذلك الرطل والرطلين وما أشبهه فذلك جائز.

قلت: فإن اشترط من لحمها ما هو أقل من الثلث أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: ما رأيت مالكاً يبلغ الثلث إنما يجوز من ذلك الشيء الخفيف.

قلت: ولم جاز هذا عند مالك أن أبيع شاتي واشترط من لحمها الرطلين والشلاقة والأربعة وما أشبهه ولا يجوز لي أن أبيع من شاتي رطلين أو شلائة قبل أن أذبحها وأسلخها؟ قال: لأنه لا يجوز لك أن تبيع تمر حائطك قبل أن يكون ثمراً حين يزهى ويحل بيعه وتشترط من ثمر الحائط أصعاً معلومة تأخفها تسرأ إذا طابت وكانت الثمر الثلث فادني، ولا يجوز أن تبيع من ثمر حائطك حين يزهى ويحل بيعه تمراً أصعاً معلومة وإن كانت دون الثلث يأخذها تمراً إذا كان إنما يعطيه ذلك التمر من تمر هذا الحائط فملا يجوز هذا وإن كان الذي باعه من ذلك أقل من الثلث.

قلت: ما قول مالك في شراء لحوم الإبل والبقر والغنم واللطير كلها قبل أن تـذبح فيقال له: اذبح فقد أخذنا منك كل رطل بكذا وكذا؟ قال مالك: لا يجوز ذلك لأنه مغيب لا يدرى كيف يكون ما اشترى ولا يدرى كيف ينكشف.

### في الرجل يدعي على الرجل فيصالحه من دعواه على عشرة أرطال من لحم شاة بعينها

قلت: أرأيت لــو أني ادعيت في دار رجل دعــوى فصــالحني من ذلــك على عشــرة ارطال من لحم شاته أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا عندي.

#### في اشتراء اللبن في ضروع الغنم

قلت: أرأيت إن اشتريت لبن عشر شاة بأعيانها في إبان لبنها أيجوز ذلك في قـول مالك؟ قال: نعم ذلك جائز إذا سمى شهراً أو شهرين أو ثلاثة وقد كان عرف وجه حلابها فلا بأس به وإن لم يعرف حلابها فلا خير فيه.

قلت: أرايت إن اشترى لبنها ثلاثة أشهر ثم احتلبها شهراً ثم يموت منها خمسة؟ قال: ينظر إلى الخمسة الهالكة كم كان حلابها كل يوم فإن كان حلابها كل يوم قسطين قبل: فما حلاب هذه الخمسة الباقية كل يوم، فإن كان حلابها قسطاً قسطاً قسطاً قسطاً قسطاً قسطاً قسطاً قسطان فكم كان الشهر الذي احتلبت فيه العشرة كلها من الثلاثة الأشهر التي اشترى حلابها فيها في قلة اللبن وكثرته وغلائه ورخصه فإن بين اللبن في أوله وآخره تفاوناً بعبداً في الثمن يكون شهراً في أوله يعدل الشهر الذي احتلبت فيه يعدل الشهر الذي احتلبت فيه يعدل الشهرين ألباقيين أن لو كانت الغنم الهالكة قياماً في نقاق اللبن في الشهر الأول لغلائه فيه المشتري نصف حقك لغلاحق لعن المشتري نصف حقك بحلابك الغنم كلها الشهر الأول ويقي نصف حقك فلا حق لك في نصف الثمن الباقي وقد استوجه البائع بحلابك غنمه شهراً ويرد عليك البائع لما هلكت الخمس التي كانت تحلب قسطان قسطين ويقيت التي تحلب قسطاً ثلثي نصف الثمن لان لبن الهالكة قسطان ولبن الباقي قسطان قسطان ولبن الباقي وانما هي في هذا النصف الباقي معنولة رجل

اشترى لبن عشر شياه في إبان الحلاب على ما وصفنا ثم مات منها خمس قبل أن يحلب منها شيئاً فإنه يصير أمرهما إلى ما وصفت لك في المسألة الني فوق، وكذلك أن لو كانت الهالكة تحلب الثلث أو النصف أو الثلاثة الأرباع فعلى هذا المحساب يكون جميع هذه الوجوه.

قلت: فإن كنت إنما سلفت في لبن هذه الغنم فيموت منها شيء؟ قال: إذا سلفت فيها فيموت منها شيء كان سلفك كله فيما بقي من لبن هذه الغنم.

قلت: والسلف في لين العنم يضارق لشراء لين العنم في قول مالك؟ قال: نعم، قال مالك: وإنما يجوز شراء لين الغنم إذا كانت كثيرة الشهر والشهرين والثلاثة فأما إن كانت الشاة أو الشاتين فاشترى رجل حلابها على كمذا وكذا شهراً بكذا وكدا درهماً فلا يعجبني لأن الشاتين غير مأمونتين، قال: ولو سلف في لين شاة أو شاتين كيلاً معلوماً كمذا وكذا قسطاً بكذا وكذا درهماً في إبان لبنها فلا بأس بذلك.

قلت: وإنما السلف في لبن الغنم مكايلة في قـول مالـك؟ قال: نعم لا يجـوز إلا مكايلة في إبان اللبن.

قلت: أرأيت لو أني بعت لبن غنمي هذه في إبان لبنها حتى ينقطع أيجوز ذلك أم لا؟ قال: قال مالك: إذا ضرب لذلك أجلاً شهراً أو شهرين فلا بأس بذلك إذا كنان ذلك في إبان لبنها وعلم أن لبنها لا ينقطم إلى ذلك الأجل إذا كانت قد عرف وجه حلابها.

قلت: فلو أني بعت لبنها في غير إبان اللبن وشرطت أن أعطيه ذلك في إبان لبنهما كيلاً أو جزافاً أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا خير في ذلك عند مالك.

قلت: أرأيت إن بعت لبن شاتي هذه في إبان لبنها شهـراً أو شهـرين؟ قـال مالـك: أكره أن يباع لبن الشاة الواحدة أو الشاتين لأن الشاة والشاتين أمرهما يسير وهما عندي من الخطر إلا أن يبيع لبنهما كيلاً كل قسط بكذا وكذا.

قلت: وينقد في ذلك إذا اشترى لبن الشاة أو الشاتين؟ قال: نعم إذا شرع في أخذ اللبن أو كان يشرع في أخذ اللبن بعد اليوم أو اليومين أو الأيام القلائل.

قلت: فإن اشتريت لبن هذه الغنم في إبان اللبن فلم يقبض اللبن حتى ذهب إبان اللبن؟ قال: يرد الدراهم عند مالك.

# في الرجل يكتري البقرة يحرث عليها وهي حلوب فيشترط حلابها

قال: وسألت مالكاً أو سُمَّل وسمعته عن الـرجل يكتـري البقرة تحـرت له أو يستقي

عليها الأشهر وهي حلوب أو النتاقة ويشترط حلابها في ذلك؟ قبال: إن كان قبد عرف حلابها فلا أرى بذلك بأساً.

### في الرجل يشتري الجلجلان على أن عليه عصره والقمح على أن عليه طحنه

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل جلجلانه هـذا على أن عليه عصره أيجوز هـذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا.

قلت: لم؟ قال: لأنه كأنه باعه ما يخرج منه وهو لا يدري ما يخرج منه.

قلت: وكذلك لو باعه زرعاً قــائماً ويشتــرط المشتري على البــائع أن عليــه حصاده ودراسه؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا.

قلت: أرأيت إن باعه حنطته هذه ويشترط عليه المشتري أن يطحنها؟ قال: استثقله مالك وجوزه ورأى أنه خفيف وهو جل قول مالك إجازته.

قال: وقال لي مالك: ولمو أن رجلًا ابتناع من رجل شوياً على أن يخيطه له لم أر بذلك بأساً ولو ابتناع نعلين على أن يحذوهما له لم أر بذلك بأساً ولو ابتناع قمحاً على أن يطحنه له? قال لي مالك: فيه مفمز وأرجو أن يكون خفيفاً وأنا لا أرى به بأساً.

قــال: فقلت له: فـالسمسم والفجل والـزيتون يشتـريه على أن على البــائع عصــزه فكرهه مالك وقال: لا خير فيه إنما هذا اشترى ما يخرج من زيته، والذي يخرج لا يعرفه فرددته عليه عاماً بعد عام فكل ذلك يكرهه ولا يقف فيه وقال: لا خير فيه.

قلت: فالقمح يشتريه على أن على بائمه حصاده ودراسه وذروه يشتريه زرعاً قائماً قد يبس؟ قال: لا خير فيه، ورأيته عنده من المكروه البيّن لأنه إنما يشتري ما يخرج من الزرع.

قلت: فما فرق بين الطحن وبين هذه الأشياء التي كوهها المجهول ما يخرج منها. والدقيق يخرج من الحنطة؟ قال: كأني رايته يرى أمر الطحن أمراً قريباً ويـرى أن القمح قد عرف وجه ما يخرج منه فلذلك خففه على وجه الاستثقال منه له في القياس.

قال: ولقد قال لي مالك مرة: لا يعجبني ثم خففه وجلَّ قوله في القديم والحديث مما حملناه عنه نحن وإخواننا على التخفيف على وجه الاستحسان ليس على القياس والله أعلم بالصواب.

تم كتاب التجارة إلى أرض الحرب في المدونة الكبرى ويليه كتاب التدليس.

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

#### كتاب التدليس بالعيوب

## في العبد يشتري ويدلس فيه بعيب ويحدث فيه عيب آخر

قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت لو أني اشتريت عبداً بدنانير فاصابه عندي عبد ثم ظهرت على عيب دلسه لي الباتع ألي أن أردة في قبول مالك؟ قال: نعم إلا أن يكون العبب الذي أصابه عندك مفسداً مثل القطع والعبور والشلل والعمى وشبه ذلك فإن كان العيب الذي أصابه عندك مثل هؤلاء العيوب المفسدة كنت مخيراً في أن ترد العبد وتغرم بقدر ما أصابه عندك من العيب وإن شت احتبست العبد وأخذت من البائع ما بين الصحة والداء إلا أن يقول البائع: أنا أقبله بالعيب الذي أصابه عندك وأرد الثمن كله فيكون ذلك له.

قلت: ولم كان هذا هكذا إذا أصابه عند المشتري عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشتري بقدر ما أصابه عنده من العيب؟ قال: لأن العيب إذا كان مفسداً فأصابه ذلك عند المشتري فهوفوت، فليس للبائع أن يقول: أنا آخذه وأرجع بقيمة العيب الذي أصابه عند المشتري لأنه قد فات.

قلت: ولم لا يكون على المشتري إذا رد العبد بعيب ظهر عليه وقد أصابه عنده عبده عبد مفسدة قال: لأنها ليست عبب غير مفسدة قال: لأنها ليست من العبوب التي هي تلف للعبد التي تنقصه نقصاناً كثيراً وهذا مثل الحمى والرمد وما أشبه ذلك، الا ترى أنه إن حم يوماً أو أصابه رمد أودماميل ثم ظهر على عبب دلسه له البائع أن له أن يرده.

قلت: فإن كان هذا العيب الذي أصابه عند المشترى قد نقصه إلا أنه ليس من

العيوب المفسدة أيكون للمشتري أن يرده إذا ظهر على عيب قد دلسه له البائع ولا يكون عليه لما نقص العيب المذي أصاب العيد عنده شيء؟ قال: قال مالك: لـه أن يرده ولا شمء، عليه إذا كان عيناً ليس مفسداً وإن كان قد نقصه.

قلت: أرايت إن قطعت اصبعه أو أصابه أصر من السعاء فـذهبت إصبعه ثم ظهر المشتري على عيب دلسه له الباتع أله أن يرده؟ قال: لا أحفظه من مالك إلا أني أراه عبياً مفسداً لا يرده إلا بما نقص.

قلت: فإن ذهبت أنملته أو ظفره؟ قال: أما أنملته فهـ وعيب ولا يرده إلا بمـا نقص منه إلا أن يكون من وخش الرقيق الذي لا يكون ذلك مفسداً فيهم ولا ينقصه كثيراً فإن كان كذلك رده ولا شيء عليه، وأما الظفر فله أن يرده ولا شيء عليه ولا أراه عبياً.

لسحنون: الظفر في الجارية الرائعة عيب.

قلت: فتحفظ عن مالك أنه قال: إن أصابه عنده حمى أو رمد أو صداع أو كي وكل وجع ليس بمخوف أن له أن يرده إذا أصاب به عياً قد دلس به البائع ولا شيء عليه؟ قال: نعم.

## في الرجل يشتري العبدين صفقة واحدة فيمـوت أحدهمـا ويجد بـالآخر عيباً

قلت: أرأيت إن اشتريت عيدين في صفقة واحدة فهلك أحدهما في يبدي وأصبت بالباقي عيناً أيكون لي أن أرده عند مالك؟ قال: نعم لـك أن ترده عند مالـك وتأخد من الثمن بحساب ما كمان يصير لهـذا العيد من الثمن يقوم هـذا الميت والمعيب فينظر ما يصيب قيمة هذا الذي أصبت به عيباً من الثمن فيرجع بذلك على البائع.

قلت: فإن اختلفا في قيصة الميت فقال المبتاع: قيمة الميت الثلث، وقيصة هذا الثلثان، وقال الباتع: لا بل قيمة هذا الثلث وقيمة الميت الثلثان ؟ قال: يقال لهما: صفا الميت فإن تصادقا في صفته دعي لصفته أهل المعرفة به فيقوصون تلك الصفة وإن تناكرا في صفته فالقول في صفته قول البائع مع يمينه إذا كان قد انتقد الثمن لأن المبتاع مدع للفضل على ما يقول البائع، فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المبتاع البينة على الصفة، فإن لم يأت بالبينة على الصفة حلف البائع وكان القول قوله إذا كان قد انتقد الثمن، فإن لم يكن انتقد اللعربي.

قلت: أرأيت إن اشتريت شاتين مذبوحتين فأصبت إحداهما غير ذكية أتلزمني

الذكية بحصتها من الثمن في قول مالك أم لا؟ قال: أرى ذلك مثل الرجل يبتاع الطعام فيقال له: إن فيه مائة إردب فيشتري على ذلك فلا يجد فيه إلا خمسين أو أربعين؟ قبال: لا يلزمه أخذ ذلك الطعام إلا أن يكون الذي نقص من ذلك مثل الأرادب اليسيرة وهذه الشأة إذا وجدها ميتة وإنما كان شراء الرجل شاتين لحاجته إلى جملة اللحم، والرجل إذا جمع الشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص له فأرى الشاتين بمنزلة ما وصفت لك من الطعام عند مالك ويرد الجميع إلا أن يشاء أن يحبس الذكية بالذي يصيبها من حصة الشمن فذلك له.

قلت: فإن اشتريت عشر شياه مذبوحة فأصبت إحداهن ميتة؟ قبال: أرى أن تلزمك التسع بحصتها من الثمن.

قلت: وكذلك الرجل يشتري قلال خل فيصيب إحداهن خمراً أو اشترى قلتين خلاً فأصاب إحداهما خمراً فهو على ما وصفت لي من قول مالك؟ قال: نعم.

وقال أشهب: إذا اشترى شاتين أو قلتين أو عبدين متكافيين فإن هذا لم يشتر أحدهما لصاحبه فإن أصاب بأحدهما عياً أو استحق أحدهما رجع بما يصيب المستحق من الثمن وإن كان عياً رده وأخذ ما يصيبه من الثمن، وكذلك يقول ابن القاسم في العبدين المتكافئين.

سحنون، وليس العبدان المتكافئان كعبدين أحدهما تبع لصاحبه إنما اشترى لمكان صاحبه أو كجملة ثباب أو رقيق أو كيل أو وزن كثير فيستحق منه اليسير ويبقى الكثير، فإن هذا قد سلم له جل صفقته فيلزمه ما صح ويبرجع بثمن ما استحق، وإن كان ما استحق مضراً به في صفقته لكثرة ما استحق من يليه ويعلم أن هذا إذا استحق منه دخل عليه فيه الفسرر لتبعيض ذلك عليه وإن مثله إنما رغب في جملة ما اشترى فإن هذا له أن يبرد المنتققة كلها ويأخذ الثمن وإن أراد أن يحبس ما سلم في يلايه ويبرجع بثمن ما استحق فإن كان ما اشترى على الكيل والوزن فذلك له أو كان ما استحق مما يبع على المعدد فكان الاستحقاق على الأجزاء نصف ما اشترى أو ثاثية أو ثلاثة أرباعه أو ثلثه فذلك له لأن ما رضي به يصير له بثمن معروف وإن كان استحق من المكيل والموزوز لأن الذي يبقى ثمنه بعضف الشمن أو بلثايه، وكذلك كل ما استحق من المكيل والموزوز لأن الذي يبقى ثمنه معروف لأنه مما لا يقسم عليه الثمن إن كان ما استحق منه بوزءاً معروفاً أو عدداً على عدد السلم، وإن كان ما باع عدداً واستحق من المعدد ما يصير للمشتري حجة في أن يرد ٣٢٤ كتاب التدليس بالعيوب

فأراد أن يحبس ما بقي بصا يصيبه من الثمن، فإن ذلك لا يجبوز له لأنه إذا وجب له رد جميع ما بقي في يديه فليس له أن يقول: أنما أحبس ما بقي بما يصير له من الثمن لأنه يحبسه بثمن مجهول لأنه أوجه على نفسه بما يصير له من الثمن وذلك ثمن غير معروف حتى تقوم السلع، ثم يقسم الثمن عليها فما صار للذي بقي أخذ بحصته من الثمن وذلك مجهول، وأما في العيب فإنه إذا أصاب العيب في كثير من العمد حتى يضر ذلك به في صفقته أو في كثير من وزنه أو كيله فإنه مخير في أن يقبل الجميع بعينه أويرده كله وليس له خيار في أن يحبس ما صح في يديه مما بقي له بما يصيبه من الثمن، وإن كان معروفاً وهو خلاف الاستحقاق في هذا الموضع لأن صاحب العيب إنما باع على أن حمل بعضه بعضاً فإما رضى منه بما رآه وإما رد عليه.

قلت لابن القاسم: أرأيت إن اشتريت عبداً بثويين فهلك أحد الثوبين عند صاحبه وأصاب بالثوب الباقي عيباً فجاء ليرده كيف يكون هذا في قول مالك؟ قال: ينظر إلى الثوب الذي وجد به العيب، فإن كان هو وجه ما اشترى وفيه الفضل فيما يرى الناس رده ونظر إلى العبد، فإن كان لم يفت رده ونظر إلى قيمة الثوب الثالف فرده قابضه مع الشوب الذي وجد به العيب وإن كان العبد قد فات بنماء أو نقصان أو اختلاف أسواق أو بشيء من وجوه الفوت رد قيشته يوم قيضه وإن كان الشوب الذي وجد به العيب ليس وجه ما اشترى وهو أدنى الثوبين رده ونظر إلى الثوب الباقي كم كمان من الثوب السالف فإن كمان ثلثاً أو ربعاً نيظر إلى قيمة العبد فتم قابض العبد لصاحب الثوب من قيمة العبد بشدر الذي يصيبه من صاحبه إن كان ثلاً أو ربعاً يغرم له من قيمة العبد ثلثها أو ربعاً يغر لا يعتب بالغي العبد رقد لله أو يعتب العبد وقد تلف أحد الشوبين ومن أجله الشاد والوب الباقي وغرم قيمة الثالف إن كان هو وجه الشوبين ومن أجله اشتراها أسلما لمشتريهما وغرم قيمة الثالف إن كان الحوب الباقي مو أدناهما وليس من المناهد أملما المشتريهما وغرم قيمتهما جميعاً لصاحب العبد.

### الرجل يشتري السلعة فتموت عنده أو ظهر منها على عيب

قلت: ما قول مالك فيمن اشترى جارية بيماً صحيحاً فلم يقبضها صاحبها إلا بعد شهر أو شهرين وقد حالت الأسواق عند البائع وقبضها وماتت عند المشتري ثم ظهر على عب كان عند البائع أي القيمتين تحسب على المشتري، وتجعلها قيمة الجارية إذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمتها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوم وقعت الصفقة؟ قـال: بل قيمتهـا يوم وقعت الصفقة.

قلت: فإن كان البيع حراماً فاسداً فأي القيمتين تحسب على المشتري؟ قال: قيمتها يوم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيع لأن المشتري في البيع الفاسد لا يضمن إلا بعدما يقبض لأن له أن يترك فملا يقبض والبيع الصحيح القبض له لازم، وليس له أن يفسخ ذلك، ومصيبتها منه فهذا فرق ما ينهما.

قلت: أرايت إن اشتريت جارية بيماً صحيحاً فلم أقيضها حتى ماتت عند البائع وقد نقدته الثمن أو لم أنقده وقد ماتت الجارية أو حدث بالجارية عيب عند البائع قبل أن أقيضها؟ قال: قال مالك: الموت من المشتري وإن كان البائع احتبسها بالثمن.

قال ابن القاسم: فالعيب عندي بمنزلة الموت يكون ذلك كله من المشتري.

سحنون: إذا كانت الجارية مما لا يواضع مثلها وبيعت على القبض.

قلت: فإن كان اشتراها على صفة فأصابها بعد وجوب الصفقة على ما ذكرت لك؟ قال: قال مالك: إذا كان اشتراها وهي على الصفة التي وصفت به فما أصابها من حدث بعد ذلك فهو من المشتري.

قــال ابن القاسم، وقــال لي مالــك بعد ذلــك في هذه المســألــة فيمن اشـــرى على الصفة: أنها إن ماتت قبل أن يقبضها المشتري فهي من البائم.

قال ابن القاسم: ولم يذكر لي في المدوت والعيوب في هذه المسألة شيئاً إلا أنه قال إلى تبل ذلك في المدوت والعيوب: إنها من المشتري جميعاً وأرى أن ذلك كله من البائم إلا أن يشترط البائم أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من المشتري فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقاله لي غير عام، وأرى العيوب التي تصيب السلعة قبل أن يقبضها المبتاع بمنزلة الموت ضمان ذلك من البائع إلا أن يشترطه كما وصفت لك.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بها عيب لم أعلم به فلم أقيضها حتى ماتت عند البائع قبل أن البائع قبل أن البائع قبل أن أن أصابها عيب مفسد مثل القطع قبل أن أقيضها أتلزمني الجارية أم لا وهل يكون ما أصابها من العيوب أو الموت الذي كان بعد الصفقة من المشتري أم من البائع إذا اطلع على العيب الذي كان بالجارية عند البائع؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما قال في مالك في الموت: إذا اشتراها فاحتبسها

البائع للثمن فهي من المشتري إذا كانت مما لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض لأن هذه السلعة قد وجبت للمشتري، وإن كان له أن يردها لأنه لو شاء أن يأخذها أخذها بعيها ولم يكن للبائع فيها حجة، ألا ترى أن عقه جائز فيها، وأن عتى البائع فيها غير جائز ولا يشبه هذا اليع الفاسد لأن المشتري في اليع الفاسد لو أراد أن يأخذ لم يكن له ذلك، وأن البائع لو أعتى في اليع الفاسد لجاز له ذلك ولم يكن للمشتري عتى معه إلا أن يكون المشتري أعتى قبل البائع فيكون قد فوتها، وفي اليع الصحيح لا عتى للبائع مع عتى المشتري ولا عتى له وإن لم يعتى المشتري لأن المشتري كان على شعرائه أن يأخذها إن أحب وإن احتبسها بعد وجوب اليع بالثمن.

قال: وكذلك قال لي مالك: أراها بمنزلة الرهن إن احتسها بعد وجوب البع بالثمن فهي بالثمن فإن احتسها بالثمن فهي إذا باعها ويها العيب فاحتسها بالثمن فهي رهن، ولو لم يحتسها لقبضها المشتري وكان المشتري ضامناً لما أصابها فحبس البائح إياها بمنزلة الرهن وقبض للمشتري بعد الوجوب، فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت وإن كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشتري حتى يرجما قبضها من البائع أو لم يقبضها حتى يرجمها بقضاء من السلطان أو يبرئه منها البائع.

وقال ابن وهب: أخبرني ابن لهيمة: أنه سمع يزيد بن أبي حبيب يقول: اششرى رجل عبداً من آخر فقال الذي باعد: قد وجب لك غير أني لا أدفع إليك العبد حتى تنقذني ثمنه فإني لا آمنك فانطلق المشتري يأتيه بثمته فلم يأت بثمته حتى مات العبد عند الذي باعه؟ قال يزيد: قال سعيد بن المسيب: هو من الذي مات في يديه.

وقال سليمان بن يسار: هو من الـذي اشتراه ووجب لـه، وقد قـال مالـك بقوليهمـا جميعاً. ابن وهب.

قال اللبث: كان يحيى بن سعيد يقول: من باع دابة غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقيض البنائع الثمن حتى يأخذ المدابة أو المتناع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصف له البائع تم بيعهما وأخذ الثمن.

ابن وهب، عن يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيـد أنـه قـال في بيـع الـدابـة الغائبة: إن أدركتها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس.

وأخبرني، عن ابن وهب، عن يـونس بن يـزيـد، عن ابن شهـاب، عن حمـزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: ما أدركت الصفقة حي مجموعاً فهو من المبتاع. ابن وهب، عن عبد الجبار بن عمر بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حدثه قال: تبليع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط إن كانت هذا اليوم حية فهي منى.

ابن وهب، عن ابن جسريج، عن ابن شهباب قبال: كبان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف من أجد أصحاب رسول الله فل في البيح فكان الناس يقولون: ليتهما قد تبايعا حتى ننظر أيهما أجد فابتاع عبد الرحمن بن عوف من عثمان بن عقان فرساً أنتى غائبة باثني عشر ألف درهم إن كانت هذا اليوم صحيحة فهي مني، ولا أخال عبد الرحمن إلا وقد كان عرفها، ثم إن عبد الرحمن قال لعثمان: هل لك أن أزيدك أربعة آلاف على ذلك فعات، فقدم رسول عبد الرحمن أدبعة آلاف على ذلك فعات، فقدم رسول عبد الرحمن أجد من عثمان.

ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: وإن رسول عبـد الرحمن وجـد الفرس حين خلع رسنها قد هلكت فكانت من عثمان.

# في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب لم يعلمه حتى باعها ثم ترد عليه

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية وبها عيب لم أعلم به ثم بعتها فنداولها رجال فتغيرت في بدنها أو أسواقها ثم اشتريتها فعلمت بالعيب الذي كان عند البائع الذي باعتها؟ قال سحنون: لك أن تردها عليه إن لم يكن دخلها عيب مفسد مشل ما وصفت لك، وقال غيره: لك أن تردها على الذي اشتريتها منه أخيراً لأن عهدتك عليه.

قلت لابن القاسم: أرأيت إن اشتراها بيماً صحيحاً وبها عبب لم يعلم به فباعها أو الجما أو رهنها أو تصدّق بها أو كاتبها أو اتخذها أم ولد أثرى هذا كله فوتاً في قول مالك أم لا؟ قال: أما الرهن والإجارة والبيع فليس هو بفوت، وقد بلغني عن مالك ممن أثق به أنه لم يره في البيع فوتاً ورأيي الذي آخذ به أن البيع ليس بفوت لأنه قد أخذ له ثمناً إنما هو على أحد وجهين إما أن يكون رأى العيب فقد رضيه حين باعه ولمو شاء لم يعمه حتى يشت من صاحبها فيردها عليه بالعيب، وإما أن يكون لم يره فهو إن كان نقص في بيعه الجارية لم ينقض لموضع العيب.

قال: وأما التدبير والكتابة والموت واتخاذها أم ولد والصدقة فـإن مالكــاً قال لي في ذلك كله: إنه فوت. ٣٢.

قلت: فما قول مالك في الهبة إذا وهبها وقد اشتراها وبها عيب؟ قبال مالك: إن كان وهبها للثواب فهو بيع وإن كان وهبها لغير شواب فهو من وجه الصدقة وهو فوت، ويعرجع فياخذ قيمة العيب، والبيع الصحيح إذا أصاب البيع بعدما رهن أو آجر فلا أراه فوتاً وهي ما رجعت إليه بافتكاك أو بانقضاء أجل الإجارة فارى أن يردها إن كانت بحالها وإن دخلها عيب مفسد ردها وما نقصها العيب الذي حدث بها.

وقال أشهب: إن افتكها حين علم بالعيب فله أن يردها وإلا رجع بما بين الصحة والداء.

## في الرجل يبتاع الأمة فتلد أولاداً ثم يجد بها عيباً

قلت: أرايت لو إبتاع أمة قولدت عند المشتري ولداً قمات ولدها فأصاب بها عبياً أله أن يردها وقد مات الولد عنده؟ قال: نعم يردها إذا مات الـولد ولا شيء عليه ويرجح بالثمن كله ولا شيء عليه في الولد.

قلت: فإن كانت الولادة قد نقصتها وقد مات الولد ثم أصاب بها عبياً؟ قـال: له أن يردها وما نقصت الولادة منها، وكذلك قال لي مـالك: وكـذلك لـو لم تلد وأصابهـا عند المشتري عيب مفسد مثل القطع والعور والشلل ونحو ذلك فنقصان الـولادة مثل العيوب المفسدة.

قلت: فتقوم الجارية إن كانت ميتة أو مقتولة وولدها معها؟ قال: تقوم هي نفسها كما وصفت لك.

قال سحنون: وقد قال بعض: رواه مالك، إلا أن يكون ما وصل إليه من قيمة الأم مثل الشمن الذي يرجع به على البائع فلا تكون له حجة، ألا ترى أن البائع لو أن الأم لم تقتل ولكنها ماتت لو قال للمشتري: أنا أرد عليك جميع الشمن ورد علي الولد ولا أعطيك ما بين القيمتين كان ذلك له، وقيل للمشتري: إما أن رددت عليه الولد وأحمدت الثمن وأما أن تسكت بالولد ولا شيء لك فهو إذا كانت القيمة في يعده وهي مثل الثمن والولد فضل أيضاً لم يكن للمشتري حجة لأن الذي يريد أن يرجع به في يديه مثله منها.

## في الرجل يبتاع الجارية ثم يبيعها أحدهما من صاحبه ثم يظهر على عيب

قلت: أرأيت لو أني بعت من رجلين ثوباً فياع أحدهما من صاحبه حصته ثم ظهر على عيب كان عندي؟ قال: أرى أن الذي حصته من صاحبه قد أخرج ما كان في يديه من السلمة فلا يرجع عليك بما بين الصحة والداء، وأما الذي لم يبع فله أن يرد حصته التي في يده عليك بنصف الثمن فيكون نصف السلمة في يدك ونصفها في يد الذي اشتراها من صاحبه.

### في الرجل يبتاع الجارية على جنس فيصيبها على جنس آخر

قلت: أرأيت لو أني اشتريت جارية على أنها بربرية فأصبتها خراسانية؟ قال: لـك أن تردها.

قلت: فإن اشتريتها على أنها صقلية أو آبرية أو اشبانية فأصبتها بربرية أو خراسانية؟ قال: ليس لك أن تردها.

قلت: لم؟ قال: لأن البربرية والخراسانية أفضل من الصقلية والأبرية لأن الناس إنما يذكرون الأجناس لفضل بعضها على بعض فيزاد لذلك في أثمان الرقيق، فإذا كانت أرفع جنساً مما شرط فليس له أن يرد.

قلت: أتحفظ هذا عن مالك؟ قال: لا إلا أن يكون في ذلك أمر يعرف به أن المشتري قد أراده فيرد عنه مثل أن يكره شراء البربريات لما يخاف من أصولهن وحريتهن وصرفتهن، فما كان من هذا وما أشبهه فارى أن يرده، وما لم يكن على هذا الموجه وليس فيها عيب ترد به ولا ثمن يوضع فلا أرى أن ترد.

قال: ولقد سمعت مالكاً، وسأله ابن كنانة، ونزلت هذه المسألة بالمدينة في رجل اشترى جارية قاراد أن يتخلها أم ولد فإذا نسبها من العرب فأراد ردها لـذلك وقـال: إن ولمنت مني وعتقت يوماً ما جر العرب ولاءها ولا يكون ولاؤها لولدي؟ قال مالك: لا أرى هذا عياً ولا أرى له أن يردها.

#### في الرجل يبتاع العبد وبه عيب فيفوت عنده بموت أو بعيب مفسد

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً بمائة دينار وبه عيب دلسه لي البائع وقيمته مائة وخمسون ديناراً فتغير عندي العبد بعيب مفسد أو مات فأردت أن أرجع على البائع بالعيب؟ قال: ينظر إلى قيمته صحيحاً يوم قيضه عند مالك، فزعمت أن قيمته خمسون

وماثة وإلى قيمته معيباً يوم قبضه، فزعمت أن قيمته وبه العيب مائة دينار فصار بين قيمة العبد ضحيحاً وبين قيمة العبد ثلثا العبد صحيحاً وبين قيمة العبد ثلثا المائة من المائة من المائة من المائة من أنه العبد حين فات العبد عنده بموت أو بعيب مفسد بثلث المائة من ثمن العبد لأن العيب نقص العبد الثلث فكأن البائع قد أخذ ثلث المائة بغير شيء دفعه إلى المبتاع فلذلك يرجع به.

قلت: وهذا قول مالك كله؟ قال: نعم.

قال: وقال مالك: ومن باع عبداً ربه عيب دلسه مثل الإباق والسرقة أو مرض من الأمراض فابق العبد أو سرق العبد فقطعت يده فمات من ذلك أو لم يمت أو تمادى بالعبد المرض فمات منه أو أبق فذهب فلم يرجع فوجد المشتري البينة على هذه العيوب أنها كانت به حين باعه وعلم البائع بذلك، فإن المشتري يرجع بالثمن كله فياخذه ولا شيء عليه في إباق العبد ولا موته ولا قطع يده، وإن كان باعه آبقاً فسرق فقطعت يده رد في القطع كما فسرت لك لأن القطع عيب حدث عند المشتري من غير العيب الذي باعه به أو حدث له في مرضه عيب آخر أو أعورت عينه أو قطعت يده من غير سبب المرض فهذا لا يرده إلا ومعه ما نقصه كما فسرت لك في المسألة الأولى، أو يمسكه ويأخذ قيمة العيب كما فسرت لك في المسألة الأولى، أو يمسكه ويأخذ قيمة دلس له فيه فمات منه أو أبق منه أو قطع فلا شيء عليه فيه وهو يأخذ الثمن كله.

وأخبرني ابن وهب، عن عبد الجبار بن عمر أن عمر بن عبد العزيز قضى في الرجل بيع العبد وبه عيب ثم حدث فيه عيب عند الذي ابتاعه أنه إن قامت له البينة على أنه كان به ذلك العيب عند صاحبه وضع عن المشتري ما بين الصحة والداء على قدر العيب الذي كان عند البائم.

وكيع بن الجراح، عن سليمان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن شريح في الرجل يشتري الجارية فيطؤها ثم يجد بها العيب قال: إن كانت ثيباً ردهـا ورد نصف العشر وإن كانت بكراً ردها ورد العشر.

وكيع، عن إسرائيل وشريك عن جابر، عن عامر الشعبي، عن عمر قىال: يىرد العشر ونصف العشر.

قال سحنون: وإنما كتبت هذا في العشر ونصف العشر، وإن كان مالك لا يأخذ به، وإنما يقول: ما نقصها من وطئه حجة أن له أن يردها ولا يكون وطؤه إياها وإن دخلهـا من

وطئه نقص فوتاً لا يرد مثل العتق والموت، وما لا يقدر على رده، فهذا عمر وشريح قد رداها على البائع، فلذا عمر وشريح قد رداها على البائع، فلذلك كان للمشتري أن يرد العيب عن نفسه وإن دخلها عنده التقص، ويغرم ما نقصها إذا أراد ردها وإن أراد أن يحبسها ويرجع بما بين الصحة والداء فذلك له، ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز قضى في الرجل يبيع العبد وبه عيب ثم يصيبه عبب عند الذي ابتاعه أنه يوضع عن المشترى ما بين الثمنين.

وأخبرني ابن وهب، عن بونس بن يزيد، عن ابن شهاب أنه قال في العبد يشتريه الرجل: ببيع المسلمين فيسرق وهو بيد الذي اشتراه وتقوم عليه البينة فتقطع يمه ثم يجد الذي اشتراه البينة العادلة على أنه كان سارقاً معلوماً ذلك من شأنه قبل أن يشتريه وأن الذي باعه كتمه ودلس له.

قال ابن شهاب: لم يبلغنا في ذلك شيء ولا نبرى إلا أنه يرده ويأخذ الثمن كله فقيل لابن شهاب: فإن أبق من عند الذي اشتراه ثم أقام البينة العادلة أنه كان آبقاً معلوماً ذلك من شأنه وأنه كتمه ودلسه له؟ قال ابن شهاب: نرى أن يرد المال إلى من دلس لمه ويتبع المدلس العبد ويرد الثمن فإنه غره بأمر أراد أن يتلف فيه ماله.

قال ابن شهاب: وكذلك إذا دلس لـه بالجنـون فخنق حتى مات أنـه يرجـع بالثمن كله.

قال سحنون، عن ابن نافع، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن السبعة أفهم كانوا يقولون: كل عبد أو دابة دلس فيها بعاهة فظهرت تلك العاهة وقد فات رد العبد أو الأمة بعتى أو موت أو بأن تلك الأمة حملت من سيدها فإنه يوضع عن المبتاع ما بين قيمة ذلك الرأس وبه تلك العاهة، وبين قيمته بريئاً منها، فإن مات ذلك الرأس من تلك العاهة التي دلس بها فهو من البائع ويأخذ المبتاع الثمن كله منه وهم سعيد بن المسبب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل.

قال ابن القاسم: فقلت لمالك: فالعبد يبتاعه الرجل وهو أعجمي أو الجارية فيدفع العبد إلى الصناعة فيعمل البنيان أو يكون صائفاً أو صباغاً أو نجاراً فيرتفع ثمنه فيجد به عيباً بعد ذلك فيريد أن يرده أترى ذلك له أم تراه فـوتاً؟ قـال: لا. قال مالك: والجـارية يشتريها القوم فتستحق عندهم فتصب.

227

قال: فقلت لمالك: ما النصب؟ قال: تطبخ وتعمل وتغزل وتنسج وتغسل وتعالج الأعمال وتتخرج ويرتفع ثمنها بذلك أفهذا فوت؟ قال مالك: لا أرى هـذا فوتــاً إن أحب أن يرد رد وإلا حبس ولا شيء له.

قال: فقلنا لمالك: فالصغير يشترى فيكبر أتراه فوتـًا؟ قال: نعم، وأرى أن يـأخذ قيمة العيب منه على مـا أحب أو كره البـائع، قـال: ويلغني عن مالـك أنه قـال: الهـرم فوت.

قال: قلت لابن القاسم: وتفسير العيب كيف يرجع به إن رجع أو يرد إن رد؟ قال: إن أراد أن يرجع المبتاع نظر إلى قيمة الجارية يوم باعها كم كـانت قيمتها صحيحة ونظر كم قيمتها وبها العيب يوم باعها وقبضها، فإن كان العيب الذي بها سدسها أو خمسها نظر إلى الثمن الذي نقد فيها فرد منه سدسه أو خمسه كان ذلك الثمن أكثر من القيمة أو أدنى فعلى هذا يحسب وإن أراد أن يردها نظر إلى قيمتها يوم اشتراها وبها العيب الذي اشتراها به ثم نظر إلى ما أصابها عند المشتري من العيب كمن كانت قيمتها يوم قبضها إن لو كان بها، وتفسير ذلك أن يكون باعها وبه العيب وقيمتها ثمانون ديناراً فأعورت عينها عنده، ولو كانت ذلك اليوم عوراء كانت قيمتها ستين ديناراً فيرد ربع الثمن بعدمـا طرحنـا ما يصيب العيب الذي دلسه البائع من الثمن، وأما العين التي ذهبت فيلزمه رد قيمتها يـوم قبضها كمثل رجل ابتاع عبدين في صفقة واحدة بثمن واحد ثم مات أحدهما وبقى الأخر فوجد به عيباً فأراد أن يرده قال: ينظر كم كان قيمة الباقي من صاحبه الهالك يوم قبضهما فإن كان الثلث أو النصف أو الربع رده ورجع فأخذ من الثمن إن كان الربع فـالربـع، وإن كان النصف فالنصف، وإن كان الثلث فالثلث من الثمن، فالعبد الباقي مع الذي مات بمنزلة اليد والعين من الجسد بعد قيمة العيب الذي دلس له يقسم الثمن على العيب الذي دلسه له على ما بقى من العبد، ثم يطرح قدر العيب الذي دلس له به ثم ينظر إلى ما بقى فيكون ذلك ثمناً للعبد، ثم ينظر إلى اليد أو العين كم كانت من العبد ذلك اليوم، فإن كانت الربع أو الثلث رد ربع ما بقي من الثمن أو ثـلثـه بعد العيب الأول فهـذا تفسير قول مالك في هذا.

قال: وسألت مالكاً عن الرجل يبيع الأمة فيزوجها المشتري عبده ثم يجمد بها عبيـاً فيريد ردها أله أن يردها؟ قال: نعم.

قال: فقلت لمالك: فالنكاح أيفسخه البائع؟ قال: لا، وهو بمنزلة أن لـو زوجها سيدها رجلًا حراً فليس للبائم أن يفسخه إن ردها عليه. قال: فقلت لمالك: أفيرد في ذلك قيمة ما نقص الجارية النكاح؟ قال: إن كانت الجارية ممن ينقصها النكاح فعليه ما نقص من ثمنها، قال: وربما ردها وقد نكحت وهي خير منها يوم باعها يردها ومعها ولد فيكون هو أكثر لثمنها، فإن كان ذلك ينقصها فإني أرى أن يرد النقصان وإلا فليس للبائم شيء ويردها عليه المبتاع والنكاح ثابت.

قلت: أرأيت إن كان في الولد ما يجبر به عيبها الذي دخل من قبل النكاح أيكون له أن يجبر به عيبها بالولد في قـول مالـك؟ قال: نعم، ألا تـرى أن مالكـاً قال: ربـمــا ردها وولدها، وقد زاد ذلك في ثمنها فهذا من قوله يدلك على أنه إنما أراد أن يجبر به.

قال سحنون: وقد قال غيره؛ يردها وما نقصها النكاح وإنما زيادة ولدها فيها كمثل زيادة بدنها وجسمها وصنعة تحدث فيها فيرتفع لذلك ثمنها حتى تكون يوم يردها أفضل منها إن لو كان معها ولد وأكثر لثمنها وأشد جبراً لما نقص النكاح منها، وقد قال مالك: في بعض هذا النماء مما يردها به وهو فيها، ويغرم ما نقص العيب ولا يحسب له في جبر ما نقص العيب عنده شيء.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً بعبد فهلك العبد اللذي دفعت وأصبت بالعبد الذي اشتريت عبداً بعبد فهلك العبد الذي الشيديت عبداً فارده؟ قال: قال مالك: يرده وله قيمة الضلام الذي دفع إليه لأنه . ثمن هذا العبد، قال: وإن تقص هذا الباقي الذي ظهر به العبب فلصاحبه أن يبرده ولا شيء عليه في نقصائه إلا أن يكون تقصائه ذلك عبياً مفسداً مثل العبور والشلل والقطم والصمم وما أشبه ذلك، وأما كل عبب ليس بعفسد فإنه يرده بالعبب الذي ظهر به عليه ولا سيء عليه غي العبب الذي ظهر به عليه العبد الآخر ودخله نصاء أو نقصان أو اختسلاف من أسبواق أو عساقة أو كتسابية أو دبره أو باعمه أو كانت جارية فأحيلها ثم ظهر هذا الآخر على عبب بالعبد الذي عنده فإنه يرده وليس له من العبد الذي يافت، ودخله ما ذكرت لك من العتى ولا غيره قلي لو لا كثيره، وإنما له قيمته يوم قبضه منه وليس له من الشمن الذي باعه به هذا شيء يرد العبد بهذا العبب في هذا الشيء قبل الذي دخله الذي دخله اللهبد الذي دخله له.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً بطعام أو بشيء مما يكال أو يموزن كان مما يؤكل ويشرب، أو كان مما لا يؤكل ولا يشرب، فأصبت بالعبد عيباً وقد تلف الشمن الذي دفعت

إليه فاردت رد العبد؟ قال مالك: ترجع بمشل ما دفعت من الكيـل والوزن، فـإن كان قـد نلف ذلك الذي دفعته فإنما لك مثله.

قلت: فإن كنت ابتعت عبداً بعرض من العروض فأصبت به عبداً وقد تلف العرض عند الذي دفعته إليه؟ قال: قال مالك: يرجع عليه بقيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بعرض مثله، قال: وما يوزن ويكال في هذا بمنزلة الدنانير والدراهم وأما العروض كلها فإنما له قيمتها إن كانت قد تلفت وإن كانت لم تتلف فإنه يرجع فيها إلا أن تكون فاتت بنماء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع فإنما له قيمتها.

قلت: ما فرق ما بين المروض في هذا وبين ما يوزن ويكال في قـول مالـك؟ قال: لأن المروض لا يستطيع رد مثلها وهو حين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها إن حالت عن حالها فإن تلفت المروض عند الذي باع العبد فإنه يرجع عليه بقيمتها، قـال: وأما مـا يوزن ويكال فلم يجب عليه فيه قيمة إن حال فهو وإن تلف فإنما له مثل كيله أو وزنه فـإذا احذ مثله فكانه أحد شيه بعينه.

## في الرجل يبتاع العبد بيعاً فاسداً ثم يعتقه قبل أن يقبضه

قلت: أرأيت لـو أني اشتريت عبداً بيعاً ضاسداً فلم أقبضه من البائع حتى أعتقته أيلزمني العتق أم لا؟ قال: العتق لازم للمشتري قبض أو لم يقبض إذا كان البيع ضاسداً، ويقوم عليه في ماله وتؤخذ من ماله قيمته إذا كان له مال، فإذا لم يكن لـه مال فـلا يجوز عقه.

قلت: لم أجزت عتقه قبل أن يقيضه والبيح فاسد، وهو إنما يضمنه يـوم يقبضه، والبيح الذي كان بينهما مفسوخ لا يقر فعقدتهما التي عقدا باطل فلم أجزت عتقه قبل أن يقيضه؟ قال: لأن عتقه العبد قبل أن يقبضه قبض منه للعبد، فهو إذا أعتقه دخل في عتقه إياه قبضه للعبد وفوات للعبد.

قلت: وكذلك لو كان العبد لم يتغير بتقصان بدن ولا بزيادة ولا بحوالة أسواق؟ قال: نعم.

قال ابن القاسم: وإنما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد الغائب ويشترط على البائع أنه منه حتى يقيضه فتجب الصفقة بينهما أن البيع جائز وضمانه من البائع حتى يقيضه المبتاع ولا يصلح النقد فيه بشرط إلا أن يتطوع بذلك المشتري بعد وجوب الصفقة، فإن أعتقه المشتري وقد اشترط أن ضمانه من البائع جاز العتن علمه وكذلك البيع الفاسد إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشتري وإن كان العبد في ضمان البائع، وهذا مثل الأول.

فلت: وما وصفت من بيع العبد الذي يكون في بعض المواضع ويشترط سيده أن ضمانه منه أن البيع جائز أهو قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: والعبد إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه أنه جائز أهو قول مـالك؟ قـال: لا أثبته عنه في العتق.

قلت: فلو أني اشتريت عبداً أيكون لسيده أن يمنعني من قبضه في قول مالك حتى. أدفع إليه حقه؟ قال: نعم.

قلت: فلو أعتقه المشتري بعد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع إليه الثمن أيجوز عتقه وقد كان للبائع أن يبيعه؟ قال: العتق جائز عند مالك إن كان للمشتري مال ويؤخذ منه الشمن وإن لم يكن له مال لم يجز عتقه، فإن أيسر قبل أن يباع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك العتق عليه.

قال: وقال مالك: فإن بيع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أره يعتق عليه لأنــه قد بيع عليه فيطل عتقه ذلك.

قلت: ما قول مالك فيمن اشترى سلعة بسلعة عنده في بيته موصوفة فقيض السلعة الحاضرة ثم أصاب السلعة الغنائية التي كانت في البيت قد تلفت أو ماتت قبل وقموع الصفقة؟ قال: يأخذ سلعته بعينها إن كانت لهم تتغير.

قلت: فإن كانت التي قبض جارية فاعتقها ثم أصاب السلعة الموصوفة التي كانت في البيت قد تلفت أو ماتت قبل وجوب الصفقة؟ قال: أرى عتقه جائزاً وعليه قيمتها.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال في مالك في البيع المكروه: إنه من صاحبه إذا قبضه ضامن له وهذا إن كانت السلعة غائبة غيبة بعيدة فالتقد فيها مكروه، فإذا شرط التقد فيها صار بيعاً مكروهاً وهو قبول مالك وغيره ممن هر أكبر منه، فهي من المشتري إذا قبضها وعقه فيها جائز، ولو باعها نفذ البيع وكان عليه قيمتها يوم قبضها وجاز البيع لمن باعها إذا كان الأول قد قبصها، وكذلك لو كانت حاضرة أو غائبة غيبة قرية مما يجوز فيه النقد إذا اشترط أن يتقده فهو ضامن إذا قبض السلعة حتى يدفع الثمن، فإن باع أو أعتق جاز ذلك له إلا أن يعتق ولا مال له فيكون عقه باطلاً.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بيعاً فاسداً فأعتقها المشترى قبل أن يقيضها أو

كاتبها أو تصدّق بها أيكون هذا فوتاً، وإن كان لم يقبضها؟ قال: نعم على ما فسرت لك إن كان ذا مال.

قلت: فإن كانت عند البائع فأصابها عيب من العيوب أو تغيرت بسوق أو زيادة بدن أو نقصان أو ماتت وكسل هذا قسل أن يقيضها المشتري من البائع؟ قال: قسال مالك: ذلك كله من البائع لأنه لم يقيضها المشتري، فيكون ضامناً لها لأن البيع حرام فلا يضمن ذلك المشتري حتى يقيض، فأسا العتن والصدقة والتدبير والكتابة فهذا أمر أحدثه المشتري فضمن بما أحدث وصار فوتاً إذا كان يقدر على شمنها.

قلت: أرايت إن اشتريت جارية بيعاً فاصداً فكانتها وجعلت كتابتها نجوماً كل شهر فعجزت من أول شهو ولم تتغير بزيادة سوق ولا نقصان سوق ولا زيادة بدن ولا تغير بدن ثم رجعت إلي رقيقاً فاردت ردها أيكون ذلك لي أم تراه فوتاً في قول مالك؟ قال: قال أمالك: الحيوان لا يشت في الايام السيرة على حال واحدة ورآه مالك فوتاً، فالشهر أبين أعند مالك أنه فوت في البدن، وإن لم تتغير الأسواق فهذا لما مضى شهر فقد فاتت الجارية وليس له أن يردها وعليه القيمة، وإنما يكون له أن يردها لو كان ذلك قريباً الأيام البسيرة، قال: وكذلك قال لي مالك في الأيام اليسيرة.

قال سحنون: وقال غيره: وإنما كان قبضه لها على قيمة فلما حدثت فيها الكتابة تم وجوب القيمة وإن عجزت من ساعتها.

قلت: ارايت لو أن مسلماً اشترى من نصراني جارية بخمر فاحبلها أو اعتفها أيكون ذلك فوتاً؟ قال: لم أسمع هذا من مالك، ولكنه فوت وأرى لهذا النصراني على المسلم قيمة جاريته.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بيعاً فاسداً وهي جارية فأخذتها أم ولمد أيكون هذا أُوتاً في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن ديرها أو كاتبها أو أعتقها أو باعها أو تصدق بها أو آجرها أو رهنها؟ قال: نعم هذا كله في البيع الفاسد في قول مالك فوت إلا الإجارة والرهن، فإني لم أسمعه. وأخبرني ابن وهب، عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل باع بيعاً بعضـه حلال وبعضه حرام ففطن له فقال: أنا أضع عنك الحرام وأمضي لك الحلال.

قال ابن شهاب: إن كانت الصفقة فيهما واحدة تجمعهما فأرى أن يرد ذلك البيع كله وإن كانتا بيعتين شتى لكل واحدة منهما صفقة على حدة فأنا أرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال.

قال ابن وهب، وقال يمونس: قال ربيعة: لا تجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحده حلالاً والآخر حراماً، ومن ذلك ما يدرك فينقض، ومن ذلك ما يتفاوت فملا يدرك بعضه إلا بظلم فيترك، قال الله تبارك وتعالى فوران تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون \$ [البقرة ٢٧٩] فكل بيع لا يدرك حتى يتضاوت فلا يستطاع رده إلا بمظلمة فقد تفاوت رده وما كان من أمر تنقضه بين أهله بغير ظلم فلم يقت ذلك فانقضه.

## في الرجل يبتاع العبد فيجد به عيباً فيريد رده وبائعه غائب

وسألت ابن القامم عن الرجل يبتاع العبد فيجد به عيماً مثله لا يحدث فيأتي به السلطان وقد غاب باثعه؟ قال: قال مالك: إن كانت غيبته بعيدة وأقام المشتري البينة أنه اشتراه على عهدة الإسلام ويبع الإسلام تلوم السلطان للبائم، فإن طمع بقدومه وإلا باعمه فقضى الرجل حقه، فإن كان للبائع فضل حبسه له وإن كمان فيه نقصان اتبع المشتري البائم بذلك النقصان.

قلت: ويدفع السلطان الثمن الذي بيع به العبد إلى مشتري العبد الذي رده بالعيب في قول مالك؟ قال: نعم، قال مالك: يدفع إليه الثمن الذي اشترى به العبد.

قلت: فهل يكون على هذا الذي يرد العبد بالعيب عند السلطان وصاحب العبد غائب إذا باع السلطان العبد؟ فقال: ادفع إلى الثمن الذي اشتريت به العبد هل يكلفه السلطان البينة أنه قد نقد الثمن للبائع؟ قال: نعم يكلفه وإلا لم يدفع إليه الثمن ولم أسعم هذا من مالك.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً بيماً فاسداً فغاب البائم كيف أصنع بالعبد، والعبد لم يتغير بنماء ولا نقصان ولا تغير أسواق؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل بشتري العبد وبه العيب فيغيب البائع عنه فيطلبه ولا يجده فيرفع ذلك إلى السلطان قال: أرى أن يسأله السلطان البينة على شرائه، فإن أتى ببينة أنه اشتراه بيع الإسلام وعهدة الإسلام نظر

السلفان بعد في ذلك فتلوم له وطلب البائع، فإن كان قريباً لم يعجل ببيعه، وإن كان بعيداً باعد السلفان إذا خاف على العبد التقصان أو الضيعة أو الموت ثم يقبض السلفان المعتبد إن كان فيه فقصان دفعه أيضاً إلى مشتري العبد وإن كان فيه فقصان دفعه أيضاً إلى مشتري العبد واتبح المشتري البائع بما يقي له من الثمن الذي اشتراه به، وإن كان في ثمنه فقصل حجسه السلفان على بائم العبد حتى يدفعه إليه، قال: فأرى البيم الفاسد مشل هذا إذا ثبت له البيئة أنه كان بهماً حراماً ولم يتغير بنماء ولا نقصان ولا اختلاف أسواق، رأيت أن يفعل به ما وصفت لك في العيب وإن كان قد فات بشيء مما وصفت لك جعله القاضي على المشتري بقيمته يوم قبضه ويترادان فيما بينهما إن كان لأحدهما فضل على صاحبه إذا لقى بائعه يوماً ماً.

## في الرجل يبتاع الجارية بيعاً فاسداً فتفوت عند المشتري بعيب

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بيماً فاسداً فاصابها عندي عيب فضمنني مالك قيمتها يوم قبضها، أرأيت إن كان الثمن الذي باعني به البائع الجارية أقل من قيمتها يوم قبضها أو أكثر أيلزمني ذلك؟ قال: نعم، قال: وكل بيح حرام لا يقر على حال إن أدرك رد، فإذا فات قال مالك: فعلى المشتري إذا فاتت عنده قيمته يوم قبضها كانت القيمة أقل من الثمن الذي باع به أو أكثر إلا البيع والسلف وما أشبهه من اشتراط ما لا يجوز في البيع فإنه إن كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن الذي رضي به على أن باع وأسلف لم يرد عليه وإن كان أقل رد إلى ذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، وقال مالك في الجارية: بيبعها سيدها على أن تتخذ أم ولد ولا يعلم بقبيح ذلك حتى نفـوت فتكون قيمتها أقل مما نقد فيها فيطلب المبتاع أن يوضم له؟ قال: لا أرى ذلك له، إنما القول هنهنا للبائع وليس للمبتاع.

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة بيعاً فاسداً فعت نصفها أترى هذا فوتناً في جميعها؟ قالت: أرأيت إن اشتريت سلعة بيعاً فاسداً فعت نصفها أترى هذا فوتناً في شرط احتجر به على رجل في جارية ابتاعها ينتع به هبتها أو بيمها أو ما يجوز للرجل في ملكه أو يشترط عليه أن يلتمس ولدها ولا يعزلها، فلا يحول له أن يطألها على شيء من هذه الشروط، وإن المشرط ذلك عليه فاهل الباوية أحق بجواز اليج إن تركوه من الشروط وخلوا بينه وبن بيع الجارية بغير شرط، وإن أبوا تناقضوا اليم وذلك أنه لا يحل له من الجرية ما أستراها له به من أن يمسها والحاجة له إليها والشرط الذي أشترط عليه فيها

وأخبرني سحنون، عن ابن القاسم، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن ابن مسعود استفتى عمر بن الخطاب في مثل هذا فيما اشترطت عليه امرأته في الجارية التي اشترى منها وكمان شرطهما إن باعهما فهي أحق بها بمالثمن فقال عمر: ألا تقربها وفيها شرط لأحد.

وأخبرني، عن علي بن زياد، عن مالك فيمن ابتاع جارية على أن لا يبيعها ولا يهبها فباعها المشتري أنه ينتقض البيع وترد إلى صاحبها إلا أن يرضى أن يسلمها إليه ولا شرط فيه، فإن كانت قد فاتت فلم توجد أعطى البائع فضل ما وضع لـه من الشرط، وقـد قيل: إنها إن فاتت ببيع أو تدبير أو موت أو كتابة أو اتخذذ أم ولـد أن عليه فيمتها ويترادان الثمن.

#### في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية حاصلاً دلس بها البائع فساتت من نفاسها ألي أن أن أربح بالثمن أم لا؟ قبال: قال مالك: كمل عيب دلس به البائع وباعه وهو يعلم فهلك العبد عن المشتري من ذلك العيب فالمصيبة من البائع والثمن رد على المشتري والحمل عيب من العبوب، فإن كانت الجارية ماتت قبل أن يعلم به المشتري وقد دلسه فاراها من البائع، وإن كان قد علم فلم يرد حتى ماتت من نفاسها فلا شيء لها.

قال أشهب: إلا أن يكون فيما علم أمر لم يكن في مثله فوت فقام في ردها فيكون بمنزلة من لم يعلم، ولعله أن يكون علم حين ضربها الطلق فخرج في ذلك فلم يصل إلى السلطان ولا إلى الرد حتى ماتت فهي من البائع، وإن كان أمراً في مثله ما ترد ولم يأت من ذلك أمر من طول الزمن ما يرى أنه رضا منه يكون اليوم وما أشبهه أحلف بالله الذي لا إله إلا هوما رضي إلا على القيام ثم يردها، وإن كان لم يدلس به وماتت في يد المشتري من ذلك العيب كانت المصيبة من المشتري ورد البائع على المشتري ما بين القيمين.

قال سحنون: وقد بيُّنا آثار هذا قبل هذا وهو قول أشهب.

## في الرجل يبتاع الجارية من الرجل فتلد أولاداً ثم تموت الأم ويظهر المشتري على عيب كان بالجارية

قلت: أرأيت إن بعت من رجل جارية فولملت عند المشتري أولاداً فماتت وبقي أولاداً ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعته إياها؟ قال: يرد البائح قيمة العيب ولا يكون للمشتري أن يرد الأولاد وقيمة الأم إلا أن للبائع أن يقول: أنا آخمة الأولاد وأرد يكون للمشتري أن يرد الأولاد وقيمة الأم إلا أن للبائع أن يقول: أنا آخمة الأولاد وأرد الشمن لل أن اللبي كان البيع فيها قد ماتت، فإن قال: لا أقبل ذلك قبل للمشتري: إما أن المنحة ومعمها ولدهما ثم الدور وما أن تمسكت بالأولاد ولا شيء لك، ألا ترى لو أن الأم يمسكها وولدها، أولا ترى لو أن الأم لم يكن معها ولد فأصاب بها عيباً وقد حدث عنده عيب آخر كان له أن يردها ويغرم ما نقصها العيب عنده أو يحبسها ويرجع بقيمة العيب اللبي دلس له إلا أن يقول البائم إذا أراد المشتري التمسك بها وأن يرجع بالعيب: أنا أرد المشتري حجة إما أن يردها ويأخذ الثمن وإما أن يحتبس ولا شيء له فكذلك إذا رضي أن يعطي الثمن ويأخذ الولد بلا أم يقال للمشتري: إما أن أخذت الثمن وأعطيت الولد وإما أن تمسكت بالولد ولا شيء لك.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فلم أقبضها حتى ولدت عند البائع ولمدأ ثم قبضتها بعدما ولدت بشهر أو بشهرين ثم أصبت بها عيباً دلسه إليّ البائع وقمد حدث بالجارية عندي عيب فاردت أن أرجع عليه بالعيب الذي دلس لي همل يقسم الثمن على قيمة الأم والولد أم على قيمة الأم وحدما؟ قال: ينظر إلى قيمة الأم يـوم وقعت الصفقة بـلا ولد ثم يرجم بقيمة العيب بحال ما وصفت لك.

### في المكاتب يبتاع أو يبيح العبد فيعجز المكاتب ويجـد السيد بـالعبد عيباً والمأذون

له في التجارة يبتاع العبد ثم يحجر عليه ثم يجد السيد بالعبد عيباً

قلت: ارأيت لو أن مكاتباً اشترى عبداً فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجع رقيقاً فاصباب السيد بالعبد عيباً كان عند بائعه من المكاتب فأراد رده على بائعه من المكاتب؟ قال: ذلك للسيد.

قلت: لم وإنما كانت العهدة للمكاتب على البائع ولم تكن للسيد؟ قال: لأن المكاتب حين عجز فقد صار محجوراً عليه وصارت العهدة له على البائع فليس للمحجور عليه هنهنا أن يقبل ولا يرد، ألا ترى أن العبد لو أراد أن يرده فأي السيد ورضي بالعب كان ذلك للسيد، ولا ينظر في هذا إلى قول العبد، فهذا يدلك على أن هذا قد صار إلى السيد أن يبرد أو يقبل، ألا ترى أن السيد لو أذن لعبده في التجارة فاشترى رقيقاً ثم منعه من التجارة وأشهد عليه أنه قد حجر عليه ذلك الإذن ثم أصاب السيد بالعبد عبياً أن للسيد أن يرد أولئك العبيد بعيهم الذي وجد بهم وليس للعبد أن يرده لأن السيد قد حجر عليه إلا أن يكون العبد قبل أن يحجر عليه قد رأى العبب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفاً ولا محاباة، ولكنه رضيه رجاء الفضل فيه وكذلك المكاتب، ومما يدلك على ذلك أن لهذا السيد يرد إذا لم يعلم المكاتب بالعيب حتى عجز أو كان عبداً يحجر عليه قبل أن يعلم بالعيب أن العبد قد صار للسيد والمال قد صار في للعبد فل يجوز له في مالله صنيع إلا بأمر سيده.

قلت: أرأيت مكاتباً أشترى عبداً فمات قبل أن يؤدي كتابته ولم يتبرك وفاه فأصاب السيد بالعبد عيباً بعد موت المكتات أيكون له أن يرده على البائع؟ قال: نعم إلا أن يكون للبائع بينة أنه قد تبرأ من العبب إلى المشتري المكتاب وذلك أن مالكاً سشل عن الرجل يشتري العبد أو الدابة فيهلك المشتري فيجد ورثة المشتري بالسلعة عيباً فيريدون ردها فيقول البائع: قد تبرأت من هذا العيب إلى صاحبكم، قال مالك: إن كانت له بينة فذلك له وإلا أحلف الورثة الذين يظن بهم أنهم علموا بذلك وردوا العبد.

قلت: وكيف يحلف الورثة أعلى البتات أم على العلم؟ قال سحنون: أخبرني ابن نافم أنهم يحلفون على العلم.

قلت: فإن لم يكن فيهم من يظن به أنه قد علم بذلك؟ قال: فلا يمين عليه عند. مالك.

قلت: أرأيت مكاتباً باع عبداً ثم عجز المكاتب ووجد المشتري بالعبد عبياً فأراد رده؟ قال مالك: ذلك له، فإن كان للعبد مال أخذ الثمن منه، وإن لم يكن له مال بيع العبد المردود فقضى الذي رده بالعبب الثمن الذي اشتراه به إن كان فيه وفاء لذلك، فبإن فضل بعد ذلك فضل كان للعبد الذي عجز، وإن كان عليه نقصاناً كان عليه يتبعه به في ذمته، قال: فإن كان على العبد الذي عجز دين ورضي المشتري بالرد كان هو والغرماء فيه شرعاً سواء.

#### في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلعة يأخذها منه

قلت: أرأيت لو أني بعت عبدى من نفسه بجارية عنده فقبضت الجارية ثم أصبت

بها عبياً فاردت ردها بماذا أرجع على العبد أبقيمة نفسه أم بقيمة الجارية؟ قال: ليس لك أن تردها إذا كانت للعبد يوم باعه نفسه لأنه كانه انتزعها منه وأعتقه، قال: ولمو أنك بعته نفسه بها ولم تكن للعبد يومنذ ثم وجلات عبياً ترد منه رددتها ورجعت عليه بقيمتها بمنزلة المكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه ويعتقه ثم يجد بالجارية عبياً أو تستحق فإنما يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك ليس بدين قاطع عليه، فلذلك رد إلى قيمة العرض وهذا قول مالك في المكاتب لا يثبه هذا البيع وهو في البيوع ثمن، وهذا ليس بثمن، وهذا، ونكاح المرأة واحد وهما ويبع السلعة بالسلعة

قلت: أرأيت حين باعه نفسه بهذه الجارية فأصاب بها عيباً فردها عليه أيكون تمام الحدمة حال الشهادة و بكان عليه قسة الجارية ديناً؟ قال: نحم.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً بشيء مما يكال أو يموزن فاتلف بنائع العبد ذلك الثمن وقبضت العبد فأصبت به عبياً؟ قال: ترد العبد وتأخذ مكيلة طعامك ولا يكون لـك ق.ة طعامك

قلت: فإن كنت إنما اشتريت العبد فأتلف الثياب ثم أصبت بالعبد عيباً؟ قال: يرجع بقيمة الثياب.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

#### فيمن اشترى داراً أو حيواناً فأصاب بها عيباً

قال ابن القاسم: سئل مالك عن الرجل يشتري الدار وبها صدع قال: إن كان صدعاً يخاف على الدار الهدم منه فيان هذا عيب ترد به وإن كان صدعاً لا يخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه قد يكون في الحائط الصدع فيمكث الحائط وبه ذلك الصدع زماناً طويلاً فلا أرى هذا عبياً ترد الدار منه.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فأصبتهما رسحاء أيكـون هذا عبيـاً في قول مـالك؟ قال: لا يكون عبياً.

قال: وسئل مالك عن الجارية تشترى فتصاب زعراء العانــة لا تنبت قال: أراه عبيــاً وارى أن ترد.

قلت: أرأيت من باع عبداً وعليه دين أيكون ذلك عيباً يرد منه في قول مالك؟ قال: نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك. قال سحنون، عن ابن وهب، عن عقبة بن نافع قال: قال يحيى بن سعيد: دين العبد في ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس للمبتاع أن يحبس العبد ويتبرأ من الدين، ولكنه إن أراد حبسه حبسه بدينه وإن أراد رده كان ذلك له.

قال ابن وهب، عن عبد الجبار، عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى عبداً وعليه دين وهو لا يعلم قال: يخير إذا علم بالدين.

قال ابن وهب: ويلغني عن ابن أبي الزناد مثله.

قــال ابن وهب، عن يونس بن يـزيد، عن ابن شهــاب أنه قــال في رجل بــاع عبداً وعليه دين فكتمه دين عبده حين باعه قال: إن أحـب الذي اشتراه أن يرده فعل.

قال ابن وهب: قال يونس وقال ابن موهب: إن رضي أن يمسك العبد فالدين على العبد، وقال ابن وهب: قال مالك: دين العبد عهدة وهو عيب من العيوب إن شاء حبس وإن شاء رد.

قلت لابن القاسم: أرايت إن اشتريت جارية لهما زوج أو عبداً له امرأة أو عبداً له ولد أو جارية لها ولد أيكون هذا عيباً؟ قال: سمعت مالكاً يقول في الجارية التي لها زوج والغلام الذي له المرأة أو ولد: فهذا كله عيب يرد به.

قلت: والجارية التي لها ولد؟ قال: لم أسمعه من مالك، وهو عندي عيب تبود منه مثل الغلام .

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية قد زنت عند سيدها فلم يحدها سيدها وقد علمت بذلك أيجب علي أن أحدها؟ قال: سئل مالك عن ذلك فقال: ما أرى ذلك على المشتري بالواجب.

قلت: أفكان مالك يمراه عيباً إذا بناعها زانية ولم يبين ذلك في وخش المرقيق وعليتها؟ قال: نعم.

قلت: فإن اشتريت عبداً زانياً أكان مالـك يراه في العبيـد عبياً أم لا؟ قــال: لا أقوم على حفظ قول مالك فيه إلا أني أراه عيباً يرد منه.

في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم يدعي بعدما باعه أن به عيباً
 فلت: ارايت إن بعت عبداً من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيباً بالعبد أيكون له

أن يخاصم بائعه في العيب وقد باع العبد في قول مالك؟ قال: لا أرى أن يىرجع بـالعيب فكيف يكون بينهما خصومة.

قلت: فإن رجع العبد إلى المشتري بوجه من الوجوه بهية أو بشراء أو بعيراث فاراد أن يخاصم الذي باعه في العيب الذي ادعى أنه كان به يوم باعه أتمكنه من الخصومة بعدما رجع إليه في قول مالك؟ قال: نعم.

وقال أشهب: وإن كان رجع إليه بشراء اشتراه فهو بالخيار إن أراد أن يرده على الأخر الذي اشتراه منه رد عليه الاخياد في الأخر الذي اشتراه منه رد عليه بالخيار في إمساكه وفي رده عليك لأن عهدته عليك، فإن رده عليك بالعيب رددته على بائمك الأول إن شئت وإن لم يرده عليك ورضي بعيه فقد اختلف الرواة فقال بعضهم: لا يرجع على البائع الأول بشيء كأن ما باعه به أقل مما اشتراه به أو أكثر، وقال بعضهم: ينظر فإن كان الذي باعه به من الذي رضي بعيه واحتبسه مثل الثمن الذي كان اشتراه به أو أكثر، فلا يرجع به أو أكثر. فلا

قلت: وإن كان إنما باعه بأقل من الثمن الذي كان اشتراه به رجع على بائعه الأول بما نقص من ثمنه إلا أن تكون قيمة العيب أقبل مما ينقص فبلا يرجع عليه إلا بقيمة العيب من الثمن الذي اشتراه به.

وقال أشهب: وإن شاء لم يرده على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه ورده على البائع الأول وأخذ منه الشمن الذي كان اشتراه به ولا تباعة له في العيب على الذي اشتراه منه أخيراً لرجوعه بالعهدة الأولى وللمشتري الأخير أن بتبعك بالعيب الذي اشترى العبد منه أخيراً لرجوعه بالعهدة الأولى وللمشتري الأخير أن يتبعك بالعيب الذي اشترى العبد أن يوده عليك ويأخذ هذا الثمن كله ولا حجة لك عليه لأن العبد قد صار إليك وليس هذا أن يرده عليك ويأخذ هذا الثمن كله ولا حجة لك عليه لأن العبد قد صار إليك وليس هذا بمناقم ما نقص من الثمن أو مما نقص العيب من قيمته، وإن كان إنصا رجع اليه بهبة أو بعدقة من الذي كان اشتراه بعه فلواهب أو للمتصدق أن يرجع عليه بما بين الصحة والذاء في الثمن الذي كان اشتراه بعه، وله أن يرده على بائعه الأول ويأخذ منه جميع الثمن ولا يحاسب بشيء مما بقي في يديه من ثمن الواهب أو المتصدق لأنه كانه رد عليه المتناو دوم أو تصدق عليه ببئية الثمن بعد طرح قيمة العيب، وإن كان ورثه من الذي صادله ميراناً وكان المبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن لأن مال المشتري الميت وهو الثمن قد صارله ميراناً وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن النهن.

#### في الرجلين يبتاعان العبد فيجدان به عيباً فيريد أحدهما أن يرد ويأبى الآخر إلا أن يتمسك

قلت: أرأيت إن بعت عبدي من رجلين صفقة واحمدة فـأصحابا بسالعبد عيساً فـرضي أحدهما أن يحبس وقال الأخـر: أنا أرد. قـال: قال مـالك: يـرد من أراد أن يرد ويحبس الذي أراد أن يحبس.

قال: قال مالك: وإن للبائع هنهنا لمقالاً؛ قال: وسألنا عنه مالكاً بعد ذلك فقال لمي: مثل ما قلت لك إنه من أراد أن يمسك أمسك ومن أحب أن يرد رد شاء ذلك البائح أو أيى، وذلك أنه لمو فلس أحدهما لم يتبعه إلا بنصف حقه وإنما باع كل واحد منهما نصفه.

قلت: أرأيت إن بعت جارية من رجلين صفقة واحدة فأصبابا بهما عيماً فقال أحدهما: قد رضيت بالعيب وقال الآخر: أنا أردها؛ قال: سألنا مالكا عنها فقال مالك: له أن يرد من شاء ويحبس من شاء من المشتريين وما أحرى أن يكون للبائع مقال.

قال ابن القاسم: وقد سمعت من أثق به ينكر أن يكون من قول مالك غير ذلك وهو أمر بيّن لأنه إن فلس أحدهما لم يتبع البائع الآخر إلا بالذي يصيبه من الثمن، وإنما بـاع كل واحد منهما نصفها.

#### جامع العيوب

قال سحنون: قلت لابن القاسم: أرأيت إن اشتريت أمة مستحاضة أتراه عيباً في قول مالك أردها به؟ قال: قال مالك: ذلك عيب ترد منه.

قلت: أرأيت إن اشتراها وهي حديثة السن ممن تحيض فارتفع حيضها عند المشتري في الاستبراء شهرين أو ثلاثة أيكون هذا عيباً في قول مالك؟ قال: قال مالك: ذلك عب إن أحب أن يردها ردها.

قلت: أرأيت إذا مضى شهران من حين اشتراها فلم تحض أيكون له أن يبردها مكانه ويكون هذا عبياً؟ قال: لم يحد لمي مالك في ذلك حداً إلا أني أرى إن جاء ليبردها ويبدعي أن ذلك عبب وذلك بعد مضى أيام حيضتها بالأيام اليسيرة لم أر ذلك له لأن الحيض قد يتقدم ويتأخر الأيام اليسيرة إلا أن يطول ذلك فلا يقدر المشتري على وطئها ولا الخروج بها فيكون هذا ضرراً على المشتري، فإذا كان ضرراً على المشتري صدار عباً يردها به على البائع.

قلت: أرأيت إن قال البائع: إنها إن لم تحض عندك هذا الشهر يوشك أن تحيض عندك الشهر المداخل، أترى أن يؤمر المشتري بحبسها والصبر عليها لعلها تحيض في الشهر الثاني ولا يفسخ البيع أم يفسخ البيع؟ قال: لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً ولكن ينظر السلطان في ذلك، فإن رأى ضرراً فسخ البيع وإن رأى أن ذلك ليس بضرر أخره ما لم يكن يقع الضرر.

قلت: أرأيت إن قال الباتع: أنا أقيم البينة أنها قد حاضت عندي قبل أن أبيعكها يبرم أو بيومين أو نحو ذلك أو قال للمشتري: إنما حدث بها هذا الداء عندك فلا يكون لك أن تردها على، قال مالك: إذا لم تحض فذلك عيب يردها به المشتري فقول البائح هلها لا يفعه لأنها في ضمان البائع حتى تخرج من الاستيراء أو إنما تصير للمشتري إذا تم الاستيراء فهي وإن حدث بها هذا الداء في الاستيراء أوناما حدث وهي في ضمان البائع. ألا ترى أن ما حدث من العيوب في الاستيراء إذا كانت مما يتواضع مثلها أنه من البائح حتى تخرج من الحيضة إلا أن تكون من الجواري الملاتي يجوز يعهن على غير الاستيراء، وتباع على ذلك فيكون من المشتري لانه مما يحدث، وكذلك لو أصابها عيب كناذ ذلك من المشتري؛ إلا ترى أنها لو مانت بعد استيرائه إياها كانت مصيبتها من المشتري؛ الا ترى أنها لو مانت بعد استيرائه إياها كانت مصيبتها من المشتري الدين من الجووب.

قلت: أرأيت إن اشتريت ثوباً فقطعته ثم اطلعت على عيب يرد به؟ قال: المشتري بالخيار إن أحب أن يرده وما نقص التقطيع رده، وإن أحب أمسكه وأخذ قيمة العيب.

قلت: فلو ادعى المشتري الذي قطع الثوب أن البائع حين باعه علم بـالعيب وأنكر البائم ذلك.

قال: قال مالك: له على البائع اليمين. قال: فقيل لمالك: فلو كان البائع قد رآه قبل أن يبيعه فأنسيه حين باعه حتى قطعه المبتاع ثم أناه به فقال: ما علمت به أو قال: بلى، ولكن نسيت العيب أن أخبرك به حين بعتك أتراه مثل المدلس أو مثل الذي لم يعلم قال: قال مالك: أرى أن يحلف بالله لقد أنسي العيب حين باعه ويكون مثل الذي لم يدلس لا يرده إلا ومثل ما نقص القطع منه.

قلت: أرأيت إن بناع جارية فقطن المشتري بعيب فأراد أن يستحلف البنائع أن العيب لم يكن بها يوم باعها ولا يعلم أن بها العيب الذي يدعيه المشتري إلا بقوله؟ قال: ليس لـه أن يستحلف على أنه لم يكن بها عيب يوم بـاعه إيـاها بتـاً ولا على علمـه حتى يكون العبب الذي يدعيه بالجارية عبياً معروفاً يرى فيها فيلزمه إن كان لا يحدث مثله عند المشتري .

قال ابن القاسم: وقال مالك: وإن كان من العيوب التي يحدث مثلها عند البائع والمشتري وكان من العيوب الظاهرة حلف البائع على البتات، وإن كان مما يخفى ويـرى أنه لم يعلمه حلف البائم على العلم.

قال وكيع، عن سفيان، عن رجل، عن عامر الشعبي: أنه كان يقول: يحلف في العيب إذا كان باطناً على العلم وإن كان ظاهراً فعلى البنات.

قلت: أرأيت إن بعت عبداً فأصاب به المشتري عيباً فادعى المشتري أن العيب كان به عندي وأنكرت أنا العيب ومثله يحدث كيف يستحلف البائع أعلى علمه أم على البتات؟ قال: قال مالك: إن كان من العيوب الظاهرة التي لا يعتفى مثلها أحلف على البتات قال: وإن كان من العيوب التي تخفى أحلف على علمه والبينة على المشتري أن العيب كان عند البائع.

قلت: وكان مالك يقول: إن أحلفه على العيب فحلف البائع أن العيب لم يكن عنده ثم أصاب المشتري بعد البعين البينة أن العيب كان عند البائع أله أن يرده بعد المعين؟ قال: كان مالك بن أنس يرى إن استحلفه ولا علم له بالبينة ثم علم أن له بيئة وجدها رده ولم يبطل حقه المعين، قال: وإن كان يعلم ببيته فاستحلفه ورضي بالمعين وترك البينة فلا حق له، وكذلك قول مالك في هذا وفي جميع الحقوق.

قلت: فإن طعن المشتري أن الباتع باعه العبد آبقاً أو مجنوناً أيحلف الباتع على علمه أم على البتات؟ قال: لا يحلف على العلم ولا على البتات لانه لم يثبت أنه كان عندك آبقاً أو مجنوناً ولو ثبت ذلك لرده عليه ولم ينفعه يعينه، ولو أمكن من هذا النامس للخل عليهم الضرر الشديد يأتي المشتري إلى الرجل فيقول له: إحلف لي أن عبدك هذا ما زنا عندك ولا سرق عندك ولا علم للنامس بما يكون من وقيقهم وهذا يلخل منه على النامس ضرر شديد، ولو جاز هذا لاستحلفه اليوم على الإباق ثم غذاً على السرقة ثم أيضاً على الجنون.

 قال ابن القاسم: وإنما بيع الناس على الصحة، فمن دلس رد عليه ما دلس، وما جهل البائع من ذلك فهر على بيع الصحة إلا أن تقوم البينة للمشتري أن ذلك العيب كان عند البائع فيرد، عليه، وإن لم يعلم البائع بذلك العيب.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً فأصبت به عياً كان عند الباتع دلسه لي فأردت رده فقال الباتع: احلف بالله أنك لم ترض العبد بعدما رأيت العبب ولا تسوقت به أعلي يمين أم لا؟ قبال ابن القاسم: لا يعين له عليك إذا لم يدع أنه بلغه أنه رضيه بعد معرفته بالعبب أو يقول: قد يبّت له العيب فرضيه أو ادعى أن مخبراً أخبره أن المشتري تسوق به بعد معرفته أو رضيه لأني سمعت مالكاً وسئل عن رجل باع دابة أو جارية من رجل فرجد بها عياً فأتى بها المشتري إلى البائع ليردها فقال: احلف لي أنك ما رأيت العيب حين ما اشتريتها ولم يدع البائع أنه أراه إياه إلا أنه قال: احلف أنك لم تره.

قال: قال مالك: ما ذلك على المشتري أن يحلف أنه ما رآه ولو جاز ذلك للبائع لجاز في غير هذا، ولكني أرى أن يرد الجارية على البائع ولا يحلف المشتري إلا أن تكون له بينة بأنه قد رآه أو يدعى أنه قد أراه إياه فيحلف له.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً فأصبته مختناً أتراه عيباً؟ قال: نعم.

قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا.

قلت: فالأمة المذكرة؟ قال: إن كانت توصف بذلك واشتهرت به رأيته عبياً ترد منه ولم أسمعه من مالك.

## الرجل يشتري العبد أو الجارية فيجدهما أولاد زنا

قلت: أرأيت إن اشتريت غلاماً أو جارية فاصبتهما أولاد زنا أيكون هذا عيباً أردهما به؟ قال: نعم.

قال: وسمعت مالكاً يقول في الجارية توجد ولد زنا: إنها ترد.

وأخبرني ابن وهب، عن مالك في العبد يكون لغية أنه قال: هو عيب يرد منه.

قلت: أرأيت الحبل في الجارية إذا باع ولم يبن أتراه عيباً أم لا في قول مالك في وعش الرقيق وعليتهم؟ قال: نعم ولقد خالفني ابن كتاتة في وخش الرقيق أن الحبل ليس بعيب فيهن فسألنا مالكاً عن ذلك فقال لنا: هو عيب نرى أن ترد منه.

قلت: أرأيت لو أن رجلًا كانت له أمة رائعة كبيرة تبول في الفراش فانقطع ذلك

عنها ثم باعها ولم يبينه أثراه عيباً في قول مالك لازماً أبداً؟ قال: أرى أنه عيب لازم أبداً لا بد له من أن يبيّن لأنه لا تؤمن عودته مثل الجنون، ولأنه إذا هو بيّن وضع من ثمنها لما يخاف من عودة ذلك وكذلك الجنهن.

قال سحنون: أخبرني أشهب في البول إن كان انقطاعه عنها انقطاعاً طويلاً وقـد مضى له سنون كثيرة فإني لا أرى عليه أن يبيّن، وإن كان إنما انقطع عنها انقطاعاً طويـلاً لا يؤمن من أن يعود إليها فإني أرى لك أن تردها إن شت.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية فأصبتها صهبة الشعر ولم أكشف شعرها عند عقـدة البيع أتراه عيباً؟ قال: لم أسمع من مالك في الصهوبة في الشعر شيشاً، ولكني سمعت مالكاً يقول في الرجل: يشتري الجارية وقد جعد شعرها أو اسود فإنه عيب ترد به.

وقال مالك: وإن كان بها شيب وكانت جارية رائعة ردَّها بذلك الشيب.

قال ابن وهب: قال مالك: والبخر في الفم عيب ترد منه.

قلت: فإن كانت غير رائعة فظهر على الشيب أيسردها أم لا؟ قــال: لم أسمع مـالكاً يقول في الشيب: إلا في الرائعة وليس هو في غير الرائعة عيباً.

قال ابن القاسم: ولا أرى أن يردها إلا أن تكون رائعة أو يكون ذلك عيباً يضع من ثمنها.

قلت: أرأيت الخيلان في الوجه والجسد أيكون عبياً أم لا في قول مالك؟ قال: أما ما كان عبياً ينقص الثمن؟ قال: وقال ما كان عبياً ينقص الثمن؟ قال: وقال مالك: وقد يكون العبب الخفيف بالعبد والجارية يشتريهما الرجل مثل الكي الخفيف لا ينقص ثمنه وما أشبه ذلك إذا لم يكن فاحشاً، ولا أرى أن يرد بهذا العبب العبد، قال مالك: وهو عند النخاسين عبب فلا أرى أن يرد به وإن كان هذا عندهم عبب يرد به.

قال: وسمعت مالكاً وسئل عن العبد يتهم بالسرقة فاخله السلطان فحيسه ثم كشف أمره فوجد بريئاً أتراه عيباً إن لم يينّه؟ قال: لاء قال مالك: وقد يتهم الرجل الحر بالسرقة وبالتهمة فيلقى سليماً من ذلك فلا تدفعر شهادته بذلك.

> في الرجل يبتاع السلعة وبها العيب لم يعلم له ولا يعلم به حتى يذهب العيب ثم يريد ردها

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً عليه دين فعلمت بدينه فأردت رده فقال سيده

الباتع: أنا أودّي عنه دينه، أو قال الذي له الدين: قد وهبت له ديني الذي لي عليه، أترى للسيد المشتري أن يرده أم لا؟ قال: لا يكون للسيد المشتري أن يرده، وكذلك لو كانت أمة في عدة من طلاق فاشتراها رجل فعلم بذلك المشتري فلم يردها حتى انقضت عدتها لم يكن له أن يردها لأن العيب قد ذهب فلا يكون له أن يردها بعيب قد ذهب.

قلت: وكذلك لو أني اشتريت جارية فرأيت بعينها بياضاً فاردت ردها فذهب البياض قبل أن أردها لم يكن لي أن أردها؟ قال ابن القاسم: بلغني عن مالك أنه قال: إذا ذهب العيب لم يكن له أن يردها.

قلت: أرايت إن أصابته المحمى في الأيام الثلاثة أو ابيضت عيناه في الأيام الثلاثة ثم ذهبت الحمى وذهب البياض من عينيه فجاه به المشتري في الآيام الشلاثة بريد رده؟ قال: أما إذا ذهب العيب فليس له أن يرده، قال: لأنه بلغني أن مالكاً قال: لو أن رجلاً إبتاع عبداً وبه عيب فلم يعلم المبتاع بالعيب حتى برأ العبد من ذلك العيب لم يكن له أن يرده.

قال: وسممت مالكاً يقول في الرجل يشتري العبد ولمه ولد كبير أو صغير لم يعلم بولده فله أن يرده ورآه عيباً؟ قال ابن القاسم: ولو مات الولد قبل أن يعلم به السيد ذهب العيب، ولم يكن للسيد أن يرده بالعيب حين علم به فتىركه حتى بـراً أو لم يعلم به حتى برا بمنزلة هذا.

## في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بالمائة سلعة أخرى فيجد بها عيباً

قلت: أرأيت إن بعت سلعة بمائـة دينار فـأخذت بـالمائـة سلعة أخــرى فــوجــدت بالسلعة الثانية عيبًا? قال: يردها ويرجع بالمائة الدينار وهذا مما لا اختلاف فيه.

قال: ولقد سالنا مىالكاً عن الرجل بيبح الرجل الطمام بثمن ذهب أو ورق فيلقاه فياخة في درق فيلقاه فياخة في ثمنه طعاماً آخر مخالفاً له إينتقض البيح كله أم يرد البيع الأخر ويثبت البيع الأول؟ قال: بل يرد البيع الأخر ويثبت البيع الأول بحال ما كنان، ويرجع عليه فياخذ ورقه، وكذلك السلمة الأخيرة إذا وجد فيها عيباً فيإنما تنتقض الصفقة الثانية وهو مما لا اختلاف فيه، وتبقى الصفقة الأولى على حالها صحيحة وإنما اختلاف الناس في السلمة الأولى، وذلك أن أمل العراق قالوا فيها قولاً فسألنا مالكاً عنها فقال: الذي أخبرتك.

## في الرجل يبتاع السلع الكثيرة ثم يجد ببعضها عيباً

قلت: أرأيت إن اشتريت سلماً كثيرة صفقة واحدة فأصبت بإحداهما عيباً وليس هو وجه تلك السلع وقد قبضت جميع تلك السلع أيكون لي أن أردها جميعاً في قول مالك؟ قال: لا يكون لك أن ترد في قول مالك إلا تلك السلعة وحدها التي أصبت بها العيب.

قلت: فيان كنت لم أقبض تلك السلع من البائع فاصبت بسلعة منها عيباً قبل أن أقبضها من البائع وليس تلك السلعة وجه ذلك الشراء فاردت أن أرد جميع تلك السلع.

قال: قال مالك: ليس لك أن ترد إلا تلك السلعة وحدها.

قلت: ومسواء إن كنت قبضت أو لم أقبض في قبول مسالك إنصا في أن أرد تلك السلعة التي وجدت فيها العيب بحصتها من النمن إذا لم تكن تلك السلعة التي وجدت بها العيب وجه تلك السلع؟ قال: نعم وهذا قول مالك.

قلت: أرايت إن اشتريت عشرة أثواب كل ثوب بعشرة دراهم صفقة واحدة فأصبت بأحدها عيباً أينظر مالك في هذا، فإن كان الذي وجدت به العيب هو وجه تلك الثياب رد جميمها أم لا ينظر لأنا قد سمينا لكل سلعة ثمناً.

قال: قال مالك: يقسم الثمن على قيمة الثياب ولا يلتفت إلى مـا سمى لكل ثـوب من الثمن.

قلت: ما قول مالك فيعن اشترى من رجل حيواناً ورقيقاً وثيابـاً وعروضـاً كل ذلـك صفقة واحدة فاصاب ببعض ذلك عبياً.

قال: قال مالك: إن أصاب بأرفع تلك السلع عيباً ويعلم أنه إنما اشترى تلك السلع لمكان تلك السلعة وفيها كان يرجو الفضل ومن أجلها اشترى تلك السلع رد ذلك البيع كله إلا أن يشاء المشترى أن يحبس ذلك كله.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً وشياباً ودواب فناصبت بعبد منها عبياً وقيصة المبيد كلهم كل عبد منهم ثلاثون ديناراً وقيمة الثياب كذلك أيضاً ثلاثون ديناراً لكل ثوب، وقيمة الدواب كذلك أيضاً قيمة كل داية ثلاثون ديناراً وقيمة العبد الذي أصبت به العبب قيمته خمسون ديناراً أو أربعون ديناراً أيرد جميع هذا البيع ويجعله إنصا اشترى هذا البيع من أجل هذا العبد في قول مالك؟ قال: لا، لأن العبد الذي أصاب به العيب قيمته خمسون ديناراً وهنهنا عبيد وثياب ودواب قيمة كل واحد من هذه الأشياء قريب من هذا الذي أصاب به العيب فليس لهذا العبد الذي أصاب به العيب اشتراء ولا هذا العبد وجه هذا البيم لأن جميعهم قد بلغوا مائين من دنانير وإنما قيمة هذا العبد خمسون أو أربعون البيم لأن جميعهم قد بلغوا مائين من كل واحد منهم إذا انفرد بشمنه فليس هو وجه جميع هذا البيم، وإنما يكون وجه جميع هذا البيم، وإنما يكون وجه جميع هذا البيم إذا كان العبد الذي يصاب به العيب أو السلعة التي يصاب بها العيب هي أكثر تلك الأشياء ثمناً إذا جمعت تلك الأشياء يكون جميع الدين أو في منا العبد مبعمائة دينار أو ثمانمائة ديناراً فهذا الله ويناراً فهذا الله على وبنار أفهذا الله المشاع كلها.

## في الرجل يبتاع النخل فيأكل ثمرتها ثم يجد عيباً

قلت: أرأيت الرجل يبيع الأرض والنخل فيأكل المشتري ثمرتها ثم يجد بـالنخل عيباً اله أن يردها في قول مالك ولا يغرم ما أكل؟ قال: قال مـالك: في الـدور والعبيد إذا أصاب بهم عيباً وقد اغتلهم أن له أن يردهم وله غلتهم فكذلك غلة النخل عندي.

قال سحنون: لأن الغلة بالضمان، وقد قال رسول الله ﷺ: ﴿الْخُرَاجِ بِالْضَمَانُ﴾.

قلت: فإن كانت غنماً جز أصوافها فأكل ألبانها وجميع سمونها ثم أصاب بها عبياً إيكون له أن يرده أم لا في قول مالك؟ قال: هو عندي أيضاً بمنزلة الغلة.

قلت: أرأيت ما جز من أصوافها، والصوف قائم بعيته أيرده؟ قال: لا أرى ذلك إلا أن يكون حين اشتراها كان عليها صوف قـد تم فجزه، فـإن ردها رد ذلـك معها وإن كـان إنما هو نبات فلا أرى ذلك.

قال سحنون: وأخبرني أشهب أنه قال: النبات وغيره سواء لأن كـل ذلك تبـع ولغو مع ما ابتعت من الضّان، وكذلك ثمر النخل المأبورة لأنـه غلة والغلة بالضمان.

قلت: ولم جعلت الصوف واللين بمنزلة الغلة؟ قال: لأن مالكاً قال في الغنم: يشتريها الرجل للتجارة فيجزها قال: أرى أصوافها بمنزلة غلة الدور وليس فيها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يقبض الثمن إن باع الصوف.

قلت: أرأيت إن كانت أمة فولدت أولاداً ثم أصاب بها المشتري عبياً؟ قال: يردهــا وولدها وإلا فلا شيء له في قول مالك.

قلت: أرأيت البيع الفاسد في هذا، والصحيح سواء إذا أصاب عيباً وقمد اغتل غلة من الدور والنخل والغنم أو ولدت الغنم أو الجواري؟ قال: نعم هو سواء ما كمان من غلة فهي له بالضمان وما كنان له من ولادة ردهـا مع الأمهـات إلا أن تفوت في البيـع الفاســد والولد فوت، فيكون عليه قيمتها يـوم قبضها ولا يـرد فإن أراد أن يـرد بالعـب فــذلك لــه، والعــوب ليس فيها فوت إلا أن تـموت أو يدخلها نقص فيردها وما نقص العـب منهـا.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

#### في الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها بالعيب وقد علمه

قلت: أرأيت إن بعت ثوياً من رجل دلست له بعيب وأنا أعلم أو كان به عيب لم أعلم به؟ قال: قال مالك: إذا دلس بالعيب وهو يعلم ثم أحدث المشتري في الشوب صبعاً ينقص الثوب أو قطعه قميصاً أو ما أشبه ذلك، فإن المشتري بالخيار إن شاء حيس الثوب ويرجع على البائع بما بين الصحة والداء، وإن شاء رد الثوب ولا شيء عليه، وإن كان الصبغ قد زاد في الثوب، فإن شاء حيس الثوب ويرجع على البائع بما بين الصحة والداء، وإن شاء رد الثوب وكان شريكاً للبائع بما زاد الصبغ في الثوب، وقال أبو الزناد: إذا ابتاع الرجل ثوباً فقطعه قميصاً ثم وجد فيه عياً قال: فإن كان صاحبه دلس رده عليه،

قلت لابن القاسم: ولم لا يجعل مالك عليه ما نقصه القطع والصبخ عنده إذا كمان البائع دلسه له؟ قال: لأن البائع هنهنا كمأنه أذن لـه في ذلك فـلا شيء على المشتري من ذلك

قلت: فلو لبسه المشتري فانتقص الثوب للبسه؟ قال: هذا يضمن ما نقص الشوب للبسه إن أراد رده.

قال ابن القاسم: قال مالك: وإذا لم يدلس بالعيب فقطع المشتري منه قعيصاً أو صبغه صبغاً ينقصه، فإن أدرك الثوب رده وما نقص العيب عنده وإن شاء حيسه ورجع بما بين الصحة والداء وإن زاد الصبغ، فإن أدرك الصبغ في النوب فإن المشتري بالخبار إن شاء حيسه ورجع بما بين الصحة والداء وإن شاء رده وكان شريكاً بالزيادة وهذا في المصبرغ في الزيادة.

قلت: فمن دلس بالعيب ومن لم يدلس، فإنما القول فيه قـول واحد وإنما يختلف القول فيهما في هذا الذي دلس إذا قطع المشتري ثوبه أو صبغه صبغاً ينقصه رده ولم يرد معه ما نقص والذي لم يدلس ليس للمشتري إذا صبغ صبغاً ينقصه أو قـطع الثوب فنقص ليس له أن يرده إلا أن يرد النقصان معه؟ قال: نعم إنما افترقا في هذا فقط.

قلت: أرأيت ما سمعتك تذكر عن مالك أن من باع فدلس أنه إن حدث عنده به عبد أن له أن يرده أهذا في جميع السلع في قبول مالك أم الا؟ قال: ليس هكذا. قلت لك: إننا قلت لك أن مالكاً قال: من باع ثوياً فدلس بعيب علمه فقطمه المشتري إن له أن يرده ولا يكون عليه مما نقصه التقطيع شيء وإن كان باعه ولم يعلم بالعيب ولم يدلس له بالعيب ولم يدلس له بالعيب ولم يدلس

قال: فقلنا لمالك: فإن كان قد علم البائع بالميب ثم باعه فرعم أنه نسي العيب حين باعه ولم يعلم بتدليسه؟ قال: قال مالك: يحلف بالله إنه نسي العيب حين باعه وما ذكره، ويكون سيله سييل من لم يدلس.

قلت: فإن كان البائع قد دلس له بالعيب فحدث به عند المشتري عيب من غير الشعر أو في الحيوان حدث به عيب؟ قبال: إنما قبال ملك في الرقيق والحيوان: إذا حدث بها عيب مفسد مثل العور وما أشبهه والقطع لم يكن له أن يرده إلا أن يرد معه ما نقص وليس يترك له ما نقص دلس أو لم يدلس، قبال: لأن الرقيق والحيوان كله دلس أو لم يدلس ما حدث بها من عيب عند المشتري مفسد لم يكن له أن يرده إلا أن يرد معه ما نقص والتدليس مواء. الحيوان والرقيق وغير التدليس سواء.

قبال ابن القباسم: وأسا في النياب فإنه إذا دلس فحدث في النياب عيب عند المشتري مفسد من غير التقطيم أو فعل بما لا ينبغي له أن يفعل بالنبوب كان بمنزلة الحيوان لا يرده إلا أن يرد معه ما نقص العيب وإنما أجازه مالك في التقطيم وحده لمه أن يرده ولا يرد معه ما نقص إذا دلس له.

قال ابن القاسم: والقصارة والصباغ مثله.

قلت: أرأيت ما اشترى من الثياب وقد دلس فيه بعيب فصبخها أو أحدث فيها ما هو زيادة فيها، ثم اطلع على العيب فأراد المشتري أن يرد ويكون معه شريكاً بما زاد الصبخ في الثوب أيكون ذلك له؟ قال: نعم ذلك له في قول مالك.

قال: وقال مالك: فإن نقصها الصبغ فهي بمنزلة التقطيع إن أحب أن يرده رده ولا شيء عليه وإن أحب أن يمسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب.

قال مالك: وإن كان لم يدلس له وقد صبغه المشتري صبغاً ينقصه رده ورد معه ما نقص الصبغ منه، وإن أحب أن يمسكه ويأخذ ما نقص العيب من السلعة من الباشع فذلك له. قلت: أرأيت إن اشتريت ثياباً كان بها عيب عند البائع لم يعلم بعه ثم اطلعنا على العيب وقد حدث بها عندي عيب غير مفسد أيكون لي أن أردها على البائع ولا أرد معها شيئاً؟ قال: إن كان الشيء الخفيف الذي لا خطب له رأيت أن يرده، والعيوب في الثياب ليست كالعيوب في الحيوان لأن العيب في الثوب يكون الخرق في وسطه وإن كان غير ليحبد فإنه يضع من ثمنها يكون في الحيوان فعلا يضع من ثمنها كير شيء.

قلت: أرايت الحيوان إذا اشتراها وقد دلس فيها صاحبها؟ قال: التندليس وغير التدليس في الحيوان سواء في قول مالك لأن الحيوان لم يبعها على أن يقطعها، والنياب إنما تشترى للقطع وما أشبهه.

قلت: فالدار إذا باعها وقد دلس فيها بعيب قد علم به البائع؟ قال: أراها بمنزلة الحيوان ولم أسمع من مالك فيها شيئاً.

قلت: أرأيت إن اشتريت ثوباً به عيب دلسه لي البائع باعنيه وقـد علم بـالعيب فقطعته قباء أو قعيصاً أو سـراويل ثم علمت بـالعيب الذي دلسـه لي البائـع أيكون لي أن أرده في قول مالك؟ قال: نعم ولا يرد معه ما نقص التقطيع .

قلت: أرايت إن اشتريت ثوياً فقطعته تبايين ومشل هذا الشوب لا يقطع تبدابين وهو وشمي وبه عيب دلسه لي البائع أيكون لي أن أرده أم لا؟ قال: هذا فوت إذا قطعه خرقاً أو ما لا يقطع من ذلك الثوب مثله فهمو فوت وليس لـه أن يرده ولكن يرجع على البائع بالعيب الذي دلسه له من الثمن.

قلت: أرأيت إن اشتريت ثوباً به عيب دلسه لي البائح فبعته؟ قـال: لا ترجـع على الباثع بشيء لأنك قد بعت الثوب وقد فسرت لك قول مالك في هذا قبل هذا الموضع.

قلت: أرايت إن اشتريت ثوباً فصبغته بعصفر أو بسواد أو بنوغفران أو بمورس أو بعشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ فزاد النوب الصبغ غيراً أو نقص فاصبت به عيباً دلسه لي البائع باعني الثوب وبه عيب قد علم به أو لم يعلم به؟ قال: قال مالك: إن كان قد دلس له وقد صبغه صبغاً ينقص الثوب رده ولا نقصان عليه فيما فعل بالثوب، وإن كان زاد الصبغ بالثوب خيراً فالمشتري بالمخيار إن أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فذلك له وإن أبي أن يحبسه رده وأخذ الثمن وكان شريكاً في الثوب بقدر ما زاد الصبغ في الثوب يقوم الثوب وبه العيب غير مصبوغ، فينظر ما قيمته ثم يقوم وبه العيب وهو مصبوغ فينظر

ما قيمته، فالذي زاد الصبغ في الثوب يكون بذلك المشتري شريكاً للبائع.

قال: وقال مالك: وإن كان لم يدلس البائع وقد صبغه المشتري صبغاً ينقص الثوب كان بالخيار إن شاء أن يرده رده وما الثوب كان بالخيار إن شاء أن يمسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب، وإن شاء أن يرده رده وما نقص الصبغ منه فذلك له والمشتري في ذلك بالخيار، وإن كان الصبغ قد زاده فالمشتري بالخيار إن أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فعل وإن شاء أن يرده وكان شريكاً.

قلت: أرايت إن اشتريت ثوياً فلبسته حتى غسلته غسلات ثم ظهرت على عيب قد كان دلسه لمي البائع وعلم به أو باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب؟ قال: إذا لبسه لبساً خفيفاً لم ينقصه رده ولا شيء عليه، وإن كان قد لبسه لبساً كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقصه دلس له أو لم يدلس إلا أن يشاء أن يحبسه ويرجع عليه بما دلسه.

قلت: أرأيت إن اشتريت حنطة قد مسها الماء وجفت ولم يبين لي أو عسلاً أو لبناً مغشوشاً فاكلته ثم ظهرت على ما صنع البائع؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيشاً، وأرى أن يوضع عنه ما بين الصحة والداء لأن هذا وإن كان مما يوزن أو يكال لا يوجد مثله لأنه مغشوش، فإن كان يعلم أنه يوجد مثله في غشه يحاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مثله ويرجم بالثمن.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بكراً لها زوج ولم يدخل بها وقد علمت أن لها زوجاً فقبضتها ثم افضها زوجها عندي فتقصها ذلك فظهرت على عبب دلسه لي البائع أيكون لي أن أردها ولا يكون علي شيء من نقصان وطه الزوج لها؟ قال: لك أن تردها ولا شيء عليك لأنه باعك جارية ذات زوج ودلس فيها بعيب، فليس عليك لوطه الزوج إذا جاء من وطه الزوج نقصان عليك قلل ولا كثير، وكذلك الرجل يبيع الثوب من الرجل وبه العيب قد دلسه له علم به البائع فقطمه المشتري ثم ظهر على عيه فإن له أن يرد اللوب ولا يكون عليه للقطع شيء، وكذلك قال مالك في الثياب وهذا أدنى من ذلك، قالجارية دلّس أو لم يدلس فلا شيء عليه في افتضاض الزوج لأن البائع هو الذي زوجها، وإنما كان يكون عليه أن لو كان المشتري هو الذي زوجها.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً من رجل ويه عيب لم أعلم به ثم اشتراه مني بنائمه باكثر مما اشتريته أو بأقل؟ قال: إن كان البائع دلس بالعيب ثم اشتراه بأكثر فلبس له أن يرده عليك لأنه اشتراه وهو يعلمه وإن كان اشتراه بأقل رد عليك تمام الثمن الأول لأنك كان لك أن ترده عليه وها هو ذا في يديه وإن كان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشتراه منك باكتر فله أن يبرده عليك ويأخذ الثمن ولمك أن ترده عليه، وإن كان اشتراه بعشل الثمن الأول فكأنه رد عليه وإن كمان اشتراه بأقل من الثمن رد عليك تسام الثمن الأول لانك كان لك أن ترده عليه وها هو ذا في يديه.

## في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم يعلم به

قلت: أرأيت إن باع صاحب الشوب شوبه وبه عيب لم يعلم به ولم يبرأ إلى المشتري من شيء ثم قطعه المشتري فظهر المشتري على عيب وقد كان في النوب عيب عند البائع؟ قال: قال مالك: لا تكون البراءة في النياب.

قال مالك: وإن باعه البائع وهو لا يعلم فقطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بعدما قطعه به عيباً فالمشتري بالخيار إن أحب أن يمرده رده وما نقصه القطع وإن أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فذلك له، وفمرق مالك بين من علم أن في ثوبه عيباً حين باعه وبين من لم يعلم أن بثوبه عيباً.

قلت: والعروض كلها عند مالك مثل الثياب؟ قال: لم أسمعه من مالك إلا أني أرى ما كان من العموض التي تشترى لأن يعمل بها كما يصنع بالثياب من القطع مثل الثياب الجدود تقطع أخفافاً، ومثل جلود البقر تقطع نعالاً، وما أشبه هذه الوجوه رأيته مثل الثياب والخشب، وما أشبهها مما يشتريها الرجل فيقطعها فيكون العيب في داخلها ليس بظاهر للناس فإن مالكاً قال في الخشب: إذا كان العيب في داخل الخشب إنه ليس بعيب، قال: ويلزم المشتري إذا قطعها فظهر على العيب قال: ونزلت فحكم فيها مالك بذلك.

## ما جاء في الخشب والبيض والراتج والقثاء يوجد به عيب

قال ابن القاسم: كل ما أشبه الخشب مما لا يبلغ علم الناس معرفة العيب فيه لأنه باطن وإنما يعرف عيه بعد أن يشق شقاً ففعل ذلك المشتري ثم ظهر على العيب الباطن بعدما شقه فهو له لازم ولا شيء على البائم.

فقلت لمالك: فالراتج وهو الجوز الهندي والجوز والفتاء والبطيخ والبيض يشتريه الرجل فيجده فاسداً؟ قال: أما الراتج والجبوز فلا أرى أن يبرد وهو من المشتري، وأما البيض فهو من الباتع ويرد، وأما الفتاء فإن أهل الأسواق يردونه إذا وجدوه مراً.

قال مالك: ولا أدري بما ردوا ذلك استنكاراً لمـا علموا بـه من ذلك في ردهم إيــاه فيما رأيته حين كلمني فيه ولا أرى أن يرد. قلت: فلم رد مالك البيض من بين هذه الأشياء؟ قال: لأن معرفة فساد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره.

## في الرقيق والحيوان يجد بهم المشتري العيب دلسه البائع أو لم يدلسه

قال ابن القاسم: العيب في الجواري والعبيد من دلّس، ومن لم يمدلس إذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرده إلا وما نقص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك.

قلت: فما فرق ما بين الثياب والرقيق في قول مالك؟ قال: قال مالك: لأن الشوب حين دلسه قد باعه إياه ليقطعه المشتري وإنما تشترى الثياب للقطع وأن العبد ليس يشترى على أن تفقاً عينه ولا تقطع يده فهذا فرق ما بينهما.

قلت: فالحيوان مثل الرقيق في قول مالك؟ قال: نعم.

## في الرجل يبتاع الجارية فيقرها عنده وتشب ثم يجد بها عيباً

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي فصارت جارية شابة فزادت خيراً فاصبت بها عبياً كان عند البائع باعنيها وبها العيب؟ قال: قال مالك: من باع صغيراً فكبر عند صاحبه قال: أراه فوتاً عليه ويرد قيمة العيب فأرى أن يرد عليه قيمة العيب ولا يشبه عندي الفراهية وتعليم الصناعات وغيرها وذلك ليس بفوت إن أحب أن يردها ردها، والصغير إذا كبر يرد البائع قيمة العيب على ما أحب أو كره ورآه مالك فوتاً.

قال ابن القاسم: قال مالك: والمشتري ليس له أن يرد إذا كـان فوتــاً ويجبر البــاثـع على أن يرد على المبتاع قيمة العيب من الثمن لأنها فاتت وليس لواحد منهما خيار.

قلت: وكذلك إن اشتراها صبية فكبرت كبراً فانياً فأصاب بها مشتريها عبياً دلسه البائع له؟ قال: هذا فوت عند مالك لأن مالكاً قال: إذا كبرت فهو فبوت إذا اشتراها صغيرة ثم كبرت.

قال ابن القاسم: ومما يبين ذلك أيضاً أنه ليس لمساحب الصغير إذا كبر أن يرد ويبين لك أن الكبر فوت، ويجبر البائع على أداء قيمة العيب أن البيع الفاسد إذا فات، وقد علم مكروهه، وقد فات بنماء أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم بذلك والسلعة قد نمت وهي خير منها يوم اشتراها فاراد أن يردها لم يكن ذلك له وإن كانت أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن يردها.

## في الرجل يبتاع الجارية ثم يبيعها من بائعها أو غيره ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلسه به البائع

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية بها عيب دلسه لي الباتع ثم اشتراهما مني الباتع نفسه ثم ظهرت منها على العيب الذي دلسه لي الباتع الي أن أرجع عليه بنيء أم لا في قول مالك؟ قال: نعم أرى أن ترجع عليه بذلك إن كنت بعنها بأقل من اللذي اشتريتها به منه، ولا حجة للباتع الذي دلس بالعيب أن يقول للمشتري: ردها علميّ وهي في يديه، فلذلك رأيت أن يرجع عليه بما نقص من الثمن الأول.

قلت: فإن كان المشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به؟ قال: إن كان البائع الأول قد علم بالعيب ودلس لـه لم يرجع على المشتري بشيء إذا اشتراها منه بأكثر مما باعه به.

قال ابن القاسم: وأنا أرى أنه إذا باعها من أجنبي قبلا أرى أن يرجم على البائح بشيء، وإنما هو على أحد أمرين إن كان باع بتقصان وقد علم بالعيب وقد رضي به وإن كان لا يعلم بالعيب فإنما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك.

قلت: فإن كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الـذي دلس له البائع؟ قال: يرجع عليه بالعيب.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية وقد دلس لي بائعها فيها بعيب فيعت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلس به؟ قال: يقال للبائع: أما إن رددت نصف قيمة العيب على المشتري وإما قبلت النصف الباقي الذي في يديه بنصف الثمن ولا شيء عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك.

## في الرجل يبتاع الخفين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيباً

قلت: أرأيت إن اشتريت خفين أو نعلين أو مصراعين أو شيئاً من الأشياء مما يكون فيه زوج فأصبت بأحدهما عبياً بعدما قبضته أو قبل أن أقبضه؟ قال: لا يكون لك أن تمرد إلا جميعاً أو تحبس إلا جميعاً.

قلت: وكل شيء من هذا ليس بزوج ولا بأخ لصاحبه إنما اشتراهما أفراداً اشترى نعالاً فرادى فأصاب بأحدهما عيباً كان له أن يردها؟ قال: نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجملة وغيرها.

# في الرجل يبتاع النخل أو الحيوان فيغتلهم ثم يصيب بهم غيباً

قلت: ارايت إن الشتريت شماة أو بقرة أو ناقة فاحتلبت لبنهن زماناً أو جززت أصوافهن وأويارهن ثم أصبت عيماً دلس لي بذلك البائم أيكون لي أن أردهما في قول مالك ولا يكون علي قبها احتلبت ولا فيما اجتزت شيء وكيف إن كان اللبن والصوف والوبر قائماً بعينه لم يتلف؟ قال: لا شيء عليك في ذلك كله كان قائماً بعينه أو لم يكن لانها غلة، والغلة بالضمان ويرد الشأة والبقرة والناقة ويرجع بالثمن كله.

قال ابن القاسم: [لا أنه إن كان اشتراها وعليها صوف تـام فجزه أنه يرده إن كـان قائماً وإن كان قد أتلفه رد مثله.

قلت: فإن كان فيها لبن يوم اشتراها فحليها ثم أصاب بها عيباً بعد ذلك بزمان فأراد ردها أبرد معها مثل اللبن المذي كان في ضروعها؟ قال: ليس اللبن مثل الصوف وهو خفيف، وله أن يردها ولا يكون عليه للبن شيء لأنه كمان ضامناً وهذا بمنزلة غلة المدور وهو تبع لها اشترى.

... قلت: فما قول مالك في الرجل يشتري الدار فيغتلها زماناً ثم يظهر على عيب بالدار كان عند البائع؟ قال: قال مالك: يرد الدار ولا شيء عليه في الغلة.

قلت: فإن كانت الدار قد أصابها عند المشتري عيب آخـر أيرد معهـا المشتري مـا أصابها عنده من العيب؟ قال: نعم.

أرأيت إنّ اشتريت غنماً أو يقرأ فحليت أو جززت وتواللت أولاداً عندي ثم أصبت بالأمهات عيباً ألي أن أرد الأمهات وأحبس أصوافها وأولادها والبانها؟ قال: قال مالك: أما الأولاد فيردون مع الأمهات إنّ أراد أن يرد بالعيب.

قال ابن القاسم: وأما أصوافها وأويارها وسمونها فإن ذلك لا يرد مع الغنم لأن هذا بمنزلة الخلة.

قلت: أتحفظ عن مالك في النخل شيئاً إذا اشتراها رجل فاستغلها زماناً ثم أصاب عياً؟ قال: قال مالك: إذا اشترى نخلاً فاستغلها زماناً ثم أصاب بها عبياً أو استحقت أنه يرجم على باتمه بالثمن وتكون له الغلة بالضمان.

قلت: أرأيت إن اشتريت نخلاً فيها ثمر قد أبر فمكنت عندي النخل حتى جنزنت الشعرة ثم أصبت عبياً فاردت أن أرد النخل وأحبس الشعرة؟ قال: ليس ذلك لك، وعليك أن ترد الشعرة مع النخل إن أردت الرد وإلا فلا شيء لك. قلت: لم، وإنما اشتريت النخل وفيها ثمر لم تزه وإنما اشتريت النخـل وفيها ثمـر قد أبر فبلغ عندي حتى صار ثمراً وجددته؟ قال: لأن النبي ﷺ قال: من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فلما كانت الثمرة للبائع إذا باع النخل ولم يكن للمبتاع إلا باشتراط منه رأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشتري حين اشترى النخل وفيها ثمر قد أبر ويعطي المشتري أجر المثل لعمله وسقيه فيما عمل لأني إذا رددت الحائط وأردت أن ألزمه الثمرة بحصتها من الحائط لم تكن كغيرها من السلع مثل الرأسين أو الثوبين لأنى إذا رددت أحد الرأسين أو أحد الثوبين كان بيع الآخــر حلالًا وإذا رددت الحائط وأردت أن أجعل للثمرة ثمناً بقـدر ما كـان بصبه من ثمن الحـائط كنت قد بعت الثمرة قبل أن يبدو صلاحها فأرى أن يردها ويعطى المشتري أجر عمله فيما عمل فإن أصابها أمر من أمر الله ذهب بالشمرة رد الحائط ولم يكن عليه للثمرة شيء من الثمن، وإنما مثل ذلك مثل ما قال مالك في العبد يشتريه الرجل ويشترط ماله فينتزعه منه ثم يجد به عيباً فيريد رده إنه لا يرده إلا وما انتزع من ماله معه، قال: ولـو ذهب مال العبـد من يد العبد بأمر يصيبه رده ولم يكن عليه في المال شيء فالشمرة إذا اشترطت بعد الإبار بمنزلة مال العبد إذا اشترط أمرهما واحد فيما يجد من الثمرة أو يصيبها أمر من أمر الله قال: وذلك أنى سمعت مالكاً أيضاً يقول: لو أن رجلًا اشترى حائطاً لا ثمر فيه فأتاه رجل فأدرك فيه الشفعة وفيه يوم أدرك الصفقة ثمرة قد أبـرت فقال مشتـري الحائط: الثمـرة لى قد قال رسول الله ﷺ: ومن باع نخلًا قد أبرت فثمرها للبائع،، وهذه قد أبرت وهي لي.

قال مالك: أرى أن يعطى أجر قيامه وسقيه فيما عالج ويأخذ صاحب الشفعة الثمرة فتكون له فهذا مثله إذا ردت الثمرة على البائع أعطى المشتري أجر عمله فيما عالج.

وأخرني ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب أنه قال: في رجل ابتناغ دابة فغزا عليها فلما قفل وجد بها داء فردها مته، قال ابن شهاب: لا نرى لصاحبهــا كراء من أجــل ضمانها وعلفها.

# في الرجل يتبرأ من دبر أو عيب فرج أو كي فيوجد أشنع مما يتبرأ منه

قلت: أرأيت إن باعه بعيراً أو تبرأ إليه من دير البعير، وبالبعير ديرات كثيرة؟ قال: إن كان دبره ديراً مفسداً منفلاً لم أر ذلك يبرئه إن كان مثله لا يرى حتى يبين صفة الدبرة أو يخبره بها لأن الرجل ربما رأى رأس الدبرة ولم يعلم ما في داخلها، ولعلها أن تكون قد أعته وأذهب سنامه أو تكون نفلة فلا أرى أن يبرئه إلا أن يذكر الدبرة وما فيها ومما يشبه ذلك أني سمعت مالكاً وسئل عن رجل باع عبداً وقد كان أبق وتبراً من الإباق فإذا إباقه إباق بعيد؟ قال: لا أرى ذلك يبرئه قد يشتري الرجل العبد ويبرئه صاحبه من الإباق وإنما يظن المشتري أن إباقه إلى مثل العوالي أو إباق ليلة أو ما أشبه ذلك فإذا إساقه إلى الشام أو إلى مصر، قال: لا أرى براءته تنفعه حتى يبيّن.

قال ابن القاسم: ومن ذلك أيضاً أن يتبرأ من السرقـة فيظن المشتـري أنه كـان إنما يسرق في البيت الرغيف ومـا أشبه ذلـك وهو عـادي ينقب بيوت النـاس فلا تنفعــه البراءة حتى يبتًن.

قلت: أرأيت إن اشتريت جارية وتبرأ إلى صاحبها من الكي الذي بجسدها فأصبت بظهرها كياً كثيراً أو بفخذيها فقلت للبائع: إنما ظننت أن الكي ببطنها فأما إن كان بظهرها أو بفخذيها فلا حاجة لي بها؟ قال: الجارية لازمة للمشتري إلا أن يأتي من الكي أمر متفاحش مثل ما وصفت لك في الإباق والدبرة فذلك لا تبرئه البراءة إلا أن يخبره بشنع الكي أو ير يه إياه.

قلت: ولا يلتفت في هـذا إلى عـند الكي؟ قـال: لا إلا أن يتفـاحش الكي أيضـــًا فيكون كيًا يعلم أن ذلك متفاحش كثير فيكون على ما وصفت لك.

قلت: أرايت إن باع جارية فتراً من عيوب الفرج فأصاب المشتري بفرجها عيوباً كثيرة عفلاً أو قرناً؟ قال: إن كان ما بفرجها من العيوب يختلف حتى يصبر بعضه فـاحشاً فلا تجزئه البراءة إلا أن يبيَّن إلى العيوب بفرجها فإن بيَّن وإلا لم تجزئه.

قلت: أرأيت إن باعها وتبرأ إليه من عيوب الفرج فأصابها رتقاء؟ قــال: أرى أن في عيوب الفرج إذا تبرأ من عيوب الفرج أن تجوز براءته في العيب اليسير الذي يغتضر من ذلك فإذا جاء من ذلك عيب فاحش لم تجزه البراءة من ذلك إلا أن يسعبه ويبيّه.

قلت: أرأيت إن قال: أنا أبرأ إليك من رتقها ولم يقل رتقاء بعظم ولا بغير عظم فأصابها مشتريها رتقاء بعظم لا يقدر على أن يبط ولا يعالج؟ قال: إن كان رتقاً شديداً لا يقدر على علاجه لان منه ما يقدر على علاجه فكان الذي بها من الرتق ما لا يقدر على علاجه فلا تجزئه البراءة إلا أن يبيّن ذلك.

قال سحنون، عن ابن وهب قال: سمعت مالكاً يقول فيمن باع عبداً أو دابة أو شيئًا فتبرأ من العيوب وسماه في أشياء يسميها يقول: بسرئت من كذا ومن كذا فإن ذلك يرد على البائع حتى يىوقف الذي اشتراه منه على ذلك العيب بعينه اللذي في الشيء الذي باع.

قال ابن وهب، عن ابن سممان: إنسليمان بن حبيب المحاربي أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أن امنع التجار أن يسموا في السلعة عوياً ليست فيها التماس التلفيق على المسلمين والبراءة لانفسهم فإنه لا يبرا منهم إلا من رأى العيب بعينه فإنه ليس في دين الله غش ولا خديعة والبائع والمبتاع على رأس أمرهما حتى يتفرقا ولا يجاز من الشروط في البيم إلا ما وافق المحق.

قــال ابن وهب، عن يونس بن يــزيد، عن ابن شـهــاب أنه قــال في رجل بــاع سلعة وبها عيب فسمى عيوباً كثيرة وأدخل ذلك العيب فيـما ســمى .

قال ابن شهاب: إن لم يكن وضع يده على ذلك العيب وحده أو أعلمه إياه وحـده فإنا لا نرى أن تجوز الخلابة بين المسلمين حتى يتبرأ من العيب وحده.

قال ابن وهب، عن يونس، عن ربيعة أنه قبال: من تبرأ من عهد فجمعها منهما ما كان ومنها ما لمم يكن فإنه يرد على البنائع كل ما تبرأ منه من شيء قمد علمه إذا كان قد ضمه مع غيره ولم ينصصه وحده بعينه وذلك أنه إنما وضعه ذلك الموضع ليلبس به على من باعه وليخفيه لما ضم إليه وجعله معه مما ليس بشيء.

قال سحنون، عن وكيع بن الجراح، عن سفيان، عن المغيرة، عن إبراهيم النخعي أنه قال: أبيعك لحماً على بارعة أبيعك ما أقلت الأرض، قال: لا يبرأ حتى يسمى.

قال سحنون، عن وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن بعض أصحابه، عن شريح قال: لا يبرأ حتى يضع يده.

# في الرجل يبتاع السلعة ثم يأتي مشتريها بعد ذلك فيتبرأ إليه من عيوبها

قلت: أرأيت إن اشتريت سلعة فلما وجبت لي وقبضتها أتناني بالمعها فقال لي: إن بها عبوباً وإنا أحب أن أتبراً منها؟ قال: قال مالك: إن كانت عبوباً ظاهرة ترى فالمشتري بالخيار إن أحب أن ياخذ أخذ وإن أحب أن يرد رد وإن كانت عبوباً غير ظاهرة أو لا بينة له عليها لم يقبل قوله في ذلك وكان المشتري على بيعه فإن اطلع بعد ذلك على معرفة عبوب كانت بها عند البائع بأمر يثبت ذلك كان له إن شاء أن يمسك أمسك وإن شاء أن يرد رد لانه إذا كان الأمر غير الظاهر كان في ذلك مدعياً. قلت: أرايت إن قال البائع: إن بها داء باطناً فانا أريد أن أتبراً منه، وقال البائع: أنا أقيم البينة أن هذا العيب الباطن هو بها الساعة قال: يمكن من ذلك فإن أقام البينة بـرى، من ذلك العيب وكان ذلك أن يتبرأ وتجزئه البراءة.

قلت: لم جعل مالك للرجل إذا باع السلعة وبها عبب لم يرا منه عند عقدة البع فاراد أن يتبرأ منه عند كلك ويمكنه فاراد أن يتبرأ منه بعد ذلك ومع ظاهر أو قامت بذلك بينة إن كان باطناً أن له ذلك ويمكنه من ذلك؟ قال: إن كان البائع يقول: أنا أتبرا الساعة من عبب هذه الجارية فإن أحب أن يأخذها أخذها وإلا ردها ولا يكون للمشتري أن يقول: لا أصدقك أن بها العبب وهو عب ظاهر أو تقوم عليه بينة ثم يطؤهما فيظهر على العبب بعد ذلك فيرجع يردها وقد حبسها ليستمتع بها أو تموت عنده فيرجع بقدر العبب وقد تبرأ صاحب السلعة إليه من العبب. قال فإذا لم يكن العبب ظاهراً ولم يقم بينة على الباطن أنهم البائع أن يكون رغب فيها ونهم في يعه فلا يقبل قوله لأنه مدع إلا أن تقوم له بينة على العبب إن كان باطناً أو يكون ظاهراً برى.

# في عهدة الثلاثة

قلت: أرأيت قول مالك من باع بغير البراءة فما أصاب في العبد في الثلاثة فهو من البائم الموت وغيره؟ قال: نعم هو قوله.

قلت: أرأيت إن باع بالبراءة فمات في الشلانة الأيام أو أصابه موض أو عيب في الثلاثة الأيام أيلزم ذلك المشتري أو البائح في قول مالك؟ قبال: إذا باعه بالبراءة فما أصابه فإنما يلزم ذلك المشتري ولا شيء على البائع.

قلت: أرأيت إن باع بغير البراءة فأصاب العبد في الأيام الثلاثة حمى أيرد في قـول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن أصابه عور أو عمش أو عمى؟ قال: في قول مالك كل شيء يكون عنــد أهل المعرفة في الرقيق عيبًا إذا أصابه ذلك في الأيام الثلاثة فهو من البائع.

قلت: فإن أصابه وجع صداع رأس أو نحو ذلك؟ قال: ما سمعت من مالك في صداع الرأس شيئاً ولكن مالكاً قال: في كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالداء أن الذي أصاب هذا العبد هو داء أو مرض في الأيام الثلائة فهو من البائع.

قلت: فإن مات فهو من البائع في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وإن غرق في الأيام الثلاثة أو إن سقط من فوق بيت فمات أو احتــرق أيكون من الباتع؟ قال: نعم.

قلت: وإن خنق نفسه أيكون من البائع؟ قال: نعم.

قلت: فإن قتله رجل إيكون من الباتع؟ قال: نهم في قول مالك، وذلك أن مالكاً قال في عبد خرج في ايام المهدة الثلاثة فقطعت يده أو فقت عينه قال: قال مالك: ديـة الجرح للبائع لأن الضمان منه وإن أحب المبتاع أن ياخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه للجناية التي جنيت على العبد شيء أخذه وإن أحب أن يرده رده والقتل مثل هذا.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً فابق العبد عند البائع قبل أن أقبضه؟ قال: إن كمان ابق في العهدة فهو من البائع إلا أن يكون باع بـالبـراءة فـإن أبق بعـد العهـدة فهـو من المشترى.

قال ابن نافع: وسئل مالك عن العبد يناع بيع الإسلام وعهدة الإسلام وببالبراءة من الإباق فيأبق في عهدة الثلاثة فقال: أراه من البنائع لأني لا أدري لعله عطب في الثلاثة لأنه أبداً من البائع حتى يخرج من الثلاثة سالماً فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالماً فاما إياقه في الشلائة فليس له على المبتاع في ذلك حجة فأراه من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالماً، فإذا علم بذلك كنان من المبتاع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة بيوم أو يدومين أو بعد شهر أو شهرين وليس عليه أن يضرب في ذلك عهدة بثلاثة أخرى من يوم يوجد، ولكن إذا أصيب بعد الشلائة بما قلت لك رجع إلى المبتاع، ولا يكون له في الإباق على البائم شيء لأنه قد تبرأ منه.

قبل له: أرأيت إذا أبق في عهدة الثلاثة فرأيته من البائع لأنك لا تدري لعله قد تلف في الثلاثة أبرجم عليه بالثمن من ساعته أم يضرب فيه أجبلاً حتى يعلم أخرج العبيد من الثلاثة سالماً أو عطب فيها؟ قال: بل أرى أن يضرب في ذلك أجلاً حتى يتبين ما أمر العبد فإن علم أنه خرج من الثلاثة سالماً كان من المبتاع، وإن لم يعلم بذلك كان من البائع لأنه لا يدري لعله عطب في الثلاثة هو أبداً في الثلائة من البائع حتى يعلم أنه خرج منها.

قال سحنون، عن ابن وهب، عن مسلمة بن علي، عمن حدثه، عن عقبة بن عـامر الجهني أنه قال: قال رسول الله ﷺ: وعهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة.

قال ابن وهب، عن ابن سمعان قال: سمعت رجالًا من علمائنا منهم يحيى بن

سعيد وغيره يقولون: لم تزل الولاة بالمدينة في الزمان الأول يقضون في الـرقيق بعهدة السنة من الجنون والجذام والبرص إن ظهو بالمملوك شيء من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع، ويقضون في عهدة الرقيق بثلاث ليـال فإن حـدث في الرأس في تلك الثلاث ليال حدث من موت أو سقم فهـو من الأول، وإنما كـانت عهدة الشلاث من الربع لأن الحمى الربع لا تستبين إلا في ثلاث ليال.

وأخبرني ابن وهب، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه قـال: قضى عمر بن عبـد العزيـز في رجل باع من أعرابي عبداً فيعـك العبد في عهدة الثلاثة فمـات فجعله عمر من الـذي ماهه

قال ابن وهب: وقال لي مالك: لا عهدة عندنا إلا نبي الرقيق.

#### ما جاء في بيع البراءة

قلت: أرأيت من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو سلعة من السلعة من أي العيوب يتبرأ؟ قال: كان مالك مرة يقول: من باع بالبراءة فإن البراءة لا تنفعه في شيء مما يتبايع الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم إلا في بيع الرقيق وحدهم فإنه كان يرى البراءة مما لم يعلم فإن علم عيباً ولم يسمه بعينه وقد باع بالبراءة لم تنفعه البراءة في ذلك العيب. قال: فقلت له: فلو أن أهل ميراث باعبوا دواب واشترطوا البراءة أو بناعها البوصى فاشترط الوصى البراءة. قال: لا علم لي يما في هذا من العيوب وإنما هو بيع ميراث وإنما كان هذا المال لغيري قال: لا ينفعه ذلك في الـدواب وليست البراءة إلا في الـرقيق ثم رجع فقال: لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لا أهل الميراث ولا البوصى ولا غيرهم، قال: فجاءه قوم وأنا عنده قاعد فقالوا: يـا أبا عبـد الله إنا بعنـا جاريـة في ميراث بيـع البراءة لا نعلم بها عيباً فاشتراها رجل فانقلب بها فـوجد في فـرجها عيباً؟ قال: أرى أن يـردها ولا تنفعه البراءة شيئاً فلما حرجوا كلَّمته فقلت له: يا أبا عبد الله البراءة في الميراث في الـرقيق؟ قال: لا أرى أن تنفـع إنما كـانت البـراءة لأهـل الـديــون يفلســون فيبيـع عليهم السلطان. قال مالـك: فلا أرى البراءة تنفع أهـل الميراث ولا غيـرهم إلا أن يكون عيبـاً خفيفاً قال: فعسى، قال مالك: ومن ذلك الرجل يأتيه الـرقيق قد جلبت من البلدان إليـه وهو بالمدينة أو ببلد من البلدان أو يكون قد جلبها فيقول: أبيعكم بالبراءة ولا علم لي فقد صدق ولا علم له ولم يكشف لهم ثوباً فهو يريد أن يذهب بأموال الناس بهذا الوجه، قال: فما أرى البراءة تنفعه.

قلت: أرأيت ما باع السلطان على النـاس في ديـونهم أينفـع السلطان أو صـاحب

السلمة التي بيعت عليه البراءة؟ قال: ما وقفت مالكاً على هذا في أحد إلا ما أخبرتك من قوله القديم.

قال ابن القاسم: وأنا أرى البراءة في الرقيق على قول مالك الأول وعلى ما قضى به عثمان بن عَمَان على عبد الله بن عمر فللك جائز وهو رأيسي وإن بيع المفلس والميورات بيم براءة وإن نم يبرأوا فكذلك بيم السلطان كله المناثم وغيرها.

#### في تفسير بيع البراءة

وكيف البراءة التي يبرأ بها في هذا إذا باع بالبراءة في قول مالك؟ قال: إذا قال أبيعك بالبراءة فقد برئ معا يصيب العد فر الأمام الثلاثة.

قلت: وإن لم يقل أبرأ إليك من كل ما يصيبه في الأيام الثلاثة؟ قال: إذا قبال: أبيعك بالبراءة وإن لم يذكر الأيام الشلائة فقد برىءمن عهدة الأيام الشلائة ومن عهدة السنة.

قلت: أرأيت في قول مالك الأول إذا كان يجيز بيع البراءة في الرقيق لمو أن رجلاً باع ميراناً ولم يقل أبيع بالبراءة فياع وأخير أنه ميراث؟ قال: فقمد بريء وإن لم يضل قد برثت، وكذلك بيع السلطان مال من قد فلس صاحبه.

قلت: أرأيت إن لم يخبرهم أنه ميراث فباعهم ولم يذكر البراءة أبيراً في قول مالك الأول؟ قال: لا لأنه لم يخبرهم أنه ميراث.

قلت: فلو لم يخبرهم أنه ميراث وباع بالبراءة؟ قـال: فللـك له ويُبـرأ مما لم يعلم في قوله الأول ولا يبرأ مما علم.

قلت: أرأيت لـو باع أهـل الميراث رقيقاً وبالرقيق عيوب قـد علموا بهـا وكتمــوهــا فباعوها وأخبروا أنها ميراث؟ قال: قال مالك: لا يبرأون إذا علموا حتى يسموا.

قلت: ولم تكن البراءة عند مالك إذا كمان يجيز بيح البراءة إلا في السرقيق وحدهم في المواريث وما بيبع السلطان: على الغرماء؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت من باع رقيقاً فقال: إن فيها عيدياً وأنا منها ببريء أيراً مما فيها من العيوب التي علمها في قول مالك؟ قال: لا يبرأ إلا أن يسمى تلك العيوب بعينها.

قلت: أرأيت إن باع رجل جارية فتبرأ من الحمل وكانت حاملًا أو غير حامل أيجوز

٣٦٨ كتاب التدليس بالعيوب

السيع ويكون بريتاً من الحمل في قول مالك أم لا؟ قال: قال مالك: إن كانت الجارية من جواري الوطء من المسرتفعات لم أر السراءة فيها ورأيته بيعاً مسردوداً وإن كانت من وخش الرقيق والخدم من السند والزنج وأشباههم رأيت ذلك جائزاً ورأيتها براءة.

قلت لمالك: ما حد المرتفعات أترى ثمن الخمسين والستين من المرتفعات؟ قال: نعم هؤلاء من جواري الوطء، قال: ولأن مالكاً قال: إن المرتفعة إذا ببعث ببراءة من الحمل يكون ثمن الجارية أربعمائة ديناراً أو خمسمائة ديناراً وشلائمائة ديناراً أن لم تكن حاملًا، وإن كانت حاملًا لم يكن ثمنها مائة وأقبل ولم تشتر وهمو عيب شديد فهذا خطر شديد وقمار، قال: وأرى الموخش من الرقيق لا يكون ذلك فيهن خطراً لأنه إن وضح الحمل من ثمنها فإنه يضع قليلًا وربعا كان الحمل أكثر لثمنها.

قلت: أرايت العهمدة في بيع السرقيق وفي بيع السلطان على الغرماء لم يكن يسرى عليهم العهدة في الثلاثة ولا في السنة في قول مالك الأول؟ قال: نعم.

قلت: وما يباع في الميراث، وما باعه السلطان في دين من فلس من ثياب أو دواب أو آنية أو عروض فأصاب المشتري بذلك عيباً رده في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: وكان قوله القديم يقـول في الرقيق في بسـع الميراث وبيـح السلطان على من فلس: إن أصيب بـالرقيق عيب أو مـاتوا في الأبيام الثلاثـة أو أصابهم جنـون أو جــذام أو برص في السنة لم يلزم من باعهم شيء ولزم من اشتراهم ذلك؟ قال: نعم.

قلت: وليس الرقيق في الميراث وبيح السلطان على من قد فلس كبيح غيرهم في عهدة السنة والثلاث؟ قال: نعم.

قال ابن وهب: وأخبرني الليث، عن يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله أن أباه باع غلاماً له بثمانماتة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر: بالعبد داء لم يسمه لي فاختصما إلى عثمان بن عفان نقال الرجل: باعني عبداً دبه داء ولم يسمه لي، وقال عبد الله: بعته بالبراءة فقضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر أن يحلف بالله لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فابي عبد الله أن يحلف وارتجع العبد.

قـال ابن وهب، عن ابن سمعان قـال: سمعت رجالاً من علمـائنـا منهم يحيى بن سعيد يقولون: قضى عمر بن الخطاب أن من باع سلعة فيها عيب قـد علم به ولم يسمـه وإن باعها بالبراءة فهي رد إن شاء المبتاع؟ قال ابن سمعان: فـالناس على قضـاء عمر بن الخطاب.

#### في عهدة بيع مال المفلس

قلت: أرأيت من اشترى عبداً من مال رجل قد فلسه السلطان فأصاب به عيباً على من يمرده أعلى السلطان أم على الذي فلس أم على الفرماء المذين فلسوه؟ قال: بلغني معن أثق به أن مالكاً قال: يرد على الغرماء ولم أسمعه منه.

قال مالك: لأنه إنما بيع لهم وهم أخذوا المال.

قال ابن القاسم: ولكني قلت لمالك: أرايت إذا فلس فجمعوا متاعه وباع السلطان لهم ماله فتلف قبل أن يقتسموه.

قال: قال مالك لي: قد برىء الغريم منه ومصيبته من أهل الدين.

قال: وقال لي مالك: ولو أن رجلاً أعتق رقيقاً له ولا مال له فرد الغرماء عتقه ثم أفاد مالاً قبل أن يباعوا عليه وينضذ البيع عليه رأيت أن يعتقوا ويكون دين الغرماء فيما افعاد؟ قال: فقلت لمالك: فلو بناعهم السلطان ولم ينفذ السلطان بسع الرقيق حتى أفناد الرجل مالاً قال: أرى أن يعتقوا ويعطى الغرماء المال مما أفاد.

قال: وبلغني عن مالك أنه قــال: وإن كان في رقيق الممتق جـارية حين أعتق فـرد الغرماء عتقه وتركوها في يديه موقوقة لم ينبغ له أن يطأ الجارية حتى تباع في دينه أو تعتق إن أفاد مالاً.

قلت: أرأيت إن اشتراها من بعدما باعها عليه السلطان وقد كمان أعتقها أبيطؤها في قول مالك؟ قال: نعم، وقال: ما مات من الرقيق أو سرق من المتاع أو هلك من الحيوان قبل أن يباع للغرماء بعدما جمعه السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فإذا باعه السلطان وصار ثمناً فمصيبته من الذين لهم الدين.

قال: فقلنا لمالك: فلو أن رجلاً فلس وييده جارية فوقف عليها صاحبها الذي باعها ليأخذها وأبى الغرماء أن يدفعوها إليه وقالوا: نحن نعطيك ثمنها فدفعوه إليه أو ضمنوه لـه ثم أخذوا الجارية ليبيعوها فماتت الجارية قبل أن يبيعوها ممن ترى مصبيتها على الغريم أم على الذين لهم الدين.

قال مالك: أرى المصيبة من الذي عليه الدين.

قال: فقلنا لعالك: لم، ولـو أخذهـا صاحبهـا الذي بـاعها بـرىء هذا الـذي عليه الدين من الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبتها شيء لو أخذها صاحبها الـذي باعها وإنما أخذها الغرماء منه لفضل يرجونه فيها وهو الدين الذي كنان عليه؟ قال: هو ضامن.

قال: ومما يبين ذلك أن لو كان في الجارية فضل قضى به على الغريم وليس للذي عليه الدين أن يأتي ذلك على أهل دينه ويضول: إما أبراتموني مما يأحمد صاحب الجارية وإما دفعتموها إليه. قال: لا قول له في ذلك، والغرماء على بالخيار في ذلك إن أحبوا أن يأخلوا أخلوا، والنماء له إن كلن في ذلك فضل وإن كان فيها نقصان من الثمن أو موت أتيم به ولا حجة له في أن يقول: هذا يأخذها بالثمن.

# في عهدة بيع المأمور ببيع السلعة والقاضي والوصي

قال سحنون: قال ابن القاسم: لو أن رجلاً أصر رجلاً أن يبيع له سلعة فقال حين ياعها: إن فلاناً أمرني أن أبيع له هذه السلعة فادرك السلعة تباصة؟ قال: إن كمان حين باعها قال: إنما أبيع لفلان فلا أرى على المأمور شيئاً والعهدة على الأمر.

قال: ومثل ذلك هؤلاء الذين يبيعون في المزايدة أو الرجل يعرف أنه إنما يبيع للناس بجعل أو رجل يبع على ذلك.

قال: وبلغني عن مالك أنه قال: لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فباعها فوجد بها المبتاع عباً فأراد أن يردها على من يردها ومن يستحلف؟ قال: إن كان الوكيل فوجد بها المبتاع عباً فأراد أن يردها على صاحبها الأمر والهمين على الأمر وإن كان الوكيل له يعلمه حلف الوكيل وإلا رد السلعة عليه، قال: واليمين عليه، فقيل لمالك: أفرأيت ما يستأجر الناس من النخاسين الذين يبيعون لهم الرقيق ويجعلون لهم الجمل على ما يستاجر الناس والمدن يبيعون المواريث ومثل هؤلاء الذين يبيعون للناس يجعل لهم في ذلك الجعل فيبيعون، والذي يبيع فيمن يزيد في غير ميراث أيستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شيء مسروق أو خبرق أو عبا؟ قال: ليس على واحد من هؤلاء ضمان وإنسا وقعت المهمدة على أرباب السلع فليتبعوهم، فإن وجدوا أنفسهم وأبدائهم وإنسا وقعت المهمدة على أرباب السلع فيتيموهم، فإن وجدوا أربابها وإلا لم يكن على هؤلاء الذين وصفت لك تباعة فيما ماعوا.

قال: وسمعت مالكاً وقيل له: فلو أن رجلاً استؤجر على مثل هذا فياع فـأخذ جعله ثم رد البيع بعيب وجد بالسلمة فاراد رب السلمة أن يرجع على الـذي باع بـالجعل وأمى البائم أن يدم إليه ذلك وقال: قد بعت لك متاعك؟ قال مالك: أرى أن يرد الجعل، ولا جعل له إذا لم ينفذ البيع، قال مالك: ولو بـاعها الشانية فـردت أكان ينبغي لـه أن يأخـذ جعلها أيضاً استنكاراً لذلك.

#### الرجل يشتري السلعة لرجل أمره باشترائها فيعلم البـائع أنــه يشتريهــا لفلان

قلت: أرأيت لو أني اشتريت سلعة من رجل لفلان فأخيرته أني إنما اشتريتها لفلان ولست أشتريها لنفسي فاضتريتها بالنقد أو بالنسيشة أيكون للبائع أن يتبع هذا المشتري بالثمن أم يتبع الذي اشترى له أو من يتبع بالثمن؟ قال: إن لم يكن هذا المشتري قال للبائع: إني إنما أشترى منك للذي أمرني ولا أنقدك إنما الثمن لك على فلان فارى الثمن على هذا المشتري لأنه وإن اشترى لفيره فالنقد عليه، فإن قال له: النقد على الذي أشتري له وليس لك على شيء، فهذا لا يتبعه البائع بالنقد ويكون النقد للبائع على الذي أم هذا بالشراء.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: هو قوله.

قلت: أرأيت القــاضي إذا باع مــال اليــامى أو بــاع مال رجــل مفلس في دين أو باع مال المبت وورثته غيب على من المهدة؟ قال: قال مالك في الوصي: إنه لا عهدة عليه، فكذلك القاضي لا عهدة عليه.

قلت: فعلى من عهدة المشتري إذا بـاع الـوصي تـركـة الميت؟ قــال: في مـال اليتامي.

قلت: فـإن ضاع الثمن وضـاع مال اليتـامى ولا مال لليتـامى غير ذلـك فـاستحقت السلع التي باع؟ قال: بلغني عن مالك أنه قال: لا شيء عليهم.

قال ابن القاسم: وأخبرني بذلك من أثق به عن مالك.

قلت: أرأيت إن باع السلطان على المفلس رقيقه ثم أصــاب بهم المشتري عبيــاً أو هلكوا في أيام العهدة؟ قال: قال مالك: بيع السلطان بيع براءة وأشد من بيع البراءة.

قال: وقال مـالك في بيـع البراءة: إن مـات في العهدة أو حـدث به عيب فهـو من المشتري، وبيع السلطان لا عهدة فيه أيضاً مثل بيع البراءة.

قلت: فإن أصاب بهم المشتري عيباً قديماً كيف يصنع؟ قال: قـال مالـك: إنه لا يردهم وإنه بمنزلة من باع بالبراءة وهو لا يعلم بالعيب، وقد سمعته وذكر بيع البراءة فقال: ٣٧٧ كتاب التدليس بالعبوب

إنما كان يكون ذلك في بيع السلطان أن يفلس الرجل أو يموت فيقضي بـه دينه ويقسمـه غرماؤه وإنما كانت البراءة على هذا، وهذا قوة لما كان يقول من ذلك.

قلت: أرأيت إن بـاع السلطان على هـذا المفلس عبـده وقـد كــان أعتقـه واقتسم الغرماء ثمنه ثم أصاب المشتري بالعبد عياً قديماً فقال رب العبد: قد كان هـذا العبب به قديماً وكذبه الغرماء وقد عرف أن ذلك العبب قديم ليس مما يحدث.

قال: سمعت مالكاً يقول في بيع السلطان: إنه بيع براءة، وبيع البراءة لا يبرد إلا مما علم البائع بالعبد فلم يخبره به، قارى هذا في مسألتك إذا كان العبب قديماً قد علم البائع به، وعلم أن البائع قد علمه البائع به، وعلم أن البائع قد علمه دره المبتاع على البائع وأخذ الثمن من الغرماء اتبعوه العبد للغرماء ثانية في دينهم بعيه بعيد ذلك، فإن كان قيه نقصان عن دين الغرماء اتبعوه ماله ولم يتيم الغرماء بشيء وكان حراً لان البيع لم يتم حين وجدله بعيباً أحدا الثمن من قد حدث به عند مشتريه عب مفسد ولسيده مال كان بالخيار إن شاء رده وما نقصه العبب وإن خدات به عند مشتريه عب مفسد ولسيده مال كان بالخيار إن شاء رده وما نقصه العبب أون حداث بي عزد كان حراً إذا كان للسيد مال يوم يرده، فإن ذلك له وإن رده كان حراً إذا كان للسيد مال يوم يرده، فإن ذلك شاء أن يوجع على الغرماء بقيمة العبب، وإن شاء أن يوده وما نقص فللك له ولا يعتق وبياء ثانية للغرماء قال: وكان مالك يقول: بيع الميراث مشل بيع البراءة يبرأون له يعتم واليه الميراث مشل بيع البراءة يبرأون له

وأخبرت أنه قال: يبع السلطان أشد من بيع البراءة، ومن بيع الميراث، ثم سمعت أنا رجوعه عن بيع البراءة وبيع الميراث وأن تيرأوا مما لم يعلموا، فإنه يردعليهم إذا كان عيباً قديماً لا يحدث مثله إلا أن يكون الشيء النافه وقوله الأول في بيع البراءة إنهم يبرأون مما لم يعلموا أحب إلى وبه آخذ.

قال: وكذلك الميراث هو أشد من يبع البراءة وإنما هذا كله في الرقيق، وإنما البراءة فيهم وليس في الحيوان وثبت مالك على بيع السلطان أنه يبع براءة وقال: إنما كانت فيه البراءة.

قال ابن وهب: بلغني عن ربيعة في بيع المواريث أهلها براء مما كان فيهـا لتفريق

ذلك وتشتيته وكيف يغرم ولي وقد تفرق ما ولي ، أم كيف يغرم وارث وقد انطلق بالذي له فهم براء، وإن لم يشترطوا البراءة.

قال: وأخبرني ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال جي الشيء، قال في الرجل: يلي للغائب ولا يريد أن يكون عليه عهدة في شيء ثم يبيع الشيء، فالتفرقة بين الغرماء، ومن ذلك ما ولي من وجوه الصدقة فلا يرد لتضاوت ثمن ذلك في تلك المواضع فيكون عليه التباعة، فلذلك كان ما كان من يبيع الميراث والبراءة منه لما يكون في ذلك من الوصايا وتفريق المواريث، فمن باع على ذلك متبرناً لا يعلم شيئاً فلا تباعة عليه في عهدة قديماً كان أو حديثاً.

قال: وسمعت ابن وهب قال: سمعت مالكاً يقول في بيع الميراث: إنه لا تباعة على أهل الميراث ولا عهدة إلا أن يقيم المشتري بينة على أهل الميراث أنهم قد باعوا وعلموا بذلك، قال مالك: ولا أعلم على أهل الميراث عهدة السنة في المرقيق ولا عهدة الثلاثة وإنما بيعهم بيم البراءة.

#### ما جاء في عهدة السنة

قلت: أرأيت عهدة السنة إنما هو من الجنون والجذام والبرص في قول مالك فقط هذه الثلاثة لا غيرها؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الوسوسة؟ قال: إذا ذهب عقله فأطبق عليه فهو بمنزلة الجنون.

قلت: أرأيت إن كنان إنما أصبابه من الجنون في هذه السنة إنما يختق رأس كمل هلال؟ قال: يرده.

قلت: فإن أصابه وسوسة رأس كل هلال؟ قال: يرده.

قلت: فإن أصابه الجنون رأس شهر واحد في السنة ومضى ذلك الشهر فصح ألمه أن يرده في قول مالك؟ قال: نعم لأن الجنون عيب لازم وأسر يعتري الممرة بعد الممرة ليس برؤه أمراً يعرفه الناس ظاهراً؛ ألا ترى لمو أن رجلًا جن عبد له ثم براً وصح فياعه ولم يخبر أنه قد كان أصابه الجنون أنه عيب يرد منه، فكذلك هذا لأن الجنون لا يؤمن أن يعود إليه.

قلت: فإن أصابه الجذام أو البرص في السنة ثم برأ وصح قبل أن يرده المشتري ويعلم به المشتري أله أن يرده على البائم؟ قال: لا إلا أن يكون ذلك عيباً عند أهل ٣٧٤ كتاب التدليس بالعيوب

المعرفة بالرقيق لأن ما يخاف عودته ويخاف منه كما وصفت لك في الجنون قال: والبرص بهذه المنزلة.

قلت: فإن أصابه بهق أو حمرة أو جرب حتى تسلخ منه وتـورم في السنة لا يكـون هـذا بمنزلـة البرص والجـذام في قول مـالك؟ قـال: نعم لا يكون هـذا بمـنزلـة الجـذام والبرص في السنة.

قلت: أرأيت إن جنى على العبد رجل فضرب رأسه بحجر فذهب عقله السيده أن يبرده في السنة في قبول مالك؟ قال: لا أدري ما قول مالك فيه ولا أرى هذا بمنزلة الجنون، وأراه من المشترى.

قلت: فإن خرس في السنة فأصابه صمم أيكون هذا بمنزلة الجنون في السنة؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن إن كان عقله معه، وإن خرس وأصابه صمم فهو من المشترى إلا أن يعلم أن عقله قد ذهب مع ذلك فيكون من البائع.

قـال سحنون بن سعيد، عن عبد الـرحمن بن القـاسم، عن مـالـك بن أنس، عن عبـد الله بن أبي بكـر بن محمد بن عمـرو بن حـزم إنـه سمـع أبـان بن عثمـان بن عفـان وهشام بن إسماعيل يقولان في خطبتهما: العهدة ثابتة عهدة الثلاث وعهدة السنة.

قال ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهساب قال: سمعت سعيعد بن المسيب يقول في المهدة: في كل داء عضال نحو الجنون والجذام والبرص سنة قال ابن شهاب والقضاة منذ أدركنا يقفيون في الجنون والجذام والبرص سنة.

قـال ابن وهب، عن ابن سمعان قـال: سمعت رجالاً من علمـائنـا منهم يحيى بن سعيد الإنصاري وغيـرهم أنهم كانـوا يقولون: لم تزل الـولاة بالمـدينة في الـزمان الأول يقضون في الوقيق بعهدة السنة من الجنون والجذام والبـرص إن ظهر بـالمملوك شيء من يقضون في عهدة الرقيق بثلاث ليـال، ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع ويقضون في عهدة الرقيق بثلاث ليـال، فإن حدث بالرأس في تلك الثلاث ليال حدث من سقم أو موت فهو من الأول.

قال ابن وهب: وسمعت مالكاً يقول في العهدة في الرقيق شلائة أيـام من كل شيء يصيب العبد من موت أو غيـره لا ينقد في تلك الشلائة الأيـام والجنون والجـذام والبرص سنة، والنقد فيها جائز، وسمعت مالكاً يقول في الرقيق ثلاث ليـال فإن حـدث في الرأس شيء في تلك الثلاث ليال حدث من ستم أو موت فهو من الأول.

تم وكمل كتاب التدليس بالعيوب من المدونة الكبرى ويليه كتاب الصلح.

## بسم اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

## كتاب الصلح

# رسم فيما جاء في الرجل يشتري العبد أو غيره فيصيب به العيب فيصالح البائع من عيبه

قلت: أرايب إن اشتريت عبداً بمائة دينار فأصبت بالعبد عيماً والعبد لم يفت فصالحني البائع من العيب على أن يدفع إليّ مائة درهم إلى شهر أيجوز هذا؟ قال: لا يجوز هذا لأن هذا ذهب بفضة ليس يدا يبدر إنما هو ذهب لمشتري العبد على بائعه إن رضيا بإمضاء الشراء، فلما فسخا قيمة العيب من الذهب في دراهم إلى أجل كان ذلك الذهب بالورق إلى أجل.

قلت: فإن صالحه الباشع من العيب على عشرة دنـانير نقـداً وقد كـان شراء العبـد بمائة دينار؟ قال: هذا جائز.

قلت: لم؟ قال: لأنه كانه استرجع عشرة دنانيو من دنانيوه وأمضى العبد تسعين ديناراً، وإن رد إليه دنانير إلى أجل فلا خير فيه، وإن تأخرت الدنانيو على غير شرط في الأجل فلا بأس به، وإنما كره أن يرد إليه دنـانيره إلى أجـل على الشرط لأنـه يدخله بيـح وسلف.

قلت: فيان صالحه على دراهم في قيمة العيب قبل أن يتفرقا فهل ذلك جائز؟ قال: نعم إن كان أقل من صوف دينار.

وقال أشهب: لا بأس به وإن كان أكثر من صرف دينار.

قلت لابن القاسم: فإن كان العبد قـد فات وبـه عيب فصالحـه البائـع على أن يرد

قيمة العيب، دنانير نقداً أو دراهم نقداً أو عروضاً نقداً؟ قال: فلا بأس به بعد معرفتهما بقيمة العيب، وإن صالحه بدنانير إلى أجل فانظر، فإن كانت مثل قيمة العيب أو أدنى فلا باس به، وإن كانت أكثر من قيمة العيب فلا خير فيه، وإن كانت دراهم إلى أجل أو عروضاً إلى أجل فلا خير فيه، ووجه ما كره من الدنانير إذا كانت إلى أجل وهي أكثر من عيمة العيب أن كان وجب له ردها وصار ذلك ديناً له على البائع فأخره باللدين ويزيد عليه، فلا يحل له إن كانت دراهم إلى أجل صار صرفاً ليس يداً بيد ففسخ ما كان له من الذهب في فضة إلى أجل، وإن كان ما صالحه عليه عرضاً إلى أجل صار يدياً بدين لأنه إن يفسخ ما كان له من الذهب التي صارت له على البائع لمكان العيب الذي دلس له فاخر ذهب بغير شيء أوصله إليه فضح ذلك المشتري في عرض إلى أجل فصار الذين بالدين، وقد نهى رسول الله على الكالىء بالكالىء.

# رسم في الرجل يبيع الطوق فيجد المشتري به عيبًا فيصالحه المشتري على أن زاده البائع دنانير أو دراهم أو عروضاً

قلت: أرأيت إن بعت طوقاً من ذهب فيه مائة دينار بالف درهم فأصباب المشتري بالطوق عيداً فصالحته من ذلك العيب على دينار دفعته إليه؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: لم؟ قال: لأن هذا إنما باع طوقاً فيه مائة دينار ودينار مع الطوق بألف درهم نقداً فلا بأس بذلك وإن كان له أن يرده بالعيب، فإنما اشتريت العيب مته بدينار.

قلت: فإن صالحته لمكان العيب على مائة درهم دفعتها إليه؟ قال: إن كانت هذه المائة الدرهم التي دفعتها إليه؟ قال: إن كانت هذه بذلك إذا كانت من مكتبها لم يصلح لأنه باعه الطوق بألف بذلك إذا كانت من مكتبها لم يصلح لأنه باعه الطوق بألف درهم محمدية فصالحه من العيب على مائة يزيلية فلا يصلح ذلك ولا يخوز له لأنه يصير بعطوق من ذهب ومائة درهم يزيدية بألف درهم محمدية فلا يجوز ذلك، لأن مالكاً قال: لا يجوز الذهب والقضة بالذهب، وكذلك لو صالحه على تبر فضمة لم يجز وإذا صالحه على مائة محمدية فإنما هذا رجل رد إليه من الألف التي أخذها مائة فإنما صار ثمن الطوق تسعمائة درهم فلا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن صالحه من العيب على مائة درهم محمدية مثل الدراهم التي انتقد في الطوق إلى أجل أيصلح ذلك أم لا؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك.

قلت: لم؟ قال: لأنه يصير بيعاً وسلفاً إذا أخره بالمائة لأنه كنانه رجل باع المطوق بتسمعائة على أن أسلفه المشترى مائة درهم إلى أجل. تتاب الصلح ٢٧٧

# رسم في مصالحة المرأة من مورثها من زوجها الورثة

قلت: أرأيت لو أن رجلاً هلك وترك مالاً دنانير أو دراهم وعروضاً وأرضاً وترك من الورثة أمرأة وقرك من الورثة أمرأة وقل: وقل: وقل: وقل: أن الدراهم التي يعطون المرأة من الدراهم التي يعطون المرأة من الدراهم التي ترك الميت وهي قدر ميراثها من الدراهم أو أقل فلا بأس بذلك، وإن كانت أكثر فلا خير فيه لأنها باعت عروضاً حاضوة وغائبة وذهباً بدراهم تتعجلها فلا خير فيه وهو حرام.

قلت: فإن كانوا صالحوها على أن يعطوها المائة من أموالهم على أن تسلم لهم جميع مال الميت وقد ترك الميت دراهم ودنانير وعروضاً وأرضاً؟ قال: لا يصلح ذلك لا بالدنانير ولا بالدراهم وإن اشتروا ذلك منها بالعروض فلا بأس بذلك بعد أن تعرف ما تمول الميت من دار أو دابة أو عرض أو قرض أو دين حاضر، فإن اشتروا حقها منها بعرض من العروض فلا بأس بذلك بعد أن يسموا ما ترك الميت فيقال: ترك من العبيد كذا وكذا، ومن الدور كذا وكذا، ومن الدور كذا وكذا، ومن الدور كذا وكذا، ومن الدين على فلان كذا وكذا، وجميع ذلك حاضر فلفلانة من جميع ذلك الثمن، فقد اشترينا جميع ثمنها من هذه وجميع ذلك ما سموا من عرض أو عبد أو دين حاضراً.

قلت: ولا يجوز ذلك حتى يصفوا جميع ما ترك الميت عند شرائهم ثمنها، ولا يجوز أن يقولوا: اشترينا منها ثمنها من جميع ما ترك فبلان؟ قال: نعم لا يجوز حتى يسموا ما ترك لها فلان أو يكونوا قد عرفوا ذلك وعرفته.

قلت: فإن اشتروه بدنانير عجارها لها من أموالهم وفي ميراثها من تركة الميت دراهم يصير حظها من الدراهم صرفاً؟ قال: لا يجوز ذلك وإن كان حظها من الدراهم الخمسة والعشرة، فالبيع جائز إذا لم يكن من الفي ألا يكن من حظها دنانير فاشتروا ذلك منها بدنانير عجاوها فقد ذلك شيء غائب، وإن كان في حظها دنانير فاشتروا ذلك منها بدنانير عجاوها فقد وصفت لك أنه لا يصلح لأنه يصير ذهباً بذهب مع أحد الذهبين سلعة من السلع، وإن كان للميت فيما ترك دين على النام دنانير ودراهم فاشتروا حظها بدراهم أو بدنانير عجارها من أموالهم لم يجز ذلك لأنهم اشتروا منها ديناً دراهم ودنانير بدراهم وبدنانير عجارها فلا يصلح ذلك، وإن كان الدين الذي على الناس طعاماً قرضاً أقرضه الميت عجارها لها أو بدراهم فلا بامر بذلك إذا كان الذين عليهم الدين حضوراً مقرين.

قلت: أرأيت إن كنان الطعام الذي للميت على النباس إنسا هو من اشتراء كنان اشتراه منهم؟ قال: لا يجوز أن يصالحوها من ميراثها على شيء من الأشياء على أن يكون لهم ذلك الطعام لأنه يدخله بيع الطعام قبل الاستيفاء وهو قول مالك.

قلت: أرأيت إن صالحوها من حقها على دنمانير عجلوها من الميراث وقد ترك الميت دنانير ودراهم وعروضاً ولم يترك ديناً؟ قال: لا بأس بذلك إذا كمانت الدراهم قليلة وكان ذلك يقبض يداً بيد.

قلت: فإن ترك ديناً دنانير ودراهم فصالحوها على دنانير أعطوها من تبركة الميت على أن يكون لهم ذلك الدين؟ قال: لا يجوز ذلك.

قلت: لم لا يجوز ذلك؟ قال: لأن الدنانير والمدراهم التي اشتروها من المرأة من مورثها من ذلك الدين بدنانير عجلوها لها من حقها من الميراث، فلا يجوز ذلك لأنه يدخله الذهب إلى أجل إلا أن يكون ما أخذت من الدنانير مثل مورثها من هذه الدنانير الحاضرة، فلا يكون بذلك بأس لأنها إنما تركك لهم حقها من المدين وأخذت من الدنانير الحاضرة، فلا يكون بذلك بأس، وذلك أن لو كان ما ترك البيت من الدنانير ثمانين حاضرة وعروضاً وديوناً على الناس دراهم ودنانير أو طعاماً اشتراه فلم يقيضها فصالحوا المرأة من ثمنها على عشرة دنانير من الثمانين الدينان التي ترك الميت لملا بأس بذلك لإنها إنما أخذت حقها من الثمانين ووجبت لهم ما يلقي من ذلك قلا بأس بذلك بأس بلك المتعوضها الدنانير المشرة التي صالحوها عليها من أموالهم لمس مها تروا لميت من الدنانير لم يجرز ذلك ودخله يعم الذهب بالذهب إلى أجل لأنهم اشتروا يصائح ملاء ذلك.

ولقد سئل مالك عن شريكين كانما يعملان في حانوت فافترقا على أن أعطى أحدهما صاحبه كذا وكذا ديناراً وفي الحانوت شركة متاع لهما دنانير ودراهم وفلوس كانت في الحانوت بينهما؟ قال مالك: لا خير فيه، وفهى عنه رسم في الصلح على الإقرار والإنكار.

قلت: أرأيت إن ادعيت على رجل مائة درهم فصالحته من ذلك على خمسين درهماً إلى شهر؟ قال: لا بأس بذلك إذا كان الذي عليه الحق مقراً.

قلت: فإن صالحته على ثوب أو دينار إلى شهر أيجوز هذا أو لا؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا إذا كان الذي عليه الحق مقراً بما عليه. قلت: لم؟ قال: لأنه يفسخ ديناً في دين وأما إذا صالحه من مائة درهم على خمسين درهماً إلى أجل فهذا رجل حط خمسين درهماً من حقه وأخره بخمسين.

قلت: أرأيت إن كنان المدعي قبله ينكر والمسألة بحالها؟ قال: لم أسمع في الإنكار شيئاً إلا أنه مثل الإقرار لأن الذي يدعي إن كان يعلم أنه يدعي الحق فلا بأس أن يأخذ من مائة درهم خمسين إلى أجل وإن أخذ من المائة عروضاً إلى أجل أو دنانير إلى أجل وهو يعلم أن المذي يدعي من فلا يصلح له ذلك لأنه لا يصلح أن يفسيخ دراهم في عروض إلى أجل أو دنانير إلى أجل وإن كان الذي يدعي باطلاً فلا يصلح ذلك له أن

قال ابن وهب: وأخبرني ينزيد بن عياض عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: الصلح جائز بين المسلمين.

قال ابن وهب: وأخبرني عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرَّم حلالًا.

قال ابن وهب: وأخبرني سليمان بن بلال عن كثير بن زيد، عن وليـد بن رباح عن أبي هــريـرة، عن رســول اله ﷺ أنـه قــال: «الصلع جـائــز بين المسلمين، وقـــال رسول اله ﷺ: «المسلمون على شروطهم».

قال ابن وهب: وأخبرني سعيد بن عبد الرحمن ومالك بن أنس، عن همام وعروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله عليـــه السلام قال: وإنما أنا بشر وأنكم تختصمون إليّ فلمل بعضكم أن يكون ألحن بعجت. من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع منه فمن قضيت لــه بشيء من حق أخيه فــلا يأخــل منه شيئاً فإنما أقطع لم قطعة من النارى.

ابن وهب، عن عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح الهذلي قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكسر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

## رسم في مصالحة بعض الورثة عن مال الميت

قلت: أرأيت لو أن رجلًا هلك وقد كان بينـه وبين رجل خلطة فـادعى ولد الهـالك أن لابيهم على هذا الرجـل الذي كـان بينه وبين أبيهم خلطة مـالًا فاقـر أو أنكر فصـالحه

أحدهم على حقه فدفع إليه دنانير أو دراهم أو دفع إلى أحدهم من دعواه عرضاً من المورض على إنكار من الذي يدعي قبله أو على إقرار أيكون الإخبوته أن يدخلوا معه في الذي أخذ من هذا الرجل؟ قال: قال في مالك: كل ذكر حق كان لقوم بكتاب واحد فاتضى بعضهم دون بعض، فإن شركاءهم يدخلون معهم فيما أقتضوا وإن كان لكل إنسان منهم ذكر حق على حدة وكانت صفقة واحدة، فإن من أقتضى شيئاً من حقه لا يدخل معه الأخر في شيء.

قال ابن القاسم: وإذا كمان للرجلين ذكر حق بكتماب واحد أو بغيـر كتاب من بيــع باعاه بعين أو بشيء مماً يكال أو يوزن غير الطعام والإدام أو من شيء أقرضاه من الدنانيــر والدراهم والطعام أو شيء مما يكال أو يوزن أو ورث هذان الرجلان هذا الذكر الحق فقبض أحدهما من ذلك شيئاً؟ قال: فإن كان الذي عليه الدين غائباً فسأل أحد الشريكين في الـدين صاحبـه في الخروج معـه لاقتضاء الـدين وأخذه من الغـريم فأبى ذلـك وكـره الخروج، فإن خرج الشريك بعد الاعذار فيما بينه وبين صاحبه فاقتضى حقمه أو أدنى من ذلك فأرى ذلك له ولا يدخل معه شريكه لأن تركه الخروج والاقتضاء والتوكيـل بالاقتضاء إضرار منه لصاحبه وحول بينه وبين الاقتضاء، وقد قبال رسول الله ﷺ: ولا ضرر ولا ضرار، لما يتجشم صاحبه من الخروج والنفقة والمؤنة، فيريد المقيم أن لا يأخـذ الخارج شيئاً لا يدخل عليه منه وهو لم يبرح ولم يتجشم خروجاً ولا مؤنة وقــد أعذر إليــه صاحبــه ولم يدخل في الخروج لاغتنام الاقتضاء دونه فهــو إذاً أعذر إليـه وأعلمه بــالخروج فتــرك الخروج معه رضاً منه بما يقبض دونه؛ أولا ترى لو أنه رفعه إلى السلطان لأمره السلطان بـالخروج أو التـوكيل فـإن فعل وإلا خلى السلطان بين الشـريك وبين اقتضـاء حقه ثـم لا يدخل عليه شريكه فيما اقتضى، وإن خرج أحد الشـريكين لاقتضاء حقــه دون مؤامرة من صاحبه والاعذار إليه أوكمان الغريم حماضراً فماقتضى منه جميع مصابتـه أو بعضها كمان شريكه بالخيار إن شاء شركه فيما اقتضى وإن شاء أسلم له ما اقتضى واتباع الغـريـم، فإن اختار اتباع الغريم ثم بدا له بعد أن يتبع شريكه لم يكن ذلك له بعدما سلم توى مـا علمي الغريم أو لم يتـــو لأن ذلك مقاسمــة للدين على الغريم؛ ألا تــرى لو أن رجلين ورثــا ديناً على رجل فاقتسما ما عليه جاز ذلك وصار ذلك كالدين يكون لهما على رجل لكل واحد منهما صك على حدة، فمن اقتضى من هذين شيئاً دون صاحبه لم يكن يشرك صاحبــــ فيما اقتضى، لأنه لا شركة بينهما، فكذلك إذا اقتسما، ولو أن أحد الـرجلين اللذين لهما ذكر حق بكتاب واحد أو بغير كتـاب فهما شـريكان في الـدين الذي على الغـريم صالـح

كتاب الصلح كتاب الصلح

أحدهما على الغريم وهو حاضر ليس بغائب، أو كان الغريم غائباً ولم يعذر إلى صاحبه ولم يعلمه بالخروج على اقتضاء حقه مثل أن يكون دينهما مائة دينار فصالحه أحدهما من نصيبه على عشرة دنيانير وأبرأه مما بقي فهو جائز وفيهما قولان: أحدهما أن شريكه بالخيار إن شاء أسلم لشريكه ما اقتضى واتبع الغريم بالخمسين ديناراً حقه، وإن شاء رجع على شريكه وأخذ منه نصف ما في يديه وهـو خمسة ورجعا جميعاً على الغريم فاتبعه الذي لم يصالح بخمسة وأربعين واتبعه الذي صالح بخمسة دنانير وهي التي أخذ منه شريكه وهو قول ابن القاسم، والقـول الآخر أن شـريكه بـالخيار إن شــاء تبع الغـريـم بجميع حقه، وإن شاء تبع شريكه المصالح، وإن اختار اتباع شريكه قسمت العشـرة التي صالح بها الشريك على ستة أجزاء جزء من ذلك للذي صالح وخمسة أجزاء للذي لم يصالح لأن المصالح لما أبرأ الغريم من الأربعين التي أخر كـأنه لم يكن لـه إلا العشرة الدنانير التي أخذ ولصاحبه خمسون ديناراً ثم يرجعان على الغريم فيتبعه المصالح بالعشرة بما أخذ منه وذلك خمسة أسداس العشرة ويتبعه صاحب الخمسين بما بقي له، وهو أحـد وأربعـون ديناراً وثلثـا دينار، وذلـك لو أنـه قبض العشـرة بغيـر صلح ثم حط الأربعين عن الغريم ثم قام شريكه فإن اختار مقاسمة شريكه اقتسما على ستة أجزاء كما وصفت لـك ورجع على الغريم كما وصفت لك، ولو أن أحد الشريكين قبض العشرة على الاقتضاء من حقمه ليس على الحط، ثم قاسم شريكه العشرة الذي اقتضى هـو من حقمه فإنما يقاسمه إياها شطرين لأن حق كل واحد منهما سواء، وإن حط الشريك المقتضى للعشرة الأربعين لم يكن لشريكه أن يرجع إليه في المقاسمة فيقول: قاسمني على أن حقك إنسا كـان عشرة؛ ألا تـري أن القسم كان والحق كـامل ولكنهمـا يرجعـان على الغريم فيـرجع المقتضى للعشرة بما أخذ منه شريكه وهو خمسة، ويرجع شريكه بخمسة وأربعين، فخذ هذا على هذا إن شاء الله، ولو أن أحد الرجلين اللذين لهما ذكر حق بكتاب واحد أو بغير كتاب واحد وهما شريكان في الدين الذي على الغريم فصالح الغريم أحدهما وهو حاضر أو كان الغريم غائباً ولم يعذر إلى صاحبه ولم يعلمه بالخروج صالح من حقه ودينهما مائة دينار على عشرة أقفزة قمح أو باع حقه بعشـرة أقفزة قمـح فقبضها قبـل أن يتفرقـا ثم أتى الشريك الأخر فإنما له الخيار في تسليم ما صنع صاحبه واتباع الغريم بحصة الخمسين الدينار أو الرجوع على شريكه المصالح أو المشتري القمح بنصف مـا أخذ لأن الشـريك إنما تعدى على عين وهو جائز، والدين حكمه حكم القرض، والدين ليس مثل العين، الدين أشبه شيء هي بالعروض، فلذلك يكون له نصف ما أخذ الشريـك إن اختار أخــذه وإن لم يكن له عليه شيء من العين.

قال سحنون: ثم يرجعان جميعاً على الغريم فيكون ما عليه بينهما نصفين وإنما لم يخالف الصلح في هذا الموضع الشراء لأن الصلح أشبه شيء بالشراء في غير وجه، وهـو في هذا الوجه مثله. ألا ترى أن الرجل لو كان له على رجل مـاثة دينــار ديناً فصــالحه من الماثة على سلعة أو اشترى منه سلعة بالماثة لم يجز له أن يبيع مرابحة حتى يبين فكـذلك جميع الدين إذا كان عينًا فصالح من بعضهـا على بعض بينوا نـوع الدين أو اشتـرى ذلك وهـو على ما وصفت لـك، ولو كـان الذي سـوى العين وهو ممـا يكال أو يــوزن من غيــر الطعام أو الإدام أو كان من العروض التي لا تكال ولا توزن مثل أن يكون لهما مائــة رطل حناء أو ماثة ثوب شطوي موصوفة معروفة فصالح أحدهما من نصيبه على دنانيـر فصالحــه من الخمسين الرطل الحناء أو الخمسين الثوب الشطوي على عشرة دنانير وقبضها منه قبل أن يتفرقا تسم حضر شريكه فهو بالخيار إن شاء اتبع الغريم بجميع حقه ويسلم لصاحبه ما أخذ ثم لا يكون له الرجوع على شريكه وإن توى ما على الغريم، وإن شــاء اتبع شــريكـه فأخذ منه نصف ما في يديه لأن ما في يديـه ثمن سلعة هي بينهمـا ومن تعدى على سلعـة رجل فباعها فللمتعدى عليه أن يأخذ ثمن سلعته ثم يرجعان على الغريم فيتبعانـه بما بقي لهما عليه من حقوقهما وهي الخمسون الرطل الحناء والخمسون الثوب الشطوي، وكذلك الجنواب أن لو بناع مصابته بعشرة دنيانير لأن الصلح والبينع في هذا المنوضع سنواء لما أعلمتك من أن الرجل لوكان له على الرجل مائة دينار ديناً فصالحه من الماثة على سلعة أو اشترى منه سلعة بالمائة لم يجز أن يبيع له مرابحة حتى يبين، ومن ذلك لــو أن لرجــل على رجل مائة دينار فرهنه بها شيئاً مما يغاب عليه مما يضمنه المرتهن وقيمته مثل الـدين أو أكثر أو أقل، ثم إن الراهن صالح المرتهن على ألف درهم أو اشترى الراهن من المرتهن الماثة الدينار التي عليه بـألف درهم ونقده قبـل أن يفترقــا ثم تلف الرهن فــادعى المرتهن بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك أن الرهن قـد تلف، فالصلح بينهما والبيع جائز ليس بمنقوض ويرجع على المرتهن بقيمة الرهن وإن كان تلف الرهن بعد المصالحة أو الشراء أو قبل ذلك بأمر معروف تقوم عليه بينـة يومـاً تم ما كــان بينهم من صلح أو بيع ولم يكن على المرتهن شيء.

# رسم الدعوى في الصلح على دم عمد وأنكر صاحبه

قلت: أرأيت لو أني لي على رجل دم عبد أو جراحات فيها قصاص وادعيت أني صالحته منها على مال فأنكر ذلك وقال: ما صالحتك على شيء؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن الذي أرى على ما قال مالك في الطلاق، أنه لا يقتص منه ولـه عليه باليمين.

# رسم في الصلح على دية الخطأ تجب على العاقلة

قلت: أرايت لو أن رجلاً قتل رجلاً خطأ فصالح أولياء المقتول على شيء دفعه إليهم أيجوز هذا الصلح أم لا يجوز؟ والمال إنما لزم العناقة؟ قال: وسعمت مالكاً، وسئل عن رجل قتل رجلاً خطأ فصالح أولياء المقتول على شيء دفعه إليهم ونجموا ذلك عليه فدفع إليهم نجماً ثم اتبعوه بالنجم الآخر فقال: إنما صالحتهم وأنا أظن أن الدية تلزمني.

قال: قال مالك: ذلك موضوع عنه ويتبع أولياء المقتول العاقلة.

قلت: ويرد عليه أولياء القتيل ما أخذوا منه؟ قال: نعم ذلك له إذا كان چاهـلاً يظن أن ذلك يلزمه.

قلت: أرأيت لو أقر رجل بقتل رجل خطأ فصالح أولياء المقتول على مال دفعه إليهم قبل أن يقسم أولياء القتيل أو قبل أن يجب المال على العاقلة وهو يظن أن ذلك يلزمه أيجوز هذا الصلح أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيشاً، ولكني أرى ذلك جائزاً.

قال سحنون: وهـذا أمر قـد اختلف الناس فيـه عن مالـك فقال بعضهم: هـو على العاقلة وقال بعضهم: هو على المقر في ماله وقاله ابن القاسم.

قال يحيى، وابن الماجشون يقول: هـو على المقر في مـاله لأن العــاقلة لا تحمل الاعتراف، قال: وهو قول المغيرة قال مالك أيضاً: هو على عاقلته بقسامة.

قلت: أرأيت إذا قتل ولياً لي رجل عمداً أو قطع يدي عمداً فصالحته على اكثر من دية ذلك أيجوز لي هذا الفضل في قول مالك؟ قال: قال لي مالك: في العممد القود إلا ما اصطلحوا عليه، وإن كان أكثر من الدية فذلك جائز، وإن كان ديتين.

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل جراحة فصالحته في مرضي على أقل من أرش تلك الجراحة أو أقل من الدية ثم مت من مرضي أيجوز ذلك في قبول مالك؟ قال: قبال مالك: في رجل يعفو عن دمه إذا كان القتل عمداً إن ذلك جائز كان له مال أو لم يكن له مال، فهذا يدلك على أن الذي عفا على أقل من الدية أن ذلك جائز.

قلت: ارايت لو أن قبيلاً قتل عمداً وله وليان فعفا أحدهما على مال أخذه عرض أو قرض فأراد الولي الذي لم يصالح أن يدخل مع الذي صالح فيما أخذ إيكون له في قول مالك أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى له أن يدخل فيما أحد إخوته من الفاتل ولا سبيل له إلى القتل، وقد ذكر غيره أنه إذا صالح في دم أبيه عن حقه بأكثر من الدية أن الذين نفوا إنما لهم حساب دية واحدة، ومثله لو صالحهم في دم أبيه في حقه على نخل فأخذها أو جارية أو ما أثبه ذلك كان الصلح قد وقع ولم يكن له إلا ما صالح عليه في حقه قل أو كثر ولم يكن لس بقي إلا على حساب الدية ولأنه لو عفا جاز عفوه عليهم فلم يجمل لمن بقي شريكاً فيما أخذ المصالح.

قلت: لم قال هذا القول؟ قال: لأن الدم ليس هو مالاً وإنما شركتهما فيه كثركتهما في عبد هو بينهما جميعاً، فإن باع أحدهما مصابته بما شاء لم يدخل عليه ما ده

قال سحنون، وقال أشهب: إن عفا أحد الاثنين ولهما أخت على الـدية فقـال: إن كان عفا عن الدم صلحاً صالح بـه عن الدم فهـو بينهم جميعاً أخمـاساً لـالإبنة من ذلـك الخمس وأربعة أخماس ذلك بينهما شطرين وكذلك لو صالحه عن الدم كله بأكثر من الدية وإن كان ديات، فإن جميع ما صالح عليه بينهم على ما فسرت لك أخماساً وإن كان إنما المصالح عليه من دية أو ديتين أو ديات ليس على الدم كله، ولكن على مصابته منه، فإن للأخت وللأخ اللذين لم يصالحا ثلاثة أخماس الدية على القاتل في ماله يضم إليه ما صالح عليه الذي عفا عما صالح عليـه من الديـة أو أكثر منهــا ثم يقتسمون جميعـاً وذلك أخماساً على ما فسرت لك، وكُذلك إن صالح عن نفسه عن ثلثي الدية أو أكثر فإن ذلـك يضم إلى ثلاثة أخماس الدية ثم يؤخذ بـذلك كله القـاتل ثم يقسم على مـا فسرت لـك، وإن صالح على أقـل من خمسي الديـة لنفسه خـاصة وإن درهمـاً واحداً فليس لــه إلا ما صالح عليه من ذلك ويرجع الأخ والأخت اللذين لم يصالحا على القــاتل في مــاله بشــلاثة أخماس الدية يقتسمان ذلك للأخ الخمسان وللأخت الخمس، وإن صالح من الـدم كله بأقل من الدية فليس له مما صالح عليه إلا خمساه وثـالاثة أخمـاس ما صـالح عليـه ساقط عن القاتل وللأخ والأخت اللذين لم يصالحا ثلاثة أخماس الـدية كـاملة في مال القـاتل، وكذلك لو صالح من الدم كله على درهم واحد لم يكن له إلا خمسا الدرهم، وكان للأخ والأخت ثلاثة أخماس الدية يقتسمان ذلك على الثلث والثلثين وقد أعلمتك أنه إذا صالح من حقمه من الديمة لنفسه خـاصة إذا جـاوز خمس الديـة فأكثـر أن ذلك يضم إلى ثـلاثـة أخماس الدية فيؤخذ بذلك كله القاتل ثم يقتسمونه بينهم أخماساً على ما فسرت لك.

قلت: أرأيت إن كـان للمقتول زوجة وأم أيدخـلان على هؤلاء فيما صــار لهم من الدية؟ قال: نعم كل دم عمد أو خطأ وإن صالحوا فيه على ديات فــإن ذلك مــوروث على كتاب الله عز وجل وفرائضه.

قال سحنون: قال ابن وهب، وأشهب، قال ذلك سليمان بن يسار وأبو الزناد ومالك وعبد العزيز بن أبي سلمة، فأما سليمان بن يسار فيان لهيمة ذكر أن خالد بن أبي عمران حدثه أنه سأل سليمان بن يسار عمن قتل رجلًا عمداً فقبلت العصبة الدية أهي للعصبة خاصة أم هي ميراث بين الورثة فقال سليمان: هي ميراث بين الورثة.

قلت: أرأيت الجواح إذا اجتمعت على رجل من رجال شتى أيكون لـه أن يصالح من شاء ويقتص ممن شاء يعفسو عمن شاء؟ قال: نعم مثل قول مالك في القتل.

قلت: أرأيت إن اجتمع على قطع يدي رجال قطعوها عمداً أيكون لي أن أصالح من شئت منهم في قول مالك وأقطع يد من شئت وأعفو عمن شئت؟ قال: قال مالك في الفتـل: للأوليـاء أن يصالحـوا من شاءوا ويعضـوا عمن شـاءوا ويقتلوا من شـاءوا وكـذلـك الجراحات عندي مثل القتل.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً قطع يد رجل عمداً فصالحه المقطوعة يده على مال أخذه منه ثم مات من القطع بعد ذلك؟ قال: سألنا مالكاً عن رجل أصاب رجلاً بموضحة خطاً فصالحه عليها ثم أنه نزى فيها بعد ذلك فمات منها؟ قال لنا مالك: أرى فيها القسامة ويستحقون العقل على عاقلته ويرجع الجاني على المال الذي دفعه فيأخذه ويبطل الصلح ويكون في العقل كرجل من قومه.

قال ابن القاسم: والعمد مثل ذلك، فكذلك مسألتك إن أحبوا أن يقسموا أقسموا وقتلوا ويبطل الصلح.

قلت: أرأيت إن أبوا أن يقتسموا أو قال الجاني: قد عادت الجناية نفساً فردوا عليّ مالي واقتلوني إن أحبيتم فأما مالي فيه ماليك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك، وليس له ذلك لأنهم إن لم يقسموا لم تبطل الجناية في البدء ألا ترى لو أن رجلاً قطع يد رجل عمداً قد نزى جرحه فمات إن الورثة إن أحبوا أن يقسموا ويقتلوا فعلوا وإن أبوا كان لهم أن يقطعوا يده.

قال ابن القاسم: وهذا قول مالك، فكذلك هذا الذي صالحه على جرحه لـو ترى المقطوعة يده بالجرح فمات فقال ورثته: لا نقسم إن جناية الجاني في قطع اليد لا تبطل ولهم المال الذي أخذوا إن لم يقسموا، وإن أرادوا أن يقسموا ردوا المال وقتلوا.

## في الصلح من جناية عمد على ثمر لم يبد صلاحه

قلت: أرأيت لو أن رجلًا جنى جناية عمداً فصالح من جنايته على ثمرة لم يبعد صلاحها أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا.

قلت: لم، وهذا إنما أعطاه ثمرته ولم يأخذ شيئاً إنما أعطاه ثمرة على أن يهضم عنه القصاص؟ قال: لو أجزت هذا لأجزت النكاح بثمرة لم يبد صلاحها، ألا ترى أن مالكاً قال في النكاح بالثمرة التي لم يبد صلاحها: إن ذلك لا بجوز، فإن أدرك قبل البناء فسخ النكاح وإن أدركه بعد البناء كان لها مهر مثلها، فكذلك القصاص مثل النكاح.

قلت: ارايت لو أن رجلاً جنى على رجل جناية عمداً فصالحه من ذلك على ثمرة لم يبد صلاحها أيجوز هذا؟ قال: لا يجوز هذا، ولو أجزت هذا لأجزت النكاح، وقال مالك في النكاح ما أخبرتك إن ذلك لا يجوز فكذلك القصاص مثل النكاح.

قلت: فإذا عنا عن ثمرة لم يبد صلاحها ايكون هذا عضراً لا يستطيع الرجوع في القصاص ويرده إلى الدية عليه مثل ما صار في النكاح إذا دخل بها لم يرد النكاح وكان لها صداق مثلها ويثبت النكاح؟ قال: نعم ذلك أحب ما فيه إلي لان العضو قد نزل فلا يرده إلى القصاص، وقد قال غيره: ليس الصلح بالغرر في القصاص مثل النكاح بالغرر، إنما القصاص مثل النكاح بالغرر، إنما القصاص مثل الخلم، ألا ترى أن الخلم يجوز بالغرر ولا يجوز بمه النكاح، لأن الخلم يجوز بالغرر ما كان جائزاً له أن يرسله بلا شيء يأخذه، فكذلك القصاص والنكاح قبض ذلك وحده لا يجوز له الأخذ بغير شيء، فكذلك لا يجوز له الأخذ بالغرر، فليس المرسل لما في يليه كالأخذ،

قلت: أرأيت لو أن رجلًا وجب له على رجل دم عمد فصالحه من الدم العمد على عبد أو عرض أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت من صالح من دم عمد وجب له فصالحه على عبد أو على عرض أو خالع امرأته على ذلك أو نكح امرأة على ذلك فاصاب الذي قبض العبد أو العرض بذلك عيباً أيكون له أن يرده ويرجع بقيمته؟ قال: إذا كنان عيباً يرد من مثله في البيوع فله في مسائك هذه أن يرده ويرجع بقيمته.

قلت: وهذا قول مالك؟ قــال: أما في النكــاح فهو قــولــه، ألا تــرى أن الدم العمـــد والطلاق ليس هما بمــال، وإذا استحق ما أخــذ فيهما مــا رجع بقيمتهما بقيمة مــا أخـذ لا بقيمة الدم وقيمة الطلاق إنما فيهما ما صولح به فيهما؛ ألا ترى أن دم العمد ليس له قيمة إلا ما صولح عليه فيه على الرضا منهما، ألا ترى أن المقتول يعفو عن دمه فلا يكون للوارث حجة في أن يقول فعله في ثلثه ولا لصاحب الدين أن لو كان عليه دين محيط بداله فعفا عن دمه أو من جراحة عمداً أصيب بهما على مال وهو يخاف عليه الموت أو عليه دين محيط فتبت الصلح تم حط ما أصيب بهما على مال وهو يخاف عليه الموت أو عليه دين محيط فتبت الصلح تم حط ما صالح عليه لكان ذلك في ثلثه إن كان لا دين عليه وإن كان عليه دين محيط بماله وأراد أن المعروف الذي صنح، ولو أن رجالاً جنى جناية عمداً وعليه دين محيط بماله وأراد أن يصافح ويسقط عن نفسه القصاص بمال يعطيه من عنده لكان للغرماء رد ذلك عليه لأن في ذلك تلفاً لأموالهم.

# رسم في رجل صالح رجلًا على إنكار ثم أصاب المدعي بينة أو أقر له المنكر بعد الصلح

قلت: أرأيت لو أن رجلاً ادعى داراً في يد رجل فأنكر الذي الدار في يدبه فصالحه المدهي على مال فأخذه من المدعي قبله وهو ينكر ثم أقر بعد ذلك أن دعوى المدعي في الدار حق وأنه جحده.

قال ابن القاسم: سألت مالكاً عن الرجل يدعي قبل الرجل الدين فيجحده ثم يصالحه ثم يجد بعد ذلك بينة عليه.

قال: قال مالك: إن كان صالحه وهو لا يعرف أن له بينة وإنما كانت مصالحته إياه لأنه جحده فله أن يرجع عليه بيقية حقه إذا وجد بينة.

قال: فقلت: فإن كانت بيته غائبة فقال له: إن لي عليك بينة وهم غيب وهم فلان وفلان فجحده فلما رأى ذلك الرجل خاف أن تموت شهوده أو يعدم هذا الممدعى عليه أو يظعن فصالحه فلما قدمت شهوده قام عليه؟ قال: لا أرى له شيئاً ولو شاء لم يعجل ولم يره مثل الأول فهذا يدلك على مسألتك.

قلت: أرأيت إن صالح على الإنكار أيجيزه مالك؟ قال: نعم.

قلت: مشل ما يدعي على المدعي قبله مائة دينار فينكرها فيصالحه على شيء يدفعه إليه وهو منكر أيجيزه مالك ويجعله قطعاً لدعواه تلك وصلحاً من تلك المائة كما لو أقر بما صالحه عليه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت لو ادعيت ديناً لي على رجل فصالحته من ذلك على ثياب موصوفة

إلى أجل وهو منكر للدين أيجوز هذا أم لا؟ قال: قال مالك: الصلح بيع من البيوع فلا يجوز هذا الذي سألت عنه في البيوع، وكذلك في الصلح لا يجوز لأنه دين بدين.

#### في الصلح باللحم

قلت: أرأيت لو ادعيت في دار رجل دعوى فصالحني من ذلك على عشرة أرطال من لحم شاته أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز عندي، وقال أشهب: أكرهـ، فإن نزل رشرع في ذبح الشاة مكانه لم أفسخه إذا كان قد جسها وعرف نحوها.

# رسم في رجل استهلك لرجل بعيراً أو طعاماً فصالحه على بعير مثله أو طعام مثله إلى أجل

قلت: أرأيت لو أن رجلًا استهلك لي بعيراً فصالحته على بعير مثل صفة بعيري إلى أجل أيجوز هـذا؟ قال: لا يجوز هذا لأن القيمة لزمته لم يكن له أن يفسخها في دين.

#### صلح الاستهلاك

قلت: أرأيت لو أن رجلًا استهلك لي متاعاً فصالحته من ذلك على حنطة إلى أجل أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك عندي.

قلت: لم؟ قال: لا يفسخ دين بدين.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً استهلك لي متاعاً فصالحته من ذلك على ذهب إلى أجل من الآجال؟ قال: إن كان صالحه على أكثر من الآجال؟ قال: إن كان صالحه على مثل القيمة جاز ذلك وإن صالحه على أكثر من القيمة لم يجز ذلك وإنما يجوز له أن يصالحه على ما هو ثمن السلعة ببلدهم إن كانوا يتبايعون بدنائير فيدنائير وإن كان دراهم فدراهم ولا يجوز له أن يصالحه إلا على ما يبتاع به أهل بلدهم بمثل القيمة أو أدنى لأنه لو صالحه على غير ذلك كان رجلاً قد باع القيمة التي وجبت له عليه بالذي صالحه به إلى أجل فصار ديناً بدين وصار ذهباً بورق إلى أجل أصالحه على ورق إلى أجل الحرا بعينه.

قلت: فإن أخذ ما صالحه به من السلع عاجلًا أو الورق؟ قال: فلا بأس بـذلك إذا كان عقد الصلح على الانتقاد بعد معوفة قيمة ما استهلك له. \*\*4

#### رسم فيمن أوصى لرجل بما في بطن أمته أو بخدمة عبد أو بسكني دار أو غلة نخل فأراد المرثة أن بصالحمه

قلت: أرأيت إن أوصى لي بما في بطن أمته فصالحني الورثة على دراهم وخرجت لهم من الوصية أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا لأن ما في بطن الأمة ليس له مرجع إلى الورثة، والعبد والدار إذا أوصى بخدمته أو بسكني الدار فإن مرجع ذلك إلى الورثة فلا بأس أن يصالحوا فأما ما ليس له مرجع إلى الورثة فلا يصلح ذلك؛ ألا ترى أن ما في البطن ليس له موجع إلى الورثة.

قلت: فالنخل إذا أوصى بغلتها إلى رجل أيصلح أن تصالح الورثة منها على شيء ويخرجوه من الوصية في قول مالك؟ قال: لا بأس بذلك لأن مرجع النخل إلى الورثة فهو بمنزلة السكني

قلت: فما فرق ما بين هذا وبين الولادة؟ قال: لأن الولد ليس بغلة وأن ثمرة النخل واستخدام العبد وكراء الدار وصوف الغنم ولينها وزبدها غلة، وقيد أرخص رسول الله ﷺ لصاحب العربة أن يشتريها بخوصها إلى الجذاذ، وقد جوِّز أهل العلم ارتهان غلة الدار وغلة الغلام وثمر النخل الذي لم يبد صلاحها ولم يجوزوا ارتهان ما في بطن الإناث، ولأن الرجا, لو اشترى داراً أو جناناً أو غنماً أو جارية فاستغلها زماناً أو كانت الغلة قائمة في يديه ثم استحق ذلك من يديه مستحق فأخذ ما وجد من داره أو جنانيه أو غنمه أو جاريته لم يكن لـه فيمـا استغـل المشتـري شيء لأن رســول الله ﷺ قـال: «الخــراج بالضمان،، وقاله غير واحد من أهل العلم، وأن الغنم لو ولـدت أو الجارية ثم استحقها رجل فأصاب الولد لم يمت لأخذ الغنم وما ولدت والجارية وولدها، ولم يكن للمشتري حيس ذلك لأن الولد لسر بغلة.

# فيمن ادعى على رجل أنه استهلك له عبداً أو متاعاً فصالحه على دراهم أو دنانير أو عروض إلى أجل

قلت: أرأيت لو أني ادعيت قبل رجل أنه استهلك لي عبداً أو متاعاً أو غير ذلك من العروض فصالحته من ذلك على دنانير أو دراهم إلى أجل أو عرض إلى أجـل؟ قال: أمـا العروض فلا يجوز، وأما الدنانير والدراهم فذلك جائز مـا لم يكن ذلك أكثـر من قيمة مــا استهلك.

قلت: فإن كان الذي ادعى قبله قائماً بعيته غير مستهلك فصالحته منه على عرض موصوف إلى أجل أو على عين إلى أجل أيجوز هذا؟ قـال: نعم لأن مالكـاً قال: الصلح بيم من البيوع.

قلت: وهو مفترق إذا كان ما يدعي قائماً بعينه ولم يتغير أو مستهلكاً؟ قال: نعم هو مفترق بحال ما وصفت لك.

# رسم في رجل غصب رجلًا عبداً فأبق العبد من الغاصب فصالحه السيد على دنانير أو دراهم أو عروض

قلت: أرأيت العبد إذا غصبه رجل فأبق منه أيصلح أن أصالحه منه على دنمانير إلى أجل أو على عروض إلى أجل؟ قال: أسا العروض فلا يصلح أن يصالحه عليها إلى أ أجل، وأما الدنانير فلا بأس به إذا كان ما صالحه منها مثل القيمة التي وجبت له أو أدنى.

قلت: ولم أجزت هذا وبيع العبد الأبق في قول مالك لا يجوز؟ قبال: لأن مالكاً قال في الرجل يتكارى الدابة فيتعدى عليها إلى غير الموضع الذي تكاراها إليه فتضل منه في ذلك: أن له أن يلزمه قيمتها، فكذلك العبد لما غصبه فأبق منه فهو ضامن لقيمته إلا أن يرده بحاله أو أحسن حالاً.

# ني الرجل يصالح من موضحة خطأ ومن موضحة عمداً بشقص من دار هل عليه شفعة

قلت: أرأيت لو أني ادعيت شقصاً في دار في يبدي رجل ولم شركاء وهمو منكر فصالحني من دعواي التي ادعيت في يديه على مائة درهم فدفعها إلي فقام شركاؤه عليه فقالوا: نحن شفعاء وهذا شراء منك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولا أرى لهم فيه شفعة، ولكن إن كان الصلح على إقرار منه فلهم الشفعة عند مالك.

قلت: أرأيت الرجل يصيب الرجل بصوضحة خطأ أو موضحة عمداً فصالحه الجارح بشقص في دار فدفعه إليه هل فيه شفعة وهل هو جائز عند مالك؟ قال: نعم.

قلت: فبكم يأخذها الشفيع؟ قال: بخمسين ديناراً قيمة موضحة الخطأ وينصف قيمة الشقص الذي كان لموضحة العمد لأنا قسمنا الشقص على الموضحين فصار لكمل موضحة نصف الشقص، فموضحة الخطأ ديتها معروفة وهي خمسون ديناراً وموضحة العمد لا دية لها إلا ما اصطلحوا عليه قصار لها من الصلح نصف الشقص، فلذلك كتاب الصلح كتاب الصلح

أخذها الشفيع بخمسين ديناراً قيمة الخطأ وبقيمة نصف الشقص وهـو قيمة مـوضحة العمد.

وقال المخزومي وغيره: الصلح جائز، وللشفيع الشفعة فإن أخذ بالشفعة فإنما يأخذ بأن تجمع قيمة الشقص لأنها كأنها عقل الموضحة العمد والخمسين الدينار جميماً فينظر كم الخمسون من ذلك كله، فإن كانت الخمسون ثلث القيمة والخمسون إذا اجتمعتا جميماً استشفعها بالخمسين الدينار وبالتي قيمة الشقص من المدار أو ربع أو خمس أو نصف وسدس فعلى حساب ذلك لأن الذي به يستشفع القيمة إلا ما حطت الخمسون من القيمة والذي حطت الخمسون من القيمة ما يكون به الخمسون من الخمسين، والقيمة إذا اجتمعتا جميعاً إن ثلث فتلك وإن ربع فربع وإن سدس فسدس وإن نصف فنصف فعلى هذا فخذ هذا الباب إن شاء الش.

## في الرجل يشتري العبد فيجد به عيباً فينكر البائع ثم يصطلحان من دعواهما على مال

قلت: أرأيت السرجل ببيع العبد فيطعن المشتري فيه بعيب وينكر البـائـع ثم يصطلحان على مال أيجوز ذلك في قول مالك أم لا؟ قال: ذلك جائز في قول مالك.

قلت: أرأيت إن اشتريت عبداً من رجل بدراهم نقداً أو بدراهم إلى أجل فاصبت به عبداً فجثت لأرده فجحدني وقال: لم يكن العيب عندي فصالحته قبل محل أجل الدراهم على أن رددته عليه وأعطيت عبداً آخر؟ قال: لا بأس بذلك في قول مالك لان مالكاً قال: لا بأس أن يشتري الرجل العبد بدهب إلى أجل ثم يستقيل قبل أن يحل الأجل على أن يرد العبد ويرد معه عرضاً من العروض نقداً، وإنما تقع الكراهبة إذا رد معه دنانير ودرهم نقداً ولا خير فيه إذا أخره بعد ذلك.

قلت: وهو قول مالك؟ قال: نعم وإن كانت النزيادة عرضاً أو ورقاً أو ذهباً أو قد حل الأجل فلا يؤخر ذلك من الزيادة شيئاً لأنه يدخله الدين بالدين ويدخله بيع وسلف، وقال غيره: وإن صبالح البائع المشتري في العيب الذي طعن فيه المشتري والعبد لم يفت على أن زاده البائع عبداً آخر وعرضاً آخر نقداً فلا بأس به لأنه كان المشتري اشترى منه هذين العبدين أو العبد الأول والعرض الذي يزيد؛ ألا ترى لو أن المشتري استغلى العبدا لمشتري في ستغلى العبد المشتري في كن بذلك بأس وكان كأنه

اشتراهما جميعاً بدراهم إلى أجل فلا خير في أن يصالحه البائع على دراهم نقداً إذا كان البيع بدراهم إلى أجل أو بدنانير إلى أجل لأنه بمنزلة من اشترى عبداً ودراهم نقداً بدراهم أو بدنانير إلى أجل إذا كان العبد قائماً لم يفت، فإن كان العبد قند فات بعتن أو لتدبر أو موت لم يصلح أن يصالحه بدراهم نقداً لأنه كأنه تسلف منه دراهم نقداً يعطيه إلى الجل أجل ما عليه وإنما كان ينبغي أن يحط عنه مما عليه إلى أجل قدر العيب للذي دلار له به .

# في الرجل يبيع العبد إلى أجل ثم يأتيه فيصالحه من كل عيب في العبد على دراهم يدفعها إليه

قلت: ارايت إن بعت عبداً لي من رجل فاتيته فصالحته من كمل عيب بالعبد على دراهم دفعتها إليه أيجوز ذلك أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك في الرجل يبتاع الدابة فيقول له البائع: أنا أشتري منك كل عيب بها بكذا وكذا؛ قال مالك: لا ينفعه ذلك، فإن وجد المشتري عيباً رده.

قلت: أرأيت إن قال المشتري أنا أشتري منك كل مسيس في يمدها ورجلها بكذا وكذا أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: إن كان عبياً معروفاً ظاهراً قائماً تبرأ منه على ذلك جاز وإلا لم يجز.

## في الرجل يكون له الدين على الرجل فيصالحه عليه رجل ولا يقول له: أنا ضامن أيكون ضامنًا ويجب عليه الصلح

قلت: أرأيت الرجل يصالح عن الرجل عليه دين فقال للطالب: هلم أصالحك من حقك الذي لك على فلان بكذا وكذا ولم يقل أنا ضامن لك أيكون ضامناً ولم يذكر أنه ضامن؟ قال: قال مالك: في رجل أتى إلى رجل فصالحه عن امرأته على شيء سماه فائزمه مالك الصلح والزم الرجل الذي صالح عن امرأته ما سمى للزوج ولم يذكر فيه أنا ضامن لك، فكذلك مسألتك لا تبالي قال أنا ضامن أو لم يقل إذا صالح من قبل أنه إذا صالح فإنما قضى حين صالح عن الذي عليه الحق مما يحق عليه.

## في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم فيصالحه على مائة درهم ثم يفترقان قبل أن يقبضها

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل ألف درهم نقداً فصالحته على ماثة درهم يعطيني

كتاب الصلح كتاب الصلح

إياها فافترقنا قبل أن أقبضها أيجوز هـذا في قول مالك؟ قـال: نعم إنما هـذا حط وهو جائز.

# في الرجل يكون له على الرجل الدين من تسليف فيصالحه على رأس ماله ويفترقان قبل أن يقبض

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل ديناً من سلم أيصلح لي أن أصالحه على رأس مالي فأفارقه قبل أن أقبض؟ قال: لا يجوز ذلك.

قلت: لم؟ قال: لأن هذا من الدين بالدين.

قلت: أرأيت إن أسلمت إلى رجل في طعام فصالحته على رأس مالي فافترقنا قبـل أن أقبض أيجوز هذا في قول مالك أم لا؟ قال: لا يجوز هذا في قول مالك.

# في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم ديناً جياداً فيصالح على أن يأخذ مكانها زيوفاً أو مبهرجة

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل ألف درهم جياد أيصلح لي أن آخذ مكانها زيوفًا أو مبهـرجة في قـول مالـك؟ قال: قـال مالـك: لا ينفق الرجـل الزيـوف هـذه التي فيهـا النحاس المحمول عليها.

قال مالك: وإن بينها أيضاً، فلا أحب أن يشتري بها ولا يبيع.

قال ابن القاسم: ولا أعلم الذي كره من شرائها ومن بيعها إلا من الصيارفة فلا أدري أكره بيعها لجميع الناس أم لا، والذي سألته عنه في الصيارفة؟ قال مالك: وأرى أن يقطعها.

قال ابن القاسم: أرى هذا الصلح جائزاً إذا كان لا يقربها أحداً وكان يأخذها فيقطعها.

#### في الرجل يكون له على الرجل الدين فيجحده إياه فيصالحه منه على عبد فيريد أن يبيعه مرابحة

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل مالاً فيجحدني فصالحني من ذلك على عبد وقبضته أيجوز أن أبيعه مرابحة في قول مالك؟ قال: قال مالك في عبد اشتراه سيده بدنانير فقده في تلك الدنانير غيرها: لم يجز ذلك مرابحة حتى يبين ما نقد، وأنا لا أرى بالبيع في مسألتك مرابحة بـأساً إذا بيّن، ولا يجـوز له إذا لم بيّن وإن بـاع ولم ببيّن رد البيع إلا أن يفوت البيع فيكون له القيمة.

قال مالك: ولو اشتراه بدين كان له على رجل لم يصلح أن يبيعه مرابحة حتى يبين ذلك فمسألتك مثل هذا.

قلت: أرأيت لو اشتريت ثويين بدينار صفقة واحدة أو أسلمت فيهما صفقة واحدة ثم قبضتهما أو لم أقبضهما أيجوز لي أن أبيع أحدهما مرابحة على نصف الثمن إذا كان صفة الثوبين سواء؟ قال: أما اللذان اشتريتهما بأعيانهما فلا يجوز لك أن تبيع أحدهما مرابحة وإن كانت قيمتهما سواء وصفتهما سواء لأنه لو استحن أحدهما لم يرجع بمثله على صاحبه وإنما يرجع عليه بالذي يصيبه من الثمن وقد تختلف الأسواق والقيم وإن كانت صفتهما واحدة، وأما اللذان سلفت فيهما بصفة معلومة فلا بأس أن تبيع أحدهما مرابحة إذا أخذته على الصفة التي اشتريتها عليها ولم تتجوز عنه في الصفة، وذلك أنه لو استحق أحدهما فإنما يرجع عليه بمثله على كل حال مضموناً فلا بأس به أن تبيعه مرابحة.

قلت: وكل شيء اشتريته من العروض إذا اشتريت شيئين صفقة واحدة وصفتهما واحدة اشتريت برذونين قيمتهما سواء وصفتهما سواء أو شاتين أو بعيرين اشتريتهما بأعيانهما ولم أسلف فيهما فلا يجوز لي أن أبيع أحدهما مرابحة ولا على التولية ولا على حصة قيمته من الثمن إن كانت قيمتهما مختلفة إذا كانت سلماً بأعيانها؟ قال: نعم.

قلت: وما أسلمت فيه من ذلك فهو على ما قلت: يجوز لي أن أبيح أحدهما مرابحة قبل أن أقبض وبعد أن أقبض، أيجوز في الصفقة إذا كنانت صفقتها سواء؟ قال: نعم.

قلت: فإن أسلمت في حنطة وقبضتها أو اشتريت حنطة أو شيئاً مما يكال أو يبوزن مما يؤكل ويشـرب أو مما قـالا: يؤكل ولا يشـرب أيجوز لي أن أبيح نصفه مـرابحة على نصف الثمن أو ربعه مرابحة على ربع الثمن في قول مالك؟ قال: نعم.

> ني الرجل يكون له على الرجل مائة إردب قمح من قرض فيصالحه من ذلك على مائة درهم فيدفع إليه خمسين ويفترقان قبل أن يقبض الخمسين

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل مائة إردب حنطة من قرض فصالحته من ذلك

كتاب الصلح كتاب الصلح

على مائة درهم فدفع إليّ خمسين درهماً وافترقنا قبل أن أقبض الخمسين الاخرى أنجوز حصة ما انتقدت من ذلك في قول مالك؟ قال: لا تجوز حصة ما قبضت ولا حصة ما لم تقبض، ولا يجوز من ذلك شيء ويرد الدراهم ويكون الطعام عليه على حاله إلا أن يكونا إنما افترقا الشيء القريب ثم أناه فتقده مثل أن يذهب إلى البيت فاتاه بيقية الثمن فيدفعه إليه أو ما أشبه هذا فلا بأس لأني سألت مالكاً عن الرجل يكون له على الرجل الدين الذهب والورق فيعطيه طعاماً بعيته في حانوته ويژخره إلى الغد بكيله ويأتيه بالدواب.

قال: قال مالك: لا بأس به، فكذلك هذا إذا كان يـذهب معه إلى البيت فينقـد أو إلى السوق وما أشبه ذلك فلا بأس به.

## في الرجل يكون له على الرجل إردب حنطة وعشرة دراهم فيصالحه من ذلك على أحد عشر درهماً

قلت: أرابت لو أن لي على رجل إردباً من حنطة وعشرة دراهم فصالحته من ذلك على أحد عشر درهماً أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيـه شيئاً ولا أرى به بأساً إذا كان الطعام قرضاً فإن كان الطعام من بيع فلا يحل.

## في الرجل يكون له على الرجل مائة درهم ومائة دينار حالة فيصالحه من ذلك على مائة دينار ودرهم

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل مائة دينــار ومائــة درهـم حالــة فصالحتـه من ذلك على مائة دينار ودرهـم أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فلم أجاز هذا وهو لا يجيز مائة دينار ومائة درهم بمائة دينار ودرهم؟ قال: لأن الذي له المائة دينار والمائة درهم إذا قال له الذي عليه الدين: أعطني مائة دينار ودرهماً فهذا جائز لأنه أخذ مائة دينار كانت له عليه وأخذ درهماً من المائة درهما التي كانت له وترك تسعة وتسعين درهماً فمسألتك في الدين إنما هو قضاء وهضيمة ومسألتك في الدين إنما هو قضاء وهضيمة ومسألتك فيه إذا كانت متابعة الدقة كلها حاضرة، وإنما هو صرف، وإنما هو بيع فلا يجوز أن يبيعه الشهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، وقد وصفت لك ذلك في قول مالك إذا اجتمع الصرف في صفقة واحدة ذهب وفضة بذهب أو بذهب وفضة فلا يجوز ذلك.

قلت: ولا يجوز في الصرف في صفقة واحدة أن يكون ذهب وفضة من عنه. أحدهما ومن عند الآخر ذهب وفضة أيضاً المذهبان سواء والفضتان سواء؟ قال: نعم لا يجوز هذا في قول مالك لأن النبي ﷺ قال: «اللهب باللهب مثلاً بمثل، فهذا إذا كان

ذهباً ونضة بذهب وفضة فليس هـذا ذهباً بـذهب لأن معه هنهنـا فضة فللذهب حصـة من الفضـة والذهب وللفضـة حصة من الـذهب والفضة، فـلا يجوز هـذا وهو مثـل الدين في مــائتك إنما هو قضاء وحط فلا بأس بذلك.

قلت: وسواء إن كانت هذه المائة الدينار والمائة الدرهم بـالمائـة الدينــار والمائــة الدرهم مصارفة يعنى مراطلة أو عدداً فلا يجوز ذلك؟ قال: نعم.

# في الرجل يدعي قبل الرجل الدنانير فيصالحه على مائة درهم فينقده خمسين درهماً ثم يتفرقان قبل أن ينقده الخمسين الأخرى

قلت: أرأيت لو أن رجلاً ادعى قبل رجل عشرة دنانير فصالحه على مائة درهم فينقده خمسين درهما ثقده أقبل أن ينقده الخمسين الأخرى أو صرف رجل من رجل عشرة دنانير بمائة درهم فتقده الخمسين وقبض العشرة دنانير ولم ينقده الخمسين الأخرى ثم افترة أتفسد الصفقة كلها أم تجيز حصة النقد وتبطل حصة ما تأخر من النقد في قول مالك؟ قال: سألت مالك؟ قال: سألت مالك؟ قال إلى محل أجل التاع من رجل بمائة دينار طعاماً إلى أجل فنقده خمسين دينارا وأخر الخمسين إلى محل أجل الطعام يقضيه إياها ويستوفي الطعام؟ قال ولا يشبه هذا الذي يصارفه ثم يصب بعضها زيوفاً لأنه إذا أصاب فيها زيوفاً إنما يرد من الصفقة حصة ما وجد من الزيوف وإن كان درهماً واحداً أنتقض صرف دينار وإن كان درهماً واحداً أنتقض صرف دينار وإن كان عرهمين انتقض صرف دينار واحد حتى يتم صرف الدينار فما زاد فعلى ذلك تبني، وهمذا

# في الرجل يصالح غريمه من دين له عليه لا يدري كم هو

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل دراهم نسينا جميعاً وزنها فلا ندري كم هي كيف نصنع في قول مالك؟ قال: يصطلحان على ما أحبا من ذهب أو ورق أو عرض ويتحالان لأن المغمزة في الذهب والورق والعروض سواء لأنه في الدراهم يخلف أن يعطيه أقل من حقه أو أكثر، فكذلك الذهب والعروض ولا ينبغي له أن يؤخوه بعما صالحه عليه من الأشياء كلها من ذهب أو ورق أو عروض وإن أخره دخله الخطر والدين بالدين.

في الرجل يدعي قبل الرجل حقاً فيصالحه على ثوب ويشترط عليه صبغه أو يصالحه على عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة قلت: أرأيت إن ادعيت على رجل حقاً فصالحني على ثوب يدفعه إلى وشرطت عليه صبغه؟ قال: هذا يدخله الدين بالدين لأن الصبغ الذي اشترط ليس بعاجل.

قلت: فتنسخ الصفقة كلها؟ قال: نعم، وهـذا قول مـالك في البيـوع، لأن مالكـاً قال: من كان له على رجل دين فلا يفسخه إلا في شيء يقيضه، ولا يؤخره.

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل حقاً فصالحته على عبد على أني بالخيار يبوماً أو يومين أو ثلاثة أيام أو أربعة أيام؟ قبال مالك: من كان لمه على رجل دين واخمذ به عبداً. على أنه بالخيار لم يصلح ذلك ولا يصلح أن يفسخ دينه إلا في شيء يتعجله، ولا يكون فيه تأخير فهذا يدلك على الصلح.

### في الرجل يكون له على الرجل ألف درهم قد حلت فيقول اشهدوا إن أعطاني مائة عند المحل فالتسعمائة له وإلا فالألف كلها عليه

قلت: أرايت لو أن لي على رجل ألف درهم قد حلت فقلت: أشهدوا إن أعطاني مائة درهم عند رأس الهلال فالتسعمائة درهم له وإن لم يعطني فالألف كلها عليه؟ قبال: قال مالك: لا بأس بهذا فإن أعطاه رأس الهلال فهو كما قال، ويضع عنه تسعمائة، فإن لم يعطه رأس الهلال فالمال كله عليه.

## في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار ومائة درهم حالة فيصالحه من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم على أن يعجل له العشرة ويؤخره بالمائة إلى أجل

قلت: أرأيت لو أن لي على رجل مائة دينار ومائة درهم حالة فصالحته من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم على أن يعجل لي العشرة دراهم وأؤخر عنه المائة درهم إلى أجل أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً وهذا لا يجوز.

قلت: لم لا يجوز هذا وتكون العشرة دراهم بالمائة دينار وتكون المائــة درهم كأنــه أخرها عنه وقد جوز لي في المسألة الأولى، قال مالك: لا تشبه هذه المسألة.

قلت: لم؟ قال: لأن المسألة الأولى إنما أخذ أحد حقيه وأخذ بما بقي ما ذكرت من العشرة الدراهم وترك الدنانير، وهذا إنما صالح بما أخذ وبما أخر عن جميع ما كان له فجرى ما أخذ وما أخر في جميع ما كان له عليه فصار للعشرة الدراهم حصة من كتاب الصلح ٣٩٨

الدنانير ومن الدراهم وصار لما أخذ من المائة درهم حصة من الدراهم ومن الدنــانير التي ترك له فلا يجوز هذا ويدخله بيع وسلف.

قلت: ولم لا يكون هذا قد جرى في المسألة الأولى كما جرى في هـذه؟ قال: لم يجره في مسألتك تلك وجرى في هذه.

تم كتاب الصلح من المدوّنة الكبرى ويليه كتاب تضمين الصناع.

# بشم اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

#### كتاب تضمين الصناع

#### القضاء في تضمين الحائك إذا تعدى

قلت: لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت إن دفعت إلى حائك غزلًا ينسجه سبعاً في ثمان فنسجه لي ستاً في سبع فاردت أن آخذه أيكون لي ذلك في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ويكون للحائك أجره كله؟ قال: نعم يكون للحائك أجره كله.

قال سحنون، وقال لي غيره: يكون له من الأجر بحساب ما عمل. قلت: فإن أردت أن لا آخذه منه وأضمن الحائك؟ قال: ذلك لك.

قلت: أفأضمنه قيمة الغزل أو غزلًا مثله؟ قال: عليه قيمة الغزل ولا يكون عليه غذل مثله.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا أحفظه عن مالك الساعة.

قلت: أرأيت إن استهلكت لرجل غزلاً أيكون عليّ قيمته أو مثله في قول مالك؟ قال: قال مالك: من استهلك لرجل ثوباً فعليه قيمته فأرى في الغزل عليه قيمته ولا يكون عليه مثله .

قال سحنون: الغزل أصله الوزن ومن تعدى على وزنه فعليه مثله.

#### القضاء في تضمين الصناع

قلت: أرأيت لمو أني دفعت إلى قصار شوباً ليغسله لي فغسله أو دفعت إلى خياط ثوباً ليخيطه لي ففعل ثم ضاع بعدما فرغ من العمل فاردت أن أضمنه في قول مالك، كيف ٤٠٠ كتاب تضمين الصناع

أضمنه اقيمته يوم قيضه مني أم أدفع إليه أجره وأضمته قيمته بعدما فرغ منه؟ قال: سألت مالكاً أو سمعت مالكاً يسأل عن الرجل يدفع إلى القصار الشوب فيفرغ من عمله وقمد أحرقه أو أفسده ماذا على العامل؟ قال: قيمته يوم دفعه إليه، ولا ينظر إلى ما ابتاعه به صاحه غالباً كان أو رخيصاً.

قلت: أرأيت إن قلت: أنا أضمته قيمته مقصوراً وأؤدي إليه الكراء؟ قال: ليس لك أن تضمته إلا قيمته يوم دفعته إليه أبيش؟ قال: وسألنا مالكاً عن الخيـاطين إذا أفسدوا مـا بدفع إليهم؟ قال: عليهم قيمة الثياب يوم قيضوها.

قلت: أرأيت إن فرغ الخياط أو الصانع من عمل ما في يديه ثم دعا صاحب المتاع فقـال: خذ متـاعك فلم يأت صاحب المتـاع حتى ضاع المتـاع عند الصانع؟ قـال: هو ضامن على حاله.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى قصار ثوباً ليقصره فقصره فضاع الشوب بعد القصارة فاردت أن أضمنه قيمة ثوبي كيف أضمنه في قول مالك؟ قال: قال مالك: تضمنه قيمته يوم دفعته إليه.

قلت: ولا يكون لي أن أضمته قيمته مقصوراً وأغرم له كراء قصارته في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: أرأيت إن استأجرت خياطاً يقطع لي قميضاً ويخيطه لي فأفسده؟ قال: قال مالك: إذا كان الفساد يسيراً فعليه قيمة ما أفسد وإن كان الفساد كثيراً ضمن قيمة النوب وكان النه للخياط.

ابن وهب قال: وقال لي مالك: إنما يضمن الصناع ما دفع إليهم مما يستعملون على وجه الحاجة إلى أعمالهم وليس ذلك على وجه الاختيار لهم والأمانة، ولو كان ذلك إلى أمانتهم لهلكت أموال الناس وضاعت قبلهم واجترأوا على أخذها ولو تركوها لم يجدوا مستعناً ولم يجدوا غيرهم ولا أحداً يعمل تلك الأعمال غيرهم فضمنوا ذلك لمصلحة الناس ومعا يشبه ذلك من منفعة العامة ما قال رسول الله ﷺ: لا يع حاضر لباد ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق، فلما رأى أن ذلك يصلح العامة أمر فيه بذلك.

ابن وهب، عن طلحة بن أبي سعيد أن بكير بن الأشج حدثه أن عصر بن الخطاب كان يضمن الصناع الذين في الأسواق وانتصبوا للناس ما دفع إليهم. كتاب تضمين الصناع كتاب تضمين الصناع

سحنون، عن ابن وهب، عن رجال من أهل العلم، عن عطاء بن يسار ويحيى بن سعيد وربيعة وابن شهاب وشريح مثله، وقال يحيى بن سعيد وربيعة وابن شهاب وشريح مثله، وقال يحيى بن سعيد: ما زال الحلفاء يضمنون الصناع.

ابن وهب، وأخبرني الحارث بن نبهان، عن محمد بن عبيد الله، عن علي بن الأقصر أن شريحاً ضمن صباغاً احترق بيته ثوباً دفع إليه وقال الحارث بن نبهان عن عطاء بن السائب قال: كان شريح يضمن الصباغ والقصار.

# القضاء في تضمين الصناع ما أفسد أجراؤهم

قلت: أرأيت القصار إذا أفسد أجيره شيئاً إيكون على الأجير شيء أم لا؟ قـال: لا شيء على الأجير فيما أوتي على يديه إلا أن يكون ضيع أو فرط أو تعدي.

قلت: ويكون ضمان ذلك الفساد على القصار لرب الثوب؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو رأيسي.

# القضاء في تضمين الخباز إذا احترق الخبز

قلت: أرأيت العنباز الذي يغبر بالأجر للناس في الفرن أو التنور فاحترق العنبر أيضمن أم لا؟ قال: قال أيضمن أم لا؟ قال: قال أيضمن أم لا؟ قال: قال مالك: لا ضمان عليهم إلا أن يكونوا غروا من أنفسهم إذا لم يحسنوا الخبز فاحترق فيضمنوا وفرط فلم يخرج الخبز حتى احترق فهذا يضمن، وأما إذا لم يفرط ولم يغر من نفسه فلا ضمان عليه. قال مالك: لأن النار تغلب وليست النار كغيرها.

# القضاء في الصباغ يخطىء فيصبغ الثوب غير ما أمر به

قلت: أرأيت الرجل يدفع إلى الصباغ النوب فيخطىء به فيصبغه غير الصبغ الذي أمر به؟ قال: صاحب الثوب مخير إن أحب أعطاه قيمة الصبغ وإن أحب ضمنه قيمته يوم دفعه إليه.

## القضاء في القصار يخطيء بثوب رجل فيدفعه إلى رجل آخر فيقطعه المدفوع إليه ويخيطه ولا يعلم ثم يعلم فيريد صاحبه أن يأخذه

قلت: أرأيت إن دفعت إلى قصار ثوبًا ليقصره فأخطأ فدفعه إلى غيري بعدمـا قصره

٤٠٢ كتاب تضمين الصناع

فقطعه الذي أخذه قميصاً وخاطه ثم علمنا بذلك وقـد كان دفع إلي ثوبـاً غيره فـاردت أن أرد إليه الثوب وآخذ ثوبي؛ قال: ذلك لك.

قلت: وإن كان الذي قطعه قد خاطه قميصاً؟ قال: نعم وإن كان قد خاطه.

قلت: فإن أراد أن لا يأخذ ثوبه وأن يضمنه القصار؟ قال: ذلك له عند مالك.

قلت: فإن أراد أن يضمن الذي قطعه قميصاً أيكون له ذلك؟ قال: لا، ولا يأخذه أيضاً من الذي قطعه إن أراد أخذه حتى يدفع إلى الذي قطعه أجر خياطته، فإن أبى أن يدفع الخياطة كان الذي خاطه مخيراً في أن يدفع إليه قيمة ثوبه صحيحاً أو يدفعه إليه مخيطاً، فإن دفعه إليه كمان صاحب الشوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وإن شاء ضمن القصار قيمته، وليس خطاه بالذي يضع عنه قيمته إذا أسلمه الذي قطعه.

قال سحنون: إذا أبى أن يعطيه أجر الخياطة لم يكن له إلا أن يضمن القصار قيمة ثوبه، فإن ضمن القصار قيمة ثوبه قبل للقصار أعط الخياط أجر خياطته، فإن أبى قبل لللتي خاط الثوب: أعطه قيمة ثوبه غير مخيط، فإن أبى كنانا شريكين هذا بقيمة ثوبه وهذا بخياطته.

قال: وقال مىالك في رجـل اشترى ثـوباً فـاخطا البـائع فـاعطاه ثـوباً غيـره فقطعـه المشتري وخاطه قال: إن أحب أن يأخذ ثـوبه لم يكن لـه ذلك حتى يـدفع إلى هـذا أجر خـاطته.

قـال ابن القاسم: فـأرى أن يقال لمشتـري الثوب: إن أحببت فـادفع قيمـة الشوب صحيحاً، وإن أحببت فادفعه مخيطاً ولا شيء عليك. قال: وإنما بلغني هذا عن مالك.

قلت لابن القاسم: لم لا تجعل على القصار هنهنا شيئاً إذا رضي رب الثوب أن يأخذ ثوبه ويدفع أجر الخياطة؟ قال: لأن رب الشوب إذا أخذ شوبه لم يكن على القصار شيء.

قلت: ولم جعلت للذي قطعه ثمن خياطته وقد قلت في الذي يغصب الشوب من الرجل فيقبطعه فيخيطه قميصاً: إن المغصوب إن أحب أن يأخذ قميصه ولا يكون للغاصب من الخياطة قليل ولا كثير؟ قال: لأن الغاصب متعد، ولأن هذا إنما دفع إليه الثوب ولم يتعد.

قلت: أرأيت إن كان القطع والخياطة قـد نقصا الشوب فقال رب الشوب: أنا آخـذ

الثوب وما نقصه القطع والخياطة أيكون ذلك له أم لا؟ قال: لا يكون ذلك له وليس له أن يأخذه إذا كان مخيطاً إلا أن يدفع أجر الحياطة إلى الذي قطع الثوب وخاطه.

# القضاء في الرجل يشتري الثوب فيخطىء البائع فيعطيه غير ثوبه فيقطعه ويخيطه ولا يعلم بذلك ثم يعلم بذلك

قلت: أرأيت إن اشتريت من رجل ثوباً فأخطأ فأعطأني غير الثوب فقطعته قميصاً ولم أخطه فأراد رب الثوب أن يأخذه مقطوعاً؟ قال: ذلك له وليس القطع بزيادة من الذي قطعه ولا نقصان.

قلت: فإن خاطه؟ قال: إذا خاطه لم يكن لرب الثوب أن يأخذه إلا أن يمدفع قيمة الخياطة لأن هذا الذي قطعه لم يأخذه متعدياً.

#### القضاء في الخياط والصراف يغران من أنفسهما

قلت: أرأيت إن جئت إلى بزاز لأشتري منه ثوباً فدعوت خياطاً فقلت له: أبصر هذا الثوب إن كان يقطع قميصاً اشتريه فقال لي الخياط: هو يقطع قميصاً فاشتريته فإذا هو لا يقطع قميصاً أيكون لي على الخياط شيء أم لا؟ قال: قال مالك: لا شيء على الخياط ولا شيء للمشتري على البائع ويلزم الشوب المشتري ولا يرجع على البائع ولا على الخياط بقليل ولا بكثير.

قال ابن القاسم: وكذلك الصيرفي يأتيه الرجل فيريه الدراهم فيقمول له: هي جياد ولا بصر له بها فتوجد على غير ذلك فلا ضمان عليه ويعاقب إذا غر من نفسه، وكذلك الخياط أيضاً إن كان غر من نفسه عوقب.

### القضاء في ترك تضمين الصناع ما يتلف بأيديهم إذا أقاموا عليه البينة

قلت: أرأيت الصناع في السوق الخياطين والقصارين والصواغين إذا ضاع ما أخذوا للناس مما يعملونه بالأجر وأقاموا البينة على الضباع أيكون عليهم ضمان أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: إذا قامت لهم البينة بذلك فلا ضمان عليهم وهو بمنزلة الرهن.

قلت: أرأيت القصار إذا قرض الفأر الثوب عنده أيضمن أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: يضمن القصار إلا أن يأتي أمر من أمر الله يقوم له عليه بينة، فالقصار لا يضمن إذا جاء أمر من أمر الله تقوم له عليه بينة والفار من يعلم أنه قرضه فهو على القصار و . و كتاب تضمين الصناع

إلا أن يقوم للقصار بينة أنه قرضه بمعموفة تعرف أنه قرض الفار من غير أن يكون ضيح الثياب حتى قرضها الفار. قال: فإن قـامت له بينـة بحال مـا وصفت لك فـلا يكون علميـه ضمان.

قلت: أرأيت إن جفف القصار ثوباً على حبل له على الطريق مثل هذه الحبال التي يربطونها على الطريق فمو رجل بحمل له فخرق الثوب أيضمن الثوب أم لا؟ قال: يضمن ما خرق.

قلت: فإن لم يوجد عند الـذي خرق الشوب شيء أيضمن القصار أم لا؟ قـال: لا ضمان على القصار لأن هذا قد علم أنه من غير فعل القصار.

قلت: ولم ضمنت الذي خرقه وإنما مر بحمله في طريق المسلمين، والقصار هو الذي نشر شوبه في طريق المسلمين؟ قال: همو وإن كان نشره في طريق المسلمين لم يكن لهذا المار أن يخرقه، فلما خرقه ولم يكن له أن يخرقه ضمنته، قال: وهمو رأيسي مثل ما وصفت لك من الأحمال إذا اصطلعت في طريق المسلمين، فالقصار له أن ينشر الثياب.

قلت: وكذلك لـو وضع رجـل في طريق المسلمين قـلالاً فمر النـاس فعثروا فيهـا فانكسرت أيضمنونها؟ قال: نمم، وكذلك لو أن رجلاً أوقف دابته عليها حملها في طريق المسلمين فأتى رجل فصدمها فكسر ما عليها أو قتلها كان عليه ضمان ذلك.

قلت: أرأيت الصناع ما أصاب المتاع عندهم من أمر الله مثل التلف والحريق والسرقة وما أشبهه فاقلموا على ذلك البينة؟ قال: قـال مالـك: لا ضمان عليهم إذا قـامت على ذلك بينة ولم يفرطوا.

قلت: أرأيت إن استأجرت خياطاً يخيط لي قميصاً فلم أدفعه إليه في حانوته وأصرته أن يخيطه عندي في بيتي فضاع. قال: قال مالك: لا ضمان على الخياط إذا لم يسلم النوب إلى الخياط.

قال مالك: وكذلك الصناع كلهم إذا استعملتهم في بيتك إذا لم يسلم الثوب إليهم فضاع فلا ضمان عليهم إلا أن يكونوا تعدوا.

قلت: وكذلك لو اكتريت على حنطة فكنت مع الحنطة فضاعت؟ قـال مالك: لا ضمان على الحمال لأن رب الطعام لم يسلمه إلى الحمال إذا كان معه.

#### القضاء في دعوى الصناع

قلت: أرايت إن دفعت إلى صباغ ثوباً ليصبغه فقلت: إنما أمرتك أن تصبغه الخضر فقال الصباغ: إنما أمرتني بأسود أو بأحمر وقد صبغته كذلك. قـال: قال مـالك: الشـول قول الصباغ إلا أن يأتي من ذلك بأمر لا يشبه.

قلت: وأي شيء معنى قوله لا يشبه؟ قال: يصبغ الثوب بما لا يشبه أن يكون صبغ ذلك الثوب.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى صائغ فضة ليصوغهـا فصاغهـا سوارين فقلت: إنمـا أمرتك بخلخالين؟ قال: قال مالك: القول قول الصائغ.

قلت: أرأيت الصباغين والخياطين والحدادين والعمال كلهم من الأسواق إذا أخلوا السلع يعملونها للناس بالأجر أو بغير الأجر إذا قبالوا لأرباب السلع: قد رددناها عليكم أيصدقون في قول مالك أم لا؟ وكيف إن كان أرباب السلع دفعوا ذلك بينة أو بغير بينة؟ قال: قال مالك: عليهم أن يقيموا البينة أنهم ردوا السلع إلى أربابها وإلا غرموا ما دفع إليهم ببينة أو بغير بينة إذا أقروا بها وعملوا بالأجر أو بغير الأجر فهو واحد عندنا لأن مالكا قال: من استعمل من الحمال كلهم من الخياطين والصواغين وغيرهم على شيء فعملوه بغير أجر فزعموا أنه قد هلك غرمه وضمته ولم ينفعه أنه عمله بغير أجر ولا ييرثه ذلك وكان بمنزلة من استؤجر عليه.

قلت: وصواء أن كانوا قبضوا ذلك ببينة أو يغيىر بينة؟ قـال: نعم، قال: ومـا سألنـا مالكاً عنه مغ. سُنة.

### في دعوى المتبايعين

قلت: أرأيت لو أن رجلاً اشترى سلعة فاختلف المشتري والبائع في الثمن والسلعة قائمة بعينها قد قبضها المشتري وغاب عليها أو لم يقبضها؟ قال: قال مالك: إن كان لم يقبضها حلف البائع ما باع إلا بكذا وكذا ثم كان المشتري بالخيار إن شاء أن يأخذها بما قال البائع أخذها وإلا حلف المشتري ثم ترادا البيع، فإن كان قد قبضها وغاب عليها رأيت إن كانت السلعة لم تبع ولم تعتق ولم توهب ولم يتصدق بها ولم يدخلها نماء ولا نقصان ولا اختلاف من الأسواق تحالفا وكانت بمنزلة من لم يقبضها وإن دخلها شيء مما وصفت لك نماء أو نقصان أو اختلاف أسواق أو كابة أو بيع أو شيء مما وصفت لك كان القول قول المبتاع وعليه اليمين إلا أن يأتي بما لا يشبه من الثمن؟ قال: ورددتها على كتاب تضمين الصناع

مالك مرة بعد مرة فقال هذا القول وثبت عليه، ولم يختلف فيه قوله، وقد روى ابن وهب عن مالك إذا بان المشتري بالسلعة فحازها وضمها وبان بها ثم اختلفا في الشمن أحلف المشتري بالله ما اشتراها إلا بما ادعى، ثم يسلم إليه ما لم يكن شيء يعرف به كـذبه أن يقول: أخذت العبد بدينار أو درهم وأشباه هذا مما لا يكون مما زعم أنه أخذه.

قال سحنون: وبه أقول.

قلت لابن القياسم: أرأيت إن مات البيائع أو المبتاع أيكون ورثتهما مكانهما إذا كانت السلعة بعينها قائمة؟ قال: إن كانت السلعة لم تفت بعشل ما وصفت لك من وجوه الفوت واختلفا في الثمن وادعى كل واحد منهما أن الثمن كذا وكذا تحالفا وترادا السلعة وإن قاتت بما وصفت لك فالقول قول ورثة المبتاع إذا ادعوا معرفة ما اشتراها به صاحبهم وإن تجاهل ورثة البائم وورثة المشتري وقصادقا في البيع وقال: لا نعرف بما باعها البائح ولا بما اشتراها المشتري وقال ذلك أحلف ورثة المبتاع أنهم لا يعلمون بما اشتراها به أبوهم ثم يحلف ورثة البائم أنهم لا يعلمون بما باعها به أبوهم فإن فاتت بما ذكرته لك من وجوه الفوت لزمت ورثة المشتري بقيمتها في مال المشتري؟ قال: فإن جهل ورثة البائع الثمن وادعى ورثة المشتري معرفة الثمن أو جهل ورثة المشتري الثمن وادعى ورثة البائع معرفة الثمن أحلف من ادعى المعرفة منهما إذا جاء بأمر سداد يشبه أن يكون ثمن السلعة فيكون القول قوله مع يعينه وهذا رأيسي.

قلت: أرأيت إن اشتريت ثوياً فقطعته قميصاً فلم يخط الخياط حتى اختلفت أنا والبائع في الثمن فالقول قول من في قول مالك؟ قال: قال مالك: إذا كمانت السلعة على حالها لم تفت بنماء ولا تقصان في فلقول البائع، وإن فاتت بنماء أو نقصان فالقول قول البناع، والفطع نقصان بين، فالقول إذا قطعه عند مالك قول المبتاع ولم يقل لي ذلك مالك في ثوب ولا حمار ولكنه جمعه لي فقال: إذا كمانت سلعة دخلها نماء أو نقصان فاختلفا كان القول قول المشترى.

قلت: أرايت إن أشتريت سلعة من رجل إلى أجل فاختلفنا في الأجل وتصادقنا في الثمن فقال البائع: بعنك إلى شهر وقال المشترى: الشتريت منك إلى شهرين؟ قال: إن كانت السلعة قائمة لم تفت تحالفا وترادا، وإن كانت قعد فاتت فالقول قول المبتاع مح يعينه، وهذا قول مالك فيما بلغنى عنه أنه قاله: إذا فاتت.

قلت: وكذلك إذا قبال البائع: بعتك هـذه السلعة حيالة، وقبال المشتري: بـل اشتريتها منك إلى شهر أو إلى شهرين؟ قال: أرى إن كانت السلعة بيد صاحبها ولم تفت من بعد المشتري بشيء ممما وصفت لك تحالفا وترادا، وإن كان قد دفعها البائع إلى المشتري وفاتت في يديه فالمشتري مدع لأن البائع لم يقر له بالأجل وإنما اختلفت هذه والتي قبلها لأن البائع قد أقر بالأجل في التي قبلها وهذه لم يقر فيها بالأجل، فالمشتري مدع والبائع كان أولًا مدعياً لأجل قد حل.

قال: وبلغني عن مالك أنه قـال: اختلاف الآجـال إذا فاتت السلع كـاختلافهم في الثمن.

قال سحنون: وروى ابن وهب عن مالك: أنهما إذا اختلفا في الأجمال فقال همو: إلى أجل شهو، وقال المشتري: إلى أجل شهوين أو قال البائع: حال، وقمال المشتري: إلى أجل، أن ذلك سواء إن لم يقبضها المبتماع فالقول قول البائع ويحلف، والمبتماع بالخيار، وإن كان قد قبضها المبتاع فالقول قول المبتماع مع يمينه إذا ادعى ما يشبه وهدا قول الرواة.

قلت: أرأيت إن تصادق المشتري والبائع أنه إنها اشترى السلعة إلى سنة فقال البائع: قد مضت السنة وقال المشتري: لم تمض السنة بعد وقد بقي منها شهران أو أربعة أشهر أو بقي نصف السنة؟ قال: القول قول المبتاع مع يمينه، وذلك أني سالت مالكاً عن الرجل بقاجر نفسه من الرجل سنة فيقول الأجير بعد أن يعمل ما شاء الله: قد أوفيتك السنة، ويقول المستأجر: قد بقي لي نصف السنة؟ قال: إن لم تقم للأجير بينة أنه قد أتم السنة عمل بقية السنة وكان على المستأجر اليمين أنه ما أوفاه السنة.

قال: فقلت لمالك: فالرجل يستأجر الدار سنة فيسكنها ستة أشهر فيقول المتكاري: لم أسكن سنة ويقول المكري: قد سكنت سنة. قال: القول قول المتكاري مع يمينه إلا أن يكون للمكري بينة أنه سكن سنة فمسألتك إذا أقر البائع بالأجل وادعى البائع أنه قد حل فهو مدع على المشتري، فالقول قول المشتري وعليه الميين.

قلت: أرأيت لو أن القاضي دفع مالاً إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى فلان فقال المبعوث معه المال: قد دفعت المال إلى الذي أمرني به القاضي وأنكر الذي أمر القاضي أن يدفع إليه المال أن يكون قبض المال؟ قال: أرى أنه ضامن إلا أن تقوم له بينة، سحون.

وقد قسال الله في والي اليتيم ﴿فَإِذَا دَفَعَتُم إليهم أُمُوالُهم فَاسُهُمُوا عَلَيهم﴾ [النساء ٢] فإذا ترك المأمور أن يتوثق فقد لزمه الضمان كما لزم والى اليتيم.

# في الرجل يريد أن يفتح في جداره كوة أو باباً

قلت: أرأيت الرجل يربد أن يفتح في جداره كدوة أو باباً يشرف منهما على جاره فيضر ذلك بجاره، والذي فتح إنما فتح في حائط نفسه أيمنع من ذلك في قول مالك؟ قال: بلغني عن مالك أنه قال: ليس له أن يحدث على جاره ما يضره وإن كان الذي يحدث في ملكه.

قلت: أرأيت إن كانت له على جاره كوة قليمة أو باب قليم ليس فيه منفعة وفيه مضرة على جاره أيجبره أن يغلق ذلك عن جاره؟ قال: لا يجبره على ذلك لأنه أمر لم بحدثه عله.

قلت: فإن كان ليس له فيه منفعة وفي ذلك على جاره مضرة وذلك شيء قديم؟ قال: فلا أعرض له ولم أسمعه من مالك ولكنه رأيسي .

# في النفقة على اليتيم والملقوط

قلت: أرأيت إن كفل رجل يتيماً فجعل ينفق عليه ولليتيم مال أله أن يرجع فيعا أنفق على البتيم في مال البتيم؟ قال: نعم.

قلت: أشهد أو لم يشهد؟ قال: نعم إذا قال: إنما كنت أنفق عليه على أن أرجع عليه به في ماله.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم هو قوله.

قلت: أرأيت إن التقط رجل لقيطاً فرفعه إلى السلطان قامره السلطان أن ينفق عليه؟ قال مالك: اللقيط إنما ينفق عليه على وجه الحسبة وإنما ينفق عليه من احتسب.

قلت: فإن لم يجد السلطان من يحتسب عليه؟ قال: أرى نفقت من بيت مال المسلمين لأن عمر بن الخطاب قال: فققته عليه. المسلمين لأن عمر بن الخطاب قال: فققته علينا واللقيط لا يتبع بشيء مما أنفق عليه. قال مالك: وكذلك اليتامى الذين لا مال لهم، وإن قال الذين يكون اليتامى في حجورهم: نحن نسلفهم حتى يبلغوا فإن أفادوا مالاً أخذناه منهم وإلا فهم في حل.

قال مالك: قولهم ذلك باطل لا يتبع اليتامى بشيء من ذلك إلا أن يكون لهم أموال عروض فيسلفونهم على تلك الصروض حتى يبعوا تلك العروض فذلك لهم، وإن قصر ذلك المال عما أسلفوا اليتامى فليس لهم أن يتبعوهم بشيء، واللقيط بهذه المنزلة أيضاً.

قلت: أرأيت إن التقطت لقيطاً فأنفقت عليه فأتى رجل فأقام البينة أنه ابنه أيكون

كتاب تضمين الصناع كتاب تضمين الصناع

لي أن أتبعه بما أنفقت عليه؟ قال: نعم إذا كان الأب موسراً يوم أنفق هـذا الرجل على اللقيط لأن نفقته كانت لازمة لابيه إذا كان أبوه الذي طرحه عامداً، وإن لم يكن هو طرحه فلا شيء عليه.

قلت: أرأيت لو كان ضالاً فوقع عليه رجل فأنفق عليه؟ قال: سئل مالك عن رجل ضل منه ابنه وهو صغير ممن تلزمه نفقته فأخذه رجل فأنفق عليه ثم أن أباه قدم عليه فأراد الذي كان عنده أن يتبعه بما أنفق عليه؟ قال مالك: لا أرى ذلك ولا يتبع بشيء مما أنفق عليه، فاللقيط عندي بمنزلته لأن المنفق إنما أنفق عليه على وجه الحسبة فلذلك لم أر له ه.٩

قلت: وكذلك لو أن رجلاً غاب عن أولاد له صغار فأنفق عليهم رجل من غير أن يأمرهم والدهم بالنفقة عليهم والوالد يوم أنفق هذا الرجل كان موسراً فقدم الوالد أيكون لهذا الرجل أن يتبعه بما أنفق على ولده؟ قال: نهم لأن مالكاً قال في الرجل يغيب عن امرأته فتنفق ثم يقدم فتريد أن تتبعه بما أنفقت قال مالك: إن كان موسراً يوم أنفقت في غيته كان لها أن تتبعه وإلا لم يكن لها أن تتبعه.

قال: ولأن مالكاً قال: تلزمه نفقة ولده إن كان موسراً وإلا فهم من فقراء المسلمين ولا يكلف بشيء لا يقدر عليه من نفقتهم وعلى هذا رأيت ذلك في الولد، وقال في الصبي إذا أنفق عليه رجل فأراد أن يتبع الصبي بما أنفق عليه: لم يكن له ذلك إلا أن يكون للصبي مال يوم أنفق عليه فيكون له أن يتبع مال الصبي بما أنفق على الصبي.

قلت: ومن هؤلاء الصبيان الذين جعل مالك عليهم النفقة على وجه الحسبة إذا لم يكن لهم مال؟ قال: اليتامي.

قلت: أرأيت إن أنفق على صبي وله والد بغير إذنه أيلزم الوالد ما أنفق عليه أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك.

قال ابن القاسم: [لا أني أرى إن كان أمراً يلزمه السلطان إياه فياني أرى أن ذلك يلزمه مثل الرجل يغيب وهو موسر فيضيع ولده فيأمر السلطان رجلاً بالنفقة على ولمده أو ينفق هو عليهم بغير إذن السلطان على وجه السلف له وكان الولد صغاراً ممن يلزم الوالد النفقة عليهم فأرى ذلك عليه إذا كان ذلك منه على وجه السلف وحلف على ذلك وكانت له البينة بالنفقة عليهم وإن كان الأب معسراً لم يلزمه من ذلك شيء وإن أيسر فمات بعد ذلك لم يتبم بما أنفق على وجه الحسبة إذا كان الأب يوم أنفق عليهم معسراً؟ قال: لأن ٤١٠ كتاب تضمين الصناع

مالكاً قال: إذا كان الوالد معسراً لم تلزمه نفقة ولده وإن كان الوالد موسراً لزمت نفقة ولده فأرى هذا الذي أنفق على هذا الصبي الذي له والد أنه إن كان الوالد موسراً لزم الوالد ما أنفق هذا على ولده إذا كان إنسا أنفق عليهم على نحو ما وصفت لك، وإن لم يكن الوالد موسراً فلا أرى أن يلزمه ذلك لأن الوالد في هذا المحرضع إذا كان موسراً إنما هـو بمنزلة مال الصبي، فالذي يلزم الصبي يلزم الوالد إذا كان موسراً.

# القضاء في الملقوط

قلت: أرأيت إن التقطت لقيطاً فكابرني عليه رجل فنزعه مني فرفعته إلى القاضي أيرده عليّ؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئًا، وأرى أن ينظر في ذلك الإمام، فإن كان الذي التقطه قوياً على مؤته وكفائته رده إليه وإن كان الذي نزعه منه مأموناً وهو أقوى على الصبي نظر السلطان للصبي بقدر ما يرى.

قلت: أرأيت إن التقطت لقيطاً في مدينة من مدائن المسلمين أو في قرية من قرى أمل الشرك في أرض أو كنيسة أو في بيعة أو التقطته وعليه زي الإسلام أو عليه زي المسالم أو عليه زي الإسلام أو عليه زي النهود أي شيء تجعله أمسلماً أو نصرانياً أو يهودياً في قول مالك؟ وكيف إن كان قد التقطه الذي التقطه لذي بعض هذه المواضع التي ذكرت لك مسلماً أو مشركاً ما الإسلام ومدائنهم وحيث هم فأراه مسلماً وإن كان في مدائن أهل الشرك وأهل اللذمة ومواضعهم فأراه مشركاً ولا يعرض له وإن كان في قرية فيها مسلمون ونصارى نظر، فإن كان إنها مع النصارى ولا يعرض له وإن كان وجده في قرية فيها مسلمون ونصارى نظر، للنصارى ولا يعرض له إلا أن يلتقطه مسلمين وما أشبه ذلك من المسلمين فهو للنصارى ولا يعرض له إلا أن يلتقطه مسلم فيجعله على دينه.

# فيمن يهب لرجل لحم شاته ولآخر جلدها فيغفل عنها حتى تنتج

قلت: أرأيت إن وهب رجل لرجل لحم ثساته ولأخر جلدها فغفل عنها حتى وضعت؟ قال: أرى أن يكون له قيمة جلد الأم أو شرواه إن أدركها قائمة، فإن فاتت لم يكن له في الولد قليل ولا كثير.

فيمن يهب لرجل لحم شاته ولآخر جلدها فيريد صاحب لحمها أن يستحييها

ويقول: أدفع لك قيمة الجلد أو جلداً مثله ويأبى الآخر إلا الذبع قلت: ارأيت لو ان رجلًا وهب لـرجل لحم شـانه ووهب لأخـر جلدها والشــاة حية فدفعها إليهما فقال صاحب الجلد: أذبح الشاة وآخذ جلدها، وقال صاحب اللحم: لا أذبحها ولكني استحب الماكاً وسئل أذبحها ولكني استحبيها وأدفع إليك قيمة الجلد أو جلداً مثلا؟ قال: سمعت مالكاً وسئل عن رجل باع بعيراً واستثنى جلده ثم استحباه الذي اشتراه؟ قال مالك: يكون لصاحبه الذي باعه شروى جلده.

قال: قلت لمالك: أو قيمته؟ قال: أو قيمته كل ذلك حسن.

قلت: أرأيت هذا الذي اشترى البير إن امتنع من نحره وللبائع فيه ثنيا الجلد أيكون له ذلك أو إنما هذا إذا غفل عن البير أو كان مريضاً فبرىء من مرضمه؟ قال: لم أوقف مالكاً إلا على ما أخبرتك جملة ولم يقل غضل أو لم يغفل فمسالتك التي سالت عنها مثل هذا.

قلت: فإن كانت ناقة فغفل عنها حتى نتجت؟ قـال: أرى له قيمـة جلدها ولا شيء له من قيمة جلود أولادها ولا شروى جلود أولادها ولا حق له فيهم.

### في رجل يختلط له دينار في مائة دينار لرجل

قلت: أرأيت إن اختلط دينار لي في مائة دينار لك فضاع منها دينار؟ قال: سمعت أن مالكاً قال: يكون شريكاً له إن ضاع منها شيء فهما شريكان، فهذا بجزء من مائة جزء وجزء قال: وكذلك بلغني عن مالك وأنا أرى لصاحب المائة بمائة جزء وجزء قال: وكذلك بلغني عن مالك وأنا أرى لصاحب المائة تسعق ديناراً ويقتسم صاحب المائة وصاحب الدينار المدينار الباقي نصفين لأنه لا يشك أحد أن تسعة وتسعين منها لصاحب المائة فكيف يدخل صاحب الدينار فيما يستيقن أنه لا شيء له فيه وكذلك بلغني عن عبد العزيز بن أبي صلمة.

# في البازي ينفلت والنحل تخرج من جبح هذا إلى جبح هذا

قلت: أرأيت لو أن بازياً لرجل انفلت منه فلم يقــدر على اخذه بحضـرة ذلك حتى فات بنفسه ولحق بالوحوش أكان مالك يقول: هو لمن اخذه؟ قال: نعم.

قلت: فهل تحفظ عن مالك في النحل إن هي هربت من رجل فضابت من فورها ذلك ولحقت بالجبال أتكون لمن أخذها؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولكن إن كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية فهي بمنزلة ما وصفت لك من الوحوش في رأيسي.

قال: وقال مالك في النحل تخرج من جبح هذا إلى جبح هذا ومن جبح هذا إلى

كتاب تضمين الصناع

جبح هذا قال: إن علم ذلك واستطاعوا أن يردوها إلى صاحبها ردوها وإلا فهي لمن ثبتت في إجباحه قال مالك: وكذلك حمام الأبرجة.

## في الحكم بين أهل الذمة وتظالمهم في البيع والشراء

قلت: أرأيت أهل الـذمــة إذا اشتروا وبــاعـوا فيمــا بينهم أيحكم عليهم بحكم المسلمين فيما باعوا واشتروا ويلزمهم ذلك في قول مالك؟ قــال: نعم لأن البيع والشـراء إذا امتنع أحدهم من أن ينفــذ ذلك فهــذا من الظلم فيمــا بينهم، فالحكم أن يحكم فيمــا بينهم بهذا إلا ما كان من الربا وما أشبهه فإنه لا يحكم به فيما بينهم.

قلت: أرأيت السلم بين النصارى واليهود أيحملوا من ذلك على ما يحمل عليه أهل الإسلام من الجائز والفاسد في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا أرى للحكم أن يحكم بينهم ولا يعرض لهم، فإن ترافعوا إليه كان مخيراً إن شاء حكم وإن شاء ترك. قال مالك: وترك ذلك أحب إلي وإن حكم فليحكم بينهم بحكم الإسلام وذلك أن النبي عليه السلام إنما حكم في اللين حكم فيما بينهم بالرجم لأنهم لم تكن لهم ذمة يوم حكم بينهم. قال مالك: فكذلك رأيت ذلك لأنهم أهل ذمة.

#### في الرجل يقع له رطل زيت في زق زنبق لرجل

قلت: أرأيت لو أن رطلاً من زيت وقع في زق زنبق لرجل؟ قال: يكـون لك عليـه رطل من زيت، فإن أبى أخذت رطلك الذي وقع فى الزنبق من الزنبق.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

## في الرجل يعترف الدابة والعبد والعروض في يدي رجل

قلت: أرأيت ما ذكرت لي من قول مالك في الذي يشتري الدابة فتعترف في بديه فأراد أن يطلب حقه؟ قال: يخترج قيمتها فتوضع على يدي عدل ثم يدفع إليه الدابة فيطلب حقه أرأيت إن رد الدابة وقد حالت أسواقها أو تغيرت بزيادة أو نقصان بين أبكون له أن يردها ويأخذ القيمة التي وضعاها على يدي عدل؟ قال: قال مالك: : إن أصابها نقصان فهو لها ضامن يريد بذلك مثل العور أو الكسر أو العجف، قال: وأما حوالة الاسواق فله أن يردها عليه عند مالك.

قلت: أرأيت هذا أيضاً في الإماء والعبيد مثله في الدابة؟ قال: قال مالك: نعم إلا

أني سمعت مالكًا يقول في الأمة: إن كان الرجل أميناً دفعت إليه الجاريـة، وإلا فعليه أن يستاجر لها رجلًا أميناً يخرج بها.

قال مالك: ويطبع في أعناقهم.

قال: فقلنا لمالك: ولم قلت يطبع في أعناقهم؟ قال: لم يزل هذا من أمر الناس.

قلت: أرأيت إن كانت ثياباً أو عروضاً أيمكنه منهـا ويأخـذ القيمة؟ قـال: نعم في رأيـى .

تم كتاب تضمين الصناع من المدونة الكبرى ويليه كتاب الجعل والإجارة.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

## كتاب الجعل والإجارة

قال عبد البرحمن بن القاسم: قال مالك بن أنس فيمن باع سلعة من رجل بثمن على أن يتجر له في ثمنها سنة.

قال: قال مالك: إن كان اشترط إن تلف المال أخلفه له البائع حتى يتم عمله بهما سنة فلا بأس بذلك وإلا فلا خير فيه، وفسخ وهذا يشبه الذي يستأجر الرجل لبرعى له غنمه هذه بأعيانها سنة فهو إن لم يشترطا ما مات منهما فعلى رب الغنم خلفها وإلا فلا خير في هذه الإجارة، وكذلك الدنانير التي باع بها سلمة وشرط على المشتري أن يعمل بها سنة فكذلك همو لا يصلح إلا أن يشترط إن ضاعت الدنانير فعلى البائع أن يخلفها حتى تتم السنة.

قلت: أرأيت إن اشترطا إن ضاعت الدنانير فعلى البائع أن يخلفها فضاعت الدنانير فقال البائع: لا أريد أن أخلفها ولا أريد عملاً بها؟ قال: يقال: اذهب بسلام.

قلت: وكذلك راعي الغنم بأعيانها إذا استأجره سنة يرعاها بأعيانها واشترط عليه أن ما ضاع منها أخلفه فهلك منها شيء فقال رب الغنم: لا أريد أن أخلفها فقال: يقال لـه أوف الإجارة وأنت أعلم إن شئت فاخلفها، وإن شئت فلا تخلفها، ولا يصلح لـه في الأصل الإجارة إلا أن يشترط أن ما مات منها أخلفه وهذا قول مالك.

قلت: ولم أجاز مالك هذا البيع أن يبيعه سلعة بمائة دينار ويشترط أن يعمل بها سنة فإن تلفت أخلفها البائع فيعمل بها؟ قال: لأن مالكاً يجيز البيع والإجارة أن يجتمعا في صفقة واحدة وإنما هذا بيع وإجارة باعه السلعة بمائة دينار ويعمل الرجل فيها سنة؛ ألا ترى لو أنك استأجرت رجلًا يعمل لك بهذه المائة دينار سنة أن ذلك جائز إذا اشترطت عليه إن ضاعت أخلفها فيعمل بها، فإن ضاعت فإن شت فاخلفها وإن شت فلا تخلفها، والإجارة قد لزمتك له تامة ولا تصلح الإجارة إلا أن يكون في أصل الإجارة شرط إن ضاعت الدنانير أخلفتها فيعمل بها المستأجر.

قال: وقال مالك في الشوب يكون للرجل فيبع نصفه من رجل على أن يبع له النصف الباقى: إن ذلك جائز إذا ضرب لذلك أجلًا.

قلت: فإن قال: أبيعك نصف هذه الدار وهو بالفسطاط على أن يبيع له النصف الآخر ببلد من البلدان؟ قال: قال مالك: لا يعجبني ذلك.

قلت: وكذلك لـو قال أبيعـك نصف هذا الحمـار على أن تبيع لي النصف البـاقي بموضع كـذا وكذا لبلد آخر أو قال: أبيعـك نصف هذا الـطعام وهـو بالفسـطاط على أن تخرج به كله إلى بلد آخر فتبيعـه؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا.

قلت: فإن قال أبيمك نصف هذه الأشياء التي سألتك عنها على أن تبيع لي نصفها في موضع حيث بعته السلعة؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قال سحنون: ما خلا الطعام فإنه لا يجوز فأما غير الـطعام إذا ضربت لذلك أجلًا على أن تبيع لي نصفها إلى شهر فلا بـأس به، فـإن لـم يضرب لـذلك أجـلًا فلا خيـر في ذلك.

قال ابن وهب، وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة في الثوب.

قلت: أرأيت إن ضرب لذلك أجلًا، فباعها قبل الأجل؟ فقال له: من الأجر بحساب ذلك الأجل إن كان باعها في نصف الأجل فله من الأجر نصف الأجرة وهذا قول مالك.

قلت: فإن مضى الأجل ولم يقدر على بيع السلعة؟ فقال: له الأجر كاملًا، وكذلك قال مالك.

قلت: ولم لم يجزه مالك إلا أن يضرب لـذلك أجـلاً؟ قال: لأن مالكـأ كـره أن يجتمع البيع والجمل في صفقة واحدة وكـره أيضاً أن تجتمع الإجارة والجمـل في صفقة واحدة وإنما جوز مالك الجعل في الشيء القليل إذا كان حـاضراً مثـل الثوب أو الشويين 217 كتاب الجعل والإجارة

قأما إذا كثر ذلك فلا يصلح فيه إلا إجارة، وكذلك قال لي مالك فهذا الذي قال لي في مالك فهذا الذي قال لي في مالك: أيعك نصف هذه الثياب أو نصف هذه الدابة على أن تيح لي النصف الباقي ولم يضرب لذلك أجلاً، فإن كان الثوب أو الثوبين فهذا مما يجوز فيه الجعل، فإذا وقح مع هذا الجعل بيع في صفقة واحدة لم يصلح عند مالك وإن كان الطعام كثيراً والثياب كثيرة أو الدواب كثيرة لم يصلح فيها الجعل عند مالك وصلحت فيها الإجارة فإن كان كثيراً فقد اجتمع في هذه الصفقة في مسألتك بيع وإجارة، فإن لم يضرب للإجارة المن لا تكون الإجارة جائزة إلا أن يضرب لذلك أجلاً، فإن لم يضرب لإجارة أو المن أن يضرب للللاجارة أو المناسدة البيع أيضاً، لأن الإجارة وألمائة فإذا فسلت الإجارة في الصفقة ومعها بيع فسد البيع فسدا جميماً، ومما يبين ذلك أنه إذا اجتمعا في صفقة واحدة فكان أحدهما فاسداً الإجارة أن لذلك إجارة ليس بجعل لأن الجعل إنما هو إن شاء أحدهما فان يبيع له النصف النقي الأخر لا يقدر على أن يبرد الثوب ولا يبيع النصف إذا أراد، فهذا يدلك على أن هده إبدارة، فإن كان إجارة لم تصلح إلا أن يضرب لذلك أجارة، فإن كان إجارة لم تصلح إلا أن يضرب لذلك أجلاً، فإن كان لم يضرب لذلك أجلاً، فإن كان أجل لم مائل الل.

قال: وقال مالك: وكذلك الرجل يستأجر الرجل يبيع له الأعكام من البز أو المطعام الكثيرة أو السلع الكثيرة أو السلع الكثيرة ولا يضرب لذلك أجلاً، قال مالك: لا خير في ذلك إلا أن يضرب لذلك أجلاً فهو جائز بمنزلة الأجير فإن باع إلى ذلك الأجل فله أجره وإن باع قبل الأجل أعطى من الأجر بحساب ذلك فبإن كان باع في نصف الأجل فله نصف الأجر وإن كان باعه في ثلثي الأجل فله ثلثا الإجارة.

قال سحنون: وقد ذكر بعض الـرواة عن مالـك في هذا الأصـل أنه إذا بـاعه نصف ثوب على أن يبيعه النصف الآخر أنه لا خير فيه.

قيل لمالك: فإن ضرب للبيع أجلاً؟ قال: فذلك أجره له.

قلت: أرأيت إن قبال: أبيع لـك هذه السلع وهي كثيرة إلى أجل كـذا وكذا بكـذا وكذا درهماً على أني متى ما نشت تركت ذلك أيجوز ذلك وتجعلها إجارة له فيها الخيار؟ قال: إذا لم ينقده إجارته فلا بأس بذلك عند مالك وإن نقده فلا خير في ذلك لأن الخيار لا يصلح فيه النقد في قول مالك، وهذا الذي سألت عنه كثيراً لا يصلح فيه الجمل فلم تقع إجارته على الجعل وإنما وقعت الإجارة لازمة له فيها الخيـار فلا يصلح فيهــا النقد وهــذا قول مالك.

قلت: أرأيت إن لم يشترط في مسالتي هذه في إجارته أنه منى شاء أن يذهب ذهب ولكنه آجر نفسه بمائة دوهم يبيع له هذه السلعة إلى شهر أيجوز في هذا النقد أم لا؟ قال: لا يجوز في هذا النقد لأنه إن باعه قبل مضي الشهر رد من الأجر بقدر ما بقي من الشهر فلا يجوز هذا.

قال ابن القاسم: ويدخله بيع وسلف.

قلت: أرأيت إن مضى يوم أو يومان والسلمة على حالها إلا أنه لم يتقده وكانت الإجبارة جائزة في قول صالك لأنه لم يتقده فلما مضى يوم أو يومان قال الأجبر للذي استأجره على بيع تلك السلمة أعطني إجازة هذين اليومين أو هذا اليوم بحساب الإجازة من الشهر؟ قال: ذلك له عند مالك لأنه إنما استأجره على أيام ويعطي على حساب الشهر لأنه لو لم يبع شيئاً حتى استكمل الشهر كانت إجازته إجازة أماة وإن باع فيها دون ذلك كان له بحساب الشهر ويعطى من الأجر على قدر ما أقام في المتاع باع أو لم يبع الإجازة تلزمه في الشهر كله إلا أن يبع المتاع قبل الشهر فيكون له من الأجر بحساب ما مضى من الشهر.

قلت: أرأيت إن استأجرته شهراً على أن يبيع لي ثوباً وله درهم؟ قـال: ذلك جـائز إذا كان إن باع قبل ذلك أخذ الإجارة بحساب ما مضى من الشهر.

قلت: والقليل من السلع والكثير تصلح فيه الإجارة في قول مالك؟ قال: نعم ولم أسمع من مالك في القليل شيئاً، ولكن لما جـوز مالـك في القليل بجعـل كانت الإجـارة عندي فيه أجوز.

#### في السلف والإجارة

قلت: لابن القاسم: أرأيت إن دفعت إلى حائك غزلاً ينسجه لي وقلت له: زد عليه رطلاً من غزل من عندك على أن أقضيكه وأجرك عشرة دراهم في نسجه؟ قال: لا يصلح هذا لأن هذا سلف وإجارة فلا يصلح كل سلف جر منفعة.

سحنون وقد نهى رسول الله ﷺ عن سلف جر منفعة.

١٨٤ \* كتاب الجعل والإجارة

# في الرجل يستأجر الرجل على أن يطحن له إردباً من قمح بدرهم و بقفيز من دقيق مما يخرج منها ويسلخ له شاة بدرهم وبرطل من لحمها

قلت: فإن قال رجل لرجل أبيمك دقيق هذه الحنطة كل قفيز بدرهم وذلك قبل أن يطحنها؟ قال: لا بأس بـذلك لأن الـدقيق لا يختلف، وكل شيء جـاز بيعه فــلا بأس أن سـتأجر به كذلك قال مالك.

قلت: لم جوزت شراء دقيق هذه الحنطة كل قفيز بدرهم؟ قال: لأن الـذي اشترى وقيق هـذه الحنطة كـل قفيز بـدرهم فتلفت هذه الحنـطة لم يضمن هذا المشتـري وكـان ضمان ذلك من الـائم.

قال: وقال مالك لي: لو أن رجلًا باع حنطة في سنبله على أن يدرسها ويذريها كل قفيز يدرهم؟ قال: ذلك جائز.

قال: فقلت له: إنمه يقيم في دراسته العشرة الأيام والخمسة عشر يــوماً؟ قــال: لا بأس بذلك، وذلك كله قريب.

قلت: لم أجازه مالك وهذا في سنبله؟ قال: لأنه معروف وقد رآه.

قلت: أرأيت إن استأجرت جزاراً ليسلخ لمي هذه الشاة بدرهم وبـرطل من لحمها؟ قال: لا يجوز هذا.

قلت: وكذلك إن بعت من لحم هذه الشاة كل رطل بدرهم قبل أن أسلخها بعدما ذيحتها؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك لأبي قلت لمالك إنا نقدم المنهل فنزقى بأغنام فنقول: اذيحوا حتى نشتري منكم فيقولوا: لا نفعل لأنا نخاف أن تدركوا لحمها عندنا، ولكن قاطعونا على سعر معلوم ثم نذيح والجزور تشرى كذلك قد انكسرت فيسوم بها القبيل ويقولون لربها: اذبحها فيقول ربها: لا أذبحها حتى تقاطعوني على سعر فيقاطعونه على سعر قبل أن ينحر ثم ينحر؟ قال مالك: لا خير فيه إن قاطعوه على سعر قبل أن يسلخ ورآه من اللحم المغيب وأنه يشتري ما لم ير. قال ابن القاسم: فإن كان الزيت والدقيق أمراً مختلفاً خروجه إذا عصر أو طحن فلا خبر فيه أيضاً، ولا يجوز بيعه حتى يطحنه أويعصره.

ولقد سألته عن الرجل يبيع القمح على أن عليه طحينه مراراً فرأيته يخففه فهذا يدلك على أن الدقيق في مسألتك عند مالك في البيع خفيف ولو كان الدقيق عند مالمك مجهولاً مختلفاً لما جوز أن يشتري الرجل حنطة ويشترط على بانعها أن يطحنها لأنه حين اشترى حنطة واشترط أن يطحنها بائعها فكأنه إنما يشتري دقيقاً لا يعرف كيف يخرج وقد. جوزه مالك.

## في الرجل يقول للخياط: إن خطت لي ثوبي اليوم فبدرهم وإن خطته غداً فأجرك نصف درهم

قلت: أرأيت إن دفعت إلى خياط ثوباً يخيطه لي فقلت له: إن خطته اليوم فبدرهم وإن خطته غداً فبنصف درهم أنجوز هذه الإجارة في قول مالك أم لا؟ قال: لا تجوز هذه الإجارة عند مالك.

قلت: لم؟ قال: لأنه يخيطه على أجر لا يعرفه فهذا لا يعرف أجره، فإن خاطه فله أجرة مثله وقال غيره: إلا أن يكون أجر مثله أقل من نصف درهم فــلا ينقص من نصف درهم أو يكون أكثر من درهم فلا يزاد على درهم.

قلت لابن القاسم: فإن كان أجر مثله اكثر من درهم أو أقل من نصف درهم؟ قال: لا ينظر فيه إذا خاطه عند مالك إلى درهم ولا إلى نصف درهم له أجرة مثله بالغاً ما بلغ. وقال عبد الرحمن: وهذا من باب بيعتين في بيعة.

قال سحنون: وقول عبد الرحمن حسن.

قلت: وكذلك بعض البيوع الفاسدة إذا قبضها المشتري ففاتت في يديه فعليه قيمتها يوم قبضها بالغة ما بلغت، ولا يلتفت في ذلك إلى ما سميا من الثمن في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: والخياط والصباغ في هذا إذا كانت الإجارة فاسدة مثل البيع الفاسد؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك إن دفعت إليه ثوبًا إن خاطه خياطة رومية فبدرهم وإن خاطــه خياطــة عربية فبنصف درهم؟ قال: هذا مثل ما وصفت لك في الإجارة الفاسدة في رأيــي . ابن وهب قبال: وأخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قبال: ينهى أن يقول الرجل للعامل اعمل لي متاعي هذا فإن قضيتنيه غداً فإجارتك كذا وكذا وإن قضيتنيه في بعد غد فاحارتك كذا وكذا؟ قال: هذا مر معتبر في بعة.

### في الرجل يدفع الجلود أو الغزل أو الدابة أو السفينة إلى الرجل على النصف

قلت: أرأيت إن دفع رجل إلى رجل جلوداً على أن يدبغها على النصف أو يعملها على النصف؟ قال: قال مالك: لا خير في ذلك.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى حائك غزلًا على أن ينسجه على النصف يكون الثوب بيننا أيجوز هذا في قول مالك أم لا؟ قال: قال مالك: لا خير في ذلك.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى حائك غزلًا ينسجه لي بالثلث أو بالربع أيجوز هذا في قول مالك؟ قال ، قال مالك: لا يجوز هذا.

قلت: لم؟ قـال: لأن الحائـك آجر نفسـه بشيء لا يدري مـا هــو ولا يــدري كيف يخرج الثوب فلا خير فيه.

قال ابن وهب: وقد قال رسول الله ﷺ: (من استأجر أجيـراً فليعلمه أجـره) وقال: (من استأجر أجيراً فليستأجره بأجر معلوم إلى أجل معلوم).

قال سمحنون: وقال مالك: كل ما جاز لك أن تبيعه فىلا بأس أن تستأجر بـه وما لا يجوز لك أن تبيعه فلا يجوز لك أن تستأجر به.

قلت: فإن قال له انسج غزلي هذا بهذا الغزل الآخر؟ قال: قال مالك: هذا جائز.

قلت: أرأيت إن دفعت سفيتني إلى رجل فقلت له: إكرها فما كان فيها من كراء فهو بيني ويبنك أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك ولا يجوز أن يعطيه الدار أو الحمام فيقول: إكرها فما كان من كراء فهو بيني وبينك لأن الرجل قد آجر نفسه بشيء لا يدري ما هو.

قلت: ولمن يكون جميع الكراء؟ قال: قال مالك: لرب السفينة والدار والحمام.

قلت: أرأيت لو قال رجل لرجل: إعمل على دابتي فما عملت من شيء فلي نصفه ولك نصفه. قال: قال مالك: لا خير فيه، وما عمل من شيء على الـدابة فهـو للعامل ولرب الدابة على العامل أجر دابته بالغاً ما بلغ. قلت: وكذلك السفن مثل الدواب عند مالك؟ قال: نعم كذلك قـال مالـك: هي مثل الدواب.

قلت: فإن أعطاه دابته فقال: إكرها فما أكريتها به من شيء فهو بيني وبينك؟ قال: إن كان إنما قال: إكرهما فقط ولم يقل له اعمل عليها فأرى الكراء لرب الـدابة وللذي أكراها أجر مثله, قال: همذا رأس.

قلت: وعلام قلته؟ قال: قلّته على الرجل يعطي الرجل الدابة فيقول: بعها بمائة دينار فما زاد على المائة فهو بيني ويبنك أو يقول: بعها فما بعتها به شيء فهو بيني وبينك فهذا عند مالك له أجرة مثله وجميع الثمن لرب الدابة. قال مالك: لو أن رجلاً دفع إلى رجل دابة فقال: اعمل عليها ولك نصف ما تكسب عليها كان الكسب للعامل وكان على العامل إجارة الدابة فيما تساوي، وكذلك السفينة إذا دفعتها إلى قوم يعملون عليها كان ما كسبوا لهم وكان عليهم كراء مثلها ولا يشبه أن يقول: في السفينة والحمام أجرهما ولك نصف ما يخرج أو اعمل فيهما ولك نصف ما تكسب فما كان يعمل فيه فله ما كسب وعليه إجارته وما كان إنما يؤاجره ولا عمل له فيه فالإجارة لصاحبها وللقائم فيها إجارة مثله فهذا وجه ما سمعت من مالك.

ابن وهب قال: وأخبرني إبراهيم بن نشيط عن ربيعة أنه قال في الرجل يعمل لرجل في سفينة في البحر بنصيبه من الربح فيقول: لا أعمل لك فيها حتى تقدم إلي دينارين أو ثلاثة سلفاً حتى يقاصه به من ربحه؟ فقال: لا يصلح أن يستأجره في سفينة على نصف ما يربح كا, ذلك لا براه حسناً.

قلت: أرأيت إن قال رجل لرجل: إحمل طعامي هذا إلى موضع كذا وكذا على أن لك نصفه؟ قال: قال مالك: لا يجوز هذا إلا أن يعطيه النصف مكانه نقداً فإن أخره إلى العوضع الذي شرط عليه أن يحمله فلا يجوز لأنه استأجره بطعام بعينه لا يدفعه إليه إلا إلى أجل فلا يصلح ذلك.

قلت: أرأيت إن أخذت دابته أعمل عليها على النصف قال: قال مالك: لا يصلح هذا.

قلت: فإن عمل عليها لمن يكون العمل؟ قال: يكون العمل للعامل ولصاحب الذابة أجر مثلها.

قلت: وكذلك لو أكريتها إلى مكة وكانت إيلاً وكنت أخذتها على أن أعمل عليها على النصف؟ قال: نعم يكون جميع ذلك للمتكاري ويكون لرب الإبل مثله كراء إبله. قـال ابن القاسم: وإن قـال: إكرهـا ولك نصف مـا يخرج من كـواثها كـان الكراء لصاحب الإبل وكان للمكري أجر مثله فيما عمل.

قال: وقال مالك في الرجل يقـول للرجل: بــع سلعتي هذه ولـك نصف ثمنها؟ قال: لا خير في ذلك.

قال: فإن باعها أصطى أجر مثله وكان جميع الثمن لرب السلمة وكذلك الكراء عندي إذا كان يكريها وله نصف الكراء كان عندي بهذه المنزلة التي وصفت لك في بيح السلمة وإذا قال: اعمل عليها ولكل نصف ما يكون من عملها فهذا مخالف لما ذكرت لك والذي يقول: اعمل عليها إنما هو على أحد أمرين إما أن يكون أكرى دابته بنصف ما يكسب الأجير أو يكون آجر نقسه بنصف ما يكسب على الدابة فأولاهما بما يكون من الكسب العامل، وكون أحر نقسه أجر مثلها.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

# في الطعام والغنم والغزل يكون بين الرجلين فيستأجر أحدهما صاحبه على حمله وينسج الغزل على النصف

قلت: أرأيت طعاماً بيني وبين رجل آخر استأجرته على حمله إلى موضع كذا وكذا لنفاق بلغنا في تلك البلدة على أن يكون له على نصف كراء ذلك الطعام أو قلت له: لنفاق بلغنا في تلك البلدة على أن على نصف كراء الطحن؟ قال: إن كان اشترط عليه المتكاري أن يحمل حصته مع حصة المكري إلى ذلك الموضع فبيمهما جميعاً ولا يكون للمكري أن يقاسمه حتى بيمهما أو حتى يلغها تلك البلدة فلا خير في هذا وإن كان إنما أكراه على أن يحمل له حصته والحنظة مجموعة مختلطة فيما بينهما لم يقتسماها إلا أنه متى ما بدا للمكري أخذ حصته من الحنظة فباعها أو وهبها إن شاء في الطريق وإن شاء قبل أن يحمل وإن شاء حيثما شاء وحمل حصة المكتري لازم له ذلك فلا بأس بذلك إذا ضرب لما يبيمها إليه أجلاً وفي الطحين إن كان إن شاء طحن معه وإن شاء لم يطحن فلا بأس بذلك؟ قال: وحصة هنات واحدة على أن يطحنهما جميعاً حصته وحصة بفلاً ولا

قلت: فإن فعل ذلك بهذا الشرط الذي ذكرت لك أنه فاسد؟ قال: يكون للذي طحنه أو حمله على دابته أجر مثل حصة صاحبه في الطحين أو في الكراء.

قلت: أرأيت لو أن غنماً بيني وبين رجل استأجرته على أن يـرعاهـا لي على أن له

نصف أجرها؟ قال: لا بأس بذلك في رأيي إذا كان للراعي أن يقاسمه حصته متى ما بدا له أو يبيع حصته متى ما بدا له لا يمنع من ذلك.

قلت: وتكون الإجارة لازمة للراعي في حصة صاحبه؟ قال: نعم.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم إذا كان إن ماتت الغنم أو نقصت أخلف له مثل حصته وقال غيره: إذا اعتدلت في القسم.

قلت: أرأيت لـو أن غزلًا بيني وبين رجل استأجرته على أن ينسجه لي بــــدراهـم مسماة أيجوز هذا في قول مالك أم لا؟ قال: لا يجوز هـــذا لأن الحائــك لا يقدر أن يبـــــح حصته من الغزل لأن النسج قد لزمه لصاحبه.

# في الرجل يستأجر الرجل شهراً على أن يبيع له ثوباً وله درهم

قلت: أرأيت إن استأجرته شهراً على أن يبيع لي ثوباً وله درهم؟ قبال: ذلك جبائز إذا كان إن باع قبل الشهر أخذ بحساب الشهر.

قلت: والقليل من السلع والكثير تصلح فيه الإجارة في قول مالك؟ قال: نعم ولم أسمع من مالك في القليل شيئاً ولكنه لما جوّز مالك في القليل الجعل كانت الإجارة فيـه عندي أجوز.

قلت: وكمل ما يجوز الجعل فيه عندك تجوز فيه الإجارة؟ قال: نعم إذا ضرب للإجارة أجلًا.

قلت: والكثير من السلع لا يصلح فيه الجعل في قول مالك؟ قـال: نعم لا يصلح فيه الجعل وتصلح فيه الإجارة عند مالك.

قلت: والقليل من السلع تصلح فيه الإجارة والجعل جميعاً في قول مـالك؟ قـال: نعم.

قلت: لم كره مالك في السلع الكثيرة أن يبيعها الرجل للرجل بالجعل؟ قـال: لأن السلع الكثيرة تشغل بائعها عن أن يبيع أو يشتري أو يعمـل في غيرهـا فإذا كثـرت السلع هكذا حتى يشتغل الرجل لم يصلح إلا بإجارة معلومة.

قال لي مالك: والثوب والثوبان وما أشبههما من الأشياء التي لا تشغل صــاحيها عن أن يعمل في غيرها فلا بأس بالجعل فيها وهو متى ما شاء أن يترك ترك، والإجارة ليس له أن يتركها متى ما شاء. ٢٤ كتاب الجعل والإجارة

قلت: أرأيت بيع الدابة والغلام والجارية أهذا من العمل الـذي يجوز فيـه الجعل؟ قال: نعم، وكذلك قال مالك، فإذا كثرت الدواب أو الرقيق فلا يصلح في هذا الجعل.

ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن ربيعة في رجل دفع إلى رجل متاعاً بيبعه ولـه اَجر معلوم على بعد إن باعه وليس لبيعه أمر ينتهي إليه قال: ليس ذلك حسناً إذا استأجره على هذا فإن باعه استوجب اجراً عسى أن يكون أكثر من أجر ما عمل فيها فيان أخطأه يبعها كان قد كفاه منها أمراً قد كان يجب أن يكفاه فهذا بمئزلة القمار.

# في الرجل يستأجر البناء على بنيان داره وعلى البناء الآجر والجص

قلت: أرايت إن استأجرت رجـلًا يبني لي داري على أن الأجـر والجص من عنـد الأجير؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: ولم جوِّزه؟ قال: لأنها إجارة وشراء جص وآجر صفقة واحدة.

قلت: وهذا الأجر لم يسلف فيه ولا هذا الجص ولم يشتر شيئاً من الأجر بعينه ولا من الجص بعينه فلم جوّزه مالك؟ قال: لأنه معروف عند الناس ما يمدخل في همذه الدار من الجص والآجر فلذلك جوّزه مالك.

قلت: هنا قد جملت الأجر والجص معروفاً لأنه كما زعمت أنه عند الناس معروفاً ما يدخل في هذه الدار، أرأيت السلم هل يجوز له فيه إلا أن يضرب له أجلاً وهـذا لم يضرب للأجر والجص أجلاً؟ قال: لأنه لهـا قال له: ابن لي هذه الـدار فكأنه وقت لأن وقت بنائها معروف عند الناس وإنما جوّزه مالك لأن ما يدخل من الآجر والجص في هذه الدار عند الناس معروف ووقت ما تبنى هذه الدار إليه معروف فكأنه أسلم إليه في جص وآجر معروف إلى وقت معروف وإجارته في عمل هذه الدار فذلك جائز، وقال غيره: إذا كان على وجه العمالة ولم يشترط عمل يديه فلا بأس به إذا قدم نقده.

# في الرجل يستأجر حافتي نهر بيني عليه وطريق رجل في داره ومسيل مصب مرحاض

قلت: أرأيت إن استأجرت من رجـل حافتي نهـر له أبني فيـه بنيانـاً أو أنصب على ظهره رحى ماء أتجوز هذه الإجارة في قول مالك أم لا؟ قال: ذلك جائز. قلت: أرأيت إن استأجرت من دار رجل مسيل مصب مرحاض أتجوز هذه الإجمارة أم لا؟ قال: هذا جائز ولا أحفظه عن مالك.

قلت: أرأيت إن استأجرت طريقاً في دار رجل أيجوز ذلك؟ قال: ذلك جائز ولا أحفظه عن مالك.

# الإجارات الكثيرة في صفقة واحدة لا يسمى لكل واحدة إجارة بعينها ومسيل ميزاب ماء في دار رجل

قلت: أرأيت إن اكتريت بيت الرحى من رجل والرحى من رجل آخر ودابة الرحى من رجل آخر ودابة الرحى من رجل آخر في صفقة واحدة كل شهر بصائة درهم جميع ذلك أيجوز هذا الكواء في قول مالك أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني أرى أن لا يجوز هذا لان كل واحد منهم لا يمدري بما أكرى شيئه حتى يقوم، فقد أكرى بما لا يعلم ما هو إلا بعدا يقوم وأن استحقت سلمة من هذه السلع التي اكترى أو دخل أمر يفسخ إجارته لم يعلم بما بيع صاحبه إلا بعد القيمة، وهو إن أصاب أحدهم بعد الاستحقاق عديماً لم يدر بما يتبعه وقد قال غيره: إن ذلك جائز.

قلت: أوأيت إن استأجرت مسيل ماء ميـزاب من دار رجل أيجــوز ذلك؟ قــال: لا يعجبني لأنه لا يدري أيكـون المطر أم لا ولا يدري ما يكـون من المطر.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

#### في إجارة رحى الماء

قلت: هل يجوز لي أن أستأجر رحى الماء في قول مالك؟ قال: سأل مالكاً عن هذه المسألة أهل الأندلس فقال: لا بأس بذلك. فقيل لمالك: أتستأجر بـالقمح؟ فقـال: لا بأس بذلك.

قلت: وإن انقطع الماء عنها أيكون هذا عذراً تنفسخ به الإجارة؟ قال: لم أسمع من مالك في انقطاع الماء شيئاً وأراه عذراً.

قلت: أرأيت إن عاد الماء في بقية من وقت الإجارة؟ قبال: قال مالك في العبد يؤاجر فيمرض: أنه إن صح لزم المستأجر الإجارة فيصا بقي من الوقت، فكذلك رحمى الماء أيضاً، وقال غيره: إلا أن يتفاسخا قبل أن يصح العبد.

قلت: أرأيت إن اختلفًا في انقطاع الماء فقال رب الرحي: انقطع الماء عشرة أيـام

٢٦٠ كتاب الجعل والإجارة

مدة هذه الإجارة وقال المتكاري: بل انقطع الماء شهراً وقال: إن كانا تصادقا في أول السنة وآخرها واختلفا في انقطع الماء وهدم الدار كم مدة ذلك كان القول قول صاحب الدار وصاحب الرحى المكري لأنهما قد تصادقا على تمام السنة وقد وجب الكراء على المتكاري فهو يريد أن يحط عن نفسه بقوله فلا يصدق على ذلك. قال: وإنما ذلك بمنزلة ما لو أن السنة انقضت فادعى المتكاري أن الدار كانت مهدومة السنة كلها وادعى متكاري الرحى أن الماء انقطع السنة كلها وأنكر ذلك رب الدار ورب الرحى فالكراء له لازم إلا أن يقيم المتكاري البيئة على ما قال فهما إن اختلفا في بعض السنة كان كاختلافهما في السنة كلها وإن اختلفا في انقضاء مدة الإجارة فقال رب الدار ورب الرحى: أكريتك سنة، وقد انقضت السنة وقال المتكاري: بل أكريتني السنة وما سكنت ينكر أن يكون سكن أكثر من شهرين فانهدمت الدار الأن كان القول قول المتكاري لأن المتكاري ينكر أن يكون سكن أكثر من شهرين.

قال ابن القاسم: وكذلك قال لى مالك في المدة: إن القول قول الساكن.

قلت: أرأيت إن استأجرت رحى ماء شهراً على أنه إن انقطع العماء قبـل الشهـر فالإجارة لى لازمة؟ قال: لا خير في ذلك.

#### في إجارة الثياب والحلي

قلت: أرأيت إن استأجرت فسطاطاً أو بساطاً أو غرائر أو جراباً أو قدوراً أو آنية أو وسائد إلى مكة ذاهباً وجمائياً أيجوز أن تؤاجر هـذه الأشياء في قـول مالـك؟ قال: نعم لا نام. بذلك.

قلت: أرأيت إن استأجرت هـ أنه الأشياء فلما رجعت قلت: قـ لـ ضاعت مني في المداءة.

قال: قال مالك: القول قول المستأجر في الضياع.

قلت: فالإجارة كم يلزم المكتري من ذلك؟ قال: يلزمه الكراء كله إلا أن تقوم للمتكارى بينة على يوم ضاعت منه.

قلت: أرأيت إن كنان معه قوم في سفره فشهدوا على أنه أعلمهم بضياع ذلك؟ قال: إن شهدوا على ذلك الشيء من تفقده وطلبه رأيت أن يحلف ويكون القول قوله ويكون له على صاحبه من الإجازة بقدر الذي شهدوا به من ذلك. وقال: قال غيره: القول قوله في الضياع ولا يكون عليه من الإجارة إلا ما قال: إنــه انتفع به.

وقال أشهب عن مالك في رجل اكترى جفنة فقال: إنها ضاعت.

قال: قال مالك: هو ضامن إلا أن تقوم له بيَّنة على الضياع.

قلت: أرأيت إن استأجرت ثوياً أو فسطاطاً شهراً فحبسته هـذا الشهر فلم ألبسـه أيكون على الأجر أم لا؟ قال: قال مالك: عليك الأجر.

قلت: فإن حبسه بعد انقضاء الإجارة ولم يلبسه؟ قــال: قال مىالك: أرى عليــه من الإجارة بقدر حبسه هذه التياب بغير لبس ولا يكون عليه مثل أجر من لبس لأنه لم يلبس.

وقال ابن نافع مثله، وقال غيره: يكون عليه على حساب الإجمارة الأولى إذا كان معه وكان صاحبه يقدر على أخذه ويقدر المستأجر على رده.

قلت: أرأيت ما استأجرت من متاع البيت مشل الآنية والقدور والصحاف والأسشار والقباب والحجال ومتاع الجسد أليس ذلك جائزاً في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن استأجرت ثوبًا ألب. يومًا إلى الليل فضاع مني أيكون عليّ ضمـان في قول مالك؟ قال: لا ضمان عليك في قول مالك.

قلت: أرأيت إن استأجرت ثوباً ألبسه يومين فلبسته يوماً فضاع مني في اليوم الثاني فأصبته بعد ذلك فرددته على صاحبه أيكون عليّ أجر اليوم الذي ضاع فيه الشوب أم لا؟ قال: لا أجر عليه في اليوم الذي ضاع فيه الثوب منه، وإنما عليه من الأجر عدد الأيام التي لم يضع الثوب فيها قال: وهذا بمنزلة الدابة يتكاراها الرجل أياماً فتضيع في بعض تلك الأيام فإنما عليه من الأجر بقدر الأيام التي لم تضع الدابة فيها.

قال: وهذا قول مالك.

قلت: أرأيت إن استأجرته امرأة لتلبسه فسرق منها أتضمنه أم لا؟ قـال: لا ضمان عليها. وهذا من الضياع الذي فسرت لك.

قلت: وكمذلك إن قالت: قد غصب مني؟ قال: نعم لا يضمن المستأجر إلا أن يتعدى أو يفرط.

قلت: أرأيت إن استأجرت ثـوباً ألبسـه يوماً إلى الليل أيجـوز له أن أعـطيه غيـرى

يلبسه في قول مالك؟ قال: لا ينبغي لك أن تعطيه غيرك لأنه إنما رضي بأصانتك واللبس مختلف وأنت لو تلف منك فلا ضمان عليك وإن دفعته إلى غيرك كنت ضامناً إن تلف.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا أحفظه من قول مالك، وقد كره مالك أن يستأجر الرجل الدابة فيؤاجرها من غيره لأن الرجل قد يكريه رب الدابة لامانته وحفظه فليس له أن يكريها من غيره، ولكن إن مات المتكاري أكريت الدابة في مثل كرائها وكرهه مالك في حال الحياة فأرى الثياب بهذه المنزلة في الحياة والموت بحال ما وصفت لك من كراء الدابة.

قال: وقال مالك: فلو بدا للمتكاري في الإقامة كان له أن يكريها؟ قال: وإنما كره مالك أن يكريها لموضع الإمانة، ولو أكراها فتلفت لم يضمن إذا كان أكراها فيما اكتراها فيه من مثله وفي حاله وأمانته وخفته وهو قول مالك كله.

قلت: أرايت إن استأجرت حلى ذهب بـذهب أو فضة بفضة أيجـوز هـذا أم ٢٧ قال: لا بأس بذلك في قول مالك، وقد أجازه مالك مرة واستثقله أخرى وقال: لست أراه بالحرام البيِّن وليس كراء الحلي من أخلاق الناس، وأنا لا أرى به بأساً.

قلت: أرأيت إن تكاريت فسطاطاً إلى مكة فاكريته من غيري أيجوز هذا في قـول مالك؟ قال: إذا أكريته من مثلك وفي حالك وأمانتك ويكون صنيعه في الخياء كصنيعك وحاجته إلى الخياء كحاجتك فارى الكراء جائزاً في رأيسي.

ابن وهب، عن مالك بن أنس ويونس بن يزيد وابن أيي ذئب، عن ابن شهاب أنه سئل عن الرجل يستأجر الدار ثم يؤاجرها بأفضل مما استأجرها به؟ فقال ابن شهـاب: لا بأس به.

قال: وأخبرني رجال من أهل العلم عن أبي الزناد ونافع مـولى ابن عمر وعـطاء بن إبي رباح مثل ذلك وقال بعضهم مثل ذلك في الدابة والسفينة.

واخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال: أدركنا جماعة من أهل المدينة لا يرون بفضل إجارة العبيد والسفن والمساكن بأساً.

قال الليث: وسئل يحيى عن رجل تكارى أرضاً ثم أكراها بربح قال: يحيى هي من ذلك.

ابن وهب، عن يونس، عن أبي الزناد أنه قـال في الرجـل يتكارى ظهـراً أو داراً ثم يبع ذلك بربح فقال أبو الزناد: لا أعلم به بأساً. ابن وهب، عن مخرمة، عن أبيه قال: سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتى في عبد استأجره رجل هـل يصلح للرجل أن يؤاجره من آخر؟ قـال: نعم، وقـال ذلـك عبد الله بن أبى سلمة.

قال بكير: وسمعت عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وسئل عن رجل استاجر أجيراً ثم آجره أترى بذلك بأساً؟ قال: لا

وقال ذلك نافع مولى ابن عمر، وأخبرني يونس: أنـه سأل ابن شهـاب عن الرجـل يستكري ثم يقول لصاحبه: دعني ولك كذا وكذا من المال؟ قال: لا بأس بذلك.

قال يونس: وقال ذلك أبو الزناد.

### في إجارة المكيال والميزان

قلت: أيجيز مالك إجارة القفيز والميزان والمدلو والحبل والفاس وما أشبه هذه الأشياء؟ قال: قد سألت مىالكاً عن إجارة المكيال والميـزان فقال: لا بـأس بذلـك فأرى هذه الأشياء مثل هذا، وأرى الإجارة فيها جائزة.

#### في إجارة المصحف

قلت: أرأيت المصحف هل يصلح أن يستأجره الرجل يقرأ فيه؟ قبال: لا بأس بذلك.

قلت: لم جوزه مالك؟ قال: لأن مالكاً قبال: لا بأس ببيع المصحف فلما جـرّز مالك ببعه جازت فيه الإجارة.

ابن وهب عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، عن ربيعة أنـه قال: لا بأس ببيع المصحف إنما يبيع الورق والحبر والعمل.

ابن وهب، وأخبرني رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد ومكحول وغير واحد من التابعين أنهم لم يكونوا يرون ببيع المصاحف بأساً.

ابن وهب، وأخبرني عبد الجبـــار بن عصر أنـــه قـــال: وكـــان ابن مصبح يكتب المصاحف في ذلك الزمان الأول أحـــبه قال: في زمن عثمــان بن عفان وبيمهـــا ولا ينكر عليه أحد.

قال: ولا رأينا أحداً بالمدينة ينكر ذلك قال: وكلهم لا يرون به بأساً.

يهج كتاب الجعل والإجارة

سحنون، عن أنس بن عياض، عن بكير بن مسمار، عن زياد مولى لسعد أنه سأل عبد الله بن عباس ومروان بن الحكم عن بيع المصاحف والتجارة فيهما فقالا: لا نــرى أن تجعله متجراً ولكن ما عملت يداك فلا بأس به .

وقال مالك في بيع المصاحف وشرائها: لا بأس به.

# باب في إجارة المعلم

قلت: أرأيت إن استأجرت رجلاً يعلم لمي ولدي القرآن بحدُقهم القرآن بكذا وكذا درهماً؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك إن استأجره على أن يعلّم ولده القرآن كـل شهر بـدرهم أو كل سنــة بدرهم؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك إن استاجره على أن يعلّم ولده القرآن كله بكذا وكذا؟ قال: لا بأس بذلك، قال: ولا بأس بالسدس أيضاً مثل قول مالك في الجميع .

قلت: فإن استأجرته يعلم ولدي الكتابة كل شهر بدرهم قال: لا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال مالك في إجارة المعلمين سنة سننة: لا بأس بذلك، فالذي يستأجره يعلم ولده الكتابة وحدها لا بأس بذلك مثل قول مالك في إجارة المعلمين سنة سنة.

قلت: أرأيت إن استأجرت رجلاً يملّم ولدي الفقه والفرائض أتجوز هذه الإجارة أم لا؟ قال: لم أسمع منه فيه شيئاً إلا أنه كره بيع كتب الفقه والفرائض، فأنا أرى الإجارة على تعليم ذلك لا تعجبني والإجارة على تعليمهما أشر.

قلت: أرأيت إن قال رجل لرجل: علَم غلامي هذا الكتاب سنة أو القرآن سنة على أن يكون الغلام بيني وبينك؟ قال: لا يعجبني هذا لأنه لا يقـدر أحدهمـا على بيع مـا له فيه قبل السنة فهذا فاسد، ولو مات العبد قبل السنة أيضاً ذهب عمله باطلاً.

عمرو بن قيس، عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يعلّم الكتاب على عهــد معاويـة بن أبي سفيان ويشترط.

ابن وهب، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أجر المعلّم على تعليم الكتاب أعلمت أحداً كرهـ؟ قال: لا، وأخبرني حفص بن عمر، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقـاص قدم بـرجل من العـراق يعلّم أبناءهم الكتـاب بـالمـدينـة ويعطونه على ذلك الأجر.

ابن وهب، عن يحيى بن أيسوب، عن المثنى بن الصباح قــال: مـــألت الحسن البصري عن معلّم الكتاب الغلمان ويشترط عليهم قال: لا بأس به.

عبد الجبار بن عمـ قال: كـل من سألت من أهـل المدينة لا يرى بتعليم الغلمـان بالأجر بأساً.

ابن لهيمة، عن صفوان بن سليم: أنه كان يعلّم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك الأجر.

قـال ابن وهب: وسمعت مالكـاً يقول: لا بـأس بأخـذ الأجـر على تعليم الغلمـان
 الكتاب والقرآن.

قال: فقلت لمالك: أرأيت إن اشترط مع ماله في ذلك من الأجـــ شيئاً معلومـــاً كل فطر وأضحى؟ فقال: لا بأس بذلك.

#### في إجارة تعليم معلمي الصناعات

قلت: أرأيت إن دفعت غلامي إلى خياط أو قصار أو إلى خياز يعلموه ذلك العمـل بأجر معلوم ودفعته إليهم؟ قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك إن دفعته إليهم ليعلّموه ذلك العمل بعمـل الغلام سنـة؟ قال: قـال مالك: ذلك جائز، وقال غيره: بأجر معلوم أجوز.

# في إجارة معلّم الشعر وكتابته

قلت: أرأيت إن استأجره على أن يعلّم ولده الشعر؟ قـال: قال مـالك: لا يعجبني هذا.

قلت: أرايت إن استأجرت كاتباً يكتب لي شعراً او نوحاً او مصحفاً؟ قـال: قال مالك: أما كتاب المصحف فلا بأس بذلك، وأما الشعر والنوح فلم أسمعه من مـالك ولا يعجبني لأنه كره أن تباع كتب الفقه، فكتب الشعر أحرى أن يكرهها.

#### في إجارة قيام رمضان والمؤذنين

قلت: أرأيت إن استأجرت رجـالًا يؤم في رمضان؟ قـال: قال مـالك: لا خيـر في ذلك. قال: قلت: لم كرهه مالك؟ قال: كنان مالك يكره الإجارة في الحج ، فكيف لا يكره الإجارة في الصلاة.

قلت: أرأيت إن استأجره على أن يصلي بهم المكتبوبة ؟ قبال: كرهمه مبالك في النافلة فهو عندي في المكتوبة أشد كراهية.

قلت: أرأيت إن استأجروا رجلاً على أن يؤذن لهم ويقيم ؟ قال: قال مالك: إن استأجروه على أن يؤذن لهم ويقيم لهم ويصلي بهم صلاتهم فلا بأس به وإنما جوز مالك هذه الإجارة لأنه إنما أوقع الإجارة في هذا على الأذان والإقامة وقيامه على المسجد، ولم يقم من الإجارة على الصلاة بهم قليل ولا كثير.

ابن وهب ، عن حفص بن عمر ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أجرى على سعد القرظ المؤذن رزقاً وكان يجري عليه وعلى مؤذني أهل بيته .

# في إجارة دفاتر الشعر أو الغناء

قلت: أرأيت إن استأجرت دفـاتري فيهـا نوح أو شعـر وغناء يقـرأ فيها ؟ قـال: لا يصلح هذا.

قلت: لم ؟ قال: لان مالك قال: لا يباع دفاتر فيها الفقه ، وكره بيعها وما أشك أن مالكاً إذا كره بيع كتب الفقه أنه ليبع كتب الشعر والغناء والنوح أكره ، فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الإجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة لأن ما لا يجوز بيعه عند مالك فلا تجوز الإجارة فيه.

قلت: أكان مالك يكره الغناء؟ قال: كره مالك قراءة القرآن بالألحان فكيف لا يكره الغناء ، وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشترط أنها مغنية فهذا مصا يدلـك على أنه كان حكه الغناء.

قلت: فما قول مالك إن باعوا هـذه الجارية وشرطوا أنها مغنية ووقع البيح على هذا ؟ قال: لم أحفظ من مالك فيه شيئاً إلا أنه كرهه.

قال عبد الرحمن بن القاسم: وأرى أن يفسخ هذا البيع.

#### باب في إجارة الدفاف في العرس

قلت: هـل كان مـالك يكـره الدفـاف في العرس أو يجيزه وهل كــان مالـك يجيز الإجارة فيه ؟ قال: كان مالك يكره الدفاف والمعازف كلهــا في العرس وذلـك أني سألتــه عنه فضعفه ولم يعجبه ذلك.

### باب في الإجارة في القتل والأدب

قلت: أرأيت إن استـأجرت رجـلًا يقتل لي رجـلًا عمداً ظلمـاً فقتله أيكون لـه من الأجر شيء أم لا ؟ قال: لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً ولا أرى له من الأجر شيئاً.

قلت: فـإن كان قـد وجب لي على رجل القصـاص فقلت لـرجـل: اضــرب عنقــه بدرهم ففعل؟ قال: الإجارة جائزة.

قال: وقال مالك في أجر الطبيب: أنه جائز ، والطبيب يقطع ويبط فارى مسألتك في القتل في القصاص مثل قول مالك في أجر الطبيب أنه جائز.

سحنون ، عن ابن نافع ، عن ابن أيي الزناد ، عن أبيه أن السبعة مع مشيخة سع مشيخة مع مشيخة مع مشيخة مع من نظرائهم أهل فقه وفضل منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزييد والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وخارجة بن زييد بن البابت وعبيد الله بن عبد الله بن عبة بن مسعود وسليمان بن يسار كانوا يقولون في الجرح فيما دون الموضحة: إذا برىء وعاد لهيئته إنما فيه أجر المداوي .

قلت: أرأيت إن استأجرت رجلًا يضرب لي ابناً لي كذا وكـذا درة بدرهم أو عبـداً لي كذا وكذا سوطاً أدياً لهما بكذا وكذا درهماً أتجوز هـذه الإجارة أم لا ؟ قـال: الإجارة جائزة إذا كان ذلك على وجه الأدب ، فإن كان على غير وجه الأدب فلا يعجبني ذلـك ، ولا أحفظه عن مالك.

قال ابن القاسم: ولو استأجر الرجمل أجيراً على مـا لا يجوز للمسلمين ونحـو ذلك مما لا تنبغى فيه الإجارة عوقب المستأجر وكان على الأجير القصاص.

#### في إجارة الأطباء

قال ابن القاسم: وأنا أرى إن اشترط أن يكحله كل يوم أو كل شهر بدرهم أن ذلك جائز إذا لم ينقده قال: فإن برا قبل ذلك كان للطبيب من الأجر بحساب ذلك ، قال: إلا أن يكون صحيح العينين فاشترط عليه أن يكحله شهراً بدرهم ويكحله كل يوم فهذا لا بأس به لأن هذا قد لزم كل واحد منهما ما اشترط لأن هذا ليس يتوقع برؤه وإنسا هذا رجل شرط على الكحال أن يكحله شهراً بـدرهم وهو صحيح العينين بالإثمــد أو بغيره فالاجارة فه جائزة.

قال سحنون: ويجوز فيه النقد.

## باب في إجارة قسام القاضي

قلت: أتجوز إجارة قسام الدور وقسام القاضي وحسابهم ؟ قال: سألت مالكاً عن ذلك غير مرة فكرهه قال مالك: وقد كان خارجة بن زيد ومجاهد يقسمان مع القضاة وحسان ولا بأخذان لذلك جعلاً.

### باب في إجارة المسجد

قلت: أرأيت إن بنى رجل مسجداً فاكراه ممن يصلي فيه ؟ قال: لا يصلح هذا في رأيي لان المساجد لا تبنى للكراء. قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يبني مسجداً ثم يبني فوقه بيناً ؟ قال: لا يعجبني ذلك ، وذكر مالك أن عمر بن عبد العزيز كان يبيت على ظهر المسجد بالمدينة في الصيف وكان لا تقربه فيه امرأة.

وقال مالك: وهذا الذي ينبي فوق المسجد يريد أن يجعله مسكناً يسكن فيه بأهله يريد بذلك مالك أنه إذا كان بيتاً، وسكنه صار فيه مع أهله فصار يطؤها على ظهر المسحد، قال: وكرهه مالك كراهية شديدة.

#### فيمن آجر بيته ليصلى فيه

قلت: أرأيت إن آجر بيته من قوم يصلون فيه في رمضان ؟ قال: لا يعجبني ذلك لان من أكرى بيته كمن أكرى مسجداً فالإجارة فيه غير جنائزة لأن الإجبارة في المساجد غير جائزة ، ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن مالكاً كره أن يعطى الرجل أجراً على أن يصلي بهم في رمضان.

قال: وقال أشهب: لا بأس أن يؤاجر الرجل بيته ممن يصلي فيه رمضان.

قلت: أرأيت إن أكريت داراً لي على أن يتخذوها مسجداً عشر سنين ؟ قال: ذلك حالة .

قلت: فإذا مضت العشر سنين ؟ قال: إذا انقضت الإجارة رجعت الدار إلى ربها. قلت: اتحفظه عن مالك ؟ قال: لا. قلت: فإذا رجعت الدار إلى ربها لمن يكون نقض المسجد؟ قال: الأهل النقض الذين اشتروها وبنوا المسجد فالنقض لهم.

### باب في إجارة الكنيسة

قلت: أرأيت إن آجرت داري معن يتخذها كنيسة أو بيت نبار وأننا في مصر من الأمصار أو في قرية من قرى أهـل الذمة ؟ قال: قال مالك: لا يعجبني أن يبيع الرجل داره معن يتخذها كنيسة ولا ينيع شائه من المشركين إذا علم أنهم إنها يشخرها لأعيادهم ؟ قال مالك: ولا يكري دابته منهم إذا علم أنهم إنما استكروها ليركبوها إلى أعيادهم ؟ قال مالك: ولا يكري دابته منهم إذا

قلت: أرأيت الرجل أيجوز له أن يؤاجر نفسه في عمل كنيسة في قول مالك؟ قال: لا يحل له لأن مالكاً قال: لا يؤاجر الرجل نفسه في شيء مما حبّرم الله. قال مىالك: ولا يكرى داره ولا يبيمها ممن يتخذها كنيسة.

قلت: أرأيت هـل كان مـالك يقـول: ليس للنصارى أن يحـدثوا الكنـائس في بلاد الإسلام ؟ قال: نعم كان مالك يكره ذلك.

قلت: هل كان مالك يكره أن يتخذوا الكنائس أو يحدثونها في قراهم التي صالحوا عليها ؟ قال: سألت مالكاً هل لأهل الذمة أن يتخذوا الكنائس في بلاد الإسلام ؟ فقال: لا إلا أن يكون لهم شيء أعطوه.

قال ابن القاسم: ولا أرى أن يمنعوا من ذلك في قراهم التي صالحوا عليها لأن البلاد بلادهم يبيعون أرضهم وديارهم ولا يكون للمسلمين منها شيء إلا أن تكون بلادهم غلبهم عليها المسلمون وافتتحوها عنوة فليس لهم أن يحدشوا فيها شيئاً لأن البلاد بلاد المسلمين ليس لهم أن يبيعوها ولا أن يورثوها وهي فيء للمسلمين ، فإذا أسلموا لم يكن لهم فيها شيء فلذلك لا يتركون ، وأما ما سكن المسلمون عند افتتاحهم وكانت مدائنهم التي اختطوها مثل الفسطاط والبصرة والكوفة وافريقية وما أشبه ذلك من مدائن الشام فلمس ذلك لهم يبيعون ويورثون وليس لأهل الصلح فيها حق فقد صارت مدائن الأمل الإسلام مالاً لهم يبيعون ويورثون وليس لأهل الصلح فيها حق فقد صارت مدائن

قال: وقال سالك: أرى أن يمنصوا من أن يتخذوا في بىلاد الإسلام كنيسـة إلا أن يكون لهم عهد فيحملون على عهدهم. ٢٣٦ كتاب الجعل والإجارة

وقال غيره: كمل بلاد افتتحت عنرة وأقروا فيها وقفت الأرض لأعطيات المسلمين ونوائيهم فلا يمنمون من كنائسهم التي في قراهم التي أقروا فيها ولا من أن يتخذوا فيها كنائس لأنهم اقروا فيها على فمنهم وعلى ما يجوز لأهل الـذمة فعله ، ولا يكون عليهم خراج قراهم التي أقروا فيها وإنما الخراج على الأرض.

#### باب في إجارة الخمر

قلت: أرأيت مسلماً آجر نفسه من نصراني يحمل له خمراً على دابته أو على نفسه أيكون له من الأجر شيء أم تكون له إجارة مثله ؟ قال مالك: لا تصلح هذه الإجارة ولا أرى له أنا من الإجارة التي سمى ولا من أجارة مثله قليلاً ولا كثيراً لان مالكاً قال لمي في الرجل المسلم يبسع خمراً قال مالك: لا أرى أن يعطى من ثمنها قليلاً ولا كثيراً ، فالكراء عندي بهذه المنزلة لا أرى أن يعطى من الإجارة قليلاً ولا كثيراً ،

قلت له: وكذلك إن آجر حانوته من نصراني يبيع فيها خمراً ؟ قال: قال مالك: لا خير في ذلك وأرى الإجارة باطلاً.

قال ابن القاسم: فارى كل مسلم آجر نفسه أو غلامه أو دابته أو داره أو بيته أو شيئاً مما يملكه في شيء من الخمر فلا أرى لـه من الإجارة قلبـالاً ولا كثيراً ، ولكن يفحـل فيه إن كان قبض أو لم يقبض ما وصفت لك في ثمن الخمر.

ابن وهب ، عن سعيد بن أبي أيوب ، عن عطاء بن دينار الهذلي ، عن مالك بن كاثيرم المرادي قـال: سمعت سعيد بن المسيب يقـول: لا تغلق عليك وعلى الخمر باب دار.

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب ، عن عطاء بن دينار الهذلي ، عن مالك بن كلئوم أنه سال سعيا بن المسيب عن غلمان له يعملون بالسوق على دواب لـه فربعا حملت خصراً قال: فنهاني سعيد بن المسيب عن ذلك أشد النهي وقال: إن استطعت أن لا تدخل البيت الذي في الخمر فلا تدخله.

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عبد الله بن هبيسرة ، عن عياض بن عبد الله السلامي أنه قبال لمبد الله عبد الله السلامي أنه قبال لمبد الله بن عمر: إن لي إبلاً تعمل في السوق ربعها صدقة تحمل الطعام وإذا لم تجد فربما حملت خمراً فقال: لا يحل ثمنها ولا كراؤها ولا شيء منه ولا في منه، في شيء كان منها فيه سبب.

قال ابن وهب: وسمعت مالكاً وسئل هـل يكري الـرجل دابتـه ممن يحمل عليهـا

خمراً ؟ فقال: لا يؤاجر الرجل عبده في شيء من عمـل الخمر ولا من حفـظها ومـا أحل الله أوسع وأطيب من أن يؤاجر عبده في مثل هذا ، وقال الأوزاعي والليث مثله.

عبد الله بن وهب ، عن خالد بن حميد ، عن عياش بن عباس ، عن عميرة المعافري قال: خرجت حاجاً أنا وصاحب لي حتى قدمنا المدينة فاكرى صاحب لي جمله من صاحب خمر فأخيرني فذهبنا إلى عبد الله بن عمر نسأله عن ذلك الكراء فنهاه عن ذلك وقال: لا خير فيه .

ابن وهب ، عن خسالمد بن حميمه ، عن محمد بن مخلد المحضومي ، عن ضمضم بن عقبة الحضومي وجاءه غلام أي المخضومي وجاءه غلام له يوماً بفلوس فاستكثرها وقال: كنت اعمل في عميس الخمر قال: فأخذها ضمضم منه ثم نبذها في عرض بحر البرلس وكانوا بالبرلس مرابطين.

# باب في إجارة رعي الخنازير

قلت: أرايت لو أن مسلماً آجر نفسه من نصراني يرعى له خنازير فرعاها له فأراد أخذ إجارته ؟ قال: قال مالك في النصراني يبيع من المسلم خمراً: إن النصراني يضرب على ببعه الخمر من مسلم إذا كان النصراني يعرف أنه مسلم قباعه وهو يعرف أنه مسلم أدبأ للنصراني ، قبال: وأدى أن يؤخذ الثمن فيتصدق به على المساكين أدباً للنصراني وتكسر الخمر في يد المسلم.

قال ابن القاسم: وأنا أرى أن تؤخذ الإجارة من النصراني فيتصدق بها على المساكين ولا يعطاها هذا المسلم أدباً لهذا المسلم ، ولأن الإجارة أيضاً لا تحل لهذا المسلم إذا كانت إجارته من رعي الخنازير فارى أن يضرب هذا المسلم أدباً له فيما صنع من رعية الخنازير ورضاه بالأجر من رعيته الخنازير إلا أن يكون ممن يعذر بالجهالة ، فيكف عنه في الضرب ولا يعطى من هذه الإجارة شيئاً ويتصدق بالأجرة على المساكين ولا تترك الأجرة للنصراني مثل قول مالك في الخمر.

### باب في الإجارة على طرح الميتة

قلت: أرأيت إن استأجرت رجلًا يطرح لي هذه الميتة أو هذا الدم أو هذه العذرة من داري أتجوز هذه الإجارة أم لا ؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك ، قـال: وسئل مـالك عن رجل ماتت في داره شاة فقال لرجل: احملها عني ولك جلدها ، قال: قال مالك: لا كتاب الجمل والإجارة

خير في هذه الإجارة لأنه يستـأجره بجلد ميتـة ، وجلود الميتة لا يصلح بيعهـا ، فهذا قـد استأجره بما لا يجوز بيعه.

قلت: فهل يجوز بيع جلود الميتة إذا دبغت؟ قال: قال مالك: لا تباع جلود الميتة دبغت أو لم تدبغ ولا تباع على حال.

قال: قال مالك: ولا يصلى على جلود الميتة ولا تلبس؟ قال مالك: والاستفاء في جلود الميتة إذا دبغت في نفسي منه شيء ولست أشدد فيه على غيري ولكني أتقيه في نفسي خاصة ولا أحرمه على الناس ولا بأس بالجلوس عليها ويغربل عليها فهذا وجه الانتفاع بها فهذا الذي جاء فيه الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا انتفعتم بجلودها».

قال أشهب: وقد قال جابر بن عبد الله صاحب النبي صلوات الله وسلامه عليه: ما حرم أكله حرم ثمنه ، وقد قبال رسول الله 纖: ولعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فياعهما وأكلوا أثمانهاه.

# في إجارة نزو الفحل

قلت: أرأيت إن استأجرت فحلاً لإنزاء فرساً أو حماراً أو تيساً أو بعيراً أو غير ذلك أيجوز هذا في قول مالك أم لا ؟ قال: قال مالك: إذا استأجره ينزيه أعواساً معروفة بكذا وكذا فهذا جائز وإن استأجره ينزيه شهراً بكذا وكذا فذلك جائز ، وإن استأجره ينزيه حتى تعلق الرمكة فذلك فاسد لا يجوز.

قلت: من أي وجمه جوّز مالك إجارة الفحل قمد بلغك أن بعض العلماء كرهـوه وذكروه عن النبي ﷺ، وهذا من الغرر في القياس ؟ قال: إنما جوّزه مالك لأنه ذكر أن العمل عندهم عليه وأدرك الناس يجيزونه بينهم فلذلك جوّزه مالك.

ابن وهب ، عن عبد الجبار بن عمر عمن حدثه: أن عقبل بن أبي طـالب كان لا يرى باساً في الرجل يكون له تيس يطرقه الغنم ويأخذ عليه الجعل.

قال ابن وهب: وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال في بيح ضرب الجمل وغيره من الفحول: لا أرى بذلك بأساً إذا كان لـه أجل ينتهي إليه ضرابه إذا لم يكن يضمن لـه اللقاح ولم يشترط على أصحابها.

ابن وهب ، عن ابن لهيعة وعقبة بن نافع ، عن خـالد بن يزيـد، عن عطاء بن أمي رباح أنه سئل عن طروقة جمل تحمل فقال: لا بأس بذلك. قال ابن وهب: وسألت عبد العزيز بن أبي سلمة عن ذلك فقال: لا بنأس بذلك ، وقد كانت عندننا دور فيهما تيوس تكوى لذلك وابناء إصحاب رسول الله ﷺ أحياء فلم يكونوا ينهون عن ذلك.

#### في إجارة البئر

قلت: أرأيت إن استأجرت من رجل بئراً وهي في داره أو في فنائه وليست من آبار الماشية استأجرتها منه أسقي منها غنمي كل شهر بدينار أتجوز هذه الإجارة أم لا في قول الماشك ؟ قال: أما ما كان في داره فله أن يبيعها ويمنعها الناس ، وكذلك سمعت من مالك ، وأما فناؤه فإني لا أعرف ما الفناء إن كان هو إنما احتفره للناس صدقة يستقون منها ، أو لماشيتهم غلا ينغي له أن يبعها وإن كان احتفرها ليحوزها لنفسه كما يحوز ما في داره يستقي به ويشرب منه وهي أرضه ولم يحفرها على وجه الصدقة للناس فدلا أرى به بأساً أن يبعه أو يكريه.

قلت: أكان مالك يكره بيع ماء المواجل صواجل السماء؟ قال: سألت مالكاً عن بيع ماء المواجل التي على طريق أنظابلس فكره ذلك.

قلت: فهل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون أو الآبار؟ قال: لا بأس بيم ذلك.

قلت: فهل كان يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع ؟ قال: قال مالك: لا بأس ببيعها.

قلت: وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع مائهــا ليسقي به الـَـزرع ؟ قال: نعم لا بأس بذلك عند مالك .

قلت: وإنما كره مالك بيع بئر الماشية أن يباع ماؤها أو يباع أصلها ؟ قال: نعم.

قلت: وأهلها أحق بماثها حتى إذا فضل عنهم فضل كان النـاس فيه أسـوة ؟ قال:

قلت: وهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة ؟ قال: قال مالك: إن كان البئر في داره أو أرضه لم أر بأسا أن يبيعها أو بيبع ماءها.

قلت: وهل كان مالك يجعل ربها أحق بمائها من الناس ؟ قال: نعم.

قلت: والمواجل أكان مالك يجعل ربها أحق بها ؟ قال: أما كل ما احتفره في داره أو في أرضه يريده لنفسه مثل ما يحدث الناس في دورهم فهو أحق به ويحل بيعه ، وأسا ما عمل من ذلك في الصحاري وفيافي الأرض مثل صواجل طريق المغرب، فإنه كان يكره بيمها من غير أن يراه حراماً ، وجل ما كان يعتمد عليه الكراهية واستثقال بيع مائها ، وقد فسرت لك ما سمعت من مالك ووجه ما سمعت منه وهي مثل الأبار التي يعتفرونها للماشية أن أهلها أولى بمائها حتى يرووا ويكون للناس ما فضل إلا من صر بها لشفتهم ودوابهم ، فإن أولئك لا يمتعون كما لا يمنعون من شربهم منها كما لا يمنعون من بئر الماشة

#### في إجارة الوصي أو الوالد نفسه من يتيمه أو من ابنه أو الابن من أبيه نفسه

قلت: أرايت لو أن وصياً آجر نفسه من يتيم له في حجره يعمل في بستانه أو في داره ؟ قال: كره مالك أن يشتري الوصى من مال اليتيم لنفسه.

قال مالك: فإذا فعل ذلك نظر السلطان في ذلك ، فإن كان خيراً للبتيم أمضاه على الوصى ، فارى الإجارة مثل البيع ينظر فيها السلطان كما ينظر في البيع.

قلت: وكذلك الوالد في ابنه الصغير ؟ قـال: نعم الوصي والـوالد في هـذا سواء ، ولا أحفظ الوالد عن مالك.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً استاجر ابنه للخدمة ففعل أيكون للابن الإجارة في قول مالك أم لا ؟ قال: إن كان ابنه هذا قد احتلم فإن الإجارة للابن إذا كمان آجر نفسه لأن مالكاً قال: لا تلزم الأب نفقة الابن إذا احتلم.

باب في الصغير والعبد يؤاجران أنفسهم بغير إذن الأولياء

قلت: أرايت لو أن صبياً آجر نفسه وهو صغير بغير إذن وليه أتجوز هذه الإجمارة أم لا ؟ قال: لا تجوز الإجارة.

قلت له: فإن عمل ؟ قال: له الأجر الذي سمى له إلا أن تكون الإجارة إجارة مثله أكثر فيكون له إجارة مثله.

قلت: وكذلك العبد المحجور عليه؟ قال: نعم.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا ولكنه مثل قول مالك في الدابة إذا تعدى عليها أو غصبها.

قلت: فإن عطب الصبي أو الغلام ماذا على المستأجر؟ قال: إذا استعملهما عملًا

يعطبان فيه فهو ضامن لقيمة العبد يوم استعمله أو الكراء ، وسيد العبد مخير في ذلك إن شاء أخذ الكراء ولا شيء له من قيمة العبد ، وإن شاء أخذ الكراء ولا شيء له من المبني الأجر شيء له من الكراء ، وأما في الصبي الحر فعلى المتكارى أجر ما عمل الصبي الأجر الذي سميا إلا أن يكون أجر مثله أكثر مما سمياه ، وتكون على عاقلته الدية لأن الحر في هذا ليس بمنزلة العبد لأن الحر لا تخير ورثته كما يخير سيد العبد لان العبد سلمة من السلم والدية لازمة في الحر على كل حال وهي السنة أن المديد لازمة م سحنون.

قال ابن وهب: وقال مالك في العبيد يستأجرون: ليس على من استأجرهم ضمان ما أصابهم وإن قال سادات العبيد: لم نامرهم أن يؤاجروا أنفسهم إلا أن يستأجر عبد في عمل مخوف على وجه الغرر يزيده في إجارته أضعافاً من ذلك البئر تكون فيه الحصاة والهدم من تحت الجدران وما أشبهه ، فالذي استأجره على هذا هو ضامن للعبد إذا كان بغير إذن سيده وهو الأمر عندنا.

قال ابن وهب: وقال مالك: ومن استعمل عبداً عملاً شديداً فيه غرر بغير إذن الهله فعمله فعليه فيه الضمان إن أصيب وإن كان العبد قد أرسل في الإجارة وذلك لأنه إنسا أذن له من الإجارة فيما تجري فيه الأعمال وتؤمن فيه البلايا ، ولم يؤذن له في الاغترار كالبئر التي قتلت أهلها حمأة وأشباه ذلك ، وإن خرج به سفراً بغير إذن سيده فهو ضامن له .

قال ابن وهب: قال بونس، قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: يضمن العبد فيما استعين عليه من أمر ينبغي في مثله الإجارة وفيا استعين عليه من أمر ينبغي في مثله الإجارة وفيا يخشى منه التلف فعليه الضمان وإن كان العبد قد أرسل في الإجارة ، وذلك لأنه إنسا أذن له من الإجارة فيما تجري فيه الأعمال وتؤمن فيه البلايا ، ولم يؤذن له في الاغترار كالبر التي قتلت أهلها حماة وأشباه ذلك ، وأما كبير حر فلا نعلم فيه شيئاً إلا أن يستغفل أو يقرب له فيه.

قال: ومن استأجر عبد قوم فإن كمان غلاماً يؤاجر نفسه فخرج بـه سفراً بغيـر إذن سبـده فهو ضـامن؟ قال: وكــل من استعان غـــلاماً لم يبلغ الحلم فيمــا ينبغي له في مثله الإجارة فهو لما أصابه ضامن.

قــال: وما كــان من صبي أو عبد استعين بهمــا فيما لا ينبغي فيــه الإجارة كــالرجــل يقول: ناولني نعلي أو ناولني قدحاً وكاشباء ذلك فليس في هذا عقل.

# في إجارة العبد بإذن سيده على أن يخدمه شهراً بعينه فإن مرض فيه قضاه في شهر غيره

قلت: أرأيت إن استأجرت عبداً يخلعني شهراً بعيته على أنه إن مرض في هذا الشهر قضاني في شهر غيره ؟ قال: لا يعجبني ذلك لأن الأيام تختلف ليس أيام الصيف كايام الشناء ، فهذا الشهر إن كان في أيام الصيف لا يأمن أن يتمادى به في المرض إلى أيام الشناء وإن كان في أيام الشناء لا يأمن أن يتمادى به المرض إلى أيام الصيف فهذه الإجازة لا خير فيها.

# في الرجل يستأجر الحائط ليحمل عليه الخشبة

قلت: أرأيت إن استأجرت من رجل حائطاً لابني عليه سترة أو الأحمل عليه خشبة أو الأصرب فيه وتداً أو الأعلق عليه ستراً كل شهر بدرهم أتجوز هذه الإجارة أم لا ؟ قال: لا أرى بذلك باساً وأرى الإجارة فيه جائزة.

قلت: وهل كان مالك يأخذ بهذ الحديث لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على جداره ؟ قال: لا أرى أن يقضي بهذا الحديث لانه إنما كان عن النبي ﷺ عندي على وجه المعروف بين الناس.

# في الرجل يستأجر الأجير يجيئه بالغلة

قلت: أرأيت إن استأجرت أجيــراً أيصلح لي أن أجعله يجيئني بـالغلة في قـــول مالك ؟ قال: نعم إذا لم يشترط عليه حين استأجره خراجاً معلوماً.

قلت: فإن لم يشترط عليه خراجاً معلوماً ولكنه وضع عليه بعد ذلك خراجاً معلوماً أيصلح أم لا؟ قال: إن كان إنما وضع عليه خراجاً معلوماً فإن هو لم يأته به لم يضمنه له فلا بأس بذلك .

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الذي يستأجر الغلمان الحجامين على أن يأتو، بالغلة أيصلح هـذا في قول مالك أم لا قال: لا يأس بذلك إذا لم يستأجـرهم على أن يضمنهم خراجـاً معلوماً ولم يقل لى مالك حجاماً من غير حجام.

قال ابن وهب: وأخبرني الليث بن سعد وعمرو بن الحارث عن بكير بن الأنسج أنه

قال: لا نرى بأساً باستثجار الـرجل الأجيـر على أن يعمل بيـديه أو على دابتـه فيعطيـه ما كسب إذا بيّن له ذلك حين يستأجره.

ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن ابن شهاب أنـه قال: لا يصلح أن يضرب له خراجاً مسمى وليستعمله بأمانته وإن أعطاه دابة يعمل عليها.

ابن وهب ، عن مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن القاسم أنه قبال: لا يشترط عليه أني استأجرتـك بكذا وكـذا على أن تخرج لي كـذا وكـذا قبان ذلـك لا يصلح.

قال ابن وهب ، وقال مالك في الرجل يستأجر الرجل سنة يعمل له في السوق بكذا وكذا ديناراً على أن يأتيه كل يوم بثلاث دراهم قال مالك: لا يصلح ذلك لأنه سلفه دنانير في فضة إلى أجل إن كان الذي يعطيه الأجير فضة ، وإن كمان الذي يعمطيه حنطة فإنهه سلفه في حنطة بغير سعر معلوم ، ولأن الثلث يختلف فيكثر ويقل إن رخص السعر كثر وإن غلا السعر قل ، وهذا غرر ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر.

ابن وهب ، عن عسامر بن مسرة ، عن عمرو بن الحسارث ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل استأجر أجيراً واشترى حماراً: فـأمر أجيره أن يعمل عليه وضرب على ذلك الأجير خراجاً كل يوم درهماً قال ربيعة: لو أن رجلاً استأجر أجيراً ثم دفع إليه حماراً ليعمل عليه أو سفينة بختلف فيها أو شبه ذلك وضرب عليه في ذلك ضربة كان ذلك حلالاً إذا استقل بذلك الأجير ولكن لا يصلع له أن يضمنه إن نقص.

# في الرجل يستأجر المرأة الحرة أو الأمة

قلت: أرأيت إن استأجر الرجل امرأة حرة أو أمة تخدمه وهو عزب أيجوز هذا أم لا ؟ قال: سمعت مالكاً وسئل عن المرأة تعادل الرجل في المحصل ليس بينهما محرم فكره ذلك ، فالذي يستأجر المرأة تخدمه وليس بينهما محرم وليس له أهل وهو يخلو معها أشد عندى كراهية من الذي يعادل المرأة في المحمل.

### في الرجل يكري عبده السنين الكثيرة

قلت: أرأيت مالكاً هل كان يكره أن يكري الرجل غملامه أو داره السنين الكثيرة ويراه من المخاطرة ؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يكري غملامه السنين الكثيرة الخمس عشرة سنة ونحو ذلك قال: لا بأس بذلك فالدار أبين وآمن. كتاب الجعل والإجارة

قلت: ارايت لــو أني اكتريت من الــرجــل عبــداً عشــر سنين أيجــوز هــذا في قــول مالك ؟ قال: سألت مالكاً عنه فقال مالك: ما رايت أحداً يفعله وما أرى به بأساً.

قلت: فلو أوصى لرجل بخلمة عبده عشر سنين فأكراه الموصى له بالخدمة عشر سنين أيجوز هذا في قول ملك ؟ قال: نعم ، وقال غيره: لا تجوز إجارة العبيد السنين الكثيرة لأنه غرر لما في الحيوان من الحوالة والنقص ، وهو في الدواب أبين غرراً والدواب لا يجوز كراؤها الأمد البعيد لاختلاف حالها وهي دون الرقيق وشيء آمن من شيء.

# في المسلم يؤجر نفسه من النصراني

قلت: أرأيت لو أن نصرانياً استأجر مسلماً ليخدمه أتجرز هذه الإجارة أم لا في قول مالك ؟ قال: سئل مالك عن المسلم يأخذ من النصرائي مالاً قراضاً فكره ذلك له وغيره من أهل العلم قد كره ذلك ولا أرى مالكاً كره ذلك إلا من وجه الإجارة وقد بلغني أن مالكاً كره أن يؤاجر المسلم نفسه من النصرائي.

قلت: أرأيت إن آجره المسلم نفسه على أن يحرس له هذا المسلم زيتونه أو يحرث له أو يبني له بنياناً ؟ قال: أكره للمسلم أن يؤاجر نفسه في خدمة هذا النصراني.

# في الأجير يفسخ إجارته في غيرها

قلت: أرأيت إن آجرت عبداً في الخياطة أو آجرت نفسي في الخياطة شهراً فأردت أنسي في الخياطة شهراً فأردت أن أحول إجارتي تلك في عمل الطين أو في الصباغة أو في القصارة أيجوز هذا أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يصلح إلا أن يكون الشيء السبير يكون إنما آجره نفسه في الخياطة اليوم ونحوه فلا بأس بذلك أن يحول تلك الإجارة في غيرها من الأعمال لأن اليوم ونحوه لا يكون ديناً في دين ، فيإن كثرت الإجارة حتى تصير الشهر وما أشبهه كوميا في غير ذلك العمل كان ذلك الدين بالدين فلا يصلح في قول مالك ، وكمل من كان له حق على رجل من عمل أو مال فلا يجوز له أن يحوله في غير ذلك العمل والمال، فإن حوله كان كالناً بكالىء وقد نهى رسول ألله على عالكاء بالكالىء.

## في الرجل يستأجر الأجير فيؤاجره من غيره أو يستعمله غير ما استأجره له

قلت: أرأيت إن استأجرت عبـداً يخدمني فـآجرتـه من غيري أيجــوز هذا في قــول مالك ؟ قال: إن آجـرته في مثل عمله الذي كان يعمل لك فلا بأس به. قلت: أرأيت إن استأجرت عبداً للخياطة فاردت أن أستممله غير الخياطة ؟ قال: سألت مالكاً عن ذلك فقال: إن كان اليوم وما أشبهه إذا كان الشيء القريب فلا بأس بذلك ، فإن كثر ذلك فلا خير فيه لأنه كأنه شيء حوله في شيء لا يقبضه مكانه فبلا خير في ذلك.

قلت: أرأيت إن استأجرت عبداً للخياطة كل شهر بكذا وكذا أيكون لي أن أستعمله غير الخياطة في قول مالك؟ قال: لا يكون لك أن تستعمله إلا في الخياطة.

قلت: فإن استعمله غير الخياطة فعطب أأضمن أم لا ؟ قال: إن كان عملًا يعـطب في مثله ضمنت في قول مالك.

# في الأجير يستعمل الليل والنهار

قلت: أرأيت من استأجر أجيراً للخدمة أله أن يستخدمه الليل والنهار ؟ قال: يستخدمه كما يستخدم الناس الأجراء لليل خدمة وللنهار خدمة وخدمة الليل ما قد عرفها الناس من سقيه الماء للمؤاجر ومن قيامه الليل يناوله لحافاً وما أشبه هذا فإما أن يستخدمه خدمة تمنعه النوم فليس له ذلك إلا أن تعرض له الحاجة هي من خدمة العبد المرة بعد المرة فلا بأس أن يستحمله فيها في بعض ليله وإنما هذا على ما يعرفه الناس ولا أحفظه ، وسمعت مالكاً يسأل عن العبيد يستعملون النهار ، فإذا كان الليل استطحنوهم أترى ذلك ينبغي ؟ قال: إن من الأعمال أعمالاً يجهد العبيد فيها فلا ينبغي أن يفدحوا بعمل الليل أيضاً ؟ قال: ومن العبيد عبيد إنما أعمالهم خفيفة فلا بأس أن يستطحنوهم بالليل من غير أن يفدحوا بذلك يطحن العبد على قدر طاقته ، قال: والخدم هنهنا عندنا يعملون العمل الخفيف يستقون بالنهار وربما طحنوا بالليل فقيل له : هؤلاء العبيد الذين يعمبون على اللدرانيق يطلعون وينزلون ؟ قال: لا يعمبني ذلك العمل.

قال مالك وهو شديد جهد قال: وإنمـا كان النـاس فيما مضى يجـرون على رقابهم وعلى الإبل وهذا الدرنوق عمل ثقيل ربـما أيضاً هلك فيه بعضهم .

### في الأجير يسافر به

قلت: أرأيت إن استأجرت أجيراً يخدمني سنة أيكون لي أن أسافر بــه ؟ قال: لا لأن مالكاً قال: إذا استأجر الرجل الأجير على أن يخدمه في منزله أو يبعثه في سفره إن احتاج اليه أو يرحل به إن احتاج إلى ذلك أو يحرث له أو يعصد له إن احتاج إليه. قال: أما كل عمل كان يشبه بعضه بعضاً أو يكون بعضه قريباً من بعض مثل كيس البيت أو كتاب الجعل والإجارة

المجين أو الخبز وما أشبه هذه الأشياء فلا بأس بذلك وأما إن اشترط عليه إن احتساج إلى أن يبشه في سفر أو يحرث له أرضاً أويعمل له في البيت فإن ذلك لا خير فيه إذا تباعد ما يبن هذه الأعمال هكذا فلا خير فيه إذا تباعد ما يبن هذه الأعمال لأن كراء هذا ليس مثل كراء هذا ويدخله المخاطرة ، ولوقصد به قصداً ثقل تلك الأعمال لم يرض سيد العبد أن يؤاجره في ذلك العمل بعينه بشل ما آجره في غيره فهذا من المخاطرة والغرد.

# في الرجل يؤاجر عبده ثم يبيعه أو يأبق فيرجع في بقية من الإجارة

قلت: أرأيت إن آجرت عبدي ثم بعته ؟ قال: قال مالك: الإجارة أولى.

قلت: أرأيت إن انقضت الإجارة أيكون للمشتري أن يأخف العبد بذلك الثمن ؟ قال: إن كانت الإجارة قريبة اليوم واليومين وما أشبهه رأيت البيع جائزاً ، وإن كان الأجل بعيداً رأيت أن يفسخ البيع بينهما ولا يكون له أن يأخفه بعمد الإجارة لأن مالكاً قال في العبد: يباع على أن يقبض إلى شهر أو نحو ذلك إن ذلك لا يجوز.

قلت: أرايت إن استاجرت عبداً فابق ثم رجع في بقية من المدة أتكون الإجارة لازمة في بقية المدة التي رجع فيها ؟ قال: نعم مثل ما قال مالك في المريض إذا بسرى، في بقية من المدة وقال غيره: إلا أن يكون فسخ ذلك.

قلت: أرأيت إن استأجرت عبداً فأبق أتنفسخ الإجارة في قول مالك ؟ قال: نعم.

قلت: فإن رجع في بقية من وقت الإجارة أو قـدر عليه ؟ قـال: يرجـع في الإجارة بحال ما وصفت لك.

قلت: أرايت إن استأجرت عبداً من رجل سنة ليخدمني فهرب العبد من يدي في دار الحرب؟ قال: تنفسخ الإجارة فيما بينهما إلا أن يرجع العبد في بقية من وقت الإجارة كما وصفت لك.

قلت: أرأيت إن هرب السيد ؟ قال: الإجارة بحالها لا تنتقض.

### في الرجل يؤاجر أم ولده في الخدمة

قلت: أرأيت أم الولد هل تكرى في الخدمة في قول مالك؟ قال: لا.

كتاب الجعل والإجارة

## في العبد يؤاجر ثم يوجد سارقاً

قلت: أرأيت إن استأجرت عبداً للخدمة فإذا هو سارق أتراه عبياً اردّه به على سيده وتفسخ الإجارة؟ قال: نعم كذلك هذا عندي في البيوع، والإجارة مثله سواء.

# في الأجير يستأجره الرجل يرعى غنمه بأعيانها فيرعى معها غيرها

قلت: أرايت إن استأجرته يرعى غنمي هذه بأعيانها أيكون له أن ياخذ معها غنماً من الناس يرعاها؟ قال: لهذا وجوه إن كان إنما استأجره في غنم كثيرة يعلم أن مثله إنما يستأجر على كفايتها وأنه لا يقوى على أكثر منها، فليس له أن يأخذ معها غيرها إلا أن يدخل معه من يرعى معه فيقرى على أكثر منها فيكون ذلك له، وأما الذي يستأجر على الشيء اليسير من الغنم فإن له أن يضم معها غيرها إلا أن يكونوا اشترطوا عليه أن لا يرعى معها غيرها غيرها.

قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يدفع إلى الرجل المال القراض فيريد المقارض أن يأخذ من غيره أذلك له؟ قال: نعم إلا أن يكون مالاً كثيراً يخاف عليـه إذا أدخل معـه غيره لم يقو على ذلك ويخاف على ما أخذ الضبعة فليس ذلك له.

قال مالـك: وإني لاكوه للرجـل أن يدفـع إلى الرجـل المال القـراض الذي مثله لا يشتغل الرجل به عن غيره فيشترط عليه أن لا يأخذ من أحد غيره مثل المال القليل.

قلت: لم أجزت في الغنم أن يشترطوا عليه أن لا يرعى معها غيرها؟ قال: لأنهم استأجروه عليها فتلك إجارة والقراض ليس بإجارة فقد دخله اشتراط ما لا ينبغي؟ قال لي مالك: ومن ذلك أنه يجوز للرجل أن يتكارى الرجل إلى وقت معلوم بامر معروف يذهب له بنز إلى أفريقية وما أشبهها يبيعه، ولو قال له تأخذ هذا المال قراضاً تشتري به متاعاً لي من أفريقية أو تخرج به إلى أفريقية لم يصلح، ولم يكن فيه خير؟ فقال في مالك: يعطيمه ذهبه ثم يقوده كما يقود البعير لا خير في ذلك، ألا ترى أنه لو وجد تجارة دون أفريقية لم يستطع أن يشتريها فإن اشتراها ضمن وليس هكذا القراض فلا خير فيه، وله أن ينهاه أن لا خرج بماله الذي قارضه به إلى بلد ولا ينبغي له أن يشترط عليه أن يخرج به إلى

قلت: أرأبت هذا الأجير الذي استأجرته يـرعى غنمي هذه بـأعيانهـا أيكون لـه أن يرعى معها غيرها؟ قال: قال مالك: إن كان استأجـره على أن يرعى غنمـه هذه بـأعيانهــا ولم يشترط عليه أنه إن ماتت أخلف له غيرها فلا خير في هذه الإجارة إلا أن يشترط علميه أنها إن ماتت أخلف له غيرها فتكون الإجارة جائزة.

قلت: أوأبت إن استأجرته يرعى لي مائة شاة وشرطت عليه أن لا يرعى معها غيرها فأجرها وغيرها لمن الأجرة التي آجر بها نفسه؟ قال: لرب الغنم الذي شرط عليه فأجر يفسط غيرها، وكذلك الأجير يستأجره الرجل على أن يخدمه شهراً فيؤاجر نفسه الأجير يوماً أو أقل أو أكثر، فإن الأجرة تكون للذي استأجره لأن خدمته كانت للذي استاجره؟ قال: وهذا قول مالك في الأجير.

وقال غيره في صاحب المائة شاة: إن آجر نفسه يىرعى غيرهما فليس لرب الغنم من إجارته شيء إذا لم يدخل على صاحب العائة شاة مضرة في الرعي وأنه لم يشتغل عنها.

قلت لابن القاسم: فإن قبال المستأجر الأول: لا أريد إجارته، ولكن حطوا عني إجارة هذا اليوم؟ قال: أرى ذلك له إن أحب أن يأخذ إجارته تلك التي آجر بها نفسه فذلك له وإن أحب أن يحط عنه إجارة ذلك اليوم ولا يكون له من الذي أخذ الأجبر شيء فذلك له.

# في الأجير يستأجره الرجل ليرعى غنماً بغير أعيانها أو بأعيانها

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: استأجرك على أن ترعى لمي مائة شاة بكـذا كذا ولم أقل مائة شاة بأعيانها ولم أشترط عليه إن رعاها فتموتت أن أخلف له مائة أخرى يرعاهـا؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: لم؟ قـال: الأنها ليست بـأعيانهـا، فهي إذا تموتت كـان لك أن تـأتي بمائـة مكانها يرعاها لك لأن الإجارة لم تقع على غنم بأعيانها.

قلت: فإذا كانت مائة بأعيانها؟ قال: قد أخبرتك أن مالكـاً قال: لا تجـوز الإجارة في هذا إلا أن يشترط أنها إن تموتت أو باعها أتى بمائة مكانها يرعاها له.

# في الرجل يستأجر الأجير ليرعى غنمه فيأتي الراعي بغيره يرعى مكانه

قلت: أرايت إن استأجرت أجيراً يرعى لي غنمي هذه فأتناني بغيره يرعى مكان.؟ قال: لا يكون له ذلك وإنما رضي أمانته رب الغنم وجزاءه وكفايته وأنه إنما استأجره مدنه

قال سحنون: ولو رضي رب الغنم بذلك لكان حراماً.

#### في الأجير الراعي يسقي الرجل من لبن الغنم

قلت: هل يكون للراعي أن يسقي من لبن الغنم التي يـرعى للنـاس أو الإبـل أو البقر؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يمر بالراعي فيستسقيه من لبن الغنم أو الإبل أو البقـر فيسقيه، قال مالك: لا يعجبنى ذلك.

#### في الأجير يرعى غنماً بأعيانها فتتوالد أو يزاد فيها

قلت: أرأيت إن استأجرته على أن يرعى غنيي هذه بأعيانها وشرطت له إن مات شيء منها جنت ببدله فتواللدت الغنم أيكون على الراعي أن يرعى أولادها معها؟ قال: أرى أن ينظر في كراء الناس في ذلك البلد، فإن كانت لهم سنة يحملون عليها قد عرفوا ذلك أنها إذا توالدت فأولادها معها رأيت ذلك يلزمه وتكون الإجارة لازمة وإن لم تكن لهم سنة يحملون عليها لم أر ذلك يلزمه لأن عليه في ذلك تعبأ وزيادة يزدادها عليه في عانها.

قلت: أرأيت إن استأجرت راعياً يرعى لي هذه الغنم بأعيانها وشرطت أن ما مات منها أبدلته أيكون لى أن أزيد فيها؟ قال: لا يكون لك أن نزيد فيها في قول مالك.

#### في تضمين الراعي

قلت: هل كان مالك يرى على الراعي ضماناً رعاء الإيل أو رعاء اللغنم أو رعاء البقر أو رعاء الدواب؟ قال: قال مالك: لا ضمان عليهم إلا فيما تعدوا أو فرطوا.

قلت: وسواء عند مالك إن كان هذا الراعي إنما أخذ من هذا عشرين شاة ومن هذا مائة شاة فجمع أغنام الناس فكان يرعاها أو رجل استأجرته على أن يرعى غنمي هذه، أهما سواء في قول مالك؟ قال: قال مالك: هما سواء لا ضمان عليهما إلا فيما تعديا أو فرطا.

قلت: أرأيت إذا سرقت الغنم هل يكون على الراعي ضمان في قول مالك؟ قـال: لا، إلا أن يكون ضيم أو تعدى أو فرط.

قلت: والإبل والبقر والدواب فيما سألتك عنـه من أمر الـراعي مثل الغنم سـواء في قول مالك؟ قال: نعم.

ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد أنه قال: ليس على الأجير

المدوّنة الكبرى/ج ٣/م ٢٩

الراعي ضمان شيء من رعيته، إنما هو مأمون فيما هلك أو ضل يؤخذ يمينه على ذلك القضاء عندنا.

ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن أبي الزناد أنه قال: ليس على أحد ضصان في سائمة دفعت إليه يرعاها إلا يمينه إلا أن يكون بـاع أو انتحر، فـإن كان عبـداً فدفـع إليه شيء من ذلك بغير إذن سيده فليس على سيده فيه غرم ولا في شيء من رقبة العبد.

ابن وهب، وأخبرني رجمال من أهـل العلم عن سعيـد بن المسيب وعـطاء بن أبي رباح وشريح الكندي وبكير مثله، وقال بعضهم: إلا أن تقوم بينة بإهلاكه متعدياً.

قال ابن وهب: وسألت مالكاً عن الأجير الراعي في المال من الإبل والغنم مما تقل إجارته وتعظم غرامته؟ قال: ما رأيت أحداً يضمن الأجير الحيوان، وليس على السراعي ضمان إنما الضمان على الصناع، قال: وليس على العبد الراعي ضمان ما دفع إليه من ذلك إلا أن يكون انتحر شيئاً مما دفع إليه.

#### في الأجير الراعي يشترط عليه الضمان

قلت: أرأيت إن اشترطوا على الأجير الراعي ضماناً فيما هلك من الغنم؟ قال: قال مالك: الإجارة فاسدة ويكون له كراء مثله ممن لا ضمان عليـه ولا ضمان عليـه فيما تلف.

قلت: فإن كان كراء مثله أكثر مما اكتراه به على الشمان؟ قبال: ذلك لـه وإن كان أكثر مما سموا له، وإن هلكت الغنم فلا ضمان عليه في ذلك، وقــد قيل: إن إجارة مثله إن كانت أكثرها مما استؤجر على أنه ضامن أنه لا يزاد على ما رضي به، ومع هــذا أنه لا يمكن أن تكون إجارة مثله إذا لم يكن عليه ضمان أكثر من إجارة مثله على أنه ضامن.

قلت: أرأيت الراعي يشترط عليه أرباب الغنم أن ما مات منها أتى الراعي بسمته وإلا فهو ضامن؟ قبال: قال مالك: إذا اشترطوا على الراعي أن من مات منها فهو ضامن. قال مالك: فالإجارة فاسدة ولا ضمان على الراعي وإن لم يأت بسمتها فله أجرة مثله.

#### في الراعي يذبح الغنم إذا خيف عليها الموت

قلت: أرأيت الراعي إذا خاف على الغنم الموت فذبحها أيضمن في قول صالك أم لا؟ قال: لا يضمن. قلت: ويصدق في أنها كادت أن تموت فتداركها بـالذبـح؟ قال: نعم إذا أتى بهـا مذبوحة. وقال غيره: هو ضامن لما انتحر.

#### في دعوى الراعي

قلت: هل يكون الراعي مصدقاً فيما هلك من الغنم في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن قال: ذبحتها فسرقت مني مذبوحة أيصدق أم لا؟ قال: نعم يصدق لأنه لو قال: دبحتها فسرقت يصدق لأدبحتها فسرقت مني، وهذا قول مالك في الراعي يقول: سرقت الغنم مني أنه مصدق ولا ضمان عليه. فقال غيره: هو ضامر بالدبع.

#### في الراعي يتعدى

قلت: أرأيت الراعي ينزي على الرمك أو على الإبل والبقر والغنم بغير أمر أربابها فعطبت أيضمن أم لا؟ قال: أراه ضامناً، وقال غيره: لا ضمان عليه.

قلت: أرأيت إن اشترطت على الراعي أن لا يرعى غنمي إلا في موضع كذا وكـذا فرعاها في موضع سوى ذلك أيضمن أم لا؟ قال: أراه ضامناً.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

قلت: أرأيت الراعي إذا خالف فضمن أي القيمتين تضمنه أقيمتها يوم أخذها أو قيمتها يوم خالف بها؟ قال: قال مالك في الرجل يتكارى الدابة فيتعدى عليها، قال مالك: تقوم عليه في الموضع الذي تعدى عليها فيه ولا تقوم عليه يوم أخذها فكذلك الغنم إنما يكون عليه ضمانها يوم تعدى فيها ويكون له من الأجر بقدر ما رعاها إلى يوم تعدى فيها.

#### في استئجار الظئر

قلت: أرأيت إن استأجرت ظشراً نرضع صبياً لي ستتين بكـذا وكذا درهمـاً؟ قال: ذلك جانز عند مالك.

قلت: وكذلك إن اشترطت عليهم طعامها؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك إن اشترطت عليهم كسوتها؟ قال: هذا جائز كله عند مالك.

قلت: فهل يكون لزوجها أن يطأها؟ قال: قال مالك: إذا آجـرت نفسها ظـُـرأ بإذن زوجها لم يكن له أن يطأها. قلت: فإن آجرت نفسها ظئراً بغير إذن زوجها أيكون للزوج أن يفسخ إجارتها في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فأين ترضعه الظئر؟ قال: حيث اشترطوا.

قلت: فإن لم يشترطوا موضعاً؟ قال: العمل عندنا أنها ترضع الصبي عند أبويه إلا أن تكون امرأة مثلها لا يرضع في بيوت النامل ومن الناس من هو دني، الشأن، فإن طلب مثل هذا أن ترضع صبيه عنده لم يكن ذلك له لأنه لا خطب له وإنما يشظر في هذا إلى فعل النامل.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

قلت: أرأيت الظؤرة مل عليهم عمل الصيان غسل خرقهم ودق ريحانهم ودهنهم وحميمهم وتطييب الصبي؟ قال: إنما يحملون من هذا على ما يعمل الناس بينهم.

قلت: أسمعته من مالك؟ قال: لا ولكن مالكاً قـال في الأجراء: يحملون من هـذا على عمل الناس بينهم فارى هذا أيضاً يحمل على ما يعرف من أمر الظؤرة عندهم.

قلت: أرأيت إن حملت هذه المرضع فخافوا على الصبي أيكون لهم أن يفسخوا الإجارة؟ قال: "نعم.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا ولكنه رأيسي.

قلت: لم يكون لهم أن يفسخوا الإجارة ولا يلزموهـا أن تـأتي بمن تـرضـع هـذا الصبي؟ قال: لأنهم إنما أكتروها بعينها على أن ترضع لهم.

قلت: أرأيت إن أرادوا سفراً فارادوا أخذ صبيهم أيكون ذلك لهم وتفسخ الإجارة؟ قال: لا يكون لهم أن يفسخوا الإجارة وإن أرادوا أخمذ صبيهم لم يكن لهم ذلك إلا أن يوفوها الأجرة.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيـي.

قلت: فلو مات الصبي؟ قال: قال مالك: إن مات الصبي انقطعت الإجارة فيما بينهما، وكان لها من الأجر بحساب ما أرضعت.

قلت: ولا يكون لوالد الصبي أنه يؤاجرها أن تـرضع غيـر ابنه أو يـأتي بصبي سوى ابنه ترضعه ويكمل لها الأجرة التي شرط لها؟ قال: لا يكون ذلك له ولا لها إن طلبته لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً آجر دابته من رجل فركبها إلى سفر من الأسفار فأراد أن يكريها من شبهه في خفته وثقله من غيره. قال: ليس ذلك له؟ قال: فقلت لمالك: إنه يكريها ممن يشبهه في خفته وثقله وأمانته. قال: ليس ذلك له لان الرجل يكري الرجل اللهابة لما يعرف من ناحية رفقه وحسن قيامه وقد تجد الرجل لعله مثله في الأمانة، والحال لا يكون له من الرفق مشل ما لصاحبه. قال: فلم أره يجعله مثل كراء الحمولة ولا الدار ولا كراء السفينة. قال: في هذا كله يكريه في حمولة مثل حمولته إلى الموضع الذي اكترى إليه والدار له أن يكريها ممن يثق به فيسكن، والمرضع عندي مثل من اكترى ليركب هو نفسه.

قلت: أرأيت إن كان هذا الذي اكترى هذه الدابة ليركبها هو نفسه وخرج صاحب الدابة مع دابته فأراد المكتري أن يحمل على الدابة من هو أصغر منه وأخف؟ قبال: إنما سمعت من مالك ما أخبرتك به أنه لا يجيزه.

قال: وقال لي مالك: قد كان هنهنا رجل بالمدينة يكريني راحلتـه زمانـاً لا يعدوني إلى غيري فيها فليس الناس كالحمولة.

قال ابن القاسم: وهو رأيي، فإن أكراها لم أفسخه.

قلت: أرأيت امرأة آجرت نفسها ترضع صبياً لقرم، وليس مثلها يعرضع لشرفها وغناها أيكون لها أن تفسخ الإجارة في قـول مالـك أم لا؟ قال: ليس لهـا أن تفسخ هـذه الإجارة لأن الإجارة قد لزمتها.

قلت: لم لا يكون لها أن تفسخ هذه الإجارة وهي معن لا ترضع ولدها إلا أن تشاء، وكيف لا يكون لها أن تفسخ هذه الإجارة وهي معن لا ترضع وهي تقول: إني استحي وليس مثلي يرضع وإن كتت آجرت نفسي؟ قال: إذا آجرت نفسها فذلك لها لازم ولا ينظر إلى شرفها في الإجارة، ألا ترى أنها إذا كانت ذات شرف قبل لها: ليس مثلك يرضع إلا أن تشاتي، فإن ششي ذلك لم تمنعي فهي إذا شامت أن ترضع ولدها كان ذلك لها، فكذلك إذا آجرت نفسها فقد شامت الإجارة فلا تفسخ هذه الإجارة والإجارة لها لازهة.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا وهو رأيمي.

قلت: أرأيت إن مرضت هذه الظئر أيكون لها أن تفسخ الإجارة؟ قال: نعم إن كان مرضاً لا تستطيع معه الرضاع، فإن صحت في بقية من وقت الإجارة خيرت على أن ترضع ما بقي وكان لها من الأجر بقدر ما أرضعت ويحط من إجارتها بقدر ما لم ترضع. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال مالك في الأجير إذا استؤجر سنة: أنه إذا مرض بعض السنة ثم صح في بقية السنة أنه يخدم تلك البقية وليس عليه أن يخدم ما مرض، ولكن يحط عنه من الأجرة بقدر ما مرض وكذلك هذه المظر عندي، فإن مرضت حتى تمضي السنتان التي كانتا وقتاً لها فلا تعود إلى الرضاعة لأن وقت الإجارة قد مضى، وقال غيره: إلا أن يكون فسخ الكراء بينهما فلا تعود عليه.

قلت: أرأيت إن استأجرت ظهراً ترضع لي صبيين سنتين فأرضعتهما لي سنة ثم مات أحدهما؟ قال: يوضع عن الأبدون بقدر ما يقي من رضاع هذا المبت وذلك ربح الأجارة لأن النصف قد أوفتهما في السنة التي أرضعت لهم ويفي نصف الإجارة فسات أحد الصبيين فبطل نصف النصف من الأجرة وهو ربع الجميع، وهذا رأيي إلا أن يكون ذلك يختلف فيحمل على رخص الكراء وغلائه في إيان تلك السنتين لعله يكون للشتاء كراء وللصيف كراء والسواف كراء وللسغير كراء وللصبي إذا تحرك كراء أخر فيحملون على رصفت لك من الكراء أو الإجارة.

قلت: أرأيت إذا حططت عن هذه المرضع قدر ما أصاب هذا الصبي الـذي مات أيكون لها أن تأخذ مع صبيهم الباقي صبياً غيره ترضعه بأجرة أم لا؟ قـال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى ذلك لها.

قلت: أرأيت إن استأجرت امرأة ترضع لي صبياً فأرادت أن تؤاجر نفسها ترضع صبياً آخر مع صبيبي أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لم أسمعه من مالك ولا أراه جائزاً.

قلت: أرأيت إن استأجرت ظئرين يرضعان صبياً لي فماتت إحداهما فقالت المظئر الباقية: لا أرضم وحدي أيكون ذلك لها أم لا؟ قال: ذلك لها أن لا ترضع وحدها.

قلت: لم وقد كان جميع لبنها لهم أرايت هذه الباقية هل يكون لها أن تأخذ صبياً غير صبيهم ترضعه مع صبيهم قبل موت التي كانت معها أو بعد ذلك؟ قبال: لا ليس لها أن تأخذ مع صبيهم صبياً غيره فترضعه.

قلت: فإذا لم يكن لها أن تأخذ مع صبيهم صبياً غيره فقد صار جميع اللبن لهم فلم لا تجبرها على أن ترضع هذا الصبي وحدها بجميع لبنها؟ قال: لا يكون ذلك عليها لأنها تقول: إنما كنت أنا وصاحبتي فكان لا ينهكني، وهو الأن ينهكني، وكنا نتعاون في عمله فقد صار العمل كله الآن علي فلا أرضى، قال: وكذلك الأجيران يستأجرهما الرجل يرعيان له غنمه أو يرعيان له إبله سنة فيصوت أحدهما فيقول الأجير الآخر: لا أرحاها وحدي إن ذلك له، وكذلك الظئران إذا استأجرهما فماتت إحداهما مثل الأجرين.

قلت: أرايت إن استأجرت ظشراً ترضع لي صبياً فلما كان بعدما استأجرتها استأجرت معها غيرها فأردت أن أستغزر اللبن لولدي فمانت الثانية؟ قال: على الأولى أن ترضعه لأنه إنما تطوع برضاع الثانية على ابنه فلما مانت الثانية ثبت الرضاع كما كان على الأولى؛ هد.

قلت: فلو ماتت الأولى؟ قال: فعليه أن يأتي مع الثانية بمن ترضع معها.

### باب إجارة الظئر

قلت: أرأيت إن استأجر أبو الصبي ظئراً للصبي فمات الأب وبقيت الظئه ليس لها من يعطيها أجرها؟ قال: أجر الرضاع في مال الصبي لأن مالكاً قال لي: لو أن رجلاً استأجر ظئراً لابنه فقدم إليها أجر رضاعها ثم هلك الأب قبل أن يستكمل الصبي رضاعه. قال: أرى ما بقى من الرضاع يكون بين الورثة وكذلك إن كان الأب تحمل لها بأجر الرضاع فمات الأب فإنما أجر ما بقي من رضاعها في حظ الصبي، ومما يبين قول مالـك في الرضاع: إذا مات الأب قبل أن يستكمل الصبي رضاعه أن ما بقي مما كان قـدم إليها أبوه أنه بين الورثة لأن الصبي لو مات في حياة أبيه كان ما دفع الأب إلى المرضع مالًا له يرجع إلى الأب ولم تـرث أمه منه شيئاً فلو كـان أمراً يثبت للصبي أو عـطية أعـطاه إياهـا لـورثت الأم في ذلك، ولكنهـا نفقة للصبي قـدمهـا لم تكن تلزم الأب إلا مـا دام الصبي حياً، فلما مات انقطع عنه ما كان يلزمه من أجر الرضاع وكان ما بقي مما لم ترضعه الظئر بين ورثة الميت بمنزلة ما لـو لم يقدم لهـا شيئًا كـان يكون أجـر رضاعهـا في حظ الصبي وليس تقديم إجارتها مما يستوجبه الصبي، أولا ترى لو أن رجلًا استأجر أجيراً وضمن لـه غيره إجارته ديناً عليه فقال له: اعمل لفلان وحقك علىّ أو بع فلاناً سلعتك وحقك عليّ. ففعلا ذلك جميعاً ومات الـذي كان ضمن ذلك له كـان في مالـه ولم يكن على قـابض السلعة ولا على الذي عمل له قليل ولا كثير، وكذلك قال مالك في السلعة، فهذا يدلك على الرضاع ولو كان الـرضاع عـطية وجبت لـلإبن لكان ذلـك للإبن، ولـو لم ينقده عنــه بمنزلة السلعة والأجير عند مالك وقد فسرت لك ذلك.

قلت: أرأبت إن مات أبواه ولم يتـركا مـالاً ولم تأخـذ الظئـر منه من إجــارتها شيئــاً أيكون لها أن تنقض الإجارة؟ قال: نعم. قلت: فإن تطوع رجل فقال لها: علي أجر رضاعك؟ قال: فلا يكون لها أن تنفض الإجارة.

قلت: أرأيت ما أرضعت الصبي قبل أن يصوت أبوه ولم تكن أخدت إجارتها ولم يترك الأب مالاً أيازم ذلك الصبي أم 91 قال: لا يلزمه عند مالك لأن نفقة الصبي قبل موت الأب إنما كانت على الأب فهي إن أرضعته أيضاً بعد موت الأب ولا مال للصبي فهي متطوعة ولا شيء لها على الصبي إن كبر وأفاد مالاً.

قلت: أرأيت إن مات الأب وترك مالًا فارضعته أيكون أجرها في حظ الصبي؟ قال: نعم.

قلت: فلو أن النظر قالت: إذا لم يترك أبوه مالاً فأنا أرضعه وأتبع الصبي بأجر الرضاع ديناً عليه يوماً ما؟ قال: لا يكون ذلك لها وهي إن أرضعته متطوعة في هذا إذا لم يترك الأب مالاً لم يكن لها شيء.

قلت: فما فرق بينهما إذا ترك الأب مالاً وإذا لم يترك الأب مالاً؟ قال: لأن مالكاً قال: لو أن رجلاً أخذ يتهماً صغيراً لا مال له فانفق عليه وأشهد أنه إن أيسر يوماً ما اتبعه بذلك كان منطرعاً في النفقة ولم تنفعه الشهادة، ولا يكون له على الصبي شيء وإن أفاد مالاً، وإنما النفقة على اليتامي على وجه الحسبة ولا ينفعه ما أشهد.

قلت: أرأيت إن استأجرت امرأتي ترضع صبياً لي من غيرها؟ قال: ذلك جمائز ولم اسمعه من مالك لأن ذلك لم يكن يلزمها فلما لم يكن يلزمها جازت إجارتها في ذلك.

قلت: وكذلك إجارة خادمها في ذلك؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك لو أن رجلًا استأجر أمه أو اخته أو عمته أو خمالته أو ابنته أو ذات رحم محرم لترضع له صبياً؟ قال: ذلك جائز.

قلت: أرأيت من التقط لقيطاً على من أجر رضاعه عند مالك؟ قال: على بيت المال عند مالك.

قلت: أرايت اليتامى الذين لا أحد لهم أهم بهذه المنزلة في أجر الرضاع في قول مالك؟ قال: نعم.

# في تضمين الأجير ما أفسد أو كسر

قلت: أرأيت إن استأجرت حمالًا يحمل لي دهناً أو طعاماً في مكتل فحمله لي

فعشر فسقط فأهراق الدهن أو أهراق الطعام من المكتـل أيضمن لي أم لا؟ قـال: قـال مالك: لا ضمان عليه.

قلت: لم؟ قال: لأنه أجيرك عند مالك، ولا يضمن أجيرك لك شيئًا إلا أن يتعدى.

قلت: أرأيت إن قلت له: إنك لم تعشر ولم تسقط ولم يلذهب دهني ولا طعامي ولكنك غيبته أيكون القول قولي أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: القول قولك في الطعام والإدام وعلى الأجير البينة أنه عثر وأهراق الإدام وأهراق المطعام، وأما في البز والعروض إذا حملها فالقول قوله إلا أن يأتي بما يستدل به علم كذبه.

قلت: ما قول مالك فيمن جلس ليحفظ ثياب من دخل الحمام فضاع منه شيء أيضمن أم لا؟ قال: قال مالك: لا ضمان عليه.

قلت: ولم لم يضمنه مالك؟ قال: لأنه أنزله بمنزلة الأجير.

قلت: أرأيت إن استأجرت أجيراً يخدمني شهيراً في بيني فكسر آنية من آنية البيت أو قدراً أيضمن أم لا في قول مالك؟ قـال: لا يضمن إلا أن يتعدى فـأما مـا لم يتعد فـلا يضمن.

قلت: ولا يشبه هذا القصار والحداد وما أشبه ذلك من الأعمال؟ قـال: لا لأن هذا لم يؤتمن على شيء، وإنما هذا أجبر لهم في بيتهم والمتاع في أيديهم وحكم الأجبر غير حكم الصناع.

قلت: وكذلك لو أمرته يخيط لي ثوياً فافسده لم يضمن إلا أن يتعدى؟ قـال: نعم لأنك لم تسلم إليه شيئاً يغيب عليه وإنما هو أجيرك في بيتك، والشيء في يديك فـلا يضمن إذا تلف الثوب ويضمن إذا أفسد بالعداء.

قلت: أرأيت أجير الخدمة ما أفسد من طحينهم أو أهراق من لبنهم أو من مانهم أو من نبيذهم أو ما وطىء عليه من قصاعهم أو كسر من قلالهم أو وطىء عليه من نبابهم فتخرق أو خبز لهم خبزاً فاحترق أيضمن ذلك أم لا؟ قال: لا ضمان عليه إلا فيما تعدى كما أعلمتك به، سحنون، وقال غيره: ما عثر عليه أو وطىء عليه فهو جناية وما سقط من يده أواعثر به فلا يضمن.

ابن وهب قال: وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب في رجل استأجر أجيراً يحصل له شيئاً فحمل له إناء أو وعاء فخر منه الإناء أو انفلت منه الوعاء فلذهب ما فيه؟ قال: لا أرى عليه غرماً إلا أن يكون تعمد ذلك. ٤٥٨ كتاب الجعل والإجارة

ابن وهب وقال لي مالك في رجل حمل على دابته شيئاً بكراء فانقطع حبل من أحيله فسقط ذلك الشيء الذي حمل فانكسر أو ربضت الدابة فانكسر أو زاحمت شيئاً فانكسر؟ قال: يضمن إذا كان يعوف أنه غرر في رباطه أو حرف بالدابة حتى زاحمت، أو كان يعرف أن دابته ربوض وإن لم يعرف من ذلك شيئاً لم يضمن.

ابن وهب، وأخبرني عقبة بن نافع قال: قال يحيى بن سعيد: الحمال عليه ضمان ما ضيع.

### القضاء في الإجارة

قلت: أرأيت الخياطين والقصارين والخرازين والصواغين وأهل الصناعات إذا عملوا للناس بالأجرة ألهم أن يحبسوا ما عملوا حتى يقيضوا أجرهم؟ قال: قال مالك: نعم لهم أن يحبسوا ما عملوا حتى يعطوا أجرهم. قال: وكذلك في التغليس هم أحق بما في أيديهم وكذلك في الموت هم أحق بما في أيديهم إذا مات الذي استعمل عندهم وعليه دين.

قلت: أرايت إن استأجرت حمالاً يحمل لمي طعاماً أو متاعاً أو عرضاً من العروض إلى موضع من المواضع بأجر معلوم على نفسه أو على دابته أو على إبله أو على سفيته فحمل ذلك حتى إذا بلغ الموضع الذي اشترطت عليه منعني متاعي أو طعامي حتى يقبض حقه؟ قال: قال مالك: ذلك له وإن فلس رب المتاع كان هذا الحمال أو الكرى أحق بما في يديه من الغرماء حتى يستوفي حقه.

قلت: أرايت إن استأجرت رجاً بيني لي بيناً أو داراً على من الماء الذي يعجن بـه الطين أو على من الدلاء أو على من القضاف والفـوس والمجـارف؟ قـال: يحملون على سنة الناس عندهم قال: فإن لم تكن لهم سنة كان ذلك على رب الدار ولا أحفظه.

قلت: أرأيت إن استأجرت رحى أطحن عليها على من نقرها إذا عجزت؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يحملوا على ما يتعامل الناس عندهم عليه في نقر أرحيتهم إذا أكروها فيحملون على ذلك، وإن لم تكن لهم سنة يحملون عليها فأرى ذلك على رب الرحى، وإنما النقش عندي بمنزلة مناع الرحى إذا فسند فعلى رب الرحى إصلاحه إذا لم تكن سنة يتعاملون بها فيما بينهم.

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً أو حماماً أو رحى ماء فانهـدم من ذلك ما أضر بالمستأجر ومنعه من العمل أو السكني فقال المستأجر: أنا أفسخ الإجارة، وقال رب هـذه الأشباء: أنا أبنيهـا أو أصلحها ولا أفسخ الإجارة القـول قول من في قــول مالـك؟ قال: القول قول المستأجر ولا يلتفت إلى قول رب الدار والحمام والرحى.

قلت: أرأيت إن استأجرت رجلاً يبني لي حائطاً ووصفته له فلما بنى نصف الحائط انهدم أيكون على الباني أن يقيمه له ثانية؟ قال: ليس عليه أن يبنيه له ثانية وله من الأجر بقدر ما عصل إلا أن يكون سقوطه من صوء عمل البناء فعليه أن يعيده ثانية حتى يبني الحائط كله.

قلت: فإن لم يكن لسوء عمل البناء فعليه أن يبني له مـا بقي من ذلك العمـل فيما يشبه وله أجره إذا تشاحا وطلب ذلك؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك إن كان الآجر والطين وجميع ما يبنى به الحائط من عند البناء؟ قال: وإن كان لأنه إذا بنى منه شيئاً فقد صار لرب الدار ما بنى، وقال غيـره: لا يكون هـذا إلا في عمل رجل بعينه ولا يكون إلا مضموناً.

قال سحنون: فإذا كان مضموناً فإن عليه تمام العمل.

قلت: وكذلك لـو استأجرته أن يحضر لي بشراً صفتها كـذا وكـذا فحضر نصفها فانهدمت؟ قال: كذلك أيضاً يكون له من الأجر بقدر ما عمل إلا أن يتشــاحا فيكــون عليه أن يعمل ما يقى ويكمل له أجره.

قلت: وإن حفرها في ملك ربها أو في غير ملك ربها فهو سواء إذا انهدمت؟ قال: نعم إذا كانت إجارة فسواء حيث ما حفر له بأمره فانهدمت البشر بعدما حفوها فله أجره، وإن انهدم نصفها فله نصف الأجر إلا أن يكون من وجه البسل جمل لمن يحفر له بئراً صفتها كذا وكذا كذا وكذا درهماً أو جعل لرجل عشرين درهماً على أن يحفر له بئراً صفتها كذا وكذا، فهذا إذا حفر فانهدمت قبل أن يسلمها إلى ربها فلا شيء له.

قلت: ومتى يكون هذا قد أسلمها إلى ربها؟ قال: إذا فرغ من حفرها كما اشتوط رب البئر فقد أسلمها إليه.

قلت: أتحفظ هذه الأشياء عن مالك؟ قال: هذا رأيي، وذلك أن مالكاً ستل عن حفار استأجره رجل على أن يحفر له قبراً فانهدم؟ قال: قال مالك: إذا انهدم بعـد فراغــه فالإجارة للمستأجر لازمة وإن انهدم القبر قبل فراغه فلا إجارة له.

قال عبد الرحمن بن القاسم: وهذه الإجارة فيما لا يملك من الأرضين.

قلت: أرأيت إن استأجرت رجيلاً يحفر لي بشراً في موضع من المواضع أو بشراً عمقها في الأرض عشر قامات ووجه الأرض تراب لين بمائة درهم فلما حفر قامة وقع على حجر شديد أو تربة شديدة؟ قال: إن كان استأجره على أرض قد عرفوها واختبروها فلا باس بالإجارة فيها، وإن لم يختبروها فلا خير في هذه الإجارة فيها وهكذا سمعت من مالك.

قال: وسمعت مالكاً وسئل عن حفر قفر النخل يستأجر عليها الرجل يحفرها إلى أن بيلغ الماء؟ قال: إن كان قد عوفت الأرض فلا أرى بذلك بأساً، وإن كان لم يعرفوها فلا أحمد له ذلك.

قال ابن وهب: قال الليث: وكتبت إلى ربيعة وأبي الزناد أسالهما عن الرجل يستأجر من يحفر له بئراً فقال أبو الزناد: كل من أدركنا يقول: حتى يخرج الماء.

وقال ربيعة: إذا كانت الأرض متقاربة ليس بعضها يخرج الماء منها قبلِ بعض فلا بأس به، وإن كان الماء يخرج من بعضها قبل بعض فمذارعة أحب إليّ.

قلت: أرأيت إن استأجرت حضاراً يحفر في قبراً على من يكون حثيان التراب في القبر؟ قال: إنسا ذلك على ما يتعامل الناس بينهم في مواضعهم تلك يحملون على ذلك؟ قال: وهذا رأيسي.

قلت: أرأيت إن أمرته يحفر لي قبراً فحفره فشق فيه فقلت له: إنما أردت اللحمد ولم أرد الشق.

قال: ينظر أيضاً إلى عمل الناس عندهم كيف هو فيحملون على ذلك.

قلت: أرأيت إن استأجرت أجيرين يعفران لي شراً بكذا وكذا فعرض أحدهما وحفرها الأخر؟ قال: يكون الأجر لهما جميعاً للذي مرض ولصاحبه ويقال للمريض: أرضه من حقك فإن أرضاه من حقه وإلا لم يكن له شيء ويكون الحافر متطوعاً.

### القضاء في تقديم الإجارة وتأخيرها

قلت: أرأيت الخياطين والعمال بايديهم في الأسواق إذا دفع إلى أحدهم العمل ليعمله بأجر ولم يشترطا بينهما نقداً ولا غير نقد فقال العامل: عجل لي إجارة عملي، وقال الذي له العمل: لا أدفع إليك حتى تفرغ من عملي؟ قال: يحملان على أمر الناس عندهم، فإن كان ذلك عندهم غير معروف لم يجبر رب العمل على أن يدفع إليه حتى يفرغ من عمله، على أن يدفع إليه حتى يفرغ من عمله.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال مالك: لأهل الأعمال سننهم يحملون عليها.

قلت: فإن خاط الخياط نصف القميص ثم جاء يطلبه بنصف إجمارته أيكون لـه ذلك؟ قال: لا يكون له ذلك حتى يفرغ من عمله.

قلت: لم؟ قال: لأنه لم يأخذ الثوب على أن يخيط نصفه ويترك نصفه.

### الدعوى في الإجارة

قلت: أرأيت لو أن خوازاً أو صائعاً أو صيقلاً عمل لي عملاً فقلت له: إنما عملته لي باطلاً وقال: بل عملته لك بكذا وكذا درهماً؟ قال: القول قول العامل إذا أتى بما يشبه أن يكون إجارة ذلك العمل الذي عمل عند الناس والا رد إلى إجارة مثله، وقال غره: لان رب الثوب قد أقر له بالعمل وادعى عليه أنه وهب له عمله فهو مدع وعليه البيتة، فإن لم تكن له بينة فعلى العامل اليمين وله أجرة مثل عمل ذلك الشيء إلا أن يكون ذلك أكثر مما ادعى العامل فلا يكون له إلا ما ادعى.

قلت له: أرأيت لو أن رجلاً ديغ جلد الرجل أو خاط ثوياً لرجل أو صبغ ثوياً لرجل أو صبغ ثوياً لرجل أو صبغ ثوياً لرجل أو صماغ حلياً لرجل أو عمل بعض ما يعمل أهل الأسواق لرجل فأتى رب الجلد والثوب والفضة والذهب وهذه الأشياء التي وصفت لك فقالوا للعامل: إنما استودعناك هذه الأشياء ولم نستعملك القول قول من في قول مالك؟ قال: القول قول العامل ولا يلتفت إلى قول أرباب تلك السلع في إنما استودعوها، وقال غيره: العامل مدع.

قلت لابن القاسم: ولم جعل مالك القول قول الصناع؟ قال: لانهم يأخلون ولا يشهدون وهذا أمرهم فيما بينهم وبين الناس، فلو جاز هذا القول لهم لذهبوا بما يعملون له باطلاً فلا يكون القول قول رب المتاع.

قال: ولقد سألت مالكاً عما يدفع إلى الصناع ليعملوه فيقرون أنهم قـد قبضـوه وعملوه وردوه إلى أربابه بعد الفراغ منه والقبض له؟ قال: إذا أقر أنه قد قبض المتـاع فهو ضامن إلا أن يقيم البينة أنه قد رده، قال: ولو جاز هذا للصناع لذهبوا بمتاع الناس.

قـال: فقلت له: فإن ادعي على أحدهم فـأنكـر؟ قـال: لا يؤاخـذون إلا ببينـة أن المتاع قد دفع إليهم وإلا أحلفوا.

قلت: أرأيت إن قال رب المتاع: سرق مني متاعي هذا، وقال الصانع: بل أمرتني

كتاب الجعل والإجارة

أن أعمله لك ولم يسرق منك؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أني أرى أن يتحالفا ثم يقال لصاحب المتاع: إن أجبت فادفع إليه أجرة عمله وخذ متاعك فإن أبي قبل للعامل: ادفع إليه قيمة متاعه غير معمول، فإن أبي كانا شريكين في ذلك المتاع هذا بقيمة عمله وهذا بقيمة متاعه غير معمول لأن كل واحد منهما مدع على صاحبه.

وقال غيره: لا يكونان شريكين والعامل مدع.

قلت لابن القاسم: وكذلك لو قال رب المتاع للعامل: سرقته مني، وقال العامل: بل استعملتني؟ قال: هذا مثل ما وصفت لك في قول رب المتاع سرق مني فأرى إن كان الصانع من أهل للعدالة والفضل ومعن لا يشار إليه بالسرقة رأيت أن يعاقب المذي ادعى ذلك عليه ورماه بالسرقة، وإن كان معن هو على غير ذلك لم أر عليه عقوبة.

قلت: وكذلك إن ادعيت عليه في قمص عنده أنها كانت ملاحف لي فأقمت البيشة أيكون لي أن آخذها مخيطة؟ قال: لا إلا أن ترد عليه أجر الخياطة وإلا كان القول بينهما مثل ما وصفت لك في السرقة.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا ولكني أحفظ عن مالك في يتيم مولى عليه باغ ملحفة من رجل فباعها الرجل من رجل آخر، ثم باعها الآخر من آخر، ثم باعها الآخر من آخر، ثم باعها الآخر من آخر وترابحوا فيها كلهم، ثم أن المبتاع الآخر صبغها لابن له يخته فيها فقال مالك: يترادون الربح فيما بينهم ولا يكون على اليتيم شيء من الثمن الذي أخذ إذا كان قد أتلف الثمن الذي أخذ وتقوم الملحفة بيضاء بغير صبغ ويقوم الصبغ، ثم يكون اليتيم والذي صبغها شريكين في الملحفة هذا بقيمة الصبغ واليتيم بقيمة الملحفة بيضاء، ويبطل الثمن الذي أخذه اليتيم إلا أن يكون قائماً بعينه فيرده، وهذا يدلك على قول مالك في مسائلك التي سألت عنها قبل هذا لأن هذا مثل ذلك.

قال عبد الرحمن بن القاسم: وبيع اليتيم عندي بمنزلة ما لم يبع فلذلك ردت الملحفة.

قلت: أرأيت إن قال رجل لـرجل: اقلع لي ضموسي هذا ولك عشرة دراهم فلمـا قلعه قال له المقلوعة ضرسه: إنما أمرتك بالفسرس التي يليها وقمد قلعت ضرساً لم آمرك بهـا أيكون على القالع شيء أم لا قـال: لا شيء على القالـع لأنـه قلعـه، والمقلوعـة ضرسه يعلم ما يقلع منه.

قلت: فهل يكون للقالع أجره الذي سمى له؟ قال: نعم لأن صاحب الضرس مدع إلا أن يصدقه الحجام فلا يكون عليه شيء. قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا. وقال غيره: الحجام مدع.

قلت لابن القاسم: أرأيت رجلًا لت سويقاً لي بسمن فقال: أمرتني أن ألت بعشرة دراهم وقلت له: لم آموك أن تلته بشيء؟ قال: يقال لصاحب السويق: إن شئت فاغرم له ما قال وخذ السويق ملتوتاً، فإن أبي قبل للذي لتّه: اغرم له سويقاً مثل سويقه غير ملتوت وخذ هذا الملتوت، فإن أبي لم يكن له شيء ويسلم السويق بلتاته إلى ربه.

وقال غيره: إن أبي أن يعطيه رب السويق ما لته به كان له على اللتبات أن يغرم لـه مثل سويقه غير ملتوت.

قلت لابن القاسم: ولم لا تجعلهما شريكين إن أبيا ما دعوتهما إليه؟ قـال: لا يكونان شريكين لأن الطعام لا شركة فيه لأنه يوجد مثله.

قلت: وكذا قول مالك؟ قال: لم أسمعه من مالك وَهَذَا رأيي.

قلت: أرايت إذا دفعت سويقاً إلى لتات ليلته لي بخمسة دراهم فلته فقال صاحب السويق: ما السمن: أمرتني أن ألته بعشرة دراهم، وقال صاحب السويق: ما أمرتك إلا بخمسة دراهم؟ قال: ينظر في ذلك السويق فإن كان يشبه أن يكون القول قول صاحب السمن يعلم أهل المعوقة أن لتات ذلك السويق يدخله من السمن بعشرة دراهم، فالقول قول صاحب السمن اللتات لأنه قد التمنه عليه وأقر أنه أمره بالعمل فهو مدع عليه يريد أن يضمته، فعليه البينة وعلى اللتات اليمين.

قلت: ولم جعلت القول قوله في العشرة المدراهم كلها ورب السويق إنما يقول: إنما أمرته بخمسة دراهم وقعد تعدى علي في الخمسة الأخرى? قال: قال مالك: في الصباغ إذا صبغ الثوب بعشرة دراهم عضفراً فقال رب الثوب: لم آمرك أن تجعل فيه إلا بخمسة دراهم عصفراً وقال الصباغ: أمرتني أن أجعل فيه بعشرة دراهم عصفراً إن القول قول الصباغ إذا كان ما في الشوب من العصفر يشبه أن يكون بعشرة دراهم مع يمين الصباغ أن رب الثوب أمره أن يجمل فيه بعشرة دراهم ويجبر رب الثوب على أن يغرم فيه المسباغ أن رب الثوب ألم أنه لما دفق إليه الثوب على أن يغرم فيه على المسبغ بالإجارة فقد التمنه على الصبغ بالإجارة، فألقول قول الصباغ في الصبغ والإجارة إلا أن يأتي من ذلك بأمر يستلل به على كذبه فيكون القول قول رب الثوب بحال ما وصفت لك، فإن أتيا جميعاً بما لا يشبه حملا على إجارة مثله وعمل مثله، فكذلك مسألتك في اللتات إذا أقر أنه أمره بما لا يشبه حملا على إجارة مثله وعمل مثله، فكذلك مسألتك في اللتات إذا أقر أنه أمره

يري كتاب الجعل والإجارة

أن يلته بدراهم، فىالقول قول صاحب السمن بمنزلة ما وصفت لك في الصباغ لأن صاحب السويق قد ائتمنه على اللتمات بالمدراهم، فالقول قول اللتمات فيما أدخل في السويق من السمن والقول قول اللتات أنه أمره بكذا وكذا درهماً لأنه قد ائتمنه على ذلك إلا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه.

قال: وهذا إذا دفع إليه السويق وغاب عليه اللتات فأما إذا لم يدفع السويق إليه حتى يغيب عليه، فالقول قول صاحب السويق لأن صاحب السويق لم يأتمنه وإنما هو مشتر منه يقول: لم أشتر منك إلا بخمسة دراهم ولا يكون لصاحب السمن أكثر معا يقوله به، وصاحب السمن هنهنا مدع فالقول قول صاحب السويق.

قلت: فإن نظر أهل المعرفة إلى ذلك السويق فقالوا: هذا السمن الذي كُ به هذا السويق لا يكون بأقل من عشرة دراهم أيكون القول قول صاحب السمن؟ قال: إن أقر صاحب السويق أن جميع ما في هذا السويق من اللتات هو من السمن الذي اشترى من هذا اللتات فالقول قول اللتات لأن صاحب السويق قد تبين كذبه، فإن قال صاحب السويق: قد كان في فيه لتات قبل أن يلتّه هذا السمان فالقول قول صاحب السويق لأنه لم يغب عليه اللتات.

قلت: أرأيت إن دفع إليه السويق وغاب عليه فقال رب السويق: لم آمرك أن تلته الإبخمسة دراهم ولم تبعمل فيه إلا بخمسة دراهم سمناً، وقال اللتات: أمرتني بعشرة وقد جعلت فيه بعشرة دراهم سمناً فنظر أهل المعرفة إليه وقالوا فيه بعشرة دراهم سمناً، وقال رب السويق: قد كان لي فيه لتات قبل أن يلته صاحب السمن أيكون القول قوله؟ قال: لا يكون القول قوله، والقول قول صاحب السمن، وكذلك الصباغ إذا صبغ الدوب فاختلفا عثل ما وصفت لك فكان يشبه ما في الثوب من الصبغ ما قال الصباغ، فقال رب اللوب: إنه قد كان لي فيه صبغ قبل أن أدفعه إلى الصباغ أن القول قول الصباغ، ولا يلتفت إلى قول رب الثوب أنه قد كان لي فيه صبغ قبل أن أدفعه إلى الصباغ مع يمين اللصباغ كان الصباغ عم يمين يلتفت إلى قبل السويق والثوب ولم المساغ لان المساغ واللتات جمياً مؤتمنان وإنما أقرا بأنهما قبضا السويق والثوب ولم فاقلا نقيما ويشف مبنأ ولا لتاتاً، والسمن والصباغ واللتات في أيديهما يزعمان أنه لهما، فاقلا وأنها مؤتمنان.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لم أسمعه منه وهذا رأيسي.

### في اليتيم يؤاجر سنين ثم يحتلم قبل ذلك

قلت: أرايت لو أن يتيماً في حجري آجرته ثلاث سنين وأنا أظنه لا يحتلم إلى ثلاث سنين فاحتلم أيكون ذلك له ثلاث سنين فاحتلم بعد سنة أو سنتين فأراد أن يتقض الإجارة حين احتلم أيكون الشيء المخفيف نحو الأيام أم لا؟ قال: لا أرى أن تلزمه الإجارة بعد احتلامه إلا أن يكون الشيء المخفيف نحو الأيام والشهر وما أشبهه ولا يؤاجر الوصي اليتامى بعد احتلامهم، ألا ترى أن الأب إنما يلزمه نفقة أبته حتى يحتلم، فإذا احتلم لم يلزمه النفقة ولم يجز له أن يؤاجره ولا يكون الوصي في هذا أحسر، حالاً من الأس.

قلت: أرايت إن أكريت أرض يتيم لي في حجري شلات سنين أو أربع سنين أو المع سنين أو اكريت غلاماً له أو داراً له أو إيله سنين أو اكترت غلاماً له أو داراً له أو إيله سنين أو التين قلم ألله السنين على مشاين أو الله الله السنين عند الله السنين فعجل به الاحتلام وأنس منه لا يحتلم وذلك ظن الناس أنه لا يحتلم في مثل تلك السنين فعجل به الاحتلام وأنس منه الرشد لم يكن له أن يرد ما صنع الوصي وجاز ذلك عليه لأن الوصي إنما صنع من ذلك ما يجوز له في تلك الحال ولم يتعمد ما لا يجوز من ذلك، فذلك جائز على اليتيم وإن بلغ، وقال غيره: لا يلزم ذلك اليتيم إلا فيما قبل.

قلت لابن القاسم: فإن كمان أكرى هـذه الأشياء وهـو يعلم أن الصبي يحتلم قبـل ذلك؟ قال: لا يجوز ذلك عليه.

قال: وكذلك المولى عليه يؤاجر عليه السلطان أو وصيه أو ولي جعله لـه السلطان أرضحه أو رقيقه أو دوره السنة والستين أو الثلاث ثم يفيق ويؤنس منه الرشـد والخيـر إن الإجارة لازمة له لأن الوصي إنما فعل في هذه الأشياء ما يجوز له أن يفعله يوم فعله فهـذا له لازم.

وقال غيره: لا يصلح لوصي المولى عليه أن يؤاجر هذه الأشياء السنين الكثيرة وإنما يجوز له من ذلك السنة وما أشبهها لأن هذا يرجى منه الإفاقة كل يوم وكراء السنة وما أشبهها مما يتكارى الناس فيما بينهم والسنين إنما هو أمر خاص ليس هو ما يتكاراه الناس بينهم، فهذا لا ينبغي أن يكرى عليه شيء من أرضه ودوره ورقيقه وإبله إلا على مثل ما يتكارى جل الناس فيما بينهم لأن هذا ترجى إفاقته كل يوم، فالوصي إن كان أكرى عليه السنين الكثيرة نأفاق هذا بعد ذلك كان قد حجر عليه ماله بعد إفاقته فلا ينبغي ذلك له وله أن يرد ذلك. ٢٩٦ كتاب الجعل والإجارة

قلت لابن القاسم: والوالد في هذا بمنزلة الوصي عندك في ولمده الصغير المذي في حجره فلا ينبغي أن يكري على ابنه أرضه أو ماله السنين الكثيرة التي يعلم أن الصبي يحتلم قبل انقضائها؟ قال: نعم.

### في جعل السمسار

قلت: أرأيت هل يجوز أجر السمسار في قول مالك؟ قال: نعم سألت مالكاً عن البزاز يدفع إليه الرجل المال يشتري له به بزاً ويجعل لـه في كل مائة يشتري له بها بزاً ثلاثة دناني؟ فقال: لا بأس بذلك.

فقلت: أمن الجعل هذا أم من الإجارة؟ قال: هذا من الجعل.

وقال مالك: ومتى ما شاء أن يرد المال ولا يشتري به فذلك له يرده متى ما شاء.

قال: فإن ضاع المال فلا شيء عليه.

قلت: فإن قال له اشتر لي صائة شوب بمائة دينار ولم يبين له من أي النياب هي أكان يكون الجعل فاسداً؟ قال: لم أسمم من مالك فيه شيئاً.

قال ابن القاسم: إن كان فوض ذلك إليه واشترى له ما يشبهه في تجارته أو في كسوته رأيت ذلك لازماً له.

ابن وهب، قال الليث بن سعد: وكتبت إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن كيف ترى في رجل دفع إلى صاحب له دنانير يشتري له بها بزأ ويعطيه على كل مائة أربعة دنانير إن هراشترى، فإن لم يشتر فليس له شيء؟ قال ربيعة: لا بأس به إذا كان هذا شيئاً مأموناً من طلبه وحده.

ابن وهب قـال: بلغني عن يحيـى بن سعيد في رجـل جعل لـرجل على كــل مائــة ثوب يشتريها ديناراً؟ قال: لا نرى على من أعــطى ديناراً أو دينــارين على شيء بيتاعــه له قـــ او معد ناســاً.

ابن وهب قال: قال لي مالك: لا بأس بهذا.

### في الجعل في البيع

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: بع لي هذا الشوب ولك درهم فقـال: لا بأس بـذلك عند مالك. قلت له: فإن قال له: بع لي هذا الثوب اليوم ولك درهم. قال: لا خيـر فيه إلا أن يشترط أنه متى ما شاء أن يتركه تركه.

قلت: لم؟ قال: لأنه إن لم يبعه اليوم يذهب عناؤه باطلاً ولــ باعــه في بعض اليوم سقط عنه عمل بقية ذلك السوم ولا يجوز الجعـل إلا أن يكون متى ما شاء رده ولا يلزمــه ذلك في ثوب بيبعه بعينه ولا يوقت في الجعل يومين ولا يوماً إلا أن يكون متى ما شاء أن يرده رده.

وقد قال مالك في مثل هذا: إنه جائز، وهذا جل قوله الذي يعتمد عليه.

قلت: وكمل ما يجوز فيه الجعل عندك تجوز فيه الإجارة؟ قال: نعم إذا ضرب للإجارة أجلًا.

قلت: والكثير من السلع لا يصلح فيه الجعل عند مالك؟ قبال: نعم لا يصلح فيه الجعل وتصلح فيه الإجارة عند مالك.

قلت: والقليل من السلع تصلح فيه الإجارة والجعل جميعاً في قول مالك؟ قال:

قلت: لم كره مالك في السلع الكثيرة أن يبيعها الرجل الرجل بالجعل؟ فقال: لأن السلع الكثيرة تشغل باتعها عن أن يشتري أو يبيع أو يعمل في غيرها فإذا كشرت السلع مكذا حتى تشغل الرجل لم يصلح إلا بإجارة معلومة قال لمي مالك: والثوب والثوبان وما أشبههما من الأشياء التي لا تشغل صاحبها عن أن يعمل في غيرها فلا بأس بالجعل فيها وهو متى شاء أن يترك ترك بولا والإجارة ليس له أن يتركها متى شاء.

قلت: أرأيت بيع الدابة والغلام والجارية أهذا عند مالك من القليل الذي يجوز فيه الجعل؟ قال: نعم، وكـذلك قـال مالـك: فإذا كشرت الدواب والـرقيق فـلا يصلح فيهــا الجعل.

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: يع لي هذا النوب بدينــار ولك درهم أيجــوز هذا في قول مالك وقد وقّت لــه في الثوب ثمنــاً؟ قال: قــال مالــك: ذلك جــانز وقت النمن أو لــم يرقــت فذلك ســواء.

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: يع لمي هذه العشرة الأثواب ولك درهم أيجوز هـذا في قـول مالـك أم لا؟ قال: قـال مالـك: إذا كثرت الثيـاب لم يعجبني ذلك ولا أرى أن ٤٦٨

يعامله في بيعها على الجعل ولكني أرى أن يعامله على الإجارة وإنما جوّز مالك من ذلك الثوب والثوبين والشيء اليسير أن يباع بالجعل فإذا كثر ذلك فعلى الإجارة.

قال ابن وهب: وكذلك قال ربيعة بن أبي عبد الـرحمن: إذا لم يضرب البيعها أمـداً. فلا خير فيه.

#### باب في جعل الأبق

قلت: أرأيت إن قلت لـرجل: إن جثني بعبـدي الأبق وهو في مـوضع كـذا وكـذا فلك عشرة دنانير؟ قال: هذا جائز عند مالك، فإن جاء به فله عشرة دنانير.

قلت: وكمذلك من قبال: من جامني بعبدي الأبق ولم يقل في موضع كمذا وكذا وسيده لا يعرف موضعه فانتدب رجلًا فجاء به؟ قال: ذلك جائز عند مالك فإن جاء به فله ما جعل له السيد.

قلت: وقوله إن جثتني به يا فـــلان أو من جاء بـــه فهو ســـواء في قول مـــالك؟ قــال: نعم.

قلت: أرأيت إن قال رجل: من جاءني بعبدي الأبق فله نصفه هل يجوز ذلك عنـد مالك؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك. قال: قال مالك: لا خير فيه.

قلت: لم؟ قال: لأنه لا يدري كيف يجده أعور أو أقطع ولا يدري ما جعل له.

قلت: وكل شيء لا يجوز لي أن أبيعه في قول مالك لا يجوز لي أن أستأجر به، ولا أن أجعله لرجل في شيء من الجعل؟ قال: نعم، ولمو قال رجل لرجل: إن جشني بعبدي الأبق فلك نصفه فعمل على ذلك ثم علم بمكروه ذلك، فيان جاء به كانت لـه إجارة مثله، وإن لم يأت به فلا جعل له ولا إجارة وهذا الذي سمعت من قول مالك.

وقال عبد الرحمن بن القاسم في الذي يجعل للرجل على عبدين أبقا له إن هو أتى بهما فله عشرة وقال عبد وقال علم أتى بهما فله عشرة وقال عاسد وينظر إلى عمل مثله على قدر عنائه وطلبه فيكون له ذلك في الذي أتى به ولا يكون له نصف العشرة.

وقال ابن نافع: له نصف العشرة.

وقـال عبد الــرحمن بن القاسم في الــرجل يجعــل للرجلين في عبده وقــد أبق منــه

جعلين مختلفين لواحد: إن أتى به عشرة وللآخر إن أتى به خمسة فأتيا به جميماً؟ قال: تكون العشرة بينهما أثلاثاً لصاحب العشرة سهمان ولصاحب الخمسة سهم وكذلك بلغني عن مالك.

وقال غيره: يكون لصاحب العشرة نصفها لأنه جاء بنصف العبد، ويكون لصاحب الخمسة نصفها لأنه جاء ننصف العدل.

## في الرجل يقول للرجل: احصد زرعي هذا أو جد نخلي ولك نصفه

قلت: أرأيت إن قلت لرجل: احصد زرعي هذا ولك نصفه؛ قال: ذلك جائز عنــد ...

قلت: فإن قال له: جد نخلي هذه ولك نصفها؟ قال: ذلك جائز عند مالك.

قلت: فإن قال: التقط زيتوني هذا فما التقطت منه من شيء فلك نصفه أيجوز هذا أم لا؟ قال: هذا جائز عند مالك.

وقد قال غيره: إن ذلك ليس بجائز في اللقط وهذا قول سحنون.

قلت: أرأيت إن قبال: احصد زرعي هذا أو التقط زيتوني هذا فما لقسطت أو حصدت منه من شيء فلك نصفه ففعل ذلك أيكون له أن يترك ذلك فلا يعمله في قبول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن قال له: احصد زرعي هذا كله ولك نصفه فقال: نعم أو التقط زيتوني هذا كله ولك نصفه؟ فقال: نحم ثم بدا له بعد أن يتركمه أيكون ذلك له أم لا؟ قـال: لا يكون له أن يتركه وذلك لازم له وكذلك قال لنا مالك.

قلت: لم ألزمه مالك إذا قال له: احصده كله ولك نصفه؟ فقال: لأنه يصير أجيراً له بنصف هذا الزرع لأنه لو باع نصف هذا الزرع كان جائزاً فلما جعل له نصف جميع الزرع على حصاده جاز وصارت إجارة، وأما إذا قبال له: ما حصدت من شيء فلك نصفه، فهذا جعل وهو متى ما شاه خرج لأنه لم يجب له شيء يعرفه؟ قبال: فقلت لمالك: ولو قال له: احصد لي اليوم أو التقط لي فما حصدت أو التقطت اليوم فلك نصفه؟ قال : قال مالك: لا خير فيه .

قال: فقلت: لم؟ قال: من أجل أن الرجل لو قـال للرجل: أبيعـك ما ألقـطه اليوم بكذا وكذا لم يكن في ذلك خير، فلما لم يجز بيعه لم يجز أن يستـأجره بـه ولا يجعله له ٧٠ كتاب الجعل والإجارة

جعلًا في عمل يعمله له في يوم ولا تجوز في الجعل وقت موقت إلا أن يقول: متى ما شئت تركته فيكون ذلك جائزاً.

#### في الذي يقول: انفض زيتوني أو اعصره ولك نصفه

قلت: أرأيت إن قـال رجل لـرجل: انفض زيتـوني هذا فمـا نفضت منـه من شيء فلك نصفه؟ قال: لا يعجبـي هذا قال: وقد بلغني أن مالكاً كرهه.

قلت: أرأيت مالكاً لم كره النفض في الزيتون أن يقول الرجل للرجل: انفض لي زيتوني هذا فما نفضت منه من شيء فلك نصفه؟ قال: لأنه لو قـال رجل لـرجل: حـرك شجري هذه فما سقط منها من شهرها من شيء فلك نصفها، فهذا لا يجـوز لأنه لا يدري أيسقط منها شيء إذا نفضها أم لا، وإنما النفض تحريك وهي إجارة فكأنه عمل بما لا يدري ما هو واللقط غير هذا فهر كلما لقط شيئاً وجب له نصف ما لقط.

قلت: وكذلك لو قال: اعصر زيتوني هذا فما عصرت منه من شيء فلك نصفه أو قال: اعصر جلجلاني هذا فما عصرت منه من شيء فلك نصفه؟ قال: لا خير في هذا عمل عند مالك لأنه لا يعرف ما يخرج منه ولأن العصر فيه عمل إذا بدأ في شيء من عمله لم يقدر على تركه حتى يخرج زيته ولأن العصر فيه عمل إذا بدأ في شيء من عمله لم يقدر على تركه حتى يخرج زيته ولأنه لو طحنه لم يستطع تركه فلا خير في هذا فأما الحصاد فهو حين يحصده وجب له نصفه، وكذلك إذا قال: القطه كله فهو جائز وصار الزيتون نصفه والذي أخذ الزيتون والجلجلان على أن يعصره على نصف ما يخرج منه قد يكون فيه عمل قبل أن يجب لصاحب الجعل فيه حتى، فإذا وقع عمله لم يستطع أن يتركه، فإن عمل كان يعمل بأجر لا يدري ما هو فإنه لا يدري ما يخرج من ذلك الزيتون والزرع والثمر وما أشبه ذلك، وفي يدري ما هو أونه لا يدري ما عرب له من جعله بقدر ما عمل وهو إذا شاء ترك ذلك. ألا ترى أنه إذا جمع منه شيئاً قليلاً ثم بدا له أن يترك ما بقي تركه وأخذ حقه فيما عمل ولم يلزمه ما ترك وذلك إن طحن ولم يصر ثم أراد أن يترك بطل عمله.

قلت: فإن قال له احصد زرعي هذا أو ادرسه على أن لك النصف معا يخرج منه؟ قال: قال مالك: لا خير في هذا لأنه لم يجب له شيء إلا بعد الدراس، وهــو لا يدري كيف تخرج هذه الحنطة ولا كم تخرج.

قلت: فلو قال له رجل: بعني هذه الحنطة كل قفيز بدرهم وهو زرع قائم؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك. قلت: فما فرق بين هذا وبين الجعل وأنت قد أجزت هذا في البيع عند مالك؟ قال: لأن مالكاً قال: لو أن رجلًا قال لرجلً: بعني قمح زرعك هذا كذا وكذا إردباً بدينار أو كذا وكذا إردباً بدينار أو كذا وكذا قفيزاً وذلك بعدما استحصد وهو سنبل قائم لم يكن به بأس، ولمو قال له: أبيعك زرعي هذا كله وقد وجب لك على أن على البائع حصاده ودرسه وذريه لم يكن في ذلك خير لأنه إنما باعه قمح ما يخرج من زرعه فلا خير في ذلك.

قلت: فما فرق بين الذي باعه وهو قائم على أن على ربه حصاده ودراسه وجميعاً كله جزافاً وبين الذي اشترى منه كل إردب بدينار على أن يحصده صاحبه ويدرسه، وهذا في الوجهين جميعاً المصل على رب الزرع؟ قال: لأن هذا اشترى بكيل يعلم ما اشترى وهذا اشترى جزافاً فلا يعلم ما اشترى، فكل شيء اشتراه رجل جزافاً لم يصلح له أن يشتريه حتى يعايته وهذا إنما يعايته بعد درسه، وكل من اشترى كيلاً فرآه في سنبله فلا بأس بذلك لأنه إنما اشترى منه من حنطته هذه التى في سنبله كيلاً فلا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن قبال: أبيعك حنطني التي في بيتي كل إردبين بـديـنـار؟ قبال: لا يجوز ذلك عند مالك حتى يصفه أو يريه منها.

قلت: فما فرق بين هذا وبين الذي في سنيله؟ قال: لأن الذي في سنيله قد عايشه فهذا فرق ما بينهما.

### في جعل الوكيل بالخصومة

قلت: أكان مالك يكره أن يوكل الرجل بالوكـالة على أن يخـاصـم له فـإن أدرك فله جعله وإلا فلا شيء له عليه؟ قال: نعم كان يكره هذا ولا يراه من الجعل الجائز.

قلت: فإن عمل على هذا فادرك أيكون له على صاحبه أجر مثله؟ قال: نعم، قــال سحنون وقد روى أكثر الرواة عن مالك أنه جائز.

تم كتناب الجعل والإجارة من المدونة الكبرى ويليه كتناب كراء الرواحل والدواب.

#### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

#### كتاب كراء الرواحل والدواب

## ما جاء في الشراء وكراء الراحلة بعينها

قال سحنون: قلت: أرأيت اشتريت عبداً واشترطت على بائعه ركوب راحلة بعينها إلى مكة أخلت العبد وكراء الراحلة جميعاً صفقة واحدة بصائة دينار أيجوز هذا الشراء والكراء وإن لم اشترط إن ماتت الراحلة أبدلها لي? قال: الشراء جائز إذا لم يشترط إن ماتت الراحلة أبدلها وإن اشترط إن ماتت الراحلة أبدلها فالشراء فاسد إلا أن يكون كراء مضموناً في أصل الصفقة، ولا يكون في راحلة بعينها. ألا ترى لو أن رجلًا اكترى راحلة بعينها إلى مكة وشرط على ربها إن ماتت فعليه خلفها إن هذا مكروه إما أن يكون كراء مضموناً وإما أن يكون الكراء في راحلة بعينها فإن ماتت الراحلة فسخ الكراء بينهما ومما يدلك على هذا أن الرجل لو اكترى راعياً يرعى له مائة شاة بأعيانها سنة فبإنه إن لم يشترط أن ما ماتت من الغنم فعليه أن يأتي ببدلها فيرعاها له الراعي فالكراء فاسد لأنه لا يدري أتسلم الغنم إلى رأس السنة أم لا، وإن اشترط إن مات الراعي فعليه في ماله خلف من الراعي فذلك فاسد.

قال ابن القاسم: وأصل هذا أن ينظر إلى الذي استؤجر أبداً، فبإذا مات فسخت الإجارة لموته وإذا استؤجر لشيء يفعله مشل غنم يرعى بهما أو دواب يقوم عليهما فماتت الغنم أو الدواب، فإن الإجارة لا تنتقض.

قال ابن القاسم: ولا تنتقض الإجارة بموت المذي استؤجر له للأجير، وهي الغنم والدواب وإنما تنتقض الإجارة لموت المستأجر نفسه وهو الـراعي فعلى هذا تقس كـل ما يرد عليك.

#### في بيع الدابة واستثناء ركوبها

قلت: أرأيت إن اشتريت دابة من رجل واستثنى علمي ركوبها يوماً أو يومين؟ قـال: البيم جائز عند مالك.

قلت: فإن تلفت في اليومين؟ قال: قال مالك: المصية من المشتري، قال مالك: وكذلك لو اشترط أن يسافر عليها اليوم ثم تلفت فيه كان مصيبتها من المشتري.

قلت: أرأيت إن اشترطت أن أسافو عليها أكثر من اليوم؟ قال: لم يكن مالك يحدد فيه حداً إلا أنه كان يقـول: لا أحب ما يتبـاعد من ذلـك لأن الدابـة تتغير فيـه ولا يدري مشتربها كيف ترجع إليه فلا يعجبني .

قال مالك: ولا أرى بأساً في اليوم واليومين والموضع القريب. قال مالك: وما تلفت الدابة فيه مما يجوز له أن يشترطه فهو من المشتري وما تلفت فيه مما لا يجوز لـه اشتراطه فهو من البائع وما تلفت فيه وهو مما يجوز لهما اشتراطه مثل المموضع القريب فهو من المشتري.

#### النقد في الكراء بعينه

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة بعينها إلى مكة أيصلح لي النقد في ذلك أم لا؟ قال: إذا كان الركوب إلى اليوم واليومين أو الأمر القريب فلا بأس بذلك أن يعجل الكراء على أن يركبه إلى اليوم واليومين أو إلى الأمر القريب.

قال: فإن تباعد ذلك فلا خير فيه لأنه يصير سلماً في كراء الراحلة بعينها فـلا يجوز ذلك وهذا قبل مالك.

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة بعينها على أن أركبها بعد يوم أو يومين أيصلح ذلك على أن أنقده؟ قال مالك: إذا كان ذلك إلى يوم أو يومين فلا بأس بذلك وإن نقده.

قلت: فهل يجوز أن أكتري راحلة بعينها واشتـرط ركوبهـا بعد شهـر أو شهرين في قول مالك؟ قال: لا بأس بذلك ما لم ينقده.

#### الخيار في الكراء بعينه

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة بعينها إلى مكة ونقلته الكراء على أني بالخيار بوماً أو يومين؟ قال: لا يصلح ذلك في قول مالك أن ينقد إذا كنت بالخيار في كراء أو بيع إلا أن تشترطا الخيار ما دمتما في مجلسكما قبل أن تتفرقا.

### في الرجل يكتري الدابة بعينها ثم يبيعها صاحبها قبل أن يركب المكتري

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة بعينها من رجل إلى موضع كذا وكذا فباعها ربها أو وهبها أو تصدّق بها قبل أن أركبها أتجوز هبته أو صدقته أو بيعه؟ قال: لا يجوز من ذلك قليل ولا كثير من الهبة ولا من الصدقة ولا من البيع والكراء أولى من صدقته وبيعه وهمو قول مالك لأن من تكارى عبداً أو داراً أو دابة أو ابتاع طعاماً بعينه فلم يكله حتى فلس صاحبه الذي أكراه أو مات فإن من تكارى أو استأجر أو ابتاع طعاماً فهمو أحق بذلك كله من الغرماء حتى يستوفوا حقوقهم.

قلت: ارأيت إن تكاريت من رجل دواب بأعيانها إلى موضع كذا فباعها فـذهب بها المشتري فلم أقدر عليها وقدرت على المكري الذي أكرى أن يكون لي أن أرجع بشيء أم لا؟ قال: لا يكون لك عليه شيء إلا الكراء الذي أديته إليه إن كنت أعطيته الكراء وإلا فلا شيء عليه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: سمعت مالكاً يقبول في الراحلة بعينها: تكرى فتموت أنه ينفسخ الكراء بينهما فأرى مسألنك إن فاتت الراحلة بهذه المنزلة.

قلت: أرأيت إن قدرت على الدابة عند المشتري وقد غناب الذي أكراني أيكون يبني وبين الذي اشتراها خصومة أم لا؟ قال: إن كانت لك بيَّنة فأنت أولى بىالدابة من المشترى لأن الكراء كان قبل الشراء وهذا قول مالك.

قلت: أرأيت إن أكريت دابتي ثم بعتها؟ قال: الكراء في قول مالك أولى.

قلت: أرأيت إن قبال المشتري: أننا أثرك المكتبري فيها حتى تنقضي إجارته ثم آخذها ولا ينتقض البيم بيننا أيكون ذلك له في قول مالك؟ قبال: نعم ذلك له في قول مالك إن كان أمراً قريباً يعنى إذا كان الضمان من المشتري.

#### الشرط في كراء الراحلة بعينها إن ماتت أخلف مكانها

قلت: ما قول مالك في الرجل يكتري الراحلة بعينها ولا يشترط أنها إن ماتت أخلف له غيرها؟ قال: قال مالك: في الراحلة بعينها إذا اكتراها الرجل واشترط أنها إن ماتت أخلف له غيرها إن ذلك لا يجوز فإن لم يشترط أنها إن ماتت أخلف له غيرها جاز ذلك. قلت: فما فرق ما بين الغنم والراحلة بعينها في قول مالك؟ قبال: فرق ما بينهما في قول مالك إن الراحلة وقع عليها الكراء بعينها وهي التي اكتريت، وأما الغنم فبلا تكرى وإنما وقعت الإجارة على الرجل فهذا فرق ما بينهما وهو إن اشترط إن مات هذا الأجير ففي ماله أن يؤتى بغيره فهذا لا يجوز، فالرجل موضع الراحلة في هذه المسألة والغنم ليست بمنزلة الراحلة.

### الكراء بالثوب أو الطعام بعينه

قلت: أرايت إن استأجرت أجيراً يعمل لي شهراً أو اكتربت إلى مكة أو إلى بعض المواضع على حمولة أو على أن يحملني أنا نفسي بثوب بعينه فلما وقع الكراء على هذا أتناني ليقيض الثوب فقلت: لا أدفع إليك الشوب حتى استوفي حمولتي أو تعمل في إجارتك؟ قال: إن كان كراء الناس عندهم بالنقد أجير على النشد، وإن كان كراء الناس عندهم ليس بالنقد لم يصح هذا الكراء ولا هذه الإجارة إلا أن يكون الثوب نقداً، فإن لم يكن الثوب نقداً فالكراء باطل لأن مالكاً قال: من اشترى ثوباً بعينه على أنه إنما يعطيه الثوب بعد شهر لم يجز ذلك وكان البع مفسوخاً.

قلت: وكذلك لو كانت شاة بعينها أو حيواناً؟ قال: نعم.

قلت: وإن استأجرته بطعام بعينه أو اكتريت بطعام بعينه ليحصل لي حمولتي إلى مكة؟ قال: إن كان الكراء عندهم نقداً اجبر على النقد وإن لم يكن كذلك فلا يجوز فيه النقد إلا أن يكون الكراء وقع بالنقد فلا بأس لان مالكاً قال في الرجل: يبيع طعاماً في موضع غائب من رجل وقد رآه المبتاع قبل ذلك فيشترط إن أورك الطعام كان للمشتري فإن ضاع قبل أن يدركه كان على البائع مثله؟ قال مالك: لا خير في هذا البيع لأنه لا يدري على أي الطعامين وقع بيعه فالكراء مثل البيع.

قلت: والعروض والطعام عند مالك سواء؟ قال: نعم، إلا أن تكون الصفقة على النقد فلا بأس بالكراء.

قلت: فلو أنه اكترى منه إلى مكة على حصولة أو على نفسه أو استأجره أو اكترى منه داره سنة بهذه الدراهم بعينها أو بهذه الدنانير بعينها فوقع الكراء على هذا فأبى أن ينقده تلك الدنانير أو تلك الدراهم حتى يستوفي الذي له من كرائه ومن عمل الأجير ومن سكن الداراهم حتى يستوفي الذي له من كرائه ومن عمل الأجير ومن سكنى المدار؟ قال: إن كان ذلك الكراء عندهم بالنقد دفع الدنانير على ما أحب أو كره، وإن كان الكراء عندهم على غير النقد فلا خير في هذا إلا أن يعجلها لأني سمعت مالكاً

وسئل عن الرجل يبتاع من الرجل السلعة يقبضها بدنانير له بالمدينة أو ببلد من البلدان عند قاض أو غيره فقال مالك: إن كان اشترط في بيعه إن تلفت تلك الدنانير كان عليه أن يعطيه دنانير آخرى مثلها فلا بأس بذلك وإلا فلا خير في البيع ولا يجوز فارى إن كان الدانير فعليه الكراء ليس ينقد في مثله فلا أرى الكراء جائزاً إلا أن يشترط عليه إن تلفت الدنانير فعليه مثلها، فإن الشعرط هذا الم و بذلك بأساً والطعام والعروض لا يصلح هذا الشرط فيها، المين الناس ولأن مالكا أو تلفت كان عليه أن يعطي مثلها لأن الطعام والعروض سلح في أيدي الناس ولأن مالكا قد كره أن يباع الطعام الغائب على أنه إن تلف أعطاه مثله والداب والراس مثل ذلك؟ قال مالك في ذلك كله: لا خير فيه إذا يبع بشرط إن تلف أعطاه مثله والدابم مكاناتير والدراهم إنصا هي عين عند الناس ليست بسلح وهي في أيدي الناس أثمان للسلع فإن اشترط أنها إن هلكت كان عليه بدلها لم يكن بذلك بأس، فإن لم يشترط فلا خير في ذلك كله لأنه إن هلكت بأس، فإن لم يشترط فلا خير في ذلك كله لا يون الكري على شيء بعينه لا يدفع إليه إلا إلى أجل بعيد فلا خير في ذلك كله لا يدفع إليه إلا إلى أجل بعيد فلا خير في ذلك كله لا يدف إنسام، وقال غيره في خير في ذلك لألك قد يعن فلت المنانير إلى ذلك الأجل أم لا تسلم، وقال غيره في النانير وان تلف فعليا الضعان.

قلت: أرأيت إن اكتريت منه إلى مكة بهذا الطعام بعينه أو بهذه العروض بعينها أو بهذه الدنانير بعينها والكراء في موضعنا ليس بالنقد عند الناس فقال الجعال: وقع كراؤنا فاسداً لأنه وقع على شيء بعينه ولم يشترط فيه النقد وكراء الناس عندنا ليس بالنقد، وقال المكتري أنا أعجل السلمة أو المدنانير أو الطعام ولا أفسخ الكراء، قال: الكراء يفسخ بينهما وإن رضي المتكاري أن يعجل السلمة أو الدنانير أو الطعام لأن صفقة الكراء وقعت فاسدة في رأيسي . وقال غيره: إلا في الدنانير فإنه جائز وإن تلفت فعليه الضمان.

قلت: أرأيت إن اكتريت بهذا الطمام بعينه أو بهذا العبد بعينه أو بهذه النياب بعينها أو بهذه اللياب بعينها أو بهذه اللدانة بعينها أو بهذه اللدانة بعينها أو بهذه اللدانة بعينها أو بهذه اللدابة تحدن لا أنقده ذلك إلا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة؟ قال: لا يعجبني ذلك إلا أن يكون لذلك وقد عال مالك: لا بأس به، والجارية تخدنه اليوم أو اليومين ونحو ذلك فلا بأس بدلك، وقد قال مالك: لا بأس به، والجارية تخدمة اللا بأس وإنها يحبسه لغير منفعة له فيه فما كان من ذلك أنما يحبسه على وجه الوثيقة حتى يشهد على الكراء أو يكتب كتاباً عليه فلا أرى بذلك بأساً وإن لم يكن له في حبسه منفعة إلا هذا فذلك جائز لأن الرجل قد يحبس سلعته حتى يستوثق.

قلت: فإن كان لا يحبسه ليشهد لأنه قد أشهد ولا يحبسه للبس ولا لركوب ولا

لخدمة؟ قال: فلا يعجبني أن يشترط حبسه ولا أفسد به ألبيع لأني سألت مالكاً عن الرجل يشتري من الرجل بالدنانير الطعام من صبرة بعينها على أن يستوفيه إلى يومين فقال: لا بأس بذلك.

قلت: لأن مالكاً قال لي: لو أن رجلاً باع جارية أو سلعة إلى أيام على انه إن لم يأت بالثمن فلا يبع بينهما ققال لي: شرطهما باطل والبيع نافذ لازم لهما أتى به أو لم يأت بالثمن فلا يبع بينهما ققال لي: شرطهما باطل والبيع نافذ لازم لهما أتى به أو لم حسه في البومين والثلاثة لائه قد يكون منافع لكل واصد منهما في حبس البحري واليومين والثلاثة لأن المكتري قد يحب أن يكفي مؤتها اليوم واليومين وقية يقون المكري أن يتشغ بها اليوم واليومين وقية في يده ليركب أو يحضر حمواته فتكون وثيقة فؤاة قرب هذا وما أشبهه فلا أرى أن يفسخ الكراء، ولا أحب له أن يعقد الكراء على هذا، وكذلك قال مالك: لا أحب أن يعقد البيع على أن لم يأت بالثمن إلى أيام فلا يبعع بيني وينك فإن وقع البيع جاز بينهما وفسخ الشرط وأرى الثياب إن كانت مما تلبى إذا أراد صاحبها أن يحبسها حتى يستوثن لنفسه وهي مما تلبس، فلا بأس بذلك وهي مثل ما فسرت لك في يحبسها حتى يستوثن لنفسه وهي مما تلبس، فلا بأس بذلك وهي مثل ما فسرت لك في ضماناً لها إن تلفت كان عليه بذلها وإلا أن يخرجها من يده فيضمها وهناً أو يكون ضماناً لها إن تلفت كان عليه بذلها وإلا أم يصلح الكراء على هذا.

وقال غيره: لا يضره وإن لم يخرجها ويضعها رهنا، ألا ترى لو اشترى سلعة بهله الدنانير بأعيانها فاستحقت الدنانير أن البيع تام وعليه مثل تلك الدنانير لأن الدنانير والدراهم عين، وما سوى الدنانير والدراهم عين كان ضمانها منه وضح الكراء فيما بينهما لائه من ابتاع قوباً فحبسه البائع للثمن فهكذا كان من الستري فهلك كان من الكرى لائه أمر يعرف لهلاكه فالمكتري إذا اشترط حبسه للوثيقة أو للمنفعة فهلك كان من الكرى لائه أمر يعرف لهلاكه وليس مغيه عليه معياً ولأن الدنانير عين لا يصح أن يشترط تأخيرها إلا أن يضمنها إذا ضاعت، ولا يجوز أن يشترط ضمان ما باع مما بيع إلى يوم أو يومين أو يتكارى به إلا في العين وحدها وإنما فسخت الكراء في اللياب إن احتبسها للوثيقة فهلكت لأن الرجل إذا ابتاع الثوب بعينه فهلك قبل أن يدفعه البائع إلى المشتري كان ضمانه من البائع إن لم يقم بينة على تلفه ولم يقل له اثت بثوب مثله وخذ ثمنه، ولأن من سلف حيواناً أو ثباباً في سلعة إلى أجل مما يجوز السلف فيه فاعترف الحيوان والياب بطل السلم ولم يكن له على شيء قيمة ولا غيرها لأن مالكاً قال في الحيوان غير مرة ورددت عليه فيمن باعه

فاحتيسه البائع للثمن حتى يدفع إليه الثمن فضاع فهدو من المشتري، ولقد قال لي ابن أي حازم وهو القضاء عندنا ببلدنا لا يعرف غيره، وقال غيره الحيوان والنياب وما كان نشراؤه على غير كيل أو وزن فاشترط البائع على المشتري أنه يدفعه بعد يدم أو يومين أو وأحد ذلك لركوب دابة أو لباس ثبوب أو غير ذلك فلا بأس بأن ينقد الثمن في مثل هذا وأنه وإن تلف فهو من المشتري لأنه كأنه قبضه وحازه وكان تلفه في يده فكذلك إن ماع هذه الأشياء بكراء دابة أو دار وشرط حبسه كما وصفت لك.

### ما جاء في الكراء بثوب غير موصوف

قلت: أرأيت إن اكتريت من رجل دابة بثرب مروي إلى موضع كذا ولم اسم رقعته ولا طوله ولا جنسه ولا عرضه أيجوز هذا الكراء أم لا؟ قـال: لا يجوز هـذا الكراء لأن مالكاً لا يجيز هذا في البيم ولا يجوز في ثمن الكراء إلا ما يجوز في ثمن البيع.

## ما جاء في الكراء على أن على المكتري الرحلة والعلف

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة إلى مكة على أن رحلتها عليَّ؟ قال: لا بـأس بذلك.

قلت: أرأيت إن استأجرت دابة إلى موضع من المواضع ذاهباً وراجعاً بعلفها أيجوز هذا الكراء في قول مالك؟ قال: نعم ذلك جائز لأن مالكاً قال في الأجير بطعامه: إنه لا بأس بذلك.

قلت: أرأيت إن استأجرت إيلًا من جمال إلى مكة بكذا وكذا على أن عليّ طعام الجمال وعلف الإبل؟ قال: قال مالك: لا بأس بذلك.

# في الرجل يكتري من رجل إلى مكة على أن على الجمال طعامه

قلت: أرأيت إن اكتريت من جمال إلى مكة على أن على الجمال طعامي؟ قال: سمعت مالكاً وسئل على الرجل يكتري من الرجل إلى الحج ذاهباً أو راجعاً وإلى بلد من البلدان على أن على الجمّال طعامه؟ قال مالك: لا أرى بـذلك بـأساً قيـل له: أفنصف النفقة في طعامه؟ قال: لا.

قلت: أرايت المرأة إذا تزوجت الرجل أيحد لها النفقة؟ قال مالك: فلا يكون بهذا كله باس، وكذلك العبد يستأجر السنة على أن على الذي استأجره نفقته؟ قال: وكذلك لو كان حراً. قَال: فقلنا لمالك: فإن اشترط الكسوة؟ قال: لا بأس بذلك.

قال: فقلنا لصالك: فلو أنه استأجره بكسوة وصفها أو بطعام فقط وليس له من الإجازة غير ذلك؟ قال مالك: لا بأس بذلك وقذلك إن كان مع الكسوة أو الطعام دنانير أد دراهم أو عروض بعينها؟ قال: لا بأس بذلك إذا كانت العروض معجلة لا تكون إلى الإلى الذلك إذا كانت بعينها لا تباع إلى أجل فكذلك لا يتكارى بها على أنه لا يدفعها صاحبها إلا إلى أجل فإن كانت عروضاً بغير عينها لم يكن بذلك بأس أن يكون ذلك مؤخراً إذا سمى له أجلاً يريد كأجل السلم

# في الرجل يكتري الدابة يركبها شهراً أو يطحن عليها

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة شهراً على أن أركبها في حوائجي متى ما شئت من ليل أو نهار؟ قال: إن تكاراها شهراً يركبها في حوائجه كما تركب الناس الدواب فلا بأس بذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يتكارى الدابـة شهراً؟ قـال: لا بأس بذلك.

قلت: أرايت إن استأجرت دابة أطحن عليها شهراً بعينه قمحناً ولم اسم ما أطحن عليها كل يوم من القمح؟ قال: ذلك جائز وهذا يشبه كراء الرجل الدابـة شهراً يــركيها لأن وجه الطحين معروف؟ قال: وهذا قول مالك.

## فى الرجل يكتري دواب كثيرة صفقة واحدة

قلت: أرأيت إن استأجرت دواب صفقة واحدة لأحمل عليها مائة إردب ولم اسمّ ما أحمل على كل دابة؟ قال: أرى ذلك جائزاً ويحمل على كل دابة بقدر ما تقوى إذا كانت الدواب لمرجل واحد.

قلت: فيإن كانت الدواب لرجال شتى وكانت الدواب يختلف حملها؟ قـال: لا يعجنني ذلك لأن كل واحـد منهما أكـرى دابته بمـا لا يعلم ما هـو وقد فسـرت لك هـذه المسألة في موضع آخر في البيوع والإجارات.

قلت: وتحفظ عن مالك في الرجل يتكارى الدواب صفقة واحدة إن ذلك جائز إذا كان رب الدواب واحداً؟ قال: نعم، قال مالك: ذلك جائز.

قلت: أتحفظ عن مالك إذا كانت الدواب لأناس شتى أن ذلك غير جائز قال: لا.

### ما جاء في الكراء الفاسد

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة أشيع عليها رجلًا ولم أسمًّ موضعاً من العواضع؟ قال: الكراء فاسد إلا أن تسمي موضعاً معروفاً، وقال غيره: إن كان ذلك التشبيع أمراً قمد عرف بالبلد كيف هو فلا بأس به.

قلت: أرأيت إن تكاريت دابتين بأعيانهما صفقة واحدة واحمدة إلى برقة والأخرى إلى أفريقية ولم أسمَّ التي إلى أفريقية ولا التي إلى برقة؟ قال: لا يجوز همذا الكراء حتى تسمى التي إلى برقة والتي إلى أفريقية.

قلت: ارايت إن تكاريت من رجل على أن ادخلني مكة في عشرة أيـام فله ثلاثـون ديناراً وإن ادخلني في اكثر من عشرة آيام فله عشرة دنانير؟ قال: قال مالـك: هذا الكـراء فاسد، إن ادرك قبل أن يركب فسخ هذا الكـراء بينهما وإن ركب يـريد سفـره كله أعطى كراء مثله على سرعة السير وإبطائه ولا يلتفت إلى الكراء الأول.

قلت: أرأيت من اكترى كراءً فاسداً فاستوفى الركوب ما يكون عليه في قول مالك؟ قال: يكون عليه قيمة الركوب.

قلت: أرايت إن تكاريت دابة إلى موضع من المواضع ولم أسمً ما أحمل عليها أيكون الكراء فاسداً أم يكون الكراء جائزاً وأحمل عليها مثل ما يحمل على مثلها؟ قال: الكراء فاسد إلا أن يكونبوا قوماً عرفوا ما يحملون، فإذا كانوا قد عرفوا الحمولة فيما بينهم، فإن الكراء لهم لازم على ما قد عرفوا من الحمولة قبل ذلك.

وقال غيره: إذا كان قد سمى طعاماً أو بزأ أو عطراً فذلك جائز وله أن يحمل مثل ما تحمل تلك الدابة، وإن قال: أحمل عليها قدر حمل مثلها مما شئت مما تحمل فلا خير في لان من الحمولة ما هو أضر بالدابة وأعطب لظهورها، ومنها ما لا يضر، فإن اختلفت لم يكن فيه خير وكذلك لو اكترى دابة يركبها شهراً إلى أي بلد شاء، والبلدان منها الوعرة الشديدة ومنها السهلة، وكذلك في الحوانيت والدور، فكل ما اختلف حتى يتباعد تباعداً بيئاً فلا خير فيه لان من ذلك ما هو أضر بالجدر ومنها ما لا يضر فإذا اختلف هكذا لم يكن فيه خير.

ألا ترى أن من الحمولة ما لو سمي لنقبه لظهر الدابة لم يرض رب الدابة فيه بدينار واحد لخفة مؤنه على ظهر الدابة يكون كراؤه أقل من ذلك لما يتفاحش.

ألا ترى أن الرجل يكري دابته تركب يوماً في الحضر فيكون غير كرائها تركب يـوماً

في السفر وتكون الأرض الموعرة القليلة الكلأ والأخرى سهلة كثيرة الكلأ فيكون الكراء في ذلك مختلفاً، وأن رب المدابة والحوانيت والمسكن باعبوا من منافع الدابة ومنافع المساكن ما لا يدوون ما باعوا لاختلاف ذلك وإن ذلك خارج من أكرية الناس.

ألا ترى أنه يكتري ليحمل حنطة فيحمل مكانها شعيراً مثله أو سمسماً فلا يكون مخالفاً ولا يضمن إن عطبت الراحلة، وكذلك لو اكتراه على أن يحمل له شطوياً فحمل عليها بغدادياً أو بصرياً أو ما يشبهه في نحوه وخفته وثقله لم يضمن ولو حمل رصاصاً أو حجارة بوزن ذلك فعطبت ضمنها لاختلاف ما بين ذلك فخذ هذا وما أشبه على هذا الأصا.

قلت: أرأيت إن تكاريت من رجل إلى مكة بمثل ما يتكارى الناس أيجوز ذلك في قول مالك أم لا؟ قال: قال مالك: لا يجوز ذلك.

قلت: أرأيت إن تكاريت إيلاً إلى مكة بطعام مضمون ولم أذكر الموضع الذي أنشده فيه الكواء سنة يحملون أنشده فيه الكواء سنة يحملون عليها؟ قال: فالكراء فاسد إذا كان بحال ما وصفت، وكذلك لو أكراه بغلام مضمون أو بثوب مضمون وليس لهم سنة يحملون عليها فالكراء فاسد إلا أن يشراضيا فيما بينهما من فئ قبا على أمر حلال فينفذ فيما ينهما.

قلت: أرأبت إن اكترى قوم مشاة إبلًا إلى مكة ليحملوا عليها أزوادهم وشــرطوا أنّ من مرض منهم حمله على الإبل؟ قال: هذا الكواء فاسد.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا، ولكنه رأيمي.

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة من رجل على أن يبلغني موضع كذا وكـذا إلى يوم كذا وكذا وإلا فلا كراء لد؟ قال: لا خير في هذا عند مالك لأنه شرط شرطاً لا يدري ما يكون له فيه من الكراء لأن هذا غرر لا يدري أيتم له الكراء أم يذهب رأساً، فلا يكون له من الكراء شيء.

#### في إلزام الكراء

قلت: أرأيت دابة تكاروها ليزفوا عليها عروساً لهم بعشرة دراهم فلم يزفـوها ليلتهم تلك أيضمنون الكراء أم لا؟ قال: عليهم الكراء.

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة أشيع عليها رجلًا إلى موضع معلوم فلما قبضت

الدابة أو لم أقبضها بذاالفلان في الخروج أبلزمني الكراء أم لا؟ قال: قال مالك: من اكترى دابة إلى موضع من المواضع ثم بدا له أن لا يخرج إلى ذلك الموضع، فإن الكراء له لازم، ويكري المدابة إلى ذلك الموضع إن أحب في مثل ما اكتراهما فيه، فكذلك مسألك التي سألتني عنها يكون الكراء عليه ويفعل في الدابة مثل ما وصفت لمك.

قلت: أرأيت إن اكتريت من رجل داية يوماً إلى الليل بدرهم فقال رب الدابة: هذه الدابة فاقبضها واركبها فلم أقبضها ولم أركبها حتى مضى ذلك اليوم؟ قال: إذا أمكنه منها فلم يركها فقد لزمه الكراء وهذا قبل مالك.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً اكترى إلى مكة ليحج فسقط فاندقت عنقه أو انكسر صلبه أو كان اكترى الله يبت المقدس أو إلى مسجد الرسول فأصابه ما ذكرته اللك أيكون هذا علمراً ويفسخ الكراء بينهما في قول مالك؟ قال: لا يفسخ الكراء بينهما، ويقال له أو لورثه: أكروا هنذا الكراء الذي وجب لكم واغرسوا يفسخ الكراء الذي وجب لكم واغرسوا للكراء الذي عليكم.

قلت: وكذلك إن اكتريت دابة إلى مكة فلما كنت في بعض المنـــاهل عــرض لي غريم فحبسني؟ قال: الكواء لك لازم، ويقول لك: اكر الدابة من مثلك إلى مكة.

قلت: فيان كانت على الـدابة حمـولة اكتـريتها لأحمـل عليها إلى مكـة فعرض لمي غريم في بعض المناهل فاراد أحند المتاع؟ قال: قال مالك: المكري أولى بالمتـاع الذي معه على حمولته حتى يقبضه حقه ولغرمائه أن يكروه في مثل ما حمل إلى الموضيع الـذي اكرى إليه.

ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب في الرجل يكتري من الرجل داره عشر سنين ثم يموت الـذي أكرى ويبقى المكتري؟ قال: إن تـوفي سيّد المسكن فـأواد أهله إخراج من استأجره منه أو يبيعـوه فلا أرى أن يخرجوهم إلا بـرضا منهم، ولكن إن شاءوا باعوا مسكنهم ومن استأجره فهو فيه على حقه وشرطه في إجارته.

قـال ابن شهـاب: وإن تـوفي المستأجـر سكن ذلـك المسكن أو لم يسكن فـأدى أن يكون أجر ذلك المسكن فيما ترك من المال يؤديه الورثة بحصصهم.

قال ابن وهب: وأخيرني مسلمة بن علي أن عبد الله بن عمر قال في السرجل يسكن رجلًا عشر سنين أو آجره ثم مات رب الدار؟ قال: الدار راجعة إلى الـورثة والسكنى إلى حدها.

#### ما جاء في فسخ الكراء

قلت: أرأيت إن استأجرت ثوراً يطحن لي كل يوم إردبين بدرهم فوجدته لا يـطحن إلا إردباً واحداً؟ قال: لك أن ترده.

قلت: أرأيت إن كنت قد طحنت عليه إردباً أول يوم كم يكون له عليّ من الكـراء؟ قال: نصف درهم لأنه إنما استأجره على طحين إردبين بدرهم.

قلت: أرأيت إن استأجرت دابة بعينها أو بعيراً بعينه فإذا هو عفسوض أو جموح أو لا يبصر بالليل أو دبر تحتي دبرة فاحشة يؤذيني ريحها أيكون هذا مما يفسخ به الكراء فيما بيننا أم لا؟ قال: أما ما ذكرت من العضوض والجموح والذي لا يبصر بالليل إن كان ذلك مضراً بالراكب يؤذيه فله أن يقاسمه الكراء إن أحب، والمدبرة التي ذكـرت إن كانت مضرة بالراكب تؤذيه فأرى أن يفاسخه الكراء إن أحب.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هو مما يفسخ به الكراء عندنا لأنهــا عيوب لا يستقيم أن يلزمها الناس في كرائهم إلا أن يرضوا بذلك.

قلت: أرأيت إن استأجرت عبداً للمخدمة فمرض أو دابة لاركبها إلى موضع كمذا وكذا فاعتلت أيكون هذا عذراً وإناقضه الإجارة؟ قال: نعم إلا أن العبد إن صمح في بقية من وقت الإجارة عمل لك ما صح فيه من ذلك، فكان عليـك كراء مـا عمل لك ويسقط عنك كراء ما مرض فيه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قـال: نعم قال: والـدابة عنـدي ليست بهذه المنـزلة لأن الدابة إذا اعتلت وقد تكاراها إلى أفريقية لم يتخلف عليها فهي وإن صحت قبـل أن يبلغ صاحبها الذي تكاراها إلى أفريقية لم يلزمه الكـراء لأن الذي اكتـرى لا يقدر على المقـام عليها، وإن صحت بعده لم تلحقـه، وهي وإن صحت ولحقته لعله أن يكـون قد اكتـرى غيرها، فإن لزمه هذا أيضاً فقد دخل عليه في ذلك ضرر وذلك أنه مخالف للخدمة.

قلت: أرأيت إن قال المكتري أنا أقيم على الدابة حتى تفيق من علتها ثم أركبها وقال ربها: لا أقيم عليها وأنا أريد بيمها إذا صارت لا تحمل ولا أقدد على المقام عليها والنفقة؟ قال: ينظر في ذلك لأن الأمراض تختلف، فإن كان مرضاً يرجى برؤه بعد يوم أو يـومين أو الأمر القـريب لا يكون فيه ضرر على المكـري، فهذا يحبس رب الـدابة على دابته حتى ينظر إلى ما يصير أمـرها إليه وإن كان مـريضاً لا يـرجى برؤه إلا بعـد زمان ويتطاول أمرها ويكون في ذلك ضرر على صاحبها في إقامته عليها ببلاد لعمل السفر فيهما يجحف بالمكري ويقطعه عن عياله فلا يصلح الضرر بينهما، وإنما ينظر في هذا إلى مما لا ضرر فيه عليهما.

ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن ابن أبي جعفر، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى أيما رجل تكارى من رجل بعيراً فهلك البعير فليس للمتكاري على المكري أن يقيم له مكانه غيره وليس عليه في الكراء ضمان.

ابن وهب، عن شمر بن نمير، عن حسين بن عبد الله الهاشعي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب أنه قال: من تكارى وشرط البلاغ ثم قصرت الدابة استكرى عليه بما قام، وإن لم يشترط البلاغ فمن حيث قصرت الدابة حسب لصاحبها بقدره.

# في المكري يريد أن يردف خلف المكتري أو يجعل مناعاً

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة إلى موضع من المواضع فأراد ربها أن يحمل تحتي متاعاً أو يحمل معيى رديفاً أيكون ذلك له أم لا؟ قال: ليس ذلك له لأن الرجل يركب الدابة يتكاراها فتصير الدابة كلها له لأنه قد تكاراها بعينها، فقد اشترى ركوبها، وكذلك السفينة يتكاراها الرجل فليس لربها أن يحمل فيها شيئاً لأن ذلك قد صار للمكتري.

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة بعينها إلى موضع كذا وكذا فحمل صاحبها في متاعي متاعي متاعي متاعي متاعي متاعي الله أو كراء أيكون لي كراء ما حمل في متاعي؟ قال: إن كنان إنما أكراك الله فحمل عليها متاعاً في متاعك فلك كراء المتاع الذي حمل في متاعك وإن كان إنما أكراك ليحمل لك أرطالاً مسماة ثم زاد عليها لم يكن لك كراء تلك الزيادة.

وقال غيره: إن كان أكراه ليحمله بيدنه أو يحمله ويحمل متاعاً معه ثم حمله هـو أو حمله ومتاعه ثم أدخل المكري متاعاً مع متاعه بكراء أو بغير كراء هو لرب الدابة لأن رب الدابة قد وفاه شرطه وقد كان للمتكاري إذا تكارى الدابة ليركبها بيدنه أن يمنع رب الدابة من الزيادة عليها.

## في المكتري يكري من غيره

قلت: أرأيت إن اكتريت دابة فحملت عليها غيري أأضمن أم لا؟ قـال: لا ضمان

عليه إذا حمل عليها من هو مثله في الخفة والأمانة إلا أن يحمل عليها من هو أثقل منه أو غير مأمون فاراه ضامناً، وهذا قول مالك.

قال ابن القاسم: إذا أعطبت الدابة فادعى غير المأسون تلفها ولا يعلم ذلك إلا بقوله، فالذي اكتراها ضامن للمكتري الأول لقيمتها وليس على المكتري الثاني ضمان إلا أن يأتي أم من سبه أو يتسر. كذبه.

وقال في الرجل يكري من الرجل على حمولة إلى بلد فيسريد أن يصسوفها إلى بلد غير البلد الذي اكترى إليه وهو مثل البلد الـذي اكترى إليه في المؤنة والشدة والصعوبـة قال: لا يكون ذلك للمكتري إلا أن يشاء ذلك المكرى.

وقال غيره: وإن شاء ذلك المكري فليس ذلك بجائز لأنه فسخ دين في دين إلا أن يقيله من الكراء الأول إقالة صحيحة ثم يكري منه بعد ذلك إن شاء إلى الموضع الذي أراد.

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة لأركبها أنا نفسي فأتيت بعن هو مثلي فاردت أن أحمله عليها مكاني أيكون لي ذلك أم لا؟ قال: قال في مالك: لا يعجبني ذلك إذا اكترى دابة ليركبها أن يركب غيره، وقد يكري الرجل من الرجل لحاله وحسن ركوبه، فأنت تجد آخر لعله أخف منه وهو أخوق في الركوب منه.

قال ابن القاسم: ولكن إن فعل فحمل غيره فعطبت الدابة نظر في ذلك، فـإن كان مثله في الثقل والحال والركوب لم يضمن.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيسي.

قلت: أرأيت إن مات هذا الذي اكترى الدابة أيكون الكراء له لازماً ويأتوا بمثله فيحملونه ويكون ذلك لورثته؟ قال: نعم.

قلت: أراك قد أجزت أن يحصل غيره في الصوت؟ قال: كذلك قبال مالك، ولا بأس بذلك في الدور والحمولة يكري تلك الإبل من غيره، وقد قبال مالك: وفي الحياة أيضاً له أن يكريها من غيره وهو قبوله الذي يعرف، وأسا الذي قبال: لا يعجبني لم يكن يقف عليه، وقوله المعروف أن له أن يكريها من مثله في حاله وخفته وأمانته وقبد كتبنا في الكتاب قبل هذا ما يجوز من الربح في الأكرية أكرية الدواب والدور والأرضين وغير ذلك ومن قاله وأجازه. قلت: أرأيت إن اكتريت دابة لأركبها فحملت معي عليها رديفاً فعطبت المدابة؟ قال: قال مالك في الرجل يكتري البعير ليحمل عليه كذا وكذا رطلاً فزاد عليه أكثر من ذلك قال مالك: ينظر في تلك الزيادة فإن كانت تلك الزيادة مما يعطب بها إذا زادها خير رب الدابة، فإن أحب فله كراؤه الأول وكراء ما زاد عليها وإن أحب فله قيمة البعير يوم تعدى عليه ولا كراء له، وإن كانت الدابة لا تعطب في مشل ما حمل عليها فله الكراء الأول وكراء ما تعدى فيه ولا ضمان عليه، قالذي سألت عنه من الرديف بهذه المنزلة إن كان رديفاً تعطب المي مثله اذا أردف فهو بهذه المنزلة، وإن كان لا تعطب في مثله فهو على ما فسرت لك.

قال: وسالت مالكاً عن كراء الحاج يتكارى على خمسمالة رطل فيكون في زاملته أكثر من ذلك مما تعطب في مثله، قال مالك: ليس الحاج كغيرهم لم يزل الحاج يكون لهم الزيادات من السفر والأطعمة لا ينظر في ذلك ولا يعرف المتكاري ما حمل فلا يكون عليهم في ذلك ضمان.

قال: وقال مالك: وذلك إذا كان المكري هو الـذي حمله ورآه ورددتها عليه فثبت على قوله هذا.

تلت: ارايت إن تكاريت دابة من موضع من مصر إلى موضع آخر إلى رجل ألقاه فأسلم عليه فاردف خلفي من يمسك عليّ الدابة إذا دخلت أسلّم عليه فعطبت المدابة أو لم تعطب أيكرن عليّ كراء هذا الرديف في قول مالك؟ قال: قال مالك: في الرجل يكتري الدابة من موضع إلى موضع فيعدل عن طريقه الميل ونحو ذلك.

قال: قال مالك: أراه ضامناً بحال ما وصفت لك فكذلك هذا الذي أردف، وإن كان ذلك إلى موضع قريب فأراه مثل ما وصفت لك في الضمان يكون رب الدابة مخبراً في الكراء أو الضمان بحال ما وصفت لك من الميل الذي عدل فيه عن طريقه إذا كان الرديف يعطب في مثله إذا علم أن الدابة إنما عطبت من الرديف.

### في الرجل يكتري الدابة فيتعدى فيحبسها

قال: وقال مالك في الرجل يتكارى الدابة من الرجل فيحبسها عنه: أنه إن شماء ضمنه قيمتها يوم تعدى عليه وإن شاء أخنذ دابته وكبراء ما تعدى إليه إلا أن يكون إنما تعدى شيئاً يسيراً لم يحبسها فليس له إلا كراء دابته إذا لم تتغير وأتى بها على حالها، فقلت: فقيمتها يوم تعدى عليها أو قيمتها يوم ركبها؟ قال: بل قيمتها يوم تعدى كذلك قال قلت: أرايت لو أن رجلاً اكترى دابة يوماً فحيسها شهراً ماذا عليه؟ قال: عليه كراء يوم، ورب الدابة مخير في التسع وعشرين يوماً إن شاء أخذ كراءها فيما حبسها فيه على قدر ما استعملها أو حبسه إياها بغير عمل، وإن شاء أخذ قيمتها من بعد اليوم الذي كان عليه بالكراء.

وقال غيره: إن كان معه في المصر فهي عليه بالكراء الأول على حساب ما أكراه لأن رب الدابة حين انقضت وجيبته فلم يردها إليه وهو معه وهو يقدر على أخداها كأنه راض بالكراء الأول، وإن كان ذلك في غير مصره فاتى بالدابة على حالها فربها مخير إن شاء أخذ الدابة وكراءها لليوم أو الأكثر من كراء مثلها فيما حبسها إن كان كراء مثلها فيما حبسها أكثر من كراء اليوم كان ذلك لرب الدابة وإن كان كراء ما حبسها على حساب كراء اليوم الذي أكراها أقل كان لرب الدابة على حساب الكراء الأول عمل عليها أو لم يممل، وإن شاء ضمنه قيمتها يوم حبسها ولا شيء له من كرائها إلا كراء اليوم الذي أكراها.

قلت لابن القاسم: وإن لم تتغير الدابة؟ قال: وإن لم تتغير فهــو مخير، وهــذا كله قول مالك.

قال ابن القاسم: إلا أن يكون حبسها السوم ونحوه ثم يبردها بحالها لم تتغير في بدنها فبكون عليه كراؤه ولا يضمن، وذلك لأن مالكاً قال في الرجل يتكارى الدابة فيتعدى عليها الأميال: أنه بردها ولا يضمنها ويكون عليها كراء تلك الأميال إذا ردها على حالها.

## ما جاء في التعدي في الكراء

قلت: أرايت إن تكاريت بعيراً لأحمل عليه محملاً فحملت عليه زاملة؟ قـال: ينظر في ذلك فإن كانت الزاملة أثقـل من المحمل أو أكثر كراء فهـو ضامن إن أعـطب البعير، ويكون عليه كراء ما زاد فرب البعير مخير في ذلك، فإن كانت الـزاملة دون المحمل فـلا شيء عليه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال مالك في رجل تكارى بعيراً على أن يحمل عليه حمل كتان فحمل عليه حمل صوف فعطب قال: ينظر في ذلك، فإن كان الذي حمل عليه هو أجفى على البعير وأتعب وربما كمان الشيئان وزنهما واحد أو أحمدهما أتعب لجفائه أو لشدة ضمه على جني البعير مثل الرصاص والنحاس، فإن كمان الذي حمل عليه ليست فيه مضرة ولا تعب على الذي اشترط فلا ضمان عليه، وإن كـان هو أتعب وأضر به فهو ضامن.

قال ابن القاسم: إلا أنه مخير في الضمان، فإن أحب كان له كراء فضل ذلك الحمل على تعبه بما يسوى، وإن أحب فله قيمة بعيره يوم حمله ولا كراء.

قلت: وكذلك لو تكاريت بعيراً لأركبه أنا نفسي فحملت عليه غيري؟ قال: إن كان مثلك أو دونك فلا ضمان عليك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم إذا كان هو يكريه في مثل ما اكتراه.

قلت: أرأيت إن استأجرت رحى على أن لا أطحن فيها إلا الحنطة فجعلت أطحن فيها الشعير والعدس والفول والفطنية واللذو واللذعن فمانكسرت المرحى؟ قال: إن كمان طحين الشعير والعدس وما ذكرت ليس بأضر من الحنطة فلا أرى عليه ضماناً، وإن كان ذلك هم أضر فيه ضامن.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هو رأيي مشل الذي قال مالك في الذي يكتري البعير على أن يحمل عليه خمسمائة رطل من بز فيحمل عليه خمسمائة رطل من دهن: أنه لم يكن الدهن أضر بالبعير من البز فلا ضمان على المكتري إن عطب البعير.

قلت: أرأيت إن استأجرت دابة لأحمل عليها حنظة فحملت عليها شعيراً أو ثبياباً أو دهناً؟ قال: إذا حمل عليها ما يكون مثل وزن الذي اكتراها عليه فذلك جائز ولا يضمن لأن مالكاً قال له: أن يكريها ممن يحمل عليها مثل ذلك وله أن يحمل عليها خلاف الذي سمى مثل أن يتكاراها يحمل عليها كتاناً فلا بأس أن يحمل عليها من البز وزن ذلك أو من القطن وزن ذلك إلا أن يكون من ذلك شيء أضر على الدابة من الذي تكاراها له، وأن كان بلون ذلك لأنه قد يكون شيء أجفى على الإبل والدواب أو أضغط لظهورها، وإن كان الوزن واحداً مثل الرصاص والحديد.

ألا ترى أن الزوامل أثقل من جل المحامل في الوزن، والزوامل أوفق بالإبل، فــإذا لم يكن في اختلاف المتاع مضرة فلا بأس أن يحمل عليها خلاف ما سمى.

قلت: ارايت إن اكتريت دابة لأحمل عليها عشرة أتفزة من حنطة فحملت عليها أحد عشر ففيزاً فعطبت الدابة أأضمن أم لا؟ قال: لا ضمان عليك في قول مالك إذا كان الففيز إنما فيه الشيء اليسير الذي لا يفدح الدابة يعلم أن مثله لا تعطب فيه الدابة. قلت: أفيكون لرب الدابة أجر هذا القفيز الزائد؟ قال: نعم في قول مالك.

قلت: وكيف يكون أجره أتجعل أجره مشل قفيز من الأقفرة أم أجرة مثله بـالغاً مـا بلغ؟ قال: يبغي في قول مالك أن يكون له مثل أجر القفيز الزائد ولا يكون مشل قفيز من العشرة لأن مالكاً قال: إذا كان تكارى إلى موضع فتعدى عليه إلى أبعد منه كان عليه قيمة كراء ما تعدى وليس علمي قدر ما تكارى عليه أولاً، فالقفيز الزائد والتعدي سواء.

قال سحنون: وقد بيَّنا قول مالك وغيره مثل هذا في أول الكتاب.

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة إلى برقة ذاهباً وراجعاً فلما بلغت برقة تعديت عليها إلى أفريقية ثم رددتها إلى مصر ما يكون لرب الدابة في قول مالك؟ قال: رب الدابة مخير بين أن يكون له الكراء إلى برقة ذاهباً وراجعاً ومثل كراء دابته من برقة إلى أفريقية ذاهباً وراجعاً إلى برقة فيكون له من مصر إلى برقة ذاهباً وراجعاً الكراء الذي سميا بينهما ويكون له من برقة إلى أفريقية ذاهباً وراجعاً قيمة كراتها، وإن أحب رب الدابة أن يأخيذ نصف كراء دابته إلى برقة ذاهباً ويضمنه قيمتها ببرقة يوم تعدى عليها إلى أفريقية ولا يكون له في الكراء في ذهابه بدابته إلى أفريقية ذاهباً وراجعاً إلى مصر قليل ولا كثير ذذلك له.

قلت: ولا يكون له الكراء فيما بين برقة إلى مصر في رجعته؟ قـال: نعم إذا رضي أن يضمنه قيمة دابته يوم تعدى عليها لم يكن له من الكراء فيما بينه وبين بـرقة إلى مصـر في رجعته قليل ولا كثير.

قلت: أرأيت إن رد الدابة على حالها يوم تعدى عليها أو ردها وهي أسمن وأحسن حالًا؟ قال: قال مالك: رب الدابة بالخيار إن شاء ضمنه وإن شاء أخذ دابته وأخمذ الكراء الذي ذكرت لك.

قال مالك: لأن الأسواق قد تغيرت فسوق هذه الدابة قد تغير وقد حبسها المكتسري عن أسواقها وعن منافع فيها.

فقلت: أرأيت إن تكاريت دابة لاحمل عليها خمسمائة رطل من دهن فحملت عليها خمسمائة رطل من رصاص فعطبت الدابة أأضمن أم لا؟ قال: ينظر في ذلك، فإن كان الرصاص هو أتعب عليها وأضر بها، فهو ضامن وإلا فلا ضمان عليه وهذا قول مالك. قال: وقال مالك: له أن يكريها في مثل ما اكتراها فيه ويحمل عليها غير ما اكتراها عليه إذا كان الذي يحمله عليها ليس فيه مضرة على الذي تكاراها عليه فإذا كان الرصاص في الوزن مثل وزن الدهن وليس هو أكثر من مضرة الدهن فلا شيء عليه.

قلت: أرأيت إن استأجرت ثموراً المحن عليه كمل يوم إردباً فطحنت علبه إدبين فعطب الثور؟ قال: رب الثور بالخيار إن شاء أخذ كراء إردب وضمن الطحان قيمة شوره حين ربطه في طحين الإردب الثاني، وإن شاء أخذ كراء الإردبين جميعاً ولا شيء على الطحان من قمة الثور.

وقال ابن القاسم، وابن وهب: قال مالك: إذا تكارى دابة إلى مكان مسمى ذاهباً وراجعاً ثم تعدى حين بلغ البلد الذي تكارى إليه، فإنما لرب الدابة نصف الكراء الأول، وذلك أن الكراء نصفه في المسير ونصفه في الرجعة فتعدى المتعدي بالدابة ولم يجب عليه إلا نصف الكراء الأول، ولمو إن الدابة هلكت حين بلغ البلد الذي تكارى إليه لم يكن على المستكري ضمان ولم يكن للمكري إلا نصف الكراء، فإن تعدى المكتري للمكان الذي تكارى إليه فوب الدابة مغير إن أحب أن يضمن دابته المكتري يوم تعدى بها ضمنه إياها بقيمتها يوم تعدى بها وله الكراء إلى المكان الذي تعدى منه، وإن أحب صاحب الدابة أن يأخذ كراء ما تعدى إليه المستكري ويأخذ دابته فذلك له، وكذلك الأمر عندنا في أهل التعدي والخلاف لما أخذوا عليه الدابة.

قال ابن وهب: وأخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب أنه سأله عن رجل استكرى دابة فاجاز بها الشرط أيضمن؟ قال: نهم، وأخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب ويحبى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح مثله ثم فسروا بنحو من تفسير مالك في الكراء الأول وكراء التعدي وضمان الدابة.

ابن وهب، عن محمد بن عمر، وعن ابن جريج، عن عطاء قال له رجل: زدت على المكان الذي استكريت إليه قليلًا ميلًا أو أدنى فماتت؟ قال: تغرم.

قلت: لعطاء فزدت على الحمل الذي اشترطت قليلًا فماتت؟ قال: تغرم.

قلت: فاكريته من غيري بغير أمر سيد الظهـر فحمل عليه مثل شرطي ولم يتعـد؟ قال: لا يغرم، وقال ذلك عمرو بن دينار.

ابن نافع عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب والقـاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وأبي بكر بن عبـد الرحمن بن الحـارث بن هشام، وحـارجة بن زيـد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فضل وفقه وربما اختلفوا في الشيء فأخذ يقول أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون: من استكرى دابة إلى بلد ثم جاوز ذلك البلد إلى بلد سسواه فإن اللدابة إن سلمت في ذلك كله أدى كراهها وكراء ما تعدى بها، وإن تلفت في تعديه بها ضمنها وأدى كراها الذي استكراها به.

#### ما جاء في الدعوى في الكراء

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة إلى أفريقية فاختلفنا قبل الركوب أنا وصاحب الدابة فقال: إنما أكريتك إلى برقة بمائة وقلت أنا: إنما أكريت منك إلى أفريقية بمائة؟ قال: قال مالك: يتحالفان ويتفاسخان نقد الكراء أو لم ينقد إذا كان قبل الركوب أو ركب ركوباً دوناً لا يكون فيه ضرر في رجوعهما.

وقال غيره: إذا انتقد وكان يشبه ما قبال، فالقبول قولـه مثل منا لو بلغنا إلى برقـة فاختلفا فيها لأن النقد المقبوض فوت وصار القابض مقراً بما عابه والمكتري مدع لـلاكثر ألا ترى لو قال بعتك بهذه المائة التي قيضت منك مائة إردب إلى سنة وقال المشتري بل اشتريت منك بها مائتي إردب إلى سنة وكان ما قال البـائع يشبـه أن القول قـوله لأنـه مقر والمشتري مدح.

قلت: أرأيت إن بلغت برقة فقال رب الدابة: اكتريتك إلى برقة بمائة درهم وقلت أنا: اكتريتني إلى أفريقية بمائة درهم. قال: قال مالك: إن كان قد نقد المتكاري الكراء كان القول قول المكري إذا كان يشبه قوله أن يكون كراء الناس إلى برقة بمائة درهم مع يعينه.

قلت: فإن كان لا يشبه أن يكون الكراء إلى برقة بمائة درهم ويشبه أن يكون إلى أفريقية بمائة درهم? قال: يتحالفان ويتفاسخان ويعطى رب الدابة قدر كرائه إلى برقـة ولا يكون للمكتري أن يلزمه الكراء إلى أفريقية بعد يمين رب الدابة.

قلت: أرأيت إن كان المكتري لم ينقد وكان يشبه الكراء ما قال المكري والمكتري لأن ذلك مما يتغابن الناس فيه؟ قال: يتحالفان ويقسم الكراء على قدر الـطريق من مصر إلى أفريقية فيكون لرب الدابة ما يصيب الطريق إلى برقة ولا يلزم رب الـدابة الكراء إلى أفريقية بعد أيمانهما وأيهما نكل كان القول قول من حلف.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هو قوله.

قلت: أرايت إن اختلفنا قبل الركوب بمصر فأقمنا البينة جميعاً أنا ورب المدابة أو لها بلغنا بوقة اختلفنا فأقمنا البينة أنا ورب الدابة؟ قال: البينة لإعدلهما إلا أن تتكافأ البينة في العدالة، فإن تكافأت في العدالة قبل الركوب تحالفا وتفاسخا لأن مالكاً قال: إذا المتلفا في الكراء قبل الركوب ولا بينة بينهما تحالفا وانفسخ الكراء بينهما.

وقال غيره: إن أقاما بينة فالبينة بينة مدعي الفضل وليس هذا من التهاتر، وكذلك قال عبد الرحمن في رجل بماع من رجل سلعة فاختلفا قبل القبض فقال البائح: بعتك بمائة، وقال المشتري: اشتريت منك بخمسين أفهما يتحالفان ويتفاسخان إلا أن تكون لهما بينة، فإن كانت لهما بيئة قضى ببينة البائع لأنه مدعي للفضل ولأنها زادت على بينة المشتري فمسألة الكراء تشبه قوله هذا.

قلت: أرأيت إن تكاريت دابة من مصر إلى مكة بمائة درهم فنقدته المائة أو لم أنقده ثم ركبت حتى أتيت المدينة فقال رب المدابة: إنما أكريتك إلى المدينة بمائتي درهم وقلت أنا: إنما تكاريتها إلى مكة بمائة درهم قال: إن كان المكتري قد نقده المائة درهم فالقول قول رب الدابة في المائة درهم إلى المدينة إذا كان يشبه ما قال، لأنه ائتمنه عليها حين دفعها إليه.

قال ابن القاسم: وعلى المكتري اليمين بالله في المائة الاخرى التي ادعاهـا رب الدابة، ولم أسمع من مالك في هذه المائة الزائدة التي ادعاها رب الدابة في الكراء شيئًا ولكن ذلك عندي مثل البيوع، قال مالك: وعلى رب الدابة اليمين بالله أنه لم يكرهـا منه إلى مكة بمائة درهم.

قلت: فإن أقاما جميعاً البيئة على ما ادعيا من ذلك فتكافأت البينتان؟ قال: فهما كمن لا بينة له وإن لم تتكافأ البينتان فالقول قول أعدلهما بينة قال: تعم مشل قول مالك في البيوع قلت: فإن كان لم ينقد الكراء حتى بلغ المدينة فاختلفا كما وصفت لك؟ قال: القول قول رب الدابة عند مالك أنه لم يكره إلا إلى المدينة، والقول قول المكتري في غرم الكراء فتقسم المائة على ما بين مصر إلى مكة فما أصاب ما بين مصر إلى المدينة كان ذلك لرب الدابة وما أصاب ما بين المدينة ومكة حط ذلك عن المكتري مع أيمانهما جميعاً، وإن قامت لهما البينة فبحال ما وصفت لك.

وقال غيره: وهو مثل قوله، وذلك إذا كان ما قالا جميعاً يشبه، وإن كان ما قال المكري أشبه ولا يشبه ما قبال المكتري، فبالقول قبول المكري مع يمينه على دعوى المكترى. وقال غيره: وإن اقاما جميعاً بينة أجزت بينة كل واحد منهما إذا كانت عدلة لأن كل واحد مدع لفضلة أقام عليها بينة فأقضي للمكري بالمائتي درهم وأقضي للمكتبري بالركوب إلى مكة وليس هذا من التهاتر وسواء انتقد أو لم ينتقد إذا قامت البينة وهذا أصل قولنا، فخذ هذا الباب وتحوه على على هذا.

قلت: أرأيت إن حمل لي المكري حمولة حتى بلغها الموضع الذي شرطت عليه فاختلفنا فقال در المناع: قد أديت إليك الكراء وقال الجمال: لم آخذ منك شيئاً؟ قال: قال مالك: القول قول الجمال ما دام المناع في يديه، وإذا بلغ به الموضع فأسلمه إلى صاحبه ثم قال: من بعد ذلك بيوم أو يومين أو أمر قريب؟ قال مالك: رأيت القول قوله أيضاً وعلى صاحب المتاع البيئة أنه قد أوفاه وإلا حلف الجمال أنه لم يقبض كراءه وضرم له رب المتاع البيئة أنه قد أوفاه وإلا حلف الجمال أنه لم يقبض كراءه وضرم له رب المتاع الكراء.

قال: قال لي مالك: وكذلك الحاج حاج مصر إذا بلغوا أهليهم فقام الجمّال من بعد قدومهم بـلادهم بالأمر القريب الـذي لا يستنكر فقـال: لم أنتقد كـان القـول قـول الجمّال وعليه اليمين.

قال مالك: وما تطاول من ذلك كله ولم يقم الجمّال بحدثان قدومه ولم يطلبه حتى تطاول ذلك فأرى القول قول صاحب المتاع والحاج وعليهم اليمين أنهم قمد دفعوا إلا أن تكون للجمّال بيئة.

قال: فقلت لمالك: فالخياط والصانع يدفعون ذلك إلى من استعملهم ثم ياتون يطلبون حقوقهم فقال: هم كذلك إذا قاموا بحدثان ما دفعوا المتباع إلى أهله وإن قبضه أهله وتطاول فارى القول قول رب المتاع وعليهم اليمين.

قلت: ما قول مالك في رجل اكترى من رجل إيلاً من مصر إلى مكة فلما بلغه أيلة اختلفا في الكراء؟ قال: قال مالك: القول قول المكترى إذا أتى بما يشبه.

قلت: وسواء إن كان كراء هذا الرجل إلى مكة في راحلة بعينها أو مضموناً على الجمال لأن المضمون ليس في كراء راحلة بعينها فيكون قابضاً للراحلة التي اكترى مشل ما قبض متكاري الدار في الدار التي اكترى والمضمون لم يقبض راحلة بعينها أو الله عنها أو مضموناً أسمع من مالك في هذا شيئاً بعينه، وأراهما سواء عندي كان في راحلة بعينها أو مضموناً في غير راحلة بعينها لأن الجمال إذا حمله على بعير من إبله، قال مالك: فلبس للجمال أن ينزع ذلك البعير من تحته إلا أن يشاء المكتري ذلك، قال مالك: ولو أفلس الجمال

كان كل واحد من هؤلاء أحق بما تحته من الغرصاء ومن أصحابه حتى يستوفي حقه وإن كان الكراء مضموناً لانه لما قدم له بعيراً فركبه فكان كراءه وقع في هذا البعير بعينه فليس للجمال أن ينزعه إلا برضا المكتري فهذا يدلّك على أن الكراء المضمون والذي في الراحلة بعينها إذا اختلف المكتري ورب الإبل في الكراء كأن القول فيهما سواء بحال ما وصفت لك.

وقال غيره: ليس الراحلة بعينها مثل المضمون.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل كتاباً من مصر يبلغه إلى أفريقية بكذا وكذا.درهماً فلفيني بعد ذلك فقفال لي: إدفع إليِّ الكراء فقد بلغت لك الكتاب فقلت لـه: كذبت لم تبلغه أيكون له الكراء أم لا؟ قال مالك: قد التمنته على أداء الكتاب، فإذا قال: قد أديته في مثل ما يعلم أنه يذهب إلى ذلك الموضع ويرجع فله كراؤه.

قلت: وكذا الحمولة والطعام والبز وغير ذلك؟ قال: نعم.

وقال غيره: على المكري البيّنة أنه قد وفّاه حقه وبلغه إلى غايته.

## ما جاء في نقد الكراء والقضاء فيه

قلت: أرأيت إن اكتريت إبلاً إلى مكة أو إلى موضع من المواضع فطلب الكراء مني المكري قبل أن يحمل لي شيئاً أو طلب الكراء مني بعدما مشى يوماً أو يبومين فقلت: لا أدفع إليك حتى أبلغ الموضع الذي أكريت إليه؟ قال: قال مالك: إذا كان للناس كراء معروف وسنة في كرائهم ونقد يتناقدونه بينهم إذا اكتروا حملوا على عصل الناس، وإن كراء الناس عندهم إنما نقدهم فيه بعدما يستوفي المكتري كراءه حملوا على ذلك، وإن كان كراء الناس عندهم يعجلون جميعه إذا اكتروا عجل المكتري كراءه

قلت: فإن لم يكن عندهم أمر معروف من عمل الناس كيف يصنعون؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال في كراء الدور: إن لم يكن بينهما شرط ولا سنة لم يعمله إلا بقدر ما سكن، فإن كان هذا ليس عندهم كراء للناس معروف رأيته بمنزلة الدور.

قلت: أرأيت إن اكتريت من رجل إلى أفريقية فلمما اكتريت منه عجلت له الكراء من غير شرط ثم أردت أن أرجع فيما عجلت له من الكراء؟ قال: ليس لمك أن ترجع فيما عجلت له من الكراء. قلت: ما قول مالك في رجل اكترى من رجل داية من مصر إلى الرملة فلفسا ورد بلغ الزملة تصادقا أنه لم ينقد الكراء فقال السكري: في نقد الرملة وقال المكتري: إنسا لك علي نقد مصر. قال: قال: مالك: إنما عليه نقد مصر حيث وقع الكراء بينهما.

#### في الذي يكري بدنانير فينقده دراهم أو بطعام فيبيعه قبل أن يقبضه

قلت: أرأيت إن اكتريت من رجل إلى مكة ذاهباً وراجعاً بالفند دوهم فنقدته بالالف درهم مائة دينار مكاني حين أكريت أو خمسين ديناراً مكاني أو بعد ذلك بيوم أو بيومين أو بعد ما ركبت بيوم أو يومين؟ قال: قال مالك في الرجل يكري إلى مكة بدنانير فأراد أن يعطيه في تلك الدنانير ورقاً قال: إن كانت سنة الكراء النقد فلا يلس بذلك وإلا فلا خير فيه لأنه يدخله الدراهم بالدنانير إلى أجل.

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة بمائة درهم إلى مكة على أن أدفع إليه المدراهم بمكة فعجلت له بدلها دناني الساعة أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا يجوز هذا في قول مالك لأنها ذهب بورق إلى أجل.

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة بعينها إلى مكة بدنانيير نقداً فنقدته بها دراهم؟ قال: ذلك جائز عند مالك.

قلت: فإن عطبت الراحلة في بعض الطريق بم أرجع عليه إذا ماتت الراحلة في الطريق؟ قال: بالدراهم.

قلت: فإن كنت إنما ألنحطيته بتلك الدنانيـر عرضـاً من العروض بم أرجح إليه إذا ماتت الراحلة في الطريق؟ قال: بالدنانير.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: كذلك قال مالك في البيسوع، ورأيت أنا الكراء مثل البيوع.

قلت: أرأيت إن اكتريت راحلة بعينها بدنانير فاردت أن أعطيه في الدنانير دراهم؟ قال: هذا مثل ما وصفت لك من قول مالك في الكراء المضمون وهذا وذلك سواء.

قلت: وكذلك لو كان لي على رجل دنانيـر إلى أجل فعجـل لي منها دراهم نقـداً؟ قال: لا يصلح ذلك عند مالك، قال: ولا يعجل من ذهب إلى أجل فضة نقداً عند مالك ولا من فضة إلى أجل ذهبًا نقداً عند مالك لأنه يصير ذهبًا بفضة ليست يداً بيد.

قلت: أرأيت إن اكتريت بعيراً بطعام بعيته أو بطعام إلى أجل أيصلح أن أبيعه قبل أن أستوفيه؟ قال: إذا كان الطعام الذي بعيته كيلاً فلا يصلح أن يبيعه حتى يقبضه وإن كان الذي بعيته مصبراً جزافاً فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه، وأما الذي إلى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

#### القضاء في الكراء

قلت: أرأيت إن اكتريت إيـلاً إلى مكـة فقلت للجمّـال: اخـرج بي اليــوم، وقــال الجمّـال: لا أخـرج بك اليـوم لأن في الزمان بقية؟ قال: إذا كان في الزمــان بقية فللجمّــال أن يتأخر إلى خــوج الناس فإذا كان خــروج الناس أجــر الجمّـال على الــخـروج به.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

قلت: أرايت إن اكتريت زاملة إلى مكة أحمل عليها خمسمائة رطل فانتقصت الزاملة في بعض الطريق فأراد المكتري أن يتمها وأيى المكري ذلك أو نفلت الزاملة فأراد المكتري أن يتمها وأيى المكري ذلك أو قال المكتري لا آكل منها ولا أحركها حتى أبلغ مكة؟ قال: لم أسمع من مالك فيها شيئاً وأرى أن يحملوا على ما يعرفون من أسر الناس وخال الناس عندهم في ذلك فعليه يحملون ولا ينظر إلى قول واحد منهما.

وقال غيره: إن لم يكن للناس سنة يحملون عليها فله حملان على خمسمائة رطل منتهى كرائه.

قلت: أرأيت إن اكتريت دابة أو بعيراً من موضع من المواضع إلى الفسطاط فلما بلغني المكري أولها قال لي: انزل: قلت: لا أنسزل إلا في منزلي، ومنسزلي أقصى الفسطاط؟ قال: له أن يبلغه إلى منزله ولا ينزله في أول الفسطاط إلا أن يربد ذلك وهو وجه ما يعرف من الذي يتكارى عليه الناس.

## في تضمين الأكرياء ما عثرت به الدواب وغير ذلك

قلت: أرايت لو استأجرت جمالاً يحمل لي على إيله أو بغالاً يحمل لي على بغاله أو حماراً يحمل على حميره استأجرته على أن يحمل لي دهني هذا إلى موضع كذا وكذا فعثرت الدواب فسقطت وانكسوت القوارير فذهب الدهن أو كان طعاماً فذهب أو انقطعت الحبال فسقط المتاع ففسد؟ قال: قال مالك: لا يكون على رب الدابة للكرى ولا على رب البعير قليل ولا كثير إلا أن يكون غره من عثارها أو غره من الحبال التي ربط بها متاعه لضعف الحبال ولمعرفة الناس بهذه الحبال أنها لا تثبت هذا المتناع إذا ربط بها فهذا يضمه: إذا كان هكذا.

قلت: ولم لا تضمنه إذا عثرت دابته وإن لم تكن عثوراً؟ قال: لأنه لم يغره من شيء ولأن كل ما يجيء من قبل الدواب فهو همدر لا شيء فيه لأن العجماء جبار إلا أن يكون قد ذعرها رجل أو فعل بها رجل شيئاً فاسقطت ما عليها بفعل ذلك الرجل بها، فيكون ضمانها على الذي فعل ذلك بها.

قلت: أرايت إن كذبه رب المتاع والطعام فقال له: لم يضع متاعي ولم تعثر الدابة ولكنك غيبته أيكون القول قوله في قول مالك أم لا وقد قال المكري: قمد قطع عليً الطريق فذهب البز والعروض وعثرت الدواب فتكسرت القوارير وسرق مني الطعام؟ قال: قال مالك: القول قول الجمّال في البز والعروض إذا قال: سرق مني أو قطع عليً الطويق أو ادعى تلف المتاع والعروض صدق، وأما في الطعام والإدام فالقول قول رب الطعام والإدام.

قال ابن وهب: وأخبرني يـونس، عن ابن شهاب أنـه قال في رجــل استأجــر أجيراً يحمل له شيئاً فحمل له إناه ورعاء فخر منه الإناء وانفلت منه الوعــاء فذهب مــا فيه قــال: لا أدى عليه غرماً إلا أن يكون تممّد ذلك.

ابن وهب، عن عقبة بن نافع، قال يحيى بن سعيد: الجمَّال عليه ضمان ما ضيع.

وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قـال: كان في رأي المسلمين أن يضمنـوا الأكريـاء ما حملوا من الطعام، وكانوا يرون أن يضمنوا الـطعام بمنـزلة الصنـاعات فلم يسعهم إلا أن بضمنوا الطعام من حمله والطعام فيما بلغنا يضمنه من حمله ولا يضمن شيئاً غيره.

قال: وقال ربيعة: وذلك رأيي، قال ربيعة: وليس البنز والمال وأشباه ذلك مشل الطعام ولا يحل أن يضمن المال ولا يجوز ذلك فيه، ولا ينبغي لأحد أن يـأخذ بضمـانه شيئاً.

يونس، عن أبي الزناد أنه قال: لا يصلح الكراء بالضمان.

وأخبرني مخرمة، عن أبيه، عن ابن شهـاب وعبد الـرحمن بن القاسم بن محمـد. ونافع مولى ابن عمر مثل ذلك.

قلت: فلم كان هذا هكذا قي الطعام ولم يكن في البز والعروض وما فرق بينهما وقد غاب الجمّلاًل على جميعه؟ قال: لأن الطعام أمر ضمته أهل العلم الأكرياء ولم يجدوا من ذلك بذاً، وأما البز والعروض فهو أمر التمته عليه.

قلت: أتجعله أميته وقد أعطاه رب البز والعروض على ذلك أجراً؟ قال: نعم هو أمينه، قال: وكل شيء دفعته إلى أحد من الناس وأعطيته على ذلك أجراً فهو عند مالك مؤتمن إلا الصناع الذين يعملون في الأسواق بأيديهم فإنهم لم يؤتمنوا على ما دفع إليهم، وفي الطعام والإدام إذا تكاراه على أن يحمله على نفسه أو على دابته أو على صفيته فهو ضامن للطعام والإدام إلا أن يأتي بينة يشهدون على تلف الطعام والإدام أنه تلف من غير فعل هذا الذي حمله فلا يكون عليه ضمان، ولو تكاراه على أن يحمل له البز والعروض على إبله أو على صفيته فادعى أن ذلك المتاع والعروض قد ضاع مني أنه يصدق وهو في المتاع والعروض مؤتمن إلا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه، وأما الطعام والإدام فهو ضامن لذلك إلا أن يأتي بامر يستدل به على كذبه، وأما الطعام والإدام فهو ضامن لذلك إلا أن يأتي بينة على هلاكه.

سحنون، عن ابن ناقع، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن السبعة أنهم كااتوا يقولون: لا يكون كراء بضمان إلا أنه من اشترط على كري أنه لا ينزل بمناعي على بطن وأو دلا يسري بليل ولا ينزل أرض بني فلان مع أشباه هذا من الشروط قالوا: فمن تعمدى ما شرط عليه فتلف شيء مما حمل في ذلك التعمدي فهو ضامن له، وكانوا يقولون: الغسال والخياط والصواغ واصحاب الصناعات كلهم ضامنون لما دفع إليهم منهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل.

قال ابن وهب: وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب في الاستكراء بالضمان قال ابن شهاب: قال سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله: أنه كان يقول: لا يجوز ذلك.

ابن وهب قال: وأخبرني ابن أبي الـزناد عن أبيه في رجل استكـرى ظهراً أو سفنـًا يحمل له على أن على الذي حمل لـه ضمان متـاعه ذلك إن أصيب شيء منه؟ قـال: لا يصلح ذلك ولا تباعـة على من حمل من ذلك الشرط إن أصيب شيء ممـا حمل إلا أن يكون اشترط على المكري شرطاً فخالف، فإن على المكري إذا تعدى الضمان مشل أن يشترط عليه أن لا ينزل بيطن واد، ولا يسري بليل ونحو هذا من الشروط، فإن تعدى فأصيب المتاع، فإنه يغرم.

قلت: أرأيت إن استأجرت ثوراً أو دابة أطحن عليهما فلما ربطته في المطحنة كسر المطحنة المستاجدة وأسد متاع الرحى أيضمن رب الثور والدابة شيئاً أم لا؟ قال: لا إلا أن يكون قد علم من الثور ذلك فكتمه فيكون عليه ذلك. قال: لأن مالكاً قال في الذي يكري من الرجل دابته ليحمل عليها وهي ربوض قد علم ذلك فلم يعلمه أو عثور فلم يعلمه بذلك فحمل عليها فريضت أو عثرت فانكسر ما عليها: إنه ضامن، وكذلك الشور والدابة في الدح.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل دهناً يحمله فحمله على دابة عثور فعشرت فسقط الدهن من مصر إلى الدهن من مصر إلى الدهن فكسر فاراد أن يضمنه قيمته أين يضمنه قيمته وقد حمل الدهن من مصر إلى المورش وكان كراؤه إلى فلسطين فانكسر الدهن بالعريش وقيمته هناك بالعريش ضعف قيمته بالفسطاط إن قيمته بالفسطاط إن أراد لأنه لما حمله على ما غره به صار متعدياً من حين حمله على ما غره به صار متعدياً من حين حمله على ما غره به صار متعدياً من حين حمله .

قلت: أرأيت إن أكريت دابي أو نفسي أحمل دهناً أو طعاماً فرحمني النساس فاتكسرت الآنية التي فيها الدهن أو الطعام والإدام ففسد ذلك على من الفسمان؟ قبال: على الذي زحمك، وذلك أن مالكاً قال في الرجلين يحملان جرتين أو غير ذلك على كل واحد منهما جرة أو غير ذلك فاصطدما في الطريق قال: إن انكسرت إحداهما وسلمت الأخرى ضمن الذي سلم للذي لم يسلم وإن انكسرتا جميعاً ضمن كل واحد لصاحبه.

قال مالك: وكذلك الفرسان يصطدمان وعليهما رائبان فيموتان جميعاً ويموت الفرسان قال: ضمان الفرسين كل واحد منهما في مال صاحب ودية الرجلين دية كل واحد منهما على عاقلة صاحب، وإن مات واحد وسلم الآخر كان الفرس في مال السالم وديّة العيت على عاقلة السالم منهما.

قال: فقلنا لمالك: فالسفيتان تحمل إحداهما على صاحبتها فتصدمها فتكسرهما فتذهب ويغرق من فيها؟ قال مالك: لا يشبهان عندي الفرسين، وذلك أن الربح هي التي عملت ذلك، والربيح تغلب أهل السفينة أن يصرفوها أو يعدلوها فلا أرى عليه شيئاً إلا أن يكون يعلم أن النوتي لو شاء أن يصرفها صرفها فإن لم يصرفها وهو قدادر على ذلك ضمير. قلت: فإن كان الفرس في رأسه اعتزام فحمل فــارسه فصـــدم أيكون على فــارسه شيء أم لا؟ قال: نعم يكون عليه ضمان ما صدم .

قال ابن القاسم: وذلك أني رأيت من قول مالك أن الفارس إذا جمع به فرسه إنما ذلك من شيء فعله به أما إذا أذعره أو خاف منه فجمع فسبب جمعه من قبل فارسه فهو ضامن لما أصاب إلا أن يكون الفرس إنما نفر من شيء مرّ به في الطريق لم يكن ذلك من سبب فارسه فلا يكون عليه ضمان، وإن كان غيره فعل ذلك باللدابة فجمعت فإن الذي فعل ذلك بالدابة ضامن لما أصابت الدابة والسفينة لا يذعرها شيء ولا يذعرها من عليها ولكن الربح تغلب عليها، فهذا الذي فرق به مالك ما بين السفينة والدواب.

قلت: ارأيت إن تكاريت سفينة من رجل ليحمل لي طعاماً أو متاعاً إلى موضع من المواضع فغرقت السفينة وغرق ما فيها بعدما بلغ بالمتناع أو الطمام ثلثي الطريق أو كان تكارى منه إيلاً أو دواب أو أكراه نفسه يحمل له ذلك المتناع فحمله حتى بلغ ثلثي الطريق فجاء أمر من السماء فذهب المتناع والطعام أيكون على رب المتناع والطعام من الكراء شيء أم لا؟ قال: قال مالك: أما السفينة فلا كراء لصاحبها ولا ضمان عليه في شيء من ذلك.

وقال غيره: وهو ابن نافع له بحساب ما بلغت السفينة.

قلت: أليس قد قلت لي: يضمن الطعام والإدام في قول مالك؟ قال: إنما قال: يضمن في الطعام والإدام إذا لم يجيء أمر من السماء فـذهب به فـأما إذا جـاء أمر من السماء فذهب به لم يضمن والغرق أمر من السماء.

قلت: لم قال مالك في السفينة: أنه لا يكون له شيء من الكراء؟ قال: قاله مالـك وأبى أن يرجع عنه وثبت عليه.

قال: كأني أراه إذا أكراه السفينة إنما يكريه على البلاغ وأما الدواب والإبل فإنه عند مالك إذا تلف الطعام أو المتاع بأمر من الله كان على صاحب الطعام أن يأتي بطعام مثله أو بمتاع مثله أو يؤاجر له إبله في مثل ذلك ولا يفسخ الكراء بينهما ويكون الكراء للأجير كاملاً:

قلت: أرأيت إن لم يكن مع الكرى صاحب المتاع ولا خليفة له؟ قال: يرجع المكري إلى عامل الموضع فيكري له الإبل إن وجمد له كراء، وإلا فأمامه فيما يتقدم يطلب ذلك فإن وجد شيئاً وإلا فالكراء للمتكاري لازم على رب المتاع وإن انطلق برابله فارغاً إذا لم يجد ما يحمل عليها لأن مـالكاً قـال في الرجـل يتكارى إلى الحـج أو المرأة فتهلك أو يهلك في الطريق: فإنه يكري للميت شقـة ويطلب ذلـك في الطويق فـإن وجد من يكري منه أكرى له وإلا كان على الميت لرب الإبل الكراء كله كاملاً.

قلت: أرأيت إن كان رب الطعام مع المكاري فأصاب الطعام تلف من السماء أو غير السماء؟ قال: لا يكون على المكاري شيء عند مالك لأن رب الطعام لم يخله مع طعامه لأنه معه ولأن طعامه في يده إذا خرج مع المكاري فما صاب الطعام فليس على المكاري شيء.

قال: وهذا قول مالك، وكذلك إذا كان في السفينة مع طعامه فنقص، قال مالـك: فلا شمىء على صاحب السفينة.

قلت: أرأيت إن تكاريت على طعام بعينه أو متاع بعينه فنلف المتاع أو أصاب الطعام أمر من السماء ذهب به وإنما كنت تكاريت على ذلك الطعام أو المتاع بعينه فأصبب أينقطع الكراء فيما بينهما أو يكون على رب الطعام أو المتاع بعينه أن يأتي بطعام مئله أو متاع مثل متاعه فيحمله له المكاري إلى الموضع الذي شرط له وإنما تكاراه على ذلك الذي تلف بعينه؟ قال: قال مالك: يقال لرب المتاع أو الطعام هلم متاعاً مشل متاعك أو طعاماً مثل طعامك فإن أتى به قبل للجمّال: احمله وذلك للجمّال لازم؟ قال: وإن أبى أن يأتي رب الطعام أو المتاع بمشل طعامه أو متاعه كان الكراء كله عليه لازم ولرب المتاع أن يكري الإبل فيحمل عليها مثل حمولته التي كانت وإلا فبلا شيء له على الجمّال.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن كنت تكاريت منه على نفسي فلما كنت في بعض الطريق مت؟ قال: قال مالك يكري للميت شق المحمل كما وصفت لك.

قلت: والمتاع والناس والطعام فيه سواء في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن غرقت السفية من مد النواتية أو من حرفهم فيها أو من عتقهم عليها أو من عتقهم عليها أيضا أي المد عليها أيضا أي المد عليها أيضمنوا أي يجوز لهم من المد والعمل فيما لم يضمنوا، وإن صنعوا من ذلك ما يعلم أنهم تعدوا في مد أو علاج في السفينة حرفوا فيه ليس كما ينبغي أن يعمل في تلك السفينة فغرقت فيه فهم ضامنون لما ذهب في السفينة.

قلت: ويضمنون ما في السفينة من الناس والمتاع؟ قال: نعم إذا ضمنوا ما في السفينة من المتاع ضمنوا ما في السفينة من الناس.

قال: وقال مالك: كل أجير أو راع أو صانع يعمل لك عملًا في منزلك أو بيطار أو طبيب أو غير ذلك ممن يعمل هذه الأشياء أو جمّال فكل هؤلاء ضامن لما تعدوا فالسفينة عندي بهذه المنزلة.

قلت: أرأيت إن اكتريت إبلاً إلى مكة من الشام تحمل طعاماً بعثت ذلك إلى غلامي أو أجيري فلما بلغ مكة أصاب الطعام قد زاد أو نقص؟ قال: أما كل زيادة أو نقصان يكون من نقصان الكيل وزيادة الكيل فلا يكون على المكري شيء ولا شيء له من الزيادة، وهذا قول مالك، ولا كراء له في الزيادة ولا يحط عنه للنقصان من الكراء شيء وإن كانت الزيادة لا تكون من زيادة الكيل، وقال الجمال: ليس لي من هذه الزيادة شيء ولكنكم غلطتم في الكيل فزدتم علي قال: فإنه يخير رب الطعام في أن يأخذ الزيادة ويفرم كراء تلك الزيادة فإن أبي وقال: لم أغلط لم يصدق الجمال عليه ولم تلزمه المؤيادة إذا كانت الزيادة لا تشيه زيادة الكيل لأن الكراء بما اغترق الطعام وزيادة على ثمن درهماً فلا يصدق الجمال على رب الطعام في الغلط إلا أن يشاء رب الطعام أن يقبل

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لم أسمعه من مالك ولكنه رأيسي.

قلت: أرأيت إن زاد الطعام زيادة يعلم أن تلك الزيادة ليست من زيادة الكيل فقال رب الطعام: أنا آخذ طعامي وزيادة الكيل أيكون ذلك له؟ قال: ليس له إلا أن يأخذ كيل طعامه ولا يأخذ زيادة الكيل إلا أن تكون زيادة الكيل أمراً معروفاً عند الناس كلهم.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: أحفظ عن مالك أنه قال: وكمل زيادة نكون في زيادة الكبل يوجد ذلك في الطعام إن ذلك لرب الطعام.

قلت: أرأيت الحدادين والقصارين والخياطين وأهل الصناعات والحمالين والبغالين وأصحاب السفن الهؤلاء أن يمنعوا ما عملوا بأجر وما حملوا بكراء يمنعون ما في أيديهم حتى يستوفوا كراءهم وأجر عملهم؟ قال: قال مالك: نعم لهم أن يمنعوا ذلك حتى يستوفوا كراءهم وأجر عملهم. قلت: أرأيت إن حبس هذه الأشياء التي سألتك عنها هؤلاء العمالون وهؤلاء الحمالون والبغالون وأصحاب السفن فضاع ذلك منهم بعدما حبسوه؟ قبال: أما مما ضاع عند أهل الأعمال مثل الصباغين والخياطين ومن ذكرت منهم فلا أجر لهم وعليهم الضمان لازم لأن أصل ما أخذوا عليه هذه الأمتعة على الضمان إلا أن تقوم لهم بينة على الضياع فيبرأون من الضمان ولا أجر لهم لأنهم لم يسلموا ما عملوا إلى أرباب ذلك المتاع، وأما الأمتعة التي حملوها من البـز وجميع الأشيـاء ما خـلا ما يؤكـل ويشرب فـلا ضمان عليهم فيه إن ضاع إلا أن يغيبوا عليه ويحوزوه عن أصحابه فيكون بمنزلة الرهن ويكونون ضامنين لما في أيديهم، وأما ما لم يغيبوا عليه ولم يحوزوه فلا ضمان عليهم فيه ويكون لهم الأجر كاملًا إن كان الأكرياء قد بلغوا غايته فضاع في الـوجهين جميعاً، وأمــا الطعام فَإِن كان ضاع فالأكرياء لـه ضامنون إلا أن يكون لهم بيّنة على التلف من غير فعلهم أو يكون أرباب الطعام مع الطعام فلا ضمان عليهم ويكون لهم أجرة كاملة إن كانوا قد بلغوه غايته، وإن لم يكونوا بلغوه غايته فادعى الأكرياء أنه ضاع بغيـر بيّنة لم يصدقوا، وقيـل لهم: عليكم أن تأتـوا بطعـام مثله إن لم يكن أرباب الـطعام معهم، وإن كانت لهم بيّنة قبل لأرباب الطعام هلموا طعاماً مثله تحمله لكم الجمال إلى منتهى الغياية وعليكم الكراء كاملًا، وهذا كله قول مالك إلا ما كـان من السفن على البلاغ فـإن مالكــأ قال: إذا غرقت فليس لها كراء وجعل كراء السفن على البلاغ.

قال مالك: وما استحصل في السوق مما يحمل الرجل على عنقه والبغال التي تحمل فتعثر الدابة ويعثر الرجل فيسقط فينكسر ما عليه أو يحمله إلى بلد من البلدان فيعثر البعير أو يأتي من سبب الدابة أمر يكون ذهاب ما عليها من سببها فسيله سبيل السفن لا كراء لهم لأنهم كأنهم إنما حملوه على البلاغ فلا كراء لهم، وكذلك قال مالك: وسبيلهم في الضمان فيما حملوا سبيل ما حمل الجمالون والبنالون من بلد إلى بلد.

قلت: وهذا كله قول مالك؟ قال: نعم، وقال غيره: ليس هذا مشل السفن لا ضمان عليهم فيما كان من سبب العثار من الله وغيرها ولهم على أرباب المتاع أن يحملوهم حتى يبلغوا الغاية فيقيضوا الكراء وما عثرت به الدابة أو غيرها بمنزلة ما يسيبه من حريق أو سيل أو عدا اللصوص فعلى أرباب المتاع أن يحملوهم مثل ذلك وإلا أعطوهم الكراء تاماً، وذلك إذا لم يغر الأكرياء بالعثار فإنهم إن غروا ضمنوا، وكان ابن نافع يقول في السفن: لها بحساب ما بلغت.

قال: وقال مالك في الرجل يكتـري على روايا من زيت تحمـل له من بلد إلى بلد

فيعثر البعير فتنشق الروايا فيذهب ما فيها أله كراء فيما حمل؟قال مـالك: لا كـراء له فيمــا حمل ولا ضمان عليه إلا أن يكون غره من دابته فيضمن.

قال ابن القاسم: وأرى ما سرق من ذلك ببينة أو غصبه لصوص فيانه لا يشبه ما عشرت به الدابة لأن سببه لم يأت من قبل ما تكارى عليه وعليه أن يأتي بمثله يحمله ويكون له أجره كاملاً فإن الذي كان من سبب الدابة إنما كان من سبب ما استحمله عليه فيس له على المكري غرم وليس على المكتري أن يأتي بمثله لأن الكري هو الذي أتلفه وفيس عنه ضمانه لأنه لم يتعمد تلفه ولم يغر من شيء إلا أن يكون غرمن بعض ما حمل له عليه فيضمن.

قلت: والطعام والسمن والدهن والقوارير وهذه الأشياء إن انكسرت من صبب البعير أهي بهله المنزلة؟ قال: نعم في رأيي، قال: وما حمل في السفن أو على الدواب أو على أعناق الرجال من بلد إلى بلد أو في المصر فأتى تلف ذلك من قبل ما عليه حملت هذه الأشياء فلا كراء له ولا ضمان عليه.

قلت: أرايت إن استاجرته على أن يحمل لي صبياً صغيراً مملوكاً إلى موضع من المواضع وأسلمته إليه فساق الدابة فغرت من سوقه فسقط الصبي فمسات؟ قال: لا شيء عليه إلا أن يكون ساقها سوقاً عنيفاً لا يكون مثل سوق الناس لأن مالكاً قال في البيطار يطرح الدابة فنطب أنه لا شيء عليه إذا فعل بها ما يفعل البيطار وطرحها كما يطرح البيطار الدواب فإن فعل غير ذلك ضمن.

#### ما جاء في تضمين المكتري

قلت: أرأيت إن اكتريت دابة من موضع إلى موضع فضربتها فأعتها من ضربي أو كبحتها فكسرت لحيها؟ قال: قال مالك في الرائض يروض الدواب فضرب الدابة فيفقاً عينها أو يكسر رجلها: أنه ضامن لذلك، فكذلك المكتري عندي إذا ضربها فأعتها فهو متعد إلا أن يكون ضرب كما يضرب الناس فلا شيء عليه.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا إلا ما أخبرتك في الرائض، وقبال مالك أيضاً في الراعي: يضرب الكبش أو يوميه فيفقاً عيته أو يعته وكل شيء صنع الراعي ضمن إذا أخذه من غير الرجه الذي لا يجوز له أن يفعله فأصاب الغنم من صنيعه عيب فهو ضامن، وإن صنع ما يجوز له أن يفعله فعييت الغنم فلا ضمان عليه. قلت: أرأيت إن استأجرت دابة فكبحتها أو ضربتها فعطبت أأضمن أم لا؟ قال: لا ضمان عليك إذا فعلت من هذا ما يجوز لك أن تفعله.

الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال: ليس على الأجير الراعي ضمان شيء من رعيه إنما هو مأمون فيما هلك أو ضل يؤخذ يمينه على ذلك القضاء عندنا.

يونس عن أبي الزناد أنه قال: ليس على أجير ضمان في سائمة دفعت إليه يرعاهما إلا يعينه إلا أن يكون بـاع أو انتحر، وإن كـان عبداً يـدفع إليـه شيء من ذلك بغيـر إذن سيده فليس على سيده فيه غرم ولا في شيء من رقبة العبد.

ابن وهب، وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح وشريح الكندي وبكير مثله، وقال بعضهم: إلا أن تكون له بينة بإهلاكه متعدياً.

### في الكراء من مصر إلى الشام أو إلى الرملة ومن مكة إلى مصر أو من أفريقية إلى مصر

قلت: أرأيت إن اكتريت دابة من مصر إلى الشام ولم أسمَّ كورة من كور الشام ولا مدينة من مدائن الشام أيكون الكراء فاسداً أم لا؟ قال: الكراء فاسد.

قلت: أرأيت إن اكتريت من أفريقية إلى مصر أو من مكنة إلى مصر ولم أسمً الفسطاط ولا غير ذلك من مدائن مصر؟ قال: هذا على كراء الناس لأن كراء الناس من أفريقية إلى مصر إنما هو إلى الفسطاط، وليس مصر مثل الشام الأن الشام أجناد وكور ومصر إنما يقع كراء الناس على الفسطاط، فكراء الناس من مكنة إلى مصر إنما هو إلى الفسطاط، فكراء الناس من مكنة إلى مصر إنما هو إلى

قلت: أرأيت إن اكترى من مصر إلى فلسطين ولم يسمَّ أي مدائن فلسطين أيكون الكراء جائزاً أم لا في قول مالك؟ قال: إنما يحمل الناس من ذلك على ما يكون من كراء الناس فيما يعرفون إن كان كراؤهم إن اكتروا إلى فلسطين من مصر إنما يقع كراؤهم على أنه إلى الرملة فذلك جائز وهو إلى الرملة.

قلت: وكذلك إن اكتريت من مكة إلى خراسان ولم أسمً كورة من كور خراسان ولا مدينة؟ قال: هو كما وصفت لك من كور الشام لأن خراسان كور كثيرة مختلفة.

#### في الكراء إلى مكة

قلت: أرأيت إن استأجرت محملًا لأحمل فيه امرأتين أو رجلين أو جاريتين ولم أره

الرجال ولا النساء ولا الجواري أيجبوز هذا الكراء أم لا؟ قال: ذلك جائز إلا أن يأتي برجلين فادحين أو بالمرأتين فادحتين فإذا كمان كذلك لم يلزمه كراؤهما لأن هذا أمر خاص، وما كان من كراء العام فذلك الكراء لازم.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا أقوم على حفظه الآن.

قلت: أرأيت إن اكترى محملاً إلى مكة ولم يره وطاء المحمل؟ قبال: الكراء على هذا جائز، وله أن يحمل مثل وطاء الناس.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا أقوم على حفظه الآن.

قلت: وكذلك الزاملة إذا لم يخبره ما يحمل عليها؟ قال: نعم إنما يحمل على ما يحمل الناس في الزوامل والكراء جائز.

قلت: وإن لم يسمَّ ما يحمل في الـزوامل من الأرطـال؟ قال: وإن لم يسمَّ فـذلك جائز لأن الـزوامل قـد عرفت عنـد الحاج والتجـار والناس فـإنـما يحمـلان على ما يعـرف الناس بينهم.

قلت: وعليه أن يحمل له المعاليق؟ قال: نعم وكل شيء قد عرف الناس بينهم في الكراء، فذلك لازم للكوى.

قلت: أرأيت إن اشترطت على الجمّال أن يحمل لي من هدايا مكة ولم يذكر له ما يحمل أيجوز هذا الكراء أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا بعينه شيئاً وأرى إن كان ذلك أمراً قد عرف وجهه فارى أن لا بأس بذلك وإن كان أمراً لا يعرف وجهه فلا خير في هذا الكراء.

قال: وسمعت مالكاً وسألناه عن الرجل يستحمله الرجل الثوب أو الشويين فيحمله في غيبته ولا يخبر الجمّال بذلك؟ قال: قـال مالك: لا بأس بـذلك لأن هـذا من شأن الناس، قال: وهذا أمر قد مضى وجاز في الناس، سحنون، ولو بين هذه الأشياء وسمّاها وقدرها ووزن ما كان منها يوزن لكان أحسن.

قلت: أرأيت إن اكترت امرأة شق محمل فولمدت في الطريق أيجبر الجمَّال على حمل ولدها معها أم الا؟ قبال: لم أسمع من مالك فيه شيئًا وأرىأن يكون على الجمَّال حمل الصبي مع أمه لأن النساء يلدن في الأسفار وهن في الكراء، فما سمعنا أن امرأة ولدت في الطريق فخال الجمّال بينها وبين ولدها أو حمل ولمدها المولود على بعير وأمه على غيره، قال: وهذا أمر بين الجمالين معروف أن المرأة إذا ولدت في السطريق فولـدها معها يحمل في محملها وإن لم يشترطوا ذلك في أصل الكراء، وإنما ينظر في هـذه الأشياء إلى ما قد استجاز الناس فيما بينهم فيحمل الخاص من أمر الناس على ما استجاز جميع الناس بينهم.

قلت: أرأيت إن تكاريت شق محمل إلى مكة ذاهباً وراجعاً وعقبة الأجيـر أيجوز هذا في الكراء في قول مالك؟ قال: ذلك جائز:

## ما جاء في الكرى يهرب

قلت: أرأيت إن أكراني إبله ثم هرب عني وتركها في يدي فانفقت عليها أيكون لي على المكري النفقة التي أنفقت عليها؟ قال: قبال مالك: نعم يكون لـه عليه ما أنفق عليها، قال مالك: ويكون له أن يتكارى عليها من يرحلها ويرجع بذلك على الكرى.

قلت: أرأيت إن اكتريت ولم آخذ منه حميلًا ثم هـرب المكاري فـأتيت السلطان أيتكارى لي عليه السلطان؟ قال: نعم.

قلت: أفأرجع عليه بما تكاريت عليه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن اكتريت دابة بعينها إلى مكة أو كراء مضموناً إلى مكة أو غيرها من البلدان على أن أركب من يمومي أو من الغد فقر المكاري فلم أجده إلا بعد ذلك فلما وجدته أأزمني بالركوب وطلب الكسراء قال: قال مالك: كل كراء مضمون فمإنه يلزم صاحبه الكراء وإن فوعنه المكري وليس له على المكري إلا حمولته، وعليه الكراء لازم له إلا كراء الحاج وحده فإنه يفسخ عنه ويرد كراؤه إن كان قبضه لأن الحج إذا ذهب إبانه فات.

قال ابن القاسم: وأما كراء الدابة بعينها فإني لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه بلغني عن مالك في الرجل يتكارى الدابة يركبها من الغد إلى موضع كذا وكذا فيغيب عنه المحكري ثم يأتيه بعد يوم أو يومين أو ثلاثة؟ قال: ليس عليه إلا ركوبه.

 قال ابن القاسم: فأنا أستحسن من ذلك أنه إذا كان تكاراها إلى بلد وإن اشترط عليه أن يركبها من الغد فليس له إلا ركوبها، وإن أخلفه أصحابه في البلد الذي تكاراها إليه فله أن يكربها ممن أحب في مثل ذلك وإن تكاراها أياماً بعينها أو شهراً بعينه نقص الكراء فيما بينهما فيما غاب عنه الكرى لأن مالكاً قال في العبد يستاجره الرجل يخدمه أو يعمل له شهر فيمرض أو يأبق ذلك الشهر: فليس على رب العبد أن يدفع إليه العبد يعمل له شهراً آخر والأجير كذلك.

قال ابن القاسم: فكذلك الراحلة بعينها إذا اكتراها ليركبها شهراً بعينه إنسا تكارى ركوبها ذلك الشهر أو طحينها فإذا مضت تلك الايام لم يلزم الكرى الكراء الذي بعد تلك الايام لان أصل الإجارة لم يكن ديناً مضموناً، والمضمون في هذا والذي في اللابة بعينها مختلف.

قلت: أرأيت إن رفعت إلى السلطان أمري حين هرب المكري أيكتري لي عليه أم لا؟ قال: نعم يكتري لك عليه.

قلت: في كراء مكة وغير كراء مكة قال: نعم.

قلت: وكذلك لـو ذهب المكتري فرفع الجمّـال ذلك إلى السلطان أيكـري الإبل على المكتري إلى مكة كان الكراء أو غير ذلك؟ قال: نعم، قال: وأما ما ذكـرت لك من الرفع إلى السلطان في الهرب وكراء السلطان عليهما فهو قول مالك.

### في المتكاري يهرب

قلت: أرأيت إن أكرى رجل إبله إلى مكة فهرب المكتري ماذا يصنع الجمَّـال؟ قال: قال مالك: يرفع أمره إلى السلطان فيكري الإبل من المتكاري.

قلت: فيقضي السلطان للجمّال من كرائه هذا كراءه الذي وجب لـه على الهارب منه؟ قال: نعم.

قلت: فإن لم يجد السلطان كراء؟ قال: قبال لنا مبالك: لو أن رجلاً اكترى إبلاً فبعث بها مع الجمّال على أن يحمل له متاع كنا وكذا من بلد كنا وكذا إلى بلد كنا وكنا وكتب إلى وكيله مع الجمّال أن يدفع إلى الجمّال ذلك المتاع الذي اكتراه على حمولته فقدم الجمّال تلك البلدة فلم يجد الوكيل؟ قال: قال مالك: إذا لم يجد الوكيل تلوم له السلطان قدر ما يرى مما لا يكون فيه ضور على الجمّال، فإن جاء الوكيل فدفع إليه المتاع فحمله، وإلا اكترى عليه السلطان الإبل إلى المموضع الذي اشترط على الجمال أن يحمل إليه المتاع ويكون الكراء للمكتري، فإن لم يجد السلطان كراء إلى ذلك الموضع خلى عن الجمال وجعار الكراء له لإزماً كاملاً.

قلت: فإن لم يقدر على وكيل المكتري ولم يرفع ذلك إلى السلطان حتى رجع؟ قال: إن كان في تلك البلدة سلطان فلم يرفع ذلك إليه فبلا يبطل كراؤه ويكون لـه عليه حمولته ويرجم الثانية يحمل له حمولته.

قلت: وإن كـان في بلد ليس فيها سلطان؟ قـال مالـك: إذا كان في بلد ليس فيها سلطان تلوم له وطلب كراء وانتظر وأشهد، فإذا فعل هذا ولم يأت الوكيل ولم يجـد كراء رجم وكان له الكراء علم, المكترى كاملاً.

قال ابن وهب: قال مالك في الرجل يتكارى من الرجل الظهر ويواعده يلقاه بها بمكان كذا وكذا في الرجل الخلوم على بمكان كذا وكذا في أن يدخل على المكتري؟ قال: أرى أن يدخل على إمام البلد إلا أن يجد كراء فإن انصرف ولم يكر ولم يدخل على الإمام لم أر له شيئاً إذا كان موضعاً فيه الكراء موجودة إلى البلد الذي أكرى إليه، فإن لم يكن كراء موجود أو جهل أن يدخل على الإمام لم أر أن يبطل على عمله ويكون له الكراء.

#### الإقالة في الكراء

قال: وقال مالك: من تكارى ظهراً على حصولة إلى بلد من البلدان أو إلى العجج برأس المال أو بزيادة؟ قال: أما ما لم يبرحا ولم يرتحلا، فإن كان لم ينقله فلا بأس المال أو بزيادة؟ قال: أما ما لم يبرحا ولم يرتحلا، فإن كان لم ينقله فلا بأس بالزيادة من المكري أو المنتكاري ويفسخ الأمر بينهما، وأما إن كان نقله وتفرقا فلا بأس بالزيادة من المكري، ولا خير فيها من الكري أن انتقد لأنه يصبر كانه أسلفه مائة في عشرين ومائة وكان القول بينهما في الكراء محللاً وإن سار من المطريق ما يتهم في الكراء محللاً بينهما وذريعة إلى الربا، فالتهمة بينهما بحاله لم يعلم انهما لم يقصدا لذلك لبعد بينهما بحالها فلا خير في ذلك، وإن سار من الطريق ما يعلم أنهما لم يقصدا لذلك لبعد ما المارا فلا بأس بأن تكون الزيادة من قبل الكرى، وإن كان قد انتقد لائهما لا يتهم الدين ما ناد: وإن زاده أكبر مما أعطاء بكثير ولا يؤخره، فإن دخله تأخير كان من وجه الدين بالدين، قال: وإن زاده المكري فالا بأس بذلك قبل الركوب وبعده، وإن كانا إنما سارا الشيء القليل فزاده الكري فالتهمة بحالها.

قال: وهذا الذي وصفت لك من الإقالة في أمر الكراء هو مخالف للبيوع، وهذا كله قول مالك قال: وإذا أقاله وكان قد نقده مائة دينار كراءه كله فأقاله على أن يزيده المكتري عشرة دناير على أن يرد المكري إلى المكتري المائة الدينار التي أخذها؟ قال: فلا يصلح أن يعطيه المتكاري العشرة الدنانير التي يزيده إلا أن يصطيه إياها من المائة الدينار التي يأخذها مقاصة لأنه يدخله دنانير وعروض بدنانير.

ألا ترى أنه اشترى من المكتري ركوبه وعشرة دنانير بمائة دينار فلا يجوز هذا، فإذا رد عليه من المائة عشرة دنانير فهذا لا يدخله اليج وإنما هذا رجل أقاله من الكراء الذي كان له على أن وضع المكتري عن الكرى عشرة دنانير فلا بأس بهذا.

قال ابن القاسم: وهذا الذي ذكرت من أمر الكرى والمتكاري كله قـول مالـك إلا تفسير إذا زاد المكتري الكرى عشرة دنانير من غير الذهب التي يأخذها فإنه رأيي.

وقال غيره: لا يـزيد الكـرى المتكاري إذا غـاب على النقد قبـل الركـوب ولا بعده القليل منه ولا الكثير، فإنه لا خير فيه لأنه سلف جر منفعة.

#### ما جاء في تفليس المكتري

قلت: أرأيت إن اكتريت دابة على حمولة اكتريتها لأحمل عليها إلى مكة فعرض لي غريم في بعض المناهل فأراد أخنذ المتاع؟ قال: قال مالك: الكري أولى بالمتاع الذي معه على دابته حتى يقبض حقه، وللغرماء أن يكروه في مثل ما حمل إلى المموضع الذي أكرى إليه.

قلت: أرأيت إن قال الفرماء اضرب في هذا المتاع بقدر كرائك إلى هذا الموضع الذي حملته إليه، وقال المكري: لا ولكن اضرب بجميع الكراء إلى مكة؟ قال: ليس الذي حملته إليه، وقال المكري: لا ولكن اضرب بجميع كرائه إلى مكة وإن لم يكن حمله إلا منهلاً واحداً، وإن قبض المتاع ولم يحمله فهو سواء وهو أولى به من الغرماء، وكذلك الخياطون والقصارون والحدادون والصاغة وأهل الأعمال بأيديهم إذا قبضوا المتاع فقلس رب ذلك المتاع ولم يحطوا فيه شيشاً فهم أولى بما في أيديهم حتى يقبضوا منه جميع حقوقهم ويكون العمل عليهم.

تم كتباب كراء المرواحل والمدواب من المدونة الكبرى ويليمه كتاب كمراء الدور والأرضين.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

## كتاب كراء الدور والأرضين

### في الرجل يكتري الدار وفيها النخل فيشترط النخل

قلت: أرأيت: إن اكتريت داراً وفيها شجرات نخل أو غير ذلك لم تطب ثمرتها أو لا ثمرة فيها فاشترطت ثمرة الشجر؟ قـال: قال مـالك: إذا كـانت شجرات يسيرة ُفلا بـأس بذلك.

قلت: فهل حد مالك فيها الخاكات ثمرة الشجر قيمة ثلث الكراء فأدني أنه جائز؟ قال: سمعت من يذكر ذلك عن مالك. قال: وأما أنا فقد وقفت مالكاً عليها فأبي أن يبلغ بي إلى الثلث وقد قال لي أيضاً غيري: أنه أبي أن يبلغ به الثلث.

قلت: أرأيت إن اكتربت داراً وفيها نخل كثير وليس النخل تبعاً للدار، فاكتربت الدار واشترطت ما في رؤوس النخل من الثمرة؟ قال: إن كنان ما في رؤوس النخل قد طاب للبيع فذلك جائز، وإن كنان ما في رؤوس النخل لم يحل بيعه فلا يجوز ذلك والكراء باطل.

قلت: أرأيت إن كان ما في رؤوس النخل قد حل بيعه فاكتريت الدار واشترطت مـا في رؤوس النخل؟ قال: ذلك جائز.

قلت: فإن اكتربت داراً وفيها نخلة أو نخلتان أو نخلات فاستثنيت ثمرة هذه النخل أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: إذا كان النخل تبعاً للدار وهمو يسير جاز ذلك.

قلت: فهل كان مالك يرى إذا كانت قيمة ثمرة النخل الثلث وكراء الدار الثلثان

جعله تبعاً أم لا؟ قال: بلغني عن مالك أنه كان يرى ذلك، ولقد وقفته على ذلك فأبى أن يحد لى فيه الثلث، وأخبرني من ألق به أنه أبى أن يحد فيه الثلث.

قلت: وكيف يعرف أن هذه الثمرة التي تكون في رؤوس هذه النخلة الثلث والكراء الثلثين، وليس في النخل يوم اكترى ثمرة؟ قال: يقال: ما قدر ثمن ثمرة هذه النخل وما قد عرف في كل عام بعد عملها ومؤنهها إن كان فيها عمل، وما كراء هذه النخل بعير المتواط ثمرة هذه النخل، فإن كان كراء الدار هو الأكثر وثمن ثمرة النخل بعد مؤننها أقل من الثلث جاز ذلك، وتفسير ذلك أنه مثل المساقاة إذا كان معها البياض، إذا كان البياض من الثلث جازت المساقاة فيه أنه ينظر إلى ثمن ثمرة النخل فيما قد عرف من بعه فيما مضى من الثلث ينظر إلى ما ينفق فيه فيطرح من ثمن الثمرة ثم ينظر إلى ما بقي من ثمن الثمرة تم ينظر إلى ما بقي من ثمن الثمرة تم ينظر إلى كراء الأرض كم تساوي اليوم لو أكريت، فإن كانت قيمة كراء الأرض الثلث من ثمن الثمرة بعد التي أخرجت من نفقة السقي في النخل والمؤنة جاز ذلك ولا ينظر إلى ثمن الثمرة إذا ببعت من غير أن يحسب قبمة مؤننها لأن النخل قد تباع ثمرتها بالإثمائة، ويكون مؤننهافي عملها وسقيها مائة ويكون كراء الأرض خمسين ومائة، فلو لم تحسب مؤنة النخل ومؤنة سقيها جازت فيها المساقاة وإنما ينظر الداخل إلى ما يقى بعد النفقة، وهذا الذي سمعت.

قلت: أرأيت إن اكتريت داراً وفيها نخل يسيرة فاشترطت نصف ثمرة هذه النخل والنصف لرب الدار؟ قال ، قال مالك: لا خير في هذا.

قال ابن القاسم: وإنما يجوز من هذا أن تكون الثمرة تبعاً للدار أو تلغى، فأما إذا اشترط نصف الثمرة المتكاري فهذا كأنه اشترى نصف الثمرة قبل أن يبدو صلاحها واكذى الدار كذا،

قال: وكذلك قال مالك: هو بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه.

قال ابن القاسم: وكذلك السيف المحلى يبيعه الرجل بالفضة وفيه من الفضة الثلث فادنى فباعه السيف واشترط البائم نصف فضة السيف، وقال: لا يجوز ذلك لأنه إنما الغي الفضة وكان تبماً للصل، فإذا لم يلغ جميعه فقد صار بيع الفضة بالفضة، وكذلك المخاتم وكل شيء فيه الحلى هو بهلذه المنزلة مما يجوز للناس اتخاذه، والنخل إذا أخذتها مساقاة وفيها بياض أنه لا بأس أن يجملا ما خرج من البياض بينهما إذا كان العمل كله من عند الداخل في الحائط والنخلات تكون في الدار إذا اكتراها الرجل واشترط نصف ثمر تلك النخلات صار صاحب الـدار قد وضع عن المتكاري من كـراء الدار لمكـان ما اشترط من نصف الثمرة فكأنه بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها، وكذلك قال مالك.

قلت: ما فرق ما بينهما؟ قال: لأن المتكاري أيضاً كأنه حين اشترط أن له نصف الثمرة فقد زادت المدار في الكراء لأجل ما اشترط من نصف الثمرة التي اشترط وإذا اشترطها كلها فهي ملناة.

قلت: والنخل والبياض هي السنة، وكذلك عامل النبي عليه السلام أهل خيبر؟ قال: نعم إلا الذي ذكرت لك من نصف فضة السيف ونصف فضة الخاتم، فإن ذلك عندي لا يجوز.

قلت: أرأيت إن اكتريت البياض وفيه سواد هــو الثلث فـأدنى فـاشتـرطت نصف السواد؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك.

ابن وهب قال: وأخبرني من أثق به عن عثمان بن محمد بن سويد النقفي عن عن عبد المعزيق المنقفي عن عبد المعزيق ألم الطائف في بيع الشمرة وكراء الأرض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر ما يخرج منها أو ثلث أو ربعه أو اللجزء مما يخرج منها على ما يتراضونه ولا تباع بشيء سوى ما يخرج منها وأن يباع البياض الذي لا شيء فيه من الأصول بالذهب والورق.

قال ابن وهب: وقال لي من أثق به: كان رجال من أهل العلم يقولون في الأرض يكون فيها الأصل والبياض أيهما كان ردفاً ألغى وأكريت بكراء أكثرهما إن كان البياض أكثرهما أكريت باللهب والورق، وإن كان الأصل أكثر أكريت بالجزء مما يخرج من ثمره، وقد قامت بهذا في السواد سنة رسول الله في خيبر قالوا: أيهما كان ردفاً ألغى وحمل كراؤه على كراء صاحبه.

قال ابن وهب: قال مالك: وذلك أن من أمر الناس الذي مضى على أنهم يساقون الأصل وفيه البياض تبع ويكرون الأرض البيضاء وفيها الشيء من الأصل فأخبر مالك أنــه من عمل الناس، وأنه الذي مضى من أمرهم والعمل أقوى من الإخبار.

## في الرجل يكتري الدار أو الحمام ويشترط كنس التراب والمراحيض والقنوات

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً فاشترطت على رب الدار كناسة المواحيض وكناسة التراب أيجوز هذا أم لا؟ قال: لا أرى بهذا بأساً. قلت: أرأيت إن اكتريت منك داراً أو حماماً واشترطت عليك كنس مراحيض دارك أو غسالة حمامك؟ قال: أرى ذلك جائزاً وغسالة الحمام وكنس المراحيض سواء فأرى ذلك جائزاً إذا اشترط على رب الدار لأن ذلك وجه قد عرف.

قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا.

### في الرجل يكري داره سنة على أنها إن احتاجت مرمة رمها المتكارى من الكراء

قلت: أوأيت لو أن رجلًا أكرى داره بعشرين ديناراً سنة على أنها إن احتاجت الدار إلى مومة رمها المتكاري من العشرين الدينار؟ قال: سألنا مالكاً عنها فقال لا بأس بذلك.

قلت: فإن أكراه على إن احتاجت الدار إلى مرمة رمهـا من العشرين الـدينار، وإن احتاجت إلى أكثر من ذلك زاد من عنده؟ قال: قال مالك: لا يعجبني هذا ولا خير فيه.

قلت: وإن كمان اكتبرى على أن ما احتاجت المدار إليه من مسرمة أنفق عليهما المتكاري من الكراء الذي اكترى الدار به فلا بأس بذلك في قول مالك قلّ أو كثر؟ قال: نعم لا بأس بذلك إذا كان من الكراء بعيته ولم يشترطه من غير الكراء.

## في الرجل يكتري الدار والحمام ويشترط مرمة ما وهي ويشترط دخول الحمام والطلاء

قلت: أرأيت لو استأجرت داراً أو حماماً على أن علي مرمته أيجوز هـذا في قول مالك؟ قال : قال مالك: لا يجوز إلا أن يشترط المرمة من كراء الدار.

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً على من مرمة الدار وكنس الكنف وإصلاح ما وهي من الجدران والبيوت؟ قال: على رب الدار.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: سألنا مالكاً عن الرجل يكري الدار ويشترط على أنــه إن انكسرت خشبة أو احتاجت الدار إلى مرمة يسيرة كان ذلك على المتكاري.

قال مالك: لا خير في ذلك إلا أن يشترطه من كرائهـا فهذا يـدلك على أن الممرمة كلها في قول مالك على رب الدار.

قلت: أرأيت قدر الحمام إذا اختلف فيه رب الحمام ومتكاري الحمام؟ قال: هو لرب الحمام وذلك أنه عندي بمنزلة البنيان. قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا أحفظه.

قلت: أرأيت إن استأجرت حماماً كل شهر بكذا وكذا ديناراً على أن علي لرب الحمام ما احتاج إليه أهله من الطلاء بالنورة ومن دخول الحمام؟ قال: لا خيـر في هذه الإجارة إلا أن يشترط من الطلاء والدخول أمراً معروفاً.

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً على أن عليّ تنطين البيوت؟ قـال: هذا جـالز إذا سعيتم تطبينها كل سنة موة أو مرتين أو في كل سنتين موة فهذا جالنز، فإن كـان إنما قـال له: إذا احتاجت طبيتها فهذا مجهول ولا يجوز.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيسي.

### فى اكتراء الحمام والحوانيت

قلت: أكنان مالك يكره إجارة الحمام أم لا؟ قال: قال مالك: لا بنأس بكراء الحمامات.

قلت: أرأيت إن استأجرت حمامين أو حانوتين فانهيدم أحدهما أيكون لي أن أرد الآخر أم يلزمني بحصته من ثمن الكراء؟ قال: إن كنان الذي انهيدم هو وجه ما اكتريت ومن أجله اكتريت هذا الباقي، فالكراء مردود وإن كنان ما انهيدم ليس من أجله اكتريت هذا الباقى فهو يلزمه بحصته من ثمن الكراء.

## في الرجل يكري نصف دار أو ثلثها مشاعاً

قلت: أيجوز لي أن استأجر من رجل نصف دار غيـر مقـــوم أو استــأجر منــه نصف عبــده أو نصف دابته؟ قال: نعـم.

قلت: وكيف يكون العبد أو المدابة إذا وقعت الإجبارة على نصفهما؟ قـال: يكون للمستأجر يوماً وللذي له النصف الآخر يوماً وكذلك الدابة.

قلت: والدار؟ قال: يكون للمستأجر نصف سكناها وللآخر الذي له النصف نصف سكناها

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لم أسمعه من مالك إلا أفي سألت مالكاً عن الرجلين يتكاريان الدار فيريد أحدهما أن يكري نصيه الصباحبه الشفعة، فقال: لا وقد أجاز مالك في هذه المسألة كراء نصف الدار غير مقسومة وأرى في الدابة والعبد أن الكراء جائز في النصف من قبل أن البيع في نصف العبد ونصف المداية جـائز، فبإذا جاز البيع في نصف العبد ونصف الدابة عند مالك جاز الكراء في نصف العبد ونصف الـدابة لأن ما جاز فيه البيع جاز فيه الكراء.

قال: ولقد قال مالك في الرجل يستأجر من يحد لـه الثمرة بنصفهـا قال: لا بـأس بذلك، وقال مالك: ما يجوز لك أن تبيع من ثمرتك فلا بأس أن تستأجر به، فهذا يدلك على أن مالكاً قد جمل كل ما يجوز فيه البيع يجوز أن يكتري به وجاز أن يكري.

قال سحنون: من غير الطمام، وكل ما يوزن ويكال فإن ما يوزن ويكال أو يعد مما لا يعرف بعينه يجوز أن يكتري به ولا يجوز أن يكسري. قال: وسمعت مالكاً ومشل عن رجا, اكترى نصف دار مشاعاً غير مقسوم قال: لا يأس بذلك.

قلت: هل يجوز أن يكري نصف دار أو سدس دار مشاع غير مقسوم؟ قال: هو جائز. قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجلين يكتريان داراً فيريد أحدهما أن يكري نصيبه منها من رجل من غير شريكه أثرى لشريكه فيها شفعة؟ قال مالك: لا شفعة له ولا يشبه هذا عندي البيع، فهذا من قول مالك يدلك على أن الكراء في نصف الدار وإن كان غير مقسوم أنه جائز وكذلك بلغني عن مالك.

# في الرجل يكري داره ويستثني ربعها بربع الكراء أو بغير كراء

قلت: أرايت إن أكريت منك مساكن لي واستثنيت ربع المساكن بربح الكراء أو استثنيت ربح المساكن بغير كراء أيجوز هذا في قول مالك: ؟ قال: لا أرى به باسأ وكذلك الرجل يبع الدار ويستني تلثيها أو ثلاثة أرباعها أنه جائز لأنه إنما باع ربعها وهذا قول مالك، وقد أخبرتك بأصل قول مالك أنه إذا صح العمل بينهما لم ينظر إلى لفظهما.

## في الرجل يكتري الدار فيخرج منها غصباً

قلت: أرأيت إن اكتربت دار فغصبها رجل أو غصبها السلطان؟ قبال: أما السلطان إذا غصبك فقد بلغني أن مالكاً قال، ولم أسمعه منه أنه مشل عن هؤلاء المسودة الذين يقدون بعض البلدان فيخرجون أهل الدور الذين تكاروها يسكنونها أن ذلك على أرباب الدور وأنا أرى أن من لم يرفعه إلى السلطان والسلطان ينصفه لو يخاصمه في ذلك فأقيام على الغصب ولم يرفع ذلك إلى السلطان لينصفه أن الكراء لازم له ويكون قيمة كراء الدار على الذي علمي الذي على الذي على المكتري.

### في الرجل يستأجر الدار بسكني داره

قلت: أرأيت إن استأجرت منك سكنى دارك هذه السنة بسكنى داري هذه أيجــوز هذا في قول مالك؟ قال: هو عندي جائز ولا بأس به.

### في الرجل يكتري الدار بثوب موصوف أو غير موصوف ولا يضربان لذلك أجلًا أو بالعبد الموصوف

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً سنة بعبدٍ موصوف أو بشوب موصـوف ولم أضرب لذلك أجلًا أيجوز ذلك؟ قال: لا خير في هذا إلا أن يضرب له أجلًا وهذا البيع سواء.

قلت: أرأيت إن اكتريت هذا البيت شهرًا بثوب مروي ولم أصفه أيجوز هذا الكراء في قول مالك؟ قال: لا.

قلت: فإن سكن؟ قال: إن سكن فعليه قيمة كراء الدار.

#### في الرجل يكتري الدار بثوب بعينه فيتلف قبل أن يقبضه المكرى أو يوجد به عيب

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً شهراً بنوب بعينه وشرطنا النقد في الثوب والثوب في يبتي ووصفته فضاع الثوب بعدما سكنت أياماً قبل أن يقبضه رب الدار؟ قبال: أرى أن يرجع بمثل كراء الدار في الأيام التي سكن لأن الشوب قد تلف، وكذلك لو كان المكاري قد قبض الشوب فاستحق من يده بعدما سكن المتكاري كان لرب الدار أن يرجع على المتكاري بقيمة كراء الدار لا قيمة الثوب ولا ثوب مثله قال: وهذا في الاستحقاق هو قول .

قلت: أرأيت من آجر داره سنة بشوب بعيته فلما سكن المتكاري نصف السنة أصاب رب الدار بالثوب عيماً كيف يصنع؟ قال: أرى أن يرده ويتنقض الكواء فيما بقي ويرجع عليه بقيمة كراء الدار السنة أشهر التي سكنها.

قلت: فإن قال رب الدار: أنا أقبل الثوب وأرجع بقيمة العيب في كواء الدار؟ قال: ليس له ذلك، وإنما له أن يأخذ الثوب معيناً أو يرده ويكون كما وصفت لك، قال: وأرى إن كان العيب الذي أصاب الثوب خفيفاً ليس مما ينقص ثمن الشوب وإن كان ذلك عند البزازين عيداً فليس له أن يرده لأن مالكاً قال في الرقيق: من اشترى عبداً فأصاب به عيباً إذا كان ذلك خفيفاً فليس له أن يرده وإن كان ذلك عيباً عند النخاسين إذا لم ينقصه ذلك من ثمنه قال مالك: مثل الكية والأثر وأشباه ذلك يريد مما لا ينقص ثمن السلعة.

قلت: أرأيت إن آجرت داراً لي بثوب فقات الثوب ثم علمت بعيب كان في الثوب أو بعت الثوب ثم علمت بالعيب؟ قال: قول مالك في البيوع: أنه إن باع فليس له أن يرجع عليه بقلل ولا كثير وإن كان إنما تصدق به أو وهب؟ قال مالك: يرجع عليه بقيمة العيب في الثمن الذي دفع، وأنا أرى اللبس مثل الهية في البيوع فمسألتك في الكراء أنه يرجع على صاحبه إن تصدق أو وهب بقيمة العيب من قدر الكراء وينقص من كراء الدار بقدر قيمة العيب، وأنا أرى اللبس مثل الهية والصدقة وكذلك قال مالك فيمن اشترى ثوباً أو دابة أو عبداً فتصدق بها أو وهبها فإنه يرجع بقيمة العيب في الثمن المذي نقد إذا كان المهن دنانير أو دراهم أو غيرهما وهو فوت مثل الموت والمعتق.

قلت: أرأيت إن اكتريت داراً سنة بعبد بعينه واشترطت النقد فعات العبد قبل أن أقبضه؟ قال: موت العبد بعد وجوب الصفقة من المكري للدار والمتكماري بري، من مصيته وهذا واليم سواء.

#### في كراء الدار مشاهرة

قلت: أرايت إن استأجرت بيناً شهراً بعشرة دراهم على أبي إن سكنت يوماً من الشهر فكراء الشهر لازم لي؟ قال: إن كنت شرطت أن الكراء لمك لازم فلك أن تكري البيت بقية الشهر إذا خرجت أو تسكنه فهذا جائز لأن هذا لازم لكما، وإن لم تشترطاه، وإن شرط عليك أنك إن سكنت يوماً ثم خرجت فليس لمك أن تكري البيت والكراء لك لازم فلا خير في هذه الإجارة.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن قلت: أتكارى منك هذه الدار كل شهر بدرهم أيكون لك أن تأخذ مني كلما سكنت يوماً بحساب ما يصيب هذا اليوم من الكراء في قـول مالك؟ قال: نعم إلا أن يكونا شرطا في الكراء شيئاً فيحملان على شرطهما.

قلت: ما قول مالك في الرجل يؤاجر داره رأس الهلال لكل شهر دينار فكان الشهر تسعاً وعشرين يوماً. قال: قول مالك إن الإجارة تتم له إذا هلَّ الهلال إن كان الشهر تسعاً وعشرين أو ثلاثين فالإجارة تتم له باستهلال الهلال.

قلت: أرأيت إن اكترى الرجل حانوتاً كل سنة بدرهم أو كل شهر بدرهم أو في كل

شهر بدرهم أو في كل سنة بدرهم؟ قال: قال مالك: يخرج المتكاري متى شاء ويخرجه رب الدار متى شاء؟ قال مالك: إلا أن يتكارى شهراً بعينه يقول: أتكارى منك هذا الشهر بعينه أو يتكارى سنة بعينها يقول: أتكارى منك هذه السنة فيذا يلزمهما.

قلت: أرأيت إذا قال: أتكارى منك حانوتك كيل شهر بدرهم فيسكن يوماً لم لا يلزمه كراه هذا الشهر؟ قال: قول مالك في كل شهر، وكل شهر إنما يقع على غير شيء بعينه من الشهور والأيام والسنين ولا أمد له ينتهي إليه فهذا يدلك على أنه لم يقع الكراء على شيء على أيام بأعيانها ولا على شهور، ولا على سنين بأعيانها، فإذا لم يقع الكراء على شيء بعينه من الأيام والشهور والسنين كان للمتكاري أن يخرج منى ما أحب ويلزمه من الكراء على شهر قدر ما سكن، وكذلك لبرب الدار أن يخرجه منى ما أحب، وإذا وقع الكراء على شهر بعينه فليس لواحد منهما أن يفسخ ذلك إلا أن يتراضيا جميعاً بفسخه لا هذا قد وقع على شهر معلوم، فإذا وقع الكراء على شهر معمومة فقد اشترى منه سكنى هذا الشهر أو هذه السنة بعينها فهذا فرة ما بينهما عند مالك.

قال سحنون: قال ابن وهب: وأخبرني يمونس أنه سأل ابن شهاب عن العرجل يستكري من الرجل داره عشر سنين ثم يصوت الذي أكرى ويبقى المستكري؟ قال: إن توفي سيد المسكن فأراد أهله إخراج من استأجره منه أو بيعه فعلا أرى أن يخرجوه إلا بعرضا منهم، ولكن إن شاءوا باعوا مسكنهم، ومن استأجره فيه على حقه وشرطه في إجازته.

قال ابن شهاب: وإن تــوفي المستأجـر سكن ذلك المسكن أو لم يسكنــه فإنــا نرى أجر ذلك المسكن فيما ترك من المال تؤديه الورثة بحصصهم.

## في اكتراء الدار سنة أو سنين

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً سنة أو سنين ولم أسمَّ متى أسكنها وسميت الأجر أتجوز هذه الإجارة؟ قال: ذلك جائنز، وله أن يسكن المدار ويسكن ذلك من شاء ما لم يجيء من ذلك ضرر بين على رب الدار.

قلت: أرأيت إن أجرت داراً سنة بعدما مضى عشرة أيام من هذا الشهر كيف تكون الإجارة وكيف تحسب الشهور أبالأهلة أم على عدد الشهور؟ قال: تحسب هذه الأيام بقية هذا الشهر الـذي قد ذهب بعضه ثم يحسب أحد عشـر شهراً بعده بالأهلة ثم يكمـل مع الأيام التي كانت بقيت من الشهر الأول الذي استأجر الدار فيه ثـلاثين يومـاً فيكون شهـراً واحداً من إجارة هذه الدار على الأيام واحد عشر شهراً على الشهور.

قال: وهذا مثل ما قبال مالك: على عدد النساء في الموت والطلاق والأيمان إذا حلف أن لا يكلمه ثلاثة أشهر أو أربعة وهو في بعض الشهر حين حلف قال مالك في هذا: مثل ما وصفت لك في مسألتك في الكراء.

قلت: أرأيت إن اكريت داراً لمي ثلاث سنين فمنعتها من المكتري سنة ثم خاصمني بعد السنة فقضي له بالكراء فبكم يقضي له؟ قال: سنتين ويسقط سنة.

قلت: لم؟ قـال: لأن الثلاث سنين قـد مضت منها سنـة ويقي منها سنتـان ويكون لـ ب اللهار أجر سنتين.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: أحفظه عن مالك في الرجل يستأجر الأجير فيمرض أو يابق أنه لا يكون عليه ما بطل الأجير في حال مرضه أو في حال إباقه فكذلك الذي سألت من كراء الدار إذا منمها ربها.

قلت: فإن اكتريت داراً ثلاث سنين ثم أبيت أن أسكنها سنة وقد أسكنني منها ربها فأبيت أن آخذهـا؟ قال: إن لم يكن رب المدار ساكناً في الدار أو غيره ساكناً فيها معن أسكنه رب الدار وخلى رب الدار بينه وبينها فعليه كراء السنين كلها.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: أحفظه من قول مالك في الإبل والدواب إذا أكراه إبله أو دوابه ثاناه بالإبل أو الدواب ليركب فأبى إن الكراء على المكتري كـاملاً فكـذلك مباتك في الدار أيضاً.

## في الرجل يكري داره ثم يسكن طائفة منها

قلت: أرأيت لو أن رجلًا اكترى منزلاً من رجل ورب الدار في السدار فسكن المتكاري منزلاً منها ورب الدار في الدار لم يخرج حتى انقضت السنة فطلب رب الدار كراء الدار كلها. وقال المتكاري: أعطيك حصة هذا الموضع الذي أنا فيه وأحسب عليك حصة ما أنت فيه؟ قال: ذلك له.

قلت: وكذلك لو أن رجلاً سكن طائفة من داري بغير أمري وأننا في الطائفة الاخرى قد علمت به فلم أخرجه ولم أكره فلما مضى شهر أو سنة طلبت منه الكراء؟ قال: ذلك لك.

قلت: وإن كان قد علم به؟ قال: وإن كان قد علم به.

### في الرجل يكتري الدار ثم يكريها غيره

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً أيكون لي أن أۋاجرهـا في قول مـالك بـاكثر ممـا استأجرتها به فيطيب لي ذلك أو أسكنها غيري؟ قال: نعم.

. قلت: أرأيت قصاراً أكراني حانوتاً للقصارة فأكراه من حداد أو طحان أيجوز له ذلك؟ قال: إذا كان ذلك ليس بضرر على البنيان أو تكون المضرة في البنيان مثل مضرة القصار في دقه وعمله فكراؤه جائز وإن كان ضوره أكثر من ضور القصار فلا يجوز ذلك.

رجال من أهل العلم عن أبي المزناد ونمافع وعطاء بن أبي رباح مشل ذلك، وقمال بعضهم: مثل ذلك.

#### في الدابة والسفينة

اللبث، عن يحيى بن سعيد قال: أدركنا جماعة من أهل المدينة ولا يعرون بفضل إجارة العبيد والسفن والمساكن بأساً؟ قال اللبث: وسئل يحيى عن رجل تكارى أرضاً ثم أكراها بربح قال يحيى: هي من ذلك.

## في التعدي في كراء الدور

قلت: أرأيت إن أكريت داري وشرطت عليهم أن لا يوقدوا في داري نــارأ فاوقــُـدوا فيها ناراً لخبــزهم وطبخهم فاحتــرقت الدار؟ قــال: أراهم ضامنين إذا احتــرقت الدار ولم أسمعه من مالك.

قلت: أرابت إن أكريت داراً لي من رجل فأكراها الذي اكتراها مني من غيره فهدهها المتكاري الثاني أيكون لرب الدار على المكتري الأول ضمان ما هدم هذا الشاني في قول مالك؟ قال: قد جوز مالك لهذا المكتري الأول أن يكري من غيره ولم يره إذا أكرى من غيره متعدياً فإذا جاز له أن يكري من غيره ولا يكون متعدياً فلا أرى لرب المدار عليه شيئاً وأرى الضمان على الهادم المتكاري الآخر لأنه هو المتعدي.

قلت: أرايت إن اكتريت داراً فريطت دابتي في الدار فرمحت فكسرت حــائط الدار أو رمحت فقتلت ابن صــاحب الدار وهــو معي في الدار ســاكن أيكــون عليّ شيء أم لا؟ قال: لا شيء عـليك في قول مالك. قال: ولقد قبال مالك في الرجل ياتي الحيانوت ليشتري السلعة فينزل عن دابته ويوقفها في الطريق ليشتري حاجة من الحيانوت فتصيب إنساناً: إنه لا ضمان عليه لأنه إنما فعل ما يجوز له فلما فعل ما يجوز له كيان ما أصبابت العجماء جباراً وكذلك الذي ربط دابته في الدار حيث يجوز له. قال مالك: وكذلك عند باب الأمير وباب المسجد.

قلت: أرأيت إن اكتبرى داراً فاتخذ في الدار تسوراً فاحترق من ذلك النسور الدار وبيوت الجيران أيكون على المتكاري ضمان شيء من ذلك أم لا في قـول مالـك؟ قال: إذا فعل من ذلك ما يجوز له أن يفعله فلا شيء عليه.

## في الرجل يكتري الدار فيريد أن يدخل فيها ما أحب من الحيوان أو غير ذلك

قلت: أرأيت إن استاجرت داراً أيكون لي أن أضع فيها ما شتت من الأمتعة وأدخل فيها من الدواب والحيوان ما شت، وهل يجوز لي أن أنصب فيها الأرحية والحدادين والقصارين؟ قال: نعم ما لم يكن ضرراً بالدار أو تكون داراً لا ينصب ذلك في مثلها لحسنها ولارتفاع بنيانها وشأنها عند الناس تكون مبلطة مجصصة فليس لك أن تدخل في ذلك إلا ما يعلم الناس أن تلك الدار إذا اكتريت يدخل فيها الدي أدخله هذا المتكاري فامر الدور على ما يعوف الناس فما كان منه ضرر على الدار منع المتكاري وما لم يكن منه ضرر كان ذلك جائزاً للمتكاري.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيسي.

قلت: أرأيت إن اكتريت يبتي من رجل وشرطت عليه أن لا يسكن معه أحداً فتزوج واشترى رقيقاً أيكون له أن يسكنهم معه إذا أبي عليه رب البيت ذلك؟ قال: ينظر في ذلك فإن كان لا ضرر على رب البيت في سكنى هؤلاء معه فـلا يكون لـه أن يمنعه، وإن كـان يكون في ذلك على رب البيت ضرر فليس له أن يدخلهم عليه وقـد يكون الـرجل يكـري الرجل الغرفة وحده ويشترط عليه أن لا يسكنها معه أحد لضعف خشبه التي تحت الغرفة فإن أدخل عليه غيره خشي رب الغرفة أن تنهدم الغرفة فهذا وما أشبهه ينظر في ذلك.

## في الرجل يكري داره من اليهودوالنصاري

قلت: أرأيت إن اكتريت داري من رجل من النصارى أو من اليهود أو من المجوس أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم ما لم يكرها على أن يبيع فيها الخمور والخنازير. قلت: فإن لم يقع الكراء على أن يبيع الخمور والخنازير فجعل النصراني يبيع فيها الخمور والخنازير؟ قال: الكراء جائز ولكنه يمنعه رب الدار من ذلك.

قلت: وهـذا قول مـالك في القـرى والمدائن سـواء في كراء الـدور من النصارى؟ قال: نعم هو قول مالك.

قال: قال لنا مالك: أكره أن يكري الرجل حانوته ممن يبيع فيه الخمر أو دابته ممن يحمل عليها الخمر أو ممن يعرف أنه يحمل عليها الخمر، فبالدور في القرى مثل هذا يكره للمسلم أن يكريها ممن يبيع فيها الخمور والخنازير أو ممن يعلم أنه يبيع فيها الخمور والخنازير.

قلت: فإن أكراها ممن يعلم أنه بيبع فيها الخمور والخنازير أيجوز الكراء ويكون له أن يمنعه من بيع ذلك في داره أو حمل على دابته؟ قال: لا يجموز الكراء في هـذا بعينه لأن الصفقة وقعت فاسدة.

قلت: فإن كان أكراها من نصراني وهو لا يعلم أنه يسع الخصر والخنازير فأكراه دابته أو داره فأراد النصراني أن يبيع الخمر والخنازير على دابته أو في داره ألـه أن يمنعه من ذلك؟ قال: نعم ولا يفسخ الكراء بينهما.

قلت: أرأيت إن أكريت داري من رجل من النصارى فاتخذ فيها كنيسـة يصلي فيها هو وأصحابه؟ قال: لك أن تمنعه عند مالك.

قلت: وكذلك إن أراد أن يضرب في داري بالنواقيس؟ قال: ليس ذلك له.

# في امرأة اكترت داراً فسكنتها ثم تزوّجت فيها على من الكراء

قلت: أرأيت إن تسرّوجت امرأة وهي في بيت بكسراء فبنيت بهما في تلك السدار فانقضت السنة فطلب الكواء أرباب الدار أيكون للمرأة أو لأرباب الدار عليّ شيء؟ قال: لا إلا أن تكون المرأة بينت لزوجها فقالت: إنني بكراء فيان شئت فادّ وإن شئت فاخرج؟ قال: وهذا عندي بمنزلة أن لو تزوّجها وهي في دارها ثم طلبت الكراء من الزوج فلا كراء لها.

وقال غيره: عليه كراء مثلها إلا أن يكون ما اكترت به المرأة أقل.

## في اكتراء الدار الغائبة

قلت: أيجوز لي أن أتكارى داراً بافريقية وأنا بمصر؟ قال: قال مالك: لا بأس أن تشتري داراً بافريقية وأنت بمصر، فكذلك الكراء ولا بأس بالنقد في ذلك في قول مالك؟ قال: لأن الداء أمادية.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً من أهل المدينة اكترى داراً بمصر فلما قدم مصر نظر إليها فقال: هذه حاشية وهذه بعيدة من المسجد فلا أرضاها؟ قال: الكراء لا يصلح إلا أن يكون قد رأى الدار وعرف موضعها أو على صفة الدار وموضعها وإلا فالكراء باطل.

## في اكتراء الدار تسكن إلى أجل والنقد في ذلك

قلت: هل يجوز أن أكتري داراً على أن ابتدىء سكناها إلى شهر أو شهرين؟ قال: لا بأس بذلك وأن نقدت.

قلت: والدار والأرضون المأمونة تخالف للحيوان والرقيق في الكراء في قول مالك؟ قال: نعم.

قال ابن القاسم: لا بأس بكراء الدور يقيض إلى سنة والنقد فيها لأنها مأسونة فمان بعد الأجل لم يكن بالكراء بأس ولا أحب النقد فيه.

## في الرجل يكتري الدار ولا يسمي النقد والنقد في البلد مختلف

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً بدراهم أو بدنانير ولم أسمُّ أي دنانير هي أو أي دراهم هي ونقد الناس في البلد مختلف؟ قال: ينظر إلى النقد في الكراء عندهم فيحملون على ذلك.

قلت: فـإن كان النقـد في ذلك البلد وفي الكـراء مختلفاً؟ قـال: أراه كراءً فـاسـداً وأرى أن يعطى كراء مثلها فيما سكن ويفسخ الكراء بينهما فيما بقي.

## في الرجل يكتري الدار عشر سنين ويشترط النقد

قلت: أرأيت إن اكتسريت داراً عشر سنين وشسرطوا على أن أعجسل لهم كسراء العشر سنين كلها أيجوز هذا في قبول مالك أم لا؟ قال: قبال مالك: نعم، وفي الغلام أيضاً يجوز ذلك، وذلك أني سألت مالكاً عن الدار تكترى العشر سنين والجارية الحرة أو الأمة أو العبد يكترون عشر سنين على أن يقدم الكراء في هذا كله؟ قال: قال مالك: لا ناسر بذلك. وقال غيره في العبيـد: لا يؤاجرون الإجـارة الطويلة لأن ذلـك فيهم خطر وهــو قول أكثر الرواة.

#### في الرجل يكتري الدار سنة متى يجب عليه الكراء

قلت: أرأيت من اكتسرى داراً سنة متى تجب الأجرة على المتكاري؟ قــال: سألت مالكاً عن ذلك فقال لي: إذا لم يكن بينهما شرط دفع إليه بحساب ما اكترى مما سكن.

قلت: فإن كان كراء الدور عندهم على النقد؟ قال: لم أسمع من مالك في كراء الدور عندهم إن كان الدور عندهم إن كان الدور في الدور أيضاً إن كان أهل تلك البلد كراؤهم الدور عندهم على النقد فعلى النقد فارى في الدور أيضاً إن كان أهل تلك البلد كراؤهم الدور عندهم على النقد أجرر هذا المتكارى على النقد.

### في إلزام المتكاري الكراء

قلت: أرأيت الكراء في الدور أو الكراء المضمون في الـدواب والإبل هــل ينتقض بموت أحدهما في قول مالك؟ قال: لا.

قال يونس: وقال ابن شهاب مثله.

قلت: أرأيت إن أجرت داري من رجل فظهرت منه دعارة وفسق وشرب الخصور أيكون لي أن أخرجه من داري وانقض الإجازة؟ قال: الإجارة بحالها لا تنتقض، ولكن السلطان يمنعه من ذلك ويكف أذاه عن الجيران وعن رب الدار، فإن رأى السلطان أن يخرجه عنهم أخرجه عنهم وأكرى له الدار فاما كراء رب الدار فهو عليه لا ينتقض على حال.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيـي.

والقصارون إذا اتخذوا في دورهم مـا لا ينبغي من شربهم الخمـور واتخاذهم فيهــا الخنازير منعهم السلطان ولم تنتقض الإجارة؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت لو أن قصاراً وحداداً اكتريا حانوناً فيما بينهما ولم يقمع كراؤهما على أن لهذا مقدم الحانوت من مؤخره وصاحبه كذلك لم يقع له موضع من الحانوت في عقدة الكواء واشتجرا فيما بينهما فقال هذا: أنا أكون في مقدم الحانوت وقال هذا: بل أننا؟ قال: الكواء لهما لازم ويقسمان الحانوت فيما بينهما فإن كان لا يحمل القسم فأرى من رأيــي أن يكــرى عليها لأن النبي ﷺ قــال: ولا ضور ولا ضــوار، وهــذا من الضـــرر وقــد لزمهما الحانوت.

قلت: وكذلك الرجلان يكتريان البيت يسكناه فيما بينهما؟ قال: نعم.

#### في فسخ الكراء وهطل البيت وهدمه

قلت: أرأيت إن تكاريت بيناً من رجل فهطل علي البيت في الشناء أيكون لي أن أخرج أم يجبر رب الدار على تطبين البيت؟ قال: إن طبّته رب البيت فالكراء لـك لازم، وإن أبي أن يطبّته كان لك أن تخرج إذا كان هطله ضرراً بيناً ولا يجبر رب الـدار على أن يطبّه إلا أن يشاء.

قال سحنون: التطبين وكنس المراحيض مما يلزم رب الدار.

قلت: ويكون للمتكاري أن يطيّنه من كرائه ويسكن في قـول مالـك؟ قال: لا ليس ذلك له.

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً فسقط منها حائط أو بيت أو سقطت الدار كلها فقال رب الدار: أنا أبني ما سقط منها أو لا أبنيها والذي سقط من الحائط قد كشف عن الدار أيكية عن الدار أيكية في أيكون على رب الدار أن ينيها في قول مالك أم لا؟ قبال: ليس على رب الدار أن ينيها إلا أن يشاء، فإن انكشف من الدار ما يكون ضرراً على المتكاري قبل المتكاري: إن شئت فاخرج ولم يجبر رب الدار على أن يبني إلا أن يشاء ذلك، فإن بناها رب الدار في يقية من وقت الكراء وقد كان المتكاري خرج لم يكن عليه الرجوع لاستشمام ما يقي، وإن كان ما أنهدم منها ما لا يضر يسكني المتكاري فيها ولم يين ذلك رب الدار لزم المتكاري أن يسكن ولم يكن له أن يتقض الإجارة ولا يخرج منها ولا يوضع عنه من الإجارة لذلك شيء إلا أن يكون كان له في ذلك سكني ومرفق فيوضع عنه من الإجارة لذلك شيء إلا أن يكون كان له في ذلك سكني ومرفق فيوضع عنه من الكراء قدر ذلك.

قلت: فإن كان قد اكترى الدار عشر سنين فلما سكن شهراً واحداً تهدمت الدار إيكون له أن بينها من كراء هذه النسع سنين والأحد عشر شهراً التي بقيت وإن اغترق بناء الدار الكراء كله؟ قال: لا يكون له أن بينها ويقال له: إن شئت فاسكن وإن شئت فاخرج إلا أن يشاء رب الدار أن يأذن له بذلك، ولقد سئل مالك عن الرجل يكتري الأرض ثلاث سنين وقد زرع فيها فتخور عينها ويأي رب الأرض أن ينفق عليها قال: للمتكاري أن يعمل في المين بكراء سته تلك وليس له أن يعمل فيها بأكثر من كراء سنة واحدة، فعا عمل في العين بكواء سنة واحدة فذلك لرب الأرض الذي أكراها لازم، وإن زاد على كراء سنة فهو متطوع في ذلك وليس كذلك الدور.

قال: قال لي مالك: وكذلك المعاملة في الشجر إذا ساقاه سنين مسماة فاستغار ماؤها لم يكن للمساقي أن ينقق فيها إلا قدر ما يصبب صاحب الأرض من الشهرة سنته تلك

وقال مالك في الرجل يكتري الأرض فيغور ماؤها أو تنهدم بثرها فيبايي رب الارض أن ينفق عليها: إنه للمتكاري أن ينفق عليها من كراء سنته هذه على ما أحب رب الارض أو كره.

قلت: أرأيت لو انهذم من الدار التي اكتريت بيت أكان للمتكاري أن يبنيه من كراء السنة كما وصفت لى؟ قال: لا.

قلت: فإن انهدم منها شرافات الدار؟ قـال: شرافـات الدار ليْس ممــا يضر بسكنى المتكاري فلا أرى أن ينفق المتكاري على ذلك شيئاً فإن فعل كان متطوعاً ولا شيء له.

قلت؛ أرايت إن سقطت الدار أو حائط منها. فانكشقت الدار فقال رب الدار: لا أبنيها، وقال المتكاري: وأنا أيضاً لا أبنيها أيكون له أن يناقضه الإجارة في قول مبالك؟ قال: نعم.

قال ابن القاسم: ولو انهدمت العين أو البئر قبل أن يزرع ثم أراد أن ينفق فيه كـراء سنة لم يكن له ذلك وكان بمنزلة اللمار، وإنما الذي أمر مالك فيه بالنفقة إذا زرع وسقى العساقي فهذا وجه ما سمعت من مالك فيه، وبلغني عنه كما فسرت لك.

قال سحنون: جميع الرواة على هذا الأصل لا أعلم بينهم فيه اختلافًا.

قلت: أرأيت إن سقطت الدار والذي أكراها غائب كيف يصنع هذا الـذي اكترى؟ قال: يُشهد على ذلك ولا شيء عليه. قلت: أرأيت إن اكتريت داراً هل ينقض الكراء فيها شيء من غرر؟ قال: لا إلا أن تنهدم الدار أو ينهدم منها ما يضـر بالساكن فيكـون للمستأجر أن يتركها إن أحب فإن بناها صاحبها في بقية من وقت الإجارة لم يلزم المتكـاري كراء ما بقي من وقت الإجارة وكذلك سمعت.

قلت: أرأيت داراً استأجرتها فخفت أن تسقط عليّ أيكون لمي أن أنــاقضه الكــراء؟ قال: إذا كان البنيان مخوفاً فلك أن تناقضه.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا قول مالك.

# في الرجل يكتري الحانوت من الرجل ولم يسمُّ له ما يعمل فيها

قلت: أرأيت إن اكتريت حانوتاً ولم أسمٌّ ما أعمل فيها أيجوز هـذا الكراء أم لا؟ قال: ذلك جائز.

قلت: أفيعمل فيها وهو حداد أو قصار أو طحان؟ قال: إذا كان ذلك ضرراً على البنيان فله أن البنيان فله أن البنيان فله أن البنيان أن فساراً على البنيان فله أن يعمل ضرراً على البنيان فله أن يعمل ذلك في الحانوت أن يعمل في المحانوت أن يعمل في الحانوت قصاراً أو حداداً أو طحاناً وكان ذلك ضرراً على البنيان فله أن يعمل ذلك في الحانوت وليس لوب الدار حجة من قبل أنه قد أكراها منه، وقد سمى له المتكاري ما يعمل فيه وقد رضي بذلك.

قلت: أرايت إن أكرى حانوته من رجل فإذا هو جزار أو قصار فنظرنا فإذا هو لا يضر بالنبان إلا أنه يقذر الحانوت فقال رب الحانوت: لا أرضى أن يقدر علي حانوتي؟ قال: يمنعه إذا كان عمل المتكاري مما يقدر عليه جدارات الحانوت، فإن هذا يقع فيه على رب الحانوت ضرر في الحانوت.

وقال سحنون: إذا كانت الأعمال في الحانوت بعضها أضر من بعض وأكثر كراء فلا يجوز الكراء إلا على شيء معروف يعمل فيه وإن كان لا يختلف فلا بأس به.

### الدعوى في الكراء

قلت: أرأيت إن استأجرت داراً سنة فاختلفت أنا ورب الدار فقلت: أنا استأجرتها بمائة إردب من حنطة، وقال رب المدار: بل أجرتك بصائة دينار فاختلفنا قبل أن أسكن الدار؟ قال: القول قول رب الدار ويتحالفان وهذا مثل البيوع.

قلت: فإن كان قد سكن المتكاري يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين ثم اختلفا كما ذكرت لك؟ قال: أما اليوم واليومان فهو عندي قريب وهو بمنزلة من لم يتفرقا وبمنزلة من لم يقبض ما اشترى أو من قبض ما اشترى وتفرقا فاختلفا بعد يوم أو يومين والسلعة قنائمة بعينها لم تفت فالقول قول رب الدار مع يمينه.

قلت: فإن كان قد سكن شهراً أو شهرين أو أكثر السنة؟ قال: يتحالفان ويدفع إليــه الساكن على حساب ما سكن من قيمة سكنى مثل الدار ويتفاسخان فيما بقى .

قلت: فإن قال المتكاري: تكاريتها بكذا وكذا لشيء لا يشبه أن يكون كراء المدار سنة ، وقال رب المدار: أكريت بكذا وكذا لشيء لا يشبه أن يكون كراء المدار سنة ، أينفسخ الكراء بينهما أم يرد إلى كراء مثل الدار وهذا يقر بما قمد سكن شهراً أو شهرين؟ قال: يرد إلى كراء مثلها فيما سكن ويفسخ الكراء بينهما فيما بقي من السنة وهذا كله مثل البيوع.

قلت: أرأيت لـو أن رجلاً أسكنته داري فلما مضى شهـر قلت له: أعـطني الكراء فقـال: إنما أسكنتني بغيـر كراء؟ قـال: يغرم الكـراء ولا يصدق أنه بغير كـراء ، ويكون القول في الكراء قول رب الدار إذا أتى بما يشبه أن يكون كراء الدار مع يمينه أنه أسكنـه بكراء:

وقال غيره: يكون على الساكن قيمة ما سكن إلا أن يكون أكثر ممــا ادعى المكوي بعد أيمانهما.

قلت: أرايت إن اكتريت من رجل داراً لــه فلم أسكن حتى اختلفنا في الكسراء فقلت: أنا اكتربتها منك بمائة إردب حنطة هذه السنة ، وقال رب الدار: بل أكريتك بمائة دينار قال: يتحالفان ويتفاسخان الكراء وكذلك البيع إذا اختلفا فيه فهذا مثل ذلك.

قلت: أرأيت إن كان قد سكن يوماً أو يومين أو شهراً أو شهرين ثم اختلفا بحال ما ذكرت لك؟ قال: أرى أن يتحالفا ويفسخ الكراء بينهما ويكون عليه من الكراء بقدر ما سكن من قيمة السكنى وهو بمنزلة ما لو قال: اكتريت منك سنة بمدينار وقال الأخر: بل أجرتك بعشرة دراهم وقالا جميعاً ما لا يشبه تحالفا وتفاسخا ، وكان عليه من الكراء بقدر ما سكن من قيمة السكنى، فاختلاف العدد في الكراء إذا ادعى كل واحد ما لا يشبه من العدد كإختلافهما في السلعتين.

## دعوى المكتري في الدار مرمة الدار

قلت: أرأيت إن أجرت داري فلما انقضت الإجارة ادعى المتكاري أن فرش الدار له أو خشبة في السقف أو جداراً ستره ادعى أنه بناه وأنكر رب الدار ذلك؟ قال: القول قول رب الدار في كل شيء هو في بنيان الدار أو فرش أو ما هو من البنيان.

قلت: فكل شيء كان في الدار ليس في البنيان من حجر ملفى أو خشبة أو ســارية أو باب ملقى فاختلف في ذلك رب الدار والمتكاري؟ قال: أرى القول قول المتكاري.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: هو رأيمي.

قلت: أرأيت إن اكتبريت داراً سنة فقال رب الدار أنفق في مرمة المدار من كراء الدار، فلما انقضى الأجل قال المتكاري: قد أنفقت من كراء الدار في مرمة المدار كذا وكذا، وقال رب الدار: لم نفعل، القول قول من؟ قال: القول قول المتكاري إذا كان في الدار أثر يصدق قوله إلا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه وللنفقات وجوه لا تجهل فإذا علم أنه كاذب فيما يقول غرم لرب الدار الكراء.

قلت: ولم جعلت القول في النفقة قول المتكاري؟ قال: لأنه ائتمنه على ذلك.

قلت: أرأيت إن قال رب الدار: قد أمرتك أن تنفق وبني من كراء المدار فلم تنفق ولم بن , وقال المتكاري: قد بنيت هذا البيت؟ قال: ينظر في ذلك البيت فإن كان يعلم أنه جديد وأنه مما يشبه أن يكون من بنيان المتكاري كان القول قول المتكاري وإن استدل على كذبه كان القول قول رب المدار ، وقد قال غيره: على الساكن البينة لأن الكراء دين عليه فلا يخرجه من الدين إلا البينة وعلى رب الدار اليمين .

# في نقض المتكاري ما عمر إذا انقضى أجل سكناه

قلت: أرأيت إذا انقضى أجل الكراء وقد أحدث المتكاري في الدار بنياناً أو غير ذلك مما كان ينتفع به كان أحدث ذلك بأمر رب الدار أو بغير أمره، فلما انقضت الإجارة قال المتكاري: أعطني قيمة بنياني هذا؟ قال: قال مالك: ينظر فيما أحدث المتكاري، فإن كان له قيمة إن قلمه قيل لرب الدار: أعطه قيمته متقوضاً وما كان في ذلك البنيان من جمس أو طين إذا هو قلعه لم يكن للمتكاري فيه منفعة فلا يقوم ذلك إلا أن يكون له فيه منفعة فيقوم، فإن رضي رب الدار أن يأخذه بقيمته متقوضاً كان ذلك له ولم يكن للمتكاري أن ينقضه إذا أعطاه رب الدار قيمته منقوضاً لأن النبي ﷺ قال: ولا ضرو ولا ضرار، فإن أبى رب الدار أن يعطيه قيمته منقوضاً كان للمتكاري أن يقلع بنيانه.

قلت: وهو سواء عند مالك إذا كان أذن له رب الدار أن يحدث ذلك وإن كان لم يأذن له؟ قال: نعم ذلك سواء لأن رب الدار يقول: لم آذن لك حين أذنت لك وأنا أريمد أن أغرم لك شيئاً إنما أذنت لك لترتفق فيكون القول كما فسوت لمك ورددته على مالك غير عام فقال مثل ما قلت لك.

قلت: أرأيت لو أني أكريت داري من رجل فبنى في اللدار وعمر من غير أن آمره؟ قال: قال مالك: ليس على رب الدار شيء ويقال له: إقلع بنيانك إن كان لك فيه منفمة إلا أن يشاء رب الدار أن يعطيك قيمة مالك فيه منفعة من بنيانك هذا مقلوعاً، والخيار في ذلك إلى رب الدار.

## في الرجل يوكل الرجل يكري داره فتعدى فوهبها أو رهنها

قلت: أرأيت إن وكلت رجلًا يكري لي منزلًا فأكراه بغير المذهب والفضة أو حمايى في ذلك؟ قال: هذا عندي بمنزلة البيع وقد أخبرتك في البيع أنه قبال: إذا باع بغير ما يتبابع به الناس أو حابى في ذلك فلا يجوز ، قبال: ومعنى قول مىالك بغير ما يتبايع بــه الناس أنه على غير الذهب والفضة.

قلت: أرابت إن أسرت رجلاً أن يكري داري فاعارها أو وهبها أو تصدق بها أو أسكنها أو حابى فيها ثم جتت أطلب الكراء؟ قال: إن كان الذي أمرته أن يكريها فتصدق أو وهب أو أعار أو أسكن أو حابى ملياً أخذ منه كراء المدار ولم يكن له أن يرجع على ساكنها بما أخذ منه ، وإن لم يكن ملياً أخذ رب الدار الكراء من الساكن في المدار، وليس للساكن أن يرجع على الذي وهبها له أو تصدق بها أو أسكنها إياه أو أعارها له وقد أخبرتك به في غير هذا الموضع أيضاً.

#### في متكاري الدار يفلس

قلت: أرأيت رجالاً اكترى منزلاً سنة فسكن سنة أشهر ثم فلس؟ قال: يكون رب الدار أولى من الغرماء في قول مالك بما بقي من السكنى بنصف الكراء إلا أن يشاء الغرماء أن يدفعوا إلى رب المدار ما يصيب ما بقي من الشهور على قمدر قيمة ذلك، وذلك نصف الكراء أو أقل أو أكثر على قدر قيمة الكراء فيكون ما بقي من هذا من السكنى للغرماء يكرونه في دينهم. قال سحترن: وإن أبوا أن يعطوه ذلك كان المكري بالخيار إن أحب أن يسلم ما بقي من سكني الدار للفرصاء يكرونه ويعاص الفرماء بجميع دينه فعل، وإن أحب أن يأخذ ما بقي من السكني بما يعميه من الكراء ويضرب بما بقي له مع الغرماء في جميع مال المفلس كان ذلك له، وكذلك ذكر ابن وهب وغيره.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

### كتاب كراء الأرضين

#### في الرجل يكتري الأرض سنين ليزرعها فيغور بئرها أو تنقطع عينها

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً من رجل ثلاث سنين أيجوز هذا الكراء في قول مالك؟ قال: يُعمّ، قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يتكاري الأرض ثملاث سنين فيزرعها سنة أو سنتين فتغور بثرها أو تنقطع عينها كيف يحاسب صاحبها ، أيقسم الكراء على السنين إن كان تكاراها ثلاث سنين بشلائين ديناراً ويجعل لكل سنة عشرة عشرة؟ قال: قال مالك: لا ولكن يحسب على قدر نفاقها وتشاح الناس فيها.

قال: ثم قال لي: وليس كراء الشتاء والصيف واحداً ورايته حين فسره لي أن الأرض بمنزلة الدار يتكارى سنة ، وللسنة أشهر قد عرف نفاقها في السنة فالمتكاري يعطي الكراء للسنة تله وإنسا جل ما يعطي من الكراء لتلك الأشهر قد عرف ذلك المكري والمتكاري والناس في مثل دور مكة في نفاقها أيام الموسم ومثل فنادق تكون بالمدينة وبعصر ينزلها الناس أيام الحج وأيام الأسواق بالفسطاط فهذا الذي قال في مالك في الأرضين كلها حين قلت له: أيقسم الكراء على السنين بالسوية؟ فقال في ذلا ، في الأرضين علما الناس فيها ونفاقها عند الناس؛ قال مالك: وليس ما ينقد فيه كمن يستأخر نقده.

قال: وقال مالك في كراء الأرضين: ليس كراؤها في الصيف والشتاء واحداً إذا أصيبت: بقطع الماء. ٥٣٤ كتاب كراء الأرضين

## في الرجل يكتري الأرض ليزرعها فيغرق بعضها قبل الزراعة

قلت: أرايت إن استأجرت أرضاً لأزرعها فغرق بعضها قبل الزراعة أيكون لي أن أن أرد ما بقي في قول مالك؟ قال: قال مالك في الأرض إذا تكاراها الرجل فعطش بعضها، قال مالك: إن كان الذي عطش منها هو أكثر الأرض، وإنما بقي منها التأفه اليسير ردها كلها، وإن كان الذي عطش منها التافه اليسير ليس هو جل الأرض وضع عنه من الكراء بقدر الذي عطش ولزمه ما يقي من الأرض بحصابه من الكراء، فكذلك ما سألت عنه من الأرض إذا غرقت لأن العطش والغرق سواء عند مالك.

قلت: وكيف يوضع عنه بقدر ذلك في قول مالك أينظر إلى قياسه من الأرض أم ينظر إلى كرمها ورغبة الناس فيها وجودتها عند الناس فيما غرق منها وما بغي فيفض الكراء على كرمها وعلى رداءتها؟ قال: نعم إنما ينظر في ذلك إلى كرمها وغير الكرم فيفض الكراء على ذلك عند مالك إذا كانت مختلفة.

قلت: وكذلك إن استحق بعضها وبقي بعضها فهــو مثل مــا وصفت لي في الغرق إن استحق القليل منها أو الكثير؟ قال: نعم هو رأيـي.

## في اكتراء أرض المطر سنين والنقد فيها

قلت: أرايت إن اكتريت أرضاً من أرض المطر عشر سنين أيجوز همذا في قـول مالك؟ قال: نعم إذا لم ينقد.

قلت: فإن كانت قد أمكنت للحرث عامها هذا؟ قال: فلا بأس بالنقد في هذا العام الواحد الذي قد أمكنت فيه الحرث.

قلت: فكم ينقده؟ قال: كراء سنة واحدة.

قلت: أرأيت إن اكتبريت أرضاً من أرض المحطر التي لا يصلح فيها النقد وشبوط عليّ صاحبها النقد أبيطل هذا الكراء أم لا في قــول مالـك؟ قال: نعم الكـراء باطـل عند مالك.

قلت: أرأيت إن تكاريت منه أرضه هذه السنة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر أيصلح أن أنقد لقرب ما نرجو من المطر؟ قال: قال مالـك: لا يصلح النقد فيها إلا بعدما تروى ويمكن من الحرث.

كتاب كراء الأرضين

قال سحنون: وقد قال غيره من الرواة: لا تكرى الأرض التي تشرب بالمطر التي تروى مرة وتعطش أخرى إلا قرب الحرث، ووقوع المطر أجازه الرواة ولم يبروا فيه تهمة إذا لم ينقد، ولا يجوز كراؤها بنقد حتى تروى رياً متوالياً يجزي ويكون مبلغاً لم كله أو لاكثره مع رجائه لوقوع غيره من المطر، ولا يجوز كراؤها إلا سنة واحدة.

ألا تسرى أنهم لم يجيزوا كرامها بغير نقد إلا قبرب الحرث ووقوع المسطر فكيف تجوز السنة بعد السنة إلا أن تكون أرضاً مأمونة كأمن النيل في سقيه، فملا بأس بكرائها وتعجيل النقد وبغير التعجيل قرب أبان شربها وربها.

الليث وابن لهيعة عن ابن أبي حبيب وابن أبي جعفر أن عمر بن عبد العزيز كتب: أن لا تكرى أرض مصر حتى يجري عليها الماء وتروى.

قال الليث: لا أرى أن تكرى الأرض التي تشرب بالممطر ولا كل أرض تسروى مرة وتعطش أخرى حتى تروى إلا أن تكون أرضاً مأمونة لا يخطئها أن تشرب في كل عام.

## في الرجل يكتري أرض المطر وقد أمكنت من الحرث ثم تقحط السماء فلا يقدر على الحرث

قلت: أرأيت الأرض إن أمكتني الأرض من الحرث فتكاريتها ثم قحطت السماء عنها فلم أقدر على الحرث؟ قال: قال مالك: إن لم يأته من المطر ما يتم به زرعه فلا كراء لرب الأرض، وكذلك العين والبئر إذا انهارت قبل أن يتم زرع الرجل فهلك الزرع بذهاب الماء فلا كراء له ، فإن كان أخذه الكراء لا أمن البئر والعين وكثرة مائها رده، وإن كان لم يأخذه فذلك عنه موضوع.

قال مالك: : ولو جاءها ماء فأقام عليها فلم يستطع أن يزرعهــا كان بمنــزلة القحط الكراء عنه موضوع، ولكن إن زرع فجاء برد فأذهب زرعه كان الكراء عليه ضامناً.

قال مالك: فهذا بمنزلة الجراد والجليد يصيبه ، وإنما منع صاحب الأرض الكراء إذا لم يأت من الماء ما يتم به زرع هـذا المتكاري مـاء السماء كـان أو غيره من العيـون والآبار، فقيل لمالك: فإن جاءه مـاء كفي بعضه وهلك بعض قـال مالـك: إن كان الـذي حصد شيئاً له قدر ومنفعة أعطى من الكراء بحساب ذلك ، وإن لم يكن له قـدر ولم يكن فيه منفعة لم يكن لرب الأرض من الكراء شيء.

يونس ، عن ربيعة أنه قال في الأرض يؤاجرها صاحبها أو يكريها قال: حلال إلا

أن ينقطع ماؤها أو بعضه أو تكون بعلًا فيقحط عنه المطر فـلا أرى عليه إذا انقـطع الماء الذي عليه اكترى شيئاً.

### في أرض المطر تستغدر وفيها الزرع

قلت: أرأيت إن زرعها فأصابها مطر شديد فاستغدرت الأرض وفيها الزرع فأقام الماء فيها العشرة الأيام أو العشرين أو الشهر ونحوه فقتل الماء الزرع أيلزم المتكاري الكاء كله ويجعله مالك بعنزلة البرد والجراد والجرايد أم يجعل هذا بعنزلة القحط؟ قال: لم اسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن ذلك إن كان بعد مضي أيام الحرث فهو عندي بمنزلة البرد والجليد وإن كانت الأرض إنما استغدرت في أيام الحرث فقتلت زرعه المذي كان زرع فيها والماء إن انكشف عنها قدر على أن يزرعها ثانية فلم ينكشف الماء عنها حتى مضت أيام الحرث، فإن هذا طل الرجل يتكارى الأرض فتخرق في أيام الحوث فلا كراء عليه، وكذلك قال مالك: إن الأرض إذا اكتراما الرجل فجداء من الماء ما يعنعه الزرع في أيام الحرث فهذا عثل الله من عنه فإن كان قد زرعها ثم جاءه الماء فغرق زرعه في أيام الحرث وهو لو أن الماء انكشف عن الأرض كان يقدر على الحوث لأن إبان الحرث مي يلمب فنعه الماء من أن يعيد زرعه فيلا كراء عليه ، وإن كان أصابها في يدرك أن يزرع وليس هذا بمنزلة ما أصابها بعد ذهاب أيام الحرث ، وذلك مثل الجرأد والجديد والبرد والكراء لاثم.

# في اكتراء أرض النيل وأرض المطر قبل أن تطيب للحرث

قلت: أرأيت الأرض أيجوز أن أتكارها قبل أن تطيب للحرث في قول مالك؟ قال: قال مالك: نعم ذلك جائز فإن كانت الأرض مثل أرض مصر مأمونة فبإنها تروى فالنقد في ذلك جائز.

قال: فقيل لمالك: لأرض المطر أيجوز النقد فيها؟ قال: قال مالك: ليس أرض المطر عندي بيناً كبيان النيل، فقيل لمالك: إنا قد اختبرناها فلا تكاد أن تخلف وهي أرض لم تخلف منذ زمان.

قال: قال مالك: النيل عندي أبين شأنا. قال: وإن كانت هذه الأرض أرض المطر بحال ما وصفتم فارجو أن لا يكون به بأس والنيل أبين. قــال مــالــك: وإن كــانت أرض تخلف فــلا يصلح النقــد فيهــا حتى تــروى وتمكن للحـرث كانت من أرض النيل أو من غيره وهي في هذا سواء إلا أن يتكاراها ولا ينقد.

قال: ولقد سأل رجل مالكاً وإنا عنده قاعد عن الرجل يتكدارى الأرض ولها بشر قد قلَّ ماؤها وهو يخاف أن لا يكفي زرعه؟ قال: قال مالك: لا أحب لأحد أن يتكارى أرضاً لها ماء ليس في مثله ما يكفي زرعه.

قال ابن القاسم: وإنما كرهـه من وجه الغــرر كأنـه يقول: هــو ما تــرى فإن سلمت كانت لك وإن لم تسلم زرعك فلا شيء لك عليّ كأنهما تخاطرا.

قلت: وكيف يكون هنهنا الخطار وأنا أقول لصاحب الأرض: إن لم يسلم ذرع هذا الرجل رددت إليه الكراء في قول مالك؟ قال: لأن الزرع إذا ذهب من قبل الماء رد الكراء على المتكاري ، قال: فلنك يدلك على أنهما تخاطرا لو علم رب الأرض أن في بثره ما يكني لزرع ما أكراها بضعف ذلك الكراء فللك يدلك على المخاطرة فيما بينهما وأن الذي اكترى الأرض وفيها الماء المأمون لم يتخاطرا على شيء، فإن انقطع ماؤها بعد ذلك أو قل، فإنما هي مصية نزلت من السماء ، ومما يبين لك ذلك أن صاحب الكراء الصحيح على الماء الكثير إن انقطع ماؤها بعدما زرع بتهور بثر أو انهدام عين كان له أن يصلحها بكراء تلك السنة التي تكاراها على ما أحب صاحب الأرض أو كره، وإن

قال سحنون: وهو من أصل قول مالك لعبد الرحمن بن القاسم وغيره، ولم يتهم هذان اللذان تقدما على الماء الكثير المأسون في تعجيل النقد بعثل ما اتهما عليه في تعجيل النقد في الماء الذي ليس بمأسون لما انتفع به من تعجيل نقده في تخفيف الكراء عنه، وقد ينال بتعجيل نقده ما طلب إن تم له الماء وإن لم يتم له الماء رد عليه نقده، فصار مراح سلفاً إن لم يتم ومرة بيعاً إن تم، فصارا مخاطرين بما حط رب الأرض من كراء أرضه لما انتفع به من تعجيل النقد ولما ازداد الناقد بتعجيل نقده فيما حط عنه من الكراء إن م له الماء غين صاحبه وأدخل عليه تعجيل نقده منفعة، وإن لم يتم له غين ورجع إليه ماله سلفاً، ولم يدخل عليه ماله منفعة، ولمل ذلك يجر المعاملة بينهما للرفق الذي يأمله منه آخذه ويتشع به ناقده، وهذا الباب كله في كراهته النقد في بيع الخيار وبيع العهدة وبيع المواضعة وشراء السلعة الحاضوة تؤخذ إلى أجل بنقد، وفي شراء العبد الخائب البعيد الغينة، وفي إجازة العبد العنائب عليه المجارة عيد المعددة وفي أجارة العبد العنائب

۵۳۸ كتاب كراء الأرضين

العامونة قبل أن تروى أو بعدما تروى إذا كمان رياً غير مبلغ فخذ هـذا الأصل على هـذا ونحوه أنه يكون مرة بيعاً ومرة سلفاً.

وقد نهى رسول الله على عن سلف جر منفعة ، ونهى عن الخطر فكل هذا قد اجتمع في هذا الأصل وما كان من الماء المأمونة من اكترى الأرض المأمونة أو اشتراها أو الدار، وإن تأخر قبض ما اشترى أو اكترى أو كان ما اشترى أو اكترى في قرب أو بعد وانتقد فيه لأنه مأمون لم يعمله صاحباه وإن وقع في شيء من ذلك حدث على شيء من المحدث والمخاطرة حتى يزداد به ما ازداد في سلفه ويأخذ به الناقد المشتري في شرائمه مامونه ولا حذر من قدر، ولكن شفقة الناس في هذا ليس سواء ، فخذ هذا الأصل على هذا إن شاء الله تعالى.

### في الرجل يكري أرض الخراج أو أرض الصلح فتعطش أو تغرق

قلت: أرأيت أرض الخراج مثل أرض مصر إذا زرعها الرجل فغرقت أو عطشت أيكون للسلطان أن يأخذ منه الخراج أم لا في قول مالك؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يتكارى الأرض فتعطش فلا يتم زرعها أو تغرق فيمنعه الساء من العمل؟ فقال: لا كراء لصاحبها، فكذلك أرض مصر عندي إنما هو كراء من السلطان فإن جماء غرق أو عطش لم أر على من زرع كراء إذا لم يتم الزرع من العطش.

قلت: فأرض الصلح التي صالحوا عليها إذا زرعوا فعطش زرعهم أتسرى عليهم خراج أرضهم؟ قال: نعم، وقبال غيره: إذا كنان الصلح وضيعة عليهم ، وأما إن كنان الصلح على أن على الأرض خراجاً معروفاً فلا شيء عليهم.

### في الرجل يكتري الأرض سنين فيريد أن يغرس فيها

قلت: أرايت إن استأجرت أرضاً عشر سنين أيكون لي أن أغرس فيها الشجر؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولكن إن كانت الأرض التي تكاراها إنما هي أرض زرع فأراد أن يغرسها شجراً فإن كان الشجر أضر بالأرض منع من ذلك، وإن لم يكن الشجر أضر بالأرض لم يمنع من ذلك لأن مالكاً قال في الرجل يتكارى البعر ليحمل عليه الحمل من الصوف أو البز أو الكتان قيريد أن يحمل عليه غير ذلك من الحمولة قال مالك: إن كان حمل عليه ما ليس هو أضر من الذي اكترى البعير له لم يمنع من ذلك ، فإن حمل عليه ما هو أضر به وإن كان في مثل وزنه لم يكن ذلك له وكذلك الأرض عندى. كتاب كراء الأرضين كتاب كراء الأرضين

#### في الرجل يكتري الأرض سنين فيغرسها فتتقضي السنون وفيها غرسه أو يكريها غيره فيغرسها فتنقضي السنون وفيها غرسه فيكريها كراء مستقبلاً

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضاً سنين مسماة فغرست فيها شجراً فانقضت السنون وفيها شجري فاكتربتها كراء مستقبلاً سنين أيضاً أيجوز هذا في قـول مالـك؟ قال: قـال مالك: نعم لا بأس بذلك.

قلت: أرايت إن استأجرت أرضاً سنين فأكريتهـا من غيـري فغـرس فيهـا شجـراً فانقضت السنون وفيها غرسه فاكتريتها أنا من ربها سنين مستقبلة أيجوز هذا؟ قال: نعم.

قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا.

قلت: فكيف أصنع فيما بيني وبين هذا الآخر الذي فيها غرسه؟ قـال: يقال لــرب الغوس ارض هذا الذي اكترى الأرض أو اقلع غرسك، وهذا رأيسي.

وقـال غيره: ليس بمستقيم حتى يتعـامل رب الأرض ورب الغـرس على مـا يجـوز بينهما ثم يكري أرضه إلا أن يكريه الأرض على أن يقلع عنه الشـجر.

> في الرجل يكتري الأرض سنين فتنقضي السنون وفيها غرسه وزرعه أخضر فيريد ربها أن يكريها

قلت: أرأيت إن كان موضع الغرس زرعاً أخضر؟ قال: لا يشبه المزرع الشجر ، لأن الزرع إذا انقضت الإجارة لم يكن لرب الأرض أن يقلع الزرع، وإنما يكون لم كراء أرضه وفي الشجر لرب الأرض أن يقلع الشجر، فيإذا كان فيها زرع بحال ما وصفت فانقضت الإجارة لم يكن لرب الأرض أن يكريها ما دام زرع هذا فيها لأن الأرض قد لزمت هذا الذي زرعه فيها بكرائها إلا أن يكريها إلى تمام الزرع فلا بأس بذلك إذا كانت الأرض مامونة.

## في المرجل يكتري أرضه سنين فتتقضي السنون وفيهـا زرع لم يبـد صلاحه فيريد صاحب الأرض أن يشتريه

قلت: أرأبت إن انقضت السنون وفي الأرض زرع لم يبد صلاحه للذي اكتسرى الأرض فأراد رب الأرض أن يشتري الزرع؟ قال: لا يحل هذا.

قلت: ما فرق ما بين هذا وبين الـذي اشترى الأرض وفيهـا زرع لم يبد صــلاحه

٥٤٠ كتاب كراء الأرضين

فـاشـترى الأرض والــزرع جميعاً لـم جــوّزت هذا؟ قــال: هذا سنتــه، ولأن الملك في هذا ملك واحد.

قلت: والأرض إذا بيعت بأصلها وفيها زرع لم يبد صلاحه فبيعت بـزرعها؟ قـال: فهي بمنزلة النخل إذا بيعت وفيها ثمر لم يبد صلاحه.

قلت: فالذي يبيع الأرض وفيها زرع لم يبد صلاحه لمن الزرع؟ قـال: للزارع إلا أن يشترطه مشتري الأرض.

قلت: وهذا يفارق النخل إذا لم تؤبر؟ قـال: نعم لأن النخل إذا لم تؤبر فثمرتهـا للمشتري ، وإن لم يشترطها، وهذه السنة عندنا.

وقال غيره: وهو مذهب عبد الرحمن، وكذلك الأرض المنزوعة إذا لم ينبت زرعها كانت مثل النخل التي لم تؤير، وإذا نبتت الزرع كانت مثل النخل المأبور سبيلهمــا واحد وسنتهما واحدة.

### في الرجل يكتري أرضه سنين فتنقضي السنون وفيها غرس المكتري فيكتريها ربها من المكتري بنصف غرسها

قلت: أرأيت إن انقضت السنون وفيها غرس هذا المتكاري فقال رب الأرض: أنا أصالحك على أن أترك شجرك في أرضي عشر سنين أخرى على أن يكون لي نصف الشجر ولك نصف الشجر؟ قال: لا يجوز هذا.

قلت: لم؟ قبال: لأنه أكراه الأرض بنصف هذا الشجر على أن يقبض ذلك بعد. مضي عشر سنين فإنه لا خير في هذا لأنه لا يدري أيسلم الشجر إلى ذلك الأجل أم لا. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيى.

قلت: إن أعطاه نصف الشجر الساعة على أن يقر النصف الأخر للمتكاري؟ قال:

لا بأس بهذا. وقال غيره: إذا كان للمتكارى قبض نصف الشجر إن شاء، وإن شــاء أقرهــا، وإن

وقال غيره: إذا كان للمتكاري قبض نصف الشجر إن شاء، وإن شــاء أقرهـا، وإذ لم يقدر على قبض ذلك إلا بعد انقضاء أجل الكراء فلا خير فيه.

## في الرجل يكري أرضه سنين على أن يغرسها المتكاري فإذا انقضت السنون فالغراس للمكري

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً من رجل عشر سنين على أن يغرسها شجراً وسمينا

الشجر على أن الثمرة للغارس هذه العشر سنين فإذا مضت كانت الشجر لرب الأرض أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك لأنه إنسا أكراهما بالشجر ، ولا يدري أتسلم الشجر إلى ذلك الأجل أم لا، ولا يدري بما أكرى أرضه وما يسلم منها مما لا يسلم .

وقال غيره: يدخله بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه.

### في الرجل يكتري الأرض كل سنة بمائة دينار ولا يسمى سنين بأعيانها

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضاً لازرعها كل سنة بمائة دينار أيجوز هـذا الكراء في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أفيكون لكل واحد منهما أن يخرج متى شاء ويترك الأرض؟ قال: نعم ما لم يزرع ، فإن زرع فليس لـواحد منهما أن يترك، وكـراء تلك السنة لـه لازم ويترك مـا بعد ذلك إن شاء.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن زرع المتكاري الأرض، فقال له رب الأرض: اخرج عني وذلك حين زرع زرعه؟ قال: أما إذا زرع فليس له أن يخرجه حتى يرفع زرعـه وإن لم يكن زرع فإن أراد رب الأرض أن يخرجه فله ذلك.

قلت: فإن أراد المتكاري أن يخرج وقد زرع ومضت أيـام الحرث فقـال: أنا أقلع زرعي وأخرج وخذ من الكراء بحــاب ما شغلت أرضك عنك؟ قال: ليس ذلك له، وقــد لزمه كراء السنة لأنه حين زرع فقد رضي بأخذ الأرض سنته.

قلت: فإن كان ذلك في إيان الحرث نقال الزارع: أنا أقلع زرعي وأخلي لك أرضك وأنت تقدر على زرعها؟ قال: نعم لا يكون له ذلك وقد لمزمه كبراء السنة، ومما يبين لك ذلك أنه إذا زرع فاراد رب الأرض أن يخرجه فليس لمرب الأرض ذلك لأنه إذا لم يكن لأحدهما أن يخرج صاحبه فليس للآخر أن يخرج.

### في الرجل يكتري الأرض وفيها زرع ربها يقبضها إلى أجل والنقد في ذلك

قلت: أرأيت إن تكاريت منك أرضك السنة المستقبلة ولـك فيها زرع أيجـوز لي

هذا الكراء أم لا في قول مالك؟ قال: ذلك جائز إذا كانت الأرض مأمونة مثل أرض مصر، فذلك جائز والنقد فيها جائز لأنها مأمونة وليست بمنزلة الحيوان التي يخاف موتها وإن كانت غير مأمونة فالكراء جائز ولا يصلح اشتراط النقد فيها. وقال سحنون، وقال غيره: لا يجوز في غير المأمونة كراء الأقرب الحرث وإن كان بغير نقد لأن ذلك يدخل على رب الأرض فيما أرجب من الكراء أن لا يتنفع بمائه فيما يريد من بعه وتصريفه بما يجوز لذوي الملك في ملكه في غير مدخل يكون للمتكاري يتنفع به فهذا موضع الضرر، ولا خير في الفرر، وكذلك هذا الأصل في كل ما يكتري، وإن لم ينقد فيه الكراء إذا كان لا يقبض إلا بعد طول مما يخاف عليه مثل العبد بعينه والدابة بعينها وكل

قلت: وكذلك لو كنت قد اكتريتها من رجل فزرع فيها زرعه أولم ينزع ثم اكتريتها السنة المستقبلة من رجل غيره؟ قال: ذلك جالز بحال ما وصفت لك إلا أن تكون من الأرضين التي إنما حياتها بالأبار أو بالعيون المخوفة غير المأمونة فلا خير في النقذ في هذه لأنه لا يدري أتسلم العيون إلى ذلك الأجل أو الأبار لأنها مثل الحيوان.

وقال مالك: لا بأس بكراء الدور وتقبض إلى سنة والنقد فيها لأنها مأمونة، فإن بعد الأجل لم يكن بالكراء بأس ولا أحب النقد فيها.

قال سحنون: وقد وصفنًا ما كره من طول هذا وشبهه وإن لم ينقد الكراء.

قال ابن القاسم: فالبئر والعيون بهذه المنزلة هذا إذا لم تكن مأمونة أو كانت مأمونة إلى ذلك الأجل لبعده ولا خير فيه في غير ذلك من العروض والحيوان أن يشتريه الرجل إلى أجل ويشترط أخذه مع النقد لأن هذا بيع العروض بعينها إلى أجل وهي غير مأمونة فهذا إنما يشتري هذه السلعة بذلك الثمن على أن يضمن له البائع هذه السلعة إلى ذلك الأجل فلا خير في ذلك الكراء، فكراء الذار إن انهدمت الذار لم يضمنها مكتريها.

قلت: والسلعة أيضاً إن هلكت لم يضمنها مشتريها؟ قال: إنما أجيز هذا في الدور لأنها مأمونة ولا تشبه غيرها من العروض.

### في الرجل يكتري الأرض سنة بعينها فيزرعها ثم يحصد زرعه منها قبل مضي السنة أو بعد مضي السنة

قلت: أرأيت الرجل يتكارى الأرض سنته هذه ثم يحصد زرعه منها قبل مضي السنة لمن تكون الأرض بقية السنة؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيشاً ولكن هذا عندي مختلف،

والأرض إذا كنانت على السقي التي تكرى على الشهور والسنين التي يعمل فيهما الشتاء والصيف فهي للمتكاري حتى تتم السنة ، وإذا كانت أرض المطر أو ما أشبهها مما هي للزرع خاصة إنما محمل ذلك عند الناس إنما منتهى سنت وفع زرعه منها فعلى ذلك يحمل ويعمل فيه.

قلت: أرأيت هذا الذي تكارى الأرض من أرض السقي سنة فعضت السنة وفيها زرع أخضر لم يبد صلاحه فقال له رب الأرض: إقلق فررعك عني أو كان فيها بقل فقال لـه رب الأرض: إقلع بقلك عني؟ فقال: قال مالك: لا يقلع، ولكن يترك زرعه وبقله حتى يتم ويكون لرب الأرض كراء مثل أرضه.

قلت: أعلى حساب ما أكراه أم كراء مثلها في المستقبل؟ قال: قال مالك: له كراء مثلها علم, حساب ما كان أكراها منه.

وقال غيره: لم يكن للمكتري إذا لم يبق له من شهوره ما يتم له زرعه أن ينزوع، فإن زرع فقد تعدى فيما يبقى من زرعه بعد تمام أجله فعليه كراء مثل الأرض فيمازاد إلا أن يكون ذلك أقل مما يكون عليه على حساب ما كان اكتراها منه فيكون عليه الأكثر لأنه راض إذا عملها على حساب ما كان اكتراها وليس في يديه ذلك من ربها فليبلغ لمربها الأكثر من ذلك.

#### . في التعدي في الأرض اكترى أرضاً ليزرعها شعيراً فزرعها حنطة

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضاً لأزرعها شعيراً فزرعتهـا حنطة؟ قـال: ما سمعت من مالك شيئاً، ولكن إن كانت الحنطة أضر بالأرض فليس له ذلك لان صاحبها يريـد أن يحميها.

قلت: فإن أردت أن أزرعها غير الشعير وإنما تكاريتهما للشعير ، والمدي أريد أن أزرعه فيها مضرته ومضرة الشعير سواء هل يجوز ذلك؟ قال: نعم ذلك جائز إذا كان الذي يزرعه فيها مضرته بالأرض مثل مضرة الشعير أو أقمل فليس لرب الأرض أن يمنعه من ذلك.

### الدعوى في كراء الأرض

قلت: أرأيت إن أكريت أرضاً من رجل فاختلفنا في مدة الكراء وفي كراء الأرض قال رب الأرض: أكريتك خمس سنين بمائة دينار وقلت أننا: بل اكتريتها عشر سنين بخمسين ديناراً؟ قال: الذي سمعت أنه إن كنان ذلك بحضرة ما تكباراها تحالفا وفسخ

الكراء بينهما ، فإن كان قد زرعها سنة أو سنتين ولم ينقد الكراء أعطى رب الأرض كراء السنين التي زرعها المتكاري على حساب ما أقر له به من كراء الأرض على عشر سنين بخمسين ديناراً إذا كان ذلك يشبه ما يتكارى به الناس، فإن لم يشبه ذلك كراء الناس فيما يتخابون به وكان الذي قال صاحب الأرض يبنه، فالقول قول رب الأرض مع يعينه، وإن يتغابون به وكان الذي قال صاحب الأرض يبنه، فالقول قول رب الأرض مع يعينه، وإن ويضمخ عنه ما بقي من السنين، وإنها فسخ عنه كراء ما بقي من السنين التي أقر بها رب الأرض لان المتكاري ادعاها بأقل مما أقر به رب الأرض ، وإنما صدق صاحب الأرض حين قال: لم أكرك إلا خمس سنين لان الرجل لو أكرى دابته إلى بلد فقال صاحبها: إنما النابية، وكذلك قال لي مالك: فهذه السنون القول قول صاحب اللدابة في النابية، وكذلك قال لي مالك: فهذه السنون القول فيها قول رب الأرض مثل ما مجمل الخيل فقال صاحب الدارة ول رب الدابة لأن الرجل لو اكترى منزله من ربحل فقال صاحب الدار إنها ما اكريه قول رب الدابة لأن الرجل لو اكترى منزله من ربحل فقال صاحب الدار عيمينه، وقد بلغني هذا القول في الدور عن مالك في المنتاذ في المنابة والكراء، وقد بلغني هذا القول في الدور عن مالك في المنتلاد في المنابة والكراء، وقد بلغني هذا القول في الدور عن مالك في المنتلاد في المنابة والكراء، وهذا إذا لم يكن نقد.

وقال غيره: وإذا كان نقد ، فالقول قول المكري مع يمينه إن كان يشبه ما قال: فإن لم يشبه ما قال وأشبه ذلك ما قاله المكتري كان القبول قول المكتري فيما سكن على حساب ما أقرّ به ورجع ببقية المال على المكري بعد يمينه على ما ادعى عليه ، ويمين المكتري فيما ادعى من طول المدة وإن لم يشبه ما قال واحد منهما حلفا جميعاً وكان على المكتري قيمة ما سكن وإن أشبه ما قالا جميعاً، فالقول قول رب الدار المنتقد بعد يمينه على ما ادعى عليه ولم يكن للمكتري أن يسكن إلا ما أقرّ به المكري.

قال سحنون: وقد ذكر ابن وهب أكثر هذا إذا انتقد عن مالك وهذا أصــل فرد إليــه كل ما خالفه في الأكرية أكرية الرواحل والعبيد والدور والأرضين وغير ذلك .

قلت: ارايت إن زرعت ارضاً فقال رب الأرض: لم آذن لك أن تزرع أرضي ولم أكركها وادعيت أنا أنه أكراني؟ قال: القول قول رب الأرض مع يمينه إلا أن يكون رب الأرض قد علم به حين زرع أرضه فلم يغير عليه وهذا رايعي.

قلت: فإن لم يعلم به رب الأرض وقد مضت أيام الزراعة؟ قال: يكون له أجر مثل أرضه ولا يقلع زرعه لأن أيام الزراعة قد مضت، فإن كان قد علم رب الأرض بأن الزارع قد رزع في أرضه تقوم عليه بذلك البينة أو يأبى اليمين إذا لم يكن عليه بينة ويدعي

صاحبه عليه الكراء فيحلف صاحبه فإنه يكون لرب الأرض في هذا الوجه الكراء الذي أقرّ به المتكاري إلا أن يأتي المتكاري بأمر لا يشبه ولا يكون له في هذا الموجه إذا علم مشل كراء أرضه، إنما له ما أقر به المتكاري إذا أتى بأمر يشبه ، فيكون القول فيه كمـا وصفت لك، سحنون.

وقـال غيره: لـه مثل كـراء أرضه علم بـه أو لم يعلم بـه بعـد يمينـه على مـا ادعى المكتري إلا أن يكون ما أقرّ به المكتري أكثر فإن شاء رب الأرض أخذه.

قلت: أرأيت إن كان في إبان الزراعة ولم يعلم رب الأرض بـذلك ولم تقم للزارع بينة أن رب الأرض علم بذلك أو أكراه الأرض وحلف رب الأرض أنه لم يكره ولم يعلم بما صنع هذا الزارع في أرضه فقال: رب الأرض بالخيار إن أحب أخذ منه الكواء الذي أقر له به، وقال غيره: أو كراء مثل أرضه.

قال ابن القاسم: وإن أبى كان له أن يأمر الـزارع أن يقلع زرعه إلا أن يتـراضيـا بينهما على أمر حلال فينفذ بينهما.

قلت: إن قال هذا المذي قضيت عليه بقلع زرعه: لا أقلع الزرع وأنا أتركه لوب الأرض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيشاً، وأراه جائزاً إذا رضى به رب الأرض.

قال ابن القاسم: وإذا لم يكن للزارع في قلعه منفعة لم يكن للزارع أن يقلعــه ويترك لرب الأرض إلا أن يأبي من ذلك رب الأرض أن يقبله فيأمر الزارع بقلعه.

#### في تقديم الكراء

قضها من الحبت إن أكريت أوضاً من رجل فقيضها مني أيجب لي الكراء حين قبضها أم إذا زديها أو حتى يرفع زرعه منها؟ قال: إن كان لأهل البلد سنة في كراء الأرض حملواً على ذلك وإلا نظر، فإن كانت الأرض مما تزرع مرة واحدة وقعد رويت مثل أرض مصر التي إنما ربها من النيل وليس تحتاج إلى المطر، فإذا قبض الأرض وقد رويت لزمه نقد إلكراء، فإن كانت مثل الأرضين التي تحتاج إلى السقي ولا يتم الزرع إلا بالسقي بعدما يزرع أو من أرض المطر التي لا يتم زرعها إلا بالمحل فيما يستقبل بعدما زرع لم ينقده الكراء إلا بعد تمام ذلك. وقال غيره: إذا كانت من أرض السقي وكان السقي مأموناً وجب له كراؤه نقداً.

قال ابن القاسم: وإن كانت أرضاً تزرع بطوناً مثل القضب والبقول وما أشبهه أعطاه

كل ما سلم بطن منها بقدر ذلك، وقال غيره: يعطيه ما ينوب البطن الأول نقداً.

قال ابن القاسم: وإنما خالف كراء الأرض التي تسقى من ماء العيون والآبار والمطر كراء الدور والإبل لأن الدور والإبل إذا تشاحوا في القد ولم يشترطوا ولم تكن لهم سنة يحملون عليها فإنما يعطيه من الكراء بقدر ما سكن في المدار أو سار من الطريق على الإبل لأنه لو إنهدمت المدار أو ماتت الإبل كان المتكاري قد أخمذ بعض كرائه، فإن الأرض التي تسقى إن انقطع ماؤها أو احتست عنها السماء فهلك زرع المتكاري لم يكن قابضاً لشيء مما أكبرى من الأرض ولم يكن عليه شيء من الكراء فمن هنهنا ليس لرب الأوض أن ياخذ من المتكاري كراء حتى يتم بطن فياخذ منه من الكراء بحال ما وصفت لك وهذا في غير العيون المأمونة لأنه لو نقده الكراء ثم قحطت أرضه من الماء اتبعه بما ولدور ما لم يسكن المتكاري أو يركب لأنه لم يقبض ذلك كله، وإنما يكون قابضاً لما مكن أو سار لأنه لو نقده ثم مات البعير أو انهدمت الدار صار لطلبه به ديناً.

### في الرجل يكتري الأرض الغرقة والنقد في ذلك

قلت: أرأيت إن أكريته أرضي هذه وهي غرقة على أنه إن نضب الماء عنها فهي له بما سمينا من الكراء وإن ثبت الماء فلا كراء بيننا؟ قال: هذا جائز إن لم ينقد الكراء، فإن نقد الكراء لم يصلح لأن هذا غير مأمون لأنها بحال ما وصفت لك غرقة يخاف عليها أن لا ينكشف الماء عنها إلا أن تكون أرضاً لا يشك في انكشاف الماء عنها فلا بأس به.

وقال غيره: إذا خيف أن لا ينكشف الماء عنها لم يجز أيضاً بغيـر نقد لمـا أعلمتك مما يمنع به الرجل ملكه.

### في إلزام مكتري الأرض الكراء في الكراء الفاسد

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً أو داراً كراءا فاسداً فلم أزرع الأرض ولم أسكن الدار حتى مضت السنة إلا أني قد قبضت ذلك من صاحبه أيكون علي الكراء لصاحبه أم لا في قول مالك؟ قال: يلزمك كراء مثل الدار، وكراء مثل الأرض عند مالك لأنك حين فيضت ذلك فقد لزمك الكراء وإن لم تزرع وإن لم تسكن، وكذلك المدابة إذا اكتريتها كراء فاسداً فاحتبستها.

قلت: فإن لم أقبض الأرض ولا الدار ولا المدابة من صاحبها لم يكن عليٌ شيء؟ قال: نعم لا شيء عليك. قلت: أرأيت إن استأجر الرجل أرضاً ليزرعها فلم يجد البـذر أيكون هـذا عذراً لـه في قول مالك أم لا؟ قال: لا يعذر عند مالك بهـذا، والكراء عند مالك في هذا وغيـره لازم وإنما هو عند مالك بيع من البيوع لا ينتقض بما ذكرت ولا يغيره ولا بموت أحدهما ولا بموتهما جميعاً ولا ينقض الكراء بشيء من الأشياء.

قلت: وكذلك لو أخذه السلطان فحبسه في السجن عن زراعتها أيكون عليه الكراء في قول مالك؟ قال: نعم في رأيي، ولكن ليكرها إن لم يقدر على أن يزرعها هو.

### في اكتراء الأرض كراءً فاسداً

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً إجارة فاسداً ما عليّ؟ قـال: عليك كـراء مثلها عنـد مالك.

قلت: وإن كمان كراء مثلهما أكثر أو أقـل مما استناجرتهما به؟ قـال: نعم هذا قـول مالك.

### في اكتراء الأرض بالطعام والعلف

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضاً بشيء من الطعام مما لا تنبته الأرض مثل السمن. والعسل والجبن واللبن أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يجوز ذلك.

قلت: لم كرهه مالك وليس في هذا محاقلة؟ قال: إذا تنيف هذا في الكراء أن يكون القمح بالقمح خيف أن يكون أيضاً القمح بالعسل والسمن إلى أجل فملا خير في ذلك قال: وكذلك فيما بلغني فسره مالك.

قلت: أرأيت إن تكاريت الأرض بالملح أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك.

قلت: ولا بالأشربة كلها النبيذ وغيره من الأنبذة؟ قال: قال مالك: لا يجوز بالعسل والسمن ولا بالثمر والملح ولا بالصبر فالأنبذة عندي بهذه المعنزلة.

قلت: أرأيت إن تكاريت أرض بزيت الجلجلان أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك لأن هذا طعام.

قلت: أيجوز بزيت زريعة الكتان؟ قال: قال لي مالك: لا يجوز أن يتكارى الأرض بالكتان فرأيت بذلك زريعته أشد. قلت: أفتكره أيضاً أن تكرى الأرض بالقطن؟ قال: أكرهه لأن القطن عندي بمنزلة الكتان.

قلت: فيكره أن يكري الأرض بالأصطبة؟ قال: إنسا سألنا مالكاً عنه مجملًا ولم نسأله عن الأصطبة، فالأصطبة وغير الأصطبة سواء.

قلت: لم كره مالك أن تكرى الأرض بالكنان هذا الطعام كله قد علمنا لم كرهـه مالك لأنه يدخله الطعام بالطعام عنده، فالكتان لم كرهه مالك، والكتان لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام إلى أجل؟ قال: قال لي مالك: أكره أن تكرى الأرض بشيء مما يخرج منها وإن كان لا يؤكل.

قال ابن القاسم: فوجه كراهية مالك ذلك أنه يخاف عليه أن يستأجرهـا بشيء مما تنبت الارض فيزرع ذلك فيها فتكون هذه المحاقلة يستأجرها بكتان فيزرع فيها كتاناً.

قلت: أرأيت إن اكترى الأرض بالتين أو بالقضب أو بالقرظ وما أشبهم من العلوفة أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك في الكتان: أنه لا يجوز، فـالقرظ والقضب والتين عندى بهذه المنزلة.

قلت: وكذلك إن أكراها باللبن والجبن؟ قال: نعم لا يجوز ذلك عند مالك.

قلت: أرايت إن أكراها بالشأة التي هي للحم أن بالسمك أو بطير الساء الذي هـو للسكين أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يعجبني هذا ولا يجوز هذا لأن مالكاً قال: لا تكرى أرض بشىء من الطعام وأرى هذا من الطعام عندي.

قـال: وقال مـالك: ولا تكرى الأرض بشيء من الـطمـام وأرى هـذا من الـطمـام عندي، قال وقال مالك: ولا تكرى الأرض بشيء من الطعام وإن كـان مما لا يخرج منها لأن هذا عندي من الطعام الذي لا يخرج منها.

قلت: أرأيت الفلفل أهو عندك من الطحام فلا يجوز أن تكرى به الأرض؟ قال: قال مالك في الفلفل: أنه لا يجوز اثنان بواحد لأنه طعام ولا يباع حتى يستوفي لأنه طعام ولا تكرى الأرض به.

قلت: فإن أكراها بلبن في ضروع الغنم أيجوز؟ قال: قال مالك: لا تكرى الأرض بشيء من الطعام فلا يجوز هذا.

مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسـول الله ﷺ نهى عن

المعزابنة والمحاقلة، والمزابنة اشتراء التمر بالتمر، والمحاقلة اشتراء الزرع بـالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة.

قال مالك، عن ابن شهاب وسألته عن كراثها بالذهب والورق فقال: لا بأس به.

ابن وهب، وأخبرني أبو خزيمة عبد الله بن طريف عن عبد الكريم بن الحارث عن ابن شهاب: أن رافع بن خديج أنى قومه بني حارثة فقال: قد دخلت عليكم السوم مصيبة قالوا: وما ذلك؟ فقال: فهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض.

قال ابن شهاب: وسئل رافع بن خديج بعد ذلك كيف كانوا يكرون الأرض، فقال: بشيء من الطعام مسمى، ويشترطون أن لنا ما نبت بماذيانات الأرض وإقبال الجداول.

مسلمة أنه سمع الأوزاعي يقول: سمعت صولى لرافع بن خديج يقول: سمعت رافع بن خديج يقول: نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقاً فقال: قال لنا ما تصنعون بمحاقلكم؟ قلنا: نؤاجرها عن الربع والأوسق من النمر والشعير فنهى عن ذلك.

وأخبرني جربر بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن سليمان بن يسار، عن رافع بن خديج بنحو هذا وقبال: قال وسول اش ﷺ: ومن كانت لـه أرض فليزرعهـــا أو ليزرعهــا أخاه، ولا يكرها بالثلث ولا بالربع ولا يظعام مسمى،

هشمام بن سعد، أن أبـا الزبيـر حـدثـه قـال: سمعت جـابـراً يقــول: كنـا في زمن رسول الله ﷺ ناخذ الارض بالثلث وبالربع وبالماذيانات فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك.

اللبث، عن ربيعة، وإسحاق بن عبد الله، عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال: نهى رسول الله 義 عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها فسأله عن كرائها بالذهب والورق فقال: لا بأس بكرائها بالذهب والهرق.

### في اكتراء الأرض بالطيب والحطب والخشب

قلت: أرأيت الأرض أيجوز أن أتكاراها بجميع الـطيب؟ قال: أما بالـزعفران فـلا يجوز لأنه مما تنبت الأرض فما كان من الطيب مما يشبه الـزعفران فـلا يجوز ولا يجـوز بالعصفر.

قلت: والعود والصندل وما أشبههما أيجوز وهذا مما تنبت الأرض أن أتكارى بـه الأرض؟ قال: لا أرى بأساً بالعود والصندل وما أشبههما. قلت: فكذلك إن اكتريت الأوض بالحطب وبالجذوع وبالخشب؟ قـال: لا أرى به باساً.

قلت: أتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن مالك؟ قال: أما الخشب فهو قول مالك إنه لا بأس به، وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك، ولكن قد قال مالك ما قد أخبرتك به أنه قال: لا تكرى الأرض بشيء مما تنبت الأوض وإن كان لا يؤكل.

مــالـك بن انس، واللبث، وعبــد الله بن طـريف أبي خــزيمـة أن ربيعــة بن أبي عبـد الرحمن حدثهم عن حنظلة بن قيس الدرقي أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع بالذهب والورق فقال: لا بأس بكرائها باللهب والورق.

ابن وهب، عن عبد الله بن عمر، عن نافع أن ابن عمر كان يكري أرضه بـالدنــانير والدراهم.

رجال من أهمل العلم، عن ابن المسبب وسالم بن عبد الله والقساسم بن محصد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر ولده وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة: أنهم كانوا لا يرون بكراء الأرض البيضاء بالدنانير والدراهم بأساً.

ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يكري بياض أرضه.

قال مالك: وبلغني أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضاً فلم تـزل في يديـه حتى مات.

قال ابنه: فما كنت أرى إلا أنها لنا من طول ما مكثت في يدبه حتى ذكرها لنا عنـد موته.

انس بن عياض، وابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة: أن عروة كمان يكري أرضاً له أربع سنين بثمانين ديناراً إلا أن أبن أبي الزناد قال: بذهب.

وأخبرني عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن محمد بن كعب القرظي: أن عبد الرحمن بن عوف أعطى سعد بن أبي وقاص أرضاً له زارعه إياها على النصف فقال له رسول الله ﷺ: أتحب أن تأكل الربا ونهاه عنه.

ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن عطاء أنه قال في الرجل يعطي صاحبه الأرض البيضاء على النصف أو الربع فقال: لا يصلح. ٥٥١ الأرضين

### في اكتراء الأرض بالشجر والقصيل

قلت: أرأيت إن تكاريت منك أرضاً بشجر لي على أن لك الشجر بأصولها أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا بأس بهذا عندي إذا لم يكن في الشجر يوم تكارى الأرض ثمرة فإن كان فيها ثمرة لم يجز لأن مالكاً كره شراء الشجر وفيها ثمر بالطعام، وإن كان نقداً أو إلى أجل قال: ولأن مالكاً كره استكراء الأرض بشيء من الطعام.

قال ابن القاسم: ولو استرى أصل الأرض التي تكاراها بتلك الشجر وفيها ثمر لم يكن به بأس، كذلك قال لي مالك، لأنه لو إبتاع أرضاً بحنطة لم يكن بذلك بأس إذا تعجل الحنطة. قال: وإن أخر الحنطة إلى أجل فلا بأس به أيضاً، ولا بأس أن يشتري الرجل من الرجل نخلاً بثمر إلى أجل يستأخر فيه الأجل حتى يثمر فيه النخل وهو مثل اشتراء الشأة التي لا لبن فيها باللبن إلى أجل لأن اللبن يكون فيها بعد ذلك، ولو أن رجلاً باع كتاناً بثوب كتان إلى أجل يمكن أن يكون من الكتان ثوب لما كان فيه خير.

قال مالك: وهو من المزابنة، ولو باع شوب كتان بكتنان إلى أجل لم يكن به بأس لأن الثوب لا يكون منه كتان والكتنان يكون منه ثوب، ولمو باع كتناناً بشوب إلى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكتنان ثوب إلى ذلك الأجل لقربه فلا بأس به، ومن ذلك الشعير بالقصيل إلى أجل فلا خير فيه لأنه يخرج القصيل من الشعير إلا أن يكون إلى الأجل الذي لا يبلغ إليه القصيل فلا بأس به، قال: والقصيل بالشعير إلى أجل لا بأس به بعد الأجل أو قرب.

### في اكتراء الأرض بالأرض

قلت: أرأيت إن تكاريت أرضاً بارض اخرى اعطيته أرضي وأعطاني أرضه؟ قـال: لا بأس بذلك .

قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا أقوم على حفظه الساعة، ولا أرى به بأســًا، وقد سألت مالكاً عن الرجل يكري داره بدار فقال: لا بأس به .

قلت: وكذلك إن أكرى أرضه مني نزرعها العام بأرض لي يزرعها هو العام؟ قـال: لا أرى بذلك بأساً ولم أسمعه من مالك ولكنه رأيـي.

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضك هذه أزرعها العام بنفسي بـزراعتك أرضي هـذه الأخـرى بنفسك قـابلًا أيجـوز ذلك في قـول مالـك أم لا؟ قـال: ذلـك جـائـز إذا كـانت ه ه كتاب كراء الأرضين

الأرضيون مأمونة لأن النقد لا يصلح إلا في الأرضين المأسونة ولأن قبض الأرض نقداً بمنزلة النقم، وكذلك الذي يبيح السلمة الغائبة بسلمة حاضرة، ولا يجوز أن ينقد الحاضرة وإن كانت عرضاً بمنزلة الذهب والورق، وكذلك يقول غير واحد من العلماء.

### في اكتراء الأرض بدراهم إلى أجل

قلت: أرأيت إن تكاريت أرضك هذه السنة أزرعها بالف درهم أدفعها إليك على عشر منين على أن أقبض الأرض منك قابلاً فأزرعها قابلاً أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم.

قال سحنون: قد بيُّنا هذا ومثله في الكراء.

قال: وقال مالك: وكذلك العروض والحيوان وغيرهما، والثمار تكون ببلد فيشتريها من صاحبها على أن يأخذها بذلك البلد والثمن إلى أجل معلوم أبعد من ذلك.

قال: قال مالك: فلا بأس بذلك وليس هذا من وجه الدين بالدين.

### في الرجل يكري أرضه بدراهم إلى أجل فإذا حل الأجل أخذ مكانها دنانير

قلت: أرأيت إن أكريت أرضاً بدراهم إلى أجل فلما حل الأجل أخذت منه مكان الدراهم دنانير يداً بيد؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك.

### في الرجل يكري أرضه بدراهم إلى إجل فإذا حل الأجل أخذ مكانها طعاماً أو إداماً

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً بدراهم أو بدنانير إلى أجل فلما حل الأجل أخذت بذلك منه طعاماً أو إداماً أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك، وكل شيء كان لا يجوز لك أن تكري به أرضك فلا يجوز لك أن تصرف فيه كراء أرضك، وما كان يجوز لك أن تكري به أرضك فلا بأس أن تصرف فيه كراء أرضك.

# في الرجل يكري أرضه بدراهم ثم يشترط مكانها دنانير إلى أجل

قلت: أرأيت إن آجرت أرضاً بدراهم على أن آخذ بها دنانير ألى أجل بكل عشرين درهماً ديناراً أيجوز هذا الكراء في قول مالك؟ قال: نعم هذا جائز عند مالك إذا سمى عدة الدراهم والدنانير فوقعت الصفقة بها. قلت: فإن وقعت الصفقة بالدراهم ثم اشترط الدنانير بعد وقوع الصفقة؟ قال: الكرام جائز بالدراهم واشتراطه الدنانيو بالدراهم باطل إلا أن يأخمذ بالمدراهم دنانيس يداً بيمد إذا حل الأجل.

قلت: فلو كانت الدراهم التي وقع الكراء بها إلى أجل فأخذ بها دنانير معجلة وإنما وقعت صفقة الكراء بالدراهم أيجوز هذا؟ قال: لا يجوز هذا.

قلت: وهذا كله قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن وقعت صفقة بدراهم إلى أجل على أن يعجل لـه بكـل عشـرين درهماً ديناراً أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نمم.

قلت: وكل صفقة وقعت في قول مالك فكان في لفظهما ما يفسد الصفقة وفعلهما حلال فإنك تجيز الصفقة ولا يلتفت إلى لفظهما؟ قال: نعم كذلك قال لى مالك.

#### في الرجل يكرى أرضه بدراهم وخمر صفقة واحدة

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً بدراهم وخمر صفقة واحدة أتجوز حصة الدراهم أم لا؟ قال: إذا بطل بعض, الصفقة هنهنا عطلت كلها.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا قوله.

قلت: وكل صفقة وقعت بحلال وحرام بطلت الصفقة كلها في قول مالك؟ قال: أما في مسألتك التي سألت عنها فإن الصفقة كلها تبطل عند مالك، وأما لو أن رجلًا باع عبداً بمائة دينار على أن يقرضه المشتري مائة دينار أخرى فإن هذه الصفقة تبطل جميعها إلا أن يرضى بائع العبد أن يدع السلف ولا يأخذه، فإن أبطل سلفه ورضي أن يأخذ المائة في ثمن عبده ويترك القرض الذي اشترط جاز اليم.

قلت: فإن قال الذي أكرى أرضه بخمر ودراهم: أنا أترك الخمر وآخذ المدراهم؟ قال: لا يجوز هذا. ألا ترى أنه لو اكترى الأرض بخمر أن ذلك لا يجوز، فكذلك إذا اكترى بخمر ودراهم صارت الخمر مشاعة في جميع الصفقة.

### في اكتراء الأرض بصوف على ظهور الغنم

قلت: أرأيت إن آجرت الأرض بصوف على ظهـور الغنم أيجـوز هـــذا في قـول مالك؟ قال: هو جائز عند مالك إذا كان يأخذ في جزازها.

قلت: فإن كان اشترط أن يأخـذ في جزازهـا إلى خمسة أيـام أو عشرة؟ قـال: هذا جائز لأن هذا قريب.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال لي مالك: شـراء الصوف على ظهـور الغنم إلى خمسة أيام أو إلى عشرة أجل قريب فلا أرى به بأساً.

#### في الرجل يكري أرضه بدراهم إلى أجل فإذا حل الأجل فسخها في عرض بعينه إلى أجل

قلت: أرأيت إن أكريت أرضي هذه بدراهم إلى أجل فلما حل الأجل أخذت منك ثيابًا بعينها أقبضها إلى ثلاثة أيام أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز عند مالك إلا أن يقبض النياب قبل أن يفترقا لأن هذا من وجه الدين بالدين.

قلت: فلم، وإنما هذا شيء بعينه، وإنما الدين بالدين ما كنان في ذمة الرجل؟ قال: هو وإن لم يكن في ذمته فهو يحمل محمل الدين بالدين، سحنون وكان البائع وضع له من ثمن الثياب على أن يؤخره بما حل عليه من الدين فصار كأنه سلف جر منفعة فصار ما أخر عنه يأخذ به سلعة بعينها إلى أجل.

### في الرجل يكري أرضه بثياب موصوفة إلى غير أجل

قلت: أرايت إن أكريته أرضي بثياب موصوفة ولم أضرب للثياب أجلاً أيجوزَ ذلك أم لا في قول مالك؟ قال: الكراء عند مالك بيع من البيوع، فلا يجوز هـذا الذي ذكـرت حتى يضرب للثياب أجلاً لأن التياب إذا اشتراها الرجل موصوفة ليست بأعيـانها لم يصلح إلا أن يضرب لها أجلاً عند مالك.

#### في الرجل يكتري الأرض أو الرجل يشتري السلعة ويشترطان الخيار

قلت: أرايت كل بيع أو كراء كان فيه المشتري بالخيار أو البائع أو كنان الخيار ببنهما جميعاً ولم يضربا للخيار أجلاً أتكون هذه صفقة فاسدة؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً، ولكن يرفع هذا إلى السلطان فيوقف الذي كان له الخيار، فإما أن يأخد وإما أن يترك إذا كان قد مضى للبيع مدة ما يختبر السلمة التي اشتراها إليه، وإن كان لم يختبر ضرب له السلطان بقدر ما يرى.

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً أو اشتريت سلعة على أني بالخيار والبائع أيضاً معي بالخيار نحن جميعاً بالخيار أيجوز هذا الشراء أو الكراء في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: فإن قال أحدهما: أنا أختار، وقال الآخر: أنـا أرد؟ قال: القــول قول من رد وهذا قول مالك.

## في الرجل يكتري الأرض على إن زرعها حنطة فكر اؤها مائة درهم وإن زرعها شعيراً فكر اؤها خمسون درهماً

قلت: أرأيت إن استأجرت من رجل أرضه هذه السنة، فإن زرعتها حنطة فكواؤها مائة درهم، وإن زرعتها شعيراً فكراؤها خمسون درهماً؟ قال: لا خير في هذه الإجارة لان الإجارة وقعت بما لا يعلم ما هي واحد منهما لا المتكاري ولا رب الأرض.

قال سحنون: وهذا من وجه بيعتين في بيعة.

#### في الرجل يكري الأرض بالثمنين المختلفين أيهما شاء المكترى أخذ أو المتكارى أعطى

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضك هذه السنة بعشرة أرادب من حنطة أو بعشرين إردباً من شعير على أن تأخذ أيهما شت أو على أن أعطيك أيهما شئت أنا إن شئت الحنطة وإن شئت الشعير؟ قال: لا يجوز هذا.

قلت: وإن كانت الحنطة أو الشعير حاضرة بعينها أو لم تكن بعينها فذلـك سواء ولا يجوز؟ قال: نعم ذلك سواء ولا يجوز.

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضاً بهذا الشوب أو بهذه الشاة بخيار أحمدهما أيجموز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك من وجهين من وجه أنه غمرر ومن وجه أنه بهمتان في بيعة.

قال: ولقد سألت مالكاً عن الشاة يشتريها الرجل بهيذه السلعة أو بهيذه الاُخرى يختار أيتهما شاء والسلعتان معا يجوز أن تسلف واحدة منهما في الاُخرى؟ قال مالك: لا يجوز هذا إذا كان ذلك يلزم المشتري أن يأخذ بأحد الثمنين أو يلزم البائع أن يبيع بأحد الثمنين فأما إن كان إن شاء البائع باع وإن شاء تركوإن شاء المشتري أخذ وإن شاء ترك فلا بأس بذلك.

### في الرجل يكري أرضه من رجل يزرعها فما أخرج الله منها فبينهما نصفين

قلت: أرأيت إن أكريت أرضاً من رجل يزرعها قضباً أو قصيلًا أو بقلًا أو قمحاً أو

شميراً او قطنية فما اخرج الله منها من شيء فـذلك بيني وبينـه نصفين أيجوز هـذا أم لا؟ قال: قال مالك: إن ذلك لا يجوز.

قلت: فإن قال: فما أخرج الله منها من شيء فهد بيني وبينك نصفين وعلى أن الأرض بيني وبينك نصفين أيجوز أم لا؟ قال: قال مالك: ذلك غير جائز.

قلت: فمإن قال لـه اغرسها نخلًا أو شجراً فإذا بلغت النخل كذا وكـذا سعفة أو الشجر إذا بلغت كذا وكـذا، فالأرض والشجر والنخل بيني وبينـك نصفين؟ قـال: قـال مالك: ذلك جائز.

قلت: فإن قال: الشجر بيني وبينك نصفين ولم يقبل الأرض بيني وبينك نصفين أيجوز هذا في قول مالك أم لا؟ قال: إن كان اشترط أن له موضعها من الأرض فذلك جائز، وإن كان لم يشترط أن له موضع أصلها من الأرض وشرط له ترك النخل في أرضه حتى بيلم. فلا أرى ذلك جائزاً ولم أسمعه من مالك.

### في الرجل يكري أرضه من رجل يزرعها حنطة من عنده على أن له طائفة أخرى من أرضه

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل أرضاً لمي يزرعها بحنطة من عنده على أن لــه هذه الطائفة الأخرى من أرضي يزرعها أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا خير في هذا لأن هذا أكرى أرضه بما تنبت الأرض فلا خير في ذلك.

قلت: فإن قال له: اغرس لي أرضي هذه نخلاً أو شجراً بهذه الـطائفة الأخــرى من أرضي أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: هذا جائز عند مالك.

قلت: لم أجاز مالك هذا والنخل والشجر مما تنبت الأرض؟ قال: ليس هذا طعاماً وإنما كره مالك أن تكرى الأرض بشيء مما تنبت الأرض من الطعام أو بشيء مما تنبت من غير الطعام أو بشيء مما لا تنبته من الطعام، والأصول عندي بمنزلة الخشب ولا أرى باساً أن يكرى بها.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل أرضي يزرعها بحب من عندي على أن له طائفة أخرى من أرضي ليس هو مما يزرع لي؟ قال: قال مالك: هذا جائز.

# في اكتراء ثلث الأرض أو ربعها أو اكتراء الأرض الأذرع

قلت: أرأيت إن استأجرت ثلث أرض أو ربعها أيجوز هذا؟ قال: نعم.

قلت: أسمعته من مالك؟ قال: لا ولكن الكراء بيم من البيوع فلا بأس أن يكري ربعها أو خمسها، قال: ولقد بلغني عن مالك ولم أسمعه منه أنه قال في رجل أكرى ربع داره أو خمس داره: إنه لا بأس بذلك.

قلت: أيجوز لي أن أستأجر الأرض بالأفرع؟ قبال: إن كانت الأرض مستوية فملا بأس بذلك، فإن قبال له: أكريك مائة ذراع من أرضي من موضع كمذا وكذا فملا بأس بذلك، وإن كانت الأرض, مختلفة ولم يسمً له موضعًا معلماً فلا خير في ذلك.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي، وقال غيره: وإن كانت الأرض مستوية فلا يجوز له حتى يسمي له الموضع وهذا رأيسي.

#### في الرجل يكتري الأرض البيضاء للزرع وفيها نخل أو شجر

قلت: أرأيت إن استأجرت أرضاً بيضاء للزرع وفيها نبذ من نخل أو شجر لمن تكون ثمرة تلك الشجر ألرب الأرض أم للمستأجر في قول مالك؟ قال: الشمر لرب الأرض إلا أن يكون الشجر الثلث فادني فاشترطه المتكاري فيكون ذلك له، فإن كان أكثر من الثلث فاشترطه لم يجز ذلك وكان الكراء فاسداً.

قلت: فإن كانت الثمرة أكثر من الثلث فاشترطها وزرع على هذا؟ قال: الثمرة عند مالك لصاحبها ويقوم على المتكاري كراء الأرض يغير ثمرة ويعطي المتكاري أجر ما سقى به الثمرة إن كان له عمل أو سقى.

قلت: أليس إنما عليه قيمة كراء الأرض التي تزرع؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه أو بقبل لم يبد صلاحه وذلك شيء قبل فالت؟ قال: وذلك شيء قبل فاشترطته لفسي حين اكتريت الأرض أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: إن كان الشيء التافه السير جاز ذلك ولست أبلغ به الثلث لأن مالكاً قال في في الرجل يتكارى الأرض أو الدار وفيها النخلات أو السدرة أو الدالية وفيها ثمر لم يبد صلاحه ويشترطه لنفسه أو لا ثمر فيه فاشترط ما يخرج من ثمرها لنفسه قال: قال مالك: إذا كان الشيء اليسير لم أربه بأساً.

قال: وقال مالك: لا يجوز في هذه المسألة أن يشترط صاحب الأرض ولا صاحب الكراء نصف ما في شجرة أو نصف ما يخرج منها كما يجوز لمساقي النخل أن يشترط نصف ما يزرع في البياض إذا كان البياض تبعاً للأصل ولا يجوز في هذا أن يشترط

نصف الثمر أو نصف ما يخوج منها، قـال مـالـك: لأن ذلـك بيـع الثمر قبـل أن يبـدو صلاحه.

### في الرجل يكري أرضه ويشترط على المكتري تكريبها أو تزبيلها أو يشترط عليه حرثها

قلت: ارأيت إن اكريتك أرضي هـذه السنة بعشـرين ديناراً واشتـرطت عليك أن لا تزرعها حتى تكربها ثلاثة مرات فتزرعها في الكراب الرابع، وفي هذا منفعة لـرب الأرض لان أرضه تصلح علم هذا؟ قال: نعم هذا جائز.

قلت: ارأيت إن أكريته أرضي وشرطت عليه أن يزبلها؟ قال: إذا كان الذي يزبلها به شيئاً معروفاً فلا باس بذلك لأن مالكاً قال: لا باس بالكراء والبيع أن يجتمعا في صفقة احدة

قلت: أرايت إن استأجرت منك أرضاً بكذا وكذا على أن على رب الأرض حرثها إيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم يجوز.

### في اكتراء الأرض الغائبة والنقد في ذلك

قلت: ارأيت إن اكتريت منك داراً ولم ارها، أو اكتريت منك أرضاً ولم أرها أيجوز هذا الكراء في قول مالك أم لا؟ قال: إذا وصفاها فذلك جائز لأن مالكاً قال: الكراء بيح من البيوع، وقال في البيوع: لا يجوز بيع السلمة الغائبة إلا أن يكون المشتري قـد رآها أو اشتراها على صفة، فكذلك الأرض والدور في الكراء إنما يجوز الكراء إذا رآها أو وصفت له، قال: وهذا قول مالك في الدور والأرضين.

قلت: أرأيت إن رأيت أرضاً أو داراً منذ عشـر سنين فاكتـريتهـا على تلك الـرؤيـة أيجوز ذلك أم لا في قول مالك؟ قال: ذلك جائـز عند مـالك إذا كـان بين اكترائـه ونظره إليها الأمر القريب.

قــال ابن القاسم: وقــال لي مالــك: ولو اشتــرى رجــل داراً في بلد غــالبــة عنــه إذا وصفت فذلك جائز والنقد في الدور والأرضين لا بأس به لانه مأمون عند مالك.

### في الرجل يكري مراعي أرضه

قلت: أرأيت الرجل أله أن يكري مراعي أرضه؟ قال: قال: لا بأس أن يبيع الرجل مراعي أرضه سنة واحدة ولا يبيعها سنتين ولا ثلاثة ولا يبيع مراعي أرضه حتى تطيب مراعيها ويبلغ الخصب أن يرعى فيها ولا يبيعه قبل أن ينبت خصبها.

أشهب: تخالفه في هذا الأصل.

# في الرجل يكري أرض امرأته والوصي يكري أرض يتيمه

قلت: أرأيت الرجل يؤاجر أرض امرأته ودورها بغيـر أمرهـا أيجوز ذلـك أم لا في قول مالك؟ قال: لا يجوز.

قلت: أسمعته من مالك؟ قال: لا ولكنه رأبي.

قلت: أرأيت لو أن يتيماً في حجري تكاريت أرضه لأزرعها لنفسي أيجـوز هذا في قول مالك؟ قال: قال: لا أحب للوصي أن يشتري من مال اليتيم شيئاً، فهذا مثل ذلك.

قلت: أرأيت إن ترك مثل هذا واكترى الوصي في مسألني؟ قبال: قال مالك: إذا اشترى الوصي من مال اليتيم شيئاً لنفسه فأرى أن يعاد في السوق، فيان زادوه باعموه وإلا الزم الوصي بالذي اشترى فكذلك الكراء عندي إلا أن يكون قيد فاتت أيام الكراء فيسأل أهل المعرفة بالأرض، فإن كان فيها فضل غرمه الوصي وإن لم يكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكترى به.

### في الرجل يكري الأرض فيزرعها ويحصد زرعه فينتثر من زرعه في أرض رجل فينبت قابلًا

قلت: أرأيت إن زرعت أرض رجل شعيراً فحصدت منها شعيراً فانتشر منه حب كثير فنبت قابلاً في أرضه لمن يكون ذلك؟ قال: أراه لرب الأرض، ولا يكون للزارع شيء لأني سمعت مالكاً وسشل عن رجل زرع أرضاً فحمل السيل زرعه إلى أرض رجل آخر فنبت في أرضه؛ قال مالك: لا شيء للزارع وأرى الزرع للذي جره السيل إليه.

# في الرجل يشتري الزرع الذي لم يبد صلاحه على أن يحصده ثم يكتري الأرض,عدذلك فيريد أن يتركه

قلت: أرأيت لو اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه فياستأذنت رب الأرض في أن أترك الزرع في أرضه فأذن لي بذلك أو اكتريت الأرض منه أيصلح لي أن أقر الزرع فيها حتى يبلغ في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يجوز.

قلت: أرأيت لـو أني اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الأرض أيجوز لي أن أدع الزرع حتى يبلغ؟ قال: ذلك جائز عندي ولم أسمعه من مالك.

### في الرجل يكتري الأرض بالعبد أو بالثوب أو بالعرض بعينه فيزرع الأرض ثم تستحق الأرض أو العبد أو الثوب

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً بعبد أو بشوب فزرعت الأرض واستحق العبد أو الثوب ما يكون على في قول مالك؟ قال: عليك قيمة كراء الأرض.

قلت: أرأيت إن اكتريتها بحديد بعيته أو برصاص بعيته أو بنحاس بعيته فاستحن ذلك الحديد أو النحاس أو الرصاص وقد عرفنا وزنه أيكون علي مثل وزنه أو يكون عليً مثل كراء الأرض؟ قال: إن كان استحقاقه قبل أن يزرع الأرض أو يحرثها أو يكون له فيها عمل يفسخ الكراء، وإن كان بعدما أحدث فيها عملاً أو زرعاً كان عليه كراء مثلها.

### في اكتراء الأرض من الذمي

قلت: أرأيت النصرائي أيجوز لي أن أكتري أرضه? قبال: قال مالك: أكره كراء أرض الجزية، قبال: وأما إذا أكرى المسلم أرضه من ذمي فلا يأس بذلك إذا لم يكن الذمي يغرس فيها شجراً يعصر منها خمراً.

### في الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكريها من رجل آخر سنة أخرى بعد السنة الأولى

قلت: أرأيت إن أكريت رجلًا أرضي هـله السنة ثم أكـريتها من رجـل آخـر سنـة أخرى بعد الأولى؟ قال: ذلك جائز في قول مالك.

سحنون: وقد وصفنا مثل هذا.

### في الرجل يكتري أرضاً من أرض الخراج من رجل فيجور عليه السلطان

قلت: أرأيت الأرض إذا اكتريتها من رجل فأتاني السلطان فأخذ مني الخراج فجار علي أيكون لي أن أرجع بذلك على الذي أكراني الأرض في قول مالك؟ قال: أرى إن كان رب الأرض لم يؤد الخراج إلى السلطان ولم يأخذ السلطان منه شيئاً فـأرى أن يرجع عليه بخراج الأرض ولا يرجع عليه بما جار عليه السلطان، وإن كان السلطان قد أخمذ منه فلا أرى أن ترجع عليه بشيء وإنما يرجع عليه بالحق من ذلك ولا يلتفت إلى ما زاد السلطان على أصل الخراج من ذلك.

### في متكاري الأرض يفلس

قلت: أرأيت إن أكريت رجلًا أرضاً فزرعها ولم أنتقد الكواء نفلس المكتري من أولى بالزرع؟ قال: قال مالك: رب الأرض أولى بالزرع من الغرماء حتى يستوفي كراءه، فإن بقى شىء كان للغرماء.

قلت: ولم قال مالك ذلك؟ قال: لأن الزرع في أرضه وهو أولى به، قال: وكذلك الرجل يكري داره سنة فيفلس المكتري إن الذي اكترى أولى بسكنى الدار، وإن كمان لم يسكن فهو أولى بجميع السكتى وكذلك قال مالك في الإبل: يتكاراها الرجل يحصل عليها بره إلى بلد من البلدان فيفلس الجمال أو البزاز أيهما فلس، إن فلس الجمال فالبزاز أولى بالإبل حتى يستوفي ركوبه إلا أن يضمنوا الغرماء حملانه ويكتروا له من أملياء ثم يأخذون الإبل فيبيعونها في دينهم، وإن أفلس البزاز فالجمال أولى بالبنر إذا كان في يعتوفي كراء.

قال سحنون: معناه إذا كان مضموناً وقد قال غيره: لا يجوز أن يضممن الغرماء حملانه.

قلت: أرأيت إن كمان أكراه إلى مكة ففلس البنزاز ببعض المناهل كيف يصنع الجمّال؟ قال: الجمّال أحق بالبرّ حتى يستوفي كراءه إلى مكة ويباع البز ويقال للغرصاء اكتروا الإبل إلى مكة إن أحببتم في مثل ما كان لصاحبكم وهذا قول مالك.

وقال مالك: ولو تكارى من رجل أرضه ثم مات الـزارع كان صـاحب الأرض أسوة الغرماء، وإن أفلس الزارع فصاحب الأرض أولى بالزرع، ومن تكارى إبلاً فحمل عليها متاعاً أو دفع إلى صانع متاعاً يصنعه أو يخيطه أو يغسله كان المكري أو الصانع أولى بما في أيديهم في الفلس والموت من الغرماء.

### في الإقالة في كراء الأرض بزيادة دراهم

قلت: أرأيت لـو أني اكتريت أرضاً من رجل فنـدمت فطلبت إليـه أن|يقيلني فـأبيى فزدته دراهم أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نعم لا بأس بذلك عند مالك.

تم كتاب الدور الأرضين من المدونة الكبرى ويليه كتاب المساقاة.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

### كتاب المساقاة

# في المساقاة وما يجوز من استثناء البياض

قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت إن أخذت نخلًا مساقاة على أن لي جميع ما أخرج الله منها قال: قال مالك: لا بأس بذلك. قلت: لم أجازه مالك؟ قال: لأنه إنَّما هو بمنزلة المال، يدفعه إليك مقارضة على أن لك ربحه، ولأنه إذا جاز له أن يتـرك لك نصف الثمرة بعملك في الحائط، جاز أن يترك لك الثمرة كلها. قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل نخلًا مساقاة، منها ما يحتاج إلى السقى، ومنها ما لا يحتاج إلى السقى، فـدفعتها معاملة على النصف كلها صفقة وأحدة؟ قال: لا بأس بـذلك. قلت: أرأيت المساقاة، أتجوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قــول مالــك؟ قال: نعم. ابن وهب عن عبـد الله بن عمر وغيـره، عن نافـع عن ابن عمر أن رســول الله ﷺ عامــل يهود خيبـر بشطر مـا يخرج منهـا من زرع أو ثمر. قـال: قال مـالك: وكــان بياض خيبــر تبعــاً لسوادها، وكان يسيراً بين أضعاف السواد. الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال: لا بأس أن يعطى الرجل الرجل حائطه، يسقيه على النصف أو على الثلث أو أقل من ذلك أو أكشر. فأماً أن يساقيه بكيل معروف فلا. ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم، عن عثمان بن محمد بن سويد الثقفي، عن عمر بن عبد العزيز، أنه كتب إليه في خلافته، وعثمان على أهل الطائف في بيع الثمر وكراء الأرض: أن تباع كـل أرض ذات أصل بشـطر ما يخـرج منها، أو ثلثه أو ربعه أو الجزء مما يخرج منها بما يسراضونـه. ولا تباع بشيء ســوى مّا يخرج منها. وأن يباع البياض الذي لا شيء فيه من الأصول بالـذهب والورق. ابن وهب وأخبرني من أثق به من أهل العلم قال: سمعت رجالًا من أهل العلم يقولون في الأرض يكون فيها الأصل والبياض: أيهما كان ردفاً ألغي، واكتريت بكراء أكثرهما إن كـان

كتاب المساقاة

البياض أفضلهما اكتريت بالـذهب والورق. وإن كـان الأصل أفضلهمـا، اكتريت بـالجزء ممّا يخرج منها من ثمره، وأيّهما كان ردفاً الني وحمل كراؤه على كراء صاحبه.

#### مساقاة النخل الغائبة

قلت: أرأيت إن ساقيت رجلاً حائطاً لي بالمدينة، ونحن بالفسطاط، أتجوز هذه المساقاة فيما بينكما، لأن مالكاً المساقاة فيما بينكما، لأن مالكاً قال: لا بأس أن بين الرجل نخلاً، يكون له في بعض البلدان، ويصف النخل إذا باع، فإن لم يصف النخل حين باع، فلا يجوز البيع، فكذلك المساقاة عندي. قلت: أرأيت إن خرجت إلى المدينة، أريد أن أعصل في الحائط الذي أخذته مساقاة. أين نفقتي؟ وعلى من هي؟ قال: عليك نفقتك، ولا يشبه هذا القراض لأنه ليس من شأن العامل في الحائط أن تكون نفقته على رب الحائط.

### رقيق الحائط ودوابه وعماله

قلت: أرأيت الرجل يأخذ التخل والشجر مسافاة، ايكون جميع العصل عن علد العمل في العسائق في قول مالك؟ قال: نعم، إلاّ أن يكون في الحائظ وواب أو غلمان كانوا يعملون في الحائظ واب أو غلمان كانوا يعملون في الحائظ، فلا يأس بذلك. قلت: أرأيت إن لم يشترطهم المساقي في الحائظ وأراد رب المال أن يخرجهم من الحائظ، أيكون ذلك لرب المال في قول مالك؟ قال: قال مالك: أما عند معاملة والمشراطه، فلا يبغي له أن يخرجهم، ولا يبغي له أن يقول: أذَفَعَ إليك الحائظ مساقاة، على أن أخرج ما فيه من دوايي وظلمائي. ولكن أن تقول: أذَفَعَ إليك الحائظ مساقاة أي على أن أخرج ما قله من دوايي وظلمائي. ولكن أن يشترطهم ربّ الحائظ على المساقاة، إذا رفع إليه حائظه مساقاة؟ قال: لأنه يصير من أن شترط على ربّ المال، الملاء والحبال وأجر يعمل معي في الحائظ أو جداً من عبيد ربّ المال، بعمل معي في الحائظ أو جداً من عبيد ربّ المال يعمل معي في الحائظ على الحائظ على المساقاة، قال: كل شيء ليس في الحائظ أو جداً من عبيد ربّ المال يعمل معي في الحائظ يوم أخذت الحائلة المالية ما أن يشترط على ربّ المال شيء من ذلك، إلا أن يكون الشيء التافه المساؤاة، المعار م المال الذيء من ذلك، إلا أن يكون الشيء التافه المساؤاة، فلا يصلح أن يشترط على ربّ المال الذية أو الغلام. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نحم.

قلت: ولمَم كره مالك للعامل أن يشترط على ربّ المال ما ذكرت لك؟ قىال: لانها زيادة ازدادها عليه. قلت: أرأيت التّافه السِير لِمَ جـوَزته؟ قىال: لأن مالكـأ أيضاً، جـوَز لربّ المال أن يشترط على المساقي، خم العين، وسـرو الشرب، وقـطع الجريـد، وأبار النخل، والشيء اليسير في الضفيرة بينها، ولـوعظمت نفقته في الضفيرة، لم يصلح لهـا \$10 كتاب المساقاة

أن يشترطه على العامل. قال: وقد بلغني أن مالكاً سهل في الدابة الواحدة. وهو عندي، إذا كان الحائط له قدر، يكون حائطاً كبياً، لأن من الحائط عندنا بالفسطاط من تجزئه الدابة الواحدة في عمله. فإذا كان الحائط هكذا له قدر، كان قد اشترط على رت المال عمل الحائط بمنزلة الحائط الكبير الذي له العمل الكبير، فيشترط عمل الحائط على ربِّ المال. فلا يجوز ذلك عنـدي في الدَّابـة التي وسَّع فيهـا مالـك، إنما ذلـك في الحائط الكبير الذي يكثر عمله وتكثر مؤنته. قـال: وقال لم مالك: ومـا مات من دواب الحائط أو رقيق الحائط، الذين كانوا فيه يوم ساقاه، فعلى ربّ المال أن يخلفهم للعامل، لأنه على هذا عمل، قبال مالك: وإن اشتبرط ربُّ الحائط على العبامل، أن ما مات من رقيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى العامل في الحائط أن يخلفه. قال: فلانخير في ذلك. قال: وليس يشبه الحائط الذي ليس فيه دواب ولا رقيق، يـوم دفعه ربّ المـال مساقاة، الحائط الذي فيه الدواب والرقيق، يوم دفعه ربَّه مساقاة، لأن الحـائط الذي فيــه الدواب والرقيق، على صاحب الحائط أن يخلفهم، ولا ينبغي له أن يشترط على العامل خلفهم. والحائط الذي ليس فيه رقيق ولا دواب، لا ينبغي أن يشترطهم على ربّ المال، ولا من مـات منهم ممّا أدخـل أن يشتـرط خلفـه على ربّ المـال. قلت: أرأيت إن أخــذ الحائط مساقاة، واشترط عليه ربّ المال أن يخرج ما في الحائط من غلمانه ودوابه ومتاعه فأخرجهم ربّ الحائط، ثم عمل العامل على هذا، فأخرج الحائط ثمراً كثيراً أو لم يخرج، ما القول في ذلك؟ قال: أرى في هذا أنه أجير له أجر مثله، ولا شيء له في الثمرة، بمنزلة ما لو اشترط العامل على ربّ المال عمّالًا للنخل لم يكونوا في الحائط. الليث بن سعدعن ابن أبي جعفر قال: يكره أن يكون للرجل، الحائط فيه النخل، فيعطيـه رجلًا فيسقيه بناضح من عنده ويعالجه، على أن لصاحب النخل كذا وكذا من الثمرة وللمساقى ما بقي. قال ابن أبي جعفر: نهي عنه عمر بن عبـد العزيـز فـي خــلافتـه، لأنـه شبيــه بالغرر، لأن النخل ربما لم تخرج إلاً ما اشترط صاحبها، فيذهب سقى المساقى باطلًا.

ابن وهب قال: سئل ربيعة عن رجل أعطى رجلاً حديقة عنب له، يعمل فيها وعليه نفقته على النصف، أو على الثلث أو بجزء، أيجوز هذا؟ قال: نعم، وقال الليث مئله. قال: وسئل ربيعة عن رجل، أعطى لرجل حديقة عنب له، يعمل فيها، ونفقته على ربّ العنب على النصف من ثمرتها أو تثليها؟ قال: يكره ذلك. قال فقيل لربيعة: أرابت إن كانت النفقة بينهما؟ قال: لا يكون شيء من النفقة على ربّ العنب، وعلى ذلك كانت مساقاة الناس. وقال الليث مثله. قال ابن وهب: وسئل يحيى بن سعيد الانصاري، أعلى أهل المساقاة عملها من أموالهم خالصاً؟ قال: نعم، هي عليهم من أموالهم، وعلى ذلك كانت المساقاة. قال ابن وهب: وسألت الليث عن المساقاة؛ فقال

لي: المساقاة التي كان عليها رسول الله ﷺ، أن أعطى أهل خبير نخلهم وبياضهم يعملونها، على أن لهم شطر ما يخرج منها. ولم يبلغنا أن النبي ﷺ أعطاهم شيئاً. الليث وحدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وغيره من أهل المدينة، لم يزالوا يساقون نخلهم على أن الرقيق والدواب التي في النخل والآلة من الحديد وغيره، للذي دفعت إليه المساقاة يستعيز مها.

### ما جاء في نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساقي

قال: وقال مالك: نفقة الرقيق والدواب كانت من عند العامل، أو كانت في الحائط يوم أخذه العمامل مساقاة، فالنققة على العمامل ليس على رب الحائط من ذلك شيء. فلت: أوابت نفقة العامل نفسه أتكون نفقته من ثمرة الحائط أم الا؟ فقال: على نفسه نفقته ونفقة الدواب والعمال، ولا يكون شيء من النفقة في ثمرة الحائط، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، قلت: أوابت إن أخدلت نخلاً مساقاة على أن طعامي على رب النخل؟ قال: لا يجوز عند مالك. قال: ولقد سألت مالكاً عن الرجل يساقي الرجل، على أن على رب المرجل، يساقي الرجل، على أن على رب المال علف الدواب. فقال: لا خير فيه.

# فى أكل المساقى من الثمرة إذا طابت

قلت: أرأيت إذا أثمر الحائط، أيجوز للمساقي أن يأكل منه في قول مالك؟ قبال: لا أحفظ من سالك فيه شيئاً ولا أرى أن يأكبل منه، قلت: أرأيت إن أختلت الحائط مساقاة، على من جذاذ الشرة في قبول مالك؟ قبال: على المسامل. قلت: وإذا أخذت زرعا مساقاة، على من حصاده ودراسه؟ قال: سألت مالكاً أمن مساقاة الزيتون، على من عصوه؟ قال: هو على ما اشترطا عليه، إن كان شرط العصر على العامل في الحائط فلا بأس به، وإن كان إنما اشترطا أن يقلسمه الزيتون حياً فلا بأس بذلك. ورأى مالك هذا كله واسعا ولم أسعم من مالك في الزرع شيئاً، إلا أني أرى أنه مثل الذي ذكرت في النظل، أن جذاذه على العامل، لأنهم لا يستطيعون أن يقسموه إلا بعد دراسه كيلاً. قلت: أرأيت إن اشترط العامل على ربّ النخل صرام النخل؟ قال: لا ينبغي ذلك لان مالكاً جعل الجذاذة مما اشترط على الداخا.

# تلقيح النخل المساقي

قلت: أرأيت المساقي إذا اشترط على ربّ النخل، التلقيح، أيجوز أم لا؟ قال: نعم، وهو قول مالك. قلت: فإن لم يشترطه، فعلى من يكون التلقيح؟ قال: التلقيح على العامل، لأن مالكاً قال: جميع عمل الحائط على العامل.

#### مسافاة الثمر الذي لم يبد صلاحه

قلت: أرأيت إن كان في رؤوس النخل ثمر لم يبد صلاحه، ولم يحل بيعه، أنجوز المساقاة في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت المساقاة في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت النخل، إذا كان في ثمر لم يحل بيعه، أيجوز فيه المساقاة في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الشمار كلها التي لم يحل بيعها، المساقاة فيها جائزة وإن كان في الشجرة لمرة بوم ساقاه إلا أن بيعها لم يحل؟ قال: نعم، المساقاة فيها جائزة.

# ما جاء في مساقاة الذي قد بدا صلاحه وحلُّ بيعه

قلت: أرأيت إن كان لرجل، حائط فيه نخل قد أطعم، ونخل لم يطعم، أيجوز أن آخذ الحائط كله مساقاة في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك، لأن فيه منفعة لربّ الحائط يزدادها على العامل في الحائط، لأن بيعه قد حلّ. ولأن الحائط إذا زهى بعضه ولم يزهً

# ما جاء في المساقي يعجز عن السقي بعد ما حلّ بيع الثمرة

قلت: ارايت العامل في النخل، التي يأخذها مساقاة، إذا حلَّ بيع الثمرة فعجز المساقةي عن العمل فيها، أيكون له أن يساقي غيره؟ قال: إذا حلَّ بيع الثمرة، فليس المساقي عن العمل أن يساقي غيره وإن عجز. إنّما يقال له استأجر من يعمل. فإن لم يجد إلاَّ أن يبيع لنضيبه ويستأجر به فعل. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي. قلت: أرأيت إن لم يكن في نصيبه من ثمر النخل، ما يبلغ بقية عمل النخل؟ قال: يستأجر عليه في عملها، وبياع نصيبه من ثمر النخل. فإن كان فيه فضل كان له، وإن كان نقصان اتبع به، إلاَ أن رضى صاحب النخل أن يأخذه ويعفيه من العمل فلا أرى به بأساً.

### ما جاء في المساقي يساقي غيره

قلت: ارابت إن الخذت نخلاً او زرعاً او شجراً معاملة، أيجوز لي أن أعطيه غيري معاملة، أيجوز لي أن أعطيه غيري معاملة في قول مالك؟ قال: نعم. قال مالك: إذ دفعها إلى أمين ثقة. قلت: ارابت إن خالف العامل في الحائط فاعطى الحائط من ليس مثله في الأمانة والكفاية؟ قال: لم المسع من مالك فيه شيئاً. وأرى إذا دفعه إلى غير أمين أنه ضامن. ابن وهب وأخبرني عن يحيد العزيز بن أبي سلمة أنه قال في المساقاة بالذهب والورق مثل بيح الشعر قبل أن يبدو صلاحه. ولا يصلح الربح في المساقاة إلاً في الشعر خاصة، يأخذه بالنصف ويساقيه غيره

كتاب المساقاة كتاب المساقاة

بالثلث، فيربع السدس. وأما ربع عليه على نحو هذا. من ربع ذهباً أو ورقاً أو شيئاً موى ذلك، فإنها ذلك مثل بيع الشعر قبل أن يبلو صلاحه. قال: ولا ينبغي للمساقي أن يساقي غيره من النحل، إلا ما شركه في ثمره بعساب ما عليه ساقي، إلا أن يكون ذلك شيئاً لا يأخذ به كل واحد منهما من صاحبه شيئاً ليسارته، فأمّا بشيء له اسم أو عدد، فإن ذلك لا يصلح. وتفسير ما كوه من ذلك، أنه كان يقول له: استي في هذا المساقط بلك ما يخرج من الآخر، وهو لا يدري كم يخرج من الآخر. وتفسير ذلك، أنه كان استأجره على أن يسقي هذا بشعرة هذا ولا يدري كم تأتي شهرته.

### ما جاء في المساقي يشترط لنفسه مكيلة من التمر

قلت: أرأيت العامل في النخل، إذا اشترط لنفسه مكيلة من النمر مبدأة على رب الحائظ مكيلة من النمر مبدأة على رب الحائظ مكيلة من النمر مبدأة على رب معلومة، ثم ما بقي بعد ذلك بينهما، فعمل على هذا. فأخرجت النخل تمراً كثيراً، أو لم معلومة، ثم ما بقي بعد ذلك بينهما، فعمل على هذا. فأخرة مئله أخرجت النخل شيئاً لم تخرج شيئاً، ما القول في ذلك؟ قال: العامل أجير وله أجرة مئله أخرجت النخل ثن شيء فهو لربّ الحائظ. فلت: أرأيت إن دفعت إليه لمخلأ مساقاة، على أن ما أخرج المنافظ المعامل: لك نخلة من الحائظ جعل ثمرة تلك النخلة لعامل دون ربّ الحائظ؟ قال: لا يجوز هذا لك لك نا ناعامل قد ازداد. فلت: أرأيت إن اخذت حائظاً لرجل مساقاة، على أل لربّ الحائظ نصف ثمرة البرني الذي في الحائظ، وما سوى ذلك فللعامل كلا. أيجوز هذا العجوز هذا العجوز هذا العامل كلا يجوز هذا، لائه قد وقع الخطار بينهما.

قلت: أرأيت إن دفع الحائط إليه مساقاة، على أن جميع النصرة للعامل. أيجوز ذلك في قول مالك؟ قال: نعم، قلت: ولم أجزت هذا وكرهت الأول الذي أخذ الحائط مساقاة، على أن لربّ الحائط نصف البرني؟ قال: الذي أعطى حائطه مساقاة، على أن جميع ثمرته للعامل، ليس بينهما خطار. وإنما هذا رجل أطعم ثمرة حائطه هذا الرجل سنة، وأما الذي جمل نصف تمرة البرني لربّ الحائط وما سوى ذلك فللعامل، فهذا الخطار. ألا ترى أنه إن ذهب البرني كله، كان العامل قد غين ربّ الحائط. وإن ذهب ما سوى البرني، كان ربّ الحائط قد غين العامل نفقي ألبرني، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي في البرني، كان ربّ الحائط نفقي ثم البرني، قلت: أرأيت إن أخذت النخل معاملة، على أن أخرج من ثمرة الحائط نفقتي ثم ما بقي فيبننا نصفين؟ قال: لا يصلح هذا عند مالك. سحنون وحديث عمر بن عبد العزيز الذي في صدر الكتاب، دليل على هذا.

٨٢٥

### ما جاء في المساقاة التي لا تجوز

قلت: أرأيت المساقى إذا اشترط على ربِّ النخلِ أن يعمل معه فيه؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئًا. وأرى أنه يـرد إلى مساقــاة مثله، لأنَّ مالكــاً قد أجــاز ــ فيمــا \_ بلغني ـ الدّابة يشترطها يعمل عليها والغلام يشترطه يعمل معه، إذا كان لا يزول وإن مات أخلفه له. قال: ولقد جاءه قوم قد ساقوا رجلًا، \_وفي النخار ثمرة قد طابت \_ فساقهه هـ لـه السنة وسنتين فيما بعدها، فعمل فقال مالك: أرى للَّعامل في الثمرة الأولى، أن يعطى ما أنفق عليهـا وإجـارة عمله، ويكـــون في السنتين البـاقيتين على مســـاقــاة مثله. قـــال ابن القاسم: وهذا عندي مخالف للقراض. ألا ترى أن العمـل والنفقة والمؤنـة كلهـا على العامل؟ وإنما رب الحائط عامل معه ببدنه، بمنزلة الدابة يشترطها على ربّ الحائط. فهذا الذي سهل مالك فيه، فـأرى هذا مثله ويكـون على مساقـاة مثله. قلت: أرأيت إن أدرك هذا الذي ساقاه وفي النخل ثمرة قد طابت، فأخذها العامل مساقاة ثلاث سنين، إن أدرك هذا قبل أن يعمل العامل في الحائط، أنفسخه في قول مالك أم لا؟ قال: أرى أن يفسخ إذا أدركه قبل أن يعمل العامل في الحائط، أو بعد ما جذَّ الثمرة، لأنه إلى هذا الموضع له نفقته التي أنفق وعمل مثله على رب الحائط. قال: فإن عمل في النخل بعـد ما جدَّت الثمرة، لم يكن لربِّ المال أن ينزعه منه، لأن مالكاً إنما ردِّه إلى عمل مثله بعد أن عمل سنة. قال: وأرى أن يكمل لـه ما بقي مما لم يعمله، حتى يستكمل السنتين، فهو عندي: إذا عمل بعد ما جدِّ الثمرة في النخل، فليس لهم أن يخرجوه حتى يستكمل السنتين جميعاً، لأنه قـد عمل في الحائط، لأن النخل قد تخطىء في العـام وتطعم في الآخر. فإن أخذه في أول عام ولم تحمل النخل شيئًا، كنت قد ظلمته. وإن كثر حملهــا في أول عام، وأخطأت في العام الثاني بعدما نزعتها من العامل، كنت قد ظلمت صاحبها.

قال: وكذلك القراض إذا قرارضه بعرض، أنه إن أدرك قبل أن يعمل بعد ما باغ العرض، فسخ القراض بينهما وكان له أجر مثله فيما باغ. وإن عمل، كان على قراض مثله، وكان له فيما باغ الجر مثله نها باغ. وإن عمل، كان على قراض مثله، وكان له فيما باغ أجر مثله. قلت: أرايت إن أخلت نخلاً معاملة، على أن أبني خول النخل حائفاً، أو أذرب حول النخل زرباً، أو أخرق في النخل مجرى للعين، أو عقد في النخل مجرى للعين، أو على مثل النخل بثراً؟ قال: لا تجوز هذه المساقاة عند مالك. قلت: فإن وقعت المساقاة على مثل هذا، أتجعل العامل أجيراً، أم ترده إلى مساقاة مثله؟ قال: أنظر في ذلك، فبإن كان إنما اشترط ربّ المال من ذلك شيئاً ازداده بالكفاية، حطّ عنه به مؤته، ولم يكن الذي اشترط ربّ المال قدره يسبراً، مثل: خم العين، وسرو الشرب، وسد الخطار،

كتاب المساقاة كتاب المساقاة

جعلته أجبراً وإن كان قدر ذلك شيئاً مؤتته مثل مؤتته. هذا الذي وصفت لك أجزت المساقاة فيه، لأن مالكاً أجاز هذا الذي ذكرت لك من خم العين ونحوه، أن يشترطه ربّ النخل على العامل. فرأيت أنا الذي أخبرتك به وأجزته لك مشل قول مالك في خبّ العين وسرو الشرب. قال: وقد أجاز مالك، الدابة والغلام يشترطه العامل على ربّ المال، فهذا يدلك على ما أخبرتك. قلت: وما وسرو الشرب؟ قال: تنقية ما حول النخل لذي يجعل حول النخلة ليستقع الماء فيها. قلت: وما خمّ العين؟ قال: كنسها. قلت: وكذلك أخبركُم مالك أن خمّ العين وسرو الشرب ما ذكرت لي؟ قال: لا، ولكن سمعته من تفسيره.

قال: ولقد سألنا مالكاً غير مرَّة، عن الرجل يكون له الحائط، فيهور بئرها وله جار، له بئر. فيقول له: أنا آخذ منك نخلك مساقاة، على أن أسوق مائي إليها أسقيها به. فقال: لا بأس بذلك. سألته عنها غير مرّة، فأجاز هذا على وجه الضرورة. قال ابن القاسم: ولولا أن مالكاً أجاز هذه المسألة لكرهتها. قلت: ولم تكرهها، قال: لأن الرجل لو كانت في أرضه عين له يشرب منها، فأتاه رجيا. فقال له: أنا آخيذ منك نخلك هيذه مساقاة، على أن أسقيهـا بمائي، وأصـرف أنت ماءك حيث شئت، وأسق بـه ما شئتُ من مالك سوى هذا، لم تجز عندي. فالذي أجازه مالك إنما أجازه على وجه الضرورة. قلت: ولم كرهتَ ما ذكرتَ أنه إذا قبال له جبارة: أنا آخذ منك نخلك معاملة، على أن أسقيها بمائي، وسنَّ أنت ماءك حيث شئت، لِمَ كرهتَ هـذا؟ قال: لأن لـربُّ النخل فيــه منفعة في النخل والأرض من الماء، لأنها زيادة، ازدادها ربِّ النخل على العامل، حين اشتبرط الماء من قبل العامل. ألا ترى أنه لو اشتبرط على العامل ديناراً واحداً زيادة يزدادها عليه لم يجز ذلك. فالماء قد يكون ثمنه مالاً عظيماً، فلا يجوز أن يشترطه ربّ النخل على العامل، كما لا يجوز أن يشترط فضل دينار. قلت: أرأيت إن دفع إلى نخله مساقاة، أو زرعه مساقاة، على أن أحفر في أرضه بئراً أسقى بهما النخل أو الزرع، أو بني حولها حائطاً، أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا. قال سحنون: وفيما كتبت في صدر الكتاب دليل على هذا.

#### ما جاء في المساقى يشترط الزكاة

قلت: أيحلّ لربّ النخل أن يشترط الزكاة على العامل في الحائط، أو يشترط ذلك العامل على ربّ الحائط؟ قال: أما أن يشترطه ربّ الحائط على العامل فلا باس به، لأنه إنما ساقاه على جزء معلوم. كأنه قال له: لك أربعة أجزاء ولي ستة. قلت: وهـذا قول مالك؟ قال: نعم. قلت: وإن اشترطه العامل على ربّ الحائط؟ قال: إن كتاب المساقاة

اشترط أن الصدقة في نصيب ربّ الحائط، على أن للعامل خمسة أجزاء، ولربّ الحائط خمسة أجزاء، وعلى أن الصدقة في جزء ربّ المال يخرجه من هذه الخمسة الأجزاء، التي هي له، فلا بأس بذلك. قال: وقال في مالك: في العامل، ما أخبرتك، إذا اشترطه المعامل على ربّ الحائط. وهذا عندي مثله إذا اشترطه في الثمرة بعينها. قلت: فإن اشترطه في غير الثمرة، في العروض أو الدراهم؟ قال: لا يحل شرطهما وهو قول مالك. قلت: أرأيت الزكاة في حظ من تكون؟ قال: يبدأ بالزكاة فتخرج، ثم يكون ما بفي بينهما علم علما وهذا قال مالك.

#### المساقاة إلى أجل

قال: وقال مالك: لا تجوز مساقاة النخل أشهراً ولا سنة، وإنما المساقاة إلى الجداد. قلت: أرأيت إن أخذت شجراً معاملة، وهي تطعم في السنة مرّين، ولم أسمً الإجل الذي أخذت إليه، أيكون معاملتي إلى أول بطن أو السنة كلها؟ قال: سمعت مالكاً يقول: إنما معاملة النخل إلى الجداد، وليس يكون فيها أشهر مسمّاة، فهو عندي علم ما ساقاه، فإن لم يكر: له شرط فإنما مساقاته إلى الجداد الأول.

#### في المساقاة سنين

قلت: أرأيت المساقاة أتجوز عشر سنين؟ قال: قال مالك: المساقاة سنين جائزة، فأما ما يحدّد إلي عشر سنين أو ثلاثين أو خمسين، فلا أدري ما هذا، ولم أسمع من مالك فيه شيئاً. وأما ما لم يكثر جداً فلا أرى به بأساً.

#### مساقاة الأرض سنين على أن يغرسها ويقوم عليها

قلت: أرأيت إن دفعت إليه أرضاً، على أن يغرسها ويقوم على الشجر، حتى إذا بلغت الشجر كانت في يده مساقاة عشر سنين أيجوز ذلك؟ قال: لا يجوز ذلك عندي. قلت: لِمَّ؟ قال: لأنه غرر. قلت: أرأيت النخل التي لم تبلغ، أو الشجر آخذها مساقاة عشر سنين، أيجوز ذلك أم لا؟ قال: لا يجوز ذلك عندي. قلت: لِمَّ؟ قال: لأنه غرر. قلت: أرأيت النخل التي لم تبلغ، أو الشجر آخذهما مساقاة خمس سنين، وهي تبلغ إلى سنين أتجوز هذه المساقاة في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك.

#### ترك المساقاة

قلت: أرأيت المساقي إذا أخذ النخل ثلاث سنين، فعمل في النخل سنة، ثم أراد

كتاب المساقلة ٧١

أن يترك النخل ولا يعمل؟ قال: ليس ذلك له. قلت: وليس لربّ النخل أن يأخذ نخله، حتى يتقضي أجل المساقاة؟ قال: نعم. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم. قلت: فإن رضيا أن يتتاركا قبل مضي أجل المساقاة؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيشاً إلاّ أني لا أرى بأساً أن يتناركا، إذا لم يأخذ أحدهما من صاحبه على المتناركة شيشاً، لأن مالكاً قال في الذي يعجز عن السقي: أن يقال له ساق من أحبيت أميناً، فإن لم تجد أسلم إلى ربّ الحائط حائطه، ولم يكن لك عليه شيء ولم يكن له عليك شيء، لأنه لو ساقاه ذلك جاز كما جاز في الأجنبي. قلت: أرأيت إذا أخذت الحائط مساقاة، فلم أعمل فيه ولم أقبضه من ربّه، إلا أناً قد فرغنا من شرطنا. أيكون لواحدٍ منّا أن يأبي ذلك؟ قال: هو بيع من البيوع، إذا عقدا ذلك بالقول منهما فقد لزمهما ذلك وهو قول مالك.

قال ابن القاسم: والذي أخبرتك من المساقي وربّ الحائط إذا تتاركا بغير جعل أنه لا بأس به، فإن طعن فيه طاعن فقال: هذا بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها، فإذا الحجّة على من قال ذلك، أن العامل في النخل لا بأس به أن يدفع النخل إلى غيره معاملة، فإذا كان لا بأس به أن يدفع النخل إلى غيره معاملة، فإذا كان لا بأس به أن يدفع النخل معاملة والمختلف عائد النخل معاملة بالذي أخداء فلا بأس بذلك، وهو فيما بلغني قول مالك. قلت: رأب النخل معاملة بالذي أخداء، فلا بأس بذلك، وهو فيما بلغني قول مالك. قلت: قبل أن يلغ معن يحصده قصبلاً، أو أردنا أن نبيع المزرع جميعاً أنا وربّ الحائط على ذلك؟ فقال: ما أرد بالن أن نبيع شرة النخل قبل أن تبلغ، اجتمعنا أنا وربّ الحائط على ذلك؟ فقال: ما أرى بذلك بأسا وما أرى فيه مساقاة، فإذا هو مسارق شيئاً. قلت: أرأبت إن اكترى رجل مني داراً، أو أخذ حائطي مساقاة، فإذا هو مسارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بثمرة حائطي، أو يقطع جذوعي أو يخوب داري أو يبيح مبرح أخاف عليه أن يذهب بثمرة حائطي، أو يقطع جذوعي أو يخوب داري أو يبيع أبوابها، أبكون لي أن أن تمان ولي مالك في الرجل بيع السلعة من الرجل إلى أجمل وهو مفلس ولا يعلم البائع بذلك: إن البيع لارم له. فهذا وذلك عندى صواء.

#### الإقالة في المساقاة

قلت: أرأيت إن أخذت من رجل نخلاً معاملة، فندم فسألني أن أقيله وذلك قبل العمل، فأبيت أن أقيله، وذلك قبل العمل، فأبيت أن أقيله، فقال: أنا أعطيك مائة درهم على أن تقيلني فأقلته، أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك، لا قبل أن تعمل ولا بعدما عملت. قلت: ولم كرهه مالك؟ قال: لأنه غرر، إن تم ثمرة النخل ذلك العام فقد باع هذا هذه الثمرة قبل أن يبدو صلاحها، وإن لم يتم فقد أخلت مال ربّ الحائط باطلاً.

#### في سواقط نخل المساقاة

قلت: أرأيت سواقط النخل، جرائده وليف لمن تكون؟ قبال: أرى أن يكون ذلك بينهما. قلت: على قبدر ما يتماملان به؟ قبال: نعم. قلت: أرأيت الزرع إذا دفعته معاملة، لمن التين؟ قال: أراه بينهما بمنزلة سواقط النخل. وقد قبال مالك في سواقط النخل بينهما فالتين بهذه المنزلة عندي. قلت: أرأيت ما سقط من الثمار، مثل البلح وما أشبهه لمن يكون؟ قال: أراه بمنزلة سواقط النخل.

### الدعوى في المساقاة

قلت: أرابت إن تجاحدا في المساقاة؟ قال: القول قبول العامل في النخل إن أتى بما يشبه. قلت: تحفظه من مالك؟ قال: لا. قلت: أرابت إن اختلفا في المساقاة، فائمى الحدما مساقاة فاسدة، وادّمى الآخر مساقاة جائزة؟ قال: القول عندي، قول فاذّمى الحلال منهما. قلت: أرابت إن وكلت رجلاً يدفع نخلي مساقاة، فقال: قد دفعها إلى هذا الرجل وكذبه ربّ النخل؟ قال: أرى ذلك عندي بمنزلة الرجل يأمر الرجل، يبيع له سلعة من السلع، فقول المأمور، قلد بعنها ويكذبه ربّ السلعة. قال: القول قول المأمور، فكذلك مسألك في المساقاة. قلت: فلم قال مالك: إنه إذا بعث معه بمال ليدفعه إلى رجل قد سماه له، فقال: قلد دفعه، وأنكر المبعوث إليه بالمال، معه بمال ليدف المأمور بالبيع، جعلت المأمور بالبيع القول قول، وجعلت المأمور بدفع المال القول قول، وجعلت المأمور بدفع المال القول لأم وينا. لان المبعوث إليه بالمال، فلم المسؤل المبعوث إليه بالمال لم يسلق الرسول وقال ما اخذت منك شيئاً. فهذا فرق ما ينهما، ويقال للرسول أقم يتنتك ألمك دفعت إليه، لأن المبعوث إليه بالمال لم يصدق الرسول وقال ما اخذت منك شيئاً. فهذا فرق ما ينهما، ويقال للرسول أقم يتنتك

#### في مساقاة الحائطين

قلت: أرايت إن دفعت إليه نخلاً مساقاة، حائطاً على النصف وحائطاً على الثلث. أيجوز ذلك عند مالك. قلت: ليم قال: للخطار أيجوز ذلك عند مالك. قلت: ليم قال: للخطار الإنها تخاطرا في الحائطين، إن ذهب أحدهما غين أحدهما صاحبه في الآخر. قلت: أرايت إن دفع إليه حائطين، على أن يعملهما كل حائط منهما على النصف، أو كل حائط منهما على الشعف، أو كل حائط منهما على الربع، أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: نمم. قلت: ولا يكون للخطار هينا موضع؟ قال: ليس للخطر هنا موضع؟ قال: وكذلك

كتاب المساقاة \_\_\_\_\_

ساقى النبي ﷺ خير كلها، حيطانها كلها على النصف وفيها الجيد والرّديء. قال: وكذلك بلغني عن مالك، أنه قبل له: ما فرق ما بين الحائطين، يساقيهما الرجل الرجل على النصف في كل حائط، وهو يعلم أن أحدهما لو أفرد سوقي على الثلث، والآخر لو أفرد سوقي على الثلث، الجودة هذا ورداءة هذا، فيأخذهما جميعاً على النصف فيجوز ذلك، وقد حمل أحدهما صاحبه. وبين أن يساقي أحد الحائطين على الثلث والآخر على النصف؟ قال: فقال مالك: قد ساقى رسول الله ﷺ خير على مساقاة واحدة، على النصف وفيها الرديء والجيد، وهي سنة اتّبعت، وهذا الآخر ليس مثله.

قلت: أرابت إن دفعت إلى رجل حائطاً لي مساقاة على النصف، وزرعاً على النصف، وزرعاً على الناف، فدفعت ذلك صفقة واحدة أيجوز ذلك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولا أرى هذا جائزاً، قلت: إن كان زرع لي قد عجزت عنه ونخل لي، فدفعتها مساقاة: الزرع على النصف والحائط على النصف، والزرع في ناحية والحائط في ناحية أخرى؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، إلا أن مالكاً قال في الحائطين المُخلفين إذا أخذهما صفقة واحدة، كل حائط منهما على النصف إنه لا بأس به، فكذلك الزرع، والحائط عندي، لانهما بمنزلة الحائطين المُخلفين. قلت: أرأيت إن دفعت الحائط على النصف، على أن يعمل لي حائطي هذا الآخر بغير شيء؟ قال: لا خير في هذا، ولم أسمع من على أن يعمل لي حائطي هذا الآخر بغير شيء؟ قال: لا خير في هذا، ولم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولكن لا خير فيه لأنه غير ومخاطرة.

### ما جاء في النخل يكون بين الرجلين فيساقي أحدهما الآخر

قلت: أرأيت النخل يكون بين الرجلين، أيصلح لأحدهما أن يأخـذ حصّة صـاحبه مساقاة؟ قال: لا أرى بذلك بأساً، ولم أسمعه من مالك وهو رأيي .

#### مساقاة حائط الأيتام

قلت: أرأيت الوصي، أيجوز له أن يعطي حائط الصبيان مساقاة؟ قـال: نعم. لأن مالكاً قال: بيعه للصبيان وشراؤه جائز.

### مساقاة المأذون له في التجارة

قلت: أرأيت العبد المأذون لـه في التجارة، أيصلح لـه أن يـاخـذ أرضـاً مساقـاة ويعطي أرضه مساقاة؟ قال: لا أرى بذلك بأسًا. قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا.

#### مساقاة نخل المديان

قلت: أرأيت إن كان علي دين يحيط بمالي، فدفعت نخلي مساقاة، أيجوز ذلك أم لا؟ قال: قال مالك في الرجل يكون عليه الدين. إنه يكري أرضه وداره ويجوز كراؤه، فإن قامت الغرماء عليه بعد ذلك، لم يكن لهم أن يفسخوا الكراء. قال: وهذا عند مالك بيع من البيوع. قال ابن القاسم: فإن قامت الغرماء عليه، ثمّ أكرى أو ساقى بعد ذلك، لم يُجزّ كراؤه ولا مساقاته.

#### مساقاة نخل المريض

قلت: أرأيت المريض، أيجوز له أن يساقي نخله في المرض؟ قال: ما سمعت فيه شيئاً، وأراه جائزاً، لأن بيعه وشراءه جائز ما لم يكن فيه محاباة، فإن كان فيه محاباة، كان من الثلث.

#### مساقاة الرجلين

قلت: أيصلح للرجلين أن يأخذا من رجل نخلاً مساقاة؟ قال: نعم. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي. قلت: وكذلك إن كان أصل الحائط لجماعة قوم، فدفعوه مساقاة إلى جماعة قوم، أيجوز ذلك؟ قال: لا أرى بذلك بأساً.

#### في المساقي يموت

قلت: أرأيت العامل في النخل، إذا مات ما أنت قائـل لورثتــ؟ قال: يقــال لهـم: الهملوا كما كان صــاحبكم يعمل. فــإن أبوا كــان ذلك في مــال العيت لازماً لهم. قلت: الهيسلم الحائط إليهم إذا كانوا غير أمناء؟ قال: لا أرى ذلك، وأرى أن يأتوا بأمين. قلت: أرأيت إن مات ربّ النخل؟ قال: لا تنتقض المساقاة بموت واحد منهما وهو قول مالك.

#### في المساقي يعري من حائطه

قلت: أرأيت المساقي، أيجوز له أن يعري من حائطه شيئًا؟ فقال: كيف يعري وليس له نخلة بعينها، وإنما هو شريك في الثمرة، وإنما يعري التخلة والنخلات، فهذا إن ذهب يعري فليس الذي أعرى له وحده. قلت: أفيجوز حصّته من التخلات التي أعراها. أرأيت إن قال قد أعريتك نصيبي من هذه التخلات؟ قال: نعم، أرى هذا جائزاً.

#### مساقاة البعل

قلت: أرأيت الشجر البعل، أتصح المساقاة فيها مثل شجر إفريقية والشام والأشجار على غير الماء - أتجوز المساقاة فيها؟ قال: قال مالك: لا بأس بالمساقاة في الشجر البعل. قلت: أرأيت مثل زرع مصر وافريقية، أتجوز المساقاة في همو لا يسقى؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئا، وأرى أنه يجوز فيه المساقاة، إذا كان يحتاج من المؤته مثل ما يحتاج إليه في شجر البحل. فإن ترك نحف عليه الضيعة فلا بأس به، وإن كان بعلا لا مؤتة فيه ولا عمل، فلا تجوز فيه المساقاة، إنما هو يقول له: احفظ لمي واحصده وادرسه على أن للك نصفه، فهذا لا يجوز عندي لأنها أجرة. قلت: لِم أجزته في الشجر البعل وكرهته في الزرع البعل؟ قال: لأن الزرع البعل، إنما أجازوا المساقاة في الضوورة، فهذا لا ضوورة فيه لأنه لا يخاف موته.

#### مساقاة النخلة والنخلتين

قلت: أرأيت إن دفعت نخلة أو نخلتين مساقاة أيجبوز ذلك في قبول مالـك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الشجر كلها؟ قال: نعم.

### مساقاة المسلم حائط النصراني

قلت: أرأيت حائط اللهي، أيجوز لي أن آخذه مساقاة؟ قال: كره مالك أن ياخذ المسلم من النصرائي مالاً قراضاً، فكذلك المساقاة عندي. قال: ولو أخذه لم أره حراماً.

### مساقاة النصراني حائط المسلم

قلت: أرأيت الحائط يكون للمسلم، أيجوز له أن يعطيه النصرانيّ مساقاة؟ قال: قـال مالك: لا بأس بذلك، يريد إذا كان النصرانيّ ممّن لا يعصره خمراً.

# في المساقي يفلس

قلت: أرايت إن أخذت نخل رجل مساقاة، ففلس ربّ الحائط، أيكون للفُرّماء أن يبعوا النخل وتنتقض المساقاة فيحا بينهما في قول مالك؟ قال: المساقاة لا تتنقض، ولكن يقال للفُرّماء: بيعوا الحائط على أن هذا مساقي كما هبو، لأن الحائط لا يقدر العُرّماء أن يأخذوه من العامل، لأنه قد أخذه مساقاة قبل أن يقوم الغُرّماء على ربّ الحائط، قلت: ولمّ أجزته، وربّ الحائط لو أراد أن يبيع الحائط ويستني ثمرته سنين لم ٧٦٥ كتاب المساقاة

يجز له ذلك؟ قال: هذا وجه الشأن فيه لأنه ساقاء فيه، فإن طراً دين بعد ذلك باعوا التخل على أن المساقاة كما هي، وليس هذا عندي استثناء ثمرة. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، وقد قال غيره: لا يجوز البيع ويكون موقوقاً، إلاّ أن يرضى العامل بتركها، فيجوز بيعها وهو احسن من هذا فيجوز. قلت لابن القاسم: وسواه إن فلس قبل أن يعصل المساقى في الحائط؟ قال: نعم، ذلك سواء ولا تنتقض المساقاة.

قال: وقال لي مالك: كل من استؤجر في زرع، أو نخل، أو أصل يسقيه، فسقله فقلس صاحبه، فهو أولى به من الغرماء حتى يستوفي حقه. وإن صات صاحب الأصل أو الزرع فالمساقي فيه أسوة الغرّماء. قال مالك: ومن استؤجر في إبل يرعاها، أو يرحلها، أو يملفها، أو دواب، فهو أسوة الغرصاء في الموت والتفليس جميعاً. وكل ذي صنعة، مثل الخياطة والصياغة والصياغ وما أشبههم من الصناع، فهو أحق بما في أيديهم من الغراماء في الموت والتفليس جميعاً. وكان من تكوري على حمل متاع، فحمله إلى بلد من البلدان، فالمتكاري أحق بما في يليه من الإبل أيضاً في الموت والتفليس من البلدان، فالمتكاري أحق بما في يليه من الإبل أيضاً في الموت والتفليس من المناها، في نستفري أن يبعون فيها الأستمات فيلس مكر مكتريها، فيقول أربابها: نحن أولى بما فيها حتى نستوفي؟ قال: هم أسوة الغُرماء. وإنها الحوانيت عندي بمنزلة الدار يكريها ليكنها. فينحل فيها متاعه ووقيقه وعباله، أفيكون صاحب الدار أولى بما فيها من المؤماء أن فيدخل فيها متاعه ووقيقه وعباها، أفيكون المؤماء. والتعالم أمه المؤاهاء المناه، أنه خلواها.

#### مساقاة النخل فيها البياض

قلت: أرآيت إن كان في النخل بياض، فاشترط ربّ النخل على العامل أن يزرع العامل للبياض لربّ النخل، من عند العامل البلر والعمل، وعلى أن الزرع الذي يزرع العامل للبير والعمل، وعلى أن الزرع الذي يزرع العامل في المياض كله لربّ النخل. أيجوز قلك عند مالك. قلت: قبان قال ربّ النخل للعامل: خد النخل معاملة، على أن ترزع لي في عند والبدر من عندي والعمل من عندك على أن الزرع كله لي؟ قبان. لا يصلح هذا البياض، والبدر من عندي والعمل من عندك على أن الزرع كله لي؟ قبان. لا يصلح هذا العامل لربّ النخل. قلت: ولم؟ قبان أن أيت إن قال ربّ الحاقظ: خد النخل مساقاة، على أن ترز وأهما البياض بيننا، على أن البدر من عندك آيها العامل؟ قال: قبال مالك: ذلك جبائز. قبال المالك: وأحب إليّ أن يلغي البياض فيكون للعامل. قلت: لم أجازه مالك؟ قال: للسنة التي جاءت في خيره أن النبي ها عامل البياض والسواد على النصف. قبال: قبال يسرأ فلذلك أجازه مالك؟ قال: نعم، وكان يسرأ فلذلك أجازه مالك إذا اشترط على العامل أن يزرع البياض، والبدر من عند العامل

والعمل، على أن يكون ما يخرج من البياض بينهما. قال مالك: وأحب إلي أن يلغي للعمل. قلت البياض من عندهما، للعامل. قلبياض من عندهما، للعامل. قلبياض من عندهما، نصفه من عند العامل، والعمل كله من العامل أيجوز أم لا؟ قال: قال مالك: لا يجوز ذلك. قلت: ولا يجوز أن يكون شيء من البقر من عند ربّ النخل في قول مالك؟ قال: نعم، لا يجوز. قلت: لِم كَرِهه مالك؟ قال: لانها زيادة العامل.

قلت: أرأيت إن اشترط العامل في النخل على ربِّ الحائط حرث البياض، وما سوى ذلك من البذر والعمل فمن عند العامل في النخل؟ قال: قال مالك: إذا كان العمل والمؤنة كلُّها من عند الداخل فلا بأس بذلك. قال: ففي هذا ما يدلُّك على مسألتك، أنه لا يصلح أن يشترط العامل على ربِّ النخل حرث البياض، وإن جعـلا الزرع بينهمـا. قلت: أرأيت إن أخذ النخل معاملة، على أن البياض للعامل؟ قبال: قال مالك: هذا أحلُّه. قلت: أرأيت إن ساقى الرجل الزرع، وفي وسط الزرع أرض بيضاء لـربِّ الأرض قليلة، وهي تبع للزرع، فاشترط العامل تلك الأرض لنفسه يــزرعها؟ قــال: لم أسمع من مالك فيه شيئًا، ولا أرى بـأساً، مشل النخل والبيـاض، إذا كانت الأرض التي ليس فيهـا المزرع تبعاً للزرع، قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجـل نخـلًا مسـاقـاة خمس سنين، وفي النخل بياض وهو تبع للنخل، على أن يكون البياض أوَّل سنة للعامل يــزرعه لنفســه، ثم يرجع البياض إلى ربِّ النخل يعمله ربِّ النخل لنفسه، وتكون المساقاة في الأرض، الأربع سنين الباقية في النخل وحدها؟ قال: لا يجوز هذا عندي لأنه خطر. قلت: وكذلك، لو أن رجلًا أخذ حائطين معاملة من رجـل، على النصف سنتين، على أن يعمل أوَّل سنة في الحائطين جميعاً، ثم يردُّ أحد الحائطين إلى ربَّه في السُّنة الثـانية، ويعمــل الحائط الأخر في السنة الثانية وحده؟ قال: لا يجوز هذا الآخر أيضاً. وهذا شبه مسألتك الأولى في النخل والبياض، لأن المسئلتين جميعاً خطر ولا يجوز ذلك. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك. هذا رأيي.

## مساقاة الزرع

قلت: أرأيت المساقاة في الزرع أيجوز؟ قال: قال مالك: المساقاة في الزرع لا تجوز، إلا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه، فهذا يجوز له أن يساقي. قلت: أرأيت الزرع، إذا بذره صاحبه ولم يطلع من الأرض. أتصلح المساقاة فيه إذا عجز صاحبه عنه أم لا في قول مالك؟ قال: لا تصلح المساقاة فيه، إلا بعد ما يبدو ويستقل، المدونة الكبرى/ج ٢٦م ٣٦ المدونة الكبرى/ج ٢٦م ٣٦

٧٨ه كتاب المساقاة

وكذلك قال مالك. قلت: أرايت إذا سنيل الزرع، أتجوز المساقاة فيه؟ قال: نعم، ما لا يحلّ بيعه فالمساقاة فيه جائزة، إذا كمان يحتاج إلى العماء لأنه لو تُوكّ لمات. قلت: أرايت صحاحب الزرع إذا كمان له العماء، أيجوز له أن يساقي في زرعه، وتراه عاجزاً وله ماء؟ قال: نعم، لأن العماء لا بدّ له من البقر، ومن يسقيه، والأجراء. قلت: وإن كمان العام سيحاً مثل العيون، أتجعله عاجزاً إن عجز عن الأجراء ويجيز مساقاته في ذلك؟ قال: ينظر في ذلك، فإن علم أنه عاجزاً إن عجز عن الأجراء ويجيز مساقاته. قلت: أوليت أننا قال مالك: إذا عجز فانظر أنت، فإذا كان عندك عاجزاً جازت مساقاته. قلت: أرايت إن دفعت إلى رجل زرعاً مساقاته، وشجراً مفترقاً في الزرع، أليجوز هذا؟ قال: لا أرى إنه إنما أنها أنها أن إذا كان أخذت أرايت المائة إلى المائة، وقلت: أرايت أخذت زرعاً مساقاته، وفي الزرع شجرات قلائل، فلأستراط خلاف الزرع. قلت: أرايت أخذت زرعاً مساقاته، وفي الزرع شجرات قلائل، فلأستراط طعام في الزرع، أن ما أخرج الله من الشجر في للحامل دون رب الشجر، أيجوز هذا؟ قال: لا. قلت: فإن الشجر على المسائل قول مالك؟ قال: لاء قلت: أرايت الشجر التي في الزرع، إذا أخذ الزرع مساقاته، والشجر التلك قادن، عم. قلت: أرايت الشجر الذي هو النبع للنخل في المساقاة؟ قال: نعم.

# مساقاة كل ذي أصل والياسمين والورد

قلت: أرأيت المساقاة، أتجوز في قول مالك في الشجر كلها؟ قبال: قال مالك: المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر. قال: قال مالك: وتجوز المساقاة في الورد والياسمين. قال: وقال في مالك: لا يأس بمساقاة الياسمين والورد والقطن.

#### مساقاة المقاثي

قال: وسألت مالكاً عن المقاني: هل تجوز فيها المساقاة؟ فقال: تجوز فيها المساقاة إذا عجز عنها صاحبها بمنزلة الزرع. قال ابن القاسم: وأنا أرى البصل مثل المقاني، وقصب السكر بمنزلة الزرع لأنها ثمرة واحدة. قلت: أرايت المقاني، ألبس قد قال مالك: تصلح المساقاة فيها إذا عجز عنها صاحبها، وهي إنما يطعم بعضها بعد بعض وقد يحل للرجل أن يشتريها إذا حل بيعها. ويشترط ما يخرج منها حتى ينقطح. فكيف أجاز المساقاة فيها وبيعها حلال؟ قال: لا تجوز المساقاة في المقاني إذا حل بيعها، وتتجوز المساقاة في المقاني إذا حل بيعها،

كتاب المساقاة ٧٩

وإنّمنا هي نبات واحد بمنزلة التين وما أشبهه من الثمار، التي يكون طيب بعض ما فيهما قبل بعض، فكذلك المقائي، لأن المقتاة بمنزلة الشجرة وقصرها بعنزل ثمر الشجر. قلت: أرأيت المقائي إذا حلّ بيمها، فعجز صاحبها عن عملها أنجوز فيها المساقاة؟ قال: لا تجوز فيها المساقاة عند مالك، لأن بيمها حلال.

## مساقاة القصب والقرظ والبقول

قلت: أرأيت المساقاة، هثل تجوز في الـزرع والبقول والقصب الحلو أو القصب أو في البصل أو في القرظ؟ قال: قال مالك: لا تجوزُ المساقاة في الزرع، إلا أن يعجز عنه صاحبه ويعجز عن سقيه، فهذا يجوز له أن يساقيه. قال: وسألت مالكاً عن القصب الحلو، أتجوز فيه المساقاة؟ قال: هو عندى مثل الزرع، إذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه. قال: وأما القصب، فليس ثمره بمنزلة ثمرة المقاثي، إنما هو بطون تأتي، وإنما تقع المساقاة في القصب فيه نفسه، وقد حلَّ بيعه فلا يجوز. ألا ترى أن الثمرة إذا حلُّ بيعها لم تجز المساقاة فيها؟ وكذلك قال مالك. قال ابن القاسم: وأما القرظ والبقل، فإنه لا يصلح فيه المساقـاة، لأنه مثـل القصب. وقد قـال مالـك: لا تصلح المساقـاة في القصب، لأنه جزّة بعـد جزّة وليست بثمرة تجنى مرّة واحـدة. والذي يـريد أن يساقيها، فليشترها وليشترط لنفسه خلفتها. قلت: أرأيت الشجرة، إذا كانت تثمر في العام الواحد مُرتين، أتصلح المساقاة فيها في قول مالك؟ قال: نعم، لأنه يجوز له أن يساقيها سنين. قلت: فما فرق بين هذا وبين القصب الذي ذكرت أن مالكاً كرهه؟ قال: لأن الشجرة لا يحلُّ بيع ثمرتها قبل أن يبدو صَّلاحها وتطيب، والقصب يحلُّ بيعه وبيع ما يأتي بعـده، فلا تصلح فيه المساقاة. قال: وقال مالك: لا تصلح المساقاة في البقول، ولا في الموز ولا في القصب. قال مالك: لا تصلح المساقاة فيها لأنها تباع بطوناً. قلت لمالك: فالزرع؟ قال: إذا عجز عنه صاحبه، جازت المساقاة فيه، وإن لم يعجز عنـه فلا تجـوز. قال: فقلت لمالك: فالمقاثى؟ قال: هي مثل الزرع إذا عجز عنه صاحبه. قـال: فقلت لمالك: فقصب السكر؟ ووصفته له وإنما يسقى سنة، فربَّما عجز عنـه صاحبـه قال: أراه مثل الزرع إذا عجز عنه صاحبه.

#### مساقاة الموز

قلت: أرأيت الموز، أتصلح المساقاة فيه؟ قال: قال مالك: لا تصلح المساقاة فيه. وهو عندي بمنزلة القصب. قلت: أرأيت إن عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر أتصلح فيه المساقاة؟ قال: لم أسمع من مالك فيه أكثر من أن قال لنا: المساقاة في الموز

لا تجوز. قال ابن القاسم: والموز عندي، أنه يجزَّ إذا أثمر ثم يخلف ثم يجزَّ إذا أثمر ثم يخلف، فهو بمنزلة القصب عندي. ولا أرى المساقاة فيه تحلُّ، عجز عنه صاحبه أو لم يعجز. قال مالك: وإنَّما الموز عنـدي بمنزلة البقل. قلت: أرأيت الموز إذا حـلُّ بيعه، أيجوز لي أن أشتريـه وأستثني بطونًا في المستقبل خمسـة أو عشرة؟ قـال: ذلك جـائز. قلت: أرأيت إن اشتريته حين حلَّ بيعه، فقلت للبائع: لي ما يطعم هذه السنة؟ قال: هذا جائز أيضاً، لأن ما يـطعم سنة هـو معروف. قلت: وهـذا قول مـالك؟ قـال: نعم. قال: وقال مالك: لا بأس أن يشتري الموز السنة والسنة والنصف إذا حلَّ بيعه. قلت: أرأيت القصب، أهو بهذه المنزلة في قول مالك؟ قال: نعم. قال ابن القاسم: وأصل قولهم في المساقاة: أن كل شيء يحزُّ ثم يخلف ثم يجزُّ ثم يخلف، أن المساقاة لا تجوز فيه. قال: وكل شيء قائم، إنَّما تجنى ثمرته والأصل ثابت أو غير ثابت، إذا كان إنما نجني ثمرته إذا كانت ثمرته نباتاً منها، فالمساقاة فيه جائزة. قلت: أرأيت القصب والموز، إذا عجز عنهما صاحبهما، أتجوز فيهما المساقاة؟ قال: لا أرى أن تجوز فيهما المساقاة، وإن عجز عنهما صاحبهما. قلت: لِمَ كرِه مالك المساقاة فيهما وهما من الأصول؟ قال: ليس هما بمنزلة الأصول، إنما هما بمنزلة البقول. إنما تطعم البقول بطناً بعد بطن. قلت: والبقول، أتجوز فيها المساقاة في قول مالك إذا عجز عن سقيها؟ قال: لا تجوز المساقاة فها أيضاً.

تم كتاب المساقاة ويليه كتاب الجوائح

# بسم الله الرحمن الرحيم

# كتاب الجوائح

# ما جاء في جائحة المقاثي

قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أرأيت المقاثي، هـل فيها جـاثحة في قـول مالـك؟ قال: نعم، إذا أصابت الثلث فصاعداً، وضع عن المشتري ما أصابه من الجائحة. قلت: أرأيت إن اشتراها وفيها بطيخ وقناء، فأصابت الجائحة جميع ما في المقثأة من ثمرتها، وهي تطعم في المستقبل، كيف يعرف ما أصابت الجائحة منها؟ قال ابن القاسم: تفسير ذلك، أنه يكون مثل كراء الأرضين والدور. أنه ينظر إلى المقثأة، كم كان نباتها من أوَّل ما اشترى إلى آخر ما تنقطع ثمرتهـا. فينظر كم قطف منها وكم أصابت الجائحة منها. فإن كمان ما أصابت الجائحة منها ثلث الثمرة، نظر إلى قيمة ما قطف منها، فإن كنانت قيمته النصف أو أقبل من الثلث، لم يكن له إلاَّ قــدر ذلك. لأن حملهــا ونفاقها في الأشهر مختلف، فتقوم ويقوم ما بقي من النبـات مما لم يـأتِ بعد في كـُـرة نباتــه ونفاقه في الأسواق، مما يعرف من ناحية نباته. فينظر إلى الذي حده فيقوم على حدته، ثم يقوم الذي أصابته الجائحة على حدته، فينظر ما مبلغ ذلك من جميع الثمرة. فإنَّ كانت الثمرة التي أكلها المشتري هـ و نصف القيمة أو أقـل من ذلك أو أكثـر، وربَّما كـان طعام المقثأة أوَّله هو أقلَّه وأغلاه ثمناً، تكون البطيخـة والفقوسـة أو القثاة بعشـرة أفلس أو بنصف درهم أو بالدرهم، والبطيخة مثل ذلك. وفي آخر الزمـان تكون بـالفلس والفلسين والثلاثة، فيكون القليل الذي كان في البطن الأوِّل أكثر المقثأة ثمناً، لنفاقه في السـوق. وعلى هذا يقع شراء الناس. إنَّما يحمل أوَّله آخره وآخره أوَّله. ولو كان إنَّما يقع الشراء على كل بطن على حدته، لكان لكل بطن جزء مسمى من الثمن، فإنَّما يحسب بطون المقثأة التي تطعم فيها بقدر إطعامها على قدر نفاقها في الأسواق في كـل بطن، ثم يقـوم كل ما أطعمت في كل زمان على قدر نفاقه في الأسواق في كل بطن، ثم يقسم الثمن على جميع ذلك. فإن كان البطن الأوّل هو النصف أو الثلثين، ردِّ بقدر ذلك وإن كان البطن الآخر الذي انقطع منه هو النصف أو الثلثين، ردِّ بقدر ذلك. ولا يلتفت إلى نباتها في إطعامها، فيقسم على قدر كثرته وعدده من غير أن ينظر إلى أسواقه، ولكن ينظر إلى كرّته ونفاقه في الأسواق.

قال ابن القاسم: وكـذلك الــورد والياسمين وكــل شيء يجنى بطنــاً بعد بــطن، فهو على ما فسرت لك في المقتأة. وما كان يطيب بعضه بعد بعض، فعلى هذا يحسب أيضاً مما ينبت جميعاً، مثل التفاح والخوخ والتين والرمــان وما أشبهــه من الفاكهــة. وذلك أن الرمان والخوخ وما أشبهه من الفاكهة مما لا يخرص، إنَّما يشتري إذا بدأ أوَّله لأنه يعجـل بيعه، فيكون له في أوَّل الزمان ثمن، لا يكون آخره في نفاقه عند الناس وأسواقه وكثرته في اجتماعه في آخر الزمان، فإنما يشتري المشتري على ذلك ويعطي ذهبه، لأن يكون له آخره مع أوَّله. ولو أفرد ما يطيب كل يوم أو كل جمعة، حتى يباع على حـدَّته، لاختلفت أثمانها. وإنما يشتري المشتري على أنه يحمل الخالي منه على رخيصة، والرخيص منه على غاليه. فإذا أصابت الجائحة منه مـا يبلغ الثلث فصاعـداً، نظر إلى ما قبض ثم نظر إلى الذي أصابت الجائحة فإن كان الذي أصابت الجائحة ثلث الثمرة التي اشترى، وضع عنه ما يصيبها من الثمن، كـان ذلـك في أوَّل الثمرة أو في وسطها أو في آخرها، فإن كانت ثلث هذه الثمرة التي أصابتها الجـائحة يكــون حظهــا من القيمة تسعة أعشار القيمة، وضع عن المشتري تسعَّة أعشار الثمن وإن لم يكن حظ ثلث الثمرة من الثمن إلّا عشر الثمن اللذي اشترى بـه جميع الثمرة، وضع عن المشتري عشر الثمن. وإنما ينظر في هذا، إلى الجائحة إذا أصابت. فإن أصابت ثلث الثمرة، نظر إلى ما كان يصيب هذا الثلث من الثمن على حال ما وصفت لك من غلائه ورخصه. فيوضع عنه ما يصيب ذلك الثلث من الثمن كان أقل من ثلث الثمن أو أكثر. فإن أصابت الجائحة أقل من ثلث الثمرة، وكان حظ ما أصابت الجائحة من الثمن يبلغ تسعة أعشار الثمن، لم يوضع عن المشتري قليل ولا كثير ولا يوضع المشتري فيما فسرت لك، حتى تبلغ الجائحة ثلث الثمرة. فإذا بلغت ثلث الثمرة، وضع عن المشتري حظها من الثمن كـان أقل من ثلث الثمن أو أكثر. وهذا تفسير ما وصفت لك.

قال سحنون: وقد قال أشهب، إنما ينظر في البطون إلى ما أذهبت الجائحة، فبإن كان يكون قيمة ما يصير له ثلث الثمن وضع، وإن كان من الثمرة عشرها، فإن كانت قيمة ما أتلفت الجائحة لا يصير لها من الثمن ثلثه، وإنما يصير لها من الثمن أقل، لم يـوضع عن المشتري شيء. وإن كان من الشمرة تسعة أعشارها، وإنّسا يكون مصيبة إذا أذهبت مثل نلك الثمن. وليس يلتفت إلى ثلث الثمرة، لأنه ربما كان نلث الشمرة إنما غلته عشر الثمن، فلا يكون مصيبة، وربما كان عشر الثمرة ويكون لها من الثمن نصف الثمن فيكون مصيبة. فلذلك توضع الجوائح إذا وقعت المصائب. قال سحنون: وأما البطن الواحد وهو صنف واحد، فإن ثلث الثيرة بثلث الثمن إذا كان صنفاً واحداً من الثمرة، فاجتمعت المصيبة من الوجهين جميعاً فلذلك وضع. قال ابن القاسم: وما كان مما يخرص من النخيل والأعناب وما أشبههما، أو مما لا يخرص مما يبس ويدخر. فإنما ينظر إلى ثلث الشرة، فيوضع من الثمن ثلثه. ولا ينظر فيه إلى اختلاف الأسواق، لأن هذه يتمجّل أكلها، ومنهم من يدخر بعضها أو بيع بعضاً. فالبلتع حين يبيع إنّما يبيع على أن المشتري إن شاء حيس وإن شاء جد. فإنما في ثلث الثمرة إذا أصابتها الجائحة ثلث

سحنون: وكذلك إذا كان الثمر صنفاً واحداً، فإن كان الثمر أصنافاً مختلفة، مثل البرني والعجوة وصدق ابن زيد والشعم، فأصابت الجائحة من النمر النك، فإن كان الذي أصابت من البرني أو العجوة، نظر إلى قيمته وقيمة غيره، فيقسم الثمن على القيم لاختلاف الثمر في القيم. فيصبر حكمه حكم البطون في اختلاف أثمانها. وإن الرمان والتفاح والخوخ والأترج والموز والممقائي وما أشبهها، إنما يشترى على أن طبب بعضه بعد بعض. ولو ترك من يشتريه أوله لاخره حتى يطب كله لكان فساداً لأوله. قال: وقال لي مالك: وإنما جعل الله طبب بعضه بعد بعض رحمة، ولو جعل طبه واحداً لكان فساداً. والمشتري حين يشتري ما يطب بعضه بعد بعض، فالبائع يعرف، والمشتري إنه فساداً. والمشتري حين يشتري ما يطب بعضه بعد بعض، فالبائع يعرف ليس كغيره من الشمار، ولا ما يقدر على تركه حتى تجد جميعه معاً فهذا مثل الذي يخرص سواء، سحنون: فكل ما يقدر على ترك أوله على آخره ولا يكون فساداً حتى يسبى، في شجره، فيتر بعرترلة النخل والعنب. وكل ما لا يستطاع تبرك أؤله على آخره حتى يسم، في شجره، فستّه سنة المقائي. قال سحنون: فهذا أصل قوله، وكل ما في هذا يبعر، الكرة المغلى هذا يبعر.

#### ما جاء في جائحة القصيل

قال: وكذلك القصيل إذا اشتري جزَّة واحدة، فإن أصابت الجائحة منه الثلث،

١٨٥ كتاب الجوائح

وضع عنه ولم ينظر إلى غلاء أوله أو اخره أو رخصه، لأن قصله قصلة واحدة إن أراد أن يقصله وقد أدول جميعه حين اشتراه. والفاكهة لم تدرك جميعها ولا المقاتي ولا السمين، إلا أن يشترى القصيل وخلفته التي بعده. فتصاب الأولى وتثبت الأخرى، أو لياسمين، إلا أن يشترى القصيل وخلفته التي بعده. فتصاب الأخرى وتثبت الأخرى، أو من الأخرى في رخص آخره أو غلاثه، ووال رضبة الناس فيه من الأخرى في رخص آخره أو غلاثه، أو في رخص آؤله أو غلاثه، وحال رضبة الناس فيه ثليًا بنان كان الأولى هو وغلاثه عندهم في أؤله وآخره، إذا كان اللّي أذهبت الجائحة منه ثلثاً، فإن كان الأول هو وغلاثه المناف أو كلاثة، وإن كان الأخر نصف الثمن أو كلاثة أرباعه في نقاقه عند الناس وقيمته، ردّ من الثمن بقدر ذلك، وكذلك قال الله في الأرش: تتكارئ ثلاث سنين أو أربعاً، فيزرع الرجل السنة أو السنين فيعطش الله في الأرش: تتكارئ ثلاث سنين أو أربعاً، فيزرع الرجل السنة أو السنين فيعطش أو فيها أو أخرها أو وسطها، وقد تكاراها أربع سنين كل سنة بمائة دينار صفقة واحدة فيعطش سنة منها. قال مائك: قلم كانت تساوي من تفاقها عند الناس، وتشاح الناس فيها ثم يحمل بعض ذلك على بعض، فيقسم الكراء على قدر ذلك، ويوضع عنه بقدر ذلك. ولا ينظر إلى قدر السنين فيقسم من الكراء عليها، إن كانت أربع سنين لم يقسم الثمن عليها أرباعاً ولكن على قدر الذلاء والرخص.

# في الرجل يكتري الدار سنة فتهدم قبل مضي السنة

قال: قال في مالك: وكذلك الدار يتكاراها في السنة بعشرة دنانير، فيكون فيها أشهر كراؤها غال، وأشهر كراؤها رخيص، مثل كراء دور مكة في إيان الحج وغير إيان الحج. والفنادق تتكارى سنة، ولها إيان نفاقها فيه ليست كغير ذلك من الإبان، فيسكنها الأشهر ثم تنهدم أو تحترق. فإنما يرد من الكراء يقلد ذلك من الأشهر. حتى إن الشهر ليدان الأربية الأشهر والخحسة أو جميع السنة، ولا ينظر في ذلك إلى السنة. فيقسم الشمن على انثي عشر شهراً ولكن على ما وصفت لك. وكل ما فسرت لك من هالم الباحة، فيهو تفسير ما حملت عن مالك. قلت: والذي شبهه مالك من الفاكهة في جائحته بالنخل مما يخرص، أهو مما ييس ويذخر مثل الجزر والموز والفون والفحسة والخواز وسا يتب ما ذلك، وكل منا فيكر وهو مما يطم بعض، وهو مما يبس فيقة بعرف المنابعة أعل المعرفة به.

قلت: أوايت إن اشتريت مقنّاة، وفيها بطيخ وقناء، فأصابت الجائحة جميع ما في المقنّاة من الثمرة وهي تطعم في المستقبل؟ قال ابن القاسم: ينظر إلى هذا البـطن الأوّل كتاب الجوائح ٥٨٥

الذي أصابته الجائحة، فيعرف كم نبات ثمرته، وتقوم أيضاً فيعرف كم قيمته على غلائه ورخصه وفيما يأتي بعد، فيعرف كم نباته وقيمته في كثرة حمله، وينظر إلى قيمته أيضاً. هكذا يقوم بطناً بعد بطن ويضم بعضه إلى بعض، ويعرف النبـات فإن كـان البطن الـذي أصابته الجائحة هو الثلث، ثلث الثمرة التي اشترى، نظر إلى مـا كانت قيمـة هذا البـطن الـذي أصابته الجائحة، فيطرح عن المشتري قدرهـا من الثمن. وتفسير ذلـك أنه لمـا أصابت الجائحة البطن الأوَّل فيعرف قدر نبات ثمرته، عرف قيمته في غلائه ورخصه. ثم ينظر إلى ما يأتي من نباتها في المستقبل، فيعرف قدر كل بطن وقيمته على غلائه ورخصه، فضمت القيمة قيمة كل بطن بعضها إلى بعض. ثم ينظر إلى البطن الذي أصابته الجائحة ما هو من جميع نبات ثمرة هذه المقشأة. فإن كان ذلك الثلث ثلث الثمرة، وضع عن المشتري من الثمن قدر قيمته من ذلك البطن الذي أصابته الجائحة، فإن كان ثمن ذلك نصف جميع نبات ثمرة المقثأة أو ثلثيه أو ثلاثة أرباعه أو أقبل أو أكثر، طرح من الثمن بقدر ذلك، وسواء كان الذي أصابت الجائحة منه في أوَّل أو في آخـر أو في وسط. إنما ينظر، فإن كان الـذي أصابت الجـاثحة في وسط نـظر إلى ما كـان أكل المشتري فعرف قدر نباته وقيمته في غلائه ورخصه، وينظر إلى الـذي أصابت الجـائحة، فيعرف قدر نباته وقيمته. وينظر إلى الـذي يأتي بعـد ذلك حتى تنقـطع المقثأة. فـإن كان الذي أصابت الجائحة هو ثلث نبات الثمرة، قيل كم قيمة الذي أصابت الجائحة من جميع القيمة؟ فإن كان ذلك نصف القيمة أو ثلثيها، وضع عن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثاه، لأنه قد عرف ما أكل المشتري وما أصابت الجائحة وما جاء بعد ذلك، فلما كان ذلك ثلث الثمرة وقد كنت أقمت من ذلك البطن الذي أصابت الجائحة، والذي أكل المشتري والذي جاء بعد ذلك، فعرفت قيمة ذلك في قدر غلاء أوَّله وآخره ورخصه ورغبة الناس فيه، فوضعت عن المشترى من الثمن بقدر قيمة الجائحة.

وتفسير ذلك لو أن رجلاً اشترى مقتأة بماتة دينار وخمسين ديناراً، وأصابت الجائحة بطناً منها الأول أو الأوسط الآخر، أنها إن كانت أوّل البطن الذي أصابته الجائحة، عوف قدر نباته أقيم. فإن كانت قيمته مائة دينار وعرف ناحية نباته، نظر إلى الذي يأتي بعد، فيقام بطناً بعد بطن على ما فسرت لك من رغبة الناس فيه ورخصه وغلائه، فيإن كانت قيمة هذا البطن الثاني ستين ديناراً وقد عرف ناحية نباته أيضاً، نظر إلى البطن الثالث فأتيم أيضاً. فإن كانت قيمته أربعين ديناراً وانقطعت الشمرة فلم يكن فيها إلا ثلاثة بطون وقد عرف ناحية البطن الآخر، قيل انظروا كم ثمرة كل بطن بعضه من بعض، فإن قالوا: النبات في كل بطن في الثمرة سواء، فالذي أصابت الجائحة هو الثلث من الثمرة وقيمته مائة دينار، وقيمة البطن الثاني ستون ديناراً والآخر أربعون ديناراً، فذلك مائتا دينار. وقد

٥٨٦

كان الشراء بخمسين وماثة دينار. قلنا: فانظروا إلى مبلغ البطن الذي أصابت الجائحة وهو ثلث الثمرة، فإذا هو مائة دينار. قلنا: فأي شيء مائة دينار من جميح قيمة المقشأة؟ قيل: النصف، لأن البطن الأول الذي كانت فيه الجائحة قيمته مائة دينار، والثاني ستون ديناراً، والأخر أربعون ديناراً، فذلك مائتا دينار. فقد صار قيمة الذي أصابته الجائحة من جميع قيمة المقتاة النصف. قلنا: فارجع على البائع بنصف الثمن إن كنت نقدته الثمن، وإن كنت لم تُنقده الثمن، فعلى هذا فقس جميع ما يرد عليك من هذا.

# في جائحة التين والخوخ والرمان وجميع الفواكه

قال: وكذلك الفاكهـة: التين والخوخ والـرمان والتفـاح، وكل مـا يكون بـطناً بعــد بطن، إنَّما ينظر إلى أوَّله وآخره. فيقوم فيعرف قيمته وقدر ثمرته، فينظر إلى الذي أصابتــه الجائحة، فإن كان ذلك ثلث الثمرة، وكانت قيمة البطن الذي أصابته الجائحة هـو نصف جميع قيمة الثمن أو ثلثاه، طرح عن المشتري من الثمن نصفه أو ثلثاه، فعلى هذا يكون ذلك. قال: وأخبرني ابن وهب عن يزيد بن عياض عن رجل حدثه عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: ﴿إِذَا ابْتَاعِ الرَّجْلِ الشَّمْرَةُ فأصابتها جائحة فذهبت بثلث الثمرة. فقد وجب على صاحب المال الوضيعة». ابن وهب: وأخبرني يزيد بن عياض عن عبد الرحمن بن القاسم، وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الـزناد عن القـاسـم بن محمد قـال: إذا أصيب المتاع بثلث الثمـرة فقــد وجب على البائع الوضيعة. قال: وأخبرني أنس بن عياض، أن أبا إسحق مقدم مولى أم الحكم ابنــة عبد الملك حدَّثه: أن عمر بن عبد العزيز قضى في ثمرة حائط باعته مولاته، فأصاب الثمر كله جائحة إلا سبعة أوسق، وكانت قد استثنت سبعة أوسق. فقال لي عمر، وخاصمت إليه في ذلك: اقرأ على مولاتك السلام وقل لهـا: قد أغنـاك الله في الحسب والمال عن أن تأكلي ما لا يحلُّ لك. لا تجوز الجائحة بين المسلمين، وقضَى اليمين على المبتاع أن لا يكتم شيئاً وعليه ما أكل عماله. قال مقدم: فما صار لنا إلَّا سبعة أوسق، وهي التي بقيت. قـال ابن وهب: وأخبرني عبـد الجبار بن عمـر عن ربيعـة وأبي الزناد أنهما قالا: لا وضيعة في جائحة فيما دون الثلث إذا أصيب. قال: وأخبرني عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد أنه قال: لا جائحة فيما أصيب دون ثلث رأس المال. قال يحيى: وذلك في سنة المسلمين. قال: وأخبرني عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال: الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو بـرد أو جـراد أو ريح أو حريق.

#### جائحة البقول

قلت: أرأيت البقول والكراث والسلق وما أشبه هذا، والجزر والبصل والفجل، إذا اشترى الرجل هذه الأشياء التي ذكرت لك وما أشبهها فأصابتها جائدة أقبل من الثلث، هلى يوضع للمشتري شيء أم لا؟ قال: قال مالك: أرى أن يوضع عن المشتري كل شيء أصابت الجائدة منها قل ذلك أو كثر، ولا ينظر في ذلك إلى الثلث. قال سحنون: وقد ذكر علي بن زياد عن مالك: أن البقل إذا بلغت جائحته الثلث وضع عن المشتري، وإن لم تبلغ الثلث، لم يوضع عنه شيء. وقد ذكره ابن أشرس أيضاً عن مالك.

#### جائحة الخضر

قلت: أرأيت من اشترى الفول الأخضر وما أشبهه من القطنية التي تؤكل خضراه، واشترط أن يقطعها خضراء؟ قال: قال مالك: الشراء جائز. قلت: فإن أصابته جائحة؟ قال: أرى إن أصابت الجائحة الثلث، وضع عنه ثلث الثمن لأن هذه ثمرة. قلت: فإن اشترى الفول والقطينة التي تؤكل خضراء بعدما طابت للأكل قبل أن تيس، واشترط أن يترك ذلك حتى تبسر؟ قال: لا يصلح عند مالك وهو مكروه.

#### جائحة الزيتون

قلت: أرأيت الزيتون عند مالك أهو مما يخرص على أهله؟ قال: ليس يخرص الزيتون على أهله عند مالك، ولكن ما أصابت الجائحة منه يحمل محمل ما يخرص، لأن مشتريه يقدر على أن يؤخره حتى يجنيه جميعاً.

#### جائحة القصب الحلو

قلت: أرأيت القصب الحلوليس مما هو يدخر وبيس، إذا أصابته الجـائحة؟ قال: لا يوضع منه شيء في الجائحة قلل ولا كثير. وذلك أن بيعه إنّما هو بعداما يمكن قطفه، وليس مما يأتي بطناً بعد بطن. فهو عندي بمنزلة الزرع إذا يبس، ولا يجوز بيعه حتى يطيب ويؤكل. ولقد سألت مالكاً عن مساقاته؟ فقال: هو عندي مثل الزرع، تجوز مساقاته إذا عجز عنه صاحبه. قال سحنون: وقد قال ابن القاسم: توضع عنه جوائحه وهو أحسن من هذا. ٨٨٥ كتاب الجوائح

#### جائحة الثمار التي قد يبست واستحصدت

قال: وقال مالك: كل ما أشتري من النخل والعنب، بعدما ييس ويصير زبياً أو تمرأ ويستجذ ويمكن قطافه فليس فيه جائحة. وما بيع من الحب من القمع والشعير والفول والعدس والقطنية كلها، والسمسم وحب الفجل للزيت وما أشبهه فليس فيه جائحة، لأنه إنما يباع بعدما ييس فهو بمنزلة ما لو باعه في الأند فلا جائحة فيه، وهذا قول مالك. قلت: وما بيع من النخل والعنب اخضر بعدما طاب فيس، ثم أصابته الجائحة بعد ذلك فلا جائحة فيه، وهو بمنزلة ما أشتري وهو يابس؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن اشتريت ثمرة نخل قد حلّ بيعه، فتركته حتى طاب للجداد وأمكن، ثم أصابته جائحة تبلغ اللك فصاعداً؟ فقال: لا يوضع عنه قلبل ولا كلير عند مالك، لأن الجداد وأم ماكنه. قلت: ويصير هذا بمنزلة رجل اشتراها في رؤس النخل وقد أمكنت للجداد وأبيس فاب نعم، كذلك قال مالك: يصير بمنزلة الذي اشترى ثمرة قد أمكنت للجداد ونيس طابت، مثل النخل والعنب وغيز ذلك، فاشترى بأصله فأصابته جائحة فلا جائحة في ثمره، وإنما الجوائح إذا اشتريت الثمار وحدها بغير أصولها.

قلت: وكذلك لو اشترى رقاب النخل، وفيها ثمر لم يطب ولم يحل بيعه ولم يؤير، أو قد أبرت وقد اشترط المبتاع ثمرة ما قد أبر، فأصابت هذه الثمرة جائحة، أيوضع عنه في قول مالك لما أصابت الجائحة من الثمرة شيء أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يوضع عنه شيء. قلت: فهذا قول مالك في الذي يشتري رقاب النخل وفيها أشدرة لم تؤسر فبلغت فأصابتها جائحة. أنه لا يوضع عن المشتري شيء، هذا وقد علمنا أنه لا يوضع عن المشتري ويء. هذا وقد علمنا أنه أراض تكن المشتري وي المشتري وإلا أن يشترطها. لا يوضع عن المشتري وإلا أن يشترطها. لا يكون لها حصّة من الثمن ويلغي عنه ما أصابت الجائحة إذا بلغت ما أصابت الجائحة المنا بلغت ما أصابت الجائحة من ذلك الرقاب فلا جائحة تفيا، وفي النخل ثمرة لمية أنخلات فيها، وفي النخل ثمرة لم يوضع عن المتكاري قابل ولا كثير، لان الثمرة تم ذلك الشعر وإن أصابته كله لم يوضع عن المتكاري قلبل ولا كثير، لان الثمرة يتم للكراء، ولا يقع على الثمرة حصّة من يوضع عن المتكاري قلبل ولا كثير، لان الثمرة يتم للكراء، ولا يقع على الثمرة حصّة من يستني صاله معه، ولو لم يستني ماله معه، ولو لم يستني ماله معه، ولو لم المشتري بالثمن كله فيأخذه ولا يوضع عن البائع فيشتريه، ويشترط ماله فيصاب مال العبد، ثم يجد به عبداً أو يستحق، فرجع المستري بالثمن كله فيأخذه ولا يوضع عن البائع شيء لمال العبد الذي تلف. فرجع المستري بالثمن كله فيأخذه ولا يوضع عن البائع فيشتريه، ويشترط ماله فيصاب مال العبد، ثم يجد به عبداً أو يستحق، فرجع المستري بالثمن كله فيأخذه ولا يوضع عن البائع شيء لمال العبد الذي تلف.

وهو ممّا لو لم يستثنو كان للبائع وفيه زيادة في الثمن فلا يوضع عنه شيء. فالثمرة بمنزلـة مال العبد، وكذلك سمعت مالكاً يقول في الثمرة ومال العبد.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت زرعاً لم يبد صلاحه على أن أحصده، ثم اشتريت الارض، أيجوز لي أن أدع الزرع حتى يبلغ؟ قال: ذلك جائز عندي، ولم أسمعه من مالك، ولكن مالكا قال في الرجل يشتري النخل وفيها ثمر قد أبر ولم يشترطه، ثم اشتراه بعد ذلك في صفقة أخرى على حدة قبل أن ترهى ويحل بيعه: أن شراه، جائز، فهذا يدلك على مسألتك أنه جائز له أن يترك الزرع. لأن مالكاً قال في الشمرة: كل شيء كان يجوز لك أن تشتريته بعد ذلك في صفقة على يجوز لك أن تشتريته بعد ذلك في صفقة على يجوز لك أن تشتريته بعد ذلك في صفقة على الشرة أيقضي فيها بشيء، لا كا قال أو لا أن استلائية، قلت: فإن اسالكاً قال: من اشترى الشرة أيقضي فيها بشيء، لا نام إلا قدال: من اشترى الشرة فيها عند النخل؟ قال: نعم، لا جائحة فيها عند كانت بلحاً أو بسراً أو رطباً أو تمرأً يوم أسترى الأصل. وكذلك الذي اشترى الأصل معها فكانت تبعاً للأصل. وكذلك الذي اشترى الأصل معالم خلاس النخل؟ قيها، أن البائع إذا بالاصل ثم الشرة. صحنون: الجواب صحيح إلا أن الحجة فيها، أن البائع إذا بالمولها، وياع الشعرة المعربة أن لا لا تنخل بأصولها، وياع النخل بأصولها، وياع المعربة كذلك ثمرتها، أن لا سقى على البائع.

# في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة فتصيبها جائحة

قلت: أرأيت إن اشتريت ثمرة نخلة واحدة، فأصابت الجائحة ثلث ما في همذه النخلة، أيوضع عنه شيء أم لا؟ قال: أرى أن يوضع عنك ـ إن أصابت الجائحة ـ ثلث ما في رأس النخلة من الثمرة.

## في الذي يعري حائطه كله ثم يأخذه بخرصه فتصيبه جائحة

قلت: أرأيت رجلًا أعرى حائطه من رجل، فأخذ ذلك منه بخرصة، فأصابته جائحة أيوضع عنه شيء أم لا? قال: قال مالك: يوضع عنه مثل ما يوضع عنه في الشراء سواء.

## الذي يسلم في ثمر حائط بعينه تصيبه الجائحة

قلت: أرأيت إن أسلمت في ثمر حائط بعينه في أبان ثمرة ذلك الحائط، فأصاب
 الحائط جائحة أتت على ثلث الحائط، أيازم المشتري شيء أم لا في قول مالك؟ قبال:

٩٠ كتاب الجوائح

لا يلزم المشتري شيء، ويكون حقه فيما يقي من الحائط. قلت: ولا ينتقض من السلم وسلمه ثلثه، لأن ثهرة الحائظ قد ذهب الجائحة بثلثه؟ قال: نعم، هو قوله. قلت: ولمد ونبا بقي من الحائط. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، هو قوله. قلت: ولو كنت اشترت ثمرة هذا الحائظ، فاصابت الجائحة ثلثه، أيوضع عني الثلث في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: وإذا أسلمت في ثمرة هذا الحائظ، أمو مخالف لشراه ثمرة هذا الحائظ في الجائحة؟ قال: نعم، لأن سلمك في الحائظ أبّما هو مشتراه مكيلة منه معلومة، بمنزلة ما لو اشتريت، أقساطاً من خابية رجبل. قلت: أرأيت إن اشتريت ثمرة بنا معاطل من قبل أن يبدو صلاحها على الترك، فأصابتها جائحة كلها أو أقبل من ثلثها بعد ما بدا صلاحها، أيكون على المشتري شيء أم لا؟ قال: لا شيء على المشتري وهو من البائع ما لم يقبضها المبتاع.

## اشتری ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على أن يجدها فأصابتها جـائحة قبــل أن يجدها

قلت: أرأيت إن اشتريت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها، على أن أجدها من يومي أو من الغذا، فأصابها جائحة قبل أن أجدها، أيوضع عني من الجائحة شيء أم لا؟ وهل يكون هذا بمنزلة البقول أو الفاكهة الخضراء في قول مالك؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، ولكني أرى أن يوضع عنه إن أصابت الجائحة الثلث فصاعداً. قلت: ولا نراه بمنزلة البقول، ولكن أراه بمنزلة الثمار. قلت: وكذلك إن اشترى يلح الثمار كلها، التين واللوز والجلوز والفستق، على أن يجده قبل أن يطبب فأصابته الجائحة، أيوضع عنه لذلك شيء أم لا في قول مالك؟ قال: نعم، إن أصابت الثلث فصاعداً، وإن لم تصب الثلث لم يوضع عنه شيء.

# في جائحة الجراد والريح والجيش والنار وغير ذلك

قلت: أرأيت الجراد أهو جائحة في قبول مالك؟ قال: قال: الجراد جائحة عند مالك. قلت: وكذلك النار في قول مالك؟ قال: تعم. قلت: وكذلك البرد والمطر والطير الغائب، \_يأتي فيأكل الشمرة - والدود وعفن الشمرة في رؤس الشجر، والسموم - يصيب الشمرة من انقطاع مائها ـ أو سعماء احتبست عن الشمرة حتى ماتت، أثرى هذا من الجوائح؟ قال منالك في الماء: إذا انقطع عن الشمرة ماء العيون،

كتأب الجوائح كتأب الجوائح ٥٩١

وضع عن المشترى ما ذهب من الثمرة من قبل الماء قليلاً كان أو كثيراً، وما بقي فهو للمشتري بما يصيبه من الثمر. لأن الباتع حين باع الشعرة، إنما باعها على الماء، فكل ما أصيبت من قبل الماء في الماء ميا سمواه من الجوائح. أصيبت من قبل الماء في المساء أو المسواه من الجوائح. قلت: وماء السماء إذا انقطع عن الثمرة، أهو عند مالك بمنزلة ماء الميون؟ قال: لم أصعع من مالك في ماء المعطر شيئاً، إلا أنه قال: ما كان من فساد الثمرة من قبل عطش الماء، وصواء الميون سواء، إذا الماء، وصواء الميون سواء، إذا الماء، وصواء الميون سواء، إذا كنان إنما حياتها سقيها. قال: وأما ما سألت عنه من عفن الشعرة والنار والبرد والغرق وجميع ما سألت عنه، فكذلك كله جائحة من المجوائح يوضع عن المشتري إن أصابت الله في الميش: يموّون بالنخل في الحين : قال: وقال مالك في الميش: يموّون بالنخل في المجونح. قال: وقال مالك في المجيش: القاسم: ولو أن سارقاً سرقها أيضاً كانت جائحة في رأيي. قال ابن نافع: ليست السرقة المحافدة عن الموافقة عن المحافة في رأي.

## جائحة الحائط المساقي

قلت: أرايت إن دفعت نخلاً إلى رجل مساقاة، فلما عمل أصايت الشرة جائحة برد أو جراد أو ربيح فأسقطه، ما تقول في ذلك؟ وهل سمعت من مالك فيه شيعاً؟ قال: سألت مالكاً عن ذلك فقال: أراه جائحة توضيع عنه. وذكر سعد بن عبد الله عن مالك قال: إذا كان الذي أصابه أقلَّ من الثلث، لم يرضع عنه سقي شيء من الحائط، ولمزمه عمل الحائط كله، وإذا أصابت الثلث فصاعدا، كان يالتجار، إن شاء سقى المحائط كله وإن شاء وضع عنه سقى الحائط كله. ولقد تكلّم به مالك وأنا عنده قاعد فلم أحفظ نفسيره، وكان سعد أقرب إليه منى فاخرني به سعد.

# الرجل يكتري الأرض وفيها النخل فتصيبها جائحة

قلت: أرأيت إن اكتريت أرضاً بيضاء وفيها سواد، فاشترطت السواد أيكون ذلك جائزاً قال: قال مالك: نعم، إذا كان السواد الثلث قادني. قلت: فإن كان السواد الثلث فأدني، فاكترى الأرض واشترط السواد، فأثمر السواد، فأصابته جائحة أتت على جميع الثمر، أيوضع عن المتكاري شيء أم لا في قول مالك؟ قال: لا يسوضع عنه شيء للجائحة، لأن السواد إنما كان ملغى وكان تبعاً للأرض. قلت: وكذلك أيضاً، الدار يكتربها الرجل وفيها نخلات يسيرة، فاشترطها المتكاري، فأصابت الثمرة جائحة، أنه لا يوضع للمتكاري شيء من الكراء للذي أصابت الجائحة من الثمرة؟ قال: نعم، كذلك قال مالك. قلت: أرأيت ما سألتك عنه من الرجل الذي يكتري الدار، واستثنى النخل وذلك جائبز له، لأن النخل أقل من الثلث، فأشهرت النخل، فأصبابت الثمرة جائحة، أيوضع عنه لذلك من الكراء شيء أم لا في قول مالك؟ قال: لا يوضع عنه للجائحة من الكراء قليل ولا كثير. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، كذلك قال مالك.

قلت: ولم لا يوضع عنه للجائحة، وقد وقع الكراء على ثمرة النخل وعلى كراء الدار؟ قال: لأن ثمرة النخل وعلى غيام الدار؟ قال: لأن ثمرة النخل لم يقع عليها من الكراء شيء، وإن اشترطت وإنما هي تبع لللدار، وهي تشترط وليس فيها ثمر فيجوز، فهذا يدلّك على أنّها لغو. قلت: أرأيت إن اكتريت الدار وفيها نخل كثير، وليس النخل تبعاً للدار، فاكتريت الدار واشترطت ما في رؤس النخل من الشرة قد طاب للبيع فذلك جائز، وإن كان ما في رؤس النخل من الشرة لم يحلّ بيعه، فلا يجوز ذلك والكراء باطل. قلت: فإن كان ما في رؤس النخل من الشرة لم يحلّ بيعه، فلا يجوز ذلك والكراء رؤس النخل؟ قال: ذلك جائز. قلت: فإن أصابت الشرة التي في رؤس النخل جائحة، وأصابت الجائحة ثلث ثمرة النخل فناك عن المتكاري؟ قال: ينظر إلى قيمة ثمرة وأسلام فناك عن المتكاري؟ قال: ينظر إلى قيمة ثمرة النخل والمادي ويضع ذلك عن المتكاري؟ فلان ينظر إلى قيمة ثمرة النخل والمادي الذي يوضع ذلك عن المتكاري الذي من من ذلك فهو ثمن الشعرة، فإن أصابت الجائحة ثلث الشمة وفسع عنه ثلث الشمن، من من ذلك قبو ثمن الشعرة من جميع ما نقد المتكاري، وإن أصابت الجائحة أقل من الله الميات الجائحة ألف الموضع عنه من ذلك قبل وسابت الجائحة أقل من الله.

تمّ كتاب الجوائح من المدوّنة الكبرى ويليه كتاب الشركة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

## كتاب الشركة

# في الشركة بغير مال

قلت لابن القاسم: هل تجوز الشركة في قول مالك بغير مال من واحد من الشريكين، يقول أحدهما لصاحب: هلم نشرك، نشتري ونبيع، يتفاوضان في ذلك وقد فوض هذا إلى هذا وهذا إلى هذا. فما اشترى هذا فقد فوض هذا إلى هذا وهذا إلى هذا. فما اشترى هذا فقد فوض هذا إليه وقبل شراءه وضمن معه، وإن اشترى هذا أيضاً كذلك، أتجوز هذه الشركة فيما بينهما؟ قال: لا تجوز عندي، لأن مالكا قال في رجلين ليس لهما رأس مال، أو لهما رأس مال قليل، خرج أحده الي بلد من البلدان وأقام الأخر. فقال له صاحبه: اشتر هناك وبع، فما اشتريت وبعد فنا له ضامن معي. قال: قال مالك: لا تجوز هذه الشركة، وأحدهما يجهز على صاحبه، فكذلك مسألتك لا تجوز وأن كانا لا تجوز هذه الشركة، وأحدهما يجهز على صاحبه، فكذلك مسألتك لا تجوز وأن كانا عني بنصف ما اشتريت، فلا يجوز هذا وإنما الشركة على الأموال أو على الأعمال بالأبدان إذا كانت الأعمال واحدة. قلت: أرأيت إن اشركا بغير مال، على أن يشتريا الرقبق بوجوههما، فما اشتريا فهو بينهما لهما ربحه وعليهما اشتركا بغير مال، على أن يشتريا الرقبق بوجوههما، فما اشتريا فهو بينهما لهما ربحه وعليهما أشركين اللذين أخبرتك بهما، يشتريان وبيعان، هذا في بلد وهذا في بلد، ولا مل الهما.

قلت: فإن اجتمعا في صفقة واحدة، فانشريها رفيقاً بوجوههما وليس لهما رأس مال؟ قال: قال مالك: كله جائز، والشركة في هذه الرقيق إذا اجتمعا في شرائهما في صفقة واحدة، كانت الرقيق بينهما وهما شريكان في هذه الرقيق. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم، هذا قول مالك، لأن رجلين لو اشتريا رقيقاً بنسية، كان شراؤهما جائزاً وكمان الرقيق بينهما. قلت: فإن اشتريا هذه الرقيق في صفقة بالدين، على أن كل واحد منهما حميل بما على صاحبه، أيجوز هذا أم لا في قول، طلك؟ قال: لا بأس بلذلك عند مالك. قلت: فما فرق ما بين هذين اللذين اجتمعا في شراء هذه الرقيق في صفقة واحدة، وبين اللذين اشتركا في شراء الرقيق وبيمها، على أنهما شريكان في كل ما يشتري كل واحد منهما من الرقيق وبيمها على أن أنهما شريكان في كل ما يشتري كل واحد منهما من المتركا وفرض بعضهما إلى بعض؟ قال: لأن البائع هفنا، أنما وقعت عهدته عليهما اشتركا وفرض بعضهما إلى بعض؟ قال: لأن البائع هفنا، أنما وقعت عهدته عليهما على صاحب بعضهما على بعض. وأما اللذان قرض بعضهما إلى بعض، قالبائع إنما باخ علمهما على يعمل الأخر، وإنما اشتركا هذان اللذان تفاوضا بالذمم. وليس تجوز الشركة بالأموال أو بالأعمال بالإندي.

قلت: أوابت إن أقعدت رجلاً في حانوتي وقلت له: أتقبل عليك المتاع وتعمل أنت، على أن ما رزق الله فيبنا نصفين؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك. قلت: أوابت الشركة بغير مال أنجوز؟ قال: الذي سمعت من مالك، أن الشركة لا تجوز إلا على الشركة بغير مال أنجوز؟ قال: الذي سمعت من مالك، أن الشركة لا تجوز إلا على التكافؤ في الأموال، وما سمعت منه في الذمم شيئاً. قال: وقد كره مالك الشركة بالذمم إلا أن يكون شواؤهما في سلعة حاضرة أو غائبة، إذا حضرا جميعا الشراء وكان بالذمم إلا بالأخر. قلت: فإن اشتركا بغير مال اشتركا ببرجوههما، على أن يشتريا بالذين ويبيعا. فاشترى كل واحد منهما سلعة على حدة، أيلزم كل واحد منهما نصف ما اشترى صاحبه أم لا؟ قال: لا تعجبني هذه الشركة. قلت: أتحفظ هذا عن مالك؟ قال: لا أقوم على حفظه الساعة، وقد أخبرتك في أولو مسائل الشركة بما خفظت عن عمرو بن الحارث عن عن عمرو بن الحارث عن عن مدو بن الحارث عن والييه مذا هن ويبيعة أنه قال في رجلين اشتركا في بيع بنقد أحدهما، قال ربيعة: لا يصلح هذا وقال الليث مثله.

في الصناع يشتركون على أن يعملوا في حانوت واحد ويعضهم أعمل من صاحبه

قلت: أرأيت الصباغين أو الخياطين، إذا المُتتركوا على أن يعملوا في حانوت واحد، وبعضهم افضل عملاً من بعض، أتجوز الشركة بينهم؟ قال مالك: إذا اشتركوا على أن يعملوا في حانوت واحد، فالشركة جائزة. قال ابن القاسم: والناس في الاعمال، لا بدّ أن يكون يعضهم أفضل عملاً من بعض. كتاب الشركة \_\_\_\_\_\_ ٥٩٥

# في الصانعين يشتركان بعمل أيديهما

قلت: أرأيت الحدّادين والقصّارين والخيّاطين والخرّازين والصرّاغين والسرّاجين والفرّانين وما أسه هذه الأعمال، هل يجوز لهم أن يشتركوا؟ قال: قال مالك: إذا كانت الصناعة واحدة، خياطين أو قصّارين أو حدّادين أو فرّانين، اشتركا جميعاً على أن يعملا في حانوت واحد، فذلك جائز. ولا يجوز أن يشتركا فيمعلان هذا في حانوت، وهذا في قرية، وهذا في توية أخرى، ولا يجوز أن يشتركا، وأحدهما حدّاد والآخر قصار، وإنما يجوز أن يكونا حدّادين جميعاً أو قصّارين جميعاً على ما وصفت والآخر قصار، وإنما يجوز أن يكونا حدّادين جميعاً أو قصّارين بحيماً على ما وصفت لك. قلت: أرأيت إن اشتركا على أن على هذا من العمل اللث، وعلى هذا الثلثين، على أن لصاحب اللث من كل ما يصيبان اللثين، وعلى أن الماحب اللث من كل ما يصيبان اللثين، وعلى أن اللث صاحب اللثين من كل ما يصيبان اللثين، وعلى أن كابل مالك: والله باس بذلك، مثل الشركة في الدراهم. لأنهما إذا اشتركا بعمل أيديهما، جعل عمل المديهما مكان الدراهم، فما جاز في عمل أبديهما، قلت: وكذلك إن اشترك جماعة قصّارون، أو جماعة حداون في حانوت واحد في قول مالك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن احتاج الصَّبَاغون إلى رأس مال أو أهل الأعمال ممن سواهم، كيف يشتركان؟ قال: يخرجان رأس المال بينهما بالسوية، فيشتركان في أعمالهما يعملان جميعاً. قلت: فإن أخرج أحدهما من رأس المال الثلثين، وأخرج الآخر من رأس المال الثلث، على أن يعملا جميعاً فما أصابًا فهو بينهمًا نصفين؟ قال: لا تجبوز هذه الشركة عند مالك، وإن اشتركا فأخرج أحدهما الثلث من رأس المال، والآخـر الثاثين، فاشتـركا على أن على صاحب الثلثين من العمل الثلثين، وعلى صاحب الثلث من العمل الثلث، والربح بينهماعلى الثلث والثلثين: لصاحب الثلث الثلث، ولصاحب الثلثين الثلثان، فذلك جـائز عند مالك. وقـال مالك في الرجلين يشتركـان على أن يخرج أحـدهما الثلث من رأس المال، ويخرج الاخر الثلثين، على أن العمل عليهما نصفان والربح بينهما نصفان، قال مالك: لا خير في هذه الشركة. قال: وإن اشتركا على أن يكون من عنـد أحدهمـا ثلثا رأس المــال، ومن الآخــر الثلث، على أن على صــاحب الثلثين ثلثي العمـــل، وعلى صاحب الثلث ثلث العمل، والربح بينهما على الثلث والثلثين، لصاحب الثلثين الثلثان، ولصاحب الثلث الثلث، والوضيعة بينهما على ذلك، قـال مـالك: هـذا جائـز، وكذلـك الشريكان في القصارة والخياطة والصباغة وجميع أهنل الأعمال الـذين يعملون بأيـديهم، إذا احتاجوا إلى رأس مال يعملون به مع عملهم بأيديهم. قال ابن القاسم: ومن الأعمال أعمال لا يحتاجون فيها إلى رأس مال، فلا بأس أن يشتركوا في عمل أيديهم.

# في القصّارين يشتركان على أن المدقة والقصارى من عند أحدهما والحانوت من عند الآخر على أن ما رزق الله بينهما نصفان

قلت: أرأيت لو أن قصّارين اشتركا، على أن المدقة والقصارى ومتاع القصارة من عند أحدهما، والحانوت من عند الأخر، على أن ما رزق الله بينهما نصَّفان؟ قال: لا يعجبني هذا، ولم أسمعه من مالك. إلّا أني سمعت مالكاً يقول في الرجل يأتي بالدابة والآخر بالرحا، فيعملان كذلك، اشتركا على أن ما رزق الله بينهما نصفان: أن ذلـك غير جائز. فأرى مسألتك مثل هذا، أنه غير جائز إذا كانت إجارتهم مختلفة. قلت: أرأيت إن اشترك قصاران، من عند أحدهما المدقمة والقصاري، وجميع الأداة تطاول بـذلك على صاحبه، على أن ما رزق الله بينهما نصفان، أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لاخيـر في هذه الشركة إذا كـان للأداة قـدر وقيمة كبيـرة، لأن مـالكــاً قـال في الـرجلين يشتركان في الزرع، وتكون الأرض لأحدهما، لها قدر من الكراء، فاشتركا على أن يلغى صاحب الأرض كراءها لصاحبه، ويخرجا ما بعد ذلك من العمل والبذر بينهمـا بالسويَّة، قال: لا خير في ذلك، إلاَّ أن يخرج الذي لا أرض له نصف كراء الأرض، ويكون جميع العمل والبذر بينهما بالسويّة. فكذلك الشركة في العمل بالأيدي لا تصلح، إلّا أن تكون الأداة منهما جميعاً. قلت: أرأيت إن كانت أداة العمل من عند أحدهما، فاستأجر شريكه الذي لا أداة عند نصف تلك الأداة، واشتركا على أن ما رزق الله بينهما نصفان؟ قال: هذا جائــز، مثل الشــريكـين في الزرع ـ والأرض من عنــد أحدهمــا ـ على أن نصف كراء الأرض على شريكه. قلت: أرأيت إن تـطاول عليه بـالشيء القليل من أداة القصــارة مثل المدقة والقصرية؟ قال: إن كان شيئاً يسيراً تافهاً لا قدر له في الكراء، فلا أرى بـه بأســاً. لأن مالكاً قال في الشريكين في الزرع، يكون لأحدهما الأرض، ولا خطب لها في الكراء فرب بلدان، لا تكون للأرض عندهم كبير كراء، مثل بعض أرض المغرب وما أشبهها، تكون الأرض العظيمة كراؤها الشيء اليسير. قال مالك: فـلا أرى بأسـاً أن يلغي كراء الأرض، فلا يأخذ لها كراء، إذا كان كراؤها تافهــاً يسيراً، ويكــون ما بقى بعــد كراء هذه الأرض بينهما بالسوية.

# في الرجال يأتي أحدهم بالبيت والآخر بالرحا والآخر بـالبغل فيشتـركون على أن ما أطعم الله بينهم بالسوية

قلت: أرأيت إن اشتركنا ثـلاثة نفر: لي بيت ولصاحبي الرحـا ولصـاحبي الأخر

كتاب الشركة

البغل، على أن ما أصبنا من شيء فهو بيننا سواء. وجهلنا أن يكون هذا غير جائز، فعملنا على هذا فأصبنا مالاً؟ قال: يقسم المال بينهم أشلاتاً إن كنان كراء البيت والمدابة والرحا معندلاً قلت: فإن كنان مختلفاً قال: يقسم المال بينهم أشلاناً، لأن رؤس أموالهم عمل أيديهم، فقد تكافؤا فيه. ويرجع من له فضل كراء في متاعه على صاحبه. قلت: فإن لم يصبوا شيئاً قال: يتراثون الفضل فيما بينهم، ويرجع بذلك بعضهم على بعض، إن لم يصبوا شيئاً بفضل الكراء. وهو عندي مشل ما قال مالك في الرجلين يشتركان، يأتي يصبوا شيئاً بفضل الكراء. وهو عندي مشل ما قال مالك في الرجلين يشتركان، يأتي احديد به يات ويقسمان الربح على قدر رؤس أموالهما، ويقام لصاحب الخمسين الزائدة على فحمسة وعشرين منها من عمله في خمسة وعشرين منها، وعمل صاحبه في خمسة وعشرين منها من الخمسين الزائدة على خمسة وعشرين منها، وعمل صاحبه في خمسة وعشرين منها من على قدر رؤس أموالهما، وتكون لصاحب الخمسين الزائدة على الخمسية والعشرين على قدر رؤس أموالهما، ويكون لصاحب الخمسين أجر عمله في الخمسة والعشرين على قدر رؤس أموالهما، ويكون لصاحب الخمسين أجر عمله في الخمسة والعشرين الزائدة التي عمل فيها.

قال: ولقد سألنا مالكاً عن الرجل يأتي بالرحا ويأتي الأخر بالدابة، يعملان جميعاً، على أن ما اكتسبا فهو بينهما. قال مالك: لا خير في ذلك، فلما قبال مالك: لا خير في ذلك، فلما قبال مالك: لا خير وفي ذلك، فلما قبال مالك: لا خير وفي ذلك، فلما قبال مالك: لا شهر كلاً خير في المالك. قلت: أرأيت إن اشتركوا على أن الرحا من أحدهم والبيت من آخر والمدابة من آخر، على أن ربّ البغل العمل فعمل على هذا؟ قال: العمل كله لصاحب الدابة الذي عمل، وعليه أجر الرحا والبيت. قلت: والله يصب شيئاً، قال: يقم جعلت جميع العمل لهذا الذي شرطوا عليه العمل، ولم تجعل أصحابه معه شركاء في الرحا والبيت، وقد أشركت بين المذين عملوا بأبيديهم في المسألة الأولى؟ قال: لأن أولئك لم يسلم بعضهم إلى بعض ما في يديه، وكان بعضهم إلى المنتقب على النائي سأله الذي سألك الذي شرط عليه العمل وحده ولم يعمل أصحابه معه، أسلم اليه المرح والبيت فعمل بها، فهو وكانه أعطى رحاً وبيتاً، وقبل له اعمل فيه، على أن لك الرحا والبيت فعمل بها، فهو وكانه أعطى رحاً وبيتاً، وقبل له اعمل فيه، على أن لك بكسب فيها. ولنا الشعف أو النك، فإنّها هو استأجر هذه الأشياء بثلث أو بنصف ما بكسب ولنا النصف أو المندة فعليه أجرة مثلها.

قال: وقال مالك في الرجل يدفع إلى الرجل دابته أو سفيته، يعمل عليها على أن نصف ما يكسب عليها، قال: ما أصاب على الدابة أو السفينة فهو له، ويعطى ربّ الدابة أجر مثلها. فالرحا والبيت عندي مثل الدابة التي يعمل عليها على النصف عند مالك. ۵۹۸ كتاب الشركة

وإنما قسَّمت المال في هذه المسألة على الأبدان، وجعلت الأبدان رؤس أموالهم. لأن ما أخرجوا من المتاع له أجرة، وقد تكافؤا في عملهم بأيديهم. فإذا كـان إجازة مـا أخرجـوا من المتاع معتدلًا، فقـد أكرى كـل واحد منهم متـاعه بمتـاع صاحبـه، وكـانت الشـركـة صحيحة. ألا ترى لو أنَّ هؤلاء الثلاثة، أرادوا أن يشتركوا - والمتاع من عند أحدهم -فأكثروا منه ثلثي ما في يديه، لجازت شركتهم إذا اعتدلت هذه الأشياء بينهم؟ فكذلك إذا كان لكل واحد منهم شيء على حدة، وكراؤهم معتدلًا، أن كــل واحد منهم كــأنه أكــرى متاعه بمتـاع صاحبـه، وإن كان مختلفًا أعطى من لـه فضل مـا بقي من فضله، ولم تكن الدواب رؤس أموال عثل الدنانير والدراهم إذا اختلفت، بأن يخرج هذا مائتين وهذا مــائة ويكون الربح بينهما شـطرين. والوضيعـة كذلـك، فيكون الـربح لـرأس المال، لأنــه ممّا لا يجوز أن يؤاجر والرجال يؤاجرون، فيقسم الفضل على الممال ويعطي السرجال الـذين تجوز إجازتهم عمل مثلهم، فيما أعانوا من له الفضل في رأس ماله، كــان في ذلك ربــح أو وضيعة. أو لا ترى لو أن صاحب المائتين، شرط على صاحب المائــة العمل، لكــان فاسداً. فإن وقع فضل أو كانت وضيعة، فعلى المال وللمال، لأنه لا يؤاجر وهو رأس المال. وأعطى العامل أجرة مثله فيما عمل في صاحب المائتين؟ أو لا ترى أن الـذين اشتركوا بأيديهم وأخرجوا الرحا والبيت والبغل، لما شرطوا العمل على ربُّ البغل، كـان الربح له والوضيعة عليه وكمان عليه أجر الرحما والبيت، لأن لهم أجره وصار عمله كأنــه رأس المال؟ وهذا مذهب أصل قول مالك.

# في الصانعين المشتركين بعمل أيديهما يمرض أحدهما أو يغيب

قلت: أرأيت لو أن قصارين أو حدادين أو أهل الصناعات كلّهم اشتركا، أهل نوع، على أن ما رزق الله بينهما، فمرض أحدهما وعمل الأخر؟ قبال: قال مالك: إذا اشتركا وكانا في حانوت، فمرض أحدهما وعمل الآخر، والعمل بينهما فلا بأس بذلك. وكذلك إن غاب أحدهما اليوم واليومين وما أشبهه، وعمل الآخر، فالعمل بينهما، لأن أشبهه، وعاب فتطاول ندله، قبال ابن القاسم: ولكن إن مرض فتطاول به مرضه أو ما أشبهه، وغاب فتطاول ذلك، فهذا يتفاحش، فإن عمل الحاضر والصحيح، فأحب أن يبجل نصف العمل لشريكه الغائب أو المريض من غير شرط، كان بينهما في أصل الشركة أنه: من مرض منا المرض الطويل، أو غاب مثل الغية البعدة، فما عمل الآخر فهو بينهما. فإذا لم يكن هذا الشرط، وأراد العامل أن يعطي المريض أو الخائب نصف ما عمل، فلا بأس وذلك. وإن كان الشرط بينهما فالشركة فاسنة، قلت: تحفظ هذا عن مالك في المرض الطويل والغية الطويلة؟ قال: لا، إلا أن مالكاً قال: يتعاون الشريكان

كتاب الشركة كتاب الشركة

في العرض والشغل، فحملت أنا ذلك على العرض الخفيف والغية القريبة. قلت: فإن كان هذا الشرط بينهما وأقسدت هذه الشركة بينهما، كيف يصنع بما عملا؟ قال: يكون ما عملا إلى بوم مرض أو غاب، بينهما على قدر عملهما. وما عمل الصحيح بعد العريض أو الحاضر بعد الغائب فذلك للعامل، ولا يكون لصاحبه فيه شيء.

# في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما يضمن أحدهما ما دفع إلى شريك

قلت: أرأيت لو أن قصارين اشتركا أو خيّاطين، أيضمن كل واحد منهما ما يقبل صاحبه؟ قال: نعم، لأن مالكاً قال: شركتهما جائزة. فأرى ضمان كل واحد منهما جائزاً على صاحبه، وصاحبه ضامن لما ضمن هذا. فأرى أن على كل واحد منهما ضمان ما ضمن صاحبه من عملهما.

# في الصانعين الشريكين بعمل أيديهما يدفع إلى أحدهما العمل يعمله فيفيب أو يفاصل شريكه أيلزم بما دفع إلى شريكه

قلت: أرأيت إن دفعت إلى خياط ثوباً ليخيطه، فغاب الذي دفعت إليه الشوب في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: فأصبت شريكه، أيكون في أن الزمه بخياطة الشوب في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن افترقا، فلقيت الذي لم أدفع إليه الثوب، أيكون في أن الزمه بخياطة الثوب في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: ولم وقد افترقا؟ قال: لأن عهدتك وقعت عليهما قبل فرقتهما، فلك أن تأخذ أيهما شت بعملك، لأن كل واحد منهما ضامن عن صاحب. قلت: وكذلك لو أني بعت أحد الشريكين سلعة من السلع بدين إلى أجل، ثم افترقا، فلقيت الذي أجل، ثم افترقا، عنهم، لأن تحذف وقعت عليهما قبل فرقتهما، أيكون في أن أخذه بالذين؟ قال: نعم، لأن

#### في شركة الأطباء والمعلمين

قلت: هل تجوز شركة الأطباء، يشترك رجلان على أن يعملا في موضع واحد، يعالجان ويعملان، فما رزق الله فينهما نصفين؟ قال: سألت مالكاً عن المعلمين يشتركان في تعليم الصبيان، على أن ما رزق الله فينهما نصفان؟ قال: إن كانا في مجلس واحد فلا بأس به. قال: وإن تفرقا في مجلسهما فلا خير في ذلك. قال: وكذلك الأطباء عندي، إذا كان ما يشتريانه من الأدوية، إن كان له رأس مال يكون بينهما جميعاً بالسوية. ٦٠٠ كتاب الشركة

# في شركة الجمالين على رؤسهما أو دوابهما

قلت: هل تجوز الشركة ـ في قول مالـك ـ بين الجمَّالين والبغَّالين والحمَّالين على رؤسهم وجميع الأكرياء الذين يكرون الدواب؟ قال: لا يجوز ذلك. قلت: لِمَ لا يجوز ذلك؟ ولِمَ لا يجعل هذا بمنزلة الشركة في عمل الأيـدي؟ قال: ألا تـرى أن مالكــأ، لم يجوز الشركة في عمل الأيـدي إلَّا أنَّ يجتمعا في حـانوت واحـد، ويكون عملهمـا نوعــأُ واحداً، سرّاجين أو خيّاطين، ودواب هذا تعمل في ناحية ودواب هذا تعمل في ناحية، فهذا غير جائز، إلَّا أن يعملا في موضع واحد لا يختلفان، مثل أن يتقبُّلا الشيء يحملانــه جميعاً، ويتعاونان فيه جميعاً. ألا ترى أيضاً أن الشركة لا تجوز بين أهـل الصناعـات إذا كانت الأداة لأحدهما دون الأخر؟ ولم يجوز الشركة بينهما أيضاً إذا كانت الأداة بعضها من هذا وبعضها من هذا، إذا كانت الأداة كثيرة لها قيمة مختلفة، حتى يكونا شريكين في جميع الأداة. فتكون الأداة التي يعملان بها بينهما جميعاً، فما ضاع منها أو تلف، فمنهما جميعاً. وما سلم منها فمنهما جميعاً. وإن كانت الأداة تافهة يسيىرة، فلا بـأس أن يتطاول بها أحدهما على صاحبه. فهذا أيضاً يدلُّك على أنَّ الشركة بالـدواب غير جـائزة. ولـو استأجر الذي لا أداة له من شريكه نصف الأداة، واشتركا كان ذلك جائزاً على مثل الشركة في الأرض. وقد فسّرت لك ذلك. قـال سحنون: وقــد روى ابن غانم في شــركة الحرث عن مالك اختلافاً فيما يخرجان من البقر والأداة، ذكره بعض الرواة عن مالك: أن ذلك لا يجوز حتى يكون البقر والأداة بينهما، فتكون المصيبة منهما جميعــاً. وروى غيره ـ وهو ابن القاسم ـ إذا كان ما يخرج هذا من البقر والأداة، ويخرج من الممسك والأرض مستوية في كرائه، أن ذلك جائز بعد أن يعتدلا في الزريعة. قلت: فما تقول في الدابـــة، تكون لرجل، فيأتيه رجل فيستأجر نصفها، ثم يشتركان في العمل عليها، فما أصابا فبينهما؟ قال: لا بأس به. وما سمعت في هـذا شيئًا. قلت: أرأيت إن كـان لي بغـل ولصاحبي بغل، فاشتركنا على الحمولة التي تحمل على البغلين؟ قـال: ما أرى بـأساً إذا كانا يحملان جميعاً. فيحملان على دابتيهما، لأن هذين يصير عملهما في موضع واحد. وهذا رأيي، مثل أن يتقبلا الشيء يحملانه إلى موضع واحد، وإن كانا يعمل كلُّ واحـد منهما على حدة فلا خير فيه.

# في الرجلين يشتركان على أن يحتشا أو يحتطبا على أنفسهما أو دوابهما

قلت: هل يجوز للشريكين أن يشتركا، على أن يحتطبا الحطب، فصا احتطبا من شيء فهو بينهما نصفين؟ قال: إن كانا يعملان جميعاً معاً في موضع واحد فلا بأس بذلك وذلك جائز، وإن كانا يحتطبان كل واحد منهما على حدة، فما حطب هذا فهو بينهما وما كتاب الشركة كتاب الشركة

حطب هذا فهو بينهما، فهذا لا يجوز، مثل ما قال في الخيَّاطين يعملان، هذا في حانوت وهذا في حانوت. قلت: وكذلك إن اشتركا على أن يحتشا الحشيش، أو يجمعا بقل البرية وأثمار البرية فيبيعانه، فما باعا بـه من شيء فهو بينهمـا، أو اشتركـا على أنهما إذا جمعا ذلك اقتسماه بينهما؟ قال: إن كانا يعملان ذلك معاً، فما احتشا اقتسماه بينهما، أو ما جمعا من الثمار أو باعا من ذلك، فالثمن بينهما فلا بأس بـذلك. قلت: أرأيت إن اشتركا على أن يحتطبا على دوابهما، أو على غلمانهما، أو يحتشا عليهم، أو يلقطا الحب أو الثمار، أو يحملاه على الدراب فيبيعان ذلك، أتجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا؟ قال: إذا كانا جميعاً، يعملان في عمل واحد لا يفترقان، فذلك جائيز. وهذا بمنزلة ما لو عملا بأيديهما في شيء واحد. وقد قال مالك ـ في الزرع يشتركان فيه، فيأتي كل واحد منهما بشوره وبغلامه وما أشبه هذا من أداة الحرث \_ قال مالك: هذا جائز، وهذا بمنزلته. قلت: فما تقول في الرجلين يخرجان دابتيهما، على أن يكرياهما، ويعملا جميعاً معاً، فما رزق الله بينهما؟ قال: لا يعجبني هذا، لأن الكراء، ربّما أكرى أحدهما ولم يكر الأخر، وليس هو أمر يدوم العمل عليهما، مثل الرجلين اللذين يعملان بأيديهما، ذانك يعملان فيما قل أو كثر مما استعملا، ولو أجزت لك هذا لأجزت لك أن يشترك الرجلان، على أن يحملا على رقابهما. فهذا لا يجوز على أن يكونا حمَّالين عندي، لأن هذا يحمل إلى حارة بني فلان، وهذا إلى حارة بني فلان، والعمل مفترق. ولا تجوز الشركة فيه، وكراء الدواب كذلـك عندي، وهــو مفترق. ولا أحفظ من مالك فيه شيئاً أقوم لك عليه الساعة، إلا أن يكونا مجتمعين في كل ما يعملان ولا يفترقان، فلا بأس به. وإن كان ذلك لا يقدر عليه ولا بدّ من افتراقهما فلا خير فيه.

#### في الرجلين يشتركان في صيد السمك أو الطير أو الوحش في نصب الشمرك وصيد البزاة والكلاب

قلت: وكذلك إن اشتركا على صيد السمك وصيد الطير وصيد الرحش؟ قال:

نعم، وذلك جائز إذا كانا يعملان جميعاً بحال ما وصفت لك. قلت: وكذلك إن اشترك

صيادان، يصيدان السمك أو الطير بالشباك أو الشرك أو الرحش، فهو على ما وصفت

لي؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن اشتركا في نصب الشرك والحبالات للطير والرحش،

أيجوز ذلك؟ قال: إذا كانا يعملان جميعاً فلا بأس به. قلت: أرايت إن اشتركا في صيد

البزاة وصيد الكلاب، على أن ما صادا بيازيهما أو يكليهما فذلك بينهما تصفين، أيجوز

ذلك؟ قال: لا أرى ذلك، إلا أن تكون البزاة والكلاب بينهما، أو يكون البازان يتعاونان

والكلبان، فيكون طلبهما واحداً وأخذهما واحداً، فلا يفترقان في ذلك.

### في الشركة في حفر القبور والمعادن

قلت: أرأيت إن اشتركا في حفر القبور وحفر المعادن والأبــار والعيون وبنــاء البنيان وعمل الطين وضرب اللبن وطبخ القراميد وقطع الحجارة من الجبال؟ قال: ذلك جائز كله عند مالك، لأنهما يجتمعان في هذا جميعاً معاً. فإن كان يعمل هذا في نــاحية وهــذا في ناحية، فلا يجوز ذلك. لأن الشريكين في الأعمال بالأيدي، لا يجوز لَهما أن يعملا، إلَّا في حانوت واحد. فكذلك هذان، لا يجوز لهما أن يعملا إلا في موضع واحد. قلت: أرأيت إن اشتركا في حفر المعادن؟ قال: ما أرى به بأساً، إذا كانا يعملان جميعاً في موضع واحد، يحفران فيه، ولا يعمل هذا في غار وهذا في غار. قلت: فإذا عملا في المعادن جميعاً، فما أدركا من نيل قهو بينهما في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن مات أحدهما بعدما أدركا النيل؟ قال: قال مالك: في المعادن لا يجوز بيعها، لأنها إذا مات صاحبها الذي عملها، أقطعها السلطان لغيره، فلذلك لا يجوز بيعها. فأرى المعادن لا تورث، لأنه إذا مات صاحبه رجع إلى السلطان يرى فيـه رأيه، ويقطعه لمن يىرى. وينبغى له أن ينظر في ذلك لجميع المسلمين. وقد سئل مالك عمّا ظهـر من المعادن، مثل معادن إفريقية ماذا ترى فيها؟ قال: أرى ذلك إلى الإمام يقطعها للناس يعملونها، ولا يراها لأهل البلد. قلت: أرأيت إن اشتركا في حفر الكحل والزرنيخ، فمات أحدهما، أيكون للسلطان أن يجعله مثل المعادن في قول مالك؟ أم يجعله لورثة الميت؟ وما كان من معادن النحاس والرصاص والجوهر كله، كيف يكون سبيله؟ قال: أرى سبيله مثل ما وصفت لك في معادن الذهب والفضة، إذا مات العامـل صنع السلطان فيها، مثل ما يصنع في معادن الذهب والفضة.

#### في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر وما يقذف البحر

قلت: أتجوز الشركة في استخراج اللؤلؤ من البحر، وطلب العنبر على ضفة البحر، وجميع ما يقذف به البحر، والغوص في البحر؟ قبال: لا بأس بذلك، إذا كانا يعملان جميعاً بمنزلة ما يكونيان في المركب، يركبان جميعاً ويقذفان جميعاً ويتعاونان جميعاً. وكذلك الصيادان يخرجان جميعاً في المركب، فيقذفان جميعاً ويصطادان ويتعاونان جميعاً في المركب، فيقذفان جميعاً ويصطادان ويتعاونان جميعاً في المركب، فيقذفان في موضوع واحد مثل ما وصفت لك.

### الشركة في طلب الكنوز

قلت: فإن اشتركا، على أن يطلبا الكنوز والركاز وكل ما كـان من دفن الجاهليـة أو

كتاب الشركة كتاب الشركة

غسل ترابهم؟ قال: "ال مالك: لا يعجبني الطلب في بيوت الجاهلية ولا في قبورهم قال مالك: ولا أراه حراماً. ولا يعجبني أن تطلب الأموال في قبورهم وآشارهم. قال ابن القاسم: وغسل ترابهم عندي خفيف، وكل ما سألت عنه، فلا أرى بذلك بأساً، إذا كاتبا يعملان جميعاً بحال ما وصفت لك سواء.

# في الشركة في الزرع

قلت: أرايت لو كانت الأرض من عندي، والبقر من عند شريكي، والبدر من عندنا جميعاً، والعمل علينا جميعاً، أتجوز هذه الشركة أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: إذا كان كراء الأرض وكراء البقر سواء، جازت الشركة بينكما. قلت: أرايت إن كانت البقر أكثر كراء، أو الأرض أكثر كراء، أتجوز هذه الشركة فيما بينهما؟ قال: قنال مالك: لا أحبها حتى بعندلا. قال: وقد كان مالك يقول في الأرض التي لا كراء لها - مثل أرض المغرف التي لا تكراء لها - مثل أرض المغرف التي لا تكراء لها - مثل أرض المغرف التي لا تكراء لها - مثل أرض فأنغاما، وتكافأ بعد ذلك من النقات والبدر والعمل، لم أز بدلك باساً. وأما كل أرض لها كراء، قال مالك: فلا يعجبني أن تقع الشركة بينهما إلا على التكافؤ. قلت: أرأيت إن اشتركا، فأخرج أحدهما البذر من عنده، وأخرج الأخر الأرض من عنده، وتأكل عن العمل، وكراء الأرض وقيمة البذر مواء؟ قال: قال مالك: لا خير فيه، قلت، قلت، قلق، قبل هذا قال: قال مالك: لا خير فيه، قلت، قائد يكريه الأرض بشيء من الطعام.

قلت: ولا تصلح الشركة في الزرج عند مالك، إلا أن يكون البذر بينهما، ويتكافئا جميعاً فيما بعد ذلك من العمل؟ قال: نعم، كذلك قال مالك: إذا أخرجا البذر من عند أحدهما عندهما جميعاً، ثم أخرج أحدهما البقر والأخر الأرض، أو كان العمل من عند أحدهما والبقر والأرض من عند الأخر، وإنما كرّه مالك ما أخبرتك من البند، أن يكون من عند أحدهما والأرض من عند الأخر، لأن هذا يصير كرّاء الأرض بالطعام. فأما مااسوى هذا فلا بأس به، أن يخرج هذا بعض ما يصلحهم من أداة الحرث، وهذا بعض ما يصلحهم، بعد أن يكون قيمة ما يخرج هذا مثل قيمة ما ين يحرج هذا مثل قيمة ما يخرج هذا ألل يقمة ما وأخرج الأخر البقر وجميع العمل، وكان قيمة البدر وقيمة كراء البقر وجميع ممل الزرع والاعراء الأرض المعام من أن يكون هيئاً كراء الأرض بالطعام، وقد تكافئا بحال ما ذكرت. قلت: أرأيت إن اشتركا على الثلث والثلثين، على

٦٠٤ كتاب الشركة

أن العمل بينهما كذلك، والبذر من عندهما كذلك على الثلثين والثلث، أيجوز هـذا في قول مالك أم لا؟ قال: ذلك جائز عند مالك إذا تكافئا على ذلك.

وسئل ابن القاسم عن الرجل يعطي الرجل الأرض يزرعها، ويعطى من البذر للممال مشل ما يخرج هو لزراعتها على نصفين، يعطيه أرضه على ذلك، وهي أرض مأمونة لا يكاد يخطئها عام، في أن تروى من الماء فيعمل العامل فيها من سنته - وإنّما هي أرض تحرث الأن ليكرمها بالحرث ويتركها، فإذا كان قابلا إذا احتاج إلى زراعتها إلى زراعتها ذلك إن القاسم: إذا كانت أرضاً مأمونة، فلا يخيطنها أن تروى في كل عام، فلا بأس بذلك إن شاه الله. فإن كانت غير مأمونة، فلا يحرثه إياها، ويكرمه لها بالحرث بما يحربو من الأرض قد انتفع بحرث العامل فيها بحرثه إياها، ويكرمه لها بالحرث بما يرجو من زراعتها. فحين حرثها وتأخر المطل عنها ولم ترو أنفخ العمل فيما ينهما وصار هذا قد انتفع بعمل صاحبه فيها. فلا أحبه أنا، وأكرمه كراهية شديدة، ويكون بمنزلة من تعجل النقذ في بيم باعه او كراء أكراه، مما لا يجوز فيه تعجيل النقذ، فيكون من تعجل النقذ، أنه حلا يجوز.

قلت: أرأيت لو أن ثلاثة نفر، اشتركوا في زرع، فاخوج أحدهم الأرض، والأخر البقر، والأخر العمل، والبقر بينهم أشلائاً؟ قال: هذا جائز عند مالك، إذا تكافؤا في البقر، والأخر العمل، والبقر بينهم الساوية. قلت: أرأيت إن كان البقر من عند رجلين بالسوية، العمل وكان البقر بالشوية، وعند رجلين بالسوية، ومن عند الآخر الأرض ويعطي هذان بقرهما. قلت: وهذا، قول مالك؟ قال: هذا، رأيي، وقال اين عنه أو وابن وهم، عن مالك: يكون البزرع لصاحبي الزريعة، ويكون عليهما كراء الإغنى، وكراء عمل العامل بمنزلة القراض، إذا كان العمل فيه فاسداً، فيكون النعاء والرضيعة عليه، ولما يؤاجر فالربع له، والنعاء والوضيعة عليه، ولما يؤاجر أجر مثله والله أعلم. وقد ذكر نحو هذا عن النبي \$ أنه قال: والرضيعة مقال وساحب الزرية والاخترائج ومثله والله غلم. ولما يؤاجر أبر مثله والله غلم. وقد ذكر نحو هذا عن النبي \$ أنه قال: والرضيعة هذا، وهو عندي أعذل وبه أقول أنا.

### في الشركة بالعروض

قلت: هل تجوز الشركة بالعروض، يكون عندي ثياب وعند صاحبي حنطة أو دواب، فاشتركنا في ذلك، أتجوز الشركة فيما بيتنا في قول مالك أم لا؟ قال: قال مالك: نعم لا بأس بذلك. قال ابن القاسم: وتفسير ذلك عندي، إذا اشتركا على قدر قيمة سلعة كل واحد منهما، ويكون العمل على كل واحد منهما بقدر رأس ماله، ويكون عليه من كتاب الشركة كتاب الشركة

الوضيعة بقدر رأس ماله. قلت: أرأيت إن كان رأس مالهما عرضاً من العروض وإن كان مختلفاً، فلا بأس أن يشتركا به على القيمة في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: وكيف يقومان ما في أيديهما، وكيف يكونان شريكين؟ أييم هذا نصف ما في يديه من صاحبه بنصف ما في يدي صاحبه إذا كانت القيمة سواء، أو يقومان ولا يبيع كل واحد منهما نصف ما في يدي صاحبه؟ قال: إذا قوما ما في أيديهما، وكان قيمة ما في أيديهما، وكان قيمة ما في أيديهما، على أنهما قد تشاركا بالنصف، فقد باعد نصف ما في يديه صاحبه؛ قال يقتهما سواء، وأشهدا على أنهما قد يمتهما سواء، ثم أشهدا على الشركة، فقد باعد نصف المنوية بدي صاحبه، وإن لم يذكرا البيع.

قلت: أرأيت إن اشتركا بسلعتهما، على أن الربح بينهما نصفين، والوضيعة عليهما نصفين، وعلى أن يكون رأس المال من كـل واحد منهمـا بالسـوية، واشتـركا في هـاتين السلعتين، فلمَّا قوَّما السلعتين، كانت إحـداهما الثلثين والأخـرى الثلث، كيف يصنعان؟ وكيف تقع الشركة بينهما في قول مالك؟ قال: إن كانا لم يعملا، وأدركت السلعتــان ردّتــا إلى صاحبيهما وفسخت الشركة فيما بينهما، وإن فاتت السلعتان كانا على الشركة على ما بلغته كل سلعة، ويعطى القليل الرأس المال أجره في الزيادة التي عمل فيها مع صاحبه. وإن كانت وضيعة فضت الوضيعة على جميع المال، فما أصاب الكثير الرأس المال كان على صاحب الكثير رأس المال، وما أصاب القليل كان على القليل الرأس المال، والربح إن كان فكذلك أيضاً، لأن رأس صالهما كـان على ما بلغتـه سلعتاهمـا، ولم يكن على ما شرطا. ولا يكون على صاحب السلعة القليلة ضمان في فضل سلعة صاحبه على سلعته، وليس فضل سلعة صاحبه مما وقع بينهما فيه بيع. وممَّا يبيِّن لك ذلك، أن مالكـأ قال في الرجل يأتي بماثة ويأتي رجل آخر بماثتين، فيشتركــان على أن الـربح بينهمــا، والنقصان عليهما بالسويَّة والعمل عليهما بالسويَّة، قـال مالـك: الوضيعـة على قدر رؤس أموالهما، والربح على قدر رؤس أموالهما. ويعطى صاحب المائة أجر مثله، فيما أعان صاحب الماثنين في فضل المائنين ولم يجعلها سلفاً، وإنما أعطاه إياها على أن يشاركه. ولو كان سلفاً لكان لـه ربح الخمسين التي أعـطاه إياهـا، حتى يساويـه في رأس المال، ولكـان ضامنًا أيضاً للخمسين. وتكـون أيضاً شـركة فـاسدة، لأنهـا شركـة وسلف. وقال مالك: أراه إنَّما أسلفه الخمسين، على أن أعانه بالعمل. قال فأراه مفسوخاً لا ضمان عليه في الخمسين، وضمان الخمسين على صاحب المائتين وربحها له ووضيعتهـا عليه، ويكون عليه لصاحب الماثة أجره فيما أعانه فيها. فلو كانت الدنانير تكون ههنا عند مالك سلفاً، لكأن يكون ضمانها منه إن جاء بنقصان، ولكان المتاع في الشركة الأولى تبعاً، يلزم القليل الرأس المال بنصف قيمة ما يفضله به صاحبه. فلما لم يضمن مالك الشريكين في العين \_إذا فضل فضل أحدهما ـ ولنم يجعلهٔ سلفاً، وأسقط عنه الضمان، وجعل له الأجر، أسقطت أنا عنه نصف قيمة فضل المتباع، وأعطبته لعمله في ذلك مح شريكه نصف عمل مثله، ولم أزه بيعاً:

قلت: ارايت إن اشتركا بما يوزن أو يكال مما لا يؤكل ولا يشرب، اشتركا بأنواع معتلفة، أخرج هذا مسكاً وأخرج هذا عنبراً وقيمتهما سراء، فاشتركا على أن العمل عليهما بالسوية؟ قال: هذا جائز. قلت: وليم؟ وهنذا مما يوزن ويكال. قال: إنما كُره مالك، ما يُؤكل ويُشرب ممّا يُكال ويُوزن في الشركة، إذا كانا من نوعين، وإن كانت قيمتهما سواء، لأن محملهما في البيوع قريب من الصرف. فكما كُرِه في الدنانيس والدراهم الشركة إن كان قيمتهما سواء، فكذلك كُره لي مالك، كل ما يُؤكل ويُشرب ممّا يُكال ويُوزن في الدنانيس

قلت: أرأيت العروض وما سوى الطغام والشراب، ممَّا يُوزن ويكمال ومما لا يموزن ولا يُكال، هل يجوز مالك الشركة بينهما، إذا كان رأس مالهما نوعين مفترقين، وقيمتهما سواء والعمل بينهما بالسويّة؟ قال؛ نعم، هـذا جائـز، لأني سألت مـالكاً غيـر مرّة ولا مـرّتين، على العروض يشتركان به في نوعين مفترقين، إذا كانت القيمة سواء والعمل بالسويّة؟ فقال مالك: ذلك جائز. قال: ولم أسال مالكاً عمّا يُوزن أو يُكال ممّا لا يُؤكل ولا يُشرب، ولكن إنّما سألته عن العروض فتجوَّزها لي . فمسألتك هي من العروض، فأرى الشركة بينهما جائزة . قلت : فالشركة بالعروض جائزة في قول مالك بحال ما وصفت لي؟ قال: نعم. قلت: وتجوز الشركة في قــول مالـك، بالعتروض وبالــدنانيــر بحال مــا وصَفَفَتْ لى؟ قال: نعم. قلت: وتجوز أيضاً بـالطعـام والدراهم في قــول مالــك بحال مــا وصفت لي؟ قال: نعم. قلت: وبالعروض والطعام؟ قال: نعم، ذلك جائز عند مالك. قلت: أرأيت شريكين اشتركا بالعروض، شركة فاسدة أو صحيحة، فافترقا بعـد ما قـد عملا. كيف يخـرج كل واحـد منهما رأس ماله؟ أيكون لـ وأس مالـ يوم يقتسمان، أو رأس مالـ يوم وقعت الشركة، فاسدة كانت أو صحيحة؟ قبال: أما الصحيحة، فعلى قدر رؤس أموالهما على ما قوما عليه سلعتيهما واشتركا، وأما الشركية الفاسدة، فيردّان إلى ما بلغ رأس مال كل واحد منهما، ممَّا بلغته به سلعتاهما في البيع، ويقتسمان الزبيح على قدر ذلك، والوضيعة على قدر ذلك. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: أما في الصحيحة فنعم، هو قـول مالـك. وأمَّا في الشركة الفاسدة، فهو رأيي، مثل ما قال مالك في الدنانيــر والدراهـم، إذا كــانت إحداهمــا أكثر من الأخرى إذا اشتركا بها: أن لكل واحد منهما رأس ماله يوم وقعت الشركة بينهما، والربح على قدر ذلك والوضيعة، فكذلك الشركة الفاسدة في العروض.

كتاب الشركة كتاب الشركة

قلت: والعروض إذا اشتركا بها شركة فاسدة، وقد كانا قوما العروض؟ قال: 
لا ينظر إلى ما قومًا به عروضهما، ولكن ينظر إلى ما باعا به العروض، فيعطى كل واحد 
منهما ثمن عرضه الذي بيع به عرضه. قلت: فإن كانت الشركة بالعروض صحيحة، وقد 
قومًا عروضهما، فباع كل واحد منهما سلعته بأكثر ممّا قومًا به سلعته أو بدون ذلك، ثم 
التمن أن كيف يناخذ كل واحد منهما رأس مالن؟ أيأخذ القيمة التي قومًا بها سلعته؟ أم يأخذ 
الثمن الذي باعا به سلعتهما؟ قال: إذا كانت الشركة صحيحة، أخذ قيمتها يوم الشركا 
إذا تضرقا، ولا ينظر إلى ما باعا به السلعة، لأنهما حين قومًا العرضين في الشركة 
الصحيحة، فكان كل واحد منهما قد باع نصف سلعته بنصف سلعة صاحبه، وضمن هذا 
الصحيحة مذان ولا ولحد منهما قد باع نصف سلعة شارك منهما في سلعة 
صاحبه قبل ولا كثير. فلذلك، كان لكل واحد منهما، ثمن سلعته الذي باع به سلعته في 
الشركة القاسدة، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا مثل ما قال مالك في الشركة الفاسدة.

#### في الشركة بالحنطة

قلت: هل تجوز الشركة بالحنطة، أخرج أنا عشرة أرادب خنطة، وصاحبي عشرة أرادب حنطة، وصاحبي عشرة أرادب حنطة، فنشترك، والحنطنان في الجودة سواء؟ قال: أزى أن الشركة فيما بينهما، فابي جائزة. قال: وسائنا مالكاً عن ذلك فقال لمي: لا أرى الشركة جائزة، إذا المشتركا على مالك أن يجيز هذه الشركة لمالة. قال: قال: وإنا أرى أن هذه الشركة جائزة، إذا المشتركا على الكيل ولم يشتركا على المختطئين أفضل من صاحبتها. فيشتركان على قيمة الحنطتين أو يكيل الحنطتين، يكون لهذا سممراء ولهذا محمولة، وأدامانهما مختلفة أو سواء. فيشتركان على أن لصاحب السمراء مثل سموائه إذا أفترقا، ولصاحب المحمولة مثل محمولته إذا اقترقا. قال: لا يجوز هذا. قلت: وإن اشتركا على أنهما إذا افترقا، أخلاكل واحده منهما قيمة حنطته، وكانت قيمة الحنطين اليس سواء حين اشتركا على أنهما إذا افترقا، أخلاكل واحده منهما قيمة حنطته، وكانت قيمة الحنطين ليس سواء حين اشتركا؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك، لان رأس مال هؤلاء لم يستو.

قلت: أرأيت إن الشركا على قيمة حنطة كل واحد سنهما، وعلى أن العمل على كل واحد منهما على قدر رأس ماله؟ قال ابن القاسم: لا تعجيني هذه الشركة، وليست بجائزة بينهما على كيل الحنطة ولا على قيمتها. فلا أرى أن تعجيز الشركة والا لم الشعام، إلا على الكيل، يتكافأن في الكيل ويتكافأن في الجيودة في الغمل، وإلا لم تصلح الشركة. قال: ورجع مالك عن إجازة الشركة بالطمام وإن تكافأ، ولم يجزه أنا منذ لقيناه. قلت: لم كوهم مالك؟ قال: ما رأيت له فيه حبّة، أكثر من أنه كوهم. قلت: أوأيت إن اشتركا، فأخرج هذا حنطة وهذا شعيراً فقرًفا، فكانت قيمة الخنطة مثل قيمة الشعير ٦٠٨

فاشتركا على ذلك، أو باع هذا نصف شعيره من هذا بنصف حنطة هذا، واشتركا على أن الربع بينهما نصفان، هل تجوز هذه الشركة أو بعد بينهما نصفان، هل تجوز هذه الشركة في قول مالك؟ قال: لا. قلت: ليم لا تجوز هذه الشركة في قول مالك؟ قال: لا. قلت يك لا تجوز هذه الشركة لا تصلح عند مالك على الدنانير والدراهم من عند هذا. وإن كانت قيمة الدنانير من عند هذا الشركة عند مالك. وإن كانت القيمة سواء، وكذلك الطعامان إذا اختلفا، تصر وشعير أو تمر وزبيب، فإنما محمل هذا عند مالك، محمل الذهب المناب منزلة الشركة ألى الفصة. قلت: لم جوز مالك الشركة في العروض، وكيه ذلك في الطعام؟ قال ابن الناسم: لأن الطعام عند مالك بمنزلة الصرف والعروض، إنما هو بيع فلا بأس به.

قلت: ولا تجوز الشركة \_ في قول مالك \_ بالطعام والشراب على حال، كان نبوعاً واحداً أو أنواعاً مترقة ؟ قال: نعم لا تجوز الشركة عند مالك في الطعام على حال، إذا كان نبوعاً كان من عند هذا الطعام ومن عند أيكان مما يُؤكل ويُشرب، لا يصلح أن يشتركا به في قول مالك في الشركة . أنّ كل ما يُوزن ويكال مما يُؤكل ويُشرب، لا يصلح أن كان رأس مالهما نوعاً واحداً أو مختلفاً . وجوزته أنت، إذا كان رأس مالهما نوعاً واحداً في الطعام والشراب؟ قال: نعم. قلت: فإن كاننا اشتركا بالطعام شركة قاسدة ، فعيلا ثم افترقا، كيف يخرجان رؤس أموالهما؟ أيعطى كل واحد منهما مكيلة طعامه ، أو تهم على واحد حقق قول مالك، إلاّ أني أرى، أن يعطى كل واحد منهما ثمن طعامه يوم بيع ، ولمّ لا تعطيه مثل مكيلة طعامه ؟ قالت لان هذين، إنّما يعطى كل واحد منهما ثمن طعامه عن باعه بلان كل واحد منهما كان ضامناً لطعامه حتى باعه بلم يحطيا - إذا افترقا - إلا الثمن ألطعامه حتى باعه بلم يحطيا - إذا افترقا - إلا الثمن ألغ باعاد؟ قال: يعطى كل واحد منهما قبد طعامه عوم خلطا طعامهما قبل أن كل علاء منهما قبد طعامه و خلطاه .

# في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن الربح والوضيعة بينهما بالسويّة

قلت: أرأيت إن أخرجت ألف درهم، وأخرج رجل آخر ألفي درهم، فاشتركنا، على أن الربح بيننا والوضيعة بيننا نصفين؟ قال: قد أخبرتك أنها فاسدة عند مالك. قلت: فإن عملا على هذه الشركة فربحا؟ قال: قد أخبرتك أن الربح بينهما على قدر رؤس أموالهما عند مالك، ويكون للقليل رأس المال على صاحبه من الأجرة بحال ما وصفت لك. قلت: فإن عملا فوضعا نصف رأس المال الذي في أبديهما؟ قال: الوضيعة عند مالك عليهما، على قدر رؤس أموالهما، لأن الفضل الذي يفضله به صاحبه على رأس ماله، إنّما كان ذلك الفضل في ضمان صاحبه، الذي الفضل له، ولم يضمن على رأس ماله، إنّما كان ذلك الفضل شيئاً. ألا ترى أن ربح ذلك الفضل، إنّما هو للذي له له شريكه من ذلك الفضل شيئاً. ألا ترى أن ربح ذلك الفضل. قلت: فإن ذهب الفضل، فهذا يدلك على أن المصبية في الفضل من الذي له الفضل. قلت: فإن ذهب كله، كيف تكون هذه الوضيعة عليهما، والشركة فاسلة على ما وصفت لك، وقد كان مشرطهما على أن الوضيعة بينهما نصفين؟ قال: أرى الدين الذي لحقهما من تجارتهما، يكون عليه صاحب الألف ثلث هذا الدين، يكون عليهما على قدر رؤس أموالهما، فيكون على صاحب الألف ثلث هذا الدين، ينهما وويكون علي الذي كان رأس ماله ألفين ثلنا هذا الدين، لأن الشركة إنّما وقعت الشركة بنهما هو رأس أموالهما، فيكون على المال الذي به وقعت الشركة بينهما في ويكون على الذي رأس ماله ألف من المدين الذي لحق الشركة وعلى الذي رأس ماله ألف من المدين الذي لحق الشركة وعلى الذي رأس ماله ألف من الدين الذي لحق الشركة الأنسارة ولا يلتفت إلى الشرط الذي شرطاه بينهما، لأن الشرط كان فاسداً. قال: وهذا الأخو لم أسمعه من مالك، ولكنه رأي، مثل ما قال لي مالك من الوضيعة في رأس المال.

# في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن يعمل ولا يعمل الآخر

قلت: هل يجوز أن أخرج ألف درهم، ورجل آخر ألف درهم، فنشرك على أن الربح بيننا نصفين والوضيعة علينا نصفين، على أن يعمل أحدنا دون صاحبه؟ قال مالك: لا تجوز هذه الشركة بينهما، إلا أن يستريا في رأس المال وفي العمل. قلت: فإن أخرج أحدهما ألف درهم، والآخر ألفي درهم، فاشتركا على أن الربح بينهما نصفين والوضيعة بينهما نصفين، أو اشترطا أن الوضيعة والربح على قدر رؤس أموالهما، على أن يعمل صاحب الألف بجميع المال وحده، ويكون عليه العمل وحده؟ قال: قال مالك: لا خير في هذه الشركة. وقال ابن القاسم: ويصنع فيها. أن عمل صاحب الألف بجميع المال، في مده الشركة الفاسلة، ويأخذ صاحب الألفن رأس ماله ألفين، وصاحب الألف رأس ماله ألفين، وصاحب الألف رأس ماله ألفين، على قدر رؤس أموالهما، والوضيعة على قدر رؤس أموالهما، وللعامل الذي عمل في المال من الأجر بحال ما وصفت لك على قدر رؤس أموالهما، والمنت بلك. قال: وأصل هذا، أن الشركة لا تجوز عند مالك، إلا أن يجتمعا في العمل، يتكافان في على قدر رؤس أموالهما. قلت: أرأيت صاحب الألف الذي عمل في جنيع المال في الفي شريكه، على أن الربح، بهما أن الربح، بهم لا تجمله والفي شريكه، على أن الربح، بينهما، أو على أن له نائي الربح، لم لا تجمله

٦١٠ كتاب الشركة

مقارضاً في الألفين اللذين أخذهما من صاحبه، وتجعل للعامل صاحب الألف ثلث الربح للألف التي هي رأس ماله، وتجعله كأنه أخذ الألفين من شريكه مقارضة بالسدس، لأنه شرط نصف ربح الألف، فكان ثلث الربح له بألفه، وسدس ربع الجميع بما عمل في رأس مال صاحبه؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك، لأن هذا لم يأخذ الألفين على القراض، إنما أخذها على شركة فاسلدة، فيحمل محمل الشركة الفاسدة. ولا يجتمع أيضاً عند مالك شركة وقراض. وقال مالك: لا يصلح أن يقول: أقارضك بألف على أن تخرج من عندك الف دره أو أقل أو أكثر، على أن تخلطها بألفي هذه نعمل بهما القاسم: لو أن رجلين اشتركا على أن أخرج أحدهما ربعاً والأخر ثلاثة أرباع، والعمل عليهما على قدر ورس أموالهما، فتطوع صاحب الربع فاشترى بجميع المال تجارة، لم عليه لم علمه ذلك أجر.

# في الشريكين بالمال يشترط أحدهما أن يكون المال على يديه دون صاحبه

قلت: أتجوز الشركة بين الشريكين، ورأس مالهما صواء، والربح على المال والوضيعة، على أد يكون المال في يد أحدهما دون الأخر؟ قال: لا أقرم على حفظ قول مالك في هذه الساعة، وأرى إن كان هذا الذي اشترط أن يكون المال على يده، هو الذي يشتري ويبع دون صاحبه، فأرى الشركة على هذا الشرط غير جائزة، لأن الشركة تكون على الأموال والأمانة أيضاً. وهذا لم ياتمن صاحبه حين اشترط أن يكون المال عنده دون صاحبه، وهو الذي يشتري ويبع دون صاحبه. وإن كانا جميعاً، هما اللذان يشتريان ويبيعان، غير أن أحدهما الذي يكون المال في يده دون صاحبه، فلا أرى بهذا أرى بهذا

# في الشريكين بالمال بالسويّة يفضل أحدهما صاحبه في الربح وفي الشركـة بالمال الغائب

قلت: أرايت إن اشتركا ورأس المال سواء، وفضل أحدهما صاحبه في الربح، أتجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا؟ قال: لا تجوز هذه الشركة عند مالك. قلت: أتجوز هذه الشركة بالمال الغائب؟ قال: مشل مالك عن رجلين اشتركا، أخرج هذا ألفاً وخمسمائة درهم، وأخرج صاحبه خمسمائة، وقال: لي ألف درهم في مكان كذا وكذا، فأقام أحدهما وهو الذي له ألف وخمسمائة، وخرج الذي كانت ألف غائبة إلى الموضح الذي في المن العرضح عليه الإن الموضح الذي يهد الأنف التي زعم أنها له هناك، ليجهز بجميح المال على صاحبه، فلم يقدر

كتاب الشركة كتاب الشركة

على الله التي زعم أنها هناك، فاشترى بالالفين تجارة؟ قال: قال مالك: أرى أن لكل واحد من الربح قدر رأس ماله، ولم ير لصاحب الألف الغائبة في الشركة، إلا قدر الخمسمائة التي أخرج. قلت: فهل بعمل له مالك أجر عمله؟ قال: لا، ما علمت أنه جعل له أجر عمله، قلت: لم ؟ قال: لان هذا عندي متطوّع بعمله، لانه، لو أن رجلاً اشترك هو ورجل، على أن الهذا الربع المال، ولهذا الربع، على أن العمل بينهما على قدر رؤس أموالهما، فتطوّع صاحب ربع المال، فخرج فاشترى بجميع المال تجارة، لم يكن له في عمله ذلك أجر، فكذلك هذا. قال: فمسألتك التي سالتي عنها من الشركة في المال الغائب، أن ذلك جائز في رأي إن أخرج ذلك المال.

# في الشريكين في المالين المختلفي السكة

قلت: أرأيت إن اشتركنا، أخرجت أنا مائة دينار هاشمية، وأخرج صاحبي مائة دينار دهشقية، وللهاشمية صرف غير صرف الدهشقية؟ قال: لا أقوم على حفظ هذا الساعة عن مالك، إلا أنه لا يعجبني، إذا كانت للهاشمية صرف غير صرف الدهشقية لها للعام كبيرة، فلا يعجبني هذا. وإن كان فضل صرف الهاشمية شيئاً قليلاً لا قدر له، وليس لها كبير فضل صرف، فلا أوى بالشركة بأساً فيما بينهما. قلت: لم كوهته إذا كان للهاشمية نفل كبير، فاشتركا على أن العمل عليهما نصفين، والذي نفضل أحدهما على صاحبه في رأس المال، عليهما نصفين، والربح بينهما نصفين، وقد نفضل أحدهما على صاحبه في رأس المال، وذلك الفضل هو في العين الذي تزيد دنانيره الهاشمية على دنانير صاحبه الدهشقية، فلا تجوز الشركة على أن يكون الربح على قدر رؤس أموالهما، والعمل عليهما على قدر رؤس أموالهما، والعمل عليهما على قدر رؤس أموالهما، فهما إن أوادا أيضاً أن يشركا على قبعة الدانير الهاشمية والدهشقية، ويكون الربح بينهما على قدر قيمة دنانير لا واحد منهما، والنونيع على قدر وأس أموالهما، فهما إن أوادا أيضاً أن لا واحد منهما، والنونية وإنما تجوز الشركة، الذهب بالذهب والفضة بالفضة على المندة.

قلت: أرأيت إن اشتركا، على أن رأس مال أحدهما ألف يزيدية، ورأس مال الاخدهما ألف يزيدية، ورأس مال الآخر ألف محمدية؟ قال: إذا كان لفضل العين قيمة كبيرة، لا تصلح الشركة، وإن كان تافياً فلا بأس بذلك. وقد فسرت لك ذلك في غير هذا الموضع. قلت: أرأيت إن اشتركا على رأس مال هذا ألف دينار هشمية، ورأس مال هذا ألف دينار هشقية، وهما في الصرف يوم اشتركا سواء؟ قال: الشركة جائزة. قلت: فإن افترقا وقد حال الصرف غلت الهاشمية ورخصت الدمشقية، ما يكون لصاحب الدمشقية في رأس ماله، وما يكون

٦١٢ كتاب الشركة

لصاحب الهاشمية في رأس ماله؟ قال: لا ينظر إلى ما حال إليها الصرف، ولكن إذا أرادا الفرق، ولكن إذا أرادا الفرقة، اقتسما ما في أيديهما بالسوية عرضاً كان أو طعاماً أو عيناً، لان ما في أيديهما إذا اشتركا على السوية في رؤس أموالهما، فقد صار ما في أيديهما بينهما، وكذلك في العروض على القيمة إذا استوت القيمتان. وكذلك إن كانا شريكين على الثلث والثلثين في رؤس أموالهما. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لا أقوم على حفظه الساعة، ولكن هذا رأيي.

## في الشركة بالدنانير والدراهم

قال ابن القاسم: قال مالك: في الشريكين، يخرج أحدهما دراهم والأخر دنانير، ثم يشتركان بها. إنه لا خير في ذلك. قلت: ولا تجوز الشركة ـ في قول مالك ـ بالدراهم من عند هذا والدنانير من عند هذا؟ قال: لا تجوز عند مالك. قلت: وأصل قول مالك في الشركة، أنها لا تجوز، إلاّ أن يكون رأس مالهما نوعاً واحداً من الـدراهم والدنـانير؟ قال: نعم. قلت: أرأيت لو أن رجلين اشتركا، جاء هذا بماثة دينار وجاء هذا بألف درهم، جهلا ذلك، فعملا على هذا حتى ربحا مالاً، كيف يصنعان في رأس مالهما؟ قال: بلغني عن مالك أنه قال: يكون لكل واحد منهما رأس ماله، ويضرب له ربحه على قدر ربح الدنانير للعشرة أحد عشر، والدراهم مثله، والـوضيعة كـذلك. بلغني عن مـالك في الدنانير والدراهم، إذا اشتركا: أنه لا خير فيه، فإن فات، كان لكل واحد منهما رأس ماله، ويضرب له الربح على رأس ماله. قلت: فإن كان المتاع قائماً بعينه؟ قال: ذلك سواء كان قائماً بعينه أو لم يكن قائماً بعينه، يباع ويقتسمانه، فيأخمذ هذا منه بقدر ألف درهم، وهذا بقدر مائة دينار، فإن كان فضل كان للعشرة دراهم درهم، وللعشرة دنانير دينار، وإن كانت وضيعة فعلى هذا أيضاً يكون. والذي بلغني عن مالك أنه قيل له: فإن اشتركا على هذا كيف يكون؟ قال: يكون لهذا رأس ماله من الذهب، ولهذا رأس ماله من الدراهم، ثم يقتسمان الربح على العشرة أحد عشر، للدراهم: للعشرة دراهم درهم، وللدنانير: للعشرة دنانير دينار.

قال سحنون: وقد قال غيره: إن عرف ما اشترى بالدنانير، وعرف ما اشترى بالدراهم، فليس لواحد منهما شركة في سلعة صاحب، إلا أن تكون رؤس أموالهما لا تعتدل، فيكون لصاحب القليل الرأس المال على صاحب الكثير الرأس المال أجرة مثله فيما أعانه به، وإن لم يعلم ذلك - وفي المال فضل أو نقصان - قسم الفضل على قدر الدراهم من الدنانير، إن كانت الدراهم من الدنانير يوم اشتركا النصف، اقتسماه على النصف، وإن كانت الثلث فعلى ذلك. ويرجع القليل الرأس المال على الكثير كتاب الشركة كتاب الشركة على المساعدة على المساعدة المساعد

الرأس المال بأجر مثله فيما أعانه، لأنه قد علم أن السلع بينهما على قدر رأس مال كل واحد منهما من صاحبه، وإنّما مثل ذلك مثل الطعام إذا اشتركا به شركة قاسدة، فلم يعلم به حتى اختلطا واشتريا به، فإنهما يقتسمان الربح على قدر قيمة قمع كل واحد منهما من قمع صاحبه، على ما في صدر الكتاب. قلت: أرايت إن اخرجت أنا الله درهم، وأخرج صاحبه، على ما في صدر الكتاب. قلت: أرايت إن أخرجت أنا الله هذا أم لا؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك. قلت: إلى قال: لأن هذا صوف وشركة فلا يجوز. وكذلك قال لي مالك: لا يجوز ولا خير فيه. قلت: فإن أخرج رجل خمسين يعبوز، وكذلك قال لي مالك: لا يجوز ولا خير فيه. قلت: فإن أخرج رجل خمسين ديناراً وخمسمائة درهم، وأخرج صاحبه خمسين ديناراً وخمسمائة درهم، فاشتركا جميعاً، أتجوز هذه الشركة في قول مالك أم لا؟ قال: لا بأس بذلك عند مالك. قلت: ما فرق بين هذا وبين المسألة الأولى؟ قال: لا نأن في الأولى مع الشركة صوف، وهذه ليس فيها صوف. قلت: وكان مالك يجيز أن يشتركا، من عند هذا ذهب وفضة، ومن عند صاحبه ذهب وفضة ذهب مثل ذهب هذا، وفضة مثل فضة هذا؟ قال: نعم.

## في الشركة بالدنانير والطعام

قلت: أرأيت إن كـان من عند أحـدهما حنـطة، ومن عنـد الأخـر دراهم، بعـد أن تكون قيمة الحنطة والدراهم سواء، أترى بأساً أن يشتركا على ذلك، ويكون العمل عليهما، النقصان والربح والعمل بالسـويّة في قـول مالـك؟ قال: نعم. قلت: فـإن كانت الـدراهم الثاثين، وقيمة الحنطة الثلث، فاشتركنا على أن على صاحب الـدراهم ثلثي العمل، وعلى صاحب الحنطة ثلث العمل، والربح على قدر رؤس أموالهما، فذلك جائز في قول مالك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن كانت قيمة الحنطة الثلثين، والـدراهم النَّلْث، فاشتركا على قدر رؤس أموالهما، وعلى أن على كـل واحد من العمـل على قدر رأس ماله وربحه؟ قال: ذلك جائـز أيضاً عنـد مالـك. قلت: فإن كــان من عند أحــدهما دنانير، ومن عند الآخر عروض، وقيمتهما سواء أو قيمتهما مختلفة، فذلك جائز أيضاً في قول مالك، بحال ما وصفت لي في الدراهم والحنطة؟ قال: نعم. قلت: وبالعروض وبالدنانير وبالدراهم، جائز أيضاً في قول مالك بحال ما وصفت لي؟ قـال: نعم. قلت: ولِمَ جَوَّز مالك الشركة، إذا كان من عند أحدهما طعام ومن عند الآخر دراهم، والدراهم الثلثان وقيمة الطعام الثلث، إذا كان العمل على قـــلـر رؤس أموالهمـــا والربــح على ذلك؟ قـال: لأن هذا لم يـدخله قرض وشـركة، ألا تـرى أن مالكـاً قد جـوّز أن يكون من عنــد أحدهما ألفان، ومن عند الآخر ألف، على أن الربح بينهما على قــدر رؤس أموالهمــا، والعمل على قدر رؤس أموالهما؟ فالطعام والدراهم بهـذه المنزلـة والعروض والـدراهم بهذه المنزلة، وكذلك الطعام والعروض، إذا زادت قيمة أحدهما بحال ما وصفت لك، أن ذلك جائز، إذا اشترطا العمل عليهما على قدر رؤس أموالهما، والربح على قدر رؤس أموالهما، والوضيعة على قدر رؤس أموالهما.

## في الشريكين بالمالين يضيع أحد المالين

قلت: أرأيت إن اشترك رجلان، من عند كل واحد منهما ألف درهم، فأخرج كـل واحد منهما ألفه فيصرها، وجعل كل واحد منهما ألفه عنيده، ولم يخلطاها حتى ضاعت إحدى الألفين؟ قال: سُئِل مالك عنها فقال: إذا كان في يدَّ كل واحد منهما دراهمه ولم يخلطاها، فضاع منها شيء، فهو من عند صاحبه الذي ضاع منه، لأن هـذين لم يخلطا المال الذي اشتركاً به. قـال مالك: فلو كانا قـد صرا كـلُّ ألف في خرقـة على حدة، ثم جمعاهما عند أحد الشريكين، أو جعلاهما في خرج أحدهما، فضاعت من أحدهما، كانت المصيبة منهما جميعاً، وإن كانت كل واحدةً منهما في خريطتها لم يخلطاها. قال: وسألنا مالكاً عن الرجلين، يشتركان بماثتي دينار، يخرج أحدهما مائــة دينار عتقــاً، وهذا مائة دينار هاشمية، فاشتركا، ثم ضاعت إحدى المائتين وقد كانت كل واحدة منهما في خريطة؟ قال: إن كانتا كل واحدة منهما مع صاحبها، فمصيبتها منه، وإن كانا قد جمعاها في خرج أو مع أحـدهما، إلّا أن كـل واحدة منهمـا مصرورة على حـدة فأصيبت إحداهما. قال مالك: المصيبة منهما جميعاً إذا جعلاها عنـد أحدهما، أو جمعاهـا في خرج أحدهما. فلو كان هذا عند مالك مكروهاً لقال لنا لا خيـر في هذه الشـركة، ولكـان ينبغي في قوله إن كان هذا مكروهاً، أن يجعل المصيبة فيه من الذي ذهبت دنانيره. قال: وإنما جوَّزه مالك عندي، لأنه لا فضل فيما بين العتق والهـاشمية في العين، وعلى هـذا حمله مالك أنه لا فضل بينهما.

قلت: أوأيت شريكين اشتركا، ورأس مال كل واحد منهما ألف دوهم، على أن يشتريا جميعاً التجارات. وألف كل واحد منهما معه لم يخلطاها، حتى اشترى أحدهما ليشتريا جميعاً التجارات. وألف كل واحد منهما معه لم يخلطاها، حتى اشترى بها شريكه سلعة؟ بألف جارية على الشركة، وبلف الألف التي لشريكه قبل أن يشتري بها شريكه سلعة؟ في الرجلين يشتركان بمالين، ورأس مال كل واحد منهما ألف، وهي في يدي صاحبها، قال: مصبية مال كل واحد منهما من نفسه إلا أن يخلطا ذلك أو يجمعا ذلك في خرج وان كانت كل ألف مصرورة على حدة، فضاعت ألف أحدهما بعدما فعلا ما وصفت لك؟ قال مالك: قالمصية منهما جميعاً. والذي ذكرت أنهما لم يخلطا، فهذا لما اشارى به صاحبه. فمصية الجارية منهما جميعاً،

كتاب الشركة كتاب الشركة

وضياع الألف التي لم يفعل فيها صاحبها شيئاً من صاحبها. قال مسحنون: وقد قال غيره:
لا ينعقد بينهما شرك، لأن الشرك لا يكون إلا أن يخلطا الممال. ألا ترى أن صاحب المائة
التي اشترى بها، يقول لم أوض أن يكون له معي نصيب في مالي، إلا أن يكون لي معه
نصيب في ماله، فإذا كان لم ينعقد لي في ماله شركة، فلا شيء لمه في مالي، أؤلا ترى
أن مالكاً قد قال، في الذي أخرج مائتين، وأخرج الآخر مائة، فاشتركا على أن الربح
بينهما نصفين، والنقصان عليهما، ففعلا واشتريا على ذلك: لم يكن فعلهما بالذي
يوجب لصاحب القليل الرأس المال في مال صاحبه الكثير الرأس المال نصفه، وقد فعلا
على الرضا منهما، ولم يكن فعلهما، إن وقعت وضيعة أن يضمن القليل الرأس المال من
مال صاحبه الكثير الرأس المال شيئاً، فلا تكون شركة إلا ما خلطا وجمعا.

# في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما على صاحبه كيف نفقتهما

قلت: أرأيت إن اشتركنا بمال كثير، وهو في بلد وأنا في بلد، يجهز علي واجهز علي واجهز علي واجهز علي المبدو قال: لا بأس بذلك. قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: نعم، هذا قول مالك. قلت: أرأيت المتفاوضين، كيف يصنعان في نفقتهما؟ قال: سألنا مالكاً عن الشريكين يكونان في بغلبون، يجهز أحدهما على صاحبه وأسعارهما مختلفة، فينق هذا مؤتا وينفق هذا ههنا وينفق هذا أرى أن يحسب كل واحد منهما ما أنفق؟ قال مالك: لا أرى ذلك، وأرى أن نغيز نفقة هذا ومعلماً إلا أن يكون الرجل المنفرد بيديه لا عيال له ولا ولد، والأخر له عيال وولد، فإذا كان هذا هكذا، وأيت أن يحسب كل واحد منهما ما أنفق، وإن لم يكونا على ذلك، وأيت أن تُغلى النفقة بينهما. قلت أرأيت إن كاننا في بلد واحد، فذلك أحرى أن تأخى النفقة بينهما، الأسك في هذا إذا كانا في بلد واحد، فذلك أحرى أن تأخى النفقة بينهما، لا شك في هذا إذا كان لهما

قلت: هل يعرف مالك شركة عنان؟ قال: ما سمعت من مالك، ولا رأيت أحداً من ألم المحجدة بعد أن ولا رأيت أحداً من ألم المحجدة بعد الله المحجدة بعد الأشياء فقد تفاوضا، وإن كانا إنما أشتركا في أن اشتريا نوعاً واحداً من التجارة مثل الرقيق واللواب، فقد تفاوضا في ذلك النوع. فأما العنان، فلا يعرف ولا نعرف من قول مالك إلا ما وصفت لك. قلت: أرأيت إن أشتركا في شراء المرقيق وحدها، أشراهما متفاوضين في شراء الرقيق؟ قال: نعم، لان هذا جائز إذا اشتركا على أصل مال. قلت: أرأيت إن أقام البيئة، أنه مفاوضة على الثلث أو على الثلثين، أيجوز هذا في قول مالك ويكونان

#### في مال المتفاوضين

قلت: هل يكونان متفاوضين، ولأحدهما مال دون صاحبه عرض أو ناض؟ قال: نعم. قلت: ولا نفسد المفاوضة بينهما، إذا كان لأحدهما دراهم أو دنانير أو عرض دون صاحبه؟ قال: نعم، لا تفسد ذلك المفاوضة بينهما، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي. قلت: أرأيت لو أن رجلاً أقام على رجل البيّنة أنه مفاوضة في جميع ماله، إيكون جميع ما في يدي الذي أقام البيّنة بينهما، إلا ما أقاما عليه البيّنة، أنه ورثه أحدهما دون صاحبه، أو وهب له، أو تصدّق به عليه، أو كان له من قبل أن يتفاوضا وأنه لم يفاوض عليه؟ قال: نعم. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: ما سمعت هذا من مالك، ولكنه رأيي. قلت: أرأيت إن كان لأحدهما فضل مال، دنانير أو دراهم ورثها، أو وهب له أو تصدّق به عليه، أتنقطع المفاوضة بينهما في قول مالك أم لا؟ قال: لا تنقطع المفاوضة بينهما لذلك، ويكون ما ورث أو وهب له أو تصدّق به عليه، له خاصة دون صاحبه.

#### في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما ما يلزم صاحبه من الشمراء والبيح والمداينة

قلت: أرايت ما اشترى أحد المتفاوضين من البيع الفاسد، أيلزم شريكه أم الأ؟ وقال: ذلك لازم لشريكه. قال: وليس كل الناس فقهاء يعرفون ما يشترون وما يبيعون قال ابن القاسم: فذلك لازم لشريكه إذا فات، كما كان يلزمه وحده لو لم يكن معه شريك. قلت: أرأيت ما اشترى أحد الشريكين من طعام أو كسوة، لنفسه أو لعباله، أيكون لبائع الطعام أو الكسوة أن يأخذ اللمن من أي الشريكين قدر عليه؟ قال: نعم، الأن بالأكا قال ليغي ذلك إذا كانا جميعاً لهما عياله، فلما قال ملك: تُلغي النفقة بينهما، التجارة، لا المائعة اللهما، كان ذلك في مال التجارة والكسوة، لهما أو لعيالهما، آنما هو أيضاً من علمنا أن ما أنفقا أيضا الموالة، الأن مالكا قال: تُلغي النفقة، بالأنافقة، إلاّ أن تكون لينفق، ألا أن تكون للبائع أن ذلك، فإن مثل هذلا ليلغى. قلت: أرأيت ما أشبه يتنافضين والشمون الشريكين، أيكون للبائع أن ينافضين، لزم كل واحد منهما ما استرى صاحبه. قلت: أرأيت الدين يكون على رجل لاحد المنافوسين فيقيضه شريكه؟ قال ذلك جائز عند مالك.

#### في مفاوضة الحرّ والعبد

قلت: هل تجوز مفاوضة الحرّ والعبد في قول مالك؟ قال: لا أرى به بأســاً، وذلك

كتاب الشركة

أن مالكاً قال: لا بأس بأن يقارض العبد الحرّ، إذا كان العبد مـأذوناً لـه في النجارة، فـلا بأس أن يدفع إليه ماله مفارضة. قلت: وشركة العبيد في قول مالك جائزة؟ قـال: جائزة في رأيي إذا أذِنَّ لهم في النجارة.

# في شركة المسلم النصرانيّ والرجل المرأة

قلت: أتصلح شركة النصرائي المسلم، واليهودي المسلم في قول مالك؟ فأل: 
قال: لا، إلا أن يكون لا يغيب النصرائي واليهودي على شيء، في شراء ولا بيع ولا 
قبض ولا صرف ولا تقاضى دي إلا بحضرة المسلم معه. فإن كان يفعل هذا اللذي 
وصفت لك وإلا فلا. قلت: هل تجوز الشركة بين النساء والرجال في قول مالك؟ قال: 
ما علمت من مالك في هذا كراهية، ولا ظنت أن أحداً يشك في هذا، ولا أرى به باساً. 
قلت: وكذلك شركة النساء مع النساء؟ قال: نعم. قال: وأخبرني أشهل بن حاتم عن 
عبد الله بن عباس وسأله رجل: أيشارك المسلم اليهودي والنصرائي؟ فقال: فلا يفعل، 
لانهم يربون وأن الربا لا يحلّ لك. قال: وبلغني عن عطاء بن أبي رباح مثله، قال: إلا 
أن يكون المسلم يشتري ويبع. وقال الليث مثله.

## في الشريكين يتفاوضان على أن يشتريا ويبيعا ويتداينا

قلت: أرأيت إن أخرج أحدهما مالاً، وأخرج الآخر مالاً مثله، ثم اشتركا وتفاوضا، على أن يشتريا بهذا المال وبالدين أيضاً، ويبيعا بالدين أيضاً، فما رزقهما الله في ذلك فهو بينهما؟ قال: لا يحجبني أن يتفاوضا على أن يشتريا بأكثر من رؤس أموالهما، لانه لا تجوز الشركة، إلا على الأموال، فإن فعلا فاشتريا بالدين، كان ما اشتريا بينهما أيضاً. قال سحنون: وقد أخبرتك بهذه في رسم الشريكين، اللذين لم يخلطا وهذه التي تحتها مثلها. قلت: فإن الشترى هذا سلعة على حدة بالدين بأكثر من رؤس أموالهما، واشترى صاحب كذلك، أيكون ما الشترى كل واحد منهما بينه وبين صاحبه، أم يكون ما الشترى كل واحد منهما به خاصة، لأن الشترى كل واحد منهما يبينه وبين صاحبه، لان يحجك ذلك؟ قال: لا، بل أرى كل ما اشترى كل واحد منهما يصير نصفه على صاحبه قد أمره أن يشتريا عليه، فأرى ما اشترى كل واحد منهما يصير نصفه على صاحبه قد ملته، قلت: أرأيت إن تفاوض رجلان بما أخرجناه، على أن يشتريا الرقيق وبيبعا، ونصفه عليه قلت: أرأيت إن تفاوض رجلان بما أخرجناه، على أن يشتريا الرقيق وبيبعا، أو على أن يشتريا جميع السلع وبيبعا تفاوضا، ولم يذكرا بيع الدين في أصل شركتهما. أبع أحدهما بالدين، في أكمل شريكه بالذين أم لالا قال: ما سمعت من مالك في هذا شيئاً، وأرى ذلك جائزاً بيع علي بالدين أم لاك ذل خلك شريكه، وقال: لا أجيز لك أن تبيع علي بالدين. أي أحدهما بالدين، أم الا؟ قال: ما سمعت من مالك في هذا شيئاً، وأرى ذلك جائزاً

٦١٨

# في المتفاوضين يشتري أحدهما لنفسه جارية أو طعاماً من الشركة

قلت: فإن تفاوضا في شراء التجارات كلها، بمال اشتركا فيه، وليس لاحدهما مال دون صاحبه، فاشترى أحدهما جارية، فقال شريكه: هي بيني وبينك، وقبال المشتري: إنما اشتريهما من المنال الذي اشتركا فيه. ولو أنه أشهد حين اشتراها، أنه إنما اشتراها بما في أيديهما من المال الذي اشتركا فيه. ولو أنه أشهد حين اشتراها، أنه إنما يشتريها لنفسه، ما جاز ذلك له، ولكان شريكه عليه بالخيار، لأنهما قد تفاوضا في جميع ما في أيديهما منا بمالكان من أموالهما. قلت: أرايت إن تفاوضا وليس لاحدهما مال دون صاحبه، ثم منا الشركة، لأنه إنما اشتراها بمال الشركة؟ قال: سمعت مالكا أوصاله رجل من أهل المدينة من أصحابه، في رجلين اشتركا متناوضين، كانا يشتريان الجواري، فيشتريان من من الشركة، فيشتري هذا الجارية فيطؤها، فإذا باعها ردّ ثمنها في رأس المال، ويفعل المريكة كذلك، قال مالك: لا خير في هذا. قال: فقيل لمالك: إنه قبل لهما لا خير في هذا، فكون يتفاوماها فيما ينبهما من الجواري ممّا قد اشتريا على هذا الشراء؟ قال مالك: ركن أن يتقاوماها فيما ينبهما، فإن اشتراها الذي هي عنده، كانت عليه برأس مال قد عوفه، والأخر مثل ذلك، فيصل له حينتذ أن يظأها.

قلت: ولم لا يكون المشتري من هذين المتفاوضين، حين اشترى الجارية من مال هو بينهما اشتراها للوطه أو للخدهة، أن لا يجعله مالك غاصباً للدنانير حتى اشترى بها جارية فير التجارة، ويجعل عليه مثل نصف تلك الدنانير؟ وقد قال مالك في رجل غصب من رجل دنانير، فاشترى بها جارية، على أن الناصب مثل الدنانير، لا تكون الجارية للتي غُصِبت منه الدنانير وإن قال المغصوب أنا المخاصب المال الدنايرة، لا تها إنها اشتريت بدنانيري، لم يكن له ذلك. فما فرق ما بين هاتين المسألتين؟ وقل: فرم المنافوص مأصور، لأنه، كان رجل أبضح منه بضاعة، أمر أن يشتري بها سلعة، فخالف، فرب المال مخير في أن يأخذ ما اشترى المبضع معه، أي يشتري بهال الشركة، وهو يرى أن ذلك جائز له. فطيكه ويأخذ رأس ماله. فهذا إنما يشتري بمال الشركة، وهو يرى أن ذلك جائز له. فيريكه مخير أن شاء أنفذها له بها اشتراها المشتري، وإن شاء قاومه إياها. قال: ولم المعمر مالك: إن شاء أنفذها له بالنعن، ولكن هكذا رأي.

قلت: فإن قال الشريك لا أقاومه ولا أنقذها لـه، ولكني أردَّ الجارية في الشركة؟ قال: ليس ذلك له، لأن مالكاً قال يتقاومانها. قال سحنون: وقد قال غيره: ذلك له. قلت: فهذا خلاف المبضم معه، لأن المبضم معه ربَّ المال، مخيِّر في قول مالك إن كتاب الشركة كتاب الشركة

شاء أخذها وإن شاء ضمنه ماله؟ قال: نعم، هو مخالف له. وأما هذا المشتري المفاوض فقد وطيء ، جارية هي بينهما. وقال مالك: لو أن جارية بين رجلين، وطنها أحدهما ولم تحمل منه، أنها تقوم عليه يوم وطنها، فهذا المفاوض لما وطرع لم يكن لهما بلاً من أن يتحاما منه، أنها أخذ مالاً بينهما فاشترى به وهو يرى أن ذلك له جائز. وأن المبضع معه إنما اشترى لنفسه ليستأثر بالربح، وليقطع عن صاحبه منفعة ما أبضع معه فيه. وإنما قلت لك هذا، لأن التمدي ليس كله بواحد، ألا ترى لو أن رجلاً استودع مالاً، ثم هلت به جارية، لم يكن لصاحب الوديعة من الجارية قليل ولا كثير. فهذا أيضاً. في هذا المناً. في هذا الوضاً. في معالما فيما في أيديهما من ذلك، فلكن متعد سنة يحمل عليها، فمن غصب دنانير من تولهما فيما في أيديهما من ذلك، فلكن متعد سنة يحمل عليها، فمن غصب دنانير من رجل، فاشترى بها سلعة، لم يكن لمخصوب منه إلاً مثل دنانيره. ومَنْ أستردع دنانير، فاخلك، كان ربّ المال بالخيار، وإنّما حمل الشريكان، على أن الجارية التي اشتراها للوطء من مال اللحركة، أنه بينهما فلللك أمرهما أن يتقاوماها.

قلت: والذي ذكرت لي من أمر الغصب والوديعة والقراض والبضاعة إذا تعدّوا، هو قول مالك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت لو أن أحدهما اشترى طعاماً لياكله أوليته، فبطلب صاحبه أن يشاركه في ذلك الطعام؟ قال: لا أرى ذلك له، ولا أرى هذا من ذلك، لأن كل وحد منهما ينفق في منزله، فليس كل من الشرى طعاماً لمنزله، فليس كل واحد منهما لينفق في منزله، فليس كل من الشرى طعاماً لمنزله لياكله، من قصح أو سمن أو لحم أو ما أشبه ذلك، أو كسرة مماً يعرف أنه إنما اشتراها لعياله، ابتغى لصاحبه أن يداركه ويدخل عليه في ذلك، فليس لائك له فليس لائك له ذلك ، فليس

# في أحد المتفاوضين يبيع ويؤخر بـالدين ويضـم من ثمن السلع طلب الفضل والاستغزار

قلت: أرأيت المتفاوضين، باع أحدهما سلمة بالدين إلى أجل، فلمًا حلَّ الأجل، أخره الشريك الأخر، أو أخّره الشريك الذي باعه السلمة، هل يجوز تاخير أحدهما على صاحبه؟ قال: قال مالك في الوكيل يكون للرجل في بعض البلاد، يبيع لمه متاعه ويقتضي له الثمن، فباع بعض متاعه إلى أجل، فلما حلَّ الأجل أخّر الوكيل المشتري بالثمن، قال: إذا كان تأخيره إيّاه على وجه النظر لربّ المتاع، إنّما أخّره ليستانفه في الشراء منه، ولم يؤخّره لمعروف صنعه الوكيل به، فذلك جائز، لأن تأخير الوكيل هذا، إنما هو نظر لربّ المتاع، وإنّما هو من التجارة. وإن أخّره طلب معروف صنعه الوكيل بالمشتري، فهذا لا يجوز، لأنه لا يجوز للوكيل أن يصنع المعروف في مال ربّ المتاع إلا بأمره. فكذلك الشريكان اللذان سأتني عنهما، لا يجوز أن يصنع أحدهما المعروف في مال صاحبه إلا بأمره، وما كان من وجه التجارة فذلك جائز على صاحبه. فإذا أخره إلاقة استلاف المشتري ليشتري منه، فذلك جائز. قلت: وكذلك إن وضع أحدهما للمشتري من رأس المال بعدما وجب البيع؟ قال: قال مالك، في الوكيل الذي وصفت لك: أنه إذا وضع عن المشتري إرادة الاستغزار في المستقبل لربّ المتاع واستثلاف المشتري، فذلك جائز على ربّ المتاع. فكذلك الشريكان المتفاوضان أيضاً، يجوز عليهما عندي ما جزّز مالك على ربّ المتاع. فكذلك الشريكان المتفاوضان أيضاً، يجوز

# في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلع ويؤخّر بالدين إرادة المعروف

قلت: فإن وضع الوكيل أو الشريك عن المشتري إرادة معروف يصنعه إليه؟ قال: لا يجوز ذلك. قلت: أرأيت الشريكين، إذا وضع أحدهما عن المشتري على وجه المعروف، أو أخر المشتري على وجه المعروف، أيجوز ذلك في حضته أم لا؟ قال: ذلك جائز في حصّه. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لا أقوم على حظه الساعة. قلت: أرأيت ما صنع الوكيل على وجه المعروف من التأخير والوضيعة، أيكون ذلك. قلت: للمشتري؟ قال: لا يجوز ذلك. قلت: ويرد المشتري ما صنع به الوكيل من ذلك؟ قال: نعم، لرب المتاغ أن يرد ما صنع الوكيل في ماله من ذلك. قلت: فإن ضاع ما صنع الدلكيل في مال رب المتاع من المعروف، أيضمن الوكيل ذلك؟ قال: نعم. قلت: وهذا الوكيل في مال رب المتاع من المعروف، أيضمن الوكيل ذلك؟ قال: نعم. قلت: وهذا الذي سائلت عنه من أمر الوكيل، هو قول مالك كله؟ قال: نعم.

## في أحد الشريكين يبيع الجارية بثمن إلى أجل ثم يشتريها الآخر بثمن أقل منه قبل الأجل

قلت: ارأيت لو ان جارية بين شريكين، باعها احدهما بثمن إلى أجل، أيصلح لشريكه أن يشتريها بأقل من ذلك الثمن قبل الأجل نقداً؟ قـال: لا يصلح له ذلك، ولا يصلح له أن يشتريها، إلا بما يصلح لبائمها أن يشتريها به.

# في أحد المتفاوضين يبضع البضاعة ثم يموت أحدهما

قلت: أرأيت إن أبضع أحد المتفاوضين مع رجل دنانير من مال الشركة ليشتري بها سلعة من السلع، فمات أحد الشريكين وعلم بذلك المبضع معه؟ فقال: إن كان قد علم أن المال الذي أبضعه معه من شركتهما، فلا يشتري به شيئاً ويردّه على الباقي على الورثة. كتاب الشركة كتاب الشركة

قلت: وسواء إن كان الذي دفع البضاعة هو الميت أو هو العي منهما؟ قال: نعم، ذلك مسواء. قلت: ولم نهيت أن يشتري بها والله أيضم ذلك معه هو حي؟ قال: لأن الشركة قد انقطعت بين الحي والميت، وصار المال للورثة. قلت: فإن لم يكن مات واحد منهما، ولكن افترقا وعلم بذلك المبضع معه؟ قال: يشتري بما أبضع معه، ولا يشبه افتراقهما في الشركة موت أحدهما، لأنهما إذا افترقا فإنما يقع ما اشترى المبضع معه لهما، وفي الموت إنما يقع للورثة، والورثة لم يأمروه بذلك. قلت: وهذا قول مالك، ولكن هذا أحسن ما سمعه.

## في أحد المتفاوضين يبضع أو يقارض أو يستودع من مال الشركة

قلت: أرأيت المتضاوضين، هل يجوز لهما أن يبضع أحدهما دون صاحبه، أو يقارض دون صاحبه في قول مالك؟ قال: نعم، إذا كانا تفاوضا كما وصفت لك، قد فوض هذا إلى هذا وهذا إلى هذا، وقال كل واحد منهما لصاحبه: اعمل بالذي ترى. قلت: وجائز لمه أن يستودع؟ قال: إذا احتاج إلى أن يستودع، جاز ذلك. قلت: وهذا قول ملك؟ قال: وذا احتاج إلى أن يستودع، جاز ذلك. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: هذا رأيي، وذلك أن سائنا مالكاً عن الرجل، يستودع الرجل الوبيعة في ستودعها غيره فتهاك، هل عليه ضمان؟ قال: إن كان رجلًا أو ادا مشرأ، أو كان بيته معوراً، أو ما أشبه هذا من الصفر، فأرى أن لا ضمان عليه، وإن كان ليس له عند من لم غذا أواه ضامناً. قال: فقلنا لمالك: فالمسافر يدفع إليه الرجل البضاعة في سفره يرفعها له فيدفعها إلى غيره؟ قال مالك: هو ضامن، ولم يره مثل الحاضر، لان المسافر قد عرف المناحبة في سفره. فالشريك الذي سائني عنه إذا نزل البلد، فخاف على ما معه فاستودعها رجاً"، فلا ناشجار منازلهم في الغربة ما علمت أنها هي الفنادق والمواضع التي يتخرّون فيها، فلا ضمان عليه إذا كان بهذه الحال. وإن لم يكن على شيء من هذه الحال فاستودعها رأيته ضامناً.

قلت: أرأيت إذا دفع إليّ أحد المتفاوضين وديعة من مال الشركة، فرددتها على شريكه، أيكون عليّ الضمان أم لا؟ قبال: لا ضمان عليك إذا صدقك بذلك. قلت: أرأيت إن أودعني أحد المتفاوضين وديعة من مال الشبركة، أو بيايعني، فرددت الموديعة على شريكه، أو دفعت الثمن إلى شريكه بغير أمره وبغير بيَّة، فكذبني شريكه وقال: لم تدفع لي شيئاً؟ قال: أنت ضامن إلاّ أن تكون لك بيّة على هذا الشريك أنه قد قبض منك ذلك الدين أو تلك الوديعة، لأن مالكاً قال في رجل دفع إلى رجل مالاً، وأمره أن يدفعه إلى وكيله بصوضع كذا وكذا، فقال هذا المبعوث معه المال! إلى

٦٢٢ كتاب الشركة

وكيلك، وأنكر ذلك الوكيل، قال: قال مالك: على الرسول البيّنة على أنه قد دفع المال إلى الوكيل، وإلاّ ضمن المال. قلت: والمفاوض إذا قال لشريك. : قد أخذت من فلان الوديعة التي أودعته، أو ثمن السلعة التي بعتها منه، كان فلان ذلك بريئاً ممّا استودع وممّا اشترى؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن استودع أحد المتفاوضين وديعة من تجارتهما عند رجل، فقال الرجل المستودع: قد دفعتها إليك، وكلّبه الـذي أودعه، أيضمن أم لا؟ قال: لا ضمان عليه عند مالك، لان مالكاً قال: القول قول المستودع إذا قال قد رددتها إلى الـذي أودعني، إلا أن يكون بيئة الله المتودعه، فلا بيرا بقوله قد رددتها إلا بيئة، إلا أن يقول قد هلكت، فيكون القول قوله وإن كان قد دفعها إليه بيئة. قلت: فلو أن رجلاً استودع رجلاً وله شريك مفاوض، فاستودع ذلك الرجل ما استودع شريكه؟ قال: هو ضامن، إلا أن يكون له عذر فيما وصفت لك، من صورة بت أو سفر أراده على مشل ما يجوز له في غير شركة، فإن كان كذلك وإلاً فهو ضامن.

قلت: أرأيت لو أني أودعت أحد المتفاوضين وديعة، وهما متفاوضان في جميح الأشياء، ليس لأحدهما مال دون صاحبه، أتكون الوديعة عندهما جميعاً، أو عند الذي استردعت؟ قال: لا تكون إلا عند الذي استردعتها أياه. قلت: فإن مات هذا الذي استردعتها أياه. قلت: فإن مات هذا الذي استردعتها أياه. قلت: فإن مات هذا الذي يكون شيء من هذه الوديعة في مال شريكه المفاوض. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال مالك، في الرجل يستردع الوديعة فيقلك ولا تعرف بعينها عنده: إنه ضامن لها في ماله، في الرجل يستردع الوديعة فيقلك ولا تعرف بعينها عنده: إنه ضامن لها في ماله، دون صاحب، لأن الوديعة لبست من التجارة. قلت: أرايت إن استودعت رجلاً وديعة، أو أبضعت معه بضاعة، أو قارضته بمال فضات، ولا يعلم ما صنع بمثلك الأشياء ولم مال، على الميت دين ضرب صاحب هذه الأشياء مع المتُوماء.

قلت: أرأيت لو أن أحد المتفاوضين استودع وديعة، فعمل فيها وتعلَى فربع، أيكون لشريكه من ذلك شيء أم لا؟ قال: إن كان شريكه قد علم بما تعدى صاحبه في تلك الوديعة، ورضي بأن يتجر بها يتهما، فالربح بينهما، وهما ضامنان للوديعة، وإن لم يعلم بذلك فلا ضمان على شريكه الذي لم يعلم بذلك، ويكون الربح للمتعدي، وعليه الضمان ولا يكون على شريكه الضمان. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: ما سمعت من مالك في هذا شيئاً وهو رأيي. قال سحنون: وقال غيره: إن رضي الشريك وعمل معه،

كتاب الشركة كتاب الشركة

فإنما له أجر مثله فيما. أغانه وهو ضاهن معه، وإن رضى ولم يعمل معه، فلا شيء له ولا ضمان عليه، لأن رضاه إذا لم يقبضها ويغيب عليها ويقلبها، فليس رضاه بالمذي يضمنه، ولا يكون: له بالرضا ربح ما لم يعمل، ولا إجارة ما لم يعمل إلا من وجه أن الرجل إذا قال للرجل: لك نصف ما أربح في هذه السلعة، فطلع فيها ربح، فله أن يقوم عليه فيأخذه، ما لم يمت أو يفلس أو يذهب.

# في أحد المتفاوضين يشارك رجلًا من مـال الشركـة أو يأخـذ مالاً أو يفــاوضـة قراضـًا

قلت: أرايت لو أن شريكين متفاوضين، شارك أحدهما شريكاً آخر فاوضه بمال بغير أهر شريكه، أيجوز ذلك على شريكه أم لا؟ قالد: إن كان إنما يشاركه شركة ليست يشركة مفاوضة، مثل السلعة يشركان فيها أو ما أشبه ذلك، فذلك جائز، لأن ذلك تجارة من التجارات، وإن كان إنما يشاركه تم فاوضة، حتى يكون شريكاً لهم في أموالهم وتجاراتهم يقضي في ذلك، فسلا يجوز ذلك له إلا بباؤن شريكه. قلت: أرايت المتفاوضين، هل يجوز لهما أن يقارض أحدهما دون صاحبه في قول مالك؟ قال: نعم، إذا كانا نقاوضاً كما وصفت لك، قد قوض هذا إلى هذا وهذا إلى هذا يعمل بالذي يرى. قلت: أرأيت أحد المتفاوضين إن أخذ مالاً قراضاً، أيكون لصاحبه في هذا المالي شيء أم لا؟ قال: لأ أرى على صاحبه شيئاً من ضمان هذه المقارضة إن تعلني أحدهما، ولا أرى له من ربحها شيئاً إلا أن يكون أخذها مع صاحبها، لأن المقارضة ليست من التجارة، إنّما هو أجير آجر نقسه فيها، فلا يكون لشريكه فيها شيء.

# في أحد المتفاوضين يستعير العارية لتجارتهما فتتلف أيضمناها جميعاً أم لا

قلت: أرأيت ما استعار أحد المتفاوضين من شيء ليحمل عليها شيئاً من تجارتهما أو لغير تجارتهما فنلف، أيضمناته جميعاً ؟ أو يكون الضمان على الذي استعار وحده ؟ قال: الضمان على الذي استعار وحده و لا يكون على شريكه من ذلك شيء . لأن شيء لأشريكه يقول: أنا لم آمرك بالعارية، إنما يجوز لك أن تستاجر علي، لأنك إذا استاجرت لم أصمن. فأما ما يدخل علي قيه الفضرو وليس ذلك من التجارة، فليس ذلك لك. فيكون القول ما قال. قال بين القاسم: لأن الرجل يستعير الدابة قيمتها مائة دينار، والسفينة قيمتها أيضاً كذلك، وهو لمو تكاراها، كان كراؤها دينارا، فهذا يدخل على صاحبه الفرر، فلا يجوز ذلك على صاحبه الفرر، فلا يجوز ذلك على صاحبه. قلت: أتحفظه عن مالك؟ قال: لا أقوم على حفظة الساعة.

قال سحنون: وقال غيره: وهذه الدواب عارية لا تضمن، إلا أن يتعدى المستمير. ولو استعاراها جميماً، فتعدى أحدهما، لم يضمن إلا المتعدي في مصابته، ولا يضمن صاحبه، لأن المتعدي جان وصاحبه لا يضمن جنايته. قلت: أرأيت إن استعار أحد المتفاوضين دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتهما، فخالفه شريكه فحمل عليها بغير أمره طعاماً من تجارتهما، فخالفه شريكه فحمل عليها بغير أمره حظام قول مالك في هذا بعينه، ولكني لا أرى علي الضمان، لأن هذا قد فعل ما كان يجوز لشريكه أن يفعل. وإنما استعارها شريكه ليحمل طليها سلعة من تجارتهما، فإنما حمل عليها هذا ما استعارها فيه صاحبه فلا شيء عليه، ولا أقوم على حفظه ولكنه رأيي. محدون: ولان أحدهما إذا استعار شيئاً لمصلحة تجارتهما، فعمله الآخر، فكانه وكيل له على ان يعمله له. قلت: أرأيت إن استعار رجل دابّه، ليحمل عليها غلاماً له إلى موضع من المواضع، فربطها في للدار، فأتي إنسان فحمل عليها ذلك الغلام الذي استعارها صيدله، رجل بغير أمره، وبغير وكالة من المستعير. وقال أشهب: لا ضمان عله.

# في أحد المتفاوضين يعير أو يهب من مال الشركة

قلت: هل يجوز للشريك أن يعير شيئاً من متاع الشركة؟ قال: لا يجوز ذلك، إلا يكون قد وسّع له في ذلك شريكه، أو يكون ذلك في الشيء الخفيف، مثل الغلام يامره أن يسقي الدابة لرجل، فهذا أرجو أن لا يكون به بأس. والعارية إنما هي معروف، فلا يجوز لواحد منهما أن يفعل المعروف في مال الشركة إلا بإذن صاحبه، إلا أن يكون أو الدبه استثلافاً. قلت: أرأيت المتفاوضين، ما وضع أحدهما أو أعار أو وهب؟ قال: فلك أيضاً لا يجوز عندي، إلا أن يكون إنما صنع ذلك ليجتر به في الشراء والاستغرار من منعلمه التي يبيع، فلا يكون به بأس، ولا يكون عليه ضمان فيما ضيع، لأن هذا يصير من تجارتهما. وأما إن صنع ذلك لغير التجارة، وإنما صنع معموفاً منه، فلا يجوز ذلك على شريكه، ويضمن حصة شريكه من ذلك عند مالك إلا ما اجتر به منفحة. قلت: مالك أم لا؟ قال: لا يجوز ذلك أي قول مالك أم لا؟ قال: يلا يجوز ذلك أي قول شيئم من المال، لا من حصته ولا من عيت من سحنون: وقال غيره لا يجوز لمه أن يعشأ من المال، لا من حصته ولا من عيت ثم وضع للاخر في اليع، فقد أصر بصاحبه على شريكه، لانه إذا وهب لرجل لمن عير ذلك، لأنه ينقص من المال، ويدخل الفسرو على المناء فيما وهب أو وضم، وتنفسخ الشركة بينهما.

## في أحد المتفاوضين يكاتب العبد من تجارتهما أو يأذن له بالتجارة

قلت: أرايت عبداً بيني وبين رجل من شركتنا ونحن متفاوضان، أؤن له أحدنا في التجاوز ذلك أم لا؟ قال: لا، وهو التجاوز فلك أم لا؟ قال: ذلك جائز. قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا، وهو رأيي أنه يعجوز. قلت: يرايت إن كاتب أحد المتفاوضين عبداً من تجارتهما، أيجوز ذلك على شريكه؟ قال: لا أرى ذلك جائزاً، لا لا يجوز له أن يعتقه على مال يأحده منه ممّا في يد العبد، فكذلك الكتابة عندي، ولو أن رجلاً دفع إليه مالاً على أن يعتقه، ولم يكن ذلك أقل من قيمته، لرأيت ذلك جائزاً، لانه لو باعه إياه بذلك الثمن، ولم يكن في ذلك النعن وضيعة عن قيمته، لكان ذلك جائزاً، والمتنى لم يزد فيه إلاً خيراً وإنما هو يع من الهيوع.

# في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه وجنايته أيلزم شريكه أم لا

قلت: أيلزم كفالة أحد المتفاوضين شريكه أم لا؟ قال: لا يلزم ذلك شـريكه، لأن هـذا معروف. قلت: أرأيت ما اغتصب أحد المتفاوضين، أو عقر دابـة أو أحرق ثوباً أو ترقي أموأه، أو آجر نفسه فعمل الطين والطوب، أو حمل على رأسه أو نحو هذه الاشياء، أو جنى جناية، أيلزم من ذلك شريكه شيء أم لا؟ قال: لا شيء على شـريكه في شيء من هذا، ولا يكون له فيما أصاب شيء. قلت: تحفظه عن مالك؟ قال: لا، ولكن هذا رأيي.

# في أحمد الشريكين يبيـع الجاريـة فيجد بهـا المشتري عيبـاً فيريـد ردّها على شريكه الآخر

قلت: أرأيت إن باع أحد الشريكين جارية من شركتهما، فأصباب المشتري بها عياً، أيكون للمشتري أن يردّها على الشريك الذي لم بيسه؟ قال: نعم، إلاّ أن يكون صاحبه معه مقيماً، أو غاب غيبة قريبة، فينظر حتى يأتي لعلّ له حجّة إذا كان إنما غيبته البوم ونحوه. وإن كان بعيداً، فاقام المشتري البيّة، أنه اشترى بيع الإسلام وعهدة الإسلام نظر في العيب. فإن كان قديماً لا يحدث مثله ردّها، وإن كان يحدث مثله قبل له أقم البيّنة أن العيب كان عند البائع، وإلاّ حلف شريك البائع بالله ما علمت أن هذا العيب كان بها عندنا ويبراً. وإن نكل عن اليمين، قبل للمشتري احلف ما حدث عندك ثم ردّها عليه. ٦٢٦ كتاب الشركة

#### في المتضاوضين يبيعان السلعة من تجارتهما إلى أجل ثم يفترقان فيقضي المشتري الثمن أحدهما أو يكون لهما الدين فيقضاه أحدهما

قلت: أرأيت لو أن شريكين متفاوضين، باع أحدهما عبداً من تجارتهما بدين إلى أجل، ثم افترقا فعلم المشتري بافتراقهما، فقضى الثمن الذي باعه العبد، أيضمن للشريك الآخر شيئاً أم لا؟ قال: نعم، هو ضامن لما استحقّ للشريك الذي لم يبعه العبد من الثمن. قلت: فإن لم يعلم بافتراقهما فقضى الـذي لم يبعه العبد؟ قال: فـلا ضمان عليه إذا قضاه وهو لا يعلم بافتراقهما'، وذلك سواء قضى الـذي باعـه أو الذي لم يبعـه لا يضمن، إذا قضى واحداً منهما وهو لا يعلم. قال ابن القاسم: ولو أن رجلًا كان وكيـلًا لرجل، قد فوّض إليه تجارته وبيعه وشراءه وبأن يقتضي دينه وأشهد لـه بذلك، ثم حجر عليه وتبرًا من وكالتم أو أخرجه من وكالته بشهادة الشهود، ولم يعلم ذلك جميع غُرماته، فلقى الوكيل غريماً من غرماء الذي كان وكله فقضاه الغريم، أن ذلك لا يبرئه من دين صاحبه ولـو كان اللوكيل هـو الذي بـاعه فقضاه الغريم، ولم يعلم بـأنه قـد أخرجـه من الوكالة، كان ديناً من الدين لا يبرأ منه أيضـاً وهو رأمي. قلت: أرأيت الـرجل يكــون عليه الدين لأحد المتفاوضين فيقبضه شريكه الآخر، أذلك جائز عند مالـك أم لا؟ قال: نعم.. قال سحنون: وقال غيره: إن كان الوكيل قد علم بـأنه قــد فسخ أمــره، فاقتضى بعــد هذا والذي قضاه يعلم أو لا يعلم، فالغريم له ضامن وإن كان لم يعلم الوكيـل وقضاه الغـريـم وهـو لا يعلم، فلا تبـاعة عليـه. وإن كان الغـريم يعلم بفسخ الـوكالـة والـوكيـل لا يعلم فالغريم ضامن.

# في أحد الشريكين يبتاع من شريكه العبد من تجارتهما

قلت: ارأيت إن اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتهما من شريكه، أيجوز شراؤه؟ قال: نعم، شراؤه جائز قلت: وهذا قبول مالك؟ قال: هذا رأيي، مثل ما قال مالك، في الجارية التي تكون بينهما فيطؤها أحدهما: أنهما يتقاومانها حتى تصير لأحدهما. فهذا يذلك على أن مالكاً يجيز شراء أحد الشريكين السلعة، فيشتريها من شريكه وهي من تجارتهما. قلت: وسواء عندك إن اشتراها من شريكه لتجارة أو ليقنيها، قال: نعم ذلك سواء عندي.

## في أحد المتفاوضين بيتـاع العبد فيجـد به العبيب فيـريد أن يقبله ويـأبى ذلك شريكه أيجوز أم لا

قلت: أرأيت إن اشترى أحد الشريكين عبداً من تجارتهما، فأصاب بـ عيباً فقبله

كتاب الشركة

بعدما اشتراه المشتري بعيه، أيجوز ذلك على الشريك أم لا؟ قال: ذلك جائز. قلت: فإن أصاب المشتري به عياً، فقبله ألشريك الذي لم يشترو؟ قال: ذلك جائز. قلت: فإن قال المشتري أنا أرده أو قد دددته بعيه، وقال صاحبه قد قبلته؟ قال: ذلك جائز، لأن المشتري أنا أرده أو قد ددته بعيه، الأخر وقد علم بالعيب وبالرد لمن ذلك شريكه، فكذلك مسأئتك. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه الساعة.

# في أحد المتفاوضين يولي أو يقيل من الشركة

قلت: أرايت ما باع أحد المتفاوضين أو ولى أو أقال، أليس ذلك جائزاً على شريكه، وإن كان بغير أمره في قول مالك؟ قال: نعم، على ما وصفت لك. قلت: أرايت أنا عام أحد الشريكين جارية من شركتهما وأقاله شريكه الآخر، أتجوز الإقالة؟ قال: إن كان حاباه في الإقالة، يعلم الناس أن إقالته محاباة، لإبضاع ثمنها وكثرة ما باعها به صاحبه من الشعن، وأن صاحبها الذي اشتراها مليء بالثمن. قلو شباء أن يأخذ الثمن أتعده فأقاله فهذا لا يجوز، ولا يجوز له إلا قدر حصت، ولا يجوز أن يصنع المعروف في مال شريكه، إلا ما يعلم أنه إنما أراد بذلك التجازة وما يجرز مه إلى التجازة، والمعروف كله لا يجوز له أن يفضيفه في مال شريكه، وهو يجوز عليه هو من ذلك قدر حصت، ولو كان إنما أناله لعدم به خاف أن يذهب الثمن كله فأقاله على وجه النظر لنفسه ولشريكه، فلك جائز على شريكه، لان هذا لبس من المعروف، وهذا شراء حادث. قلت: وهو قدل مالك؟ قال: هذا وأدر.

في إقرار أحد الشريكين بدين لـذي قرابته أو لغيرهم

قلت: أرايت أن أقر احد الشريكين لأبيه ولأمه، أو لولده أو لزوجته، أو لجدّه بدين أو لجدّه بدين أو لجدّه من شركتهما، أيجوز ذلك على شركتهما لأبيه ؟ قال: ويحوز ذلك عندي، ولا لا يجوز. قلت: ويجوز أن يقرّ بدين من شركتهما لأبيه ؟ قال: يجوز ذلك عندي، ولا لا يجوز أيضاً أن يقرّ بدين من تجارتهما لصديق ملاطف، ولا كل من يتهم فيه. قلت: وإن أقرّ لاجني ؟ قال: ذلك جائز عندي، عليهما جميعاً إذا أقرّ بدين لاجنبي من تجارتهما! قال: يلزم صاحبه أوليات لو أن تغارتهما؟ قال: يلزم صاحبه أوليات لو أن تغارتهما؟ قال: يلزم صاحبه أولواره، إذا كان المذي أقرّ له باللمين من لا يتهم عليه. قلت: أوايت لو أن شريكين في دار أو مناع أو غير ذلك من العروض، أقرّ أحدهما لرجل أجنبي بنصف ذلك شريكين في دار أو مناع أو غير ذلك من العروض، أقرّ أحدهما لرجل أجنبي بنصف ذلك ولان مالكا قال في أحد الورثة إذا أقرّ بدين على الميت: إن المقرّ له يحلف مع إقرار هذا

## القضاء في أحد الشريكين يموت

قلت: أرأيت إذا مات أحد الشريكين؟ قال: إذا مات أحدهما، لم يكن للباقي منهما أن يحدث في المال الباقي، ولا في السلع قلباً ولا كثيراً، إلا برضا المورثة، لأن الشركة حين مات أحدهما انقطت فيما بينهما، وصار نصيب الميت للورثة، وهذا رأيي. الدعوى في الشركة

قلت: أرأيت لو أن شريكين اشتركا شركة صحيحة، فأدّعي أحدهما أنه قد ابشاع سلعة وضاعت منه وكذّبه شريكه؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا شبيئاً، وأرى أن يصدق في قول الذي قال اشتريت وضاع مني، لأن الشركة إنّما وقعت بينهما، على أن يتمن كل واحد منهما صاحبه. قلت: أرأيت لو أن متفاوضين مات أحدهما، فقال الباقي منهما: قد رهناً متاعاً كذا وكذا، وهو من شركتنا عند فلان، فقالت ورثة الهالك: لم ترهناه ولكنك أعطيته هذا المتاع بعد موت صاحبنا؟ قال: أرى أن يكون للذي في يديه المتناع، حصة الذي أوّل له أنه رهن وهو الحي منهما، ويقال للذي في يديه المتناع المناع نائل للذي أوّل له أنه رهن وهو الحي منهما، أدي للميت أنه رهن في يدلي الرهن: احلف لأن لك شهادة هذا، واستحق النصف الذي للميت أنه رهن في يدلك لا مالكاً قال في رجل هلك وترك أولاداً، فأوّر بعض ولده بدين على أبيه وأنكر البقية، قال: إن أحبّ صاحب الدين أن يحلف مع الذي أوّر له، لانه شاهد حلف واستحق وينه كله من مال الميت كله، وإن أبي أخذ حصّته من نصيب المقرّ له، ولم يكن له أن يا شاخذ ويده من حصّة هذا الشاهد وحده.

قلت: أرأيت لو أن شريكين متفاوضين، جحد أحدهما صاحبه أن يكون شريكاً له، وأقام الآخر عليه البيئة. فتلف المال الذي في يد الجاحد، أيضمن حصّة صاحبه من ذلك ام لا؟ قال: هو ضامن لذلك، لأنه لما جحد كان مانعاً لحصّة صاحبه من ذلك، فلا يبرأ من حصّة صاحبه حتى يدفع ذلك ليه. قال: فإن هلك قبل أن يدفعه إليه فهو ضامن له، لأنه لما جحده صار مانعاً متعديًا. قلت: أرأيت الشريك إذا مت فأقام صاحبه البيئة، أن مائة دينار من الشركة كانت عنده، فلم يجددها ولم يعلموا لها مسقطاً قال: أري أن كان موته قريباً من أخذها فيما يظن أن مثله لم يشغلها في تجارة، فأرى ذلك في حصّت في ماله، وأمّا ما تطاول من ذلك فلا شيء عليه، لأن كل واحد منهما يقتضي على صاحبه، ويشتري عليه ويقضي عنه، فلا شيء له في مثل هذا. أرأيت لو أقام عليه البيئة لم نقض مالاً منذ سنة، وهما يبيعان ويشتريان، أكان يكون ذلك في ماله؟ أي أنه لم عليه.

تمّ كتاب الشركة من المدوّنة الكبرى ويليه كتاب القراض

### بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب القــراض

## القراض بالدنانير والدراهم والفلوس

قال سحنون: قال ابن القاسم: قال مالك: لا تصلح المقارضة إلا بالدنانير، والدراهم. قلت: فهل تصلح بالفلوس؟ قال: ما سمعت فيه شيئًا، ولا أراه جائزًا، لأنها تحول إلى الكساد والفساد، فلا تنفق. وليست الفلوس عند مالك بالسكة البيّنة، حتى تكون عيناً بمنزلة الدنانير والدراهم. وقـد أخبرني عبـد الرحيم بن خـالد، أن مـالكاً كـان يجيز شراءها بالدنانيـر والدراهم نـظرة، ثم رجع عنه منذ أدركته، فقال: أكرهَه ولا أراه حراماً، كتحريم الدراهم بالدنانير. فمن ههنا كرهت القراض بالفلوس. وأخسن ابن وهب، أن يونس بن يزيد أخبره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: المقارضة التي عليها أصل المقارضة، أن تقارض من قارضته مالًا، على أن رأس مالك، الذي يدفع إلينـا عيناً ما دفعت إليه من وزن ذلك وضربه، يبتغي فيه صاحبه ما ابتغي، فيديسر ما أدار منه على ما يكون فيه من نفقة أو زكاة، حتى إذا حضرت المحاسبة ونض القراض، فما وجدت بيده أخذت منه رأس مالك، وما كان فيه من ربح تقاسمتماه على ما تقارضتماه عليه من أجزاء الربح، شطرين كان أو غيره لا يحلِّ لواحد منهما أن يضمن لصاحبه ربحاً يأتيه به، ولا يحلُّ قراض على الضمان. قال ابن وهب: وقال أنس بن عياض قال عبد العزيز بن أبي سلمة: القراض لا يكون لا في العين من الـذهب والـورق. وعن الحسن وابن سيرين أنهما قـالا: لا تكون مقـارضة إلَّا بـذهب أو فضة. قـال وكيـع عن سفيان عن مغيرة عن إبراهيم أنه كره البز مضاربة.

#### المقارضة بنقر الذهب والفضة

قلت: ارايت النقر الفضة والذهب أيجوز القراض بها؟ قال: سألت مالكاً عنها، وذلك أنه كان بعض أصحابنا، أخبرنا أن مالكاً سهل فيها، وكان اللبث يقول: لا يجوز القراض بها وكان يكرهه كراهية شديدة ويقول: لا يجوز القراض إلاً بالدنانير والمدراهم، فسألت مالكاً عن ذلك، فقال لي مالك: لا يجوز القراض بنقر الذهب والفضة.

#### المقارضة بالحنطة والشعير

قلت: أرأيت القراض بالحنطة والشعير، أيجوز في قول مالك؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن جهلا فأخذا حنطة قرضاً فباعها وعمل فربح؟ قال: يعطى أجر مثله في بيعه الحنطة، ويردُّ إلى قراض مثله يوم ينض المال فيما عمل بعد ذلك. قلت: أرأيت إن كان شرط له نصف الربح؟ قـال: لا ينظر إلى ذلك، ولكن يردّ إلى قـراض مثله. قلت: لِمَ؟ قال: لأن أصله كان فاسداً. قلت: أرأيت القراض بما يـوزن ويكال، لِمَ كـرهِت ذلك؟ قال: لأنه خطر يأخذ الحنطة أو الشعير، وقيمته يـوم أخذه مـاثة درهم، فيعمـل به فتصيـر قيمته يوم يردُّه ألف درهم، فيغترق ربحه أو تكون قيمتها حين يردُّها خمسين درهماً فيكون قد ربح فيها. وقال ابن وهب وابن نافع وأنس بن عياض، قال عبد العزيـز بن أبي سلمة: القراض لا يكون إلَّا في العين من الذهب والفضة، ولا ينبغي لأحد أن يقارض أحداً مالًا. على كذا وكذا من الربح، وزيادة كذا وكذا من الذهب والورق، أو بشيء مسمى، أو غير ذلك من الزيادات. قال عبد العزيز: ولا تشترط أيها المقارض الذي لك المال، أنك إياها مع ما سمى لـك من الربح، ولا تخلطن مال القراض بغيره. وليس القراض بأن تدفع إلى صاحبك سلعة أو غيرها ما كانت، ثم تسمي له ما قام به عليك، وتقول ما كـان فيه من ربح بعد ذلك فهو بيني وبينك. وليس هذا القراض، ولكن هـذا باب من الإجـارة لا يصلح . قال: وتفسيره، أنك كأنك استأجرته يبيع لك سلعتك، وله نصف ما كان فيها من الربح، فإن لم يربح ذهب عمله باطلًا، وموضع الحق من ذلك، إذا كـان يحسب له من يبصر له ذلك أجره بقدر ما عمل، ويكون ما كان في سلعتـك من ربح أو نقصــان لك وعليك.

#### القراض بالوديعة والدين

قلت: أرأيت لو كان لي عند رجل وديعة، فقلت له: اعمل بها قراضاً على النصف، أيجوز هذا؟ قال: قال لي مالك، في المال إذا كان ديناً على رجل، فقال له

ربّ المال اعمل بالدين الذي لي عليك قراضاً، قال: لا يجوز هذا، إلّا أن يقبض دينه ثم يعطيه بعدما يقبضه، فأرى الروبعة مثل هذا، لأي اخياف أن يكون قد أنفق الروبعة فصدارت عليه ديناً. قلت له: فإن قلت له اقتض ديني الذي لي على فلان واعمل به قراضا؟ قال: لا يجوز هذا عند مالك. قلت: فإن اقتضاه وعمل على هذا فريع أو وضع؟. قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، وأرى أن يعطيه أجر مثله في تقاضيه ويردّ إلى قراض مئله. قلت: أرأيت ديناً لي على رجل، أسرته أن يعمل به قراضاً، أيجوز ذلك أم لا؟ قال: لا يجوز ذلك عند مالك، قلت: ليم؟ قال: خوفاً أن يكون إنما اعتزى أن يؤخره باللدين

### في المقارض يدفع الدراهم إلى العامل ويقول له اصرفها دنـانير واعمـل بها قراضاً

قلت: أرأيت إن أصطاه دراهم، فقال اصرفها دنيانير واعمل بهما قبراضاً؟ قـال: لا يعجبني هذا، لأن في هذا منفعة لربّ المال. وهي مثل الأولى التي فوقها فيمـا وصفت لك من العمل فيه إذا وقع وعمل به.

# في المقارض يدفع إليه المال يشتري به جلوداً فيعملها خفافاً بيده أو نعالاً أو سفراً أو يبيعها على النصف

قلت: أرايت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، على أن يشتري به جلوداً، فيعملها 
يده خفافاً أو نعالاً أو سفراً ثم يبعها، فما رزق الله فيها فهو بيننا نصفين? قال: لا خير 
في هذا عند مالك. قال ابن القاسم: في رجل دفع إلى رجل مالاً، والمدفوع إليه صائخ 
على أن يصوغ ويعمل، فما ربع في المال فهو بينهما نصفان، واشترط صياغة يده في 
المال، قال، قال مالك: لا خير فيه. قال: فإن عمل رأيته أجيراً، وما كان في المال من 
ربح أو وضيعة فلصاحب المال. قال معنون: وأخيرني ابن وهب عن ابن لهيمة عن 
خالد بن أبي عمران قال: سألت القاسم وسالماً عن المقارضة والبضاعة، يكون ذلك 
بشرط. فقال: لا يصلح من أجل الشرط الذي كان فيه. قال: وأخبرني يونس عن أبي 
المزاد أنه قال؛ لا يصلح أن تنفع إلى رجل مالاً مضاربة، وتشترط من الربح حاصلة لك 
له، أو أكثر من ذلك أو أقلً ما دام له في كل شيء من شرك قبل أو كثير، فإن كل شيء 
من ذلك حلال وهو قراض المسلمين. قال صحور: فكيف بمن شرط عمل العامل بيده؟ 
فذلك أعظم للزيادة وأنه خارج من قراض المسلمين.

### في المقارضة على الأجزاء

قلت: ارأيت المقارضة على النصف او الخُمس أو السُّدس أو أقل من ذلك أو اكثر وقال الله على أن الربح الكرة قال: فلا بأس بذلك عند مالك. قلت: أرأيت إن أعطيته مالاً قراضاً على أن الربح للمامل كله؟ قال: سألت مالكاً عن الرجل يُعطي الرجل المال، يعمل به على أن الربح للمامل ولا ضمان على العامل؟ قال: قال مالك: قد أحسن ولا بأس به. قال: وقال مالك، في الرجل يُعطي الرجل النخل مساقاة، على أن جميح الثمرة للمامل، قال: لا بأس بذلك. قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، ولم أسم له تُلتا ولا رُبعاً ولا أعلى ولا أكثر من أن قلت له خُذ هذا المال قراضاً. فعمل فربح وتصادق رب المال والعامل على ذلك؟ قال: يرد إلى قراض مئله. قلت: فإن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً على الملتين لي والثلث لك، أو الثلثان لا العامل ولرب المال الثلث، وقد عمل بالمال فقمل؟ قال: لا أرى به باساً ولم أسمعه من

## في المقارض يدفع إلى الرجلين المــال قراضاً على أن النصف للمقارض والثلث للآخر والسدس للآخر

قلت: فإن دفعت إلى رجلين مالاً قراضاً، على أن نصف الربح لي وثلث الربح لاحدهما، وسُدس الربح للآخر؟ قال: لا يجوز هذا، لأن العاملين في المال لو اشتركا على مثل هذا لم يجز، وإنما يجوز من هذا، إذا عمل العاملان على مثل ما يجوز في الشركة بينهما. ألا ترى أن أحدهما يأخذ بعض ربح صاحبه بغير شيء؟ قلت: أوليس قذ يجوز لصاحب المال، أن يدفع المال قراضاً على النصف أو أقل أو أكر؟ قال: نعم قلمت: فلم لا يجوز لهذين المالملين، ولم لا تجعلهما كأن ربّ المال جعل لاحدهما السدس وللاخر السدس. وزاد أحدهما السلمي؟ قال: ليس هذا هكذا، ولكن هذا كأن رب بعض عمل ربّ المال قال للعامل الذي عمل بالنلث: اعمل مع هذا على أن لك ربع بعض عمل مذا.

## في المتقارضين يختلفان في أجزاء الربح

قلت: أرأيت إن دفعت إليه المال قراضاً على الثلثين، ولم أبين لمن الثلثان ألربً المال أو للعامل؟ قال: قال مالك، في العامل وربَّ المال إذا اختلفا، فقال: ربَّ المال إنما عملت على أن الثلث لك، وقال العامل: بل عملت على أن لربَّ المال الثلث كتاب القراض كتاب القراض

والثلثين لي. قال: القول ما قال العامل، إذا كان يشبُّه قراض مثله. فأرى أن مسألتك، الْقُولُ قُولُ العاملُ أن الثلثين لـه والثلث لربُّ المال، لأنهما إذا اختلفًا كان القـولُ قولُ العامل، إذا كان يشبه عمل مثله وإلاّ ردّ إلى قراض مثله. قال: وأرى المساقاة في هذا مثل القراض، وما سمعت من مالك شيئاً في المساقاة. قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فاحتلفنا، فقلت: إنما دفعت إليك المال، على أن الثلث لـك. وقـال العامل: بل دفعت إلى على أن الثلثين لى وذلك قبل أن يعمل في المال؟ قال: قال مالك: يترادًان إلا أن يرضى أن يعمل على ما قال ربّ المال. قلت: لِمَ قال مالك: القول قول العامل إذا اختلف العامل وربِّ المال في الربح؟ قال: لأنه بمنزلـة رجل دفـع إلى خياط ثوباً فاختلفا في أجرة الخياطة. قال الخياط: إجارتي درهمان، وقال ربّ الثوب: إجارتك درهم. فالقول قول العامل إذا أتى بما يشبه. فكذلك المقارض، القول قول اذا أتى بأمر يشبه. قلت: أرأيت لو أنى دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فادَّعيت أنى دفعت المال إليه على مائة درهم، على أن ثلث الربح للعامل. وقال العامل: بل دفعت إلىّ المال على النصف؟ قال: القول قول العامل إذا أتى بأمر يشبه، لأن مالكاً قال: إذا اختلفا في الربح فالقول قول العامل إذا أتى بأمر يشبه، فهذا من قول مالك في الحلال، فكيف إن قلت في الحرام؟ فذلك أحرى أن يكون القول قول العامل إذا أتى بأمر يشبه. فإن كان العامل هو الذي ادِّعي الثلث وماثة درهم، وأنكر ذلك ربّ المال وقال بل قارضتك على النصف أو الثلث، فالقول قول مدّعي الحلال منهما إذا أتى بأمر يشبه.

### في المقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين

قلت: أرأيت المقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث المربح للمساكين أيجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: فهل يرجمان فيما جعلا من ذلك؟ قال: لا، وليس يقضى بذلك عليهما، ولا أحبّ لهما فيما ينهما وبين الله أن يرجما فيما جعلا.

#### فى المقارض يكون له شرك فى المال

قلت: أرأيت إن قال له اعمل، على أن لك شركاً في المال، أيرد إلى قراض مثله؟ قال: نعم، لأن هذا بمنزلة من أحمد مالاً قراضاً ولم يسم له من الربح، ولا مال ربّ المال. فعمل، فهؤلاء يردون إلى قراض مثلهم. قال سحنون: وقال غيره: إذا قال لك شرك في المال ولم يسمّ شيئاً وتصادقا فذلك النصف.

#### في أكل العامل من القراض

قال ابن القاسم: إنما يأكل العامل من مال القراض، إذا شخص في المال من بلده، وليس حين يشتري ويتجهّر في بلده، ولكن حين يخرج إذا ترجّه وقال للعامل إذا سافر النفقة ذاهباً وراجعاً وإن لم يشتر شيئاً عند مالك، وله أن يرد ما بقي بعد النفقة إلى صاحبه. قلت: أرايت إن سافر سفراً قريباً، إياكل من مال القراض؟ قال: قال مالك: نعم، ياكل منه ذاهباً وراجعاً. فإذا رجع إلى مصوه لم ياكل منه شيئاً، ولم يتحسّن من مال القراض إذا كان سفراً قريباً، إلا أن يكون مقيماً بعوضع إقامة يحتاج فيه إلى الكسوة. القراض إذا كان سفراً قريباً، إلا أن يكون مقيماً بعوضع إقامة يحتاج فيه إلى الكسوة. بالفسطاط يقيم بها لأنه غريب، ويالفسطاط أعطيته المال، إلا أنه غريب، أيكون له أن ينقى منه؟ قال: لا أحفظ قرل مالك في هذا، وإنما قال الذي قال مالك، لا يغفى في أمل من الفسطاط، وليس له بها ألمال عني باهم المذي المربا، فإنها الذين احتبسوا على المعل بمال هذا الرجل، فإني أرى أن ينفقوا، إلا أن يكون رجل يسكن البلد وإن لم يكن له بها أهل، أو قدم يسكن فلا أرى له نفقة.

قلت: أرأيت لو أن رجلاً ظمن إلى المدينة في مال قراض أخذه ليتجربه، فلما قَرَاض أخذه ليتجربه، فلما قَرَامَ المدينة تزوِّج بها وأوطن بها، أتكون نفقته على نفسه حين أوطنها؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أخذت بالأ قراضاً بالفسطاط، ولي أهل بالمدينة وأهل بالفسطاط، فكنت أتجر فيما بين المدينة والفسطاط؟ قال: قد أخيرتك أن مالكاً قال: من أخذ ماللاً قراضاً في بلد ليس فيه أهله، ثم خرج إلى الملك الذي فيه أهله فتجر هناك. قال: قال مالك: فلا نفقة له في ذهابه إلى أهله، ولكن له النفقة في رجوعه. وأرى في مسألتك أن لا يكون لهذا نفقة لا في ذهابه ولا في رجوعه، لأنه ذهب إلى أهله ورجع إلى أهله. فالما زمن في مسألتك أن قال بن وهب: وأخبرني ابن لهيعة عن خالد بن أي عمران، أنه سأل القاسم وسالماً عن المقارض، أيأكل من القراض، ويبركب أو من ماله؟ فقالا: يأكل ويكتسي ويبركب من القراض، إذا كان ذلك في سبب القراض، وفيما ينبغي له بالمعروف.

قال ابن وهب: وأخبرني اللبث عن يحيى بن سعيد أنه قال: ذلك إذا كنان المال يحمل ذلك، ثم يقتسمان ما يقي بعد الزكاة والنفقة. وأخبرني ابن وهب عن ابن لهيعة عن ربعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول: لولا أن المقارض يأكل من المال ويكتسي، لم يحلّ له القراض. وقال مالك: إذا كان المال كثيراً، فإنسا يكون طعام العامل وكسوته ونفقته من المال في غير سرف، إذا كان المال يحمل ذلك، ولا يحسب ذلك في ربح العامل، ولكن بلغني وقال اللبث مثله. إذا سافر الرجل في المال وإن كان حاضراً بالبلد

يشتري وبيبع، فلا يستنفن إلا أن يشتغل في السوق يشتري وبيبع، يمنعه أن ينقلب إلى أهله فلا بأس أن يتغلب بالأفلس. قال ابن وهب: وأخبرني بشر ومسلمة أنهما سمعا الأوزاعي يقول: سألت رجلاً من أهل العلم عن الرجل يأخذ المال مضاربة، ما يصلح له أن يأكل منه؟ قال: مثل الذي يأكل في أهله في غير إسراف، ولا يضرّ بنفسه، ولا يهدي منه هدية، ولا يصتر منه هدية، ولا يصتر منه هدية، ولا يصتر منه طعاماً يدعو عليه.

#### في المقارض يستأجر الأجراء والبيوت من القراض

قلت: أرأيت المقارض، أله أن يستأجر الأجراء يعملون معه في المقارضة، ويستأجر البيوت ليجعل فيها متاع المقارضة، ويستأجر الدواب يحمل عليها متاع القراض؟ قال: نعم، عند مالك هذا جائز. قلت: أرأيت إن استأجر أجيراً يخدمه في سفره، أتكون إجارة الأجير من القراض؟ قال: إذا كان مثله ينبغي له أن يستأجر، والمال يحمل ذلك، فذلك له. وقال لي مالك: وجه القراض المعروف الجائز بين الناس، أن يأخذ الرجل المال من صاحبه، على أن يعمل فيه ولا ضمان عليه فيه، ونفقة العامل في المال، وطعامه وكسوته في سفره، وما يصلحه بالمعروف، بقدر المال إذا شخص في المال وكان المال يحمل ذلك. فإن كان مقيماً في أهله، فلا نفقة له من المال ولا كسوة، وأن للعامل أن يستأجر من المال إذا كان كثيراً لا يقوى عليه بعض من يكفيه بعض مؤنته، ومن الأعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال، وليس مثله يعملها، فله أن يستأجر من المال إذا كان كثيراً لا يقوى عليه، ولا ينبغي للعامل أن يهب منه شيئًا، ولا يولي منه ولا يعطي منه أحمداً، ولا يكافيء فيـه أحداً. فـأما أن يجتمـع هو وقــوم فيأتــون بطعــام ويأتى بطعام، فأرجو أن يكون ذلك واسعاً \_ إن شاء الله \_ إذا لم يتعمّد أن يفضل عليهم، فإن تعمد ذلك بغير إذن صاحبه، فعليه أن يتحلُّل منه، فإن حلَّله فــلا بأس بــه، وإن أبي أن يحلُّله فعليه أن يكافئه بمثله، إذا كان ذلك شيء له مكافأة. وذلك الأمر المجتمع عليه عندنا وقال الليث مثله.

# في التاجر الحاج يأخذ مالاً قراضاً

قال عبد الرحمن بن القاسم: قلنا لمالك: إن عندنا تجاراً قد عرفوا أيام الموسسم، يأخذون المال قراضاً، فيشترون البغال والرقيق وغير ذلك، فيخرجون فيشهدون بها الموسم، فلولا ذلك ما خرجوا إلى الموسم فيما يظن بهم، أشترى لهم نفقة في مال المواض؟ قال: قال مالك: لا يخرج حاجاً، وتكون نفقته من مال القراض فايي ذلك وقال: لا نفقة له ولا للغازي. قال: فقلنا لمالك: فغي رجوعه؟ فقال: ولا في رجوعه

إلى بيته، لا تكون له نفقة. قال: فقلنا له: فالرجل يقدم من بلده إلى بلد آخر، فياخذ المال والله الله: أخر، فياخذ المال وأسال فيسير إلى بلده وفيها التجارة التي يربد أن يُتجر فيها؟ قال مالك: لا نفقة له في ذهابه ولا في إقامته في أهله. قال مالك: وله التفقة في رجوعه ولم يجعله مثل الحاج ولا الغازي ولقد منالت مالكاً عن الرجل يتجهّز بمال أخذه قراضاً وأراد سفراً، فتكارى به واشترى ثياباً لنفسه وطعاماً من مال القراض، فلما كانت الليلة التي أراد الخروج، أتاه رجل بمال فقال له: خُذ هذا قراضاً. فكيف ترى أن تكون له النفقة، من المال الأول؟ أم تكون نفقته على المالين جميعاً؟ قال: بل نفقته على المالين جميعاً على قدرهما.

#### المقارض ينفق على نفسه من ماله في القراض حتى يقدم

قلت: أرايت لو أن رجلاً أخذ مالاً قراضاً، فخرج به فأنفق من عند نفسه في سفره ليقتضيه من مال القراض، فأنفق ثم ضاع المال؟ قال: قال مالك في رجل اشترى بالمال القراض سلماً، فاكترى لها دواب فحمل عليها فاغترق الكراء السلع وزاد، قال مالك: ليس له على رب المال في الزيادة شيء، فكذلك مسألتك قلت: أرايت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فاشترى المقارض بجميع المال ثياباً، ثم صبغ الثياب أو قصرها بمال من عنده، أيرجع به في ثمن الثياب إذا باع الثياب أم كيف يصنع ؟ قال: قال مالك في المقارض إذا اشترى سلماً بمال القراض، فزاد في ثمنها من عنده على صاحب المال. قال: قال مالك على القراض، وإن كره ربّ المال بالخيار، إن أحبّ أن يدفع إليه ما زاد، وتكون السلعة كلها على القراض، وإن كره ربّ المال ذلك كان العامل شريكاً لربّ المال بما زاد من ماله.

قلت: أرأيت، إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، ثم اشترى بجميعه بنزاً، ثم اكترى على البرّ من ماله، أي شيء يكون للمامل في القراض؟ أيكون شريكاً بالكراء أم ماذا يكون، أم تراه ديناً في المال القراض؟ قال: أراده ديناً في مال القراض يستوفيه من المنال، وإن لم يق منه شيء فعلا شيء لم، ولا يكون العامل شريكاً لربّ المال بهذا الكراء. قلت: فإن صبغ البرّ بمال من عنده، وقد كان اشترى بجميع مال القراض بنزاً قال: أما الصبغ فيقال لربّ المال: ادفع إليه المال الذي صبغ به، وإلا كان شريكاً معك بما صبغ من الثياب. قال: والذي يبيّن لك الفرق فيما بين الصبغ والكراء، أن الصبغ رأس ماله وربحه، مثل ما يحسب لرأس المال في المال وربحه، وإلا أنه قال: يحمل الكراء مبع الممال ولا إلى باعمل الذي المعام والإمام على الممال ولا يعمل للكراء ربح، إلا أنه قال: يحمل الكراء مبع الممال ولا يجمل للكراء ربح، إلا أنه قال: يحمل الكراء ربح. في المرابحة ربع، لم يكن به شريكاً، لأنه غير يجمل للكراء ربح.

كتاب القراض كتاب القراض

سلعة قائمة في البزّ. وإنسا تكون الشركة بينهما في سلعة قائمة، يكون فيهما النماء والنقصان والصبغ سلعة قائمة بعينها، والكراء ليس بسلعة قائمة، وإنما الكراء هنهنا سلف أسلفه العامل ربّ المال. فإن رضي ربّ المال بذلك، أدّاه، وإلاّ قيل للعامل: اقبضه من مال القراض.

قال: وقال مالك في الرجل يدفع إلى الرجل ألف دينار قراضـاً، فيبتاع بـالفي دينار على ربّ المال: أن ربّ المال بالخيار، إن أحبّ أن يدفع إليه ألف دينار، وإلّا كان المبتاع شريكاً. وجعل مالك في الذي يشتري المتاع بمال قراض، فيتكارى لـه من عنده ثم يبيعه، أنه يرجع بالكراء في المال القراض، إلا أن يكون الكراء أكثر من قيمة المتاع، فلا يكون له على ربّ المال شيء أكثر من ثمن المتاع. فعلى هذا رأيت لك أيضاً، الكراء. وعلى قـول مالـك في الكراء والمرابحة، حين لم يجعله بمنزلـة الشيء القائم بعينه. قال سحنون: وقال غيره: إنَّ دفع ربِّ المال إلى العامل قيمة الصبغ، لم يكن الصبغ على القراض. وإن أراد أن يضمنه قيمة الثياب، ضمنه إلا أن يكون فيها فضل، فيكُون له من القيمة قدر رأس المال وربحه. وإن أبي أن يضمنه كان شريكاً بقيمة الصبغ من قيمة الثياب. وإنما لم يرَ أن أعطاه قيمة الصبغ أن يكون على القراض الأول، لأنه لا يجوز لرجل أن يدفع إلى رجل مالاً قراضاً فيشتري به سلعاً، ثم يدفع إليه مالاً آخر قراضاً على أن يخلطه المال الأول. فكذلك لا يجوز وإن رضي ربِّ المـال أن يعطيــه فيه قيمة الصبغ، فلا أرى أن يكون على القراض، لأن الصبغ مشترى بعدما اشترى بالمال الأول الثياب، والمال الأول ربَّما ربح فيه وربما خسر فيه. فلما لم يجز في الابتداء أن يعطيه ربّ المال مالاً ثانياً بعدما أشغل الأول على أن يخلطه، فكذلك لم يجز أن يُجاز فعل العامل بعد ما شغل المال الأول، بأن يخلط الثاني بالأول والله أعلم. ولا يشبــه هذا مسألة مالك، التي قال في الرجل: يعطى الـرجل مـالاً على القراض، فيـزيد العـامل من عنده مالاً من قبل أن يشتري شيئاً، فيشتري بجميعه سلعة يريد بما زاد سلف ربّ المال، لأن المالين جميعاً حين اشترى بهما جميعاً صفقة واحدة، بمنزلة ما لو أن صاحب المال زاد العامل قبل أن يشتري شيئاً لم يكن بذلك بأس.

قلت: أرأيت لو اشتريت برزاً بجميع مال القراض، ثم اكتريت لنفسي من مالي وأنفت من مالي على نفسي ديناً أرجع وأنفقت على نفسي ديناً أرجع به في ثمن المالي على نفسي ديناً أرجع به في ثمن المتاع؟ قال: نعم، وهو قول مالك. قلت: أليس قد قلت لي في الذي يخرج وينفق من عنده، أنه يحسب نفقة مثله في المال القراض، فيفض ذلك على المال القراض وعلى نفقة مثله؟ قال: إنما قال ذلك مالك: إذا أراد أن يخرج في حاجة نفسه

٦٣٨

ويجهّز، ثم أتاه رجل فدفع إليه مالاً قراضاً، فخرج في حاجة نفسـه وفي القراض، وهـذا إنما خرج في القراض وحده.

#### في الرجل يأخذ المال القراض من الرجل كيف تكون نفقته

قلت: أرأيت المقارض، إذا أخذ ألف درهم قراضاً فسافر بها، ويعشرة آلاف من عنده أو بعشرة آلاف من عنده أو بعشرة آلاف قراضاً فسافر بها، ويتألف درهم من ماله، كيف تكون النفقة التي ينفقها على نفسه في سفره؟ قال: على قدر المالين نفض النفقة على المالين، فينفق على نفسه بحساب ذلك من العشرة آلاف عشرة أجزاء، ومن الألف جزاً واحداً. قلت: أرأيت أن فقع جراً إلى رجل المالي رجل الأقراضاً، كيف تكون نفقته؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، إلا الذي أخبرتك أني سألته عن رجل دفع إلى رجل مالاً قراضاً، فتجهز فيه في جهاز نفسه وسفره، وتكارى يريد أن يخرج به إلى بلد من البلدان يشتري هناك متاعاً، فأنسا رجل في تلك اللبلة فدفع إليه مالاً قراضاً، على من ترى نفقته؟ قال مالك: نفقته من المالين جميعاً، فأما مسألتك، فقد تجهز بالمال واشترى وتكارى على البرّة فهذا كله على ربّ البرّ وحده، وأما نفقة العامل وكراؤه، فهو على المالين جميعاً، مثل الذي أخبرتك.

#### في زكاة القراض

قال: وقال مالك: لا يخرج العامل زكاة القراض إلا بحضرة ربّ المال، وإن كانت الزكاة قبد وجبت منذ قبضها العامل. فإن ربح فيها العامل وحال الحول عنده، فإنه لا يخرج شيئاً من زكاة رأس المال ولا من ربحه، حتى يحضر رأس المال ويحضر ربّ المال، لا يخرج شيئاً من زكاة رأس المال ولا من ربحه، حتى يحضر رأس المال. وقال: إنما يخرج المال، أنه وقال: إنما يخرج الزكاة عند المقاسمة. قال: فقلت لمالك: أفيزكيه مرّة واحدة لما مضى من السنين، لكل سنة ركاة. وإنما ذلك عندي في المال الذي يدار، إذا كان العامل يديره. وإنما يزكي لكل سنة قيمة ما كان في يدم من الماتاع لكيل سنة قيمة ما كان في يدمن المتاع لكيل سنة . إن كان أوّل السنة قيمة المتاع مائة، والسنة الثانية ماثنين، الكل المتاع. فإنّما يزكي كل سنة يركي أول السنة قممة ما كان يشري المتاع. فإنّما يزكي أول السنة مائة، والسنة الثانية ماثنين، والسنة الثانية ماثة، والسنة الثانية ماثة، والسنة الثانية ماثة، والسنة الثانية ماثة، والسنة الثانية ماثة ماثنين،

قلت: فلو ربح العامل ديناراً واحداً في المال، والمال تسعة عشر ديناراً وإنّما عمل في المال يوماً واحداً فربح هذا الدينار، فبدا له أن يردّ القراض، وقد كـانت إقامة النسعة

عشر ديناراً عند ربّها سنة ، أيكون على المقارض في نصف ديناره هذه الذي ربحه في عمل ديناره علما الذي ربحه في عمل يومه ذلك ، فصار له في حصّت زكاة؟ قال: لأ، لأن ربّ المال ليس في رأس ماله وربحه زكاة، وربح العامل ليس هو لربّ المال، فليس على واحد منهما زكاة. قال: وقال مالك ، في رجل دفع إلى رجل مالاً قراضاً وقد زكّى ماله ذلك ، ومضى لماله ذلك بعدما زكّه منت أشهر، فع مضت السائم به أخذ ربّ المال رأس ماله وحصّته من الربح ، ثم مضت السنة من يوم زكى ربّ المال ماله . قال: رب المال يزكي ما يقي في يليه من رأس ماله وربحه الذي صار له في حصّته من رأس ماله وربحه الذي صار له في مصت الدي في ربحه ، إلا أن يحول الحول على ما صار له في ربحه ، إلا أن يحول الحول على ما ماله ربحه ، أو من مال كان له قبل ربحه إن ضمه إلى ربحه وبيت فيه الزكاة بغليه الزكاة إذا حال على المال الحول، وربحه من يوم أفاده ، لأنه إنما يضم الفنائذة التي كانت في يله قبل ربحه إلى الربح، فيسقبل به حولاً ، وهذا قول مالك .

#### في القراض يتلف ثم يعمل بما بقي فيربح فيه

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل ألف درهم قراضاً، فلم يعمل بالمال حتى ضباع منه خمسانة درهم، ثم عمل فربع أكثر من رأس المال؟ قبال: قال مالك: يجبر رأس المال قبل نم الربح، وإن لم يعمل بالمال حتى ضباع منه. قلت: فلو أن رجلاً عمل في المال، فقال له ربّ ألمال نقال: قد وضعت في المسال. فقال له ربّ ألمال ألمال فخسر، فأتى إلى ربّ المال نقال: قد وضعت في المسال. فقال له ربّ ألمال: لا أعمل به حتى تجعل هذا الباقي رأس مالك، وتسقط عني ما قد خسرت فقال ربّ المال الغامل: المالمان المالمان المالمان يقدم اعمل بهذا وقد أسقطت عنك ما قد خسرت؟ قال: أرى أنه على قراضه إلمان دبي المال ماله ويفاصله وهو رأيي. ولا ينفعه قوله: إلا أن يدفع إليه ويتبرا وبنا القاسم: ولو أحضره وحسبه ما لم إليه وعلى القراض الأول حتى يقيضه، وكذلك سمعت عن مالك.

قلت: أرايت إن أخذت مالاً قراضاً، فذهب اللصوص بنصف رأس المال، أو سقط مني نصف المال قبل أن أعمل في المال، ثم عملت في النصف الباقي، فربحت فيه مالاً، كيف يكون هذا في قول مالك؟ قال مالك: يتمّ رأس المال الذي أخذت اللصوص والذي ضاع من الربح، ويكون الربح بعد ذلك بينهما على ما اشترطا، ولا

يكون في المال ربح حتى يتم رأس المال. قلت: ما فرق بين هذا وبين الذي أكله المامل في المال؟ قال: لأنه إذا أكله فقد ضمنه، وإذا سقط فلا ضمان عليه فيه. وكذلك إذا أخذته اللصوص فلا ضمان عليه فيه، فإن ربح في بقية المال، كان عليه أن يجبر رأس المال. فإذا أكله فهو ضامن لما أكل. فالذي ضمن هو تمام رأس المال، إلا أنه لا ربح للذي ضمن، لأنه لم يعمل فيه. قال: وما أخذ العاشر منه ظلماً، فهو بمنزلة ما أحدث اللصوص؟ قال: وقد قال مالك: ما أخذت اللصوص من القراض فهو من القراض، فهو من القراض، وليس على العامل شيء.

قلت: أرايت إن دفعت إلى رجل ألف درهم قراضاً، فأكل خمسمائة منها، ثم تجر ألما أل فربح كيف يكون هذا؟ قال: قال مالك، في رجل دفع إليه رجل مالاً قراضاً، في المال فربح كيف يكون هذا؟ قال: قال مالك: هو ضامن لما تسلف، وما بقي في يديه فتسما به والذي فيه القراض وليس الذي تسلف منه على القراض. فمسائلك أرى: للخمسمائة الذي عمل بها، هي رأس مال القراض، فربحها على ما اشترطا. والعامل فيها، إلا أن ضامن للخمسمائة التي أكلها، ولا يحسب لها ربح، ولا شيء على العامل فيها، إلا أن يخرجها قط. قلت: فإن أخذ ألف درهم مالاً قراضاً، فتجر في المال فربح الله أخرى، فأكل الف درهم منها، ثم تجر في الألف البياقية التي في يديه فاصاب مالاً. قال: هو ضامن لتلك ضامن للألف التي أكل، وما بقي في يديه وما ربح بعد ذلك فهو بينهما على ما اشترطا. قلت: فإن ضاع ما في يديه فلم يتى في يديه والربح بعد ذلك فهو بينهما على ما اشترطا. الألف لرب المال، ويجمل تلك الألف رأس المال، لأنه لا ربح في المال، إلا بعدما يستوفى ربّ المال رأس ماله، وهذا قول مالك.

قلت: أرأيت لو أني اشتريت عبداً من مال القراض بألف درهم، وهو جميع المال، وقيمة العبد ألف درهم، فهن ربّ المال على العبد جناية، بنقص العبد ألفاً وخمسمائة، فياع العامل العبد بعدما جني عليه ربّ المال بخمسمائة، فعمل بالخمسمائة فربح فيها ربحاً كثيراً أو وضع، أيكون ما صنع السيد بالعبد اقتضاء لرأس ماله وربحه؟ قال: لا يكون اقتضاء إلا أن يفاصله ويحاسبه فيحسب ذلك عليه، فإن لم يفعل وعمل بما بقي عند، فهذا الذي يقي عنده وعمل فيه فهو على القراض كما كنان، وما صنع السيد، فذلك دين عليه. ولا أقوم على حفظه عن مالك.

في المقارض يبتاع السلعة بمال القراض فإذا ذهب ينقد وجد القراض قد تلف أو قطع عليه الطريق

قلت: أرأيت إن أخذت مالاً قراضاً، على أن أعمل فيه على النصف، فاشتريت به

كتاب القراض كتاب المقراض 751

عبداً أو سلعة، فبعت لأنقد البائع المال، فوجدت المال قد ضاع؟ قال: يقال لرب المال: إن أحببت فادفع الشمن، وتكون السلعة قراضاً على حالها، وإن أبي لزم المقارض أداء ثمنها وكانت له. فإن لم يكن له مال ببعت عليه، وكان عليه النقصان وله الربع. قلت: فإن نقد ربّ المال المال في ثمن السلعة، كم يكون رأس ماله، أيكون رأس ماله المال الأخر الذي نقد؟ قال: لا يكون رأس ماله عند مالك، لا المال الأخر الذي نقد و المال ماله ققط. قلت: أرأيت إن المستربت بالمال القراض صلعة، فضاعت السلعة، هو رأس ماله فقط. قلت: أرأيت إن المستربت على ربّ المال ويُغرم المقارض. قلت: أرأيت إن الشتربت جارية، فأردت أن انقد الثمن، فقط علي الطويق فذهب المال، أهذا وضياع المال سواء؟ قال: نعم، إذا كان في المال بقية، فيال لربّ بقية، فعمل بعد ذلك، جبر به رأس المال. وإن لم يكن في المال بقية، قيل لوبّ المال: دفعم البه كان رأس المال. وإن لم يكن في المال إلى ربّ المال! ودفع البه كان رأس المال القراض، وإن كوهت فلا شيء عليك. فإن دفع إليه كان رأس مال القراض، المال الذي يدفع ربّ المال إلى ربّ المال عليه عليه.

#### في العامل المقارض يخلط ماله بالقراض

قلت لابن القاسم: أرأيت الرجل يدفع إلى الرجل المال القراض، فيعمل به وله مال فيتجر به لنفسه فيتخوف، إن قدّم ماله وأخر مال الرجل، وقع الرخص في الأول، أو يخاف أن يقدّم مال الرجل ويؤخّر ماله، فيقع الرخص في الآخر، فكيف تأسره أن يعمل؟ قال: الصواب من ذلك، أن يخلطهما جميعاً ثم يشتري بهما جميعاً. قال مالك: ولكن لا يصلح له أن يقارض، قال مالك: فهذا المعالى المعالى القراض. قال مالك: فهذا لا يجدل قلت: أرأيت إن لم يشترط ربّ المال أن يخلط مالي بصاله، فخلطت ماله بمالي أأضمن؟ قال: قال مالك: لا تضمن له. قلت: أرأيت إن اشتريت بمال القراض وممل ما عندي، من غير أن يكون اشترط على ربّ المال أن أخلطه بمالي، أيجوز مناك عندي، مناك. ثلاث قال في مالك: وتكون السلعة على القراض وعلى ما هذا؟ قال: فتكرن حصّتك أنت ما نقدت فيها، فتكرن حصّتك أنت ما نقدت فيها من مالك.

#### المقارض يشارك بمال القراض

قـال: وقال مـالك: لا يجـوز للمقارض أن يشـارك أحداً، وإنَّمـا سألنـا مـالكـأ عن

المقارض يأتي بالقد درهم، ويأتي رجل بألف فيعملان بهما؟ قال: قال مالك: إن شارك فهو ضامن. قلت: أرأيت إن دفع رجل إلى رجل مالاً قوضامن. قلت: أرأيت إن دفع رجل إلى رجل مالاً قراضاً، ودفع ربّ المال إلى رجل آخر مالاً قراضاً، ايجوز لهما أن يشتركا بالمالين، فيمملا وربّ المالين إنما هو واحد؟ قال: لا يعجبني هذا، ولم أسمع من مالك فيه شيئاً، لأنه لا يجوز عند مالك، أن يستودع المال الذي أخذ المال قراضاً، إلا على ما وصفت لك من الخوف. فهذا إن يشارك فيه، فكأنه استودعه غيره فلا يجوز. ولا يجوز لك أن تستودع مالاً قد استودعته رجل، أن تذهب فتستودعه رجلاً آخر، وإن كان لربّ المال الذي استودعك عند هذا الرجل ودائم، لأن ربّ المال لم يأذن لك في ذلك.

#### في المقارض يبضع من القراض

قال ابن القاسم: من قول مالك، إن أيضع المقارض فهو ضمامن. قلت: فإن دفع إليّ رجل مالاً قراضاً، فلما أخذت الممال منه، طلبت إليه أن يأذن لي أن أيضعه فأذن لي، أيجوز ذلك أم لا؟ قمال: لا أحفظه عن مالك، وأرجو أن لا يكون به بأس إذا لم يأخذه على أن يبضع به. قال: ولا يجوز لك أن تبضع مع عبد لربّ المال اشترطته في القراض، لأنه إنما أعانك بغلامه، ولم يأذن لك أن تبضع معه بالمال.

## في المقارض يستودع غيره من مال القراض

قلت: أرأيت المقارض، إذا أذنت له أن يبيع بالنقد وبالنسيثة، أيكون له أن يستودع غيره؟ قال: لا، إلا على خوف، مثل ما يجوز لصاحب الوديعة ألذي يستودعها. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: قال مالك في الوديعة إن استودعها غيره: إنه ضامن، الا من عذر، من خراب منزل أو إرادة سفر، أو لا يكون منزله حريزاً، أو لا يكون عنده من يثق به، فيستودعه فلا ضمان عليه، فمسألتك مئله. قلت: أرأيت العامل، ألَّه أن يستودع ما القراض؟ قال: لا يكون له ذلك، إلا على وجه خوف، أو إنّما فعله نظراً لخوف، تخرّفه بمنزلة الوديعة تكون عند الرجل ومنزله معور. قال مالك في مشل هذا إذا الناس بهنزلة الوديعة تكون عند الرجل ومنزله معور. قال مالك في مشل هذا إذا كان بهذا الحال، فالقراض عندي بمنزلة الوديعة.

#### في المقارض يقارض غيره

قال: وقال مالك: ولا يجوز للعامل أن يقارض غيره إلّا بأمر ربّ المال. قال:

وكذلك أيضاً، لا يجوز للعامل أن يشارك بالقراض، إلّا بأمر ربّ المال، لأنـه إذا جاز لـه أن يقارض بأمر ربُّ المال جازت له الشركة. قال: وإذا دفع إلى العامل المال قراضاً على النصف، فدفعه إلى غيره قراضاً على الثاثين فهو ضامن عند مـالك. فـإن عـمل الثـاني به فربح، فربّ المال أولى بـربح نصف جميـع المال، ويكـون للمقـارض الآخـر النصف أيضاً، ويرجع المقارض الآخر على المقارض الأوّل بمثل سدس الربح، يأخذه منه ضامناً عليه، لأنه جعل له ثلثين فلم يتمّ له الثلثين، فعليه أن يتمّ له ثلثي الربح. قال: وسمعت مالكاً، وسئل عن رجل ساقى رجلًا حائطاً لـه على النصف، فساقى المساقي رجلًا آخـر على الثلثين. قال مالك: للمساقي الأوَّل النصف يأخذه من حائطه، ويتَّبع المساقى الأخر المساقى الأوَّل بالسـدس الذي بقي لـه، فيأخـذه منه، فالقراض مثله. قلت: فـإن هلك بعض رأس المال قبل أن يدفعه إلى المقارض الآخر، وربح الآخر ولم يكن علم بـذلك؟ قـال: ربُّ المال أولى بـرأس مالـه الذي مـع المقارض الآخـر، حتى يستوفي رأس مـاله وربحه ممَّا بقي بعد ذلك، ثم يتَّبع المقارضُ الآخـر المقارض الأوَّل بمـا كان يصيبــه من الربح، على حساب المال الـذي دفع إليه. قال: وتفسير ذلك، أن يكـون رأس المال ثمانين ديناراً، فضاع منها عنـد المقارض الأوّل أربعـون دينـاراً، وبقي أربعـون دينــاراً، فدفعها إلى غيره قراضاً، فعمل فيها فصارت مائة. فإن ربّ المال يأخذ منها رأس ماله ثمانين، ثم يأخذ نصف ما بقي من ربحه وهي عشرة دنـانير، إن كــان قــراضهمــا على النصف، ويبقى للعامل الثاني في يده عشرة دنانيـر، ثم يرجـع العامـل الثاني على الأوّل بعشرين، لأن ربح المال كان ستين ديناراً، له منها ثلاثـون، فلم يبقَ في يديـه إلاّ عشرة، وبقيت له عشرون. وهذا تفسير ما وصفت لك.

وقد قال غيره: بل رأس المال في يد هذا الثاني أربعون، ولا يحسب عليه ما لم يكن أخذ، فإنما يأخذ ربّ المال منه ما دفع إليه وهو أربعون دينـاراً، ونصف الربح وهو لألاثون، ويرجع ربّ المال على الأوّل. فإن كان الأول أتلف الأربعين الأولى تعدياً، رجع ربّ المال على الأوّل. فإن كان الأول كانت الأربعون الأولى، إنما تلفت بغير تعدَّ منه، رجع ربّ المال على بعضرين، وفي يد ربّ المال سبعون، فقد استوفى رأس ماله وربحه عشرة. ولا يرجع بهذه العشرين على العامل الثناني فيظلم عمله، ولكن يرجع بها على الذي صبيرها له، لأنه لو عمل في المال كان ما صار إلى العامل الثناني يجبر به راس المال، ولأن كل شيء يجلبه المال. فالمال أولى به حتى يستوفى رأسه، ولكن العامل الثناني لا يظلم عمله ولكن ولكن العامل الثناني ولكن العامل الثناني ولكن العامل الثناني ولكن العامل الثناني ولا يؤخذ منه، ويكون الرجوع على المتعدي وهو

# في المقارض يوكل من يتقاضى له دين القراض فيتلف

قلت: أرأيت مقارضاً وكل وكيلاً يتقاضى له ديناً من مال القراض فتقاضاه فتلف منه، أيجوز همذا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، إلاّ أن مالكاً قال: إذا قارض المقارض بغير إذن ربّ المال، ضمن. فهذا أراه ضامناً إن تلف المال في يد الوكيل، إلاّ أنه لو استودع من غير خوف ضمن.

### في المقارض يستأجر غلامه بمال القراض

قلت: أرأيت المقارض إن أرسل غلامه إلى بلد من البلدان ببعض مال القراض يتجر له، أو يشتري له هناك بعض السلع، أيضمن في قول مالك؟ قال: هو ضامن، لأنه ليس له أن يضع إلا أن يأذن له ربِّ المال بذلك.

## في العامل بالقراض يبيع بالنقد ويؤخر ربّ المال

قلت: أرأيت لو أن مقارضاً باع سلعة من رجل من مال القراض فأخّره ربّ الممال، أيجوز ذلك؟ قال: نعم، ذلك جائز في حظ ربّ الممال، ولا يجوز في حظ المقارض. قلت: وهـذا قول مالك؟ قال: لم أسمعه منه. قال: وإن نـوى حظ ربّ الممال، وقـد اقتضى العامل في المال حقّه، لم يكن لربّ المال أن يرجع عليه بشيء، قلت: وكذلك إن وهـب؟ قال: نعم، يجوز ذلك في حظه.

# في المأذون له يأخذ مالًا قراضاً

قلت: أرأيت العبد المأدون له في التجارة، أيجور له أن يأخذ مالاً قراضاً أو يعطي؟ قال: سمعت مالكاً وسئل عن العبد المأذون له في التجارة إذا أخذ مالاً قراضاً فنلف. قال مالك: لا ضمان عليه. فهذا يدلّك على أنّه لا بأس به. قلت: ويعطي مالاً قراضاً؟ قال: نعم. قلت: أرأيت العبد المأذون له في التجارة، أيجوز له أن يأخذ مالاً قراضاً أو يعطيه؟ قال: قال مالك: لا بأس أن يأخذ العبد المأذون له في التجارة المال قراضاً. ولم أسمع منه في أن يعطي هو المال قراضاً شيئاً، ولا بأس به أيضاً عندي، لأنه يبع بالدين ويشتري.

## في المقارض يأخذ من رجل آخر مالاً قراضاً

قلت: أرايت إن أنحذ رجل مالاً قراضاً من رجل، أيكون له أن ياخذ مالاً آخر من رجل آخر قراضاً؟ قبال: قال مالك: نعم، له أن يأخذ من غير الأول إذا لم يشغله عن قراض الأول، لكترة مال الأول. فإذا كان المال كثيراً، فلا يكون له أن يأخذ من الآخر حينلذ شيئاً. قلت: ويكون له أن يخلط المالين إذا أخذهما وهو يحتمل العمل بهما؟ قال: نعم، إذا أخذ المالين من غير شرط من الثاني الذي يمدقع إليه، أن يخلطهما خلطهما ولا ضمان عليه.

### في الذي يقارض عبده أو أجيره

قلت: أرأيت إن دفع الرجل إلى عبده مالاً فراضاً؟ قال: ذلك جائز عند مالك. قلت: أرأيت إن استأجرت أجيراً للخدمة، فدفعت إليه مالاً قراضاً، أيجوز ذلك؟ قال: قد أخبرتك أن مالكاً قال: لا يأس أن يدفع الرجل إلى عبده مالاً قراضاً، فإن كان الأجير مثل العبد، فذلك جائز.

### في مقارضة من لا يعرف الحلال والحرام

قال: وقال مالك: لا أحب للرجل أن يقارض رجلاً لا يعرف الحلال والحرام، وإن كان رجلاً مسلماً، فلا أحب له أن يقارض من يستحل شيئاً من الحرام في البيع والشراء. قال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن سعيد بن المسيب قال: لا يصلح أن يقارض الرجل اليهودي والنصراني. قال الليث: وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: لا ينبغي له أن يقارض رجلاً يستحل في دينه أكل الحرام.

### في العبد والمكاتب يقارضان بأموالهما

قلت: أرأيت المكاتب، أيجوز له أن ييضع، أو يأخذ مالاً قراضاً، أو يعطي مالاً مقارضة؟ قال: لم أسمع من مالك في هذا حدًا أخذه، إلاّ أنه يجوز للمكاتب كل ماكان على وجه الفضل، فهذا كله جائز.

## في أخذ المسلم المال من النصرانيّ قراضاً

قال: وسألت مالكاً وابن أبي حازم، عن الرجل المسلم، أيأخذ من النصرائي المال فراضاً؟ فكرها ذلك جميعاً، قال: وما أظن أنهما كرها ذلك، إلا أنهما كرها ذلك. قال: وقال يؤجر نفسه من النصرائي، لثلاً يذلّ نفسه. فأظنهما من هذا الوجه كرها ذلك. قال: وقال اللك: لا بأس أن يدفع المسلم إلى النصرائي كرمه مساقاة، إذ لم يكن النصرائي يعصر حملته خبراً. قال: ولم أسمع من مالك في المسلم يأخذ من النصرائي مساقاة شيئاً، إلا أن مالكاً قال: أكره للمسلم أن يأخذ من النصرائي مالاً قراضاً. ولا أرى أن يأخذ المسلم من النصرائي مساقاة بمنزلة ما كره مالك من القراض. قال ابن القاسم: ولو أخذه لم أره

#### في القراض الذي لا يجوز

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مائتي دينار قراضاً، على أن يعمل بكل مائة منهما على حدة، على أن ربح مائة منهما بيننًا، وربح المائة الأخرى للعامل، أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا يجوز هذا، لأنهما قد تخاطراً، ألا ترى أنه إن لم يربح في المائة التي جعل ربحها بينهما، وربح في الأخرى، كان قد غبن العامل ربُّ المال وإن ربح في الماثة التي أخذها بينهما، ولم يوبح في الأخرى، كـان ربّ المال قـد غبن العامـل فيه، فقد تخاطرا على هذا. قال ابن القاسم: وأرى أنه أجير في المائتين ويكون له أجرة مثله. قلت: أرأيت إن دفعت إليه ألف درهم قراضاً، على أن ما رزق الله في خمسمائة منها بعينها فذلك للمضارب، وما رزق الله في خمسمائة منها بعينها فذلك لربّ المـال، فعمل بكلِّ مال على حدة؟ قال: لا خير في هذًا، لأني سألت مالكاً عن الرجل يدفع إلى السرجلُ ماثتي دينار، على أن إحداهما على النصف والأخرى على الثلث، يعمل بهــذه على حدة وهذه على حدة؟ قال مالك: لا خير في هذا. قال مالك: وكذلك الحائطان، لا يصلح أن يأخذهما مساقاة، هذا على النصف وهذا على الثلث يساقيهما جميعاً صفقة واحدة، إلاّ أن يكونا جميعاً على النصف، أو جميعاً على الثلث. قلت: ولِمَ كَرِه مالك هـذا في المساقاة وفي القراض؟ قال: قال مالك: لأن فيه خطرًا، لأن الحائطين ربَّما قلُّ ثمر هذا أو كثر ثمر هَذا. فكأنَّما خاطره وقال له اعمل لي هـذا الحائط بثلث مـا يخرج منـه، فقال لا أعمل لك بالثلث في هذا الحائط، إلا أن تعطيني حائطك هذا الآخر أعمل فيه بالنصف، فقد تخاطرا. إن أخرَجَ هذا الحائط الذي بالثلث وأثمر، كان العامل قد غبن ربِّ الحائط في الحائط الذي أخذه منه بالنصف، وإن لم يخرج الحائط الذي أخذه على الثلث، كان ربّ المال قد غبنه فيه.

#### في المقارض يشترط لنفسه شيئاً من الربح خالصاً له دون العامل

قلت: أرأيت إن أخذ المال، على أن لرب المال دوهماً من الربح خاصاً، وما بقي بعد ذلك فهو بينهما، فعصل على ذلك فريح أو وضع؟ قال: يكنون الربح لرب المال والنقصان عليه، ويكنون للعامل أجر مثله. قلت: ويكنون العامل أحق بربح المال من غرماء صاحبه إن قلِسَ حتى يستوفي أجر عمله؟ قال: لا، وهو أسوة غرصاء المفلس بأجرته في المال الذي كان في يديه من رأس ماله، وفي جميع مال المفلس. قلت: فإن ضاع المال كله بعدما عمل، أيكون للعامل على ربّ المال أجر مثله أيضاً؟ قال: نعم. قال صحنون: وقد كتبنا شرط الزيادة في أوّل الكتاب ومن قاله.

# في المقارض يشترط لنفسه سلفاً أو يشترط على نفسه ضماناً

قال: وقال مالك في الذي يعطى المال قراضاً لرجل، على أن يسلُّفه ربِّ المال سلفاً. قال: قال مالك: قُللعامُل أجرّ مثله وجميع الربح لربُّ المال. قال: وسألت مالكاً عن الرجل يدفع إلى الرجل مالاً قراضاً، على أن العامل ضامن للمال؟ قال مالك: يردّ إلى قراض مثله ولا ضمان عليه. قال: وكذلك إن أعْطِي مالًّا قراضاً إلى سنة، ردٌّ فيه أيضاً إلى قراض مثله. قلت: لِمَ قبال مالك: إذا كان فيُّ القراض شرط سلف، أنَّه يردُّ إلى إجارة مثله؟ وقال في القراض: إذا اشترط على العامل الضمان، أنه يددّ إلى قراض مثله؟ وقال ذلك أيضاً فيه: إذا كان إلى أجل سنة، أنه يبرد إلى قراض مثله؟ فما فرق بينهما؟ قال في بعض يردّ إلى قراض مثله، وفي بعضه إلى إجارة مثله؟ قال: لأن سلفه زيادة ازدادها أحدهما في القراض، ولأن الأجلُّ في القراض لم يزدده، فردّ إلى قراض مثله. والضمان أمر قد أزداده، ولكنه أمر إنَّما كان في المال لم تكن منفعته خارجة منه في ربح ولا سلف، فحمل على سنة القراض، وفسخ عنهما ما اشترطا في ذلك من غير سنَّته، وردّ إلى قراض مثلهما ممّن لا ضمان عليه، كما يردّ من شرط الضمان، وهذا وجه ما استحسنت ممّا سمعت من مالك. وقد ذكر الليث بن سعد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه كان يقول في رجل دفع إلى رجل مالاً قراضاً يتجر فيه سنة، ثم يتحاسبان فيكون الربح بينهما. قال: لا يحلُّ أن يضرب للمقارض أجلًا، ولا يشترط في ربحه خاصة مضمونة لأحدهما دون صاحبه. قال: ومن وضع القراض على غير الذي وضع القراض عليه، فلا يصلح فيه شرط، إلا أن يشترط أن لا يصنع ماله في شيء يخشى غرره، فإنَّ ذلك ممَّا كان يشترط في القراض. وقد قال ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال: سألت القاسم وسالماً عن القراض والبضاعة، يكون ذلك بشرط؟ فقالا: لا يصلح ذلك من أجل الشرط الذي دخل فيه.

#### في المقارض يشترط عليه أن يخرج من عنده مثل القراض يعمل فيهما

قلت: لِمْ كَرِهُ مالك أن أدفع إلى رجل ألف درهم، وأشترط عليه أن يخرج من عنده ألفاً أخرى يعمل بهما جميعاً، على أن لي ربح ما يخرج في جميع المال؟ قال: لأنه إذا اشترط عليه ذلك، اغترى كثرة البيح والشراء، ولا يجموز هذا، لأنه يدخل في ذلك منفعة لربّ المال. فلا يجوز أن يقارض بماله ويشترط منفعة لنفسه من غير ربح المال. قال: وقال مالك: لا يصلح أن يقول أقارضك بالف، على أن تخرج من عندك الف درهم أو أقل أو أكثر، على أن تخلطهما بالفي هذه تعمل بها جميعاً، فكرٍهَ مالك ٦٤٨

هذا. قلت: ولم كُره مالك هذا، أن يدفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً، على أن يخرج المقارض الفاً من عنده، فيخلطها بها يعمل بهما جميعاً؟ قال: لاستخزار الشراء. الا ترى أنه إذا كان المال كثيراً، كان أعظم للتجارة وأكثر للشراء وأخرى أن يقدر على ما يريد من الشراء وأكثر لربحه وفضله؟ فيصير الذي دفع المال قراضاً، قد جرّ إلى نفسه منفعة غير ماله.

## في المقارض يأخذ مالًا قراضاً ويشترط أن يعمل به معه ربّ المال

قلت: أرأيت إن أخذت مالاً قراضاً، على أن يعمل معي ربّ المال في المال؟ قال: قال مالك: لا خير في هذا. قلت: فإن نزل هذا؟ قال: يبردَ العامل إلى إجارة مثله عند مالك. قلت: فإن عمل ربّ المال بغير شرط؟ قال: قد أخيرتك أن مالكاً كُرو ذلك، إلاّ أن يكون عملاً يسيراً وهو قول مالك. قلت: أرأيت إن أخذت مالاً قراضاً، فالمشريت به جواري، فأخذ ربّ المال جارية فباعها؟ قال: ليس له أن يبعها، وبيعه فيها باطل، إلاّ أن يجيزه العامل وهو قول مالك. وقال سحنون: وقد كتبنا ما كُره عبد العزيز من اشتراط عون ربّ المال في أول الكتاب.

## في المقارض يشترط على ربّ المال غلاماً يعينه

قال: وقال مالك: لا بائس أن يشترط العاصل على ربّ السال الغلام يعينه في المال، إذا لم يشترط أن يعينه في غيره، وكذلك الدابة. قال ابن القاسم: والدابة عندي مثله. قال: ولم أسمعه من مالك، ولكن بلغني عنه ذلك في الدابة، أنّه أجازها في السابة، أنّه أجازها في السابقاة. وهي عندي في القراض والمساقاة إذا اشترطها جائزة. قلت: أرأيت إن اشترط ربّ المال على العامل عون دابته أو غلامه، أيصلح؟ قال: لا يصلح، وقد قال الليث مثل قول مالك في اشتراط العامل على ربّ المال الغلام يعينه: إنه لا بأس به. قال سحنون: وقال غيره: أحبّ إلى أن لا يشترط شيئاً، أو أن يكون القراض على سنته، فإن وقع جاز.

#### في المقارض يدفع إليه المال على أن يخرج به إلى بلد يشتري به

قلت: فلو دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، على أن يخرج بالمال إلى بلد من البلدان يشتري في ذلك الموضع تجارة؟ قال: سألت مالكاً عن ذلك فقال: لا خير فيه. قال مالك: يعطيه المال ويقوده كما يقود البعير. قال: وإنّما كره مالك من هذا، أنه يحجز عليه، أنه لا يشتري إلاً أن يبلغ ذلك البلد.

# في المقارض يدفع إليه المال على أن يبتاع به عبد فلان ثم يبيعه فيبتاع بثمته بعد ما شاء

قلت: أرايت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً على النصف، على أن يشتري عبد فلان، ثم يشتري بعدما يبيع عبد فلان ما شاه بثمنه من السلع؟ قال: أما قوله يشتري عبد فلان، فهذه أجرة لبس فيها قراض عند مالك. وأما ما كان بعد ذلك، فهو قراض بمنزلة الرجل يقارض الرجل بالعرض يكون له أجر مثله في بيعه العروض وتقاضيه الثمن، ثم يكون بعد ذلك فيما عصل على قراض مثله، ولا يلتفت إلى ما شرطا من الشرط فيما بينهما نصفاً ولا تلز ولا غير كانت إلى ما شرطا من الشرط فيما لا يقارض بالعروض، فلذلك رد إلى قراض مثلهما، ولم يائنت إلى ما اشترطا فيما بينهما لا يقارض بالعروض، فلذلك رد إلى قراض مثلهما، ولم يائنت إلى ما اشترطا فيما بينهما وجعل له فيما باخ جر مثله ، فكذلك مسائلاً. ولد سمعت مالكاً يقول في الرجل يدفع الي الرجل يدفع على أن هذا الشعر المني في رؤوس النخل مسائلة، على أن هذا الشعرة عليها منائلة بينهما. قال: قال مالك: يقم للعامل فيمة ما أنقل في هذه الشعرة وأجر عمله فيها، وتكون الشعرة كلها لصاحبها. قال: فقل لمالك: أيكون له أجر مثله إن عمل؟ قال مالك: لا ي ولكن يكون على مسائلة مثله فيما بعن بلا يسترين عبالشرط المذي كوهه القاسم وربيعة، فهذا من تلك الشروط.

# في المقارض يقول للعامل اشترِ وأنا أنقد عنك أو يضمّ معه رجلًا أميناً عليه أو ابنه يبصره بالتجارة

قلت: هل يجوز لرب المال أن يحسبه عنده ويقول للعامل: اذهب واشتى، وأنا انقد عنك واقبض أنت السلع، فإذا بعت قبضت الثمن وإذا اشتريت نقلت الثمن؟ قال: لا يجوز هذا القراض عند مالك، وإنما القراض عند مالك أن يسلم المال إليه. قال: لا يجوز هذا القراض عند مالك، وإنما القراض عند مالك أن يسلم المال إليه. قال: وقال لي مالك: ولو ضم إليه رجلاً جعله يقتضي المال وينقد، والعامل يشتري ويبيم ولا يأمن العامل وجعل هذا أميناً. قال: لا خير في هذا. ولقد سالت مالكا عن الرجل يلدفع المال قراضاً إلى رجل له أمانة ويصر، ويضم ابنه بيه مه ولا بصر لابنه ولا أمانة، وإنما يدفع إلى قراضاً، لأن ابنه يدفع إلى قراضاً، لأن ابنه لا بصر عنده ولا يأمن ابنه؟ قال: وإنّما كرّمة مالك، لأن لرب المال فيه المنفعة، يخرج له ابنه ويعلمه. قلت: فإن كان مكان ابنه رجل أجني لي س قبله بصر بالنجارة، فجعله رب المال مكان ابنه؟ قال: فإني لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك، فإن كان كان كان كان على ابنه، أن

يكون صديقاً له اراد أن ينفعه في تخريجه وتعليمه، فلا أرى ذلك جائزاً. قىال سحنون:. وهذا ممًا يفسد من اشتراط الزيادة والشرط في القراض.

# في المقارض يدفع إليه ألف درهم على النصف فريح فيها ألفاً أخرى فيأتيه ربّ المال بألف أخرى على أن يخلطها على النصف

قلت: ارايت إن دفعت إلى رجل ألف درهم قراضاً بالنصف، فعمل بها فريح ألفاً أخرى، ثم أتاه ربّ المال فقال له: هذه ألف درهم أخرى خذها قراضاً بالنصف واخلطها بالمال الأول، أيجوز هذا؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئًا، إلاّ أن هذا لا يجوز من قبل أنه حين قال له أخلطها وفي المال ربح، فكأنه قال اخلطها بالمال الأول. فإن وضعت في هذا المال الثاني، جبرته من الربح الذي في يديك من المال الأول، فهذا لا يجوز. ولقد سألت مالكاً عن الرجل دفع إليه رجل مالاً قراضاً، فابتاع به سلعة، ثمّ دفع بعد ذلك إليه ربّ المال مالاً آخر، فإناع به سلعة أخرى، ثمّ باع السلعتين جميعاً فربع في إحداهما وخسر في الأخرى؟ فقال: قال مالك: كل مال منهما على قراضه، ولا يجيز نقصان هذا المال من ربح هذا المال.

قلت: فإن دفعت إليه مالاً قراضاً على النصف، فلم يعمل به حتى دفعت إليه مالاً آخر قراضاً باللثاث، على أن يخلط النمالين جميماً، أيجوز هذا؟ قال: قد أخبرتك أني سالاً مالكاً عن الرجل, يدفع إلى الرجل المائتي دينار، على أن واحدة من المائتين قراضاً على الثلث، والأخرى قراضاً على النصف. قال مالك: لا خير فيه إذا كان لا يخلطهما. قال مسحنون: وإذا كان على أن يخلطهما نهو جائز، لا نجرح حسابه إلى لا يخلطهما. قال مسحنون: وإذا كان على أن يخلطهما نهو جائز، لا ند يرجح حسابه إلى النصف، فلي أن يخلطه بالمال الأول، أيجوز هذا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، بالنصف، على أن يخلطه بالمال الأول، أيجوز هذا؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيئاً، الأول جبره بربح المال الأول، وقد كان ربحهما للعامل؟! وإن نقص في المال الأول جبره بربح المال الأول. وقد كان ربحهما للعامل؟! وإن نقص في المال الأول؟ وان نقص في المال الأول؟ قلت هذا كان ذلك أيضاً؟! قلت: فإن لم يكن في قيمة السلمة فضل عن رأس المال الأول؟ ولن رجل إلى رجل مالاً فراضاً، فلم يعمل به حتى زاده مالاً آخر قراضاً على أن يخلطه بالمال الأول؟ قال: لا أرى به بأساً، وهذا كأنه دفعه إليه كله جملة. قال: ولم

أسمعه من مالك. وأنا أرى أنه لا بأس به.

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً بالنصف، فاشترى به سلعة، ثم جته بعد ذلك فقلت له: خذ هذا المال أيضاً قراضاً واعمل به على حدة باالثلث أو بالنصف، أيجوز هذا؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً قلت: وكذلك إن باع السلعة ولم يأمره بأن يخلطه بالمال الأول، فنض في يدّه المال الأول وفيه خسارة أو ربح أومثل ماله سواء، فجاء ربّ المال البعال آخر فقال: إن كان باع برأس المال سواء، فلا بأس أي يقف إليه مالاً على مثل قراضه المال الأول لا زيادة فيه ولا نقصان، وإن كان باع بربح أو وضيعة، فلا خير في أن يدفع إليه مالاً على مثل ما قارضه، ولا بأخرى ولا بأكثر. قلت: وإن اشترط عليه بأن يخلطه بالمال الأول لم يعجبك أيضاً؟ قال: هذا بين الفساد الأول أو ربع . قال أيضاً؟ قال: هذا بين الفساد لا خير فيه، إذا كان خسر في المال الأول أو ربع . قال بالأول إذا الم يخلطه بالمال الأول أو ربع . قال بالأول إذا كان فيه ربع .

قلت لابن القاسم: أرأيت إذا دفعه إليه على أن يعمل بكل مال على حياله، وقد اشترى بالمال الأول سلعة من السلع؟ قال: هذا جائز. قلت: وإن بياع السلعة ونضّ في يديه ثمنها، فجاء ربّ المال بمال آخر على أن يعمل به قراضاً وقد نض في يديه ربح أو وضيعة؟ قلت: لا يجوز هذا إذا اشترط أن يخلطه بالمال الأول، أو اشترط أن لا يخلطه وضيعة؟ قلت: لا يصلح على حال ليم كرهته؟ قال: لأن مالكاً قال في الرجل إذا دفع إلى الرجل مالاً وأضاً فابتاع به سلعة، ثم دفع إليه مالاً آخر بعد ذلك فابتاع به سلعة أخرى. قال مالك في الرجل قال مالك: كل مال على حدة ولم ير بهذا بأساً. قال: وهكذا قال لنا مالك في الرجل يدفع المالين قراضاً، على أن يكون كل مال على حدة، وربح هذا على النصف وربح من العروض، كان للحامل أن يكون كل مال على حدة، وربح هذا على اللتصف وربح من العروض، كان للحامل أن يمنعه من ربّ المال حتى يبيعه، فإذا نصّ المال الأول وكان من العروض، كان للحامل أن تحره قلا بأس بذلك إذا لم يكن في رأس المال الأول لذياد، وذيادة ولا نقصان، فإن كان فيه زيادة أو نقصان، لم يصلح حتى يقبض ماله فيقاسمه ربّ المال، ثم يدفعه إليه ويزياده أن تقامان، فيكون قراضاً مثباً.

# في المقارض يؤمر أن لا يبيع إلاّ بالنسيئة فيبيع بالنّقد

قلت: فمإن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، وأمرته أن لا يبيع إلا بـالنسيئة، فبـاع بالنقد، أيضمن أم لا؟ قال: لا يكون هذا القراض جائزاً، ولم أسمع من مالك فيه شيئاً، ٦٥٢

ولا أراه جائزاً. وقال غيره: هذا متعد، وإنما ذلك مثل ما لو أن رجلاً أعطى رجلاً قراضاً ،
على أن لا يشتري إلا صنف كذا وكذا، الصنف غير موجود كان قراضاً لا يجوز. فلو
اشترى غير ما أمرت ضمن، لأنه متعد، ويكون الفضل إن كان فيه فضل لـ ربّ
المال، وإن كانت وضيعة فعله، ولا أجر له في الوضيعة. ويعطى من الفضل إذا كان في
السلعة على قراض مثله، لأني إن ذهبت أعطيه أجر مثله وقد تعدى، فلعل أجر مثله
يذهب بالفضل وينصف رأس المال، فيكون هذا قد نال يتعديه وجه ما طلب وأراد. وقد
قلل ويمعة في المتحلي في القراض: إن وضع ضمن، وإن ربح أدب، بأن يحرم الربح
الذي أراد، ويعطى منه على قدر شرطه. فالمتعدي في القراض الفاسد كذلك إن شاء

# في المقارض يبيع بالنسيئة

قــال: وقال مــالك: لا يجــوز للمقارض أن يبيــع بالنسيئــة إلا بإذن ربّ المال، وهو ضامن إذا باع بالنسيئة بغير أمره.

# في المقارض يشترط أن يشترى بماله إلاّ سلعة كذا وكذا

قال: وقال مالك: إذا أمره أن لا يعدو البرّ يشتريه بمقارضته، فلا يعدوه إلى غيره. وقال مالك: ولا ينبغي له أن يقارضه على أن لا يشتري إلاّ البررّ الله أن يكون البررّ وقال مالك: ولا ينبغي له أن يقارضه على أن لا يشتري إلاّ البررّ فاشتراه، فإداد أن يموداً في الشتاء والصيف. قلت: أرايت إن أمره أن لا يشتري إلاّ البررّ فاشتراه، فإداد أن يبيع البرّ بالعرض، أيجوز فل ذلك، لأنه إذا جاز له إذا كن يشتري غير البرّ، قلت: فإن دفست إلى رجل مالاً قراصاً، فجته قبل أن يصرفها في شيء، وكان البرّ وعروداً لا يخلف في البرّ؟ قال: ذلك لك إذا كان المقارض لم يسترها في شيء، وكان البرّ مع عن محمد بن عبد الرحمن الأصدي عن عروة بن الزير حي محمد بن عبد الرحمن الأصدي عن عروة بن الزير عن حكم بن وارام، أنه كان يدفع المال المقارضة إلى الرجل، ويشترط عليه أن لا ينزل به بطن واده ولا يستري بليل، فبإن فعل شيئاً من لك فقد ضمن المال، وإن تعدى أمره ضمن من فعل ذلك، وكان السبعة يقولون ذلك، وهم سعيد بن المسيد مورة بن الزير والقاسم بن محمد وخدارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله وضيان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مع مشيخة سواهم أهل فضل وفقه .

# في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله سلعة كذا وكذا

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فنهيته عن أن يشتري سلعة من السلع، فاشترى ما نهيته عنه، أيكون ضامناً في قـول مالـك أم لا؟ قال: قـال مالـك: هو ضامن إن كنت إنما دفعت إليه المال حين دفعته على النهى وتنهاه عن تلك السلعة. قال ابن القاسم: وأنا أرى، إن كنت إنما نهيته بعدما دفعت المال إليه قبل أن يشتري به، أنه ضامن أيضاً. قلت: أرأيت إن اشترى ما نهاه عنه، كيف يصنع؟ قال: قال مالك: إن أحبّ أن يضمّنه ماله ضمنه، وإن أحبّ أن يقرّه على القراض فذَّلك له، وإن كان قـد باع ما اشترى، فإن كان فيما باع فضل، كان على القراض، وإن كان فيه نقصان، كان ضامنًا لرأس المال. قلت: ولِمَ قال مالك هذا؟ قال: لأنه قد فرّ بالمال من القراض حين تعدّى ليكون له ربحه. قلت: أرأيت لو أني دفعت إلى رجـل مالاً قـراضاً، ونهيتـه أن لا يشتري حيواناً فاشترى، فكان قيمة الحيوان أقلّ من رأس المال، أو تجر بها تعدّياً فخسر، فجاءني ومعه سلع ليس فيها وفاء برأس مالي، أو جاء ومعه دنانير أو دراهم أقـلٌ من رأس مالي، فأردت أن أضمُّنه وآخذ ما وجدت في يديه وأتبعه بما بقى من رأس مالي. وقامت الغرماء على العامل وقالوا نحن في هذا المال وأنت أسوة، لأنكُ إذا ضمَّنته فلَّست أولى بهذه السلع منًا ولا هذه الدنانير ولا هذه الدراهم، وأنت أولى بها منًا لـو لم تضمّنه؟ قـال مالك: أماَّ الدنانير والدراهم، فربِّ المال أولى بها، وإن كـان باع أو اشتـرى، لأن مالكــأ قال في رجل دفع إلى رجل مالاً قراضاً، فاستسلف العامل مالاً فاشترى به سلعة لنفسه، قال: إن باع فربح فلصاحب المال ربحه على شرطه، وإن نقص كان ضامناً لما نقص من رأس المال، فأراه أولى بالدنانير والدراهم. وأما السلع فـإن أتى بالسلعـة لم يبعها، خيـر ربّ المال. قال مالك: فإن أحبّ أن يشركه فيها، وإن شاء خلّى بينه وبينها وأخذ رأس المال، أي ذلك شاء فعل. فأرى في السلع، إن خلَّى بينه وبينها أنه أسوة الغرماء فيها. سحنون عن ابن وهب قال: أخبرني رجال من أهـل العلم عن عطاء بن أبي ربـاح ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد ونافع أنهم قـالوا: إذا خـالف ما أمره به فهلك ضمن وإن ربح فلهم. قال يحيى بن سعيد: قد كان الناس يشترطون على من قارضوا مثل هذا. وقال عطاء بن أبي رباح: الربح بينك وبينه، لأنه عصى ما قارضته عليه والضمان عليه.

# في المقارض يشترط عليه أن لا يسافر بالمال

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، وأمرته أن لا يخرج من أرض مصر فخرج به إلى إفريقية وتعدى، إلا أنه لم يشتر بالمال شيئاً، ولم يحركه حتى رجع إلى مصر فتجر في المال في أرض مصر، فخسر أو ضاع منه لما رجع إلى أرض مصر قبل أن

يتجر؟ قال: لا شيء عليه، لأنه قـد ردّه إلى الموضع الذي لـو تلف فيه لم يضمن. ألا ترى لو أن وديعة أستودعها رجل رجلًا، بمصر لم يكن للمستودع أن يخرجها من مصر، فإن أخرجها كان ضامناً لها إن تلفت، وإن لم تتلف حتى يردُّها إلى الموضع الذي استودعه فيه ربّ المال سقط عنه الضمان. وكذلك قال لي مالك في الرجل يستودع الرجل المال فيأخذ منه بعضه فينفقه، أو يأخذها كلُّها فينفقها ثم يردُّها مكانها فتضيع: إن الضمان من ربّ المال، وإنه حين ردّها سقط عنه الضمان. فكذلك القراض الذي سألت عنه، وكذلك الوديعة التي خرج بها من غير أمر ربِّها ثم ردِّها. قلت: فلو أن رجَّلًا دفع إلى رجل مالاً قراضاً، فأشتري العامل به متاعاً وجهازاً يريد به بعض البلدان، فلما اشتراه أتاه ربّ المال فنهاه أن يسافر به؟ فقال: ليس لربّ المال أن يمنعه عند مالك، لأنه قد اشترى وعمل. فليس لربّ المال أن يفسد ذلك ويبطل عليه عمله، ألا ترى أنه عند مالك أيضاً، أنه إن اشترى به سلعاً، ثمّ أراد ربّ المال أن يبيع على العامل السلع مكانه، أنه ليس ذلك لربُّ المال. ولكن ينظر السلطان في ذاك، فإن كان إنما اشتراها لسوق يرجوه. فليس ذلك لربّ المال أن يجبره على بيع تلك السلع. ولكن يؤخّرها إلى تلك الأسواق التي يـرجوهـا لئلّا يـذهب عمل هـذا العامـل باطـلًا. ابن وهب وقال الليث مثله، إلّا أن يكون طعاماً يخاف عليه السوس أو ما أشبهه فيتلف رأس المال، فإنه يؤمر حينشذ بالبيع. قلت: فإن تجهّز العامل واشترى متاعاً يريـد به بعض البلدان فهلك ربّ المـال، أيكون للعامل أن يخرج بهذا المتاع؟ قال: نعم.

# في المقارض يسافر بالقراض إلى البلدان

قلت: فإن دفعت إليه مالاً قراضاً، ولم أقل له أتجر به هينا ولا هيننا. دفعت إليه السال وسكت عنه، أيكون له أن يتجر به في أي المواضع أحبّ، ويخرج به إلى أي البلدان شاء فيتجر به؟ قال: نعم، عند مالك له أن يسافر به. قلت: أرأيت المقارض، أله أن يسافر به. قلت: أرأيت المقارض، أله أن يسافر بالمال إلى البلدان؟ قال: نعم، إلاّ أن يكون نهاه، وقال له ربّ المال حين دفع إليه المال بالفسطاط. لا تخرج به من أرض مصر ولا من الفسطاط.

# في المقارض يدفع إليه المال على أن يجلس به في حانوت أو قيسارية أو يزرع به أو لا يشتري إلا من فلان أو إلا سلعة بعينها

قال: وسألت مالكاً عن الرجل يدفع إلى المرجل الممال قراضاً، على أن يجلس به في حانوت من البرَّازين أو السقاطين وما أشبه ذلك يعمل فيه ولا يعمل في غيـره؟ قال: قال مالك: لا خير فيه. قال ابن القاسم: وقع ذلك كان فيه أجيراً يقام له أجر عمل مثله، وما كان من ذلك من ربح أو نقصان فعلى ربِّ المال، وله. وهو بمنزلة ما لو قال: على

أن يشتري سلعة فلان أو لا يشتري إلا من فلان، وإنما قال اجلس في هذا الحانوت وأعطيك مالاً تُتح فيه، فما ربحت فيه فلك نصفه فهذا أحيى قبال: فقلنا لمالك: فإن دفع إليه وهو يعلم أنَّما يجلس به في جانوت ولم يشترط ذلك عليه؟ قبال ماليك: لا يأس به إذا لم يشترطه. قال: ولقد بلغني عن مالك في الذي بأخذ المال قراضاً ويشترط عليه أن يزرع به، قال مالك: لا خير في ذلك. قلت: فإن أخذ المال القراض من غير شرط اشترطه، فزرع به أيكون قراضاً جائزاً؟ قال: لا أرى به بأساً، إنما هي تجارة من التجارات، إلا أن يكون زرع به في ظلم بين يرى أنه قد خاطر به في ظلم العامل، فأرى أنه ضامن. فأما أن يزرع على وجه يعرف وعلى وجه عـدل وأمر بين فـلا أراه ضامناً. قلت: أرأيت ما كرة مالك من الشرط في القراض، أنه يزرع به ويعمل به كيف يصنع؟ قال: لا أقوم على حفظ قول مالك فيه، وأرى أن يردّ إلى أجرة مثله، ويكون جميع الزرع لصاحب المال. وهو عندي بمنزلة رجل قال لرجل: خذ هذا المال قراضاً ولا تشتر به إلَّا دابَّة فلان، أو لا تشتر به إلَّا سلعة كذا وكذا لسلَّعة غير موجودة ولا مُأمونة. فهذا والذَّى اشترط عليه أن يزرع بالمال القراض سواء، هؤلاء كلهم أجراء. قلت: فَإِن أعطاهُ مالًّا قراضاً وقال له: أقعد به في القيسارية، اشتر وبع وما ربحت فبيننا؟ قال: قد أحبرتك أن مالكاً كَرهَ الحوانيت والقيسارية. والحوانيت عندى سواء. قال: وقال مالك: لا ينبغي أن يقارض الرجل الرجل بمال ويقول له: على أن لا تشتري إلَّا من فلان. قال ابن القاسم: فإن نزل كان أجداً.

# في المقارض يزرع بالقراض أو يساقي به

قلت: فلو دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فاشترى به أرضاً أو اكتراها أو اشترى رزيعة وأزواجاً فزرع فربح أو خسر، أيكون ذلك قراضاً ويكون غير متعد؟ قال: نعم، إلاً أن يكون خاطر به فيضمن، وأما إذا كان أن يكون خاطر به فيضمن، وأما إذا كان في موضع أمن وعدل فلا يضمن. قلت: أوليس مالك قد كَرِه هذا؟ قال: إنما كرهه مالك إذا كان يشترط إنما يدفع إليه المال قراضاً على هذا. قلت: أرأيت إن أعطيته مالاً قراضاً، فذهب وأخذ نخلاً مساقاة فأنفق عليها من مال الشراض، أيكون هذا معتدياً أم تراه قراضاً؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئاً، ولا أراه متعدياً قراراه ويشبه الزرع.

# في المقارض يشتري سلعة بالقراض كله ثم يشتري سلعة أخرى بمثل القراض على القراض

قلت: أرأيت لو دفع إليّ رجل ألف درهم قرضاً، فاشتريت سلعة من السلع بـالف درهم، ولم أنقـد حتى اشتريت سلعة أخرى بـألف درهم على القراض، أنكـون السلعة الثانية على القراض أم لا؟ وإنما في يـدي من المال القراض ألف درهم؟ قال: سـالت مالكاً عن قوم يدفعون إلى أقوام مالاً قراضاً، فيجلسون بها في الحوانيت فيشترون بأكثر مما دفع إليهم ويضمنون ذلك، ثم يعطون الذي قارضهم من ربح جميح ذلك، قال: قال مالك: لا خير في هذا، فأرى مسألتك تشبه هذا، وليس من سنة القراض فيما سمعت من مالك، أن يشتري على القراض بدين يكون العامل ضامناً للدين، ويكون الربح لربّ المال، فلا يجوز ذلك.

# في المقارض بألف يبتاع عبدين صفقة واحدة بألفين نقداً أو بألف نقداً وألف إلى أجل

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل ألف درهم مقارضة، فلهب فاشترى عبدين صفقة واحدة بالفين؟ قال: يكون شريكاً مع ربّ القراض، يكون نصفها على الفراض ونصفها للعاط عند مالك. وقال عبد الرحمن بن القاسم، في رجل هفع إلى رجل مائة دينار قراضاً، فاشترى سلمة بصائي دينار فققد مائة وعائة إلى سبخ، فقال: أرى أن تقوم السلمة بالفد، فإن كانت قيمتها خمسين ومائة، كان لربّ المال الثلثان من السلمة، وكان للعامل الشك، فهذه تشبه مسألتك التي فوق هذه، إلا أن مسألتك شراؤه بالنقد. قال سحنون: إنما تقوم المائة الأجلة وتفض قيمة السلمة عليها وعلى المائة النقد.

# في الرجل يبتاع السلعة فيقصر ماله عنها فيأخذ عليه قراضاً يدفعه في ثمنها

قال: وسألت مالكاً عن الرجل يبتاع السلعة فيقصر ماله عنها، فيأتي إلى رجل فيقل له ادفع إلي مالاً قراضاً، وهمو يربد أن يدفع ماله في ثمن بقية تلك السلعة التي اشترى ويجعله قراضاً؟ قال مالك: إني أخاف أن يكون قد استغلاها، فيدخل مال الرجل فيه فلا أحبّ ذلك. قال مالك: ولو أن رجلاً ابتاع سلعة، فأتى إلى رجل فقال: ادفع إلي مالاً ادفعه في ثمنها ويكون قراضاً، قال مالك: لا خير في هذا، فإن وقع لزم صاحب السلعة ردّ المال إلى صاحبه، ويكون له ما كان فيها من ربح وعليه ما كان فيها من وضيعة، وأراه بمنزلة رجل أسلف رجلاً مائة دينار، فنقدها في سلعة اشتراها، على أن له نصف ما ربح فيها وعليه ما كان فيها من وضيعة.

#### في المقارض يبيع السلعة فيوجد بها عيب فيضع من الثمن أكثر من قيمة العيب أو أقل

قلت: أرأيت المقارض إذا باع سلعة، فظهر عليه بعيب قحطٌ من الثمن أكثر من

قيمة العيب أو أقل، أو اشترى من أبيه أو من ولمده، أيجوز هذا على المال الفراض؟ قال: لم أسمع من مالك فيمه شيئاً، ولكن إنصا ينظر في هذا، فكل شيء فعله من هذا على وجه النظر وليس فيه محاباة فأراه جائزاً.

# في المقارض يبتاع العبد فيجد به عيباً فيريد ردّه ويأبي ذلك رتّ المال

قلت: فلو دفعت إلى رجل ألف دوهم قراضاً، فاشترى بها عبداً، ثم أصاب العامل 
به عبداً ينقصه مائة دوهم، فاراد ردّ العبد وأبي ذلك ربّ المال؟ قال: لا أرى لـربّ المال 
هفنا قولاً، لأن العامل يقول إن أنا أخذته ـ وقيمته تسعمائة ـ ثم عملت به كمان عليّ أن 
أجبر رأس المال، لأنه لا ربح لي إلاّ بعد رأس المال، فهذا يدخل على العامل الضرره. 
لا أن يقول ربّ المال للعامل: إن أيت فاترك القراض واخرج، لأنك إنما تريد ردّه وأنما 
أقبله فلذك له قلت: فلو أن مقارضاً اشترى عبداً به عبب لم يعلم به، ثم علم بالعيب 
بعد ذلك فقبل العبد، أيكون البعد على المقارض، أو تراه متعدباً قال: إن حمايي فهو 
متعدد، وإن قبله على وجه النظر فهو على القراض. وقال مالك في المقارض يبيح 
ويحابي: إن ذلك غير جائز، إلا أن يكون له فيه نصيب، فيجوز قدر نصيه.

# في المقارض يبيع بالقراض ويحتال بالثمن

قلت: أرأيت لو أن رجلاً أخذ مالاً قراضاً، فاشترى به وياع. فلما باع بعض السلعة حتال بالثمن على رجل ملي، أو معسر إلى أجل، أتراه ضامناً؟ قال: قال مالك: إذا بباع العامل بالدين من غير أن يأمو ربّ المال بذلك، فهو ضامن. فأراه إذا احتال بذلك إلى أجل فهو ضامن كمن باع بالدين.

#### في المقارض يبتاع السلعة وينقد ثمنها فإذا أراد قبضها جحده ربّ السلعة الثمن

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فاشترى به سلعة من السلع فقد الثمن ربِّ السلعة، فأراد قبض السلعة فجحده ربِّ السلعة أن يكون قبض الثمن منه، أيكون عليه شيء أم الا؟ قال: الا أقوم على حفظ قول مالك في هذا، وأراه ضامناً، الانه أتلف مال ربِّ المال حين لم يشهد على البائم حين دفع إليه الثمن. قلت: فإن وكلت وكيلاً ودفعت إليه دنانير يشتري لي بها عبداً بعينه أو بغير عينه، فاشترى لي عبداً، فدفع إليه الثمن فجحده البائع وقال: لم آخذ الثمن، أيكون على الوكيل شيء أم الا؟ قال: لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا أيضاً، وأراه ضامناً لأنه أتلف مال ربّ المال حين لم يشهد. قلت: فإن علم ربّ المال أنه قد دفع إليه النمن بإقوار البائع عنده أو بغير للم يشهد. قلت بغير الوكيل أو لذلك، ثم جحد البائع أن يكون قبض شيئاً، يطب لربّ المال أن يغرم الوكيل أو المقارض اللمن بما أتلف عليه ماله؟ وهل يقضي له بذلك وإن كان يعلم ذلك؟ قال: نعم، يقضي له بأن يغرمه النمن ويطب له، لأنه هو الذي أتلف عليه ماله حين لم يشهد، إلا أن يدفع ذلك الوكيل بحضرة ربّ المال، فلا يكون عليه ضمان.

قال: وقال مالك في رجل دفع إلى رجل مالاً ليدفعه إلى فعلان، فقال المأمور قد دفعت المال إلى فلان الذي أمرتني أن أدفعه إليه، وجحد الرجل فقال ما دفع إلي شيئاً، قال مالك: المأمور ضامن إلا أن يأتي بالبيّنة أنه قد دفع إليه المال، لأنه أتلف على ربّ الممال ماله حين دفعه إليه بغير بيّنة، فهذا يدلّك على مسائلك في الوكالة والقراض. قال: وصالت مالكاً عن رجل أمر رجلاً أن يشتري له سلمة فاشتراها، ثم دفع رب المال ثمنها إلى المأمور بعدما اشترى المأمور السلمة، ودفعها إلى الأمر فلفع إلى المال ليدفعه إلى البائع، ثم تلف قبل أن يوصله المأمور إلى البائع، على أن على الأمر الذي اشترى له أن يغرم المال ثانية؟ قال: وذلك أن بعض المدنين قالوا: لا يغرم ربّ المال، لأنه قد دفعه إليه فضاع، وإنها هو بمنزلة ما لو اقتضى فقال مالك: يغرم الأمر ولا يغرم المامور، لأنه رسول وهو مؤتمن.

# في العاملين بالقراض لرجل واحد يبيع أحدهما من صاحبه سلعة

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً على النصف، ودفعت إلى آخر مالاً قراضاً على النصف، ودفعت إلى آخر مالاً قراضاً على النصف، فياء أحدهما سلعة من صاحبه فحاباه فيها؟ قال: لا يجوز ذلك، لأن الذي حابى إذا لم يكن فيما في يديه فضل في المال، فلا يجوز له أن يحابى في رأس المال. لأن للمحاباة حصة فيما حاباه به هذا، وإن كان هذا المحابي إنما حاباه من رأس المال فلا يجوز ذلك أيضاً، لأنه إن وضع فيما يستقبل، جبر رأس المال بذلك المال الذي حاباه فيه، ولو كان في يديه لجبر به رأس المال، وهو حين حابة لم يجعله كله لرب المال.

# في المقارض يشتري من ربّ المال سلعة

قال: وسألت مالكاً عن الرجل يدفع إلى الرجل مالاً قراضاً، فهل للعامل أن يشتري من ربّ المال سلعة إن وجدها عنده؟ قال: ما يعجبني ذلك، لانها إن صحّت من هذين الرجلين، فاخاف أن لا تصحّ من غيرهما ممّن يقارض. فلا يعجبني أن يعمل به. ووجه

ما كوه من ذلك مالك، أن يشتري المشارض من صاحب المال سلعة، وإن صبح ذلك بينهما خوفاً من أن يردّ إليه رأس ماله، ويصير إنّما قارضه بهذا العرض. قال سحنون: ذلك أصل جيد، وكل مسألة توجد من هذا النوع فردّها إلى هذه.

# في المقارض يشتري ولد ربّ المال أو والســده أو ولــد نفســه أو والــده

قلت: أرأيت إن اشترى العامل ولد ربّ المال، أو والله، أو ولد نفسه، أو والله، علم بذلك أو لم يعلم، والمعقارض معسّر أو موسر؟ قال: إن اشترى والد نفسه أو ولله نفسه وكان موسرا وقد علم، رأيت أن يعتقا عليه ويدفع إلى ربّ المال رأس ماله وربحه أن كان فيه ربع على ما قارضه، وإن لم يكن علم وكان فيهم فضل، يكون للعامل فيهم نصيب ما عتقوا عليه، وردّ إلى ربّ المال رأس ماله وربحه على ما قارضه، وإن لم يكن فيهم فضل بيعترا، وأسلم إلى ربّ المال رأس ماله ولم يعتق عليه منهم منه، وإن كان لا مال للعامل، وكان فيهم فضل بيع منهم بقدر رأس المال، وربح ربّ ألمال، ويعتى منهم منه بقدر رأس المال، وربح ربّ المال، وعتى منهم ما بقي، علم أو لم يعلم إذا لم يكن له مال. المال فدفع إلى ربّ المال ولا كان فيهم ربع دفع إلى العامل من مال صحاحب المال بقدر نصيبه على ما قارضه عليه، وإن كان قد علم المعلم والمال من مال صاحب المال والمواحد ومني المال وله مال، رأيت أن يعتقرا علي بقدر نصيبه على ما قارضه عليه، وإن كان قد علم المعلم ولم الل، رأيت أن يعتقوا عليه المتون على ربّ المال وأن قد علم عين المتون على بقدر المال، فأراه ضامناً إذا ابتاعهم بمعوقة منه، وإن كان قد علم المعلم له الل بيعوا، فاعطى ربّ المال رأس ماله وربحه وعتى منهم حصة العامل وحده. قال لم يكن له مال بيعوا، فاعطى ربّ المال رأس ماله وربحه وعتى منهم حصة العامل وحده. قال سمحت واخترت لتفسي.

# في المقارض يعتق من مال القراض عبداً

قلت: أرأيت إن اشترى العامل عبداً بمال الفراض، قيمته مثل مال الفراض أو أكثر من ذلك أو أقل، فاعتقه العامل وهو موسر أو معسّر؟ قال: لا أحفظ عن مالك فيه شيشاً، ولكن الذي حفظنا عن مالك في العامل يشتري الجارية فيطؤها فتحصل منه، أنه إن كان له مال أخذ منه قيمتها، فيجبر به رأس المال. وأما مسألتك في المتق، فإني أرى إن كان له مال أعتق عليه وغرم لربّ المال رأس ماله وربحه إن كان فيه فضل، وإن كان معدماً لا مال له، لم يجز عتقه وبيح منه بقدر رأس مال ربّ المال وربحه إن كان فيه فضل، فيحقه ويضمن نفصل، ويعتى منه نمه بالعامل. قلت: فإن أعتقه ويضمن

للعامل ربحه ، إن كان في قيمته فضل عن الثمن الذي اشترى به وهذا رأي. وقد قال غيرة : كل من جاز له أن يبيع شيئاً اطلقت له فيه يده ، فباعه من نفسه أو اعتقه ، فالأمر بالخيار . فإن أجاز فعله فقد تم عتقه ، وإن ردّ فعله لم يجز عتقه الأ المضارض، فإنه إن كان في العبد فضل، فقد عتقه للشرك الذي له فيه . قال سحنون : والأب في ابنه الصغير إذا فات العبد يعتق ، لزمته القيمة إن كان له مال ، فإن اشتراه لنفسه وكان نظراً • للده ، ثماً اعتقه ، نفذ عتقه وازمه الثمن .

# في المقارض يبتاع العبد من مال القراض فيقتل العبد عبد رجل عمداً

قلت: أرأيت إن قُبل عبد من مال المقارضة عمداً، قتله عبد رجل، أراد ربّ المال أن يقتص وقال العامل: أنا أقتل، وقال العامل: أنا أقتل، وقال الربة وقال العامل: أنا أقتل، وقال أن يتحقّر وقال العامل: أنا أقتل، وقال أن أعقو على أن أخذ المبد؟ قال: القول قول من عفا منهما على الرقة، ولا يلتف إلى من أراد القصاص، ولا أحفظ عن مالك. قلت: فمن عفا منهما على أن يأخذه، أيكون هذا العبد على القراض كما كان العبد المقتول؟ قال: نعم. وكذلك إن قتله سيده، فقيمة العبد في القراض. قلت: أرأيت إن لم يكن في العبد فضل عن رأس المال، فقال سيده: أنا أقتص، وإلى ذلك العامل؟ قال: لم أسمع من مالك فيه شيشًا،

# في المقارض والعبد المأذون له يبيعان الجارية بثمن إلى أجل ويبتاعها ربّ المال أو السيد بأقل قبل الأجل

قلت: أرأيت لو أن مقارضاً باع جارية بألف دينار إلى سنة، وقد أؤن له ربّ المال أن يبيع بالدين، فاشتراها ربّ المال بماثة دينار تقبل الأجل، أو عبداً مأفوناً له في التجارة باع سلعة بماثة دينار إلى أجل، ألسيده أن يشتريها بخمسين ديناراً نقداً قبل الأجل؟ قال: أما مسائلت هذه في العبد، فلا يأس بذلك إذا كان العبد إنما يتجر بمال نصيده، فإذا كان العبد إنما يتجر بمال نسيده، فلا يصلح، وكذلك المقارض لا خير فيه، قال مصحنون: وذلك لان العبد ماله له دون سيده، وقال غيره: ألا ترى أن العبد إذا جنى أسلم بماله، وإن اعتق تعبده ماله إلا أن يستثنيه سيده؟ وإلا ترى أن الرجل يحنث بالعتق في عيده، فلا يمثو عيدة ويبقون في أيدي عبيده، الذين اعتقوا عبداً لهم؟ أولاً ترى أن البعد ليس عليه في ماله زكاة نظائر له كثيرة.

#### الدعوى في القراض

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً، فقال المدفوع إليه: أودعتني، وقال ربّ المال: أقرضتك المال قراضاً؟ قال: القول قبول صاحب المال)، لأن مالكاً قال لي في الرجل يدفع إلى الرجل مالاً، فقال المدفوع إليه: إنما أخدته قرضاً، وقال ربّ المال: أعطيتك المال قراضاً، قال مالك: القول قول ربّ المال مع يعينه. قلت: فإن ادّعى العامل أنه قراض، وقال ربّ المال بل أبضعته معك لتعمل به لي؟ قال: القول قول ربّ المال بعد أن يحلف، وعليه للعامل إجارة مثله، إلا أن تكون إجارة مثله أكثر من نصف ربح القراض، فلا يعطى أكثر مبًا أدّعى. فإن نكل، كان القول قول العامل مع يعينه إذا كان ممّا يستعمل مثله في القراض.

قال ابن القاسم، في رجل دفع إلى صباغ ثوباً، فقال صاحبه، استودعتك، إياه ولم آمرك بالعمل، وقال الصباغ: بل استعملتيه، قال: القول قول الصباغ: وأما في القراض، فإذا قال ربّ المال هو قرض، وقال الآخر بل هو قراض، قال مالك: القول القراض، فإذا قال ربّ المال. قال القاسم: لأنه قد قال أخذت مني المال على ضمان. وقال قول ربّ المال. أخاته مئك على غير ضمان فقد أوّل بمال قبله، ويدعى أنه لا ضمان عليه، فالقول قول ربّ المال إلا أن يأتي العالم بمخرج من ذلك، قلت: أرأيت إن قال ربّ المال، لأن أنهان المناخ المناخ المناخ القول قول ربّ المال، لأن أنهان الماض مناخ يريد طرح الضمان عن نفسه أيضاً. قلت: فإن قال ربّ المال، الأن علم المال قراضاً وقال العامل: بل المال المناخ وقال العامل مدع هؤنا المعافى قلت: أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل: لله عندي الف درهم في الربح خلا يصلق. قلت: أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل: قال عندي القول قول ربّ المال. قلت نقل يلغت إلى قول هذا: أخذت مئل وأخذت منى؟ قال: لا لا

قلت: أرأيت إن اختلفا في رأس المال ـ العامل وربّ المال ـ فقال ربّ المال. رأس مالي ألفان، وقال العامل: رأس المال الف درهم؟ قال: القول قول العامل، الأنه مدّعي عليه وهو أمين. قلت: فإن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فعمل فخسر. فقلت له: قل تعديت، وإنما كنت أمرتك بالبرّ وحده، وقال العامل: لم أتعد ولم تنهني عن شيء دون شيء؟ قال: القول قول العامل. قلت: أرأيت إن قال ربّ المال: لم أقتض منك رأس مالي، وقال العامل: قد دفعته إليك وهذا الذي معي ربح؟ قال: أرى القول قول ربّ العامل البيّنة. قلت: ربّ العامل البيّنة. قلت: ولمّ ؟ والت على الثالين وخالفه ربّ ولمّ؟ وأنت تجمل القول قول العامل في الذي يدّعي أنه عمل على الثالين وخالفه ربّ

المال. فلِمَ لا تتجعلِ القول قول العامل في مسألتي؟ أنه قد دفع المال وأن هذا الذي معه ربح؟ قال: ليس من همهنا أخذته، لأن هذا المال هو رأس المال أبداً حتى يستيقن أنه قد دفع رأس المال، لأن هذا كله مال واحد، وهو مدّعي عليه حين يقول قد دفعته إليك فملا يصدّق إلاّ ببيّة

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فسافر به ثم قدم ومعه ربح ألف درهم، إلا أنه قال: أنقت من مالي مائة درهم في سفري، على أن آخذها من مال القراض، أو جاء برأس المال وحده وقال: لم أربح وقد أنفقت مائة درهم على أن أرجع بها في مال القراض؟ قال: سألت مالكاً عن هذا كله فقال لي: ذلك له وهو مصدق، وورجع بما قال: أنفقته في مال القراض إذا كان يشبه ما قال نفقة مثله. قال ابن القاسم: ولو دفع ذلك إليه وقاسمه، ثم جاء بعد ذلك يدّعي ذلك، لم يكن له شيء ولم يقبل وقوله.

# في المقارض يبدو له في أخذ ماله قبل العمل وبعده

قلت: أرأيت ما لم يعمل المقارض بالمال، أيكون لربّ المال أن يأخذ ماله؟ قال: مثالت مالكاً عن الرجل يدفع إلى الرجل المال قراضاً، ثم يريد أن يأخذه منه، قال: إذا كان المال على حاله، أخذه منه، وإن كان المقارض قند اشترى بالمال أو تجهّز بالمال يوخرج به إلى سفر، فليس لربّ المال أن يردّه. قلت: أرأيت إن كان قد مضى معه في يخرج به إلى سفر، فقال له ربّ المال: أرجع وردّ عليّ مالي وأنا أنفق عليك في رجعتك حتى تبلغ؟ قال: ليس ذلك له، لأنه قند خرج به. قلت: أرأيت إن اشترى العامل بالمال المال، بالمال اشترى، وقلت له: أردد عليّ مالي، أيكون أن أجره على بع ما يقي في يليه من السلع، وآخذ النمن في قول مالك؟ قال: ليس ذلك على ما مالك، وأكن ينه من السلع، وأخذ النمن في قول مالك؟ قال: ليس فأوقال رأس مالك، ولكن ينظر فيما في يديه من السلع، فإن رأى السلطان وجه يبع باع فأوقال رأس مالك، وكان ما يقي من الربح على ما اشترطتما، وإن لم ير السلطان وجه يم أخر السلع حتى يرى وجه يه، قلت: وما الذي تؤخّر له السلع؟ قال: السلع لها أسوق تكرى إله في إبان شرائها، وتحبس إلى إبان سوقها، فتاغ في ذلك الإبان، بمنزلة الحبوب التي تشرى في أيام الحصاد، في فيها الشترى إلى إيان نفاقها، ومثل الضحايا المتحرب التي تشرى في أيام التحود، في فعها المنترى إلى إيان نفاقها، ومثل الضحايا شترى على أيان نفاقها، ومثل الضحايا المتترى إلى إيان نفاقها، ومثل الضحايا على أيام النجر، وجاء نفاقها وما أشبهه.

قلت: فلو دفعت إلى رجل مالاً قراضاً، فبعثت إليه قبل أن يشتري بالمال شيئاً فقلت: لا تشتر بالممال شيئاً وردّه عليّ، فتعلّى فاشترى به سلمة فربح فيها؟ قـال: ما سمعت من مالك في هذا شيئاً، إلّا أني أرى أن هذا ليس بفارٌ من القراض، وأراه ضامناً

للمال والربح له. وإنما هذا بمنزلة رجل عنده وديعة، فتعدّى فـاشترى بهـا سلمة فـربح فيها. فالربح له وهو ضـامن للوديعة، وإنمـا يكون فـاراً من القراض إذا قال له: لا تشتـرٍ سلعة كذا وكذا، فذهب فاشتراها. فهذا الذي فرّ من القـراض إلى هذه السلعة التي نهاه عنها ليذهب بربح المال فجعل مالك الربح على قراضهما والوضيعة على العامل لتعديه.

# في العامل يبدو له في ترك القراض والمال على الرجال أو في السلع

قلت: فإن باع العامل أو اشترى، وقد أؤن له ربّ المال أن يبيع بالنقد وبالنسية، فاشترى وباع حتى صار جميع مال القراض ديناً على الناس وفيه وضيعة، فقال العامل لربّ المال: أنا أحيلك عليهم ولا أقتضي ولا أعمل فيه؟ قال: يجبر على ذلك، ولا لربّ المال: يقول لا أقتضي ولا أقبض، إلّا أن يرضى ربّ المال بالعحوالة، وهو قول يكون له أن يقول لا أقتضيه، أيجبر على الاقتضاء مالك: قلت: وأن كان فيه ربع وقد صار كله ديناً فقال لا أقتضيه، أيجبر على الاقتضاء في قول مالك؟ قال: نعم، إلّا أن يشاء أن يسلم جميع ذلك ويرضى بذلك ربّ المال. ولمات والمال كان المال ديناً في بلد، فأجبرته على أن يقتضيه وقد حسر فيه، أتجمل نفقته إذا سافر ليتنضيه في المال؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن اشترى سلعاً بجميع المال يرجو بها السافر، وأقاسمك بالمال يرجو المال العامل المال المال والمال يقيم على ما اشترطنا من الربع ويأبى ذلك العامل؟ قال: ذلك إلى العامل، لأنه يقول أن الوجو في هذه السلع التي يأخذها ربّ المال يقيمتها اليوم، إن ازداد فيها إذا جاءت أسواقها، لأني سعمت مالك! يقول في العامل يريد بهم ما معه، فيقول ربّ المال: أنا الماس سواء.

# في المقارض يموت أو المقارض

قلت: أرأيت إن دفعت إلى رجلين مالاً قراضاً فهلك الرجلان وقد عملا؟ قال: قال مالك في الرجل يدفع إليه المال قراضاً يعمل فيه ثم يصوت المقارض، قال: إن كان ورثه مأمونين، قبل لهم تقاضوا هذا المال، ويعوا ما يقي في يدي صاحبكم من السلم، وأنتم على الربح الذي كان لصلحبكم، وإن كانوا غير مأمونين، قانوا بأمين ثقة، ولم يكونوا مأمونين، أسلم المال الدين أو المورض وجميع مال القراض إلى ربّ المال، ولم يكن لورثة الميت من الربح قليل ولا كثير. فالذي سألت عنه، يقال لورثة المدت هذا. قلت: فإن مات ربّ المال؟

قال: فهؤلاء على قراضهم، بحال ما كانوا إن أراد الورثة ذلك، فإن أراد الورثة أخذ مالهم كانوا ما بمنزلة وصفت لك في الرجل إذا قارض رجلًا فاشترى سلعة، ثم أراد أخذ ماله، وهو قول مالك. قلت: أرأيت إن مات ربِّ المال، والمال في يد المقارض ولم يعمل به بعد؟ قال: قال مالك: لا ينبغي أن يعمل ويؤخذ منه. قلت: فإن لم يعلم العامل بموت ربِّ المال، حتى اشترى بالمال سلعة بعد موت ربِّ المال؟ قال: هو على القراض جتى يعلم بموته.

# في المقارض يموت وعنده ودائع وعليه ديون

قال: وقال مالك في رجل هلك، وقد كان أخذ مالاً قراضاً وعنده ودائم للناس، وعليه ديون ولم يوجد القراض ولا الودائم عنده بعينه، ولم يوصر بشيء، قال مالك: يتحاص أهل الودائم وأهل القراض وأهل الدين فيما ترك. ابن وهب وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج، أن عظاء بن أبي رباح قبل له: رجل كان عنده قراض لرجل فافلس. قال: للقراض هيئة ليست لما سواه، لا يحاص الغرماء بقراضه ولكن يستوفيه، وإن كان الدين الذي عليه للناس قبل القراض أو معه أو بعده؟ قال: نعم إذا لم يكن الدين في القراض. ابن وهب وقاله الليث.

#### في إقرار المريض في مرضه بالوديعة والقراض

قلت: أرأيت إن أقرّ بدين في مرضه، ثم أقرّ بوديعة أو بمال قراض بعينه بعدما أقرّ بالدين؟ قال: كلّ شيء من هذا أقرّ بعد بعينه، فلا أبالي كنان إقراره قبل الدين أو بعد الدين؟ أصحابا أولى به، لأنه لا يتّهم في هذا. وكلّ شيء من هذا أقرّ به يغير عينه، فهو والمدين سواه، وهذا رأيي، لأن مالكاً قال: إذا أقرّ بوديعة بعينها، أو بصال قراض في مرضه وعليه دين في صحته بيبتة، أن إقراره جائز بما أقرّ به، ويأخذ أهل الوديعة قرديمتهم وأهل القراض قراضهم. سحنون عن ابن وهب عن الليث بن سعد ويحيى من أيوب عن يحيى بن سعيد، نافذا في رجل كان قبله مال قراض وعليه دين، فأخذه ضرماؤه، فقال يحيى بن أيوب: قال يحيى بن

تمّ كتاب القراض من المدوّنة الكبرى وبه يتمّ الجزء الثالث، ويليـه الجزء الـرابع وأوله كتاب الأقضية.

# الفهـــرس كِتَابُ الصّرف

٣	التاخير والنظرة في الصرف
٥	التأخير في صرفُ الفلوسالتأخير في صرفُ الفلوس
	في مناجزة الصرف
٩	الحوالة في الصرف
٩	في الرجل يصرف من الرجل ديناراً عليه
١	في الرجل يدفع إلى الرجل الدراهم يصرفها ثم يقتضيها من دينه
۲	في الرجل يصرف دنانيره بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير
۲	الصرف من النصاري والعبيد
۲	في صرف الدراهم بالفلوس والفضة
	في الرجل يغتصب الدنانير فيصرفها قبل أن يقبضها
٣	في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يِلقاه فيصرفها منه وهي في بيته
	في الرجل يبتاع الثوب بدينار إلا درهماً
	في الرجل يبتاع السلعة بخمسة دنانير إلا درهماً أو درهمين فيدفع أربعة ويحبس
٧	دينارأ حتى يدفع إليه الدرهم ويأخذ الدينار
۸	في الرجل يبتاع الورق والعروض بالذهب
١٩	في الصرف والبيع
١٩	في الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلعة
٠.	ن النم بمالية بالنم بمالية بالنم

٦٦٦ فهرس الجزء الثالث

في الميراث يباع فيـه الحلي من الذهب والفضـة فيمن يزيـد فيشتريـه بعض الورثـة
او غيرهم ويكتب عليه الثمن
في بيع السيف المفضض بالفضة إلى أجل
ني الرجل يبتاع إبريق الفضة بدنانير ودراهم ثم تستحق الدراهم٢٤
في الرجل يبتاع الدراهم بدنانير ونقد دنانير البلد مختلف
في الرجل يصرف بعض دينار أو يصرف في رجلين٢٦
في الرجل يصرف الدينار دراهم فيقبضها ثم يرجع إليه فيستزيده في بعض الصرف
فيُسزيله
في الرجل يكون له على الرجل دراهم ديناً إلى أجل فيسريد أن يصرفها
منَّه بدينار نقداً٢٧
في الرجل يصرف بدينار دراهم فيجدها ذيوفًا فيرضاها ولا يردّها
في الرجل يصوف الدنانير من الرجل بدراهم فلما وجب الصرف سألني الرجل أن
ي أقرضه الدنانير فيدفعها إليه أو يقومان من مجلسهما فيتوازنان في مجلس آخر ٢٩
في قليل الصرف وكثيره بالدنانير
فَى بِيعَ الفضة بالذهب جزافاً
في السرجل يتسلف الـدراهم بــوزن وعــدد فيقضي بــوزن أقـــل أو أكثــر وبعــدد أقــل
أو أكثر
في الرجل يقرض الرجل الدراهم يزيدية فيأتيه بمحمدية فيأبى أن يأخذها
في الرجل يتسلف الدراهم فيقضي أوزن أو أكثر
فيُّ اقتضاء المجموعة من القائمة
ما جاء في البدل
في المراطلة
في الرجّل يقول له: عليّ الدينار فيقضيه مني مقطعاً
في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة
فيُّ رجل اقتضى فلوساً ففسدت أو دراهم فطرحت
في الاشتراء بالدانق والدانقين والثلث والنصف من الذهب والورق ١٠
كتاب السلم الأول
تسليف السلع بعضها في بعض
التسليف في حائط بعينه
التسليف في الفاكهة

	التسليف في أسل أغزام رأى إنها وأم الفوا وألا إذا
	التسليف في نسل أغنام بأعيانها وأصوافها وألبانها
۰۹	
	التسليف في زرع أرض بعينها أو حديد معدن بع
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٦٤	التسليف في أصناف الطعام صبرًا صفقة واحدة .
٦٥	
٦٥	التسليف في الزؤوس والأكارع
77	
٧٢٧	
٦٨	
74	
	لتسليف في الجلود والرقوق والقراطيس
٦٨	
79	
	ي لتسليف في نصول السيوف والسكاكين
٧٠	
والفضه	ي تسليف الفلوس في الطعام والنحاش والفلوس
	سليف الحديد والصوف والكتان
٧٣	
V£	
٧٥	سليف الطعام في الطعام والعروض
٧٦	ي الرجل يسلف الطعام في الطعام
γγ	
v9	سلف في السلعة في غير إبانها تقبض في إبانها.
	لرجل يسلف الرجل في الطعام المضمون إلى الأ
بل أن يقبضه البائع٨٠	ي المسلم إليه يصيب برأس المال عيباً أو يتلف ة
طعام أو غيره ٨٠	ي مسلم وي يعديب براس العان عيب او يست بمن كان له على رجل دين فأمره أن يسلم له في
طعام او غیره	يس في من على معرف أن يستم ما عني ا
	بمئن يسلف في طعمام إلى أجمل فسأخمذ فو ع طعاماً إلى أجل
۸۲	ع طعاماً إلى أجل

# كِتَابُ السلم الثاني

في الرجل يسلف في الطعام سلفاً فأسدا فيريد أن ياخد راس ماله تمرا
او طعاماً او يصالحه على أن يؤخره برأس ماله
<ul> <li>في التسليف إلى غير أجل أو يقدم بعض رأس المال ويؤخر بعضه</li> </ul>
في السلف الفاسد
القَضاء في التسليف
في الرجلُّ يسلف ببلد ويشترط أن يقضي بآخر
في الرجل يسلف في الطعام إلى أجل فقضى قبل محل الأجل٩٢
الدعوي في السلف
في المبتماعين يدّعي أحمدهما حملالًا والأخر حراماً أو يمأتي أحمدهما
بما لا يشبه
الدعوى في التسليف ٩٥
ما جاء في الوكالة
في وكالةُ الذَّمِّيُّ والعبد
في وكالة العبد ووكالة الوكيل
في تعدّى الوكيل
ب في الرجل يـوكل الـرجـل يبتـاع لـه طعـامـاً فيفعـل ثم يـانتي الأمـر ليقبضـه فيـأبى
البائع أن يدفع ذلك إليه
الرهن في التسليف
الكفالة في السلم
نصب على السلف رجـالاً في ثــوب إلـى أجــل ثم يــأتــيــه قبــل الأجــل أو بعده فيزيده على أن يجعله أتمّ وأجود من صفه أو من غير صفه
بعده فيزيده على أن يجعله أتمّ وأجود من صنفه أو من غير صنفه
في السلف في الثياب
ي في السرجل يسلّم في السطعام إلى أجل ثم يسزيد المسلّم إليه المسلف في
طعامه إلى الأجل أو أبعد
الإقالة في الصرف
الإقالة في الطعام
ي ب كِتَابُ السلم الثالث
إقالة المريض
وقاقه الحريص في الرجل يسلف الجارية في طعام فتلد أولاداً ثم يستقيله فيقيله

۲۳	في الرجل يبيع السلعة وينتقد ثمنها ثم يستقيله فأقاله وأخّر الثمن
۲٤	في الرجل يسلف الثوب في الطعام إلى أجل ثم استقاله قبل الأجل فأقاله
	في رجل يسلف في ثياب موصوفة إلى أجل فلما حلَّ الأجل استقاله فأقاله
۲٤	من النصف على أن يأخذ النصف الأخر
	في السرجل يسلف شوباً في حياوان إلى أجل فإذا حلّ الأجل أو لم
	يحـل أقـالــه فـأخــذ الثـوب بعينــه وزيـادة ثــوب معــه من صنفــه أو من غيــر
40	صنفه على أن أقاله من الحيوان
	في الرجل يبتاع العبدين صفقة واحدة كل واحد بعشـرة دراهم واستقال من أحــدهـما
۲٦	على أن يكون له الآخر بأحد عشرة درهماً
	في السرجل يبتاع السلعة أو السطعام فيشسرك فيهما رجملًا قبل أن ينقم أو
۲٦	بعدما نقد
	في النذي يبتاع السلعة أو الطعام كيلًا بنقد فيشرك رجلًا قبل أن يكتال
177	الطعام أو يقبض السلعة
۲۸	في الرجل يبتاع الطعام بنقد فيشــرك.فيه رجلًا بثمن إلى أجل
۲۸	في الرجل يبتاع السلعة ويشرك فيها رجلًا فِتتلف قبل أن يقبضها
۲۸	في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلًا ولا يسمّي شركته
14	ما جاء في الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلًا على أن ينقد عنه
149	ما جاء في التوليةما جاء في التولية
۱۳۱	في بيع زريعة البقول قبل أن تستوفى
۳۲	في بيع التابل قبل أن يستوفى
۱۳۲	في بيع الماء قبل أن يستوفيفي
	في السرجل يكاتب عبده بطعام إلى أجل فيسريد أن يبيعه منه. أو من
۱۳۱	غيره قبل أن يستوفيهغيره قبل أن يستوفيه
۱۳۱	في الرجل يكتري على الحمولة بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه
۱۳۲	
۱۳٤	ما جاء في بيع الطعام يُشترى جزافاً قبل أن يستوفى
	ما جاء في الرجل يصالح من دم عمد على طعام فيريد أن يبيعه
۱۳۵	قبل أن يستوفيه
	في السرجل يبتاع الطعمام بعينمه أو بغيسر عينمه فيسريمد أن يبيعمه قبسل أن
۱۳۵	

٣٦	ما جاء في الرجل يبيع الطعام بعينه كيلًا ثم يستهلكه
٣٩	في الرجل يبتاع الطعام جزافاً فيستلف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع
٤٠	بيع الطعام قبل أن يستوفى
٤١	
٤٢	
٤٣	فيّ الاقتضاء من الطعام طعاماً
٤٥	في بيع التمر والرطب في رؤوس النخل بالحنطة
٥٤	في بيع الطعام بالطعام غَائبًا بحاضر
٤٦	ما جاء في الرطب بالبسر والبسر بالنوى
٤٧	مة جاء في اللحم بالحيوان
٤٨	في بيع الشاة بالطعام إلى أجل
٤٨	في اللَّحم بالدواب والسُّباع إلى أجل
٤٨	في اللبن المضروب بالحليب
	في بيع السمن بالشاة اللبون والشاة غير اللبـون بالجبن وبـالسمن إلى أجل وبـاللبن
٤٩	والصيوف
٤٩	في بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم
۰٥	في الزيتون بالزيت والعصير بالعنب
۰٥	ما جاء في ربِّ التمر بالتمر وركب السكر بالسكر
۰٥	ما جاء في الخل بالخل
۰٥	ما جاء في خل التمر بالتمر
۰٥	في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة
۲٥	في الحنطة المبلولة بالمقلوة والمبلولة
۳٥	في الحنطة المبلولة بالقطاني
2 0	ما جاء في اللحم باللحمما جاء في اللحم باللحم
٧٥	ما جاء في البقول والفواكه بعضها في بعض
۷٥	ما جاء في الطعام بعضه ببعضما جاء في الطعام بعضه ببعض
٧٥	في الصبرة بالصبرة والإردب بالإردب
۸	في الفلوس بالفلوس
٩	الحديد بالحديد

# كِتَابُ الأجال

قبـل الأجـل خمسـة أثـواب	في الرِّجل يسلف دابـة في عشـرة أثـواب فـأخـذ منــه
ا بقيا	وبرذونأ أو خمسة أثواب وسلعة غير البرذون ويضع عندم
إلى أجــل شهــر عـلى أن	في رجل باع عبده من رجل بعشرة دنانير
٠٠٠٠ ۸٦٨	باعه الأخر عبده بعشرة دنانير
سل فسإذا حسلٌ أخسذ بسه	في السرجـل يكــون لـه على الــرجـل الــدين إلى أح
١٧٠	سلعة ببعض الثمن على أن يؤخره ببقيته إلى أجل
إلى أجــل فيكتــري منــه	في السرجل يكون له السدين الحال على رجل أو
۱۷۰	به داره سنة أو عبده
إلى أجـل فيلقاه قبـل الأجل	في الرجل يسلف الرجل الدنانير في طعام محمولة
١٧٣	نيسأله أن يجعلها في سمراء إلى الأجل بعينه
177	ني البيع والسلف إذا وقع
١٧٤ ٤٧١	ني السلف الذي يجر منفعة
	لى رجل استقرض إرِدبا من قمح ثم أقرضه رجلًا بكيله أ
) أو غيره ١٧٧	ي رجل أقرض رجلًا طعاماً ثم باعه قبل أن يقبضه بطعا
ة أو حاضرة١٧٨	ي رجل أقرض رجلًا دنانير ثم اشترى بها منه سلعة غائبًا
179	رض العروض والحيوان
179	ىدية المديان
ىبز التنّور ١٨٠	ي رجل استقرض رجلًا خبزاً من خبز الفرن برطل من ح ي رجل استقرض حنطة فلما حلَّ الأجل اشترى طعاماً
لقال لصـاحبه: اقتضهـا في	ي رجل استقرض حنطة فلما حلَّ الأجل اشترى طعاماً ﴿
١٨٠	فنظــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
أخر	ي رجل أقرض رجلًا ديناراً أو طعاماً على أن يوفيه ببلد
1.1	ضاء من سلفين حلِّ أجلهما أو أحدهما أو لم يحلُّ
	كِتَابُ البيوع الفاسدة
1.0	بيوع الفاسدة
١٨٨	ي اشتراء القصيل والقرط واشتراط خلفته ِ
	ي الرجل يشتري ما أطعمت المقثأة شهراً أو شرطين في
نخذها أُمّ ولد١٩١	ي الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو الجارية على أن يا
و إلى أجــل فيبتــاع منـــه	ي السرجل يكسون له على السرجال السدين حسالًا ا
197	I sent the state of the state of the sent the se
141	لمعة بعينها فيفترقا قبل أن يقبضها

في الرجل يبتاع السلعة بدين فيفترقا قبل أن يقبض السلعة
في الرجل يبتاع السلعة بقيمتها أو بحكمهما أو بحكم غيرهما
في اشتراء الآبق وضمانه
في بيع المعادن
في بيع الإبل والبقر والعوادي
في البيع إلى الحصاد والدراس والعطاء
فيُّ بيع الحيَّتان في الأجام والزيت قبل أن يعصر
في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة
اشْتراء الصبرة على الكيل فوجدها تنقص
في الرجلين يجمعان السلعتين لهما فيبيعانهما صفقة واحدة
في البيع على الحميل بعينه والبيع على الـرهن بعينه وبغيـر عينه ومــا يخـاف
فيه الخلابة
في الذريعة والخلابة
فيمن باع سلعة فإن لم يأتِ بالنقد فلا بيع بينهما
في المريض يبيع من بعض ورثته
في بيع الأب على ابنته البكر
اشْتراء الأمة لها الولد الصغير
كِتَابُ البيمين بالخيار
في رجل اشترى بطيخاً أو قثاء أو فاكهة على أنه بالخيار
فيمن اشترى سلعة من رجل على أن أحدهما بالخيار فمات الذي لـه الخيار
في أيام الحيار هل يكون ورثته كذلك٢٠٨
في الرَّجل يكون له الخيار ثم يغمى عليه في أيام الخيار
في الرجل يبيع السلعة من الرجل فيلقاه بعد ذلك فيجعل أحدهما للآخر الخيار ٢١٢
في المكاتب يبتاع السلعة على أنه بالخيار فيعجز في أيام الخيار٢١٣
في الرجل ببيع السلعة على أن أخاه أو رجلًا أجنبياً بالخيار أو يشتريها
لرجل على أنه بالخيار
في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمبتاع بالخيار
في الرجل يبيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار فيختـار أحدهمـا الردّ والآخـر
ي وبان يل

و	في الرجل يبتاع الجارية على أنه بـالخيار ثـلاثـاً فيختـار الـردّ والبـائـع غـائب أ
۲۱٤ .	يطؤها أو يدبرها أو يرهنها وما أشبه ذلك
۲۱٦ .	في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار
۲۱۷ .	في الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيعتقها البائع في أيام الخيار
۲۱۷ .	في الرجل يبتاع السلعة أو الطعام على أنه بالخيار إذا نظر إليه
۲۱۸ .	في الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيصيبها عيب في أيام الخيار
í.	في الــرجــل يشتـــري الخــادم على أنـــه بــالخيــــار فتلد عنــده أو تجــرح أو عبــد
۲۲۰ .	فيقتل العبد رجلًافيقتل العبد رجلًا
111	في الرجل اشترى ثوباً فأعطى ثوبين يختار أحدهما فضاعا أو أحدهما
111	في البيعين بالخيار ما لم يفترقا
۲۲۳ .	الخيار في الصرفالخيار في الصرف
171	في الرجل يشتري السلعتين على أنه بالخيار يختار إحداهما وقد وجبت له
	في السرجــل يبتــاع السلعــة كلهــا كــل إردب أو ثـــوب أو شـــاة بـــدينـــار علم
111.	انه بالخيار ثلاثاانه بالخيار ثلاثا
	في الرجـل يـأخـذ من الـرجـل السلعـة على أنـه بـالخيـار ثـلاثـاً فيتلف منـه قبــا
777.	ان يختار
<b>YYA</b> .	النقد في بيع الخيار
۲۳۰ .	الدعوى في بيع الخيار
J	في السرجل يبيسع العبد وبــه العيب ولا يبينــه ثم يــأتيــه فيعلمــه أن بــالعبــا
۲۳۱ .	عيبًا ويقول: إن شئت فحد وإن شئت فدع
	في الرجـل يبتـاع السلعـة على أنـه بـالخيـار ثـلاثـة أيـام فـلا يـردّهـا حتى تمضي
۲۳۲ .	ايام الخيار
. 444	ني الخيار إلى غير أجل
۲ <b>۳۳</b> .	في الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثني أن يختار ثمر أربع نخلات أو خمسة
	ني الرجل يشتري من الرجل من حائطه ثمر أربع نخلات يختارها أو مز المراه ألم
۲ <b>۳۳</b> .	ليابه ثوباً أو من غنمه شاة يختارها
	كِتَابُ المرابحة
۲۳۸ .	ما لا يحسب في المرابحة مما يحسب
۲۳۸ .	في المرابحة
189 .	فيمن رقم سلعة ثم باعها مرابحة

ع٧٤ فهرس الجزء الثالث

فيمن باع سلعة فأصابها عنده عيب ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها مرابحة
فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة فحالت أسواقها ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة بدين إلى أجل أيجوز له أن يبيعها مرابحة بنقد
فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم أخّر بالثمن ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوز عنه في النقد ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة بثمن فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الشمن أو وهب سلعة ثم ورثها ثم
باعها مرابحة
فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الأخر ثم باعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة
فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها بأقسل من الثمن أو أكشر
ثم أراد بيعها مرابحةث
السلعة بين الرجلين يبيعانها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة
فيمن ابتاع سلعة فباعها مرابحة أو ولاها أو أشرك فيها ثم وضع عنه
بائعها من ثمنها
فيمن باع سلعة مرابحة فزاد في ثمنها أو نقص
في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة
في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مرابحة
فيمن ابتاع جارية فوطئها فباعها مرابحة
في الرجل يبتاع الجارية ثم يزوّجها ثم يبيعها مرابحة
كتَابُ الغـــر ر
في اشتراء سلعة غائبة قد رآها أو وصفت له أيكون له الخيار إذا رآها
عي السواء ملعة غائبة قد رآها أو وصفت ك يوود المدير إلى المتسرط الصفقة ثم تموت
الله امة قال محدد الصفقة

الدعوى على بيع البرنامج
البيع على البرنامج
اشتراء الغائب
في اشتراء سلعة غائبة قد رآها أو وصفت له فيريد أن ينقد فيها
أو يبيعها من صاحبها قبل أن يستوفيها أو من غيره
الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة
في الرجل يشتري طريقاً في دار رجل
اشتراء عمود إنسان أو جفن سيفه بلا حلية
باع عشرة أذرع من هواء هو له
باع سکنی دار أسکنها سنین
اشتراء سِلعة إلى الأجل البعيد
باع داراً واشترط سكناها سنة
في الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهراً
في الرجـل يكـون لـه على الـرجـلِ الـدينِ العـرض إلى أجــل فيبيعـه من رجــل
بدنانير أو بدراهم فيصيب فيها نحاساً أو زيوفاً فيرد أينقض البيع ٢٦٧
الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر
ما جاء فيمن أوقف سلعة له ثم قال: لم أرد البيع
بيع السمن والعسل كيلًا أو وزناً في الظروف ثم توزن الظروف بعد ذلك
لرجل يبيع الوديعة بغير إذن صاحبها ثم يرثها
يع العبد وله مال عين وعرض وناض وآجل بماله بذهب إلى أجل
كِتَابِ الوكـــالات
لدعوى في بيع الوكيل السلعة
لوكيل في السُّلم أو غيره ياخذ رهناً أو ياخذ حميلًا فيضيع عنده وقد علم
4 الأمر أو لم يعلم
عوى الوكيل
قالة الوكيل وتأخيره
ي رجل وكن رجلاً بيتاع له سلعة والثمن من عند الوكيل ففعل وأمسك رجلاً بيتاع له سلعة والثمن من عند الوكيل ففعل وأمسك
متى يأخذ له ذلك
ي رجـل وكّل رجـلًا يرهن لـه ويأتيـه بالسلف فـادّعي الأمـر أنـه أمـره بـاقـل ممـا
ال المأمور وادَّعي أنه لم يقبل منه الدراهم وقال المأمور: قد دفعتها إليه

۲۸۳	ي الرجل يوكل الرجل يبتاع له سلعة بدين له عليه
	كِتَابُ العسرايا
3.47	ا جاء في العرايا
110	ي عرية النخل وليس فيها ثمر
777	ي عربية من غير الذي أعراها
7.1	ي العربية يبيعها صاحبها ثم يشتريها الذي أعراها
۲۸۷	ي العربية تُباع بغير صنفها من التمر أو البسر أو الرطب
'AY	ي العري ليشتري بعض عريته
	ي مسعوبي يستري بالمسلم و . ي الرجل يعري أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها
٩٨١	ي عربي يوري من حوائط له ثم يريد شراءها
۱۸۹	ي عربين ـ ري لل واحداً
۸٩	ي عربة الفاكهة الرطبة والبقول
	ي عادياً بي منحة الإبل والبقر والغنم
۹١	ي المعري يموت ولم يقبض المعرى عريته
۹۲	ني ذكاة العرابا وسقيها
9 4	ي ريح لـ
93	ي اشتراء العرية بخرصها ببرني أو بتمر من حائط آخر
	كِتَابُ التجارة إلى أرض العدو
٩ ٤	با جاء في التجارة إلى أرض العدوّ
٩ ٤	ن بهاء على النجارة إلى الحرب والذمّة بالدنانير والدراهم المنقوشة
۹ ٤	بي المسلوم على المسلم والحربي وبيع المجوسي من النصراني
90	عي عرب بين مسلم الخمر
90	في بيع الذمّيّ أرض الصلح
٩٧.	ي بيع الذمّيّ أرض العنوة
٩٨.	يي على المتراء أولاد أهل الصلح
۹٨.	ي الاشتراء من أهل الحرب أولادهم إذا نزلوا بأمان
۹٩.	في اشتراء النصراني المسلم
۹٩.	في اشتراء أولاد أهل الصلح وأخذهم منهم في صلحهم
۹٩.	في النصراني يبيع العبد على أنه بالخيار ثلاثاً فاسلم العبد في أيام الخيار

177	فهرس الجزء الثالث

• •	ما جاء في عبد النصراني يسلم
٠١	في عبد النصراني يسلم فيرهنه سيده أو يهبه
٠١	في هبة العبد المسلم للنصراني
٠١	في التفرقة بين الأم وولدها في البيع
٠٢	الجمع بين الْأم وولدها في البيع
٤٠	في الرجل يهب ولد أمته لرجل أجنبي
• 0	باب في ولد الأمة الصغير يجني جناية
۰ ۵	في الرجل يبتاع الأمة وولدها فيجد بأحدهما عيباً
۰،	في الرجل يبتاع نصف الأمة ٍ ونصف ولدها
	باب في الرجل تكون لهُ الأمة وولـدهـا فيعتق أحـدهمـا أو يـدبـره دون الآخـر
٠٦	أو باع أحدهما نصيبه دون الآخر
٠٧	في الرجل يبتاع الأمة ويبتاع عبده الولد
٠٧	في الرجل يوصي بأمته لرجل وولدها لآخر
٠٧	في الرجل يبتاع الأمة على أنه بالخيار ثلاثاً ثم يبتاع ولدها في أيام الخيار
٠,	في النصراني يسلم وله أولاد صغار
۰,	في النصراني يسلم وله أسلاف من ربا
۰۹	في بِيع الشاة المصراة
11	باب في بيع ماء الأنهار
11	في بيع شرب اليوم
۲1	ني بيع ماء مواجل السماء وبئر الزرع وبئر الماشية
11	ما جاء في الحكرة
۱٤	البيع بسعر فلان وسعر فلان
	فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى داراً أو ثوباً كل مدي أو ذراع
۴۱٤	كذا وكذا
10	ني بيع الشاة والاستنثناء منها
	نيمن بـاع من لحم شاتــه أرطــالاً قبــل أن يــذبحهــا أو بــاع شــاتــه واستثنى
۲۱۷	ىن لحمها أرطالا مسماة
	في الرجل يدعي على الرجل فيصالحه من دعواه على عشرة أرطال من لحم
۴۱۸	الماة بعينها
۴۱۸	ي اشتراء اللبن في ضروع الغنم

في الرجل يكتري البقرة يحرث عليها وهي حلوب فيشترط حلابها
في الرجل يشتري الجلجلان على أن عليه عصره والقمح على أن عليه طحنه ٣٢٠
پ ، ق
في العبد يشتِرِي ويدلس فيه بعيب ويحدث فيه عيب آخر
في الرجل يشتري العبدين صفقة واحدة فيموت أحدهما ويجد بالآخر عيباً ٣٢٣
الرجل يشتري السلعة فتموت عنده أو ظهر منها على عيب٢٤
في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب لم يعلمه حتى باعها ثم تردّ عليه YV
في الرجل يبتاع الأمة فتَلِد أولاداً ثم يجد بها عيباً
في الرجل يبتاع الجارية ثم يبيعها أحدهما من صاحبه ثم يظهر على عيب ١٣٩٠
في الرجل ببتاع الجارية على جنس فيصيبها على جنس آخر
في الرجل يبتاع العبد وبه عيب فيفوت عنده بموت أو بعيب مفسد ٢٩
في الرجل يبتاع العبد بيعاً فاسداً ثم يعتقه قبل أن يقبضه٣٤
في الرجل يبتاع العبد فيجد به عيباً فيريد ردّه وبائعه غائب٣٧
في الرجل يبتاع الجارية بيعاً فاسداً فتفوت عند المشتري بعيب٣٨
ي في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب ٣٩
ي في الرجل يبتاع الجارية من الرجل فتلد أولاداً ثم تموت الأم وينظهر المشتري
على عيب كان بالجارية
في المكاتب يبتاع أو يبيع العبد فيعجز المكاتب ويجـد السيد بـالِعبد عيبــاً والمأذون
له في التجارة ببتاع العبد ثم يحجر عليه ثم يجد السيد بالعبد عيباً
في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلعة يأخذها منه
عي عربين يبيع جب من حسد بسعت يا عسم فيمن اشترى داراً أو حيواناً فأصاب بها عيباً
نيمان المسرى دارا الوحيون فاعلم به عليه في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم يدعي بعدما باعه أن به عيباً
في الرجلين يبتاعـان العبد فيجـدان به عيبـاً فيريـد أحدهـمـا أن يـرد ويـاُبي الآخـر الا أن تمسك
.5. (
الرجل يشتري العبد أو الجارية فيجدهما أولاد زنا
في السرجــل يبتــاع السلعــة وبهــا العيب لم يعلم لــه ولا يعلم بــه حتى
يذهب العيب ثم يريد ردّها
في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بالمائة سلِّعة أخرى فيجد بها عيباً ٥٠
في الرجل بنتاع السلع الكثيرة ثم يجد ببعضها عيباً

٥٣	في الرجل يبتاع النخل فيأكل ثمرتها ثم يجد عيباً
٥٣	في الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها يالعيب وقد علمه
٥٧	في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم يعلم به
٥٧	ما جاء في الخشب والبيض والراتج والقثاء يوجد به عيب
٥٨	في الرقيق والحيوان يجد بهم المشتري العيب دلسه البائع أو لم يدلسه
٥٨	في الرجل يبتاع الجارية فيقرِّها عنده وتشب ثم يجد بها عيباً
	في الرجل يبتاع الجارية ثم يبيعها من بالعها أو غيره ثم يعلم بعد ذلك
٥٩	بعيب كان يدلسه به البائع
٥٩	في الرجل يبتاع الخفّين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيباً
٦.	في الرجل يبتاع النخل أو الحيوان فيغتلهم ثم يصيب بهم غيباً
٦١	في الرجل يتبرأ من دبر أو عيب فرج أو كي فيوجد أشنع مما يبترا منه
٦,٣	في الرجل يبتاع السلعة ثم يأتي مشتريها بعد ذلك فيتبرأ إليه من عيوبها
۲٦٤	هي عهدة الثلاثة
٠٦٦	ما جاء في بيع البراءة
٦v	في تفسير بيع البراءةفي
'٦٩	في عهدة بيع مال المفلسفي
٧.	في عهدة بيح المأمور ببيع السلعة والقاضي والوصي
۲۷۱	الوجل يشتري السلعة لرجل أمره باشترائها فيعلم البائع أنه يشتريها لفلان
۲۷۲	ما جاء في عهدة السُّنَّةما
	1216 150
	كِتَابُ الصَّلَـح
	رسم فيما جاء في الرجل يشتري العبد أو غيره فيصيب به العيب فيصالح النائع من عبه
<b>"</b> V 0	
	رسم في الرجل يبيع الطوق فيجد المشتري به عيباً فيصالحه المشتري على أن
٣٧٦	زاده الباثع دنانير أو دراهم أو عروضاً
"'	
٩٧٩	
۲۸٦	
۲۸۱	
۲۸,	ني الصلح من جناية عمد على ثمر لم يبد صلاحه

- ۱۸۰ فهرس الجزء الثالث

	رسم في رجل صالح رجلًا على إنكار ثم أصاب الملدّعي بينة أو أقرّ له
۳۸۷	المنكر بعد الصلح
۳۸۸	في الصلح باللحم
	ي رسم في رجل استهلك لرجل بعيراً أو طعاماً فصالحه على بعير مثله أو
۳۸۸	طعام مثله إلى أجل
٣٨٨	صلح الاستهلاك
	رسم فيمن أوصى لـرجـل بمـا في بـطن أمتـه أو بخـدمـة عبـد أو بسكني دار
۳۸۹	
	اوعمه لحل فاراد الورده ال يصالحوه
۳۸۹	او دنانير أو عروض إلى أجل
	رسم في رجل غصب رجلًا عبداً فأبق العبد من الغاصب فصالحه السيد على
۳9.	دیانہ او دراهیم او غروضیدیانہ
	في الرجل يصالح من موضحة خطأ ومن موضحة عمداً بشقص من دار هـل عليه
14.	شـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	في الرجل يشتري العبد فيجـد به عيبـاً فينكر البـائع ثم يصـطلحان من دعـواهمــا 
171	على مالعلى المالية
	في الرجل يبيع العبد إلى أجل ثم يأتيه فيصالحه من كل عيب في العبـــد
797	على دراهم يدفعها إليهعلى دراهم يدفعها إليه.
	في الرجل يكون له الدين على الرجل فيصالحه عليه رجل ولا يقول له: أنا
۲ ۹۳	ضَّامن أيكُون ضامنًا ويجب عليه الصلح
	في الرجل يكـون له على الـرجل ألف درهم فيصـالحه على مـاثة درهم ثم يفتـرقان - المناد الله الله الـرجل ألف درهم فيصـالحه على مـاثة درهم ثم يفتـرقان
	س ويبسه في الرجل يكون له على الرجل الدين من تسليف فيصالحه على رأس ماله منة قان قل أن يقف
	ني الرجل يكون له على الرجل ألف درهم ديناً جياداً فيصالح على أن يأخذ
747	مكانها زيوفا أو مبهرجة
	في الرجل يكون له على الرجل الدين فيجحده إياه فيصالحه منه على عبـد فيريـد
۳۹۳	ي و.بيء مرابحةأن يبيعه مرابحة
	 افي الرجل يكون له على الرجل مائة إردب قمح من قرض فيصالحه من ذلك علم مائة درهم فدفع اله خمسين ويفترقان قبل أن يقيض الخمسين
۴۹ ٤	على مائة درهم فندفع البه خمسين و يفترقان قبل أن يقيض الخمسين

ني الرجل يكون له على الرجل إردب حنطة وعشرة دراهم فيصالحه من ذلـك على حدى م م درد أ	,
عد حسر درهما ۱۹۵۰	•
في الرجل يكون له على الرجل مائة درهم ومائة دينار حالة فيصالحه من	ف
.لك على ماثة دينار ودرهم ٥٥	ذ
ي الرجل يدّعي قبل الرجل الدنانير فيصالحه على ماثة درهم فينقده خمسين درهماً	ف
م يتفرقان قبل أن ينقده الخمسين الأخرى٩٦	ث
ي الرجل يصالح غريمه من دين له عليه لا يدري كــم هو ٩٦	فج
ي الرجل يـدّعي قبل الـرجل حقاً فيصالحه على ثـوب ويشتـرط عليـه صبغـه او	فح
صالحه على عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أربعة	يد
ي السرجل يكسون لـه على السرجـل ألف درهم قــد حلت فيقــول اشهــدوا إن	فح
عطاني مائة عند المحل فالتسعمائة له وإلا فالألف كلها عليه	٦ţ
ب الرجل يكون له على الـرجل مـائة دينـار ومائـة درهم حالـة فيصالحـه من ذلك	فح
لمى مائة درهم وعشرة دراهم على أن يعجل له العشرة ويؤخره بالمائة إلى أجل ٩٧	2
كِتَابُ تضمين الصناء	
قضاء في تضمين الحائك إذا تعدّى	ال
قضاء في تضمين الصناع ٩٩-	اك
تمضاء في تضمين الصناع ما أفسد أُجراؤهم	الن
تضاء في تضمين الخباز إذا احترق الخبز	الف
نضاء في الصباغ يخطىء فيصبغ الثوب غير ما أمر به	الة
نضاء في القصار يخطىء بثوب رجل فيدفعه إلى رجل آخـر فيقطعـه المدفـوع إليه	الة
محيطه ولا يعلم تم يعلم فيريد صاحبه أن ياخده	ريا
نضاء في الرجل يشتري الثوب فيخطىء البائع فيعطيه غير ثوبه فيقطعه ويخيطه ولا	الق
لم بذلك ثم يعلم بذلك	بعا
ضاء في الخياط والصراف يغيران من أنفسهما ٤٠٣	لق
ضاء في ترك تضمين الصناع ما يتلف بأيديهم إذا أقاموا عليه البيّنة ٣٠٠	لق
ضاء في دعوى الصناع	لق
دعوى المتبايعين	
الرجل يريد أن يفتح في جداره كوَّةً أو باباً	ي
النفقة على اليتيم والملقوط	ي
ضاء في الملقوط	قد

فيمن يهب لرجل لحم شاته ولأخر جلدها فيغفل عنها حتى تنتج
فيمن يهب لرجل لحم شاته ولأخر جلدها فيريد صاحب لحمها أن يستحبيها
ويقول: أدفع لك قيمة الجلد أو جلداً مثله ويأبى الآخر إلاّ الذبح
في رجل يختلط له دينار في مائة دينار لرجل
في البازي ينفلت والنحل تخرج من جبح هذا إلى جبح هذا
في الحكم بين أهل الذمة وتظالمهم في البيع والشراء
في الرجل يقع له رطل زيت في زقٌ زنبق لرجل
في الرجل يعترف الدابة والعبد والعروض في يدي رجل
كِتَابُ النجعل والإجارة
في السلف والإجارة
في الرجل يستأجر الرجل على أن يطحن له إردباً من قمح بدرهم ويقفيز من
دقية. مما يخرج منها ويسلخ له شاة بدرهم ويرطل من لحمها ١٨٠٠
الرجل بقول للخياط: إن خطت لي ثوبي اليوم فبدرهم وإن خطته غداً فأحدك نصف دهم
في الرجل يدفع الجلود أو الغزل أو الدابة أو السفينة إلى الرجل على النصف ٤٣٠
في الطعام والغنم والغزل يكون بين الرجلين فيستأجر أحدهما صاحبـه على حمله
من حالفنال على النصف
يانا تأجيلا حاشه أعل أن سعله ثوبا وله درهم ١٠٠٠ ٢١٠٠
<ul> <li>ألحا يستأجر البناء على بنبان داره وعلى البناء الأجر والجص</li> </ul>
في الرجال يستاجر حافتي بهريبي فعيه وتسريق ربس عي
داره ومسيّل مصب مرحاض
الإجارات الكثيرة في صفقة واحدة لا يسمى لكل واحدة إجارة بعينها ومسيال ميزاب
ماء في دار رجل
ف هي دار رجلي
ة احارة الثاب والحل
مي إيارة البكيال والميزان
∼ راب في إجارة المعلم
في إجارة تعليم معلّمي الصناعات

٤٣١	في إجارة معلّم الشعر وكتابته
٤٣١	في إجارة قيام رمضان والمؤذنين
۲۳3	في إجارة دفاتر الشعر أو الغناء
٤٣٢	باب في إجارة الدفاف في العرس
	باب في الإجارة في القتل والأدب
٤٣٣	في إجارة الأطباء
٤٣٤	باب في إجارة قسام القاضي
	باب في إجارة المسجد
	فيمن أجر بيته ليصلَّى فيه
	باب في إجارة الكنيسة
	باب في إجارة الخمر
	باب في إجارة رعي الخنازير
	باب في الإجارة علَّى طرح الميتة
	في إجارة نزو الفحل
٤٣٩	411111
	في إجارة السوصي أو السوالمد نفسه من يتيمه أو من ابنه أو الابن ه
۱۹	المائلة
	باب في الصغير والعبد يؤاجران أنفسهم بغير إذن الأولياء
	في إجــارة العبـد بــإذن سيـده على أن يخــدمـه شهــراً بعينـه فـــإن مــرض في
	ي شهر غيره
	ني الرجل يستأجر الحائط ليحمل عليه الخشبة
	ي الرجل يستأجر الأجير يجيئه بالغلة
	ي الرجل يستأجر المرأة الحرة أو الأمة
	5.11
	ي الرجل يستأجر الأجير فيؤاجره من غيره أو يستعمله غير ما استأجره له
	ي الأجير يستعمل الليل والنهار
٤٤٥ .	ي الأجير يسافر به
٤٤٦ .	ي الرجل يؤاجر عبده ثم يبيعه أو يأيق فيرجع في بقية من الإجارة

££7	في الرجل يؤاجر أُم ولده في الخدمة
ξξΥ	في العبد يؤاجر ثم يوجد سارقاً
عي معها غيرها ٤٤٧	في اللجير يستأجره الرجل يرعى غنمه بأعيانها فير
يا أو بأعيانها ٤٤٨	في الأجير يستأجره الرجل ليرعى غنماً بغير أعيان
یی بغیرہ برعے مکانه۸٤	في الرجل يستأجر الأجير ليرعى غنمه فيأتي الراء
£ £ 9	في الرجل يستنجر الرجيو ليوعى علمه عي ي رو في الأجير الراعي يسقي الرجل من لبن الغنم
£ £ 9	في الأجير يرعى غنماً بأعيانها فتتوالد أو يُزاد فيها
£89	في الاجير يرغى عنما باطياب صواعد او يراد عيه
<b>{o·</b>	في تضمين الراعي في الأجير الراعي يشترط عليه الضمان
<b>{0</b> *	في الاجير الراعي يسرط عليه الطلمان في الراعي يذبح الغنم إذا خِيفَ عليها الموت
٤٥١	في الراعي يدبح العنم إدا حِيف عليه الموت في دعوى الراعي
٤٥١	في دعوى الراعيفي الراعي يتعدّى
٤٥١	في الراعي يتعدى في استئجار الظئر
<b>2</b> 00	
£00	باب إجارة الظئر في تضمين الأجير ما أفسد أو كسر
٤٥A	في تضمين الأجير ما افسد أو تسر
£7·	القضاء في الإجارة
	القضاء في تقديم الإجارة وناحيرها
£70	الدعوى في الإجارة في اليتيم يؤاجر سنين ثم يحتلم قبل ذلك
£77	في اليتيم يؤاجر سنين تم يحتلم قبل دلك في جعل السمسار
£77	في جعل السمسار وي الجعل في البيع
٤٦٨	
	/ باب في جعل الأبق في الرجل يقول للرجل: احصد زرعي هذا أو
جد بحتی وقت نشخه د د د	في الرجل يقول للرجل: احصد ررغي هذا الو
٤٧١	في الذي يقول: انفض زيتوني أو اعصره ولك
	في جعل الوكيل بالخصومة
احل والدواب ٤٧٢	كِتَابُ كراء الروا
**** *************************	ما جاء في الشراء وكراء الراحلة بعينها
٤٧٣	في بيع الدابّة واستثناء ركوبها
(V)	اا:قد في الكراء بعينه
EVT	الخيار في الكراء بعينه

ي ٤٧٤	في الرجل يكتري الدابة بعينها ثم يبيعها صاحبها قبل أن يركب المكتر؟
	الشرط في كراء الراحلة بعينها إن ماتت أخلف مكانها
٤٧٥	الكراء بالثوب أو الطعام بعينه
ξΥA	ما جاء في الكراء بثوب غير موصوف
ξVA	ما جاء في الكراء على أن على المكتري الرحلة والعلف
ξΥA	في الرجل يكتري من رجل إلى مكة على أن على الجمال طعامه
£V9	في الرجل يكتري الدابّة يركبها شهراً أو يطحن عليها
£V9	في الرجل يكتري دواب كثيرة صفقة واحدة
٤٨٠	ما جاء في الكراء الفاسد
٤٨١	في إلزام الكراء
	ما جاء في فسخ الكراء
٤٨٤	في المكري يريد أن يردف خلف المكتري أو يجعل متاعاً
٤٨٤	
٤٨٥	في الرجل يكتري الدابة فيتعدى فيحبسها
£AY	ما جاء في التعدّي في الكراء
٤٩١	ما جاء في الدعوى في الكراء
٤٩٤	
٤٩٥	في الذي يكري بدنانير فينقده دراهم أو بطعام فيبيعه قبل أن يقبضه
٤٩٦	
٤٩٦	في تضمين الأكرياء ما عثرت به الدواب وغير ذلك
٥٠٤	30 9
	في الكراء من مصر إلى الشام أو إلى الرملة ومن مكة إ
	أو من إفريقية إلى مصر
	في الكراء إلى مكة
	ما جاء في الكرى يهرب
	في المتكاري يهرب
٥٠٩	الإقالة في الكراء
٥١٠	ما جاء في تفليس المكتري
	كِتَابُ كراء الدور والأرضين
٥١١	ني الرجل يكتري الدار وفيها النخل فيشترط النخل
	- ·

١٨٦ قهرس الجزء الثالث

يشترط كنس التراب والمراحيض والقنوات ١٣٥	. الرجل يكترى الدار أو الحمام و
ا إن احتاجت مرمة رمها المتكاري من الكراء ١٤٥	ي الرجل يكري داره سنة على أنها
نترط مرمة ما وهي ويشترط دخول الحمام والطلاء ١٤٥	ي الرجل يكتري الدار والحمام ويث
010	ي اكتراء الحمام والحوانيت
ا مشاعاً	ي ني الرجل يكري نصف دار أو ثلثها
	ي الرجل يكري داره ويستثني ربع <sub>ا</sub>
	ي الرجل يكتري الدار فيخرج منها
olv	ي ني الرجل يستأجر الدار بسكنى دار
سوف أو غير مـوصوف ولا يضـربان لـذلك أجـلًا	ي ني الرجل يكتري الدار بشوب موص
٥١٧	و بالعبد الموصوف
بعينـه فيتلف قبـل أن يقبضه المكري أو يــوجـــد	في الرجل يكتري الدار بشوب
o \V	- به عیببه
۰۱۸	في كراء الدار مشاهدة
019	في اكتراء الدار سنة أو سنين
	في الرجل يكري داره ثم يسكن طا
غيره ٢١٥	في الرجل يكتري الدار ثم يكريها
071	في الدابة والسفينة
071	في التعدي في كراء الدور
يـد أن يــدخـل فيهــا مـا أحب من الحيــوان أو	في السرجل يكتسري المدار فيسر
٥٢٢	غير ذلك
	في الرجل يكري دارٍه من اليهود وا
زوَّجت فيها على مَن الكراء	في امرأة اكترت داراً فسكنتها ثم تا
078	في اكتراء الدار الغائبة
النقد في ذلك ٢٤٠	في اكتراء الدار تسكن إلى أجل وا
	في الرجل يكتري الدار ولا يسمي
ي ويسترح الصدي:	في الرجل يكتري الدار عشر سنين
بجب عليه الكراء	في الرجل يكتري الدار سنة متى ي
	في إلزام المتكاري الكراء
•	في فسخ الكراء وهطل البيت وهد
رجل ولم يسم له ما يعمل فيها١٨٠٠	في الرجل يكتري الحانوت من الو

الدعوى في الكراء
دعوى المكتري في الدار مرمة الدار٠٠٠
في نقض المتكاري ما عمر اإذا انقضى أجل سكناه
فالحايكا الحاكم دارنويو
ف متكاري الدارية ا
كِتَابٌ كراء الأرضين
في الرجل يكتري الأرض سنين ليزرعها فيغور بئرها أو تنقطع عينها ٥٣٣
في الرجل يكتري الأرض ليزرعها فيغرق بعضها قبل الزراعة
في اكتراء أرض المطر سنين والنقد فيها
في الرجل يكتري أرض المطر وقد أمكنت من الحرث ثم تقحط السماء فلا
يقدر على الحرث
في أرض المطر تستعذر وفيها الزرع
في اكتراء أرض النيل وأرض المطر قبل أن تطيب للحرث
في الرجل يكري أرض الخراج أو أرض الصلح فتعطش أو تغرق٥٣٨
في الرجل يكتري الأرض سنين فيريد أن يغرس فيها٥٣٨
في الرجل يكتري الأرض سنين فيغرسها فتنقضى السنون وفيها غرسه أو يكريها غيره
كيكوشها فللنصي السنون وقيها غرسه فيكريها كراءً مستقبلاً ٥٣٥
في الرجل يكتري الأرض سنين فتنقضي السنون وفيها غرسه وزرعـه أخضـر فيريد
ربها آن یکریها
لى الرجل يكتمري أرضه سنين فتنقضي السنـون وفيها زرع لم يبـد صلاحـه فيريـد ماهـ بالأرف أن عمر .
ساعب الرحي أن يسريه
ني الرجل يكتري أرضه سنين فتنقضي السنـون وفيها غـرس المكتري فيكتـريها
يها من المكتري بنصف غرسها
ي الرجل يكري أرضه سنين على أن يغرسها المتكاري فإذا انقضت السنـون
الغراس للمكريالغراس للمكري
ي الرجل يكتري الأرض كل سنة بمائة دينار ولا يسمي سنين بأعيانها ٥٤١
ي الرجل يكتري الأرض وفيها زرع ربها يقبضها إلى أجل والنقد في ذلك ٥٤١
، الرجل يكتري الأرض سنة بعينهـا فيزرعهـا ثم يحصد زرعـه منهـا قبـل مضي
سنة أو بعد مضى السنة

في التعدّي في الأرض اكترى أرضاً ليزرعها شعيراً فزرعها حنطة ٥٤٣
الدُّعوى في كَراء الأرض٣٤٥
في تقديم الكراء ٥٤٥
في الرجل يكتري الأرض الغرقة والنقد في ذلك
في الزام مكتري الأرض الكراء في الكراء الفاسد
عي الاتراء الأرض كراءً فاسدًا
في اكتراء الأرض بالطعام والعلف
في اكتراء الأرض بالطيب والحطب والخشب
في اكتراء الأرض بالشجر والقصيل
في اكتراء الأرض بالأرض
في اكتراء الأرض بدراهم إلى أجل
في الرجّل يكري أرضه بدراهم إلى أجل فإذا حلّ الأجل أخذ مكانها دنانير ٥٥٢ 
ي الرجل يكري أرضه بدراهم إلى أجل فإذا حلَّ الأجل أخذ مكانها طعاماً في الرجل يكري أرضه بدراهم إلى أجل
او إداما
في الرجل يحري الرصة بدراهم لم يسترف منافقة فعالير أبي المنافقة
في الرجل يحري ارضه بدراهم وحصر صفعه را علما
في اكتراء الأرض بصوف على طهور النسم
في الرجل يكري أرضه بدراهم إلى أجل فإذا حل الأجل فسخها في عرض
بعینه إلی اجل
في الرجل يحري أرضه بنياب موضوفه إلى عير أجل
في الرجل يحتري الأرض أو الرجل يستري السلك ويستر – ما الأو الم
في السرجل يكتبري الأرض على إن زرعها حنطة فكراؤهـا مـائـة درهم وإن زرعهـا
شعيراً فكراؤها خمسون درهماً
في الرجل يكري الأرض بالثمنين المختلفين أيهما شاء المكتري أخذ أو المتكاري
Jad
في الرجل يكري أرضه من رجل يزرعها فما أخرج الله منها فيينهما نصفين ٥٥٥
في الرجل يكري أرضه من رجل يزرعها حنطة من عنده على أن له طائفة
أخرى من أرضه
في اكتراء ثلث الأرض أو ربعها أو اكتراء الأرض والأذرع ٥٥٦
في الرجل يكتري الأرض البيضاء للزرع وفيها نخل أو شجر

في الرجل يكري أرضه ويشترط على المكتري تكريبها أو تـزبيلها أو يشتـرط عليه
حرثها٨٥٠
في اكتراء الأرض الغائبة والنقد في ذلك
في الرجل يكري مراعي أرضه
في الرجل يكري أرضُ امرأته والوصي يكري أرض يتيمه
في السرجلٍ يكسري الأرض فيزرعهـا ويحصد زرعـه فينتثر من زرعـه في أرض رجل
فينبت قابلًا
في الرجل يشترط الزرع الـذي لم يبـد صــلاحـه على أن يحصــده ثم يكتـري
الأرض بعد ذلك فيريد أن يتركه
في السرجل يكتىري الأرض بالعبيد أو بالشوب أو بالعبرض بعينه فييزرع الأرض ثم
ت تستحق الأرض أو العبد أو الثوب
في اكتراء الأرض من الذمي
ي في السرجل يكـري أرضه من رجـل سنة ثم يكـريهـا من رجـل آخـر سنــة
ي ود السنة الأولى
وي ٥٦٠ في الرجل يكتري أرضاً من أرض الخراج من رجل فيجور عليه السلطان ٥٦٠
ي الران يون و المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقد المستقداري الأرض يفلس المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدان المستقدا
ي سحري عرب يسمى في الإقالة في كراء الأرض بزيادة دراهم
كِتَابُ المساقاة
ني المساقاة وما يجوز في استثناء البياض
مساقاة النخل الغائبة
يقيق الحائط ودوابه وعماله
ما جاء في نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساقي
ني أكل المساقي في الثمرة إذا طابت
للقيح النخل المساقي
ساقاة الثمر الذي لم يبد صلاحه
با جاء في مساقاة الذي قد بدا أعطاهم صلاحه وحلّ بيعه
ما جاء في المساقي يعجز عن السقي بعد ما حلّ بيع الثمرة
ا جاء في المساقي يساقي غيره
ا جاء في المساقي يشترط لنفسه مكيلة من التمر
ا جاء في المساقاة التي لا تجوز

الثالث	الجزء	فهرس

079	ما جاء في المساقي يشترط الزكاة
۰۷۰	المساقاة إلى أجل
۰۷۰	في المساقاة سنينفي
٥٧٠	مساقاة الأرض ينين على أن يغرسها ويقوم عليها
۰۷۰	ترك المساقاة
٥٧١	الإقالة في المساقاة
٥٧٢	في سواقط نخل المساقاة
٥٧٢	الدعوى في المساقاة
OVY	في مساقاة الحائطين
٥٧٣	ي ما جاء في النخل يكون بين الرجلين فيساقي أحدهما الآخر
٥٧٣	مساقاة حائط الأيتام
٥٧٣	مساقاة المأذون له في التجارة
٥٧٤	مساقاة نخل المديان
٥٧٤	مساقاة نخل المريض
٥٧٤	مساقاة الوجلينمساقاة الوجلين
٥٧٤	في المساقي يموت
٥٧٤	في المساقي يعري من حائطه
٥٧٥	مساقاة البعل
٥٧٥	مساقاة النخلة والنخلتين
٥٧٥	مساقاة المسلم حائط النصراني
٥٧٥	مساقاة النصرانيّ حائط المسلم
٥٧٥	في المساقي يفلس
٥٧٦	مساقاة النخل فيها البياض
٥٧٧	مساقاة الزرع
٥٧٨	مساقاة كل ذي أصل والياسمين والورد
٥٧٨	مساقاة المقاثي
٥٧٩	مساقاة القصب والقرظ والبقول
٥٧٩	مساقاة الموز
	كِتَابُ الجوائح
۱۸٥	كتاب الجوائح ما جاء في حائجة المقاثي

the state of the s
ما جاء في جائحة القصيل٨٣
في الرجل يكتري الدار سنة فتهدم قبل مضي السنة
في جائحة التين والخوخ والرمان وجميع الفواكه
جائحة البقول ٨٧
جائحة الخضر ٨٧
جائحة الزيتون
جائحة القصب الحلو
جائحة الثمار التي قد يبست واستحصدت
في الذي يشتري ثمرة نخلة واحدة فتصيبها جائحة
في الذي يعري حائطه كله ثم يأخذه بخرصه فتصيبه جائحة ٥٨٩
الذي يسلم في ثمر حائط بعينه تصيبه جائحة
في من اشترى ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها على أن يجدها فـأصـابتهـا
جائحة قبل أن يجدها
في جائحة الجراد والربح والجيش والنار وغير ذلك
جائحة الحائط المساقي
الرجل يكتري الأرض وفيها النخل فتصيبها جائحة
كِتَابُ المسركة
ي الشركة بغير مال
ي الصناع يشتركون على أن يعملوا في حانوت واحد وبعضهم أعمل من صاحبه ٩٥٥
ي الصانعين يشتركان بعمل أيديهما
ي القصّارين يشتركـان على أن المدقـة والقصارى من عنـد أحدهمـا والحانـوت
ن عندالأخسر على أن ما رزق الله بينهما نصفان
ي الرجال يأتي أحدهم بالبيت والآخر بالرحا والآخر بـالبغل فيشتـركون على أن مـا
علم الله بينهم بالسوية
المائي المعارض المائي
ي الصابعين المستردين بعمل ايديهما يمرص احدهما او يغيب
ب الصانعين الشريكين بعمل أيديهما يضمن أحدهما ما دفع إلى شريكه يعمله ٩٩٥ الصانعين الشريك يعمله ٩٩٥
، الصانعين الشريكين بعمل أيديهما يدفع إلى احدهما العمل يعمله فيغيب أو
اصل شريكه أيلزم بما دفع إلى شريكه
ي شركة الأطباء والمعلمين

في شركة الحمالين على رؤوسهما أو دوابهما
مي طرح الحديث التي ورود والمراقع التي التي التي التي التي التي التي التي
عي الرجلين يشتركان في صيد السمك أو الطير أو الوحش في نصب الشرك
وصيد البزاة والكلاب
في الشركة في حفر القبور والمعادن
في الشركة في طلب اللؤلؤ والعنبر وما يقذف البحر
الشركة في طلب الكنوز
في الشركة في الزرع
ني الشركة بالعروضفي الشركة بالعروض
في الشركة بالحنطة
في الشركة بالمالين المتفاضلين على أن الربح والوضيعة بينهما بالسويّة ١٠٨
في الشركة بالمالين يشترط أحدهما أن يعمَل ولا يعمل الأخر
في الشريكين بالمال يشترط أحدهما أن يكون المال على يديه دون صاحبه
في الشريكين بالمال بالسويّة يفضل أحدهما صاحبه في الربح وفي الشركة بالمال
الغائب
في الشريكين في المالين المختلفي السكة
في الشركة بالدنانير والدراهم
في الشركة بالدنانير والطعام
في الشريكين بالمالين يضيع أحد المالين
في الشريكين في البلدين يجهز أحدهما على صاحبه كيف نفقتهما ١١٥
الشركة في المفاوضة
في مال المتفاوضين
في المتفاوضين يلزم كل واحد منهما ما يلزم صاحبه من الشراء والبيع والمداينة ٦١٩
في مفاوضة الحرّ والعبد
في شركة المسلم النصرانيّ والرجل المرأة
في الشريكين يتفاوضان على أن يشتريا ويبيعا ويتداينا ٦١٧
في المتفاوضين يشتري أحدهما لنفسه جاريةً أو طعاماً من الشركة ١١٨
في أحمد المتفاوضين يبيع ويؤخر بـالـدين ويضــع من ثمن السلع طلب الفضـل
والاستعزار والاستعزار
في أحد المتفاوضين يضع من ثمن السلع ويؤخّر بالدين إرادة المعروف

في أحمد الشريكين يبيع الجارية بثمن إلى أجل ثم يشتريها الآخر بثمن أقل منه
قبل الأجل
في أحد المتفاوضين يبضع البضاعة ثم يموت أحدهما
في أحد المتفاوضين يبضع أو يقارض أو يستودع من مال الشركة ١٣١
في أحد المتفاوضين يشارك رجلًا أو يفاوضه من مال الشركة أو يأخذ مالًا قراضًا ١٢٣
في أحد المتفاوضين يستعير العارية لتجارتهما فتتلف أيضمناها جميعاً أم لا ١٢٣
في أحد المتفاوضين يعير أو يهب من مال الشركة
في أحد المتفاوضين يكاتب العبد من تجارتهما أو يأذن له بالتجارة
في كفالة أحد المتفاوضين وغصبه وجنايته أيلزم شريكه أم لا
في أحد الشريكين يبيع الجارية فيجد بها المشتري عيباً فيريد ردّها على شريكه الأخر ٦٢٥
في المتفاوضين يبيعان السلعة من تجارتهما إلى أجل ثم يفترقان فيقضي المشتري
الثمن أحدهما أو يكون لهما الدين فيقضاه أحدهما
في أحد الشريكين يبتاع من شريكه العبد من تجارتهما
في أحد المتفاوضين يبتاع العبد فيجد به العيب فيريـد أن يقبله ويــأبي ذلـك
شريكه أيجوز أم لا
في أحد المتفاوضين يولي أو يقيل من الشركة
في إقرار أحد الشريكين بدين لذي قرابته أو لغيرهم
القضاء في أحد الشريكين يموت
الدعوى في الشركة
كِتَابُ القسراض
القراض بالدنانير والدراهم والفلوس
المقارضة بنقر الذهب والفضة
المقارضة بالحنطة والشعير
القراض بالوديعة والدينالقراض بالوديعة والدين
في المقارض يدفع الدراهم إلى العامل ويقول له أصوفها دنانير واعمل بها قراضاً ٦٣١
في المقارض يدفع إليه المال يشتري به جلوداً فيعلمها خفافاً بيده أو نعالاً
أو سفراً أو يبيعها على النصفأو سفراً أو يبيعها على النصف.
في المقارضة على الأجزاءفي المقارضة على الأجزاء
في المقارض يدفع إلى الرجلين المـال قراضـاً على أن النصف للمقارض والثلث
للآخر والسدس للآخر

	_
المتقارضين يختلفان في أجزاء الربح	
ي المقارضين يشترطان عند معاملتهما ثلث الربح للمساكين	<u>مي</u> ذ
ر المقارض يكون له شرك في المال	مي ذ
ي أكل العامل من القراض	في
را الله الله الله المقارض يستأجر الأجراء والبيوت من القراض	حج
ي التاجر الحاج يأخذ مالاً قراضاً	مج :
ي الناجر العاج يا عداد و المسلمة الله في القراض حتى يقدم	حج اا
مهارض يتنو على نفسه من على على الرجل كيف تكون نفقته	اد
ي الرجل ياحد العان العراض على الربل عبد عاود	
ي زكاة القراض	فو
ي القراض ينلف نم يعمل بنه بعي حربي المسلمان القراض قما تلف ي المقارض يتاع السلمة بمال القراض فإذا ذهب ينقمد وجد القراض قما تلف	
ي المفارض يتاع السلعة بمان العراض وقد فلك يتعد و	فو
و قطع عليه القريق	,1
7/1	
-/-	
ي المقارض يبضع من القراض	,
2,2	
ني المقارض يقارض غيره	•
ني المفارض يعتار من يتفاضى له دين المورس المسلم المورس ال	,
	•
ني العامل بالقراض يبيع بالنقد ويؤخر ربّ العال	•
هي المعادون له ياحد الله عز مالاً وراضاً	'
في المفارض ينحد من رجل أحمر فأد عن المحمد ا	
في الذي يفارض عبده او الجيزة	
هي مفارضه ملى. ويعرب المحادث والمحرب المعادد والمحارب المعادد والمحاتب يقارضان بأموالهما	
في العبد والمعالم الفال من النصرائي قراضاً	
في احد المسلم الفان من التسرائي فرات	
في القراض الذي لا يجوز	
في المقارض يشترط لنفسه سينا من الربع عالصه له دون المعان في المقارض يشترط لنفسه سلفاً أو يشترط على نفسه ضماناً	
في المقارض يشترط لنفسه سلها أو يسترط على للسنة السنة المستقد الله المقارض يعمل فيهما ١٤٧	
في المقارض يشترط عليه أن يحرج من علمه من حرب من يسب الم	

في المقارض يأخذ مالاً قراضاً ويشترط أن يعمل به معه ربّ المال
في المقارض يشترط على ربّ المال غلاماً يعينه ٤٨
في المقارض يدفع إليه المال على أن يخرج به إلى بلد يشتري به ٤٨
في المقارض يدفع إليه المال على أن يبتاع به عبد فلان ثم يبيعه فيبتاع
المسا فعد ما ساء
في المقارض يقول للعامل اشتر وأنا أنقد عنك أو يضم معه رجلًا أميناً عليه
الله يبطره بالنجارة
في المقارض يدفع إليه ألف درهم على النصف فرجح فيها ألفاً أخرى فيأتيه ربّ
المال بألف أخرى على أن يخلطها على النصف
في المقارض يؤمر أن لا يبيع إلاّ بالنسيئة فيبيع بالنّقد
في العقارض يبيع بالنسيئة
في المقارض يشترط أن يشتري بماله إلّا سلعة كذا وكذا
في المقارض يشترط أن لا يشتري بماله سلعة كذا وكذا
في المقارض يشترط عليه أن لا يسافر بالمال
في المقارض يسافر بالقراض إلى البلدان
في المقارض يدفع إليه المال على أن يجلس به في حانوت أو قيسارية
أو يزرع به أو لا يشتري إلّا من فلان أو إلّا سلعة بعينها
في المقارض يزرع بالقراض أو يساقي به
في المقارض يشتري سلعة بالقراض كله ثم يشتري سلعة أخرى بمثلل القراض
على القراصعلى القراص
ني المقارض بألف يبتاع عبدين صفقة واحدة بـالفين نقـداً أو بـالف نقـداً والف ل أحا
لی اجل
ي الرجل يبتاع السلعة فيقصر ماله عنها فيأخذ عليه قراضاً يدفعه في ثمنها ٢٥٦
(01
ي العمقارض يبتاع العبد فيجد به عيباً فيريد ردّه ويأبي ذلك ربّ المال
ي المقارض يبيع بالقراض ويحتال بالثمن
ي المقارض يبتاع السلعة وينقد ثمنها فإذا أراد قبضها جحده ربّ السلعة الثمن ٦٥٧
ب العاملين بالقراض لرجل واجد يبيع أحدهما من صاحبه سلعة
ي المقارض يشتري من ربّ المال سلعة

709	في المقارض يشتري ولد ربّ المال أو والده أو ولد نفسه أو والده
	في المقارض يعتق من مال القراض عبداً
٦٦٠	في المقارض يبتاع العبد من مال القراض فيقتل العبد عبد رجل عمداً
	في المقارض والعبد المأذون له يبيعان الجارية بثمن إلى أجل ويبتاعها ربِّ المال
٦٦٠	أو السيد بأقل قبل الأجل
171	الدعوى في القراضالله المساقر الم
775	في المقارض يبدو له في أخذ ماله قبل العمل وبعده
775	في العامل يبدو له في ترك القراض والمال على الرجال أو في السلع
٦٦٣	في المقارض يموت أو المقارض
٦٦٤	في المقارض يموت وعنده ودائع وعليه ديون
٦٦٤	في إقرار المريض في مرضه بالوديعة والقراض